

والله اعلم

عاشية على عاشية معصمت الله على النوايا والبرهان

محمد الانوارى جلد اول

الكتاب

A-0918

الشروع في البحث او في كليهما على الاضائي با ان يقال في معنى ابتداء الكتابة مثلا هو ان يهدى ذلك الشي
قبل الشروع في مقاصده او حمل فيما ورد في شأن التسمية على العربي وفي الاخر على الالف او على
عكس ذلك فلا وجه لايراد هذا المراض وقد قررنا الا اعتبار العبارة اخرى بان الحديث المشهور لا يحدث
واحد واقع في الابتداء بالتسمية او في الامتنان بالتحميد والتسمية فيه بناء على شك الراوي كما
ثبت ذلك عند علماء اللغويات في قوله تعالى لم يزلوا يحملون بمضونه لا يكون مسبباً لا بد من ان يكون مسبوفاً والجراب انه لم يتيقن
وقوع الحديث في حق الابتداء بشئ من ههنا بل كان كل منهما يؤول لفرع ما يؤول الاحتمالين ووجود
ترك العمل بما هو واجب العمل وقع الابتداء بكليهما بمسبب في اللغة هو انه لا بد من اللسان على
الجميل الاختياري على قصد التعظيم فان قلت هذا ينتقض بالخبر (وقوله) غير الاختياري كالحمد على
صفات الله تعالى فان صفاته تعالى واختياري عند المتكلمين قلنا نعم ان الاختياريات باعتبار
تنزيلها تنال الاختياريات وذلك اما لاجل ان الذات مستقلة فيها كما في الاختياريات واما
لاجل ان ذلك الصفات سبادية الافعال الاختيارية واعلم ان في الاختياري فيه لاخراج المدح
حيث لا يلزم ان يكون المدح عليه فعلا اختياري كما يقال مدحت اللؤلؤ على صفاتها
الهدى اعل الحمد اخص من المدح فان قلت الحمد عليه في مثل قولنا حمدت زيدا على صراحة
الاختيارية فان قلت لا فعل غير اختياري فان صليحة التذوور شاقة القدام الافعال التابعة في فعال الطبايع
غير اختيارية فقلنا لم لا يجوز ان يكون التركيب المذكور مصنوعاً ولا اعتبار بالمصنوعات
ولولم لم لا يصح ان يكون المراد من الحمد في التركيب المذكور هو المدح يجوز ان قيل
دكر الخاص واردة العلم ولو لم يكن المراد من الحمد في التركيب المذكور معناه الحقيقي
لكن لم لا يجوز ان يكون المحمود عليه فيه هو جعل صالحة الحمد وورشاقة القدام بطريق الصياح
على سبيل التسامح لا الحقيقة باعتبار دلالتها على الافعال الحسنة الاختيارية ويجاب ايضا بان
الحمد في التركيب المذكور راجع الى الله تعالى في الحقيقة اذ هو فاعل وخالق لرشافة القدام
صاحبة الحمد ونحن بغض العبارات الحمد في اللغة هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري اه وقيده
الوصف بالجميل لاخراج ما يصادف كالقمار وقيده الرصف على الجميل لاخراج جميع القوامير من
الفلاحي لانه ليس الوصف بالجميل على الجميل بل هو وصفه ان قلت السيد في قوله من الافعال
الاختيارية فكيف لا تحقق الحمد على صليحة زيدا مثلاً قبل هذا الخبر في راجع الى الله تعالى لانه
خالق وفاعل مختار تمييزاً له زيدا وهو اي الحمد في الاصطلاح فعل ينجزه عن تعظيم المنعم به يجب
منعنا من هذا المعنى بعينه معني الشكر في اللغة وهو اعم من المعنى اللغوي في راجع الى الله تعالى لانه يجوز ان يكون
باللسان او بالاركان هي الاعضاء انطمة او بالجنان والاعمال اعم منها باعتبار انه يجوز ان يكون
في مقابلة الانعام او غير ذلك من الافعال الاختيارية والنسبة بينهما غير موصوف من وجه والحاصل

ان مورد الحمد الاصطلاحي لا يخرج من مورد الحمد اللغوي لان مورد الحمد باللسان وبالجنان
وبالاركان بخلاف مورد الحمد اللغوي فانه لا يكون الا باللسان ان الوصف بالجميل لا يكون
الا باللسان وان متعلق الحمد الاصطلاحي اخص من متعلق الحمد اللغوي لان الحمد الاصطلاحي
انما يكون في مقابلة الانعام فقط واللغوي يكون في مقابلة العمة وغير ما فيكون مادة الاجتماع ما هو
باللسان في مقابلة النعمة ومادة افتراق الاصطلاح ما كان باللسان والاركان ومادة افتراق
اللغوي ما كان في مقابلة غير النعمة ثم لا بد في تحقق الحنظ من الحامد المحمود والمحمود عليه
المحمود به لا الخفاء منها هو الشكر والمحمود هو الله تعالى والمحمود عليه صفة الولاية والمحمود به
قول الشكر الحمد لوليه ثم الحمد لا يقع منه ليس لفظ الحمد او مدلوله فقط بل الوصف بالجميل
المحمود به من قوله الحمد لوليه حتى لو اورد هذا المعنى بغير صفة الحمد وما يشتق منه يكون
ايها ثم قوله الحمد يحتمل ان يكون في الاصل جملة فعلية بان يكون تقديره الحمد لله تعالى ونحوه
حمدا لله او حمدت حمد الله فحذف الفعل وجوبا ماعا وادخل اللام على المصدر بعد حذف
الرفع ليصير الجملة على صورة الجملة الاسمية ويدل بناء على الدوام والشبث لما تقر في علم
المعاني من ان الجملة الاسمية تدل على الدوام والشبث والجملة الفعلية على التجرد والحدوث
ويجوز ان يكون جملة اسمية لان كما كان من غير اعتبار العدول من الفعلية الى الاسمية ثم اللام
فيه اما اللجنس او اللافتراق والحمد اما مصدر مبني للفاعل او المصدر المبنى للمفعول والحاصل
من ضرورة الاثنين في الاثنين اربعة احتمالات الاول ان يكون اللام للجنس والحمد مصدر مبني
للفاعل فالمعنى حينئذ جنس الحمد وحقيقته في ابي فرد تحقق ومن اي شخص مصدر مختص بالله تعالى
فاذا اخص جنس الحمد بالله تعالى فيكون جميع افراد الحمد ايضا يختص به تعالى لانه لو وجد فرد واحد
من الحمد في غيره تعالى فيكون جنس الحمد موجودا في هذا الفرد ويلزم ان لا يكون جنس الحمد
مخصوصا به تعالى واللازم باطل فالملزوم مثله والثاني ان يكون اللام للافتراق والحمد مصدر
مبني للفاعل فمعناه جميع افراد الحمد من الازل الى الابد مختص بالله تعالى فاذا كان مصدر مبني
للفاعل فالمعنى الحمدية بالقارعية حمد كفتن اي لا يحمد احد الا الله تعالى والثالث
ان يكون اللام للجنس والحمد مصدر مبني للمفعول فالمعنى حقيقة المحمودية مختصة بالله تعالى
فاذا كان الحمد بمعنى الحمدية فمعناه بالقارعية حمد كفتن اي يحمد الله تعالى لا غير الله تعالى
والرابع ان يكون اللام للافتراق والحمد مصدر مبني للمفعول فمعناه جميع افراد المحمودية
مختصة بالله تعالى ويلزم ان يكون المصدر المشترك بين المصدرين حملا على الاستصحاب
والملام للمقام فيكون حتما لا يطلق عليه لفظ الحمد وجملة مختص بالله تعالى ثم يحتمل ان يكون
المراد هو الحاصل بالمصدر يعني مباح ومتايش لان معناه المصدرية بالقارعية مستان كقولهم

فيكون الحاصل منه مستبش كما إن معنى المهدى للمقتل بالفارسية كشتن و معناه الحاصل
 بالمصدر بالفارسية كشش ولا يخفى أنه يحتمل أن يكون اللام للعهد الخارجي أي الحمد الخاص وهو
 الحمد الانسب لإكمال مختص بأبيه مع كون اللام للعهد الذاتي غير ملائم كما لا يخفى لا يقال
 كون الحامدية للمحمدية مختصة بأبترت بطريق الحمد العبد على فعل عبد آخر لأننا نقول
 هذا الحمد راجع إلى أبيه مع أن خالقي العبد هو فعاله هو الواجب عند العمل السنة والجماعة واما عند
 المعتزلة فيجب أن خالق فعاله وإن كان هو العبد عندهم ولكن التمكن والقدرة عن الواجب عندهم
 فيكون الحمد راجع إلى الواجب عندهم أيضا ونقول المراد من الإختصاص الإختصاص الادعائي
 لا الحقيقي فجعل الحمد الصادر على غير الواجب كالعهد (قوله لوليه) اللام للإختصاص والولي بمعنى
 التصاحب كما يقال ولي الميت ويحتمل أن يكون الولي بمعنى المتصدي كما يقال إن الفلاني
 ولي لهذا الصبي فالمعنى إن الحمد ثابت لمن هو متصدا للامر التي يحمد بها وهو عبارة عن خالقي الحمد
 وهي الألفاظ والعبارات واللام الذي يحمد عليه وهو عبارة عن خلق الصفات الاختيارية الباعثة
 الحمد في المحمود وهو الجميل والأسباب الحمد في الحامد فخالق لهذا الأمور ليس إلا الواجب
 سبحانه ومجد المحشي مولانا عب فر الولي بالحري بالفارسية سزاوار حيث قال للحري أي بجنس
 الحمد أي جنس الحمد للحري بجنس الحمد قيل الضمير في قوله لوليه يرجع إلى الحمد فان كان
 المراد هو جنس الحمد كان الضمير للجنس وان كان المراد هو الاستغراق كان الضمير للاستغراق فلم
 يخص بالجنس والجواب أن قولنا الحري لكل حمد يجعل الضمير للاستغراق يحتمل أن يراد
 به الحري في مجموع الحمد من حيث المجموع فيلزم ح جواز كون غيره نع حريا ببعض الحمد دون
 بعض فلو نع توهم مواد هذا المعنى خص الضمير بالجنس وقد جاء الولي بمعنى المحب في كتب
 اللغة فالمعنى إن الحمد مختص لمحبه وهو الله تع لا يقال إن محب الحمد لا ينحصر فيه مع لأن كثيرا
 من الناس يحبون الحمد لأننا نقول المراد أنه تع محب كل الحمد حيث جنس الحمد راجع إلى الله تع
 لأن عندنا خالقي العبد وفعاله هو الله تع بخلاف العبد فإنه ليس محب كل الحمد بل هو محب حمد
 غيره فان قلت لم عدل الشئ من الأسلوب المعروف المشهور وهو الحمد لله إلى غير المشهور وهو الحمد
 لوليه قلت للتعظيم لعدم ذكر اسمه مع أولاد ماء التعيين يعني حمد الواجب باقيا أن وقع فهو متعين
 أو لغزاية الإيلوب التي يميل إليها الطابع نم قوله الحمد مبتدأ أو قوله لوليه خبر وهو اما متعلق
 به فرد وهو ثابت عند من قال إن الظرف مقدر به أو متعلق بجمله عند من قال إنه مقدر بها قيل
 المناصب تقدر على الولي الحمد لأن الولي يدل على ذاته تعالى فتقدر به أولى لشرفه والجواب
 إن مقام الحمد يقضي تقديمه ويمكن أن يجاب أيضا إن الغامل في قوله لوليه هو الحمد حقيقة
 والغامل مقدم على معموله واما كونه عاسلا فيه فلان تقديزه حمدات ولية حمدا فحمد الفعل

واقليم المصدره قامه فيكون لمصدر عاملا ثم **ارجح اللام في الولي** لتقوية عمل **الحزب** **تقدير**
 حمد الوليه ثم عدل منه النصب الى الرفع لما عرفت من ان النصب يدل على فعل مقدر وهو يدل
على التجدد والحادث بخلاف الجملة الامة **فانما تبدل على** **الداوام** **والثبات** (قوله **والصلوة**
على نبيه) وهو اما معطوف على مجموع قوله الحمد لوليه وح يكون حذف الجملة على الجملة و
 يحتمل ان يكون قوله **والصلوة معطوف** على قوله الجملة وقوله **على نبيه معطوف** على قوله لوليه وح
 يكون عطف المفرد على المفرد ولا يلزم ح عطف الشيعيين بحرفك واحد على معمولي عاملين لما
 عرفت ان قوله الحمد مبتدأ وقوله لوليه خبره فالعامل في كليهما **الابتداء** **ثم اللام** **الصلوة**
 ايضم تحتها ان تكون الشمس او الاستغراق او العود الخارجي اى الصلوة المناسبة والمكامل وكونها
 للعهد الذي غير مناسب كما عرفت ثم **الصلوة بمعنى** لرحمة وافادة الخير لا معنى غير ان الذنوب
 كما هو مبتدأ من لفظ الرحمة لانه لا يلازم معصوميته صلعم وما هو المشهور في معناه من ان الصلوة من
 الله تع رحمة ومن الملايكة استغفار ومن المؤمنين دعاء معناه ان فاعل الصلوة ان كان الله فهو بمنى
 الرحمة وقس عليه الباقي وفيه اعتراض مشهور وهو ان كلمة على للمضرة فلا يلازم بالمقام والمشهور
 من الجواب انه انما تكون للمضرة اذا كانت صلة للصلوة او الدعاء وليست كذلك بل وقعت في صلة مقدر
 وهو نازلة اى لصلوة نازلة على نبيه وهذا الجواب لا يجد في نهها لان هذا التقدير لا تغير وضع كلمة
 على وكونها للمضرة فلك كلمة على في قول الفقهاء القضاء على الغائب كذا للمضرة مع انه غير واقعة
 في صلة الصلوة والدعاء فاقول ينبغي ان يجاب بان كلمة على للمضرة على تقدير ان يقصد بها المضرة
 والا فلا ومثل هذا وقع في كلامهم ويمكن حمل جوابهم على هذا بان كلمته على للمضرة اذا وقعت في صلة الصلوة
 او الدعاء قصدت منها المضرة او لا وما اذا وقعت في صلة غير ما فانما تكون للمضرة اذا قصد منها المضرة
 فعنده وقوعها في صلة نازلة لم نقصد منها المضرة فاغتنم ذلك فان قلت ما فائدة نقدير نازلة في كلام
 الفصحاء فانه لا يفهم من نقديره فائدة الجواب عن الاعتراض المذكور قلت تقديرها اشارة
 الى ان كلمة على انما جعلت صلة للصلوة بتقضي معنى النزول من العلوان كلمة على تقتضي
 الاستعلاء فان قيل يقتضي ذلك ان لا يستعمل صلوة غير تع الي النبي عليه السلام مع صلة على فانه
 صلوة غير تع اليه لرجح الي الله بما عرفت من ان خالق العبد وخالقه هو الله عندنا ونقول صلوة غير تع
 مع كلمة على انما هو على سبيل التغليب والمشاكله على ما وقع في قوله تع ان الله وملائكته يصلون
 على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما او لقائل ان يقول ان الله قد امرنا ان نصلي على النبي
 هم بقوله تع يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ونحن لانصلي بانفسنا بل نحن نقول اللهم صل
 على محمد وعلى آله **فانما** **الله** **نع ان يصلي** **فالجواب** ان الحكمة فيه ان نبينا عم ظاهر لا عيب فيه
 ونس فينا المعائب والنائب عن وكيف يصلي من فينا معائب على ظاهر فنسال الله تع ان يصلي عليه

لكون الصلوة من ربه ظاهر على نبي طاهر وإمام يقبل والصلوة على محمد بل عبر عنه بالنبي اما لاجل
التعظيم لعدم ذكر اسمه صلعم واما لادعاء التعيين حيث يحمل اضافة النبي على زيادة الاختصاص او
يجعل المطلق منصرفا الى الكامل او للرعاية السجع او ليلزم الصلوة على الرسول بالطريق الاولى ثم
النبي من النبوة يعني الرفعة بالكسر يفتح الفون وسكون الباء لامن النبأ كذا قال مجد الحشبي مولانا عب
وهو في الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تعالى على عباده لتبليغ الاحكام كتاب كان معه اولاه هو الا ان كان لتبليغ
الاصول او الفروع والاحكام فدائلا لتبليغ الاحكام ليس على ما ينبغي لانها فروع ثم اضافة النبي
الى الضم وجزان نكران للاستغراق او للمجنس والاولى ان يكون للمعهد الخارجي اي الصلوة على
النبي الخاص وهو نبينا صلعم واليه يميل ذكر الال والاصحاب بعده لبلوغ ملة اصحاب نبينا اليه
في ملة اصحاب انبياء الاخر ثم الضمير في نبيه راجع الى الرأى الجواز انتشار الضميرين في الخطبة
ورجوعه الى الحمد بمالا معنى له ظاهر اولا بعد ان يرجع الى الحمد ايضا لان من اسما نبينا هونبي
الحمد في صبح المعنى ثم يشترط الكتاب في الرسول فيكون اخص من النبي قيل عدد الرسول ثلاثمائة
وثلثة عشر وعدد الكتاب مائة واربعه فكيف يصح اشتراط الكتاب على الرسول كونه الجواب ان
هذا انما يصح اذا كان النازل على كل رسول كتاب على خبنة لم لا يجوز ان يكون كتاب واحد لجماعة
من الرسول وانما اردف حمدا الله بالصلوة على النبي لان استفاضة المطالب واستفاضة المارب
مبنية على منامته ما بين المستفيض والمستهفيض وعلاقة ما بين المنفيك والمستهفيض وكان المستفيض
في غاية التقديس والمستفيض في غاية التناس فلا بد من التوسط في جديتين يستفيض بجهة
نجد عن الواسع ويفيض بجهة ثعلقه على الطالب فلذا اردف حمدا الله بالصلوة على النبي
وكذا آله واصحابه بالنسبة اليه لانه لما كان بين الرسول والامة بعد بواسطة اشياء الذميمة وغبار
العلايق فاحتجنا الى من هو متوسط بين الرسول والامة وذلك لا يكون الا الال والاصحاب وايضا
في ايراد التصليية بعد التعميد الامتنال بامر سبحانه قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا اليه ولا
يجعل ان يقال وجه الارداف هو الاشارة الى انه من اهل الملة (قوله وعلي آله واصحابه الامتداد بين
بأب) وانما اعد كلمة على ولم يعطف على قوله نبيه لان اهل السنة والجماعة الثمولا ايراد
كلمة على بين النبي والال لرد من سب الشيعة لعدم ابرادهم لباينهم والال هو اهل البيت والعتال
وقال النبي صلى الله عليه وسلم كل نقي ونقي فهو آلي وجمع المعنى الانواع ايض وعلى هذا بين المعنيين يتناول الاصحاب
ثم ان الال اصحاب اجمع لصاحب كالا شرا د جمع الساهل والاصحاب بسكون الحاء كالا نهار
جمع النهر او جمع الصحب بكسر التاء كالا نماز جمع النمر يا اهل البيت ارمية بلسانك وعلى المعنى الاول
من الال يكون ذكر الاصحاب بعده تعمم عليه بعد التخصيص لان اهل بيته واقرباءه عام من الاصحاب
وعلى المعنى الثاني منه يكون ذكر الاصحاب بعده تخصيصا بملء العليم والنكتة فيه الامتتام

بشان الاصحاب والاصحاب من ادرك النبي في الاكلام ومات بالاملام ايضا ^{فانهم لم يدركوه} بل ادركه في الاسلام بل ادركه في الكفر لا يكون من الاصحاب وكذا لو ادرك في الاسلام ولكن ارتد ومات بكفرة لا يكون منهم وانما لم يقولوا ان الصحابة من يدرك النبي في الاسلام وكان اسلامه ثابتا الى اخر عمره لانه لم يصدق على من ادرك النبي عم في اسلامه فارتد ثم اشتم مع انه من الصحابة ايضا وفي بعض الكتب ان في الصحابة من هبان راجعها هو مذهب البخاري وسائر المحذثين وجماعة من الفقهاء انه على مسلم زبي النبي عم ولو ساعدوا لم يوجد مجالسته ومخالطته والثاني وهو مذهب اكثر اهل الاصول انه يشترط مجالسته واما المتابعي ففيه من هبان ايضا احدهما الذي راي صحابيا والذاني انه الذي جالس صحابيا في الال في الاصل بل بقرينة تصغيره باصيل وقيل اصله اهل بفتح الالف والواو قلبت الواو الف بالاصول الاولى من اصول القلب ويستعمل الال في الاشياء فقط سواء كان شرافته في الدنيا والاخره معا كرسولنا ^ص في الدنيا فقط كقرعون فيقال آل قرعون والاداب جمع الادب بالغار مية نكاه داشتن حدشي وقوله بادابه اي باوصافه اي بكل ما صدر من النبي من الصلوة والصوم وغيرهما فهو يصدر من اصحابه ايضاً تم قوله المتبادبين بادابه اما صفة للاصحاب او الال او المجموع والاداب اما ادب نفسه النبي عم او اداب درسه والمراد بادابه درسه تبليغ الكتاب والاحكام وانما لم يقل هاد ^ن كالمهتد ^ن نيين بهد ايته موضع قوله المتبادبين بادابه رعاية لبراعة الاستهلال وهي ان يورد في اول الكتاب شئ يشعربان المقصود من الكتاب ماذا فقوله المتبادبين بادابه ^ن اشارته الى ان علم النحو من جملة الاداب بخلاف ما لو قال المهتد ^ن نيين بهد ايته (قوله اما بعد) اي بعد حمد الله تع والصلوة على نبيه ^ص اعلم ان كلمة بعد من الظروف اللازمة لاضافة اذا كان معنى الظرفية منظور افيها واما اذا قطع النظر عن معنى الظرفية فيجوز قطعها عن الاضافة كقولهم رب بعد خير من قبل وبعد ملا حقة الظرفية فان قطعت عن الاضافة لفظا فهي مبني على الضم كما فيمانحن فيه وان لم تقطع فهي معربة بالحركات التثنية (قوله فهذه) الفاعل في جواب اما ^ن لشرط وعدم عدم اما نكون الفاعل على توهم اما اجراء للموهوم محري المحقق ان تكون في جواب اما المقدر هكذا قالوا قيل الجزاء في اما المقدر انما يكون الامرا والنهي وفيما تحري فيه ليس شي منهما كقولهم تع ربك فكبر امر عمل قيما قبلية فان ربك مفعول له اي امار ربك فكبره وقوله تع وثيابك فطهر والرجز فاهجر ثم ان المشار اليه في هذا يكون محسوما بحس النصب فلا يقال ان كون المر المعالي به في هذا هو الال ^ن عليها يفهم من مجد المحشي مولانا عب ليس علم ^ن كما ينبغي لا يلا المحسوس ^ن البضير هو النقوش ^ن الال لانا نقول جعل الال لفاظ مشار اليها بالوضوح دلالتها على المعنى فكفها محسوسة بحس ^ن البصر فيكون استعماله في الال لفاظ استعمال اللفظ في غير الموضوع له وعلى سبيل ^ن اجاز وجعل مولانا ^ن المشار اليه هو ^ن الال لفاظ استعمال اللفظ في غير

عن غير فكاذه محسوس وح يضم استعمال اللفظ في غير الموضوع له (قوله فوائده واقية آه) الفوائد جمع
فائدة من الفيلد بسكون الياء يعني ايج داد وكرفته شود از دانش وماال كذا قال مجد المحشي ر ج
ثم الفائدة هي التي كانت تر جت على فعل الفاعل سواء كانت باعثة لفاعل ايها اولوالغاية
والغرض ما كان باعثة لفاعل ايها ونسبة بين الفائدة وبين الغاية والغرض عموم وخصوص
من وجه لاجتماعهما فيما كان الترتيب و الباعث معا وفي الترتيب من غير الباعث توجد الفائدة
بدون الغاية والغرض وفي الباعث بدون الترتيب توجد الغاية والغرض بدون الفائدة وقيل الفائدة
ما تستفاد من التغيير فيكون المعاني من الفوائد لاصد ثباتها من الافعال والالفاظ ايضا من العوائد لاستفادتها
من التغيير في الخشوش وهي ايض من الفوائد لاستفادتها من السابح ثم الوا في معنى الكثير اي فوائده
كثيرة يقال وفي الشيء اذا كثروا جاء بمعنى يستبود لها منه فوائدها ليست بلا وفاء ومعنى الاول
اولى (قوله كافية) التام في الكافية جاز ان تكون للمبالغة و جاز ان تكون للنقل من الوصفية الى
الاسمية و جاز ان تكون للتأنيث بتقدير الرمال الذي الرماله الكافية (قوله للعلامة المشتهر) التام في العلامة
لمبالغة العلامة وهو لمبالغة العالم وان قيل لم لم يطلق لفظ العلامة على الله تع مع انه تع اليقين به فليس
عدم الاطلاق عليه تع لتوهم لتأنيثه وكذلك لا يقر الله سبحانه لان احد معاني العلوم الادراك المركب وقيه اجابت
المعروف بالجهل ولا يقر علمت الله تع عرفته الله لان احد معاني العلوم الادراك المركب وقيه اجابت
الاول ان لفظ العلامة يقتضي بحسب المعنى ان يكون صفة للكافية اي الكافية الكائنة للعلامة فان
كون الجار والمجرور صفة اسم ايكون باعتبار المتعلق ويقتضي بحسب اللفظ ان يكون جارا من
الكافية اي فائده العلامة لان كون الجار والمجرور حالا ايض يكون باعتبار المتعلق فاذا كان لفظ له
جانبا جانبا للفظ وجانب المعنى فاكثر المحققين ذهبوا الى جانب المعنى فيلزم حذف
الموصول مع بعض الصلة لان اللام في قولنا الكائنة بمعني التي وصلتها العامل مع معص لتتم الذي
هو قوله للعلامة لا يقال لا يجوز رعايه جانب اللفظ وجعله حالا عن الكافية لا وهو المنبسط ليس سره
مفعول لانا نقول الحال عن المضاف اليه جائز بشرطين احدهما مجاوز حذف المضاف وقامة
المضاف اليه مقامه وثانيهما ان يكون المضاف اليه فاعلا او مفعولا وكلاهما موجودا ان
يتمتا اما الاول فظاهر واما الثاني لان اضافة الحقل الى الكافية من قبيل اضافة المصداق الى المفعول
والجواب انه قد جوز بعضهم حذف الموصول مع بعض الصلة او البحث اليقين ان لا وحلى
ان يقال للعلامة المشتهرة ليطبق الصفة مع موصولها والجواب انه انما جار مجازي الامونجا بحسب
اللفظ ومن كرا بحسب المعنى فيتم فيما نحن فيه جاز (قوله ليعلم الضمير) والحسب ما اذا كان اللفظ
بلا كرا ومعناه مونثا لخال الخيال في قولنا ليعلم الضمير الكائنة ليعلم على قوله حصلته على التام الحاجب
لانه لم يكن عالما بعلوم الفلك في العلامة التي تخصه من بال يكون معهما بجمع العلم والتعريف والنقل معا والجواب

انه كان جامع جميع اقسام العلوم ولكن اشتهار به في النقلية ^{بهدوء} العقلية كما يصح اطلاق هذا اللفظ
على قطب الدين الشيرازي مع اشتهار في العقلية دون النقلية واجيب ايهم بانه جعل علم
العقلي كالهنطوح والحكمة كالعدم (قوله في المشارق والمغرب) المشارق والمغرب جمعها مشرق
والمغرب وقد وقع في القرآن بصيغة المفرد وبصيغة التثنية اي المشرقين والمغربين وبصيغة الجمع
لا يضم اهل الاول فباعتبار ان الشمس تخرج من طرف واحد وتقع في جانب واحد واما الثاني
فباعتبار ان الشمس تخرج في الصيف من موضع وتخرج في الشتاء من موضع آخر وكذا تقع في الصيف
في موضع وتقع في الشتاء في موضع آخر واما الثالث فباعتبار ان الشمس تخرج كل يوم من موضع وتقع
في كل يوم في موضع آخر فاذا اختيرت صيغة الجمع اشارة الى انه مشهور في جميع وجه الارض فاذا
هذا فلا يرد ما هو المشهور في هذا المقام من ان ايراذ صيغة الجمع ليس على ما ينبغي لان المشرق
والمغرب ليس متعددا واجيب ايضا بان المراد من المشارق والمغرب هو بلاد المشرق والمغرب
والبلاطين الجانبين متعددا فتح يكون المراد منهما المعنى المجازي لا الحقيقي (قوله الشيخ ابن
الحبيب بالكرم والنجيب والرفع اما الاول فلكونه بدلا عن علامة واما الثاني فباعتبار ان
واما الثالث فلكونه خبر مبتدأ محذوف اي هو الشيخ ابن الحبيب تلي لا يجوز اطلاق الشيخ عليه لان
الشيخ يطلق على من بلغ سنين اثنين سنة الى آخر عمره او من احدث في خمسين الى آخر العمر او من
خمسين الى ثمانين سنة على اختلاف الأقوال والمشهور انه قتل شابا ولم يبلغ الى خمسين سنة
واجيب بانه قد يطلق الشيخ على الرجل الصغير لتسجيله (قوله نغمه الله بغفره) التغمه هو الستر
كما قال الشاعر في الحاشية وشبه الغفران باللباس لان كلاهما ستر اعين باللباس ساترا
لهافظ واما كون الغفران ساترا لها فلانه ساتر الذنوب وهي عيوب (قوله واستنم حبوحة جناه) اي
استنم حبوحة قال قيس مر في الحاشية بحبوحة الدار اي وسطها انتهى كلامه اي استنم حبوحة جناه الحبوحة
المعنى فهي مبنى على قلب وانما اختار بحبوحة جناه دون اولها وآخرها لان خير الامور اوسطها (قوله
نظمتها في ملك التقرير) قيل معنى النظم بالفارسية در در رشتد كشيدها ولسلك الحيط المطلق وقيل
السلك الحيط الذي يجمع فيه الدرر والتقرير قرار داد وازضافة السلك الى التقرير من قبيل اضافة
المشبه الى المشبه لوهو التقرير وراي جمعت الفوايد التي هي المعنى في التقرير الذي هو كالسلك وكجا
الشبه كونها حبوحة منها ما حفظ الاشياء من التفرقة فالسلك يحفظ الاشياء من التفرقة والتقرير يحفظ
المعاني لان المعاني بعد التعيين بالالفاظ يفرق تحفظ في الذهن من التفرق ثم قوله وسقط التقرير
عطف على قوله في البصر هو نظمتها لانه لا يفرق بين السلك وبين فسين وسكون الميم الحيط الذي
فيه الجواهر واللآلئ ونحوه بحسب الالهام الحيط المطلق التي هي تطاير كرفتن قال المشبه تحب
كتابه وتقر به بالسلك وشبهه بعلامته كالجواهر المشار اليها في الاجتماع الجواهر واللآلئ في

السلك (قوله للولاء العزيز) اي انضمته اليه العزيز هو بمعنى ارجمه وكرامتي وكرم يان ويجري في
قوله ضياء الدين اي وصف الامير اب الثالث الجر بالبدل والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو
بالنصب بالفتحة اي (قوله سبحانه) اي اجمع الله سبحانه وهو مفعول مطلق فعله محذوف قيل
التكليف ذريغ جو زدها وندوه كمين شدين والتأصف ذريع ودر د خور د و قيل هما مترادفان
(قوله بالفوايد الضيائية) اي بالقواعد التي لها نسبة الى ضياء الدين لان نضمها الابله لا يقال ان
التركيب الاضافي اذا نسب اليه انما ينسب الي الجزء الاخر وهو المضاف اليه كزبير في ابن الزبير
وكذا نسب الى الجزء الاول وهو الضياء ولم يذم به بل بالدين لانا نقول انما ينسب في التركيب الاضافي
الى المضاف اليه اذا كان المقصود فيه هو المضاف اليه واما اذا كان المقصود فيه هو المضاف فيح ينسب اليه
كما رأيت وعلم في امرء القيس وعبد المناف والمقصود ههنا هو الجزء الاول فان المتصم انه ضياء لدين
لان قلت لم لم ينسب الي يوسف فانه مع ان النسبة الي يوسف اسمه خالية من تكلف الحذف قلت جازان
يكون معروفا باللقب لا بالاسم ويحتمل ان يقع انه تقاويل في نسخة كتابه الى ضياء الدين (قوله لانه لهما
الجمع والناليف آه) هذا علمه لانتساب الفوائد الى ضياء الدين اي هو لجمع الكلمات وناليفها كالعلة
الغائية فيكون بين الفوائد وبينها وبينها نسبة العلوية والعلوية وهو بسبب لوجود الفوائد
وانما قلل كالعلة الغائية ولم يقل علمه غائبة لان العلة العائبة ما كان باعثة على وجود فعل وكان مشندا ما
باعتبار التصور و متاخرا باعتبار الوجود الخارجي كجلوس السلطان على السرير فانه علة غائية
للفعل الذي هو وجود السرير فهو متقدم باعتبار التصور ومتاخر باعتبار الوجود و ضياء الدين
يوسف ليس كذلك لانه وان كان ياتر آثار التصور متقدما على الفوائد ولكنه باعتبار الوجود
غير متاخر عنها بل متقدما عليها فتكون العلة الغائية في الحقيقة هي نعلمه بهذه الفوائد فان نعلمه بها
انما يكون بعد وجودها ولان العلة الغائية هي ضياء الدين يوسف مع جميع المبتدئين لكن لما
كان المقصود الاضلي هو ضياء الدين يوسف فقط فلهذا قال كالعلة الغائية (قوله وساكر المبتدئين من
اصحاب آه) الساكر بمعنى الباقي ويحتمل ان يكون بمعنى الجميع فيدخل فيه ضياء الدين
بوجهه ايضا و ح يكون قهوما بعد التخصيص وقوله من اصحاب التحصيل احتراز عن المبتدئين
الذين ليسوا من اصحاب تحصيل العلم (قوله وما توفيقى الابا به) اي الاسباب الله تع وبمعونته تجعل
البناء للاه يتقانه و اضافة التوفيق الى الياء من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول اي
وما توفيقى الابا به فالشر لما وصفه بحنانه بالاوصاف المذمومة يقال وما توفيقى الابا به ضمنا
لانه التوفيق جعل الاحباب مؤلفا والمطلوب الخير (قوله وهو حجابي) والحسب مصدر به في
الاحكام اي يعني بلسانه وجمع التوفيق الكرم (الوكيل) اي المعطوف على قوله حسبي او علمي فولد وهو
حسبي وعلمي الثاني يحتاج الى معرفة مفهوما خصوصا في قوله حسبي او علمي بقدر الاول

لا يحتاج إلى تقديرك لأن تقديره هو نعم الوكيل بحكم الاختلاف فيلزم ما قبل كلا التقديرين يلزم عطف
الجملة الانشائية على الخبر بقولان نعم لانشاء المدح فيكون نعم الوكيل جملة انشائية لا يقال قوله حصبي
مفرد فلا يلزم ما ذكرنا لأننا نقول إن صاحب الكشاف قال إن لخصبي بمعنى يستعجبني فيكون الجملة
والجواب إذا لانم كون الواجب لعطف لم لا يجوز ان تكون اعتراضية فتكون جملة معترضة لا يقال
ان جملة المعترضة انما تكون بين الكلامين مع ان الكلام يتم به لا فانقول كونها بين الكلامين مما هو
غير متفق عليه بل مختلف فيه ونقول تقديره وهو مقول في حقه نعم الوكيل فيكون كلا ما خبريا ونقول
جازان يكون قوله وهو محببي جملة حالية وصاحب الجملة هو الله تعالى قوله نفعه الله فيكون الجملة
محل من الاعراب فيح يصح عطف الجملة الانشائية على جملة لها محل من الاعراب (قوله صاحب الكشاف)
الشيخ ربح لم يصدر رسالته آه) دفع سوال تقريره ان المصنف خالف السلف حيث لم يكتب الحمد والسلف
يكتبونه وقوله بان جعله جزءا منها اشارة اليه فلجاب بان عدم تصديقه لهضم النفس فقوله مضما
منعول لجملة لعدم التصديقر والهضم بالضاد المعجمة او المهملة بمعنى الكسرو في بعض كتب اللثة انه
بالضاد المهملة بمعنى الكسرو بالضاد المعجمة بمعنى الانكسار وقد حمل عدم التصديقر على عدمه
مطلقا سواء كان بالكتابة او غيرهما فقوله بان جعله خبرا عن المصنف دفع ما يقال من ان عدم تصديقر ما
بحمد الله تعالى ممنوع لجواز ان يكون التثنية ير بتلفظ حمد الله او يتم الحمد هو الثناء باللسان في ضمن
لفظ بل هو ويتحقق في ضمن التسمية (قوله بتثنيه ان كتابه آه) وهو ملة لهضم النفس وقيد الحيشية
اشارة الى ان النقصان في الاضافة اي في اضافة الكتاب الى المصنف لاني المضاف اي كتابه من حيث انه
كتاب له ليس ككتب السلف لان حيث انه مشتمل على المصنف بل لخص في مئة نسخة كتب السلف حتى
يلزم بترك هذا الجعل مخالفة السلف فانهم انما يستخدمون هذا الجعل في ما هو في مرتبة كتبهم (قوله ولا
يلزم من ذلك آه) دفع سوال تقريره ان ترك الحمد هو ترك السنة لوقوع الحديث المشهور في شأن
الحمد فلا معنى لترك الواجب او السنة لهضم النفس تقرير الجواب انه ان المأمور به هو الاتيان بالحمد
سواء كان مع الكتابة او لا فالمصم جازان يتلفظ الحمد ثم كتب قوله الكلمة لتفويضه واجبه ايضم
بان ترك الحمد حمدا ايضم اذا كان المقصود من الترك هو العجز عن ادائه (قوله لانه يبحث في هذا
الكتاب آه) هذا دليل الابتداء مطلقا من غير النظر الى كونه حقيقة او اضافة وان كان الابتداء
اضافة او مر فيلان الابتداء الحقيقي لا يكون بالكلمة بل بالتسمية بل بانها فلا يردح بانها بعض
الناظرين من ان المراد من الابتداء اما الحقيقي او الاضائي وعلى كلا التقديرين لا يجوز ان يقترب
تاما لا يقر كما انه بدأ بتعريفهما كما كانا في تقسيمهما فان قوله فتانني ذاللك آه في تقسيم الكلام فيما ربه
تخصيصه بالتعريف لاننا نقول التقسيم من تنمة التعريف فانها لا يلزم الابتداء بالتقسيم بل المراد
به انه يبحث عن احوالهما من حيث ان اليمين ان منسوبة اليها هو الواجب ان احوال منسوبة الى انفسهما

أو إلى أقسامها ثم إنه أشار بما يرد فيه من الإبتدائية في قوله احوالها إلى ان موضوع علم النحو هو الكلمة
 والكلام معالما أحدهما والآخر بيان موضوعه كلمة وارجاع الكلام إليها وعن العكس كما هو اختيار
 البعض تكليف (قوله فمتى لم يعرفاه) قيل قوله لم يعرفاه من التعريف أو من المعرفة فان كان الثاني
 فالكل ليل غير مثبت للمدعى لان المدعى هو الابتداء بالتعريف مع ان المعرفة تكون بغير التعريف
 ايضاً وان كان الأول فالتقريب وان كان تاما لكن الملازمة غير مسلمة لان البحث عنهما يتوقف على
 المعرفة لا على التعريف والجواب ان المراد من المعرفة هو المعرفة على وجه البصيرة وهي بالتعريف
 ويجاب باختيار الأول ايضاً بان المراد بالبحث هو البحث على وجه البصيرة وهو انما يكون
 بالتعريف واجيب باختيار الثاني بان المعرفة التي وجبت لها انما حصلت في ضمن التعريف فان
 التعريف الخاص يستلزم العام الذي هو الواجب هو المعرفة لا يتم لم عرفهما بهذا دون غيره
 لانا نقول هذا تعين الطريق وليس هذا من داب المناظرة قيل ما هو الواجب وهو المعرفة حاصل
 قبل التعريف لان من اراد تعريفهما فلا بد له من معرفتهما اولاً ولا يلزم طلب المجهول مطلقاً وهو
 بطرف كيف يصح ما من ان ما هو الواجب حاصل بالتعريف واجيب بان ما هو الواجب وهو المعرفة
 ليس حاصلًا للمتعلم اي المبتدئ قبل التعريف مع ان الكلام فيه بل هو حاصل قبل التعريف
 للمعلم المفكر وهو الذي رتب اموراً معلومة ليقادى الى المجهول لان تعريف الشئ انما هو
 بالنسبة اليه لا الى المتعلم المبتدئ لا يتم ان ما هو الواجب حاصل للمبتدئ ايضاً قبل التعريف لان
 متكلماً اذا قال للمخاطب الكلمة فهو لا يعنى الكلمة العامة بل الكلمة الخاصة بالمخاطب وهو المتعلم
 المبتدئ يعرف ان المراد منها هو الكلمة الخاصة لانا نقول انما يصح اذا كان جميع المخاطب ما معاً
 ومبتدئاً وليس كذلك لان السامع اعم من المخاطب فجاز ان يكون المخاطب عارفاً بذلك دون
 السامع المبتدئ ولو سلم كون المخاطب مطلقاً ما معاً ومبتدئاً بالكنه انما يلزم اذا التقى الى المبتدئ
 اولاً قوله الكلمة ثم تغلّبها واما اذا التقى اليه على عكس ذلك فلا (قوله لكون افرادها
 جزءاً من افراد الكلام) والمراد من الكلمة المفهومة من قوله افرادها انما هو المفهوم ومن الكلام
 في قوله من افراد الكلام هو المفهوم ايضاً ومن الكلمة المفهومة من قوله من مفهومها ومن
 الكلام المفهوم من قوله ومفهومه هو اللفظ فمضى العبارة بطريق الاستخدام واعلم ان ههنا وجوها
 أربعة الأول ان تحقق فرد الكلام يتوقف على تحقق فرد الكلمة لان تحقق الكل يتوقف على
 تحقق الجزء والثاني ان معرفة فرد الكلام يتوقف على معرفة فرد الكلمة لان معرفة الكل يتوقف
 على معرفة الجزء والثالث ان تحقق مفهوم الكلام يتوقف على تحقق مفهوم الكلمة لما مر في الوجه
 الاول لان فرد الكلمة جزء من مفهوم الكلام فمفهومها ايضاً جزء من مفهومه ضرورة ان الفرد
 هو الحقيقة والمتشخص والرابع ان معرفة مفهومه يتوقف على معرفة مفهومها لما مر في الوجه

الثاني ووجهه بعينه مأمور في تعليل الوجه الاول ثم يعلم ان شيئا اذا كان متقدما على شيء
 باعتبار الوجود الخارجي فاذا اقدم في الكتابة يكون موافقا في التقديم كوجودات الاربعة اي
 الوجود الخارجي والذاتي والكتابي واللفظي فالجملتان اقدمت في الكتابة يكون متقدمة باعتبار
 الوجود اللفظي لانه يقتل من كتابتها الى لفظها فتكون لفظها يعتم متقدمة عليه ولا تعني بالوجود
 اللفظي الا هذا ثم ينتقل من لفظها الى معناها اي تعقلها في الذهن فتكون متقدمة عليها باعتبار
 الوجود الذاتي ايضم وهما امران مشهوران المراد من التقدم اما تقديم تعريفها على تعريفه
 او تقديم تعريفها وتقسيمها على تعريفه وتقسيمه وعلى الاول فالدليل اما مجموع المعطوف
 والمعطوف عليها او كل واحد منهما على الاول يلزم الاستدراك وعلى الثاني فالدليل الاول فغير
 مثبت للمدعى لجواز كون افراد شئ جزء من افراد شئ آخر مع ان مفهومه كلام من مفهومه وعلى تقدير
 وجه الثاني من التقدم فالكلام فيه ايضا مثل ما ذكرنا واجيب باختيار الشق الثاني من الوجه
 الاول بان افراد الشئ اذا كان جزءا من افراد شئ اخر وكانت هذه الجزئية ملحوظة فم يصح
 تقديم مفهومه على مفهومه ايضا واجيب باختيار الشق الاول على تقدير وجه الثاني من التقدم
 بتوزيعه على جزء المدعى بطريق اللف والنشر المشوش لا يتم ان الدليل على هذا التقديم ايضم في
 مثبت للمدعى لان التقسيم ايضا لا يكون الا للمفهوم فجزئية الافراد لا يجديك نفعا لانا نقول
 التقسيم بان كان للمفهوم الا ان المقصود الاصلي ضبط الافراد فيه ويمكن الجواب باختيار الشق
 الثاني من التردد كما مر قوله قيل هي والكلام مشتقان آء) لما سبقت الكلمة في عبارة المصنف
 صريحا دون الكلام فلذا اقال هي والكلام آء ولم يقل قيل هما مشتقان آء والاشتناق رد كلمة الى
 كلمة اخرى بحسب المناسبة المعنوية واللفظية هو اع كان معنى المشتق منه عين معنى المشتق
 او جزءا منه او خارجا لازماله والمراد من معنى المشتق منه اعم من المعنى المطابق او التضميني
 او الاتزامي وفيما نحن فيه يكون المعنى الاتزامي للمشتق منه عين المعنى الاتزامي للمشتق
 لان التأثير كما يكون لازما للكلمة كذلك يكون لازما لها بخلاف الضرب فان معنى جزء للمشتق ونعتبر
 في الاشتقاق ان يكون المشتق والمشتق منه يتوافقان في جميع الحروف الالهائية كالضرب والضرب او في
 اكثر حروف الاصول مع تقارب ما بقي كنعق ونهق فان الاول مشتق من الثاني سواء كان ذلك
 الاشتراك بالترتيب او بغيره وهذا هو المناسب للفظية اما التسمية المعنوية فهي في المدلولات
 الثلاثة ثم قوله قيل شارة الى ضعف كونها مشتقين منه وذلك لان التأثير الذي هو لازم للمشتق منه
 هو التأثير اللفظي لى الالم ولا يكون مفضيا الى الحسنات لانه لازم الجرح بخلاف تأثيره لانه
 لهما فانه عام لا يختص بالالم ثم التأثير اعم من ان يكون من الحسنات او السيئات فلا يردح انه ليس
 لكل معاني الكلمة والكلام تأثير في النفوس الانسانية بخلاف الجراحة فهذه المشابهة من قبيل

المشابهة ببعض افرادهما اما التائير ملحق مبيل الحسنة فيهما فلما مر واما على مبيل السيئة كاللقب الذي ازيد مثلاً بحيث يكرهه واهترض بعض الافاضل بانه لا يكون لمعنى الكلمة نائير في النفوس بل لمعنى الكلام فقط لانه لا يكون له ما ينافي نائير في النفوس بدون النسبة فاذا نسبت الكلمة الى زيد مثلاً فيصير هذا الكلام بسبب تلك النسبة اقرب اذا كان لمعنى الكلام نائير في النفوس يكون لمعنى الكلمة نائير في ضمه فالمراد من نائير معانيهما في النفوس اعم من ان تكون بطريق الاصل او بالتبعية لا يتم عدم كون نائير معانيهما في النفوس بدون النسبة لا يستلزم النسبة التامة تجواز ان تكون غير تامة كالنسبة الاضافية لانا نقول المشتمل على هذه النسبة كما لا يكون كلاماً لا يكون كلمة اي نعم والكلام فيهما (قوله وهو الجرح) يفتح الجيم بالقارمية جراحت كردن وخسنة كردن وهو مصدر جرح واما الجرح بضم الجيم فهو اسم لذلك المصدر واسم المصدره والذي جاء بمعنى المصدر ولكن لا يشتق منه فعل بهذا المعنى والمصدر هو الذي جاء بمعنى المصدر ويشترك منه فعل بهذا المعنى (قوله لتائير مائيهما في النفوس كالجرح) اي كتائير الجرح فالمشبه به هو الجرح والمشبه هو الكلمة والكلام ووجه الشبه هو التائير المطلق بينهما ولكن قوله وقد عبر آء يشعر الى ان وجه الشبه هو التائير الخاص الذي يستدعي الى الالم وهذا القول لبيان المناسبة المعنوية بين الكلمة والكلام وبين الكلم فان المناسبة اللفظية بينهما ظاهرة (قوله وقد عبر بعض آء) اي ايراده لتقوية الكلام السابق لانه لما شبهها بالجرح فاشار به الى ان العلاقة فيه تشبيه امر تعتبر ونه لانه قد عبر بعض آء لانه اراد من الجرح في المصراع الثاني تنوع الكلمة والكلام او نائير هما لان الجرح المنسوب الى اللسان انما هو ما بكلمة والكلام فيكون من قبيل ذكر المشبه به وارادة المشبه والعلاقة هي التسمية ولالتيام المتكوره والمرئيع لانه يلايم المشبه وكل ما كان كذلك فهو ترشيع (قوله جراحات السنان آء) الجراحات بفتح الجيم جمع جراحة بكسر ما السنان هر نيزه وسرعصا وتيزي هر چيزي كما في بعض الحواشي (قوله والكلم بكسر اللام جنس لاجمع) ومراده قياس مره من ذلك لبيان احزاء الكلمة وهي ثلثة الازل والالف واللام والناني لكلم والمالك التاء لا يقيم الاولى ان يبين الجزء الاول ثم الثاني ثم الثالث لانا نقول نعم لكن اما كان الكلم حزاء اصلياً لها والاخر انما دخل على هذا الجرح فلهذا ذكره اولاً ثم ذكر الجزء الاول منهما ثم ذكر الاخير منهما في مرتبة الاخبار لان علام ذكر جرحه الاول في مرتبة لاجل الكلم الذي هو جزء اصلي منهما كما عرفت ثم الكلم وتنان اسم جنس لكنهم يستعملون على ما فوق الإنسين لا يقيم اسم الجنس هو الذي يطلق على القليل والكثير فكيف يكون الكلم اسم جنس لانا نقول اسم الجنس هو الذي يطلق على القليل والكثير في اصل الوضع فلا اشكال في عرض هذه الحوصية المذكورة فيه بعد الوضع بخلاف التمر فانه يطلق على القليل والكثير فالبناء فيها فارقة بين الجنس والوحدة (قوله كتمر وتمره) وفيه احتشالان احدهما ان الكلم اسم جنس لاجمع

كما ان التمر اهم جنس لاجمع وثانيتها ان الكلم اسم جنس لاجمع كالتمر اي كما ان التمر جمع ثمرة
 ليس الكلم جملا مثله ولكن المراد هو الاحتمال الاول بقريظة ما ذكروه المص في بحث الجمع من اي
 التمر ليس بجمع علي الاصح (قوله بدل ليل قوله تع اليه يصعد الكلم آه) اي الي العرش والكلم الطيب هو
 كلمة التوحيد ووجه الاستدلال ان الطيب صفة مشبهة وفيه ضمير راجع اليه فلو كان جمعا لوجب
 التانيث فان قيل المدعى مركب مع ان الدليل لا يثبت الاعداد جمعيته فعدم الجمعية لا يستلزم
 الجنسية لانه جازان لا يكون جنسا ايض بان كان اسم جمع كرمط وقوم والجواب ان من قال ان الكلم اسم
 جنس هو الاخفش والفراء فانهما قالا ان لاسم الجمع اذا كان واحدا من تركيبه فهو جمع ايض فهنا يكون
 واحدا من تركيب الكلم وهو الكلمة فيكون جمعا عندنا فما يلزم من عدم جمعيته جنسيته بلا قائل بالفصل
 وقيل الكلم جنس لقوله عليه السلام في تفسيره لطيب هو سبحان الله ولا اله الا الله والله اكبر ووجه
 الاستدلال ما مر وقيل الكلم جنس لاجمع لان وزنه ليس من اوزان الجمع (قوله حيث لا يقع آه) قد عرفت
 وجه بطلانه بان هذا لا يدل على جمعيته بل هو اسم جنس في اصل الوضع ولكن عرض له هنا الاطلاق بعد
 الوضع وهذا الايمان في الجنس لانه انما ينافيهما اذا لم يجزان يكون الاطلاق مخالفا للوضع وليس كك الاتري
 ان المجاز انت اطلاقها مخالف لوضعها وايض لو صح ما ذكر يلزم ان يكون القوم جمعا لانه لا يطلق الاعلى
 الثلث فصاعدا الا ان يقر المراد بقوله وقيل جمع انه ليس باسم جنس فيتناول اسم الجمع ح (قوله هو لكلم
 الطيب ما و ل آه) دفع ما يقال من انه اذا كان جمعا فكيف يصح وقوع الطيب صفة له فتاويله ببعض
 الكلم اما بان يكون البعض مقدر او اما بان يراد البعض من فحوي الكلام لان ما يصعد اليه ليس جميع
 الكلم الطيب بل بعضه وهو كلمة التوحيد وهذا لتاويل مثل تاويل الرحمة بالاخبار في قوله تع ان
 رحمة الله قريب من المحسنين فان في قوله قريب ضمير راجع الى الاحسان المفهوم من الرحمة اي احسان
 رحمة الله قريب او ان احسان الله قريب من المحسنين والالوجوب ان يقرب قريبة ويقرب في الجواب ايض بان
 الالف واللام في الكلم ابطلت الجمعية او يقر ان الجمع مؤنث اذا كان في ناويل الجماعة واما اذا كان في تاويل
 الجمع فلا (قوله واللام فيها للجنس) ونما لم يقبل الالف واللام فيهما للجنس لان المختار ان اللام وحدها
 للتعريف زيدت لهزة لتلايل لم يلزم الابتداء بالساكن واعلم ان الالف واللام يكونان للاشارة الى مفهوم مدخولها
 فان كانت اشارة الى مفهوم المدخول من حيث هو وهي لام الجففس ولام الحقيقة مثل الرجل خير من المرأة
 اي جنسه خير من جنسها وان كانت اشارة الى مفهوم المدخول باعتبار تحققه في ضمن جميع الافراد فهي
 للاستغناء عن كقولنا ان الانسان لفي خسر اي جميع افراده وان كانت اشارة اليه باعتبار تحققه في ضمن فرد
 معين فهي للمعول الخارجي كقولنا اغلق الباب اي المعين ونزعت اشارة اليه باعتبار تحققه في ضمن فرد
 ما لاعلى التعهن فهي للعهد الذي مثل اخاف ان ياكله الذئب اي ياكل يوسف ذئب ما مثل ادخل
 السوق بصيغة المتكلم اي هو قادم الاسواق ولا يجوز ان نكون اللام ههنا للاستغناء والعهد الذي ههنا لانه

يلزم التعريف للأفراد واللفرد لا على التعميمين وكلوا احد منهما غير جائز لا يقيم ان التعريف للفردي بط مطلقا سواء كان لفرد معين او لفرد ما فيلزم ح ان لا يكون اللام المعهد الخارجي ايض لاننا نقول عدم الجواز انما يكون للفرد الشخصي دون الفرد الشوحي ا قوله ولا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء وبين الجنس والوحدة والثاني اولى وهذا القول جواب سوال تقريره ان بين الجنس والوحدة منافات لان الجنس ملزوم للكثرة والتاء ملزوم للوحدة والكثرة منب للوحدة تقرير الجواب متع المناقات بينهما لجواز حمل كل واحد منهما على الاخر والحاصل انه انما يكون بينهما منافاة اذا كان مدلول كل منهما واحدا وليس كذلك لان الجنس يدل على كثر ما تحتته من الافراد بخلاف التاء فانها تدل على وحدة الجنس والمفهوم وهذا جواب على تقدير التنزل ولنا ان نمنع اولابا لانم ان تكون التاء للوحدة لجواز ان تكون لنفس الكلمة ولو لم يكن لانم ان يكون منه بالوحدة مقصودا خصوصا عند من عدل من اللفظة الى اللفظ كالمصم حيث مدبل من تعريف المشهور وهو الكلمة هو اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وبعبارة اخرى بان المنافاة انما تكون بين الجنس والوحدة الشخصية لا بينه وبين الوحدة الجنسية كما لا منافاة بينه وبين الوحدة النوعية والطبعية قيل التاء للوحدة الفرذية لا لوحدة المفهوم فكيف يصح ارادة وحدة المفهوم منها واوجب بان التاء اذا دخلت على كلمة لها معنى لغوي وعرفي ثم اذا اريد منها المعنى العرفي فح يرجع وحدة التاء الى وحدة المفهوم فان معناها بالفارسية مخن كرددن ومعناها الاصطلاحية قوله لغاوضع آه (قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي) وايراد هذا الاحتمال بلفظ الامكان اشارة الى ضعفه وضعفه اما لانه يلزم تعريف الشيء بالاعم لان المعروف يكون فردا معينا وتعريفه بقوله لفظ وضع لمعنى مفرد يكون تعريف الشيء بالاعم لان قوله لفظ وضع لا يختص بفرد معين ولو اوجب عنه بان الكلمة مفهومه مطلق وهو ما يطلق عليه لفظ الكلمة والفرد المذكور يكون فردا من افراد هذا المفهوم فالعرف هو هذا المفهوم لا الفرد المذكور فنقول هذا خلاف المتبادر لانه مجاز فيكون ضعيفا واما لان لام العهد الخارجي اشارة الى الفرد لا المفهوم وح يلزم ان يكون الاشارة بها الى المفهوم لان الكلمة التي هي مصطلح النحاة هي هذا المفهوم لا فرده ولو اوجب منه بان المراد من الكلمة ما يطلق عليه لفظ الكلمة وهو المسمى بصوم المجاز وهو الذي لا يكون موضوعا له ويكون الموضوع له فردا منه فيكون المفهوم المفرد محورا من افراد هذا المفهوم لانه يصدق على الكلمة النحوية وكلمة التوحيد وكلمة الشهادة فنقول هذا ايض خلاف المتبادر على ما عرفت واما لانه يلزم ان يكون الكلمة مذكورة في السنة النحاة قبل ذلك مع انها يتعين الآن ولو اوجب منه بانها لما كانت معينة فحكمنا بانها مذكورة في السنة فيكون الحكم المذكور بانها في السنة انما يكون لتعميمها فيكون مذكورة حكما فنقول هذا خلاف المتبادر فيكون ضعيفا ثم قيل يجوز ان يكون اللام للعهد الخارجي ولا يشترط ذكر المعرود.

سابقا اذا كان متعينا مثل الـمير خرج اذا كان الـامير والله اقله هو الكلمة المصطلحة واما لان لام
 العهد الخارجي تدل على سبق شيء ولم تسبق كلمة ولو اجيب بانها وان لم تسبق حقيقة ولكنها جفت
 حكما هي ث قرر وتصور في الـان من فردا معينا لا ثم قال هذا الفرد المعين هو لفظ وضع له معنى مفرد
 فنقول هنا ايضا خلاف المتبادر (قوله بارادة الكلمة المذكورة) وقد عرفت ما فيه فان قلت
 الكلمة ليست بموجودة اذ لو كانت موجودة فلا يعجز اما ان تكون اسما وفعلا او حرفا او لازم منتف
 فكذلك الملزوم اما بيان الملازمة فلانها لا توجد الا في ضمن الافراد اذ العام لا يوجد الا في ضمن الخاص
 واما نفي اللازم فلانها لو كانت شيئا منه بالكلية انقسام الشيء الى نفسه والى قسيمه لانه يصدق ان الـلام
 كلمة والكلمة تنقسم الى الثلث فيلزم انقسام الاسم الى السلك وكذا في الفعل والحرف قلت لانها
 لو كانت موجودة في ضمن الافراد يلزم انقسام الشيء الى نفسه والى قسيمه وانما يلزم لو كانت الكبرى
 كعلم فان قلت وجودها مع ان الحرف لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحركات لا متناع التلفظ بالسواكن
 ابتداء والحركات لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحروف لعدم استقلالها بنفسها فيلزم الدور وهو
 مع والموقوف على المع مع قلت التلفظ بالحركات والحروف معا فلا يلزم التأخير ودور المعية تجاز
 كما في الاضافات فان ابوة الاب موقوفة على بنوة الابن وبالعكس وهذا التوقف ليس مع فان قلت
 الالف واللام فيهما ما ان يكون للتعريف والافان ام نحن للتعريف يلزم وقوع المبكرة المحضة
 متبدا او لا يجوز وان كانت للتعريف يلزم تعريف المعرفة وهو غير ثقيل قلت اولانه يجوز وقوع
 النكرة مبتدأ نحو رجل بالباب وشخص على السطح وغلة في السوق وكوب انقض الساعة ونانيا بان
 اللام للتعريف وقوله يلزم تعريف المعرفة قلت التعريف باللام عائد الى اللفظ والتعريف
 بالحد عائد الى الحقيقة فلا يلزم تعريف المعرفة الذي عرف باللام غير المعرفة بالحد ثم اعلم
 انهم قالوا ان اللام اذا كانت للعهد الخارجي يشير بها الى فرد مفهوم المدخول لاني اشارة الى
 مفهوم المدخول من حيث تحققه في ضمن فرد معين كما نكون في الاستغراق والعهد الذهني فتكون
 الالف واللام اثنتين جنسي وعهدا خارجي لكن الجنسي انقسم الى الاستغراق والعهد الذهني فان
 قلت تعريف الكلمة بلفظا وضع لمعنى مفرد بطلان الكلمة مفردة والتعريف مركب وتعريف المفرد
 بالمركب تعريف بالمتبادر وهو بط قلت المعرفة والمعرفة هما المفهومان والمفرد والمركب من اقسام
 اللفظ (قوله اللفظ في اللغة الرمي) اي الرمي المطلق وقوله يتم اكملت التبررة ولفظت النواة دليل
 لكون اللفظ له معنى الرمي المطلق سواء كان من الفهم او غيرة والنشفسر بقوله لم يمتها حتى لا يوهما
 المراد من اللفظ في قوله ولفظت النواة هو الرمي من الفهم وغيره فان قلت من اين يعلم ان المراد
 من الرمي هو الرمي المطلق قلت لان العرب تقول ذلك اذا اخذت نواته باليد وتركتها وجا
 اللفظ بمعنى الرمي من الفهم وبمعنى التكلم ايضا لا يقال قالا للفظ مشترك بين المعاني وايراد

في التعريف غير جائز لانا نقول هذه المعاني ليست بالهبة الي الجميع بل بالنسبة الي البعض مع ان المعتبر في مفهوم المفرد والمشترك ان يكون عن جميع الناس ولو سلم ان المعاني المذكورة بالنسبة الي الجميع فيقول القرينة وجود والمقول بان القرينة لا بد ان تكون في نفس التعريف ليس مما اتفق عليه القوم (قوله ثم نقل في عرف آه) اي ثم نقل اللفظ بمعنى الرمي المطلق في عرف النحاة ابتداء اي قبل جعله بمعنى الملقوظ الي ما يتلفظ به الانسان او نقل اللفظ بمعنى الرمي المطلق الي الملقوظ كالخلق بمعنى المخلوق ثم نقل الملقوظ الي ما يتلفظ به الانسان آه فعلى تقدير الاول يكون من قبيل تسمية المتعلق الحاص بالفتح وهو ما يتلفظ به الانسان باسم المتعلق العام بالكسر وهو الرمي المطابق حيث تعلق الرمي المطلق الي ما يتلفظ به الانسان فيكون متعلقا بالكسر اما كونه عاما فلانه اعم من ان يكون من القوم او من اليد فانه اذا تكلم بشي وقرخ منه يقال له اللفظ ولو كان الرمي من اليد يقال له انفظ ايضم فله فردان بخلاف ما يتلفظ به الانسان فانه لا يصدق الا على الاول فقط والعلاقة بين المعنيين هي تعلق العام بالخاص وعلى تقدير الثاني يكون من قبيل تسمية الخاص وهو ما يتلفظ به الانسان باسم العام وهو الملقوظ المطلق فيكون نقل الملقوظ اليه من قبيل نقل العام الي الخاص والعلاقة هي العامة والخاصية وهي اولى من الاولى لكن الاول اولى حيث يكون النقل فيه بلا واسطة بخلاف الثاني ثم نقل اللفظ بمعنى الرمي المطلق الي الملقوظ المطلق من قبيل نقل العام الي العام والعلاقة هي العامة وهي اولى من الاولى والانية جميعا (قوله ما يتلفظ به الانسان آه) الباع في قوله به المتعدية دون السببية والاستعانة حتى يتقضى باللسان ونحوه قيل لتعريف لا يصدق ما يتلفظ به الانسان واجيب بان المراد ما من شأنه ان يتلفظ به الانسان ولكن قيد بالانسان نقرينا لتصوير اللفظ من الفهم واعلم ان من قال ان الحركات الاعرابية كلمة فلا اشكال عنده بصدق تعريف اللفظ عليها لانها يتلفظ به الانسان بالطبع وايضم هي دالة على المعاني بالوضع وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة وعند من لم يقل بكونها كلمة فيرد عليه ان المراد من التلفظ اما التلفظ بالاستقلال او الاعم فان كان الثاني فيلزم ان تكون الحركات الاعرابية كلمة عنده وان كان الاول فيلزم ان لا تكون التثنيون كلمة والجواب هنا بان المراد هو الاول لكن الاستقلال اعم من ان تكون شخصية او نوعية فيتلفظ نوع التثنيون بالاستقلال لانها من نوع الحرف ولقائل ان يقول ان من اراد من التلفظ بالاستقلال فانه وان خرجت الحركات الاعرابية لكن يخرج الضمائر المتصلة المفسرة بما لم يستقل في التلفظ على ما سياتي في المبنيات كالالف والضمير وواو وياء مثل ضربا وضربوا وضربني مع انها كلمة والجواب ان اللفظ ما يستقل هو ومرادفه في التلفظ ولقائل ان يقول ان حركات الاعرابية لا يخرج بقيد الاستقلال حيث يستقل بها الانسان في التلفظ وان كان حكما نقوله او حكما يدخلها

والجواب ان المراد من قوله او حكماً هو تلفظاً حكيماً بان يشارك الملتفون في الاحوال من كونه مسند اليه او معطوفا اليه او مبذولاً منه او غير ذلك وليست الحركات الاعرابية كذلك ويمكن ان يقال ان الحركات الاعرابية لو كانت كلمة فلا تنحرف اما ان تكون اهما او فعلا او حرفا ولا يميل الى شئ منهما اما الاسم والفعل فلانها غير مستقلة وايضاً لانها على اقتتران الحركات بزمان واما الحرف فلانها لا يذكر في قسم الحرف ولا يقول به احد (قوله مهملاً كان او موضوعاً) وكلمة او في التعريف للتعميم لا للتشكيك حتى يشك في كون اللفظ حقيقياً والمهمل هو اللفظ الدال بلا وضع وله فرادى كما هو المشهور ولقائل ان يقول ان تعريف المهمل غير مانع لصدقه على القرينة اللفظية فان القرينة هي الامر الدال بلا وضع ويمكن الجواب بان في القرينة وضعاً لانها مستعملة والاستعمال يستلزم الموضوع لا يتلزم الخاص العام قال قدس مرة في الحاشية انما قال موضوعاً ولم يقل مستعملاً كما في عباراتهم المشهورة تنبيهها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع اعني قبل ان يستعمل انتهى قال مجد الكاشي مولانا باب قوله قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق ويراد منه معنى فالمستعمل في عباراتهم بمعنى ما يصح استعماله من قبيل تسمية العام باسم الخاص انتهى لا يتم اذا كان المستعمل في عباراتهم بمعنى ما يصح استعماله فكيف يصح قوله قدس مرة ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع لاننا نقول ايس معنى قوله قدس مرة مرادهم بالمستعمل هو الموضوع ان المراد نفس الموضوع بل اعم من ان يكون نفسه ومفهوماً مسابواً له (قوله او مركباً) وانما يصح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه في الاصل مصدر واطلاقه على القليل والكثير صحيح فاطلاقه في الاصطلاح موافق لاطلاقه في اللغة (قوله واللفظ الحقيقي آء) اي اللفظ هو الحقيقي وكذا المراد من اللفظ الحكمي هو اللفظ هو اللفظ لا يكون حكماً بل اللفظ لا يكون

الاحقيقياً لان قوله ما يتلفظ به الانسان آء تعريف لللفظ ومفهومه فكل ما هو فرد هذا المفهوم فهو لفظ حقيقي (قوله كالمضوي في زيد ضرب) اي كالمستتر فيه وانما يقال له مستتر ولا يقال له محذوف مع ان المستتر هو الفاعل موافقاً لللسان من حذف الفاعل كذا قالوا (قوله اذا ايس من مقولة الحرف والصوت اصلاً آء) قيل الصوت اعم من الحرف واعلم ان المصطلح مركب من شيئين احدهما ان المضوي ليس لفظاً حقيقياً وثانيهما انه لفظ حكمي وهذا كلامه يشكك الثاني لاثبات المصطلح الاولي بان يقر ليس المضوي من مقولة الحرف والصوت وكل اللفظ الحقيقي من مقولة الحرف والصوت فينتج ان المضوي ايس متلفظاً حقيقياً ولو بدلت الكبرى بقولنا وكلمة ليس من مقولة الحرف والصوت لا يكون لفظاً حقيقياً تكون النتيجة ايضاً مثل ما ذكر وقوله اصلاً اشارة الى ان الصغرى ما لبنة كلية فالنتيجة ايضاً ما لبنة كلية (قوله ولم يوضع له لفظ) وهو لفظ المنوع المتوجه على الصغرى بانه يجوز ان يوضع له لفظ خاص فيفسر من مقولة الحرف والصوت فيكون ملفوظاً حقيقياً لان كل ما وضع له لفظ خاص فهو من

مقولة الحرف والصوت فاجاب بانه لم يوضع له لفظ لا يقال قوله ولم يوضع له لفظ يوهم كون اللفظ
 موضوعا للالفاظ حقيقة كما هو مندوب العلامة التفتازاني وهو خلاف تحقيق ما ذهب اليه قدس سره
 لانا نقول معنا ان المنوي لا يكون مذكورا ومتعينا بعبارة خاصة دالة عليه كما هو لا يكون مذكورا
 بنفسه بخلاف اللفظ الحقيقي فانه يذكر ويعين له لفظ خاص كزيد مركب من الحروف ثم لو قلت
 قد يذكر ويعين بالمنوي لفظ خاص من نحو هو وانت فلما فعله قال قوله وانما عبروا عنه آه والحاصل انه
 ليس بضروري في اضرب انت بل فيهما شيء لا يتلفظ به ولكن يعبر بهما عنه له مناسبة بينهما من حيث
 ان كل واحد من المنوي ولفظ هو وانت لا يختص بفرود دون فرد فاذا عرفت هذا التفصيل فما ذكره
 بعض المحشيين من جملة ما لا يعني (قوله واجرو عليه احوام اللفظ الحقيقي) وكلما كان كذلك فهو لفظ
 حكمي فالمنوي لفظ حكمي والمراد باحكام اللفظ كونه مسندا اليه ومعطوفا عليه ومبدا لآمنه وذا حال
 وغيره فقول واجرو عليه آه عطفا على قوله ليس (قوله والمحدثون لفظ حقيقة) سواء كان المحدث على
 مبدل الوجوب او الجواز (قوله لانه قد يتلفظ به الانسان آه) اي قد يمكن ان يتلفظ به الانسان
 في بعض الاحيان وكل ما هو كذلك فهو لفظ حقيقي او من شأنه ان يتلفظ به الانسان اعم من الشخص
 والجنس والنوع لان المحدثون مطلقا على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان فاذا عرفت
 هذا فما قال بعض المحشيين من ان مرادكم بقولكم لانه قد يتلفظ آه اما انه قد يتلفظ بكل المحدثون
 او بعضهم فان كان الاول فالصغرى موعودة وان كان الثاني فالدليل لا يثبت المدعى لان المدعى
 كلي اي كل المحدثون لفظ حقيقة ليس بشيء كدال لا يخفى ثم ان افضا قد يحتمل ان يكون للتحقيق
 كما في قوله تع وقد يعلم الله ويحتمل ان يكون لتقليل المذموم اي يتلفظ ببعض المحدثون الانسان
 ويحتمل ان يكون لتفسير الفاعل اي يتلفظ بالمحدثون وبعض الانسان ويحتمل ان يكون لتقليل
 الفعل اي بعض التلذذ الذي يقع على المحدثون في بعض الاحيان ويحتمل ان يكون قوله في بعض
 الاحيان بيانا للفظ قد فلا يرد ما قيل ان لفظ قد مستند رك لان قوله في بعض الاحيان يغني عنها قال
 قدس سره المحدثون لفظ حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان وصدق
 لماهية لا يستدعي الوجود فالجواب لا ينافيه انتهى وان قيل الصدق به عنى الحمل يستدعي وجود
 لموضوع اذ ثبوت شيء لشيء فرع ثبوته فيقال لان ذلك كيف والاوصاف العدمية المحمولة على
 صورها فاتها وليسبت بموجودة (قوله اذ هي مدا يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان) وكل ما هو كذلك
 هو لفظ حقيقي اولانه من شأنها ان يتلفظ بها الانسان وكذلك كلمات الملايكة والجن قيل على
 لاول ان كلمات التي يتلفظ بها الملك مثلا ليست عين ما يتلفظ به الانسان فانا وشخصا ولا يانم
 بام العرض الواحد بالشخص بدليلين لان الملقوظ هو الالفاظ وهي من الاعراض واجيب بان
 لنا تدقيق فلسفي اما عند علماء العربية ليس كذلك ثم المراد ان ما يتلفظ بها الانسان هو اللفظ

شخصا او جنسا ونوعا على تقديرا ان يكون بين كلمات الله تع توافق في الامور المذكورة ودخول
كلمات الله مثلا في اللفظ الحقيقي على هذا التقدير فهو ان تم وتم والا فلا فاذا كان كلهما من جنس واحد
او نوع واحد فاد تلفظ بعضها الانسان ^{اي يمكن} ان يتلفظ كلها الانسان فاذا عرفت هذا فما ذكره
بعض المحشين المسمى باميراني المتاع في هذا المقام من كلام طويل ليس بشئ كما لا يخفى على الناظر
فيه ثم قال المحشي المذكور في آخر حاشيته هذه من انه على تقدير التسليم اي تسليم كون كلمات
الله من نوع واحد ليس مراد النحاة بقولهم ما يتلفظ به الانسان ما يتلفظ بنوعه الانسان كما يفهم من
الاعتراض والجواب الذي وقع في حاشية مولانا الامام قدامس مرة في ذيل قوله لا يقيم على الوجهين
الاولين ان اللفظ ما يتلفظ بشخصه الانسان لا بنوعه ليس بشئ بل فلفظ وذلك لان مولانا الامام
زهرا المجد المحشي مولانا عاب قال ان كلمات الله تع مما يتلفظ بها الانسان في بعض الاحيان اولتها
من شأنها ان يتلفظ بها الانسان اولانها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا التماس كلمات
الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير للشخص لما تكلم به
الحق سبحانه وتعالى فكيف يصح صدق ما ذكر عليها الا ان نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عند الادباء
فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان انتهى كلامه وانت خبير ان مراد المجد المحشي
ان اللفاظ اعراض والاغراض لا ينقل زمانين وقيام عرض الواحد بالشخص بمحلين بطرف اخر فنت
هذا فلم لا يجوز ان يكون المشار اليه بهذا في قوله هذا تدقيق فلسفي كون اللفاظ اعراضا وبطلان
قيام عرض المذكور لا قوله ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه ولو سلم
فانقول اذا كان مغايرة ما يتلفظ به الانسان لما تكلم به الحق سبحانه بالشخص تدقيقا فلسفيا فعند
الادباء اي علماء العربية لا يكون ما يتلفظ مغاير بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه فله احتمالا ان
احدهما ان ما يتلفظ به الانسان لا يكون مغاير لما تكلم به الحق سبحانه اصلا لا شخصا ولا نوعا ولا جنسا
سواء كان متحدا في هذه الامور او لا ثانيهما انه لا يكون مغاير لما تكلم به الحق شخصا وهو اعم من
ان يكون مغاير لما تكلم به الحق سبحانه نوعا او جنسا او لابل يعتمد به نوعا او جنسا واعم ايفض من
ان يكون متحدا اخصه لما تكلم به الحق سبحانه اولا وليس اللازم منطوق لا يتعد ما يتكلم به الانسان
شخصا لما تكلم به الحق سبحانه وجوبا حتى يرد ما توهم المحشي المذكور فظهر ما ذكرنا ان
المحشي المذكور منذ كذبا بجهله او عدم علمه الى مولانا الامام مولانا صاحب قدس مرة
نعرف بالله من شرورنا وسنا ومن ميات اغمالنا (قوله فيرد اخلية في اللفظ) قال مولانا المجد المحشي اي
فيرد اخلية في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف ولما لم تدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار
اخر اجواب بعيد حتى يلزم علينا ارتكاب التعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما
عموم وخصوص من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل لجنسا والجنس فصلا انتهى كلامه

فيكون الفصل وهو الرفع له معنى صادق على الدوال الأربع فاخرج بقاء اللفظ فجازان نعتبر اللفظ
فضلا والرفع جنسا وبينهما اي بين اللفظ والرفع اي الموضوع مفهوم وخصوص من وجه لصدقهما في زيد
موضوع اشخص الانسان وصدق اللفظ بدونه في المهملة صدق الموضوع بدونه في الدوال الأربع
لا يقال لم لا يجوز ان يكون الجزء الاول مقدراني التعريف اي الكلمة شيء وملتفوظ وضع اء فم يكون
اللفظ قيدها يصح الاجترار منه من الدوال الأربع لاننا نقول التقدم خلاف المتبادر لاسيما في التعريفات
ثم ما ذكره بعض المحققين من ان بين الاحتراز والاخراج فرق لان معنى الاحتراز بالشئ عن الشئ
في التعريفات بالفارسية يرمز كردن است بشئ از دخول شئ در معرف ومعنى اخراج شئ بشئ
آخر بالفارسية بيرون آوردن است شئ را بشئ از معرف والثاني يقتضى الدخول في جزء من اجزاء
المعروف والاول لا يقتضى ذلك فان نافع الاعتراض ليس على ما ينبغي لان ارادة هذا المعنى اي عند
دخول الغير فيه من لفظ الاحتراز بعيد عن الاعتمال واعلم ان الخطوط موضوعة للنقوش التي
في الاوراق والعقود هي الغامل التي في اليد والنصب جمع نسبة ومي مانصب لتعيين المتأقفة
الطريق (قوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة) لا يقال في توجه هذا السؤال نظرا لان لفظا خصر من لفظا
والمطم هو الاختصار في المتن لاننا نقول المراد ان المطابقة لازمة بين الديق والخبير فلا بد ان
يقال لفظا والمراد ان هذا الكتاب مختصر من المفصل وقيد وقع لفظا فالدنيا سبب ايراد التاء في المختصر
ايض (قوله لانه لم يقصد الوحدة) يعني ان التاء فيها اما بالوحدة او بالتانيم فان كان الاول فهو له
يقصد الوحدة اي انه لم يرد ان الكلمة لفظة واحدة لان عبد الله حال العلم كلمة عند مع انه لفظتان
وايض لو قال لفظة يلزم ان يكون ذكر المفرد في تعريفها لغوا وانا كيد الوحدة والاول بط والثاني
خلاف المتبادر وان كان الثاني فالمطابقة غير لازمة لعدم كون الخبر مشتقا والمطابقة على تقدير
كونه مشتقا قيل المراد اما انه لم يقصد وحدة الكلمة او وحدة اللفظية والاول بط لانه يناه في ما
سبق من قوله والتاء للوحدة وان كان الثاني فالجواب ح مطابق للسؤال لان السؤال انه لما اراد
وحدة الكلمة فينبغي ان يريد وحدة اللفظ لئلا يتوهم تعريف الشئ بما هو اعم منه واجيب باختصار
الاول ولا منافات بينهما لان المراد من قوله التاء للوحدة هو انها للوحدة في الاصل وليس معتاد
ان المراد به الوحدة لا يقال قوله ولا منافات بينهما لجواز اتصاف الجنس اء يدل على ان الوحدة
مراد بالتاء فالمنافاة بينهما باقية ح لاننا نقول هذا الجواب المذكور بقوله ولا منافات بينهما
اه جواب على تقدير التسليم فلا يلزم كون الوحدة مرادا ومعتقد للمجيب واعلم ان المنص
رحمه الله اعترض على اللفظة الواقعة في تعريف صاحب المفصل بان المراد بها ما اقل ما يطلق عليه
اللفظ او المراد بها العدد المخصوص الذي ينتهي اليه والمراد بها معنى اللفظ اما الاول فهو فاسد
لان اقلها حرف واحد واما الثاني فهي ليست مشعرة به واما الثالث فاختيار اللفظ اولى للاختصار

ورفع الاحتمال واعلم ان مجدا لمحشي مولانا عبدا الغفور اورد ههنا كلاما هو اعترض على الش
وهوان في لزوم المطابقة بينهما لا بد من امور ثلاثة الاول ما ذكره من كون الخبر مشتقا حقيقة باسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرهما او حكما كالرسم الذي فيه ياء النسبة كتميمي وقرشي
وبخاري وغيرهما فان قولنا تميمي في قوة قولنا اي الذي هو منسوب الى قبيلة بني تميم فالمنسوب
مشتق لانه اسم مفعول وكذا المواقى والثاني ان يكون فيه ضمير راجع الى المبتدأ والثالث ان
لا يكون فيه التذكير والتانيات متساويين كجريح وكل واحد من هذه السلطنة منته ههنا والاول ظ
وكذا الثاني لان للضمير انما يكون في المشتق دون المشتق منه والثالث ايضا لانه المصدر فيجوز
تذكيره وتانيته فاذا عرفت هذا فالشعر على بنى الاول فيه ولم لم يتعرض بنى الاخيرين انتهى
وهاصل كلامه اقول مراد من كلامه عدم لزوم المطابقة بينهما وهو حاصل بحجج دغى الاول كما لا يخفى
ويمكن ايضا ان يقال ان بنى الاول يستلزم بنى الاخيرين لانه اذا لم يكن مشتقا فلا يكون فيه
ضمير ايضا لان الضمير انما يكون في المشتق وايضا اذا لم يكن مشتقا لانه من يتد صب الى كونه مشتقا
منه وان كان عدم كونه مشتقا لا يستلزم كونه مشتقا منه لان الاشياء غير منحصرة فيهما (قوله مع كون
اللفظ اخصر) من لفظة فان قوله لفظة يقتضي ان يقال وضعه وان يقال مفردة على تقدير كونه صفة
لللفظ (قوله الوضع لغيره شئ بشئ ا) واما كون معرفة المشتق مثوقفة على معرفة المشتق منه
وبمعرفة يعرّف المشتق فلنا يعرف المشتق منه واعلم ان الفعل ثلثة اجزاء وهي الحدث والزمان
والنسبة وقد ذكر الاول دون الاخيرين واما النسبة فظاهرة لا يحتاج الى البيان واما الزمان ولانه
ايضا لان الافعال المستعملت في التعريفات لا يقصد الزمان منها ثم انه لم يذكر معنى اللغوي
للوضع وهو جعل الشئ في حيز فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى في حيز اللفظ كما ذكره في اللفظ
لان مقصودهم في الالفاظ معنى الاصطلاحى ولم يتعلق الغرض لهم في معنى اللفظ لكن ذكر معنى اللفظة
في اللفظ باعتبار النقلين المذكورين فانه فان المقصود فيه بيان النقل بالذات وبيان معنى اللفظة
فيه بالعرض وليس في اللفظ النقل المذكور وان بل فيه نقل واجيد بحيث نقل فيه بالذات الى
تخمين شئ بشئ اذ قيل اذ سمع لفظ زيد يفهم السامع ايضا الشئ الثاني فلا بد ان يقول متى اطلق
او ممع واجيب بان المراد من الاحساس هو الادراك سواء كان بالبصر او بالسمع واجيب ايضا
بان المراد متى اطلق وممع فان الاطلاق يستلزم بالسمع فتح يكون المراد من الاحساس هو الرؤية
بالبصر بقريضة مقابلته بالسمع والمراد من الاحساس هو الاحساس بغير السمع بقريضة المذكورة
لا يقال لو قال متى احس بلا ذكر قوله اطلق وسمع لكفى كما لا يخفى لانه يقول انه اذا ذكرهما
اشارة الى ان اللفظ فسمان لفظي وغير لفظي فقوله اطلق اشارة الى اللفظ كوضع لفظ زيد
دال على اذاته وقوله احس اشارة الى اللفظ كوضع لفظي كالدوال الاربع وكنقارة السلطان فانها

قدال على ركوب السلطان وعلى نزوله وكنقش الالف فانه تفاد على الالف قيل ان الكلية غير
 مادة اذ لا بد في هداقها من انضمام العلم بالتخصيص والوضع الى الشرط. كما لا بد فيها من عدم موانع
 فهم الشيء الثاني من احوال النوم وغيرهما وحمل الالف على ظاهره واجب واجيب بان هذا الانضمام
 مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها تثبت بالدلالة ومن المعلوم
 انه لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فانه قال متى اطلق او احس وعلم فلك التخصيص قيل يلزم
 اللابور على تقدير اعتبار القيد المذكور فيه لان العلم بالشيء الثاني موقوف على العلم بالوضع
 وكذلك العلم بالوضع موقوف على العلم بالشيء الثاني لان العلم بالوضع نسبة بين الشئيين وهو
 موقوف على الشئيين وواحد منهما هو الشيء الثاني والجبب بان العلم بالشيء الثاني من الشيء الاول
 يتوقف على العلم بالوضع واما العلم بالوضع يتوقف على نفس الشيء الثاني فلا دور لعدم اتحاد الجهة
 لا يقال فيلزم تعريف الشيء بتفطه لا اعتبار الوضع في تعريفه لاننا نقول المراد من الاول معناه الاصطلاحي
 ومن الثاني معناه اللغوي ومهما عترض مشهور بان الجاء ما دخلت على المقصور عليه او على
 المقصور ان كان الاول كما هو الالف فالمعنى ح ان الشيء الاول مخصوص بشئ الثاني فح يشكل بوضع
 الالفاظ المشتركة كالعين وان كان الثاني وهو غير ظ فالمعنى ح ان الشيء الثاني مخصوص بالاول
 فالشيء الاول ح مقصور عليه والشيء الثاني مقهور فح يشكل بوضع الالفاظ المترادفة كالانسان
 والبشر لان الشيء الثاني وهو الماهية ليست مخصوصة بالانسان ولا بالبشر واجيب بان للخاص
 جزئيين ايجابي وسلبى فاستعمال التخصيص ههنا بناء على تجريدك عن الجزء السلبى وجعله بمعنى
 التعمين فهذا لا ينافي وجوده في شئ آخر وهذا جواب باختيار كلا الشقين ولو لم كون التخصيص
 مستعملا في الجزئيين معا فنقول الشيء الاول مخصوص بشئ الثاني باعتبار هذا الجعل والتعمين ولا
 يوجد في غيره حيث لو اريد من العين مثلا معنى آخر يكون ذلك باعتبار الجعل الاخر وهذا الجواب
 ايضاً باختصار كلا الشقين من الترديد واجيب بان التخصيص اضافي بالنسبة الى الفر من مثلا
 قيل لو فهم الشيء الثاني بالاطلاق ثم اطلق فح اما ان يفهم الشيء الثاني اولاً يفهم ان كان الثاني فالكلية
 غير مستعملة وان كان الاول يلزم تحصيل الحاصل واجيب بان الفهم بمعنى المقصد والالتفات لا يقم
 فح ينتقل الكلام في الالتفات فح ايضاً يلزم عدم صحة الكلية ويلزم تحصيل الحاصل لاننا نقول تحصل من كل
 اطلاق شخص آخر من الالتفات فلا يلزم تحصيل الحاصل لا يقال لم لا يجوز ان يحصل من اطلاق كل شخص
 اخر من الفهم فلا يلزم تحصيل الحاصل فلا حاجة الى جعل الفهم بمعنى الالتفات لاننا نقول حصول
 شخص الفهم والعلم مع بقاء حصول الفهم عند الفهم غير ظ بخلاف حصول شخص الالتفات مع بقاء
 الالتفات الاول فح جعل الفهم بمعنى الالتفات مما له وجه واعلم انهم قالوا ان التعريف المذكور
 تعريف للوضع المطلق في المشهور فاللفظ والمعنى اهم من ان يكونا ملحوظين للواضع بخصوصهما

كوضع لفظ زيد بازاء ذات مشخصة وكلفظ الانمان بازاء الحيوان الناطق او كان له معنى ملحوظا بالوجه
 العام الشامل له وغيره كما في الوضع العام والموضوع له الخاص كوضع لفظ هذا بازاء كل مفرد من احر
 يشار اليه او كان العموم معتبرا في جانب اللفظ كما في الوضع النوعي مثل وضع اسم الفاعل بازاء
 معناه في ضمن اللفظة الكلية القائلة بان كل ما هو صيغة الزاعل فهو موضوع لذلك فاذا عرفت
 هذا التفصيل فنقول ان تعريف الموضوع يصدق على وضع اللفظ ونعنيها بازاء معانيها المجازية
 لانه يفهم المعنى المجازي اذا اطلق اللفظ اطلاقا عاما وهو الذي كان مع القرينة مع ان المشهور
 ان لا وضع في لفظ المجاز بالقياس الى المعنى المجازي وايضا يصدق هذا التعريف على وضع اللفظ
 العامة لتعيينها بازاء ما يفهم منها عند العملي كلفظ الشمع بتقدير الميم الميم اجيب عن الثاني بان ما
 وضعه وتعيينه المعين بازاء المعنى هو لفظ الشمع بتقدير الميم لكن قد يزعم انه هو ومن الاول باننا
 نرثب الوضع في المجاز وما قيل في المشهور من انه لا وضع فيه للمواد به انه لا وضع غير النوعي فيه
 ويمكن اخراج المجاز من التعريف باعتبار قيد بنفسه فيه اي تخصيص شيء وتعيينه بنفسه وليس
 تخصيص اللفظ وتعيينه في المجاز بنفسه بل بقرينة قيل خ لم يصدق التعريف على وضع الحرف فان
 تخصيصه وتعيينه مع ضميمته واجيب عنه بان المحتج الى التسمية في الحرف هو الدلالة لا التخصيص
 والتعيين فان قلت كيف يحكم بان المركبات موضوعة مع ان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات
 فانما يخصه المستعمل بالاستعمال بعد وضع الواضع للمفردات قلنا المركبات ايضاً موضوعة لان المراد
 بالوضع اعم من وضع عين اللفظ بازاء عين المعنى او وضع جزائه لاجزائه فالمركب للفظه جزء صوري
 وجزء مادي وكذا المعناه فبالجزء الصوري من اللفظ يدل على جزء الصوري من المعنى وكذا
 بالجزء المادي من اللفظ يدل على جزء المادي من المعنى او نقول المراد بالوضع اعم من الشخصي
 والنوعي والمركبات موضوعة بالنوعي اي بقواعد كلية من كورثة كتب العربية كما اشرنا اليه
 انما فاذا عرفت هذا فلا يخرج اتيقن لوضع المركبات من تعريف الكلمة (قوله بحيث) اي حال كون
 ذلك الشيء المحصور من ملابس تلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف
 الهجاء لغرض التركيب هذا ما قاله المجدد المحشي مولانا عبد القائل الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله
 وهذا ليس بموضوعي المشروح قلنا مرة لانه يخرج حروف الهجاء بقوله المعنى ويفهم من كلام الفاضل
 المحشي انهم تبعيته كما يجب انتمى كلامه ثم ان الفاضل السمرقندي سمي المجدد المحشي مولانا عبد
 القائل المحشي ومتصود به التعريف عليه اقول حواصل كلام المجدد المحشي ان قوله بحيث حال من المفعول
 وهو الشيء الاول فان اضافة التخصيص اليه اضافة المصدر الى المفعول والباء في بحيث للملابسة
 ثم اضافة التخصيص الى حروف الهجاء اضافة المصدر الى المفعول اي تخصيص المخصص والمعين
 بحروف الهجاء فتيقن الوضع يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب لان تخصيصها به ليس

ملا بسا بتلك الحيشية الثاني هي مضمون الشرطية لانه ليس معنى اطلق حروف الهجاء فهم منه الشيء الثاني الذي هو عبارة عن المعنى لان غرض التركيب ليس معنى بالنسبة الى حروف الهجاء فيخرج حروف الهجاء بتقييد الوضع لا بتقييد المعنى والا يلزم اخراج الحروف وانما قال وبه يخرج خصيص حروف الهجاء ولا بقل وبه يخرج حروف الهجاء كما هو الفظ تنبيها على ان الحروف الهجاء خصوصية لغرض التركيب وان تركيب الالفاظ منها لانها موضوعه لفظا ظهر بما بيننا ان كلام المحشي اعترض على الشئ وظهر فساد ما قال الفاضل السمرقندي بقوله وهذا ليس بمرضي الشئ ويمكن الجواب عنه بان اخراجها بتقييد المعنى لاجل ان ذكر المعنى بعد الوضع مبني على تجريدك الوضع عنه وعلى تجريده عن الشرطية ايض لان تجريدك الوضع عنه يستلزم تجريده عنها ايض لانه لا فيد بالنظر الى الشئ الثاني وبيد تفصيله ويحتمل ان يكون كلام المحشي اعترض على المصنف ايض بان لم يقل الكلمة لفظ وضع لمفرد خروج حروف الهجاء بمضمون الشرطية والجواب عنه ايض مثل ما ذكرنا فانه ارام ان يورد قيد امخرجا على دلالة في التعريف لاخراج ما ليس دخلا في التعريف ولم يكتب بما علم في ضمن التعريف ثم ما قال الفاضل السمرقندي بقوله ويفهم من كلام الفاضل المحشي ايض بتبعيته كما سيجيء ليس بشئ لانه ما سيجيء هكذا قوله ونقيت حروف الهجاء اي حروف بعدد باصا فيها كالف بانا وهي حروف المباني المقابلة بحروف المعاني انتهى كلامه ولا شك ان هذا الكلامه لا يشعر بان المحشي تابع للشئ في اخراج حروف الهجاء بقوله له معنى وهو غاية الظهور (قوله قيل يخرج عنه وضع الحرب) وكك يخرج وضع الفعل على منه من قال ان الفعل موضوع للمحدث والزمان والنسبة الى الفاعل المخصوص حيث لا يفهم منه الفاعل معين اي الفاعل المخصوص بل يفهم فاعل ما والجواب الجواب فان الملاق الصحيح عند هذا القائل هو الذي يذكر الفاعل مع فاعله وكك الجواب الثاني قوله واجيب بان امراد معنى اطلاقا (ح) والجواب عنه بان قوله فهم منه الشئ الثاني زهير على فهم شئ الثاني تفصيلا اي بخصوصه بل يدل على فهمه مطلقا سواء كان تفصيلا او اجمالا اي بعمومه ولا شك ان معنى الحرف يفهم منه اجمالا بوجه لا يخطه الواضع عند الوضع مردود لان المراد به الفهم هو الفهم الذي كان غرض الواضع من وضع اللفظ والغرض من وضع الحرف بمعناه هو الفهم بمعناه بخصوصه لانه ووضعه ومعنى الحرف لا يفهم بخصوصه عند الاطلاق واذا عرفت ذلك فقد سقط الجواب عنه بان العلم بالوضع معتبر في التعريف وبعد العلم بتخصيص الحرف بمعناه الجزئي بخصوصه يفهم منه الشئ الثاني عند الاطلاق وان كان العلم بتخصيص المذكور مشتغاف لا يخرج وضع الحرف عن الاطلاق اذ قلنا من حرف ج راو مركب من حرفين فيكون هذا الاطلاق اطلاقا صحيحا مع انه لم يفهم معناه فلا شك بالبقاء لانه لانقول المراد بالاطلاق الاطلاق الصحيح الذي كان لاجل ارادة لدهنى الحرفي والاطلاق المذكور ليس كك بل هذا لاجل ارادة لفظ من لا يقال اذ قلنا خرجت

من البصرة كان هذا الاطلاق صحيحا لاجل ارادة المعنى الحرفي وهو النسبة بين الخروج والبصرة مع انه لا يفهم معنا الحرفي الذي هو النسبة بين الخروج والشام في قولنا خرجت من البصرة الى الشام مثلا فيخرج وضع كلمة من لنسبة مخصوصتين بالخروج والشام مثلا لانا نقول المراد بالاطلاق هو الاطلاق الصحيح الذي كان لاجل ارادة الشيء الثاني الذي هو طرف التخصيص وهو ابتداء النسبة بين الخروج والبصرة وابتداء النسبة بين الخروج والشام في خرجت من البصرة الى الشام ليست لارادة الشيء الثاني الذي هو طرف التخصيص بل هو لارادة الشيء الثاني الذي هو طرف التخصيص الذي بين لفظ من وبين ابتداء الخروج من البصرة ولنا ان نقول بعبارة اخرى بان ابتداء النسبة بين الخروج والبصرة في خرجت من البصرة الى الشام ليس ابتداء النسبة بل انتهاها فهذا النسبة الحرفية ليست معنى الحرفية لكلمة من بل هي معنى الحرفية لكلمة الى (قوله فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد) لا يقال لا ملك ان حمل الاطلاق على استعمال اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم من قبيل حمل المطلق على المقيدين كما ان جملة على الاطلاق الصحيح كذلك ففيه ايضاً اعتبار قيد زائد لانا نقول استعمال الاطلاق في الاستعمال المذكور شائع ومتبادر من لفظ الاطلاق فان الاستعمال المذكور فرد للمفهوم الاطلاق وفرد المفهوم اذا كان متبادرا من اللفظ واذا كان كذلك هذا الفرد واستعمل فيه لم يكن ذلك قيودا في التركيب بخلاف الاطلاق الصحيح فانه ليس بمتبادر من لفظ الاطلاق وان كان فردا للمفهوم ولم يكن اللفظ بمستعمل فيه لعدم تبادره بل هو مستعمل في المفهوم الذي تناول الاطلاق الصحيح وغيره لتبادره ووجوب حمل العبارة في التعريفات على المتبادر فيكون المستعمل فيه مقيدا وقوله اطلاقا صحيحا قيد له الاتري اذا قيل فلان اطلق وقال كذا فليس المتبادر منه اطلاقا صحيحا بل اجم من الصحيح والفساد لا يقال المتبادر من الاطلاق الاطلاق الصحيح لانه فرد كامل للاطلاق وينصرف المطلق الى فرد كامل لانا نقول كونه فردا كاملا للاطلاق لا يستلزم كونه متبادرا من لفظ الاطلاق الاتري اذا قيل ليس للمؤمن كتاب وللمؤمن كذا من الحساب والخطاب ليس المتبادر منه انه ليس للانبياء كتاب ولهم كذا وكذا لانهم افراد كاملة له فلا يصح حمله على الاطلاق الصحيح لا يقال اطلاق الالفاظ بحيث يستعملها اهل اللسان اي اهل الفصاحة في محاوراتهم وبيان مقاصدهم ليس الاطلاق الصحيح لان استعمال الحرف في المقاصد لا يكون بدون ضمنية وهذا معنى قوله ولا يبعد ان يقال اذ كان مصداق الاستعمال المذكور هو الاطلاق الصحيح فلا فرق بين الجواب الاول والثاني لانه يكون مراد الحبيب من الجواب الاول هو اطلاق الالفاظ بحيث يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم الا انه ذكر مصداق هذا الاطلاق وهو اطلاق الصحيح لانا نقول هذا خلاف المتبادر فان المتبادر منه ان يكون قوله اطلاقا صحيحا قيد او يجب حمل العبارة في التعريفات على ظاهرها والحاصل ان اللفظ اذا استعمل في فرد مفهوم مدار يد هذا الفرد

لم يكن في التركيب قيوداً ومقيداً وما اذا اجتمع في مفهومه وذكريته لفظ يخص مفهوم هذا اللفظ المطلق يكون في التركيب قيوداً ومقيداً ثم اني وجدت فضلاً عن هذا الزمان خالية عن معرفة هذا الموضوع وذلك لاعتقادهم اعتمدوا في علمي ما قاله مولانا من انه يمكن ان يقيم لم يعجز المحيبي الاول عنهم قيوداً زائداً بل اكتفى بالمتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به انتهى كلامه ولهذا ينسبون الشئ الى السهو والخطأ وعلى ما فصلت هذا الموضوع لم يجب خفاء في صحة كلامه قد من مرة (قوله لمعنى) وهو منقول به فان قلت ذكر المعنى مكرر لان كل موضوع موضوع لمعنى قلت الموضوع يدل على المعنى بالالتزام ودلالة الالتزام محورة في التعريفات (قوله المعنى ما يقصد بشئ) اي ما يمكن ان يقصد بشئ فلا يراد به اذ لم يقصد بشئ او قصد ولكن لم يتعلق القصد بشئ لم يكن معنى وهو بطم ان الشئ اعم من ان يكون لفظاً وغيره فيصدق على وضع اللفظ وعلى وضع غير المنظر ايضاً كالذوال الاربع فلذا اقال ما يقصد بشئ ولم يقل ما يقصد بلفظ وما يستفاد بلفظ كما عرف به بعضهم وان كان المقصود ههنا هو ما يتصد من اللفظ لا اعتبار اللفظ في تعريف الكلمة الا ان المناصب بيان المعنى الاعم مما يقصد من اللفظ وغيره ثم ان القصد اعم من ان يكون ضرورياً وضمناً او تبعاً فيتناول المعنى الدلالات الثلاث وهي المطابقة والتضمن والالتزام فان الحيوان الناطق ما قصد بشئ وهو الانسان وكذا كل واحد من الحيوان والناطق قصد بشئ في ضمن المعنى الموضوع له وكذلك الدعوى الالتزامي يقصد بشئ بتبعية المعنى الموضوع له ثم ان القصد والارادة اعم من ان يكون بالوضع وبغيره فيتناول ما اذا استعمل زيد مثلاً ليعلم حضوره لغيره فان الخضور ما قصد بشئ وهو السعال وهو ليس معنى مطابقياً او تضمينياً او التزامياً بالنسبة الى السعال ثم المراد هو ما يمكن ان يقصد بشئ فلا يردح ان صدق التعريف على افراد المعرفة انما يكون باطلاق العام وهو صدق المحمول على الموضوع في وقت ما فح لا يصدق التعريف على ما وضع له اللفظ ولم يستعمله احد فيه اصلاً مع انه معنى بالنسبة الى هذا اللفظ وما قال بعض المحشين من ان هذا المعنى غير ظاهر عن الالفاظ المذكورة في التعريف وحمل الالفاظ فيه على ظواهرها واجيب ما لم يكن قرينة صارفة عن حملها عليها ليس بشئ لان كون صدق التعريف على افراد المعرفة بالاطلاق العام قرينة على هذا المعنى وهو ملاحظة الامكان فيه قيل هذا التعريف يصدق على الجوار مثلاً بالنسبة الى اللفظ الذي لم يوضع له كلفظ زيد مثلاً لانه يصدق عليه انه ما يمكن ان يقصد بشئ وهو لفظ زيد مع انه ليس به معنى بالنسبة الى لفظ زيد واجيب بان المراد من الامكان هو الامكان الاستغادي لا الامكان الخاص اي ما يستعمل ان يقصد بشئ لا يتصور الابدع وضعه له (قوله فهو اما مفعول اسم مكان) وهذا معنى اللغوي واخر معناه اللغوي عن الاصطلاح مع ان المتعارف بينهم نقد به عليه لوجود التطويل والتفصيل فيه لافي الاصطلاح ثم ان كان اهم مكان من المصدر المجني للمفاعل يكون معناه محل القاصدية وان كان من المصدر لمجني للمفعول يكون معناه محل المقصودية وعلى التقديرين

يكون معناه اللغوي اعم من الاصطلاحى لانه به معنى المقصد فكلمة صادق عليه ما يقتضيه بشئ يكون المقصد
قطعا من غير عكس سواء كان المقصد بمعنى اسم الزمان او المكان او المصدر او الميمى او اهم المفعول فيكون
من قبيل نقل العام الى الخاص (قوله او مصدر ميمى) مبنى الفاعل او العول (قوله بمعنى المفعول)
سواء كان النقل بلا واسطة كما في اللفظ بان ينقل المصدر الميمى او لا الى المفعول ثم المفعول
الى ما يقتضيه بشئ وح يكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام او ينقل اولا الى ما يقتضيه بشئ بدون
جملة بمعنى المفعول وح يكون من قبيل تسمية الملزوم باسم اللازم (قوله او مخفف معنى) على
خلاف القياس بان يحذف احد اليائين ثم تبدل الكسرة بالفتحة ثم تنقلب الياء الفا وكل ذلك خلافا
القياس فيقيم معنى بسكون الياء فلا يردح ما قيل قوله لمعنى اما بفتح النون او بكسر ها على الاول
لا يكون مخففا من اسم المفعول وعلى الثاني لا يكون اسم مكان فلا يصح قوله فهو ما مفعول آه ثم
قوله اسم مفعول مرفوع او مجرور على الاول صفة مخفف وعلى الثاني صفة معنى قيل مقابلة
هنا بكونه مصدرا ميميا ليس على ما ينبغي لكون كلمتهما على وزن مفعول بفتح العين اجيب
بان المقابلة باعتبار الاصل فان الاصل في الاول هو المفعول وفي الثاني هو المفعول ويمكن
ان يقر لانم ان يكون الوزن في كلمتهما مفعول لانه انما يكون كذلك اذا كان المحذوف على التقديرين
هو الياء الزائدة فانه يجوز حذف الياء التي في نفس الكلمة فم يكون على وزن مفعول لا مفعول (قوله
فان كر المعنى بعد مبنى على تجريدنا عنه) اي الوضع عنه وليس معناه اننا لانحتاج الى ذكر المعنى
بعد الوضع بل بمعنى انه لو لم تجرد عنه لم يبق ارتباط المعنى بالوضع لاشتمال الوضع عليه قيل
لابد من تجريدنا عن الشرطية اعني قوله بحيث متى اطلقنا بان يستعمل في جزء المعنى وتخصيص
شئ فلم يذكروا واجيب بان تجريدنا الوضع عن الشئ الثاني يستلزم تجريدنا عن الشرطية ايضا لانها
حشية لشئ الثاني وقيد بالنظر اليه فان قلت اذا كان المعنى ما خوذ في الوضع فلم ذكره ثانيا
ولم يكتب به قلت ايراد ان يورد لكل ما يختار زعمه قيدا على حدة فلماذا لم يكتب بماء علم في ضمن
الوضع وما قال بعض المحققين من ان قوله ولما كان المعنى ما خوذ في الوضع ا لو صح يلزم ان
يكون ذكر اللفظ ايضا مبنيا على تجريدنا الوضع عن الشئ الاول لانه عبارة عن اللفظ ليس بشئ لان
تجريدنا الوضع عن الشئ الثاني لاجل حصول الارتباط بين المعنى والوضع كما عرفت فغير الارتباط عند
عدم تجريدنا الوضع عن الشئ الاول الذي هو عبارة عن اللفظ موجودا فمعناه الكلمة لفظا وضع بنا
اللفظ لمعنى مفرد اي خصص هو بمعنى مفرد وما ذكره بعض المحققين من ان قوله ولما كان المعنى
ما خوذ في الوضع ا لو صح يلزم ان يكون ذكر زيد في ضرب زيد مثالا على تجريدنا عن معناه لان ذكر
الفاعل ما خوذ في مفهوم ضرب لان مفهومه هو الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما او فاعل
مخصوص ليس بشئ لانا لانم ان الفاعل جزء من مفهوم الفعل والكلام فيه بل هو خارج عن مفهومه

كما قالوا ولو سلم في قول ذكر الفاعل في ضرب زيد لاظهار فاعل ما ولاظهار الفاعل الخاص لا لاظهار
اصل الفاعل ثم ان قوله ولما كان المعنى آة جواب عن عدم الارتباط بين المعنى والوضع على
تقدير التسليم اي لو سلم كون المعنى ما خودا في تعريف الوضع على مجيل الجزئية فذكر المعنى بعد
مبني على تجريد عنه فلا يرد ما قيل ان ذكر شئ في تعريف شئ لا يلتزم دمج له في مفهومه لانه
يجوز ان يكون خارجا لا ترى انه قد ذكر في مفهوم الفعل الحدث والزمان والنسبة الى فاعل
مخصوص مع ان الفاعل خارج عن مفهوم الفعل ولا يرد ايضاً ما قيل ان الملازمة ممنوعة لانه لم لا يجوز
ان يكون ذكر المعنى بعد التصريح ما علم ضمنا على انه خلاف المتبادر (قوله فخرج به) اي بقيد
الوضع المهملات والالفاظ آة لا يتال الاولى ايراده بعد الوضع وقبل المعنى لخروجهما بتقدير الوضع فقط
لعدم الوضع في ديز مقلوب زيد ولا في جسق مهمل لانا نقول انما اوردت بعد المعنى ليشير الى انه ليس
فيها وضع التجريدي وغيره وهو الذي جرد عن الشئ الثاني وغيره بخلافه واليه يشعر قوله
اذ ام بتعلق بهما اي بالمهملات والالفاظ الدالة بالطبع وضع وتخصيص اصلا لان ايراد التخصيص
بعد الوضع اشار بان ليس فيها وضع التجريدي ايضاً كما لا يكون فيها وضع غير التجريدي ولما
اصلا لضع وضع الخاص والغام منها وانغني وضع التجريدي وغيره فاغتم ذلك فانه قد غفل عنه فضاء
هذا الزمان قيل كما يخرج به الالفاظ الدالة بالطبع كاح على وجع الصدر كذلك يخرج الالفاظ
الدالة بالعقل كدلالة لفظ ديز مسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ واجيب بان تركها
لاشتراك الدليل لعدم الوضع في الالفاظ الدالة بالعقل واجيب ايضاً بان الالفاظ الدالة بالعقل
داخله في المهمل لان المراد من المهمل ما هو ليس بموضوع كما اراد من المهمل في تعريف اللفظ
ما ليس بموضوع حيث اوردته مقابلا للموضوع وكما قال في تعريف اللفظ في الحاشية السابقة انما قال موضوعا
ولم يقل مستعملا كما في عبارة المشهورة تنبيهها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم
الواسطة بين المهمل والمستعمل فحاجته الى ذكر الالفاظ الدالة بالعقل وان تغيب لاحاجة الى
ذكر الالفاظ الدالة بالطبع ايضاً لانها ايضاً دخلت في المهمل قلنا نعم فان ذكر ما بعد المهملات تخصيص
بعد التخصيم وذلك لاهتمام شانهما لزيادة الالتباس فيها بالكلمة بالنسبة الى الالفاظ الدالة بالعقل
بان لفظ اح موضوع لمعنى الذي هو وجع الصدر بخلاف الالفاظ الدالة بالعقل فان وجود الالفاظ
ليس له في موضوع من وراء الجدار واعلم انهم قالوا ان المركبات خارجة بتقدير المفرد لا بتقدير الوضع
لان المراد بها لوضع اعم من الشخصي كالتعريف اي ما وضع عين اللفظ بازاء عين المعنى او وضع اجزائه
بازاء اجزائه والمركبات موضوعات بانواع اي بواعدا كلية مذكورة في الكتب العربية (قوله وبقيت حروف
الجماء الموكوفة لغرض التركيب آة) واللام في قوله لغرض للاجل وضافة الغرض الى التركيب ببيانيتها اي
لجل الغرض الذي هو التركيب اي تركيب الالفاظ من الابان كان فرض التركيب معناه ثم ان التخصيص

في تعريف الوضع بمعنى المعين وفي وجود التعيين في حروف الهجاء من الراء بنفسيه فلا يردح ما قيل
ان الوضع في قوله الموضع لغرض التركيب بمعنى الاحداث والايجاد لا بمعنى تخطيص شئ بشئ آء
ففي بقاء حروف الهجاء نظر ثم ان قوله وبقيت حروف الهجاء آء يدل على ان المراد من المهملات
في قوله فخرج به المهملات وبعضها لان حروف الهجاء ايضم من المهملات مع عدم خروجها بل يخرجها قوله
لمعنى ثم المراد من قوله بقيت حروف الهجاء آء انها لم تخرج بوضع التعريف بل خرجت بقوله لمعنى فلا
يردح انها تخرج بالوضع لان الشئ الثاني في تعريف الوضع عبارة عن المعنى (قوله وخرجت بقوله لمعنى)
فيل لا تخرج جميعها بل لا يسهرة الاستفهام منها لانها من جملة الالف واجيب بان قوله لغرض
التركيب متعلق بقوله حروف الهجاء فالخروج ح متعلق بحروف التي موضوعة لغرض التركيب
وسهرة الاستفهام ليست منها واجيب ايضم بقيد الحيشية اي خرجت حروف الهجاء من حيث انها حروف
الهجاء وهي التي سميت بها حروف المباني المقابل لحروف المعاني ثم المراد من الوضع في تعريف
الكلمة هو الوضع المعتبر عند اهل العربية فلا يردح ان حروف الهجاء عند اهل الجهل موضوعة
لمعان آخر فح كيف يصح قوله اذ وضعها لغرض التركيب آء (قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ)
والمراد من بعض الالفاظ هو بعض الكلمات من قبيل ذكر العام وازادة الخاص او نقول الالف واللام فيها
للعهد اي الالفاظ الموضوعات لمعنى مفرد فلا يردح ما قال بعض المحشين من ان الظان يقال بعض الكلمات
هو ضوعة اجبعض الالفاظ لجواز ان يكون بعض الالفاظ موضوعا لبعض آخر ولم يكن كلمة فلا يتحقق
التعريف جمعا قيل لا ورود لهذا الشبهة بعد ما ذكر فيما سبق من ان المعنى ما يقصد بشئ لان كلمة
ما عبارة عن شئ وهو اعم من اللفظ وغيره واجيب بان هذا بعد الاقواس عن عموم تفسير المعنى
ثم المراد منه عدم جامعية تعريف الكلمة لان اللفظ اذا كان موضوعا للفظ آخر فهو كلمة كلفظ الاسم
الموضوع للفظ زيد مع عدم صدق التعريف فلا يردح ما قيل من ان هذا اللفظ اما ان يكون
موضوعا لمعنى ايضم اولان كان الثاني وهو في حيز المنع وان كان الاول فلا ورود للاعتراض ح
(قوله قلنا لمعنى ما يتعلق به القصد اي القصد بشئ بجعل الالف واللام للعهد فلا يردح ان التعريف اعم من
التعريف الاول لان القصد هم من ان يكون بشئ او بنفسه بخلاف المعنى الاول فانه يكون مقصودا بشئ فلا
يكون مقصودا بنفسه لا يتم هذا تعريفه صادق على غرض التركيب لانه شئ يتعلق به القصد فيلزم
ان يكون معنى وهو بط لا نقول قد مرقت ان المراد هو القصد بشئ وليس غرض التركيب مقصودا من جهة وفا
الهجاء بان يطلق حروف الهجاء ويقصد منها غرض التركيب (قوله فان قلت قد وضع بعض الكلمات
المفردة) وقيد المفرد واقعي لان الكلمة لا يكون الامفردة وهذه الشبهة انما يرد على تقدير
كون المفرد صفة المعنى اما اذا كان صفة لللفظ فلا لان لفظ الخبر والجملة مفردة لا يقال (المناسب
ان يكون هذا الاعتراض متأخرا عن بيان قوله مفرد لان وروده باعتبار المفرد لا باعتبار المعنى

ولذلك قال فكيف يكون موضوعها المفرد حينئذ قالوا انما قال موضوعها المفرد ولم يقل موضوعها
لمعنى مفرد تنبيهاً على ان الاشتباه في هذا الشبهة باعتبار المفرد لا المعنى كما في الشبهة الاولى
فانه لا شك ان قولنا زيد قائم مثلاً معنى لفظ الخبر لكون لا يكون مفرد الانا لانه لما كانت هذه
الشبهة ناشية من الجواب الذميمة الاولى وكان له اجواب مشترك ايضاً فثبت على قوله مفرد
(قوله هذه الالفاء اه) وهي مدلول لفظ الخبر فزيد قائم من حيث انه مدلول لفظ الخبر مفرد لعدم دلالة
جزء لفظ الخبر على جزئه ومن حيث انه لفظ بالانه يماس الالف معناه مركب فيكون مفرداً بالقياس
الى لفظ الخبر ولفظاً مركباً بالقياس الى معناه (قوله وقد اجيب عن الاشكاليين) قيل هذا الجواب
منع فالاولى نقله على الجوابين الاولين وانها ما نهلينا واجيب بان جواب المنع اذا كان تحقيقياً
فيجوز تاخيرها عن الجواب التسليمي وهناك كذلك لانه ليس في الواقع لفظ وضع بازاء لفظ آخر (قوله
بانه ليس هنا) اي في مقام النقص على تعريف الكلمة باعتبار قوله معنى وقوله مفرد او المراد
من الوضع هو ما كان موافقاً لاقوال اهل اللغة وفي قانونهم ايضاً لفظ وضع لفظ آخر فلا يردح انه
لائذ لا لهذا المنع لانه يمكن ان يوضع لفظ بازاء لفظ آخر لانه لا حجر في المتصور والوضع كما هو
المشهور بينهم وقوله مفرد ايضاً بالنظر الى الشبهة الاولى لانها يتوجه هو ان كان لفظ الآخر مفرداً
او مركباً كما ستعرفه في هذه الصفحة بالتعميم اشارة الى ان قوله ليس بهذا لفظ وضع آء صلب كلي
(قوله كلفظ الاسم) فان لفظ الاسم موضوع لفهوم كلي هو مادل على معنى في نفسه آء وكذلك
الفعل والحرف والخبر والجملة موضوعان لما يحتمل الصدق والكتاب وهذه المفهومات
ليست مفردة ولا مركبة لا يتم هذه المفهومات مركبة بديهية لانا نقول مفهوم لفظ الخبر مثلاً ليس قولنا
ما يحتمل الصدق والكتاب بل يعبر به عن مفهومه ويعرف به وكذلك مفهوم كلمة ليس لفظ
وضع لمعنى مفرد بل يعبر به عنه (قوله وفيه ما) كلفظ القضية والقياس والعكس وغير ما ر قوله ولا
يخفى ان هذا الحكم منقوض آء) قيل ليس في المنع حكم فكيف يفسح هذا القول فان قوله ولا يخفى
آء اثبات للمقدمة الممنوعة فلا بد ان يتم ويمكن اثبات المقدمة الممنوعة بهذا الوجه ويمكن
اجواب بان ايراد الحكم باعتبار ان السند وهو قوله بل بازاء لفهوم آء يشتمل الحكم بحسب
اللفظ فاسناد الحكم اليه فلا يرد ان كون الحكم باعتبار منقوض المنع انما يصح اذا كان السند يستلزم
الحكم مع ان السند يكفي مجرد الاجتهاد العقلي ويمكن الجواب ايضاً بان المراد من الحكم
باعتبار تام او غير تام فبشتمل المنع من قبول ذكر الخاص واردة العام فان الكلام
المشتمل على الحكم تام ولا يبعد ان يتم ان المنع يشتمل الحكم فانه في قوة هذا ممنوع ثم ان هذا
كلامه اعترض على الجواب المشترك والخاص ان يكون الالف موضوعاً لمفهوم كلي لاللفظ
آخر منقوض بامثال الفمائر آء لانا اذا قلنا ان زيداً هو ثلاثي مجرد يكون زيد معنى لفظ هو

لان الضمير يرجع اليه فيكون معنى الضمير هو الشيء فزيدا موضوع له بالشبهة اليه عند من قال
بوضع العام والموضوع له الخاص وذا قلنا زيد قائم هو مركب نام خبري فزيد قائم ح معنى لفظ
مولانه راجع اليه وانهما قال بامثال الفهناثر لان اسمه الاشارة والمعرف باللام والموضوعات
ايض كذاك فاذا قلنا اني كلمته هو لاني مجرد او هو جملة يكون لموصول ح معنى الضمير
وهو زيد او زيد قائم (قوله الى الفاظ مخصوصة او مركبة وفي اكثر النسخ الي الفاظ مخصوصة مفردا
او مركبا وفي بعضها الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة وكلتا النسختين سهو من المدرسين
حيث زعموا الى عدم صحة تقابل المركبة بالمخصوصة بل المركب انما يقابل المفرد والجملة
الحسنة هي التي كانت بدون ذكر مفردة لان قوله الفاظ مخصوصة وقع بالنسبة الى الشبهة الاولى
لانها تتوجه بالنسبة اليها سواء كانت الالفاظ الثانية التي هي الموضوع او مفردة او مركبة كما اشار
اليه المجد الحاشي مولانا عب وقوله او مركبة يشير الى الشبهة الثانية (ولو كان الوضع فيها رابعا ما
اعلم ان الاحتمال العقلي في الضمائر اربعة الاول ان يكون الوضع بما والموضوع له خاصا وهذا ما ذهب
صاحب المواقف ومنهيب السيد السنن قدس سره وهو التحقيق ومعنى كون الوضع ما ما هو ان يكون
امر الكلبي مرات للملاحظة فلفظ هو موضوع لكل مفرد منذ ذكر سبق ذكر لفظا ومعنى او حكما فوضعها
لكل واحد واحد من المخصوصات محال لانواع غير متناهية فجعل المفهوم الكلبي آية للملاحظة فيس
الوضع ههنا بالمعنى الذي عرفه سابقا والثاني ان يكون الوضع والموضوع له جميعا عاما كالنسان فانه
موضوع للحيوان الناطق وكلاهما عام وهذا منهيب المتقدمين وتبعهم العلامة التفتازاني فالضام
موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في الجزئيات والثالث ان يكون الوضع مع الموضوع له جميعا خاصا
كما اذا سمى ووجه وجعل اسم ابنه زيد فيكون الوضع والموضوع له جميعا خاصا وهذا ذات زيد لانه
لاحظ ذات ابنه في النظر ووضع لفظ زيد بازاها والرابع ان يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما
فقد قيل هذا الاحتمال مجرد احتمال كلي ليس له فرد في الواقع ثم ان قوله ولا يخفى آه انما يريد
اذ كان الوضع فيها عاما والموضوع لها خاصا عند كما هو التحقيق واما اذا كان المص على منهيب
المتقدمين فلا يرد ما ذكره لان الموضوع كلي عند (قوله فليس هناك) اي في مقام رجوع الضمير
الى الفاظ مخصوصة او مركبة واما قال في الحقيقة لان المفهوم الكلبي يكون موضوعا له عامي سبيل
المجاز والموضوع له على سبيل الحقيقة هو المخصوصيات قوله مفردا ما مجرد وعلينا انه صفة لغني لا يقيم
كلامه قدس سره يشعر بان جعله صفة للمعنى اولى من جعله صفة للفظ لتقدم بيانها في ان المشهور
في اصطلاح المنطقيين جعل المفرد والمركب صفة للفظ دون المعنى وايض في بعض كتب النحو جعل
المفرد صفة للفظ دون المعنى قال في بعض كتبه ان الافراد صفة للفظ بالذات وللمعنى بالعرض
ويدل عليه كلام السيد في حاشيته للشرح الشمسية لانا نقول كون الافراد صفة للفظ في المشهور

يُحَارِضُهُ قُرْبُ الْأَمْرِ دَيْمِ الْمَعْنَى مَعَ صِحَّةِ جَعْلِهِ صَاحِبَ الْمَعْنَى مُقْبَلًا لِأَنَّ لِمَعْنَاهُ مَبْدُوعَ بِلَامٍ الْبَيْعِ الْبُرْهَانِ إِلَى
الْأَفْرَادِ صِفَةً لِللَّفْظِ فِي الْمُنْطَقِ وَوَصْفًا لِلْمَعْنَى عِنْدَ النِّحَاةِ وَابْتِهَانِ الشُّهُورِ أَنْ يَكُونَ الْفَرَادِيُّ فِي عَرَبِ النِّحَا
صِفَةً لِللَّفْظِ بِالنَّاتِ وَبِالْعَرَضِ لِلْمَعْنَى فَلِعَمَلِ لِمَشْمَالِ إِلَى مَا نَقُلُ مِنَ النِّحَاةِ قَبْلَ ذِكْرِ الْمَفْرُودِ مُسْتَدْرِكًا
لِأَنَّ الْمَعْنَى صِغَةً مَقْرُودَةً كَرَجُلٍ فَكَمَا أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَدُلُّ عَلَى رَحْلَيْنِ بَلْ يَدُلُّ عَلَى الْوَاحِدِ كَمَا نَقُلُ لَمْ عَمْرٍ
لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى الدَّهْنِ الْوَاحِدِ فَيَكُونُ ذِكْرُهُ مُسْتَدْرِكًا وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمَعْنَى مُصَدَّرَةٌ وَلَهُمْ مَعْنَى عَنَاءٍ
فَيَجُوزُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْمَعْنَى الْمَأْخُودُ مِنْ جِهَتَيْنِ فَصَاعِدًا لِأَنَّ الْمَصْدَرَ جِنْسٌ فَإِنْ قُلْتُمْ لَمْ يَبْقِ الْمَعْنَى
الْمَصْدَرِيَّةُ فِيهِ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِهِ الْمَعْنَى بِالتَّشْدِيدِ وَهُوَ مِمَّا مَفْعُولٌ كَالْمَرْمِي فَكَمَا الْمَعْنَى بِدَوْنِ التَّشْدِيدِ
قُلْتُمْ صِغَةً الْمَصْدَرِيَّةُ بِبَاقِيَةٍ وَدِي كَمَا فِيهِ لِأَنَّ مَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الْمَعْنَى الْمَأْخُودِ لَا يَقُمُ فَهِيَ كَرَجُلٍ كَرَجُلٍ
مُسْتَدْرِكٌ لِأَنَّ الْأَحْتِرَازَ بِهِ مِنَ الْمَرْكَبَاتِ وَقَدْ خَرَجَ الْمَرْكَبَاتُ بِقَوْلِهِ وَضَعُ لَأَنَّ دَلَالَةَ الْمَرْكَبِ عَلِيمٌ
مَعْنَاهُ عَقْلِيَّةٌ وَلَيْسَتْ بِوَضْعِيَّةٍ الْأَنْتَرَى أَنْ كُلَّ مَنْ عَرَفَ زَيْدًا وَعَرَفَ قَائِمًا مِنْ زَيْدٍ قَائِمٌ عَرَفَ أَنْ لَدُنْهُ
مُسْتَدْرِكًا إِلَى الْآخِرِ وَأَنْ لَمْ يَعْرِفْ مِنَ الْوَاضِعِ مَوْجِبَ الْمَفْرُودَاتِ لِأَنَّ نَقُولَ لَأَنَّ دَلَالَةَ الْمَرْكَبَاتِ عَلِيمٌ
مَعْنَاهُ لَمْ يَكُنْ وَضْعِيَّةً وَالْمَنَالُ الَّذِي أوردَهُ انْفِاقِي وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ دَلَالَةَ الْمَرْكَبَاتِ عَلِيمٌ
مَعْنَاهُ وَضْعِيَّةٌ أَنْ الْمَضَافُ إِلَيْهِ يُوخَّرُ مِنَ الْمَضَافِ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ وَيَقْلَهُمْ فِي بَعْضِهَا فَلَوْ كَانَتْ عَقْلِيَّةً
لَمْ يَكُنْ كَلِّ لَا يَتِمُّ لَا يُمْكِنُ وَجُودُ الْكَلِمَةِ فِي الْخَارِجِ الْإِنْفِي فَصْنِ الْأَقْسَامِ لِامْتِنَاعِ وَجُودِ الْكَلِمَةِ
فِي الْخَارِجِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ لَا يُمْكِنُ وَجُودُهُ فِي الْخَارِجِ بِدَوْنِ الْكَلِمَةِ لِتَوْقُفِ الْكُلِّ عَلَى جُزْئِهِ
فَيَلْزِمُ الدَّوْرَ فَيَكُونُ وَجُودُ الْكَلِمَةِ وَالْأَقْسَامِ مَحَالًّا لِأَنَّ نَقُولَ الْكَلِمَةِ يَحْتَاجُ إِلَى فَصْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ
الْأَقْسَامِ لِيُصَلَّ بِهِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ يَحْتَاجُ إِلَى الْكَلِمَةِ فَلَا دَوْرَ لَا يَقُمُ النِّسْبُ وَنَفْتَحُ وَالْكَسْرُ
وَالْفَتْحُ وَارْبَعٌ وَمِيمٌ مُسْتَخْرَجٌ وَغَيْرُ مَا دَخَلَ فِي الْحَدِّ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا كَلِمَةً فَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ الْكَلِمَةَ
لَفْظًا وَضَعُ لِمَعْنَى مَفْرُودًا بِالْإِسْتِقْلَالِ لِيُخْرَجَ هَذَا الْمَذْكُورُ لِأَنَّ نَقُولَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى قَيْدِ الْمَذْكُورِ لِأَنَّ
الْأَعْرَابَ الْمَلْتِ وَالْأَلْفَ وَالْمِيمَ أَمَا أَنْ يَكُونَ مَفْرُودًا أَوْ مَرْكَبًا فَإِنَّ كَلِمَتَهُمْ كَلِمَةٌ فَيَكُونُ بِقَوْلِهِ مَفْرُودًا
وَأَنَّ مَفْرُودًا أَفْلَاحٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَهْمَلًا فَيُخْرَجُ بِقَوْلِهِ وَضَعُ أَوْ مُسْتَعْمَلًا فَهِيَ كَلِمَةٌ (قَوْلُهُ مَا لَا يَدُلُّ
جَرِّ لَيْسَتْ عَلَى جُزْءٍ) صَوَاءٌ كَانَ لَهُ جُزْءٌ كَمَعْنَى ضَرْبٍ أَوْ كَمَعْنَى الضَّرْبِ وَصَوَاءٌ كَانَ لِللَّفْظِ جُزْءٌ
كَضَرْبٍ أَوْ كَمَهْمُوزَةٍ لَا سَفْهَامٌ وَالدَّرَادُ أَنَّهُ مَا لَا يَدُلُّ جُزْءٌ لَفْظُهُ مِنْ حَيْثُ أَنْ جُزْءٌ لَفْظُهُ فَهِيَ الْحَيَوَانُ
النَّاطِقُ حَالَ كَوْنِهِ عَلِيمًا لِشَخْصِ الْإِنْسَانِ مَفْرُودًا لِأَنَّهُ لَيْسَ أَسْمًا لِذَلِكَ الْمَعْنَى الْإِبْرَاهِيمِيَّةُ وَضَعَهُ الْعَلَمِيُّ
وَجُزْءٌ هَذَا أَلَّا يَتَبَارَكُ لَا يَدُلُّ عَلَى جُزْءٍ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَلَوْ أَرِيدَ مِنْ جُزْءِ الْمَعْنَى الْمَقْصَمُ فَيَنْدَفِعُ
الْإِشْكَالُ أَيُّهَا الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ لَفْظُهُ الْمَوْضُوعُ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ لِلْعَهْدِ فَلَا يَرُدُّ مَا قِيلَ أَنَّ هَذَا
التَّعْرِيفَ غَيْرَ مَنَاجِصٍ عَلَى مَدْلُولِ دَلَالَةِ الْعَقْلِيِّ وَالطَّبْعِيِّ مَعَ أَنَّ مَدْلُولَهَا لَا يَتَّصِفُ بِالْأَفْرَادِ
وَالتَّرْكِيبِ فَالْأَوْلَى أَنْ يَتَّصِفَ الْمَوْضُوعُ لِيُخْرَجَ مِنْ تَعْرِيفِهِ ثُمَّ أَنَّ قَوْلَهُ لَفْظًا احْتِرَازًا عَنْ

مدلول دوال الاربع فانه لا يتصف بالافراد والتركيبة كما لا يتصف بهاد والسر وانما لم يقل ما لا يدل
جزء لفظه على جزمه لانه لا يلزم ان يكون للمعنى معنى فان الضمير في معناه راجع الى المعنى وما
قيل ان اضافة المعنى الى الضمير ببيانها فلا يلزم ان يكون للمعنى معنى لان المتبادر لان الظ
من الاضافة ان يكون لامية وحمل الالفاظ في التعريفات على ظاهر ما واجب قيل جاز ان يكون
للمعنى معنى كما ان النقوش موضوعة الالفاظ فهي معنى النقوش ويكون الالفاظ معنى ايضاً اجيب
بان المقصود انه يلزم ان يكون للمعنى معنى المفرد وليس للالفاظ معنى المفرد لان معنى المفرد
هو ما لا يدل جزء لفظه آه واجست النقوش الفاظ بل هي من الدوال الاربع قيل يكون للمعنى
معنى المفرد ايضاً كما اذا كان ضمير اجعاً الى زيد ويكون له ايضاً معنى وهو الذات اجيب منه بان
الوجود انه يلزم ان يكون لكل معنى معنى المفرد لانه تعريف فلا بد ان يكون جميع افراد كك ورد
ذلك بان الالفاظ لا يمكن ذلك لانه ما لمبة وهي لا يقتضي وجود الموضوع فهو ما لا يمكن ما لا يكون له معنى
ايضاً اجيب بانه يلزم منه ان لا يكون التعريف ما بعد اصدقه على المعنى المركب كمعنى زيد
قائم لعدم كون المعنى المفرد له كما لا يخفى (قوله وفيه نه يوم آه) اجيب توهم من كون المفرد صفة
للمعنى ان يكون المعنى متصفاً بالافراد قبل الوضع بمقتضى القاعدة وهي انه اذا نسب الفعل
او شبهه الى شيء هو متصف بصفة لا يعلم ان يكون هذا الشيء متصفاً بها قبل النسبة المفكورة كما
اذا قيل ضربت زيداً قائماً فلا بد ان يكون اتصاف زيد بالقيام قبل اسناد لضرب اليه ففيما نحن
فيه لا بد ان يكون المعنى متصفاً بالافراد قبل اسناد الوضع اليه مع ان الامر ليس كذلك كما قال الش
قيل فدل على هذا ينبغي ان يقد يدل او يقتضي موضع قوله يوم لان ما ذكر يكون مقتضى القاعدة اجيب
بانه نعم كان ينبغي ان يقد كك اذا لم يكن خلاف القاعدة ظاهراً مع ان خلافاً بها هنا لان من الامور
البينية ان المعنى يتصنف بالافراد بعد الوضع لكن بمقتضى القاعدة المذكورة يتوهم ذلك
فقوله يومه لشاره الحرفين هو الذي يلزم وهو قرب اصافه بالافراد حيث يصير بهذا الوضع مفرد احتمال
الوضع مشرفاً عليه فكل المعنى يتصنف بالافراد قبل الوضع مجازاً بالمشاركة والحدجاز على نوعين
احدهما باعتبار ما كان وثانيهما باعتبار ما يؤول وهما هو الثاني لا يقد على تقدير انكسار احراز
معنى تعريف الكلمة انما المقصود للمعنى هو بصير مفرد الالمعنى هو منصف بالافراد واعتبار
الحدجاز في التعريف فبجرائنا نقول عدم حوازه انما يكون ذلك بلا قرينة خاصة ويكون المعنى
ههنا منصفاً بالافراد بعد الوضع فربته صارت على ذلك ثم ان قوله وفيه انه يتوهم ان يقد بان
الاولى هو احتمال الثاني وهو كونه صفة لللفظ لا اعتبار التجوز في احتمال الاول لا يقد
لا جائز ان يكون الاحتمال الثاني اولاً لما ذكرنا من نقل الشيخ الرضي من النجاة من ان
الافراد والتركيبة ههنا صفة للمعنى وعند المنطقين صفة لللفظ فالاولى هو الاحتمال الاول

لانا نقول بمعنى ان يكون مبنى كلامه هنا قدس مرء عالم ما اشتهر ومن النحاة من ان الافراد والتركيب صفة لللفظ حقيقة والمعنى بالعرض (قوله كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه)
اي صلاحة واثوابه فليل لمن موقر يب الكي القتل قتيل لانه صار مشرقا اي القتل فلهذا اي المجاز
بالمشاركة (قوله ومعناه ح مالا يدل آه) وانما لم يقتل مالا يدل جزء لفظه آه لان الظان يكون الضمير
في لفظه راجعا الى اللفظ التي هي عبارة من اللفظ في لزم ان يكون للفظ لفظا وهو مربوط وان قلت
لا استحالة فيه فان لفظا هو راجع الى لفظ زيد مثلا قلنا المراد انه يلزم ان يكون لكل لفظا المفرد
لفظا لان التعريف يقضي ذلك كما عرفت في المعنى المفرد (قوله في ايراد احدا الوصفين آه)
وهو وضع في قوله والاخر مفرد آه لطاقة بانه يحتمل ان يكون بمعنى ليس بجملة وبمعنى لفظ
مفرد (قوله حديثا) اي المصوب به اي بوصف الاول قيل صيغة الماضي لا يدل على تقدم
الزمانى فالظان يكون بما ضو يتم بالقياس الى المفرد مع ان الوصف الاول مقدم على الثاني
بالرتبة لان الوضع عملية للافراد لانه يصير مفردا بعد الوضع والعلة متقدمة على المعلول بالذات
وان كانت مع بالزمان وان يجيب بان هذا المجاز فامتير صيغة السبق الزمانى للسبق الرتبى من قبيل
ذ محر المشبه به وارادة المشبه فالمشبه به هو التقدم بالزمان والمشبه هو التقدم بالذات
فقد ذكر هنا شيئا هو ال على المشبه به وهو صيغة الماضي كما في رايت الاسد في الحمام ثم ان
مولانا عزم زيغ جواب الشم ولم يستحسنه واجاب بانه انما ورد احدا الوصفين جملة فعلية لان له
معمول وهو قوله لمعنى والاصن في العجل هو القتل فجعل صفته فعلا فيكون ح جملة اقول هذا
اول كلام لانه يمكن ايراد على وجه لا يكون له معمول بان يقم الكلمة لغظ موضوع لمعنى مفرد
اي موضوع لمعنى مفرد فيكون المعنى مضافا اليه و العامل فيه هو حرف جر عند المصم
فلا يكون المضاف عاسلا فيه عند كما هو المفهوم من تعريفه قال المجد المعشى مولانا عاب والنكتة
على تقديم الوصف الجملة على الوصف المفرد مع ان كون الاصل في الصفة الافراد تقتضي تقديم
المفرد ايض ما ذكره الشم من تقدم الوضع على الافراد قال مولانا عزم من قال هذه النكتة للتقدم
فانه عديم القدرة والنكتة الجملة ان يقم انها قدم الوصف الجملة على الوصف المفرد لانه لا يجوز
تقديم الصفة المفرد على الجملة لثلا يتوهم ان يكون الافراد متقدمة على الوضع مع انه قد سبق ان
الوضع بالعكس اقول ما ذكره المجد المعشى مولانا عاب لا يكون ماله الامنا اكمالا يخفى قيل ان
التنبيه على تقدم الوضع على الافراد لا يقضي ا بيان احدا الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا
لحصول منه التنبيه باتيان كل من الوصفين جملة فعلية بان يورد وصف الوضع بصيغة الماضي
والافراد بصيغة المضارع المجهول اي لفظ وضع لمعنى يفرد ولحصوله بايراد كل من الوصفين بصيغة
الافراد اي لفظ موضوع في الزمان الماضي لمعنى مفرد واجيب بان المنكور يستعمل اي ايراد الوضع

بعميقة التي يقتضي تقدمه على الأفراد وإنما لا يتحقق إلا في ضمن صفة خاصة واختار المقصود من هذا ما
لاستلزامه ما هو الواجب لا يقا المقرر بينهم ان الزمان غير مقصود من الفعل الواحد في التعريفات فكيف
يصح القول بان صيغة الماضي يدل على تقدم الوضع على الأفراد بالزمان لاننا نقول المراد ان صيغة
الماضي يدل على ذلك وان لم يكن الزمان مراد منه ثم ان المراد من افراد اللفظ عدم دلالة جزء
من اجزائه المترتبة في السمع على جزء معناه بحسب الوضع المعتمد في معناه المقصود فلا يخرج الفعل
الدال بجوهرة على الحدث وبصينته على الزمان ولا نحو عهد الله فلما كانه وان دل جزء لفظه
على جزء معناه لكن لا باعتبار الوضع العلمي المعتمد في معناه المقصود (قوله وان لم يصعد رسم الخط)
لا يقيم اذا لم يصعد رسم الخط فلا معنى ولا يراد لاننا نقول معناه انه وان لم يصعد رسم الخط
المشهور وهو رسم خط المتأخرين فان المشهور هو كتابة الالف بعده بخلاف رسم خط المنقلبين
فانهم يصعدون المص من المتأخرين (قوله فعلى انه حال من المستكن في وضع) فيكون حال من
الفاعل الحكمي ويحتمل ان يكون حالا من اللفظ باعتبار رجوع الضمير المستكن اليه ويحتمل ان
يكون نصبه بتقدير اعني اي اعني مفرد اقل لا يجوز ان يكون حالا من المستكن في وضع لان الحال
يجب ان يكون في جنب صاحبها فانا اذا جعلنا قائما في ضرب زيد قائما حالا من الفاعل فيقيم ضرب
قائما زيد اجيب بانالتم وجوب كون الحال في جنب صاحبها عند الجميع فانه جوز بعضهم عدم ذلك
فانهم قالوا ان مرتبة الحال موخر عن مرتبة الفاعل والمفاعيل الخمسة واجيب بانه دائما يجب
ذلك اذا لم تكن هناك قرينة على كونه صاحب الحال وهي موجودة هنا وهي كون الأفراد
والترتيب صفة لللفظ بالذات وصفة للمعنى بالعرض تسمية للمدلول بالهم الدال (قوله او
من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام) وهو لفظ ما يقيم كيف يصح ان يكون حالا من المعنى لانه ليس
بفاعل لاحقيقة ولا حكما وليس بمفعول به لانه ليس منصوبا فتقرير الجواب ان الحال ما يجره
هيئة الفاعل او المفعول به واما كان المفعول به بلا واسطة او بواسطة نقوله له معنى مفعول بواسطة
اللام وذلك لان حرف الجر يوصل معنى الفعل الى مجردة فالجور واحد منصوب المحل
بالفعل وبهذا الاعتبار وقع داخل فلا يردح ان اللازم منه ان العامل في الحال هو الفعل وفي
صاحب الحال هو الجار مع ملحق الاماويل فيها متحد وما يقيم ان الجار والحجر وفي محل النصب من المساملة
والمساملة هي ترك الاحتياط مع القدرة على الاحتياط (قوله ووجه صحته آة) جواب سوال
تقريره انه اذا كان المفرد حالا من المعنى او من اللفظ فالمعنى ح انه وضع اللفظ للمعنى
حلال كونه مفردا او حال كون المعنى مفردا فيلزم ان يكون اتصافهما بالافراد قبل التوضع
مع ان اتصافهما بوضع انما هو في زمان الوضع تقرير الجواب ان الوضع وان كان متصفا عليه ذاتا
ولكنه مقارن له بحسب الزمان فان زمان الوضع والافراد كما ان حركة اليد مقدمة على حركة

المفتاح ذاتيا ولكنها بمقارنة له بحسب الزمان فان زمان حركة اليد هو زمان حركة المفتاح
 فيصح ان يتم ان حركة اليد حامل حركة المفتاح وان كانت في زمان واحد او وجوده نندم الذاتي
 لا يتم ولو قرر السؤال بان الوضع المفهوم من قوله وضع يدل على التقدم الزمني مع ان زمان
 الحال متقدم مع زمان عاملها فيكون الجواب في المقابلة وهو لاننا نقول معناه ان المراد من الندم
 بالزمان الدال عليه صيغته وضع هو التقدم الثلاثي من قبيل ذكر المشبهه وارادة المشبهه على ما سبق
 انفا لا يتم لا يجوز ان يكون قوله مفعولا اذا لا من المحنى لان صاحب الحال اذا كان نكرة يجب تقديم
 الحال عليه لاننا نقول ذلك انها يصح اذا لم يكن صاحب الحال محرورا بحرف الجر و لاضافة وهو محرور
 بحرف الجر ههنا فلا يجوز تقديمها عليه لان الحالى تابع ومخرج لذى الحال وهو لا يتقدم على الجار مع
 اصلته فعدم تقديم المخرج عليه اولي ولا يجوز تقديم الحال على صاحبها فقط بدون حرف الجر لشدته
 انصال حرف الجر به (قوله و هذا القدر كاف لصحة الحالية) اي المقيد والكافي الوفي لصحة الحالية
 هو المقارنة الزمانية دون غيرها فان غير ما لا يكفي في صحتها فلا يردح ما ذكره مولانا عصم و ديرة من الفضلاء
 من ان المفهوم منه هو ان يكون المعية الذاتية لكن يكفي فيها المعية الزمانية مع ان الدعبر فيها
 لا يكون الا المقارنة الزمانية فالاولى في العبارة ان يتم وهذا مشروط في صحة الحالية او معتبر لصحتها قول
 ما قال مولانا عصمة الله في تصحيح كلام المشم من انك اذا رجعت الى وجدانك تجد ان الحالية في المعية
 الذاتية مع الزمانية الميق مما في صحتها خفاء لان كون المعية الذاتية بين المحنة والركوب مثلا في
 جاءني زيد راكبا ما لا معنى له فلهذا افال مولانا عصم لا يدخل للمعية الذاتية في الحالية ولا يتفاوت بها
 الحال كما يوهمه فوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية انتهى كلامه قوله لاخراج المركبات مثلا فانها دخلت
 في قوله لفظ وضع له معنى لانها موضوعة بازاء معيها التركيبية وضمانها وبيانها ان لواضع اما ان يضع
 اللفظا معينة واما ان يضع قانونا كليا تعرف به المفردات القياسية او تعرف بها المركبات
 التباسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف متقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من
 كيفية تركيب اجزاء الكلام وتحقيقه ما اشار اليه بعض المحققين من ان هيأة التركيب دالة بالوضع على
 التعلق بين مفرداتها ووضعا نوعيا ما انها دالة بالوضع فلان ذكر اللفظ بلا تركيب لا يفيد تعلقا بيمه اذا
 ركبت افادت وتلك الافادة ليست عقلية والالم يختلف باختلاف اللغات لكنها لا يختلف واذا لم يكن عقلية كانت
 وضعية واما ان وضعها سعي فلانه لو كان شخصيا لتوقف فهم معنى كل مركب على العلم بوضعه شخصيا وليس
 كذلك لان الهيأة التركيبية بين المضاف والمضاف اليه اذا علم انها موضوعة لاختصاص الجزء الاول بالعامي
 في العربية نحو ماء الورد ولا اختصاص الجزء الثاني بالاول في الفارسية نحو كلاب وكفى ذلك في فهم معنى
 كل مركب اطلاقا وههنا اباحت اما اول فلان الهيأة التركيبية ليست بلفظ فكل المركب من اوسن وربما
 لان المركب من اللفظ وغيره غير لفظا واما ثانيا فلانه لم يوضع عين المركب لعين المعنى المركب

بل اجزائه لاجزائه فعلى تقلد يكون المركب لفظا يحتاج في دخوله في قوله وضع للمعنى المنه ان يتم
 المراد بوضعه لغيره من وضع عينه ووضع اجزائه في ينبغي ان يتم في اول الامر ان المركبات داخلية في
 لفظ وضع بمعنى لان المراد بوضعه اهم من وضع عينه لعين المعنى ووضع اجزائه لاجزائه فلا تعرض
 للموضع النوعي هكذا قيل في تقرير الباحثين ويمكن ان يجاب عن الاول باننا لانم ان يكون المركب
 من الشيء وغيره فغيره كلية الاترى ان المركب من المركب وغيره ليس غير مركب بل مركب وعن
 الثاني بان مصداق وضع الاجزاء للاجزاء ليس الا بوضع النوعي فتعرضوا بالمصداق ان قلت اذا كان وضع
 المركبات بوضع الاجزاء فلا تفاوت بين ضرب موسى عيسى واين ضرب عيسى موسى في كون وضع
 الاجزاء باقيا على كلا التقديرين مع انه تفاوت لانه على التقدير الاول يكون موسى ضاربا
 وعيسى ضاربا وعلى التقدير الثاني عكس ذلك قلنا المراد ان وضع المركبات هو وضع الاجزاء
 على تقديرات بقاء هيأة التركيبية فاذا قيل في ضرب موسى عيسى ضرب عيسى موسى يتغير الهيأة سواء
 كانت كلا مية اه والجزء من المركب الكلامية هو المركب التام سواء كان خبريا كضرب زيد و زيد
 قائم او انشائيا كالامر والنهي مع فاعلهما والمراد من المركب الغير الكلامية هو المركب الغير
 التام كالمركب الاضافية كفلام زيد والمركب التوصيفية كحيوان ناطق والمركب من الهم
 والحرف ضفي الازار والمركب الامتزاجية كخمسة عشر قوله مثل الرجل اه فان الالف واللام
 تدل على التعريف والرجل على الذات وقائمة مركب من القائم وناء التانيث المتحركة
 المختصة بالام وبصري مركب من البصرة وياء التسبوق كذلك وجل مركب منه ومن التنوين
 فان الالف واللام والتنوين من الحروف المعاني اتفاقا قوله وامثالها كالتثنية والجمع كمسلمان
 وسلمون فانهما مركبان من الالف والواو العلامتين لهما وكلام الذي في آخره الفي التانيث
 كجلبى وحمراء وقد عرفت ان الالف واللام والتنوين من الحروف المعاني اتفاقا فيكون الرجل
 ورجل مركبا اتفاقا وامناء التانيث المتحركة وياء النسبة وعلامة التثنية والجمع والفي التانيث
 ففيها خلاف فما ذهب الشيخ الرضي وجماعة منهم الى انها من الحروف المعاني فالامثلة المذكورة
 مركبة عنده وماال شبه اليه فلا تكون كلمة عنده لانها ليست مفردة لكنها يعد لشدة الامتزاج لفظية
 واحدة فتقوله لكنها يعد لشدة الامتزاج اه لرد كلام المشرحين لانهم عدوها كلمة وذهب بعضهم الى
 انها من الحروف المعاني فلا تكون مركبة ح (قوله واعرب باعراب واحد اي ينبغي ان يكون
 تلك الامثلة معربا باعرابين لكننا اعربت باعراب واحد لشدة الامتزاج مع ان قائمة مثلا لا يصلح
 ان يعرب باعرابين لان الجزء الاخير فيها حرف ولا اعراب فيه لانه مبني الاصل وكذلك بصري
 واجاب عنه مولانا عيب بان المراد من قوله اعرب باعراب واحد هو حرك بحركة واحدة سواء كانت
 اعرابية او بنائية ثم قال المولانا المذكور ولا يخفى ان هذا ظاهر في قائمة وبصري وجلبى وحمراء

دون الرجل والرجل والتمثلي والمجموع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع هما اعرابها لانه وفيه تامل انتهى كلامه قوله وفيه اي في كون علامة التثنية والجمع اعراب ملحوق بها ذال فانها اعراب المجموع واليه يدل قوله جرع المذكر السالم والوزع عشر ون واخراته بالواو والياء واجاب عنه مولانا غصم بان المراد منه انه كيف بكيفية واحدة اي حاله واحدة فاللفظ مفهوم منه ح وهو ان يكون الاصل في قائمة مثلا ان يكون على جالتين احدهما حالة الاعراب والآخرى حالة البناء وهذا اللفظ مفهوم صحيح (قوله مع انه معرب باعرابيين) قيل بجمته ان يكون عبدا لله علما بهر بابا اعرابيين لان تعدد الاعراب يستلزم تعدد المقنض وتعدد المقنض في كامة واجلعة في اطلاق واحد غير جائز وان جاز في اطلاقين واجيب بانهم قد يعتبرون في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار اوضاع السابق كلمتان ثم ان اعراب اخرى محكي كما في نابط شهر او اما كان الاخر مشغولا والاول فارغا ظهر اعرابه في الجزء الفارغ كما ظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في الغبر فليس لعبدا لله علما اعراب واحد ثم ان تعريف الاعراب وهو ما اختلف آخره آه لا يصدق على اعراب العبد في عبدا لله علما لان عبدا لله علما ليس آخره آخر المعرب ويمكن ان يجاب بان آخر المعرب باعتبار الوضع السابق لا يعرف من انهم اعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق فهو باعتبار الوضع السابق كلمتان (قوله لكان النسب) لان الغرض من علم ملحوم معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى غير مناسب فان بصري مثلا مفرد من حيث اللفظ لانه يعد اشدة الامتزاج لفظا واحدة واعربت باعراب واحد بخلاف عبدا لله علما فانه مفرد من حيث المعنى لامن حيث اللفظ والافراد بحسب اللفظ يستلزم الافراد بحسب المعنى دون العكس ثم ان ذلك الاحمال لا تجري في كل ما يعد اشدة الامتزاج لفظا واحدة بل في ما اعراب الكلمة الواحدة كما في قائمة وبصري وحليل وحمراء ون الرجل والتمثلي والمجموع (قوله وما اورد صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث آه) ككلمة حيث الموقت ومقصود منه ان تعريف صاحب المفصل ايض ليس بمستحسن الا انه احسن من تعريف الدم لان عدم حسن تعريفه بشيئين احدهما دخول عبدا لله في تعريفه وثانيهما خروج مثل قائمة وبصري عنه بخلاف عدم حسن تعريف صاحب المفصل فانه من جهة واحدة وهي خروجها عن قائمة وبصري عن تعريفه فهو اخرج ما يكون المناسبا اخرج عبدا لله علما ولكنه اخرج ما لا يكون المناسبا اخرج منه بل المناسبا ادخاله فيه كبصري وقائمة (قوله فانه لا يقيم له لفظ آه) فخرج عبدا لله بقوله لفظ فان التاء الواحدة قيل المراد من اللفظة الواحدة اسادنى ما يطلق عليه اللفظ وهو الحرف الواحد كهمزة الاستفهام والياء الجارة ووق علما والواو ابد اللفظة النوعية بل يعد باللفظة واحدة باعتبار من الاعبارات والمراد غير هذا فان كان الاول فيلزم ان لا يكون

فيكون مثلاً كلمة نيل الكلمة ح ما يكون على حرف واحد فلا يكون التعريف جامعاً ولكن انما هي فيدخل
 فيه عبد الله عاماً لانها لنظراً واجد باعتبار انه علم وان كان الثالث فعليك بيانها حتى يتكلم عليه والجواب
 ان المراد من اللفظ الواحد هو ما يتلفظ به مرة واحدة ولم يتلفظ به مرتين واو باعتبار ان المراد
 من اللفظين هو ما لم يتلفظ به مرة واحدة بل يتلفظ به مرتين وان كان باعتبار ان فيكون عبد الله ح
 لفظين لانه يتلفظ به مرتين باعتبار ان احدهما اعتبار العلم والثاني اعتبار الاضافة ففيه تلفظ
 باعتبار المعنى العلمي والتلفظ باعتبار المعنى الاضافي (قوله داخل فيه) اجابني داخل فيه مسامحة
 ومجازاً هذا ما ذكره مولانا عب وحاصله ما عرفت من انه يعد لشدة الامتزاج لفظاً واحداً ولما
 لم يطالع الفاضل السمرقندي مولانا عصمة الله على مضمونهما اشكل على الفاضل المذكور ان مثل
 قائمة اذا كانت داخل في تعريف صاحب المفصل فكيف اخرج به بقيد الافراد فلذا قال في
 تفسير قوله داخل فيه اي داخل فيه بلا ملاحظة قيد الافراد ويمكن بيان الاشكال بانه لا يصح
 ان يكون مثل قائمة داخل فيه لوجود قيد الافراد في تعريفه مع ان قائمة مركب ثم لو كان
 مراد الشئ ان مثل قائمة بقي داخل فيه بلا ملاحظة قيد الافراد فلا بد ان يقول لم يبق مثل قائمة
 وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظاً واحداً داخل فيه بل خرج عنه كما قال في عبد الله علمه
 الا انه خارج بقيد لفظاً واحداً ومثل قائمة خارج بقيد الافراد وايضاً سوق كلام الشئ من قوله
 فيخرج عن حد الكلمة مثل الرجل آء وقوله واما ما اورد صاحب المفصل آء يستدعي ان يكون ضمير
 فيه في قوله داخل فيه راجعاً الى مجموع مفهوم لا الى بعض منه كما لا يخفى وايضاً من له
 صلوك في علم من العلوم ام يصدر منه مثل هذا الكلام لان مسامحة بين غايتنا البيان و لقائل ان يقول
 بقائه داخل فيه علمي تقديراً ان يكون المراد من اللفظ الواحد في تعريف صاحب المفصل هو الاعم من
 الحقيقي والمجازي لانه لو كان المراد منها هو اللفظة الواحدة الحقيقية لا يكون داخل فيه لانه
 لا يكون واحد حقيقياً بل واحد مجازياً لانه لشدة الامتزاج يعد لفظاً واحداً وما يعد لفظاً واحداً
 لذلك فهو واحد مجازي كما عرفت بالاشارة الخفية من كلام المحمد المحشي الا ان بقم المراد به بقي داخل
 فيه مسامحة ومجازاً وعلمي تقديراً ان يكون المراد منها الاعم من الواحد الحقيقي والمجازي ثم ان
 بين المضاف والمضاف اليه وان كان امتزاجاً ولكن ليس هي شدة الامتزاج فلا يرد ان غلام لزيد
 مثلاً مما يعد لشدة الامتزاج لفظاً واحداً فيكون داخل فيه وليس كك (قوله ولو لم يخرج به بنزك آء)
 اي بترك الافراد وتركه هو عدم ايراد في التعريف لا يقيم اذا لم يورده في تعريفه فلا يخرج
 المركبات عن تعريفه لانا نقول انها خارجة بقوله لفظاً واحداً قال مولانا عصم و لك ان نقول
 له راد بالافراد اعم من الافرد حقيقة او مجازاً انتهى كلامه وكلامه اما بمعنى ان اخراج صاحب المفصل بمثل
 قائمة عنه ليس على ما ينبغي لان مثل قائمة وبصري مما يعد مفرداً حقيقياً واما بمعنى ان قول الشئ بتركه

بجمله

ليس على ما ينبغي ان يتبني ان يقول ولولم يخرج به بطلب كونه مفردا يحكم ان كان النسب اقول ما ذكره
 الفاضل المذكور به بينه ما ذكره الشرح بقوله ان مثل قائمة وبصري صواب بعد لشدته الاجتهاد لفظه واحدا
 لان مثل قائمة وبصري اذا اشد لامتزاج لفظه والحدثة فهو مفرد حكمي لا محالة لان ما لا يكون
 مفردا للاحقيقة ولا حكما يمتنع ان يكون داخل في تعريف الكلمة لاعتبار الافراد في تعريفها الا ان
 الشرح اورد المفرد الحكمي بهذه العبارة المذكورة بقوله ان مثل قائمة وبصري مما بعد لشدته آه
 تنبيه على انه المفرد الحكمي الذي يعد لشدته الامتزاج لفظه واحدة فهو ليس خاليا من تبادر
 التعريف بخلاف مفرد الحكمي الذي ليس بهذه الصفة فاذا عرفت ذلك فلا معنى لقوله ولك ان
 نقول المراد بالمفرد ام من المفرد حقيقة او حكما ثم ان كلام الفاضل المذكور لولم يكن راجعا
 الى كلام الشرح حقيقة فلا يجوز ان يراد من المفرد في التعريف ام من المفرد حقيقة او حكما لان
 المتبادر من المفرد هو المفرد حقيقة وحمل الالفاظ في التعريفات على المتبادر واجب قوله
 وامل ان الوضع يستلزم الدلالة وايراد دفع موال تقريره ان الدلالة اما ان يكون معتبرة
 في تعريف الكلمة او لا ان كان الاول فيلزم ان يكون تعريف المصم فاصرا لعدم اعتبارها فيه
 والكان الثاني فلما في تعريف صاحب المفصل مستلزمك تم الوضع مستلزم للدلالة لانه اذا
 وضع لفظ بآء شيء فيدل عليه لاعتبار العلم في تعريف الوضع وان قلت استلزامه لهما غير مسلم
 لمامر من ان الوضع يتناول حروف الهجاء وهي خارحة بقوله لمعنى فلادلالة الحروف الهجاء
 على معنى قلت المراد ان الوضع للمعنى يستلزمها (قوله لان الدلالة كون الشيء آء) وهي ناشئة
 اقسام وضعها ان كانت بحسب جعل الجاهل اي وضع الواضع وطبعها ان كانت بحسب طبيعة الالفاظ
 طبيعة الالفاظ يقتضي التلفظ بلفظه عند عرض المعنى لطبيعته وعقلية ان كانت بخير ذلك والامر
 ان الدلالة كون الشيء اذا فهم فهم منه الشيء الثاني لامتنى فهم منه الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
 لان الاعتبار في الدلالة عند ارباب العربية هو اللزوم الجزئي لا الكلي فهذا للمعنى الجزئي مندرج
 تحت الوضع فح متى تحقق الوضع تحققت الدلالة فيما ذكرنا ظاهر ضعف ما ذكره مولانا عصم من ان بعد
 جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العار يقتض الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يفغني
 من ذكر الدلالة انتهى كلامه وذلك لانك قد عرفت انه متى تحقق الوضع تحققت الدلالة
 الجزئية (قوله ك) لادلة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار آه وانما اورد ديز مقلوب زيد الذي هو
 مهمول لانه اراد ان يكون للعقلية مثال لم يكن الموضوع دخل فيه وانما قال من وراء الجدار
 لان عند المشاهدة دلالة العقلية غير موجودة او غير ظاهرة وان كانت موجودة في نفس الامر وذلك
 لانه اذا دل مجموع المشاهدة والعقل على وجود الالفاظ لا يكون الدلالة العقلية ظاهرة لم حوه
 المشاهدة التي هي اقوى من الدلالة العقلية والاضعف يصح عند وجود الاقوى و فادل

عليه المشاهدة فقط لا يكون الدلالة العقلية موجودة ح وما قيل عدم وجود الدلالة العقلية بط
لان العقل هذه الوجودية لا يظلم لم يكن الدلالة العقلية موجودة مع وجود العالم يلزم تتلف
المعلول عن العلة وهو بظلم ليس بشئ لاننا نقول ان المستحيل اما تخلف المعلول عن العلة الشخصية
او النوعية فاذا كان الاول فهو غير مسلم بل هو ان يكون له علة اخرى وان كان الثاني فمسلم لكن
لم يعدم لوجود العلة الاخرى من نوع العلة مع هذا كما لا يخفى قوله فبعد ذكر الدلالة لا يقال
لان ذلك لانه انما يصح اذا لم يكن بعد ذلك ما شئ يستلزم الوضع واذا كان فح لا حاجة الى
الوضع كما في تعريف المفصل لان المفرد يستلزمه لان الافراد والتركيب انما يكونان بعد
الوضع وانقلبت هذه الدلالة دلالة الالتزام وهي معجزة في التعريفات قلت الوضع ايض يستلزم
الدلالة كك فكانت معجزة فلا بد من ذكر الدلالة في التعريف للمصم لان يقم ليس معنى المعجزة
لا يصح اعتبارها في ائيل بمعنى انهم ذهبوا الى عدم اعتبارها فيها وان جاز اعتبارها في باع فقد
الاختصار قوله وبهي اسم وفعل وحرف وانما قدم الاسم على اخويه لانه اشرف افراد الكلمة
وقدم الفعل على الحرف لانه احد اجزاء الكلام بخلاف الحرف وانما قدم الحرف في رجه المحصر لانه
اخصر فهو بالنقد اجمرو وبعبارة اخرى فلانه بسيط بالنسبة الى القسم الثاني اولانه اقرب
بالنسبة الى قوله اولان تدل و قدم الفعل على الاسم لان قيوده وجودية و لموجود في التصور
سابق على المعدوم طبعه اقدم وضا فاقبلت الكلمة المنقسمة الى اقسامها الثلاثة اما موجود
او معدومة اكانت موجودة يلزم ان يكون الكامة على اربعة اقسام اسم وفعل وحرف ومطلقة الكلمة
وهذا خلف وان كانت معدومة يلزم انقسام المعدوم الى الموجود وهو مح قلت المطلق موجود
في ذاته و معدوم في الخارج فح لا يلزم من تقسيمها تقسيم المعدوم الى الاقسام الموجودة ولا
ان يزيد الاقسام في الخارج على الثلاثة فان قيل الضمير اما ان يكون راجعا الى لفظ الكامة او الى
مفهومها لا سبيل الى الاول لان لفظها اهم دليل دخول اللام عليه في اقسام الشئ الى نفسه والى
قديه وهو غير جائز ولا الى الثاني لان مفهومها من ذكر فالجواب بان الضمير راجع الى لفظ الكلمة
ولكن التقسيم باعتبار المفهوم ويمكن الجواب عن اصل الاشكال بانه لانم قد كبر مفهومها الى المفهوم
عارض للثان كبر والتاثير كذا في حاشية شرح المواقف فان قيل المفهوم محكوم عليه والحكموم عليه
من خواص الاسم فيلزم الرجوع الى نفسه وقسيمه والجواب ان المحكوم عليه في
اعطلاح النحاة هو اللفظ المعبر من الذات المحكوم عليه وهما هو الضمير وهو اسم وفعل وليس به قسم
قيل قد صرحوا بان الضمير اذا وقع بين مبتدأ وموئذ وبين خبره ذكر فالاحسن المذكور باعتبار الجزاء
الذي هو مناط الفائدة في الكلام واجيب انه انما عدل عن هذا في قوله وهي اهم لكمة وهي الاشارة الى
ان الاقسام انما هي للكامة ولو ذكر الضمير لتروم انها اقسام اللفظ لا الكلمة فان قيل اللفظ الموصوف

لا يكون الا كلمة **فذلك** النكتة ما ملته على نقد يرتد **كلمة** الضمير ايضم قلنا جاز ان يتوهم عود اللفظ
 مطلق اللفظ لان التمهيد اذا كان مذكرا كان المطلق ايضم مذكرا لا يقيم لا يدل ان تكون الكلمة مذكرة الثالثة
 جميعا لا كل واحد منها لان الواو يفيد الجمع لاننا نقول **هذا** انما يصح اذا كان التقسيم تقسيم الكل الى الاجزاء
 كتقسيم السكنجبين الى الماء والنخل والعسل واما اذا كان تقسيم الكي الى الجزئيات كتقسيم الحيوان
ببني الى البقر والفرس والبقر وغيره فلا فانه لا يلزم ان يكون الحيوان مجموع هذه الانواع وايضا
 قولهم الواو للجمع لا يريدون ان المعدوف والمعدوف عليه تجتمعان معا في حالة واحدة
 بل ارادوا انهما تجتمعان في كونهما محكوما عليهما وفي كونهما محكومان او في حصولهما نحو جاعني
 زيد وعمر وزيد قائم وقاعد وزيد قهوج وعمر وقعد **قوله** اي منقسمة الى مذكرة آه اما الانقسام
 فلا من المقام مقام التقدم لانه نعمة التعريف واما الانحصار فمن السكوت في موضع الحاجة
 الى بيان الاقسام فاشار به ان هذا التقسيم لا بيان حكم الكمية لا يقيم اذا كان تقسيما افلا والى
 او اوما موضع الواو لاننا نقول كلمة او واما للتنافي والتباين فلما كان التنافي بين الاقسام في غاية الظهور
 فاستغنى بالواو اعلم ان الشيخ الرضي وكثير من فضلاء النجاة على ان هذا الحصر دقلي بدوي
 كحصر الشيء في الوجود والمعدوم فالمن البين ان كل شيء اما موجود في الخارج ولا يكون
 موجودا فيه وهذا الحصر دال على التبيين اللفظي والاثبات كما يرشدك عليه الدليل فانه في قوة تقسيمين
 الاول قوله اما ان تبادل والثاني قوله ان يقتصرن وكل منهما دال على التبيين اللفظي والاثبات ثم قيل
 بان ابيات عن جعله حصر عقليا بدويا ففي كونه حصر مقطوعا به مما لا كلام فيه وحصر
 لمقطوع به هو ان في تجوز العقل فيه قسما اخر ولكنه يزول بدليل كحصر الشيء في الواجب والممكن
 والممتنع فان ذاته اما ان يقتضي الوجود او لا ان كان الاول فهو الواجب وان كان الثاني اه فالعقل
 تجوز قسما اخر من اجتماع الاقسام الثلاثة ولكن يبطله الدليل وهو اجتماع النقيضين ولقائل
 ان يقول لا بد ان يكون هذا الحصر استقرائيا لان الحرف هو ان لا يدل على معنى في نفسه بل تحتاج الى
 كلمة اخرى مع ان العقل تجوز ان يكون كلمة لا تحتاج الى كلمة اخرى في دلالتها على معناها
 بل تحتاج الى قرينة دقايق او غيرها من الامور العقلية لا الى كلمة اخرى فلا دليل يبطله فليس
 حصر مقطوعا به ولا حصر عقليا بدويا وهو في كونه استقرائيا لعدم وجود كلمة تحتاج في
 دلالتها على معناها الى امر عقلي بالتبع والاستقراء ويمكن الجواب بان القسم المذكور المفروض
 داخل في الاسم والفعل فان المراد من في نفسه هو ان لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى اليه سواء
 ان احتاج الى ضم غير الكلمة من الاسور العقلية او لا وان كان الواقع انه لا يحتاج الى شيء ادل
 لكن التعميم لا يدخل الاحتمال العقلي فيد لا بأس بد (قوله لما كانت موضوعة لمعنى والوضع هو
 فع سوال بقرينة ان قوله اما ان تبادل على معنى في نفسها او لا يدل على معنى في نفسها ليس

بما صرحوا بان تكون كلمة لا تدل اصلا فلما بان كونها الكلمة متضمنة بقدم اللفظ به بطر عن عبار
الوضع في تعريفها وهو يستلزم الدلالة وهذا السؤال مبني على رجوع النفي الى التقييد لا يقم
لاحتياج الى هذه العبارة للفرض المذكور لان قوله امان تدل على معنى في نفسها ولا تدل اثبات
ونفي ولا شئ خارج عنهما فمما ذكره المعترض هو الاحتمال يكون داخل في القسم المنفي لاننا نقول
ان النفي اذا دخل على المقيد يرجع ذلك النفي على المقيد وهو هنا قوله على معنى في نفسه والعبارة
اخرى بانها لم اكنته في ذلك بالنفي والاثبات يلزم ان ما لا يدل على معنى من اقسام الحروف
وايس كك (قوله امان من صفتها) ونظيره لان قوله ان تدل خبر لان واسمها هو الضمير الراجع الى
الكلمة فلا بد ان يكون الخبر محمول على الاسم مع ان قوله ان تدل ليس محمول عليها لان قوله
تدل مصدر ماول لكلمة ان وهو غير محمول عليها واذا قدر من صفتها في يلزم حمل الدلالة
على صفتها ثم ان تقدير الشئ في جانب خبر ان اولى مما قدر في جانب اسمها اي لان دالها
ان لا تدل آه وان كان هذا التقدير اخضر من نظيره اما ولا فلانه لا يناسب بالتقسيم لان التقسيم انما
يكون للكلمة لا الحروف او صفتها وان صح بالتاويل اي الكلمة حالها امان تدل آه واما ثانيا فلانه
لا يصح قوله الثاني الحرف ظاهر لان حالها ليس حرفا الا بالتاويل المذكور واما ثالثا فلان حصر دالها
في القسمين بط اوجود الاحوال الاخرى لها كالبناء والاعراب بخلاف ما قال الشلان من التبعيض
في قوله من صفتها واما رابعا فلانه يلزم التاويل قبل الاحتياج ومثله العلامة المتخذة اي بنزع الخف
قبل البلوغ الى الماء وايض يصح تقدير ذ والمدفع حمل المذكور وايض كما يكون المصدر الضريع
بمعنى اسم الفاعل مثل رجل عدل كك المصدر المأول بمعنى كما فعله الشئ في لام الجود
في قوله تع وما كان الله ليعد بهم اي معد بهم وايض كلمة ان اذا دخلت على المضارع تجعله
في تاويل المصدر باعتبارها حكام اللفظي مثل دخول حرف الجر وعطف المفرد عليه لان تجعل في
نار يله باعتبار المعنى بان يقصد المعنى المصدر في فعله هذا لا تحتاج الى التقدير وما قال
بعض المحشين تقدير ذ ومخصر واظهر من تقدير من صفتها ما كونه اخضر فظا وما كونه اظهر فلان
المقصود ههنا قسمة الكلمة حيث قسمها الى الاقسام الثلاثة وادعى حصرها فيها فالمتبادر في الدليل
قسمة الكلمة لا صفتها فاذا قدر ذ ويكون الدلالة وقت الكلمة بخلاف ما اذا قدر من صفتها فانه ح
يكون صفة لصفته ليس بشئ لا بالاتم ان المتبادر في الدليل قسمة الكلمة باعتبار نفسها بل المتبادر
فيه قسمة صفتها لان الدلالة وعدم الدلالة صفة الكلمة باعتبار نفسها فالمتبادر في الدليل قسمة
الكلمة باعتبار صفتها قوله على معنى كائن في نفسها وانما جعل الثarf مستقرا متعلقا بقوله كائن دون
لفوا متعلقا بقوله تدل لانه اذا كان لغوا متعلقا به فلا بد ان يقول بنفسها لا في نفسها لا يقم كل واحد
من الخبرين المتعلقين بمعنى الاخر فلم لا يجوز ان يكون كلمة في معنى الماء لاننا نقول انهم محمولون

حروف الجارة بمعنى نفسها بقدر الامكان فحمل كلمة الجارة بنفسها بمعنى نفسها لا يتم لما قال على معنى
والمعنى ما يقصد بشئ فلم لا يجوز ان يكون الجار واحداً ورمتكلاً بقوله يتخس ويكون ح كلمة في بمعنى
نفسها الا نأقول لا بد ان يتولح على معنى نفسه لان الضمير ح يرجع الى المعنى لا الى الكلمة (قوله
والمراد يكون المعنى في نفسها لا يتم كون المعنى بـ صفة المعنى ودلالة الكلمة عليه بنفسها
يكون صفة الكلمة وبين صفة شئ وصفة شئ آخر تباين فلا يصح تفسير احد هما بالآخرى لاننا نقول
كون المعنى وان كان صفة المعنى ولكن كون المعنى في نفس الكلمة يكون صفتها كما هو مذاهب العلامة
التفتازاني ولكنه يرد على مذهب السيد قدام سر لان كون المعنى في نفسها ايضاً صفة المعنى عند
فالجواب عنه ان في قوله ان تدل عليها بنفسها ماساً صفة معناه ان المراد بكون المعنى في نفسها هو كون
المعنى مداولاً عليه بنفس الكلمة فيكون صفة للمعنى عند (قوله القسم الثاني) فكان قالنا لا يتول
لا بد ان بقول الدانية وهو ظفا شاربه الى ان التذكير باعتبار الموصوف المذكر (قوله وهو لا يدل
على معنى في نفسها آ) لا يتم لعدم لا يقع مفهوم الماهية لا نقول هذا التعريف اسدي لا حقيقي
فتولبيان الموضوع له فقوله ما لا يدل على معنى آه يكون موضوعه بالنسبة اليه (قوله اعني
الابتداء والانتفاء) اي الابتداء الجزئي وكذا الانتهاء فلا يرد ان كل واحد منهما اسم فيكونان
مستقلين فلا يكون معنى من والى قوله حيث يقعان عدمة في الكلام او كون الشئ عدمة فيه ان يقع
مسنداً او مسنداً اليه وذلك يستلزم الدلالة في نفسه وقس عليه الحرف فلا يرد ما ذكره مولانا
ص من ان الاولي ان يذم حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلافهما انتهى لا يتم الاستلزام في العكس
ايضاً لاننا نقول لا يشبهت الا ولوية (قوله كما ستعرف) اي كما ستعرف وجه انهما عدمة في الكلام
بخلاف الحرف في تقسيم الكلام من ان الكلام يحصل من الاسم والفعل دون الحرف فلا يرد ما قيل
لا معنى لا يرد قوله كما ستعرف انها عدمة في الكلام دون الحرف لانهما في هذا الموضوع ايضاً
قوله والقسم الاول آ وفيه ما فيه (قوله ان يقتضون ذلك المعنى المدلول عليه آ) وانما زاد قوله ذلك
المعنى لان الضمير في قوله يقتضون راجع الى القسم الاول وهو اللفظ كلفظ ضربت فانه يدل على
معنى في نفسه فلولا يزيد قوله ذلك المعنى يلزم ان يكون اللفظ مقترناً باحد الازمنة الثلاثة مع
ان المقترن به ليس الا المعنى وانما زاد قوله في الفهم لجشير الى ان المراد من الافتراض هو الافتراض
في الفهم لا الافتراض في التحقق اني في نفس الامر كما هو المتبادر والا يلزم ان يكون المصادر فعلاً
لان الضرب مثلاً لا يكون الا في زمان في نفس الامر ولكن لا يفهم الزمان منه وانما زاد قوله عنها
اي من لفظ الكلمة لئلا يرد قولنا زيد ضارب عمر واغدا لان الضارب مقترن باحد الازمنة الثلاثة
في الفهم ولكنه لا يكون مفهوماً من لفظ الضارب بل من لفظ الضارب (قوله باحد الازمنة الثلاثة آ) اي
كان ذلك المعنى مقترناً باحد الازمنة الثلاثة بان كان المعنى ظرفاً باحد الازمنة الثلاثة فلا يردح باللفظ

الماضي لانه يدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عند لسان - يسون - ر -
 لاحد الازمنة الثلاثة مجهول يكون احدا الازمنة الثلاثة فيه وصفه ويمكن ان يقال قوله اي حين يفهم
 ذلك المعنى آء لدفع المناقشة المتوجهة على لفظ الماضي لان المراد من المقارنة في قوله مقارنا
 لهو مقارنة الجزء الى الكل ونهم احد الازمنة الثلاثة من افظ الماضي على سبيل الوصفية لا الجزئية
 قيل تعريف الفعل يشكك بقوا خلق الله الامم وخلق الزمان فان ذلك غير مقترن بالزمان والا
 يلزم ان يكون للزمان زمان ويلزم ان يكون الواجب محلا للزمان وهو بطلان محل الحوادث
 اجاب عنه النحويون باننا لنفعل فعلا الا وادو في زمان وقولنا خلق الله الزمان نرانا منزلة ما هو في
 الزمان واجريناه مجري ما يفعله في الزمان وتبان في الحقيقة في غير زمان هذا كلامهم فعلى هذا
 لا بد ان يذكر في تعريف الفعل او ما هو منزل منزلة لزمان فعلى نقد اعتبار هذا القيد في التعريف
 يرده عليهم انه يلزم من اعتباره فيه تعريف اشئ بما هو اخفى منه لانه غير معلوم فالجواب ان يتم
 ان المراد من الزمان ان كان الفعل ماضيا وهو مناسب اليه الفعل قبل كونها فيه وان كان مستقبلا
 هو مناسب اليه الفعل بعد كونها فيه وان كان جالاهو مناسب اليه الفعل ذال كونها فيه واجيب ايضا
 بان الواجب يكون في زمان وان كان لا يكون وجوده موقوفا على الزمان فانقلت الكلمة جنس
 الاعم والفعل والحرف كذا اقالوا ان فصل كل واحد منها ما يكون كلمة ايضا وهو بطلان متناع ان يميز
 كلمة او لا كلمة لان تنفاء الوسط بين النقيضين وهو بطلان ايضا لان اجتماع اشئ مع نقيضه قلت
 ان اردتم باللكلمة هنا العدم المخصوص فلا تلزم اجتماع النقيضين فان هذا المفهوم كما يصدق
 على نفس الكلمة كك يصدق على اشياء اخر غير نقيضها فالافتتر ان باحد الازمنة الثلاثة وغير ذلك
 فصل فانقلت مورد القسمة بين الاعم والفعل والحرف كلمة وكل كلمة اسم وفعل وحرف فالمورد
 اما اسم الوفيل او حرف وايا ما كان يلزم انقسام الشئ الى نفسه والى غيره وهو م قلت ان اردتم
 بقولكم كل كلمة كل فرد فرد من الكلمة فلان الكلمة التي هي الورد كلية وان
 اردتم ما هو اعم من ذلك بحيث يشتمل الكلية ايضا فلان صدق الكبرى فانقلت لا يجوز الحكم
 بان الاعم كلمة لان الكلمة اعم من الاعم والفعل والحرف فلو كان الاعم كلمة يلزم ان يكون الخاص
 نفس الاعم وهو م قلت انما يلزم لو كان معنى الحمل ان الموضوع نفس المحمول وليس كذلك بل
 المراد ان ما صدق عليه الموضوع صدق عليه المحمول ولا يمنع ان يصدق الخاص والاعم على
 شئ واحد باعتبارين مختلفين فانقلت لاشئ من الكلمة التي هي مورد القسمة مشخصة لانها
 كلية وكل موجود فهو مشخص فلا شئ من الكلمة بموجودة في الخارج ولكن الكلمة جزء من
 افراد الموجود في الخارج فيكون موجود في الخارج ولا موجود فيه قلت لان ان الكلمة التي
 هي جزء من افرادها هي الكلمة التي كانت مورد القسمة فان الجزء حقيقة الكلمة فقط والمورد

هو الحقيقة مع هذه الكلية وبينهما تماثل فانتقلت كل واحد من الاعم والفعل والحرف يجب ان يكون منقسما الى الاقسام الثلاثة لان الانقسام الى اقسام الثلاثة لازم للكلمة والكلمة لازمة لكل واحد منها لزوم الجزء لكل ولازم الشيء لازم لذلك الشيء قلت لانم ان الانتقال لازم للكلمة التي هي جزء من الاعم والفعل والحرف وانما هو لازم للكلمة الكلية التي هي جزء حقيقة بكلمة فقط فانقلت الكلمة صادقة على الفعل ولا شيء من الاسم بصادق عليه ينتج من الشكل الثاني لاشي من الكلمة بانها صواب قلت ان اخذت الصغرى كلية قصدا قصدا وان اخذتها جزئية يكون النتيجة بعض الكلمة ليس بام وهو صادق فانقلت يجب ان يصدق الفعل على جميع اقسام الكلمة لانه لو لم يصدق عليه يصدق عليه نقيضه لا امتناع الخلو عنهما فيصدق اللا فعل على الفعل وهو محتمل لان امتناع الخلو عنهما لجواز ان يصدق الفعل على بعض واللا فعل على بعض آخر على ان نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية فلوم يصدق على جميع اقسام الكلمة لزوم صدق اللا فعل على بعض اقسامها وهذا حق (قوله القسم الثاني ا) وانما قدم لقر به بقوله اولا يقترون اولتبهوية القسم الثاني الذي هو الحرف حيث قدمه ايض لم اذكرنا (قوله لاستعلا ثه على اخويه) وانما يعبرون المتماثلين بالاخوين لان بيع الاخوين مماثلة ومناهبة من حيث انهما من اب واحد كك المتماثلان لان الفعل والحرف يكونان كلمة كالاسم (قوله حيث يتركب منه ا) اي يتركب من نوع الاسم وحده الكلام لان شخصه فلا يرد انه لا يتركب الكلام من الاسم الواحد (قوله وقيل من الوسم ا) وايراد بلفظ قيل اشارة الى ضعف مذهب الكوفيين اما لان وجه التسمية وان لم يجب ان يكون مطردا ولكن الاولى ان يمتاز عن المقابل بان لا يوجد وجه التسمية في المقابل مع ان مهنا مقابله وهو الفعل والحرف ايض علامة لمسماة واما لان فعل الاسم هو سمي وجمعه اسماء فلو كان من الوسم فكان وسم على وزن فعل بتشديد العين فيكون جمعه او صاماتم كونه من الوسم بتبديل الواو بالهمزة كما قيل ان اصل اسماء وسماء بالتبديل المن كور (قوله سمي به لتضمنه ا) اي سمي الفعل الاصطلاحي فعلا لان معنى الفعل بانفارسية كرون وهذا معناه الحدسي ومعناه اللغوي عبارة عنه والفعل الاصطلاحي متضمن للفعل اللغوي فيكون من قبيل تسمية المتضمن اسم الفاعل باسم المتضمن اسم المفعول ومن قبيل تسمية الكل باعض الجزء او من قبيل تسمية الحشمة بل الفاعل باسم المشتمول المفعول لا يقيم هذا ايشكل بالافعال الناقصة لانها منسلخة الحدث فكيف يصدق عليها قوله لتضمنه الفعل اللغوي لانا نقول معناه انه لتضمنه الفعل اللغوي بحسب اصل لوضع حيث انسلخ الحدث منها لا يقيم ايشكل بالمشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لتضمنها الفعل اللغوي مع انها ليس بفعل اصطلاحي لانا نقول قوله لتضمنه الفعل اللغوي وجه التسمية والا طراد فيها غير لازم (قوله وقد علم بذلك ا) وانما قال علم ولم يقل عرف لانه جرت العادة

باستعمال العلم لا دراك الكلي والمركب والمعرفة لا دراك الجزئي واليهيطة وهناك ادراك
 المركب لان تركيب من اجزاء ويفصل والواو للعطف على انحصار المفهوم من مكونات المصطلح قبل
 دليل انحصار او للعطف على العلم بالانحصار الذي يفيد الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم
 بذلك وعلى هذا التعمد يرتفع احتمال ان يكون الواو للحال والباء في قوله بذلك للاستعانة بما
 اختار اسم الاشارة موضع الضمير ولم يقل وقد علم به مع انه اخصر اشارة الى انكشاف الدليل
 وظهوره فلا يردح ما قيل ان المرجع اليه في ذلك يكون محسوما بحس البصر مع ان دليل الحصر
 امر معقول ليس محسوسا بحس البصر وانما اخبر ذلك دون هذا اشارة الى عظم شأن الدليل
 بسبب جودته فنزل له منزلة البعيد انما لكه في قوله نعم الم ذلك الكتاب فلا يردح ما قيل ان
 المرجع في ذلك يكون بعيدا وليس دليل انحصارك ومهنا اعتراض مشهور وهو ان الدليل
 من جملة التصديقات والحكم من جملة التصورات فيلزم حصول التعمير من التصديق والجواب ان
 حصول التصديق من التصور لا يجوز اذا كان بطريق الكسب والنظر بان كان التصديق كاسبا والتصور
 مكتسبا بخلاف ما اذا كان بطريق اللزوم بان كان التصور لازما للتصديق ويمكن الجواب ايضا بان
 التصديق منها حصل من التصديق لا من التصور لان قوانينها كذا وحده الحرف كذا مشتمل على
 الحكم فيكون نصدا يقال لا تصور اقال المحجب له محشي اضافة الحد الى كل واحد بمعنى اللام ويصح التصريح
 بها ايضا واذ اضافة كل الى واحد ايضا بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره في
 بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افاضة الاختصاص الذي هو
 مدلول اللام كميوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في قوله منها للتبعية والجار والمجرور صفة لقوله واحد
 انتهى وبعبارة اخرى ان هذه الاضافة بمعنى اللام لان كل لاحاطة جزئية ككلي اضيف هو اليه ومفهوم قوله
 واحد منها ككلي يصدق على الاسم والفعل والحرف وضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لانه مغاثر للكلي
 لكن يمتنع اظهارها الا بعد التاويل بالجزئيات والافراد والمعنى وقد علم حد الجزئيات بهذا الكلي
 فلا يردح ما قيل ان اضافة كل الى واحد ليست بمعنى اللام ولا بمعنى من ولا بمعنى في اما الاول
 فلانه يقتضي التعدد في المغايرة بين المضاف والمضاف اليه او يقتضي اظهار اللام واما الثاني فلانه
 يقتضي صحة الحمل واما الثالث فلانه يقتضي الظرفية وكل منها مفقود منها فان قيل العلم يقتضي
 المفعولين فما مفعولا قلنا المراد بقوله علم حد كل واحد منها انه علم ان الاسم كذا والفعل كذا
 والحرف كذا فيكون قوله حد كل واحد منها قائما مقام المفعولين وح يجوز ان يقوم المفرد مقامهما كما
يقم زيد قائم علمت ذلك (قوله لانه قد علم به اي بوجه الحصر آه) وانما قال به ثم فسره بقوله اي
 بوجه آه ننبه على ان الاولى يراد الضمير موضع اهم الاشارة ولكن قد نزل اسم الاشارة منزلة
 الضمير لنكتة وقد ذكرنا آهنا (قوله لانه مقتضى) فما ينبغي ان يفتن بالواو لان كلمة لكن

للاقتدارك ومعنا به مشهور فلم يتوهم من كون الفعل والاملى معنى في نفسه انه غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة حتى يدفع هذا التوهم ولا يحفل ان المتبادر من المعنى في قوله والفعل كلما
تدل على معنى في نفسها والمطابق في توهم انه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والا يلزم
توهم الكمال باقتران الجزء لان المقترن باحد الازمنة الثلاثة ليس الاجزاء ولا يجوز ذلك
هر فافلا يتم ان زيد مقترن بيئته او راحه عرفا فاشارة بقوله لكنه مقترن آء الى ان المراد من الفعل
معناه التضاهي لان المقترن باحد الازمنة الثلاثة ايض الا انه معنى التضاهي كما عرفت (قول
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال) لا يقيم اما قال الحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال فعلم
منه استقلال الاسم فلا احتياج الى ذكره لاننا نتول اللازم من قوله والحرف ممتاز آء ليس الاكون
الاستقلال معبرا في اصل الاسم ولا يلزم منه ان يكون الاستقلال معبرا في مفهوم الاسم و يفهم
ذلك من قوله والاسم ممتاز عن الحرف آء لان كل واحد من قوله والحرف ممتاز آء وقوله والاسم
ممتاز آء عطف على الكلمة في قوله فالكلمة مشتركة آء فيكون في زيل التفرع مما قيل في دفعه
من ان قوله والاسم ممتاز آء تأكيد بقوله والحرف ممتاز آء ليس بشئ (قوله وليس المراد بالحد
هنا آء) دفع موال تقريرة ان الحد هو التعريف بالذاتيات فان كان الشئ مميزا بشئ عن جميع
ما عداه فهو حد تام وان كان مميزا عن بعض ما عداه فهو حد ناقص فلا بد ان يكون له جنس وفصل
فهذه التعريفات انما يكون حد و اذا كان مابدا لاشتراك وهو الكلمة وما به الامتياز كالقتران
وفداه والامتثال وعدمه داخلين فيهما ام لا يجوز ان يكونا خارجين منهما ونقير الجواب
انه ليس المراد من الحد ما هو اصطلاح اهل العقول كما توهم السائل بل المراد من الحد هنا اي
في علم النحو او في هذا المقام هو المعروف الجامع المانع سواء كان كل واحد منهما داخلا او خارجا
واجيب ايضا بان هذا المقدمات من الامور الاعتبارية لان الامور الوجودية في الخارج ففى
الامور الاعتبارية كل ما امتير و القوم داخلا مشتركا في جنس وكل ما اعتبر و داخلا مميزا فهو
نصل فالكلمة جنس والاقتران وعدمه و غيرهما من الامور المميزة فصل (قوله و هو در المصم) الدر
في اللغة اللبني وفيه خير كثير عند العرب فاراد به الخبير مجازا فان العرب اذا عظموا شئما نسبوه
لى الله نعم قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه والمراد هنا ان الله و هو المصم من حيث شفقتة على
المعلمين لانهم لم يهمل في التعليم جانب المكمل ولا الغبي ولا المتوصل بينهما والمقص منه بيان
الذمة وقد علم آء (قوله حيث اشار آء) وكلمة حيث للتعليل والاشارة هي الدلالة الخفية فان معرفة
الحد في ضمن دليل المحصر (قوله تم صرح بهما فيما بعد) انما اورد كلمة بعد ولم يكتب بشئ اشارة
لى وجود الفاضل بين تعريف الاسم والتنبيه ثم بما ذكره قدس سره اندفع ما قيل من انه
بالم قبل ذلك حد وكل واحد منهما اول والاوول يستلزم تحصيل الحاصل والثاني يستلزم

الكذب اما الالف فظان دايمل المصدر لاطبع الالف على واطبع الالف وسط وكل من تعربها فيها بعد لاطبع
الادنى (قوله الكلام) ولم يعطف على السابق لانه فصل آخر من الكلام واللام للجنس اي الكلام
من حيث هو واللغة اي الكلام الاصطليح بين النحاة وهو مصدر كالمصدر واكثرهم على انه اسم
مصدر وهو الذي كان بمعنى المصدر ولم يشتق منه فعل والمصدر هو الذي كان به معناه ويشترق
منه فعل قوله في اللغة ما ينكلم به سواء كان قليلا كزيد او كثيرا كزيد قائم مثلا وجاء الكلام
بمعنى المصدر كما مثل كلمة كلام اي نكلم كرد زيد وانكلم كردني كالعطاء مثل اعطيته عطا
ومعناه اللغوي اعم من الاصطلاح لو جرد في المصطلحات والتركييب الاضافي والوصفي
وفيما لا نسبة فيه كزيد وعمر (قوله اي لفظ متضمن) وانما قسرا اللفظ دون الشيء لئلا يشكل بالجدار
والقرطاس الذي كتب فيه زيد قائم لان كل واحد منهما تضمن كلمتين لكنه ليس بلفظ لا يفتق
لا يحتاج في دفع الاشكال الي ذكر اللفظ ولو ترك كلمة ما على عمومها لا يرد الاشكال لان كل واحد
من الجدار والقرطاس لم يتضمن كلمتين بل تضمن ما يدل عليهما اي النقوش الدالة عليهما لانا نقول
جواب الشئ على نقدير التسليم (قوله كلمتين حقيقة او حكما) والمراد بالجملة الحكمية ما يصح وقوله
بالجملة الحقيقية موقعه ففي قولنا غلام زيد ابوة قائم يصح ان يقع موقع الطرفين كلمة هذا او كلما
ذالك فيقال هذا ذاك (قوله اي يكون كل واحد منهما في ضمنه) فان التثنية اجزاء العطف
فكانه قال كلمة وكلمة واعلم ان هذا القول دفع سوال تقريره ان الهيئة التركيبية اجزاء صور
فيه اولان كان الاول فالقول بان الكلام لفظ لان الالف غير لفظ والدر كسب من اللفظ وغير اللفظ
وان كان الثاني فيلزم اتحاد المتضمن والمنضم ونقير الجواب باختيار الشق الثاني ويمكر
الجواب باختيار الشق الاول بان تعريف اللفظ يصدق على الهيئة لان اللفظ يتلفظ به الانسار
سواء كان التلفظ بنفسه او بمادته ويتلفظ بالهيئة باعتبار مادتها ونقول كون المر كسب من اللفظ
وغيره غير اللفظ مبني على ان المر كسب من الشيء وغيره غير الشيء ولا يصح ذلك كليما الاترى ان
المر كسب من المر كسب وغيره مر كسب ثم اعلم انه على نقدير كون الهيئة اجزاء فيه المتضمن
بالكسر هو مجموع الملاءة والهيوية والمتضمن بالفتح هو المادة اعني الكلمتين ولكن لو تم قوله
ان المر كسب من الشيء ونحوه فيلزم ح ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ومجازا وايف
يلزم ان لا يكون اللفظ بجزلة الجنس للكلام لداعر فت من ان الالف ايسر بلغة فكذلك المر كسب منه
ومن غيرهما ولو اذ ذهب الشئ على مذاهب من قال ان الهيئة ليست داخلية فيه ثم ان جواب الذي
كما يكون مبني على عدم كون الهيئة داخلية فيه ككسب مبني على ان يكون الباء في قوله بالامنا
السبب واما اذا كان للامانة متعلنة بتضمن لم يحتمل الى تاويل الشئ لان المتضمن بالكسر مجموع
الكلمتين والامناء والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين فقط ولو جعلت الباء بمعنى مع فيحتمل

الى ان ياول بان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء
الثلاثة ولكن يرد عليه ما مر من انه يلزم ان لا يكون الكلام غفلا حقيقة بل مسامحة ومجاز لان
القول المذكور مبني على جعل الهيئة جزءا للكلام ثم اعلم انه يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن في كلام
مركب من الكلمتين اما المراد بين اكثر من كلمتين فلا يلزم اتحاد المتضمن بالكسر ح هو كلمتان مع
كلمة زائدة والمتضمن بالفتح هو كل هتالي فقط فالتعريف صادق فالى الكلام المركب من اربعة اجزاء
المثلا فانه كلام باعتبار انه تضمن كلمتين فلا يحتاج فيه الى تاويل الشان المحتاج اليه انما
يكون في الكلام المركب من الكلمتين فقط واليه اشار مولانا عب ونفصيله ما ذكرناه وعلى ما فصلنا
كلامه لا يرد ما ذكره مولانا عصم ان مبنى الكلام في هذا المقام ان كل تضمن اجزائه فكما ان الكلام
المركب من كلمتين تضمن اجزائه كك الكلام المركب من اكثر الكلمتين تضمن اجزائه فلا يلزم
فيه ايض اتحاد المتضمن والستضمن كما ذكره الش من حصر الاتحاد بين الكلمتين فقط فقد ضيق
على نفسه موضع الوصع انتهى كلامه لا يقيم التقييم بالكلمتين يوه ان ما كان مركبا من اكثر من
الكلمتين كقولنا الحيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة وقوانا الحيوان الناطق ينتقل
بنقل قدميه لا يكون كلاما لانا نقول هذا بيان الاقل من اجزاء الكلام وايض لما تضمن اكثر من
كلمتين صدق انه تضمن كلمتين لوجودهما فيه لا يقيم المقص بالذات في هذا الفن معرفة الاعراب
والبناء فلم قدم بيان الكلمة والكلام عليه لانا نقول الاعراب والبناء كالصفة للكلمة والكلام
والموصوف مقدم على الصفة (قوله بالاسناد) وانما قال بالاسناد ولم يقل بالنسبة لانه لو قال
بالنسبة لا يكون الحد مانعا لوجود النسبة في التركيب الاضافي والعددي وليس شئ منهما
كلاما (قوله جاملا بسبب آه) هذا الكلمة يشعر بان قوله بالاسناد ظرف مستقر في موضع الصفة
المصدر محذوف والظانه ظرف لغو متعلق بتضمي الا ان يقيم هذا بيان حاصل المعنى فيكون ظرفا
لغوا ويجوز ان يكون الباء اللصاق ايمر متعلق بالاسناد هو قوله بالاسناد اما صفة للكلمتين
او حال من المستتر في تضمن (قوله حقيقة وحكما) وانما لم يقر الى الاخرى حقيقة او حكما مع
ان الكلمة الاخرى ايض كك لانه لما ذكر حكم الامة مستغنى عن ذكر كلمة الثانية بلفظ
الاخرى فلا بد ان يكون الثانية من جنس الاولى اعم من الحقيقية والحكمة الا ترى اذا قيل
جاء رجل وغيره لابد ان يكون الغير من جنس الرجل لانه اذا كان امرأة فيتم ح جاء رجل
وامرأة ويجوز ان يجعل قوله حقيقة او حكما قيد الكلمتين فلا اشكال ح (قوله فائدة تامة) وهي
التي كانت يصح السكوت اي المتكلم اذا سكنت عن تكلم كلام لم يكن لامل العرف واللغة مجال
التحضية وقيل الفائدة التامة هي التي لم يستطع المخاطب في الكلام ان يقول كنه او جه فان المتكلم
اذا قال غلام زيد للمخاطب ان يقول جه اي قائم او قائم اذا كان المقصود منه ان عمر وغلام

زيد فللمخاطب ان يقول كذا ثم انه افتار تضمن على تركيب من وجوه احدها هو الاختارة الشيخ
الرضي انه اخصر لا متغنا عن كل من ظهر د عليه ان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب
دون التضمن والاولى التلغظ بالاصح وايض ان قوله تركيب اخصر لصحة الاكتفاء عن قوله
كلمتين بان يقول ما تركيب بالاصح بخلاف تضمنه ونائبها قيل ان تضمن شامل بمثل اضرب
ولا تضرب حقيقة دون تركيب لان التركيب لا يكون الا في المظهر وهو فيه نامل وثالثها ان التركيب
للاجسام حقيقة والتضمن لغيرها فهو اليق به لانه حقيقة فانه ثبت لوقال الكلام ما تضمن الاصناد
او ما فيه الاصناد لكان اخصر قلت يتوهم صدقه على الجزء لان الاصناد صفة يتعلق بكل جزء الكلام
واعلم ان الاسناد يقم على معنيين احدهما الاسناد الاصلي وهو نسبة اجزاء الكلمتين الى الاخرى
بعين يصح السكوت عليها اي سكوت المتكلم لا سكوت المخاطب لانه ساكت ونائبها ما روين
اصب الفاعل والمفعول وبين مرفوعيهما والمصدر وقاعله والصنعة المشبهة وفاعلهما والمراد ههنا
الاسناد الاصلي لان الاسناد اما مشترك بينهما وحقيقة في احدهما مجازي في الاخر وتمت دار اللفظ
بين الحقيقة والمجاز والاشترار يحمل على الحقيقة والمجاز لان الاشتراك خلاف الاصل واذا
كان كك فهو في المعنى الاول حقيقة لتبادر الفهم اليه والتبادر الى الفهم اشارة الحقيقة وبهذا
مقط اعتراض الشيخ الرضي ان حقه ان يقم بالاصناد الاصلي اذ في المعنى الثاني مجازي فيكون
المعنى الاول مراد الان الاول ان لا يستعمل في التعريفات الالفاظ المحازية فخرج اهم الفاعل
والمفعول مع فاعليهما من ان يكونا كلاما لان اسنادهما ليس باصلي فانقلت اذ لم يكن بين اهم
الفاعل وفاعله استناد اصلي كيف صح جعله صلة للموصول في قولنا الضارب زيد اذ الصلة يجب
ان يكون جملة قلت انهم صرحوا بانه في ذلك المقام فعل في صورة الالمام رعاية جانب الصورة فان
اللام من خواص الاسم فانقلت هذا الحد غير جامع لعدم صدقه على مثل الذي يضحك لعدم صحة
السكوت عليه قلت هو كلام الا انه غير صحيح لعدم صحة السكوت عليه وهو وقوعه صلة للموصول
فانقلت يصدق قولنا كلما كان الاسم موجودا ان الاسم موجودا وكلما كان الاسم موجودا
لا يصح السكوت عليه ينتج ضرورة والمعنى الكلام موجودا لا يصح السكوت عليه وهو يثبت ان الضمير
المجرور في الكبرى يعود الى الاسم فيكون النتيجة كلما كان الكلام موجودا لا يصح السكوت
على الاسم وهو صادق فانقلت كل كلام مركب وكل مركب اما ان يصح السكوت عليه واما ان
لا يصح السكوت عليه فيلزم انقسام الكلام الى ما يصح السكوت عليه والى ما لا يصح السكوت
عليه وهو يثبت انما يلزم انقسام الكلام الى القسمين المذكورين ان كان صادق المنفصلة
مستلزم ما لصدق كل واحد من جزئيهما وليس كذلك (قوله تضمن كلمتين) فانقلت لو اردت
ان كلمة كذا اللفظ الموضوع فيخرج المهملات فلا يحتاج الى اخرجها بقيد الكلمتين وان لم يرد منها

اللفظ الموضوع كما هو اختيار الشرح حيث قال بقوله لفظ يتناول المهملات فلم يخرج المركب من التلمتين
 مهمل مثل زيد قائم جسق لانه يصدق عليه انه تضمن كالمستثنى بالاسناد قلت لا معنى لهذا
 التركيب مواء لو عطفه بالاسناد بين زيد قائم واولا للكلام في الترتيب الذي له معنى عند ادل العرف
 واللغة وان هذا مناقشة في الملال وهي ليست من داب المناظرة فما نقول في قولنا المقلوب زيد
 ديزاي الذي مقلوب زيد ديز فانهم لفظ تضمن كلمتين بالاسناد قلت المراد من قوله خرجت
 المهملات هو المهملات العرفية ولم يكتف من كلمتين ومهمل كلام لما عرفت ان الكلمتين اعم من
 ان يكونا هتيمييين او حكميين فهو في حكم هذا اللفظ (قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب آه) قال مولانا
 مهم الاولى نسبة تفيد آه انتهى كلامه وجه الاولية ان ذكر الاسناد يفني عن قوله يفيد المخاطب
 الفائدة نامة اذ الفائدة فيه بخلاف النسبة فانها تكون تامته وناقصة فح لا يكون ذكره بعدها بلا فائدة
 بل هو اعتراض عن النسبة الناقصة ويمكن الجواب بانه محمول على الصفة الكاشفة كذا بحر الكلي بعد
 القانون ونقول انما اورد جملة لئلا يتوهم ان الاسناد واقع في جزء معناه وكثيرا من الاشياء يقع في
 جزء المعنى كما سبق في تعريف الوضع كما في تعريف الترتيب في كلام الميز انيين والاحسن في الجواب
 ان يتم المراد من الاسناد هو النسبة تامة كانت او ناقصة فح يحتاج الى قوله يفيد المخاطب فائدة تامة لا يتم
 لم ام يكتف بذكر الاسناد بدون ذكر قوله يفيد المخاطب آه فلا يحتاج الى ان يراد من الاسناد
 النسبة لاننا نقول المراد من الاسناد هو نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى آه ان يكون كلاما
 ملفوظة كما يكون المتبادر من تركيبهما ان يكونا ملفوظين وفي الامر والنهي ليس كذلك واما
 النسبة لا يقتضى ان يكونا ملفوظين لان النسبة هو الربط العقلي فلا يقتضي ذلك كما لا يخفى
 (قوله وحيث كانت الكلمة ان ام آه) لا يتم لا يحتاج الى هذا التعميم لادخال الامثلة المذكورة
 لان قوله ما تضمن كلمتين بالاسناد بيان الاقل فيكون الكلام مركبا من اكثر الكلمتين ايضم لانا
 نقول المراد في الامثلة المذكورة الاسناد الذي يربط قائم وقام ابوه وقائم ابوه مع ان الاخبار
 فيها ليست بكلمة حقيقية فلا بدح من التعميم واذ اختلفت ذلك فلا يرد ما ذكره من ناعم من ان الامثلة
 المذكورة داخلية في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين لانه كما انتهى كلامه معناه انه
 لا يحتاج الى التعميم المذكور للدخول زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه لان كلوا احد منهما اي ابوه قائم وقام
 ابوه تضمن كلمتين بالاسناد فيكون المجموع كلاما ما عرفت ان المقصود بالاسناد الذي يبين زيد ابوه قائم
 وقام ابوه بالاسناد الذي يبين ابوه قائم وبين قام ابوه فان المراد من الاسناد في تعريفه هو الاسناد المقص
 لذاته ولا يرد ذلك على زيد قائم ابوه لانه لم يتضمن كلمتين بالاسناد لان الاسناد بين اسم
 الفاعل وفاعله غير تام ولقائل ان يقول ان تعميم المذكور انما يصح فيه اذا كان الخبر مجموع ابوه قائم
 لم لا يجوز ان يكون الخبر هو قائم وكان ابوه من متممات الخبر كما قيل والجواب ان الخبر هو المجموع حقيقة

ومن جعله خبراً فلظهور الأعراب فيه فالهـ والأعراب فيه لا أجل له خبر بل لأجل ان لصالح الأعراب ليس
 الأصوفان في ابوه اعراب الفاعل قوله حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك المركبات اجمالية فيجوز
 التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد وقائل ان يقول ذكرا مفرد مستدارك لان الكلمة لا يكون
المفردة الا ان يقر المراد من الحقيقة هو الحقيقية (قوله اعني قائم الاب) وقائل ان يقول المراد
 منه اما التركيب الاضافي المشتمل مع المضاف اليه او المراد بها لقائم المضيف الى الاب والمضاف
 اليه خارج لاسيما الى الاول لانه ايضم مركب ولا اعني الثاني لان قائم ابوه مثلا ليس
 في حكم قائم وبمعناه وبممكن الجواب باختيار الاول بان المضاف والمضاف اليه في حكم الكلمة
 الواحدة وباختيار الثاني بان المراد هو المضاف الذي يكون الاضافة داخلته فيه وان كان المضاف
 اليه خارجا لا يقيم يكون في الصفة ضمير راجع الى الموصوف فيكون مركبا لانا نقول هذا ايضا
 الكلمة المحكيمة ثم انه يحتمل ان يكون مرادها قدس سره من الحكيمية هو ان يوضع موضعها مفرد مثل هذا
 ذاك والموضوع او هو هذا او ذاك ولهذا قال مولانا عب قوله اعني قائم الاب او ذاك انتهى كلامه فقوله
 ذاعبارة من الاخبار المذكورة اي زيد ذاك او يحتمل ان يكون مرادها منها هو التركيب الاضافي بدون
 كون المضاف اليه خارجا عنه لانهم كما قالوا ان المضاف والمضاف اليه في حكم كلمة واحدة فلذا حكم
 بالكلمة الحكيمية وهو الظاهر من قوله في حكم الكلمة المفردة اي الحقيقية في ما قال الفاضل الشهرستاني
 مولانا عصمة الله في حاشيته وعلى ما ذكره الشهرستاني من جعل قائم ابوه وابوه قائم وقام ابوه في حكم قائم
 الاب الظان المراد بكلمة الحكيمية عدة ما كان راجعا الى كلمة مضافة الى شيء كان ذلك الشيء
 المضاف اليه خارجا عنه ليس على ما ينبغي كما لا يخفى على المتأمل اعلم ان عند علماء
 العربية يكون المقدم قيد للتالي في القضية الشرطية والحكم انما يكون في التالي عندهم فاللام
 هو التالي فمعنى قولنا ان كانت الشمس طالعت فالنهار موجود عندهم بالفارسية نهار موجود است
 در وقت طلوع شمس فلا يردح ما قوله في الحقيقة والحكم لان المقدم والتالي مع ان المسند اليه فيها مهمل
 فائدة ح في تعميم الكلمتين من الحقيقي والحكم لان المقدم والتالي مع ان المسند اليه فيها مهمل
 اي فرد المهمل وما صدق فلا يوجب المسند به ايضم مهمل (قوله فانه في حكم هذا اللفظ) لا يقيم هذا
 اللفظ ايضم مركب من لفظ هذا ومن اللفظ لانا نقول ايراد اللفظ بعد هذا التعيين المشار اليه لهذا قيل لا يكون
 المسند اليه فيها مهمل لان الالفاظ كما يكون موضوعة لمعنى كذلك يكون موضوعة لانفسها فيكون
 انفسها معناها فاذا كانت موضوعة فلا يرد حتى يحتاج الى هذا التاويل ورده السيد بانه لادالة لللفظ
 المهمل على نفسه ولو كان فيها وضع كان فيها دلالة ايضم ويمكن الجواب بعبارة اخرى بان من قال ان
 الالفاظ موضوعة لانفسها لا يجوز ان يكون مرادة اللفظ الموضوع قال مولانا عصم ادخال مثل ديز مقلوب
 زيد انما يحتاج الى تعميم الكلمتين لحمله قوله بالاسناد على ما حملته عليه حتى لو كان المعنى نا

تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج اليه لانه تضمن كلمتين هما مقلوب زينه مع الاسناد وهو اسناد
هذا المجموع الى ديزانتهى قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله ولا يخفى ان هذه المناقشة يتوجه على
قوله بسق مهمل ايضم فان المهمل شبه فعل ولا يد قيده من ضمير هو فاعله فلا وجه للتخصيص بالمثال
الذكر الثاني انتهى اقول قوله بالاسناد اي مع الاسناد حال عن الخلمتين وهو لفظ فلا يكون الكلمتان وهما
مقلوب زيد مع الاسناد بل الاسناد بين ديزوبين مقلوب زيد فلا يردح ما ذكره مولانا عصم ثم
لا يكون بين المهمل وضميره الزاجع الى ميز اسناد تام لان اسناد شبه الفعل الى فاعله غير تام فلا
يصدق على المجموع انه تضمن كلمتين بالاسناد فلا يردح ما ذكره الفاضل السمرقندي (قوله اعلم
ان كلام المصنوع) وانما قال فلجواز اعتبار قيد فقط في تعريفه اي ما تضمن كلمتين فقط لكنه
خلاف الظاهر ايراد من قوله هو اللفظ وضميره يجعل التنوين عوضا عن الالف واللام او عن المضاف
اليه بقريته قوله فانه صريح فلا يردح ينبغي ان يقول اللفظ بالالف واللام لا تلاقه على جانب الراجع
وهو المراد ههنا بخلاف فانه به معنى البداة (قوله بمجموعه كلام) لان هذا المجموع تضمن كلمتين
ومما ضربت (قوله فانه صريح آء) ولقائل ان يقول ان الظمن كلام صاحب المفصل ايضم ان الكلام هو ضرب
والمشكلات بخارجة عنه ككلام المصنوع بان يكون مراده ان اقل ما يتركب منه الكلام كلمتان اسنادات احدهما
الى الاخرى ولقائل ان يقول ايضم كلامه صريح في ذلك اذا كان قيد فقط معتبرا اياه والمركب من
كلمتين فقط الا ان يقوم ضمير هو في قوله هو المركب المفصل فيتعهد حصر المسند اليه في المسند (قوله
بذكر الاسناد مطلقا) فكما يكون الاسناد بدون كونه مقصودا لانه في الكلام يكون في الجملة ايضم فيكونان
مترادفين فيكون ابوه قائم في قولنا زيد ابوه قائم لا يضم كلامه وان لم يكن هذا الاسناد مقصودا
لذاته فان المقصود الاسناد الذي بين زيد و ابوه قائم ثم قوله ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته
على انه تبين كون الكلام والجملة مترادفين من عدم تقييد الاسناد بكونه مقصودا لذاته ولقائل ان يقول
من انما يدل عليه اذا لم يكن للمطلق فرد كامل وفرد كامل للاسناد ان يكون مقصودا لذاته فيكون
المتبادر من الاسناد هو الاسناد المقصود فجازا ان يكون عدم تقييد الاسناد لذاته ويمكن
الجواب بان هذا انما يصح اذا كان المطلق مدعرا فالقول بخرده كاملة مستلزم ما للتبادر لوجوب حمل
التعريفات على المتبادر وفي كونه مستلزم ما للتبادر بحيث تكلمنا في بحثنا اوضح (قوله ومن جعله
اخص من الجملة) فالجملة الواقعة اخبارا مادة افتراق الجملة مثل زيد ابوه قائم لان الاسناد الذي
بين ابوه وقائم ليس مقصودا لذاته وكلك الجملة الواقعة او صافا مادة افتراقها مثل جاءني رجل ابوه
قائم وكلك الجملة الخالية مثل جاءني زيد و ابوه قائم قيل الاولى ترك الخبرية في قوله على الجملة الخبرية لان
الانشائية الواقعة اخبارا ايضم جملة مع انها ليست خبرية مثل زيد لغيره واجيب بان الانشائية انما
يكون خبرية بالتاويل اي مقول في حقه لغيره ففي ح راجعة الى الخبرية (قوله وفي بعض الحواشي)

والمراد هو شرح الهندس وانما صرنا بالحواشي لانهم كانوا يكتبون الشرح الممدكور من قبل في حواشي الكافية (قوله هو الاسناد المقصود انما) قال مولانا عصم نحن نقول ما يدل على ان الكلام عندنا كالجملات ويكتب ما في بعض الحواشي انه قال المصنف في بحث حروف الاستفهام ان لها مصدر للكلام لانه يقتضى كون اقام ابوه في زيد اقام ابوه كلاما عندنا والا لا يصح قوله ان لها مصدر والكلام مع ان الاسناد ليس مقصودا لانه انه انما هو كلامه اقول فدا قالوا ان الهمزة وهل ذلك لان الجملة اسمية كاسمها وفعليتها فلم لا يجوز ان يكون المراد من الكلام في قوله ولها مصدر الكلام هو الجملة من قبيل ذكر الخاص واردة العاطف لا تكلف من الجملة عندنا هذا المحشي وايضا لم لا يجوز ان يكون المراد من الكلام في قوله ولها مصدر الكلام هو الكلام اللغوي فان الكلام اللغوي يصدر عن على الجملة عندنا المحشي لعدم كون الاسناد فيهما مقصودا لانه (قوله اي الكلام) وارجاعه الى الكلام دون الاسناد او المتضمن لان قوله ولا يتاتي آه تقسيم الكلام فلا بد ان يشار اليه وايضا المشار اليه في ذلك بعيد فيشار اليه لا الى الاسناد والمتضمن لا يتم لم يكلف بالضمير المستتر في قوله لا يتاتي ولم يقل ولا يتاتي الا في اسمين آه لانا نقول ح يتوهم ان قوله ولا يتاتي آه تقسيم للاسناد با رجوع الضمير اليه فان قلت ام اختار وضع المضمرة وبعدهم اختارها لم لم يختار لفظا مع انه اخصر قلت اما اختيار الاول لتدل على كمال فطنة المخاطب بان غير المحسوس بالبصر كالمحسوس به فيكون اشعار بان غير الذكي الفطن ينبغي ان لا يحول حول قراءته الكتاب واما عدم اختيار الثاني اشارة الى عظم شأن الكلام بسبب جوده فينزل منزلة بعد المسافة فان قلت لم اخر المسند اليه وقال لا يتاتي ذلك ولم يقدمه ليكون الكلام جملة اسمية فيدل على الدوام والثبات فان الاصل في المسند اليه التقدم كما فعله صاحب المفصل فقلت اخرج الكلام على مقتضى الظلال السامع خالي الذهن فلا يحتاج الى التقوي وقدمه صاحب المفصل لا على المقتضى لانه لا يغير المتردد منزلة المتردد وانما اورد تقسيم الكلمة بالصريح بدون آلة المحصر فيه واورد تقسيم الكلام بصريح مع ايراد آلة المحصر فيه لانه لا يكون لتعريف الكلمة دلالة على التقسيم اصلا فيقسمها بالصريح فلا احتياج الى المحصر بخلاف تعريف الكلام فانه يدل على التقسيم لان الاسناد الممدكور في نعم يفه يكون بين الشئيين وما بحسب العقل لا يكون الا لاقسام الستة الممدكورة في الكتاب فلذلك اقسامه بصريح الصريح وايضا يدل تعريفه على المحصر لان من يتامل في تعريفه يعلم ان الكلام لا يوجد الا من قسمين لان الاسناد يقتضي المسند والمسند اليه فايراد آلة المحصر في تقسيمه لدلالة التعريف على المحصر وبعبارة اخرى انما اورد آلة المحصر فيه لان التركيب العقلي بين الكلمتين يرتقي الى الستة فاحتاج الى المحصر (قوله الا في ضمن اسمين) و اشار به الى ان هذا من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص لان قوله ذلك اشارة الى طبيعة كليمه فلا يلزم حتمه اذ الطرف والمظروف ويمكن ان يتم اذ ان كلمة في بمعنى من لان كلوا احد من الجروف اشارة الى معنى الاخر (قوله او في ضمن اسماء) وفيه ما فيه وانما قدم الالف على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لانه

اذا كان المراد منه ايجاده الاهمية مثلي زيد ضرب فلا يكون ح مركبا من الاسم والفعل بل من الاسم
 والجملة لان الفعل مع فاعله جملة لا مستحقاقي الاسم النقديم لانه يقع مسندا او مسندا اليه بخلاف الفعل
 واما تقدم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة المذكور للمواقع لتقدم الفعل على الفاعل قيل
 الكلام يحصل من غير القسمين المذكورين كما مركب من الاسم والجملة مثل زيد ابوه قائم وها قيل
 من ان الامور ههنا الكلام الثنائي وما ذكر كلام ثلاثي لوص على ما ينبغي لان المتبادر ان يكون
 مطلق الكلام منحصرا فيهما فالجواب بان الدخال المذكور مركب من اسمين لان الاسم اهم من ان يكون
 حقيقة او حكما او جملة اسم حكما فانقلت ما وجه تكرير كلمة في مع صحة الكلام بل ونها قلت ليدل
 على ان كل واحد من القسمين مستقلة في الكلامية (قوله المسند اليه مفقود) لا يتم المسند ايض مفقود
 لانها متضادان فيوجدان معا وينتفيا كك لا نقول المراد بالمسند اليه ما يصلح ان يكون
 مسندا اليه وهو ذاته بدون الوصف وكذا الحال في قوايه احدهما مفقود ثم ان كلمة من في قولنا
 من حرف جر اسم اهن التي هي حرف فيكون الكلام مركبا من اسمين فلا يرد ان الكلام حصل من الاسم
 والحرف (قوله بل من تركيب الفعل والاسم) الذي هو اي هذا الاسم منوي في ادعوا بفتح الهمزة صيغة
 المشكلم المضارع فيكون الكلام ادعومع فاعله والنادى من متعلقات الكلام فلا يرد ما قيل الاولى
 ان يقول من تركيب الفعل والاسم من احدهما منوي والاخر مذكور (قوله اي كلمة دلت) وانما
 قسر كلمة ما بنا لكلمة لانه لو تركت على مومها يلزم ان يكون الدوال الاربع اسما لصدق التعريف
 عليها مع انه ليست بكلمة لانها ليست بلفظ وايض يلزم ان يكون نفس التعريف اسما لصدق التعريف
 عليه ايض مع انه ليس باسم لانه ليس بكلمة لانه ليس بمفرد ويمكن ان يجاب عن الثاني باننا لم
 صدق التعريف على نفسه لانه لم لا يجوز ان يكون بنيا على ما قالوا من ان المركب من المستقل وغير
 المستقل غير مستقل والحد مركب من الاسم والحرف وما اجاب عنه البعض بان نفس الحد مقترن باحد
 الازمنة الثلاثة لان جزءه ومودل مقترن باحد الازمنة الثلاثة واقتران الجزء يستلزم اقتران الكل ليس
 بشئ لان الماضي الواقع في الحد ويراد به الاستمرار فلا يراد منه الزمان قيل القرينة على تخصيص
 كلمة ما بالكلمة هي المقسم وهو الكلمة لا عبارته في الاقسام وقيل تخصيصها بانه موكلة عند القوم
 فترك التخصيص شبيحة عندهم وايضا كلمة ما اذا وقعت في التعريفات تفسر على العموم الاقرب اي
 الاسم بلا وامطة فالاسم الاقرب بالاسم هو الكلمة فانها اهم من الاسم بلا وامطة لوجودها في الفعل
 والحرف بخلاف اللفظ فانه اهم من الاسم بلا وامطة واحدة فانه اهم من الكلمة وهي اهم من الاسم وبخلاف
 لشيء فهو اهم منه بواضعتين فانه اهم من اللفظ واعم هو من الكلمة وهي اهم من الاسم ثم انهم قالوا
 لا اول ان يكون كلمة ما موصولة فلا موصولة فلها جعلها موصولة حيث فسرها بانكراد ون المعرفة
 قوله كائن في نفسه) ونقد والمتعلق وجعل الظرف مستقر الاشارة الى ان الظرف وهو قوله في نفسه

صفة لمعنى وجعل الظرف صفة انه ما يكون باعتبار متعلقه وانما لم يجعله ظرفا لغوا متعلقا بقوله دل او حالا من الضمير فيه لانه لو جعل ظرفا لغوا يلزم ان يكون كلمة في معنى الباء اي دل على معنى بنفسه والا لا يصح المعنى في جعل في بمعنى الباء خلاف مذهب المختار لان كون الحروف الجارة بعضها بمعنى البعض مذهب الكوفيين ولا يجوزونه البصريون ويلزم ان يكون قوله في نفسه بمعنى حدا ذاته اي حال كون الكلمة معتبرا في حد ذاتها وعلى هذا من المتقدمين يلزم ايضا ان يكون دلالة الودعية في اللفظ في حد ذات اللفظ والكلمة مع انه ليس كذلك بل باعتبار الوضع وقيل انما جعل الظرف صفة لاحد الاولا والآخر فالغواثلا يلزم الفاصلة بالاجنبي بين الصفة والموصوف لان قوله غير مقترن صفة لمعنى والاولى عدم الواحدة بالاجنبي بينهما وان كانت جائزة ولكن توحيط الصفة بينهما جائزة هذا اذا كان قوله غير مقترن بالجر واما اذا كان منصوبا فيكون حالا من الضمير في كائن فانه راجع الى المعنى واذا كان مرفوعا فهو خبر مبتدأ محذوف اي غير مقترن (قوله اي نفس ما دل) يعنى الكلمة واشارجه الى ان لفظ ما يحتمل الموصولة ايضم وانما قال نفس ما دل ولم يقل نفس ما اشارة الى ان ما الموصولة لا يكون بدون الصلة وانما لم يقل نفس ما دل لانه ح يلزم توقف معرفة المعرفة على معرفة المعرفة فيلزم الدور (قوله يرجع الى المعنى) لقربه (قوله اي ما دل على معنى باعتبار في نفسه) دفع هوال تقريره بوجهين اما اول قلان الضمير المذکور اذا كان راجعا الى المعنى فيلزم ظرفية الشيء لنفسه وهو بفقوله باعتبار في نفسه آء لدفع ذلك وحاصل الدفع ان معناه ان المعنى مستقل بالمفهومية من الكلمة بلا ضم صيغة اليها فيكون كلمة في قوله في نفسه بمعنى الاعتبار واما ثانيا فلان القاعدة انه اذا نسب المعنى الى شيء بكلمة في لا بد ان يكون ذلك الشيء دالا على المعنى فالضمير في نفسه اذا كان راجعا الى المعنى يلزم ان يكون المعنى دالا على نفسه وهو بوط وايضم يلزم ان يكون اللفظ الا على المعنى في تعريف الحرف وهو ايضم بط وحاصل الجواب ان هذه القاعدة فيما اذا كان كلمة في معناها وهما ليس كذلك بل به معنى الاعتبار كما في قوله الدار في نفسها حكمها كما اي حكم الدار كما باعتبار نفسها وبالنظر الى نفسها واعلم ان قوله اي ما دل من المص من الشم بقريئة قوله انتهى كلامه فح لا يرد ما قيل ان التفسير المذکور اما من المص او من الشم والاول في حيز المنع والثاني مسلم لكن لانم ان يكون مراد المص من الضمير في الايضاح شرح المفصل هو الضمير لفظا الذي في قوله في نفسه لانه لم لا يجوز ان يكون مراد الضمير المقدر حيث قال في الايضاح الضمير في نفسه راجع الى المعنى ولم يقل الضمير لانه راجع اليه حيث يكون في قوله في نفسه ضمير مستتر لانه ظرف وقاعدتهم انه اذا حذف متعلق الظرف فضميره ح ينتقل الى الظرف كما في فوانا زيد في الدار لانه اذا حذف المتعلق منه وهو حاصل او حصل فضميره ح ينتقل اليها الظرف على ان كون رجوع

الضمير المستتر في الطرف الى المعنى فلا يحتاج الى البيان لان الضمير المستتر في الطرف هو الضمير
 في كائن وهو لا يرجع الا اليه وما يحتاج الى البيان هو الضمير الظالم اعرفت من لزوم ظرفية الشيء
 لنفسه (قوله اي لا باعتبار امر خارج عنها) فمن كونها قريبة الى الحمام او الى السوق او الى الدار
 الفلاني من عظام البلدة وغيره من الامور التي توجب الحس فيها (قوله ولذلك قيل الحرف آه)
 اي ولاجل ان كلمة في بمعنى الاعتبار قيل الحرف ما دل اي كلمت دل على معنى في فيره اي باعتبار
 فيره وهو متعلقه لان معنى الكلمة لا يكون في غير ما في في كلمة اخرى فيكون في بمعنى الاعتبار ولما كان
 كلام المصم في الايضاح مجملا فنصله بقوله ومحصواه اي محصول ما ذكره المصم في الايضاح ما
 ذكره بعض المحققين وهو السيد قدس سره في حاشية الرضي وغيره قيل انما يجيء كلمة في بمعنى
 الاعتبار اذا كان بعد ما لفظ النفس فح لا يكون في بمعنى الاعتبار في تعريف الحرف والذا قيل ان قوله
 في غير به معنى في نفسه والاصح مجيء كلمة في بمعنى الاعتبار غير مشروطة بهن الشرط (قوله محصوله
 ما ذكره آه) والما قال ما ذكره ولم يتل ما قاله لان المحصول ليس من السيد قدس سره بل من غيره
 اورد على صبيح النقل لانه قدس سره اخذ من كلام المصم واعلم انك قد عرفت من كلام المصم
 في الايضاح وجود معنى المستقل ووجود معنى الغير المستقل فلذا لم يقل هو محصوله آه اي كما ان في الخارج
 موجودات اذ ابتدائه كالجسام وموجودات قائما بغيره كالالوان فالمشبه به شيئين كالمشبه هلى ترتيب
 اللفظ والنشر فقوله وكك في الذا من آه يكون من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس لان الموجودات
 الخارجية متسوسة بخلاف المعقول في الذا من اي كك في الذا من معقول هو مدرك قصد ملحوظة
 في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه كما اذا تعقلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه بان يقيم القائم زيد
 ويصلح ان يحكم به بان يقيم زيد القائم كك في الذا من معقول هو تبعا فلا يصلح لشيء منهما كما اذا تعقلنا
 البصرة والكوفة في فوان صرت من البصرة الى الكوفة فتح يتعقل معنى من يتبعيتها لابتدائه ويمكن
 ايضاحه بعبارة اخرى بانك اذا قلت نسبة القائم الى زيد واقعة وقلت فام زيد فادك ندرك فيهما
 نسبة القيام الى زيد الا انها في الاول مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها فيصلح لان يحكم عليها
 في الثاني مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالهما فلا يمكنك ان يحكم
 عليها او بهما مادامت مدركة على هذا الوجه فهي على الوجه الاول معنى مستقل بالمفهومية وعلى
 الثاني معنى غير مستقل بهائم المراد من الوجود الخارجي هو ان لا يحتاج في وجوده الخارجي بغيره
 في التحيز فلا يرد ان الاجسام يحتاج في وجودها الخارجي الى الله تع بخلاف الاعراض كالسواد
 القائم بالجسم فانه يحتاج في وجوده الخارجي بغيره وهو الجسم في التحيز قيل المفهوم من قوله يصلح
 ان يحكم عليه وبه ان كل ما هو مدرك قصد ملحوظ في حد ذاته كان صالحا لان يحكم عليه وليس كذلك
 لان معنى العمل وهو المدرك قصد ملحوظ في ذاته مع انه لم يصلح ان يكون محكوما عليه

والجوان ان الفعل يصلح ان يكون محكوما عليه في نفس الأمر ولكنه لم يقع ككلمة مانع وهو ان الواضع
اعتبر ان يكون مسندا ابل افاذا كان وضع الفعل لذلك فلو وقع مسندا اليه يلزم خلاف الرفع كما بين
في موضعه ثم اعلم ان المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند اليه والمسند به من قبيل
ذكر الخاص واردة العام فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه وبالعكس شائع
فيما بينهم فلا يردح ما قال مولانا عصم الا في هذا ان يقع مسندا او مسندا اليه موضع قوله يصلح
ان يحكم عليه وبه ليتناول ما يقع مسندا او مسندا اليه ولا يقع محكوما عليه وبه فم يكون قوله فلا يصلح
لشيء منهما افيدا يضم لان هذا السلب يتناول حوالا يقع مسندا او مسندا اليه فان ما هو مدرك تبعا لا يقع
مسندا او مسندا اليه ايفما اعم من المحكوم عليه وبه لان الانشاء لا يقع محكوما عليه وبه لانها
يستلزمان الحكم وليس الحكم في الانشاء فان اضرب مسندا وليس محكوما به وكك مسندا اليه وليس
محكوما عليه لما عرفت من عدم الحكم في الانشاءات وايضا ذكر الا فيدية والاشمالية انما يصح فيما احتاج
اليها وههنا لا يحتاج الى شمول ما يقع مسندا او مسندا اليه ولا يقع محكوما عليه وبه وايضا لا يحتاج
الى ادخال ما لا يقع مسندا او مسندا اليه بحرف التجاء واعتراض ههنا الشيخ الرضي بان قولهم في جنة
الحرف على معنى في غيره يقتضي قولهم على معنى في نفسه ولا يقم في مقابلة قولك قيمة الدار
في نفسها كذا قيمة الدار في غير ما كذا بل يقم قيمة الدار لاني نفسها كذا فلا يصح ان يراد بتفظ نفسه
ما اراد بها في قولهم الدار في نفسها حكما اي قيمتها كذا او اجاب عنه بعض المحشيين بان ليس
المقصود ان مودى كلمة في في الموضوعين واحدا بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا
في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار فانه غير قابلة لان ينسب الى الغير بغيره مع كون
الغير منشاء الحكمه و كذا حكم الدار غير قابلة لذلك بل المقصم التشبيه بينهما اي بين المعنى
والدار باعتبار الخارج اي باعتبار ما لاحظته تارة وهذا ملاحظته اخرى وان كان بينهما امتياز
باعتبار آخر (قوله والتلما جطة غيره) بهذا المعنى الذي هو نفس العقل الذي مدرك تبعا فان معنى
من التلما جطة السير والبصرة بهذا المعنى اعني ابتداء المخصوص بينهما والبراد بالغير هو الـ
قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظته اي اذا لاحظ الـ ابتداء بغير الاضافة كان معنى مستقلا بالمفهومية
واذ الوخط معها اي ابتداء السير من البصرة مثلا يكون معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يردح ما قيل
انه يفهم من هذا القول الى قوله واذا لاحظ العقل آه انه اذا تعلق بشيء واحد وهو ابتداء مدس
الملاحظين يلزم ان يكون الشيء الواحد كليا وجزئيا معا وليس كك لانها متباثنان فاذا قلنا
الابتداء غير الانتهاء فالابتداء محكوم عليه وكك اذا قلنا الـ ابتداء مصدر او ثلاثي مزيد فانه
لا حظا لعقل الـ ابتداء قصد او بالذات لان النظر ح يكون في الـ ابتداء فقط بخلاف الـ ابتداء الذي
هو نسبة بين السير والبصرة على ما صاتي فارد بقوله فالابتداء مثلا لـ اما ذكر من ان في الـ

معقول هو مدرك قصداً أو بالذات ومعتول هو مدرك تبعاً على ترتيب اللف والنشر وقوله بالذات
مطف نفسيري لقوله قصداً (قوله ولزمه نعتل متعلقه اجمالاً) وهذا ادفع ما يتم من ان تعقل المتعلق لازم
في الابتداء المطلق ايضاً لانه يلزم الابتداء عن الشيء فتعقل الشيء لازم له إلا ان لزوم تعقل الاجمال
غير مضر في المعنى الاحدي وانما المضر ان يكون تعقله موقوفاً على تعقل الغير بخلاف ما اذا كان
الغير مدركا اجمالاً والبراد انه يكتب في ذكر متعلقه اجمالاً ونمعا ولا يلزم ذكره تفصيلاً واصالة
كما لا بد لك في الحرف فليك بعد ملاحظته على هذا الوجه ان نقيده بمتعلق مخصوص فنقول مثلاً
ابتداء عمير البصرة وذلك لا يخرج من الاستقلال وملاحيته بالحكم عليه وبه (قوله وهو بهذا الاعتبار)
اي ما دل لفظ الابتداء باعتبار انه ملحوظ قصداً وازمته تعقل متعلقه اجمالاً ما دل لفظ الابتداء اي
لا حاجة في دلالة لفظ الابتداء على متعلقه اجمالاً الى ضم كلمة اخرى اليه (قوله وهذا هو المراد بقوله
ان للاسم آية) ليس مراد ضم يكون المعنى اي معنى الاسم والفعل في نفس الكلمة ان هذا هو المراد ما دل
الكلمة لان كون هذا هو المراد لول الكلمة من الامور البينة لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف
ايضاً مفهوم الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذات لابل المراد ان كل واحد من الاسم والفعل
اذا حصل في ذهن السامع بحمل معناه ايضاً في ذهنه بخلاف الحرف فانه اذا حصل وحده في ذهن
السامع لم يحصل له معناه في ذهنه واعلم ان الاسم معناه المطابقي يكون معنى كائن في نفس
الكلمة والفعل ايضاً معناه المطابقي معنى كائن في نفس الكلمة اذا كان معناه المطابقي هو الحدث
والزمان والنسبة الى فاعل ما حيث يفهم ذلك من كل فعل بخلاف ما اذا كان معناه المطابقي
هو الحدث والزمان والنسبة الى فاعل مخصوص فان معناه الكائن في نفسه على هذا التتدوير هو
الحدث الذي معناه التضمن فال مولانا عصم ان كون معناه الاول اولي من الثاني حيث يلزم على
نقدير الثاني تحقق التضمن به دون المطابقة ومووط انتهى كلامه ولعل مراد من لزوم تحقق
التضمن به ونها ان اللفظ نفسه لا يدل على معناه المطابقي فلم يتحقق دلالة المطابقة مع تحقق التضمن
اقول عدم تحقق الدلالة المطابقة غير مسلم لان المطابقة هي دلالة اللفظ نفسه او بضم الشئ وهو
فاعل مخصوص بهنا على تمام ما وضع له فاذا ذكر الفاعل المخصوص فاللفظ يدل على تمام ما وضع
له واجيب عنه بانه اذا لم يتحقق المطابقة هنا فلم يتحقق التضمن ايضاً لان التضمن دلالة اللفظ على
ما في ضمن المطابقة فان الانسان اذا دل على الحيوان الناطق فدل على كل واحد من الحيوان
والناطق ايضاً في ضمن دلالة على المجموع قبل دلالة على ما في ضمنه دلالة التضمن بخلاف ما اذا اطلق
الانسان واريد منه الحيوان والناطق فهو دلالة المطابقة كما بين في موضعه ومنذ كر هذا الكلام بعبارة
اخرى (قوله واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة) اي صفة آية فيكون النطرح الى طرفي الابتداء الذي
هو نسبة حرفية ومعنى الابتداء آية اي واسطة لمعرفة حالهما فان حالهما هو المبتداء والمبتدأ اعنه

فان السير لا يقع مبتدأ والبصرة لا تقع مبتدأ منها الا به لا حظا النسبة الحرفية بينهما كما لا يقع زيد
وقائم في قولنا زيد قائم مسند او مسند اليه الا بعد ملاحظة النسبة الحرفية بينهما وبعبارة اخرى فان من
مثلا آلة لتعرف حال السير والبصرة بمعنى انه تعرف باسم عانة من ان السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منها
ومذان حالان يمر فان بالحرف وكذا الى فانها آلة لتعرف حال السير والكوفة في قولنا صرت
الى الكوفة بمعنى انها تعرف بها ان السير منتهي والكوفة منتهي اليها (قوله لا يمكن ان يتعقل الا
بذكره) اي لا يمكن ان يتعقله السامع ماد الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة
المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك المتعقل لا يمكن الا بذكر
المتعلق صريحا واذ امرت هذا فلا ير وما قيل لا بد ان يقول لا يمكن ان يتعقل الا بتعقل متعلقه
لانه الكافي بل الاحتياج في التعقل هو تغل المتعلق لا ذكره فلذا اقر بعضهم قوله يذكر بضم الدال
لا تكسر ما فان الذكر بالضم بمعنى التعقل (قوله ولا ان يدل عليه آة) على صيغة المجهول والمراد منه
المعنى اللغوي اي لا يمكن ان يكون معنى الحرف مدلول عليه بذكر الحرف عند السامع الا بذكر اللفظ
الدال على المتعلق وانما يقل بعد قوله ولا ان يدل آة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من اكتفاء
بما ذكره من قوله وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم مند فترجمه للاختصار
قوله والحاصل آة اي حاصل قوله فالابتداء مثلا آة وما قيل من ان بين هذا الحاصل وبين قوله فالابتداء
مثلا اذ الاحظه آة تدافع لان المفهوم من الاول ان الشيء الواحد يكون مدلول لفظ الابتداء
باعتبار ويكون مدلول لفظ من باعتبار آخر وبعبارة اخرى ان المفهوم من الاول ان يتعلق شيئا
الى معنى واحد وهما الكلية والجزئية والمفهوم من الثاني ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى وهو
معنى الاصبي ولفظة من موضوعه لكل واحد من جزئياته وهو معنى حرفي وبعبارة اخرى ان المفهوم
من الثاني ان يتعلق شيئا بمعنيين حيث قال لفظا لابتداء موضوع لكذا ولفظة من موضوعه لكذا
ليس بشئ لان معنى قوله والحاصل آة ان لفظ الابتداء بدون ملاحظة الاضافة موضوع لمعنى كلي
ولفظ من موضوعه للابتداء بملاحظة الاضافة فيكون معنى واحد يتعلق به شيئا فبذلك الثاني
موافق بالاول وانما قال لفظا لابتداء موضوع آة لان معنى لفظا لابتداء هو ابتداء الشيء فانه كلي
وافراد هي الابتداءات الحاصلة قيل معنى من مثلا وقع محكوما عليه في قولنا من حرف واجيب
بان كلمة من ههنا اسم لما هو حرف جر ولقائل ان يقول ان المسمى اما حرف جر ولا ان كان الاول
فالمحذور باق وان كان الثاني فلا بد ان يكون لا حرف جر ولا يلزم ان تقاع النقيضين مع انه
كاذب فلم يحذور المذكور فيه مجيب ايضا كما لا يخفى تأمل (قوله ولفظة من موضوعه لكل واحد) ولقائل
ان يقول من اين تقول ان لفظة من موضوعه لكل واحد من الجزئيات وان قلت ان الوضع يعلم
من استعمال من في الجزئيات قلت لانهم ان الوضع يعلم من الاستعمال فيما لا يكون فيه الوضع

فان العلامة التفاضلية قال ان الضمائر موضوعة لمفهوم كلي بشرط استعمالها في الجزئيات فيكون استعمالها في الجزئيات بدون الوضع فليس لا يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء المطلق بشرط استعمالها في الجزئيات فلم يكن الاستعمال محتملا لما للوضع واجيب بان استعمال المفهوم في الجزئيات بطريق الامجاز لم يعرف من ان لفظ من ليست موضوعة للجزئيات فيكون استعمال اللفظ في غير الموضوع له ولا نعني بالامجاز الاما اذا كان كذلك فيلزم وقوع الامجاز بدون الحقيقة وهذا ذلك لان الابتداء المطلق وان كان موضوعا للمفهوم الى لفظه من على التقدير المذكور ولكنه ليس بحقيقة بالقياس اليها لأن الحقيقة هي استعمال اللفظ في الموضوع له مع ان اللفظ من لا يستعمل في الابتداء المطلق بل في الجزئيات او وقوع الامجاز بدون الحقيقة وان كان جائزا ولكنه في غاية القلة فالعمل بالقليل بدون الضرورة غير جائز ولا ضرورة فهنا قيل لا يجوز ان يكون لفظه من موضوعة لكل واحد من الجزئيات لان الجزئيات غير متناهية فيمتنع وضعها لامور غير متناهية و لكن هذا لا يمتنع مبنى على شيئين أحدهما ان يكون نفس الماداة حادثة لانه اذا كانت قديمة فلا يمتنع وتناهيها ان يكون وضع الالفاظ غير له مع كون النفس حادثة لان واضعها اذا كان واجبا فلا يمتنع ذلك ايضا واجيب بان هو اذ ذلك عند من قال بوضع العام والموضوع له الخاص بان يوضع اللفظ بازاء الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي بوضع واحد لا بوضع متعدد حتى يلزم كونها مشتركة فكان الواضع قال منيت لفظه من لكل واحد من الابتداء المتخصص بعد تصورهما بهذا المعنى الكلي قيل ابتداء السير من البصرة ايضا كلي كما الابتداء المطلق لان ابتداء السير من البصرة يحتمل ان يكون من هذا البيت او ذلك البيت وغيره لان البصرة بيوت كثيرة فجاز ان يكون ابتداء السير واقعا من كل منها فلها افراد متعددة فيكون كليا واجيب بان المراد من الجزئيات هنا هو الجزئيات الاضافية لا الحقيقية وهو الاخص تحت الاسم فيكون جزئياته بالنسبة الى الابتداء المطلق وتكاد كليتها في نفس الامر (فولنه حالات آء) والحال هي النسبة وقوله آلات عطف تفسيريا لقوله انها حالات آء واحوال المتعلقةات هي كونها مبتداء ومبتداء منها فلا يردح ما قيل ان حالات المتعلقةات هي احوالها فيكون حالات المتعلقةات الات لمعرفة احوالها فيستلزم آلية الشيء لمعرفة نفسه ومووط (قوله اما تلك الجزئيات آء) واملح ان الجزئيات ايضا مستقلة بالمفهومية فاذا قيل ان ابتداء السير والبصرة واقع فانه الملحوظ قصد اح هو النسبة الحرفية لانها محكوم عليها ولكن طرفيها ملحوظان تبعا بخلاف ما اذا قيل مرات من البصرة فان الملحوظ قصد اح هو طرفاها اعني السير والبصرة وهي ملحوظة تبعا وكذلك اذا قيل ان النسبة بين زيد قائم متعلقة فان الملحوظ قصد اح هو النسبة الحرفية لانها محكوم عليها وكل واحد من زيد وقائم ملحوظ تبعا بخلاف ما اذا قيل زيد قائم فان الملحوظ قصد اح هو زيد قائم دون النسبة بينهما (قوله اذ لا بد لي كل آء) دليل

لعدم محو الجزئيات مخكوما عليها وبها والحاصل ان النهمة لابد ان يكون بين المحكوم عليه
وبه فلا بدح ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا وبالذات ليعتبر النسبة بينهما واما ان يكن
الجزئيات ملحوظة قصدا وبالذات فلا يصلح ان يكون محكوما عليها وبها ليعتبر النسبة بينهما قوله
ليمكن ان تعتبر النسبة آء) لا يتم ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناها المطابقا
محكوما عليه وبه لان امر كسب من المستقل وغيره غير مستقل فعلى هذا يلزم ان لا يقع شيء من
الموضوع والمحمول بل المقدم والتالي والقضايا محكوما عليه وبه اوجوا لنسبة بينهما لانا نقول
ان النسبة هنا النعارة في الفعل بطريق التفصيل وفي القضية بطريق الاجمال وامر كسب من المستقل
وغيره غير مستقل اذا كانت النسبة بطريق التفصيل و اشار اليه السيد قدس سره في حاشية المطول
اونقول الامر كسب من المستقل وغيره غير مستقل اذا احتاج فير المستقل بامر خارج والنسبة
احتاجت الى فاعل ما هو وخارج من مفهوم الفعل بخلاف القضية فان النسبة فيها احتاجت الى طرفين
وهو اذ خلان في القضية وقال مولانا محمود في حاشية شرح الشمسية ان يكون الامر كسب من المستقل
وغيره غير مستقل ليس كليا فقد يكون مستقلا يضم ولعل ذلك الكلام من الغاضل المذكور لاجل
ما هو المشهور بينهم من ان الامر كسب من الشيء وغيره غير فان هذا ليس كليا الا ترى ان الامر كسب
من الامر كسب وغيره كسب ولكن ارجاعه الى هذا الكلام المشهور بينهم لا يخ عن شيء فتأمل قوله
علمت ان المراد يكيونة المعنى آء) اي بكائنية المعنى في نفسه آء) وكك علمت ان المراد بكيونة
المعنى في غيره عدم استقلاله بالمفهومية وكيونة المعنى في غير الكلمة دلالتها عليه بضم
كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية فدرج كيونونة المعنى في غيره وكيونونته في غير الكلمة
الدالة عليه الى امر واحد وهو عدم استقلاله بالمفهومية وانما قال بكيونونة المعنى ولم يقل
بكون المعنى لان قوله في نفسه ظرف مستقر فيكون متعلقه كائن فلذا قال بكيونونة المعنى
بمعنى كائنية المعنى ولتأمل ان يقول لو قال بكون المعنى يكون المقصود وهو كونه ظرفا مستقرا
حاصلا فلا احتياج الى التجميع بالكيونونة الا ان يتم لو قال بكون المعنى بكون المعنى اي حاصل
المعنى لا يكون للعبارة محصل بخلاف ما اذا قال بكيونونة للمعنى اي بكائنية المعنى وحاصليته فان
معنى المحصل هنا هو المعنى المصدرى (قوله فمرجع كيونونة المعنى في نفسه آء) قيل في كون مرجعها
الى امر واحد محل نامل لان النسبة النقيية التي هي جزء معنى اسم الفاعل ليست معنوية كائنا في نفسها
مستقلا بالمفهومية ومع هذا معنى كائن في نفس اسم الفاعل وهو مفهوم منه من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى البد فهو داخل في جم الاسم من حيث دلالاته على النسبة اذا كان الضمير راجعا الى الكلمة
وغير داخل فيه من هذا الحيثية اذا كان راجعا الى المعنى لما عرفت من ان النسبة المذكورة
ليست معنى كائنا في نفسه مستقلا بالمفهومية فم كيف يكون مرجعها الى امر واحد واجيب عنه

بان قوله لا متقلا انه بالذات هو مية قيد الحمول وهو قوله دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها فان دفع ما ذكر لان الكلمة تدل على معنى بلا انضمام كلمة اخرى اليها اما لكون هذا المعنى مستقلا بالمفهومية او بغير ذلك وعلى الاولى يكون المعنى ح في نفس الكلمة مستقلا بالمفهومية وعلى الثاني لا يكون المعنى في نفس الكلمة (قوله يحتمل ان يرجع الى ما) كما يحتمل ان يرجع الى المعنى وعلى التقديرين الظرف مستتر صفة لهنى على ما ذكره الشرح فيما سبق ويحتمل على الاول ان يكون لغوا متعلقا بادل اى دل على معنى بنفس اللفظ من غير الاحتياج الى ضميمة كالحرف وردء المهم في الايضاح بان في لا يستعمل بمعنى الباء وانه يقتضى ان يكون المعنى في حد الحرف مادل على معنى في غيره اى بلفظ آخر معه وهو غير مستقيم واجيب عن الاول بان حروف الجر يقوم بعضها بمقام بعض اخر ورد بانه حجاز فلا ير نكب في التعريف بدون قرينة ظاهرة ومن الثاني يمنع عدم الاستقامة فان الحرف انما تدل على معنى بغيره (قوله وارجاع الضمير الى عطف على المنتهى في قوله في المعنى الاخير (قوله لعدم مسبوقيتها آه) اى لعدم مسبوقية كينونة المعنى في نفس الكلمة بناء على اعتبارها بخلاف عبارة الكافية حيث قد سبق فيهما كينونة المعنى في نفس الكلمة بما يدل على اعتبارها وهو دليل المحصر قيل عدم مسبوقية كينونة المعنى في نفس الكلمة في عبارة المفصل لا يدل على ان يكون عبارته ظاهرة في المعنى الاخير وارجاعه الى المعنى بل يدل على عدم كون المعنى الاول وهذا لا يستلزم ظهور الثاني لجواز ان يكون متساوئين والجواب ان ظهور المعنى الاخير بانضمام شئ آخر وهو قرب المرجع اليه لانه على تقدير عدم مسبوقية كينونة المعنى في نفس الكلمة في عبارة المفصل يكون الظم ارجاعه الى المعنى كما مر (قوله ولهذا جزم المهم) اى ولا جل عدم مسبوقيه كينونة المعنى في نفس الكلمة في عبارة المفصل جزم المهم في الايضاح برجوعه الى المعنى لا يقيم حق العبارة ان يقول ظن موضع قوله جزم له امر من ان الظهور ارجاعه الى المعنى فجار ان يكون الضمير المحرور راجعا الى الكلمة المستفاد من ماء الموصولة في عبارة المفصل على خلاف المتماذر لاننا نقول حمل الالفاظ على قائلها واجب في التريفات فيصح ح قوله جزم او نقول صاحب المكشاف رجل عقيدته ان يعمل بالمتبادر لا بغيره فلما عمل بالمتبادر فجزم به فكذلك المهم جزم بذلك ليوافق جزمه على قصد صاحب المكشاف (قوله بالاسماء اللازمة للاضافة) بيان الجدل ان ذ ومثلام مع ان تعريف الحرف يصدق عليه لانه يحتاج في الدلالة على معناه وهو صاحب المال مثلا الى ضم كلمة اخرى اليه وهو المال وتقرير الجواب ان معناه ليس صاحب المال بل صاحب شئ مطلقا لا صاحب شئ خاص كالفرس مثلا وهو مفهوم من ذ وبلا ضم شئ اليه وكك معنى القوق هو فوق شئ لافوق زيد او عمر او غيره وكذا الباقي من الجهات الستة وما يجاب عنه بعض الشارحين من ان ذكر المتعلق شرط في الحروف دون في الاسماء

اللازمة الاضافة مردود من وجهين احدهما ان الواضح لم يقع نص على ان ذكر المتعلق شرط في
دور في الاسماء اللازمة للاضافة وثانيهما باننا نقول من الاسماء اللازمة للاضافة في الاصل اما ان تحتاج في
دلالة على معنى الى ضم كلمة اخرى على اليها ولا نحتاج في تلك الدلالة اليها ان كان الثاني فشرط
المتعلق لا يصح وان كان الاول فشرطه بلا فائدة (قوله لان معانيها مفهومات كلية اذ فان معنى
ذو مفهوم كلي مستقل بالمفهومية ملحوظة في حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه وهو الال مثل اجمال
وتبعها ولا حاجة الى ذكره فاذا تفقنا معنى ذو فيتبعه بل متعلقه اجمالا بخلاف الالهية الغامض كالا بتدنا
من البهرة قيل كون هذا الاسماء اللازمة للاضافة مستقلة بالمفهومية بطاقتان ذ ومثلا لو كان مستقلا
بالمفهومية يلزم صحة ان يقع مخبر عنه وبه واللازم بطاقتان اجيب بان استقلاله لا ينافي باقتناع
كونه مخبر عنه وبسبب ما رخص لان ذو ومثلا ليس في الاصل ظرفا بل انظر في عارضة عليه والظرف
لا يقع محكوم عليه سواء كان ذلك العارض جزء المدلول ما يدل عليه كمتنع او خارجا عنه كالظرف
المدكور فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني ولكن صلاحية كونه محكوما عليه
غير منتفية عنه وكلك في الجهات المستقلة لا يتم لا يجوز ان يكون للعرف ايض هتاه الصلاحية اي صلاحية
كونه محكوما عليه في نفس الامر لانه لا يقع محكوما عليه لعارض وهو احتياجه الى متعلقا
لانا نقول الاستقلال شرط مع صلاحية كونه محكوما عليه ولقائل ان يقول بطلان اللازم منه لانه يصح
ان يتم ان ذو ومما هو لازم للاضافة ويقم ايض انه امم فيكون محكوما عليه ح وايض يتم هو اي هذا الشخص
اسمه ذو ويقم ايض ان خالدا لقبه ذو وفيكون ح محكوما به فلا سم والملقب الا ان يتم ان ذو في هذا
التركيب اسم لذ والذي يكون النزاع فيه ومعناه مستقل بالمفهومية وهو لفظ ذو والذي يصدق
عليه تعريف الحرف ظاهر بخلاف ذو في هذا التركيب فان تعريف الحرف لا يصدق عليه ظاهر ايضا
لما عرفتم ان معنى اللفظة ذولا صاحب معنى او مال حتى يصدق تعريف الحرف عليه ظاهرا (قوله
ولكن لما جرت العادة) دفع حوال تقريره ان ذكر المتعلق في الاسماء اللازمة للاضافة من الامور
الضرورية لانهما لازمة للاضافة فلا يستعمل بنا ونه وبعبارة اخرى بانها اذا تعقل متعلقا بها غير لازم
لها فما الحاجة الى ذكرها ومما ذكرنا عرفنا ان كلمة لكن وقعت في موقعها لانه يتوهم من قوله غير
حاجة الى ذكرها ان ذو ومثلا لم يكن من الامور اللازمة للاضافة لان ذكر المتعلق فيها يكون ضروريا
كما عرفت وقوله لان الغرض من وضعها دفع حوال ايض فكانه قيل بالسرفي انهم استعملوها مضافة الى
متعلقات مخصوصة ولم يستعملوها مضافة الى متعلقات عامة ليعرف ان استعمالها على سبيل العام ايض
تقرير الجواب ان الغرض من وضع هذه الاسماء هو ان يستعملها بمتعلقات مخصوصة فلا يدكر بدونه
لانه محسوسة لذلك فاعلم ذلك العجل على ما ذكرنا (قوله لفهم هذه الخصوصيات) وهي انها لا يضاف الا
الى متعلقات مخصوصة ويكون الغرض من وضعها ايض هو هذا (قوله لا لاجل فهم آه) اي ليس ذكر

المتعلق وإضافتها إليه لاجل فهمه، وإنما لا يعمانها مستقلة بحجاءه من قوله معتبرة حال من
 الفهم في دالة أي منذ الأسماء دالة على معانيها حال كون هذه الأسماء معتبرة في حدانفسها
 أي تلك الدلالة في انفسها أي أنها تدل بنفسها لا في غيرها (قوله اعنى الحداث) وإنما لمصر
 المعنى التضمني المحتقل بالمفهومية بالحدث مع ان الزمان ايضاً معناه التضمني المستقل
 بالمفهومية لأنه ايضاً مقترنا باحد الازمنة الثلاثة باعتبارها، والا يلزم ان يكون للزمان زمان ولا ان
 في كون الزمان مستقلاً بالمفهومية كلام ولا ان في كون الزمان مدلولاً للفعل ترحم دليل هو مدلول
 الهيئة (قوله في الفهم عن لفظ الفعل) وإنما قال في الفهم لئلا يشكل بالاضافة فان الضرب مثلاً
 مقترن باحد الازمنة الثلاثة لكن ذلك الاقتران ليس الافتراض في الفهم بل في التحقق فإنه
 مقترن به في نفس الامر وإنما قال من لفظ الفعل لئلا يشكل بقولنا زيد ضارب عمر واعدا او امس فان
 الضارب فيه مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الفهم لكن لا يفهم من لفظ الفعل بل من لفظ العدا والامس
 (قوله اخرج به بقوله غير مقترن آه) جزاء للشرط فظهر منه ان المراد من المعنى في قول المصمم اعم من المعنى
 المطابقي والتضمني لانه لو كان المراد منه معنى المطابقي يخرج الفعل ح بالصفة الاولى اعنى
 في نفسه ولا يحتاج الى الصفة الثانية ح لان معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية وإنما يكون
 معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية عند من قال معناه هو الحد في الزمان والنسبة الى فاعل
 مخصوص لعدم فهمه من الفعل وهذا هو التحقيق وعند من قال معناه هو الحد في الزمان والدمجة
 الى فاعل ما يكون معناه المطابقي مستقلاًح لفهم فاعل ما عن لفظ الفعل لا يتم، لا يجوز ان يكون المراد
 من المعنى هو المطابقي كما هو الظاهر فيكون الفعل ح خارجاً عنه بقوله في نفسه ويكون قوله غير
 مقترن بالخ تاكيد للاخراج لانا نقول هو بهيد غاية البعد فاذا عرفت ان المراد من المعنى اعم من
 المطابقي والتضمني فيرد الاشكال من وجهين الأول ان المتبادر من المعنى هو المطابقي وهو مثل
 الالفاظ على المتبادر في التعريفات واجب واجيب بان ذلك لما يكون من عدم القرينة وهذا المعنى
 المذكور في دليل المحصر قرينة على ان المراد من المعنى اعم منهما لان المراد من المعنى في دليل
 المحصر هو التضمني لان المقترن باحد الازمنة الثلاثة ليس الا المعنى التضمني لا المعنى المطابقي
 والا يلزم توصيف الكل باقتران الجزء وليس ذلك في العرف فلا يتم ان زيد مقترن بيده او برامه
 مرافاً ايضاً بقوله غير مقترن اقرينة لذلك لانه لو كان المراد معنى المطابقي لم يحتاج الى قوله غير مقترن آه
 لان معناه المطابقي خارج بقوله في نفسه على ما هو التحقيق كما مر آنفاً الوجه الثاني ان الفعل باعتبار معناه
 التضمني الذي هو الزمان ايضاً كائن في نفسه مع انه ليس باعتبار معناه التضمني مقترن باحد الازمنة الثلاثة والا يلزم
 ان يكون للزمان زمان وهو بط فلم يخرج الفعل مطلقاً عن الاسم لا يتم لان ان يكون الفعل باعتبار
 معناه التضمني الذي هو الزمان كائناً في نفسه لان الزمان ظرف للنسبة لحدث الى الفاعل المحض

فمفهوم الفعل ح الحدث والنسبة التي فاعل مخصوص وزمان نسبة الحدث التي فاعل مخصوص فزمان
نسبة الحدث الى الفاعل المخصوص غير مفهوم من اغراض الفعل لا بعد فهم فاعل مخصوص منه ولا يفهم فاعل
مخصوص منه فلا يفهم منه الزمان ايضاً لاننا نقول ح يلزم ان لا يكون الحدث ايضاً مستقلاً بالمفهومية
لان من اجزاء الفعل هو الحدث المنسوب الى الفاعل المخصوص وهو غير مفهوم من الفعل الابعدهم
للفاعل المخصوص منه على ما عرفت مع ان الحدث مستقل بالمفهومية بالاتفاق واجيب عن الوجه
الثاني بان المعبر في القبله والاحزاب الجزئية هي مقترن باحد الا زمانة الثلاثة واحدها من معانيها
التضميني لا الالجاب الكلي كما زعم المعترض والدمتبر في الامم هو نقيض الالجاب الجزئي وهو
السلب الكلي اي غير مقترن باحد الا زمانة الثلاثة بواحدة من معانيها ولقائل ان يقول على قوله خبا الصفة
الاولى خرج الحرف عن هذا الامم ان المراد من المعنى في نفسه ما للمعنى بالمطابقي والاعم من
المعنى المطابقي والتضميني والالتزامي بن كل من الاول فيخرج الفعل ايضاً بالصفة الاولى لانه
معناه المطابق غير مستقل بالمفهومية وهو الحدث ولزمان والنسبة الى فاعل خاص وان كان الثاني
فلانم ان لا يكون للحرف معناه التضميني او الالتزامي مستقلاً بالمفهومية لان من مثلاً ندل على
انما يتبادر المطلق بالامتثال والابتداء المطلق اما جزء معنى الحرف او لازم معناه على التقدير الاول
يلزم استقلال معناه التضميني وعلى الثاني يلزم استقلال معناه الالتزامي الا ان يتم اننا اختار الشق الثالث
هو الاعم من المطابق والتضميني والاعم من المطابق والالتزامي فح لا يتوجه لترديد المذكور ومن
ان الابداء المطلق اما جزء معنى آله انه غير نافع كما لا يخفى على المتأمل قيل اذا فهم من ضرب مثلاً
الحدث الذي هو معناه التضميني ولم يفهم منه معناه المطابق فيلزم تحقق التضمن بدون المطابقة
واجيب بان الحدث ليس معناه التضميني لانه فيم الجزء في ضمن فهم الكل فلا بد ان يفهم الموضوع
في تحقق التضمن في ضمنه فلما لم يتحقق المطابقة فلم يتحقق التضمن ايضاً واما اول فلان
هو كون الحدث معنى التضميني بطلان اقوامه فنقول على كونه معناه التضميني واما ما نينا فلانه
يلزم بطلان حصر المدلالة لوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام ولا شك ان دلالة ضرب مثلاً
على الحدث دلالة وضعية وهي ليست مطابقة ولا التزاماً كما هو ظاهر وليست تضمينية بما ذكرت وقد بقي
قائمين البعثان والرد بين عليهما ولم يتوجه الي الجواب عنهما احد افول يمكن ان يعبرم دلالة التضميني
لا يكون بدون دلالة المطابق اصلاً اذا كان مفهوم اللفظ واحداً فيز متعلداً وان كان معناه متعلداً
كما فيما نحن فيه جاز ان يكون المراد ح ان لا يكون له دلالة التضمن به ونها في الجملة باعتبار
علم معنيها ونقول التضميني اهم من ان يكون باعتبار معناه المطابق دلالة معناه التضميني
باعتبار المادة دلالة التضميني فلا شك ان مادة التضميني لا تكون بدون مادة دلالة المطابق
باعتبار قيمه والظاهر تحقيق دلالة التضميني بدون دلالة المطابقة لكنه غير مهم بل المنوع تحقيق ما به دلالة

التضمن بتدوين مادة دلالة المطابقة وهو غير لازم فالتقيد ماد دلالة المطابقة هي لفظ موضوع المعنى
مركب والوضع يستلزم الدلالة قامت نعم لكن الفعل يدل على فاعل خاص هذا ذكره كما ان من موضوعه
للابتداء الخاص ويدل عليه بتكرار المتعلق واقتابل ان يقول لاشك ان الفعل موضوع للمحدث
ولزمان والنسبة الى فاعل مخصوص فلما ان يدل الفعل عليه اولا فان دل عليه فهو الواجب
وان لم يدل عليه فلا يصح قواهم ان الوضع يستلزم الدلالة وفيه ما فيه والحق في الجواب ان يتم
ان فاعل ما و فاعل الخاص كليهما خارجان عن مفهوم الفعل ودلالة الفعل عليهما يتلزام فاعلم ذلك
(قوله فدخل فيه الاسماء الافعال) واعلم ان قوله بحسب الوضع الاول بمعنى انه نام ينكره سبقا بوضع
اي لم يتقدم عليه وضع لا بمعنى المتقدم باعتبار الوضع الثاني حتى يلزم ان يكون لكل لفظ وضعان مع
ان الالزام بطريق العلم تعدد الوضع في زيد مثلا ثم ان قوله فدخل فيه الاسماء الافعال وقوله وخرج عنه
الافعال المنسلخة عن الزمان دفع سوال تقديره ان تعرف الامم غير جامع ومانع اما الاول فلعدم
صدقها على الاسماء الافعال لخصوصية لانه بمعنى اسكت وفوا ما بمعنى الحال اولا لا تقبل وعلى
التقديرين يكون مقترنا باحد الزمنية الثلاثة واما الثاني فلصدقها على الافعال المنسلخة عن الزمان
مثل عسى وكاد ونعم وبئس وفعلية التعجب وغير ذلك فيصدق عليها انها غير مقترنة باحد الزمنية
الثلاثة لعدم الزمان فيها فان السابغة لا يتقضي وجود الموضوع ولما اعتبر القيد المذكور فيصدق
على اسماء الافعال انها غير مقترنة باحد الزمنية الثلاثة بحسب الوضع الاول ويصدق على الافعال
المنسلخة انها مقترنة باحد الزمنية الثلاثة بحسب الوضع الاول ثم على ما ذكرنا من ان افعال
المدح والمدم وافعال التعجب وغيرهما ما تجرد عن الزمان ماضي بسبب عروض الانشاء يشكل بما
ذكره الدهم من ان افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم وافعال التعجب ما وضع لانشاء التعجب
فانها اذا كانت موضوعا لانشاء يكون تجردها عن الزمان بحسب الوضع الاول الا ان يقال المراد
بوضعها مالا نشاء هو لزوم الانشاء لها قيل على تقدير اعتبار قيد المدح كورا لا يكون التعريف جامع لعدم
صدقها على وزن الفعل كحشر ملما لغرس وضرب علماء اللغات ولعدم صدقها على يزيد ويشكر علماء من لانها
بحسب الوضع الاول مقترن باحد الزمنية الثلاثة واجيب بان الاسم هو الذي كان دالا على معنى
في نفسه باعتبار الوضع الحال وكان هذا الوضع الحالي غير مقترن باحد الزمنية الثلاثة بحسب الوضع
الاول فوضع الحالي في الامثلة المذكورة غير مقترن باحد الزمنية الثلاثة بحسب الوضع الاول
لعدم كون الوضع الثاني في الوضع الاول نعم يتجدد عليه انه يلزم ح ان يكون الدلالة بحسب المعنى
في نفسه باعتبار وضعه وعدم الاقتران باحد الزمنية الثلاثة باعتبار وضع اخر وفيه بعد قلن الظاهر
يكون ملامها باعتبار الوضع الواحد وايضا يشكل بالانفعال الذي يقول فان ضرب من مثل اذا انقلبت
معنا الذي هو الضرب الي معنى النقل لما هيته بدونها فلامها معنى الفعل فيلزم ان يكون اجلا لانه

يصدق على معنى القتل إنه غير متعذر باحد الأزمنة الثلاثة لان معناه الثاني لم يكن في وضعه الاول ويمكن الجواب عنه بان المراد ان هذا المعنى غير متعذر باحد الأزمنة الثلاثة نوما للاشخصا فلا يصدق على معنى القتل انه لا يكون نوعه في الوضع الاول لان كلا المعنيين من نوع واحد وهو معنى الفعل فع يكون هذا النوع في الوضع الاول بخلاف يزيد ويشكر علمين لان الاسم من نوع والفعل من نوع آخر ولقائل ان يقول ح يشكل بما اذا جعل ضرب مثلا ملما للحدث فيلزم ان لا يكون اسما لانظم بصفاق عليه انه لا يكون المعنى الحادثى في الوضع الاول للوجود فيه الا ان يتم لانم كون هذا المعنى في الوضع الاول لعدم كون المعنى العلمي حال كونه بهذا الوصف في الوضع الاول ويمكن الجواب من يزيد ويشكر علميين بان المراد عدم اقتترانه في اول وضعه الاصلي وانما قيد الوضع بالاول لان الظان اسماء الافعال والافعال المنسلخة عن الزمان موصوفة للمعنى الفعلية والحدث ثانيا للتحقق ما هو اماراة الوضع وهي فهم المعنى الثاني بلا قرينة فلما قيد الوضع بالاول دخل اسماء الافعال فيه وخرج افعال المنسلخة عن الزمان (قوله لان جميعها اما منقولة آه) يعني ان جميعها اما ان بعضها منقول عن المصادر وبعضها منقول عن الظرف والجار والمجرور فيكون من قيل تقسيم الكل الى الاحزاء قوله صواء كان النقل فيه صريحا فان النقل الصريح هو الذي استعمل له مصدر افعالهم استعملوا وريد مصدر او نقل من معناه المصدرى الى امهل فانه متعذر باحد الأزمنة الثلاثة لانه اما بمعنى الحال او لاستقبال نحو قوله تعالى امهلهم وريدا كان رويدي في الآية مصدر بمعنى الامهال اي امهلهم امهالا فالارواد وهو الامهال مصدر الثلاثى المزيد فتذف الزوائد منه ورد الى الثلاثى فصار رود بفتح الراء وسكون الواو وهو مصدر الثلاثى المحرود فريد تصغير رود اذ لا يصغر الثلاثى المزيد ما لم يرد الى الثلاثى المحرود فيكون رويد مصدر اصريحا من ارود يروداروادا (قوله نحو رويد) فانه اهم مع عدم صدق تعريفه عليه لان معناه وهو امهل متعذر باحد الأزمنة الثلاثة ولكنه بحسب الوضع الاول غير متعذر باحد الأزمنة الثلاثة لانه في الاصل مصدر واليه اشار بقوله فانه قد يستعمل مصدرا اي قد يستعمل مصدرا كما يستعمل اسم الفعل قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله في الحاشية فيه ان استعماله في المعنى المصدرى ينابى كونه منقولا اذ لابد في اللفظ المنقول من ترك استعماله في الاصل منه مد ظله انتهى كلامه اقول نعم لابد في اللفظ المنقول ان لا يستعمل في المعنى المنقول عنه الا ان المراد ان الناقل لا يستعمل في معناه الاصلي هو استعماله غير الناقل فيه او لا يتربى ان لفظ الصلوة يستعمل في الدعاء ولكن الناقل ودوام الشرع من حيث انه اهل الشرع لا يستعمل فيه والظ ان يكون الناقل في رويد هو العرف الخاص او نقول قد ترك معناه الاصلي فيما نحن فيه حيث لا يستعمل في معناه المصدرى اجماله بل بمعنى الامر اهله امهلى واستعماله في المعنى المصدرى

في قوله تعالى وامهكم زويدا في ضمن المنقول المطلق لا اصاله فالفاضل المذكور اشتمبه من لفظ الاستعمال ثم قوله فانه قد يستعمل اد ايل على كون النقل في رويدا صريحا (قوله فانه وان لم يستعمل مصدرا) فلم يكن النقل فيها صريحا بل غير صريح فانه على وزن المصدر الذي هو فوقها بحسب التاء مع التثنية فكانه نقل من مصدر اجصري الى بعد فيكون هيئات مصدر احكاما واصل هيئات وقوات هيئة رقوقبة قلبت الياء الفافيهما بالاصل الاول من اصول القلب وهما على وزن فعلة وقوات الفارسية بانك كردن ما كيان وناقيل ان يقول في ادخال هيئات في المصدر الاصلية نظر لان المصدر في الامل لان يقم المصدر الاصلية اعم من ان يكون حقيقة او حكاية (قوله اوعى المصدر المتي كانت اه) وهذه العبارة تشعر على كون اللفظ منقولاً عنه وليس كك ا انه قد اجري صق المكنى على اللفظ مجازا ثم ان لفظه في الاصل من اسماء الاصوات ثم نقل منه الى المعنى المصدرية وهو السكون ثم نقل هذا الى معنى اسكت الا ان فيه خلافا قال بعضه نقل من المعنى الصوتي الى اسم الفعل وهو اسكتت وتال بعضهم نقل من المعنى المصدرية الى اسم الفعل وقال بعضهم نقل من المعنى الصوتي الى المعنى المصدرية الى اسم الفعل وبلا مة وهو قوله اوعى المصادر التي اه ينظر الى الثالث (قوله نحو امامك زويدا) فانا نقل من معنى الظرف الى اسم الفعل وهو قدم او تقدم فان كل واحد منهما امر بمعنى الحال او الاستقبال وكك نقل عليك عن معنى الجار والمجرور الى اسم الفعل وهو الزم بكسر الهمزة ثم انه اراد من الظرف الحقيقي فلا يرد ان الجار والوجه وايضه ظرف فلا يجوز المقابلة لان الجار والمجرور ظرفا حكما لا حقيقة (قوله فليس اشئ منها اه) اي من اسماء الافعال فان المصدر والاصوات والجار والمجرور وغيره اغير مقترن باحد الزمنة الثلاثة بحسب اصل الوضع (قوله وخرج منه المضارع) الواو للابتداء واللام للعطف فلا يرد ما قيل من ان قوله وخرج اما عطف على قوله خرج او على قوله فدخل وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون اقيد المذكور وهو بحسب اصل الوضع دخل في دفع الاشكال عن المضارع مع انه ليس بكك والقرينة على كون الواو للابتداء كلام لا جقه وهو ظ (قوله على نقلهم اشتراكه) اشار بالمعنى المنع والى المنع الاصح وهو كونه مشتركا بين الحال والاستقبال تقرير المنع باننا لانم كونه مشهورا بينهما لم لا يجوز ان يكون موضوعا للحال واستعماله في الاستقبال مجازا وبالعكس ويكون للمضارع دلالة على المعنى المجازي بالقرينة لا يند ونها فلا دلالة له على الاستقبال على نقد يروضه للحال وكذا العكس (قوله اذ لا يقدر في الدلالة اه) ولا يلزم عدم صحة لفظ المشترك كالعين لانه على نقل يرد لالتة على المعنى يدل على غيره من معانيه فانه جازان يكون احدهما للدالتين متصودة والاخرى غير متصودة (قوله نعم يقدر في ارادة اه) فارادة معنى الحال يمنع عن ارادة تعني الاستقبال في زمان واحد اذا كان كل واحد منهما مقصودا اصليا (قوله ولما فرغ من بيان جد الالهم

اراداة) نقادير الارادة لادفع هوال مشهور في مثل هذا المقام نقر بحججه ان كلمة لما يكون للنظر فية
 مع السببية والنظر فية منفية ههنا لان المفراع هو التلبس بالجزء الاخر من الشيء والشروع هو التلبس
 بالجزء الاول وهما يكونان في زمانين اما سببية الجملة الاولى للسببية فلان المراد من اللزوم
 اللزوم العادي فان عادتهم انهم لما فرغوا من مبحث شرعوا في مبحث آخر وليس المراد من السبب
 السبب في نفس الامر ولو سلم ان يكون المراد من السبب اسبب في نفس الامر فاجملة الاولى مسبب
 للثانية بعد ما التزم المصنف انما كناه او مجرد كلمة لساعتين معنى السببية او التقوية انفاقيه لالزومية
 (قوله ليفيد زيادة معرفة) هي يحصل بها كالحواص زيادة المعرفة بالاسم لا اصل المعرفة ولا
 يلزم تفصيل الحاصل لحصول اصل المعنى فتبني ترتيبا وعلمت من هذا ان الحواص من تنويع التعريف
 فلا يرد ان ذكر الحواص بين تعريف الاسم وتقسيمه فصل بالاجنبي فلا بد ان يكون التقسيم
 بعد الفراع عن التعريف وانما قدم الحواص على التقسيم انها غير مختصة بشيء من قسمي الاسم نعم
 او كانت مختصة بالمعرب والهجني ينسجح ناهيها من التقسيم وعدم اخذها بغيره بشيء من قسميه
 حكم على الاغلب لان الجر مختص بالمعرب قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله قال بعض
 المحققين ولك ان تقول ولله احكام مشتركة بين قسمي الاسم مقدم على التقسيم وذكر الجر على
 سبيل التقريب بشرطة مع ما ذكر في الاختصاص انتهى كلامه وفيه ان اكثر ما ذكره من الحواص
 الخمسة مختصة بالمعرب فان اللام والتنوين ايضاً كالمعرب فذكر هذه الخمسة من
 الاحوال المشتركة بين قسمي الاسم باعجاب ان ثنتين منها هي من تلك الاحوال مشتركة بعيد
 انتهى كلامه ثم ان الفاضل السمرقندي اراد من بعض المحققين مولانا عصمت افول جاز دخول التنوين
 بالاسم الهجني وكذلك لام التعريف اما الاول فلانهم قالوا ان تنوين الترنم هي ما تلحق القافية
 المطلقة وهي كما يكون فعلا يكون مما مبنيا ايضاً وكذلك تنوين الغالي لانها تلحق القافية
 الدقيقة لا وهي ايضاً كما يكون فعلا يكون اسما معربا ومبنيا ايضاً والتنوين الغالي هي التي تلحق اخر
 بيت آخر حروفه ساكنة والغرض من الحاق هذا التنوين للدلالة على الوقف لان القافية
 ساكنة والقافية الساكنة يستوي فيها الوقف والوصل فاذا اردت التنوين علم انك واقف ومميت
 هذه التنوين غاليا لانه غلى من الحداري جاوزاى موزائلى على الكلمة كذا في شرح المفصل واما
 الثاني فلما قاله مولانا عصمت حيث قال حقيق في موضعه ان الذي في الاصل لذي زيدت عليه اداة
 التعريف وقد قالوا ايضاً ان اللام في الذي والتي لام الحرفية وهي لام التعريف وهما في الاصل
 لذي والتي عند البصريين لا يقيم ما ذكرته ينقض بما قال صاحب الكشاف من ان ما لا تدخله
 التنوين والحركات الثلث تسمى مبنيا لانا نقول المراد من التنوين في قوله ما لا تدخله التنوين
 غير تنوين الترنم والتنكير فان تنوين الترنم يكون في الانواع الثلث من الاسم والفعل والحرف

وتنوين التنكير قد تدخل في الذبنيات مثل سيبو يدوسيبو بهما وصه وصه ما هكذا في بعض الشروح
 فاذا عرفت ذلك فيصح ما قال بعض المحققين من ان ذكر الجر على سبيل التثريب لشر كونه مع ما
 ذكره الهم في اهل الاختصاص فطور مما ذكرنا ان ما قال الفاضل السمرقندي على بعض المحققين
 يتوكله وفيه ان الكثير ما ذكره من الخواص الخمسة مختصة بالعرب آه انما نشاء منه لعدم تتبعه
 في كلام القوم (قوله ومن يخو اعه) خبر مقدم للاهتمام او المحصر فايها ما ذكر من الخواص الخمس منحصرا
 في البعض ويعتدل ان يكون مبتدأ كما قال صاحب الكشاف في قوله نع ومن النام من يقول آهنا
 ولا يخفى انه يلزم ان يكون المذكور من الخواص رقل من المتروك مولانا محمد بن علي (قوله : بما بصيغة
 الجمع الكثرة) الجمع على الفاعل وجمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وجمع
 القلة ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما كما قال الشافعي بجمع الكثرة ينبت على كثرتها
 التي تتجاوز العشرة في لونها ما تبلغ قريبا من الثلثين (قوله : وبه التبعيضية آه) اي منيها بمن
 التبعيضية في اول الوصلة على ان ما ذكره آه فلا يردح ما قيل من ان من عدم من التبعيضية
 ايض هذا التنبية حاصل لان الخواص جمع الكثرة وهو يطلق على ما فوق العشرة مع ان ما ذكره بعض
 منها فلا يحتاج الى ايراد من التبعيضية لابقا من التبعيضية لا يصلح ان يكون نبتا على ان ما ذكره
 بعض منها لانها لو كانت منحصرة فيها ليقم يصح من التبعيضية بان يقم بعضها كذا وبعضها كذا آه لانا
 نقول هذا التنبية مبني على تقدم اللفظ على الحكم لا العكس لا يقم تقدمه على اللفظ غير شائع بينهم
 بل الشائع هو العكس كذا في قوله وهي اسم وفعل وحرف لانا نقول القرينة على خلاف المشاع ههنا ظم
 لان من البين ان كل واحد منها من خواصه لا يقم يفهم قوله وبمن التبعيضية على ان آه انه لو لم
 يأت من كان الحكم صحيحا لكنه يكون مازيا عن التنبية مع انه لا يصح لان مرتبة الاقل في جمع
 الكثرة عشرة مع ان ما ذكره الخواص خمسة لانا نقول لانم لزوم ذلك ولو سلم فلانم ان اقل
 مرتبة عشرة لانه لا فرق بينهما وبين جمع القلة في مرتبة الاقلية فان اقل مرتبة يقع الكثرة ايض اقل
 مرتبة جمع القلة (هو ثلثة ولو سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما في مقام الاخر على سبيل المجاز) قوله و
 لا يوجد في غير (قيل ذكر غير غير جائز لان معنى الاختصاص هو ما لا يوجد في غير قلت هذا تفسير لما
 يتضمنه قوله يختص وموجز ، السلبى وانما لم يقل وما يوجد في غير ولا يوجد في غير ، اشارة الى
 المناصفة بين المعنى اللغوي والعربي بلغة ، فيه قيل هذا التكريف تعريف الشيء بنفسه لان معرفة
 الخاصة يتوقف على معرفة ما يختص ومعرفة يتوقف على معرفة الخاصة واجيب بان المراد من قوله
 ما يختص به هو ما يوجد فيه من قبيل ذكر الخاص واردة العام واجيب ايض بتجريد الاختصاص من
 جزء السلبى واستعماله في جزء الايجابى ولا يخفى ان المناقشة الاولى تندفع بهذا بين الجوابين
 ايض واجيب ايض بان المراد من الخاصة الاول معنى الاصطلاح ، وبالاثان ، المعنى اللغوي قيل هذا

التعريف تعريف بالاعم لصداقته على شيء لم يكن فزه اليا كالناطق لانه يحتج بالابسان ولا يوجد
في غيره واجيب بان المقصود هو امتياز الخاصة من بعض ماعدا اما هو الجنس والعرف العام لا امتيازها
من جميع ماعدا ما حتى يورد التعريف مساويا للمعروف واجيب بان الهمزة هي كلمة ما هو
الخارج المحمول بشهادة الدشال هذا مقاله لانها تصب و لتقابل ان يقول يلزم منه ان لا يكون لام
التعريف مثلا خاصة لانه غير محمول عليه والمشهور ان النحويين لم يفرقوا بين الخاصة والفصل
فالناطق عندهم خاصة فلا اشكال (قوله وهي اما شاملة لجميع افرادها او اظلم ان هذا تقسيم لها باعتبار
جزءها لا اجابى وهو ما يوجد في الهمزة ان كانت موجودة في جميع الافراد فهي خاصة شاملة وان كانت
موجودة في بعضها كالكتابة بالفعل فهي غير شاملة بخلاف تقسيمها الى الحقيقية والافتراضية فانه باعتبار
جزءها السلبى لانها ان لم توجد في بعض الاعداد فهي خاصة حقيقية كالكتابة بالخط والنسب
وان لم توجد في بعض الاعداد فهي خاصة افتراضية كالشيء بالقوة للناس ولغيرهم وحوادث في الجمادات
ثم المراد من القوة في قولنا كالتسمية بالقوة معنى الامكان لا ما يقابل بالفعل لان الكاتب بالقوة
المقابل للفعل بغير شامل لافراد الانسان اذ بعضها كالتب بال فعل ثم ان هذا التقسيم على تقدير ان
يكون ذو الخاصية ماهية كلية ذ الافراد في الخارج كما هو عند اهل المعقول ب: لاف ما ذ كانت جزئيا
حقيقيا او كلييا مخصرا في فرد فانه لا يجري هذا التقسيم فيه كما لا يخفى على المتأمل فمع ما قال بعض
المستحيين من ان هذا التقسيم ظاهريا اذ كان ذو الخاصية كلييا ذ الافراد في الخارج او في الذهن ليس على
ما ينبغي وايضا اذ قال بعض المستحيين من كلام طويل ينضمون اعترافا طويلا ليس بشيء فارح الى الحاشيتين
حتى يظهر لك ما فيه وما ثم كون الكتابة خاصة للانسان مبني على مذاهب الحكماء لانهم لا يقولون
بالملائكة (قوله اي لام التعريف) هذا التفسير مما اشار الى ان الالف والملام عوض من الرضا اليه
واما اشارة الى انها للتعهد الخارجي اي اللام المعهود بين المتكلم والخطاب ويحتدل ان يكون للتعهد
الذهنى ولكن التفسير لبيان المراد وهو لام التعريف ثم ان قوله ذواللام مبتداء ومن خواصه
خبره وقدم الخبر للاهتمام بشانه لانه اشار به في اول الوصلة الى ان المراد بالهمزة هو ما هو بعض
خواصه واحتمل ان يكون قوله من خواصه مبتداء وما بعد خبره وهو يكون كلمة من اصحبه بمعنى
البعض وليست من الجوزة كمن يكون للتبعض كما قال صاحب الكشاف في قوله تع ومن الناس
من يقول امنا فان قوله من الناس مبتداء وما بعد خبره وكلمة من منها بمعنى البعض وقد اشرنا اليه
(قوله لكان شاملا للميم) في لغة حمير ودي قبيلة من بني وهذا الحديث جواب سوال من قال امن امبر
مهيام في المسفر ولتقابل ان يقول ما ذكره الشم في بحث الهميمات من ان للميم يدل من حرف التعريف
ينافي بقوله ولو قال دخول حرف آة والجواب انهم يطبقون حرف التعريف عليه مما حجة
ومجاز افبناء السوال عليه لا يتم فعلى هذا ينبغي ان يقال في الجواب ان الميم ليست للتعريف بل

بدل من حرف التعريف لانا نقول ما آل قوله لعدم شهرته ليس الا ذلك لانا معنا ان كونها المتعريف
 غير مشهور بل المشهور انه بدل عنه قيل لو قال حرف التعريف كان شاملا لحرف النداء ايضم الا انه
 لم يتعريف به لان كونه من خواص الاسم لا يختلج الى البيان (قوله لعدم شهرته) وقيل انما لم يتعريف لان
 اطلاق حرف التعريف عليه با مجاز لانه بدل عن حرف التعريف كما اشار اليه الشم في بحث المبنيات
 فالهيم في الحديث بدل من اللام اي لس من البر الصيام في السفر ولانه اراد ان يذكر ما هو مختص
 بالاسم عند جميع المناسبات واختصاص المهم بالاسم من حيث بعض لا بقم عدم الشهرة لا يكون سببا للترك
 بل لا بد ان يكون سببا للبيان حتى يصير اولى مرتبة الاشتهار لانه ما هو مشهور لا يحتاج الى البيان
 لانا نقول في كل جمل من الالفاظ في النسخات انه لا يكون للمبتدئ في الالفاظ لانه منتهى ما هو مشهور مهمل للمبتدئ
 (قوله لانتشار الاستدلال على البناء على السكون اذ لا يجوز تحريك اللام بالضم للشقل ولا الفتح
 لا لتباعد اللام عن الالف ولا بالكسر لالتباسه بلام الحارة) قوله (ال كهل) اي مجموع الهمزة واللام
 للتعريف كما يكون مجموع هـ لثلاثهما (قوله زيدت اللام لفرق آه) اي زيدت اللام لثلاثها من همزة
 التعريف همزة الاستفهام وان قلت حازد فع الا لتباعد عن الهمزة بالضم او الكسر لان همزة الاستفهام
 مفتوحة قلت انهم اعتبروا الالتباس في الكتابة ايضم ودفع الالتباس بزيادة اللام دون غيرها
 لا متلزم ما هو الواجب وما يدل على ان اللام وحدة للتعريف دون الهمزة او المجموع هو سقوط
 الهمزة عند الوصل (قوله يدل عليه اللفظ مطابقة اه) قيل المراد من المطابقة اما الحقيقة اي يدل
 عليه اللفظ حقيقة او المراد انه لم يكن دلالة عليه تنعاضا اي في ضمن الكل فان كان مطابقا
 فيلزم عدم دخول اللام على اللفظ المسموع في المعنى المجازي واللام بط الدخولها على الاسد
 في قولنا ربيت الابد في الحمام فان قيل واخذ من الرمي او الحمام قرينة على ان المراد منه
 هو الرجل الشجاع وان كان الثاني فيلزم دخولها على الفعل المجرد من الزمان والنسبة بان
 انسلخ منه ما يدل عليه من الالفاظ ودلالة الفعل عليه يكون مطابقة بالمعنى المذكور واخيذ
 باختيار الناس بان لا يفتد عليه ليست مطابقة باعتبار الحالة الاولى اب الوضع الاول لانه باعتبار
 وضع الاول يكون دلالة عليه ضمنيا باعتبار الحالة الوجودية يصح دخولها عليه بغلات الاسم فانه
 ليس دلالة على معناه ضمنيا لا باعتبار هذه الحالة التوجيهي المجاز ولا باعتبار الحالة الاولى
 كالاسد في الدشالين المذكورين واجيب ايضم باننا لانك وفروع لفعل التجرّد عن الزمان والنسبة
 جمعا لان الفعل لا يبع من النسبة اهلالات الشيع الرضي انما انحصر دخول حرف التعريف بالاسم
 لانه نعين ذات هي مدلولها عليها في نفسها ويدل اللفظ عليها بانها نطقه فخرج الحرف لعدم استقلاله
 وكذا الفعل لانه واكأن دالاه اي معنى في نفسه باعتبار الذات وهي الفاعل ولكن ليست دلالة
 على الفاعل مطابقة لتزاملان الجزء من الفعل ليس الالحدث والرسالة والنسبة والفاعل سواء كان

خاصة او عامه الا ان من لوازمه الذاتية ويرد عليه ما لم يرد على الالفاظ المستعملة
 في المعنى المجازية ويرد عليه ايضاً انه يلزم عدم دخولها في اسم الفاعل مثلاً لانه مركب من الذات المبهمة
 والحدث ونسبة الحدث الى ذاته لذات فاد كان اللام لتعيين ذات بحيث يكون دلالة عليه ما باقية
 يلزم ما ذكرنا لان دلالة بذهنا قال السيد قدس سره انما يختص دخولها على الاسم لان اللام انما تدخل
 على المحكوم عليه وهو لا يكون الا اسماً وانما تدخل عليه لان الاغلب ان يكون المحكوم عليه
 هو الفرد لا المفهوم لانه وجد فلا يحتاج اليه الا ان التعيين انما يكون في الامور المتعددة والمتعددة
 هو المفرد لا المفهوم فح لا تدخل اللام على المحكوم به لان المراد منه المفهوم وقد عرفت ان المفهوم
 واحد فلا يحتاج الى دخولها فيه للتعيين لا يرقم هذا ايستغنى بقولنا ان يدخل على اللام في
 المحكوم به لانا نقول لا نم كونه محكوم به بل صفة لزيد واقائل ان يقول ان اسم فلان يكون للجنس
 اشارة الى الطبيعية والمفهوم لا الفرد فهي ح التعيين مفهوم المدخول (قوله والفضل يدل عليه نضمامنا
 لامطابقة) لان معناه المطابقي غير مستقل لتتحقق النسبة فيه وهي غير مستقلة والمركب من المستقبل
 وغیره غير مستقل وفيه ما ذكرنا فيما سبق وسند كرقيل ان الصفات بل جميع الامعاء المشتقة ايضاً
 لا يدل على المعنى المستعمل الا نضمامنا لمطابقه فيجب ان لا يعرف باللام وذلك لان معناها المطابقي
 غير مستقل لان النسبة فيها غير مستقلة والمركب من المستقبل وغيره غير مستقل وقيل السيد
 قدس سره في حاشية المطول ان النسبة في الفعل بطريق التفصيل وفي الاسم بطريق الاجمال والمركب
 من المستقبل وغيره غير مستقل اذا كانت النسبة بطريق التفصيل بخلاف ما اذا كان بطريق الاجمال
 واجيب ايضاً بان المركب من المستقبل وغيره غير مستقل اذا احتاج غير المستقل الى امر خارج من
 هذا المفهوم واحتاجب النسبة في الفعل الى فاعل وهو خارج من مفهومه بخلاف الصفات فان
 النسبة فيها احتاجت الى الذات وهي ليست خارجة عنها بل داخلية فيها (قوله فان حرف التعريف
 لا يدخل الضمائر) قيل ان حرف النداء حرف التعريف وهو تدخل الضمائر المنفصلة وامعاء الاشارة
 والموصولات واجيب بان المراد حرف التعريف من حيث انه للتعريف بان قصد منه التعريف لا تدخل
 الضمائر ويمكن ان يرد من حرف التعريف هو اللام قيل ان اللام تدخل على الموصولات مثل
 الذي والتي فانهما في الاصل الذي والتي الا ان يقامنا مناسبت بعضهم وليس متفق عليه على انما
 لانم ان يكون المراد بقوله كالموصولين جميعهما اذ يجوز ان يكون المراد بعضها قوله ومنها
 دخول الجر بالمراد هو الجر الداخلة عليه كما في دخول اللام لانهما من خواص اللفظي كاللتنوين
 اشارة الى ان قوله والجر معطوف على ما دخول اللام لا على المدخول فان المقابلة يقتضي
 ان يكون من خواص دخول الجر لانه ينبغي ان يكون موافقاً باللام فالموافقة يستلزم ان يكون
 المدخول في كلا الموضعين اولم يكن فيهما هذا اذا كان المراد من الجر هو ارباب الجر وهو الحركة

بأن الحرف كما هو الظاهر والتشبيه فاعان بمعنى الحركية والنون الساكنة يعتد بالمحقق في الآخر وأما
إذا كان المراد منه المعنى المصدري من جز الجمع، قول أي يكون الشيء مجرور الابدح ان يعطف على
الدخول لا على ما يخوله لعدم صحة اسناد الدخول على كون الشيء مجروراً ان قوله والجزم عطف
على لفظه دخول الدخول لا على محله فان لفظه مجرور من حيث انه مضاف إليه ومحلّه مرفوع
من حيث انه فاعل الدخول لانه مصدر مضاف الى الفاعل وانما ذكر من بي، الخواص الخمسة المذكورة
لان كلام من هذه الخواص يتضمن خواص كثيرة فان اللام يتضمن اربعة من الخواص وهي لام الجنس
والاستغراق والعمدتين وبذلك الجري يتضمن سبعة عشرة من الخواص وهي الجرو والحروف الجارية لان
اختصاص الجري بالاسم يستلزم اختصاص حروف الجرو وكذا اليتيمون يتضمن التثنيات وكذا الاضافة
اربعة من الخواص وهي ان الشيء مضافا بتقدير حروف الجرو فانه يستلزم الهضاب اليه والتخصيص
والتخفيف فانه من خواصه وكذا الاسناد اليه يشتمل كونه موصوفا واذمال ومفعولا ومميزا
(قوله لاند اراء) اي ان الجري اثر حرف الجرو وهو مخصوص بالاسم فلولا يمكن اثره مخصوصا به يلزم
وجود الاثر بدون الموتر وهو موقف واقبال ان يقول مصداق الانر والموتر اما ايضا او متمما والاول
للمكان والثاني للزمان فان كان الاول فهو غير مسلم الاثر ان الشمس في السماء واثرها في الارض
وان كان الثاني فمسلم لكن لم يقدلانه جاز ان يكون حرف الجري الاسم واثره في الفعل والحواب
باختيار الاول بانهم قالوا ان حرف الجري موثر ضعيف فاعتبر فيه ميتها بخلاف الشمس فانها موثرة
قوية فاعتبر فيها ما ينما (قوله ودخول حرف الجري لفظا) وهذا يختص ماى قولهم نعم السر على بسبب
الغير لان حرف الجري قد دخل على بسبب موثرة وهو فلي عند البصريين واسم عند الكوفيين واجب
فيه يانه محمول على غير مقول فيه ذلك اي بسبب الغير فيكون واردا على سبيل الحكاية (قوله كما في
الاضافة المعنوية) اي نقدر حرف الجري كما في الاضافة المعنوية ولما لم يكن نقدر حرف الجري الاضافة
اللفظية عند الجمهور فلذلك لم يقل كما في الاضافة اللفظية والمعنوية لانه في صدد تصحيح كلام المهم
على مناهب الجمهور لان تصحيح كلام المهم على مناهب المهم مما لا يخفاء به (قوله لانه لا فضاء معني
الفعل) ومعني الفضاء هو لا يصلح هواء كان الاصل على سبيل الانجرار او غير، فلا بد ان يدخل الاسم
متى يستقيم معنى الاصل لانه لو دخل الفعل فلا يصح اطلاق الاصل اليه من فاعل يتم له بالضرورة
ايه اذا لم يرد ما قيل ح ان الفضاء اذا كان بمعني الاصل ليجاز ان يدخل الفعل ليومل معناه
على الاسم فلا بد ان يقول الانجرار موقف الفضاء وقال العلامة التفتازاني وحروف الجرو وضعت
نجرر معاني الافعال الى الاصماء (قوله وما الاضافة اللفظية) دفعه الى تقريره ان حرف الجري
يكون في الاضافة اللفظية عند الجمهور لا لفظا ولا تدويرا فالدليل المذكور لا يفيد الا اختصاص
بجز الذي هو اثر حرف الجرمع ان المدعى اختصاص مطلق الجري بالاسم هواء كان اثر حرف الجري

ولا والمضاف اليه في الاضافة مجرور وبالاضاف هناك الجمهوز لا بحرف الجر وهو اثر حرف الجر
 اما الاضافة اللفظية ا جواب عنه فاذا عرفت ذلك فلا برد ما قال المحشيون واتصم الفاضل
 لسمرقندي حيث قال قوله واما الاضافة اللفظية ا جواب سوال مقدر وهو ان الملتصق ان الجبر
 مطلقا من خواص الاسم والدليل افاد ان الجبر لفظا او نقديا من خواصه ليقى النبي لم يكن اثر
 حرف الجر لفظا ولا تقديرا كالمضاف اليه بالاضافة اللفظية فلم يثبت بحوله خاصة الاسم فاجاب
 بما حاصله ان هذا التعليل مخصوص بالجر الذي هو اثر حرف الجر كما ترى فيه واما علة اختص
 الجبر كما في الاضافة اللفظية ليس كذلك بل لان الاضافة اللفظية هي فرع المعنوية ا ولا يخفى
 ان كلامه صريح في ان الجبر في الاضافة اللفظية ليس اثر حرف الجر لفظيا ولا تقديرا فيلزم منه
 ان لا يكون الاضافة اللفظية بتقدير حرف الجبر وهذا مما لفت لفتا في بيانها في مباني حرك المجرور
 فانه قد عرف مطلقا لضاف اليه بانسب اليه بواسطة حرف الجر ثم قسم الاضافة بتقدير حرف الجبر
 الى اللفظية والمعنوية وفيها اصرار في ان الاضافة اللفظية بتقدير حرف الجبر ولا يضر في ذلك ما
 صحه ملاحظه معنى حرف الجر في بعض الاضاف اللفظية كحسب الوجه فان الاضافة المعنوية اي
 كك كيدوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك كما حقيق في موضعه انتهى كلام الفاضل السمرقندي
 ولا يخفى ان مثل هذا الكلام لا ينسب احدا الى احد فضلا من ان ينسب الى الذم الفاضل المحقق الذي
 علمنا ارمانه الى الان عجز وامن ادراك مقاصد التي في شرحه هذا (قوله فينبغي ان لا يخالف)
 اي الفرع الاول وهو الاضافة المعنوية وقوله بان يختص قيد المنفى وكلمة ما في قوله بما عبارة
 من الفعل والضمير المرفوع في قوله يذالف راجع الى ما وكلمة ما في قوله ما يختص عبارة عن الاسم
 والضمير المجرور في قوله به راجع الى الجو قول الذي هو عبارة عن الاسم وقوله اعنى الفعل بضمير
 لقوله بما يخالف ولا يخفى ان ما يذلف هو الفعل والحرف معا لانه فسر بالفعل لان من السين ان
 الحرف لعدم استقلال معناه لا يصلح لذلك وقوله او يزيد منصوب معطوف على قوله يختص وقوله
 بان يعلم تفسير الزيادة والضمير فيه الى الفرع (قوله وهما دخول التنوين) وهو نون ساكنة تشبه
 حركة اخر الكلمة وليس المراد منه معنى المصدر لانها لا يكون مرفوعا معطوفا على الدخول
 اي من خواصه التنوين يعني منون بود ان اسم بان يكون اللام موضعا عن المضاف قوله لا ال
 من الدخول ا فدل المبتدأ ومنه هو الذي كمر في الاول فقط لا للحوق في الاخير وقد قال الله
 في ثبوت الفعل ومن خواصه دخول قد والسين ومرفوعا للحوق فجاء فعلك ويمكن ان يتم ان
 ابتداءه بتبادره اليه استعمال القوم كما قال المصنف ومنها دخول التنوين اراد منه لحوقه لان
 لا يوجد الا في الاخير وفيه انه لم لا يجوز ان يكون التنوين في قوله والتنوين مرفوعا معطوفا على
 الدخول بان يراد منه المعنى المصدرية وقد عرفت الجواب عنه من الدوافقه يا اللام والمجرور

سبق فأرجع اليه (قوله والمراد به كون الشيء مسنداً اليه) أشار به إلى أن الضمير في قوله اليه راجع إلى الشيء لا إلى الاسم إذ لفائدة فيه لأن كون الاسم مسنداً اليه من خواص الاسم مما لا يحتاج إلى البيان لأنه لا يتصور في غير الاسم فلا يحتاج إلى قوله وإنما اختسب هنا المعنى اه وإيضاً أشار به إلى أن الضمير في اليه لا يرجع إلى اللفظ كما هو رأي البعض حتى يحتاج إلى أن يتم أن كون اللفظ مسنداً اليه إنما يكون باعتبار معناه لا باعتبار مجرد اللفظ لأنه ليس مخصوصاً بلفظ الاسم بل يوجد في غيره أيضاً فهو ضرب فعل ماضٍ وفي حرف جر فعند رجوع الضمير إلى الشيء يتناول اللفظ والمعنى معاً ثم أرجعه إلى الشيء باعتبار أنه ان الشيء لكمال ظهوره كالمذكور فيصيح أرجاعه إلى اللفظ المسند إليه يوجد في الفعل أيضاً مثل تسمع بالتعمير في غير من ان تراء فان قوله تسمع مبتدأ يكون مسنداً اللفظ وقوله خير خبره واجيب بأنه محمول على حذف ان أي ان تسمع فيكون الاسناد بالحقيقة إلى المصدر فلما حذف ان بقريئة قوله خير من ان تراء عدل الفعل من انصب اللفظ أمه لفظاً إلى الرفع الذي هو أول احواله او محمول على تنزيل الفعل منزلة المصدر أي سماعك المعهدي وذلك لان الفعل يدل على المصدر والزمان فجرد عن احد مدلوليه واستعمل في الاشارة بمثل يضرب لمن خبره خير من رويته والمعني اسم رجل منسوب إلى معية مصغر معد (قوا) وضع لان يكون ابداً مسنداً فقط) أي مسنداً باعتبار جزء معناه الذي هو الحد ذاته فإنه باعتبار تمام معناه شتمل على النسبة المخصوصة لا يصح ان يقع محكوماً عليه وبه لعدم استقلاله بالمفهومية واللام في وله لان يكون للفرض أي الفرض من وضعه ان يكون مسنداً فقط فلا يردح ان كونه موضوعاً للفرض اثنافي وقومه مسنداً اليه على سبيل المجاز وذلك لأنه لو وقع مسنداً اليه يلزم خلاف ما هو الفرض من وضعه واللازم بط فالملزوم مثله ويحوز ان يتم الدوام في الفعل لا يكون مسنداً اليه بالاسناد الحقيقي بوضع مسند اليه كك يلزم خلاف وضعه الحقيقي فذلك لا يثنافي كونه مسنداً اليه مجازاً او امعدون الحرف مسنداً اليه فلان استقلال المعنى شرط لوقوع شيء مسنداً او مسنداً اليه لا يتم لان فتصاهد بالاسم لان الجملة ايضاً يقع مسنداً اليه مثل الشمس طالعة في قولنا ان كانت الشمس طالعة النهار موجوداً لأنه محكوم عليه وكل ما هو محكوم عليه فهو مسند اليه لانا نقول المراد من الاختصاص هو الاختصاص الاضافي وهو عدم كونه في الفعل والحرف او نقول الجملة يكون اسمه كما لانه يصح ان يقع اسم الحقيقي موقعها وما ذكر لا يرد ما في بعض كتبهم ان الاسناد اليه يوجد الفعل في نحو اذ قيل لهم آمنوا لان آمنوا مسنداً اليه لكونه مفعول ماضٍ فاعله لقييل مع انه فعل نه جملة وقد عرفنا ان المراد من الاختصاص الاضافي فلا يحتاج إلى جوابه بلح بأنه محمول على هذا القول او هذا الكلام أي واذ قيل لهم هذا القول ولقائل ان يقول ان هذا من ربه ابداً وقوله فقط مفعول عن الآخر وجعل قوله فقط تأكيداً بعينه لان ايقبه له فقط قيداً لمسند

وقوله ابدأ اقيده لوضع الفعل اي وضع الفعل وهو الحدث ابدأ ان يقع مسندا فقط اي لا مسندا اليه
وقيل انما اختص مثل هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا ابدأ فلو وقع
مسندا اليه يلزم ان يكون مسندا او مسندا اليه معامع مكون بكل من الاسنادين نما وقيل انما اختص
بالاسم لان من حق الحدث اليه ان يكون معرفة والفعل لا يكون معرفة قوله اي كون الشيء مضافا
ويؤيد هذا التفسير عدم ذكر اليه فانه لو كان المراد كون الشيء مضافا اليه ينبغي ان يقول
الاتصاف اليه كالاتحاد اليه (قوله اختصاص لوازها من التعريف) واختصاص اللزوم يستلزم
اختصاص الملزوم والاي يلزم تحقق الملزوم بدون اللزوم وهو بطلان اللزوم امامسا وله او مضمونه
ويمتنع تحقق احد المتساويين بدون الاخر كما يمتنع تحقق الاخص بدون الاعم ثم ان عدم كون
التعريف والتخصيص في المحرف ظ واما عدم كون التعريف في الفعل فايضم لان سلبه على نكره ابدأ
واما عدم كون التخصيص فيه فلان معنى التخصيص هو قلته اشتراك الافراد ومضى فيما بان انه الاقتران
كما في قوله نعم ولعبت مومن خير من مشرك مع ان المراد من الفعل ليس الا الطبيعية اي طبيعة
الحدث والزمان والنسبة وقلته اشتراك الافراد غير متصور فيه واقية بحيث لجواز قولنا ضربت مومنا
بإضافة الضرب الى اليوم اي ضرب اواقع فيه لاني الليل فحصل قلته الاشتراك باعتبار تخصيصه
باليوم مع انه اريد بالضرب نفس طبيعته فمثل هذا التخصيص جاري في الفعل كتخصيصه بالظرف
والحال مثل ضربت زيدا ايوما وضربت في اليوم اوضوت قائما فحصل قلته الاشتراك باعتبار تخصيصه
باليوم مخرج ضرب الدليل منه وباعتبار تخصيصه بالقيام لخروج الضرب الواقع في حالة القعود فالتقلت
جريان التخصيص في الفعل باعتبار معناه المصدرية فان الحدث المثارون للزمان الماضي والحال
او الامتقبال انما يكون مثاروكا باعتبار انه معنى المصدرية الذي هو معنى الاسم فلم يوجد الا
في الاسم فانه اذا وقع سطر وفا للزمان الحال مثلا فيخرج زمان الامتقبال فحصل التخصيص
في الاسم قلنت المعنى المصدرية هو اء كان في قالب المصدر او الفعل صالح لذلك التخصيص وكيف
لا والمعنى المصدرية المانول عليه بالفعل مثاروف للزمان الذي هو ممانول عليه بالفعل وايضم
لوصح ما ذكره المعترض يلزم عدم صحة ما ذكره بقوله وانما اقيده ناه لانها تتعلق بمد جمل الجاء
في قوله مررت بزيدا والمرور مع انه المعنى المصدرية فيكون مختصا بالاسم انما اختصاص التخصيص
بالاسم فلانه اما بحذف التنوين او ما يقوم مقامه من نونى التشبيه والجمع كما هو المراد مهنا وما
لا يوجد ان الالف في الاسم فكيف التخصيف الذي يحذف فهما لا يكون الا فيه لا يقيم ما يقوم مقام التنوين
يكون في الفعل ايضم مثل يضربان ويضربون لانا نقول ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بل هما يكونان
في الفاعل فلم يكن ما يقوم مقامه في الفعل قيل التخصيف بنا لاضافة لا يجب ان يكون في المضاف بل قد
يكون في المضاف اليه كما في الحسن الوجه فانه كان في الاصل الحسن وجهه حذف الضمير منه للتخصيف

فيه فانه يمتنع حصول التخفيف فيه بحذف التنوين او ما يقوم مقامه لان المضاف معرف باللام
فيمتنع دخولها عليه فلم لا يجوز اضافة الفعل للتخفيف في المضاف اليه لايتم لانم وجود
التخفيف في المضاف اليه بحذف الضمير في المثال المذكور لوجود العوض وهو اللام لاننا نقول
ابدال حرف الساكن من المتحرك ايضاً للتخفيف لان حرف الساكن اخف من المتحرك فحصل التخفيف
فيه بحذف الضمير فجاز ان يوجد ذلك في الفعل ايضاً واجيب عنه بان الحسن الوجه محمول عليه
طرد اللباب اي حكم فيه ايضاً ان التخفيف في المضاف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه لا طراد
الهاجبه فيكون حذفها ممتنع حكماً لا حقيقة (فوله وانما افسرنا الاضافة بكون الشيء مضافاً) لا بكونه
مضافاً اليه مع ان تفسيره به اولى من وجهين الاول انه يناسب بقول لاحقه وهو الجر لم الاضافة
والثاني انه لا يحتاج الى زيادة قوله بتقدير حرف الجر بل المحتاج الى الزيادة انما هو على تقدير تفسيره
بكون الشيء مضافاً قيل ويمكن ان يتم انه قد علم اختصاص كون المضاف اليه بالام من قوله
ومن خواصه دخول الجر لان الجر لازم للمضاف اليه واختصاص اللازم يستلزم اختصاص الملزوم
بقوله لان الفعل (الجملة آء) اشار به الى اختلاف القولين فان المضاف اليه عند المصدر والفعل وعند البعض
هو الجملة اعني ينفع وعلى كلا التقديرين يلزم عدم اختصاصه بالام قيل لا بد ان لا يكون الفعل
مضافاً اليه والا يلزم عدم اختصاص الجر بالام لانه لو كان مختصاً به يلزم اختصاص كون المضاف
اليه به لان الجر لازم له واختصاص اللازم يستلزم اختصاص الملزوم (قوله وقد يتم هذا بتاويل
المصدر آء) قال المحشي مولانا صاحب ينبغي ان يكون هذا القول مرضياً بوجه اما اولاً
بخالف السابق من اختصاص الجر فان الجر لازم الاضافة اليه واختصاص اللازم يستلزم اختصاص الملزوم
واما الثاني فلانه يوافق لما سياتي من قوله والمضاف اليه كل آء واما الثالث فلان معنى الفعل
كما ياتي عن كون له مسنداً اليه كما ذكره كك يا ابي عن الاضافة اليه لان في المضاف اليه يكون مسنداً اليه
ايضاً ثم قال الفاضل المذكور قال الشيخ الرضي قيل الدليل على كون الفعل في تاويل المصدر هي
اكتساب المضاف التعريف عن المضاف اليه في نحو اتيك يوم قدوم زيد الحار والبارد وذلك لو قرح
الحار والبارد المعروف باللام صفة ليوم وهو مضاف لان المعرفة لا تقع صفة للشكوة فالمضاف لا يكتسب
التعريف من الفعل لان الشكوة ابداً فيكون في تاويل المصدر هي القنوم فاكتسب المضاف التعريف
من المضاف اليه وهو زيد فم يكتسب المضاف الذي هو يوم التعريف من المصدر انتهى حاصل كلامه
اقول انما اورد الفاضل كلام الشيخ الرضي للاشارة الى ضعف جواب الاعتراض لان كلام الشيخ يدل على كون
الفعل في تاويل المصدر انما يجوز عند قيام الدليل وقريضة ولا قريضة في قوله يوم ينفع الصادقين
فقله سبق ان تسمع في نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه في تاويل ضامك بان قريضة اذا عرفت
ذلك فما قال مولانا بصح في جوابه ليس على ما ينبغي وتقرير جوابه ان قوله قد يتم ليس اشارة الى

ضعف الجواب بل اشار به الى ضعف ما يبتني على الجواب وهو كون الشيء مضافا الىه جميعا مختص
بالاسم وذلك لانك قد عرفت اختصاص كون الشيء مضافا بالاسم فان كان كون الشيء مضافا اليه
ايهم مختصا به بالتناويل المذكور فكلية داح منصوصا ان بالاسم فقوله قد يتم آذ يكون مبنيا عليه
وبين ضعف ما يبتني عليه ان المصم لم يلتزم بيان جميع خواص الاسم فجاز ان يذكر ما يكون
اختصاصه اظهر بالاسم لا شك ان اختصاص كون الشيء مضافا بالاسم اظهر من اختصاص كون الشيء مضافا
اليه به لوجود المضاف اليه في الفعل قادر او عدم كون الفعل مضافا ظاهر ايضا انتهى حاصل كلامه
(قوله فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقا) اي اذا كان كون الشيء مضافا اليه يضم مخصوصا بالاسم اي ما يفهم
من قوله وقد يتم آذ فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقا سواء كان المراد من الإضافة هو كون الشيء
مضافا او كونه مضافا اليه يختص بالاسم اما اختصاص كون الشيء مضافا فلما مر وانما اختصاصه بحو
مضافا اليه فلان المضاف اليه محكوم عليه في المعنى ووضع الافعال على ان يكون محكوما بها ابد
لا يتم ان كون الشيء مضافا اليه مضافا اليه معنيين الاضافة فلا يجوز اذاده الدهنيين من اللفظ الاضافة معادل يرد
منها احدهما لان قول المراد من الاضافة هو النسبة اي النسبة بين الشيئين وموافق والمضاف اليه
وهي مختصة بالاسم فيكون دار فاما مختصين به ايضا (قوله فان مررت مضاف) فيه تسامح فان في
الاختصاص الاضافي لا يضر كون الجملة مضافا المراد من اضافة مررت هو اضافة المروري مررت
ويحتمل ان يكون قوله بتقدير حرف الجر جواب على نداء بر التنزل بانالاسم ان يكون المراد
من الاستعصام هو الاختصاص الحقيقي بل الاضافي بالنسبة الى الفعل والحرف فيكون المضاف مطلة امواء كان
بحرف الجر اغنا او نقديرا يختص بالاسم فلا يضر كون الجملة مضافا في مررت بزيدا لانه لا يخل
بالاختصاص ولو سلم فنقول المراد هو كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر (قوله وهو معرب
ومبني او هو من الامراب والامراب في اللفظة الاظهار والفساد والمعرب محل اظهار المعاني وازالة
فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعل الامراب فيها واهبني ماخوذ من البناء المقص فيه
القرار وعدم التغيير وهذا تقسيم للمكالي الى الجزئيات (قوله لانه لا يخ امان آه) وانما عدل من
دليل المحصر المشهور وهو انه امان يختلف آه باختلاف العوامل ولا يختلف فان كان الاول فهو
المعرب وان كان الثاني فهو المبني لان التعريف اللازم من دليل المحصر المشهور لا يكون مساويا
للمعرب بل يوجد المعرف بدونه مركزا في جاءني زيد لانه معرب مع انه لم يختلف في الاختلاف
العوامل لعدم وجود اختلاف الاخر ولا اختلاف العوامل فيه اذا اريد من الاختلاف هو
الاختلاف بالفعل وان اريد من الاختلاف موعدة الاختلاف فيلزم ان يكون المبني معربا لوجود
موعدة الاختلاف فيه لا يتم المراد هو الاول فان مجيئه من السكون الى الحركة اختلاف بالفعل
لانا نقول الكلام في اختلاف اخر المعرب لاني اختلاف آخر الكلمة مواء كانت معربة او مبني اذ

في المعرب

نقول المنفي من زيدي المثل المذكور وهو اختلاف الاجر (قوله فالعرب الذي هو قسم من الاسم) اثار به
الى ان العرب قريب للمقسم لان العرب الذي هو قسم منه هو الاسم العرب فاللام الداخلة على قيد القسم
للعرب والاشارة الى القسم الذي هو الاسم العرب فلا يردح ما ذكره مولانا عصم من ان قسم الشيء هو
ما يكون اخص منه ومنه وجانحه مع بن شيئا من العرب والمبني ليس اخص منه ومنه وجانحه لوجودهما
في الفعل ايضاً انتهى حاصل كلامه لا يتم ان زيد يلزم ان يكون قسماً من الانسان لانه اخص منه ومنه وجانحه
تحت لانا نقول الكلية شرطاً في كون الشيء قسماً ولا يلزم منه ان كلما وجد فيه هذا يكون قسمه وانما اندم العرب
على المبني مع ان تعريف المبني وجودي وتعريف العرب عدمي فالاولى ثقلاً يمه عليه كما فعله ادب
اللغات وعجراً ان العرب اصل لان الاصل في الامعاء الاعراب والمغاء للتفسير والمصحح للدخول الفاء
الموضوعة للمتعين على المفسر كون ذلك المفسر بعد ذكر المفسر بالفتح (قوله اي الاسم الذي مركب آء)
ازاد من المركب معناه اللغوي وهو المنضم الى غيره لا الاصطلاحي وهو ما يدل بجزء لفظه على جزء
معناه لان العرب قسم من الاسم وهو مفرد فلو زيد منه معناه الاصطلاحي يلزم التعريف بالمعاني
وهذا الذي اراد من المركب الاسم المركب لا يرد الاعتراض بعدم المانع لصدق التعريف على مبني الاصل لانه
ليس باسم ويخرج مبني الاصل ايضاً بقوله يتحقق معه عامله لعدم العامل فيه فيكون ذكر الاسم في
التعريف للتحقيق واقتضاء الدقما وما جاب عنه بعض المتأخرين من ان العرب اذا لم يكن
مشابهاً لمبني الاصل فعلم كون مبني الاصل معرباً اولياً مما لا يلتفت لان الاعتراض على مبني
الاصل بعدم المانعة بان التعريف صادق عليه فينبغي ان يقرأ في الجواب ان التعريف لا يصدق
عليه فالقول بان عدم كون مبني الاصل معرباً اولياً ليس في المقابلة واجيب ايضاً عن المشبهة
الذكورة باننا لم صدق التعريف عليه بل هو مشابه لمبني الاصل فجاز ان يكون الماضي مشابهاً بالامر
مثلاً وهو الحرف ورد بان الحرف اما مشابه بالامر والماضي وعلى كلا التقديرين يلزم الدور
وانما اذا لم يشابه في صدق التعريف عليه وقيل في رده بان المراد من المشابهة له خفيته والمشابهة الموحدة
للبناء وهذه المشابهة منتفية فيه والا لزم الدور وايضاً يلزم ان يكون بناءه بسبب المشابهة لا بنفسه
واللازم فيمكننا ملزومه وانهم ان الشق قال في الدبنيات ان اللام في الاسم الناعل والمفعول بمعنى الذي وهما
مفردان ان ضرورة الاحتمال معنى فوجدنا معنى الفعل الماضي كما قال بعض المحشيين من ان تفسير المركب
باسم الذي مركب مع غيره خلاف الظاهر لا يفهم هذا المعنى من المركب اصلاً وحده بل العبارة التي
في التعريفات على ظاهرها واجب لغيره بشي كمالاً يخفى وايضاً ما قال المحشي الهندكوز من
ان المركب مشترك بين المعاني المتعددة او حقيقة في البعض ومجاز في الاخر واستعمال اللفظ المشتركة
والمجازية في التعريفات بدون القرينة الواضحة غير جائز فما القرينة فيما نحن فيه ليس بشيء
مفردان ان التعريفات على ظاهرها واجب لغيره بشي كمالاً يخفى وايضاً ما قال المحشي الهندكوز من

وهو مفرد وايضاً القرينة على انه ليس المراد من المركب وجود كل الكلمتين ككلمة واحدة
كقوله بك هي ان المركب بهذا المعنى لا يكون مخصوصاً بالمعرب لوجوده في الجني ايضاً قيل
هذا التعريف يستلزم الدور لان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل ومعرفة العامل يتوقف
على معرفة الاعراب لان معرفة الاعراب في تعريف العامل ومعرفة الاعراب يتوقف على معرفة المعرب
لانه ماخوذ في تعريف الاعراب فمعرفة المعرب يتوقف على نفسه وهذا دور واجيب بان معرفة
المعرب يتوقف على معرفة العامل المطلق الاعم من الاسم والفعل فان العامل المذكور في تعريف
المعرب يشتملها مع العامل الذي عرفه فيما بعد فاعلم الاعم فلا دور (قوله نركيبا يتحقق
مع عامله) انما لم يقل تركيباً مع عامله لان الظاهر ان يكون احد طرفي التركيب هو العامل كما هو
المتبادر من التركيب فمع يشكل بالاجتهاد والخبر فانها معربان وليس العامل احد طرفي التركيب
كزيد قائم لان العامل معناه فيهما وان اردت بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل
معه فبعيد غاية البعد (قوله فيك فيه زيدا) فان زيداً مركب مع قائم وقائم مع زيداً تركيباً يتحقق
مع عامله وان لم يتركب شيء منهما مع عامله وبهذا يظهر ان المعتبر هو التركيب انما
يتحقق مع عامله هو العامل مع العامل اولاً والتركيب مع العامل لمانه من المتبادر من التركيب ان
يكون احد طرفي التركيب هو العامل فيخرج الوجداء والخبر وايضاً ليس المراد من التركيب الذي يتحقق
مع العامل في الجملة وان لم يكن عاملاً في هذا التركيب لانه يدخل حلالاً في غلام زيداً (قوله كغلام
في غلام زيداً) فانه مركب مع زيد ولا يستحق بهذا التركيب اعراباً بل المضاف اليه يستحق بالتركيب
الاضافي لان المضاف عامل فيه او حرف الجر المقدر وبعض الشارحين اراد من التركيب التركيب
الاسنادي لاخراج غلام في غلام زيداً قيل انه ليس بصواب لخروج المضاف اليه ايضاً مع انه معرب
قال السيد قدس سره واذا اريد من التركيب التركيب الاسنادي لم يدخل في الحد الا المسند
والمسند اليه لانها مركبان تركيباً اسنادياً ويخرج المضاف اليه ومائر المعولات كالمفاعيل
الخمسة انتهى كلامه واتفق علماء زمانه على تخطيط صاحب المتوط بسبب ارادته تركيباً اسنادياً
اقول لاشك ان المراد من التركيب معناه اللغوي اي الاسم الذي ركب وضم اليه غيراً بضم
الاسنادي اي الضم الذي له نسبة الى الاسناد بان كان الاسم مسنداً اليه بديهي انه لم يكن
مضافاً اليه غيراً فخرج الغلام في غلام زيداً دون المضاف اليه وليس مراداً من التركيب الاسنادي
هو التركيب الاسنادي بحسب الاصطلاح حتى يرد ما اورد به على ما ذكرناه (قوله اي لم يناسب مناسبة
مؤثرة في مع الاعراب) اعلم ان المشابهة هي الاشتراك في الكيفية فهي احص من المناسبة وانما اخص
بالام لانها لا يمكن ان يكون التعريف مانعاً لصدقها على الاسم المتضمن لمبنى الاصل
كما هو له في الاسم المضاف اليه شيء هو مشابه له كقولنا فان اليوم مضاف اليه وهو مشابه

للحرف من حيث كونه كل منهما ثنائية فان الاعم المنضم والمضاف يكونان من افراد المناسبة
 دون المشابهة فصدق عليه انه لم يشابه ولا يصدق انه لم يناسب وذلك قال المصنف ما نسب آ
 دون مشابهه فاندفع بذلك ما قيل لم يقل المصنف في تعريف المصنف المشابهة موقع المناسبة ثم
 انه قد من سره اشارة الى انه ليس المراد من المناسبة هو المناسبة المطلقة والا يلزم ان لا يوجد
 معربا اصلا لمشابهته بالمعني الاصل في كون كل منهما كلمة او الاشتراكهما في الوجود وبعبارة
 اخرى بان قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب احراز عن مناسبة غير المنصرف الماضي والامر
 في تحقق الغرضين فانه مشترك بينهما وبينهما وان كان مشترك بينهما وبين الفعل مطلقا ايضاً وعن
 مناسبة المصدر والماضي في مثل اعجبني ضرب زيداء واما من فان المصدر العامل في معنى
 الفعل واللام يعمل وعن مناسبة الاعم الفاعل الذي به معنى الماضي وعن مناسبة غير معنى الا
 الحرف وغيرهما مما لم يؤثر في منع الاعراب قيل قوله اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب
 يستلزم الدور واعتبار الاعراب في تعريف المعرب وقد اهتم المعرب في تعريف الاعراب واجيب
 بكونه المراد من المعرب في تعريف الاعراب فاته والاعم من الذات ومن الذات الماخوذة
 مع الوصف بخلاف المعرف فان المراد منه هو المعرب من حيث انه معرب ويمكن مثل هذا
 التصرف في الاعراب الداخولة في تعريف المعرب واعلم ان المناسبة المؤثرة في البناء بعضها
 ان يكون الاسم منضمنا لمعني مبنى الاصل كاي فانه اسم يتضمن معنى همزة الاستفهام وانها
 حرف وببعضها ان يكون الاعم مشابها لمعني الاصل في الاحتياج كالمبهمة فانها مشابهة والحرف
 في الاحتياج الا ان الحرف يحتاج في الدلالة الى المتعلق وهي تحتاج الى الصلة للابهام
 وبعضها ان يكون الاسم واقعا موقع مبنى الاصل كخزال فانه واقع موقع انزل فانه بمعنى انزل
 بكسر الهمزة وبعضها ان يكون الاعم شابه الشيء وهو واقع موقعه كفسجار وفساق فانهما يشابهان الخزال
 بدلا وزنة وهو واقع موقعه اما المشابهة في الوزن فظروا المشابهة في العدل فكما سياتي في اسماء
 الافعال وبعضها عكس ذلك كما في المفرد والمعرفة فانه واقع موقع الكاف الذي في ادعوك وهو
 مشابه لكاف ذلك واياك وبعضها ان يكون اسما مضافا الى شيء وهو مشابه لمعني الاصل كيموثذ
 ان اليوم مضاب الي ذ وهو مشابه للحرف من حيث ان كلا منهما ثنائية قيل ان معرفة المعرب موقوفة
 على معرفة له مناسبة المؤثرة في البناء ومعرفة هذه المناسبة موقوفة على معرفة المعني فالاولي ح
 قد يم المبنيات على المعربات كما فعله صاحب اللباب ويمكن الجواب بانها انما تقدم المعرب على
 لمعني اشارة الى جواز ايضاً وابطال توهم تعريف المعرب بالجمهور لان المناسبة المؤثرة
 بالبناء الداخولة في المبنيات معلومة بهذا الوجه وغير مجهولة كباية خذ كرلاما يشير اليه بذلك
 قد قيل المراد ان المعرب لم يناسب مناسبة مؤثرة التي هي مذكورة في المبنيات فالمناسبة

الموثر في البناء المبني بمعلومة وغيره؛ وانه فلا يلزم من تعريف المعرب بها تعريف بالمجهول نجر
يلزم ذلك لو فسر المناصفة بالمناصفة الموثر القوية ولم تبين لان للمناصفة القوية مراتب كثيرة فالار
القوية من الامور النسبة فيكون زيادة القوة بالنسبة الى شئ دون شئ (قوله اي المبني اللد)
هو الاصل في البناء) وانما لم يقل اي المبني الذي اصله البناء لئلا يلزم عدم مانعة التعريف لانه
يصدق على المضارع الذي اصله البناء لكن الاعراب عارض عليه والبه يثير قوله لمذار ما اشبا
المفعول اه فاذا كان الاعراب عارضا عليه فسمه زائلا لاي المبنى عليه فلا يرد ان المضارع يخرج بغير
المبني في قوله اي الذي اصله البناء فالمراد من قوله هو الاصل في البناء هو اصل المبنيات ومقصود
قدس مرة منه دفع ما قال الشيخ الرضي من انه ان اخذنا لفظ مبني الاصل على ما يقتضيه اللد
من المعني المشهور دخل فيه مطلق الافعال مضارعا او نيرة اذ اصل جميع الافعال البناء على
ما ذهب اليه البصرية انتهى كلامه وقال السيد قدس مرة فيه مناقشة يظهر من التام في الفرا
بين ان يتم هذا مبني وهذا اصله البناء اذ المتبادر من الاول ان المشار اليه متصرف بالبناء وذلك
بحسب الاصل دون العروض والمتبادر من الثاني ان اصله مبني هو اعني كما هو اصله او عرض
له الاعراب انتهى كلامه وقد حورنا خلاصته انفا (قوله فالاضافة بيانية) قيل لا يجوز ان يكون
اضافة المبني الى الاصل بيانية على ما فسر الاصل بالاصل في البناء لان الاضافة البيانية في
اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه كما ذكره الشرفي بحث الاضافة مع ان المبنى اعم مطلقا
من الاصل في البناء لوجود المبني في الاءاء البيانية واصله الاصل الاصل الى الاصل لاهية ما
ما ذكره مولانا عصم ويمكن الجواب بان المبني مضاف الى الاصل لا الى الاصل في البناء وان كان المراد
من الاصل هو الاصل في البناء فالنسبة عموم من وجه بين المبني والاصل لوجودهما في المبنى
الاصل ووجوده بدون الاصل في الاءاء البيانية ووجوده بدون المبني في الاءاء المعرب
فان الاصل في الاءاء الاعراب وان كان المراد من الاصل ههنا هو الاصل في البناء قيل الاضافة
البيانية يكون فيما كان المضاف اليه اصلا للمضاف بان كان المضاف حاصل من المضاف اليه
مثل خاتم فضة كما ذكره الشرفي بحث الاضافة وفيما نحن فيه ليس كذلك ويمكن الجواب بان ما ذكره
في بحث الاضافة لم لا يجوز ان يكون حكما على الاغلب (قوله والامر بغير اللام) قيل لا احتياج الى
ايراد قوله بغير اللام لان الامر عند النحاة ليس الا الامر بغير اللام والامر الذي هو مع اللام في
مضارع مجزوم عندهم هذا ما ذكره بعض المحققين ويمكن ان يجب بان ايراد الرعاية المقيد
لانه يمكن بل يعتقد ان الامر مع اللام ايضاً امر لانه يشرع في علم النحو وبعد ما خرج من علم الصر
وفي علم الصر مثل ما امتنع ولو جعل قوله بغير اللام قيده واقعيا لا احترازيا فلا اشكال واه
ان الصر هذا في حاشيته للمتوسط جعل الجملة من حيث انها جملة من المبني الاصل كزيد قا

مثلاً فان كل واحد من زيد و ثائم معرب لكن المجموع مبني عنده وليس المصم على ذلك
فلذا تركها (قوله كما ينبغي في بابه) اي كما ينبغي وجه كونه مشابها لمبنى الاصل في باب
المبني في كلام الشم فلا يركح ما قال مولانا عصمة الله حيث قال ان صاحب الكافية لم يبين في باب
المبني مناسبة كل مبني لمبنى للاصل من اي جهة كما يفهم من هذا الكلام انتهى كلامه (قوله
وليس النزاع) اي نزاع صاحب الكشاف والمصم في المعرب اى في جعلها معرباً لغويًا وقوله
من قولك اعربت اى أعربت الاسم بصيغة المخاطب او المتكلم المعلومين فان العلامة متفق
مع المصم في كون الامماء المعدودة معرّبة بمعنى اللغوي النباى هو من اعربت لان ذلك
لا يتحقق الا بعد اجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب فليس لاحد ان ينازع فيه في انه معرب
(قوله واعتبر العلامة ا) يعني ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلاً لوجود اسباب
الاعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم توجد كزيد بالسكون والمصم يكتف به بل زاد
مع القابلية وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقيق العامل
معه وعدم المشابهة لمبنى الاصل قال مولانا عصم وام يقل اعتبار العلامة مجرد الصلاحية للاعراب
لانها يحصل به الفرق بين اعتبار المصم و لعلامة لان المصم ايضاً لم يعتبر الصلاحية دون الاعراب
بل للفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المصم واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة
وبعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المصم الاعراب بالقوة
القريبة بالفعل انتهى كلامه (قوله واعتبر المصم مع الصلاحية ا) قال الفاضل السمرقندي مولانا
عصمة الله لا وجه هنا الى ذكر الصلاحية اذ الاستحقاق بالفعل لا يتحقق بدون صلاحية الاستحقاق
انتهى كلامه اقول لان عدم تحقق الاستحقاق بالفعل بدون صلاحيته لان معنى الاستحقاق بالفعل
ما ذكره مولانا عصم وهو وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب
وتحقق العامل وعدم المشابهة لمبنى الاصل وقد ذكر وان معنى الصلاحية اى صلاحية استحقاق
الاعراب هو انتفاء المانع من قبول الاعراب لفظاً فجازان لا ينتفى المانع عن قبوله مع وجود الاسباب
التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب كما في الاسم الذي في آخره الف مقصورة كالعصا اذ ركب مع
غيره العامل فتأمل (قوله ولهذا اخذ التركيب في تعريفه) اذ به حصل الاستحقاق بالفعل (قوله اما
وجود الاعراب بالفعل ا) وتوضيحه ان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة والمصم اعتبر
الاعراب بالقوة القريبة من الفعل (قوله ولذلك يقم يعرب الكلمة ا) والمراد هو مذهب الاعراب
بحسب اللفظ فيما اذا كان اعرابه لفظاً وسلب الاعراب بان لم يظهره المتكلم بان قال جاءني زيد ورأيت
زيد او مررت بزيد بالسكون (قوله وانما عدل المصم عما هو المشهور ا) قيل وجه العدول انه لو عرف
المعرب بما عرف به الجمهور يلزم ان لا يكون التعريف جامعاً لعدم صدقه على الامم المركبة مع

العامل ابتداء لعدم اختلاف العامل وان اردت بالاختلاف صحة الاختلاف يلزم ان لا يكون
التعريف مانعا لصدقه على الاعماء المعدودة العارضة من المشابهة الهندكورية مع انها ليست
بمعروفة عند المقص كما عرفك (قوله لان الغرض من تدوين علم النحوه) اي من اجتماع مسائله مثل كل
مفاعل مرفوع وكل مفعول منصوب وكل مضاف اليه مجرور فيضم اليها صغرى سهلة الحصول فيتم
زيده في جاني زيد مرفوع لانه فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع وكذا البواقي من القواعد
ثم المراد من الغرض هو الاصلي فالغرض الذي يعتد به هو الذي يعرف به احوال او آخر الكلمة
من حيث الاعراب والبناء يويد ايضا تسميتهم علم النحو بعلم الاعراب فلا يردح ما ذكره مولانا
عصم من ان الغرض من علم النحو غير منحصر في ذلك فان معرفة الهياك التركيبية وتقديم ماحقه
المتقديم وتأخير ماحقه التأخير ومثل وجوب تقديم المتضمن له معنى الاستفهام على مائر الكلام
وجوب تأخير الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال من جملة الافراض من تدوينه فالاولى ان يقر
من جملة الغرض من علم النحوه انتهى بلامه (قوله باحكام) اي باحكام لغة العرب بالتتبع
والسماح منهم (قوله ولا فائدة له معتدة بها) جواب سوال تقريره ان العارف باحكامها بالتتبع والسماح
منهم لا يكون مستغنيا عن النحولان العارف يعرف احوال او آخر الكلمة من حيث ان او اخرها
مرفوع ومنصوب ومجرور ومضموم ومفتوح ومكسور ولكنه لم يعرف اهم هذه الكلمات فان معرفة
اصحها يضم من الفوائد فقوله ولا فائدة له معتدة جواب عنه ويمكن ان يقر انه انفى الفائدة المعتد بها
لاجس الفائدة لانه تكون لغارف احكامها بالسماح منهم في معرفة اصطلاحاتهم فائدة وهي
حصول ضبط المسائل والملكة بها فلذا انفى الفائدة الخاصة (قوله فالمقصود من معرفة المعرباه)
قال المجد المشي مولانا اب اشار به الى انه لم يسم في نفس التعريف فساد بل لفساد في المقصود من
التعريف وبيانه ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا
ليحكم بان هذا او ذلك مما يختلف اخره باختلاف العوامل بان يقر هذا معرب وكل معرب مما
يختلف اخره باختلاف العوامل فهنا مما يختلف اخره باختلاف العوامل ولا شبهة في حصول
الوجه الصالح من تعريف المصحة ان يقر زيد في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل
وكل معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل مما يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف
اخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا
للزوم تقديم الشيء على نفسه في ضمن الدور اولا في ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال
المدكور معرب اي مما يختلف اخره باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف
العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل ازم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى
متقدمة والنتيجة متأخرة منها ابتداء وبواسطة الدليل فيلزم تقديم الشيء على نفسه اما كون تقدم

المشي على نفسه في غير الدور وظلال العلم بالنتيجة يتوقف على العلم بالدليل والعلم به يتوقف
 على العلم باجزائه من اجزائه الصغرى وموعين النتيجة فيلزم توقف علم النتيجة على نفسها
 واما كون تقدم الشيء على نفسه لاقى ضمن الدربيل في ضمن المصادر الاصطلاحية وهو كون المدعى
 جزءاً من الدليل فلان العلم بغيره يتوقف على العلم بالدليل والعلم به يتوقف على العلم
 باجزائه ومن اجزائه الصغرى وموعين المدعى فيلزم تقدم العلم بالمدعى على نفسه لتوقف العلم
 بالمدعى على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب ايا من معرفة ان ذلك
 معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه يعرف انه معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل
 والى الوط بقوله حاصله بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به ايا سبب مفهوم الاختلاف وتعريف
 مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف
 لا يتم الصغرى مجتمعة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لانه دخل تحتها
 في التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة في صورتها الاجمال والتفصيل
 وهذا لا متر عليه انتهى كلامه قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمة الله واما ما فاده الفاضل المحشي
 فهو انه يعرف المعرب بهذا التعريف يلزم الفساد فيما هو المقصود من التعريف لاقى نفس التعريف
 بان المقصود من تعريف المعرب ان يعرف مصداقته ويحكم عليها بانها مما يختلف اخره باختلاف
 العوامل بان يرق هذا الشيء يختلف اخره باختلاف العوامل فلو عرف المعرب بان ما يختلف
 اخره باختلاف العوامل يكون صغرى الدليل عين النتيجة المقصود بالاثبات اذ معنى هذا الشيء معرب
 ح ان هذا الشيء مما يختلف اخره باختلاف العوامل وموعين النتيجة فيلزم المصادر على المد والظ
 ان تلك المصادر مندفة بالمغايرة التي وقعت بين القضيتين بالاجمال والتفصيل وايضاً بعض
 عبارة الشريفي عن هذا الحمل انتهى ما قال الفاضل السمرقندي اقول انت خبير ان قوله والظ
 ان تلك المصادر مندفة بالمغايرة آه مضمون لا يتم الذي اورد المحشي مولانا عيب
 فالفاضل السمرقندي اختار مضمون لا يتم الذي اورد المحشي وزعم انه كلام حسن وغفل
 عن مضمون لانا نقول الذي اورد المحشي بل غفل عن مضمون صدره هذه الحاشية التي اوردها
 المحشي فليطلع ولا علمي وجه اختيار الفاضل المذكور ثم على مضمون لانا نقول آه فاقوا ان اختيارنا على
 السمرقندي لا يتم المذكور في كلام المحشي لانه نظر الى حد التام ومحمد وده فان المغايرة
 بينهما بالاجمال والتفصيل مع صحتهما وايضاً نظر في صحة قولنا زيد انسان لانه حيوان ناطق وكل
 حيوان ناطق انسان فزيد انسان مع ان المغايرة بين الصغرى والنتيجة بالاجمال والتفصيل نزع الفاضل
 السمرقندي ان المغايرة بالاجمال والتفصيل صحيحة في جميع الدوافع غير مخصوصة بمادة دون مادة .
 ولنا اختيار لا يتم الذي في كلام المحشي ولكن فرق بين المغايرة بالاجمال والتفصيل الذي فيما

فمن فيه وفيه الغائرة باجمال ولتفصيل الذي في الحد الثاني والمحدود كما استعملنا ما بيننا به مفهوماً
لانا نقول الذي في كلام المجد المحشي فنقول مضمونه انه لا مدخل لتفصيل النتيجة في التوقف اي
في توقف النتيجة على الصغرى لان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف مشوقفاً وهي واحدة في صورتها
الاجمال ولتفصيل والحاصل ان نفس مفهوم الاختلاف في الصغرى والنتيجة واحدة اما كون نفس مفهومه
في النتيجة فظا واما في الصغرى فلانه يتم على تقدير ان يعرف المعبوب بعرف به الجمهور ان زيداً في قام زيداً مما
بختلف آخره باختلاف العوامل لانه معرب اي مما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب اي ما
يختلف آخره باختلاف العوامل مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيداً مما يختلف آخره باختلاف
العوامل فيكون النتيجة عين الصغرى لان الصغرى هي ما يختلف آخره باختلاف العوامل لا المعرب
لانه معرف بالفتح مع ان الكلام في ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون هذا الوجه حلاً او مطا وهو ما
يختلف آخره باختلاف العوامل وقد مرقت ان الفساد ليس في نفس التعريف بل هو في المقص من التعريف
والمقص من تعريف المعرب ان يعرف المعرب بوجه يصلح ان يكون هذا الوجه حلاً او مطا فليس
شيء يصلح في تعريف الجمهور ان يقع حلاً او مطا لانه يلزم تقديم الشيء على نفسه لان الصغرى
منقده على الدليل وهو متقدم على النتيجة فيكون الصغرى متقدمة عليها لان العلم
بالنتيجة يتوقف على العام بالدليل والعلم بالدليل يتوقف على العلم بالصغرى لان العلم بالكبرى
يتوقف على العلم بالجزء فالعلم بالدليل يتوقف على العلم بالنتيجة مع ان الامر بالعكس فيلزم
المحدود والمذكور اما من ان الصغرى عين النتيجة ويلزم المصادرة على المطم ايضاً لكون
المدعي جزء الدليل لانه يصح لك ان تقول زيداً مما يختلف آخره باختلاف العوامل فما الدليل
انه يتم لانه مما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل ما يختلف آخره باختلاف العوامل ما يختلف
آخره باختلاف العوامل فزيداً مما يختلف آخره باختلاف العوامل واما على تقدير تعريف المقص
لا يلزم ذلك المحدود لانه يحصل من تعريفه للمعرب وجه يصلح ان يكون هذا الوجه حلاً
او مطا وهو مركب لم يشبه مبني الاصل كما مرقت من كلام المجد المحشي وايضاً على تقدير تعريف
الجمهور يلزم ان لا يكون للكبرى فائدة لان موضوعها عين محمولها لانه يرجع الى ان كل ما يختلف
آخره باختلاف العوامل فهو ما يختلف آخره باختلاف العوامل وانما ذكرنا ان الفساد ليس في نفس
التعريف بل في المقص لان الدور انما هو بالنظر الى المقص بالتعريف وليس في التعريف نفسه باعتبار
توقف تصور المعرفة على تصور المعرفة وبالعكس ذلك لتوقف تصور مفهوم الاختلاف على تصور مفهوم
المعرب فلا يتوجه ما ذكره مولانا عصم على المجد المحشي مولانا عبدحيث قال والعجب ممن قال
اشار بقوله فالمقص من معرفة المعرب انه ليس في نفس التعريف فساد بل في المقص منه
فان ثبت فارجع اليه فانه كلام طويل مشتمل على ما لا فائدة فيه فاعلم وانصف فان الله يحب

المحتمل ان يتعلق بالمعرب اي هذا المصطلح مع حكم الذي هو ما يختلف
 انما بجزء باختلاف العوازل الى مذكور على سبيل التمثيل فمثله صائر المصطلحات باعتبار احكامها
 قاله مقصود من معرفة الحكم ان يعرف انه مما لا يختلف اخره باختلاف العوامل ويحتمل ان يكون
 منطلقه بما بعده يعني معرفة ان المعرب منه لا يختلف اخره على سبيل التمثيل فمثله
 صائر احكام المعرب اذا الحكم لا يغير فيه (قوله فيطابق) اي المعرب كلاسهم اي ما هو المقصود
 من كلامهم حيث يطابق بما مر من قوله لان الغرض من تدوينه (قوله فمعرفة) اي معرفة
 انه معرب (قوله وجب ان يعرف او لا) انه مما لا يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره لان
 العلم بصدق المحمد ودعوى شيء يتوقف على العلم بشيوت الحدله (قوله ودعوى ان يختلف اخره)
 وهذا من خواص المعرب بل لا يخل قوله لا يكون من خواصه الشاملة ولكنه خاصة اذا فية
 للمعرب بالقياس الى المبني فلا يرد ان هذا الحكم ليس من خواصه لانه يتحقق في المضارع ايضاً
 لاختلاف اخره بالعوازل مل لم يضرب وان يضرب و هو يضرب في حال الرفع والعامل فيه وقوعه
 موقع الاسم عند البصريين مثل زيد يضرب موقع زيد ضارب وحرف المضارعة عند الفراء وتجرده
 من الجوازم والنواصب عامل عند انكوفيين وأعلم انهم قالوا ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون
 لازماً بل يحققه في المضارع فير مضر ولعله انما اقل ودعوى انه يثقل وخصته (قوله اي من جملة
 احكام المعرب) اشار به الى بيان حاصل المعنى لا يفي من المبين ان هذا بعض احكامه لوجود حكم
 اخري المعرب كالاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل اذا ركبت مع العامل ابتداء كما ذكره
 بقوله فانقلبت اذ المراد ان بعض احكامه ان يختلف اذ يجعل اضافة الحكم الى الضمير للعهد اللادني
 وللجنس باعتبار تحققه في ضمن بعض الافراد وبعض المحشيين ذهب الى الاول وبعضهم الى
 الثاني فلا يردح ما قال بعض المحشيين من انه لو فسر به ما ذكرنا من ان بعض احكامه ان يختلف
 اخره ان كان احسن ليوافق عبارته فان حكمه فيها ابتداء وان يختلف خبره وعلى ما ذكره الشان
 يختلف مبتداءه وحكمه بمعنى من حكمه خبره ولا يردح ما قيل ليس في عبارة المهم من التبعية
 فكيف يصح ارادة التبديس فيها (قوله واشاره المترتبة) مضاف الاثار على الاحكام للتفسير فاشارة
 الى ان المراد من حكمه هو الاثر الثابت عليه فان حكم الشيء هو الاثر الثابت لذلك الشيء (قوله من
 حيث هو معرب) وانما قال ذلك اشارة الى انه ليس بيا حكمه من حيث انه غير منصرف او مفعول
 او فاعل او مضاف اليه او غير ما فان غير المنصرف من الاثر الثابت من حيث انه معرب حكمه ان يختلف اخره
 باختلاف العوامل واما حكمه من حيث انه غير منصرف ان لا كسرة فيه ولا تنوين (قوله حقيقة
 او حكماً) او اول مثل جاءني ابوك ورايت اباك ومررت بابيك والثاني مثل رأيت زيدين
 رت بزيدتين فانه لم يتبدل ذات حرف بل ذات حرف اخر في حالة التصب والجر حقيقة

بل حكمه الآن الياء بعد النصب ملامة المفعولية وبعد الجار ملامة المضاف اليه واختلاف الحقيقي
هو تبدل دال بدال اخر والاختلاف الحكمي هو تبدل دلالة بدلالة اخرى (قوله صفة بعينه
والطلاق للصفة على الحركة ليس على الحقيقة لانها ليست قائمة على حرف الاخر بل ثابتة له
وسبب تفضيله في بحث الاعراب (قوله او حكماً) كما في وايت احمد ومررت باحمد فان النصب
بعد الناصب فلامة المفعولية وبعد الجار ملامة المضاف اليه (قوله باختلاف العوامل) وفي بعض
النسخ لاختلاف العوامل فاللام للوقت او للتعليل واللام في العوامل للجنس (قوله ابا بسبب
اختلاف العوامل) والمراد من السبب ههنا هو السبب الطبيعي فان السبب القريب هو الاعراب
كما هيأتي قيل فاعل الصفة لا يجمع على العوامل كما هو سبب صاحب الكشاف واجيب
بانالانم ان العامل جمع عامل بل جمع عاملة ونجم فاعلة على الفاعل و بان الفاعل الاسمي
يجمع عليه والعامل انما يكون صفة اذا كان المراد منه معنى اللغوي مع ان المراد منه ههنا معناه
الاصطلاحي فيكون اسما لان العامل اسم لما به يتقوم معنى المقتضي للاعراب و بان بعضهم جوزوا
جمع الفاعل على الفواعل كالصاحب على الصواحب كما ذهب اليه صاحب الصحاح (قوله الداخلة
عليه في العمل) واعلم ان جواب الشئ على نقله ير التسليم اي تسليم عدم اختلاف اخر المغرب
حكما في هذا الا مثله فلا يرد ما ذكره بعض المحققين من ان اخره مختلف حكما في الامثلة
المذكورة لان اثر الحرف في اثر الاسم فيكون اخره مختلفا حكما واعلم ان الظرف الاول
يتعلق بالدخول والظرف الثاني بالاختلاف قيل لا احتياج الى الظرف الاول مع متواقفه فينبغي
ان يقر بسبب اختلاف العوامل في العمل بل يترك المعرب الذي عامله معنوي كما مبنداء
والخبر كما سبق من ان المتبادر بالدخول ذكر الشئ في الاول والحوقه في الاخر وهذا لا يتصور
في الامور المعنوية الا ان يقر خروج مثل ذلك بيزمصر لانه ذكر بعض احوال المعرب لاجديها قيل
لا احتياج الى القيد المذكور لدفع الاشكال الوارد على الامثلة الاتية لان اختلاف العوامل
سبب لا خنلاف اخره والسبب مطلقا يستلزم المسبب لان السبب قد يكون نافصا غير مستلزم فح
يتحقق اختلاف العوامل مع عدم اختلاف الاخر واجيب بان القابل يكون السبب نوعان مستلزما
وغير مستلزم هو اهل الميزان وعند النحويين السبب لا يكون الامستلزما لا يخفى ان حاصل
كلامه ان زيدا في الامثلة المذكورة معرب مع انه لم يختلف اخره باختلاف العوامل مع اختلاف
العوامل في الاسمية والفعلية والحرفية فهنا انما يتوجه اذا كانت الحاصة شاملة مع انها غير
شاملة بجميع الافراد المعرب فجاز عدم اختلاف الاخر في بعض افرادها لان يقر فينبغي ان يحمل
الحاصة على الشمول ما يمكن (قوله في العمل) لاني اللفظ وفي الذات لثلا ينتقصه و لثلا يشكل
بشعوا نبي زيد بعد ان قيل ذهب زيد (قوله يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية) نشر على

قهر الترقيم اللف نقلا بما لا يعرف ولوراعي ذلك في الامثلة لكان اظهر (قوله على التمييز) فهو تمييز
 من نسبة يختلف المعنى فاعلمه وفي القسم الثاني منه لا بد ان يكون فاعلا او مفعولا به كما في طاب
 زيد ابا فلذا قال اي في مختلف لفظا آخره فالتميزه هنا فاعل في الحقيقة لا مفعول به (قوله لفظا آخره) اي
 صورة اخرى وهي الحركة وقوله وتقدر اي تقدر آخره اي يختلف آخره بحسب التقدير
 سواء كان بحسب تقدير نفس الذات فخطبوا ونالوا والصفة او الصفة فتط والاول مثل جاءني
 مسلمي فانه قدرا ان الياء بدل من الواو والثاني مثل اجاني صاورا يمت عصا ومررت بعصا او مثل
 اجاني قاض ومررت بقاض فانه قدرا ان اضلها معا مصر وقاضي مع الحرف والحركة والثالث كحسبلي
 وفلامي فانه قدرا نلبسهما بالحركة من غير تقدير الحرف (قوله اي يختلف لفظا) اشار به الى دفع
 ما يقم من ان مفعول المطلق لا بد ان يكون مشتملا لمعنى الفعل من قبيل احتمال الكل على الجزء
 وليس قوله لفظا وتقدر اي به معنى الاختلاف فاذا كان المصدر هو الاختلاف لا يرد ذلك فعند
 المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاعطي اعراب المضاف اليه ويحتمل ان يكون بمعنى لفظيا
 او نقديا فيكون حصة للمصدر المحذوف اي اجنلا فاللفظيا واجتلا فانقدر يا ويحتمل ان يكون
 خبرا لكان المقدر اي لفظا كان او تقديرا فان كان يدخل بين الخبرين ويجوز ان يكونا منصوبين بنزع
 الخافض اي اختلافا في التلغظ او في التقدير وانما لم يثبت اليه ما ذكره الشيخ الرضي من انهما
 مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا مفعولا او مقدر افهما نصبا على المصدر لان
 الاختلاف امر اعتباري لا وجود له في الخارج وان انصف اخر العرب به في الخارج فلا يكون تلفواظ
 حقيقة وانما جعل قوله لفظا وتقدر تفصيلا لاختلاف الاخر مع ان الاقرب بحسب اللفظ ان يكون
 نغصلا لاختلاف العوامل لان العامل غير منحصر فيهما لانه قد يكون معنويا ولان المقصود بالذات
 بيان حكم المعرب فتفصيل اختلاف آخره اهم (قوله صارا اعراب نقديا) لعدم قبول الالف
 الحركية والفرق بين المعرب المختلف آخره نقديا وبين انه بنتي المركب تركيبا يتحقق معه عامله
 ان المعرب يقدر اعراب على حرفه الاخر ولا يظهر اعراب امال للتعذر او للاستتقال بخلاف
 الهنبي فان الاءراب لا يقدر على حرفه اذا مانع من الاءراب في جملته هو مناسبه لمبنى
 الاصل نحو هو لاءراسه وقد يكون المانع منه في آخره ايض كما يكون في جملته نحو هذا فلهاذا يقم في هواء
 انه في محل الرفع ما في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاءني الفتى فان الرفع مقدر
 في آخره لا يخرج ان بمجرد قلب الياء الفلأ يحصل فتى بل لا بد في حصوله من حذف الاء الساكنين لانا
 نقول المراد منه ان بمجرد قلب الياء الفلأ يصير اعراب نقديا لان الالف لا يقبل الحركة قوله لثلا
 يستعني آت) قال مولانا عصم قلت لانتقاض وان لم يجعل اختلاف العوامل اعم باننا نقول المراد باختلاف
 العوامل في العمل ان يطلب كل منها اثرا مبالغا لثلا اثر الاخر فقوله لثلا ايمت والباء ليسا باملين

مختلفين في غير المنصرف انتهى كلامه اقول محل الباء غالب لعمل رأيت حكمه في غير المنصرف وليجوز
 للباء عمل في غير المنصرف لفظا والمقصود باختلاف آخره لفظا وتقدير حقيقة او حكما فلولم يأت
 بهذا التعميم لم يحصل هذا المقصود (قوله مثني او مجموعا) يعني ان من قول هذا الصورة اي صورة
 معلومين مثني او مجموعا فلا يرد انه اذا قرى مسلومين بصيغة التثنية فلا يستعمل الجمع وبالعكس (قوله
 فانه قد اختلف العوامل) قيل الجمع موضوع لما فوق الاثنين والاطلاق على ما فوق الواحد فبازفج
 لم يتحقق اختلاف العوامل في رأيت احمد ومررت باحمد ويمكن ان يجاب عنه بان كلامه على
 تقدير التثنية اي ان قيل ان المراد للمعرب في رأيت احمد ومررت باحمد لم يختلف لفظا ولا تقديرا
 فيتم في الجواب ليس فيه اختلاف العوامل ولولم اطلاق الجمع على ما فوق الواحد فالانطاي
 والتقدير اهم من ان يكون حقيقة او حكما ويمكن ان يتم انهم يستعملون جمع الكثرة على
 معنى جمع القلة استعمالا شائعا كما سبق تفصيله (قوله فان فتحة احمد بعد الناصب علامة آة)
 قيل اذا كان فتح احمد بعد الناصب علامة النصب وبعدها الجار علامة الجر فالاحتلاف ح في اخره
 حقيقة لاحكام لانها هي الحركة بعد الناصب والحركة بعد الجار يعايران شخصا واجب ان المغايرة
 المعتبرة عند النحويين هي المغايرة الجنسية والنوعية لا الشخصية ولم يتحقق المغايرة بينهم
 فيهما (قوله فان قلت لا يتحقق) ولما قال فيهم وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل فيهم
 منه انه لا بد في كل اسم معرب من اختلاف الأحرار واختلاف العوامل جميعا بان يكون في كل اسم معرب
 احتلافان مع كون احدهما الاختلافين سببا وهو اختلاف العوامل والاخر مسبب عنه وهو اختلاف الآخر
 فتح يرد عليه قوله فان قلت آة فتح لا يرد ما قيل ان عدم اختلاف الآخر فيما ركب مع عامله ابتداء
 من لان انتقاله من السكون الى الحركة اختلاف وانما تعرض لبعض الاسماء المعدودة المذكورة
 لان ذكر البعض كاف في ورود الاعتراض (قوله مع عامله ابتداء) اي ركب مع عامله ابتداء اي قبل
 تركيبه مع العامل فاذا قيل جاء زيد معك فيه الاعراب لكونه ما سكتا ولا وليس فيه اختلاف الآخر
 ولا اختلاف العوامل مع انه معرب قال مولانا انب ان التركيب مع العامل لا يصدق الا اذا كان
 العامل لفظيا لعدم اطلاق التركيب على العامل المعنوي فتح يجوز ان يكون في بعض الاسماء
 المعدودة المذكورة عاملان معنويان قبل تركيبه بالعامل فيتم تحقق الاختلاف ح في اخر المعرب
 وفي العوامل جميعا واجاب عنه بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك
 لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع انتهى كلامه لا يخفى ان قول القائل
 الذي كور في الاعتراض من انه يجوز ان يكون التركيب في العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي
 يتحقق معه عاملان معنويان منيع فيجوز ان يحمل الجواز في كلامه على وقوعه في جميع المواد
 فلا يردح ان ذلك الجواز لا يخفى في المقصود بل لا بد من دعوى وقوع ذلك الجواز في جميع المواد

ابن المراد من العوامل دوماً فوق الاثنين مع ان الشئ اراد من الجمع في العوامل ما فوق الواحد حتى لو
قال في رأيت احمد ومررت باحمد يكون اختلاف الاخر مع اختلاف العوامل حكماً اقول قد عرفت منا
ان ما سبق من قوله فانه قد اختلفت العوامل فيه آجواب على تقدير التسليم فليهن ان الشئ اراد
من الجمع في قوله وحكمه ان يختلف آخره ما فوق الواحد واما الوجه الثاني فلان صحة الجواب
المذكور مبنية على ان الاسماء المعدودة المذكورة اذ اركبت مع العامل الرفع بخلاف ما اذا
ركبت مع العامل الناصب او الخافض فانه لا يندرج الجواب ح لاختلف آخره ح مع اختلاف العوامل
احد مما عامل المعنوي والاخر اللفظي اقول هذا الرد منه اي من الغاضل المذكور مبني على ان
المراد من الجمع في العوامل هو ما فوق الواحد وقصده من انما فيه من ما ذكرناه في الوجه الاول واما
الوجه الثالث فهو ان الجواب المذكور انما يصح اذا كان عمل العامل المعنوي هو الرفع والمقا وهو غير
سلم لان عمله انما يكون رفعاً اذا كان عمل العامل المعنوي خيراً معنى الفعل واما اذا كان معنى الفعل
ليكون ناصباً ايضاً وتكون عندئذ العامل المعنوي معنى الفعل مما صرحته في بعض تصانيفي انتهى
حاصل كلامه اقول صحة هذا الوجه يتوقف على ان يري النصب في عمل العامل المعنوي الذي
هو معنى الفعل في التصنيف المنقول من نفسه او في تصنيف آخر من تصانيف القوم فان نقله غير
نام لانه مبهم لم يدكر المنقح منه ثم اعترض عليه بان الشبهة المذكورة انما يتوجه اذا كان موضع
كلمة اذا كلمة كلما فانها للسور الكلبي بخلاف اذا فان معنى العبارة ح ان بعض من الاوقات
التي ركب بعض الاسماء المعدودة اه وهذا البعض من الاوقات التي لم يكن العامل المعنوي
بالا هم قبل تركيبه بالعامل اقول هذا كلامه بحسب اداب البحث ليس على ما ينبغي فاني
لما ذكرت ان ما ذكر مولانا عيب من قوله فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبباً
تركيب الذي يتحقق معه عاملاً معنويان منع وقد عرفت توضيحه في بيان الاعتراض ولقائل
ان يقول ان اعتراض المحشي مولانا عيب انما يتوجه اذا كان قوله مع ظرفاً للتركيب
لمستفاد من قوله اذ اركب وهو م لم لا يجوز ان يكون معناه انه اذ اركب كائن مع عامله ومتحققاً
عنه فح لا يرد ما ذكره الا ان كلامه بالنظر الى ما هو المتبادر من كلامه اشبه قيل في قوله لا يتحقق
لاختلاف في آخر المعرب ولا في العوامل نظراً لان قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل
حتمل ان يكون راجعاً الى الشرطية او يكون مضمون المطلقة العامة اي لو كان العوامل المختلفة
بالعمل فيه لاختلف آخره بها واختلف آخره باختلاف العوامل في الجملة اي في وقت من الاوقات
هو الاوقات التي يتحقق معه العوامل المختلفة في العمل ولو اجمعت بانها ح يلزم ان يكون الاسماء
المعدودة المذكورة قبل التركيب معرفة لصدق مضمون الشرطية او مضمون المطلقة العامة
ليها قلنا لا نم ذلك لانه انما يصح اذا كان المراد من قوله وحكمه ان يختلف آخره هو ترتيب

اختلاف ما هو يصلح ان يكون معربا على حصول اختلاف العوامل مع ان الظان المراد هو ترتيب اختلاف
 اعراب المعرب عن حيث الاعراب (قوله قلت دنا حكمه) اي حدوث الاعراب حكم اخر من احكامه واختلاف
 الاخر حكم اخر منها والحاصل ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازما له انقلبت يجوز ان يقيده
 الاختلاف بالعوامل باحد الزمنية وح يكون لازما للمعرب وان لم يكن قبل تقبيده بالظرف لازما
 له قلت فيه صرف الكلام من الظبلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضه غير لازم لجواز ان يتحقق
 معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الارمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه وانما
 كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له (قوله من هذا القبيل) اي جازان يكون من الحكم وهو
عدم اختلاف الاخر من الاحكام التي لم يذكرها المهم (قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من
 خواصه الشاملة) اي من خواصه الاضافية بالقياس الى المجني وانما قلنا ذلك لوجوه في المضارع
 ولذلك قال هو ناهي وحكمه ولم يقل وخاصته ولا ينبغي ان القول بان له ليس من خواصه الشاملة
 مجني على ان لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الارمنة اذ لو تحقق فيهما عوامل
 في الارمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت هكذا قال المحمد
 المحمدي ثم المراد من قوله غاية الامر ان انه لا كان بناء الاعتراض على ان الخاصة ليست
 شاملة فهو سهل لان الخاصة لا يلزم ان يكون شاملة فجاز ان لا يكون اختلاف الاخران جدي
 احوال المعرب ثم انه او كان المراد من قوله وحكمه ان يختلف آخره او هو صلاحية ترتيب
 اختلاف الاخر على اختلاف العوامل او كان المراد منه مضمون المطلقه العامة او كان راجعا
 الى الشرطية يكون الخاصة شاملة وقت معرفت ما فيه فتأمل قوله اي حركة او حرف وجعل
 كلمة ما موصوفة حيث فسرها بالنكرة لانها اصل ثم قال وحين يراد بما الموصولة و اشار به
 الى انها يحتمل ان يكون موصولة ايضم ثم القرينة لتخصيص ما بالحركة والحرف هي شهرة كون
الاعراب حركة او حرفا وقرينته ماسينا كفي ضبط اعراب الاسماء فانه ليس لا الحركة او حرف
 (قوله من حيث هو معرب) فانه من حيث هو اعل مثلا لا يختلف آخره بل هو مرفوع قوله ذانا او صفة
 بان يتبدل حرف بحرف آخر او صفة بصفة آخر وعلى هذا لا بد من ان يراد من السبب العصب القريب
 غير التام لان الاختلاف لا يتحقق الا بحرفين او حركتين فلا يصدق التعريف على اعراف واحد
 وحركة واحدة الا بحمل السبب على القريب غير التام قيل تبدل السكون بالحركة في اختلاف اخره بها
 ولقائل ان يمنع كون الاختلاف بها في آخر المعرب ثم لقائل ان يقول على تقدير حمل
 السبب على القريب غير التام وان دخل الاعراب الاول لان له دخلا ما في الاختلاف ولم يسم به
 الاختلاف ويخرج العوامل والمعاني والمتكلم لانها اسباب بعمدة الاختلاف لكن يخرج الاعراب
 الثاني لانها مما يتم به الاختلاف فالاولي ان يتم المراد بالسبب ام من التام والناقض وانقلبت

ح يشكل عامل مجموع افعال والمعاني والاعراب قامت المراد هو السبب القريب القام والناقص اذا لم يكن مركبا من السببين فصاعدا وبعبارة اخرى بان المراد من السبب هو السبب البتوط ولا يبعد ان يقال بان المراد من السبب هو السبب القريب غير القام لا يخبر بالاعراب الثانية لانه لا يتم به الاختلاف نعم يتم به الامتلاء لظن الاعراب الاول (قوله لا يرد العامل والمقتضي) لانهما ليسا بحركة ولا حرف ام العامل فظا واما المعنى المقتضى فلانه حالة فليصحت شيئا من ذلك ما قال الشم في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخرجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ماء الموصولة على عمومها انتهى كلامه وانما قال الاولى لانه يمكن الجواب بان المراد من الحرف هو حرف المباني بقربانه المقابلة بالحركة قيل ح يلزم ان لا يكون التعريف جامع لعدم صدقه على الواو والالف والياء لانها من حروف المعاني لان الواو تدل على الفاعلية فيكون الفاعلية معناها والالف تدل على المفعولية والياء تدل على الضاف اليه فلا بد ان يراد بالحرف ما هو اعم وما قيل من ان هذه الحروف تدل على الفاعلية والمفعولية والضاف اليه لكنها ليست موضوعة لها مع ان الحروف المعاني هي التي موضوعة للمعاني ليس بشئ له امياتي من ان الاعراب موضوعة للغايات والمفعولية والاضافة فالجواب ان لان كونها من حروف المعاني والامتدلال بدلالة على الجمعية والاشتمالية غير نام فقد قيل انها من حروف المباني زيدت في الكلمة وجعل المجموع دال على المعنى المقص كالف في الضارب والمجم في الضروب فان الدال على الفاعل هو مجموع لفظ الضارب الا ان هذه الدلالة حصلت بزيادة الف وكذا الضروب واجيب ايضا بان المراد من الحرف هو الحرف الاخر فلا يرد الاشكال على الباء الجارة قال مولانا عصم ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضي انه لا يرد عامل ومقتضى على طريق السلب الكلي والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشئ من المقتضي ولا يذهب على احدها به عيب من الفهم جدا اتم كلاما اقول لعل مراد الناقص المذكور من كلامه ان ذكر الواحد في قوله لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا مما لا يحتاج اليه بل هو مستندك لا الحرف الذي هو المركب من حرفين ايض كمن والى وغيرهما قول اما بان المراد من الحرف في قوله اي حركه اذ حرف هو الحرف الواحد حيث لا يكون الاعراب الاحرفا واحدا فلنا اورد الاشكال في الحرف الواحد ثم ان قوله المفهومة في الحاشية صفة السببية لصفة القريبة فلا يرد ان السببية المتصفة بالقراءة لا يفهم من الباء الجارة الا ان السببية القريبة تؤخذ من السببية لباء ولو سلم فنقول السببية القريبة يفهم من الباء الجارة في قوله به نظر الى التبادر لان المتبادر هو السبب القريب قيل الاختلاف في نحو مسلمان ومسلمون ومسلمين ليس في الاخر اذ الاخر هو النون فليزم ان لا يكون الواو في الجمع والالف والياء في التثنية اربا واجيب بان النون فيها كالتثنيين في المفرد

فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله من ان يكون اخر الحروف فكذلك النون وبعبارة اخرى
بان النون فيهما اذا كان بمنزلة التنوين فيكون في اخر المعرب في الجملة اي عند سقوطه بالاضافة
كما يستقط التنوين بها لا يقم ان النون فيهما قد لا يكون بمنزلة التنوين كما في المشني والجمع
المعرفين باللام لامتزاج اجتماع اللام والتنوين لانا نقول بكونه بمنزلة التنوين انما يكون
في بعض الاوقات لاني جميعها فحاز ان يجعل الحرف السابق على النون بالنظر الى كونه بمنزلة
التنوين في حكمه لاخر وان كان بالنظر الى كونه ملامة للتثنية والجمع ليس في حكم الاخر ويمكن
ان يجعل الباء في قوله به الالة اي الاعراب ما اختلف الخزء بالية فح الحاجة الى ان يراد من كلمة
ما الحركة او الحرف لخروج العامل والمعاني بالباء المراد به الالية اما خروج العامل فلان النحاة
جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة لهما صوره عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير المتكلم
وهو ملامة لتاثيره واما خروج المقتضي فلان آية الشئ بسبب قويم له والمقتضى ليس كذلك ثم
انه لو جعل قوله ليدل جزءا من التعريف فيخرج العامل المعاني منه لانها لا يدلان على الفاعلية
والمفعولية والاضافة بل الدال عليها هو الرفع والنصب والجر اعدام دلالة المعاني عليها لاستحالة
دلالة المعاني على المعاني اعدام دلالة العامل عليها فلان دلالة العامل بالالتزام وهي مبهورة
في التعريفات مع ان المراد من الدلالة هو المطابقة قوله من الاسباب البعيدة فان المعنى المقتضي
بعيد بمرتبة واحدة والعامل بعيد بمرتبتين لان العامل بسبب المقتضي والمقتضي بسبب الاعراب
وقد قالوا ان بقاء الاستعانة دخولها في الالة اكثر منه في الموجد والعامل كالموجد والاعراب كالالة
بناء على ظاهر اصطلاحهم وان كان الموجد الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم ولا يخفى ان المتكلم
ايضاً ليس فاعلا اي موجد بحسب الحقيقة على ما هو الصحيح من المنصب قوله وبقيد الحيثية خرج
حركة نحو غلامي لانه موزن على اختيار المعصم لكن حركته بنائية لانها وجدت بسبب بقاء المتكلم
وقال بعضهم ان غلامي مبني لان كل ما هو مضاف الى بقاء المتكلم فهو مبني عند المعصم وانما
قال حركة نحو غلامي لانه يشوه ان كسرة آخر المضاف الى بقاء المتكلم نحو غلامي اختلف
بها اخر المعرب لما عرفت ان هذا الهم معرب عند وان كان مبنيا عند غيره وقد تبدل حركة
آخرة او سكون آخرة بها كما نقول جاءني غلام بالرفع ورأيت غلامي ومررت بغلامي بالياء
فيصدق حد الاعراب عليه اجمع انها ليست باعراب لانها بنائية عند ولكنها بقيد الحيثية خرجت
منه كما ذكره الشم وان قيل لاحاجة اللى خروج هذه الحركة الى قييد الحيثية لان المعرب هو
المركب تركيبيا يتحقق معه عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى بقاء المتكلم الا بعد اطلاقها به
لانك اخبرت في جاءني غلامي من غلامك ولم تنجز عن مطلق الغلام فيختلف بعد ذلك فيحين
اطلاقها به ليس معربا فمختلف آخرة بالكسرة ولم يختلف آخر المعرب بها وبالجملة استحفاقة

لأعراب متأخر من كونه مسنداً إليه وهو متأخر عن دخول العامل وهو متأخر عن الإضافة
 المستأزمة لكثرة آخره، فاختلافه بالكسرة حال البناء فلا يصدق الحد عليها قلت وهذا الحد يصدق
 على هذه الحركة بعد تركيبه بالعامل كما عرفت في فروع الامثلة فلا يخرج الأبيد الحيشية قال
 مولانا عصم و أوقال خرج نبحو حركة فلا هي لكان أرجح لشموله ما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي
 لي جاءني مسلمي انتهى كلامه أقول فيه بحث أما أولاً فلان إطلاق الحركة على الحرف مما ليس في كلامهم
 بل يطلقون الأعراب عليه ولا يجوز أن يراد من الحركة الأعراب لعدم صدقها على حركة نحو فلا هي
 لأن حركته بنائية عنده، وأما ثانياً فلان ما قبل ياء المتكلم هو الميم في مسلمي لا الياء
 لان بعد ادغام الياء في الياء ليس قبل ياء المتكلم ياء لان ما قبل الشيء وما بعده إنما يكون
 باعتبار التمييز الحسي مرافاً وهو باعتبار التلفظ قال المجد المحشي مولانا عصم قوله خرج حركة نحو غلامي
 وان تحول آخره من الأعراب إلى الكسرة وكذا خرج جر الجوار بقوله تع وا مسحوا برؤسكم وارجلكم
 بكسر اللام انتهى كلامه قال مولانا عصم هذا على خلاف ما جمع عليه من ان جر الجوار من الأعراب
 انتهى كلامه أقول قوله وكذا جر الجوار، جاز أن يكون اعتراضاً على الثبوتان حركتها اعرابية مع
 ان اختلاف هذه الحركة فيها ليس من حيث انها معرفة بل من حيث انها جوار فلا يكون تعريف
 الأعراب جامعا لا يرد ما قال الفاضل المذكور بقوله هذا على خلاف ما جمع آه لانه إنما يرد
 اذا كان قوله وكذا جر الجوار، تحقيقاً مثل قوله خرج حركة نحو غلامي واما اذا كان اعتراضاً فلا ولوسلم
 فنقول ان مراد الفاضل المذكور بقوله هذا على خلاف ما جمع آه اما ان القوم صرحوا به واما ان القوم اذا
 اطلقوا الأعراب على جر الجوار فهو دليل على انه اعراب فان كان الاول فهو موان كان الثاني فهو ايضاً
 في حيزا لمنع لانه لم لا يجوز ان يكون اطلاق الجر على جر الجوار على سبيل المحارز لا الحقيقة ويؤيد
 تسميتهم بجر الجوار ولهذا اقل حركة نحو غلامي ليتناول جر الجوار فان ارجلكم مع كونه معطوفاً
 على وجوهكم المنصوب مجرور بجر الجوار (قوله لانه معرب على اختيار المهم) هذا تعليق لدخول
 حركة نحو غلامي اي الدخول المفهوم التزاماً من قوله خرج آه قبل اعتبار الحيشية فيتمهم من كونه
 معرباً ان يكون حركته اعرابية فدفعه بقوله لكن اختلاف آه (قوله ليس من حيث انه معرب)
 لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل هذا ما قال مولانا عصم وقال الفاضل السمرقندي
 مولانا عصمة الله وفيه انطلقوا قبل مطلق العامل لم يختلف به آخر المعرب فيخرج قبل اعتبار
 الحيشية بقوله آخره الا ان يتم اختلاف به آخر ما هو معرب في وقت ما لكن لاني زمان كونه معرباً
 فيدخل بهذا الاعتبار دون قيد الحيشية ويخرج به فتأمل انتهى كلامه قول الاعتراض و الجواب كلاهما
 ليس بشيء اما الاعتراض فلان حاصل اعتراضه انه لكان اختلاف حركة نحو غلامي قبل مطلق
 العامل يلزم ان لا يختلف بهذا الحركة آخر المعرب بل يختلف بها آخر الجنب لان قبل مطلق العامل

ليس الا فلامى وهو مبني لان الاسماء قبل التبركيب مبني فم يخرج فلامى بقوله آخره في
 قوله ما يختاف آخره به لانه لم يختاف آخر الدعرب بل آخر المبنى وحاصل كلام الفاضل
 مولانا صاحب ابن اخذ لا فداً آخر المضاف الى باب المتكلم في نحو فلامى موجود قبل ما قبل الجز
 ما في جاني فلامى بالرفع ورايت فلامى بالياء بل هو موجود قبل مطلق العامل كما اذا قيل
 فلامى بعد ما قال فلام بسكون الميم مثلاً فيصدق على هذه الحركة اذا ركب مع العامل
 تعريف الاعراب لانه معرب ح مع انه ليس بأعراب فجوابه ليس الا بقيد الحيشية وامامحة
 الجواب فيظهر بادنيل تامل (قوله وبهذا القدر تم حكاية) اشار به الى ان قوله ليدل اء ليس له
 دخل في الجامعة والمانمية فيتوهم انه اذا تم حكاية جمعاً ومنعاً بدون قوله ليدل اء
 فلا يحتاج الى ايراد فقوله لكن المصم اء لك فع هذا المتوهم (قوله على فائدة اختلاف وضع
 الاعراب) وعلى فائدة وضع الاعراب واليه يشير ما قال المصنف في شرحه ان قوله ليدل تنبيه على
 مله وضع الاعراب في الإسماء فهذا القول منه اي ان بمنزلة التصريح على ان قوله ليدل اء ليس
 من تمام الحد فلا يرد ان المصم لم يقل في شرحه ان ليس هذا من تمام الحد (قوله لانه خارج عن الحد
 اي لم يقل المصم انه خارج عن الحد ولم يقل ايضا ان اللام في قوله ليدل متعلق باخر خارج عن الحد
 بقوله واللام مطف على الضمير الذي في انه فانه اسم ان وخارج خبر ما وقوله متعلق عطف على
 خبر ما (قوله يعني وضع الاعراب المفهوم اء) لانه لما قال الاعراب ما اختلف آخره فيفهم منه
 ان الاعراب موضوع للاختلاف (قوله فانه بعيد عن الفهم غاية البعد) اذ مع وجود العامل في منطوق
 الكلام وهو اختلف جعلها متعلقاً بشئ يفهم من فحوى الكلام بعيد غاية البعد وقيل معناه ان جعل قوله
 ليدل اء خارجاً عن الحد بعيد وجعل اللام متعلقاً باخر خارج عنه ايضاً بعيد فاذا اجتمع البعد ان يصير
 بعيداً غاية البعد (قوله ليدل الاختلاف وما به الاختلاف) وهو الاعراب اي الرفع والنصب
 والجرو والواو والالف والياء قيل ان نسبة الدلالة الى الاختلاف غير جائز لان الاختلاف لا يدل
 على المعانى لانه لودل عليها فيلزم ان يكون الاختلاف اعراباً كما قال بعض المتأخرين وليس
 المصم على ذلك بل الاعراب عندنا هو ما به اختلاف والجواب ان اسناد الدلالة على الاختلاف
 ليس على الحقيقة بل على سبيل المسامحة والمجاز لان مدلول الاختلاف ايضاً هو المعانى حقيقة
 بل مدلوله الحقيقي هو اختلاف المعانى فيكون لك الأضداد المتماثلة بين الاختلاف وما به
 الاختلاف لان الاختلاف انما يكون بسببه فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب ثم
 ان تعريف بعض المتأخرين يدل على كون الاختلاف اعراباً والمصم عدل من تعريفه لان الاختلاف
 ليس موجوداً في الخارج بخلاف ما به الاختلاف والا ولى في العلامة ان يكون موجوداً فيه ولان
 الاختلاف لا يوجد في جميع افراد الدعرب فان الدعرب الذي ركب مع عامه ابتداءً ليس فيه اختلاف

ولكن يوجد فيه ما به الاختلاف وانما قدم في التردد به الاختلاف على ما به الاختلاف مع ان الظاهر
العكس لان الاختلاف جزء ما به الاختلاف ومعرفة الكل موقوفة على معرفة الجزء فلا يردح ما قال
بعض المحشيين من انه لو قال لي بدل ما به الاختلاف او الاختلاف لكان اولي لان ما به الاختلاف
مقدم على الاختلاف (قوله على المعاني جمع المعنى وهو عبارة عن ما قام بشئ فان الفاعلية معنى
قائم بزيد في جاءني زيد والمفعولية معنى قائم بزيد في ضربت زيدا وكذا المضاف اليه هذا ما قال
مولانا عب قال مولانا عبيد ان جعل المعنى على المنانم بالشئ المقابل للمعين اي الفائم بالذات
بعيد بل المعنى ههنا عبارة عن ما يقصد بشئ فان الفاعلية معنى يقصد بشئ هو الرفع والمفعولية
معنى يقصد بشئ هو النصب و كذا المضاف اليه اقول المناسب ان يكون المعنى عبارة عن ما قام
بشئ لان اعراب الرفع مثلا يدل على الفاعلية اي فاعلية قائمة بزيد ودلالته على الفاعلية
المقصد منه فيرظم بخلاف دلالاته عليها (قوله المعتبرة على صيغة اسم الفاعل) لان معناها
المتعاقبة يعني ازبني هر آيند « معربا او المعاني تأخذ لمعرب متعاقبة متناوبه فعلية صيغة
اسم الفاعل تدل على اخذ تلك المعاني المعرب وطريقتها عليه على سبيل المناوبة وهي باعتبار
هذا الوصف اي طريقتها عليه كك ما وقع الاختلاف وما به الاختلاف له واما على صيغة اسم
المفعول فنحمل على اخذ المعربات تلك المعاني على سبيل المناوبة بين المعربات وهذا لا تدل
على طريقتها تلك عليه با المناوبة في اخذ المعاني لها فوصف المعاني بالاعتوار اشارة الى ان
كونها مقتضية للاعراب بسبب اعتوارها على المعرب وانما لم يكتبوا بالعامل لتلك الدلالة لانه
لا يدفع الاشتباه في بعض المواضع مثل ما احسن زيد وما احسن زيد وفيه ان لاعراب
ايض كك اذا كان نقدير يا مثل ما احسن فتى وما احسن فتى فالاولاي ان يقيم انهم
ارادوا ان يفهم تلك الدلالة من نفسها (قوله على نضمين مثل معنى الورد) او الاستيلاء وغيرهما
بما يصح ان يكون كلمة على صفة له وهو دفع بوال تقريره ان المعتبرة متعد بنفسه لانه يقا
عتور والشئ يعني بدست كرفتنه انجماعه اين شي را فلا يحتاج الى ايراد كلمة على فلا بد ان
قول لي بدل على المعاني المعتبرة اياها اي الاسم المعرب نقرير الجواب ان ايراد كلمة على
لجل تضمنه معنى الورد او الاستيلاء وهما يتعديان بعلى يقيم انه وارد اوورد عليه او استولى
عليه (قوله لا على سبيل الاجتماع) كانه لو اخذ جماعة على سبيل الاجتماع لا يقيم له معاو
قوله فينبغي ان يكون علامتها) اي المعاني وهي الاعراب ايض كك بان لا يكون على سبيل
لاجماع لانه اذا لم يجتمع الفاعلية والمفعولية والاضافة على الاسم المعرب اتضاد ما فينبغي
ان لا يجتمع علامتها من الرفع والنصب والجر فيه ايض (قوله فوضع المصدر) قوله
وضعه بحيث آه) يعني يجب ان وضع الاعراب لا يكون متيقنا هو ان المعاني مختلفة فلو كان

الاعراب ح متفقاً بان كان الاعراب هو الرفع فقط في الاحوال الثابت فلا يمتثل ح من العلامة على
 الفاعلية مثلاً لا شتر الك العلامة بين المعاني كلها (قوله وانه جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب)
 اي في حرف آخره فح لا يصدق الاعراب بالحركة دون الحرف فينبغي ان يترك عمل عجمه
 ليشتمل ما كان الاعراب ح لاي في آخره او كان نفس آخره واجيب بان المراد انه جعل الاعراب
 في جانب الآخر فيصدق ح على الاعراب بالحركة والحرف معا (قوله لان نفس الاسم يدل على المسمى)
 اي مسمى الاسم والاعراب على صفة اي المسمى للمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابلتها
 صفات للمدلول كذا قال مولانا عاب. ولقائل ان يقول الاعراب يدل على صفة الاسم لا على صفة
 المدعى لانه يدل على المعاني وهي صفة الاسم اصطلاحاً فان الفاعلية مثلاً صفة الاسم اصطلاحاً
 وصفة المسمى لغة فالظان يقرأ وانه جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان الاعراب يدل
 على صفة ولا شك آه بدون ذكر قوله لان نفس الاسم يدل على المسمى ويدل على ذلك قول
 الرضي حيث قال المعاني صفة الدال حيث قال جعل الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف بعد
 الموصوف انتهى كلامه على ما اورد مولانا عاب ثم المراد ان نفس الاسم يدل مطابقة على المسمى
 فقط والاعراب يدل مطابقة على صفة فقط فلا خدشة ح (قوله فالانسب ان يكون الدال عليها)
 وهو الاعراب ايضم متأخر عن الدال عليه اي على الموصوف وهو الاسم المعرب قيل الحوكة ليست
 متأخرة عن الاسم بل هي مع نفس الآخر واجيب بانه اعطي للاكثر حكم الكل لانها متأخرة عن اكثر
 الحروف قيل هذا هو الجواب الصحيح ولقائل ان يقول هذا يشكل بقولنا جاءني اخ ورايت اخا
 مررت باخ لعدم تحقق الاكثرية فيه الا ان يقرأ انها متأخرة عن اكثر الحروف في غالب المواد
 فاعطي للاكثر حكم الكل لظرد الباب واجيب ايضاً بان المراد هو التأخر عن الدال بقدر الامكان
 ولا يجاب عنه بان المراد بالتأخر هو التأخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة في تأخرها الذاتي
 لانها تابعة للحرف لاننا نقول تأخر الذاتي لزم لها ايضاً وضعت فع لا معنى لقوله فالانسب
 لان اختيار الانسبية لاجل ان كون الصفة متأخرة عن الموصوف لا يوجب لكون دالها ايضاً
 متأخرة عن الدال عليه الا ان الانسب ان يكون محك بل يجاب بانها متأخرة بحسب الزمان
 من الحرف كما صرح به الشيخ الرضي (قوله وهو ما خوذ من اعرب به اي الاعراب مصدر عراب يقم
 اعرب به اي اوضحه فيكون الاعراب بمعنى الايضاح (قوله فان الاعراب يوضح) اذا كان
 الاعراب بمعنى الايضاح فتسميته بالاعراب لانه يوضح المعاني المقتضية لان الاعراب يجب
 لايضاح المعاني حيث يعرف المعاني بالاعراب فسمي سبب الايضاح ايضاً تسمية المسبب بها
 المسبب (قوله او من عربتاه) وكونه ما خوذ من عربت بان يكون الهمزة للسلب لان همزة ياب
 الأفعال قد يكون السلب فالهمزة اذا سلبت العرب بمعنى الفساد يكون معناه ازالة الفساد وسلباً

(قوله لانه يزول التباسه) فان الالتباس من جملة الفساد فيلتبس في معرفة المعاني عندهم
الاعراب ففي تسمية تلك الحركات الثلاثة اعرابا مناسبة بكلام المعنيين لان هذه الحركات توضح
الكلام وتزيل فساد ابهامه الا ترى انك لو قلت ضرب زيد عمر او بالسكون لم يعلم ان ايهما فاعل
واليها مفعول فاذا عرفت وضع الكلام ويزول فساد الابهام لا يخفى ان الالتباس لا يزول بنفس الاعراب
بل بسبب اختلافه فانه لا يزول الالتباس باعراب الرفع فقط الا ان يقر الاعراب بسبب الاختلاف
وهو سبب ازالة الفساد فيكون الاعراب سببا للزالة لان السبب للسبب بسبب (قوله ثلثة) اشار به الى
ان العطف مقدم على الحكم فيكون الخبر هو ثلثة اي انواعه مجموع الرفع وانصب والمجرع لعدم صحة
حمل كل واحد منها على الانواع لا يقيم اذا كان المجموع خبرا واحدا فلا يدان يعرب باعراب واحد
لان قوله لما بان لكل منها اصلا حية الاعراب فلذا اعراب كلمتها (قوله ولا يطلق على الحركات
البنائية) هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فبذات الثلثة مشتركة بين الحركة الاربعية والبنائية
بذلك الضم والفتح والكسر مختص بالحركات البنائية عند البصريين وعند الكوفيين يطلق عليهما
توحيها واما الضمة والفتحة والكسرة فمشاركة بينهما والشم لم يفرق بين كونها بالتاء وبين
كونها بعلم لتاء ولهذا اقال في بحث المبني ان الضم والفتح والكسر يطلق على الحركات البنائية
البارية على الاعرابية على قلته وقال الدليل على اطلاق الضم والفتح والكسر على الاعرابية قول المصنف بالضم
بها والفتحة نصبا والكسرة جرا وقال مولانا عبيد في بحث المبني ان اطلاق الضمة والفتحة
والكسرة على الحركات الاعرابية لا يكون دليلا على اطلاق الضم والفتح والكسر عليها مجاوز الفرق
بين عدم كونها مع التاء وبين كونها معها قوله ولا يطلق اه تاكيدا للمنفى المفهوم من قوله
مختصا على الحركات الاعرابية او اشارة الى الاختصاص الاضافي وقوله اصلا اي لا على القلة ولا
على الغلبة بقرينة التقابل (قوله اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة) بجعل الياء مصدريته ثم جعل
الرفع علامة الفاعل وما هو ملحق به حقيقة ولم يجعل الرفع علامة الفاعل حقيقة وعلامة ملحقاته
بما اذا ذهب اليه بعضهم اذ ليس لنا دليل على ان الرفع علامة لفاعله على سبيل المجاز غاية
باني الباب ان الرفع احق بالفاعل وهذا لا يستلزم ان يكون في ملحقاته على سبيل المجاز وصاحب
لمتوسط جعل الياء للنسبة وما فعله الشم اولي منه لورود الاشتراض عليه من وجهين اما الاول
لان معناه ان الرفع علامة شيء منسوب الى الفاعل فيلزم منه ان يخبر عن الرفع علامة ذات
منسوب اليه لان الشيء الذي هو منسوب اليه ليس الا الذات مع انه علامة لوصف وهو الفاعلية
لان الثاني فلانه يلزم منه ان لا يكون الرفع علامة الفاعل بل علامة المنسوب اليه اجيب من
لاول بان وصف الفاعلية ايضا هي له نسبة الى الفاعل لان لكل صفة نسبة الى موصوفها واجيب
من الثاني بان لكل فرد الفاعل نسبة الى الاخر والاولي في الجواب ان يقر ان الرفع هو

طبيعة الفاعل ولا شك ان للافراد نسبة الى الطبيعة لانها فرد لهذا الطبيعة حقيقة او حكما من قبيل نسبة الفرد الى الطبيعة كما يقم زيد انسان اي له نسبة الى الانسان بانه فرد له (قوله علم المفعولية) وفيه ما فيه الا ان النصب ليس احق بالمفعولية اي يساوي جميع المفاعيل (قوله اي علامة كون الشيء مضافا اليه) لانه لا ملامة المضاف اليه فانقلت اذا كان الرفع علم الفاعلية يجعل الياء ممدودة والفاعلية لا توجد الا في الفاعل فينبغي ان لا يوجد الرفع الا في الفاعل قلت ان الرفع علم الفاعلية اصالة ويجعل علامة لمعان اخر كالمبتداء لمثلا على سبيل التبع واللاحق و كذا النصب علم المفعولية اصالة وجعل علامة لمعان اخر كالحال مثلا على سبيل التبع واللاحق وكذا الجر علم المضاف اليه اصالة ويجعل علامة لكون الشيء مضافا اليه صورة على سبيل الطبع والشبهة والتعديم المفهوم من (قوله حقيقة او حكما) ليس الا كك نم ارادة المضاف اليه من الاضافة بقريضة التقابل لانه اذا كان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية فيكون الجرح علم المضاف اليه لان الرفع والنصب يدخلان على المضاف ايضم فلا يراد من الاضافة المضاف وانما لم يقل ههنا حقيقة او حكما لان المضاف اليه وان كان ملحقا لكنه قليل اولان الجار زائد فعلى كلا التقديرين لم يعتد به اولان الجر زائد كالجار فكانه ليس علامة فلا يراد ان الجر يكون في غير المضاف اليه ايضم مثل بحسبك درهم (قوله لم يحتج الى اللاحق الياء المصدرية) اليها لا يتم حق العبارة ان يتم لم يصح موضع لم يحتج لانه يشعر الى صحة اللاحق الياء المصدرية الى المصدر وليس كذلك لاننا نقول هذا القول مالمية وهي لا تقتضي وجود الموضوع فهو لا يستدعي صحة اللاحق (قوله وانما اختس الرفع بالفاعل) قيل المراد بالفاعل اما الفاعل الحقيقي او الاعم من الحقيقي والحكمي والاول بط لعمامة اختصاصه به لوجوده في المبتداء والخبر وغيرهما والثاني ايضم بط لعدم صحة قوله لانه واحد واجيب بان المراد هو الاول لكن المراد من الاختصاص هو الاختصاص الاضافي لان الرفع لا يوجد في المفاعيل والمضاف اليه فلا ينافي ذلك وجوده في المبتداء والخبر وغيرهما (قوله والفاعل قليل لانه واحد) قيل المراد اما ان فرد الفاعل قليل او نوعه قليل والاول مهم والثاني مسلم لانه واحد لكن الدليل غير مثبت للمدعى لان المدعى هو اختصاص الرفع بفرد الفاعل لا بنوعه ويمكن الجواب بان المراد هو الاول لكن الفاعل اذا كان باعتبار نوعه قليلا وواحد افيظ ان افراد النوع الواحد ايضم قليلا بالنسبة الى افراد انواع المفاعيل فيكون الدليل ظاهريا لا يقينيا فمع لا يرد ما قيل على قوله والنصب خفيف اذ بان النصب خفيف لا افراد هالا لنوعها والمفاعيل خمسة باعتبار انواع الافراد فجاز ان يكون افرادها قليلا بالنسبة الى افراد الفاعل كما لا يخفى (قوله فاعطى الشئيل للقليل) والمفرد الثاني لا عطي محذوف اي اعطي الشئيل مجعولا للقليل اذ عارضه للقليل المتعادل وبهذا في قوله فاعطى الخفيف للكثير واليه اشار

لانا هب فلا يرد ما قال الفاضل المسمر قندي من ان اللام لا يجوز دخولها في اللفظ الثاني من
 باب اعطيت ثم احاط ان الرفع صفة فاعطي للفاعل الذي هو العمدة فيضم للتعادل بخلاف المضاف اليه
 والجر فانهم ما فصلتان فلا يرد ما قال الفاضل المسمر قندي من ان المضاف اليه يضم قليلا فلم
 لم يعط الرفع (اذا) قوله والعامل اه) ولما ذكر العلة المادية وهي المعرب اي نفس الاسم وذكر العلة
 الصورية وهي الاعراب كانه علة صورية للاختلاف وذكر العلة الغائية وهي الدلالة على المعاني
 المقتضية بقوله ليدل على المعاني اه فاراد ان يذمرا لعل الفاعلية بقوله والعامل اه فان
 العامل وان لم يكن ملة فاعلية حقيقة لانه ليس بمؤثر وموجد له بل المؤثر هو المتكلم لكنه
 بمنزلة العلة الفاعلية وانما قدم العلة الغائية عليه لانها مقصودة بالذات وانما قدم تعريف
 المعرب على الاعراب وتعريفه على العامل اما تقديم تعريف المعرب على الاعراب فلان
 الاعراب يستلزم المعرب والموصوف مقدم على الصفة فكنا ما هو بمنزلة الموصوف واما تقديم
 تعريف الاعراب على العامل فلان الاعراب ما خوذ في تعريف العامل فمعرفة العامل
 يتوقف على معرفته ومعني المقتضي اولان الاعراب سبب قريب للاختلاف بخلاف العامل
 وانما اورد الجار والمجرور اعني به في اول تعريف العامل واورد مما في اخر تعريف الاعراب
 ولم يقل الاعراب مابه اختلف اخره مهنا للاهتمام باللمحصر اذ لا يدخل له في التعريف
 ثم البراد من السبب المفهوم من الباء هو السبب القريب فلا يرد النقص على المتكلم
 ونقص الاسم فان قلت ان التعريف ليس بضائع لصداقه على مجموع المتكلم والعامل ونفس الاسم
 لان المجموع سبب قريب لحصول المعنى قلت المراد من السبب هو السبب القريب غير التام
 ولقائل ان يقول ح يشكل على الجيم في جاء مثلا لانه السبب القريب غير التام ولا يجب
 بان المراد بما الموصولة هو الكلمة لانه لا ينقلح ^ح ينقلح العامل المعنوي مع انه من افراد المعرب
 كما ذكره يمكن ان يجاب بان المراد من السبب القريب هو السبب بلا واسطة فلا يرد
 الجيم في جاء لانه يلزم ح ان لا يكون جاء في جاءني زيدا عاملا لان السبب القريب بالمعنى
 المذكور لا يكون الا بالنسبة لان حصول النسبة انما يكون بعد حصول جاء وزيدا في جاءني زيدا
 وبعد حصول النسبة يحصل المعاني بلا واسطة لاننا نقول المراد من جاء هو جاء انه مستلحق في جاء المسند
 اي المنضم اليه النسبة سبب قريب بالمعنى المذكور ثم المراد من العامل العامل الذي له تاثير في المعنى
 فلا يرد النقص بالباء في حسابك درهم على عدم جا معية التعريف لانه لم يحصل بسببه المعنى
 المقتضي اما الفاعلية والمفعولية فظ واما الاضافة فلان حسابك ليس مضافا اليه (قوله اي يحصل)
 فسر التقويم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللفظ لاشتقاق التقويم من القيام الذي هو قيام
 الغرض بحمله وذلك لان المعنى المقتضي ليس قائما بالعامل (قوله اي معني من المعاني)

بالذكرة اشارة الى ان اللام في المعنى للعهد الذي فانه في معنى النكرة وإنما قيد له في بالاعتوار لان
 اقتضائه لا مراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعتورة (قوله اذ به حصل معنى
 الفاعلية) لان له استثناء عند الامداد الي زيد (قوله اذ به اي بالفعل الذي في رأيت حصل معنى المفعولية
 لان له استثناء عند البعيرتين وعند الكوفيين مجموع الفعل والفاعل عام في المفعول
 لانه صار فضلة بمجموعهما (قوله البناء عام) وهو عام في لفظ زيد وفي معناه ^{الذي} لان الفعل لانه
 المقدم به فيكون منصوباً محلاً اذا كان حرف الجر من كور اذ فانه اذا كان من كور اذ فانه من كور هو الحرف
 الجر بتالاتفاق واذا كان مقدراً كغلام زيد ففيه خلاف قال بعضهم ان العامل هو حرف الجر المقدر
 وقال بعضهم هو المضاف نيابة من اللام لانه في موضعها والحرف صار نسيماً ونسباً والنهاية تختص بالمضاف
 التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضوي (قوله فالمفرد المنصرف) قيل غير
 المنصرف الذي يكون فيه الحركات الثلاث للضرورة او الاضافة ^{من الامداد} او اضافة في غير المنصرف
 لاني المفرد المنصرف مع ان اعرابها بالحركات الثلاث لا بالحركاتين واجيب بان المراد
 بالمنصرف ام من المنصرف الحقيقي او الحكمي فهو داخل في المنصرف وخارج عن غير المنصرف (قوله اي
 الاسم المفرد الذي لم يكن مثني آء) واطلاق المفرد مشهور على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة
 وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثني والمجموع والمراد هنا الاخير بقريئة المقابلة
 قيل اذا كان الدراد ما في مقابل المثني والمجموع فيلزم الدور وتوقف معرفة المفرد على معرفتهما
 وكذا العكس لا اعتبار المفرد في تدويرهما لان المثني اسم ما لحق في آخر مفردة ، لف ونون والجمع
 اسم ما لحق في آخر مفردة ، واو ونون ويهـ ، الجواب عنه بوجوه الاول انه لا يلزم اذا كان المفرد
 المعرف به ناعين المفرد الذي كور في تعريفه باللام استحالة الدور هو توقف الشيخ على نفسه وهو م
 فاذا لم يكن مينه فلا يلزم الدور والثاني ان اللام ^{بغير} بما لم لا يجوز ان يكون حكماً من احكامه
 والثالث انه لم لا يجوز ان يكون متصرفاً لفظياً ولا يتوقف فيه المعروف على المعروف وتوقف معرفة
 المعروف على معرفة المعروف انما يكون في التعريف الحقيقي قبل لا بد من تقييد المفرد المنصرف
 بكونه غير الاسماء الستة وغير ما لحق بالمثني والمجموع لانها دخلت المفرد بالمعنى الذي كور
 وخارجة عن الحكم لعدم كون اعرابها بالحركات الثلاث ولا يجاب عنه بانها غير داخلية في ما حكم
 عليه بناء على ان قوله فالمفرد المنصرف آء قضية مهملة وهي في قوة الجزئية لانها ^{لا} ريل هو قاعدة
 وهي يجب ان يكون كلية بل يجاب بانا لان صدق المفرد عليها لان الدراد من المفرد ما ليس
 مثني حقيقي او حكماً ولا مجموعاً حقيقياً او حكماً فما هو من ملحقاتها مثني وملتو ارج حكماً وكك
 الاء الستة مثني او مجموع حكماً لشاركتها بالمثني والمجموع في ان كلاهما يستلزم التعدد
 فان الاء يستلزم الابن وكذا البواقي منه وفي ان في كل منهما المد واللين واجيب ايضاً

بان الالهة الستة والملحق بها مذكورة فيما بعد والمذكور في اللاحق بمنزلة الاستثناء قيل فح
لا يحتاج الى ايراد قيد المنصرف في الارجح غير المنصرف لانه ايضا مذكورة فيما بعد واجيب عنه بان له
كان غير المنصرف كثير فلم يكتب فيه بما هو بمنزلة الاستثناء بل صرح بقيد الانصراف للاحتراز
من غير المنصرف لثلايق غلط في امر كثيرة فالاحتياط في الاحتراز عنه لذلك بخلاف الاسماء الستة
والارواح والجن والجموع فانها معصورة في عدد فاكثرت في الاحتراز عن المحصور بادبي شي
اي ما من استثناء اذ ليس الاعتناء بحالها كاعتناءها لا ينحصر مع ان الاختصاص في العبارة
مطلق جدا (قوله وكذا الجمع تمكسر المنصرف) وانما لم يصرح بالجمع والمفرد والجمع المنصرف لان
ح يلحق بالجمع بمعنى الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر لانه صفة الجمع اولانه يتوهم
التفليح بان كان المنصرف احد الاصلين اي الجمع او المفرد ولكن صيغة التثنية للتغليب كما
في الشمسيين ولقمرين اولانه يظن ان يكون المنصرف فان صفة للجمع والمكسر (قوله اي الذي
لم يكن بناء الواحد فيه سالما) قيل الاولى ان يتم المراد بالجمع المكسر المنصرف هو الذي لم يجمع
بالواحد والنون والبالآلف والتاء ليخرج منون وارضون وخرابات فليدخل فلك
بضم الفاء قيده لان منون بكسر السين جمع سنة بالفتح وارضون بفتح الراء جمع ارض بالكسر
وخرابات بفتح الراء جمع خرب بسكونها فالواحد فيها غير سالم مع ان اعرابها ليس كك واما
الفلك بضم الفاء جمع الفلك بضمها ايض جمع المكسر المنصرف مع ان الواحد فيه
سالم واعرابه كك ويمكن الجواب من الاول بان ما يكون الواحد فيه غير سالم واعرابه
بالحرف قليل فلم يلتفت اليه فانه في حكم السالم وعن الثاني بان المراد بعدم بقاء نظام
الواحد اهم من ان يكون حقيقة او حكما فان ذواتها ان صفة الواحد فيه ضعيف فانها كصفة
أنت بخلاف صفة الجمع فابها قوية ومنه صفة قتل قيل ما ذكره ينتقض بنحو مصطفىون
بضم الفاء في جمع مصطفى (قوله اي ان واحد) غير سالم مع ان اعرابه ليس كك والجواب
منه ان المراد انكلم يك فيه صفة الجمعية وليس فيه علامة لامة الواحد لاجل الجمعية
بل لاجل الواحد لمقنضية له (قوله ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة) لان لسقف هو امتياز
بعض المعاني من بعض فالحركة لما كانت اخص من الحروف فالامتياز بها اولى (قوله والفتحة نصا)
قال قدام في قوله في هذا التركيب نجيل العطف على معمولي ساعلين مختلفين
لكن المقدم مجرور اجازة للمصم انتكلامه وذلك لان الفتحة عطف على الضمة
وهي اولى من الضمة كما ان رفع العطف على رفع العامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه
بصحة الاعراب وفعالها وان تقدر الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظته
كافية في كونه عاملا وان نجيل عامله هو عامل في الظرف المستقر (قوله على الظرفية)

يتكسر مضاف (أي وقت الرفع او حال الرفع فهو مفعول فيه فعند ان الرفع المضاف واللام المضافان
 اليه مقامه واعطي اعرابه (قوله ويشتمل النصب على الحالية واللام المضافة) يجعلهما بمعنى الاسم
 المشعر والمصدر للنوع وقال الشافى في الحاشية على معنى انه اعراب وهذا ان القسمان بالصفة حال
 كونهما مرفوعين او اعرابا بالضم اعراب رفع وعلى هذا القياس نهبا وجرا انتهى والمحل
 الاول اشارة الى انها حال عن الفاعل وبما ملئنا و العامل هو اعراب المقدر والمحل الثاني ان الفاعل لا يعل
 انها مفعول مطلق (قوله جمع المونون حر سالم) قال قدس سره في الحاشية قوله هو اعراب مرفوع
 على انه صفة للجمع انتهى فانه يجوز توصيف المضاف الى ذي اللام بندي اللام عند الجهور
 لانها في درجة من التثنية اما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه لانها
 بدل عنها ولا مجرد وعلى انه صفة للمونون حتى يكون المعنى المونون الذي استتم من التثنية
 اذا جمع لان هذا المعنى يستلزم ان يكون المراد من السلام هو السلامة عن التغير وليس
 كذلك كما ذكره بقوله وهو ما يكون بالالف والتاء وايضا يهتدي ان يكون واحدا مونا وليس
 كذلك كما اشار اليه بقوله وهو ما يكون بالالف والتاء لايتم السلامة صفة الواحد لان الجمع لانا
 نقول نعم الان الاصطلاح جري على توصيف الجمع بالسلامة او نقول انه في مقابل الجمع المكسر فكما
 ان المكسر فيه صفة الجمع كذلك جعل السالم صفة له ايضا (قوله وهو ما يكون بالالف والتاء) سواء بين
 بناء الواحد فيه ما اما او غير سالم وصواء كان واحدا مونا او مذكرا او انما قال كذلك لانه على ما
 قال بعضهم الدراد به هو الذي الحق في آخر مفردة الالف والتاء وكان بناء الواحد فيه
 سالما وايضا كان الواحد فيه مونا يشكك لقيده الاول بمثل سبعلات بفتح السين
 جمع سبعل بكسر ما لانه اذا لم يكن جمع المونون السالم فلا يخ اما ان يكون جمع
 المنكر السالم او جمع المكسر لا مبيل الى اللفظ لان اعراب سبعلات بالجرعة بخلافه
 ولا مبيل الى الثاني لان اعراب جمع المنكر بالالف والتاء فيه انما هي سبعلات فان اعرابها
 بالضم والكسرة وايضا يلحق قوله واحترز به من المكسر من نقر الثاني يشكك به مثل
 الدوفومات والمكتوبات مما لم يكن واحدا مونا وانما صهي هذا هو جمع المونون السالم لكون
 واحدا مونا وسالما غالبا السبعل شتر بزرك ومشتر بزرك كذا في المهدب لايتم مسلمات حال
 العلمية ليست بجمع فكيف يتم لها جمع مونا سالما او يجب بانها جمع في الاصل لانه في الحال
 (قوله اجراء للفرع على وتيرة الاصل) يعني لوجعل اعرابه بالحركات التي يلزم للفرع
 مزية على الاصل ولما كان اعراب جمع المنكر السالم على حرفين فجمع المونون
 السالم على حركتين قيل مع ذلك ايضا يلزم المزية لان اعراب جمع المونون السالم بالحركة
 في اعراب جمع المنكر السالم بالحروف والاصل في الاعراب ان يكون بالحرف والواجب عنه بانها

لما كان في الحروف وفهم صلح الاعراب فجعل تلك الحروف اعرابا ومع ذلك لم يوجب يلزم النقل
وهو غير جائز قلنا مع ذلك الحروف باقية والا يلزم كذب قولهم ان الاعراب بالحركة اصل بالنسبة
الى الاعراب بالحروف ويمكن الجواب بان الاعراب بالحروف قد يكون اصلا لان الامالة انما
يكون باداء هبار الخفة فان اعراب جمع المذكر السالم بالحروف الخف من الاعراب بالحركات لان تلك
الحروف فيها جواز للجمعية فهي وحدها اخف منها مع حرزها ^{نحو} اخر على اعرابية فاعرابه بالحروف اصل
فلا مراد من الفرع الجلي ونسبة لاصل وهو جائز (قولنا اذ بان رفا) قيل كلتا غير منصرف لالف
التانيمة مع ان اعرابه بالحروف والجواب انها مستثناة من هذا الحكم بقريضة ذكرها فيما بعد وسيجيب
تحقيق كلمة بالتا قوله فالجر فيه نايح بالتا قيل سمات علماء غير منصرف للعلمية والتانيمة
ان اعرابها اليهت بالفتحة نصلا وجر واجيب بان ذكر الشيء فيما بعد بمنزلة الاستثناء
لمنزلة فيما قبل اولي بان يتون بمنزلة واجيب ايضا بان المراد بالفتحة في غير المنصرف
ام من الفتحة الحقيقية والحكمية والكسرة في مسلمات فتحة حكمية لانها مشتركة بين الفتحة
والكسرة والمدنوع من غير المنصرف هو الكسرة المخصوص بالجر والتنوين التمكن ولا يرد
جوار جالة الجر لعدم الفتحة فيه لالغظا ولا حكما لما عرفت من ان ذكر الشيء فيما بعد بمنزلة
الاستثناء لا يقد لا يدخل الكسر والتنوين على غير المنصرف لمشابهة بالفعل والمدنوع من الفعل
هو الكسر والتنوين مطلقا لا الكسر المخصوص بالجر والتنوين التمكن فينبغي ان يمنع من
غير المنصرف الكسر والتنوين مطلقا لانقول دخول الكسر المخصوص وتنوين التمكن عليه
يقوي جانب الإسمية ويفعف المشابهة بالفعل بخلاف الكسر الغير المخصوص وتنوين غير
التمكن (قوله كما سنذكره) ان وجه كون الجواب بالتا كمنصب وغير المنصرف حال الجر مبني عند هم
وانه يصح ذلك بالتا اذا جازية بالتا في هذه الحالة ايضا (قوله يستهجن) اي يستتبع
بالتا (قوله لا يرد) ويعرف اصل الفتحة بالتا وجمع التكسير فتصغيره فويه وجمع المكسر
افواه واصله فوكه بالتا بعض الواو بالتا ركة الياء الى الواو بعد ملب حر كتها وحذفت
التنوين لالتقاء الساكنين ثم نقلت حر كة الواو الى الياء بعد ملب حر كتها وحذفت الياء
الالتقاء ايضا كنين دون الواو المتخفيف بالتا ذلك واصله ذو (قوله الى الاسماء الاجناس) واسم
الجنس بالتا اسماء بالتا قيل بالتا يضاف اليه الضمير ايضا مثل اللهم صل على آل محمد وذويه
بكل الواو بالتا يكون الياء واجيب بانه اذا خلاف قياس (قوله فاعراب هذه الاسماء الستة) اشار به
الى بالتا في شخص الاموالك من قبيل ذكر الشيء وارادة الوصف المشهور منه فانها مشهورة
ببكرتها بالتا لانا عسمة بالتا اختار هذا لثلا يلفوا الحكم عليها بكونها بالواو وليلا يلزم امتناع الحكم
عليه الاضافة مشتركة بالتا لثلا يلفوا بالتا يكونها مضافا الى غير ياء المتكلم بالتا يضع الحكم

ملكي الاغ والابيض الحمر (قوله لكن لامطلقا) ولما يتوهم من قوله بالواو والالف والباء ان امرهما
 بهذه الحروف مطلقا سواء كانت هذه الاء مكمرة او لا وسواء كانت موحدة او لا لصحة حمل المطلق
 على اطلاقه فلذا استدرك وقال ولكن لا مطلقا فما قال الفاضل السدوسي انه لما اشار الى تجريد
 قوله اخوك وابوك اء من خصوصية اياها بقوله فاعراب هذه الاء الستة اء يتوهم تجريدهما
 من مكبرة وموحدة ايضاً استدرك فقلنا نحن لا مطلقا ليس بشي لان تجريدهما ليس هو الفعل لاف
 الاعتراض المتوجه على عبارته فيجوز ان يكون على التوهم واو سلم فلا سميل للتوهم الذي هو الفاضل
 المنكور ولو سلم فهو مما لا يلزمه البه (قوله اء مضمرة اء) اما ما بصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو
 لا يصغر هكذا قال مولانا عاب فتبعه ان ذلك حكم على الغلب وكك في قوله موحدة لانه كلمة
 ذولايشني ولا يجمع (قوله اء كتناء بالامثلة) لا يقيم انما يصح الا كتناء بالامثلة ان كان خصوصية
 الامثلة في الخبر وليس الا مراد بك ذلك قال واعراب هذه الاء الستة بالحرز ولم يقل اعراب
 اخوك وابوك لانهما عنفت لانا نقول لما يصح الا كتناء بالاسماء الستة على تقدير عدم التصريح
 بغير القيد في نصية الا كتناء بالامثلة لذلك اولى (قوله مضافة) وهذا القيد باعتبار ذو
 للتحقيق لا للاختراز واما باعتبار الجواقي فللاختراز عما اذا كانت غير مضافة او مضافة الى الياء
 المتكلم لان اعرابها ليس كك كما ذكره قدس سره قيل فيه تغيير لانام الدفن حيث اخر قوله مضافة
 من قوله بالواو اء وذلك اما لانه جعل قوله مضافة حالاً عن المستتر في الطرف وهو قوله بالواو فانه
 خبر وجعل الطرف مضافاً فيه وحيث يكون العبارة مضافة على المتقدم والتاخير والافعال لا يتقدم
 على العامل المعنوي الثالث من العامل المعنوي كما ذكره في صحت الحال فلذا قدم ما اخره اولاً
 للشارح في تغيير النظم لنتحة وهي حسن الدوقع في موافقة اسلوب السابق ولا يخفى انهم يجوز
 ان يكون قوله مضافة حالاً عن الاسماء الستة ^(١) بل في بقية الاء الستة اياها عرّب هذه الاء
 الستة حال كونها مضافة (قوله كساير الاسماء المضافة) في قوله كساير الاسماء المضافة ومنه قوله كساير
 الاسماء مضافة بالاعراب الخفية ولكن حركتها بنا في وقت البعد لا بد من ذلك لانه مضافة قوله
 ولم يختلف في هذا الشرط بالمال كما اكتفي في كونها مكمرة وموحدة بالمال لئلا يتوهم اشتراطها
 انه يولد ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبر في المقصد بقيد المذكور وهو نفي الاء المضافة
 التي ياء المشكلم فقط في غابة الحشاء بالتصريح به مما يشاء اليد وليس الا اختراز من التوضيح بصيغة
 المكبر ولان المشني والمجموع بصيغة الواو كذا في ذلك لان غاية ما في الباب انه يتوهم
 من اء كتناء قيد المكبرة والموحدة بالمال اشراط كونها مكمرة وموحدة في قوله بالواو والالف
 والياء وهذا الوهم مطابق للواقع قوله لانهم جعلوا اعراب المشني وجمع الاء بالحرز
 جمل المفرد بالبحر في قوله فالمنفرد المتصرف اء فينبغي ان يكون اعراب مثل الاء والياء عندهم

هي مفردة ايضا بالحركات لكن النماذج عمل بالحروف لانهم لما جعلوا الله قال الفاضل السم مولانا عظمة الله
ان قوله لما جعلوا اعراب المشني والجمع المنكر السالم بالحروف مشعر بتقديم اعراب المشني
والجمع والشماعها في كلام العرب عن استعمال هذه الاحاد مع ان ذلكا غير ظ فالمراد انه لما
ارادوا ان يجعلوا اعراب المشني والجمع بالحروف بسبب وجود حرف صالح للاعراب في اخرهما
ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كك انتمى كذا منه اقول كما ان جعل اعراب المشني
والجمع المشني السالم بالحروف قبل جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف من جملة ما مورجهم بالقياس
كك اراية جعل اعرابها بالحروف قبل اراية جعل بعض الاحاد بالحروف من جملة ذلك لجواز
ان يكون الآخر بالعكس والحاصل ان الدفع المتوجه على عبارة الشم يتوجه بعينه على عبارة
الفاضل السم ووجود حرف صالح في آخرهما للاعراب لا يكون سبب لان يكون اراية جعل اعرابها
بالحروف مقدمة على اراية جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف لان وجود حرف صالح للاعراب
في اخرهما مشترك بين اراية جعل اعرابها بالحروف وبين جعل اعرابها بالحروف اذا عرفت
ذلك فجواب الفاضل السم ليس بجواب عن المنع المذكور فالجواب عنه بان ضيغة الماضي
بمعنى المضارع فقوله لدا جعلوا بمعنى لما يجعلوا فان التعبير عن المضارع المتحقق
الوقوع بالماضي شائع بينهم اما كان المضارع مينا متحقق الوقوع فلا نه اذا كان في اخر الاسم
حرف صالح للاعراب فم يكون لا يبراب بالحرف اصلا من الاعراب بالحركة كذا قالوا لان وجود
حرف صالح للاعراب في اخرهما دليل على جعلهم اعرابها بالحروف لان دلائل علم النحو ظنية
كذا قالوا فالمراد من التحقق في قولنا المضارع المتحقق بالوقوع هو التحقق الاعم من اليقيني
والظني ثم المراد من بعض الاحاد في قوله ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد كك هو هذه
الاسماء المفردة التي تسمها بالاشياء الستة التي تسمى بالاحاد من اية فلا يردح ما قال
بعض المحشيين من ان الدليل لا يدل على ذلك لانهم جعلوا اعراب هذه الاسماء بالحروف
والدليل يدل على جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف وهو اعم من المسمى (قوله في كون معانيها
منبثقة) اي مشعرة عن تعدد اما التعدد في المشنوب والمجموع فظا وما التعدد في الاسماء الستة فلان
الاب يشعر بالاسم ويتعقل عند تعقله ويحس بالزوج والحلم يتعقل بامرأة وزوجها وشخص اخر واما
التعدد في في وفلاته لا يتعقل بل هو جنس وماله وما له في من فلاته لا يتعقل بدون الصفات
القائمة وبدن العورة وهي يستدعي ان يكون في شخص فدعنا ايضا يشعر بالتعدد كمناني الاخر
وكذا انتمى بعدد نفي شخصه لانه لا يكون الا في شخص اذ هو يسمي اللسان فاذا عرفت ذلك فما قال
الفاضل السم لانا عظمة الله من ان هنوك وفوك لا ينبئان عن تعدد والانباء عن التعدد الذي
يختم من الاضافة مشتركة في جميع الاحاد بالاضافة ليس بشيء لان المراد من التعدد في قوله

معانيها منبهة عن تعدد هو التعداد في نفس معانيها بدون ملا حثتو مع لاضافة وغير ما ولا يخلو
 ان المراد من قوله وانما اختار واصله الاسماء الستة انه لم يختار والاسماء الستة الاخرى لما يشابهتهما
 اذ فح يد عليه انه يتحقق التعداد في بعض الاسماء الستة الاخرى ايضم مثل القرب والبعد وغير ذلك
 كالولد والمولود والافضل والاقص فلم يختار واما ذكره دون غيره الا ان يقر هذا التغيير بالطريق
 وهو ليس من ادب البحث (قوله ولو هو حرف صالح للاعراب) دليل الجواز لاختيار هذه الاسماء
 الستة واليه يشير قوله بخلاف ساير الاسماء لمجدوفة ويحتمل ان يكون دليلا لاضل المدعى
 وهو قوله وانما جعل اعراب هذه الاصطلاح بالحروف (قوله بخلاف ساير الاسماء) دفع هو ال
 تقريره انه كما في اخر الاسماء المذكورة حروف تصلح للاعراب كذلك في اخر يدوم فان صلحا
 يدوم صوفي بعض كتب اللغة يدوم في تقرير الجواهر انه لما سمع من العرب اعادة الحرف
 الذي في اخر ما عند الاعراب جعلوها اعرابا ولكن لم يسمع منهم اعادة الحرف الذي في اخر يدوم
 عند الاعراب فان الحرف الذي في اخرهما مخدوف نسما متسيا (قوله ويكنا ككتا) علمى وزن قعلمى
 وكلا علمى فعل واختلف في الف كانه في الاصل واواوياء والاكثر علمى الاول والالف في ككتا
 للتانيث جعل اعرابا كالالف في ككتا لا يقيم ان التاء في ككتا للتانيث فلا يحتاج الى ايراد الف التانيث
 لانا نقول التاء لم يتمحض للتانيث لكونها بدلا من اللام ولهذا جار تو سيطها فان تاء التانيث يكون
 في اخر الكلمة بل فيهما راحة من التانيث ولذا ليس ما قبله مفتوحا ولا ينقلب تاء في الوقف ولا بد
 من ذلك في تاء التانيث فلما لم يتمحض للتانيث جاز الجمع بهما لا يقيم اذا كان الالف فيه للتانيث
 يلزم ان يكون غير مخدوف كحلمى فيمخ تا الحكم بان اعراب غير المنصرف بالضممة والفتحة لانا نقول
 الالف فيه ايضم لم يتمحض للتانيث لاجلها يتغير اعراب فجاز الجمع بينهما ونقول هذا مستثنى بقريضة
 ذكره كما ان الاسماء الستة مستثناة بقريضة فمخ ما لم يذ كموه لكونه فرع (قوله) قيل هذا الوصح
 يلزم ان لا يذ كموه المونث السالم اية انه فرع عن جمع المدحور السالم والجواب انه انما لم يذ كموه
 الفرع اذا كان اعرابه موافقا لاعراب الاصل واما اذا كان مخالفا فيلزم كموه المدحور ويترك المونث
 على المقايسة كما في ككتا بخلاف ما اذا كان اعراب الفرع مخالفا لاعراب الاصل كما في الجمع بالمونث
 السالم (قوله مضافا) حال عن ككتا لانه فاعل معنى اي اعراب ككتا و ككتا حال كونه مضافا فلا يردح
 ما قول ان ككتا مبتدأ لانه معطوف على المشنى ولا يحوز الحال محرر المبتدأ (قوله وانما قيدت بك)
 ولم يذ كرفائدة القيد الاول لانه لا يحتاج الى البيان لان ككتا من الاسماء اللازمة لاضافة
 وقوله فروعى فيه ككتا الاعتبارين ابا اعتبار اللفظ والمعنى معا ولكن رعاية اعتبار اللفظ بالامالة
 ورعاية اعتبار المعنى بطريق التبع والفرعية فحاصل قوله وانما قيدت بك لان ككتا انه انما
 خص الامتياز الى المضمون بالاعراب بالحروف لان المضمون فرع المظهر فلما كان ككتا مفردا باعتبار

المظه ومثنوي باعتبار معناه فاذا اضيف الى الفرع روعي جانب المعنى الذي هو فرغ اللفظ واخره
 بالحروف للمناسبة لانه فرع الاعراب بالحركات ولما اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي
 جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل قال بعض المعشيين انه ينبغي
 ان لا يراعى جانب المعنى لان النحوي يبحث من اللفظ لا المعنى والجواب بان النحوي يبحث
 من المعنى ايضاً لكن بالتبع مردود لان قوله فروهي فيه كلاً الامتبار بن يدل على مساواة
 رعاية كلاً الجانبيين انتهى اقول بحث النحوي عن اللفظ انما يكون على الغلب والاكثر وقد
 يكون عن المعنى لحظومية المادة كما في ما نحن فيه اما عرفت بان كلاً مفرد باعتبار لفظ ومثنوي
 باعتبار معناه على ان هذا البحث في الحقيقة راجع الى اللفظ لان الكلام في ان كلاً مفرد لفظاً
 ومثنوي معنى (قوله يسقط بالتقاء الساكنين) قال الفاضل السم لا دخل لهذا القول في اثبات
 تقديرية الاعراب لان تكون آخره الفامستقل في كون اعرابه تقديرياً اقول قوله يسقط بالتقاء
 الساكنين لدفع ما يقيم هذا كان آخره الفافوجه مقوطها ما ذافح يندفع ايضاً ما يقيم لم يظل
 كلاً رجليين فلا يسقط الالف ح لان كلاً لا يكون هنا فال الى المعرف باللام (قوله فلذلك
 قيد كون ا) وهذا تفرع في ضمن بيان المراد اى المراد من التقييد المذكور في قوله وانما
 قيد ا هو تقييد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافاً الى مضمير فلا يردح ما قال الفاضل السم من
 ان هذا انكزار بقوله وانما قيد بذلك ثم اجاب بان ذكره لبعده العهد وجوابه لا يخلو عن ركاسة
 كما لا يخفى (قوله اثنان) وكك مذروان بكسر الميم وفتح الراءد وكنارة ايه ونبه اذ لا واحد
 اهما فان زعم وقيل يكون للملأروان مفرد نقديراً لانه كان مذراً ثم ثني وقيل مذروان
 فيقال فما نقرل في ثنائياً لانه لا يمكن فيه ذلك لان معني ثناء لو امتنع طرف الحبل وليس
 في الطرف الواحد معنى الثني كما لا يمكن ان يقيم لمفرد اثنان اثنان اذ ليس في المفرد معنى الثني اي
 صيرورة الشيء ثنائياً فالثنائياً طرفاً الحبل اثنائي فالثني في مجموع الحبل لاني كمل واحد من طرفيه
 (قوله وكذا اثنان وتنتان) لفظان موضوعان لمونك مذكرة اثنان وليست التاء المتانيت لعدم
 كون نحر التانيت في الوصل وانما كان حكمها حكم المثنوي لشبهها بالمثنوي لفظاً لودود الالف والياء
 ومعنى للدلالة على شئيين كما ذكره قديمي العرب (قوله فالحقت هذه الالفاظ بها) اي بالثنائية وهذا
 كلامه اشارة الى قوله وهو يلحق به (قوله وهو الجمع بالواو والنون) سواء كان الواحد فيه مذكراً
 او مؤنثاً وسواء كان الواو فيه مالم لا غير مالم فيدخل في الجمع المذكور السالم نحو مثنويين
 واربعين وثنيتين وارضون وثنون جمع ثبة والدراد هو الجمع بالواو والنون في الجملة
 يعني في حالة الرفع وفي وقت من الاوقات فلا يرد ان هذا التفسير لا يشتمل الجمع المذكور السالم
 في ذلك الوقت بل هو جمع المذكور السالم هو جمع المذكور السالم وما على

صفتة من باب حذف المعطوف او المراد صيغة الجمع السالم فلا يردح ايضم بخومنين وارخصين
وثمين فان قيل قد قالوا لم يوجد في كلام العرب كلمة آخر ما واو بعد ضمة وهذا يمتنع بالو
واجيب بان الواوي معرض التغير فلا يعتد به واجيب ايضا بانه لما قام الواو مقام الضمة
صارت كأنها ضمة (قوله والوجع ذولا من لفظه) فلا يكون جمعا ما لما لوجوب ان يكون مفردا عن لفظه
وكذا اولات جمع ذات لامين انظما فلا يكون جمع الوؤنث السالم بل هي ملحقة فينبغي ان يذكر
اولات مع جمع الوؤنث السالم ملحقاته و اما ذوفه وجمع سالم فلذا لم يعد من ملحقاته وانما
قدم الوعلين عشرين لانه داخل في الجمع من حيث وضع الجماعة بمعنى الاصحاب ولا يدل على
عدد معين كما هو مقتضى الجمع فشابه للجمع في الدلالة على الافراد مع وجوده يصلح الاعراب
في آخره (قوله وليس عشرين جمع عشرة) دفع ما يقال لا يحتاج الى ذكره لانه داخل في الجمع المذكور
السالم لانه جمع عشرة وكذا اخواته اي نظائره وتفسير الاخوات بالنظائر على وجه الامتعارفة
بتشبيه النظائر بالاخوات فافرد ما بالذكر لكون اعرابها اعراب الجمع مع انه ما استتبع جمع لمشابهة
له لفظا ومعنى (قوله ولا تعين في الجموع) قبل المراد ما فيه لا تعين فيها بحسب الوضع اولا تعين فيها
او لا سواء كان بحسب الوضع اولا فان كان الثاني فهو في حيز المنع لانه يصح ان يقر جاءني مسلمون
لعشرة رجال مثلا فصح اطلاق الجمع على هذه الاعداد المعينة وان كان الاول قد سلم لكن لان ان يكون
عشرون موضوعا لاعداد كذا هو المفهوم من قوله يدل على بيان معينه لم لا يجوز ان يكون موضوعا
لمعدوداته ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الاول ويكون عشرون موضوعا لامداده ولا يمكن
اطلاقه عليه مجازا حيث اذا اطلق عشرون فالدون يختل منه الى امداده بلا قرينة نلو كان مجازا
فيحتاج الى قرينة ولو سلم ان يكون موضوعا للمعدوداته فيدل على معدودات معينة ولا تعين
في الجموع وفيه نظر لان المراد من عدم التعيين هو عدم التعيين بحسب اصل اللفظ والتعيين ح
بحسب الاستعمال بان يقر عشرون درهما فإحدى المعدادات المعينة بقرينة ذكر الدرهم ولما قلنا
ان يقول حار ان يكون اطلاقه عليها على سبيل المجاز وكانت القرينة هي الشهرة لان ارادة
الاعداد المعينة منه مشهورة بينهم (قوله وانما جعل اعراب المشني مع ملحقاته) قال الفاضل المصنف
الاولى ترك ملحقاتها لان قوله لانها فرعان للواحد مخصوص بالمشني والجموع وايضم
ملحقات المشني والجموع ايضم فرع الواحد بواحدة فرعية المشني والجموع وطريقا بيان
الحرف الصالح للاعراب بقوله وهو علامة التثنية والجمع يدل على ان متطوري الاستدلال هو التثنية
والجمع لا الملحق بهما انتهى كلامه اقول قوله لانها فرعان للواحد مخصوص بالمشني والجموع
في حيز المنع لان المشني والجموع من ملحقاتها فرعان للواحد سواء كان فرعية او بدلا وسماة او توسطة
وايضا بيان الحرف الصالح للاعراب بقوله وهو علامة التثنية والجمع يدل على ان آء ايضم غير مسلم

لان المراد من التثنية والجمع في قوله وهو علامة التثنية والجمع هو التثنية والملحق بهما
 قد هو في الدلالة غير مسموعة (قوله وفي آخرها حرف يصلح آء) وهذه الحروف في آخرهما انما
 يكون بحسب الوضع وانما زاد مدا ولم يكتبه بقوله لانها فرعان للواحد لانه لو لم يزد
 فيشكل ح بجمع المونك السالم لانه ايضا فرع للواحد مع ان اعرابه ليس بالحروف فخرج بقوله
 وفي آخرها حرف يصلح للاعراب وان قلت هذا الكلام يدل على ان علامة التثنية والجمع كانت
 في آخرهما قبل دخول العامل مع ان الاعراب هو الذي يحدث بالعامل قلت خصوصية كونهما
 اعرابا انما يكون بعد دخوله ولكن ذاتهما قبل دخوله (قوله وهو علامة التثنية والجمع) قيل
 علامة الشيء لا يتغير مع ان الاعراب يتبدل فكيف يصح اطلاق العلامة على الاعراب واجب
 بان العلامة احد ما لا يعينه فالواو والياء بلا تعيين احدهما لا يتغير اصلا لانه اذا ذهب
 الواو يجمع الياء في بدله ويمكن الجواب ايضا بان معنى قولهم لا يجوز التبدل في العلامة
 انه لا يجوز تبدل العلامة بما مر آخر غير العلامة واما تبدل العلامة بالعلامة جائز فلو
 ذهب الواو وجاء بدله الياء فهو تبدل العلامة بعلامة قوله لوقع الالتباس قيل جاز ان يجعل
 اعراب كل واحد منها بتلك الحروف الثلاثة ولكن فرق بينهما بحركة ما قبلها اجب
 بان هذه الفرق انما يصح في الواو والياء بان فتح ما قبل الواو في التثنية وضم في الجمع وكك
 في الياء ولكن لا ينع ذلك في الالف لانه يقتضي فتحة ما قبلها ابدال الالف بفتح ما قبلها
 لاننا نقول قد يسقط النون بالاضافة مثل زياد فالالتباس باق لا يقيم لوجعل اعراب المثني
 مثلا بحروف ثلاثة وجعل اعراب الجمع بهذين الحرفين برفع الالتباس وهذا اولي لان اعراب
 احدهما على خلاف الاصل لاننا نقول ح يلتبس حالة الرفع في الجمع بحالة الرفع في المثني
 ولقائل ان يقول لوجعل اعراب الجمع بالحروف الثلاثة واعراب المثني بالحرفين المذكورين
 لا يلزم الالتباس الا ان يتم انهم ارادوا اتحاد اعراب الفرعين اي المثني والمجموع في كونها
 بحروف ثلثة او بحر فين ثم لما كان في آخرهما حروف تصلح للاعراب لا يجوز ان يكون اعراب
 احدهما بالحركة واعراب الاخر بالحروف لدفع الالتباس لانه خلاف الاصل (قوله بقي المجموع بلا
 اعراب) قيل يمكن دفع الالتباس بجعل مراب احدهما الغظايا والاخر تقديرنا واجيب بان الاعراب
 التقديري لا يجوز الاعداد لظهور الاعراب او اشتقاله ولم يتحقق ذلك فيهما (قوله لانه الضمير المرفوع
 للتثنية) ودول دفع ما بينهما لوجعل الالف علامة الرفع في الجمع والواو علامة الرفع في التثنية
 (قوله على الاصل) لان الاصل ان يكون حالة الجر بالياء (قوله لغمة الفتحة وكثرة التثنية)
 والقيلش على الجمع وذلك لان الجمع يتوقف على ثلثة فرد وشرط ثلثة ان كان احدا
 واكثر من ثلثة ان كان صفة بخلاف التثنية فانها يتحقق بفردين بدون شرط وما كان اقل شرطا

فهناك أكثر أفراد اولان في الثلثة مثلاً يتصور ثلاثة افراد ثنائية باختيار محل اثنين منها ولا يتصور
 فيها الا جمع واحد (قوله لوقوع كل واحد منهما فضلة) اي لوقوع موصوف كل واحد من النصب
 والجر فضلة في الكلام ولوقوع كل واحد من النصب والجر فضلة فيه ولو اريد من الجر والنصب
 المجرور والمنصوب كان له وجه وجيه (قوله ولما فرغ من تقسيم الأعراب آه) لا يقم ان المص
 لم يقسم الأعراب الى الحركة والحرف فكيف يصح قوله ولما فرغ ان لانقول المراد من التقسيم هو الضمني
 وقد وقع هذا التقسيم منه حيث ذكر اعراب انواع الاسماء فقال فاللفرد المنصرف والجمع
 المكسر المنصرف آه فانه يعلم في ضمنه تقسيمه الى سائر اقسامه في قوله اشير الى تقسيمه)
 اي الى تقسيم الأعراب الى اللفظي والتقديري (فيما سبق) اي في ضمن ما سبق من تقسيم
 الاختلاف الى الاختلاف اللفظي والتقديري في قوله وحكمه ان يختلف آخوه باختلاف العوامل
 لفظاً وتقديراً واذما تعرض ليصح تفسير قوله التقدير وقوله واللفظي المعرفين بلام العهد كما
 فسره وامتصل لاحق كلامه من ايسابته فلي هذا يكون قوله التقدير اي بما نال محل القسمين لانهما
 كما قيل (قوله ولما كان التقديري اقل واسهل ضبطاً اشار اليه اولاً) وان كان المناصب تأخير
 من اللفظي لان من حق العلامة ان يكون ظاهرة لا يقم سهولة الضبط حاصلة عند التأخير ايضاً
 بان يقم اللفظي في الاسم الذي اعرابه غير التقديري والتقديري في كذا او يقم اللفظي فيما لا يتعذر
 ولا يستثقل والتقديري فيهما لانا نقول المناسب ان يذكر محل الأعراب التقديري اولاً ثم يذكر
 ان ما عداه لفظي لاعكس ذلك ولا يتوهم تفسير الشئ بالجهول ايضاً فانه في ذلك ما ذكره
 بعض المحشيين في هذا المقام ثم الاشارة قد يطلق على الدلالة الصريحة فلا يرد ان الاشارة هي
 الدلالة الخفية مع انه صرح المنقذ يري بقوله التقديري آه (قوله اي تقديراً الأعراب) اشار به
 الى ان الالف واللام للعهد فهو اشارة الى تقديراً الأعراب الذي فهم من حكم المعرب ان
 موض من المضاف اليه (قوله اي في الاسم المعرب الذي آه) اراد من كلمة ما الموصولة اسم المعرب
 لا الاسم المطلق لان اعراب التقديري لا يكون الا في الاسم المعرب فان في الاسم المبني اعراب
 المحلي لا التقديري فاذا كانت موصولة فالعائد محذوف فلذا قال الذي تعذر الأعراب فيه
 والضمير المستتر راجع الى الأعراب ذلك ان تقول الذي تعذر اعرابه بحذف المضاف وقامة
 المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعاً مستتر في الفعل اي في الاسم المعرب الذي تعذر
 اعرابه وما ذكره الشارح لئلا يظن ان حذف الفضلة هون من حذف العمدة بل لا ينبغي ان يكون ضمير فيه
 مائد الا ضمير اعرابه بحذف المضاف وقامة المضاف اليه مقام مقال مولانا مهم لوقد الموصوف لقوله
 التقدير لكان اولي اي الأعراب التقديري والاعراب المقدر ووجه الاولوية هو التوافق لقوله
 واللفظي فيما عداه بمعني اعراب الملعوظ انتهى اقول رعاية التوافق مستحسن والتقدير بخلاف

المتبادر ويحمل العبارة على المتبادر ما يمكن فلذا حمل اللام في قوله التقدير للعهد اشارة الى
 الامر المفهوم ويمكن ان يقر اذا قدر الموصوف فيحتاج الى جعل التقدير بمعنى التقديري
 او جعله بمعنى المتقدر وعلى ما اختاره الشم لا يحتاج الى ذلك وانما جعل كلمة ماموصولة
 لان جعلها مصدرية لا يصح الا يجعل في في قوله فيما عدا بمعنى اللام ان لم يقدر الوقت او بتقدير
 التعذر والتو الامتثال في الامثلة والا لامعنى للعبارة اصلا و كلوا احد منها تكلف وقيل
 انما جعل موصولة لامصدرية للتبادر (قوله اي امتنع ظهوره اشار) به الى ان نفس الاعراب
 غير ممتنع بل الممتنع هو ظهوره والالم يمكن الاعراب مقدر (قوله في اخره الف مقصورة) سميت
 بها لانها ضد الحمد ودنا ولانها ممنوعة عن الحركة مطلقا والقصر المنع لا يقر ان اخره ههنا ظرف
 و لالف المقصورة مظهر فيلزم ظرفية الشيء لنفسه لان اخر الهم ليس الا لالف لاننا نقول المراد
 ان في موضع اخره او محل اخره او جانب اخره او نقول الظرف هو الاخر وهوام من ان يكون الفا
 او غير الف والالف ح خاص فيكون ح من قبيل ظرفية العام بالخاص وهو جائز فظهر مما ذكرنا ضعف
 ما ذكره مولانا عصم من ان الاولى آخره لاني اخره انتهى كلامه ونقول انما قال في اخره لرعاية
 صوت كلام الهم حيث قال كالقاضي ونحو مسلمي (قوله كعصا) او انما اختاره للاشارة الى ان الالف
 المقدر كالمفغوظ وكذا في قاض اشار الى ان الياء المحذوفة كالمذكورة وههنا اعتراض مشهور
 وهو ان تعذر الاعراب في مثل عصا واستثقال الاعراب في مثل قاض اما قبل الاعلال او بعده فان كان
 الاول يلزم ان يكون الاعراب في كليهما مستثقالا اذ ليس في اخر عصا قبل الاعلال الف حتي يتعذر
 ظهور الاعراب فيه بل في اخره واوان كان الثاني يلزم ان يكون الاعراب في كليهما متعذرا لان
 حرف الاخر في قاض ليس متلفظا حتي يمكن ظهور الاعراب فيه واجيب بان المراد من تعذر الاعراب
 في موبعد الاعلال ومن استثقالا قبل الاعلال واختيار تعذر الاعراب في عصا تنبيه على انه جازان
 يكون مثالا للاستثقال ايض قبل الاعلال و جاز ايض ان يكون قاض مثالا للتعذر بعد الاعلال فلا تحكم
 ح واجيب ايض بان المراد هو الثاني ولكن المقدر كالمفغوظ فالقمر في عصا هو الالف وفي قاض
 هو الياء لا يقر اذا كان المقدر كالمفغوظ فيلزم ح ان يكون الاعراب مستثقالا في العصا والقاضي
 مع اللام لان المقدم في العصا هو الواو ولانا نقول الالف في العصا يدل على الواو فانه لا يكون مقدر
 ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان المراد هو بعد الاعلال وقبل الحذف فقبل الحذف
 يكون الاعراب في عصا متعلقا بالواو في اخره الف وفي قاض مستثقالا لان اخره ياء قبل الحذف (قوله
 وكما في الهم المعرب بالحركة لان ياء المتكلم ساكن كالالف فلا يكون قابلا للحركة
 الا مرابيه قال مولانا عاب لوقيل بالحركة لفظا لكان اولي ليخرج منه نحو عصاي فان تعذر الاعراب
 فيه قبل الاضافة انتهى كلامه وحاصله ان عصاي معرب بالحركة ولكن حر كته تقديرية ومضاف

الى ياء المتكلم مع ان تعذر الاعراب فيه ليس بسبب الاضافة بل تعذره قبل الاضافة واذا قيدت
 الحركة باللغظي فيخرج مصابي عنه وانما قال اولي اشارة الى صحة كلامه بان المراد من قوله الاسم
 المعرب بالحركة المضاف انه كان مسبب التعذر وهو الاضافة الى ياء المتكلم مع انه تعذر في مصابي قبل
 الاضافة او المراد انه اذا لم يكن قبل الاضافة متعذرا فيخرج مصابي لانه متعذر قبلها وانما لم يقيد
 الاسم بالمفرد ولم يقل وكمافي الاسم المفرد المعرب بالحركة كما قيل ليدخل فيه الجمع المونث
المضاف الى ياء المتكلم كمسلماتي والجمع المكسر المضاف اليه كعمي ادي ومسا جدي (قوله قبل
 دخول العامل) اي لما اشتغل قبل ياء المتكلم بالكسرة قبل دخول العامل لان اضافته الى ياء
 المتكلم بعد دخوله خلاف الظاهر ان الظاهر اضافة اليها قبل دخوله لان دخول العامل على الاسم انما
 يكون بعد تمام الاسم فالاسم اذا تم بالياء فبدخل العامل عليه فلا يروح ما قال بعض المحشيين من
 ان هذا لا يتم الا اذا كان اضافة الاسم المعرب الى ياء المتكلم مقدا على دخول العامل عليه
 وهو م اذ يجوز ان يكون دخول العامل على ذلك الاسم مقدا على اضافته الى ياء المتكلم (قوله
 غير مرضي) لان الحركة فيه رجعت بسبب الياء لا بالعامل وانقلت لم لا يجوز ان يكون هذا الحركة
 اعرابية قلت لان هذا الحركة متقدمة على العامل لانهما موجودة قبله وهو اي العامل تقدم علي
 المعاني المتقدمة وهي متقدمة على الاعراب فيلزم من ذلك تقدم حركة فلامي على كسرة
 الاعراب بوساطة فلو كانت عين الاعراب فيلزم تقدم الشيء على نفسه وهو بطاوانقلت لم لا يجوز
 زوال هذا الحركة البنائية من عروض الحركة اعرابية بالعامل قلت يمتنع زوال الوجود مقتضيا
 وهو ياء المتكلم وان قلت لم لا يجوز ان يكون هذا الحركة بنائية قبل دخول العامل وحركة
 اعرابية ايض بعد دخول العامل كما ان الحروف في الاسماء الستة موجودة قبل دخول العامل
 ويكون اعرابا بعد دخوله قلت هذا الحروف في الاسماء الستة حدثت بعد دخول العامل بعد
 ما كانت موجودة فانقلت ما تقول في الالف والواو في التثنية والجمع فادبما علمتان لهذا قبل دخول
 العامل ويكون اعرابا بعد دخوله ايض قلت يلزم ح توارر والموثرين المستقلين الاصطلاحا على
 اثر واحد وهو بط كما لا يجوز توارر الموثرين المستقلين على اثر واحد ولكن يجوز توارر
الموثرين الذين احدهما حقيقي والاخر اصطلاحى كما في علامتي التثنية والجمع (قوله مطلقا اي
 في الاحوال الثلاثة آه) قيل جعل قوله مطلقا قيد المصاوغلامي جميعا مع ان فائدة قوله مطلقا
 وهي التعميم لا يظهر الا في فلامى لان خلا فهم انما يحون في غلامى ذقا بعضهم ان الاعراب فيه
 في حالة الجر لفظي فقوله مطلقا لدفعه لنا جعله بعض الشارحين قيدا للفلامى فقط حيث جعله
 حالا عن فلامى قيل انما جعله قيدا لها معارعاية التناوب وهو قوله كقاس رفا وجرا وقوا
 نحو مسلمي فلما كان الامتناع في قاس ومسلمي جميعا فراد ان يكون التعميم فيهما وفلامى

معان التعداد فيهما جميعاً ان قوله مطابقاً لاحتتمل ان يكون طرف الزمان اي تعدد زمان
المطلق (قوله او استنقل) وهو الفعل المجهول مع كون المعطوف عليه معلوماً لانه فعل
متعدد فلو كان على صيغة المعلوم يفسد المعنى لان الاعراب مستثقل اي ثقیل لاستثقل باسم
الفاعل (قوله في آخره ياء مكسورة ما قبلها) احتراز به عن نحو قاضي وكوفي فان اعرابهم الفظي لعدم
استنقال الضمة والكسرة على الياء اذا كان ما قبلها ما كنا (قوله اي في حالتي الرفع والجر) يعني
ان قوله رفعاً وجرّاً طرف الاستثقال المقدر والمعنى كما استنقل قاض وقت مر فوهيته ومجروريته
او وقت رفع العامل وجره له وذلك ان تجعل مصدر اي استنقال رفع وجر او حالاً مما اضيف اليه
الاستثقال المقدر اي حال كونه مر فوهياً ومجروراً (قوله على الياء) اي على الياء المنذورة وهي
التي ما قبلها مكسورة (قوله عطف على قوله كقاض) لاعلم قاض لانه يوجب زيادة واحدة من الكاف
وكلمة نحو لکن لو قال مسلمي بدون عطف على قاض موافقاً لقوله وفلامي لكان اخيراً نحو ما قال
مولانا عصم وتبعه الفاضل اسم اقول هذا كلامه مما لا طائل تحته وذلك لان قوله يعني تقدير
الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة او للدفع ما قال الناضل المنذورة بقوله لكن
لو قال ومسلمي ا فكان قائلاً قال لم اورد لفظ نحو في مسلمي ولم يورد في غلامي فحامل الدفع
ان ايراد في مسلمي اشارة الى ظهور الفرق بين قاض ومسلمي بان تقدير الاعراب للاستثقال
في قاض في الاعراب بالحركة وفي مسلمي في الاعراب بالحروف فان تغمر السوق يشعر بهذا واما عدم
ايراد في غلامي للاشارة الى ان تقدير الاعراب للتعداد فيهما وغلامي معاني الاعراب بالحركة
لا يقيم لانم زيادة واحدة من الكاف وكلمة نحو على تقدير عطف على قاض لان تشبيه الاستفاد من
الكاف بالنسبة الى الاستنقال والتثنية الاستفاد من كلمة نحو بالنسبة الى مسلمي اي كل جمع
من ذكره يضاف الى ياء المتكلم لان قول هذه الغائبة تجري في قوله كعصا وغلامي وقاض فالاولى
في العبارة ح ان يتم التقدير فيما تعدد كعصا وغلامي مطلقاً واستثقل كعصا وقاض ومسلمي
(قوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في) اي مراد المهم من تعدد الامثلة ان تقدير
الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف وليس المراد منه
استيفاء جميع صور الاعراب التقديرية حتى يرد على المهم انه ترك الاعراب بالحرف التقديرية
في الاحوال الثلث كما في الاصماء الستة والجمع الذي كرا اسماء المضافين الى الامم العرب باللام
نحو جاءني اخو الحارث ونحو بيت اخا الحارث ومررت باخي الحارث ونحو جاءني صالحوا القوم ورايت
صالح القوم ومررت بصالح القوم وايضاً ليس مراد من ذكر عصا وغلامي في الاعراب التقديرية
لنوعنا استيفاء جميع صور الاعراب المتعددة حتى يرد على المهم ان الاعراب في الاسماء المعربة
بالحركات بطريق الحكاية تقديرية ايضاً للتعداد بسبب اشتغال او اخر تلك الاسماء بالحركات الحكائية

فامتنع ان يدخل ما به حركة اخرى موافقه لها ومخالفة نحو قولك راكبا وحال من زيد في جأ نبي
زيد راكبا وحال من زيد في رايت زيد راكبا وحال من زيد في مررت بزيدا راكبا (قوله فان اصله
مسلموي) قال الفاضل الهندي ان تلفظ الاعراب في مسلمي بعد الاعمال متعذر وقبله مستثقل
كما في مصالكن الموتر في التقديري عصا ما بعد الاعمال وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال لان
اعرابه بالواو وثقله يوجب نقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وقله يوجب ابدال
الحرف لامكان الحرف ونقد يرا الحركة (قوله فصار الاعراب في حالة الرفع قد يريا) وذلك لامتناع
ان يكون الياء المنقلبة من الواو بدلا عنها في الدلالة على الاعراب كما جعلت كسرة جمع
المؤنث السالم بدلا من الفتحة لان الزايل بالاعمال في حكم الثابت فلم يجعل الياء بدلا عنها
لكان لكلمة واحدة اعرابا بن لقطي وتقديري بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا (قوله
فان الياء المدغمة ايتهم ياء) باقية على كونها (قوله وقد يكون الاعراب بالحروف) تقديريا
في الاحوال الملك وانما لم يذكره المهم لما ذكرنا من انه ليس مراد الحصري حصر اعراب
التقديري في ما ذكر من الامثلة فليس مراد منه امتياع جمع صور الاعراب التقديري بل مراد
ما ذكرنا من ان تقديرا الاعراب الاضغاث قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب
بالحرف ولو لم ان مراد الحصر فيه لكن الاعراب التقديري الذي كان التعذر والاستثقال لاجل
نقص الاسم وذاته لاجل امر اخر انحصر فيه فان تقديرا الاعراب في نجر جاني ابو القوم ورايت ابا
القوم ومررت بابي القوم وفي جاني صالحو القوم لاجل الغير الذي هو عارض وهو القوم للنقل
بسبب التقاء الساكنين لا يتمح يشكل بنحو مسلمي لان الاستثقال فيه يضم لاجل الغير الذي هو ياء
المتكلم لانا نقول الياء في غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة قيل لم يذكر
المهم في بكسر الفاء وتشديد الياء مع ان اعرابه ينبغي ان يكون بالواو تقديريا في حال الرفع
كما في مسلمي فلما لم يرد من التقديري بطل قوله والمفتي فيما عداه وقد عرفت الجواب عنه فيما
مرانفا وايضا المراد من قوله يعني فيما عدا ما ذكره هو التعذر والاستثقال وليس المراد منه الامثلة
المذكورة فلا يرد ما ذكرناه مثل مسلمي فان اصله محوي كما قيل في ذلك في الاعراب المحكي
في الاعراب التقديري ايضا للتعذر كما عرفت تفصيله في مرة واجيب ايضا بان جمل دخل في باب
غلامي نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي فمي وان كانت قليلة فهو محذوف في الاعراب
بالحركة التقديري في مثل جاني ابو القوم اي في نحوهم كما يجب في الاسماء الستة مضافة الى
المعرف باللام او كان جمع الدكر لسالم مضافا الى ذلك المعرف باللام من جاني صالحو القوم
قوله من اللفظ دون الكتابة لان الاسماء الستة الدغمة الى غير ياء المتكلم يكون اعرابها بالحروف
فلو سقط عن الكتابة ايضا المتبسم اسماء الستة التي اعرابها بالحروف بالاسماء الستة المعروفة

التي امر بها بالحركة فإنه اذا قيل جاءني ابو القوم باسقاط الواو من اللفظ والكتابة لا يعلم أنه من الاصماء الستة المفردة او من الاصماء الستة المضافة اليه في باب المتكلم وكك الجمع المذكور (قوله يعني فيما هو اما ذكره) اثار به الى دفع ما يقيم لما ذكر فيما سبق امرين اي النجدر والاستثقال فينبغي ان يقول فيما هو اما قال مولانا معصم ان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير لأنه في الحقيقة راجع الى احد الامرين اي فيما هو المتعدد او الاستثقال اقول جواب الشك على تقدير التنزل فإنه يد عليه هيى اخر ايضاً بان يجوز ارجاع الضمير فيما هو الى الاعراب المتقدر بها سواء كان في ضمن التعذر او الاستثقال فتقرر الجواب لانم ان يكون الضمير راجعاً الى التعذر والاستثقال لم لا يجوز ان يكون راجعاً الى الاعراب المتقدر بها سواء كان متعذراً او مستثقلاً ولو سلم فنقول يجوز افراد الضمير في المتعدد بالعطف بكلمة او ولو سلم فيتاويل ما ذكر قيل اذا قيل جاءني زيد بسكون الدال يلزم ان يكون الاعراب فيه لفظياً لانه ما عد المذكور من التعذر والاستثقال وليس كذلك وبعبارة اخرى بان حصر الاعراب التقديرية في التعذر والاستثقال بط ان ما ذكر من المادة فرد الاعراب التقديرية مع انه لا يكون داخل في التعذر والاستثقال ودون ويمكن ان يجاب عنه بان جاءني زيد بسكون الدال لا يجوز بل لا بد بالحركة لوجود العلة البامئة للاعراب وهي العامل والاسناد وغيرهما من الامور فلولا يتحقق الاعراب يلزم تخلف المعلول من العلة التامة ولا يقيم في الجواب عنه بان زيد في المثال المذكور داخل في الاستثقال لان المراد من الاستثقال ما يشتمل الاستثقال المبني ولا يكون مخصوصاً بالاستثقال الذي هو بسبب الواو والياء فان الحركة ثقيل بالنسبة الى السكون لانا نقول قوله رفعا وجرادون النصب يا بي من ذلك لانه لو كان مراد النصب ذلك فلا بد ان يقول رفعا ونصباً وجرادون لان النصب ايضاً ثقيل بالنسبة الى السكون ولو اجيب عنه بان يكون السكون في زيد شيئاً ممكن وكل ممكن لا يكون بلا علة فيكون السكون ضرورياً مادام العلة فتح يكون الحركة متعذراً فيكون داخل في التعذر فلنائل ان يقول فيه نظراً ما اولا فلانا لانم امكان بالسكون فيه لوجوده علة التامة للحركة فلهي ما عرفت واما ثانياً فلانه يا بي ما فكر من ان الاعراب للتعذر فيما اذا كان في آخر الاسم الف مقصورة او كان الاسم مضافاً الى ياء المتكلم لانه ليس في آخر زيد في المثال المذكور شيئاً منهما ولا يبعد كل البعد ان يقيم المراد بكون الالف في آخر الاسم وبكون الاسم مضافاً الى ياء المتكلم هو كون آخر الاسم مشغولاً بشيء بسببه يتعذر الاتصاف فيه فلما اشتمل آخر زيد في المثال المذكور بالسكون فتح يتعذر الحركة وبهذا اندفع ايضاً ما يقيم ان الجر في ارجلكم في قوله تع فاغسلوا وجوهكم وايدكم الى اليمين وسكنوا وارجلكم بكسر اللام جوار لانه معطوف على قوله

وجوهكم لا ما يروى وكم فهو لا يكون داخل في التعذر ولا الاستثقال ولا في الاعراب اللفظي لانه
علي ما ذكرنا يكون داخل في التعذر لانه اشتغل آخره بجرا الجوار فيعتذر الحركة ح ممتا ثلثة
او متخالفة ولا يلزم تحريك الحرف الواحد بحركتين ممتا ثلثين او متخالفين وكل منهما
غير جائز قوله واما ذكر في تفصيل اي لدا ذكر المهم في تفصيل انواع المعرب المنصرف
وغير المنصرف وقد فصل انواع المنصرف فيما سبق حيث قال فاما افراد المنصرف والجمع المكسر
المنصرف اذ فاندفع ما قيل انه لم يفصل افراد المنصرف فح كيف يطع قوله ولما ذكر في تفصيل
الدهرب آء (قوله وكان غير المنصرف اقل من المنصرف) اي اقل افراد المنصرف بحكم الاستقراء اولان
غير المنصرف شرايطه ومعاندااته اكثر وما كان شرايطه ومعاندااته اكثر فهو اقل افراد وانواعا
واعلم ان قوله بصرفته يعرف المنصرف للدفع سوال الا انه غير كاف في دفعه فزاد قوله وكان غير
المنصرف اقل اذ تقريره انه لم ذكر غير المنصرف فقط ولم يذكر المنصرف بل تركه ونقير بالدفع
ان المنصرف يعرف بمعرفة غير المنصرف على قياس الاعراب اذ فلا حاجة ح الي بيانه لكن
يرد عليه انه لم لم يمكن الامر فانه كما يعرف المنصرف بمعرفة غير المنصرف كذلك يعرف
غير المنصرف بمعرفة المنصرف فلما دفع ذلك قال وكان غير المنصرف اقل اذ قيل ان المعرفة
انما يكون مبالا للمعرفة اذا كانت بالتعدد كما قال الاعراب التقديري في كذا وكذا الابل لتريف
كما فيها نحن فيه واجيب عنه بان المعرفة بالتعدد اذا تكون مبالا للمعرفة بالتعريف
ايض مبالا تدنيز لا لها منزلة المعرفة بالتعدد اذ قيل لم لم يقل المص غير المنصرف في كذا
و المنصرف فيما هذا على قياس الاعراب التقديري واللفظي واجيب بان صيغة غير المنصرف
يخبر عن كون المنصرف ما عدا غير المنصرف بخلاف لفظ اعراب التقدير (قوله غير المنصرف)
بابتداء لتعرف غير مبالا لاشتهاره بمغايرة المضاف اليه اي هو معائر للمنصرف فما هو مغاير له
ليس الا غير المنصرف كما هو المشهور اولان غير المنصرف جعل علما لهذا النوع المخصوص
من الاصماء ثم ان المنصرف ما هو ذم الصرف وهو الفضل والزيادة وانما ممي المنصرف به
لاشتماله على زيادة على الاعراب اعني ملائته وهي التنوين اولان لاشتماله بزيادة تمكنه
ولذا يسم له الامكن ولما عربي مقابله عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف (قوله اي اسم معرب)
وقد كان الاسم بالمعرب لانه منتقش بحضار وتمار مبنيين لوجود العلون فيهما وهي العلمية والتانيمة
وانما كلمة مبالا لنكرة دون المعرفة بتعريفها موصوفة لامه صولة لان قوله غير المنصرف
مبتداء وكلمة ما خبره وحق الخبر ان يكون نكرة فلو جعلها موصولة يلزم ان يكون الخبر
معرفة والمبتداء نكرة لان كلمة غير لتعرفها في الابهام لا يكتسب التعريف من المضاد اليه مع
ان يكون الخبر معرفة والمبتداء نكرة لا يجوز الا في الموضعين اجدهما ان يكون المبتداء متضمنا

لهذه الاستفهام مثل من ابوك وثانيهما ان يكون المبتداء اتم تفضيل كان صفة للنكرة مثل مررت برجل افضل منه ابوه فان ابوه معرفة بالإضافة خبر لاسم التفضيل وهو نكرة وقد عرفت ما فيه انفا في قوله وغير المنصرف (قوله توثران) احتراز عن مثل قائمة لوجود المتانين والوصفية فيها ولكن التانيث غير موثرة فيها لان شرطه ان يكون علما وهي ليست بعلم لان العلمية لانجتماع الوصفية لايقم للاحتجاج الى القيد المذكور لاجراجه لانها خارجة بقوله واستجماع شرايطها لاننا نقول الاولي اخر اجهما بقيد على حدا للاهتمام بشأنها على انه يجوز ان يكون القيد الثاني مغنيا عن الاول قيل المراد من المتانين اما التانيث على سبيل الوجوب والاعم من الوجوب والجواز فعلى الاول يشكل بهندين كونه غير منصرف لكونهما غير موثرتين فيه على سبيل الوجوب وعلى الثاني يشكل به حين كونه منصرفا لوجود تانيثهما فيه على سبيل الاعم ويمكن الجواب بان للتانيث شرط الجواز وشرط الوجوب فلما لم يكن فيه شرط الوجوب فلذلك جاز صرفه ويمكن تقرير المناقشة بعبارة اخرى بانها ان يكون في هذا علتان موثرتان باجتماعهما واستجماع شرايطهما اولا يكون فعلى الاول يلزم ان يكون غير منصرف على سبيل الوجوب وعلى الثاني يلزم ان يكون منصرفا على سبيل الوجوب فكيف يصح قوله فلذلك يجوز مرقد والجواب الجواب (قوله باجتماعهما) اشار به الى ان تانيث احد السببين في وقت وتانيث المبدأ الاخر في وقت اخر غير معتبر فان العمية في قائمة في زمان وتانيث الوصفية فيها في زمان اخر (قوله واستجماع شرايطهما) وانما زاد هذا التثيلا ينتقض بنحوه ونوع لان شرط المتانين ولعمدة ان يكون متحرك الاوسط ولثيلا ينتقض باسم الذي فيه اللام او كان مضافا كالحمد وحدهم لان شرط التانيث ان يكون مجرد عن اللام والاضافة فلا يردح ما اورد على (قوله اثر السببين ذكره) بانها يشكل بغير المنصرف الذي هو مضاف او معرف باللام لان التثوين ممنوع منه بسبب الاضافة واللام لا بسبب تانيثهما فلما لم توثرا بسبب كون اللام فيه او الاضافة فلا توثران في منع الجر منه قيل هذا ينتقض باسم الذي فيه علتان موثرتان باجتماعهما واستجماع شرايطهما مع انه ايض منصرف كام المنصرف للضرورة اول التناصب كما ذكره بقوله ويجوز صرفه للضرورة اول التناصب واجيب باننا لا نموجود استجماع الشرايط فيه ولو سلم فنقول انه ليس منصرفا حقا قويا بل حكما بادخال التثوين عليه قيل انه منقوض بمسلمات علماء الوجود العلتين فيهما وهي العلمية والتانيث مع انها منصفة حال العلمية عند صاحب الكشاف كما ذكره السيد قدس سره في بعض تصانيفه واجيب بان المراد من التانيث هو التانيث الذي كانت التاء متحفة للتانيث والتاء فيها كما تكون للتانيث تكون علامة الجمع ايض ثم العلة هي ما يتوقف عليه وجود الشيء وانما سمي كل من العلتين علة مع ان المعلول يحصل بهما معا لباواحد منهما لان جزء العلة يسمى

علته ايضم (قوله من علل تسع) والحصر استقرائي قيل لم جعله من قبيل حذف الموصوف ولم يجعله من قبيل حذف المضاف اليه اي تسع علل لا يتم انهما يجوز حذف المضاف اليه اذا كان شئ يقوم مقام المضاف اليه منذ حذفه وليس بهذا شئ يقوم مقامه لاننا نقول التنوين يقوم مقامه فالجواب ان تقديرا الموصوف اوفق بقوله او واحدة منها وبما في اول البيت اعني قوله موانع الصرف تسع (قوله اي العلل بالتسع مجموع ما في هذين البيتين) اشار به الى تقدم العطف على الحكم كقولك البيت صنف وجدلان قال قدس سره في الحاشية اوله و موانع الصرف تسع حكما اجتمعت ثننان منها ما في المنصرف تصويب انتهى كلامه وانما لم يذكر اول الابيات مع انه اذا ذكر اولها لا يحتاج الى تعريف غير المنصرف لان التعريف المستفاد من اواخرها غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقام السلتير، الا بضرب من التكلف بان يتم المراد اجتماع الثنتين حقيقة او حكما وانما زاد (قوله من الامور التسعة) ولم يكتب بما ذكره لدفع ما يقع يكون في هذين البيتين شئ آخر غيرهما كالواو و ثم وقوله وهذا القول تقريبا قوله لمجرد محافضة الوزن وقيل ثم في قوله ثم جمع عدول عن المرجحة الادنى الى الاعلى لان الجمع سبب قوي يقوم مقام السببين وفي قوله ثم تركيب عدول من الاعلى الى الادنى (قوله والنون) فيه مساهمة ذال علة مجموع الالف والنون (قوله فقوله زائدة منصوب) وانما لم يذكرها لانها لو كانت مرفوعة كانت صفة للنون مع انه غير جائز لانها نكرة والنون معرفة قيل انما يكون معرفة اذا كان اللام فيه للتعريف ام لا يجوز ان تكون زائدة او للمعنى الذي ولو سلم لم لا يجوز ان تكون خبر مبتداء حذف وهذا اي النون هي زائدة والجواب انه يتوهم ح ان يكون السبب مجموع قوله النون زائدة وهذا التوهم ناسخ من السوتج حيث قال وهي عدل اه فاذا قيل وهي النون زائدة يتوهم ذلك (قوله اذا المعني ويمض النون) فهي حال عن الفاعل وهو النون وانما قال اذا المعني ويمض لان قوله عدل اه تعدل للموانع لانه خبر مبتداء معدول اي تلك التسع هذه الامور او بدل عن تسع اوبى ان لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره في نظم الكلام (قوله الف فاعل الظرف) اعلم انه اذا كان الف فاعل الظرف اعني من قبلها فهذا الجملة اعني من قبلها الف فاعل الظرف اي يكون حالا بعد حال فيكون من الاحوال المترادفة ويكون ذوا الحال فيها واحدا وموال النون ههنا وهي من المرادفة فالحالان كأنهما مركبة ذوا الحال ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في زائدة وهي راجع الى النون فيكون ح من الاحوال المترادفة لان ذوا الحال ح داخل في حال الاول اوصفة (قوله لا يفهم من هذا التوجيه) اي من كون الالف فاعل الظرف او مبتداء خبره الظرف لا يتم فعلي هذا لوقال من هذين التوجيهين لكان اولى كما قال بعض المشيبيين لاننا نقول هذا مثل ما قالوا من ان الضمير المفرد يجوز ارجاعه الى متعدد صنف اجدهما بالآخر بكلمة اولانه

في الحقيقة راجع الى احد مما زعمنا هو الشائع بينهم فالمحشي المذکور غفل عنه ثم ان قوله من هذا التوجيه لدفع ما يقع ان قوله الف اذا كان فاعل الطرف او مبتدأ خبره الطرف وكان هذا الطرف متعلقا بمخروف الذي هو كلمة زائدة اي والنون زائدة من قبلها الف فيهم زيادة الالف ايض فكيف يصح قوله ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه انه تقرير والدفع ان هذا توجيه اذ هو صليص به اشار اليه بقوله من هذا التوجيه فان التوجيه المشار اليه بقوله من هذا التوجيه هو جعل قوله الف فاعل الطرف او مبتدأ خبره الطرف وانما لم يلتفت الى هذا التوجيه لان الشائع عندهم تقدير متعلق الطرف من افعال العامة بلا قرينة واضحة اي حاصل وثابت من قبلها الف ولا يخفى انه كما لا يفهم زيادة الالف من هذا التوجيه لا يفهم كون مجموع الالف والنون علة لمنع الصرف بل يفهم منه عليية النون فقط مع ان العلة مجموعها وكذا لا يفهم هذا من توجيه الثاني ايض (قوله مع انها ايض زائدة) لا يقع ان كون زيادتها لا يكون سببا لكون زيادتها مفهومة من هذا التوجيه لانا نقول معناه ان منع انها ايض زائدة وزبادتها مقصودة بالافادة ايض وايضا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين وبما ذكرنا اندفع ما قال بعض المحشيين من انه لا يرد علي المصم الاعتراض من عدم فهم زيادة الالف لان الالف او صافا كثيرة لم يتعلق بها الغرض فليكن هذا الوصف ايض من جملة هذا الوصف انتهى ثم المتبادر من القبلية المفهومة من كلامه هو القبلية بحسب التحقق والوجود لا القبلية باعتبار الزيادة اي الالف قبل النون موجودا قبلها رائدة فالمناقشة من فوعة (قوله واريده بزيادة الالف قبل آء) هذه الارادة بعينها من الطبع لا يفتضيه وضع ولا قاعدة الا انه قد من مرة اذ من ان هذا المعنى مفهوم عرفا بلبل انه مفهوم من نظيره وهو قواه جاء زيد راكبا من قبله اخوه (قوله وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا آء) فانه يحتمل ان يكون بمعنى انهما اشتركا في الركوب اي في المجيئة بوصف الركوب ولكن ركوب اخيه مقدم على ركوبه ويحتمل ان يكون بمعنى انهما اشتركا في هذا الوصف ولكن محل ركوب اخيه مقدم على محل ركوبه كما اذا ركبا على فرس واحد فيمكن اجراء مثلين المعنيين في قوله واريده زيادة الالف قبل النون اشتركا كما آء بان الالف والنون اشتركا في وصف زيادة الالف ولكن زيادة الالف متقدمة على زيادة النون او بانها اشتركا في هذا الوصف ولكن محل زيادة الالف مقدم على محل زيادة النون لان الالف مقدم عليها في الوضع والذكر وانقلت قوله ونقدم لالف عليهما في هذا الوصف يا بيب عن المعنى الثاني لانه لا يلزم من تقدم المحل وتاخره تقدم وصف الزيادة وتاخره قلت نحمل قوله في هذا الوصف على المعنى الحقيقي والمجازي جميعا فالهوى الحقيقي على تقدير المعنى الاول ومعنى المجازي على تقدير المعنى الثاني بان المراد من قوله في هذا الوصف هو محل هذا الوصف من قبيل تسمية المحل باسم الحال لمناسبة بينهما فعلى تقدير المعنى الثاني من المعنيين المذكورين اندفع التذاع

الثاني اورد بعض المحشيين في هذا المقام بان مفهوم من باب الترخيم ان يكون الالف و لنون
 زيد تامعا و المفهوم من هذا المقام انه زيد الالف اولائم النون ويمكن ان يقرأ لانه وان
 كان زيادة الالف متقدمة على زيادة النون ولكن مع ذلك يصح ان يقرأ انه ما زيد تامعا الاتري انه
 قد اجاء رجلا نعتا زيد في زمان واحد مع تقدم احد ما على الاخر و نأخر الاخر عنه بلا مهلة يقرأ
 في العرف انها اجاء امعا و انه جاء معه فاذا كان تاخر زيادة النون من زيادة الالف بلا مهلة يصح
 ان يقرأ انها ما زيد تامعا بناء على العرف (قوله علمة تقريبي بحذف ياء النسبة) فان حذفه شائع بينهم
 كما يقرأ المرض المقارق معنى العرضي المقارق إذ لعل في الحقيقة اثنان منهما فان الجمع وان كان
 ملقة واحدة لكنه في الحقيقة والجمال اثنان وكذا الف التانيث فلا يرد ملقيل هذا الحكم لا يصح في
 الجمع و الف التانيث (قوله وقال بعضهم اثنان) و هما الحكاية و التركيب اما الحكاية ففي
 وزن الفعل وهو النقل من الفعل الى الاسم كزيد و يشكر علمين او شمر و ضرب علمين فان امتناع
 الصرف فيهما بطريق الحكاية للمفعلية يعني كماله يدخل عليها الكسر و التنوين قبل نقلها من
 الفعلية الى الاسمية كذا الملك لم يدخل عليها بعد النقل ولا يخفى ان هذا المعنى لوزن الفعل يشناول
 القسم الاول منه لا القسم الثاني منه و اما التركيب ففي البواقي من الاسباب فاما امر ادهن بالتركيب
 هو التركيب من الشياطين و هو شامل للتركيب الذي عرفه الهمم من تركيب اسمين كعبلك و
 يشترى الاسباب الاخرى يضم بتكلف و بهذا الماختره المص لان العقل لا تجد بالذوق ان التركيب
 بالمعنى المذكور يشتمل الاسباب الاخرى اما شموله للالف و النون المزيدين فلوجود التركيب
 بين الالف و النون و تركيب الالف و النون مع لئمة او مع الوصفية و اما شموله للعقل فلتركيبه بالمعدول
 عنه و اما الجمع فلتكرره بمنزلة الجمعين و اما تركيب التانيث بالتاء الظاهرة و المقدرة او بالالف
 هو اما تركيب التانيث مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم و اما الوصف فلتركيبه مع
 الوصف لانه يستلعيه و انت خبير ان الوصف غير مركب مع الوصف لكنه يستلعيه فيكون
 بعيدا عن العقل و لا تجده ذوقا و اما تركيب العجمة و هو ما نكرره في العجمة و العربي او تركيبها
 من العلمية و كذا المعرفة و في كنه نظروا هذا قال مولانا عيب و اما التركيب ففي البواقي و قد
 تكلف في اعتبار التركيب هناك نكلنا لا معنى له فلا فائدة في ايرادها انتهى كلامه ثم لا يخفى ان
 اعضاء المدرسين اللذان في زماننا كانوا يريدون من التركيب التركيب الذي من العلتين
 فانا قلت على بعضهم في بلدة المسماة ببخارا ان حمل التركيب على التركيب من العلتين
 يشتمل وزن الفعل يضم فينبغي لمن خالف وقال اثنان ان يقول سبب منع الصرف واحدا
 و هو التركيب فكذلك هذا البعض ثم قال انهم قالوا ان المراد من التركيب هو التركيب
 من العلتين فلا بد ان يراد ح و من التركيب المذكور في هذا وزن الفعل بقراءة المماثلة

انتهى كلامه ولا يخفى ان هذا اول كلام و اذا كان المراد من التركيب ما ذكر لا التركيب من العلتين
ايضمير وما قلت على بعض المدرسين بان التركيب في وزن الفعل موجودا المتكررة بين الفعل
والاسم لانه ينتقل من الفعل الى الاسم ولانه مركب مع العلمية فينبغي ان ينحصر صيب منع الصرف
عند هذا البعض في واحد لا في اثنين (قوله قال بعضهم احد عشرة) وهي هذه التسعة المذكورة ومراعاة
الاصل اي الوصف الاصابي في نحو احمرا علما بعد التنكير وشبه الف التانيك المقصورة وهو
كل الف ليس للتانيك زيلت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت اللغات كارطى
اولا كقبحشرى فانها زيلت في آخر الاسم وليست للتانيك وكونها مشابها لالف التانيك لانها
بالعلمية يمنع من التاء كالف التانيك وقبحشري اسم رجل وارطى اسم شجر خاص الا ان شبه
لف التانيك داخل في الف التانيك فهو اسم من ان يكون حقيقة او حكما كيف فانه يلزم
ان يجعل الجمع سببين لانه حقيقي وحكمي بل يجعل العدل سببين لانه تحقيقي وتقديري واما
مراعاة الاصل فهي داخلية في الوصف الاصلي فلا يكون سببا آخر (قوله وفي ايراد رينب مثالا) فزينب
سما يكون مثلا للمعرفة يكون مثالا للتانيك المعنوي ايضم ففي ايراده بعد طلحة اي بعد
التانيك اللفظي اشارة الى قسمي التانيك وهما اللفظي والمعنوي (قوله من حيث اشتباهه على
ملتين آ) وانما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الي ما فيه العلة وقيل انما قيد
بذلك لان لغير المنصرف لامن هذه الحيثية احكام آخر فمن حيث انه معرب حكما ما هو ومن حيث انه
فاعل احكامه الرفع الي غير ذلك (قوله ان لا كسرة فيه ولا تنوين) قيل لا حاجة الى نفي الكسرة لان
انتفاء ما قل علم بقوله غير المنصرف بالضم والفتحة واجيب عنه بوجوه الاول انه اراد الجمع
بين الحكمين لانه اقرب ضبطا والثاني انه اشار به الى ان منع الكسرة من غير المنصرف ليس
بتبعية التنوين كما ذهب اليه كثير من النحاة والثالث ان قوله ان لا كسرة ولا تنوين تعريف
القوم لغير المنصرف والمصحح من احكامه من غير تغيير فيه ولم يجعله تعريفا لانه يلزم الدوركما
عرفت في تعريف المعرب (قوله اذا وقع في اسم علتان حصل فيه آ) لا يتم اذا وقع في اسم علتان حكيمتان
كالجمع كيف يكون فيها الفرعيتان لاننا نقول الفرعيتان اسم من ان يكون حقيقتين او حكيمتين
لا يتم اذا كان غير المنصرف لشبه الفعل فيكون مشابها للماضي فيكون مبنيا لانا نقول له مشابهة بالفعل
المطلق لا بالماضي واما مخاطب والفعل المطلق ليس بمبني الاصل (قوله والتنوين الذي ا)
عطف على الامر اب قيل اذا كان سبب عدم دخول الكسرة والتنوين فيه المشابهة بالفعل فلما
لم يدخل مطلق الكسرة والتنوين في الفعل فينبغي ان لا يدخل مطلقةما على غير المنصرف ايضم اجيب
بان الكسرة الذي هو مخصوص بالجرو والتنوين التمكن لما يزيلان المشابهة بينهما فمنعا عنه
بخلاف الكسرة المشتركة وغير تنوين التمكن (قوله والتانيك فرع التذكير) والفرع ههنا مقابل

الاصل فان المذكور اصل والموند فرع وكذا وزن الفعل فرع وزن الاعم فان وزنه اصل بالذمبة
 الى وزن الفعل والفرع المذكور في العدل ليس بمعنى الموقوف بل بمعنى كونه خلاف الاصل اي
 الراجح او المطابق للقياس على ما هو المناسب بالحمل وهو (قوله لانك بقول قائم آه) اي هو فرع لفظا لان
 تملظ اول اية ثم بقائمة قيل هذه الفرعية فرعية وهامية لان التاء لا تدخل على القائم المذكور بل هي
 داخلة على القائم المطلق وهو شيء له القيام فالقائم المذكور هو الذي مجرد عن التاء والموند
 هو الذي مع التاء فالمدخل هو الذي لم يكن مقيدا بالتجرد والماتجرد فالاول بشرط شيء والثاني
 بشرط لا شيء والثالث لا بشرط شيء (قوله لانك تقول رجل ثم الرجل) قيل هذه الفرعية وهامية
 ايض لان اللام لم لا تدخل على الرجل المنكر بل على الرجل المطلق فان التعريف والتنكير
 قسمان له لكن توهم انها دخلت على الرجل المنكر للمشابهة بينهما وقيل ان التعريف طار على
 للتنكير غالبا اما بوضع جديدا او باداة التعريف فهو فرع له لفظا فاحفظ قيل ان اللام منه ان
 التعريف باللام فرع للتنكير لا التعريف بالعلم مع ان لعلم مسبب من الاسباب لالالف واللام في الاولى
 ان يبين في وجه الفرعية ان الاشياء لما كانت مجهولة لنا ولاننا حصل لنا العلم بها فيكون التعريف فرعا
 للتنكير معنى اقول وعلى ما ذكرنا من ان التعريف طار على التنكير غالبا يكون مطلق التعريف سواء
 كان في ضمن العلم آه او الاداة فرع للتنكير الا انه مثل ما في ضمن الاداة لكونه اظهر (قوله والعجمة
 في كلام العرب آه) فيكون العجمة مرجوحة والعربي راجحا في كلام العرب فليس الفرع به معنى
 الموقوف فكما يكون العجمة في كلام العرب فرع العربي كذلك العربي في كلام العجم فرع العجمي
 واليه يدل قوله اذا اصل في كل كلام آه (فولد والجمع فرع الواحد) فيكون الجمع موقوفا عليه
 وكذا في التركيب والافراد (قوله والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدنا عليه) واعلم انه
 اختلفوا في الالف والنون الحزبتان فانهم الكوفيون الى ان منعها بالامالة للمشابهة
 بالنفي التانيث وح نكوتان فرعا لما زيدنا عليه وزمب البصريون الى انها لما تمنعان لصرف
 لمشابهتهما بالنفي التانيث في عدم دخول تاء التانيث عليهما وكونهما زيدا معا وحذا فتاوعا وكون اولي
 بالحرفين في كل منهما مدة والدانية جرفا شبيهها بحرف العلة وقد قالوا لا يتحقق الفرعية على هذا
 اذ لا بدح من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به فالثم اثبت الفرعية على المنهيب الغير
 المختار وهو مندب الكوفيين اقول سواء كان منعها من الحرف بالمشابهة او بالاصالة تكونان
 فرعين لما زيدنا عليه ولا يكون للاصالة دخل في ذلك لانهما كما لو كان فرعية للمشبه به باعتبار التشبيه
 فلا بد من اثبات الفرعية بينهما بهذا الاعتبار كذا نكولان فرعين لما زيدنا عليه باعتبار انهما
 موقوف ما زيدنا عليه فلا بد من اثبات الفرعية بينهما بهذا الاعتبار ايض (قوله فاذا وجد فيه)
 اي في الاصل وهو الاعم هذا الوزن المستثنى بالفعل كان هذا الوزن فرعاً لوزنه الاصل

وقال بعض السارخين ان وزن الفعل فرغ لوزن الاسم لان الهم كما يكون صلا والفعل فرعا كذا لك وزنه اصلا لوزنه وفيه منع ظاهر لانه جازان يكون الاسم اصلا والفعل فرعا ولكن كان وزن الفعل اصلا ووزن الاسم فرعا الا ان يقم المراد من الفرعية ههنا والفرعية الظنية لانه يبين من اصلية الاسم اصلية وزنه ايضا (قوله ويجوز صرفه للضرورة) ولا يجوز عكسه لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرج الاشياء عن اصولها واصل الاسم الصرف وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلمية (قوله اي لا يمنع اه) لدفع ما يقم ان الضرورة في عباراتهم ملة موجبة للجواز مع ان الضرورة يستدعي وجوب الصرف والجواز بمعنى الامكان الخاص المستلزمة لتساوي جواز المنصرف وغير المنصرف ينافي للضرورة فدفعه بانه اراد من الجواز هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود وهو ملبب للضرورة من الجانب المقابل فيتناول الوجوب ويمكن دفعه بجعل قوله للضرورة قيد للصرف اي صرفه للضرورة جاز (قوله اي جعله في حكم المنصرف) فاراد من الصرف ههنا الاصطلاح وهو الجعل اشار به الى دفع موأل بقرير ان عبارة يخص تلال ظاهر اعلى ان كل واحد من الضرورة او التناسب يجعل غير المنصرف منصرفا حقيقة وليس كذلك لان المنصرف عند المصم ما كان خاليا عن علتين مطلقا موثرة او غير موثرة وعند الضرورة او التناسب لا يعرف الاسم عنهما فيما صل الجواب هو حمل غير المنصرف على الحكمي لا الحقيقي باعتبار وجود علتين ودخول الكسر والتنوين فيه وحمل المنصرف ايضا على الحكمي باعتبار تحقق اثر المنصرف فيه وهو الكسر والتنوين فاذا عرفت ذلك فما قال مولانا عصم من انه يصير منصرفا حقيقة بدخولها فيه لعدم صدق تعريف غير المنصرف عليه وهو ما فيه علتان موثرتان باستجماعهما واجتماع شرائطهما اثر الجبجي ذكره وهو عدم الكسرة والتنوين فيه فليس في غير المنصرف الذي جعل في حكم المنصرف للضرورة او التناسب علتان موثرتان اه فيكون منصرفا حقيقة مرفوع لان تعريف غير المنصرف على ما ذكره المصم يكون تعريفه مطلقا عم من الحقيقي والحكمي ولهذا قال قدس سره فان غير المنصرف عند المصم ما فيه علتان ولما زاد قدس سره قوله موثرتان باجتماعهما واستجماع اه يكون تعريف غير المنصرف الحقيقي وقد عرفت ان بادخال الكسر والتنوين ووجود علتين فيه يكون غير منصرف حكما وكذا يكون منصرفا حكما فمع لا يرد ما ذكره الفاضل المذكور وبما ذكرنا لا يرد ايضا ما ذكره الفاضل السم مولانا عصم تالله من ان علتين الباقيتين بعد ادخال الكسر والتنوين اما موثرتان او لا فعلى الاول يلزم وجود الموتر بدون اثره فان اثره المنع من الكسر والتنوين وعلى الثاني لم يصدق عليه تعريف غير المنصرف على ما ذهب المصم ايضا فان كون علتين موثرتين معتبرا في تعريفه كما صرح به الشم في تعريفه انقبيل كلامه وعدم ورود ظاهر مما ذكرنا (قوله فان غير المنصرف عند المصم اه)

مئة لقوله لاجعله منصرفاً حقيقة وانما قال عند المهم لان غير المنصرف عند القوم هو ما لا يكون فيه الكسر والتنوين فعندهم يكون منصرفاً حقيقة بدخولهما فيه (قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي) والصرف معناه اللغوي هو التغيير (وقوله راجع الى حكمه) اي الى قوله ونحوه هذا اجاب اخر لما ورد على قول المهم ظاهراً ثم اذا كان المراد من الصرف معناه اللغوي فالاولى ان يكون الضمير في صرفه راجعاً الى حكمه لا الى غير المنصرف لان اوجاعه اليه اظهر من حيث المعنى وان جاز ارجاعه اليه فلا يردح ما قيل ان اللازم من كلامه قدس سره انه اذا كان المراد من الصرف معناه الاصطلاحي يكون الضمير في صرفه راجعاً الى غير المنصرف واذا كان معناه اللغوي يكون الضمير راجعاً الى حكمه مع ان ارجاع الضمير الى غير المنصرف يجوز على تقدير الثاني اي يجوز صرفه اي تغيير غير المنصرف بدخول الكسرة والتنوين كما يجوز تغيير حكمه بدخولهما فيه (قوله صبت على الايام) في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي عليه السلام المرثية بتخفيف الياء برمودة متايش كردن و كر يستن (قوله ان ذكره) يجوز في ان الفتح بتقدير لام المعليل والكسر بعمل الكلام على الامتياز في موقع التعليل كانه قيل ما علة الاعادة فقال في جوابه ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع وانما لم يمثل الضرورة لظهور (قوله فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين) ولتأثر ان يقول ان الضرورة تندفع باعادة التنوين في نعمان مثلاً فلا حاجة الى اعادة الكسرة وجعل الاسم بحيث لم يبق فيه اثر من اثار منع الصرف والجواب ان المنوع منه بالاصالة هو التنوين فلما اعيد التنوين عاد الاسم الى اصله بالكلية فلم يبق شيء من اثار منع الصرف فيه (قوله عطوف روف) العطوف مهربان والروف بخشنده (قوله لا يغزل بالوزن) اي لا من حيث الانكسار ولا من حيث الانزحاف فلا يرد ان السوق يستعمل ان يغمز لا يغمز بالوزن ولا بالسلاسة ولكنه اه (قوله فان حرف الروي) مأخوذ من الرواب كسر الراء وهو عبارة عن الحرف الاخر الاصلية من الحروف القافية (قوله حيث صرف سلاصلا) تعليل لصحة التمثيل به (قوله مثال لمجموع غير المنصرف آه) اشار به الى دفع ما يقيم الانسب في التمثيل الاكتفاء بقوله صلا ملا بلدون ايراد قوله اغللا (قوله وما يقوم مقامهما اه) قال مولانا عب اللايق فقد يمه على الحكم لانه بيان لما ابهمه في حد غير المنصرف انتهى كلامه قال الفاضل السم وقد اعتذر عنه بان بيان الاسباب كلها بيان لما ابهمه في التعريف اقول العذر ليس بشيء لان مراد من بيان الاسباب ما قوله وهي عدل ووصف آه وز ما قوله فالعدل خروجه من صيغته الاصلية الى آخر بيان الاسباب كلها وشي منهما ليس لبيان ما ابهم في حد غير المنصرف على ما هو مراد المجدا المحشي مولانا عب لان مراد من ما ابهمه السبب الذي يقوم مقام العلتين فانه لم يعلم في حد غير المنصرف انه ما اذا بخلاف جميع العلل لانه لم يبق الا بهام من حيث الاسم فيها

بل بقي الابهام في تعريفها ورفع الابهام من حيث الاسم مقدم على رفع الابهام من حيث المفهوم واذا علم السبب الذي يقوم مقامهما فيعلم السبب الذي لا يقوم مقامهما ايضاً اذا عرفت هذا فلا يرد شيء مما ذكره الفاضل السم في حاشيته في هذا المقام كما لا يخفى على من رجع الى حاشيته فتأمل ادني تأمل ثم اقول وما قيل في دفع كلام المجدد المحشي ان من دابهم ايراد الحكم بعد التعريف بلا واسطة ولهذا اعرف المعرب ثم اورد حكمه بعده ليس على ما ينبغي لان المراد ما ايراد الحكم بلا واسطة قبل بيان ما ابهم فيه او المراد ايراده بعده بعد بيان ما ابهم فيه فان كان الاول فذمعه و نكان الثاني فنسله ولكنه غير مفيد لعدم ايراده بعده بيان ما ابهمه (قوله واساؤر الجمع الاصوره وهى جمع السوار بكسر السين معناه بالفارسية ياره دست ومصايح جمع المصباح بالفارسية جراح وقيل انما يقوم هذا الجمع مقام العلتين لاجل ان لا يجمع له جمع التكسير مرة اخرى فعلم جمعه مرة اخرى بمنزلة ملة اخرى وقيل انما يقوم مقامها لانه لا يوجد مخترد على وزن ذلك الجمع فيكون له قوة فيقوم مقامها لان عدم وجود مثل هذا الوزن بين الاحاد بمنزلة ملة اخرى ورد بانه يلزم ان يقع اكلب ايضاً مقام العلتين كما يقوم اكلب مقامهما لانه لم يوجد مثل وزن اكلب بين الاحاد فيكون فيه تكرار الجمعية ايضاً (قوله وحكما) اشار به الى دفع ما يقم ان تكرار الجمعية غير متحقق في مساجد ومصايح وتقرير الجواب ان الجمعية موجودة فيهما حكماً لانهما موافق بالجمع التي تكرر فيها الجمعية حقيقة فان مساجد موافق باكلب ومصايح موافق باناعيم والمراد تكرر جمعية التكسير فلا يرد جمعية المساجد على مساجدات (قوله ونايهما التانيث) اشار به الي المسامحة التي في عبارته اذ نفس الالف ليست سبباً بل التانيث كما لا يكون الجمع اي نفس الهمم سبباً بل الجمعية لكن لم يتعرض في الجمع الى ذلك لظهوره (قوله وهو الف التانيث) قيل هذا يدل على ان السبب هو الالف في حمراء وحبلى مع انهم قالوا ان السبب هو الهمزة لا الالف اجيب بان الدراد من الالف هو الهمزة لان الالف اسم الهمزة واسم الالف هو لا قيل يلزم ح ان لا يكون الالف في حبلى سبباً لعدم الهمزة فيه فالاولى ان يقم ان الالف هي الهمزة لان الالف يطلق على المتحرك والساجن كما في علم الصرف فاذا كان كك فيكون المراد من الالف في حمراء هو الهمزة وفي حبلى هو الالف واقائل ان يقول اذا كان الالف في حمراء هو الهمزة فكيف يصح اطلاق الهمزة وده عليه لان ما هو الممد وده هو الالف قبل الهمزة والجواب ان الدراد بالممد وده هو الممد وده بها لان مد الالف سبب الهمزة ثم ما قيل ان الهمزة في الممد وده منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف التي قبلها كما يتوهم من اسمه ينا في ما قال الشيخ الرضي ان السبب هو الهمزة لا الالف انقلبت اذا كان الالف المنقلبة عن الهمزة للتانيث فكيف

سمي الالف التي قبلها للتانيك قلت لما لم يفارق احدهما الاجرى نسبة الى التانيك تغليباً
فجعل لزومه للكلمة بمنزلة تانيك آخر قيل اذ كان لزومهما بمنزلة تانيك آخر فيلزم ان
التانيك بالتاء اذا كان لازماً ان يقوم مقام السببين وهما التانيك ولزومه مثل رحمت
وبركت معانه ليس كك اجيب بان النادر تابع للاغلب والاغلب في التاء ان يتكون الحاقياً
ولزومه نادراً قوله بغلاف التاء فانها ليست لازمة (١٠) كما اذا جعل طلحة او قائمة ملماً
لانه عرض العلمية عليهما لانهما اولاً ظلم وقائم وهما مناقشة مشهورة بانه يشكل بحجارة
ورسالة حيث لا يقيم حجتاً ورسالة التاء لازمة فيهما بحسب اصل الوضع واجابوا عنه بان
تانيك التاء ليست بلازم في جميع الاحوال بل في بعضها بخلاف الف العلمية كما عرفت وبعبارة
اخرى مراننا قول انقلت على نقد ير هذا الجواب يلزم استدراك قيد بحسب اصل الوضع بل ينبغي
ان يقر ان الف التانيك لازمة في جميع المواد قلت قيد المذكور ليس للاعتبار باللزوم
فيهما في جميع المواد ثم اقول قوله فانها وضعت فارقة اذ قياس استثنائي استدل به من وقع التالي
على رفع المقدم يعني ان التاء وضعت لان تكون فارقة بين المذكور والموند لكنها فارقة بينهما فلم
يكن لازمة لها بحسب اصل الوضع وهذا لا يناه في المزوم في الجملة كما في الحجارة والزماله فح
لا يحتاج الى ان يجاب بان التاء ليست بلازمة في جميع المواد بخلاف الف التانيك (قوله فلو
عرض اللزوم عارضاً كالعلمية مثلاً لم يقووه اللزوم) اي كقوة اللزوم الوضعي لا يقيم هذا الكلام يشعر
بعدم الوضع في اسم العلم وليس كذلك لاننا نقول المراد من الوضع ههنا هو الوضع الاول اي الوضع الذي
بحسب بناء الاسم لا الوضع الثانوي ولهذا اقال بحسب اصل الوضع (قوله فالعدل) الغاء لتفسير
العدل واخواته اي لتفسير نفس مفهوم السبب كما في العدل او لتفسير شرط تاثير السبب كما
في الودف والتانيك بالبناء وغيرهما (قوله مصدر مبني للمفعول) وانه اجعله مصدر امبني
للمفعول لامصدر امبني للفاعل اي ليعادل لانه صفة المستكلم مع ان العدل وكذا جميع ما يكون
سبباً لمنع الصرف صفة الاسم وقائمه وقوله اي خروج الاسم تفسير للمضاب اليه وهو الضمير و
قوله اي كونه مخرجا بتفسير للمضاب فانقلت الاولى ان يقدم التفسير الثاني على الاول لتقديم
محلله عليه قلت محله وان كان مقدماً عليه ولكن العلم بالمضاب اليه مقدم على العلم بالمضاب
فان العلم بالبصر مقدم على العلم بالعدم في قولنا عدم البصر وكك العلم بزيد مقدم على العلم
بالغلام في غلام زيد او بقول تفسيره المضاب اليه والاقربيه وانه افسره به لان الخروج مصدر
لازم فلا يصح حمله على التثنية مع انه لابد من صحة الحمل بين المصروف والمعرف وبما ذكرنا
انتهى ما قال بعض المحشيين من ان جعلهما مصدرين مبنين للمفعول لصحة الحمل بين
التثنية وبين المصروف الذي هو المعنى المصطلح ليس بشئ فان صحة الحمل بينهما لا يقتضي

جعل المصدرين مبنيين للمفعول فان جعل الخروج فقط مصدرًا مبنيًا للمفعول كان في صحة حمل انتهى كلامه قليل لا يصح تفسير الخروج بالمخرج لان المخرج متعد بخلاف الخروج فانه لازم فيلزم التفسير بالهبالن نعم لو قال العدل اخراجه يصح تفسيره الاخراج به لانه ح كان تفسير الشيء بمشككه اجيب بان الخروج نوعان احدهما الخروج نفسه وثانيهما الخروج المنسوب الى الاخراج لوجود الخروج في ضمن الاخراج لانه لازم له فلا يكون الخروج المنسوب الى الاخراج منافيا بالمخرج بل المنافي له هو الاول وانقلت لا يصح تفسير الخروج بالمخرج لان الخروج مصدر والمجرد والمخرج اسم مفعول من المزيد فلا يصح تفسيره بالمزيد قلت هو تفسيره باللام لان معنى الخروج بالفارسية بيرون امدن سواء كان الخروج بنفسه او في ضمن الاخراج فيكون المخرج لازما له او نقول هذا من قبيل ذكر اللزوم واردة الملزوم وهو المخرج وهذا الجواب عن الشبهة الاولى ايض ولقائل ان يقول لا يصح تفسيره بالمخرج لانه مصدر ولازم فلا يصح تفسيره بالمخرج الذي هو اسم مفعول لعدم خروج اسم المفعول من اللزوم والجواب الجواب ولا يتم في الجواب عنه بان الخروج متعد بحرف الجر وهو كلمة عن لانا نقول تعدية الفعل بمعنى جعل اللزوم متعدبا يتضمن الفعل معنى التخصيص مختصة بالباء اي بادخال الباء على المفعول كما صرح اليه الشم في بحث الحرف والمزاد من التعدية ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر والتعدي بهذا المعنى في الحروف الجارة كلها سواء بدون اختصاص حرف دون حرف فاذا عرفت هذا التفصيل فلا منافاة بين ما ذكرنا وبين ما قال صاحب الزنجاني من ان التعدية بحرف الجر في الكل ثم المراد من خروج الاسم هو خروج مادة الاسم او معناه عن صيغته ومثبته اي عن صورة نفسه الاصلية فانه يكون شئ واحد صور مختلفه فان مادة نكث ومثلث متعدية مع مادة ثلثة ثلثة وانما قلنا بذلك لانه يمتنع خروج الاسم وهو عبارة عن مجموع المادة والصورة لانه يلزم خروج الكل من الجزء وهو بطلان لا يتم اذا خرجت المادة عن الصورة فيلزم خروج الجزء وهو ايض بطلان نقول قد عرفت ان مادة المعدول متحدة بمادة المعدول منه بمعنى خروج مادة الاسم عن صورته الاصلية هو اعطاء صورة اخرى لهذه المادة لسما عرفت من انه يجوز ان يكون لشئ واحد صور مختلفة (قوله عن صيغته الاصلية) الاصلية صفة الطيغة والياء للنسبة وبعض الشارحين يفسر الاصلية هكذا اي بالقياس الاولى اي معنى الصيغة التي كان الاصل والقبحاس ان يكون الاسم عليها فخرج منه المشتقات والمعقلات وجميع المغيرات من اصلها مما ليس بعبدل انتهى فظهر من كلامه انه اراد من الاصل هو القياس والدليل واخرج المشتقات بتقيد الاصلية لا بزيادة الصيغة الى ضمير الاسم وسنذكر تفصيله (قوله اي عن صورته التي يقتضى الاصل والقاعدة المشار به الى ان الاصل بمعنى القاعدة لا به معنى الاولى وفيه يراء الى ان الياء للنسبة قيل هذا التعريف لا يصدق على العدل التقديري لعدم

الاصل والقاعدة فيه ويمكن ان يجاب عنه بان هذا التفسير للعدل التحقيقي والتعريف صادق
 على العدل التقديري لان المراد ان العدل خروج الاسم من صيغته الاصلية بان يكون لهذا
 الصيغة نسبة الى الاصل سواء كان المراد من الاصل الاصل بمعنى الاولى او الاصل بمعنى القاعدة
 فالاصلية بمعنى الاولية يشتمل الاصل النقيض والمفروض وفي صدق الاصل بمعنى القاعدة
 على الاصل المقنن والمفروض بعد غاية البعد ولما لم يكن في الاصل لمقدر خفاء اشتغال الى
 تفسير اصل المحقق لفائده فلا يردح مايقم ان الاصل اذا كان بمعنى القاعدة فلا يصدق الاصل
 المقدر في العدل لتقديره لان القاعدة لا تكون مقدره فلا يصدق التعريف عليه ثم الصورة
 اعم من الصورة الحقيقية والحكمية فح لا يرد ما قيل ان اخر معدول من الاخر مع ان الاخر ليس
 صورة اخر لوجود الالف واللام فيه وذلك لان صورته يكون صورة حكمية له وان لم يكن
 صورة حقيقية له لان اللام لها حكم الصورة والهيئة لانها زائدة على الكلمة اولانها كجزء منها
 فيكون في حكم الصورة في كونها لازمة للكلمة كالصورة والهيئة قيل بقى اشكال آخر لانه ينتقض
 على خروج اخر عن اخر من وعن اخر كم لانه ليس شئ من كلمة من وكم دخلا في الصورة الحكمية
 ايض لانها ليستا لمرتين للكلمة كالهيئة فيها لوجود الفصل بينهما وبين مدخولهما ويمكن
 ان يجاب بان كون الامور الثلاثة من الازافة واللام ومن على صيبل الانفصال الحقيقي امر
 لازم لافعل التفضيل فكانهما داخلان في الصورة الحكمية لاشتراك بينهما وبين الالف واللام
 في اللزوم ولا يرد خروج حجر الذهبين من السحر واهن المعين من الامس اذ اعرفت من ان اللام
 دخلت في الصورة الحكمية واعلم انه يعرف بعضهم العدل بغير ما عرفه لخصم للدفع عن خروج اخر عن اخر
 من وعن اخر كم فقال العدل هو خروج الاسم عما يكون حق هذا الاسم ان يكون عليه اي على حاله
 سواء كان صورته الاصل صورة هذا الاسم ختبة او كان في صورة الاصل كلمة لازمة لها فالاول
 كخروج ثلث ومثلث من ثلاثة وثلاثي كخروج اخر عن اخر من واخر كم فان كلامه بالازم لاخر
 وان لم يكن من جملة صورته قيل هذا التعريف غير مانع لصدقه على يوم الجمعة في صمت يوم الجمعة
 لانه يصدق عليه انه خروج الاسم عن الشئ الذي يحق هذا الاسم ان يكون على حاله اي حال ذلك
 الشئ وهو في يوم الجمعة واجيب بان المراد من الخروج المعتمير في العدل هو الخروج التام فليس
 خروج يوم الجمعة عن قولنا في يوم الجمعة خروجنا ما لان كلمة من مقدره والمقدر كالمفروض واجيب
 ايض بان في التعريف المذكور اي خروج الاسم عما يكون حق هذا الاسم عليه الى ما لا يكون حق
 هذا الاسم عليه قولنا الى ما لا يكون اذ متعلق بالامر عين اي خروج الاسم الى ما لا يكون اذ لا يصدق
 التعريف على يوم الجمعة لانه ليس على وجهه ان يكون على حال قولنا في يوم الجمعة
 وبالعكس ايض لان يوم الجمعة وفي يوم الجمعة جميعا يستعملان في لسانهم فحق كل واحد منهما

ان يكون على حاله واعلم ذلك فانه دقيق (قوله لا يخفى ان صيغة المصدر) فانه لا يفرق بين
صيغة الضرب صيغة الضارب والضمير وبها فاضافتهما الى ضمير الاسم خرجت اذ قيل كما يخرج بهذه
الافعال المشتقات كك يخرج ثلث ومثلث لان صورة ثلث مثلث مع قطع النظر عن التاء ليست
صورة ثلثة ثلثة لوجود الضمة في ثلث دون في ثلثة واجيب بانك قد عرفت ان المراد
من خروج الاسم خروج مادة الاسم وما دة ثلثة ومثلث ومثلث متحركات لان المراد من
المادة هو الحروف الاصول وصورة المادة مختلفة لجواز ان يكون لشيء واحد صور مختلفة قيل
في الجواب نظر لانه يلزم حتم خروج المشتقات باضافة الصيغة الى ضمير الاسم لان مادة صورة
المصدر ايضاً مادة صورة المشتقات اما قلت ان المادة هو الحروف الاصول ويمكن ان يجاب
عنه بانه لا شك في خروج المشتقات بقيد الاصلية لعدم الاصل والقاعدة على خروج الضارب
من الضرب فلما ضيفت خروجها باضافة الصيغة الى ضمير الاسم كان له وجه ايضاً لان قوله الاصلية
مصحح لاضافة الصيغة الى ضمير الاسم لانها صفة الصيغة قال مولانا نعم فيه ان المراد من الصيغة
هنا اما الهيئة الحاملة لمادة الكلمة باعتبار الحروف الاصول او الهيئة الحاملة للمادة
باعتبار المعنى الموضوع له فان كان الاول فيكون هيئة الضارب مثلاً متحداً بهيئة الضرب وان كان
الثاني فهيئتهما وان كانتا متخالفتين لان الموضوع له في كل منهما على حدة لان معنى الضرب
غير معنى الضارب لكن يلزم ان لا يكون خروج ثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة عدلان الموضوع له
في ثلثة ثلثة هو العدد وفي ثلث ومثلث هو المعدود ثم قال مولانا المذكور في دفع النقض
على المشتقات بان خروج المشتقات اما من المصدر المجرد او المصدر المزيد فان كان الاول فهي
خارجة بقيد الاصلية لعدم وجود الاصل والقاعدة على خروج الضارب مثلاً من الضرب وان كان
الثاني فهي خارجة بما يخرج به المغيرات القياسية وهو ان يكون لاول تحت اصل وقاعدة دون
الثاني فان مكرم خارج من الاكرام ولكن الثاني تحت اصل وقاعدة وهي ان اسم الفاعل يحى
من الثلاثي المزيد على وزن المضارع المعلوم بايراد الميم المضرومة موضع حرف المضارعة
انتهى كلام الفاضل اقول المشتقات مطلقاً سواء كان خروجها من مصدر مجرد او مزيد خارجة بقيد
الاصلية وايضاً خارجة بما يخرج به المغيرات القياسية وذلك ظاهراً اراد اخراج كل واحد
بقيد على حدة ولا يخفى في صحة اخراج المشتقات باضافة الصيغة الى ضمير الاسم لما عرفت
من انه لا شك في صحة اخراجها بقيد الاصلية في نفس الخراجها باضافة الصيغة الى ضمير الاسم لان
قوله الاصلية مصحح لاضافة الصيغة الى ضمير الاسم لانها صفة الصيغة فهي خارجة باضافة الصيغة
المتصفة بالاصلية الى ضمير الاسم فهي خارجة بقيد الاصلية ما لا ويمكن ان يتم في تصحيح كلام
المشتر ان المراد من الصيغة هو الهيئة الحاملة للمادة باعتبار المعنى المتراجم فلا يتوجه الاشكال ح

على ذلك ومثلث لان معنى ثلثة ثلثة بحسب الاستعمال هو المعدود وان كان معناه بحسب اصل
 الوضع هو المعدود ويشعر اى ما ذكرنا قول لاحقه من ان الوصفية العرضية التي في ثلثة ثلثة
 صارت اصلية في ثلاث ومثلث لا متبار ما فيما وضعه بخلاف الضارب بالقياس الى المضرب
 فان معناه ما يخلفان باعتبار المعنى المراد (فواله خرجت المشتقات) اي خرج خروج المشتقات
 فلا يرد ان العدل ليس نفس المشتقات بل خروجها واها ويقوله كلها الى خروج بعض المشتقات
 كضرب ويضرب اقييد الاسم (قوله وان المتبادر من خروجها) مطف على قوله ان صيغة المصدر
 اء اشارة الى دفع سوال ورد على الاءماء المحذوفة الاعجاز اي الاواخر كيد ودم فانهما
 حخرجان من يد ودم ووقيل اصلهما يدي ودمي مع انها ليسا بعدل وعلى الاءماء المحذوفة
 الاوائل كعدة اصلها وعد وعلى الاءماء المحذوفة الاوسط كمقول عنده من قال ان المحذوف
 عين الفعل لا واو المفعول لان الواو الاصلية دخلت في المادة لا الزائدة و تقرير الجواب
 خروجها عن العدل لعدم بقاء المادة في الا قال مولانا عصم ان ما يخرج به الاءماء المحذوفة
 الاعجاز يخرج به المغيرات القياسية التي البدل حروف الاصلية فيها بحرف آخر كقيام ومختار
 فان اصلهما مقوم ومختير فيصدق التعريف على خروجها من مقوم ومختير ولكن لا يكون المادة
 باقية فيها نعم لا يخرج به المغيرات القياسية التي هي مدغمة كعد و فر فيصدق التعريف على
 خروجها من معد و فر مع بقاء المادة ايضم فيحتاج في اخراجها الى القيد الذي ذكره بقوله ولا يبعد
 اء انتهى حاصل كلامه اقول المغيرات القياسية كلها لما كانت خارجة بالقيد المذكور بقوله
 ولا يبعد اء فلها اصندا اخراجها اليه وذلك لان صيغة الثانية فيها كعد او فر تحت اصل وقاعدة
 وهي ادغام المراء في المراء بعد حذف حركتها وكذا مقام ومختار حيث قلبت الواو الفاعل نقل
 حركتها الى ما قبلها على ان عدم بقاء المادة في مقام ومختار غير مسلم لان المادة اعم من ان يكون
 حقيقة واحكاما والالف فيهما مادة حكمية لانها بدل من الواو لايتم اخراج المغيرات القياسية
 كلها بما ذكره بقول ولا يبعد اخراج المخروج لان بعضها خارجة بما يخرج به الاءماء المحذوفة
 الاعجاز وعدم جواز اخراج المخروج على نقد يرد ذلك القصد وقال الشم الهندي وقد خرج الترقيم
 بقوله خروج مادة الاءم من صيغته الاصلية لان الترقيم تغير المادة لا خروجها من صيغة التثنية
 اقول لا يتم ان يد ودم ايضم يخرجان بقوله خروج مادة الاسم عن صيغته الاصلية لان فيهما ايضم
 تغير المادة لا خروجها مع ان كلام الشايدل المبدا المبدا المبدا من يد ودم مولانا نقول جواب الشم على
 نقول التثنية والتسليم لا يتم ان اخر اما لا يكون مخرجا عن الاخر او عن اخر الذي في الاخر
 وكك بعينه في اخر اخر من واخر كم فالان الارل فلم يكن اخر غير منصرف لعدم بقاء المادة
 فيه وان كان الثاني فيلزم ح ايضا ان لا يكون اخر غير منصرف لعدم تغير الصورة فيه كما يكون صورة

تلك ومثلها مغايرة لثلاثة ثلثة لاننا نقول المراد هو الثاني والتغير في الصورة باق فيه لان صورة
 اخر الذي هو مقيد بصورة اخر المطلق او نقول المراد هو الاول ولكن المراد ببقاء المادة هو
 مادة حروف الاصول والالف واللام داخلية في الصورة كما عرفت (قوله وان خروجه عن صيغته
 الاصلية يستلزم آء) اي المتبادران خراجه عن صيغة يستلزم آء لان صيغة الخروج
 تدل على تلك المغايرة ولكن مجرد المغايرة غير كافية في مانعية التعريف لانه يصدق على خروج
 المقام من المقوم والميزان عن الموزان لان صيغتهما غير صيغة المعدول عنه ولذلك راد قوله
 ولا يبعد آء وانما نضفه الى المتبادر لانه ليس التبادر مما ذكر الا المغايرة بينهما لا المغايرة
 المقيدة بذلك الوجه ولكن لو اعتبر بهذا الوجه ليس فيه بعد لان خروجه عن صيغة الاصلية يشعر
 بان المعدول عنه اصلي والمعدول غير اصلي وقال مولنا هذا المعنى غير متبادر من التعريف
 وحمل اللفظ على المتبادر واجب في التعريفات اقول يتبادر هذا المعنى من التعريف لانه يدل
 على كون الصيغة الاولى تحت اصل وقاعدة حيث قال خروجه عن صيغة الاصلية اي من صورة التي
 يقتضي للاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاصل والاهم عليها فلما دل التعريف على الاصل المغايرة فلا بد
 ان لا يكون المعدول تحت اصل وقاعدة اصلا والالم يحصل المغايرة التامة الكاملة بينهما واللفظ
 اذا اطلق انصرف الى الكامل والمغيرات القياسية على عكس ذلك لان الاصل والقاعدة يقتضي
 ان يكون الاسم على هذه الصورة لا على صورة الاصل فان الاصل ان يكون الاسم على صورة ترمي
 ومقام ومختار وميزان (قوله واما المغيرات الشاذة آء) وهي الجموع الشاذة اي الجموع
 التي جمعها على خلاف القياس والتصغيرات الشاذة وهي ما يكون تصغيره على خلاف القياس
 والمنسوبات الشاذة وهي ما تدخل عليه ياء النسبة على خلاف القياس وشاربه الى دفع
 سوال تقريره ان التعريف غير مانع لصدقه على خروج اقوس وانيب من اقواس وانياب
 وهما تحت اصل وقاعدة وهي ان كل لفظ على وزن فعل كقوس وناب يجمع على افعال كاقواس
 وانياب فالجواب بالمنع باننا لاتم انهما مخرجان من الصيغة الاصلية لانهما انداء يكونان كك
 اذ اجمع القوس والناب ولا على اقواس وانياب ثم اعتبر اخراج افوس وانيب عن جامع انداء ليس كك
 بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس ولهذا نسبا اليهما فيتم
 جمعهما ولو كانا مخرجين عن اقواس وانياب لنسبا اي الاقواس والانياب اليهما اي الى
 اقوس وانيب فكون افوس وانيب من اقوس وانيب على الشاذة نظرا الى السؤال باعتبار ان جمعهما
 على اقواس وانياب مبني على ان يجمع القوس والناب اذ لا على اقوس وانياب وكونهما من
 الجموع الشاذة نظرا الى الجواب باعتبار ان جمعهما على اقواس وانياب مبني على ان يجمع
 القوس والناب ولا على اقوس وانيب ثم جمعهما على اقواس وانياب فكونهما من الجموع الشاذة

باعتبار التوقف الذي لابد منه في السؤال والجواب قيل هذا المنع جار في العدل التحقيقي كجمع
 باننا نقول لانم ان يكون جمع مخرجا من الصيغة الاسمية لانه انما يكون كك اذا جمع جمعا او لا
 على فعل او فعلى او فعلا وان كالمجمع والجماعي والجمعيات وهو غير مسلم لانه جاز ان يجمع جمعا
 ابتداء على جمع ينتج الميم على خلاف التماس فيكون من الجوع الشاذة ح فاذا اعتبر ح اخرج
 جمع بفتح الجيم من الجمع والجماعي او الجمعيات لا يكون غير منها تحت اهل وقاعدة واجيب
 بالفرق بينهما بانهم لم يجمعوا الجوع الشاذة في كلامهم غير منصرف وقد وجدوا جمع في كلامهم
 غير منصرف فاعتبر اخرج جمع منها على الوجه الذي ذكرنا وانقلت ما الفرق ح بين العدل
 التحقيقي والتفريقي فان وجب نقد العدل فيهما معا هو منع الصرف قلت وان كان سبب تقديرو
 العدل في كليهما هو منع الصرف ولكن الاصل محقق في العدل التحقيقي ومقدر في العدل التفريقي
 والفرق بينهما باعتبار ذلك فلهذا هم (قوله فيمكن ان يقر المقصم ههنا ميز العدل آء) قيل المقصم
 ههنا ليس مجرد هذا التمييز بل ينبغي ان يكون المقصم تمييز غير المنصرف من المنصرف فان
 المقصم من ذكر الاسباب ينبغي ان يكون هذا التمييز فاذا كان التعريف بالاعم جائزا فالتعريف غير
 المنصرف غير مانع فيصدق على يدوم ومرمي وغير ما بتحقيق العدل في يدوم مع امكان العلمية
 فيهما وكك يتحقق العدل في مرمي مع تحقق الوصفية فيه فلم يميز المنصرف وغير المنصرف
 فح كيف يصح قوله فيمكن آء وقوله فلا حاجة آء هذا ما قالوا قول التمييز بينهما لم يصل الى حد الضرورة
 فيكفي في التمييز بينهما باستعمال العرب فما لا يدخله الكسر والتخوين فهو غير منصرف وعلى
 نقدير تحقق ما لا يعلم باستعمال العرب مع وجود السببين فيه حكم بانصرافه الى ان يعلم
 حاله باستعمال العرب فان الاصل في الاعم الانصراف (قوله الى ارتكاب تلك التكلفات) قال
 الفاضل السم ولما كانت العبارة اي عبارة التعريف غير صريح في افادة بعض القيود سماه نكلنا
 والا اي وان لم يحمل التكلف بهذا المعنى فهذه العبارة على وجه يفهم المقصم منها بطريق
 التبادر من غير تكلف انتهى كلامه اقول الارم من كلامه ان قيود التعريف اذا لم يكن
 مرادها في المراد ص اطلاق اسم التكلف عليها وهو مداليرضي به وايضا الارم من كلامه ان
 في عبارة التعريف يكلف باعتبار بعض القيود لاجمعيهما مع ان الشرح ما ما بتكلفا باعتبار جميع القيود
 التي اضاف التبادر اليها ولهذا قال الى ارتكاب تلك التكلفات فاقول لما لم يكن حمل هذا
 التعريف على المتبادر خاليا عن التكلف بل هو السبب الى بعض قيود فلماذا جوز اسناد
 التكلف اليه فح لا برد ما قال بعض المحققين من ان جميع هذا التعريف و متبادر من العبارة
 وحمل العبارة على المتبادر ليس بتكلف بل التكلف هو العكس من الظاهر المتبادر فقوله
 الى ارتكاب تلك التكلفات ليس بحيد (قوله ولم يصلح للاعتبار الا العدل) فان عدم صلاحية

التركيب والجمع والنفي التانيث والالف والنون والعجمة ووزن الفعل فيها فظا واما عدم صلاحية
 الوصف والتانيث في عمر فلا ممتناع الاجتماع بين العلمية والوصف وبين التذكر والتانيث
 فلم يبق الا العدل وهو نادور مشهور فان قوله لما وجدنا ذلك ومثلت واخر وجمع وعمر غير منصرف
 فاعتبروا الفدال يدل على ان اعتبار العدل في هذا الامثلة يتوقف على منع صرفها او على وجودها
 غير منصرف وبالعكس ايضاً فيلزم الدور ويمكن ان يجاب بانالانم العكس فان منع صرفها او
 وجودها غير منصرف يتوقف على اعتبار سبب من اسباب التسع ولكنه لا يتحقق الا في ضمن العدل
 غاية ما في الباب ان منع صرفها مستلزم لاعتبارها (قوله لا انهم تنبهاوا العدل ا) اي لا انهم وقفوا و
 جزموا الدال فيما عدمها من الامثلة المذكورة لتحقق الاصل والقاعدة فيها فحكموا على منع
 صرفها بل السبب على اعتبار العدل في التحقيق والتقدير هو منع الصرف ولكن الاصل في العدل
 الحقيقي محقق وفي التقدير مقدر ومفروض وانما قال فيما عدمها لان من البين ان لا يكون
 ذلك الجزم في هذه الدال التقديرية وقال بعضهم ان السبب على اعتبار العدل في التحقيق هو
 وجود الاصل لامتناع الصرف وفي التقديرية هو منع الصرف الا ان الشك لم يعد حسناً (قوله احدهما
 وجود الاصل) اي اعتبار وجود الاصل لا وجوده في نفس الامر فيشتمل العدل التقديرية ايضاً
 فان اعتبار وجود الاصل اعم من ان يكون محققاً او مقدر (قوله اذ لا يتحقق الفرعية ا) اي
 لا يظهر بدون اعتبار ذلك الاخراج فان كون العدل مثلاً فرع المعدول عنه لا يظهر بدون ذلك
 الاعتبار (قوله فوجوده محقق بلا شك) بسبب وجود دليل غير منع الصرف على وجود الاصل وكون
 وجوده محققاً بلا شك لا ينافي كون مقدمات الدلائل ظنية وقد حقق في موضعه ان دلائل النحو
 ظنية فلا يردح ما قال بعض المحشيين من ان وجدان دليل غير منع الصرف على وجود الاصل
 المعدول عنه لا يستلزم تحقق وجوده بلا شك لجوار كون مقدماته ظنية (قوله وفي بعضها لا دليل)
 غير منع الصرف اي وفي بعض تلك الامثلة مثل عدمه لا دليل على وجود الاصل غير منع الصرف
 ولا يكفي ان كون منع الصرف دليلاً على وجود الاصل في عمر مستلزم لعدم وجوده ان السبب فيه غير
 العلمية ولو جوب اعتبار سبب اخر فيه ولعدم صلاحية اعتبار غير العلمية فيه وان كان مجموع
 هذه الامور غير منع الصرف فلا يردح ما قال بعض المحشيين من ان فيه نظر لجواز كون مجموع
 وجدان عمر غير منصرف وعدم وجدان سبب فيه غير العلمية ووجوب اعتبار سبب اخر فيه
 وعدم صلاحية اعتبار غير العدل دليلاً على وجود الاصل المعدول ولا شك ان هذا المجموع منع
 الصرف فكيف يصح قوله وفي بعضه لا دليل على غير منع الصرف (قوله واما اعتبار اخراج المعدول عن
 ذلك الاصل ا) لا يقيم ان الحصر المستفاد من قوله فانقسام العدل الى الحقيقي والتقديرية انما
 هو باعتبار كونها بط الجواز كون الانقسام اليهما بسبب اخراج المعدول عن ذلك الاصل المحقق

اذ المقدر لان اعتبار الاخراج امر محقق لا مقدر فلا يجوز الا نقسام اليهما بسبب ذلك الاعتبار
 (قوله فعلى هذا) اي على ما قرر مفهوم العدل (قوله معناه خروجا كائنا من اصل محقق) اشار الى
 ان المصدر بمعنى اسم المفعول والى ان قوله تحتية تصانفة المصدر المحذور واخرجوا اعراب الموصوف
 على الصفة اي خروجا محققا والعامل في المفعول المطلق قوله خروجا محققا ولما
 لم يكن الخروج محققا بل هو امر اعتباري قال اي خروجا كائنا من اصل محقق فاثبات المحققة
 للخروج باعتبار الاصل المحقق وتفصيل المقام ان المحقق وان كان صفة الاصل في نفس الامر
 ولكنه صفة الخروج ظاهر او كك قوله او تقديرا اي خروجا متقدرا من اصل مقدر فجعل ذلك من قبيل
 توصيف الشيء بحال متعلقه بكسر اللام والشيء مهنا عبارة عن الخروج والمتعلق هو الاصل فامد
 المحقق والمقدر الى الخروج بسبب انهما مسندا الى الاصل مثل زيد قائم ابوه او زيد ضارب
 ابوه فان قيام صفة زيد ظاهرا ولكنه صفة الاب في الاصل واذا عرفت هذا فاعلم ان المشهور ان توصيف
 الخروج بالمحقق والمقدر توصيف الشيء بحال نفسه بان يكون نفس الخروج محققا او مقدرا ولكن
 اسناد المحقق الى الخروج ليس على الحقيقة بل على المجاز واما اسناد المقدر الى الشيء الحقيقية
 قال مولانا عزم ان توصيف الشيء بحال المتعلق خلاف الظاهر فان الظاهر توصيفه بحال نفسه خصوصا
 في قوله او مقدر كما في القسم الثاني من العدل لان كون الخروج مقدرا انما يكون على مبدل الحقيقة
 فيكون من قبيل توصيف الشيء بحال نفسه فليس على ما ينبغي ما فعله الشرح من توصيف الشيء بحال
 المتعلق انتهى كلامه اقول لما لم يكن توصيف الخروج بالمحقق الا على مبدل المجاز اي توصيف
 الشيء بحال المتعلق فعل في القسم الثاني من العدل ايض من قبيل توصيف الشيء بحال المتعلق
 ليوافق بالقسم الاول وان جاز فيه توصيفه بحال نفسه ايض كما عرفت (قوله كثلث) وهو صفة
 ثانية لخروجا اي خروجا كخروج ثلث ومثلث او خبر مبتدأ به محذوف اي ذلك الخروج كخروج
 ثلث ومثلث او مو كخروج ثلث اهـ (قوله والدليل على اصلهما ان في معناهما نكر اراء) قال بعض
 المحشيين وانت خبير بان كون المعنى مكررا دون اللفظ وكون الاصل انه اذا كان المعنى مكررا
 يكون اللفظ مكررا ايض لا يستلزم ان يكون اصل ثلث ومثلث لفظا مكررا الجواز كونهما شاذين
 ولو سلم ان اصلهما لفظ مكرر لكن لا يلزم ان يكون اصلهما بثلاثة اذ يجوز ان يكون اصلهما
 ثلثا لثلاث لان ثلث ومثلث موند لوقوعهما صفة الموند في القرآن والظ ان يكون الموند
 معدولا عن الموند انتهى كلامه اقول كلامه الاول ليس بشيء لما سبق من انهم وجدوا ثلث ومثلث
 في كلامهم غير منصرف ولا يصح للاعتبار الا العدل فلو لم يكن فيه اصل محقق فلا بد من اعتبار
 الاصل المقدر فيه فلما كان فيه اصل محقق والى يحكم عليه بالشد وذ احدنا عتبر واه فيه
 (قوله اذا كان المعنى مكررا) اي اذا كان ملحوظا مرتين يكون اللفظ مذكورا مرتين ايضا كما

في جاءني القوم ثلثة ثلثة فان لغظهما مكرر كاللهني وهما منصوبان على الحالية (قوله الى رباع
ومربع) قال الفاضل السم الاظهر ان يقوم ورباع ومربع بالعطف لاني الواضحة بين ثناء ومثني ورباع
ومربع هو ثلث ومثلث وهو المشبه به فلا وجه لادخاله في المشبه الا ان يتم الى بمعنى مع انتهى
كلامه واليه اشار مولانا ص حيث قال لوجه لقوله الى رباع ومربع والظا ورباع ومربع الا
ان يجعل الى بمعنى مع انتهى كلامه وقال مولانا عب اراد بالالى تعيين الحد والافالاظهر
المواو بدل الى انتهى بكلامه اقول حاصل ما قال مولانا عب موال وجواب ونقيرير السؤال
على الوجهين الاول انه لو قال بدل ثلثة الى واوالعطف لكان اظهر لان الى لانتهااء الغاية
فتدل على ان بين مثني وبين رباع ومربع ام آخر من اسماء العدد مع انه ليس بينهما الا
ثلث ومثلث وقد ذكر اولاً فلا وجه لادخاله فيه والثاني ان الى يدل على عدم دخول
الغاية في المفيط مع انها هتاد اهلة فيه و تقرير جوابه ان الش اراد بكلمة الى تعيين الحد
والغاية الى غاية لتي لا يكون فيه خلاف من الاعداد في كونها من العدل التحقيقي فم معنى
كلام الش ان العدل التحقيقي في الاعداد التي بلا خلاف ينتهي برباع ومربع واذا عرفته
هذا فما قال الفاضل السم في جواب الشبهة المذكورة من ان الى بمعنى مع ليس في
المقابلة لان كون الى بمعنى مع لم يخرج الكلام عن الاظهرية لان الاظهرية المذكورة
ثابتة مع كون الى بمعنى مع على ان نفي الاظهرية من شئ لا يستلزم نفي الظاهرية منه بل
يستلزم ثبوتها فيه الا ترى ان نفي الاصلية من شئ لا يستلزم نفي الصوابية عنه بل يستلزم
ثبوتها فيه فمن نفي الاظهرية من كلمة الى لم ينف الظهور عنها فجاز ان يكون بمعنى
مع على نقد ير ملاحظة الظهور ايضاً (قوله لان الوصفية العرضية اه) اشار به الى دفع
سؤال تقريره ان هذه الوصفية عرضية لا اصلية فلا تكون سبباً لمنع الصرف اما كونه عرضية
لان ثلثة ثلثة موضوعة للعدد فلا يكون فيهما وصفية ولكن الوصفية مارة لهما في
كما يستعمل نحو جاءني القوم ثلثة ثلثة وتقرير الجواب ان المقصود هو منع صرف ثلث
ومثلث لان ثلثة ثلثة فالوصفية العرضية التي في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها
اي لوصفية فيما وضعا له وكلمة ماعبارة عن الموضوع له والضمير في له راجع اليها والضمير في وضعا
الى ثلث ومثلث فان معنى ذلك ومثلث بالفارسية هو ما هو دون اي ذات هي متصفة بالثلاث
فيكون ثلث ومثلث موضوعين للمعدود لالعدد وحتى يكون الوصفية فيهما عارضة وفي حاشية
السيد قدس سره للمتوسط مكان الوصفية في ثلث مثلاً اصلية لانه معدول من ثلثة ثلثة وهذا التكرار
لم يستعمل الا وضعا فالوصفية لازمة للمكرر فيكون اصلية فما يوجد من المكرر اعني ثلث
يكون اصلية ايضاً وان لم يكن الوصفية في اسماء العدد نحو احد والثنان اصلية تم كلامه ثم

لا يخفى ان ثلث ههنا بضم الـاء لما عرفت من ان معناه هو هو دون بخلاف ما اذا كان بالفتح كما قالوا نال ان يكون ثلث بفتح الـاء من اسماء العدد لا بضمها وعليه يدل ما قالوا ان اسماء العدد كلها موضوعة للعدد و مستعملها في المعهود على سبيل المجاز فاذا قلنا العشرة نصف عشرون فيكون العشرة ح مستعملة في المعنى الموضوع له و اذا قلنا ان لي هـ ليلك عشرون درهمًا فيكون عشرون ح مستعملة في المعنى المجازي (قوله لا متبارها في ما وضعناه) يشعر بان ثلث بضم الـاء ليس من اسماء العدد الا ان يحتمل الـاء في الـاء على الـاء النوهي إذ في المجاز وضع نوعي و الـاء او يحتمل الـاء اهم من الـاء العدد فانه صرح بعض الشارحين بكون ثلث و مثلث من الـاء (قولك واخر جمع اخرى) لان جمع المونث في افعال التفضيل يجمع على وزنين كما يجمع الجمع المنذ كرمية على وزنه، فيجمع اخر اخر ان اخرون واواخر اخرى اخرى بان اخريات او اخر فيكون اخر جمع اخرى (قوله مونث اخر) اي اخر في مونث آخر (قوله واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اهدا تاخرًا) لكنه لا يستعمل في هذا المعنى بل يستعمل بمعنى غير بعثي د يكر كما يقع جاهلي زيد لكن لا بد ان يكون الغير من جنس زيد لا من جنس امرأة وغير ما وقيل اخر اسم تفضيل لان اشتقاقه كاشتقاق اسم تفضيل لانه يجمع آخر اخر ان اخرون واواخر واخرى اخر بان اخر يجمع واخر كما يجمع افضل افضلان افضلون وفضلي فضليان فضليات وفضل والظاهر لا يحتاج الى الدليل لان اصل اخر على وزن افعال اسم تفضيل قلبت الهمزة الثانية بالالف الذي هو مناسب بحركة ما قبله وهي الفتحة ثم المعنى المذكور وهو اهدا تاخر في الاصل لا يكون الا في افعال التفضيل فالاشتقاق لازم له فلا يردح ما قال بعض المحققين من ان الدليل لا يدل على المدى اذ اهم التفضيل من المشتقات والدليل يدل على الاشتقاق فلا يدل على المدى وايض ان التاخر الشديد قد يكون في غير اسم التفضيل ايض انتهى (قوله ثم نقل الـاء معنى غير) لان معنى غير لارم لمعناه (قوله وقيل اسم التفضيل) قيل ان هذا القياس اما في اسم التفضيل الذي يستعمل في المعنى التفضيلي اذ في اسم التفضيل مطلقا اي سواء يستعمل في المعنى التفضيلي او غير فان كان الثاني فلمنع فيه محال وان كان الاول فمسلّم لكنه غير مفيد لكونه اخر ههنا بمعنى الغير والاجاب ان المراد ان قياس اسم التفضيل كك باعتبار الـاء اي بحسب الوضع فالعدل المعتمد ههنا هو العدل بحسب الوضع فالجواب باختيار الاول قال بعض المحققين ان الدليل لا يستلزم كون اخر معدولا عن احد ما اذ يجوز ان يكون شاذًا مخالفًا للقياس انتهى كلامه اقول وفيه ما عرفت في ثلث مثلث فتذكر (قوله) وحيث لم يستعمل بواحد منها علمه (قيل لا يعلم ذلك بمجرد ذكر اخر بدون ذكره في التركيب فلا بد ان يذكر في التمثيل تركيبه) قر اقيب البلغاء وقع فيه ٢ اخر بدون واحد من الامور الثلاثة ليعلم انكم يستعمل بواحد منها

واجيب بان ايراد اخر فهنا اشارة الى آخر الواقع في تركيب البلغاء قيل هذا القياس يستد هي ان يكون اخر بمد الهمزة ايضم معدولا عن اخر المستعمل مع احداهما وليس كذلك لان فيه وزن النعل وسيجب ان العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان في كلمة واحدة واجيب بانه قد مر ان مجرد وجود الاصل للاسم المعدول غير كاف بل لابد من اعتبار اخرجه عنه ولا حاجة الى هذا الاعتبار في اخر بمد الهمزة لوجود علتين فيه وهما الصفة ووزن النعل ولا بد من ذلك للاعتبار في اخر فافترا قائم الدراد ان احدا من هذه الامور الثلاثة يندكر مع اسم التفضيل في التركيب كما يشعر به تحت اسم التفضيل وصيغته يستعمل في قوله وقياس اسم التفضيل ان يستعمل ايضاً يشعر به فلا يرد ما قيل ان استعماله بواحد من هذه الثلاثة اما ان يكون في اللفظ او اعم من ان يكون لفظاً او نقدياً فان كان الاول فممنوع وان كان الثاني فمسلّم لكن لم لا يجوز ان يكون كلمة من مقدرة فيه كما في قوله الله اكبر اي اكبر من (قوله فقال بعضهم اء) قيل الاول ان يكتفي بما سبق ذكره ولا يندكر هنا الكلام لانه يتوجه عليه ان المعدول عنه اذا كان معرفة فلا بد ان يكون المعدول ايضم معرفة فاذا كان معدولاً عما فيه اللام يلزم ان يكون المعدول عنه والمعدول معرفة لان المعدول في حكم المعدول عنه مع ان المعدول نكرة لانه وقع صفة للنكرة في قوله تعالى من ايام اخر وان كان موافقاً لموصوفه افراداً وتشنية وجمعاً ونذكيراً وانما كما هو شأن المستعمل باللام ويتوجه على البعض الثاني ايضاً ان اسم التفضيل اذا استعمل بمن يكون مفرداً من كذا فيلزم عدول المشنى والجمع عن المفرد ويكون المعدول مطابقاً لموصوفه بخلاف المعدول عنه المستعمل بمن ويمكن الجواب عن الاول باننا لانم ان يكون المعدول عنه معرفة لجواز عدم قصد التعريف من الالف واللام وعن الثاني بان افعال لتفضيل اذا استعمل بمن يستوي فيه التذكير والتانيث والتشنية والجمع وبنها بانه لم لا يجوز ان يكون الموافقة بين المعدول والمعدول عنه في عدل التقدير لا في التحقيق (قوله اي عن الاخر جمع اخرى لان الكلام في اخر جمع اخرى قوله انما لم يندسب بصيغة المجهول وفي اكثر النسخ لم يندسب بصيغة التشنية بارجاع الضمير الى المضمين المذكورين (قوله لانهما نوجب التنوين) اي اذا حذف المضاف اليه من التنوين مسدداً كذا في حينئذ (قوله واليه) اي لا يحذف المضاف اليه الا مع بناء المضاف كذا في الغايات مثل قبل وبعد لا يقا ان قوله وانما لم يندسب الى تقدير الاضافة مما لا يقتضية السوق والدقار لانه يقتضي ان يتم وانما لم يندسب الى انه معدول عما فيه الاضافة على ان التقدير في الاضافة غير معقول لانا نقول المراد ان اخر اذا كان معدولاً عن اخر المضاف اليه لوجب التنوين اء وليس شيء مما في اخر فلا يكون معدولاً عن اخر المضاف فكان المضاف اليه مقدراً (قوله وضافة اخرى مثلها) في المضاف اليه لا يحصل في المضاف ولكن شرط المضاف في الاضافة الثانية ان يكون تابعاً للمضاف الاول

له واء كان التأكيد للمضاف الأول والمعطوف عليه والأول مثل ياتيم تيمم عدي والثاني مثل ابوي
 واخويه اي ابويه بخلاف المضاف اليه فان المعطوف عليه في حكمه (قوله مونث اجمع) اي
 جمعا مونث اجمع وطريق صرفه هكذا اجمع جمعا اجمعون جمع ولا يكون له تشبيهة وكك اكتب كتعاء
 اكتبون كتح وكك بتع وبع بالصار للمؤنث (قوله وقياس فعلاء فعل اه) اي لقياس في انما على وزن
 فعلاء ويكرن مونثا لا فعل كاجمع فيكون اجمع مذكرة لا يقيم جمع فعلاء على وزن فعلى او فعلاوات
 لا يشوق على ان يكون له مذكرة على وزن افعل فانه لو لم يكن له مذكرة على وزن افعل افعله
 يجمع على فعلى او فعلاوات كصعراء على صحاري او صحراوات مع انه لم يكن له مذكرة على وزن
 افعل كاصعراوات لان قول لما كان له مذكرة على وزن افعل في خصوص المادة فقال كك قيل فعلاء انه يجمع
 على فعل اذا جمع مذكرة على فعل ايضم مع انه جمع اجمع على اجمعون لا على جمع بسكون الميم
 وبعبارة اخرى ان فعلاء افعال انما يجمع على فعل ذ لم يجمع مذكرة بالواو والنون او بالياء
 والنون مع انهم قالوا اجمعون واجمعين الا ان يقيم هذا الجمع من لشواذ ولا يخفى ان معنى هذا التردد
 المستفاد من قوله ان كانت صفة ان يجمع اه ان جمع في الاصل صفة وصار اسما بالعلبة الاسمية فلو
 لاحظت اصله يجمع على فعل ولو لا خطت اسميته يجمع على فعلى او فعلاوات قيل ان فعلاء لو كان
 اسما لكان اجمع ايضم كك و افعل اذا كان اسما يجمع بالواو والنون اذا كان اسما وليس اجمع اسما فلا يصح
 ان يجمع بالواو والنون وان كان صفة يجمع بالواو والنون اذا لم يكن افعلا فعلاء كما يجيء في بعض
 الجمع واجيب بانه شاذ وقيل انه علم جنس (قوله ان يجمع على فعلى) اي النكسير وعلى فعلاوات في
 التميمي وليد ابوي لمي (قوله والاخر الصفة الاصلية وان صارت) الوصفية (العلبة الاسمية في باب التأكيد
 اسما) اي لا تضر العاجلة ايضا بالاسمية في باب التأكيد على الوصفية الاصلية كقولك جاني القوم اجمعون
 كلهم فان اجمعون تأكيد القوم ولا يكون المراد من اجمعون هو الذات المتصفة بالجمعية حتى
 يتحقق الوصفية فيه بل صار اسما فيكون المراد منه جماعة مخصوصة قيل لو كان في جمع صفة
 فما ان يكون من باب احمر حمر اي باعتبار انه افعلا الصفة كاحمر او من باب الافضل اي باعتبار
 انه افعلا التفصيل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمع به باعتبار الاصل اي
 كلف على الصفة هو فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي على فاعل كاسا ووزن الكان الثاني لم يكن مونث
 اجمع حمر بل يجب ان يكون مونثه جمعى بضم الجيم واجانب منه الشيخ الرضي بانه اسم التفصيل
 في الاصل فمعنى قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعاً في قرأتهم من كل شيء ثم جرد عن معنى الزيادة
 فعندل عن اوزم اسم التفصيل فهو كحمر فصار في حكم اجمع لفظا ومعنى فيصح ان يكون مونثه
 جمعا كحمر لان العدل والصفة الاصلية انما يكون في جمع وانما يجمع كحمر كحمر او كحمر
 وغيرهما وزن الفعل لم يصفه كحمر و اجمع اهم تفصيل دون احمر والبعض وآخرون لان اهم

التفضيل لا يجيء من اللون والحيب (قوله وعلى ما ذكرنا) من تفهيم معنى الخروج عن ميثاق
 لاصلية وتبيينه بالامثلة لا برد الجموع الشاذة اي لا ينتقض التفسير بما ولك ان تجعل اشار
 لكل قوله ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما
 اعتبار اخر احد مع ذلك الاصل وانما اعاد اخراج الجموع الشاذة ههنا للاهتمام بشانها فان فيما
 سبق كان مجرد منع وهو بما يكون امتدلا لا اوثباتا على كنهها جموعا شاذة بقوله وكيف ولو اعتبر
 لا يردح ما قيل من ان ذكره مكرره خالا احتياج اليه لا خراجها في ضمن التعريف ولقائل ان يقول
 اوجه ايراد الاستدلال في ذات الامثلة وعدم ايراده في ذيل المنع فيما سبق الا ان يتم ايراده
 ياخر الامثلة للاهتمام بشانها في الاخراج او يتم اخراجها ههنا بالمنع بعبارته اخرى غير عبارة
 لمنع الذي سبق في تعريفه فان قوله فانه لم يعتبر اخراجها اشارة الى المنع بعبارته اخرى
 انما لان اعتبار الاخراج فيهما معهما هو القياس فيهما مع ان اعتبار الاخراج معتبر في العدل كما
 سبق من ان القرعية لا يتحقق بدون ذلك الاعتبار فمع قوله وكيف ولو اعتبره من هذا المنع
 واستدلال فيكون هذا المنع ههنا للاهتمام بشانها (قوله فانه لم يعتبر اخراجها مع القياس
 وانما يكون ذلك الاعتبار اذا جمع القوس والذاب او لا على اقواس وانساب ثم اعتبر اخراج
 قوس وانساب عنهما) قوله ولو اعتبر جمعهما اولاً اي بدون جمع القوس والذاب او لا على اقواس
الذباب (قوله فلا قاعدة) اشار به الى جواب حوال تقريره ان اطلاق اسم الشاذ على الجموع
 لشاذة لا يتوقف على ما ذكره سابقاً لانه جاز ان يكون شذوذ ما لمخالفتها بالقاعدة للاسم المخرج
 لا بد اذ كره فيه ما سبق فاجاب بقوله ولا قاعدة (قوله فدون اين يحكم فيهما) لا يتم لم لا يجوز
 ان يكون شذوذ ما لمخالفتها للاستعمال فان مخالفة القاعدة كما يكون سبباً للشذوذ وكك مخالفة
 لاستعمال يكون سبباً لانا نقول الجموع الشاذة مستعملة بينهم (قوله ومن هذا تبين الفرق) ان
الشاذ هو الثاني لا يكون موافقاً للاصل والمعدول هو الذي يكون موافقاً له (قوله يكون الداعي
الى نقلي ز وفرضه منع الصرف لا غير) لا يتم هذا ايذا في ما ذكره سابقاً في ذيل قوله واعلم اننا علم
 قائلانهم اذ يفهم من الداعي اليه تقديراً امور ثلثة وهي وجدان عمر غير منصرف في كلامهم
 وعدم وجدانهم فيه سبباً ظاهر غير العلمية وكون العدل صالحاً للاعتبار فقط دون غير ذلك لاننا نقول
 ان المدكور فيما سبق هو الداعي الى تقدير العدل واما المدكور فيما نحن فيه الداعي الى تقدير
 اصل المعدول عنه فلا منافات (قوله كعمر خبر مبتدأ معدول) اي يكون ذلك الخروج كخروج
 عمر او عمر قبل العلمية جمع عام ورفق قبل العلمية بمعنى السيد ثم ان العطف في قوله وكك
 ز مقن عن ذكر قوله كك الا ان يقرب ان الكاف في قوله كعمر التمثيل لالتشبيه فلا بدح من ذكر
 كك (قوله ومثل باب قلام) ولا يخفى ان ما يفهم من لفظ المعتل يفهم من لفظ الباب ايضاً فتقدير

المثل مما لا يحتاج اليه الا ان يقرر ان التثنية للمشكلة بقوله كعمر لا انقصه المعنى (قوله المعدولة من قاطمة) وانما لم يقل عن قاطم بدون التاء كما قال مأمور وزافر وام يقل عامرة وزافرة لان في معنى قاطم التانيث لأنها اسم امرأة فينبغي ان يكون المعدول عنه ايضاً مونثاً (قوله على فعال فلما للاعيان) والتقييد بالعلم احتراماً عما لم يكن عادياً بل كان صفة مثل فساق بمعنى فاسقة والتقييد بالاعيان جمع العين احتراماً عما لم يكن علماً للاعيان الخارجي بل كان علماً للمعنى كفتجار بكسر الفاء بمعنى الفجور والدراد بالعين المونث الأمر المونث القائم بذاته كالمراة والناقاة والارضوب والكوكب ويقابله المعنى المونث وهو المعنى القائم بغيره كالتحابة مثلاً والتقييد بالمونث احتراماً عما يكون مذكراً مثل كلاب وعلاب واعلم ان فعال اسم فعل كمنزل مبني اتفاقاً وكذا فعال مصدر كفتجار وصفه كفساق واما فعال الذي هو علم للاعيان المونثة ففيه الخلاف وهو المراد بقوله ان فعال مبني عند اهل الحجاز ثم اعلم ان بناء الكلام على ان قوله كعمر ومثل باب قاطم تمثيل لنقد ير العدل في المعرب الذي هو غير منصرف فلا بد ان يراد باب قاطم ما اراد الشمر بقوله واراد بابها كل ما هو على فعال ليطابق المثال بالمدخل لانه معرب عند بني تميم بخلاف ذوات الراء فلا يردح ما قال بعض المحشيين من اننا لانم ان مراد المصم باب قاطم كل ما هو على فعال علماً للاعيان المونثة من غير ذوات الراء لم لا يجوز ان يكون مراد بهذا الباب كل ما هو على فعال علماً للاعيان المونثة سواء كان من ذوات الراء او من غيرها لا يقرر ان هذا غير صحيح لان ما هو من ذوات الراء عندك من قدر فيها العدل مبني فليس مما نحن فيه فان الكلام في المعرب لانا نقول كون الكلام في المعرب يقتضي ان لا يبعث عن المبني اصالة ولا يلزم منه ان لا يبعث عنه بالتبعية ايضاً لانه تمثيل والتشثيل ليس يبعث عنه انتهى كلامه (قوله في لغة بني تميم) اي في مدحهم (قوله نحو حضار وعمار) وفي بعض النسخ ووبار قيل حظار علم للكوكب ونقل عن القاموس انها اسم جبل وعمار علم للجنس المكان المرتفع ووبار ارض في اليمن (قوله وليس فيهما سببان) قيل الدراد اما انه ليس فيهما من اسباب شمع الا صرف الاسباب او ليس فيهما من اسباب البناء الاسباب او ليس فيهما شيء اصلاً الاسباب فان كان الاول فهما فيهما سببان لكن ليس لانه قاطمة لانه في صدر بيان بنائه حيث قال فانهما مبنيان وفي بعض النسخ فانها هي حضار مبنية فينبغي ان يقر بدل قوله وليس فيهما الاسباب وليس فيهما الا الموافقة في الوزن وبمجرد الموافقة فيه لا يوجد البناء فقدر العدل لتحصل البناء وان كان الثاني فهو بطلان هذا ان السببان ليسا من اسباب البناء وان كان الثالث فهو بطلان لهما وكما ان كثير غير هذين السببين كموافقة الوزن هذا ما تعرفوا به ومنهم الفاضل السم الا ان الفاضل المذكور حرر هذه الشبهة على وجه التبريم بيان الشقوق فيها بل غلط فارجع اليه حتى تبين لك ما ذكرنا قول يمكن اجواب عنه باختيار

الفاني بجعل الاستثناء منقطعاً لا متصلاً حتى يرد ما ذكرناه والقريظة على كون الاستثناء منقطعاً قوله والسببان لا يوجبان البناء فان هذا الكلام يشهد بان المستثنى ليس مع جنس المستثنى منه لان معناه انه والحال انهما ليسا من اسباب الموجب للبناء (قوله فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء) اي يجمع اليهما من اسببتهما النزال ورنما مناسبتهم بالعدل لا فيحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء والاجنبى هلام وكلام وسحاب وانما عنوا ببنائهما ليحصل الكسر الا لازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصححة الالة المطلوبة المقبوضة من قوله حملاً على نظائر ولان الراء ثقيل لكونه حرفاً مكرراً او الثقيل يستدعي الحفظة والبناء اخف من الاعراب لان البناء بحركة واجدة بلا تنوين وحركات ثلث وقيل انما التزموا بنائهما لانهما الغطان طويلان لانهما يشتملان على حرف زائدة وهو الالف فاعتبر البناء للخف لا يقيم هذا الوصف يلازم ان يكون غير ذوات الراء ايضاً مبنيهما كظام لاشتماله على حرف زائد فيكون طويلاً ثانياً لاننا نقول في ذوات الراء نقل الحرفان الراء ثقيل لانه مكرر في اللسان فبينهما فرق ثم ان حصار مبني لانها مشابه لنزال المشابه للامر لانه بمعنى انزل بكسر الهمزة ووجه المشابرة بين حصار ونزال ان كل واحد منهما معدول عن شيء فان نزل معدول عن انزل وكذا اترك معدول عن اترك بضم الهمزة ثم الظان يكون العدل في ذوات الراء تحقيقاً لا تقديراً فانزل بكسر تين امر من نزل ينزل بضم العين فقياسه ان يجمع بضم تين فلهما جاء بكسر تين علم انه اي انزل بكسر تين معدول منه اي عن انزل بضم تين وكذا اترك بضم تين امر من ترك يترك بفتح العين لا يقيم قد سبق ان تقدير العدل انما يكون لمنع الصرف لا غير لاننا نقول ذلك في غير المنصرف وفي المبني يكون سبب اعتبار البناء ايضاً لا يقيم لو كان اعتبار العدل سبباً للبناء فكان نظام ايضاً مبنياً لا اعتباراً فيها لاننا نقول ليس فيها عدل حقيقة بل قد اعتبر والغرض الاطراد والاعتبارات لا تؤثر الا في حق ما اعتبر فيه اصابة ليل لا يلزم بدلان السعي والغرض فان قدر العدل للبناء يلزم البناء كما في ذوات الراء وان قدر الاطراد في تقدير العدل فلا وجه للبناء (قوله وهذا اي يقيم ذوات الراء قطاماً) واجيب بان قوله قدام ليس مثلاً بل تنظير وذكره استطراد وفيه اشارة الى ان تقدير العدل لا يلزم ان يكون لمنع الصرف فقط بل تقديره في غير المنصرف قد يكون للعمل على الاخوات وقال بعض الشارحين ان الامر بالعدل التحقيقي ما كان عليه دليل غير منع الصرف واطراد الباب والتقدير يري بخلاف ذلك فلا يشكل نحو نظام (قوله وحمل ما عداها) عطف على اعتبار العدل (قوله وهو كون الاسم دالاً) وانما فسر به لابل الدال لانه هو السبب لمنع الصرف والحاصل ان الوصف قد يطق بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على ذات مبهمه ماخوذة مع بعض صفاتها وقد يطلق بمعنى الوصفية وهو كون الاسم دالاً على ذات مبهمه ماخوذة مع بعض صفاتها وما هو سبب لم يعمد الصرف هو الوصفية لانها حاله في الاسم الغير المنصرف لا الصفة لانها عين

ذلك الاسم قلنا اختار المعنى الثاني في تفسيرة (قوله على ذات مبهمة) لم يتعين ببعض الصفات التي احدثت معها ولوحظت تلك الصفات معاً قيل هذا التعريف ليس بجامع لانه يصدق على الاوصاف الماخوذة من صفات مقيسة الى ذات معينة كالفياض الذي هو ماخوذ من الغبط الذي هو كثرة الماء فانه يدل على ماء كثير لا على ذات مالها الكثرة المائية فانها بيد وكك المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف ايضاً فان ادبر يضم الهمزة وفتح الدال مصغراً وور بفتح الهمزة وضم الدال جمع دار يدل على دور متصفة بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفيه ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يدخل لوزن الفعل فيما اوله احد الزوائد فالاولى ان يقر هو كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم تتعين الا ببعض الصفات الماخوذة معها كاحمر او بما فيس اليه ذلك البعض وهو الذات المعينة كغياض وادير فان الحقارة وصف تدل على ذات مبهمة لم تتعين الا بما فيس اليه ذلك البعض وهو المصغر اعني ادير المتصف بالحقارة وانقلبت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع صرف طلحة بالعلمية والتانين قلنا هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قيل التعريف ليس بجامع لعدم صدقه على درهم ورحيم لانهما لا يدلان على ذات مبهمة لان المراد منهما هو الذات المعينة واجيب بان المراد بالدلالة على ذات مبهمة بحسب اصل الوضع وانهما بحسب لوضع عام يتناول الواجب وغيره ثم استعمل في الواجب لغلبة الاسمية كما في الاسود وفيه نظر لانه لا يحتاج الى قوله وشرطه ان يكون وصفا في الاصل لامتبار القيد بحسب الوضع في التعريف وايضاً لا يحتاج الى قوله مواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع الا ان يتم ايرادها للتوضيح والتصريح بما علم ضمنا قيل التعريف ليس بمانع لصدقه على اله بكسر الهمزة ومد اللام لان معناه المعبود وهو وصف اجيب بان المعتبر في الوصف ان يكون مقصودا ومعناه المعبود غير مقصود لان المقصود من الاله هو الذات المعين (قوله سواء كانت هذه) القرينة على هذا التعميم قوله وشرطه اذ (قوله احدثت) مع بعض صفاتها التي هي الحمرة) المذكورة وزاد قيد المذكورة مولانا عصم قال القائل السَّم وفيه ان مثل الذكورة والانوثة لو كانت من جملة الصفات التي كان الاخذ معها موجبا للوصفية يلزم ان يكون جميع الاسماء الذكورة وصفا لانه يدل على ذات مبهمة ماخوذة مع الذكورة والانوثة فيلزم ان يكون مثل انسان ورس وحيوان وحجارة وتجارة وكتابة وصفا وليس تلك انتهى كلامه اقول دلالة الاحمر على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها انما يكون بحسب الوضع بدليل قوله مواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر في ما قال الفاضل اسم على ما عرفته انما ليس بشئ لانه ليس دلالة شئ من الامور المذكورة على الذكورة والانوثة بحسب الوضع بخلاف دلالة احمر على الذكورة فان الانسان مثلا يدل على الحيوان

الناطق بالوضع وكل واحد من المذكورة والانوفة خارج عنه بخلاف لعمرفان معناه شيء يدكر له
المذكورة فالذكورة دخلت في مفهومه وايضاً انه مراد من الملاحة على ذات مبهمه هو الدلالة على الذات
المختلفة الحقائق لان الذات المبهمة انما يكون دليل هذا التقدير ولهذا قالوا ان ادور يضم
الدال بمناد دوز معينة متصفة بالحقايرة كما عرفت في صدر هذا السبب (قوله فانه لما اجرياه)
ولفظ اجري يستعمل في موضع كان على صحة لشيء او حالاً منه وهذا المراد هو الاول (قوله لاصالته)
وقوته لان الاصل في الاسم الانصراف ومنع الصرف على خلاف الاصل ففي الوصف الاصلية قوة ينصرف
الاصلية الى غيرة بخلاف العرضي (قوله لا العرضي لعرضية) قال مولانا عابفانه في معرض الزوال
فكانه لم يثبت والسبب الرابع للاصل وهو هذا الصرف لا يكون الا اذا كان راسخاً قال الشيخ
الرضي لم يقم لي الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال على ذلك
بانصراف اربع مع وجود وزن النعل والوصف العرضي فيه مدخول لاننا لم ان يكون انصرافه
للموصفة العارضية لم لا يجوز ان يكون انصرافه لعدم وجود شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله
التاء فانه يقبل التاء حيث يتم اربعة واجاب بعضهم بان دناه التاء ليست عارضة على اربع
كما هي عارضة في يعمل والا كان اربع مذكر متقدماً على اربعة مع ان المذكر هو اربعة والمؤنث
اربع والمذكر مقدم على المؤنث لانه اصل والمؤنث فرغ وقيل في رده هذا ليس بشيء
لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلية في يعمل بسبب عروض تاء تخرجه عن الوزن فكيف
يعتد بسبب بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجاً من شرط اعتبار الوزن
فالصيد قدس مرة وليس بشيء ما قيل ان المراد من عدم قبول التاء عدم قبول تاء
التايث والتاء في اربعة للتذكير لا للتانيث لان قولك اربعة رجال او زيدين باعتبار
الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انقلاب تاء ما
في الوقف ومدام انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية واجاب المصم بان المراد عدم قبول التاء
اذا كان دخولها قيماً وليس دخولها في اربعة قيماً بل على خلاف القياس والقاعدة لان
القياس والقاعدة دخولها على المؤنث انتهى حاصل ما قال مولانا عابف (قوله ان يكون وصفاً في الاصل
الذي هو الوضع) قال قدس مرة في الحاشية وانما كان الوضع اصلاً لتفرع الدلالات المعتمدة عليه
انتهى اي لتفرع دلالات الثلث المعتمدة في باب الافادة والاستفادة على الوضع صار الوضع
اصلاً لان الاصل ما يبتني عليه شيء فيكون الدلالات الثلث فرعاً للوضع لاعتبار الوضع في
مفهوماتها فيكون الوضع اصلاً لا يفهم لانه لظرفية الوضع الموصف لاننا نقول اما صار الوضع اصلاً
والدلالة ثمره فصح نسبة الدلالة التي هي وصف الى الوضع بكلمة في لقوم ان اشتمال
الاجل على الفرع كما شتمال الظرف على المظروف فيكون الوضع ظرفاً حكماً بالنسبة الى

الدلالات لان الدلالات تحصل منه فكأنها فيه او نقول المضاف محذوف أي شرطه ان يكون
وضعا في زمان الوضع بان كانت الوصفية وقت الوضع قال الفاضل السم يجوز جعل قوله في الاصل
خبر ان يكون فلا حاجة ح الى نقدر وضعا حتى يتوهم جعل الاسم والخبر امرا واخذنا انهي كلامه
اقول انما قدر قوله وضعا لان قوله ان يكون في ناويل الكون ولا يجوز ان يقع شرطه كون الموصف في
الاصل اي في الموضع فانه ليس هذا الكون في الاصل بل يكون الموصف فيه فلذا قال شرطه كون الموصف
وضعا في الاصل نم ما قال الفاضل السم من انه يتوهم ان يكون الاسم والخبر شيئا واحدا ليس بشيء
لان معناه ان شرطه ان يكون الموصف أي المسمى بالوصف الاصطلاحي وصف في الاصل (قوله
للاضراء بان يخرجها) الفاء للتفريع واشار بفرله بان تشرحه اذ الى دفع ما يتم ان الوصفية
تزل بالعلية الاسمية لانها وان زالت بالغلبة في الجملة ولكنها لم يخرجها عن سببية منع الصرف
اي سببيتها باقية (قوله ومعنى الغلبة اختصاصه) والحاصل ان معنى الغلبة ان يكون اللفظ في الاصل
عاما للاشياء ثم اخص ببعضها كما رده الاستعمال فيه بحيث لا يحتاج في الاطلاق عليه الى قرينة
وذوب الشيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروط ببقاء المعنى الوصفي فاذا
لم يصر اللفظ الى ال على المعنى الوصفي اسما حضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة
اجزائه على غير ذلك الفرد ونون ولا ما يه لا اعتباره في المنهوم ثم ما ذكره يستعمل ان يكون
تعريف الغلبة الوصفية او تحريف الغلبة الاسم المطبق سواء كان اسم الجنس او لافان النجم اسم
وهو في الاصل مطلق النجم ثم غاب على نحو السبعة كما في ابن عباس فان للعباس كان النون كثيرا
لكن اذا قيل ابن عباس فالن من ينزل منه الى عبد الله بن عباس ثم المراد بقوله اختصاصه
بعض افراده هو بعض افراد النوعية لا افراد الشخصية لانه ح يصر علما فلا يؤثر في منع
الصرف لعدم معنى الوصفية فيه ح (قوله في الفهم بعنه) اي في الفهم عن اسود بسبب الغلبة
لاسمية في الحمة السوداء فلا يرد ح انه لم لا يجوز ان يكون القرينة هي كثر الاستعمال على
فهمها عنه (قوله فلذلك المذكوراه) اشار به الى ان ارجاع ذلك الى الامرين وهما اشتراط
الوصف الاصلى وعدم مضرة الغلبة الاسمية بتاويل المذكور فلذلك نشر على ترتيب اللف
فارجاعه اليهما المتوضيع وايض المشار اليه في ذلك بعيد فنامب ارجاعه اليهما معا اولان
الغلبة منفرعة على اشتراط اصالة الوصفية قيل ان الفاء للتفريع واللام للعلنة فاحدهما
يفني عن الاخر واجاب عنه مولانا عب بان الفاء للنتيجة فيدل على ترتيب العلم واللام
للتعليل فيفينا نرتب المعلوم انتهى فيكون كل واحد منهما لغرض لا يتناوله الاخر
ومعنى كونه لترتيب العلم انه يحصل العلم من قبل الفاء الى ما بعد ما فيحصل العلم
من اشتراط الوصف الاصلى ومن عدم مضرة الغلبة الاسمية انصراف ارجع وامتناع صرف

فلا يكون شيء منهما مسئلاً ما لاخر فاذا عرفت ذلك فما قال بولا ناعم من ان الفاء لترتب النتيجة لا العلم بها كالفاء الواقعة في النقايج كما في قولنا فالعالما حدث فلهذا النتيجة حاملة عند ترتيب الصفري والكبرى وان لم يكن لنا علم بها لا طائل تحته اصلاً ولا يخفى انه يحصل العلم بالنتيجة من فاء النتيجة فان اللام يدل فيه على استثناء صرفي اربع على المشا راليه بذلك وهذا الاستثناء اثر للاشتراط المذكور فيصيح فاء النتيجة ولام التعليل الذي تدل على العملية في نفس الامر فتأمل (فوله صرف لعدم اصاله الوصفية اربع اء) و اشار بنسبة الانصراف الى اربع الى ان كلام المصم من قبيل نسبة الجزء الى الكل لا يقيم انصرافه لانقضاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله التاء لا لعدم اصاله الوصفية لانا نقول التاء في اربعة ليست للتانيم بل للتدكير و شرط وزن الفعل ان لا يكون فيه بناء النانيم لا يقيم ليس الوصفية العارضية في اربع لانه لا يقع صفة في التركيب لان العداد لا يكون محمولاً على المعدود ولا بد في الصفة التحويلية من الحمل فلم يكن الوصفية العارضية فيه ايضم لانا نقول المراد من الاربع ههنا مودات لها الاربعية وهي محمولة على النسوة كما يكون المراد من احمر هوشى له الحمرة (فوله وامتنع اء) عطف على صرف و انما زاد الجار والمجرور وقال امتنع من الصرف اسود ليصح الحمل بين قوله وامتنع اسود ويمكن تقدير المضاف لصحة الحمل اي امتنع صرف اسود لكن على تقدير ملاحظ الجار والمجرور يكون امتناع بمعنى الابعاء وعلى تقدير حذف المضاف يكون بمعنى المشهور واقتضى ان يقول ان تقدير المضاف اولي لكونه اخصر فالوجه في تقدير الجار والمجرور هو الموافقة بقوله صرف اربع لنسبة الانصراف الى نفس الاسم بجعله ناعلاً له فالمناسب ان ينسب الامتناع ايضم الى الاسم نفسه بجعله فاعلاً بخلاف ما اذا قدر المضاف (قوله حيث صار اسمين للحمية) لا يقيم ان اسود ليس اسماً للحمية لان الاسم من اقسام الكلمة وهي لفظ موضوع وليس الاسود موضوعاً للحمية لانا نقول يكون فيه وضع حكماً وان لم يكن حقيقة (فوله اعنى السواد) اي السواد في الجملة كما هو معنى الدائمة لا السواد مطلقاً (فوله لم يهجر) بصيغة السجول (فوله ايضم) اي لم يهجر حين غلبة الاسمية استعمالها في معانيها الاصلية بالكليته بل يستعملون فيها ايضاً كما لم يهجر استعمالها في معانيها الوصفية حين غلبة الاسمية وهذه الاستعمال ان استعمالها في معانيها الوصفية حين غلبة الاسمية لا يكفي في منع الصرف بل لابد في استعمالها في معانيها الاصلية بالكلية (قوله فالبايع من الصرف في هذه الاسماء اء) لا يقيم في اسود ليس وزن الفعل لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله التاء حيث يقيم للحمية الاننى اسود لانا نقول فله التاء للحمية الاننى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذي لا جملته يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية كذا

ذكره فيما بعد ثم الفاء فيه للتفريع فلزوم الوصفية في هذا الامة مما سبق ظوا والزوم ووزن الفعل
 فلعدم سبب اخر فيها فيوزن الفعل فلا يردح ما ذكره بعض المحشيين من ان قوله ووزن الفعل
 غير متفرع على ما سبق (قوله فلا اشكال في منع صرفها) يظهر منه ان حين استعمالها في معانيها
 الغير الاصلية اشكال وهو انه يحتاج على هذا التقدير الى القول بانه لانصره الغلبة الامة
 حتى يكون سببا لمنع الصرف فح يكون لكلامه فائدة فما قال بعض المحشيين من انه لا فائدة
 في هذا الكلام اذ لا شبهة في منع صرفها عند استعمالها في معانيها الاصلية ليس بشئ لما ذكرنا
 فيه من جنس الفائدة (قوله وضعف منع افعى) اي منع صرف لفظ افعى (امة اللحية) واعلم انه جعل
 بعضهم في زيل التفريع بعطفه على صرف فيتفرع على الاشتراط الوصف الاصلية فقط ومن البين ان
 الشئ لم يذهب الى ذلك بل جعله كلاما معتادنا وجعله عطفنا على التفريع وانما لم يذهب الى ذلك
 لان ضعف هذه الاسماء من منع صرف لا يترقب على اشتراط الوصف الاصلية اذ العارض في الوصف كونه
 سببا لمنع الصرف يتحقق ايض الضعف في منع صرف هذه الامة لعدم وصف العارض فيها على سبيل
 الجزم فاذا عرفت ذلك فالقول بانه لا بد من اعتبار ثلاثة امور فيما سبق احدها اعتبار الوصف
 والثاني اشتراط الوصف في الاصل والثالث عدم هضرة الغلبة فلشرط الاولى ودوا اعتبار
 الوصف يصير في منع صرفها ضعف لعدم الوصف فيها ليس بشئ لان اعتبار الوصف من الامور
 الثلاثة لانه واحد من الاسباب التسعة لمد كورة (قوله على زعم وصفيته) متعلق بقوله منع افعى
 فيكون ملنا للمنع لاعلة الضعف فان علة الضعف ما ذكره بقوله ووجه ضعفه وكذا في الباقي
 ثم الزعم به معنى ادراك المرجوح فلا يرد ما قيل ان الزعم ادراك جانب الراجع والتوهم اما
 ادراك جانب المرجوح واما ادراك غير مطابق للمواقع فعلى الاول الدليل غير مثبت للمدعى
 لجواز ان يكون اشتقاق افعى من الضخوة متوهما ولا يكون وصفيته متوهما وعلى الثاني فالمقدمة
 منهومة لجواز ان يكون اشتقاقه منه مطابقا للمواقع (قوله لتوهم اشتقاقه من الضخوة)
 فيكون فيه الوصفية لصدقه على كل ما فيه ذهب لكن توهموا اشتقاقه منها ثم بسبب غلبة
 الامة صار ما للحمية في هذا التوهم يشجر الى ضعفه وكذا توهم في البواقي (فولد ذي خيلان)
 بكسر الخاء (قوله لعدم الجزم بكونها اوصافا اصلية) اي ليس دليل يدل على انها في الاصل اوصاف
 وايضا يجوز ان يكون استعمالها بالتموين حتى يعرف بهذا الاستعمال انما منصرف فلها اوصاف
 جزئية وانما لا يتم هذا الكلام يدل على ان منع الصرف ينوقف على كون السبب فيه مجزوما به فيلزم
 ح ان لا يكون عمر غير منصرف لفرض السدل فيه فلا يكون مجزوما به لاننا نقول بينهما فرق
 وهو ان عمر غير منصرف قبل فرض العدل فيه لانه وجد غير منصرف في كلامه بخلاف افعى مثلا لانه
 يصير بسبب ذلك السبب المشكوك غير منصرف والحاصل ان بالسبب الذي هو مشكوك ومتروك

فيه لا يصير الاسم غير منصرف بخلاف الاسم الذي يُمْتَنَع من الصرف قبل فرض السبب فيه فإنه جاز ان يكون غير منصرف بالسبب المشكوك والدراد بالجزم هو الاعتقاد الشامل للظن فلا يرد ان وجه الضعف ضعيف لجواز ان لا يكون الجزم بكونها اوصافا ولكن كان الظن بكونها اوصافا (قوله فانها لم يقصد اه) هذا على عدم الجزم بكونها اوصافا لا يقم ايراد قواه لاني الحال مستدرك لاحاجة اليه لان المعتبر هو الوصف الاصلي فان علم الجزم يتوقف على عدم الوصف الاصلي فقط ولا يكون الوصف الحالي مستلزما للوصف الاصلي كما في اربع في مروت بنسوة اربع لاننا نقول ايراده للمبالغة في الوصفية ويمكن ان يقم الدراد من قوله لاني الحال دون في الوصفية الاصلية النبي نفسه متحقق في الحال ومن قوله لاني الاصل هو نفي الوصفية الاصلية التي زالت بسبب غلبة الاسمية وان لم ينزل تلك الوصفية بالكلية بل بقيت على وجه يصير موجب المنع الصرف كما يشعر به كلام الشئ فلا اشكال - لانه انما يرد اذا حمل قوله لاني الحال على نفي الوصفية العارضية (قوله مع ان الاصل في الاسم الصرف) هذا المدفع - يقم ان اللازم مما سبق ليس الاكون دفء الامعاء مساوية في منع الصرف وعلمه ولم يلزم منه كون الصرف اقوى واغلب من منع الصرف حتى يكون منع المصرف ضعيفا فلما بين ان الاصل في الاسم الصرف علم ان الصرف اقوى فيهما بالنسبة الى منع الصرف (قوله التانيك اللفظي الحاصل بالتاء) واما زاد اللفظي رعاية للتقابل باادعوي ولا يصح قوله بالتاء التقابل لوجود ما في التانيك اللفظي ايضا لان التانيك المعنوي يضم حاصله بالتاء تقديرا او بدا يقوم مقامه وهو حرف الرابع وبعبارة اخرى انما زاد اللفظي ليعطف قوله والمعنوي كك عليه اي التانيك المعنوي الحاصل بالتاء اي بالتاء القدر ولا يصح ان يكون قوله والمعنوي كك معطوفا على قوله بالتاء لوجود التاء في التانيك المعنوي ايضا ولتقلل ان يقول لا يحتاج الى ذكر اللفظي لاجل ما ذكرناه لانه يمكن ان يعطف قوله والمعنوي كك على قوله بالتاء بان كان المراد من التاء هو التاء القادرة اي التانيك المتطلب بالتاء ظاهرا فيصح العطف لانه وان كان التاء في المعنوي ايضا الا انه اغبر قاه يراد واعلم ان تاء التانيك هي تاء زائدة في اخر الاسم من متوحا ما قلبها ينقلب في الوقف داه فليس التاء في اخذ التانيك لان تاء القيد بين الاخيرين قد قابل في بدل من اللام فلومدي باخذت داه كدرف ولوسمي بيا مونت كانت كمنه فيجوز منع صرفه للعلمية والتانيك المعنوي وقوله الحاصل متعلق بالار والحرور وانما اوردت بالالف واللام ولم يقل حاصله اولى لانه على تمام الشئ يلزم - داه - الموصول مع بعض الصلة لان اللام في اسم الفاعل للموصول وبعض الصلة هو حاصل بمعنى حصل اذا ظاهر الكلام يستدعي الوصف لالحال وبنى الشئ على مندوب الكوفيين فانه يجوز ان حذف الموصول مع بعض الصلة و اشار بقوله لا بالالف الى ان قوله بالتاء احتراز عن التانيك بالالف فانه لا يشترط له لزوم الالف

(قوله اي علمية الاسم المونث) اشار به الى المصانحة التي في عبارته حيث لا يكون شرط العلمية بل العلمية صفة للاسم كما يكون التانيث صفة له ايضاً وقائل ان يقول ان الرقص من اشتراط العلمية فيه هو لزوم التاء فان التاء نصير لا زماح فلو قال شرطه الوضع لكان اشمل لانه تشتمل الوضع العلمي وغيره الا ان يقوم اشتراط العلمية يحصل به سبب اخر له منع الصرف مع حصول لزومها ولا يحصل بسبب بوضع الغير العلمي (قوله ليصير التانيث لازماً عند يشعر بان مدار منع الصرف فيه باللزوم لا بالعلمية فيل للزوم اعم من العلمين لانه يوجد بنا ونها كما يتبادر له الحجارة والرحمة والبركة فاذا كان مداره فيه باللزوم قام لم يقل بشرط اللزوم والجواب المذكور جواب عنه ويمكن ان يجاب ايضاً بان اشتراط العلمية بناء على الاغلب لان الاغلب ان يكون التاء الحاقياً ولو جعل اشتراط العلمية عامناً بحيث يشتمل التاء التي هي جزء الاسم كالتاء في تجارة مثلاً لكان له وجه وان كان التاء في تجارة لازمة لا يحتاج الى هذا الشرط وذلك لان هذا الشرط فيها بتبعية تاء التانيث الملاحقة لان الاء في تاء التانيث ان يكون الحاقياً ويجوز ان يكون معنى قوله ليصير التانيث لازماً انه فيما لم يكن لار ما ولا يشكل بما لا يكون التاء فيه لار ما ثم المراد بقوله لتصير التانيث لازماً لم ينفك عنه بقدر الامكان فلا يرد ان الدليل المذكور بقوله لان الاء لام اذ غير مثبت للمعنى لانه لا يلزم من كون الاء لام محفوظاً عن الصرف بقدر الامكان ضرورة تانيثهما لازماً بمعنى عدم الانفكاك (قوله بقدر الامكان) اشار به الى انه قد ينصرف فيهما كما في الترخيم وضرورة الشعر ولقائل ان يقول ان كان الترخيم للضرورة فنسلم ان رعاية الحفظ عن التصرف غير ممكن واما اذا كان الترخيم فيها للجواز فعدم امكان ذلك الحفظ ممنوع الا ان يقم ان الترخيم للجواز انما يكون للتخفيف فما دام الرقص هو التخفيف فيه لا يكون التصرف فيه ممكناً بالامكان العام المقيد بجانب الوجود فيكون عدم التصرف ضرورياً لا سلب السلب اثبات (قوله وضع ثان) وانما قصد الوضع الثاني ايلا يتوهم ان العلمية وضع الاول فلا يرد ما قبل لم يفتل وان العلمية وضع كل حرف اذ المراد ان العلمية في اكثر الاعلام وضع ثان لان اكثر ما قبل الوضع للمعنى العلمي موضوع للمعنى الغير العلمي فان قائمة ملا قبل العلم يكون القايم فيهما موضوعاً عائشياً والتاء موضوع لشي آخر (قوله وكل حرف وضعت الكلمة ا) اي نحل حرف وضعت الكلمة معه على شيء لا ينفك هذا الحرف عنها فلا ينفك التاء عن قائمة عنده جعلها علماً ولقائل ان يقول اما المراد عدم انفكاكه عن اصله او عدم انفكاكه عن اذنه الامكان فليكن الاول فالتمتد منه معناه وان كان الثاني فتح يكون مال الدليلين واحداً (قوله والتانيث المعنوي) اي ما يكون نابعاً من القدرة ولا مجال لتقدير الالف للزوم ومجاناً ما ان مال مولانا غيب لا يقم هذا بشكل يعقرب لعدم التاء في نصبره لاننا نقول التانيث المعنوي هو الذي كان التاء مقدرة فيه

أو كان في اللفظ حرف قائم مقام التانيث (قوله أي كالتانيث اللفظي سابقاً) لأن المقار عندنا هم
 اضعف من الفاعل والظاهر العلمية فكون العلمية شرطاً للمقار أولى (قوله كما إذا رار إليه بقوله اه)
 انقيل الاشارة يطلق في الدلالة الخفية مع ان المصنف صرح علي شرط الوجوب بقوله وفرد تحتم اه
 فلم يقع لفظ الاشارة في موضعها قلنا لانم ذلك بل يستعمل في الدلالة غير الخفية ايهم ولو سلم
 فنقول هذا انما يتوجه اذا كان الضمير في اليه راجعاً الى شرط الوجوب فقط بل هو راجع الى شرط
 الوجوب والجواز جميعاً بتأويل المذكور او المجموع فلا اشكال ح لان الدلالة علي شرط
 الجواز دلالة خفية فان من اشتراط احد الامور الثلاثة التي هي شرط الوجوب يفهم جواز شرط
 العلمية لان هذه الدللة لا يكون ميبالوجوب منع الصرف بدون العلمية كما هو معاة للمصنف ايضم
 (قوله احد الامور الثلاثة) اشار به الى ان كلمة او في عبارة المصنف ليست لترديد والتشكيك بل
 لتنويع اي واحد من الأنواع الثلاثة (قوله من حرفها الثلاثة) اي او كان متحرك الاوسط
 :اكان ثلاثياً (قوله وانما يشترط في وجوب تانيث التانيث اه) قيل من اين يعلم ان هذا الشرط شرط
 وجوب التانيث المعنوي ولم يكن شرطاً للعلمية التي اجتمعت مع التانيث بالتاء في امم او شرطاً
 ، وللمعنوي جميعاً فلم جعله المصنف شرطاً لوجوب تانيث التانيث المعنوي اجاب عنه مولانا
 هم بانه لو كان شرطاً لها لكانت مشروطة بهذا الشرط في فجر ذلك المواضع ايضم مع انه ليس كذلك لانها
 اذا جمعت بالعدل مثلا لا يكون مشروطة بهذا الشرط فيكون شرطاً للتانيث المعنوي فقط
 اجاب عنه مولانا عاب وانما جعله شرطاً للتانيث المعنوي لان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث
 المعنوي اي الكلام فيه فولاينا في ان يكون العلمية ايضم مشروطة بهذا الشرط ورد مولانا عاصم
 ان الكلام يكون في العلمية ايضم فيما بعد اي فيما ذكر العلمية فيه مع انه لم يجعل العلمية فيما بعد
 مشروطة بهذا الشرط انتهى كلامه اقول مراده اي مراد مولانا عاب من كلامه ان العلمية انما يكون
 مشروطة بهذا الشرط اذا اجتمعت مع التانيث المعنوي لما عرفت من ان المراد هو العلمية التي
 جمعت مع التانيث بالتاء في امم فلما جعله شرطاً كان شرطاً للعلمية ايضم فلا يحتاج الى ان يشترط
 اي هذا الشرط مرة اخرى او نقول ان ما قال مولانا عاب من انه لما كان الكلام في التانيث المعنوي
 جعله شرطاً لنكتة بجعله شرطاً وكان شرطاً للعلمية ايضم فالقول بان الكلام يكون في العلمية ايضم
 ما بعد فلم لم يجعله شرطاً لما بعد ليس في المقابلة واجاب البعض عن اصل الشبهة بانه انما
 بله شرطاً لوجوب تانيث التانيث المعنوي لان التانيث اللفظي لا يحتاج الى شرط اخر سوى
 لعمية لقوته بسبب ظهور هلامته فلا يحتاج الى شرط الوجوب بخلاف التانيث المعنوي فانه سبب
 يفت فيحتاج اليه وهذا الجواب مشهور بينهم وفيه بحث لان قوله ان تعارض ثقل احد السببين
 بي من هذا الجواب بل اكثر كلام الشم مهنا ينظر لي ان شرط الوجوب لا لضعف التانيث

المعنوي بل لامر اخر وذلك ان التانيث المعنوي لولم يكن مشروطا بهذا الشرط فيصير الاسم ثلاثيا ما كان الاوسط في غاية الخفة فخفته تمارض ثقل احد السببين فيزول ح ثقل احدهما اي التانيث المعنوي والعلمية فيكون شرط المذكور للضعف التانيث المعنوي كيف والالابد ان يتم موضع قوله ثقل احد السببين ثقل التانيث المعنوي كما لا يخفى واجاب بعض الشارحين من اصل الشبهة بانه لا يوجد ثلاثي ما كان الاوسط في التانيث بالتاء اللفظي وهذا ينتقض به مثل شاة وذات واجيب بان المراد بالتاء التاء المتمحضة للتانيث والتاء فيهما ليست كك بل هي بدل فان اصلهما شومة وذومة اذ تصغير شاة شويهة وجمعها شياء واذ كان اصل شاة شومة فليست ثلاثيا ما كان الاوسط لان التجريك التثنية يمتد كذا في حاشية المتوسط للسيد قدس سره وفيه نظر لانه اذا همي مونث بشاة وجب منع صرفها لانها ليست من التانيث بالتاء لان التاء فيها ليست متمحضة للتانيث على ما ذكر فيكون من التانيث المعنوي وهو مع كون الوسط في الثلاثي لا يكون متمحضا للتانيث (قوله لنخرج الكلمة) اي لنخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلاثة من الخفة التي من شأنها ان تعارض ثقل احد السببين وهما التانيث والعلمية فالخفة يقوم مقام ثقل احدهما اي يقوم مقام تأثير احد هما فتزاحم تأثيره ببقية الاسم بسبب واحد والحاصل انه لولم يشترط في وجوب التأثير التانيث المعنوي احد الامور الثلاثة يصير الاسم ح ثلاثيا ما كان الاوسط عربيا وهو في غاية الخفة فخفته يقاوم اء وانما قال من شأنها اي يمكن لها ان يعارض اء لان خفته لو تقاوم احد السببين او ثقلهما كما ذكر الاول في العجمة والثاني ههنا فيلزم ح ان يبقى الاسم بسبب واحد فلا يجوز ح قوله فهنك يجوز صرفه فقوله فتزاحم تأثيره بمعنى انه يمكن ان تزاحم تأثيره او من شأنها ذلك قال مولانا عصم ان كلامه يدل على ان كل واحد من اعجاب منع الصرف مستلزم لثقل الكلمة وذلك لم يقع في كلام القوم الا ان الشرح تابع صاحب الهندية وما اخذ ما قال صاحب الهندية في غير معلوم وكيف كان كل واحد من هذه الاسباب مستلزم للثقل فان العدل ليس كك فان ثلث ومثلث مخرجان عن ثلثة ثلثة والخفة حاصلة فيهما بالنسبة الى ثلثة ثلثة لقلّة الحروف فيهما ولعدم دخول الكهرة والتنوين انتهى حاصل كلامه اقول الخفة الاضافية يجمع بالثقل في نفس الامر كما يجمع القليل الاضافي مع كثرة في نفس الامر كالانسان بالنسبة الى الحيوان فجاز ان يكون ثلث ومثلث خفيفا بالنسبة الى ثلثة ثلثة وثقيل بالانظر الى نفسهما قيل الدليل المذكور اوضح فلا بد ان يشترط في وجوب تأثير التانيث اللفظي ايضا احد الامور الثلاثة والا يلزم ان يكون الاوسط ثلاثيا ما كان الاوسط عربيا وهو في غاية الخفة فخفته تقاوم ثقل احدها واجيب بانه علم بالتتابع والاستقراء انه لا يوجد في التانيث اللفظي ثلاثي ما كان الاوسط لا يتم هذا ينتقض بشاة وذاة لانا نقول انهما ليسا ثلاثيا لانهما في الاصل شومة

وذو هة كما عرفت فقيه ما فيه وقال في بعض الشروح في تعليل هذا الشرط ليخرج بشقل احد هذه الامور عن الحفة التي من شأنها ان تعارض التانيك ويمكن ان يعارض العلمية فما وجه لتخصيص تحتم تاثير المعنوي باحد هذا الشروط اجيب بان هذه الاشياء مقوية للتانيك والضعف من قبله لان علامته مقدره وهو الحق بان تعارض والاظهر ما ذكره الشيخ الرضي هو ان في التعليل وهو ان المعنوي لما كان ضعيفا بسبب تقدير علامته لا بد في اللفظ من شيء ينوب منابها وهو حركة الاوسط والام فيكون في غاية الضعف فلا بد من سبب اخر المنتقوية فاخص العجمة لما قيل انه لا يوجد في ثلاثي ساكن الوسط سوى العجمة اولانها لا تؤثر مع سكون الوسط فتعين ح ان المؤثر هو التانيك لا العجمة انتين كلامه وقيل في وجه الاشتراط بان التانيك المعنوي اي الاعم الذي فيه التانيك المعنوي خفيف لعدم التاء فيه في اللفظ فارادوا ان يكون فيه الحرف الرابع الذي يقوم مقامه او ما هو في حكم الحرف الرابع كتحرك الاوسط والعجمة ليصير التانيك المعنوي ثقيلًا كما لتانيك اللفظي واعلم انه قيل في بعض الحواشي ان النحاة جعلوا الاعم الذي فيه سببان غير منصرف وايض شبهوا ذات ذلك الاعم بذات هي صاحب الثوب والما اثبتوا الثقل فيهما لانهم اذا شبهوا السبين بالثوبين فوجه الشبه والمشبه به ليس الا الثقل فكما ان الثوبين ثقيلان على صاحبهما كما السبين ثقيلان على صاحبهما فلا يكون تاثيرهما الاسباب ثقلهما فلما تعارض الحفة ثقل احدهما فتعارض تاثير احدهما ان لم يبق الاسباب واحد وقال السيد قدس سره وجه الاشتراط ان سكون الوسط موجب للخفة ومنع الصرف يكون للثقل لان مشابهة منع الصرف بفرعيتين بالفعل الذي هو ثقيل يوجب ثقل الاعم فانه لو حظ في هذا سببان فهو غير منصرف واذ انظر فيه سكون الوسط او قللة الحروف فهو موجب للخفة وخفته تقاوم احد السبين فيجعلونه ح منصرفا فاذا عرفت ذلك فلا شك في صحة كلام الشم فاندفع ما نقلت من مولانا عظم وغيره فيما مر آنفا وقد سمعت من بعض المتذممين انه اصند الغلط على الشم في هذا المقام بما ذكرنا آنفا وفي غير هذا الموضوع ايض سمعت منهم اصناد الغلط اليه ولكنهم غلطوا ولم يحضروا على غلطهم نعوذ بالله من شرور انفسنا ومن هيات اعمالنا (قوله وثقل الاولين لان الحركة) ثقيلة بالنسبة الى السكون وكذا الزيادة على الثلثة ثقيلة بالنسبة الى الثلثة واما العجمة فلان لسان كل قوم ثقيل بالنسبة الى لسان قوم اخر فلا بد ان يكون الاعم عجميا حتى يصير ثقيلًا على العرب لان العجم يتبعون كلام العرب (قوله نظرا الى انثناء شرط تحتم اه) واعلم ان هذا كلامه صريح في انه اراد من الجواز هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود وهو ملتب الضرورة من جانب العدم فانه اذا انتفى شرط وجوبه فلم يجب عدم صرفه اي منع صرفه ليس بضروري مواء كان صرفه ضروريا اولالكن اذا لم يجب عدم صرفه فلا يكون صرفه واجبا بل جائزا ولقائل ان يقول لو قال نظرا الى شرطين اي شرط الجواز والوجوب موضع قوله نظرا

الى انقطاع شرط لاحتتم اه بان يراد من الجواز هو الامكان الخاص لان اولي لان المتبادر من
الامكان هو الامكان الخاص فمعناه ح ان وجوب الصرف وعلمه لم يسا بضروريين لم يكون هذا
غير منصرف فظننا الى وجود مابين اي العلمية والتانيك المعنوي ويكون منصرفا ذوا الى
عدم تحقق شرط الوحوب ويمكن ان يجاب عنه بان اراد من الجوار الامكان العام رعاية لمقابلة
كلام المصنف حيث قال فيما بعد ممتنع صرفها فينبغي ان يراد من الجوار بما لا يمتنع (قوله علمين
للبلدتين) اشار به الى التانيك المعنوي الذي فيهما لوجود التاء في البلدة قال مولانا عب
اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم نذ كبر ما
بتاويل المكان مثلا فتصرف وقد يعتبر كلفها فجاز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان
الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل في تاويلها
بالقبيلة (قوله ممتنع صرفها) وانما لم يقل من الصرف كما قال في الوصف حيث قال وامتنع
من الصرف اسوداه وعائنه للمقابلة حيث قال فهذا يجوز صرفه ولذلك ايفض لم يقل ممتنع
كل منها من الصرف لان صيغة ممتنع انما يجوز بهذا التاويل (قوله في سببية منع الصرف) اي
في تاثيره اي في اصل التاثير لا التاثير على مجيل الوجوب لئلا يلزم جواز صرفه عند عدم كون
هذا الشرط في الاسم (قوله لان الحرف الرابع في حكم ناء التانيك) اي الحرف الرابع في حكمها فيما
هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجمله الحرف الاخير في الراءه
على الثلثة ما د مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم بعد ثلثة وثبة ان كانت بمعنى الجماعة
فمحدو فة اللام واصلمها ثبي وان كانت بمعنى ومط الحوض فمحدو فة العين واصلمها ثوب (قوله
فقدما ه) فيكون التانيك فيه باعتبار الرجل جارحة من الجوارح (قوله باعتبار معناه
الجنسي) اي معناه الكلي واطلا فة علمي قدما باعتبار معناه الجنسي فاذا سمى به رجل يزول
معناه الجنسي لحصول معنى الشخصي فيه فتزول التانيك المعنوي فيه لا يقيم اذا سمى به
مونت ايفض يزول معناه الجنسي لحصول معنى الشخصي فيه فاذا زال معنى الجنسي فيه
بزول معنى التانيك المعنوي ايفض علمي ما مر من انه مونت معنوي باعتبار معناه الجنسي
فلا بد ان يشترط ازياة على هذا التقدير ايفض لاننا نقول اذا جعل علما للمونت فح وان زال
تانيثه المعنوي باعتبار معناه الجنسي ولكن يتحقق فيه ح تانيك معنوي باء تجار علميته للمونت
(قوله وعقرب رهوا ه) والتانيك فيه باعتبار انه مؤذية من المؤذيات (قوله ممتنع صرفها)
لا يستفي ان السون يقتضي ان يقال ممتنع من الصرف لان المصنف نسب الانصراف الى نفس الاسم
حيث قال فقدما منصرف دون الى صرفه فلو قال ممتنع من الصرف لوافق به الا ان يقر اشار به
الى عدم ضرورة ذلك الانتساب (قوله المعرنة) اي التعريف فان المعرفة هي نفس الاسم كما قال

المعنى المعرفة ما وضع لشيء بعينه والسبب هو الوصف الذي هو حال في الاسم وغيره المحض صرف مومنهم
 الاسم فلا بد ان يكون السبب فميره وانما لم يعدل التعريف من الاسباب التسعة مع ان المراد من
 المعرفة هو التعريف ولا يخرج النظم عن الوزن بذاكره لانه لما اورد الشارح المعرفة في نظمه
 فاهورد ما انضم ايضا بخصوصياتي كلامه وهو لان السبب منعاه اوجه تفسير المعرفة بالتعريف
 ويجوز ان يقدر المضاف اي تعريف المعرفة وان يعتبر الحيشية اي المعرفة من حيث انها معرفة
 (قوله شرطها ان يكون علمية) فانقلت لم لم ينزل شرطها علمية اي المعرفة شرطها كونها علما قلت
 ان المراد من المعرفة التعريف وهو لا يكون علما فلماذا قال المعرفة اي التعريف شرطها ان يكون
 علمية اي ان يكون المعرفة المتصفة بالتعريف حاصلة في ضمن العلم لا يتم يجوز ان يتم المعرفة
 شرطها علمية بمعنى ان التعريف الذي هو وصفه ومكلمي متحقق في ضمن فردة الذي هو العلم ويصح
 هذا المعنى لاننا نقول مال هذا يرجع الى ان التعريف الذي هو مفهوم مكلمي متحقق في المعرفة
 حاصلا في ضمن فردة الذي هو العلم ان قلت يجوز ان يراد بقوله شرطها علمية اي علمية ما فيه
 التعريف كما اراد في قوله التائب بالناظر على العلمية اي علمية ما فيه التائب قلنا في التائب
 في العلمية التي في التائب اللام وهي بدل من المضاف اليه وليس ههنا لام لتكون عوضا عنه هكذا قال
 مولانا عب و فيه نظر لان اللام كما تكون عوضا عن الضم اليه كك التغيين اي ضم يكون بدلا منه و
 انقلت لم يات باللام ههنا ولم يقل لمعرفة شرطها العلمية لتكون بدلا من المضاف اليه مع كونه اخصر
 للزوم التكرار لفظا يعني يلزم تكرار المعرفة لفظا بحسب النقد ير لان التقدير التعريف شرطه علمية
 ما فيه التعريف فتكرر لفظ التعريف هذا محمول ما قال مولانا عب وفيه نظرا ما اول فان هذا تكرار
 بحسب اللفظ والمعنى لا بحسب اللفظ فقط واما بانيا فلانه تكرار صحيح غير مردود وهو ما بالثا
 فلان هذا التكرار عينه لارم في اشتراط التائب اذا تقديره ان التائب شرطه علمية ما فيه التائب الا
 ان يتم لوقيل التعريف شرطه العلمية بابدال اللام عنه كان تقديره التعريف شرطه تعريف ما فيه
 التعريف لان معنى العلمية تعريف مقيد لانها قسم من التعريف قال مولانا عب وانقلت فيلزم
 التكرار في اشتراط العجمة قلنا لان زيادة قوله في العجمة انتهى كلامه ويرد عليه شيء وهو عدم صحة
 التبريع في قوله فيلزم التكرار في اشتراط العجمة يعني قوله العجمة شرطها ان يكون علمية في العجمة
 ويمكن ان يجاب بان قوله فيلزم في معنى الاستفهام يعني فهل يلزم هذا التكرار في اشتراط العجمة
 لوقيل العجمة شرطها العلمية في العجمة والتبرينة علمي ذلك ان قبله استفهام اعني قوله لم يات
 اء وما بعدة جواب الاستفهام اعني قوله لاني قوله قلنا ومنشاء هذا السؤال ان المصم جعل عبارة
 اشتراط العجمة موافقة لعبارة اشتراط المعرفة فلما قيل هذه العبارة في المعرفة لدفع التكرار كان محل
 ان يظن انها في العجمة ايض لدفع ذلك فقيل في الجواب لان زيادة قوله في العجمة يعني لا يلزم التكرار

أعلمه كور هناك لان العلمية التي هي التعريف صارت مقيدة بهذا القيد ههنا إلا أن هذا هو
الجواب ان يتم لان العلمية ليست قسما من العجمة كما كانت قسما من المعرفة والسر في ايراد
هذه العبارة في اشتراط العجمة ان الياء في العلمية هناك ياء النسبة لا المصدرية فاعلم هذا الموضوع
فانه دقيق وعلمي ما فصلناه صار يحيرا (قوله بان يكون ا) اي التعريف حاصل في ضمن العلم
قال مولانا سب الاظهر ان يتم حاصلته فيه حصول الصفة في الموصوف انتهى والحاصل انه لا يحتاج
الى ايراد قوله في ضمنه فانه لو قال بان يكون حاصلته فيه اتم فتح يكون من قبيل حصول
الصفة في الموصوف كما يتم العلم في زيد اي حاصل فيه من قبيل حصول الصفة في الموصوف
اقول انما زاد قوله في ضمنه اشارة الى ان العلم قسم من اقسام التعريف فاذ قلنا هذا الامر
في هذا الشئ فانه يستلزم ان يكون الشئ قسما من اقسام ذلك الامر كما في قولنا العلم في زيد
فلهذا اصرح بذلك بايراد قوله في ضمنه وقد كتب الفاضل النعم في قوله على ان يكون الياء
مصدرية هكذا فيه انه على تقدير ان يكون الياء مصدرية لا حاجة الى قول النعم ان يكون بل
الاولى ان يقول شرطه العلمية الا ان يتم ايراد المص بالياء معنى النسبة فيوافق بشرط العجمة
وبين الشم احتمال المصدرية فيها ويقيم ان العلمية عين التعريف فالمناسب في ارتباط ذلك
الشرط لفظا ان يكون كما لا يخفى انتهى كلامه اقول قد ذكرنا فائدة قوله ان يكون وعدم
صحته قوله بشرطه العلمية كما ذكرهما مولانا سب ايضاً فما ذكره الفاضل الماء كور مما لا طائل تحته
ثم ما ذكره بقوله او يقيم ان العلمية عين التعريف اه ليس بشئ لان العلم من افراد التعريف
لا عينه وهو ظ ولو سلم فقوله فالمناسب اه مما لا معنى له اصلا ومنشاء هذا القول منه عدم
وجدان فائدة قوله ان يكون وقد ذكرنا فائدة لذكره الياء كما ذكرنا مولانا سب وقد
اوردنا حاصل كلامه فيهما سبق (قوله والتعريف باللام والاضافة اه) كما ذكره بقوله وجمع
الباب باللام او بالاضافة ينجر بانكسر (قوله فلا يتصور كونه اه) لا يقيم لم لا يجوز ان يكون
الالف واللام والاضافة اذا وجد في المنصرف صار سببها المنصرف غير منصرف واذا كانتا
في غير المنصرف صار بسببهما غير المنصرف منصرف فالان نقول الالف واللام والاضافة انما
يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكمه على اختلاف الملاد بين لاجل التماخو اص
الاسم فاذا جدتا في الاسم فمشابهته بالفعل يصير ضعيفا فلا يؤثر في منع التصريح (قوله فلم يبق
الا التعريف العملي) لا يتم بقي تعريف النداء لاننا نقل هو داخل في تعريف اللام لان قولنا
يارجل في قوة قولنا يا ايها الرجل وقيل ان الجواب ان بعض انواع النداء من لمجنيات
وبعضها مضاف او شبه مضاف فلا يصلح ان له جيب من من كذا مر واما النداء بانه متعانت
باللام وبالالف فلم يعتبر وهما لا طراد الباب الا يتم انهما باطل بعد لان تعريف الالف

التي وقعت توكيداً معنوية باقية لا نأقول هذا التعريف داخل في التعريف العلمي لأنه لا
 اللفاظ صارت أملاً ما وضعت له عند الاستعمال فيكون اللفاظ التأكيداً أملاً المعانيها ونقول
 هذا التعريف داخل في تعريف اللام والاضافة لأن نقدير قولنا جاء القوم أجمعون أو
 أجمعونهم (قوله كما جعل البعض) والظاهر الأول لأن موجب منع الصرف ليس العلمة وح
 لا يحتاج إلى الشرط (قواه أظهر من فرعية العلمة) لانا إذا قلنا العلمة فرع للتنكير فلنائل
 أن يقول لم فرع يحتاج إلى أن يقر لأن العلمة فرد من أفراد التعريف والتعريف فرع التنكير
 فالعلمة فرع له فيكون أظهر (قوله وضع غير العرب أي غير العرب فقط فلا يرد اللفاظ التي
 مشتركة بين العرب والعجم كالصايون والتنوير (قوله أي منسوبة إلى العلم) ولا يجوز أن يكون
 الياء مصدرية لأنه لا يكون العلمة فرداً من أفراد العجمة حتى يصح أن يقال هذا النوع
 من جنس العجمة كما قال في المعرفة (قوله ينقله العرب من لغة العجم) أي من كلامهم وجعله
 من لغتهم غير تصرف فيه قبل النقل (قوله اسم جنس) فإن قالون في العجم اسم لجنس الشيء الجيد سمي
 به أي العرب صحابه أحرار أو القراء بعضهم الرء جمع الراوي فإنه كان لقراء السبعة روايات ولكل
 منها رواية واحدة منهم أي نافع عميل اسم راويه أي عيسى قالون لجودة قراءته (قوله فكانه كان
 أي لامل يتصرف فيه قبل النقل فكانه علم في العجم حقيقة (قوله وأنه جعلت العلمة
 في العجمة هو طائلاً يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم كدخول لام التعريف والاضافة
 أو التنوين أو غير ما (قوله فعلى هذا) أي ملئ نقديراً اشتراط العلمة في العجمة لوسمي رجل
 به مثل أجام لا يمتنع صرفه أي اللجام أي هو يصير منصرف فاح لعدم علميته في العجمة لأحقيقة ولا
 حكماً أما حقيقة فظ وأما حكماً فلتصرفه فيه قبل العلمة لأن فارسيه لكاف فتبدل الكاف بالحجم
 فلو تصرفوا بعد العلمة فهو غير منصرف كجبرئيل بالهمزة وجبرئيل بدونها بفتح الجيم وكسر ما
 ثم المراد من الامتناع في قوله لا يمتنع صرفه معناه المفغوي بالفارسية باز استادن لا يعرف
 بمعنى عدم الحال فلا خذشة أو يقر قوله يمتنع بمعنى الامكان العلم المقيد بجانب الوجود فمعناه
 ح أن علم الصرف ليس بواجب فإذا لم يكن منع الصرف واجهاً فيجوز الصرف لامسالة لا يقر لو قال
 صرف بصيغة انماضي بدل قوله لا يمتنع كان أظهر وأخصر لانا نقول انما اختار لا يمتنع لرماية
 المقابلة بقوله لا يمتنع وإنما لم يقل لا يمتنع من الصرف لأن قوله ممتنع بمعنى ممتنع صرفاً لا
 من الصرف لأن المميز في ممتنع لا يرجع إلى شئين (قوله ليلاً يعارض الخفة أحد السببين) قيل
 إذا كان الاسم ثلاثياً ساكن الوصل عجمياً لا يكون له خفة ح لأن لسان العجم ثقيل على العرب
 كما في ماء وجور ولو سلم فلا يصح إلا أن يكون فيه كما ل الخفة أو يكون فيه خفة في الجملتها
 والأول غير مسلم والثاني مسلم ولكن مقارنته لأحد السببين لنقله غير مسلم ومعت من بعض

الليل زمني أنه جعل هذا الشبهة مبالغة لفظ الشارح وغيره من شارحين والجواب عنه ان اعتبار العجمة مع مكون الاوسط غير جائز لان العجمة سبب ضعيف اذ ليس امرًا حقيقيًا نابتًا في الاسم بل هي امر اضافي فلا يجوز اعتبارها مع مكون الوسط بخلاف التانيث المعنوي فهو امر محقق فيه فله نوع قوة لظهور علامته في بعض التصرفات فجار ان يعتبر مع مكون الوسط وان لا يعتبر كما في مند و بجلب ايضاً بان قوله الاسم اذا كان ثلاثياً ساكن الوسط عجمياً لا يكون له خفة مـ لانه انما يكون كك اذا كان اعتبار العجمة لاجل عدم مقاومة اللفظة لاحد السببين كما في ماء وجوز بخلاف ما اذا كان اعتبارها الذمغ الصرف كما في نوح لان العجمة سبب ضعيف لا يجوز اعتبارها لمرين المذكورين معا وما اجاب الفاضل السـم عن الشبهة المذكورة فهي لا يصح ان يكون جوابا عنهما بل ليس له ربط بهذه الشبهة اصلا فارجع الي حاشيته حتى يتبين لك انه صادق فيه او كاذب (قوله وهذا اختيار المصم) اي انصرف نوح اختياره (لان العجمة سبب ضعيف) وذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وهذا كلامه لك فع ما يقيم ينبغي ان يكون نوحا كهندا جائزا لـ صرف (قوله واما التانيث) هو لك فع ما يقيم كما ان العجمة امر معنوي كك التانيث المعنوي امر معنوي فلما صار هذا جائزا لـ الصرف التانيث والعلمية فلم لا يجوز صرف نوح ايضاً للعلمية والعجمة (قوله وفي بعض التصرفات) كما في التصغير فيقيم في مند هنيذة لا يقيم نقائل ان يقول كما ان العجمة امر معنوي ليس لها علامة في اللفظ ولا في التقدير بحيث يظهر في بعض التصرفات كك جميع اسباب منع الصرف الا لتانيثين فينبغي ان لا يعتبر مع مكون الوسط واللازم بطلانا نقول علامة اللفظية واما هو في حكمها موجودة في جميع الاسباب فان وزن الفعل علامة في القسم الاول من انوزن الفعل وحرف الزيادة علامة في القسم الثاني منه وكذا في الالف والنون الزيدتين وكذا في التركيب والتانيث والتانيث والعدل والجمع واما الوصف فلان الحمرة وصف فهو في حكم العلامة الملقوطة واما العلمية فلان الوضع في اسم العلم في حكم السلامة واذ عرفت هذا فالمراد من الامر المعنوي انه علامة له في اللفظ والاسباب منع الصرف كلها امور معنوية (قوله لتقوية السببين اخرون) وهما العلمية والتانيث المعنوي قال مولانا عصم اعتبار العجمة ليس لتقوية سببين بل لتقوية سبب واحد وهو التانيث المعنوي لان العلمية سبب قوي لا يحتاج الي التقوية وما يحتاج اليها هو التانيث المعنوي لانه سبب ضعيف من حيث عدم وجود علامته في اللفظ انتهى اصل كلامه قال الفاضل السـم مولانا عصم في تفسير قوله انه هو لتقوية السببين آخرين هكذا اي لتقوية احد السببين اي التانيث المعنوي اذ العلمية مستغينه عن المقوي والمؤيد نتهى كلامه ولا يخفى ان الفاضل السـم تبع الفاضل المذكور مولانا عصم في الايراد المذكور لانه اجاب عنه بتقدير المضاف وهو لفظ الاحد اقول شبهته المذكورة لا يتوجه اصلا وجواب الفاضل السـم وتصحيحه لكلام الشـم بتقدير المضاف غير صحيح

وذلك لان مراد الشئ من كلامه ليس ان كل واحد من السببين وهما التانيت المعنوي والتقنيّة
سبب ضعيف واعتبارها لتقويتهما اولتقوية التانيت المعنوي فقط بل مراده ان كل واحد
من ماء وجور ثلاي ما كن الوسط وسكون الوسط فيهما يقاوم ثقل احد السببين سواء كان
ثانيا معنويا او علمية فاعتبارها لتقوية سببين اخرين ثلا يقاوم سكون الوسط احدهما
وقوله ثلا يقاوم سكون الوسط احدهما يدل علي ما ذكرنا دلالة صريحة (قوله وشتر وهو اسم
حصن بديار بكر) واعلم ان ديار بكر علم لبلدة والحضن علم قلعة فيه قال الفاضل السم اخذنا
من حاشية مولانا هم وني القاموس هو قلعة وعلى النقل يرين يجوز ان يكون منع صرفه
للتانيت من حيث انه اسم بلدة وكان الشئ فر من هذا وقال امم حصن وام يقل اسم بلدة لكنه
لا ينفع اذ الظ انه اسم لنفس البلدة لا الجدار انتهى كلامه اقول قالوا ان اللفظ الدال على كمية
افراد الموضوع يعني جور لانه ما خوذ من مور البلدة فكما انه يحصر ويحيط البلدة كك اللفظ
الدال على كمية افراد فهذا القول يدل على ان الحصن اسم للجدار ان لا للبلدة فح لا يكون فيه
التانيت المعنوي والحاصل انه اذا كان المراد من الحصن هو القلعة او البلدة ففيه تانيت
معنوي ح واما اذا كان المراد منه الجدار ان فليس التانيت فيه كما اذا عبر عن ماء وجور
بالبلدة ففيهما تانيت معنوي واذا عبر بهما بالمكان فليس فيهما التانيت فيكونان منصرفين
ح فعدم التانيت المعنوي فيه اما باعتبار ان المراد منه الجدار او باعتبار انه عبارة عن
القلعة او البلدة والمراد منها الجدار ويحتمل ان يكون عدم التانيت فيه باعتبار انه عبر
منه بالحصن وهو لفظ من كلام قدام سره (قوله وانما خس التفريع) وهو قوله فنوح منصرف
وشتر و ابراهيم ممنوع بالشرط الثاني لا بمجموع الشرطين لان غرضه التنبيهية وهذا التنبيه يحصل
منذ كونه مخصصا بالشرط الثاني لا لمجموعهما وهو لوجود الشرط الاول فيه فلا يرد ح ما
يقم انه لو كان متفرعا على مجموع الشرطين ايض يحصل انصرافه وانما يحتاج الى هذه التنبيه
لما مر من ان الزمخشري ذهب الى ان نوحا كهنا يجوز صرفه (قوله من انصراف نحو نوح)
قال الفاضل السم الاولي ان يقول وعدم انصراف نحو شتر ايض فان في عدم انصرافه خلاف والمختار
منه المهم انه غير منصرف فعلى هذا التخصيص بنوح وتقديم انصرافه لا يخ عن شئ انتهى كلامه
اقول كلامه لو تم انما يدل على كون امتناع صرف شتر و ابراهيم متفرعا على الشرط الثاني
الانصراف لنوح وهو في حيز المنع بل هو متفرع على الشرطين جميعا كيف فانه لا يلزم من وجود
زعي الشرط في شئ وجود المسبب والمشروط وهو منع الصرف لان وجود الجزء لا يوجب وجود
فلا يلزم من وجود احد جزئي الشرط وجود مجموعته بخلاف انصراف نحو نوح فان
انتفاء احد جزئي الشرط من شئ انتفاء المسبب والمشروط لان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء

الكل وقوله لوجود شرط الثاني فيهما لا ينافي ما ذكرناه وايض قوله الاول نقدايم ماهو متفرع
على وجوده لا يابى عنه اما الاول فلان مراده ان وجود الشرط الاول فيه ما ظا اما في شتر فلانه
قال وهو اسم حصن هو في ديار بكر ومواسم بلدة فيكون علما في العجم واما في ابراهيم فلما مر من انه
علم في العجم حقيقة واما لثاني فلانه اذا كان متفرعا على الشرطين جميعا فيكون متفرعا على الشرط
الثاني حقيقة لوجود الشرط الاول فيه ما فتح يصح قوله والاولى نقدايم ماهو متفرع على وجوده ثم
وجه وقوع الفاضل المذكور في الغلط وتزوين كلامه بالاولوية انه لمعاري ان في نحو نوح خلاف
والاختار عند المصنف انه منصرف وعند صاحب الكشاف انه لا يثر الصرف كهنذا فزعم ان المصنف لما نبه بهذا
التخصيص على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح فينبغي ان ينبه على ما هو الحق عنده من عدم
انصراف نحو شتر اما من ان في كليهما خلاف بين المصنف وغيره لا يقيم كما لا يلزم من وجود احد
جزءي الشرط وجود المسبب والمشروط فكذلك لا يلزم من وجود الشرط كله وجود المشروط فلو كان
شتر مثلا متفرعا على الشرط كله لا يلزم من وجوده وجود المشروط وهو امتناع صرفه لان وجود
الشرط لا يلزم من وجوده وجود المشروط لانا نقول المشروط وهو الاسم الذي فيه العجمة وشرطها
ان يكون اه كما قال المعرفة اي التعريف شرطها اه فعند تحقق الشرط كله يتحقق الاسم المذكور
الذي هو المشروط اذ قد يتحقق المشروط عند تحقق الشرط وان لم يستلزمه فيتحقق منع الصرف
فالاسم المذكور غير منصرف عند وجود الشرط (قوله ولها اقدم انصرافه اه) اي ولاجل ان غرضه
التنمية على ما هو الحق عنده اه قيل لانم ان يكون نقدايم بهذا الاعتبار بل لان نوحا منصرف
والاصل في الاسم الصرف فهو بالتقديم اجارا ولان النوح متفرع على حزاء الشرط وشتر و ابراهيم
متفرعان على مجموع الشرط وهما جزءان متقدمتان على مرتبة الكل فمرتبة ما هو متفرع على الجزء
ايض متقدمة على ما هو متفرع على الكل (قوله لكونا عربية) والحاصل انه قد علم من الخارج انه
لا يكون فيها سوى العلمية والعجمة بسبب اخر فاذا كان هذا الاسماء عربية فثبتتها نصر فذا ندفع
ما يقيم ان عربية هذه الاسماء لا تضلح ان تكون سببا لانصرافها لان كثيرا من الاسماء العربية غير منصرف
(قوله لخصتها) وخصتها تقاوم نقل اجدا السببين (قوله لان سببويه قد نه معه) حيث قال محمد
وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هود ابن نوح لا بشعيب فلم يكن هود اعربا لقدايم على نوح
وجعله مقارنا بشعيب (قوله من ان العرب من ولد اسمعيل) قيل انه من ولد اسمعيل فكيف يصح هذا
القول الا ان يقر بالبراد ان العرب من ولد اسمعيل في المشهور من الاقوال وكون العرب قبيلة نير
مشهور في معنى قوله ومن كان قبل ذلك فليس عربي انه ليس بعربي في المشهور ولامنا فاذح وقوله
ان ذلك يتحمل ان يكون اشارة الى اسمعيل واولاده (قوله فيما يذكر) اي فيما يذكر فيه اسماء
الانبياء وهو التواريج فانه يذكر اسماء الانبياء عليهم السلام فيها (قوله الجمع) اي جمعية الجمع لان

من الاسباب لا يكون الا وهو الجمعية لاذات الحروف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
 باجراء حكم المضاف عليه (قوله اي شرط قيامه مقام سببين) قال مولانا عصم الاظهر ان يقول
 شرط تاثيره وما ذكره الفاضل المذکور بعيد عن الفهم انتهى اقول نعم ان السوق ينتضي
 ما ذكره الفاضل المذکور او يقيم شرطه في سببية منع الصرف صيغة منتهى الجموع وهو الا
 سبب انه اختار ذلك اشارة الى ان صيغة منتهى الجموع لا يكون شرطا الا ان يكون الجمع قائما مقام
 السببين فلمو تحقق الجمع ولكن لم يكن على صيغة منتهى الجموع لا يكون قائما مقام السببين
 كما في الاسباب فلما كان ايراد العارضة في معنى الكلام عاما متنا ولاحتمالي غير المقصود
 فقال شرط قيامه مقام سببين (قوله وهي الصيغة التي اه) وانما عرفه ولم يتكف بالمثال ولم يقل
 ان الجمع كما سجد وما سمع لملا يتوهم ان زيادته حرف لاول من الجموع شرط فيه فان حرف
 الاول فيهما زائدة لانواع علي وزن المفاعل والمفاعيل فيل هذا التعريف يصدق على الكمالات
 والصحاري اصله صحاري فلبت الياء الفا بالاصل الا اول من اصول القلب مع انه لا يطلق صيغة
 منتهى الجموع عليهما فان الكمالات منصرف والصحاري وان كان منصرفا لكنه ليس بجمع مع ان صيغة
 منتهى الجموع لا يكون الا في غير المنصرف والجمع ويمكن الجواب عنه بان المراد ان بعد الالف
 حرفان او هما مكسور او ثلثة احرف او لها مكسور ويجب عنه ايضاً بان المراد من الحروف
 التي بعد الالف هو ان لا يكون التاقية فلا يرد النقص على الامادتين المذكورتين واجيب
 ايضاً بان المراد من الجمع الذي علي هذا الوزن هو ان يكون جمعا مكسرا وهما ليسا كذلك لا يقيم
 ح يشكل بصحاري لانه المراد ان لا يكون غير منصرف لانام الجمعية المذكورة فيه مع انه غير
 منصرف لانا نقول انه غير منصرف لاجل الجمعية بل لاجل التانيث بالالف (قوله وبعبارة
 لال حرفان او ثلثة اه) اشارة الى تعريف الجموع (قوله وهي التي لا يجمع اه) اي
 الصيغة التي كانت اوليا مفتوحا والثالثا الفاء وبعد الالف حرفان او ثلثة احرف هي الجمع الذي
 لا يجمع جمع التكسير فتبين من ذلك ان كل جمع لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى فو جمع علي
 صيغة منتهى الجموع فيشكل ح علي نحو رجال لانه لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى مع انه
 لا يطلق صيغة منتهى الجموع عليه ولا يجب عنه بوجهين الوجه لاول ان مراد منه وجه تسمية
 كون الجمع المذکور بصيغة منتهى الجموع فوجود وجه التسمية في غير صيغة منتهى الجموع غير
 محتمل ولذا قالوا ان الاطراد في وجه التسمية غير لازم والوجه الثاني ان المراد من قوله وهي
 التي لا تجمع جمعا اه ان الوزن المذکور هو الذي لا تجمع جمع لتكسيرا اخرى لا بمعنى ان
 الاسم الذي يتصف بصيغة منتهى الجموع هو الذي لا يجمع جمعا اه والرجال وان لم يجمع
 جمع التكسير مرة اخرى ولكن جمع هذا الوزن جمع التكسير مرة اخرى كمدار فاه جمع علي

دمج الجموع (قوله لانها جمعت في بعض الصور مرتين) وهو تعليل للثقل المستفادة من قوله
 وانما الجموع ان صيغة منتهى الجموع بلغت الى صيغة منتهى الجموع بدرتين اي الواحدة
 في ذلك الجموع مرتين فلا يردح ان صيغة منتهى الجموع ثم يجمع في بعض الصور مرتين بل جمع
 الواحد مرتين (قوله فانتبهى نكسيرا ما المغير للصيغة) هذا تفريع على قوله وهي التي
 لا يجمع جمع التفسير مرة اخرى وانما قيد نكسيرا ما بالمغير للصيغة اشارة الى انه يجوز ان
 يجمع جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة (قوله كما يجمع ايامن) قال في لانا عصم الاول كما
 جمع فافهم انتهى كلامه اقول معنى قوله تجمع بصيغة الخطاب لا الغائب وكلمة ما مصدرية في
 يدل ان الجمع واقع في كلام القوم (قوله وانما اشترطت) اي اشترطت في الجمع صيغة منتهى الجموع
 ليكون صيغته مصدرة ومحمولة عن قبول التغير لانه اذا جمع مرة اخرى فيحصل في جمعيته فتور
 وقصور لانه يصير واحدا بالنسبة الى جمعه فان كالب اذا اجمع على شيء فيصير جمعيته لازمة
 فلما فوجده فيرجع الاصل وهو الصرف بخلاف ما اذا جمع جمع التصحيح فانه لم يقع في جمعية فتورح
 لعدم التغير في الصيغة فكان جمعيته باقية (قوله بغير ماء وهو خبر اخر للشرط) اوصفة الصيغة
 والياء للملاسة والغير بمعنى النفي اي بلا ماء لا بمعنى انها مغائرة للماء وانما لم يقل غير
 فابل للماء كما قال في وزن الفعل غير قابل للتاء لان المراد من عدم الماء في قوله بغير ماء
 هو عدم الماء بالفعل وان كان قابلا لها فان حوارب جمع جوب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف
 مع انه قابل لها حيث يقال جواربة واما في وزن الفعل فالمراد فيه عدم قبولها فان يعمل منصرف
 بمجرد انه يقبل التاء (قوله منقلبة عن تاء التانيث) وانما قال ذلك لان عدم ذكره يلزم
 ان يكون فراريا غير منصرف لانها جمع فرزين او فرزان مع تحقق شرط الجمع فيها حيث لا يجمع لها
 جمع النكسيرا مرة اخرى ويكون بغير ماء اي ضم فلما زاد قوله منقلبة عن تاء التانيث انه دفع ذلك
 لان فيهما ماء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف (قوله او المراد بها) وفي العبارة لطافة اي والمراد
 بها ذاء التانيث باعتبار انها تصير ماء عند الوقف وهذه الارادة على سبيل المجاز (قوله فلا يرد
 نحو فوار جمع فارمة) اي لما زاد قوله او المراد بها لا يرد نحو فوار وورود بانها غير منصرف مع
 انها بهاء وانما قال جمع فارمة ولم يقل جمع فارة لان فاعل الصفة لا يجمع على نواعل بخلاف الفاعلة
 وقيل في دفعه ان المراد بالماء هو ما الحاقى والماء في فرار ليس كالماء وقال قدس سره في الحاشية
 الفارة الحاذق وبق للبغل والحمار فارة بين الفرومة ويقم للفارس هو اذ انتهى الحاذق مردد الى
 ويقم للفارس رافع (قوله لانها لو كانت على رتبة المفردات) قيل التاء غير لازمة فيمنبغي ان يعتبر
 تغير الوزن لها واجيب بانها ان كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغير الازان كما في وزن الفعل
 (قوله ولا حاجة الى اخراج نحو ما ينبغي) اعترض بعض الشارحين بان معنى ما ينبغي مما يكون

صيغته على منتهى الجوع بغيرها فينبغي ان يكون غير منصرف مع انه منصرف فأخرجته الشئ
 بعدم كونه ياء النسبة فيه فحاصل كلامه انه لا حاجة الى اخراجه الى اعتبار فيد زائد لان مدائني
 ليس بجمع لاني الحال ولا في الامل ولهما اجمع مدائن وهو لفظ اخر ومدائني لفظ اخر لا يقيم كلام
 بعض الشارحين في مدائن الذي في مدائني لاني مدائن فان مدائن جمع مدائنة لاننا نقول مدائن
 بدون الياء غير منصرف للجمعية فلا يصلح اخراجه واذ كان جمعا فلا يجوز النسبة اليه فلا يقيم
 فراضي بل النسبة يكون الى الواحد فيقوم فرضي وصحفي ولا يثبت الجمع من حيث انه جمع
 ولكنه من حيث انه علم فيقوم فراضي وصحافي من حيث انهما ام الكتابين المعروفين وكذا يقيم
 مدائني بياء النسبة من حيث ان مدائن علم ولدافال ان مدائني ليس بجمع لاني الحال ولا
 في الاصل (قوله بخلاف فرازنة) اي فانه يحتاج الى اخراجها لانها جمع فرزين او فرز ان لا يقيم
 لا يحتاج الى اخراجها بتواليه بغيرها لانها خا رجة بقوله بعد الالف حرفان لان المراد انه بعد
 الالف حرفان فقط لاننا نقول التاء زائدة فان بعد الالف حرفان فقط لان البناء داخله فيها من
 وجه وخارجة عنها من وجه (قوله فعلم مما سبق اه) وانما تعرض به ليحصل اخت كلمة اما
 في قوله واما فرازنة حيث قال فاما ما كان بغير هاء اه (قوله واما فرازنة فمنصرف) لا يقيم ينبغي
 ان يقيم منصرفه لانا نقول ان الفعل او شبهه اذا اسند الى المونث الغير الحقيقي فلك الخيار
 في ايراد الفعل وشبهه مذكرا او مونثا فيصح ان يقيم طلع الشمس وطلعت الشمس واما اذا اسند
 الى المونث الحقيقي واللفظي فيجب تانيته واما اذا كان فيه ضمير راجعا الى المونث الغير
 الحقيقي فلا بد من تانيته وليس لك الخيار فاعلمه واجيب بتقدير المضاف ايض امانحو
 فرازنة او لفظ فرازنة فمنصرف واجيب ايض بان المراد من المنصرف ليس معناه الوصفي لانه
 صار اسما للاسم الذي ليس فيه سببان فاعتبر اسديته قيل فعلى هذا فرازنة يكون غير
 منصرف العلمية والتانيث فكيف يصح التنوين فيه واجيب بان تنوينه لمناهضة ما بعده وهو
 منصرف ومتساكنة المسمى واجيب ايض بانه جاز ان لا يكون منونا ويمكن ان يقيم ان تقاير
 الامثال لدفع ذلك والضمير في منصرف راجع الى الامثال لبطلان الجمعية (قوله وحضا جر علما)
 وفي بعض النسخ علم بالرفع وح لا اشكال لان قوله حضاجر مبتداء وقوله علم للمضجع خبر له وقوله
 غير منصرف خبر بعد خبر واما على تقدير نصبه ففيه اشكال منذ كرهه (قوله تقديره) بالدال او
 بالراء والاول يناسب قوله سوال مقدر والناني مشهور (قوله علم جنس للاسد) فليس اسم جنس
 كسر او ييل فالاسد اسم جنس فانه يكون بكرة بخلاف علم الجنس فانه يكون معرفة يطلق على
 الواحد والكثير قال مولانا علم هذا كلام يوم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيان وليس
 بك فان اطلاقه على الكثيرين باعتبار اطلاقه على واحد واحد على هبيل التبدل و يرسم

ان المتما في بعض اطلاقه على الواحد دون الكثيرين مع ان اطلاقه على الكثير ايضا ينافيها
 فالاولى ترك الكثير انتهى كلامه واما اطلاقه على الكثير من تلك الجمعية فلان الجمع لا يطلق
 على واحد واحد كما في حضاجر اقول بالمراد من الواحد هو الواحد من حيث انه واحد وكل
 الكثير في كلاً التوهمين مطابقان لنفس الامر لان اطلاقه على واحد من حيث انه واحد ينافي
 اطلاقه على الكثير من حيث انه كثير وان كان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد فافهم
 (قوله ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط سبب) لا يتم شرط السبب ايضا سبب للتاثير فكيف
 يصح نفي السببية واثبات شرطيته واجيب بان ادراكه هو نفي السبب الحر في المعدود في تعريف
 غير المنصرف لانفي مطلق السبب (قوله فثبتي ان يكون منصرفا) هذا التفرع بالنظر الى ظهور
 عدم ما زال اسباب في حضاجر (قوله ان حضاجر حال كونه علما) قيل هذا الكلام يدل على ان قوله
 علما حال من المبتداء وهو غير جائز واجيب بان كلامه بيان حاصل المعنى واجيب ايضا
 بانه حال من الضمير في قوله منصرف الرجوع الى حضاجر وهو فاعل له ورد بان كلمة غير مضاف
 منصرف وما بعد المضاف لا يعمل فيما قبله وبعبارة اخرى ومعمول المضاف لا يتقدم على
 المضاف واجيب بان كلمة غير بمعنى لا اي لا منصرف ايضا واجيب بان كونه حالا جاز
 ان يكون مبنيا على مذهب الغير كما هو مذهب ابن مالك فانه جوز الحال من المبتداء قيل
 قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف يدل على ان حضاجر حال غير العلمية كان منصرفا مع انه
 غير منصرف مطلقا وكان علما او غير علم كما استعرف بعد خطوط واجيب بان ذلك ان العلمية
 منافية للجمعية فاذا كان غير منصرف في الحالة التي منافية له لكونه غير منصرف في غير هذه
 الحالة الاولى (قوله بل للجمعية الاصلية) وشاربه الى المسامحة التي في عبارة المهم لان ظاهر
 قوله لانه منقول عن الجمع يشعر بان المنقول عن الجمع من اسباب منع الصرف مع انه ليس كذلك
 لا يتم ان العلمية قيد الجمعية فلا يصح اعتبار جمعيتها الاصلية حال العلمية لاننا نقول الممتنع
 اعتبار الضدين في حكم واحد لا اعتبار احد الضدين عند وجود الاخر وهذا اعتبار الجمعية
 وحدها لمنع الصرف حال العلمية ولم يعتبر العلمية لمنع الصرف فيه (قوله لان الضبع هي انثى
 الضبعان) قال قدس سره في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين
 كسر جان وسراجين انتهى كلامه قال في الصراح حضاجر كفتار وضمه بان بالكسر كفتار نر وضبعان
 مادة وهذا ايوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال عما قاله الذي اورد بقوله فان قلت لا حاجة
 اليه لانه تبين من الصراح وغيره ان حضاجر اسم لمطلق الضبع مذكر كان او مؤنثا قوله والا لكان
 بعد التنكير منصرفا والحاصل ان العلمية في حضاجر غير موثرة لانها لو كانت موثرة يلزم ان يكون
 منصرفا عند التنكير مع انه غير منصرف ولذا انزل ان يقول الملازمة ممنوعة لانه لم لا يجوز ان يكون مثل

احرر علما لانه بعد التنكير غير منصرف فان العلمية غير مؤثرة في احرر قبل التبيكير وبعد التنكير
 يكون الموتر فيه هو الوصفية لفي مانحن فيه جازان يكون العلمية مؤثرة في هذا الجرح قبل التنكير
 وكانت الجمعية مؤثرة بعد التنكير والجواب عنه نانه لاشك ان احرر غير منصرف بعد التنكير عند
 ميبويه ومنصرف عند الاخفش فمعنى قوله ان العلمية لو كانت مؤثرة يلزم ان يكون حضاجر
 منصرف لانه لا اقل ان يهدق على ذلك مناصب الاخفش ايا لا اقل اجراء مناصب الاخفش يكون
 صحيحا في حضاجر بان يقيم له منصرف مع انه غير منصرف بعد التنكير بالاتفاف فقول غير منصرف بمعنى
 انه غير منصرف بالاتفاق وبعبارة اخرى ان المراد من الملازمة المذكورة ان حضاجر عند
 التنكير يلزم ان يكون منصرفا عند من قال بهذه الكسبة وهي كل ما فيه علمية مؤثرة اذ انكر صرف
 فانه لم يذهب الى منع صرفه بعد التنكير الا ميبويه ويدل على الجواب بوجه آخر بان المراد من الملازمة
 المذكورة ان حضاجر عند التنكير يلزم ان يكون منصرفا اذ لم يكن قبل العلمية سبب اخر هو
 غير منصرف به كما فيما نحن فيه اقول الحق في الجواب ان يقيم بينهما فرق بان الجمعية الاصلية
 لم تزل بالعلمية بخلاف الوصفية الاصلية فانه انما زالت بالعلمية وهو وظائف الجواب بابطال السند
 المسأوي للمنع كما لا يخفى (قوله والتانيث غير مسلم) اي غير موجود فيه فليس قوله
 غير مسلم بمعنى لانم و الا يلزم المنع على المنع لان قوله فانقلت منع لما ذكره المحجيب في جواب
 السؤال المقدر لا يقيم الاحتياج الى نفي التانيث عنه لان حضاجر لو وجد فيه تانيث مع عدم وجود
 العلمية ايضم يكون منصرفا لعدم تحقق منع الصرف بسبب واحد لا بانقول انه اراد بذلك طريق
 الجواب عن ذلك الاعتراض من وجهين احدهما نفي العلمية عن التانيث وثانيهما نفي التانيث قال
 هو لانا هم التانيث قوله والتانيث غير مسلم مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة منه انفا وان كان
 قوله والتانيث غير مسلم حقا بنفسه لان الضبع يشتمل الذكر والانثى على ما صرح به في الصراح
 ومكنا نقل عن القاموس ايضم وكون اش في الحاشية المذكورة خصها بالانثى لانه توهم من كلام اهل
 اللغة انها مونثة لانه حكم بتانيثها في كلام اهل اللغة ومنها انهم انها مونثة صاعبة انتهى كلامه
 قال الفاضل السم وفيه ان كونه مونثا سماعيا ايضم يكفي في التانيث مع العلمية وكونه علم جنس
 لضبع مذكرا كان او مونثا لا يضر في كونه مونثا سماعيا موثرا في منع الصرف كارب وعقرب وسقر
 انتهى كلامه اقول المونث المعنوي ما كان علامة التانيث مقدرة فيه واليه صرح مولانا عاب
 فيما سبق وقد ذكرناه في التانيث المعنوي فلا يكون المونث السماعية داخلية في المونث
 المعنوي فلا يكون المونث السماعي موثرا في منع الصرف والظان بين المونث المعنوي وبين
 المونث السماعي هو ما وخصوصا من وجه ثم ما ذكره من الامثلة كالارنب والعقرب والسقر
 مونث معنوي وان كان سماعيا لان في ارنب وعقرب حرف الراء قائم مقام التانيث فان تصغرهما

اريتمب و عقيرب و ما في مقر فلان علامة التانيك مقدره فيه علم في مامر في موضعه ثم اقول ان
 ما ذكره مولانا ~~مصر~~ من ان هذا مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه انفااه اشعر بان قوله
 غير مسلم كان بالنسبة اليه الضبع على ما صرح بتانيته في الحاشية المذكورة انقام انه ليس كك
 بل هو بالنسبة التي حضاجر بدليل ما ذكره في الاعتراض من قوله فان فيه العلمية والتابك
 لان ضمير فيه راجع الى حضاجر بدليل قوله لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا لان معناه علمي
 ما ذكر الش في الحاشية ان حضاجر علم لجنس شامل للضبع بان يكون الضبع فيهما من افراد هذا الجنس
 لا بمعنى انه علم لجنس هو الضبع علما للمذكر ~~الحيوان~~ كحضاجر فاذا عرفت ذلك فلا يكون قوله
 والتانيك غير مسلم مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه انفااه وهي قوله الضبع هي الانثى والضهان
 هو الذكر والجمع اه وعلى هذا قوله وحضاجر علم للضبع غير منصرف معناه ان حضاجر حال كونه
 علما لجنس شامل للضبع بان يكون الضبع فرد هذا الجنس لانه علما لجنس الضبع بحمل الاضافة
 بيانية (قوله لانه علم لجنس الضبع اه) قال الش في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم
 لجنس شامل للضبع لا لجنس هذا الضبع انتهى و اعلم ان الجنس هو الذي كان موضوعا للمفهوم
 كلي كحضاجر واسم الجنس ايضاً موضوع للمفهوم كلي كالضبع والاسد و بينهما فرق معنوي
 ولفظي اما الفرق المعنوي فهو ان المعلوماتية والمعهود به بين المتكلم والمخاطب معتبرة في علم
 الجنس دون في اسم الجنس كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المتفرد و وضع بازائه من
 حيث معلوميته ومعهود به بين المتكلم والمخاطب لفظ اسامة وكذا اذا تصور مفهوم
 للضبع و وضع بازائه من هذه الحيثية لفظ حضاجر واما اذا وضع لفظ الاسد على هذا المفهوم فهو
 اسم جنس لعدم اعتبار المعلوماتية فيه وكذا اذا وضع لفظ الضبع والادليل على اعتبار المعلوماتية
 فيه اي في علم الجنس وعدم اعتبارها في اسم الجنس ان اسامة غير منصرف المتبادر والعلومية
 بخلاف الاسد فانه منصرف فليس فيه اعتبار المعلوماتية وان امك في فيه المعلوماتية يجعله علما
 واما الفرق اللفظي بينهما فهو ان الصفة التي علم لجنس لا يكون الا معرفة بخلاف الصفة في اسم الجنس
 فانها تكرة قال الفاضل السم ان قوله علما في قوله وحضاجر علما للضبع منصرف على الحاشية
 من حضاجر مع انه مبني و لكن جوز ذلك ابن مالك وكان الش اختار هذا حيث قال نقيير الجواب
 ان حضاجر حال كونه علما للضبع وجعله حالا عن ضمير غير منصرف بتا ويل غير بمعنى
 لا لئلا يلزم نقد معمول المضاف تكلف بوجوب تقييد كون حضاجر غير منصرف بتا لعل العلمية
 للضبع مع انه بدون العلمية ايضاً غير منصرف انتهى كلامه اقول ما قال الفاضل السم بقوله وكان
 الش اختار هذا حيث اه ليس بشئ لانه لم لا يجوز ان يجعل الش قوله علما حالا من الضمير الذي في غير
 منصرف الا انه قال ان حضاجر حال كونه علما للضبع لبيان حاله على المعنى لان الضمير راجع اليه

فيكون حالاً من حضاجر حقيقة لان صاحب الحال ليس الضمير نفسه بل مؤننا لان الحكم وهو
 منع الاصر غير ثابت الا حضاجر ثم ما ادعى الفاضل السم التكلف فيه دموع بل لا يحال وهو غير تام
 ووخا لانهم جعلوا الخبر في قوله بغير ماء بمعنى لا وقد قال مولانا عاب في قوله بغير ماء الباء
 للملا بسمة والغير بمعنى النفي والماء بل لا يهاء كذا في قوله كمنت بغير مال فان
 المعنى كمنت بلا مال بل لا بمال لانك كمنت بما يغير المال فهو حمل الغير بمعنى لا وايضاً ما
 ادعى الفاضل الدنا كور اوجوب في قوله يوجب تقييداً اي كونه حالاً من ضمير غير منصرف
 يوجب اه ليس بصحيح لان ذلك ليس الاسباب للتعلم لالوجوب و كلام مولانا عاب يشير الى
 انه مسبب للتعلم لالوجوب على ان هذا التعوم يكونه حالاً من الضمير في غير منصرف ليس
 على ما ينبغي (قوله ولم يقل الجمع شرطه اه) والمتمم منه اقامة نكتة لتفسير الاسلوب نان
 ما قال في الوصف فهو اسلوب في اعتبار الاصل فلا يرد ان تعيين الطريق ليس من داب المناظرة
 (قوله لتلا يتوهم اه) ويمكن ان يتم لو قال مثل ما مر في الوصف بازم ان يكون المعتبر في الجموع
هو الاصل فقط مع ان الجموع كلها معتبرة ومبب لمنع الصرف (قوله اذ لا يتصور العروض
 في الجمعية) لا يتم ان الجمعية اذا لم يكن عارضية فالحكم بان شرط الجمع ان يكون جمعا في الاصل
 لغولانا نقول هذا الشرط لدفع توهم العارضية في الجمع ثم انك قد عرفت ان السبب لمنع الصرف
 هو الجمعية لا الجمع ولهذا قال الشم في قوله وشرطه اي شرط قيامه مقام السببين اي شرط كونه
 قائماً مقامهما وهو مسان للجمعية (قوله ان يتم قد نصبت اه) ولا يخفى ان هذا كلامه الى
 قوله فبا نقول في سراويل بدل على وجوب تقديم السؤال الوارد على حضاجر على السؤال
 الوار كس على سراويل اذ السؤال الوارد عليه ناش من جواب السؤال الوارد على حضاجر
 مع ان ذلك ليس بواجب لانه يجوز ان يجعل الامر بالعكس كما لا يخفى الا ان يتم لما
 كان الناسج بالقيام ان يكون السؤال الوارد على حضاجر مقداً لطلبه ا جعل كلامه على وجه
 يدل على وجوب تقديم السؤال الوارد على حضاجر بالمجاوب الاستحسانى وقيل انما قدم
 السؤال الوارد بحضاجر لانه غير منصرف اتفاقاً بغلاف سراويل وقيل وجه التقديم ان
 حضاجر جمع حقيقة بغلاف سراويل (قوله وهو الاكثر) لا يتم ايراد هذا القول يضر للموجب
 لان السائل لم يباح الاعداد بغيره فكذا في الجواب يستأزم تقوية السؤال لانا نقول يصح
 الجواب بهذا الوجه ايضاً بل الجواب بهذا الوجه ابلغ كما لا يخفى (قوله انه اهم اعجمي)
 ومباراة المص يشهر بان قوله اعجمي خبر مبتداء محذوف اي فقد قيل هو اعجمي والظن
كلام الشم ان فواكه اعجمي صفة للاسم الذي هو خبر ان (قوله وبناء هذا الجواب على تعميم
 الجمعية اه) وهذا الجواب على تقدير التسليم اي اننا لانم ان كونه غير منصرف بسبب الجمعية

بل للحمل على الموازن وبعضهم يجعل ذلك الحمل مبيحا لمنع الصرفه والحاصل ان من قال بكونه
 غير منصرف فجاز ان يكون منع صرفه للحمل على الموازن وعلى تقدير كونه غير منصرف
 مند المص ايضاً جاز ان يكون منع صرفه للحمل على الموازن للجمعية لان المص فيما سبق
 من الاسباب التي يكون بسببها منعيتها واليه صرح في شرحه لا يقيم هذا الجواب المتضمن
 لتعميم الجمعية عن الحقيقي والحكمي يكون جواباً عن السؤال بحضاجر ايضاً لان وزن حضاجر
 ايضاً من اوزان الجموع العربية كما سجد فلواقام المص هذا الجواب في حضاجر يندفع السؤال
 من سراويل فلا يحتاج الى ذكره ثانياً لاننا نقول تعميم الجمع من الحائي والاصلي موافق لاصل
 بخلاف تعميمه من الحقيقي والحكمي فانه خلاف الاصل ومنه الضرورة ونقول تعميم الجمع من
 الحقيقي والحكمي كان لاجل الحمل على الموازن وذلك الحمل في لفظ العجمي دون العربي لان
 لفظ العجم بين الالفاظ العربية قريب فينبغي ان يكون الغريب تابعاً للمتوطن بدون العكس
 وهذا اعتراض مشهور منسوب الى ولد مولانا مص وجوابه مشهور عن مولانا كور تقرير
 الاعتراض انه لا بد ان يحمل غير المنصرف على المنصرف لان الاصل في الاسم الانصراف يعني لو كان
 منع صرف سراويل لاجل حمل المذكر يلزم حمل الاصل على الفرع وهو غير جائز وتقرير
 الجواب ان لفظ العجمي قريب بين العرب فينبغي ان يكون العربي تابعاً للمتوطن لا العكس
 اقول الاعتراض غير متوجه فهناك سراويل مما وجد غير منصرف في كلامهم فهو من قبيل
 حمل غير المنصرف على غير المنصرف وذلك الحمل لعدم الجمعية فيه مع كونه غير منصرف في كلامهم
 كما عرفت فلا يحتاج الى الجواب الا ان يقيم الجواب على نقد التسليم (قوله سراويل عربي) وهو
 جواب على تقدير التنزل اي لانم ان يكون سراويل عربياً بل عجمياً والكلام في العربي ولو لم
 فهو جمع سراويل كما ان قوله قيل انه اعجمي جواب على تقدير التنزل اي لانم ان يكون عربياً
 بل هو اعجمي والكلام في العربي دون العربي اعجمي معاً ولو سلمنا انه حمل على موازنه اذ فيه
 ايضاً مثل ما مر من انه اذ كان عربياً لم يكن على موازنة في العربي وهو اول من فرض الجمعية
 فيه والجواب ما مر من ان لفظ العجمي يكون تابعاً للعربي لانه قريب بين الالفاظ العربية والغريب
 يكون تابعاً للمتوطن دون العكس (قوله نقد) مفعول مطلق حذف فعله اي قدر تقدير او انما
 لم يقل المص الجمع شرطه ان يكون في الحال او في الابل او في التقدير لان الجمعية التقديرية
 احتمال يقيم مرتبة الجواب عن الاعتراض فلا يجوز حملها في اول الامر بخلاف الجمعية الاصلية
 وبعبارة اخرى بانها اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمع التقديرية بهذا القول ولم يقل
 الجمع تحقيقاً او تقدير شرطه صيغة منتهى الجموع كما قال في المدل تحقيقاً كثلثك و مثلثك او
 نقد يراكمه وانارة الى ان كون الجمع التقديرية معتبراً في منع الصرف غير مرضي ولان الجمع التقديرية

ليس امرا محققا بل هو محتمل فلذا ذكرنا ههنا ولم يذكر في التعلُّد كذا ذكره السيد
 قدام سره (قوله فانه لما وجد غير منصرف) في موارد استعمالهم لعدم دخول الكسر والتثنية مع كونه
 على صيغة منتهى الجموع ومن قاعدتهم انه (قوله فكانه صهي كل قطعة من السراويل) اشار به
 الى ان له نسبة الى الجمع الحقيقي لانه سمي كل قطعة من سراويل سروالته ويقال للجموع معها سراويل
 فهو وان لم يكن جمعا حقيقيا ولكن يكون له نسبة اليه ثم ان لفلا كان للظن وهو عبارة السيد قدام سره
 اورد في شرحه لهذا الكتاب فهو للاشارة الى ان مفرد السراويل ايض منفرغ كجمعه لان سروالته
 لم يجمع في كلامهم بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة الخرفة التي يتناول السراويل
 ونيرة والحاصل انه لا يطلق السرولة الاعلى المتظفة المطلقة ولا يكون مخصوصة بقطعة السراويل
 حتى يكون سروالته واحد سراويل ففرض ان سروالته هي قطعة من السراويل ثم جمعت على
 سراويل لا يقر لم يحمل اي الشسرولة بمعنى اقطاع الخرفة حتى يكون واحدة تحقيقيا وجمعه
 فرضيا وهذا اول من فرضيته مما معنا لاننا نقول هو غير متصور لان سراويل مختص بالازار فلا بد ان يكون
 كل واحدة بمعنى اقطاع الازار الخرفة قيل يجوز ان يكون سراويل غير منصرف للجمعية
 الحقيقية بان كان هذا الجمع مما ينقل من معنى الجمعي الى معنى الجنسي فجاز نقل سراويل من معناه
 الجمعي وهو اقطاع المطلق اي اقطاع الخرفة لاقطاع السراويل الى المعنى الجنسي وهو جنس
 السراويل بدون ملاحظة معنى الاقطاع فيه اي في سراويل واجيب عنه بانه لم يجمع في كلامهم
 نقل الجمع الى الواحد الذي هو الجنس بل ينقل في كلامهم الى الواحد الذي هو الشخصي كما سبق
 في بدائن وفيه نظر من وجهين الاول انه ينتقض بحضاجر لانه نقل ايض من معنى الجمعي الى الواحد
 الذي هو جنس والثاني ان قولهم ان الجمع لا ينقل من معناه الجمعي الى الجنسي انما هو الجموع الحقيقية
 لا الفرضية وسراويل جمع فرض واجيب عن الاول بان المراد من عدم نقل الجمع من معناه الحقيقي
 الى الواحد الذي هو الجنس هو اسم الجنس فلا اشكال لان حضاجر علم الجنس لا اسم الجنس (قوله
 والاصل في الاسماء الصرفة) والواحد الجمعي والواحد الجنسي لا احتياج اليه هذه العبارة لانها
 فرضنا ان الاصل في الاسماء منع الصرفة ايض اذا صرف سراويل بل يجب علم الجمعية فيه فلا اشكال
 فيه نعم يجوز ان يراد بها اذا كان المقدم ههنا بقوة الصرفة مع انه ليس كذلك المقص ان سراويل
 اذا كان منصرفا لعدم اعتبار الجمعية فيه فلا اشكال فيه الا ان يقر انما وردنا اشارة الى علة جواز
 الصرفة اي اذا صرف سراويل لعدم الجمعية فلا استحالة في صرفه لان الاصل في الاسم الصرفة واعلم
 انه لما كان عدم الصرفة غالبا والصرف مغلوبا وقع لفظ اذا في الاول في موقعه وفي الثاني وقع موقع
 ان للمشاكلة فلا يردح ما قيل ينبغي ان يقر وان صرف فلا اشكال (قوله بالنقض به) اي سراويل
 اي بسبب النقض به على قاعدة الجمعية ولا يخفى انه لما كان مراد الشئ من كلامه هذا ان لا ننفي

الجنس إما نفي جنس الأشكال منه على قاعدة الجمع من أنه يلزم له يكون مراد ويل منصرفا لعدم الجمعية الحالية والأصلية لانفي جنس الأشكال مطلقا سواء كان على قاعدة الجمع أو لا فلما منافاة بورود الأشكال على غير قاعدة الجمع أي على تعدد ركونه مفردا منصرفا بانه إذا كان مفردا منصرفا فيلزم أن يكون مصابيح مثلا منصرفا لانه على وزن المفرد فيدخل في قوة جمعيته فتصور وقصور كما مر في الجمع واجيب عن بوجوه الأول نالأنم ان يكون مراد ويل مفردا بل هو جمع نقدير او فرضا وان لم يوتر في منع الصرف ولو سلم فنقول هو نادرا لان المفرد المنصرف ههنا ليس الا مراد ويل فقط مع ان المعتبر في فتور الجمعية هو ما يشابهته بالمفرد الذي لم يكن نادرا قليلا بل كان كثيرا ولو سلم فنقول المراد هو ما يشابهته في الوجود بالمفرد الذي هو عربي لا عجمي حيث لا اعتبار لموازنة الاعجمي (قوله أي كل جمع منقوص على فواعل) قال مولانا عب وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاضي اسم امرأة واعيل مصرا على لا مقصور كما على فان الالف فيها ثابتة لجمعها انتهى كلامه قال مولانا عصم لو فسر نحو جوار بكل غير منصرف منقوص يشتمل قاض اسم امرأة واعيل تصغيرا على لكان اعم فائدة انتهى كلامه قال الفاضل السم فيه انه لم يناسب ببناء الجمع الا من جهة الامثلة ولم يناسب ايض لشبهه بقاض فانه داخل في المشبهة على ما ذكره مولانا عصم انتهى كلامه اقول حاصل ما قال مولانا عصم ان الكلام فيما نحن فيه وان كان في الجمع ولكن الكلام من باب العدل الى باب المرفوعات في منع الصرف فلو قال الشم كل غير منصرف منقوص سواء كان مفردا او جمعا لكان اعم فائدة ويناسب بالقيام الذي هو الهمجك المسمى بلا ينصرفات فاذا عرفت ذلك فما قال الفاضل السم بقوله وفيه انه ح لم يناسب بحاب الجمع الا من جهة بعض الامثلة وهو جوار ليس بشئ الا ان يقيم المناسب هو جمع باب منع الصرف مع ما نحن فيه وهو باب الجمع لا يقيم باب الجمع اقل في باب منع الصرف لانا نقول الكلام في باب الجمع من حيث انه منصرف لان الكلام فيه ثم ما قال الفاضل المذكور بقوله ولم يناسب ايض تشبيهه بقاض فانه داخل في المشبهة ليس بتشبيه لان مراد الفاعل المذكور من كلامه الى قاض اذا كان داخل في المشبهة فيلزم تشبيهه الشئ بنفسه ولكن هذا التوهم بعيد عن عقل المسلمين لان ما هو داخل في المشبهة هو قاض علم امرأة فانه غير منصرف للعلمية والنادية بخلاف قاض الذي هو مشبه به فانه ليس علما لامرأة فلا يكون داخل في المشبهة اقول المراد من قوله كقاض هو قاض وما يشابهه في حذف الياء وادخال التنوين فقاض علم امرأة واعيل تصغيرا على مثل قاض في الحذف وادخال المذكورين فيقم جاءني اعيل بالتنوين وحذف الياء ورأيت اعيلي بفتح الياء ومررت باعيل بالتنوين وحذف الياء كقاض فنحو جوار مثلها وايض لما كان في جوار وما يشابهه من الجمع المنقوص على فواعل خلاف في كونها منصرفا وغير منصرف خص نحو جوار اي

جمع منقوص على فواعل ولهذا قال رفعا وجرا ولم يقل رفعا ونصبا وجرامع ان جوار في حال النسب
كقاس في ندم حذف الياء وعدم دخول التنوين واد اعرقت هذا فلا يرد ما قال مولانا عص
ثم ان التقدير الذي اورد مولانا عيب ما لا كلام فيه وفي بعض كتب اللغة الجارية افتاب وكتبه
وكفتي والجاريات والجواز جمع (قوله اي في حالتها الرفع والجر) اشار به الى انهما منصوبان
على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف هذا ما قال مولانا عيب فيكون رفعا و
جرا منصوبين على حذف المضاف وهو الجملة اي جملة الرفع وحالة الجر فحذف المضاف واعطي
اعرابه على المضاف اليه ويحتمل ان يكون رفعا وجرا بمعنى رفوعا ومجروا فيكون كل واحد
منهما حالا عن جوار والعامل هو المثلثة المفهومة من الكاف لان الظرف لتوسعه يتقدم على
العامل المعنوي وكذا الحال ينقدم عليه عند بعضهم الا ان غير مرضي للمصم حيث قال ولا يتقدم
الحال على العامل للمعنوي ويحتمل ان يكون نصبهما على المصداقية اي ترفع ونجر رفعا وجرا
كقاس اي كرفع قاس وجره الا انه يحتاج الى تقدير المشبه به ولهذا لم يتعرض اليه قال مولانا
عص قوله رفعا وجرا ظرف متعلق بمعنى لنحو انتهى كلامه قال الفاضل السم وفيه ان هذا
غير مناسب اذ ليس المراد ان ما هو مماثل لجوار في حالتها الرفع والجر فتحكمه انه مثل قاس كما
لا يخفى بل المناسب ان يكون الظرف بل الحال متعلقا بالمماثلة المفهومة من الكاف في قوله
كقاس فان الظرف لتوسعه يتقدم على العامل المعنوي وكذا الحال عند بعضهم انتهى كلامه
اقول ما قال مولانا عص معناه ان قوله رفعا وجرا ظرف متعلق ومرتبطة بمعنى التنوين وليس
متعلقا ومرتبطة بقوله جوار في معنى قوله ونحو جوار وامثالها في حالة الرفع والجر حكمه حكم
قاس لان امثاله فقط حكمه حكم قاس كما توهمه الفاضل السم فهذا كلامه حسن وتحقيق
جيد لا ريب فيه فلام الفاضل السم على ما سبق من جملة ما لا يعنى (قوله والتنوين فيه تنوين
الصرف) يعنى به التمكن فلا يردح ما قال بعض المحشيين من انه يلزم ان يكون التنوين
زائدا على خمسة وليس كذلك (قوله لان الاعلال المتعلق) قال مولانا عص لا اعلال في جوار
نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر عما يعرضه في التركيب انتهى كلامه قال الفاضل
السم وفيه ان الاولي ان يصلح مفردات الانفاذ بالاعلال ثم تركيب بعضها مع بعض فما وجه
ما ذكره بعض المحققين وهو مولانا عص انتهى كلامه اقوال مراد مولانا عص من كلامه ان
الاعلال لا يكون متعلقا بجوهر الكلمة بل يعرض بعد تركيبها بالعامل فيكون الاعلال
متأخرا عما يعرضها وهو منع الصرف والحاصل ان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة ما يكون
في وسط الكلمة لانه لا دخل للعامل فسماء وسط الكلمة بخلاف الاعلال في اخرها فان
للعامل فيه دخلا لان في عامل الرفع يكون الضمة سببا لالتقاء الساكنين وفي عامل الجر

يكون الكسرة سبباً له فالاعلال في اخر الاسم الشكرة يكون بعد دخول التنوين عليه لان التقاء الساكنين إنما يتكون بالتنوين واما منع الصرف فلا يتوقف على تركيبه بالعامل فيكون مقدماً على الاعلال فلما تبين معنى كلامه مما ذكرنا فتبين مما جازى ما ذكره الفاضل السم ثم اقول في دفع ما ذكره مولانا هم باننا لانم ان يكون الاعلال بعد التركيب بالعامل لم لا يجوز ان يكون الاعلال بعد ملاحظة تركيبه بالعامل وهي مما يتعلق بالعقل والعقل ان يلاحظ الاسم قبل تركيبه بالعامل بالتنوين وبعد ذلك يتوجه بالاعلال فلا يلزم ح تقام منع الصرف عليه فما ذكره الش من ان الاعلال المشعق بجواهر الكلمة مقدم اذ انما هو باعتبار تلك الملاحظة فاندفع النقص ح (قوله بعد تمامها) لان احوال الكلمة انما يكون بعد تمامها (قوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف) وهذا لدفع ما يقم ان الاعلال كما يكون مقدماً على منع الصرف يكون مقدماً على الصرف لان الصرف يضم من احوال الكلمة بعد تمامها فح كيف يصح الحكم على كون الاسم منصرفاً قبل الاعلال ونقرب الجواب بوجهين الاول ان الملاحظة بالصرف مقدم على الاعلال لان الاصل في الاسم الصرف والثاني انه اذا كان الاصل في الاسم الصرف فكان الصرف متعلقاً بجواهر الكلمة وقوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف جازان يكون علة لكون اصل جوارى ما ضم والتنوين دون الضم فقط (قوله فمبنى الاعلال) اي اذا كان الاصل في الاسم الصرف فمبنى الاعلال على ما هو الاصل هو الصرف (قوله فصار جوارى على وزن سلام) اي يكون في الوزن مشابهاً بسلام وكلام قيل هذا يدل على انصرفه لاجل انه على وزن المفرد كسلام وكلام وقوله لم يبق انه يدل على ان انصرفه لاجل عدم بقائه على حرفين بعد الالف وبينهما نواف والجواب عنه اما اولاً فلان كونه على وزن المفرد يستلزم عدم بقائه بعد الالف حرفان ولهذا اوردت بقاء التفريع واما ثانياً فلانه اشار به الى انصرفه بوجهين المذكورين لا يقم ان التنوين سقطت الضمة لانها تانعة لحركة اخر الكلمة فاذا سقط المتبوع سقط التابع لاننا نقول التنوين تابع للحركة في التلفظ لاني السقوط (قوله ولهذا لا يجري الاعراب على الراء) لانه لو كان اخر الكلمة هو الراء فلان من اجراء الاعراب عليها لوجود العلة لمقتضية للاعراب وهو العامل (قوله فانه لما سقط تنوين الصرف) فاصل جوارى جوارى بالتنوين فلما حذف الضمة فالتقى الساكنان فحذفت الياء وجعل هذا التنوين الذي كان في الاصل للصرف عوضاً عن حركة الياء او يقم بعد حذف الياء حذف تنوين الصرف ايضاً ثم عوض عن الياء وعن حركتها تنوين اخر وان قيل تنوين العوض هو الذي كان عوضاً عن المضاف اليه على ما سبق في بحث الاسم ودل على ما سيبيح في اخر الكتاب فكيف يكون عوضاً عن الياء او عن حركة قبلت جازان يكون تسمية هذا التنوين بالعوض عند من

فذهب الى منع صرف جواز لا على مذهب المصم او يقم بان الحكم ان نحو بن العوض هو الذي كان
 عوضا عن المضاف اليه حكم الا تلب (قوله فانه ح) اي حين تقديم منع الصرف على الاعلال يكون
 الياء مفتوحة في حالة الجر لان غير المنصرف جرة نابع انصبه وانقلت اذا كان جرة نابعاً انصبه
 فلم لا يقم مرت بجوارى بفتح الياء على المذهب الاول ايضاً لانه غير منصرف في حالة النصب
 قلت لدفع ذلك قال وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال لتحقيق الجمعية مع
 هيغة منتهى الجموع واما على مذهب الاول يكون الاعلال مقدا عليه فيكون على وزن
 سلام وكلام (قوله فما وقع فيه) اي في حال جر الاعلال فقوله وبناء هذه اللغة على تقديم منع
 الصرف على الاعلال بالنسبة الى حالة الرفع فقط فلاخذ بان يمين قوله وبناء هذه اللغة او يمين
 قوله فما وقع فيه الاعلال تناف (قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة) ولا شبهة في
 ان التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو المعروف هنا لمطلق
 التركيب اي سواء كان من الاسماء او الافعال والحروف فصح التعريف جمعاً ومنعاً لا يقم فاذا
 لاجل الى اشتراطها بالعلمية لان المركب المجمعول كلمة واحدة لا يكون الا علماً لاننا نقول لان
 الحصر لجوارى ان ينتقل او لا الى معنى جنسي او ينقل اذ لا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسي
 كما اذا تكررت لك العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحقيقه وثبوتها لا اشتراطها انتهى ما قاله مولانا عب
 قيل التركيب انضمام الاسمين بلا نسبة بينهما نحو معد يكره وفيه ان التركيب يكون من الاسم
 والفعل كبخت نصر علم رجل (قوله من غير حرفية جزء) فخرج النجم وبصرياً منه لاجل جزئية الحرف
 فيهما وهو اللام والياء وان كان جميع الشرايط لوجودية والعلمية موجودة فيهما وانما اعتبر هذا
 التقييد في التعريف ولم يجعله من الشرايط العلمية كالاضافة والاسناد لان الظن من التركيب ان يكون
 من لكلمتين المستتمتين بحيث لم يكن شئ منهما محتاجاً الى الاخرى في التلغظ فتبادر التعريف
 مقتضي لهذا القيد لعدم كون الحرف جزءاً فيه معتبر في مفهومه لعدم استقلال الحرف فلا يرد
 ما قيل الاولى ان لا يعتبر هذا القيد في مفهوم التركيب واخراج مثل النجم وبصرياً باشتراط عدم
 حرفية جزء في خارج التعريف كالتركيب الاضافي والاسنادي او يقم من غير اضافة ولا اسناد
 في تعريفه من غير اشتراطهما في الخارج وانما ينبى التركيب من الفعلين لعدم وجود التركيب
 منهما فلا يحتاج الى نفيه (قوله كلمتين) اعم من اسمين او اسم وفعل نحو بخت نصر قيل التعريف
 غير جامع لخروج غلام زيد وطرب زيد ومثالهما اجيب بان المراد تركيب في الاسم لا يتحقق الا
 بان يجعل المركب علماً واسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القرينة من الفعل
 فان بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة بمجرد جعله علماً او اسم جنس (قوله لياً من من
 الزوال) لان العلمية وضع ثنائى والوضع سبب الامن من الزوال فيلزم التركيب ح او لتحقيق سبب

التركيب في اللغة

اخر اوجود منع الصرف (قوله لان الاضافة) ولان تاثيرها اما في الجزء الاول وهو بوط لما عرف به
 واما في الجزء الثاني علمي قياس بعلبك وهو ايضم بط لانه مشغول بالاعراب الحكايتي والمراد من
 الاضافة هو التركيب الاضي (قوله فكيف توثر في) اي اذا كان تركيب الاضي تخرج المضاف
 الى الصرف او الى حكمه فكيف توثر هذا التركيب في المضاف اليه ما يضافه اي تاثير الذي
 هو هذا المضاف اي ضد تاثيره قيل غاية ما لزم من الدليل ان يكون المضاف منصرفا والمضاف
 اليه غير منصرف ولا بأس به كما في مرتك بغلام احمد بنتح الدال فانه مضاف اليه مع انه غير
 منصرف والمضاف منصرف وذلك لا يسئلزم اجتماع الضمين في كلمة واحدة بل في كلمتان
 وهما المضاف والمضاف اليه الاترى ان بعلبك جزء الاول مبني والاخره عرب مع ان المنفقات
 بين المعرب والمبني اشد والجواب ان يقع ليس المراد ان يجعل الجزء الثاني منصرفا بل المراد
 ان الاضافة لما كان سببا لنصرف الجزء الاول فلا ياسب ان يجعل ميبا لعدم انصرف الجزء الثاني
 في الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه فلا ياسب ان يجعل واحدا من هذين المنتسبتين علته
 بحكم مخالف للاخر وهذا الكلام لا غبار عليه ويمكن ان يجاب ايضم بانه اما كان المركب من المضاف
 والمضاف اليه في حكم كلمة واحدة فمحقق الضمين في الجزئين في حكم اجتماع اذا كان علمين لشخص
 واحد فلا يكون فيه معنى الاضافة فكيف يصح قوله لان الاضافة واجيب بان حكم المركب
 المضاف العلم كحكم المركب المضاف الغير العلم في كونها معربين باعرابين ثم ان الاضافة اذا
 لم يوثر في منع صرف المضاف ولا المضاف اليه فلا يوثر في مجموعهما ايضم لما سر فلا يردح ان المراد
 ليس منع صرف المضاف او المضاف اليه كما هو الظن كلامه بل المراد منع صرف المجموع من حيث
 المجموع (قوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات عند جماعة) ينهم المهم
 من قبيل المعربات المحكمة عند جمع ولا يبعدح ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا هذا
 ما قال مولانا عب قال مولانا عهم وتبعه الفاضل السم وفيه انه لا فائدة في الحكم بمنع صرفه عند عدم
 ظهور الاثر انتهى كلامه قال السيد قدس سره في حاشية التوسط لما كان الجزء الاخير من ثابت شرعا
 مشغولا باعراب الحكمي الدالة على الصفة امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعراجه نقديريا
 فيكون من المعربات التقديرية حقيقة لا من المبنيات انتهى اقول كلام السيد قدس سره يشعر بان
 الاعلام المذكورة لو كانت غير منصرفة بعدم ظهور اثرها لفظا عند من ذهب الى انها من المعربات
 المحلية فمما لا بعدله فلام الفاضل السم مما لا طائل نتيجه قال مولانا عهم علمي قوله لان الاعلام
 المشتملة و ما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن المهم في بحث المركبات ان التركيب الاسنادي
 ليس بمعرب ولا مبني انتهى كلامه اقول لم لا يجوز ان يقع ما وقع في بحث المركبات فهو قبيل العلمية
 وما ذكره الشافعي هو بعد العلمية فلا منافات ح ويدل عليه ما ذكره السيد قدس سره حيث قال

ان مثل تأبط شراعلنا من قبيل المبنيات العلمية على بناءها ثم لا يخفى انه لو قال لان الاعلام
المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات فكيف يتصور رفيها منع الصرف الذي هو من احكام
المعربات لتم اللام بلا احتياج الى باقي المقدمات الا انه ذكره لدفع ما يقيم ان ما هو من قبيل
المبنيات هو والتر كيب المشتمل على الاسناد وهذا المركب اذا جعل علما لم لا يجوز ان يكون فيه
من احكام المعربات فيكون غير منصرف (قوله فان التسمية بها اه) وهم يجعلون الجملة علما اذا دلت
على قصة غريبة ونكلموا في القضية الغريبة قيل ان من الناس من اخذ شيئا في ابطنه وراي
رجل له كذا لك فقال ذلك الرجل له تأبط شرانم سمي له بها وقيل رجل كان قد حطب وجاء
به في بية وامراء ته دتح ذلك ورايت حية بينه فقالت تا بط شرانم سمي له بها (قوله فلو بطرق)
وهو من الطريق بالظن سمية رله رقتن اي توتنير تلك الجملة بعد العلمية سواء كان التغيير بالحر كنه
او بغير ما يذكرها ان نعوت عنيا تلك الدلالة (قوله فان قلت اه) واجيب بان ما تضمنه حرف العطف
فهو خارج بقوله من نجر حرفية حزاء واما المركب من الاصوات فهي خارجة بقاء الكلمة
لان المراد منه هو الكلمة الحقيقية والاصوات ليست بكلمة لانها ليست بلفظ (قوله علمين) قيد
لما يكون الجزء الثاني منه صوتا وما يكون متضمنا لحرف العطف مع ما قال الفاضل السم قيدا خمسة
عشر وستة عشر بكونهما علمين لان العلمية لا بد في كليهما ليكون مواد النقص الا انه اكتفى
بكون سبويه ونفطويه مشهورين بالعلمية ليس بشيء كما لا يخفى (قوله كانه اكتفى في ذلك اه)
وانما قال كان وهو للظن لان لا كتفاء بما يذكر فيما بعد ليس مجزوما به لان فيما تضمنه بحرف
العطف اختلاف قال بعضهم انه مبني وقال بعضهم انه معرب غير منصرف فعلى الاول يصح
الاكتفاء بما يذكر فيما بعد ولكن يحتمل ان يذهب الهم الى الثاني الا انه غير مجزوم به لا يقيم
هذا بان غير منصرف عنده فما وجه ذكره فيما بعد ان الجزء الثاني اذا كان متضمنا بحرف العطف
بمعنا لا نناقول ما هو من كور فيما بعد قبل العلمية وههنا بعد العلمية فلا تدافع وكذا ما يكون
الجزء الثاني منه صوتا كونه مركبا من كلمتين عنده غير مجزوم به لانه جاز ان يكون مراد
من كلمتين ان لا يكون احدهما تابعا للاخر في التلفظ بان كاستا مستقلتين ولا يكون الصوت
كك بل هو تابع للاخرى فيه فهو خارج بقيد الكلمة الا ان خروجه بها غير مجزوم به عنده
قال مولانا عصم والباعث على قوله كان بالظن ان خمسة عشر مثلا خارج بقوله من غير
حرفية جزء لان الحرف فيه جزء اقول ان المراد من الجزء في مفهوم التركيب جاز ان يكون
الجزء الذي كان التركيب موقوفا عليه وليس حرف العطف كك فان تركيب خمسة بعشر
لا يتوقف على حرف العطف وما ذكر يتبادر من مفهوم التركيب ويشعر به اخراج قوله النجم
والصعق (قوله بما ذكره) الجي صريحا او كناية فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من ان العصم لم يذكر

فيرا بعد الا ما هو المتضمن بحرف العطف و ام يذ كر فيما بعد ان سيمويه و نفلويه من قبيل
المبنيات لان ما هو الجزء الهادي منه صوتا يكون مذكورا فيما بعد بالكناية وان لم يكن مذكورا
صراحا لانه قال فيرا بعد ان الدر كيب الذي لم يتضمن الجزء الثاني منه حرفا فهو معرب باعتبار
الجزء الثاني مثل بعلبك فهذا يقتضي ان يكون مثل سيمويه و نفلويه معربا بهذا الاعتبار
(قوله اصلا) اي لا صراحا ولا كناية (قوله مثل بعلبك) قانه علم البلدة قال الفاضل السم فيه انه
اذا كان بعلبك علما للبلدة يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيك كما هو وحور فلم يكن
مثالا قاطعا للتتر كيب الموثر في منع الصرف انتهى كلامه اقول التانيك فيه غير معتبر لانه لو جعل
بعلبك علما للرجل ايض كان غير منصرف للتتر كيب والعلمية فيكون ح مثلا قاطعا للتتر كيب الموثر
في منع الصرف او نقول اسماء الاماكن يكون غير منصرف بنا ويلها بالبلدة ومنصرفا بتا ويلها
بالمكان لعدم التانيك كما قالوا فح يلزم ان يكون بعلبك منصرفا عند ناء ويله بالمكان مع انه
ليس كذلك فيما ذكرنا ظهر من حاجة كلام الفاضل السم (قوله من فيران يقصد بهما نسبة) اي لافي
الحال ولا في الاصل فلا يرد الاشكال على عبد الله علما لانه قصد بين جزئيه نسبة في الاصل (قوله
الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف) اشار به الى ان الالف واللام للمعدودان
لم يتعرض في الاسباب الاخرى الى ذلك لان الالف والنون نوعان احدهما ما يكون من نفس الكلمة
وتانيهما ما يكون لمنع الصرف فاشارة الى ان هذا الشرط ليس لمطلق الالف والنون بل للالف
والنون المزيدين بخلاف التانيك والجمع فكل تانيك فيه العلية يكون سببا لمنع الصرف
وكل جمع مع صيغة منتهى الجموع سببا لمنع الصرف ويشتمل ان يكون اشارة الى دفع ما قيل ان
اسباب منع الصرف لا يكون الا ما نال اسم والالف والنون لا يكون صفة له فلا يجوز في هذا الالف
والنون من اسباب منع الصرف وذلك لان الالف والنون المعدودين بينهما من اسباب منع
الصرف هو الالف والنون المزيدين فان فكونهما من اسباب منع الصرف باعتبار زيادتهما فيه
والزيادة وصف فيه ثم ان قوله المعدودان بصيغة التثنية دون الافراد لرعاية عبارة المصنف
وهي قوله ان كانتا باعتبار تعددهما في انفسهما فتأخر حذف ما ذكره مولانا عصم من ان الاولى
المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب انتهى كلامه (قوله لانهما من الحروب الزوائد) التي
يجمعها هو بيت السمانا ويجمعها قولهم اليوم تنساها وحروف هذه الكلمة رائدة قيل لو فسر قوله
مزيدين بانهما زيدا في اخر الاسم لكان اولي لانهم صرخوا ان قولنا حسان بفتح الحاء المهملة
وبالسين المهملة المشددة ان كان من الحس بكسر الحاء والسين المشددة على وزن فعلان فهو غير
منصرف لكونهما زائدين وان كان من الحسن بضم الحاء فهو على وزن فعال بالعين المشددة فهو
منصرف لكون النون اصلية في متابله اللام مع ان الالف والنون على هذا التقدير ايض مزيدين

لانهما من حروف مكدمة المذكورة اقول ما ذكره الشم وجه للتسمية وفي وجه التسمية يكفي هذا القدر (قوله لمضارعهما الفياه) فالالف والنون مشبهه والفي التانيث مشبهه به وقوله في منع دخول تاء التانيث وجه المشبه قيل لم جعل وجه الشبه المنع المذكور مع ان وجه الشبه كثير ككون سكران مثل حمر افي كون الحرف الاول منهما مفتوحا واجيب بان منع الصرف دائر ومتوقف على منع دخول التاء وجود او عدمه ما فكلمة كان المنع المذكور موجودا فمنع الصرف ايضاً موجود وفي مثل ندما ان لا يكون المنع المذكور موجودا فلذلك لم يمنع الصرف بخلاف فتح الاول فان منع الصرف ليس دائر عليه لا وجودا ولا عدمه اما وجودا فلا في ندما ان فتح الاول موجود كحمر اء مع عدم منع الصرف فيه واما عدمه ما فلا في عمران وعثمان ليس فتح الاول مع وجود منع الصرف فيهما (قوله في منع دخول داء لتانيث عليهما) اي على الالف والنون والفي التانيث لا على احد منهما فقط كما يقتضيه المعنى لان وجه الشبه ح يكون وصفاً للمشبه والمشبه به معا بخلاف ارجاعه الي احدهما لا يخفى على تقدير ارجاعه الي احدهما ايضاً يكون وجه الشبه وصفاً لهما الا ان الوصفية ح في احدهما يثبت صريحاً في الاخر التزاماً بقوله وللنخاعة خلاف) حاصل الخلاف ان بعضهم قالوا ان الالف والنون انما يمنعان الاسم من الصرف لاجل انهما فرعان لما زيدنا عليه وقال بعضهم انما يمنعان الاسم من الصرف لمشابهتهما الالف التانيث في عدم دخول تاء التانيث فاذا كان مشابهما لهما في وجود فيهما ايضاً فرعية حكومية فيكون سبباً لمنع الصرف (قوله واما ما ساء بهتهما الالف التانيث) انقلت لابدي السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب فنقول كون مشابهما لالف التانيث لا ينافي فرعيتهما لما زيدنا عليه واجاب عنه مولانا عاب بان السبب اما المشابهة او المشابهة فان كان الاول فهي فرع للمطرفين وهما المشبه والمشبه به لانها نسبة بينهما والنسبة بين المشبهين فرع لهما وان كان الثاني فهي فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه من اعداد المشبه به فاجاب في ذلك اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به انتهى (قوله والراجع هو انقول الثاني) مع ان الظان يكون الاول راجحاً من الثاني لوجود الفرعية في الاول حقيقة دون الثاني ملئ ما ذكرنا اولاً في قوله وللنخاعة خلاف اء الا ان عبارة المصم وهي قوله فشرطه انتفاء فعلانية يشعر بكون الثاني راجحاً من الاول لان الاول لا ياتي عن دخول التاء عليه بخلاف الثاني فانه ياتي عنه (قوله ان كان متافياً في اسم يعني به ما يقابل اء) ويطلق الاسم على ثلاثة معان الاول ما يقابل الفعل والحرف والثاني ما يطلق عليه العلم المقابل للملفب والسمية والثالث ما يقابل الصفة والاول والثاني غير مراد ههنا اما الاول فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية غير صحيح لان سكران غير منصرف مع انه اسم وليس بعلم ولا يجوز ايضاً مقابله

بقوله اركاننا في صفة وإما لثاني فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية غير مفيد والاسم المقابل
للصفة قسم من الاسم الذي هو مقابل للنعل والحرف فيكون اخص منه (قوله فان الاسم المقابل
(ا) هذا على مصححة لارادة هذا المعنى معه لاعلة ارادة هذا المعنى منه لان ارادة هذا
المعنى منه واجب لا يحتاج الى دليل لان المصم جعل الاسم مقابلا للصفة فلم يكن الاسم في قوله
او كائنا في اسم شامل للصفة ايضاً فايراد قوله او كائنا في صفة مستدرك ولا يصلح للمقابلة (قوله
اما ان لا تدل على ذات ما ا) اي علمي ذات من الذات وانما قدم المفهوم العلمي على الوجودي
لان العدم مفهوم الاسم والوجودي مفهوم الصفة والاسم مقدم على الصفة (قوله كرجل و فرس)
الاولى ان يتم كزيد و فرس لان لقوله اما ان لا يدل ا احتمالين الاول انه لا يدل على الصفة
اصلاً بل على الذات المعين كزيد والثاني ان يدل على الصفة بان يكون له اوصاف ولكن ام
يلاحظ معه صفة منها كرجل و فرس او يدل على ذات من الذات التي لوحظ معها صفة من الصفات
كاحمر و لضارب والمضروب وهذه الصفة هي الحمرة والضاربة والمضروبية (قوله فالمراد بالاسم
(ا) جازان يكون نفر يعالكون المراد من الاسم هو ما يقابل الصفة ولكن الدليل على ذلك التخيير
سطوي وهو ان المصم جعل الاسم مقابلاً للصفة فلا بد ان يراد من الاسم ما يقابلها و جازان يكون نفر يعا
للمعنى فيكون قوله فالمراد بالاسم ا بمعنى انه يصح ان يراد بالاسم ا (قوله لا الاسم التام
(ا) وهذا هو المعنى الاول من المعاني الثلاثة المذكورة قال مولانا عب ولا الاسم المقابل
للمهمل ولا التقلب المذرف الذي هو لازم الظرفية (قوله و افراد الضمير ا) وتشنية الضمير في قوله
ان كائنا باعتبار تعدد هما في نفسها وهذا الملاحظة حاصلة لو كان الامر بالعكس ونقل مولانا مص
سكتة عن استاذ مولانا داود الخوافي لا يراد التشنية في قوله وان كائنا دون قوله وشرطه والنكتة
المنقولة حسنة وهي ان المصم نسب في الاول الوجود الى الالف والنون لانه نسب اليه الوجود
المفهوم من كان وهو الوجود فيكون الالف موجودة على حدة كالنون واما في الثاني فنسب الشرط
اليهما في التثنية فلا يكون لكل واحد من الالف والنون فتح يكون الضمير في شرطه في موقعه وانما
اختار الشئ من الحرف الاول مع ان الظان يكون الثاني مقدماً للموافقة المرجع لان السوق يقتضي
تقديم الاول ليوافق قوله شرطه بما وقع فيما سبق فان الضمير في شرطه فيما سبق راجع الى نفس
السبب (قوله كعمران فان اللفظ) على هذا الوزن اذ كان غير صفة فهو غير منصرف سواء كان الفاء
فيه مكسوراً كالمثال الحد كور او مفتوحاً كسلمان او مضموماً كعشمان واما اذا كان صفة يكون
مفتوحاً او مضموماً كسكران وعريان (قوله او كائنا في صفة فانتفاء) فعلاية قال المجد المشي
مولانا عب فيه عطف على العمولين بحرف واحد والعامل مختلف ولا يكون المعمول المحرور
مقدماته انتهى كلامه ام ابيان العطف المذكور فلان قوله في صفة عطف على قوله في اسم والعامل فيه

كان لأنه خبر له فيكون منصوباً محلاً وقوله فانتفاء فعلافة عطف على قوله العلمية والعامل فيه هو
الابتداء لان قوله شرطية مبتدأ وقوله العلمية خبره وانما انتفى كون المجرور مقادراً له لان
يكون كك اذا كان عبارة المصم او صفة بدون كلامة في فانه ح يكون معطوفاً على قوله اسم لا على
قوله في اسم كما في قوله والفتحة نصباً وتي كلام المصم مجموع الظرف معطوف على مجموع الظرف و
يمكن الجواب عنه بوجهين الاول ان كلمة في في قوله او في صفة جازان يكون تأكيداً فيكون قوله
صفة معطوفاً على مدخول كلمة في في قوله اسم وكون كلمة في للتأكيد واقع في كثير من المواضع
والوجه الثاني ان قوله او كانتا في صفة معطوف على مجموع الشرط وهو قوله ان كانتا في اسم واليه
اشار بقوله او كانتا في صفة فانه لا وجه للزيادة الا الاشارة الى ذلك ثم الظان يقول او ان كانتا
في صفة لا بلو كانتا في صفة لان قوله او في صفة عطف على قوله في اسم فيكون انما بالكلام بحكم العطف
او ان كانتا في صفة الا ان يتم ان يراد كانتا ممالاً منه ليصح قوله او في صفة فان صحة هذا القول
يتوقف على ابر او كانتا دون ان ايضاً فان ان يلاحظ بحكم العطف وقيل حذف كان بعد ان شاع
من قبيل ان خير او خير قيل الاولى ايراد الواو بدل اولان الالف والنون ذاء جدان في الاسم والصفة
جميعاً و اجيب بان كلمة او للتنويع لا للتديد (قوله يعني امتناع دخول ناء التانيث
عليه) اشارة الى ان انتفاء خصوص فعلافة بفتح الفاء غير مقصم حتى يرد ان في عريان بضم العين
تحقق انتفاء فعلافة بفتح الفاء مع انه منصرف بل المراد عدم قبول ناء التانيث (قوله ليبقلي
مشا بهتملاً لفي التانيث) هذا التعليل انما يصح بالنظر الى المذهب الثاني الذي هو ان سببية
الالف والنون باعتبار المشابهة لالفي التانيث واما بالنظر الى المذهب الاول الذي هو ان سببية
الالف والنون لكونهما فرعين اما زيد عليه فلا لان قبول ناء التانيث وعدمه لا مدخل له في تحقق
الفرعية لما زيد عليه وعدمها (قوله على حالها) اي على المشابهة وعدمه لا مدخل له في تحقق
بقوله ولهذا انصرف عريان) لا يخفى انه لا يحتاج الى هذا التفريع لان المصم نفع ذلك بقوله
ومن ثم اختلفت اهل الان يقم الشمر اراد ان يشير او لا اي بدون ان يتوسط بينهما مشع بخلاف تفريع
المصم فان فيه الواعطة وهي رحمن وسكران (قوله لانه متي كان موثقه اه) فالوا اشار الشمر بهذا
القول الى ان اعتبار هذا الشرط ليس لذاته بل لانتفاء فعلافة فمن شرط وجود فعلى يكون
مراد منه انتفاء فعلافة لانه متي كان موثقه فعلى فلا يكون فعلافة لا يقم ان من جعل شرطه
وجود فعلى جازان يجعل له شرطاً بالذات لا بسبب استلزامه لانتفاء فعلافة لاننا نقول ح لم يتحقق
مشابته لالفي التانيث في عدم دخول ناء التانيث مع ان مبنى الكلام على ذلك فلا جل ان اشتراطه
ليس لذاته بل لاستلزامه لانتفاء فلانة اوردته بلفظ قيل واشار الى ضعفه لان الاولى هو اشتراط
الامر الذي كان مقصوداً لذاته قيل اذا لم يكن اشتراطه لاجل الذات بل لاجل انه مستلزم لانتفاء

فعلافة فلا بد ان يكون رحمن غير منصرف بالاتفاق اي على مناصب من اشترط وجود فعلى
 ايضم مع انه منصرف عند واجيب بان المقص لذاته هو انتفاء فعلافة اذا كان مبنيا على دليل
 لغوي والانتفاء المبنى على الدليل اللفظي لا يكون الاعلى وجود فعلى منه مع انه ليس في رحمن
 وجود فعلى (قوله لانه صفة خاصة لله تع) ولقائل ان يقول اختصاصه به نعم في الاستعمال لانه
 لغلبة الاسمية في الاستعمال لاني الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له موند بحسب القياس اما بالتاء
 لان الاصل في التاء حيث التاء واما بالالف وهو الراجع لان فعلافة فعلى انجثر من فعلافة فعلى
 الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرفا بالاتفاق لان
 يقم ان التانيث بالقياس لا يضر ولا يكفي (قوله فعلى مناصب من شرط انتفاء فعلافة اه) واما قال
 ليس له موند لارحمى ولا رحمانه فهو غير منصرف لامحالة لان انتفاء الاءام يسئلزم انتفاء الخاص
 ومثل ذلك في قوله ومن اشترط وجود فعلى اه (قوله دون سكران) لا يخفى ان الاختلاف
 في الشرط مستلزم للاختلاف في رحمن لانه لزم بكن الاختلاف في الشرط بل وقع الاتفاق في الشرط
 الذي هو انتفاء فعلافة او في وجود فعلى لم يختلف في رحمن لانه لو انفق في الشرط الذي هو انتفاء
 فعلافة فيكون رحمن غير منصرف ولو انفق في الشرط الذي هو وجود فعلى فيكون رحمن منصرفا
 بالاتفاق واما الاختلاف في الشرط فلا يكون مستلزم لعدم الاختلاف في عدم انصراف سكران وعدم
 الاختلاف في انصراف ندمان لانه لو فرض انتفاء الاختلاف في الشرط ايضم يكون سكران غير منصرف
 بالاتفاق ويكون ندمان منصرفا بالاتفاق وهذا الاعتراض منقول من مولا احمد ابو وردى رحمه
 الله واجاب عنه مولا ناصب بان عدم الاختلاف في سكران الاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص
 حتى لو انتمى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينفي على وجه يلزم الاختلاف في سكران
 فافهم انتهى كلامه ويمكن ان يحاب بان الاختلاف في الشرط علتها مجموع من حيث المجموع
 لاعتلة كل واحد واحد (قوله دون ندمان) جاز ان يكون بفتح النون بلا تنوين فيكون غير منصرف
 وجاز ان يكون بالتنوين فيكون منصرفا وعلى التقدير الاول يكون ندمان على الندمان الذي
 هو منصرف ففيه الالف والنون المزيديتان والعلمية وعلى تقدير الثاني يكون ندمان عبارة
 عن الندمان منه رف فاعطى حال الامدلول الدال فالدال ايضم منصرف (قوله بمعنى النديم)
 بالفارسية صحبت اراي يقم جاءني رجل ندمان وامرأة ندمانة (قوله وورن الفل) وازافة الوزن
 الى الفعل يكون لاصل مناسبة الوزن للفعل لزيادة مناسبة الوزن بالفعل والالزم استدراك
 قوله وشرطه ان يختص بالفعل لان زيادة مناسبة الوزن به لا يكون الا باختصاصه بالفعل ويجوز ايضم
 ان يكون الاضافة لزيادة مناسبة الورد والالزم استدراك قوله وشرطه ان يختص اه لانه انما يلزم
 ذلك لو كان هذا الشرط شرط التامير السبب فانه لو كان شرطا لتحقيق السبب فلا يلزم ذلك الا انه

يلزم ح مدام الموافقة بما سبق لان الشروط المذكورة كانت للتأثير لا للتحقق ثم انك قد ضرفت
ان كل مسبب فرع لشئ وهو لا يتحقق بدون الفرعية وذلك لا يتحقق الا اذا كان الوزن مختصا
بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم اصالة لانه لو وجد في الاسم اصالة فلا يكون هذا الوزن فرع
وزن الاسم بخلاف ما اذا كان الوزن مختصا بالفعل فانه ح يكون فرعا للوزن الاسم لانه اذا وجد
وزنه في الاسم فيكون وزنه عربيا في الاسم فيصير فرعا للوزن الاسم (قوله وهو كون الاسم على
ورن) وانما فسر الورن بالكون الذي هو المعنى المصدرى مع ان الوزن هو الحالة والاهمية الحاصلة
للفظ من ترتيب الحروف كالحركات والسكنات وهي غير الكون لان انجون هو اتصاف اللفظ
بهذه الهيئة فلو قال وهو حالة وهيئة للاسم لقم الا انه فسر به رعاية للسوق لانه لما عبر
عن الكثير للعلل بالمعنى المصدرى انما ال على هذا الاتصاف وعلى حالة قائمة بالاسم الغير
المنصرف فلها فسر به وبما ذكرنا ظهر وجه ضعف ما ذكره مولانا عصم من ان في تفسير وزن
الفعل بكون الاسم على وزن اه نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف
الفعل ولا ضرورة ولا داع الى حمله على هذا المعنى انتهى كلامه (قوله يعد من اوزان
الفعل) وانما لم يقل يختص موضع قوله يعد اي على وزن يختص بالفعل فان المقصود ليس الا
ذلك لان فيه ايض رماية لسوق الكلام لان في الاسباب المذكورة جعل المفهوم فيها ما ثم
جعلها بالشرط خاصا وايض لو قال كك يلزم استدراك قوله وشرطه ان يختص بالفعل (قوله
في اللفظة العربية) وانما زاد ذلك لان للفعل معنى عاما لا يكون مختصا بلغة العرب بل يوجد
في لغة العجمي ايض كما يقم في العجم زدر زمان كدشته فلاني رافلاني وهذا المعنى بعينه
معنى ضرب لا يقال نعم مفهوم الفعل عام مختص بالعربي وغيره لكن الكلام في وزن الفعل
لا في مفهومه ولا يوجد وزنه الفعل في لغة العجم لاننا نقول المراد انه عند عدم ايراد قوله في لغة
العربية يتوهم من العبارة ان المواد هو كون وزن الفعل مختصا بالفعل الذي هو عام غير
مختص بلغة العرب مع انه ليس كذلك بل المراد اختصاصه في لغة العربية (قوله بمعنى انه
لا يوجد فيه اه) هذا نفسبر مجموع قوله ان يختص في اللغة العربية بالفعل و ايراده
لدفع السؤال لانه يتوجه شيان على ظاهر عبارة الرسم احدهما انه اذا كان مختصا بالفعل
بمعنى انه لم يوجد في الاسم ادلا كما هو الظ من عبارته فكيف يوجب منع الصرف وهو في
الاسم وثانيهما ان يكون نحو بتم وشلم من الاسماء العجمة على وزن الفعل فاذا كان هذا
الوزن مختصا بالغة كما هو المفهوم من فاهر كلامه فلم يوجد في غير الفعل واللام بط لوجوده
في بقم وشلم اما اندفاع الاول فظ لان معنى قوله ان يختص بالفعل سوان لا يوجد في الاسم العربي
اصالة بل وجوده فيه بالنقل من الفعل واما اندفاع الثاني فلان عدم وجوده في الاسم العربي

اصالة لا ينافي وجوده في الاسم العجمي اصالة (قوله كشر على صيغة الماضي المعلوم) فان وزن
شهر على صيغة الماضي المجهول وان كان مختصا بالفعل ولم يوجد في الاسم العربي اصالة ولكن
لا يوجد في الاسم العربي بالنقل ايضاً (قوله فانه نقل من هذه الصيغة) اي التشهير وجعل
علما لفرس فنقل من معنى الفعلي الى الاصمي فان التشهير في الاصل بمعنى دامن بر حيان
و خود را جست ساختن فجعل علما لفرس معروف هو سريع السير لمناسبة بينهما (قوله وكك
بذر علما لماء) اي لما في بئر مكة وهو في الاصل من التبتا ير بمعنى الأعراف في شئ اي اعرف
وعشر في الاصل بمعنى يهرروا فتادن بسبب ضرب راحلة لشئ وخضم بالضاد المعجمه اي اكل
الشئ بجميع فمه (قوله فهو من الاسماء العجمية المنقولة) اي نقل من الكلام العجمي الى
التركي اي من الاصمي الى الفعلي على عكس ما سبق (قوله فلا يقمح في ذلك اه) وعندها تفريع
للجواب عن السؤال المذكور من ان هذا الوزن يوجد في الاسم العجمي اصالة بدون النقل
من الفعل بان المراد وجود هذا الوزن بطريق الاصالة في الاسم العربي فوجود هذا الوزن
في الاسم العجمي بالاصالة غير مضر ولهذا جعل شلم و بقم غير منصرفين في العجم للعلمية والعلمية
لا لوزن الفعل (قوله اذ جعل علما للشخص) اشار به الى فرض هذا المثال بالعلمية بخلاف
التماثيل المذكورة (قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص اه) قيل على البناء للمفعول
ايض غير مختص بالفعل كما في دئل بضم ال دال المهملة وكسر الهمزة فانه قد جاء اسم جنس
لنوع طير من الطيور وفي الصراح جانور يست مانند راهو وقد جاء علما لقبيلة ايض واجيب
على التقدير الاول بان وجود البناء للمفعول فيه بطريق النقل من دئل المفعم بمعنى اسرع
ونقل الفعل الى الاسم الجنس وان كان قليلا بينهم ولكنه قد جاء كما في قوله عليه السلام نهيتكم
عن قيل وقال فان القيل والقال اسما جنس وما منقولان من قيل وقال فعلين ماضيين
الاول مجهول والثاني معلوم وعلى التقدير الثاني بان وجود البناء للمفعول فيه
اما بطريق النقل من دئل المنقول او من دئل المعلوم لكن الفاعل بمعنى مشى مشياً مخصوصاً
والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم قيل ح يشكل بقولنا و عمل
والرثم بمعنى الاست والاول اسم لما يكون في الجبل يعني بزكوهي والثاني اسم لنقب
اسفل الذي هو في الانسان ويكون كشفه عورة مع ان هذين الوزنين ليسا منقولين من الفعل
واجيب بشدو ذهما (قوله ولم يذهب الى منع ضربهما لا بعض النحاء) قال مولانا عصم لافائدة
لا يرا هذا القول لان الدليل المذكور على كون الفعل على بناء المفعول يتم بدونه لانه
على البناء للفاعل يوجد في الاسم اصالة كفرن واسد هذا احد ما ذكره مولانا عصم و
مبارته هكذا هذا القول لا يصلح وجهاً للتقيد بالبناء للمفعول انتهى كلامه اقول هذا الكلام ليس

وبيان ذلك انه يتم لم اشترط اخصاص هذا الوزن اي الوزن المختص بالفعل لمنع الصرف و
ثم يتركة عاما بحيث يشتمل الوزن الذي هو مشترك بين الفعل والاسم بان يوجد في كل منهما
اصالة فقله ولم يذهب الى منع الصرف اذ جواب عنه والحاصل انه لم يذهب الى منع
صرف الوزن الذي هو مشترك بينهما الا بعض النحاة مع ان الكلام في ما ذهب اليه الجمهور
وذلك البعض يونس فان الوزن المشترك عنده سبب مطلق وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب
ان الوزن المشترك يوتر بشروط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم (قوله ان يكون غير مختص
لكن يكون في اوله) قال الفاضل السم قيل الاولى ان لا يقيد هذا القسم بكونه غير مختص
بل يحمل كلمة او على منع الخلو اذ يجوز ان يكون ما في اوله زيادة مختصا ايضم بالفعل
ولا يوجد في الاسم الا بطريق نقل مثلاً يزيد ويشكر علميين قلنا نعم لكن لا يحتاج الى اشتراط عدم
قبول التاء فيه انتهى كلامه هذا حاصل ما ذكره مولانا عصم حيث قال خص هذا القسم بغير المختص
مع انه يصح ان يكون امانة الخلو لان الوزن المختص بالفعل مما في اوله زيادة كز يادته
لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فليس جعلها مانعة الخلو اظهر كما قيل انتهى كلامه اقول
انما يقيد بقوله غير مختص بقريضة المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول او اولى بالناثير لان مشابهة
الشرط الاول بالفعل اقوى من مشابهة الشرط الثاني بدلان المشابهة في الثاني بين كون الحرف
الزائد في اول كليهما اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل بخلاف المشابهة
في الاول لان فيه الوزن المختص بالفعل الذي لا يوجد في الاسم فاذا وجد الاقوى والاضعف يتقدم
الاضعف او لم يظهر على القولين الواقعيين فيه فع لا يوتر الا الاقوى ولهذا خصه بقوله غير
مختص ثم ان الفاضل المذكور رغم ان تقييده بقوله او غير مختص بسبب جعل كلمة اول منع الجمع
وهو بطلان منع الخلو يتحقق في الشئيين اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه وبين الشرطين
امد كورين كذلك لا بهما يجتمعان في يزيد ويشكر علميين ويجتمعان ايضم في استخراج سواء
كان ماضيا معلوما او مجهولا او امر الا يتم لا يجوز ان يكون امر الوجود هذا الوزن في الاسم كما في
استبرق لانه عجمي لا عربى كذا قالوا او يوجد الشرط الاول بدون الثاني في شمر وضرب ويوجد
الشرط الثاني بدون الاول في احمر فاذا وجد الشرط الثاني بدون الاول فيصح قوله غير مختص
بالفعل ثم ما قال الفاضل السم بقوله قلنا نعم لكن لا يحتاج الى اشتراطه ليس ذلك على ما ينبغي لان
الفاضل المذكور زعم ان وجه عدم الاحتياج الى هذا الشرط انه لو لم يقيد بقوله غير مختص يصير
معنى قول المثلث ويكون هذا الوزن مختصاً بالفعل وفي اوله زيادة كز يادته واذا كان هذا الوزن
مختصاً به فمن الجبين انه لا يقبل تاء التانيث المختصة بالاسم فلا يحتاج الى اشتراط المدكور
ح ولكن هذا محل تأمل لان عدم تقييده بقوله غير مختص بالفعل لا يستلزم تقييده بالاختصاص

بل هو اهم من ان يكون مختلفا او غير مختص لكن الاشتراط المذكور نزع نظرا الى الوزن الذي هو غير مختص بالفعل فيكون نعتق الشرط المذكور بالنظر الى هذا الفرد من الوزن (قوله اي في اول وزن الفعل) وقد عرفت ان وزن الفعل هو كون الاسم فلا يصح ان يكون حرف الزائد في اول هذا الاسم المعنوي لان الزيادة كما يكون صفة الاسم وحالة فيه كذلك الوزن حال ووصف فيه ولكن بضع ذلك بالمساهمة بان كان المراد منه هو الاسم الذي هو صاحب الوزن فتح يجوز ان جامع الضمير في قوله في اوله الى وزن الفعل رعاية للملفظ لان ما سبق صريحا هو وزن الفعل ر يجوز ان يضم ارجاعه الى ما كان على وزن الفعل وهو لاسم الذي فيه وزن الفعل رعاية للمعنى بدون المساهمة (قوله اي زيادة حرف او حرف رائد) نشر على ترتيب اللب فالاول بالنسبة الى وزن الفعل والثاني بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل فعلى التقدير الاول يكون المصدر بمعناه وعلى الثاني يكون بمعنى الفاعل اي الزائد وهو لا بحث يسوق بيان على مقدمة وهي انه لا شك ان نسبة الزيادة بالمعنى الاول الذي هو المعنى المصدرى يصح بقوله في اوله لان اول وزن الفعل اي اول ما يكون وزن الفعل فيه حرف فيصح انتساب الزيادة بالمعنى الاول اليه لان الزيادة بهذا المعنى امر معنوي قائم بشئ فيصح ان يكون اول وزن الفعل ظرفا والزيادة بالمعنى الاول مظهر وفا فان نسبة الصفة الى موصوفها بغية شائع بينهم واذا عرفت ذلك فلا يصح نسبة الزيادة بالمعنى الثاني الى اول وزن الفعل بالمعنى الثاني وهو ما كان على وزن الفعل لان الزيادة بالمعنى الثاني حرف كما يكون وزن الفعل بالمعنى الثاني حرفا فيلزم ظرفية الشئ لنفسه ومووط واجيب بان لانم ذلك بل اللازم هو ظرفية العام للخاص او العكس والاعم يصلح ان يكون مظهروفا للاخص وبيان ذلك ان بين الزيادة بالمعنى الثاني وبين اول وزن الفعل بالمعنى الثاني عموم وخصوص من وجه لتضاد قهطاني حمزة احمر لانها في اول وزن الفعل كذلك تكون حرفا زائدا الزيادة بالمعنى الثاني توجد بدون الاول المذكور في الحرف الذي هو في وسط الكلمة واول وزن الفعل بالمعنى المذكور يوجد بدون الزيادة بالمعنى الثاني في حرف الشين في شمر واجوب ايضا بان المراد من قوله في اوله هو في موضع اوله (قوله اي مثل زيادة حرف اوله) وفيه ايضا اشارة الى انه يصح تفسير الزيادة بالمعنى المصدرى اي زيادة حرف ولا شك ان هذا المعنى لا يصلح ان يكون في الاول الا بالمساهمة بان كان المراد هو الحرف الزائد لكن يصح تفسيره الزيادة في رعاية للمغظها لانها مصدر وايضا يصح ان يراد منها اسم الفاعل رعاية للمعنى اي حرف زائد في اوله (قوله اي حال كونها) ش له الى ان قوله غير قابل حال عن الضمير في اوله قبيل الضمير مضاف اليه وكون الحال عن المضاف اليه غير جائز واجيب ان الحال من المضاف اليه جائز عند جواز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهنا يصح

ان يقيم او يكون فيه زيادة او المضاف منهم بواسطة حرف الجر (قوله لانه يخرج الوزن) فاذ
 يخرج الوزن من اوزان الفعل بمجرد قبوله التاء كما ذكرنا فيما سبق فلا يرد ان الوزن يخرج
 من اوزان الفعل عند دخول التاء عليه بالفعل لا بمجرد قبول التاء فجاز ان يقبل التاء ولم تدخل
 عليه ولا يرد ايضاً انه كما يخرج الوزن بسبب دخول تاء التانيث المتحركة كك يخرج الوزن
 بسبب دخول تاء التذكير لان تاء التذكير غير مختص بالاسم لوجوده في الفعل مثل ضربت بخلاف
 تاء التانيث فانها مختصة بالاسم فيشابه الاسم ح مشابهة قوية (قوله قياساً باعتبار الذي امتنع
 من الصرف) قيل اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقص باسوداد قياساً مونثه ان يكون
 على فعلاء ونحن نقول يكفي نقيض عدم القبول بكونه قياساً اذ الفرق بين من كمالهم ومونثه
 بالتاء خلاف القياس وانما القياس الفرق بالصيغة كما في ردل وامرأة صرح به الرضي في بحث
 الجمع كذا في كثره مولانا عصم (قوله لم يرد عليه اربع اذ اسمي به) لانه قبل التسمية منصرف وكذا
 لا يرد اسودد وتقرير الاعتراض اربع هي ان اربع غير منصرف بوزن الفعل والعلمية مع انه قابل
 للتأ حيث يقر اربعة وتقرير الجواب انه لا يقبل التاء قياساً بل بغير القياس لان القياس هو مجيء
 التاء في المونث وعدمه في المذكر وفي الاسماء العدد من الثلاثة الى العشرة على عكس ذلك على
 خلاف القياس واما الاعتراض باسودد فلانه غير منصرف مع قبوله التاء والجواب ان قبوله التاء
 ليس باعتبار الذي امتنع من الصرف لاجل ذلك الاعتبار لانه ممتنع من الصرف للموصف الاصلي
 لان الوصفية الاصلية لا يضرها الغلبة الاسمية وهو بهذا الاعتبار لا تقبل التاء لان مونثه يكون
 سوداء اسوددة فان قبوله التاء لغلبة الاسمية التي مرست له (قوله ومن ثم امتنع احمر) وههنا
 اعتراض مشهور وهو ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط كالظاهرة بالنسبة الى الصلوة
 فجاز ان يكون احمر منصرف فامع وجود الشرط وهو عدم قبول التاء والجواب ان الشرط هو ما بمعنى
 العلة والسبب فان النحو يمين يطلقون الشرط على السبب فاذا كان الشرط بمعنى السبب يستلزم
 المسبب وان لم يكن الشرط مستلزماً للمشروط والظاهرة شرط لا سبب ولقائل ان يقول ان السبب
 هو وزن الفعل وكونه غير قابل للتأثير شرط لا سبب والجواب انه جعل اشتراط هذا الشرط
 ملة للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل وكون هذا الاشتراط مسبباً للحكم المذكور مما لا يخفى
 (قوله لقبوله التاء) ولقائل ان يقول في اول يعمل يكون الزيادة اذا لم يكن في الاسماء
 لفظ على وزن فاعل وليس كذلك لوجود جمع فلم لا يجوز ان يكون يعمل على وزن فعلل
 وقياس يعدل الاسم على يعمل الفعل قياساً مع الفارق ويمكن الجواب بان تسليم الزيادة في اوله
 على تقدير التنزيل اي على تقدير تسليم الزيادة فيه نقول فشرط الاخرى عدم قبول التاء
 منتف في (قوله اي كل اسم غير منصرف) انما اراد لفظ كل لان الظان يكون قواه وما فيه علمية

مؤثرة قائمة من قواعدهم والقواعد انما تكون قضية كلية (قوله او مع شرطية لسبب اخر) بان كان
 سببا وشرطا لسبب اخر ايضاً (قوله واحترز بذلك) اي بقوله مؤثرة عما تجامع الفري التانيت اي لاجل
 واحد منهما (قوله اوصيغة منتهى الجموع) ولقائل ان يقول لا شك ان المراد من صيغة منتهى الجموع
 هو الجمع لان السبب هو الجمع لا شرطه مع انه لا يصح اجتماع العلمية مع الجمعية والجواب ان العلمية
 تجامع ما هو جمع في الاصل لاني الحال كما في حضاجر فلولا لم يقل قوله مؤثرة ينتقض به لانه اذا انكر
 لا ينصرف (قوله لذي انكر بان يا اول العلم اه) اقول اذا اريد من العلم الذي هو زيد مثلاً المسمى
 بزيد فهو نكرة ح لانه وصح لشي لا بعينه لعدم التعيين في ذاته مع تيقن الوضع فيها فانه لا حجر
 في التصور والوضع فح ماقال الفاضل السم بقوله وليس المراد ان يجعل نكرة حقيقة لانه ما وضع
 لشي لا بعينه ومن التاويل المذكور لا يلزم الوضع ايس بشي ثم المراد من يطول العلم بمفهوم صالح
 لان يصدق على واحد غير معين من الجماعة المسماة به فيراد من زيد هو المسمى بزيد سواء
 كان المسمى به متعددا او منحصرا في فرد واحد في نفس الامر ولا يمكن اهم باعتبار التصور فيكون
 في عبارته مسامحة واذ عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره بعض المحشيين من ان المسمى بزيد اذا كان
 منحصرا في فرد واحد في نفس الامر واعم باعتبار التصور فهو نكرة مع انه لا يكون دخلا في التاويلين
 المتكوريين في هذا الكتاب اما عدم الدخول في التاويل الثاني فظروا ما في التاويل الاول فلان
 هذا التاويل لا يكون تاويلا بواحد من الجماعة المسماة بالعلم لانه لا تعدد في المسمى انتهى
 كلامه (قوله هذا زيد اه) هذا بيان لصحة ارادة المسمى بالعلم من العلم فان زيدا في قوله هذا
 زيد معرفة وفي قوله رأيت زيدا نكرة وقوله اخر اشارة الى نكارتها لان قوله اخر نكرة فاريد
 بزيد في قوله رأيت زيدا هو المسمى به (قوله فانه اريد به المسمى بزيد) ومما ينبغي ان يعلم
 ان الدراد بالتنكير التنكير حكما اذ بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير
 معين لا ما اريد به غير معين مجازا (قوله لكل فرعون موسى) فتنكيره بان يراد من فرعون
 هو المبطل لانه مشهور به ومن الموصى هو المحقق لانه مشهور بالحقانية ولا يصح تنكيره على
 وجه الاول بان يذكر فرعون ويراد المسمى به لانه ح صدق قوله لكل فرعون موسى غير مسلم
 لانه جاز ان يكون فرعون من المسمى به لم يكن له موسى (قوله لما تبين) اي لك دليل ظهر
 بالالتزام (قوله ستناؤه) اشارة الى ان المستثنى منه مغاثر لكل واحد من الاستثنائين فلا يرد
 ح ماقانوا ان الاستثنائين اذا كانا من المستثنى منهما لواجب لابد من ايراد الوجود في الاستثناء
 الثاني فلم لم يورد الواو فيه فلذلك قال استثناء ما تبني من الاستثناء الاول وحاصل الاستثناء
 الاول ان العلمية لانجامع اسباب من اسباب منع الصرف الاماهي شرط فيه ومحصول استثناء الثاني
 ان العلمية لا تجامع غير ماهي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فيكون الاستثناء في الاول

امتثناء من المطلق وفي الثاني امتثناء من المقيّد ونظير ذلك ثار فان كانا من جنس واحد وكانا متعلقين بفعل واحد بلا عطف مثل ضربت زيداً في البلد في الدار فانه ناسب الفعل اولاً الى العام الذي هو البلد ثم الى الخاص الذي هو الدار فلا يصح ان يقرأ ضربت زيداً في الدار في السوق لاختلفا فهما بحسب الجنس فلا يصح ان يكونا متعلقين بفعل واحد ثم ان قوله العدل ووزن الفعل منصوبان اما الاول فلانه في موضع الفعل اما الثاني فلانه في التقدير كلام تام موجب والمستثنى منه مذکور لان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي وتقدير الكلام ان العلمية تجامع مؤثرة ماهي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل قيل ان المصم لوقال الامامي شرط فيه والعدل ووزن الفعل لكان اظهر من حيث الدلالة واخصر من حيث العبارة بان كان قوله والعدل ووزن الفعل معطوفاً على قوله ماهي شرط فيه واجيب بان النكتة في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف عليه لان المشروط في المعطوف عليه لا يؤثر بدون العلمية فتاثيرها شرط لتاثيره بخلاف تاثيرها في المعطوف واجيب بانه اختيار الفصل لغرابة الاسلوب فاذا عرفت هذا التفصيل فانظر الى هاشية الفاضل السم فانه حرر كلاماً طائلاً تحتها اضلاً وانما نشاء هذا الكلام منه لاجل عدم اطلاعه على مضمون هذا المحل (قوله كما في عمر واحد) قال مولانا عبد الحق النجاشي ان العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يوضع الا لعلها كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاحم غير منصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع ويزيد واخذت فوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث واحمر فذهب اكثر النحاة الى انصرفه لان العدل تابع المودف وقد زال الوصف بالعلمية فزال التابع ايضاً وذهب جماعة الى عدم انصرفه استتمار للعدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي قال لان العدل امر افتائي وهو باق واما اخر وجرد واخواته اعلاماً فغير منصرفه عند سيبويه اعتبار للعدل الاصلي ومنصرفه عند الكوفيين انتهى كلامه قد تبين من هذه الحاشية الفرق بين الامثلة بالاربعة المذكورة فالمراد من قوله كما في ثلث ومثلث ان فيهما العدل والوصف الاصلي وليس فيهما العلمية فلم يكن العلمية شرط فيهما (قوله لان اسماء المدولة بالاصتقراء اه)

يعني ان التضاد بينهما ليست بحسب مفهومهما كما بين الوصف والعلمية بل باعتبار ان في كلام العرب لم يوجد كلمة اعتبر فيها العدل مع وجود احد قسمي وزن الفعل فيه بالاصتقراء فان النحاة تتبعوا اللفاظ التي اعتبر فيها العدل فوجدوا اوزانها منحصرة في ستة وهي فعل بفتح الفاء ومكون العينين كاس وفعل بفتح العينين كسحر وفعال بفتح الفاء وكسر اللام كقطام وفعل بضم الفاء وفتح العينين كآخر وجمع وسفعل بفتح الميم والعين كمثلث وفعال بضم الفاء كمثلث وليس في شيء من هذه الاوزان شيء من قسمي وزن الفعل ثم ان قوله وهي متضادان دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل ووزن الفعل والعلمية فان العلمية مؤثرة

فيها مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقليد فع ايضم بان العلمية غير مؤثرة معها لاستقلالهما
 بمنع الصرف قبل ورودها وانما قال بالاستقراء لانه يجوز العقل احترامهما لا يقم لا يحتاج
 الى قوله بالاستقراء لان العقل لا يجوز اجتماعهما لان الوزن الذي في الفعل على سبيل الاصل
 والقاعدة بخلاف اوزان العدل فانها على خلافها لاننا نقول على نقله ير تسليم كون الوزن في الفعل
 على سبيل الاصل والقاعدة جار ان يكون على خلاف الاصل والقاعدة على تقدير وجود
 هذا الوزن في الاسم على سبيل النقل (قوله اي لا يوجد شيء اه) اشار بهذا التفسير الى ان كان نامة
 لاناقصة ولم يحمله على الناقصة لعدم صحة المعنى ح كما لا يخفى وانما حمل كلام المصم على
 الاستثناء المفرغ على هذا الوجه بان يكون المستثنى منه هذا الامر المذكور لدفع الاعتراض
 من عبارته بان معنى كلام المصم اما انه لا يوجد شيء من اسباب منع الصرف معها الا احدهما
 اولا يوجد معها سبب منهما الا احدهما فان كان الاول فهو كذب بالضرورة وان كان الثاني فيلزم
 استثناء الشيء من نفسه لانه لم يرد بقوله احدهما احدا معنيا فهو بمعنى احدهما فيكون حاصل
 المعنى لا يوجد سبب منهما الا سبب منهما لا يقم جار ان يكون معناه ان لا يكون معها مجموع
 هذا من السببين الا احدهما فلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يكون المستثنى منه مفهوما
 مردداح لاننا نقول اذا لم يكن معها المجموع من حيث المجموع فيكون معها احدهما ف يلزم
 ما ذكرنا لا محالة فاذا كان مرددا جار ان يكون المستثنى منه مخرجا من متعدد الجزئيات
 و جار ان يكون مخرجا من متعدد الاجزاء ومعناه على الاول انه لا يوجد معها شيء من
 جزئيات مفهوم المراد وهو العدل ووزن الفعل او احدهما فقط قوله الا احدهما اي الا هذا
 الفرد الجزئي وهو احدهما فقط ومعناه على الثاني انه لا يوجد شيء من اجزاء المفهوم المراد
 الا الجزء الثاني وهو احدهما فقط (قوله الا احدهما فقط لا مجموعهما) قال الفاضل السم لا حاجة
 بعد الحصر بالنفي والاستثناء الى قوله فقط ولا الى قوله لا مجموعهما كما بين في محله انتهى
 كلامه و اشار الى ما ذكره الفاضل المذكور مولانا عصم حيث قال لا يخفى سحاجة هذا التوجيه
 ومع ذلك جمع الامع قوله فقط لا مجموعهما مما يعيبه الفصحاء كما بين في محله والاولى ان
 المستثنى منه شيء منها اي لا يكون مع العلمية شيء منهما الا احدهما المنفرد عن الاخر ولا يلزم
 استثناء شيء من نفسه لان المستثنى منه شيء منهما اعم من المنفرد عن الاخر والمجتمع مع الاخر
 والمستثنى احدهما المتقيد بالوحدة والانفراد انتهى كلامه بقول نعم كلمة الا في زيل النفي للحصر
 ولفظ فقط ايضم للحصر كما بين في موضعه ولكن قوله فقط هنا ليس لحصر قوله اجدهما حتى يلزم
 النكرار في الحصر بل المقصود من ايراد بيان المستثنى بان استثنى قوله احدهما فقط من
 المستثنى منه لان قوله فقط داخل في الشرع والمردد الذي هو المستثنى منه كما ان

لقط مجموعهما داخل فيه فمراد من قوله لا مجموعهما اميناً زالمستثنى عن غيره فقوله
احدهما فقط اشارة الى اختيار جزئي من جزئيات المستثنى منه او اجزائه (قوله اي لم يبق
فيه سبب من حيث هو سبب) لبقاء ذات السبب كما بينه بقوله والسبب الاخر المشروط
اه علما فلما اعتبر فيه الحيثية لايرد النقص على قولنا اذ ربيجان فانه اسم بللغة في الراق
لاجتمع الاسباب الاربعة وهي التانيك لانه علم بللغة والتركيب لانه مركب من كلمتين
والعجمة والالف والنون لمزيدتان وعدم ورود النقص لعدم بقاء وصف السببية فيها بعد
التنكير واعلم ان الاسباب الاربعة من الصرف اقسام قسم لايجتمع معه العلمية كالصفة والجمع
وقسم يجتمع معه العلمية ولكن ليست مؤثرة كالقي التانيك وقسم يجتمع معه العلمية ومؤثرة
ولكن ليست بشرط كوزن الفعل والعدل وقسم يجتمع معه العلمية وتوثر وشرطت ايضاً كالتانيك
والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتان وقوله وما فيه علمية مؤثرة اخرج ما لا يجتمع
معه لعلمية وما يجتمع ولكن ليست بمؤثرة والقسمان اللذان اذا ذكر احدا ما فيه علمية مؤثرة
ولست بشرط وما فيه علمية وشرطت فيه (قوله فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل)
قال مولانا عصم الذا انه حصر السبب الباقي بعاء التنكير في العدل ووزن الفعل وليس كك فان سكران
مثلا اذا سمي به ثم نكر يجتمع على سبب واحد هو الالف والنون كما سيصرح الشارح به في شرح
قوله اعتبار اللصفة الاصلية بعد التنكير انتهى كلامه قال الفاضل السم وفيه ان الوصفية الاصلية
بعد زوال العلمية غير معتبرة عند الرسم وفي الالف والنون اذا كانا في اسم العلمية شرطا فيزوال الاله ال
المشروط ايضاً كما في سائر الاسباب المشروطة بالعلمية فانحصر السبب الباقي في العدل ووزن الفعل
انتهى كلامه اقول مراد مولانا عصم من كلامه ان الظن من كلام الشم ان السبب الباقي بعد التنكير هو
العدل ووزن الفعل مع انه ليس كك لان سكران ان سمي به ثم نكر يبقى على سبب واحد وهو ليس
ببديل ولا وزن الفعل بل هو الالف والنون كما صرح به الشم في شرح قوله اعتبار اللصفة الاصلية
بعد التنكير حيث قال فلم يبق فيه الاسباب واحد وهو وزن الفعل كما في احمر او الالف والنون
المزيدتان كما في سكران واذا عرفت هذا فما ذكره الفاضل السم على مولانا عصم بقوله وفيه
ان الوصفية الاصلية بعد زوال العلمية غير معتبرة عند الرسم مدالاطائل نحتة ومن جملة
مالا يعني تم اقول ما ذكره الفاضل السم بقوله وفي الالف والنون اذا كانا في اسم اه ليس بشئ ولا
مناسبة له بلام الفاضل المذكور مولانا عصم لان كلامه في الالف والنون المذكورتين في الصنفين
في الاسم وليند اقال فان سكران مثلا اذا سمي به اه فجعل مادة النقص هي الالف والنون المزيدتان
في الصنفين لاني الاسم الا ان الفاضل السم توهم ان مادة النقص هي الالف والنون المزيدتان
في الاسم وليند اقال ان الوصفية الاصلية بعد زوال العلمية غير معتبرة مع ان التعرض به ح

ايضاً مما لا طائل تحته أقول في دفع كلام الفاضل مولانا فهم ان المراد من السبب الواحد في قوله
او على موجب واحد لهم من ان يكون العدل او وزن الفعل او الالف والنون المزيديتان لكن
المراد من كلمة ما في قوله فيما هي هو السبب الذي هو في الاسم غير الصفة ولهذا خص السبب
بالعدل ووزن الفعل ووجه تخصيص كلمة ما به بان الكلام هنا انما يكون في العدل ووزن الفعل
او نقول المراد من قوله فاذا انكر غير المنصرف الذي اء انه اذا انكر غير المنصرف الذي احدها صبا به
العلمية غير الالف والنون المزيديتين في الصفة بقرينة ما ذكره فينا بعد بقوله فلم يبق فيه
الا انه فهو من قبيل ما ذكره فيما بعد فيكون بمنزلة الامتناء (قوله هذا) اي اخذ هذا او مضى
هذا او فاعلم هذا (قوله وقد قيل) هذا الكلام استدلال على عدم صحة الحكم بان العدل ووزن
الفعل متضادان لانهما اذا اجتمعت في اصمت بكسرتين على ما ذكره في الجواب بطريق المنع قال
الفاضل السم واذ اقرر هذا البحث بطريق المنع باننا لان تضاد العدل ووزن الفعل فانهما مجتمعان
في اصمت فح لا يصح الجواب او منع السند غير مسلم انتهى كلامه أقول اذا جعل هذا البحث منعا
فيكون السند منضمنا للدعوى فان كون وجود العدل في صمت بكسرتين دعوى من الدعوى
فاستدل بها بقوله فانه امر من صمت يصمت انه فيصيح المنع على مقدمة من مقدمات الدليل ح (قوله
من اوزان الفعل) اي اوزان مختصة بالفعل لان وزن الامر مختص به ولا يوجد في الاسم اصالته
بل بالنزول والقياس ان يقول ان اصمت اذا كان علما لانم انه امر بل هو اسم فلا يتحقق فيه الدليل
وان لم يكن علما فلا يتحقق فيه العدل ايضاً لانه خروج الاسم مع انه فعل وقيد ان كونه علما
لا ينافي كونه امر لان الفعل هو الذي دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة بحسب
الوضع الاول ويصدق عليه تعريف الاسم لان المراد هو عدم اقتترانه بحسب وضعه الاسمي ويمكن
تسميته بوجه اخر كما هو مشهور (قوله علم انه معدول عنه) اي علم ان اصمت بكسرتين معدول
عن اصمت بضمين ويمكن ان يجاب عنه نانه لا بد ان يكون المعدول عنه في تحت اصل وقاعدة
دون المعدول كما في ثلثة لثثة لان اللفظ اذا كان مكررا يكون المعنى ايضاً كك وبالعكس وليس
اصمت بضمين تحت اصل وقاعدة وانتقلت هو في تحت الاصل لان عين الفعل اذا كان مضموما
تبتدئ بهمزة مضمومة وهذا من قواعد الصرف قلت فيكون المعدول وهو اصمت بكسرتين ايضاً
تحت الاصل لان عين الفعل اذا كان مكسورا تبتدئ بهمزة مكسورة مع ان المعدول لا بد ان يكون
تحت الاصل كما مر في بحث العدل فلا بد ان يجعل توافق المعدول والمعدول عنه بالتاء
جوابا عنه الا ان يقيم كون اصمت بكسرتين تحت الاصل غير محقق لانه انما يكون كك اذا جاء صمت
يصمت بكسر الهمزة في المضارع مع انه مجرد احتماله لم يتصل بالوقوع (قوله ان هذا) اي كون اصمت
بكسرتين معدولاً عن اصمت بضمين امر غير محقق وفيه لطافة لا ينبغي (قوله لجواز ورود اصمت)

اجماعاً مجيء اصمت بكسرتين من صمت يصمت وان لم يشتتر اي صمعت يصمت بكسر الميم
 (قوله وايضاً قد عرفت) هذا جواب آخر وبه يندفع الاعتراض الذي يتوجه على آخره وجود
 العدل والوصفية والعلمية فيه (قوله ايها) اعتبار العدل وقوله اعتبار مطب على قوله
 اقتضاء (قوله لوجود السببين في اصمت وراء العدل) وكك في آخرهما الوصفية والعلمية اما
 كون العلمية في اصمت فلانه علم المنارة بالفارسية نيابان واما التانيث فلو جود الناء
 في المنارة (قوله الاخفش المشهور هو) اشار به الى رد الجواب عما يقم بان المصم اسند
 المخالفة الى الاستاذ وهو غير مستحسن واجيب بان الاخفش انما قال لا خفش هذا جازان
 لا يكون تلميذه فلما ارد هذا الجواب (قوله ولما كان قول التلميذ) و اشار به الى الجواب
 عن المناقشة المذكورة من ان سيبويه اسناد الاخفش فاسناد المخالفة فير مستحسن فظهر
 مما ذكره من الجواب انه يجوز القول عن مقتضى الظلمة قيل لم لا يجوز ان يكون الاخفش
 فاعلاً من فوعا و سيبويه مفعولاً قدام المفعم لشرفه ولعظمه لانه استاذ الاخفش واجيب بان
 جعل الاخفش مفعولاً لان المشبادر من كلامه ان يكون قوله اعتباراً مفعولاً له بحذف اللام ولا شك
 ان فاعل الاعبار هو سيبويه وحذف اللام من المفعول له انما يجوز اذا انحط فاعل الفعل
 و فاعل المفعول له فلا بد ان يكون فاعل المخالفة سيبويه ايضاً ليتحد فاعلهما وايضاً لوجه
 الاخفش فاعلاً يلزم جعل قول سيبويه اصلاً مع انه مناف للقاعدة الحققة عنده وانما قلنا ان
 المتبادر ان يكون قوله اعتباراً مفعولاً له لانه يحتمل ان يكون منصوباً على الظرفية اي في
 وقت اعتبار الوصفية ويحتمل ان يكون حالاً عن الفاعل ويحتمل ان يكون بدل لاشتمال
 بحذف الضمير على نقد بر جعله اي سيبويه مفعولاً اي خالفه الاخفش سيبويه اعتباراً ولقائل
 ان يقول ان اسناد المخالفة الي الاستاذ والتلميذ جميعاً واقع في عبارة الفقهاء حيث قالوا قال
 ابو حنيفة رح كذا خلا فالابي يوسف رح بمعنى خالف ابو حنيفة رح ابا يوسف رح خلا وقال
 ابو يوسف كذا خلا والابي حنيفة رح فع كيف يجوز ان يقم اسناد المخالفة اليه غير مستحسن
 ويمكن ان يجاب عنه بان جواب الشم على نقد ير التنزل ولهذا قال وان كان غير مستحسن بان
 الوصلية او يقم المراد من الاسناد هو الاسناد بحسب الرتبة فان نسبة المخالفة قصد الى الاستاذ
 لا يلائم مرتبته نعم لو كان نسبتها اليه لقصد اظهار الصواب فلا باس بهما من كلا الجانبين كذا قالوا
 (قوله تنبيهاً على ذلك) لا يقم لا يحتاج الى مرادة لانه يتم الكلام بالشرط والجزاء لانا نقول
 مجرد اظهرية قول التلميذ مع موافقته للقاعدة لا يكون سبباً لاسناد المخالفة الى الاستاذ
 بل التنبيه على اظهرية قوله على قول الاستاذ يكون علة لذلك الاسناد ثم الاستاذ بالذال
 المعجمة مربوي وبالذال المهملة فارسي (قوله عمداً) حال من معني المماثلة اي ما يماثل اجمر

حال كونه علما او تمييزا على نحو على التمرة مثلها زيدا اي في علم مثل احمر ولا يتعلق قوله علما بقوله خالف لفساد لمعنى (قوله اذ انكر) ظرف المخالفة (قوله نحو اجمع) فانه منصرف للمصفة ووزن الفعل فاذا جعل علما يكون غير منصرف للمعلمية ووزن الفعل فاذا انكرام يؤثر الوصفية في منع لصرف لضعف معنى الوصفية فيه لانه بمعنى كل مثل اشترى بت العبد اجمع اي كمله لا ذات بتصرف بالكل فان اداة الذات كك منه غير معلوم (قوله بالانفاق اي بين محبوبيه واخفش (نصف معنى الوصفية) فيه لا يرسم التفضيل المحرود عن من التفضيلية يكون معنى الوصفية ضعيفا فيه (قوله حتى صار افعال التفضيل اسما) فاذا صار اسما منصرفا فضعف فيه معنى الوصفية لان معنى الوصفية فيه علمي نقدر استعماله في معنى التفضيلي فلا يردح ان يتم ان افعال التفضيل اسم حتى يتم افعال التفضيل اسم تفضيل فكيف يصح ان يتم صار افعال التفضيل اسما اذا المراد من الاسم في قوله حتى صار افعال التفضيل اسما هو كاسم الحائلي عن الوصفية (قوله وان كان معه من فلا ينصرف ا) اي هو غير منصرف بالانفاق بينهما فاذا سمي رجل بافضل من اقر انه مثلا فانه بعد التنكير غير منصرف بالانفاق للوصفية ووزن الفعل قيل معنى الوصفية اذا كان في اسم التفضيل المستعمل بمن التفضيلية ظاهرة غير خفية فكيف يجوز الخلاف في نحو احمر ابي في كل ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمانية غير خفي فان بينهما تداخلا لظهور الخلاف من الاول والانفاق من الثاني ويمكن الجواب عنه بان المراد من قوله معنى الوصفية فيه ظاهره ظاهر من نفسه اي نفس الاسم لان الخارج فلا اشكال لظهور معنى الوصفية في افعال التفضيل المستعمل بمن التفضيلية عن كلمة من بعد التنكير (قوله للصفة الاصلية) مفعول به لقوله اعتبارا واللام لتقوية العمل وانما قال الاصلية لان الوصفية الحائلية غير موجودة بعد التنكير بالاتفاق الا ترى ان معنى رب احمر بعد التنكير رب شخص مسمى باحمر لرب شخصي فيه الحمرة وقوله لاجل اشارة الى ان قوله اعتبارا مفعول له وقوله بعد التنكير ظرف اعتبار (قوله كوزن الفعل) في مثل احمر (قوله واللائف والمون) في مثل مكران (قوله فان قلت كما انه ا) والحاصل ان مجرد رفع المانع لا يكفي في اعتبار دابل لا بد من وجود المقتضي وهو مفقود ههنا مع ان منع الصرف خلاف الاصل ولا يجوز ارتكاب خلاف الاصل بلا ضرورة وحاصل الجواب ان وجود المقتضي هو القياس اي قياس احمر على اسود وارقم لانه قدر الت الوصفية فيهما بغلبة الاسمية مع انها معتبرة فيهما وحاصل الردان القياس بينهما مع الفارق اي قياس احمر بعد التنكير على اسود وارقم حال غلبة الاسمية قياس مع الفارق لانه قدر الت الوصفية في احمر بالكلية بخلاف اسود وارقم فان فيها اشابة من الوصفية فان قلت لاشك ان ارقم مثلا يستعمل في فردة واريد منه فردة ونقي الوصفية فاذا اوضح احمر على الفردة الذي فيه الحمرة فلا بد ان يبقى الوصفية كما يبقى عند استعمال

الاسود والارقم بفردة فلم يكن بينهما فرق قلت فرق بين الاستعمال والوضع لان الامور استعمل
 في فردة ولكن وضعه على الوصفية بخلاف احمر فانه اذا وضع وجعل علما للفردة لم يبق الوصفية
 فيه بسبب التغيير بالوضع وقد اجاب عنه بان احمر جاء غير منصرف في كلامهم بعد التنكير وليس
 فيه الاوزن الفعل فالدمات على اعتبار الوصفية فيه هو صحيحه غير منصرف في كلامهم بعد التنكير
 (قوله فقد ذهب الى انه منصرف) اي القياس عنده ان يكون منصرفا لانهما قد زالت بالعلمية
 وهي بالمنكير والزائله ونقل عن الشيخ الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافا في نحو
 احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماح فهو على منع الصرف (قوله والزائلا لا يعتبر من غير
 ضرورة) ولقائل ان يقول ان الضرورة ههنا هي وجدان احمر غير منصرف في كلامهم بعد التنكير
 الا ان يقال وجدانه كك ليس امر قطعيا (قوله فلم يبق فيه) اي في نحو احمر الاسباب واحده وزن
 الفعل في احمر والالف والنون في سكران قال الفاضل السموي في بقاء الالف والنون في سكران
 على مناهب الاخفين بحث فان سكران حال العلمية من قبيل الالف والنون في الاسم وبعده زوال
 العلمية التي هي شرطه والالف والنون ايضا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط وقد
 اشرنا الى هذا البحث سابقا انتهى كلامه ومراذبه بالاشارة الى هذا البحث سابقا ما ذكره على
 كلام مولانا عصم بتولاه وفيه ان الوصفية الاصلية بعد زوال العلمية اه كما سبق في قوله او على
 سبب واحد فيهما هي ليست شرطا فيه وقد اوردناه هناك وذكرنا ما فيه ايضا فافول ما ذكره بقوله
 فان سكران حال العلمية من قبيل الالف والنون في الاسم قول بط وذلك لانهم قالوا ان الدراد
 بالاسم في قوله الالف والنون ان كانا في اسم هو الاسم المقابل للصفة لا الاسم المقابل للمفعول
 والحرف ولا الاسم الذي يطلق عليه العلم لان الحكم في قوله فشرطه العلمية غير مفيد وايضا
 يلزم الوساطة بين العلم والصفة لان الالف واكثر قد تكونان في غير العلم والصفة وقد ذكرنا
 تفصيله في الالف والنون المذكورتين فما ذكره الفاضل السموي من سفسطة باطلية (قوله وهذا القول
 اظهر بورد الاعتراض عليه وقد عرفت الجواب عنه فلم يبق الاظهرية ح وقيل في وجه الاظهرية
 ان المعدوم من كل وجه لا يؤثر (قوله ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصل بعد التنكير) قال
 الفاضل السموي الاول ترك قوله بعد التنكير وان كان في الواقع كك فانه لا يناسب تاليه اي قوله
 لزمه ان يعتبره في حال العلمية بل المناسب بهذا التالي ان يقول بدل قوله بعد التنكير وقاس
 اعتبار الوصفية في احمر على اعتبارها في اسود وارقم في حال غلبة الاسم لزمه ذلك انتهى
 كلامه افول ان سيبويه لم يقس اعتبار الوصفية في احمر على اعتبارها في اسود وارقم حال غلبة
 الاسمية وتكون القياس المذكور هو فقالمناصبه غير معلوم ايضا بل القياس المذكور قول بعض
 منهم ولهذا قال قدس سره قيل الباعث على اعتبارها في قوله قلت وقاس اعتبار الوصفية اه

ليس علمي ما هو الواقع بل هو كاذب لانه جاز ان يكون الباعث علمي اعتبارا فيه مجيئه غير
منصرف بعد التنكير في كلامهم كما ذكرنا ايضا لقياس الرد كور من ميبويه انما يكون بحسب
الوهم والاحتمال فكما ان الاعتبار بعد التنكير لا يستلزم الاعتبار في حال العلمية تلك اعتباره
لوصفية بسبب القياس المفارق لا يستلزم اعتبار ذلك صفة في حال العلمية مع ان الشرح لقياس
المدكور بقوله وفيه بحث اذ كيف يصح ان يثبت الام على القياس المردود وايضا لان
ان الاعتبار بعد التنكير لا يستلزم الاعتبار في حال العلمية لان منشاء الاعتراض المفهوم
من قوله ولما اعتبر ميبويه اذ هو لفظ الاعتبار المدكور في قوله اعتبار الصفة لاصلية اذ ميبويه
لما اعتبر الوصف الاصلي في احمر بعد التنكير لزمه ان يعتبره في باب حاتم حال العلمية ايض لان
الاعتبار عمل المعترف له ان يعتبر فيه حال العلمية ايض لكنه غير معتبر فيه فلم يكن معتبرا
في مثل احمر بعد التنكير ايض بيان الملازمة ان الوصفية اذ زالت فان لم يكن معتبرة لكونها
زائلة لم يكن معتبرة في احمر بعد التنكير بل كان منصرفا فان كانت كصفة بعد زوالها كانت
معتبرة في مثل حاتم حال العلمية فيكون غير منصرف وباعتبار اخر على اولم يعتبر فيه حال العلمية
لزم التحكم او الترجيح من غير مرجح لعدم المانع من الاعتبار في شيء من نحو احمر وباب حاتم كما
انه لان مانع ولا استحالة في اعتبار اجتماع النقيضين واعتبار ارتفاع النقيضين ويؤيد كلامنا هذا
ما ذكره بعض شارحين لان المجتمع اجتماع المتضادين في حكم واحد لا اعتبارهما اذ قوله لزمه
ان يعتبره في حال العلمية قال الفاضل السم الاولي يتوهم اعتباره حال العلمية او يقم كان مثلة
ان يعتبره حال العلمية فان اللزوم ليس في نفس الامر ولا يناسب ايض بالجواب بقوله ولا يلزم
باب حاتم انتهى كلامه و اشار الى ما ذكره الفاضل المدكور مولانا عصم قال الاولي ان يتنظر كان مظنة
ان يلزمه لتلا يكون هو وقوله فاجاب متناقضين انتهى كلامه اقول بطلان اللزوم في نفس الامر
ظهر مما ذكرنا في الحاشية السابقة التي ذكرناها نقولنا وايضا لان ان الاعتبار بعد التنكير اذ فارجم
اليها ثم اقول قوله ولا يناسب ايض بالجواب بقوله ولا يلزم باب حاتم ليس بشيء لان عدم النسابة
للزوم التناقض الموهوم وهو بطلان قوله ولا يلزم باب حاتم في مرتبة الجواب عن السؤال المفهوم
من قوله ولما اعتبر ميبويه اذ فالمص امامع اللزوم في الجواب فنفيه اللزوم فيه يشعر بان
السائل ادعى اللزوم في صواله ودعوى اللزوم منه ليس الا بحسب الوهم او الظن منه كما هو
المتعارف في مثل هذه المواضع فيكون قوله ولا يلزمه مقويها لما جعله الشرحاء الشرط بقوله لزمه
كما قال المص في باب التنارع ليس منه لفساد المعنى لان السائل ادعى التنازع بين كفايي
ولم اطلب في قليل فقال المص ايس منه اي من باب التنازع وايضا قال المص فيما بعد وليس
مثل ازيد ذهب به منه فالسائل ادعى انه من باب ما هو عامله وايضا قوله ولا يلزمه باب

حاتم لا يناهض بقوله يومه وبقوله يظن ايضاً فكيف يصح قوله الا ولم يتوهم افتباراً هذا اكله
 اذا كان قوله ازمه وقوله ولا يلزمه من اللزوم والالزام واما اذا كان احدهما من اللزوم والاخر
 من الالزام فلا يتوهم التناقض على ازم (قوله ولا يلزمه باب حاتم) اي اعتبار الوصفية في باب
 حاتم وهذا جواب عن الزام الاخفش ميبويه كما اشار الشافعي اليه بانه لو كانت الوصفية معتبرة
 في مثل احمر بعد التنكير لكانت معتبرة في مثل حاتم علماً لكنها ليست بمعتبرة في مثل حاتم
 فلا يكون في مثل احمر ايضاً بعد التنكير معتبرة وتقرر الجواب انه لا يلزم من اعتبارها في مثل
 احمر بعد التنكير اعتبارها في باب حاتم حال العلمية لما يلزم من اعتبارها في باب حاتم اعتبار
 المتضادين (قوله اي كل علم كان في الاصل وصفام بثناء العلمية) ولم يكن فيه سبب اخر غير
 العلمية فح لا يرد ما قيل ان مجرد ما ذكره الشافعي في المراد لصدقه على احمر علماً مع انه
 لا يحتاج الى اعتبار الوصفية فيه لوجود السببين فيه غير الوصفية وقوله بان اعتبار بيان
 اللزوم اي لزوم باب حاتم على ميبويه بان اعتبر فيه ايضاً (قوله فان العلم للخصوص
 والوصف للعموم) يعني انه اراد بالتضاد التقابل لان الخصوص والعموم مهناب معنى التعيين
 وعدمه وهما ليسا وجوديين حتى يتصور التضاد بينهما واراها بالتقابل المتقابل بالعرض لا التقابل
 بالتأصيل لان الوصفية والعلمية باعتبار موضوعيهما اعنى العلم والوصف مستلزمان لتعيين
 المدلول وهما م تعييناً لانهما من صفات معانيهما المراد من ان بين مفهوم العلمية والوصفية
 تضاد افلا يردح مثقال بعض المحشيين من ان المفهوم من كلامه ان بين الوصفية والعلمية تضاداً
 وهو م لجواز ان يكون اللفظ الواحد باعتبار وضع واحد متصفاً بالعلمية والوصفية انتهى
 كلامه وذلك لان كون التضاد بين مفهوميهما لا ينافي ان يكون اللفظ الواحد متصفاً بالوصفية
 والعلمية (قوله في حكم واحد) اي في تحصيل الحكم واحد (قوله وهو منع صرف لفظ واحد) بان
 كان اللفظ واحد ابالوحدة الشخصية ومنع الصرف ايضاً واحد ابتلك الوحدة فلا يردح ان اللفظ
 كثيراً واحدة بالنوع فاذا وجهت العلمية في لفظة والوصفية في لفظ اخر فهما في لفظ واحد مع انه
 ليس اعتبار المتضادين ح ولا يرد ايضاً اعتبار المتضادين في منع صرف احمر في حالتي الوصفية
 والعلمية لتعدد منع الصرف لان اعتبار الوصفية قبل الاسمية واعتبار العلمية بعد ما فلا يكون
 اعتبار المتضادين في حكم واحد بل في حكمين فعلم مما ذكرنا ان قوله واحد في قوله وهو منع
 صرف لفظ واحد متعلق بمنع الصرف واللفظ معا قال مولانا عصم يتجه عليه ان الوصفية والعلمية
 ليسا متضادين في هذا الحكم بل متوافقان ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ثم
 قال لا يحتاج الى قوله وهو منع لانه لفظ واحد بان معنى الذي ذكرناه لان قوله في حكم واحد
 بمعنى يلزم اجتماعهما معاً انتهى كلامه اقول قوله معاً بان معنى انهما في زمان واحد وفي محل

احد او في زمان واحد ومحل واحد جميعا فان كان الاول قهوبط لانه ح يلزم امتناع وجود كل
 احد منهما في محل على حدة اذا كان الزمان متحدا وان كان الثاني فهو ايضا لا يجوز لانه
 يلزم ح اعتبار المتضادين في حكم واحد في نحو احمر ايضا لاعتبار احد الضدين حال العمية
 الاخر بعد التذكير فيه مع انه لا يستعمل اجتماع المتضادين في حكم واحد على شئ من النقديرين
 ان كان الثالث فنقول لانم صحة اردة كلا المعنيين منه فتامل فان قيل لانم عدم جواز اعتبار
 لمتضادين في حكم واحد لانه قد جعل حر كنانا مختلفتان سببا للحكم واحد وهو لا يختلف واجيب
 بان الاختلاف وان كان حكما واحدا ظاهرا لكنه متضمن لحكمين حقيقة لكونه عبارة عن تحقق
 حالة وزوال اخرى وايضا الحكم الذي لا يقتضي اجتماع المتضادين بل يقتضي مجرد وجودهما
 ولو متعاقبين يجوز اعتبار المتضادين فيه (قوله كما في اهود وارقم) ولا يخفى ان المقصود
 ههنا هو امتياز احمر من باب حاتم اي امتيازهما ما غلبت فيه الالسمية فيبغى ان يقر كما في احمر
 يكون اعتبار الوصفية قبل العلمية ثم اعتبارها فيه بعد التذكير فيكون فيه اعتبار المتضادين
 في حكمين لا في حكم واحد اي في منع صرف واحد بل في منع العرفين وان كان في لفظ واحد ويمكن
 ان يجعل احمر تنظير الاعتبارين المذكورين حتى يكون واحدا في قوله وهو منع صرف
 لفظ واحد قيد اللفظ ومنع الصرف معا لان يقر قوله كما في اسود وارقم تنظير لا تشبيل اي
 بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية مع سبب اخر في احمر كما في اسود وارقم فنقولنا في احمر ملحوظ
 في الكلام بمعونة المقام واقتضاء السوق ولا يبعد ان يجعل قوله بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية
 اذ دفع سوال تقريره ان الوصفية كما تزول مع العلمية كك تزول مع غلبة الالسمية فكيف
 يجوز اعتبارها في اسود وارقم دون باب حاتم في جبال العلمية تقرير الجواب انه ليس في اسود
 وارقم اعتبار المتضادين لما عرفت من ان الالسمية لم تنزل منهم بالكلية بسبب غلبة الالسمية
 بل فيهما شائبة من الوصفية باق بخلاف احمر وحاتم (قوله لا يلزم اجتماع المتضادين) في حكم
 واحد لا يخفى ان السوق يقتضي ان يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد لا اجتماعهما الا
 ان يقر لافرق بين الاعتبار والاجتماع ههنا لان اعتبار الشئ فرجه وجوده فلما يمتنع اجتماعهما
 يمتنع اعتبارهما (قوله فلما نقدر احد الضدين ا) لان فرض الشئ هو اعتبارا ويمكن تقرير
 الجواب بوجه اوضح بان احد المتضادين ههنا محقق وهو العلمية والاخر وهو الوصفية نبي
 بمحقق بل اصلتها في حكم المحقق واجتماع المتضادين بهذا المعنى وهو ان يكون احدهم
 محققا والاخر غير محقق ممكن ولكن اعتبارهما في حكم واحد غير مستحسن لماذا كررنا ان
 شبيهه به تم لماذا كررنا ان التقدير هو الاعتبار فلا يرد ما ذكره بعض المتشبهين في رد هذا الجواب
 من ان نقدر احد الضدين بعد زواله مع ضاخر مسلم لكن لا يستلزم اعتبار الوصفية الزائل

في نحو ما تم حال العلمينة بل يستلزم تقدير اعتبار الوصفية الزائفة في نحو حاتم مع العلمية
 انتهى كلامه قال مولانا عب بل نقول ليس في هذا المصاحف ، لا توهم اجتماع المتضادين وبيان
 ذلك ان لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو لا بين العموم
 والخصوص لا اختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان يجوز استعمال لفظ
 المشترك بين المعنيين وان لم يجوز ذلك ليس للمتقابل انتهى كلامه (قوله لكنه شبيه به)
 فان لزوم اجتماعهما في التصور حالة ناثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق
 فاعتبارهما معا غير مستحسن قال الفاضل السم لا يخفى عليك ان اللازم من موق الدليل قبل ايراد
 السؤال والجواب ان اعتبار المتضادين في حكم واحد باطل ومقتضى جوابه ان اعتبار الوصفية
 حال العلمية غير مستحسن فبينهما تدافع انتهى حاصل كلامه اقول لانم ان اللازم من الدليل او موقه
 بطلان اعتبار المتضادين بل اللازم عدم اعتبارهما مطلقا سواء كان باعلا محضا او غير مستحسن
 لعدم التصريح بشئ فجاز ان يراد واحد معين منهما وهو غير مستحسن فح لا منافاة بين الدليل و
 الجواب او كان جوابه مبنيا على تحرير الدليل وتغييره فما ذكره الفاضل السم بقوله ولا يخفى
 عليك اذ ما قاطب اصله لان قوله فاعتبارهما غير مستحسن بناء على تغيير الدليل وتحريره ولا يبعد
 ان يقال الجواب في الحقيقة هميم اجتماع الضدين عن غير المستحسن الحقيقي والحكمي فلامه
 ايض ما قل ان ما ذكره التلم بناء على هذا التهميم على انهم قالوا ان صدور الامر الغير المستحسن
 من الثقة والطمع جميعا فجاز اطلاق البطلان على ما هو غير مستحسن (قوله اي
 باب غير المنصرف) اشار به ان اللام للعهد (قوله اي بدخول لامه) اشار به الى ان الباء
 للسبب (قوله اي بصورة الكسر) يعني ان المهم اراد بالكسر صورة الكسر فان الكسرة بصورة
 الكسر وذلك لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين كما مر فلا يوجد في المعرب
 فلا بد من حذف الهمزة فأتت صورة الكسرة مشتركة بين القاب البناء والاعراب جميعا
 (قوله لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايض) الظان قوله ايض زائد لان الكسر
 لا يطلق على الحركات الامرابية بل هو من القاب البناء عند البصريين لكن قوله ايض يشعر بان
 ذهب الى منهج الكوفيين مع ان الكلام في منهج البصريين الا ان يقال اراد بالكسر صورته
 وانما اورد قوله ايض لان صورة الكسر مسوية للكسرة وهي مشتركة بين البناء والاعراب
 (قوله انه منصرف مطلقا) سواء بقي العاتان مع اللام او الاضافة او لا بقريئة اللاحق ركك
 مطلقا قوله غير منصرف مطلقا (قوله اعني اللام والاضافة) دون ساثر الخواص كالاعلمية
 والمفعولية قيل وجه ذلك انهما الميزتان لمدلول الاسم بخلاف ابواق (قوله والممنوع من غير
 المنصرف) جواب سوال تقريره ان باب غير المنصرف اذا كان مع دخول اللام او الاضافة غير

منصرف فلا بد ان لا يدخله الكسرة كالتنوين وتقرير الجواب ما ذكره بقوله بتبعية التنوين لانهما يتعاقبان في مثل غلام زيد فلودخل الكسر في غير المنصرف الذي ليس فيه الالف واللام والاضافة يتوهم جواز دخول التنوين ايضاً لهما من تعاقبهما في مثل غلام زيد فحذف الكسر بحذف التنوين وهذا التوهم غير ممكن مع اللام والاضافة فيعود الكسر في غير المنصرف الذي مع اللام والاضافة (فوله لم يؤثر) اي المشابهة الضعيفة (قوله الا في سقوط التنوين) وفيه نظر لان التنوين منقطع قبل دخول اللام والاضافة بسبب كون الاسم غير منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالاسقاط ههنا عدم عود ما كما يعود الكسر واعلم ان التنوين اذا كان للتنكير فيبينها وبين اللام تناف فلا يجتمعان واذا كان لغير التنكير فلا يجتمع ايضاً لاطراد الباب واما الاضافة فتقتضي الاتصال والتنوين يقتضي الانفصال فهما متنافيان اقتضاء فلا يجتمعان (قوله المر فوعات) اما بالسكون بان لا يكون لها محل من الاعراب فيكون المنصل عن سابقها واما بالرفع على انها مستنداء محذوف الخبر وخبر محذوف المبتداء والتقدير المر فوعات من هذه المر فوعات وهذا ذكر المر فوعات او باب امر فوعات (قوله جمع المر فوعات لا المر فوعة) يحتمل ان يكون تحقيقاً للعدالة ويحتمل ان يكون لدفع سوال وهو ان ضمير هو لا يجوز ان يسد عنه الى المر فوعات ولا الى واحد من الاثنان واحداً جمع المونث يكون مونثاً والماء على مر كسب من الايجاب والسلب فتقوله لان مر صوفه الاسم وهو مذكور لا يعقل لاثبات الجزء السلبي واثبات الجزء الايجابي بهولة ويجمع هذا الجمع اي هذا النوع من الجمع (قوله لان موصوفه الاسم) اي لفظ الاسم خلاصه فوعات صفة له والصفة ههنا بمعنى القائم به ثم ان الاسم اهم من الحقيقي والحكمي فتناول الخبر الجملة (قوله ويجمع هذا الجمع) وقوله هذا الجمع منعم مطلق للنوع اي يجمع هذا النوع من الجمع اي تجمع صفة المذكور الذي لا يعقل هذا النوع من الجمع مطيحاً اي دائماً بل يريق القاعدة (قوله كالمصافيات للمذكور من الخيل) اي المصافين صفة المذكور من الخيل قال قد مر في الحاشية المصافين من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الاربعة على طرف الحافرة ناقلاً عن الصحاح التي هي المصافيات صفة المذكور لا يعقل مع انه جمع بالالف والتاء (قوله وجمال) بكسر الجيم جمع حمل بفتح الحاء بالفارسية اشترنر وسبحلات اي ضخمة وانما قال كالايام وعطف على (قوله كالمصافيات) ولم يعطف على مدخول الكاف ولم يقل والايام لان المصافيات والسبحلات من جملة الاجسام بخلاف الايام فانها من الازمان فان الحالي صفة اليوم وهو مذكور لا يعقل (قوله لان التعريف انما يكتفي بالماهية) دفع سوال تقريره انه لم يقل هي موضع هو نار جاعه الى المر فوعات او لم ير جع هو اليها بتا ويل المذكور وباعتبار الخبر وهو ما في ما لا يقتضي لا يجرى التعريف الا فراد كان لك لا يجوز للفرد وعلى تقدير ارجاعه الى المر فوعات يلزم التعريف للفرد لان المر فوعات

قيل يكون في جانب المبتدأ شيء يعارض بكون عامله اقوى من عامله وهو ان المبتدأ باق
 على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل فانه لا يتقدم على المسند وهو
 الفعل واجيب بان الازم منه كون حال المبتدأ اقوى من حال الفاعل مع ان المقصود هو
 كون عامل الفاعل اقوى في الاثر من عامل المبتدأ نعم يصح ذلك ان يعارض اذا كان المبتدأ
 اقوى من الفاعل من حيث كون عامله اقوى في الاثر من عامله وفيه نظر لان المراد من اولوية
 الفاعل وعدم اولوية المبتدأ اولوية نفسهما لاجل حالهما ولهذا قال وانما قدمه اه فيكون المبتدأ
 باقيا على ما هو الاصل في المسند اليه هو المراد ههنا لا يقم ان الازم من الدليل هو كون الفاعل
 اقوى من المبتدأ لانه سائر المر فوعات وهو المدعى لانفقوا المبتدأ اقوى من سائر
 المر فوعات واذا كان الفاعل اقوى منه فيلزم ان يكون الفاعل اقوى من سائرهما وقيل الفاعل
 اقوى من المبتدأ لان عامل الفاعل يعمل في جميع الفاعيل مثل ضرب زيد ضربا شديدا امام الامير
 في دارة عمر واقائماتاد يبا ابا فان زيد فاعل وضربا شديدا مطلقا واما ما لا مير ظرف زمان
 وفي دارة ظرف مكان فيكونان مفعول فيه وعمر واسم بدو قائما حال من زيد وعمر ووتاد يبا مفعول
 له وابتدأ في كلاً ما هو الفعل بخلاف عامل المبتدأ فانه لا يحد من الا فيه او فيما هو مثله
 كالخبر (قوله ولانه يحكم عليه بكل اه) فيقيم زيد قائم و زيد جسم فيكون في جانب المبتدأ
 الاستيعاب والشمول دون في جانب الفاعل (قوله فكان اقوى) المتفرع من قوله وهو الذي يلزم
 المتفرع من ما قبله بضم مقدمة و اشار الى تلك المقدمة بقوله بخلاف الفاعل فانه لا يرد ان
 المتفرع ينبغي ان يكون بعد قوله بخلاف اه حتى يتفرع من ما قبله فانه قد من مره اراد ان يكون
 المتفرع عند المتفرع عليه (قوله الا بالمستق) لان العامل فيه اما فعن اه شبهه و كل منهما
 مشتق قال مولانا عب ان زيد في قولنا عجبني ضرب زيد فاعل المصدر مع ان المصدر مشتق منه
 واجاب عنه بان المشتقات اعم من ان تكون حقيقة او حكما وهو مشتق حكما لان المصدر في قوة ان
 مع الفعل هذا حاصل كلامه قول يمكن الجواب ايضاً بان المراد من المشتق ما ليس بجامد فيشتمل
 المشتق منه قال مولانا عصم ان من حكم بان المراد بالمشتق حقيقة او حكما والمصدر في قوة
 ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم المستفاد من قوله فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لعدم الحكم لان
 الحكم لا يكون الا فيما كان الاسناد تاما فيه واسناد المصدر الى فاعله غير تام اقول الظان يكون
 المراد من الحكم في قوله لا يمكن الا بالمشتق الاسناد ويراد من الاسناد مطلق التسمية مثبتة كانت
 او منفية ناقصة كانت او تامة بقرينة قوله اسناد اليه الفعل لان المراد بالاسناد ههنا مطلق التسمية
 كذا قالوا والا يلزم ان لا يكون تعريف الفاعل جامع لعدم صدقه على زيد في عجبني ضرب زيد
 (قوله ما اي اسم حقيقة اه) فان قيل ما الاسناد في تخصيص كلمة ما بالاسم ثم التعميم عن الحقيقي

والحكمي اجيب بان تخصيصها بالاسم لاجل تخصيص كلمة ما بالاسم في تعريف المر فوع على ما مر من ان موصوفه الاسم وقيل لو اكتفى على عمومها ولم يفسر ما بالاسم يصدق تعريف الفاعل على ذات الذي هي معنى الفاعل مع ان التامل في اصطلاحات النحاة هو الاسم لاسمها وان كان الفاعل في الحقيقة هو المعنى (قوله ليدخل فيه مثل قولهم اه) اي ليدخل فيه الفاعل الذي في مثل قولهم اه فيكون قوله ان ضربت في قوة ضربك فهو اسم حكما قيل او بقى ما على عمومه و براد منه شئ فح لا يحتاج الى تعميم الاسم عن الحقيقي والحكمي لان الشئ يشتمل ان ضربت واجيب بان تخصيص لفظة ماسنة موكدة بينهم فيفسر بالاسم الاقرب المعرف والاسم الاقرب هو الاسم لان الشئ اعم من الاسم وهو اعم من الفاعل (قوله اسند اليه الفعل بالاصالة) قال مولانا عصم الا و ائى ان يقر اسندا اليه بالاصالة الفعل او شبهه ليستناول شبه الفعل الذي اسندا اليه بالاصالة اقول وما اختاره الشئ ايض طريق من البارق المعروفة بينهم لان ذكر المقدم وترك المواخر بالمقايسة شائع وكك ذكر الاصل وترك الفرع بالمقايسة مألوف بينهم وشبه الفعل فرع بالنسبة الى الفعل قيل التعريف ينتقض بقولنا ماضرب زينا لان فيه ملابلا مناد وكك ينتقض بفاعل الشرط مثل ان ضربت ضربت لان فيه فرض الاستناد واجيب بان المراد من الاسناد مطلق النسبة تامة كانت او ناقصة فان اسناد المصدر الى فاعله ناقص خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مقدرة واليه اشار مولانا عصب (قوله ليخرج عن الحد توابع الفاعل) المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدال اذ الاسناد في التابع ايسر الا فيهما بخلاف النعت والمقا كيد وعطف البيان فان التابع اذا كان صفة مثل جاءني زيد العالم لا يحتاج الى القيد بالاصالة لعدم اسناد الفعل الى العالم اصلا وكك اذا كان توكيدا مثل جاءني القوم كلهم وكذا عطف البيان كذا الحمرة مولانا عصم (قوله بقريئة ذكر التوابع اه) اي اعتبار القيد بالاصالة في الحد و ككلها بقريئة ذكر التوابع بعد ما قال مولانا عصب ان التوابع بهيئة غاية البعد والقريئة لا بد ان يكون في نفس التعريف او متصلا به (قوله او شبهه) كلمة او للتنويع لا للشك والتشكيك فاشار الى ان الفاعل نوعان احدهما ما اسندا اليه الفعل وثانيهما ما اسندا اليه شبه الفعل فلا يرد ان ايراد ما لا يلائم بمقام التعريف لان التعريف للتحقيق وكلمة او للمتريدين (قوله اي ما يشبهه في العمل) وانما قال ذلك ولم يغفل ما يشبهه في الاشتقاق لئلا يخرج فاعل المصدر لانه مشتق منه واما لم يقل ما يشبهه في الدلالة على الحدث ائلا يخرج فاعل الظرف لانه لا يدل على الحدث (قوله وقدم) اي الفعل عطف على اسناد احوال ولا بدح من تقدم بقوله لانه لا بد في الماضي المثبت من قنظاهرة او مقدرة (قوله لان الاسناد الى ضمير الشئ اه) نقوله

وقدم عليه قيداً احترازياً عند من عمم الإسناد من الإسناد الظاهري والحققي لا يقر زيدي
 زيد ضرب خارج بالقييد بالاصالة فلا يحتاج إلى أخرجه إليه لانا نقول القيد بالاصالة
 في مقابلة التبعية مع ان الاسناد إلى ضمير الشئ اصناد إليه في الحقيقة فايراد قوله في
 الحقيقة لدفع ما ذكر (قوله تقديمه عليه) أي على ذلك الاسم وجوباً لان الفرد الكامل
 في التقديم هو التقديم على سبيل الوجوب والمطلق ينصرف إليه (قوله قلت المراد
 وجوب تقديم نوعه) أي نوع ما هنالك إلى الفاعل (قوله على جهة قيامه به) أي على
 طرزة وطريقه وشكله (قوله أي اسناداً واقعاً على) أي ان قوله على جهة قيامه به صفة
 المصدر المحتدوف فان كون الظرف صفة إنما يكون باعتبار متعلقه (قوله على طريقة قيام
 الفعل) أي عملت هذا العمل على وجه علمك وعلى جهته أي على طرزة وطريقه وشكله والمراد
 من قيام الفعل قيام مدلوله أي مدلول الفعل الاصطلاحي فلا يرد ما قيل ان المراد من الفعل
 في قوله ما هنالك إليه الفعل اما لفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذي هو المصدر لا سبيل
 إلى الاول لان الفعل الاصطلاحي غير قائم بنفسه لفاعل ولا سبيل إلى الثاني لانه لا حاجة إلى
 قوله او شبهه فالضمير في قيامه يرجع إلى بعض مدلول الفعل الاصطلاحي وهو الحدث الذي
 هو فعل حقيقي والضمير في قوله او شبهه يعود إلى مدلول الفعل الاصطلاحي لان شبه مدلول
 الفعل الاصطلاحي هو مدلول شبه الفعل الاصطلاحي لان شبه الفعل الاصطلاحي هو شبه الفعل
 لا مدلوله (قوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم) أي ذلك علامتها ومن لوازمها
 (قوله مثل زيد في قام زيد) اشارة إلى المسامحة التي في عبارة الاسم وهو من المسامحة
 المشهورة لان من البين ان الفاعل ليس عين هذا التركيب (قوله والاصل ان يلي) أي يقرب
 والاصل في اللغة ما يبني عليه الشئ وفي العرف القاعدة والمراد ههنا ما ذكره الشئ فيكون بمعنى
 الاوأي (قوله أي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه) والحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضيه
 قرنه من الفعل ورجحانه أي طبيعة الفاعل تقتضي قرنه بالفعل وهو الظاهر كلامه لكن قد تزول
 ذلك الاقتضاء لعارض يقتضي رجحان البعك او وجوده ونظير ذلك ان طبيعة الماء لا تقتضي
 البرودة لكن قد تزول لمانع هو الشمس او النار وانما لم يقل والاصل ان يليه مع انه اخصر
 واشمل اما الاول فظا واما الثاني فلان الضمير يرجع إلى احد الامرين وهو الفعل او شبهه بلزيادة
 التمكين في الذهن والاشارة إلى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به فوضع المظهر
 موضع المضمحل للاشارة إلى ذلك وقيل انما لم يقل والاصل ان يليه لانه لو قال كذا يتوهم ان
 المقص هو قرب الفعل إلى الفاعل مع ان المقص هو العكس فكنا قال مولانا عصم (قوله ان لم يمنع
 مانع والمانع ما ذكره بقوله) واذ انما اباه (قوله الفعل المسمى إليه) اشارة إلى ان

اللام للمعك (قوله ان يكون بعد اء) اشار به الى ان المراد من الولي هو البعدية بلا واسطة
 وهذا هو مفهوم الولي عند بعضهم فلا يردخ ما قيل ان قوله يلبي يشتمل ما اذا كان الفاعل قبل
 الفعل ايضاً (قوله يدل على ذلك اسكان اللام اء) اعلم ان اسكان اللام في ضربت دليل اني على جزئية
 الفاعل له وهو الذي يلزم من العلم بالعلية المعلم بالمعلول (قوله فلذلك الاصل اء) قيل اللام والفاء
 للتعليل فاحد مما كاف واجيب بان اللام للتعليل دون الفاء فانها تفيد ان كون الولي اصلا
 علة لجواز تركيب الاول وامتناع تركيب الثاني والفاء لمنفرد فيفيد ان العلم بالجواز والامتناع
 في التركيبين المذكورين مترتب على العلم بالاصل المذكور سابقا واول جعل الفاء للتعليل
 ايضاً لا يلزم الاستدراك لان اللام للاستدلال من وجود العلة وهي الاصل المذكور على وجود
 المعلول وهو جواز التركيب الاول وامتناع التركيب الثاني والفاء للاستدلال من العلم بوجود
 العلة على العلم بالمعلول فاللام استدلال من الوجود والفاء استدلال من العلم واعلم ان ما بعد
 لذلك يكون دليلاً بما قبله وهو الذي يلزم من العلم بالمعلول العلم بالعلة وما قبله دليل ثاني ما
 بعده وهذا الجوار ليس دليلاً على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوي الفاعل والمفعول
 ايضاً يعمر لخصوص غلامه زيد (قوله خلافا للاخفش وابن جني) بسكون الياء فانهما جوار
 اتصال ضمير المنعم به بالفاعل من تقدم الفاعل لشدة انقضاء الفعل للمفعول به كاقضاء الفاعل
 هذا ما ذكره مولانا عاب (قوله جزى ربه عني اء) والمقصود بالتمثيل هو الضمير في ربه فانه راجع
 الى العدي وهو منعم به وقوله ربه فاعل وقوله جزاء الكلاب نصب على نزع الخافض والكلاب جمع
 الكلب والعاوي صوت الكلب وقيل المراد من الكلاب العاويات الظلمة فانه يكون لظلم جزاء
 في الاخرة والمراد من الظلمة شرار الناس (قوله وفد فل) اي وقد فعل الله تعالى بعد جزاءه عني
 اي عن جانبي او المراد وقد يفعل الله تعالى فقوله وقد فعل على سبيل التفاضل فانهم يعبرون عن
 المصارع المتحقق الوقوع بالماضي فقوله وقد فعل جملة خبرية وقوله جزى ربه عني اء جملة
 دعائية (قوله وبانه نائم اء) ولا يخفى ان الجواب الاول اولي من الجواب الثاني فلذا اقدم
 التسليم على المنع او نقول نقده على المنع ايضاً من الاسلوب الواقع بينهم فان ذكر كلام الخادم
 وجزاه الى نفسه ثم التكلم به طريق خاص (قوله جزى ربه الجزاء) اي صاحب الجزاء وهو الله تعالى
 واذا كان الضمير راجعاً الى العدي يكون الرب بضمه نبي پر ورنده لا بمعنى صاحب (قوله اي في
 الفاعل المتقدم اء) اي في جنس الفاعل المتقدم اء لاني فردة المذكور سابقاً لانه ضمير مقصود وهو
 وكذا المراد في جنس المفعول المتقدم اء اشار به الى دفع ما قيل من ان المص لم يذكر المنعم من قبل مع
 ان المرجع اليه لابد ان يكون المذكور اذ في الجواب ان الفاعل قد سبق جنسه صريحاً لانه عرفه و
 قد سبق في ضمن الامثلة في قوله قام ربه لانه يمنع تحقيق الفرد بدون الطبيعية فلا يرد نه لم يسبق في

ضمن الامثلة الافرد الفاعل لاجنحه وايضاً قد سبق المفعول في ضمن المثال في قوله ضرب غلامه زيداً
وقدمت ان وجود الفرد بدون وجود الطبيعة محتج (قوله المفعول المتقدم ذكره انا) وكذا
المفعول المتقدم ذكره في ضمن الفاعل لان الفاعل مقابل للمفعول وينتقل الذم من احدهما المتقابلين الى
الآخر كانه قاله من الورد الى البلبل وبالعكس مع انهما متقابلان (قوله اي الامر الدال عليهما)
اي على الفاعلية والمفعولية واعلم ان القرينة هي الامر الدال على الشيء بلا وضع لا الامر الدال
عليهما بلا وضع لكن لما كان البسمت ههنا عنهما فقال كك فلا يجب بسبب وجود القرينة بتقديم الفاعل
في نحو اكرمت موسى حبلبي واكل الشري يحيى ولقائل ان يقول لا بد ان يكون القرينة هي الامر
الدال على الشيء بالوضع لا بد ونه لان القرينة مستعملة والمستعمل اخص من الوضع والاخص
مستلزم للاعم فتدبر قال الفاضل السم فيه انه ان اريد لا بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ الدال
على المعنى المجازي قرينة عليه وام يقل به احد وان اريد لا بالوضع له ولا بما يستلزم
يلزم ان لا يكون اللفظ قرينة لمعناه التضميني والالتزامي مع انه يكون اللفظ قرينة لهما فالاولى
ان يقر في تفسير القرينة هي الامر الدال على الشيء من غير الاستعمال فيه انتهى كلامه هذا
الكلام وقع من مولانا عصام الدين وتبعه الفاضل السم الا ان مولانا عصم قال موضع قوله فالاولى
خالف صواب ان يقر هي الامر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما واعلم ان حاصل كلامه انه ان اريد ان
القرينة هي الامر الدال على الشيء لا بوضع ذلك الامر له فيلزم ان يكون اللفظ الدال على المعنى
المجازي قرينة عليه كالمسند بالنسبة الى الرجل الشجاع وان اريد به انه لا بوضعه له ولا بوضعه لشيء
يستلزم ذلك الامر له فيلزم ح ان لا يكون اللفظ قرينة لمعناه التضميني والالتزامي بمان الملازمة
ان اللفظ يكون موضوعاً للمعنى المطابقي ولا يكون موضوعاً للمعنى التضميني والالتزامي والمعنى
المطابقي يستلزم المعنى التضميني والالتزامي استلزاماً مغايراً لاستلزام الاخر واندفع الاشكال
بالمعنى المجازي لان لفظ الامد مثلاً وان لم يكن موضوعاً لمعناه المجازي ولكنه موضوع لما يستلزمه
وهو الحيوان المفترس اقول لقائل ان يقول عند المحققين منهم ان في المجاز وضعاً نوعياً
فيكون اللفظ موضوعاً للمعنى المجازي بوضع النوعي فلم لا يجوز ان يكون المراد من قول
الشيء لا بالوضع اعم من الوضع النوعي والشخصي فلا يلزم ان يكون اللفظ الدال على المعنى
المجازي قرينة عليه لا يقر المتبادر من الوضع هو الوضع الشخصي ويجب حمل الالفاظ
في التعريفات على المتبادر بلا قرينة واضحة لاننا نقول لانم ان يكون ذلك تعريفاً لا يجوز ان يكون
بيان حكم من الاحكام وتفسيرها ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون المراد من قوله لا بالوضع
ان لا يكون للموضع دخل فيها فح لا يرد الاشكال على اللفظ بالقياس الى معنى المجازي لان
للموضع دخلاً فيد وان قلت يلزم ح ان لا يكون اللفظ قرينة لمعناه التضميني والالتزامي لان للموضع

و خلا فيهما قلت لا نم ذلك لانهم صرحوا الى التضمن والالتزام قسمان للدلالة العنا
عند ارباب النحو لا للدلالة اللفظية الوضعية و هما قسمان للدلالة اللفظية الوضعية
التمييزانيين ثم اقول ما ذكره الفاضل المذکور بقوله ان الاول ان يقول بدل قوله لا بالو
بالاستعمال مما فيه نظر لان هذا التبديل لاخراج اللفظ الدال على المعنى المجازي من
القرينة و ادخال اللفظ الدال على معنى التضمني و الالتزامي فيها و لا هو حاصل من قيد بلا و
اما الادخال فلعدم الوضع في الدال عليهما و اما خروج المجاز فلان اذا وجد استعمال
في المعنى المجازي كما استعمال لفظ الاسد في الرجل الشجاع فلا شك ان الاستعمال اخص من الو
فاذا كان فيه الاستعمال فيكون فيه الوضع ايضا لان صدق الاخص يستلزم صدق الاعم ولقا
ان يقول مفهوم القرينة يصدق على المهمل و هو اللفظ الدال بلا وضع فيلزم كون المهمل
قرينة ايض الا ان يتم المعتبر في المهمل سلب الكلبي اي لم يكن فيه وضع اصلا بخلاف القريد
فان فيها وضع في الجملة كما ان الحمام في رايت الامد في الحمام قرينة على ان المراد
الاسد هو الرجل الشجاع وفيه وضع نوعي (قوله اد القرينة شاملة له) بناء على زعم ان القرينة
هي الامر الدال على الشيء مطلقا سواء كان بالوضع او لا قيل لو كان المراد من القرينة الامر الدال
على الشيء مطلقا ايض يصح ولا يلزم الاستغناء عن الاعراب فان استغناء القيد الثاني عن الاول جائز
لان التعميم بعد التخصيص شائع بنبيهم و لقائل ان يقول هذا غير نافع لو قيل ان المصم لو قال اذا
انتفي القرينة بدون ذكر الاعراب كان انسب بالمتن للاختصار الا ان يتم انما يكون الاختصار
مع رعاية حفظ التوضيح في الكلام قال الشيخ الرضي ان قوله و جب تقديم الفاعل على المفعول
بمعنى ان تقديم المفعول على مجرد الفاعل غير جائز للزوم الالتباس لكن يجوز تقديمه على
الفعل و الفاعل مثل عيسى اكرم موسى لعدم الالتباس و لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل
قال مولانا عصم ان كلام الشيخ الرضي مما لا يحتاج اليه لان تقديم المفعول على الفعل قرينه لكون
المقدم عليه مفعول لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل فهو خارج بقوله و اذا انتفي القرينة
انتفي كلامه اقول كلمة اذا في قوله و اذا انتفي يدل على الوقوع فالدهني ان وقوع انتفاء
الاعراب و القرينة ثابتة عند تقدم الفاعل على المفعول في هذه الصورة و اما عند تقدم المفعول
على الفعل و الفاعل لا يمكن انتفاء القرينة لان تقدم المفعول على الفعل قرينة لكون المقدم عليه
مفعول فلا التباس و مع ان الكلام في الالتباس قال مولانا عصم ان الاعتراض بان الاعراب مستغن عنه
اذ القرينة شاملة له مع جوابه ليس بشيء لان القرينة هي الامر الدال على تعيين الشيء او تعيين
المحدد و كدلالة الاجل في قوله اكل الكمشري يعنى على حركة الفتحة في الكمشري و لا يكون
الاعراب دالا على ذلك التعيين فالامتيان بيم، القرينة و الاعراب حاصل بدون القيد المذکور

وهو لا بالوضع وبعبارة اخرى ان القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المفعول ولا ما يدل على المعنى فالدمنى انه اذا انتهى الاعراب لفظاً وانتهى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب الساقط ماموح لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة انتهى حاصل كلامه اقول ان الاكمل في قوله اكل الكمشى يحتمل يدل على تعيين الشئ وهو نفس الفاعل ولا يحتاج الى تعيينه او الى الحركة ثم دلالة الحركة على الفاعلية او المفعولية اي لا يحتاج الى الواضحة فاذا عرفت ذلك علمت ان القيد المذكور في تعريفها وهو قوله لا بالوضع ليمتاز القرينة عن الاعراب لا يقيم لا بد من اعتبار شئ اخر حتى يجب تقديم الفاعل وهو ان لا يكون للمفاعل تابع مثل اكرم موسى الفاضل عيسى الفاضل برفع الفاضل في الاول ونصبه في الثاني فلو قدم عيسى عليه ايضاً يعلم ان الفاعل ما ذا بقرينة اعراب الرفع لاننا نقول هو خارج بقوله والقرينة فان اعراب الصفة قرينة لفظية لا معنوية (قوله ضربتاه) فان تاء التانيك موضوعة للتانيك فهي تدل على كون الفاعل مؤنثاً والالف في الجملى للتانيك فالقرينة لفظية بخلاف اكل الكمشى يحتمل فان القرينة فيه معنى الاكل لا لفظه فالقرينة فيه معنوية (قوله او كان الفاعل مضمراً متصلاً بالمفعول) والمراد من الاتصال معناه الاصطلاحي وهو كون الضمير مما لا يستقل في التلطف لا معناه اللغوي والمراد من الفعل اما الفعل اللغوي فيشتمل شبه الفعل او المراد الفعل الاصطلاحي لكنه ذكر الاصل وترك الفرع بالمقايسة والمراد من الفعل العامل كما في تنازع الفعلين فلا يروى ما قال الفاعل السهم من ان ذكر قوله بالفعل يدل على ان الشئ حمل المتصل على معناه اللغوي كما ذكر مولانا عصام الدين ان قوله متصلاً يطلب صلة على تقدير ان يراد منه المعنى اللغوي لا الاصطلاحي فلا فائدة في قوله بالفعل بل يتوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك جريانه في رويدك امثلاً انتهى فيلزم خروج صورة اتصال شبه الفعل واسماء الافعال مع انه ايضاً مما لا يجب تقديمه فالاولى ترك قوله بالفعل وحمل المضمرة المتصلة على المضمرة المتصلة اصطلاحاً وهو يتناول الضمير المتصل لشبه الفعل واسماء الافعال ايضاً انتهى كلامه (قوله بشرط ان يكون) لا يقيم لا يحتاج الى هذا الشرط لان تقديم المفعول على الفعل قرينة على كون المفعول مفعولاً لا مشناع تقدم الفاعل على الفعل لاننا نقول هذا انما يصح اذا كان الكلام في الالتباس وليس كذلك بل الكلام في تقديم الفاعل عند كونه مضمراً متصلاً قيل بنبني ان يدكر هذا الشرط فيما اذا انتهى الاعراب فيهما لفظاً مثل اكرم موسى عيسى فانه اذا قيل عيسى اكرم موسى لا يجب تقديم الفاعل عليه واجيب بان انتفاء القرينة عند تقديم المفعول على الفعل مع انتفاء الاعراب غير متصور لان القرينة تقدم عليه لا تمنع تقدم الفاعل عليه فاما تقدم عليه لا يجوزها الا مفعولاً واجيب ايضاً بانه لا يصح التركيب المذكور وهو قوله عيسى اكرم موسى لا يتناسب المفعول بالمتبادر بان كان

ليسى جتداء وما بعد خبره (قوله ليللا ينتقض) فان الفاعل فيه مضمون متصل مع عدم تقام بوجه
 على المفعول لانه لا يصح تقديمه على الفاعل (قوله اي مفعول فل يتعلق ذلك الفعل
 بالفاعل او المراد من المفعول معنى اللغوي فيصح انما الفاعل الى الفاعل (قوله بشرط تو سطها)
 لانه لو قيل ما ضرب الا زيد عمر و يلزم الفاصلة بين المستثنى وبين الاستثناء وهو يوط
 و ذبانه جاز تقديمه المفعول على الفاعل مع الامثال ما ضرب الا عمر و اريد ولا يمتلب الحصر ايض
 كما مند كره (قوله في صوت تن التيم والتاخير) اي تاخير الفاعل فان تقديمه ينضم
 تاخير المفعول (قوله او بعد معناها) قيل لو قال بئذ الا وانما لكان اخصر واجيب بان
 لو قال كلك يكون القول كاذبا لانه ليس بعده دل يكون بعد انما الفعل مثل انما ضرب اه لان
 انما يتضمن شيئين احدهما اللفظة وما و نانيهما معنى الا فلا يكون المفعول بعد لفظه ما فلا يكون
 انما بعد ايض ولكنه يكون بعد معناها لا محالة (قوله في جميع هذه الصورة) وايراده ليس
 لاجل ان الجملة الجزائية وهي قوله وجب تقديمه غير تامة فيتم بضم قوله في جميع هذه
 الصور بل ايراده لانه لما وقع بئذ بين الشرط والجزاء فاورده لظهور المراد فان المراد
 هو تعلق الوجوب الى جميع هذه الصور لا الى بعض منها وهو محل التوهيم او نقول المقصود
 من ايراده بيان هذه الصورة على سبيل الاجمال ليستدل على كلفها بالتفصيل بقوله اه
 في صورة انتقاء الاعراب اه (قوله فلمنا فاه لانصال الانفصال) قالوا لانه يلزم خلاف الفرض
 لانه فرض كونه متصلا به انتهى كلامهم ولقائل ان يقول هذا لو صح فاذا فرض اتصال زيد به
 في قولنا ضرب زيد عمر و واجب ان لا يتقدم المفعول عليه لانه خلاف الفرض فالاراد ان يتم لاجل
 انه يلزم خلاف المقر لانه لو قدم عليه يلزم انفصال الضمير وهو خلاف المقرر ويمكن حمل
 عبارته على هذا المعنى ويمكن ان يراد من الفرض الواقع في كلام المجد المحشي هو الفرض
 المطابق للدواعي فلا اشكال في قيل انما وجب التقدم في هذه الصورة لانه كالجزم من الفعل
 و امتناع وقوع كلمة بين اجزاء الكلمة (قوله انحصار ضاربة زيد في عمر و مع جواز ان اه)
 قال المجد المحشي مولانا عاب هذا انما يصح اذا كان الفاعل من الامور الخاصة كزيد مثلا واما
 اذا كان من الامور العامة فلا مثل ما ضرب احد الا زيد فلا يجوز ان يكون زيد مضروبا للشخص
 اخر لعدم وجود فاعل اخر حتى يكون زيد مضروبا لانه لان جميع الفواعل مندرج تحت احد
 فلموقيل ما ضرب زيد الا احد لا ينقلب الحصر انتهى حاصل كلامه قال مولانا عصم الدين على المجد
 المحشي ان المراد اما ان جميع الاحد ضرب زيد اي ما ضرب احد احد الا جميع احد ضرب
 زيد والمقصود انه ضرب جماعة مخصوصة له اي ما ضرب احد من الجماعة مخصوصة احد الا زيد
 فان كان المراد ان كل واحد من هذه الجماعة ضرب زيد فان كان الثاني فيكون الفاعل ح من الامور الخاصة انتهى

كلامه أقول الجواب عنه بان يحمل التركيب على معنى الاول لانه منع ان يحتمل الكلام على غير
 ظاهره وما ذكره من الكذب مدفوع لان المراد من قولك فان المفهوم من قولنا ان التركيب
 كان دالا على انحصار الضاربية وعدم انحصار المضروبية فالتركيب المذكور يدل على ذلك
 مع قطع النظر عن الخارج ونفس الامر وعدم دلالة على ذلك انما يكون لخصوصية المادة فمع
 لا يرد ما ذكره مولانا عب وما ذكره مولانا عصام الدين ايضاً كما لا يخفى على المتأمل افول لا يقيم
 ان ما ذكره مولانا عب جاز ان يكون تحقيقاً لكلام الشم لاعتراضا عليه وما له يرجع الى جواب
 سوال مقدر بان ما ذكره الشم بتوليه فان المفهوم من قولنا ان ينتقض بقولنا ما ضرب احد الا
 زيد لعدم حصر المذكور فيه فما ذكره مولانا عب جواب عنه وحاصله ان الحصر المذكور
 فيما اذا كان الفاعل خاصاً واما اذا كان عاماً فلا يكون المحصر المذكور فيه لاننا نقول على هذا
 التقدير يلزم ان لا يجب تقديم الفاعل على المفعول فيما اذا كان الفاعل من الامور العامة
 واللازم بط والبه يشعر كلام المصم ثم اقول ان المصم مختلف باعتبار اختلاف التركيب
 فالحصر المصم في قولنا ما ضرب زيد الامر وما ذكره الشم والحصر المصم في قولنا ما ضرب
 احد في لا زيد احوضاربية احد في زيد مع عدم حواضاربية لغير زيد وايضا المفهوم
 لا ينقلب هذا الحصر لانه يفهم من قولنا ما ضرب زيد الاحد انحصار مضروبية زيد في احد
 مع جواز ضاربية احد لغير زيد فينقلب الحصر المطلوب منه ويمكن حمل كلام الشم على
 هذا المعنى فذكر قوله فان المفهوم من قولنا ان على سبيل التمثيل فاذا كان كك فلا يرد
 ما ذكره مولانا عب ثم المراد من قوله فان المفهوم من قولنا ان هو من مثل قولنا او من قولنا
 ومثله قيل اذا كان الناعل من الامور الخاصة ايضاً لا يصح الحصر المذكور كقولنا ما خلق الله على
 احسن الصور لا يوسف فان يوصف لا يكون مضموناً لآخر واجيب بان المراد ان التركيب
 كان دالا على انحصار الضاربية وعدم انحصار المضروبية بقرينة النظر الى المفهوم مع ذاع
 النظر عن الخارج فالتركيب المذكور يدل على ذلك ولكن عدم الجواز انما يكون في نفس
 الامر ولا يخفى عليك لو قيل ان قاعدة البلغاء ونكاتهم منتهية بالتركيب الصادقة ولا يوجد
 في كلام البلغاء تركيب صادق مع ككون الفاعل او المفعول عاماً غالباً وان كان موجوداً مع قلته
 ولا يلتفتون الى التركيب الكاذب فمع لا يجوز اجراء القامدة المذكورة على قولنا ما ضرب
 احد الاريد لانه كاذب فلا يرد ما ذكره مولانا عب فتأمل (قوله فيما يلي الا) فيكون الحصر
 في عمر وفي المثال المذكور . فالمقصود من انحصار ضاربية زيد في عمر ومع جواز ان يكون عمر
 ومضروب بالشخص اخر (قوله لكن لم يستحسنه بعضهم) وهذا البعض هو الاخفش وعبد القاهر
 والسكاكي ولم يجوزوا جمهور النحاة لانه لا يجوز ان يكون ما ينقلبه الاستغناء بالامعوملا

اقلها فما بعدة في المثال المذكور هو زيد والمستثنى بالاصح هو عمرو فالشامل كلامه
على مناسب هذا البعض لانه يجوز والكثير لم يستحسنه او حمل كلامه على ما هو المنفق عليه
لان اكثرهم لم يجوزوا والبعض المذكور لم يستحسنه كما عرفت فعدم الاستحسان متفق عليه
(قوله قصر الصفة ا) لان المقصود قصر ضارب زيد في عمرو وضاربته لا يتم الا بعد ذكر ريد مع
ان القصر متحقق قبل ذكره ومعنى تمام الصفة انها نسبة الى موصوفها (قوله لاحتمال ان يكون
معناه) اي معنى ما ضرب الا عمر وازيد ما ضرب احداهما فيكون المستثنى مفرغا والمستثنى
منه فيه متعد كما يكون المستثنى ايضاً متعدداً فيه فيكون ح زيد ضارب بالعمرو فقط ولا يكون عمرو
مضروباً بالآخر بل ليل قوله ما ضرب احداهما ثم اعلم ان قوله لاحتمال ان يكون ا ليس دليلاً
لظهور المذني ادعاء الشئ بل هو بيان الاحتمال الذي يستند عليه الظهور الذي ادعاء ودليل
الظهور هو الابدانة لان استفادة المعنى المذكور من التركيب المذكور بل يهي لا يحتاج
الى دليل فلا يرد ان الدليل لا يثبت الدعوى الذي هو الظهور (قوله انحصار صفة كل ا) اي
صفة الضاربة و لمضرب و بية يعنى يكون المحصرح في كليهما مع ان المقصود المحصر في احدهما
(قوله هذا الا المتروك مطدا) ولم يقل بشرط توسطها كما قال فيهما سابق للتفنن في العبارة (قوله
مثل ما عرفت نفا) من انه لو لم يرد مع الا لا يجب تقديم المفعول (قوله او اتصل مفعوله) اي مفعول
الفاعل به و اضافته الى الفاعل مثل اضافة الفاعل اليه كما وقع في تعريف المفعول باسم فاعله
فالمراد مفعول فعل يتعلق ذلك الفعل الى الفاعل او المراد من المفعول معنى المفعول ويجوز
ارجاع الضمير الى الفعل ايضاً (قوله وهو اي الفاعل غير متصل) اي الفاعل غير ضمير متصل
به بان لا يكون ضميراً او كان ضميراً ولكن لم يكن متصلاً به بل بالمفعول او كان ضميراً منفصلاً لانه
لو كان متصلاً بحكبه سائر من وجوب تقديم الفاعل لان الفاعل اذا كان ضميراً متصلاً به يجب
تقديمه على المفعول سواء كان المفعول متصلاً او لا فلا يرد ح ما قيل لا يحتاج الى قوله وهو غير
متصل بعد ما قال او اتصل مفعوله فلا يرد ايضاً ان في نحو زيد ضاربك يكون المفعول فيه ضميراً
متصلاً بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فيه وذلك لانه خارج بقوله وهو غير متصل به لان
الضمير المستتر فيه فاعل متصل بالفعل (قوله وجب تاخير) ولم يقل وجب تقديمه اي تقديم
المفعول لان التلام في الفاعل فينبغي ان يثبت الاحوال له وفيه ما صرح في قوله وجب تقديمه (قوله
لمنافاة الاتصال الانفصال ا) او الجاصل الى المفعول متصل بالفعل في المنطق لا في اللفظ
بخلاف الفاعل المتصل به فانه متصل في اللفظ والمعنى واهنا لا يلزم نوال الى اربع حركات
في ذريك بخلاف ما اذا قيل ضرب بالحر كات الاربعة فاذا كان المفعول متصلاً به في اللفظ فهنا
الاتصال ايضاً بنافي توسط الفاعل الغير متصل به بين الفعل والمفعول المتصل به و اذا كان الفاعل

ضمير متصل لا يجب تقديمه سواء كان المفعول متصلاً أم لا ولهذا قال وهو غير متصل لأنه لو كان متصلاً به فحكمه مأمور من وجوب تقديمه على المفعول ولهذا أيضاً لم يقل فيه ما سبق إذا كان الفاعل مضمراً متصلاً والمفعول غير متصل فإن المفعول سواء كان متصلاً أو غير متصل يجب تقديمه بالفاعل عليه (قوله وقد حذف الفعل) وكلمة قد يفيد التحليل وحذف الفعل يكون فليلاً لأنه على خلاف الأصل أو مع قلته لا يصح إلا مندوجود قرينة لفظية أو معنوية له دلالة على تعيين المخذوف (قوله الرفع للفاعل) أشار به إلى جواب سؤال تقريره أن البحث عن الفاعل يقتضي بيان أحوال الفاعل مع أن حذف الفعل من أحوال الفعل تقرير الجواب أن حذف السند وإن كان من أحوال الفعل ظاهراً ولكنه من أحوال الفاعل إلا أن حذف الفعل من حيث اندراج المفاعل فهو من أحوال الفاعل بمعنى أن البحث عنه يرجع إلى البحث عن الفاعل بأن الفاعل إما فاعل يحذف فعله جوازاً وإما فاعل يحذف فعله وجوباً (قوله لقيام قرينة) أي وقت قيام قرينة بجعل اللام للتوقية لا للاجل والعلم لأن قيام القرينة شرط لعلية فإن العلة ينفي جواز الحذف لأنها تقتضي وجوبه وانقلبت المناقاة بين العلة المستلزمة والجواز لا بين العلة المحتملة والجواز فلا حاجة إلى جعل اللام للتوقية قلنا نعم إلا أن المتبادر من العلة هو العلة المستلزمة فينبغي أن يجعل اللام للتوقية ولقائل أن يقول إن القرينة علة مصححة للحذف فلا يحتاج إلى قوله جواز إلا أن يتم إيراد المتوضيح والتصريح بما علم ضمناً واختيارهم الاختصار في المتن بشرط حصول التوضيح أو يتم إيراده لرعاية المقابلة بقوله وجوباً (قوله حذفاً جائزاً) أشار به إلى أن المصدر بمعنى اسم الفاعل وصفة للمصدر المحذوف ويحتمل أن يكون تمهيداً أيضاً (قوله لأن بتقدير الخبر) ونوقش على جوابه بوجهين الأول أن السائل يعلم الفعل وهو قيام زيد فالقيام معلوم عنده بقرينة السؤال فالجهول عنده من يقوم به لقيام لابد يسأل عنه فينبغي أن يقدم ما هو مجهول في الجواب بأن يقدم زيد قام والثاني أن السؤال جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب أيضاً كذلك لي مطابق مع السؤال واجيب عن الأول بأن مناط القاعدة على الجزء الأخير كما قالوا فينبغي أن تياخر زيد بأن يجعل جزء الآخر ويسكن الجواب أيضاً بأن الجواب المطابق أن يكون من يقوم به لقيام هو الفاعل لا المبتدأ لأن حذف الشيء على المبتدأ إنما يكون مقصوداً في الجملة الاسمية لا الفعلية مع أن السؤال جملة فعلية ما لا لأن من قام في قوة أقام زيد أم عمر وإلى غير ذلك واجيب عن الثاني بأن السؤال أيضاً جملة فعلية لأن من قام في قوة أقام زيد أو عمر وإلى غير ذلك ولكن السؤال عن كل واحد واحد متعسر فسأل منه في ضمن المفهوم الكلي فيتم من قام ففي الجواب روعي المطابقة حقيقية لا صورة تنبيهية على أصل السؤال وإذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عصم حيث قال في قوله لأن بتقدير الخبر البحث وهو أن في حذف الخبر مناسبة بين السؤال

والجواب وفي حذف الفعل تثليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا ان يرجح ما فيه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير انتهى كلامه لا يقيم اقام زيد ليس جملة فعلية لان الجزء الاول حمزة الاستفهام فالجزء الاول حرف لا فعل لانا نقول حمزة الاستفهام حرف والحرف لا يقع حرف الجملة فهي لا تخرج الجملة الفعلية عن الفعلية لا يقيم لم لا يجوز ان يكون تقدير من قام ازيد قام ام عمر وقام الى غير ذلك لاقام زيد واقام عمر ولانا نقول الاستفهام بالفعل ولي من الاستفهام بالاسم (قوله وايبك يزيد) اي على يزيد لان البكاء يتعدى بعلي لكنها حذف لكثرة الاستعمال (قوله واما على ر واية لبيك بر يد على البناء للفاعل) ولا يخفى انه على تقدير البناء للفاعل تقدير المفعول اما اوزن الشعر والاهتمام بشأن يزيد لان الكلام فيه واما عدم كونه مما نحن فيه لانه لا يكون جوابا للسؤال المقدر لعدم محل السؤال لان الفعل لا يتم بدون الفاعل لان مفهومه يستدعي الفاعل فهو كالجزء فالسؤال يكون بعد ما تم الفعل به فيكون فعله مذكورا بخلاف ما اذا كان على البناء للمفعول لان المفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل فيتم الكلام معه فيكون للسؤال محل ونقلوا عن العارف الرومي قدس سره انه على تقدير بناء المفعول ايض ليس مما نحن فيه لانه يحتمل ان يكون قوله ضارع منتم ما لم يسم فاعله لقوله لبيك وقوله يزيد منادى حذف حرف النداء عنه اي يا يزيد والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبئ ما وقع في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد نامب ان يبكي عليهما دونك لانك في رضاء ونعمة اقول كلام مولانا الرومي حسن ولكنه غير مضر للمقصد لان المقصد هو التمثيل وهو حاصل بجعله مبنيا للمفعول وذلك لان قوله فليس مما نحن فيه ملب كلي ونقيضه الايجاب الجزئي لا السلب الجزئي وعلى البناء للمفعول مما نحن فيه في الجملة فيصح جعله للتمثيل بخلاف ما اذا كان مبنيا للفاعل وقوله لبيك امر الغايب معتل الاخر ويحتمل ان يكون يزيد مفعول ما لم يسم فاعله وقوله ضارع منادى حذف حرف النداء منه وقيل يحتمل ان يكون ضارع بدل الغلط من قوله يزيد (قوله متعلق بضارع) مع انه لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور من الظروف ويكتفي فيهما راحة من الفعل فلا يرد ان شبه الفعل يعمل عمل فعلة اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال وليس فيه من الشروط المذكورة في بحث اسم الفاعل وانما لم يجعل متعلقا بيبكيه المتقدر لان هذا البكاء يكون بكاء لقوت يزيد لا بكاء الخصومة فلو كان متعلقا بيبكي المتقدر يانزم ان يكون علت البكاء خصومة الباكي وهو ضارع ويكون ذات الباكي منظورا وملحوظا بالذات وذات المبكي منظورا وملحوظا بالتبع بخلاف ما اذا كان متعلقا بضارع فانه يحكون ذات يزيد منظورا وملحوظا بالذات (قوله لانه كان ظهيرا) يعني يشب بناه وهو علت

البكاء لضارح بسبب فوته (قوله واخبط السائس من غير زميلة) وقيل السائل في الليل لانه يمنعه
 الحياء من السؤال في اليوم (قوله على غير القياس) والقياس جمعها على مطيحات (قوله كلوا فتح
 جمع ملقحة) من الالقاح ابستن كردن والقياس جمعها على ملقحات (قوله وما يتعلق به محبب) قال
 قدس سره في الحاشية وتعلقه بيكبيه المقدر مما ياباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناه
 ان يبين سبب الاختباط ايضاً يقول (قوله وما مصدرية) ويحتمل ان يكون من صولة ولكن لا بدح من
 القول بحذف العائد في تطيح (قوله هاله) جاز جعل ما موصولة (قوله وما يتوسل به) اعطف على
 قوله هاله وما يتوسل به الى نحصيل المال مثل صحة البدن والبقر لذراعة وغير ذلك (قوله القرينة
 دالة على تعيينه) قيل القرينة لو كانت دالة على تعيين المتكلم وف في هذه الصورة لا يلزم الابهام
 من حذفه ولا يحتاج الى ذكر المفسر بل القرينة في هذه الصورة تدل على اصل الفعل مطلقاً
 لا على تعيينه فان حرف الشرط قرينة اصل الفعل لا لخصوص الفعل وهو استجارك واجيب بان
 مرادة من القرينة الدالة على تعيين المتكلم هو المجموع من حرف الشرط ووجود المفسر
 الا ان حرف الشرط تدل على تعيين النوعي اي نوع الفعل والمفسر يدل على تعيين الشخصي
 (قوله اي حذف فواوجبا) اشار به الى ان المصدر بمعنى الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار
 الموصوف (قوله كقولك جاءني رجل اي زيد) لان هذا التفسير للمعنى لا للمحذوف وامتناع
 الجمع بين المفسر والمفسر فيما نشاء الابهام فيه عن حذف المفسر لان خفاء معناه (قوله لامتناع
 دخول حرف الشرط) وهو ان ولدون غيرهما فلا ولي ان يتم لامتناع دخول ان على الامم
 ولا يخفى ان قوله احد تخصص بالصفة اي احد من المشركين فلا يرد ان احد نكرة فلا يقع
 مبتداء (قوله دون الفاعل وحده) وانما ام يحذف الفاعل وحده لان نسبة الفاعل جزء للفعل
 والنسبة يستدعي الطرفين فلا يجوز حذف الفاعل لا يتم هذا توضيح يلزم عدم جواز حذف
 الفعل لما مر من ان النسبة يستدعي الطرفين لانا نقول النسبة انما يكون في الفعل لا في الفاعل
 فلو حذف الفاعل يلزم تحقق النسبة بدون طرفيها وهو باخلاف ما حذف الفعل فانه
 لا يحذف الا مع النسبة التي فيه فلا محذور ويمكن ان يتم انما قال دون الفاعل وحده لدفع
 وهم من ~~الاشياء~~ ان الفاعل محذوف في مثل نعم قام جواباً عن قال قام زيد لانه يصح ان يتم في
 جواب اقام زيد نعم قام بدون ذكر الفاعل وذلك لانه ليس حذف الفاعل لان الفاعل ضمير
 مستتر في قام راجع الى زيد المذكور في السؤال لا يتم ان الشبهة الملققة الحذف على الضمير المستتر
 فيما سبق حيث قال لم لا يجوز ان يكون معنى زيد في جواب من قام زيد قام لا قام زيد واحاب
 بانه على تقدير ان يكون نقلاً قام زيد يكون الفعل محذوفاً بخلاف ما اذا كان نقلاً زيد
 قام فاح ح يكون الفعل والفاعل محذوفاً والتقليل في الحذف اولي لانا نقول اطلاق الحذف على

لفاعل الذي هو الضمير المحترق في زيد قام بتبعية الفعل لان حذف الفعل يستلزم حذف الضمير
لمستتر فليس حذف فيه بالاصالة قبل قد يحذف الفاعل وحده كما في المفعول مالم يسم فاعله
ما قيل في الجواب بانه لا يجوز حذف الفاعل وحده اذ الم يكن ما يقوم مقامه والمفعول مالم يسم
العله يقوم مقامه ليس على ما ينبغي بل الجواب ان بقم المراد انه لا يحذف الفاعل وحده مع بقاء
الفعل على حاله بان لا يتغير ومعنا يتغير في المفهوم مالم يسم فاعله في ضمير الجملة متغير فهو يدخل
فيما حذف الفعل والفاعل معا قيل يشكل بقولنا اضربوا القوم واضربن بنون التا كبدلان الواو
المعروف فيهما واصل الا ان يقر هذا الحذف بالقاعدة فهو مستثنى مما ذكره لان الحذف المذكور
انه يكون لقيام القرينة ثم الغائبة في حذف الفعل ثم ايراد المفسر بعد ان التفسير بعد الابهام وقر
في النقص لا تختار الذهن لذكر الفعل بخلاف ما اذا ذكر الفعل اولا (قوله بقر بنه السؤال) لان
في كل ما كان السؤال متيقنا او هندرا يكون فيه حوازا الحذف لا وجوده (قوله لعدم مقام ما يودي
موداه) قال الفاضل المسم فان قلت قد ذكرنا انها ذكرا نعم مقام الجملة في موداه موداهما
قلت نعم ذكرا نعم مقام الجملة لكن لا يودي موداه بل هي قرينة تدل على لنا الجملة المحذوفة
ولفظ الجملة المحذوفة تدل على معناها انتهى كلامه وانما قال بل هي قرينة تدل على لنا الجملة
ولم يقل بل هي تدل على لنا الجملة اشارة الى ان دلالة على لنا الجملة بدون الوضع لا بالوضع
لان القرينة امر دال بلا وضع اقول ليس لها دلالة على لفظها لا بالوضع ولا بد منه كما لا يخفى
على من له عقل سليم بل قوله نعم لتصديق الكلام السابق فيكون التصديق للسؤال وهو اقام
زيد فان تصديق الشيء يستدعي الحكم معه فيكون نعم يودي معنى الجملة لانه التصديق اقام زيد
فالجواب عن السؤال المذكور ما افاده الش من ان نعم وان قام مقام الجملة ولكن لا يودي
موداهما في مقامهما كالمفسر فانه قام مقام المحذوف ويودي موداه حتى يلزم في الكلام استدراك
منذ ذكر المحذوف وليس نعم كذلك لانه وان قام مقام المحذوف ولكن لا يودي موداه في مقامه مثل
المفسر بان كان في الكلام استدراك عند ذكر المحذوف فان عند ذكر قام زيد لا يكون في الكلام
استدراك لانه يقيم نعم قام زيد قيل الدليل المذكور لوضع يلزم ان لا يكون الخبر في قولهم لولا
زيد لكان كذا واجب الحذف اي لولا زيد موجود لان ما يقوم مقامه وهو لكان كذا لا يودي
موداه ويهمكن ان يجاب عنه بانه لم لا يجوز ان قيام ما يودي موداه في مقامه كان في وجوب حذف
الفعل والفاعل جميعا في وجوب حذف الخبر فالقياس مع الفارق والجواب بالفرق يتم في المعنى
الاجمالي وانتقلت في قوله لعدم قيام ما يودي موداه في مقامه نظرا لانه لا يلزم من انتفاء السبب
الخاص وهو عدم القيام المذكور المفهوم من قوله لعدم قيام ما يودي موداه انتفاء المسبب
الذي هو عدم وجوب الحذف لانه جاز ان يكون له اسباب اخر لا ترى ان انتفاء الحرارة

الخاصة التي بهبوب النار لا يستلزم انتفاء مطلق الحرارة لوجود الحرارة بسبب وجود الشمس قلت السبب مهنا ينصرف في السبب المذكور بالاستقراء (قوله فيلزم في الكلام استدراك) الفاء للتعقيب او بمعنى حتى اي حتى يلزم فيه استدراك بسبب ذكر المحذوف (قوله وانما قدرت الجملة الفعلية) قلت لا بد ان نقدر جملة اسمية ليؤكد فيصلح جوابا للتردد كما لا يخفى هكذا ذكره مولانا عصم اقول الكلام مهناي مجرد حذف فهمامعا وما ذكره لخصوصية المادة (قوله ليكون الجواب مطابقا) اولان التقليل في الحذف اولي لانه على نقد ير نعم زيد قام يكون الخبر جملة بخلاف ما اذ قيل نعم قام زيد (قوله واذا نار حاه) اي في النسبة والقلب اذ بعد تلفظ احدهما هو متعين للعمل ولا مجال للاخر ان يتنازع وكل واحد منهما استوى في معنونه من مضمون ونحوه كذا افاده بعض الفضلاء ثم لما كان باب التنازع مشتملا على ذكر الفاعل من اضمارة وحذفه فناسب ايراد باب التنازع في فصل الفاعل (قوله بل العاملان) قيل كلمة بل للتفسير اي هنا من قبيل ذكر الشيء وارادة الصفة المشهورة منه وقيل ارادة العامل من الفعل من قبيل تغليب لاصل على الفرع او تغليب الاكثر على الاقل لا يقيم قوله واقتصر على الفعلين يابى عنه لاننا نقول معناه انه اقتصر عليهما صورة ويحتمل ان يكون للترقي او للاضراب وينبغي ان يختص العامل بغير المصدر اذ في نحو اجميني ضرب قتيل زيد لا يصح قطع النزاع على المهذبين اذ لا يضم الفاعل في المصدر (قوله زيد معظ ومكرم عمرو) في هذا امثال يكون التنازع في المنفع وفي امثال الثاني في الفاعل فان قوله ابوه فاعل وقوله كريم وشريف صفتان مشبهتان (قوله مع ان التنازع قد يقع اه) وما قيل ان مرتبة الاقتصار بالفعلين مقدم على مرتبة ارادة العاملين من الفعلين فكان ينبغي ان يستل اربانه لم اورد الفعلين بصيغة التثنية مع ان التنازع متصور في صوة الجمعية ايض وبما اورد بصيغة التثنية ام قال الفعلان مع ان النزاع متصور في غير لفعل ايض فهو مجرد زهم لان ما ذكره الشما ولا يتعلق بمادة الفعل بخلاف الثاني فان كون الشيء نشئية او جمعا من هيئته وصورته ثم مثال تنازع الاكثر من الفعلين قولنا مليات وسلمت وباركت وترحمت على ابراهيم وح يكون الفعل الثاني هو الفعل الاخير وباقي الافعال كالفعل الاول عند البصريين والفعل الاول هو الفعل السابق والباقي كالثاني عند الكوفيين فلم يذهب البصريين بعمل فعل الثاني ويضرب في الافعال الباقية وعند الكوفيين يعدل فعل الاول ويضم في الافعال الباقية (قوله اقتصار اولى اقل مرابيح) وبعبارة اخرى اقتصارا على اول مراتب التنازع (قوله اي اسما ظاهرا واقعا بساها) اشار الى ان قوله بعد ما ظرف مستقر متعلق بقوله واقعا وصفة لقوله ظاهرا فان كون الظرف صفة انما يكون باعتبار متعلقه ولا يكون ظرفا لقوله ظاهرا لعدم صحة المعنى ح لان المراد من الظاهر ح ليس معناه

الاصطلاحية وهو الاسم الظاهر بل المراد منه المعنى اللغوي المقابل للنفسي (قوله اذا المقدم عليهما
اب) هذا وقع على غير ترتيب اللف والنشر لان مرتبة بيان الظاهر مقدم على بيان المعنى
وذلك المقرب اولان بيان قوله ظاهر طويل يختلف قوله بعدد ما (قوله معقول لفعل الاول)
اتفاقا فلا تجري فيه التنازع بين الفريقين (قوله اذا هو يتقدم قبل الثاني) اي يستحقه قبل
وجود الفعل الثاني فبروح هذا الاستحقاق لان الالف الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يترتب
وبعد وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما اخذ الف قبل الاول قبل وجوده فلا يرد ان الاسم
المذكور اذا كان في حيزه لم يلزم ان لا يكون للفعل الثاني مجال التنازع لان الاول يحض
يستحقه قبل الثاني لان له يستحقه قبل استحقاق الثاني لا قبل وجوده واستحقاق الاول
قبل استحقاق الثاني لا يمنع التنازع وانما يمنه استحقاق الاول قبل وجود الثاني (قوله انهما
بحسب المعنى بنودها) قيل التوجه بحسب المعنى يمنع في قولنا عسني وحسبتهما الزيدان
منطلقا لان الفعل الاول يستلعي بحسب المعنى مفعولا مفرد او الثاني يستلعي مثني اجاب
منه مولانا جاب بان المراد هو التنازع في طبيعة المطلق اي الذي من باب الاطلاق لاني خصوص
منطلقا انتهى قال مولانا هم لا يحتاج الى هذا الجواب بل هو مندفع من عبارة الشان قوله
يصح بمعنى يمكن فيمكن جعل التثنية مفردا او بالعكس اي يمكن وقوعه معمولا لكل واحد
منهما على البين لان افراده وتثنيته ممكنان فيتصور التنازع انتوى حاصل كلامه وقوله مع
وقوعه في ذلك الموضع المدفع الضمير المتصل الثاني بعدها لانه لا يكون متصلا بالفعل الثاني
فمع وقوعه متصلا لا يصح التنازع لانه معمول الثاني ولهذا فرعه بقوله فح لا يتصور تنازعهما
انما قال على البين لانه يمتنع ان يعمل فيه معالانه يلزم توارد العلتين المستقلتين على
معمول واحد وهو بطل (قوله انما الضمير المنفصل الواقع بعد هما) قال مولانا هم هذا منقوض
بمثل قائم وقاعد انت فان قائم وقاعد تنازعا في انت ويمكن قلع التنازع بالاضمار على
المنهيب الكيفية والبصرية بلا كلفة انتهى كلامه اقول ينبغي ان يقم قائم وقاعد بالواو ووح
لان تنازع ثم المراد من الاسم ان في تعريف المبتداء هو العام منه ومما يجري مجراه فيشتمل الضمير
المنفصل فلا يردح ما ذكره الفاضل المذكور من ان قائم مثلا في المثال المذكور مبتداء مع انه
واقع لمضمر فلا يصدق تعريفه عليه (قوله لانه لا يمكن اضماره مع الااء) قيل اللازم من ذلك
هو عدم التنازع في الضمير المنفصل الثاني به الا ولا يلزم منه عدم التنازع في الضمير المنفصل
الذي لم يقع بهما مثل ما ضربوا الحرم انا فالتنازع فيه في الفاعل كما يكون التنازع في
الفاعل في قولنا ما ضربوا واكرم الا انما مع انه لا يصح اضمارنا لانه ضمير المتكلم ويمتنع اضماره
في الماضي واجيب بان التركيب الهاد من الفصحاء هو ان يكون بعد الافان قولنا ما ضربوا

واكرم انا بمعنى قولنا ما ضربت واكرم مستعمل في هو التركيب الصحيح فالقيل الترفيد
 المذكور تجري في الاسم الظايف مثل ما ضرب واكرم الا زيد فلا بد ان لا يكون في الاسم الظايف
 تنازع والجواب انه لما كان في اكثر مواد الاسم الظايف تنازع فاعطي للاكثر حكم الكل واما في الضمير
 فليس فيه التنازع اصلا فان كان متصلا وان كان منفصلا فليس فيه التنازع بين الفريقين
 واجيب ايضاً بان ذهب في ذلك الى مذهب الكسائي لان حذف الحرف جائز عند ادون اضمارة
 والجواب عنه بان قوله واذا تنازع الفعلان اه قضية مهمة ومهمة في قوله الجزئية ليس بشيء لصحة
 المهملة على تقدير اطلاق الاسم من غير تخصيص بالظاهر (قوله ولا بد ونه) اي ولا يمكن
 اضمارة بدون الالف المعنى قال مولانا عاب ان كلامه يدل على ان الاضمار المذكور متصور
 في نفس الامر مع انه ليس كذلك لان الفاعل وهو انا ضمير المتكلم ويمتنع اضمارة واستتاره في
 الماضي نعم اذا كان بدل انا هو يصح الامر انتهى كلامه اقول هذه المناقشة في الحقيقة مناقشة
 في المشال فلا يكون من داب المناظرة او نقول كلامه قدس سره سألبه ومن لا يقتضيه وجود
الموضوع فللم يتصور ذلك الاضمار اي يصح كلامه (قوله مراد المصم بالتنازع مهنا)
 اي في هذا المقام (ما يكون اه) والاصل ان مراد المصم بالتنازع هو التنازع في الفاعل بان
 يورد ضمير الفاعل للمفعول الاول قبل المرجع وذلك يختص بالاسم الظاهر من امتناع التنازع
 في الضمير المنفصل ولا يكون مراد التنازع في المفعول بل ذكره بالتبع ولهذا قال ومراد
 بالتنازع اه لان المصم لما قال فيما سبق ان الاصل في الفاعل ان يلي فعله فلذلك اه فعلم منه
 ان الاضمار قبل الذكور لفظاً ورتبة غير جائز فلا بد ان يقول اذا كان الاسم معمولاً للمثنائي
 وضمير الفاعل للاول فيلزم ح الاضمار قبل الذكور فالمصم ذكره بتنازع وشار الى استثناء
 ذلك من القاعدة المذكورة (قوله يقطع بالحذف) اي ما ضرب الا انا واكرم الا انا لان حذف
 الحرف جائز عند اضمارة (قوله فيعملان معا) والاعلام الجزء ان لتوار والعلتين المستنقتين
 على معمول واحد لكنه جوزة عند الضرورة (قوله كما عرفت) من ان الاضمار اعم الا
 او بدونه وكل واحد منهما غير جائز والقال ان يقول اذ لم يتحقق التنازع عند الفريقين في قولنا
 ما ضرب واكرم الا انا فيكون انا معمولاً للمثنائي فيلزم ان يكون الفعل الاول بلا فاعل وهو بظ
 لهما من ان النسبة الى الفاعل جزء في الفعل وهي يسدعي بطبعه والجواب انهم ذهبوا فيه
 الى مذهب الكسائي لان حذف الحرف جائز عند بجلا لاضمار كما عرفت (قوله فقد يكون
 في الفاعلية) والفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكماً ما يصفى المفعول ما لم يسم فاعله (قوله
 في المفعولية) والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فدخل المفعول بواسطة حرف الجر
 راعلم ان قوله فقد يكون في الفاعلية بحسب اللفظ جزء لقوله اذا تنازع الفعلان وبسبب

المعنى تقسيم التنازع وعلى تقدير الثاني يكون الجزاء قوله فان عملت الثاني المهمات
اي هذا الشرط مع جزائه جزاء له ويكون الجزاء مقدرا اي اذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فللكل
منهما اعدال فيكون الغاء في قوله فقد يكون اة اعتراضية والجملة معترضة وكك قوله ويختار
جملة معترضة وهذا عند عدم الغاء في قوله ويختار البصريون اة واما على النسخ التي فيها
الغاء فيكون الجزاء قوله فيختار البصريون اة (قوله فيكونان متفقين) وايراد للمقابلة
بقوله مختلفين والا فلا يحتاج اليه (قوله وذلك يكون على وجهين) قال الفاضل السم وله وجه
آخر ايهم غير مذكورة من الوجهين وهو ان يقتضي احد الفعلين الفاعل والمفعول والثاني المفعول فقط
نحو ضرب وحسبت زيد منطلقا لان النزاع في زيد منطلقا في ان يكون احدهما فاعلا والاخر مفعولا
للاول او يكونان من عولي الثاني انتهى كلامه اقول هذا الكلام نشاء من الفاضل المذكور لعدم
اطلاعه على كلام الشارح ذلك لان قوله بل هو اجتماع القسمين الاولين يشير الى ان الوحدة
النوعية معتبرة في التقاسيم واللام يكن شئ من التقسيمات حاصر الوجود قسم بسبب اجتماع
القسمين فاذا عرفت ذلك فما اورد الفاضل الماء كور ومثله بقوله ضرب وحسبت زيد
منطلقا يكون فيه اجتماع القسمين الاولين (قوله وليس هذا) اي ليس احدا الوجهين (قوله
بل هو اجتماع القسمين الاولين) لان احدا القسمين الاولين ما يفهم من قوله في الفاعلية
وثانيهما ما يفهم من قوله في المفعولية واذا اجتمعا حصل تنازع الفعلين في فاعليتهما واحدا
وتنازع الفعلين في مفعولية اسم واحد فاذا كان القلم المذكور اجتماع القسمين الاولين
فهو خارج عن المقسم طاعرت ان المقسم في كل قسميه مقيد بالوحدة فانه قال التنازع من
حيث انه قسم واحدا يكون في الفاعلية وليس هكذا قسما واحدا من التنازع بل اجتماع
القسمين فهو خارج عن المقسم (قوله فقوله متنتننين لتخصيص هذه الصورة) اي الوجه
الثاني (بالارادة) اي لتخصيص الارادة بهذه الصورة بادخال الباء على المقصور لاعلى المقصور
عليه قال السيد قدس سره ان قوله مختلفين احتراز عن القسم الاول وهو ما اذا تنازع كل منهما في
اسم باعتبار الفاعلية والمفعولية مثل ضرب واهان زيد عمر واو عليه يدل قوله فقوله مختلفين
لتخصيص هذه الصورة بالارادة فهذه الاخراج القسم الاول الذي في الوجهين المذكورين لانهما
متفقان فيه في الافتضاء مع كون المتنازع فيه متعدد افيه صورة لامعنى ولهذا قال السيد قدس
سره فقوله مختلفين مما لا بد منه في حجة الكلام فاذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل لا يحتاج الى قوله
مختلفين لاجراي القسم المذكور لانه خارج بقيد المتنازع فيه لان المتنازع فيه في القسم الاول
متعدد مع ان الاسم المتنازع فيه لابد ان يكون واحدا كما هو واحد في القسم الثاني (قوله
حال كون الفعلين مختلفين) اقال مولانا صاحب قوله مختلفين حال والماثل فيه معنى فعلي

يستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون كونه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل ما ازيد قائما في ان العامل فيه معنى فعلي توهدي انتهى كلامه وحاد بل كلامه ان قوله مشتق لغير حال من الفعلين وهو فاعل لتنازع الذي هو مصدر فقوله يعني قد يكون تنازع الفاعل . اشارة الى انك فيكون من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل ولا يجوز ان يكون حائلا من الضمير كما تقول قوله ان يكون اي تنازع الفعلين لا . الا غير بكونه ايا حال كونه تنازع الفاعلين . الضمير صحيح كما لا يخفى (قوله وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم مفعولا في قولنا ضرب وحسبت زيدا) منطلقا يكون الفعلان مختلفين في الالات اعل الال يخفي انامل والمفعول الثاني يقتضي المنعولين مع ان المتنازع فيه ثيان لاننا نضرب قد عرفت ما فيه او نقول التنازع في هذه الصورة واسكان في الشيعيين لكن الاختلاف في الاقتضاء باعتبار شرف واحد وهو فاعلية زيد ومفعوليته وليس الاختلاف باعتبار افتناء الفاعلين المفعولية في منطلقا (قوله وغير ذلك مما يكون) اي من الامثلة التي يكون اسما الضم فيها مرفوعا كعكس الامثلة المذكورة وكون الاسم الظم مرفوعا فيها لاجل ان الاسم الظام معمول للمفعول الثاني كما هو من ذهب البصريين (قوله فيختار النحاة البصريون) والمراد من البصريين من يكون من البصرة ومصر واقفهم وان كان من غير البصرة فلا يرد ان الكهائي كوفي فكيف يصح عده من البصريين (قوله لقربه) اي لعدم الفاصلة بين الطالب والمطلوب وعدم ازوم انفصال بالاجنبي بين العامل والمعمول وهذا ينظر الى ان الفاصلة بالاجنبي وان كان جائزا في باب التنازع ولكن الاجتناب عنه مستحسن قيل هذا الوجه يلزم ان يكون لاكمرك بنون التاكيد في قولنا والله ان اكرم مني لاكمرك جزاء لا القسم لقربه مع انه جزء القسم لا الشرط والافينبغي ان يقر لاكمرك بالتاء لا بنون التاكيد لان جزاء الشرط يكون محذوفا بخلاف جزاء القسم فلا يردح انه لم لا يجوز ان يكون لاكمرك بنون التاكيد جوابا لقسم والشرط جميعا فايرادة بنون التاكيد بدل ملئ كونه جزاء القسم (اجيب بان اعمال الثاني اولي لقربه اذا كان التريب والعميد في مرتبة واحدة اي متساويان وفي المثال المذكور ليس في مرتبة واحدة بل مرتبة القسم اقوي من مرتبة اداة الشرط لان القسم لاقتضائه التصدير اقرئ هذا حاصل ما ذكره مولانا عاب ثم المراد من قوله لقربه هو قوله بشرط مساواة العاملين في القوة فلا نقض به مثل زيد يضرب ومكرم عمر الضمير ح ضعف ما ذكره مولانا عص من ان المراد هو قوله مع مساواة العاملين في القوة وينتقل بمثل زيد يضرب ومكرم عمرو (قوله مع تجويز اعماله) اشار به الى ان المراد بالاختيار المستفاد من قوله يختار هو اختيار على مجيل الترجيح لاعلى سبيل القطع والجزم قيل لو قال فالخيار عند البصريين الاحمال لتاسي

بخلاف الكوفيين كان اخصرا قول وقد ذكرنا ما فيه غير مرة (قوله اي اعمال الفعل الاول)
مرر قبيل حذف المضاف واجراء امر ابيه على المضاف اليه (قوله لسبقه وللأحترار عن الاضمار
قبل الذكر) ولوحذف يلزم حذف الفاعل من غير سدشئ مسده وانما تركه لظهوره قال الفاضل
السم مولانا عصم ولما كان مجرد السبق في الاقتضاء وجهها ضعيفا لا يوجب ترجيح اعمال الاول ضم
الأحترار من الاضمار قبل الذكر ليقوي وجهه انتهى كلامه اقول كونه وجهها ضعيفا لم يبد له
دليل وايضا الاحترار لما ذكره سبب مرجح قوي فلا حاجة الي ان يضم اليه قوله لسبقه فان اعادة
اللام في قوله وللأحترار وعطفه على قوله لسبقه دون على سبقه بدل على ان كل واحد منها سبب
على حدة (قوله وبدا به) ولقائل ان يقول كان ينبغي ان يذكر هذا القول في قوله فيمختار
البصريون اه لان عند ذكره ههنا الكل واحد ان يقول بقاء لتقدمه في العنوان فالابتداء به لرعاية
الموافقة لما ذكره سابقا الا ان يقر انما تعرض لوجه التقديم ههنا لان مبنى الحكم على المتكلمين
على قوله فان اعمال الاعمال قوله فيمختار البصريون اه (قوله لانه المتدب المختار اه) اي مختار
المتأخر به من النسخه يبين لا مختار البصريين لعدم الفائدة ولا لمختار الكوفيين لانه كاذب (قوله لجواز
الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير) فانه اذا عدل لفعل الثاني فاضمار الفاعل في الاول
فاذا كان الضمير فاعلا فيلزم اضمار قبل الذكر في العمدة والحاصل ان المقصود من ايراد المرجع بعد
الضمير اذا كان رفع لا بهام مع كونه مفسرا ايضم فالاضمار قبل الذكر جائز اتفاقا كما قال في ضمير
الشان في قل هو الله احد فان المقصود من ايراد قوله الله احد هو ان يكون مفسرا ويرفع الابهام عن
ضمير هو لانه ليس شئ يرجع الضمير اليه فيكون مبهما وكك في ربه رجلا وما اذا كان
المقصد من ايرادها يرجع بعدا فهو التفسير ويرفع الابهام من شئ اخر وهو كونه معمولا او مفعولا
ففيه خلاف بينهم وجوز البصريون (ما الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط
محض التفسير ولم يفرق الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض
التفسير (قوله وللزوم التكرار بالذكراه) والحاصل انه اذا عمل الفعل الثاني ففي معمول
الفعل الاول ثلاث احتمالات الاضمار والحذف او الذكر فاختار والاول لجواز الاضمار قبل الذكر
في العمدة ولم يختار والحذف لانه يلزم حذف الفاعل من غير ان يسدشئ مسده ولم يختار وا
ذكر الفاعل لانه يوجب التكرار فهو ترسي زيد واكرمني زيد وهو غير متحسن فاذا عرفت
هذا فلا يرد ان الاولى ترك اللام لانه يرد في شعر بكونه دليلا على حدة مع ان المجموع دليل
واحد ويمكن جعله جوابا متضما لهذا القول عليه فكانه قيل لم يذكره والجواب المتضمن للدليل
ان يقر للزوم التكرار لا يقرم التكرار في حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا بقول
الاظهار ليس مترابا التكرار مطلقا لاختلاف اللفظ افراد التثنية (قوله دون الحذف) ظرف لقوله

اضمرت الفاعل ولما كان اختلاف الكسائي في الحذف ولم يذهب الى الاظهار احد فعرف الحذف دون الاظهار وقيل انما تعرض بالحذف لترتيب به قوله خلافا للكسائي (قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل) هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا ان ذلك قد عرفت سابقا ان البصريين ذهبوا فيه الى مذهب الكسائي وهو الحذف في الضمير المنفصل وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل مند سيبويه وفي نحو اضر بن بصيفة الجمع والواحدة المخاطبة وفي نحو اكرموا القوم بحذف الواو والياء في الاول والواو في الثاني بسبب النقاء الساكنين وقد اجيب عنها ما عن الاول فبان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فان المصدر لا يعمل اذا وقع مفعولا مطلقا فليس له فاعل لا لغثا ولا تقديرا واما عن الجواقي فبانها من باب نقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيما والمخروف في باب التنارع محذوف نسيما وفيه بحث لان المخروف في باب التنارع لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيداً منزل منزلة اللازم فلم يكن من باب التنارع لعدم اقتضاء المفعول لانه منزل منزلة اللازم ولزم وجود الفعل لا فاعل في مثل ما ضرب وما اكرم الا اننا لا نقرب ان يعتذر عن الجواقي اما عن مثل ما قام وكرم الا ان الجواب في هذا الاستثنى واما عن نحو اسمع بهم وابصر فبان ليس مما ذهب اليه الجمهور اذ يكون بهم فاعلا ليس مما ذهب اليه الجمهور واما عن الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف لسد جزئه مسد الكل (قوله خلافا للكسائي) اصله يخالف قول الاضمار قول للكسائي خلافا فيكون مفعولا مطلقا وليس حالا من فاعل اضمرت لان اسناد المخالفة الى المتبوعين (فله عند البصريين) لانهم يضمون الفاعل في الاول على وفق الهم الظ (قوله ضربني واكرمني الزيدان) فانه لا يصح ضماري الاول لكون الفعل مفردا فيكون محذوفا في ضربني الزيدان (قوله وجاز) لا يقيم لا يحتاج الى ايراد قوله جاز لاننا نقول نعم لا يحتاج اليه عند ايراد قوله خلافا للفراء بعد قوله ويختار البصريون بان يقيم ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفريقيين فانه ابي الفراء لا يجوز اعمال الماني فقط فيما اذا افتضى الاول المتبوعين بن يجب منه اعمال الاول لكن لما لم يذكر كما ذكر اورد به هنا ابتداء المسافة و ايمان قول الفراء فيكون قوله جاز حاملة اعتراضية فظهر مما ذكرنا ان له خلافا للفراء متعلق بقوله يختار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين ويختار اعمال الماني المتبوعين عند البصريين لا يقيم لم لم يورد قوله خلافا للفراء يلي قوله ويختار البصريون لاننا لم نزيد ان يكون كل واحد من الخلافات يلي الاخر ونقول قوله خلافا للفراء متعلق بقول الفريقيين مع الهم بقول البصريين فقط كما يظهر من بيانه قد شرعنا المتبوعين وقرئنا المتبوعين آتيا وتقدير قوله خلافا للفراء المتبوعين يخالف قول

البصر يمن او يخالف قول الفريقين خلافا ثابتا للفراء (قوله كما هو مندوب الجمهور) اي
 البصر لمن وانما لم يتعرض للتكرار لانه لم يقل به احد في الفاعل (قوله تشارك الرافعين)
 فان قلت يلزم ح توارد العلتين المستقلين على معلول واحد وذلك غير جائز لان العوامل
 النحوي بمنزلة الموثرات الحقيقية عندهم قلت ان الفراء يجوز توارد العلقين ولا يسلم
 كون العوامل النحوي بمنزلة الموثرات الحقيقية عندهم بل العامل عندهم بمعنى العلامة
 ولا باس بكون الالامتين اشئ وهذا كاضرب والاكرام (قوله واضرارها بعد الظ) اي على
 تقدير اعمال الثاني والمتراد انه نقل منه روايتان احدهما التشارك والثاني الاضرار بعده
 فيكون كلمة والمتراد من الراوي دون التخيير (قوله كما في صورة باخير الناصب) اي اذا
 اقتضي الفعل الثاني المفعول والاول الفاعل روي عنه اعمال الثاني واضمار الفاعل للفعل الاول
 بعد الاسم الظاهر للفراء مسلم معمواليتة للفعل الثاني على هذه الرواية لا يقيم من اين يعلم ان قوله
 ضربني واكرمني زيد مثالا على مناهب الفراء فانه يحتمل ان يكون زيد معمولا للاول لاننا نقول
 اننا يعلم ذلك من قوله تاخير الضمير من الاسم الظلانه لو اضر قبله مع كون الاسم لظ معمولا
 للثاني يلزم الاضمار قبل التكرار رتبة ايفض بخلاف ما اذ جعل معمولا للاول (قوله ورواية المتن
 في مشهوره عنه) وانما جعل رواية لان غير المشهورة عنه رواية المتن ليصير مشهورة عنه ويخرج
 من مرتبة غير الاشتجار فلا يردح ما ذكره بعض المحققين من انه يمكن حمل عبارة المتن على
 الوجه الذي يوافق احدي الروايتين المشهورتين عن الفراء وهما المذكورتان في الشرح بان
 معنى قول المصنف جاز خلافا للفراء اي جاز اعمال الفعل الثاني فقط مع اقتضاء الفعلين الفاعل خلافا
 للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني منه بل يجب منه تشارك الرافعين في الظاهر اعلى تقدير
 احدي الروايتين او معناه انه جاز اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعلين الفاعل واضمار
 للاول قبل الظ خلافا للفراء فانه لا يجوز اضمار الفاعل للاول قبله عنده بل يجب عنده اضمار
 الفاعل للاول بعده هذا على رواية اخرى انتهت كلامه فاعترضوا على الشرح بان على
~~هذا المعنى~~ ~~يقع قوله~~ ورواية المتن غير مشهورة عنه وقوله وقيل روي عنه اه ويمكن الجواب
 منه بان قوله ورواية المتن غيرا بمعنى ان رواية المتن على ما فسرناه او على الرواية
 التي نسر المتن بها غير مشهورة (قوله وحذفت المفعول) عطف على قوله اضمرت (قوله
 نحر زامن التكرار) اي تكثير الاسم المتنازع فيه وان كان فاعلا لاحدهما ومفعولا للآخر وان
 قلت قد وقع التكرار في ما ذكره مني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا قلت التكرار غير جائز اذا كان
 الاستغناء عن ذكره (قوله وعن الاضمار قبل التكرار في افضلة لواء) والمراد ان جعل التكرار في افضلة
 اذا كان بعد اسم وكان المقصود من ايراده محظرا في افعاله واما اذا كان المقصود من

ايراده وقوعه معمولاً للمفعل ايضاً فلا يجوز وهذا المعنى يفهم بقريظة ما سبق فلا يرد ان الاضمار
قبل الذكر في الفضلة جائز كما في مثل ربه رجلاً وقوله تعالى فقضيهن سبع سموات وذلك لان
ذكر قوله سبع سموات في المثاليين المذكورين لمحض تفسير الضمير بخلاف ما نحن فيه فان ذكر
المرجع فيه ليس لمحض التفسير بل ذكره ايكون معمولاً للمفعل الثاني عند اعماله وحمل بعض
الشارحين قولهم ربه رجلاً على الشذوذ (قوله ان استغني عنه) شرط الاستغناء عن الجزاء لتتقدم
ما يدل عليه وهو قوله حذف المفعول والمراد هو الاستغناء عن ذكر المفعول واظهاره لا
عن المفعول نفسه مثل ضربت واكرمته زيد فلا يرد ان الاستغناء عن المفعول في الفعل المتعدي
غير جائز (قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت) قيل يختص هذا بمثل قوله نعم
ولا يحسبن الذين يدخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم فيمن قراء لا يحسبن على صيغة
الغيبته نقديراً لا يحسبن بخلاف هو خير لهم فاحد مفعولي يحسبن وهو بخلافه محذوف والاخر
منه كور وهو خير لهم واجيب بانه يجوز ان يكون المفعول الاول ليحسبن في الاية ضمير هو بوجوه
الى البخل اي لا يحسبن البخل هو خير لهم ويجوز وضع التمهيد في موضع المصوب كانت
في قولك انك انت العليم الحكيم لا يقيم يجوز تنازه في ريد في الفاعلية والمفعولية فاذا
جعل معمول الثاني يضر الفاعل في الاول والاضمار قبل الذكر في الفضلة غير جائز لانا نقول
هذا اذا كان المقصود من ايراده محض التفسير لا بهام لكن كونه معمولاً مقصود فيما نحن فيه
بقريظة النزاع فيه (قوله ولا يجوز اضماره الخ) لا يقيم انما يلزم الاضمار قبل الذكر لو اضم
قبل الاسم الظاهر ولو اضم بعده فلا لانا نقول لا يلزم القاصلة بالاجنبي بين الابتداء والحجر
كما ذكره الشيخ الرضي وتبعه الشارحون فإنهم يتبعون القاصلة بينهما قيل يلزم القاصلة
بالاجنبي بين العامل والمعمول لان الفعل مع معموله اجنبي ويرد عليه ان القاصلة بالاجنبي
جائز في باب التنازع قيل انما لا يجوز حذف احد هملان معموله بالحقيقة مضمون المفعولين
لانه متعلق الحسبان والعلم فلوحذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء من مفعول واحد
واعترض بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه ~~رسماً~~ ~~مفعولاً~~
لا امتناع حذف احد مفعوليه الا ان يقيم لانم ان يكون عذبه امتناع حذفه (فواكه جعلت زيدا)
لانه يصلح ان يكون معمولاً لكل واحد منهما (قوله بن بقولنا) لانه معمول الاول فيكون
مقدماً وتمة (قوله على المذهب المختار) قيل لم يذهب الا لتمام المفعول او حذفه في الفعل
المتعدي بعد اضمار الفاعل في الفعل الاول فلا يجوز قوله على المذهب المختار ولهذا قال
مولانا عصم وكانه اراد من الاسم المختار انتهى فله ان اراد من المذهب المعنى اللغوي
لا العرقي فيجوز ان يراد من المذهب المختار الوجه المختار ايضاً كما هو مختار بعضهم (قوله

يتوهم الح لا يقيم كجوز المختار مدام الحذف لا يحتاج الى الدليل لانه الاصل لما مر من ان المختار هو الاضمار فاذا كان الاضمار اصلا فلا يجوز اختيار الحذف لانا نقول نبه به على اقامة وجه اخر لعدم الحذف وهو التوهم المذكور ثم لا يخفى ان التوهم باعتبار كون المفعول بعد الفعلين فانه ح يكون مفعولهما متحدا في الحقيقة فالتوهم وقع في موقعه بخلاف ما اذا كان المفعول الثاني مغايرا للاول فلا بدح ان يقيم ضربت زيدا واكرمت عمروا بايراد بينهما في اللفظ (قوله مغاير للمذكور) اي للمفعول المذكور فاذا كان مغايرا فلا يكون الاسم المتنازع فيه ح واحدا بل متعددا فلا يتصور التنازع (قوله ويكون الضمير ح) اي حين اضمار المفعول في الفعل الثاني (قوله الا ان يمنع مانع) اي اضرمت في المفعول في جميع اوقات الاوقات منع مانع وقوله الا ان يمنع مانع مستغن عن الحذف والاضمار جميعا اي اضرمت على المختار وحذفت على الغير المختار الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو (قوله نحو حسبي وحسبتهما منطلقين الزيد ان منطلقا) وانما لم يقل حسبي الزيد ان وحسبتهما ان الزيد ان فاعل لحسبي اشارة الى التنازع الاخر بينهما في الفاعلية والمفعولية لان ما ذكره مثال لصورة قطع النزاع المذكور ويجوز ان يكون صورة النزاع باعتبار قولنا حسبي وحسبت الزيد ان منطلقا فالفعل الاول يقتضي ان يكون الزيد ان فاعلا له والفعل الثاني يقتضي ان يكون مفعولا له لا يقيم لانه لا يقيم لا يجوز ان يكون الزيد ان مفعولا لان نصبه بالياء لا بالالف لانا نقول كما يكون في الاسم المتنازع فيه تبديل الرفع بالنصب كك فيه تبديل الالف بالياء لانهما فائمان مقام الرفع والنصب وفيه ما ينافي في ماسياتي ظاهر فتأمل (قوله ومنطلقا مفعولا له) لا يقيم لا يحتاج الى هذا القول للزومه من قوله حيث عمل حسبي اي في منطلقا فيكون مفعولا له لانا نقول فعمل الزيد ان تفريع على ما ذكر فلا يلزم الاستدراك (قوله خالف المفعول الاول) ما انه لا بد ان يكون موافقا له لان المفعول الاول موصوف له ولا بد من توافق الصفة للموصوف (قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع) اشارة بقوله لا يتصور الى ان تاويل المفعول الاول بكل واحد مما لا يعبا به فانه اذا اول له بكل واحد فلو اضر المفعول الثاني مفرد الا يخالف المفعول الا را فم لا يجوز قوله وهو انه لو اضر مفرد اختلف المفعول الاول (قوله والفاظ اندلا تنازع بين الفعلين) قال الفاضل السم فيه ان اعراب التثنية في الاسم الظاهر المتنازع فيه كاعراب الرفع والنصب والتذكير والتأنيث فكما يجوز ان يتبدل الاعراب او التذكير والتأنيث عند الاعمال يجوز ان يتبدل الافراد والتثنية عند الاعمالين فكما لا يضر التبديل الاول في وحدة المتنازع فيه كما لا يضر التبديل الثاني فيها انتهى كلامه وما ذكره الفاضل المذكور هو حاصل ما ذكره مولانا عصم اقول الفهم يبين بيانه لان تنازعهما في نفس الهم فلا يضر التبديل في الوصف والاعراب والتذكير والتأنيث بخلاف الافراد والتثنية

فان التبدل فيهما في نفس الاسم لاني وصفه والتبدل في الاسم المتنازع فيه يستلزم عدم التنازع لانه لا بد ان يكون المتنازع فيه واحدا حتى يتصور التنازع لا يقيم اعراب التنخية ايضاً كالوصف في الاسم كالأعراب بالحركة فيفسد التسديد في الوصف ههنا فكيف لا يضر في الرفع ولنصب لأننا نقرر اعراب التنخية داخل في نفس الاسم بخلاف الاعراب بالحركة بدليل ان اطلاق اسم التنخية لا يجوز بدون اعرابها بخلاف اسم المغرد فإنه يهيج بدون الحركة لا يقيم ان قوله والا فالظان لا تنازع اذ يخفى في قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع اذ هو صواب لاننا نقول المراد من عدم تصور التنازع هو نفي التنازع الا ان المبالغة في النفي لاجل ما مر من ان ناويل المفعم الاول بكل واحد بعيد فاعلم ذلك ثم اعلم ان قوله والا فالظان انه لا تنازع اذ بمعنى انه وان لم يلاحظ المفعم الثاني اسماد الاعلى انصاف ذات ما بالانطلاق مع عدم ملاحظة تشنيته وافرادها فالظان المتبادر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعم يعني لو حمل الكلام على خلاف الظاهر التنازع بينهما في المفعم الثاني عند عدم الملاحظة المذكورة بجعل المفعم الاول في ناويل كل واحد فاشارة الشبقوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع الى انفي ما هو غير ظو متبادر من العبارة ابعدا وعدم الاعتداد بشانه واذا بقوله والا فالظان الى احتمال الظاهر وذلك الملاحظة في قبله من عند الله ثم فاد اعرفت هذا فلا يرد ما ذكره بعض المحشيين من انه يفهم من ظا العبارة جواز تنازع الفعلين في المفعم الثاني على تقدير عدم ملاحظة المفعم الثاني اسماد الاعلى انصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تشنيته وافرادها وليس الامر كذلك فالاولي ان يقول ولا فالظان انه لا تنازع بين الفعلين في المفعم الثاني انتهى كلامه (قوله لادنى معيشة) المعيشة زندقاني ونجته بان زندقاني كمنك والمرا د هو هذا (قوله اذ لا فائل بتساوي الاعمالين) دفع حوال تقريره انه لا يباين من اختيار الشاعر اعمال الاول ان يكون اعمال الاول اولي من الثاني لانه لو كان اعمالهما متساويين يجوز ايضاً اختيار اعمال الاول لانه صريح في ذلك فاجاب بان لم يقل بالتساوي احد ولقائل ان يقول ان الشاعر لم يجعل معمولاً للثاني فلا يكون اعمال الثاني اولي مرء كان اعمال الاول اولي او كانا متساويين فاختر الاول للتخفيف لا حاجة الى قوله اذ لا فائل بتساوي الاعمالين ويمكن الجواب بان اشار بايراد الى اقامة الدليل على اولوية هذا كوفيسن بالتصريح او نقول قد عرفت انه لم يقل بالتساوي احد قال ما لا ناعب لا يقيم اقل ان يفرق لا يتصور ان يكون قول الشاعر من باب اعمال الازل والالزم حمل الكلام على الوجه المرجوح وذلك في المفعم وذلك لوجه قوله فليعلم مفعولاً اول فيلزم ان يكون مفعول لم اطلب متدا وقال مضمر مع ان حذفه غير متنازع فيه بل يلزم ان يشار الشاعر الذي وافصح من شعراء العرب غير من انا نقول الحذف ضرورة انكسار الوزن يعني ان اختيار مرءه تارة انما يكون في سعة الكلام وهو كذا في المفعم الضرورة الشرعية لانه لو اضر وقيل لم اطلب يخرج البيت

من وزنه انتهى جادل كلامه قال مولانا معصم ان اعتراضه وجوابه ليسا بشيء اما الاعتراض فلان اختيار الشاعر المذهب النير المختار مداسوي يقوي اولوية اعمال الاول لانه مع اختيار المذهب الغير المختار عمل الفعل الاول قلم يجعل الشاعر بعض المحند وراث ما نعا من اعمال الاول فيكون عمله اولي واما الجواب فلان قول امرء القيس جازان لا يكون من باب التنازع فانه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف المعنى على الغير المختار انتهى كلامه اقول مراد الفاضل المذکور مولانا معصم من غير اعتراضه انه لا يكون ذلك من باب التنازع لانه لو كان كذلك فلم يختار المذهب الغير المختار فلامه من جانب البصريين لكلام المعصم فتح كلام الفاضل المذکور مولانا معصم لا يكون في مقابلة كلامه ثم اقول جواب الفاضل المذکور مولانا معصم مبني على كون قول امرء القيس من باب التنازع فلا يرد ما ذكره على جوابه قال الفاضل السم قوله اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فيه انه يجوز ان يكون مذهب امرء القيس لتساوي الاعمالين لكنه اختار الاول لاستانام سادوا الواجب انتهى كلامه اقول المراد من قوله اذ لا قائل انه لا قائل من النحويين بتساوي الاعمالين بقرينة الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين فالشاعر المذکور وان كان فصيحاً لكن لا يكون صاحب مذهب في علم النحو بل هو زائد النداء في مسائل النحو بمذهبهم فكون مذهب الشاعر على تساوي الاعمالين غير معتبر (قوله وقول امرء القيس) صرح باسمه تبييناً على قوة الاستثناء اعلى ضرورة الجواب وفرد كفاي بدل او بيان لقوله ليس منه اي من باب التنازع ان كان الواو في ولم اطلب المعطف على كفاي كما هو الظالم متبادر كذا في بعض الشروح (قوله لفساد المعنى) ولو جعل الواو للمعطف على مجموع الشرطية او الاعتراض او للحال لا يلزم الفساد ويكون من باب التنازع لكنه لا يصلح الاستدلال لكونه محتملاً غير منصوص كذا في بعض الشروح (قوله على تقدير بوجه كمن من كفاي اذ) وانقلت هذا اذ كان لم اطلب معطوفاً على كفاي واما اذا كانت الجملة الحالية ارم معرفة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد لان قوله لم اطلب لا يكون في حيز لو فلا يلزم كونه مثبتاً فلا يفسد المعنى ولكن ثبت - اذ لا يبيح اعمال الاول قلت المتبادر ان يكون الواو في قوله ولم اطلب للمعطف على كفاي كفاي فالصحيح كونه من باب التنازع لحمل كلامه على المتبادر وقيل في جوابه لا يبيح زان يكون الوو والحال لانه يلزم ح تقييد الجزء ببعض الشرط وذلك لان الحال يكون قيمة السائل فليزمن ان يكون الشرط ما يزيل ما للكفاية اقميدة بانتفاء الطلب من - ليس كذلك لان السعي لا يبيح ما يشاء كفاية للميلان المراد يكون مطلقاً سواء علمه ولم يطلب ولا يجوز ان يكون الجملة معترضة او معطوفة على الشرط لانه يلزم ان يكون الكلام منقولاً على الناكيد لا على الناسيس مع ان واو المعطف والاعتراض ينبغي عن ذلك لان نفي السعي مستلزم انفي الطلب بقا السعي

هو الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب فانما يطلب المكته مع عدم السعي اليه ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا ايراد السعي بهذا الطلب المطلق لان الكفاية يحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ (قوله لا استلزامة) اي لا استلزامة توجد كل من كذا نفي ولم اطلب الى قليل المال قوله وثبوت طلبه اي لا استلزامة لثبوت طلب قليل من المال قوله انما في صفة الطلب وقوله لكل منهما اي من عدم السعي وانتفاء الكفاية (قوله والمعنى من ذلك انه) عطف على المثبت اي لو جعل مدخوله المنفي من ذلك اي من الشرط والجزاء والمعطوف على احدهما مثبتا فمع يصبر الشرط والجزاء منفيين لانهما مثبتان والمعطوف على الجزاء منفي فيصير مثبتا وكون ثبوت الطلب منافيا لكل من عدم السعي وانتفاء الكفاية ظاهر ولهذا لم يذكره اما كون ثبوت الطلب منافيا لعدم السعي فلان السعي والطلب بمعنى واحد وكذا ادنى المعيشة والقبيل من المال بمعنى واحد فكانه قال اطلب ولم اطلب وهو تناقض فيكون ثبوت الطلب منافيا لعدم السعي ويرد عليه ما مر من ان السعي هو الطلب البليغ فالطلب يتحقق في غير السعي فلا تناقض والجواب ما مر واما كون ثبوت الطلب منافيا لانتفاء الكفاية فلمضمون الشرطية فمعناه ح لو انما اطلب ادنى معيشة كفاية فيكون الكفاية لارمة للطلب فاذا كانت الكفاية لارمة له فنقص الكفاية به انتفاء الكفاية مناف للطلب لان نقيض اللازم يكون منافيا للملزم (قوله فعلى هذا ينبغي ان يكون اذ) وانقلت يلزم ح عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنهما اسعى لان لكن للاستدراك قلنا لانهم معلوف على الجزاء لجواز ان يكون الجملة الحالية ومعتزلة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم اطلب في الزمان اما نفي قليلا من المال ولا مجد الكنه اطلب في الحال والازمنة الانية المجد الموثل ولو سلم كونه معطوفا على الجزاء فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالموثل او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الانية وبيان ذلك انه ما قال طلبت المجد كان متوهم ان يتوهم انه طلب مجد ما في بعض الازمنة الماضية اذ من شان الناقل القناعة وعدم الارتكاب على طلب ما لا يعني فدفعه بقوله لكنهما اذ ولكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول وهو صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالموثل بان القرينة على اعتبار المجد المقدم لم اطلب هي البيت الاتي وهو مقيد بالموثل فاما مناسب فقد ير المجد الموثل لا نقد ير المجد مطلقا من اذ كره مولانا عاب قال مولانا عصم على مولانا عاب ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا اظن انك لا ترضى بسماعه فقد كرر الفاضل المذكور صحة الاستدراك بقوله ولكنهما اسعى اذ بانه يتوهم من قوله ولو انما اسعى انه لم اطلب مجرد قليل من المال اي قليل من المال فقط بل يطلب قليل من المال مع المجد الموثل فيدفع هذا التوهم بانه يطلب المجد الموثل فقط انتهى كلامه ولا يبعد ان يقع يتوهم من عدم سعيه وطلبه لادنى معيشة فان طلبه المجد ايضه فيدفع هذا التوهم واكتفى بالسعي اذ قيل

اذالم يكن قول امراء القيس من باب التنازع فلا يجوز ان يكون قليل فاعلا لكفاني والا يلزم
 الفاصلة بالاجنبي وهو الملب لاس الفعل ليس من ممولات كفاني فيكون اجنبيا والفاصلة
 بالاجنبي انما يكون جائزا في باب التنازع دون غيره واعلم ان المشهور من مذهب النحاة ان
 لو تبدل على انتفاء الثاني لانتفاء الاول وفيه نظر من وجهين احدهما ان الاول ملزوم والثاني
 لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس والثاني انه منقوض بقوله تع لو كان
 فيهما اهة الا الله لفسدتا والمراد من الاية انتفاء الالية لانتفاء الفساد لانه في معرض التوحيد
 (قوله اي مفعم فعل اوشبهه فعل) فكلمة ما عبارة عن الفعل اوشبهه وانما لم يقل اي مفعم عامل
 لم يذكر فاعله مع انه اخصر لان هوق كلام المصم يستدعي ذلك حيث قال واذا تنازع الفعلان و
 لم يقل اذا تنازع العاملان وايضا قال في تعريف الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل اوشبهه ولم يقل
 وهو ما اسند اليه العامل وكون كلمة او المتنوع كثير بينهم فتوهم كون او المترديد توهم غير
 ملتفت اليه فلا يردح ما ذكره مولانا عصم من الاظهار والاخصر ان يقم مفعم عامل لئلا يتوهم
 ان كلمة او المترديد وانما قال اوشبهه فعل ولم يقل شبهه مع انه اخصر لئلا يتوهم ان المراد من
 قوله شبهه هو شبهه مفعم الفعل وما لو ايسر ان المصم في المتن الاختصار وان خير الكلام ما قل ودل
 فهو علي نقدير دلالة على الوضوح (قوله لم يذكر فاعله) اشار به الى وجه التسمية فقوله
 لم يذكر اشارة الى ان المراد من التسمية هيما بالفارسية نام بردن نه نام كردن وبام نهادن
 لان التسمية جاءت بلا المعنيين ولا يشقى ان وجه التسمية جارية في كل فعل حدث فاعله كما
 في تنازع الفعلين وكك في قولنا ضرب بن بصيغة الجمع او الواحدة المخاطبة وكك اضربوا القوم
 واضرب القوم وامثالها لا يحصل لكن وجه التسمية لا يلزم ان يكون مطردا ؛ يمكن ان يدعى
 اطرادها هيما لان قوله لم يذكر فاعله بمعنى لم يذكر فاعله لاجل المفعم بان يقيم له مقامه
 فان عدم ذكره في اضرب بن غيره لا يكون لاجل المفعول بل لاجل لتقاء الساكنين فاذا عرفت
 هذا فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من انه يصدق على مفعم المصدر المخذوف الفاعل وعلى مفعم الفعل
 المخذوف الفاعل نحو اضربوا القوم وانسربا القوم واضرب بي القوم ومثالها ما لا يحصل انتهى
 كلامه (قوله وادمالم يفصله عن الفاعل) قال مولانا عصم هذا لا يحتاج الى النكتة بل ايراد لفظ
 منها في المبتداء والخبر يحتاج اليها لان عروج المصم ايراد لفظ منه او منها في المبتدئ الذي هو اول
 المباحث ثم تركه في الجواقي من المباحث كما اورد في المفعم المطلق وتركه في المناعيل الباقية
 فلما اورد في الفاعل فتركه هو ان انتهى كلامه اقول ويمكن ان يجب بان قول الشئ بكته
 لا يرد في المبتدأ حقيقة الا انه ذكر النكتة في ضمن بيان المناسبة بين الفاعل وبين مفعم ما لم يسم
 فاعله للاحتياج الى بيان المناسبة بينهما وبين ذلك انه اورد في المبتدأ اشارة الى عدم

دخوله في الفاعل ولم يورد في المفعول ما لم يسم فاعله إشارة إلى مناسبتيه الفاعل والمفعول بان
 المناسبة بينهما وذكر عدم إيراد فاعله في سبيل التتميم (قوله لسان الصواب بالفاعل) لقيامه
 مقام الفاعل واشترائه معه في الأحكام (قوله حتى سماه بعض النحاة فاعلا) لأن الجمهور فإنهم
 يسمونه مفعول ما لم يسم فاعله فقوله سماه يشعر بان من سماه فاعلا يسميه فاعلا حكما لا حقيقيا
 فان صيغة التسمية يشعر بذلك فلا يرد كما ان هذا البعض يسميه فاعلا - كدراكك الجمهور يسميه
 فاعلا حكما (قوله كل مفعول) فيل التعريف للماهية والحقيقة لا للأفراد والنظر كل لاجلطة الأفراد
 والجواب ان لفظ كل مقوم ههنا ولا يرد منه المعنى وإيراد في المعرفة بالكسر لما عية التعريف
 ولو ذكر المراد العام في جانب المعرفة بالفتح فهو إشارة إلى جامعيتها فاذا قلنا كل انسان حيوان
 باطلاق ومعناه ان كل ما هو فرد المعرفة بالفتح يكون فرد للمعرفة بالكسر فيكون جامعيا واذا
 قلنا الانسان كل حيوان باطلاق ومعناه ان كل ما هو فرد للمعرفة بالكسر فهو فرد للمعرفة بالفتح
 فيكون مانعاً لانه لو كان صاد فاعله الغير فلم يصح ان يقر كل ما هو فرد للمعرفة فهو فرد للمعرفة
 بالفتح ويل التعريف يصدق على الربيع في قوله انبت لربيع البقل فان لفاعل الحقيقي للانبات
 والربيع والبقل هو الله تعالى فحذف الفاعل الحقيقي وقيم المفعول الذي هو الربيع مقامه واجيب
 بان المراد بالفاعل هو الساعل النحوي (قوله واما اضيف) الفاعل (الى المفعول) مع ان الفاعل
 اما يكون فاعلا للمفعول لا للمفعول بملازمة كونه الفاعل فاعلا للفعل يتعلق هذا الفعل بالمفعول
 والاضافة بادنى ملازمة (قوله واقيم هو اي المفعول مقامه) قيل في اقيم ضمير متصل مرفوع
 هو مفعول ما لم يسم فاعله فضمير هو مستندرك لا يحتاج اليه واجيب بانه ناكيد للتدبير في اقيم
 وانما يحتاج الى هذا الناكيد لدفع الوهم وبيان ذلك ان قوله واقيم مقامه جملة معطوفة على
 الجملة السابقة التي هي صفة لمفعول وهي قوله حذف فاعله فلا بد من ضمير عائدا الى الموصوف المذكور
 في كل من الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها اما في الجملة المعطوفة عليها فلان الجملة اذا وقعت صفة
 لا بد لها من عائدا راجع الى موصوفها واما في الجملة المعطوفة فلان حكم المدطوف حكم المعطوف
 عليه فلو قال و اقيم مقامه بدون الضمير يتوهم ان قوله مقامه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اقيم فضمير
 هو يتخبر عن الضمير في اقيم ثم اعلم انه ليس المراد من قوله و اقيم هو مقامه انه اقيم المفعول مقامه
 في جميع الاحوال بل المراد انه اقيم هو مقامه في كون كل واحد من ما مستند اليه واليه يشير قوله
 في اسناد الفعل او شبهه اليه او المراد من اقامته مقامه في اجراءه لرفع فلا يردح ما اورد مولانا عصم
 من انه يمتنع اقامته مقام الفاعل لان في الفاعل قيام الفعل به وفي المفعول وقوع الفعل عليه لا يتم
 تعريف المفعول ما لم يسم فاعله لا يصدق على ضربين بصيغة المتهول لعدم حذف فاعله واقامة المفعول
 مقامه لاننا نقول المراد من حذف فاعل المفعول هو حذف فاعل فعل الذي يتعلق هذا الفعل بالمفعول

كما اشار اليه بقوله وإنما اضيفه فمصدق على ضربت انه حذف فاعل الفعل وهو اء المتكلم
 للمعلوم واقيم المفهم مقامه وهو تاء المتكلم للمجهول واعلم انه لا يندكر الفاعل لاغراض وهو
 الافتصار لتوضرب زيد والتعظيم فتصونه من لسانك والتحقيق فتصون لسانك منذ اول ما علم
 او لقصد صدور الفعل عن ابي فاعل كان ولاغرض في الفاعل فتمه قول المارحمة وان لغرض
 المهم قتله لا قابله او لغير ذلك مما يقرر في عام المعاني (فوايه اذ كان عاملا فعلا) يقرينة
 قوله ان تغيير صيغة الفعل نترك ما كان عاملا شبه الفعل بالمقايسة لان الفعل اصل فشرعه
 اذا كان شبة الفعل ان تغيير صيغته الى اسم المفهم (قوله الى فعل) اب الى الماضي المجهول
 يعني انه ارد باعلم اشهر واصاوه فهو من قبيل ذكر لشيء و ارادة الصفة المشهورة منه
 ونظيره لكل مرعون موسى اي لكل ظالم عادل وفعل كما انه مشهور بانه الماضي المجهول
 المجرد كك بانه الماضي المجهول وان كان مجردا في الواقع فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من ان
 الصفة التي يكون فعل مشهورا به هي الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول
 مطلقا ونقول لادم ان كونه ثلاثيا مجردا من الصفة المشهورة له بل من صفته في نفس الامر لا
 من صفته المشهورة او اراد بالشخص جنسه ويجوز نقول معطوف اي الى فعل ونحوه (قوله
 ولا يقع) اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والالمان الانسب ان يقول لم يقع وايض
 الانسب ان لا يخص الحكم بالمفعول الثالث من باب العلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في
 الاستعمال مقام الفاعل هكذا قال مولانا عاب (قوله المفهم الثاني) نقل ان المتأخرين جوزوا
 وقوعه موقع الفاعل وقالوا الامتناع في ان يكون المسند الى امر مسند اليه بشيء آخر نعم لا يجوز
 ان يكون مسندا اليه لذلك الامر (قوله لان احد الاسنادين غير نام) واجيب ابضم بان المسند مطلق
 وهو الضرب والمسند اليه مقيم وهو الضرب المقيم بزيد واعلم انه ظهر مما ذكره الشافعي في هذا
 المقام ان المستحيل هو ان يكون شيء واحدا مسندا او مسندا اليه بالاسنادين النامين لان الواو
 في قوله ولا يكون اسناده الا ناما للحال فلمو كان احد الاسنادين غير نام فهو غير مستحيل
 عنده ففي شبه الفعل احد الاسناد غير نام فباز ان يقع المفعول الثاني لشبه الفعل من باب
 علمت مقام الفاعل عنده نعم اذا كان احد الاسنادين غير نام فهو غير جائز عند العلامة التفتازاني
 حيث قال في بعض نصابه لا باس ان يكون الواحد مسندا بالشيء الى شيء ومسندا اليه بالنسبة الى
 اخر ولا دليل على امتناعه وانما المهم منع كون الشيء الواحد مسندا بالنسبة الى شيء ومسندا اليه
 بالنسبة الى ذلك الشيء وان كان غير نام انتهى كلامه وادعرت هذا فلا يرد ما ذكره الفاضل السم
 اخذنا من كلام الفاضل مولانا عصم حيث قال قوله ولا يكون اسناده الا ناما فبانه ان هذا في الفعل
 مسلم واما شبه الفعل فاسناده غير نام فلا شبهه بالدائرين عدم وقوع المفعول الثاني لشبه الفعل

من باب علمت موقع الفاعل في نحو زيد معلوم ابوه قائما واعجبني علم ابوه قائما مع ان المفعلي عام انتهى كلامه والحاصل ان قائما في المثال المذكور لواقيم مقام الفاعل لا يمكن مسندا اليه باسماء تام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه في مثل هذا التركيب غير باهر فوله اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا) وكذا ثاني مقامه عند الاسم نحو علم موهبي عيسى اخاه بخلاف علمت زيدا هذا اذ هبة كذا قال الشم الهندي (فوله لان النصب فيه مشعر بالعلمية) اي النصب فيما قصد عليه مشعر بالعلمية اي بعملية الفعل ولا يرد عليه انه لو صح الدليل يلزم ان لا يقع المفعول به مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بكونه مفعولا به لان كون النصب فيه مشرابه في حينه مانع كما لا يخفى على المتأمل (وهو فروع ما يدعى فوات النصب والاشعار) قيل علمي هذا يلزم جواز ذلك عند قيام القرينة وليس كذلك ويلزم ايضا ان لا يقع الظرف كالمفعول فيه مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر للظرفية فلواقيم مقام الفاعل فوات النصب والاشعار والجواب بالفرق بان المشعر للظرفية في المفعول فيه شأن احدهما النصب و ثانيهما نفس الاسم اي ذاته بخلاف المفعول له فان نفس الاسم فيه لا يشعر بعملية الفعل قال الفاضل اسم في تفسير قوله فان النصب والاشعار هكذا اي فوات النصب بسبب جعله مسندا اليه ومرفوعا وفوات الاشعار بسبب النصب المشعر الى العلمية فعلى هذا لا يرد ما قيل ان ذكر النصب مستدرك انتهى كلامه اقول ومع ذلك يكون له ورود لان ذكر الاشعار كاف في المرام لانه اذا فوات النصب المشعر الى العلمية فيكون مرفوعا مسندا اليه وهو ظاهرا ولا ولى ان يقع في جوابه ان قوله والاشعار عطف تفسيرية لقوله النصب وانما احتاج الى ذكر النصب تنبيها على ان المشعر بالعلمية هو النصب لا غير والحاصل انه اذا قيل فوات الاشعار بدون ذكر النصب يكون معناه انه فوات ما هو مشعر بالعلمية فاي رادة عطفها تفسيرية بالنصب تنبيه على ان ما هو مشعر بالعلمية ليس الا النصب (قوله اي كن من المفعول له اذ اشار به الى ان قوله كك متعلق بالمفعول له والمفعول معه جميعا لا بالثاني فقط لا يقع لم لم يجعله متعلقا بالثاني فقط لاننا نقول يلزم ح ان يكون قوله والمفعول له مضافا على سابقه في لابت من ابواب حرف التثنية عليه لانه اذ عطف شيء على المضاف عليه المنفي يعيد نفيه كما في قوله ولا يقن المفعول الثاني والثالث ولو حمل كلامه على العطف لم يحصل التنبيه الذي ذكره مولانا عب كما سندا كره عنقريب ولهذا انما يقع ما يقع من انه لم لم يجعل كليهما معطوفا على سابقهما وهذا اولى للاختصار لعدم الاحتياج الى قوله كك ح قال مولانا عب لعله لم يكتبه بظن المفرد على منرد تقديم مع اختصار التنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث اتم من الامتناع في الثانيين المفعولين وان انفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه اي في عدم الاكتفاء وبالغة في رد من جوز قيامهما مقام الفاعل انتهى كلامه وقال الشم الهندي ان المفعول له

لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام المنه ثم اعترض بان يدوجب امتناع ضرب المتاديب والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرر ، ونحكم ان معنى كلامه والقائل ان يقول ايضاً انه لبس جوارباً عن سؤال نشاء من الابل المذكور وكيف ولو كان كلك لكان معمولاً لمقدراً للمفعول ومعنى قولهم ان المفعول له جواب لم اندمع عامله يصح ان يذكر في جواب السؤال عن اللمية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت او ضرب للمتاديب (قوله تعين له) فاقامته متامه واجب عند البعض أيس واو اى وانسب عند الكوفيين ثم اذا كان المفعول به متعدداً فالظ ان الاول منه كالمفعول الاول من باب اعطيت والثاني كالثاني منه (قوله فان الضرب مثلاً) قيل الدليل لا يثبت المدعى وهو التوقف لجوار ان يكون عدم امكان تعقل الفعل بدون تعقل المفعول به بسبب كون تعقل المفعول به لازماً له وحينئذ بان الضم شبه عدم امكان تعقل الفعل بلا مضروب بعدم امكان تعقل الفعل بلا ضارب لعدم امكان تعقله بلا ضارب لا يكون الا بسبب كون تعقل الضارب موقفاً فاعلياً تعقله واذا كان عدم امكان تعقل الفعل بلا مضروب مثل عدم امكان تعقل الفعل بلا ضارب لزم ان يكون تعقل الضارب وبه يضم موقفاً فاعلياً تعقله (قوله بتخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة) قيل ان المفعول المطلق يكون بهذه الصفة بل اقوى من المفعول به في هذه الصفة لانه ينقل مفهوم كل فعل لازماً او متعدياً موقوف على تعقل المفعول المطلق لان مفهوم المطلق جزء في مفهوم الفعل وتعقل الكل يتوقف على تعقل الجزء بتخلاف مفهومه فان ينقل مفهوم الفعل المتعدي بنفسه او بواسطة موقوف على تعقل المفعول به فان مفهوم ضرب مثلاً هو الزمان والحدث والنسبة الى الفاعل ونسبة هذا الحدث الى المفعول به موقوف على تعقل المفعول به فيكون المفعول المطلق بهذه الصفة اقوى من المفعول به واجيب بان المفعول المطلق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصوص وهو من حيث انه مقيد لم يكن موقفاً عليه لتعقل الفعل بتخلاف المفعول به ذاته يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصوص فيكون باعتبار وقوعه مقام الفاعل موقفاً عليه لتعقل الفعل بعد وقوعه مقام الفاعل (قوله اذلا فائدة فيه) اي المفعول المطلق التاكيدي لا يقع موقعه لدلالة الفعل عليه فلا فائدة بتخلاف المفعول المطلق للنوع والعدد زماناً وادقوله يوم الجمعة وامام الامير بلام التعريف اشارة الى ان الزمان والمكان المبيدين لا يقعان موقعه لعدم الفائدة فاذا قلنا ضرب زمان وضرب مكان لا فائدة فيه فان من الامور البينة ان الضرب يكون في زمان من الازمنة ومكان من الامكنة قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام المفعول به اهم كان مبهما غاية الا بهام مقام الفاعل بان يقع ضرب شخص قيل لوضح الدليل المذكور يلزم ان لا يكون فائدة في المفعول المطلق التاكيدي ما مر وانقلت ايراد ضرباً بعد الفعل المتاكديا فقلت لم لا يجوز ان يكون في وقوعه موقعه ايضاً فائدة التاكيد والجواب ان الفاعل كمدته فلا بد فيه من الفائدة المتعدي بها فلا يكفي فيه الفائدة التي

هي مجرد التأكيد لعدم فاعل المفعم فإنه فضلة فيكفي فيه ادنى فائدة وهو التأكيد وبعمارة الخبر
 ان الفاعل يكون في الفعل ولا يسم الفاعل مدلول الفعل فالمناسب ان يكون ما قام مقامه ايض
 بغيره (قوله يجاز ومتر ورشبيهه بامفاعيل) فيه ان الجار والمجرور مفعول عند المصنف لكنه بواسطة نعم
 الجار والمجرور وشبيهه به عند الجمهور لاعتناءه والجواب ان المراد ان الجار والمجرور وشبيهه بالمفعول
 بلا واسطة فيكون الجار والمجرور من المفاعيل ح ثم ان الجار والمجرور يكون المفعم به بواسطة
 في غير ما بعد دخلت لتلا ينتقض بقوله فيما بعد وما بعد دخلت على الاصح (قوله وان لم يكن
 فالجميع سواء) قيل لو قال والبواقي سواء لكان اخصروا وظهر (قوله اي جميع ما سوى المفعم به)
 وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة قيل ينبغي ان يكون
 المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به واجيب بان صور الجرما كانت منافية
 لحال الفاعل اعنى الرفع منتهى ان يكون في درجة المفعم بلا واسطة (قوله سواء في حوار وقوعها
 موقع الفاعل) وانما قيد الاستواء بجواز الوقوع ولم يتركه على عمومته لانه على تقدير
 وجود المفعم به مع المفاعيل ايض يكون مأمورا بالمفعم به سواء في عدم وقوعها موقعه فيكون المراد
 هو الاستواء في جواز الوقوع ولا يجوز ان يراد من الاستواء هو الاستواء الشامل لجواز وقوعها
 موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل لانه لا معنى لترتيب الجزاء على قوله وان لم يكن
 وقيل في وجه تقييد الاستواء به ان خال البواقي قد علم على تقدير وجود المفعم به فيها وانما
 المجهول حاليا على تقدير عدمه فالتعريف بحالها على تقدير وجوده مستلزم مع انه اراد
 التصريح برد من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح برد من قال ان
 المفعم به اذا وجد من المفاعيل لم يتعين المفعم به فقال واذا وجد المفعم به اه (قوله لان فيه منى
 الناعلية) قال مولانا صاحب الاصحفي ان هذا الدليل يقتضي ان يكون المفعم الاول من باب
 اعلمت اولى لان يقوم مقامه من المفعم الثاني لانه وان كان مفعولا للاعلام فانه فاعل للمعلم لان
 الاول عالم واماقي معلوم انتهى وتبعه مولانا عصم لا يقيم هذا لا يتوجه على من ذهب الى ان
 المفعم الثاني والثالث من باب اعلمت لا يقعان موقعه واما عند من قال بوقوع المفعم الثاني
 منه مقامه فعدم وقوعه مقامه بان المفعم الثاني هو مضمون الجملة اعني قولهم وفي قولنا
 اعلمت زيد عمر وافاضلا لان المقصود اعلام فضيلة عمر ولاننا نقول المفعم الثاني فيه في الحقيقة
 اذا كان مضمون الجملة فالدليل يفيد ان اقامة المفعم الاول منه مقامه اولى من الثاني ولم
 يقل به احد واعلم ان هذا الدليل يفيد اقامة المفعم الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي
 الى مفعولين لا خصوص فعل اعطيت لان المفعم الاول من باب اعطيت ما اعطيت اي اخذ وفيه معنى
 الفاعلية وفائدة تفسير اعطيت بالاخذ امران احدهما انه لو لم يفسر به لا يشتمل باب اعطيت

وَإِنِّيهِمَا أَنَّهُ لَوْلَمْ يَفْسُرْ بِهِ لَمْ يَهْتَدِ عَلَى الْمَفْعَمِ الْأَوَّلِ مِنْ قَعْلِ اعْطِيَتْ أَنَّهُ نَاطِقٌ بِالْعَاطِي
 هُوَ لَمْ يَنْكَلَمْ فِي قَوَائِمِ اعْطِيَتْ زَيْدًا دَرَمًا وَإِنْ قَلْبَتْ تَفْسِيرَ الْعَاطِي بِالْأَخْذِ تَفْسِيرَ الشَّيْءِ بِالْمَبَائِنِ
 وَالْتَوَلَّى بَأَنَّهُ جَازِمْ عَالِي فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى الْأَخْذِ مَا لَا يَلْتَمِزُ إِلَيْهِ فَذَقُولُ لَأَنْمُ أَنْ تَفْسِيرُهُ بِالْأَخْذِ
 تَفْسِيرٌ بِالْمَبَائِنِ لِأَنَّ اعْطَاءَ شَيْءٍ لَزِيدٍ مِثْلًا يَسْتَلْزِمُ اخْذَهُ لَهُ فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ ذِكْرِ الْمَلْزُومِ وَإِرَادَةُ
 اللَّازِمِ لَا يَقُمْ جَازِئًا أَنْ يَتَحَقَّقَ الْإِعْطَاءُ مِنْ رَجُلٍ إِلَى زَيْدٍ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ الْأَخْذُ مِنْهُ لِأَنَّ نَقُولُ إِذَا
 لَمْ يَتَحَقَّقْ الْأَخْذُ مِنْهُ فَلَمْ يَوْجَدْ الْإِعْطَاءُ مِنْهُ أَيضًا قَالَ الْفَاضِلُ الْمَسْمُومُ هَذَا الدَّلِيلُ يَفِيدُ مَا هُوَ آخِرُ
 مِنَ الْمَدْعَى لِأَنَّ الْمَدْعَى أَنْ يَقَامَةَ الْمَفْعَمِ الْأَوَّلِ أَوَّلِي فِي كُلِّ فِعْلٍ مَتَعَمَّدٍ إِلَى مَفْعُولٍ نَائِبِيهِمَا نَجْمٌ
 الْأَوَّلُ وَكَوْنِ الْمَفْعَمِ الْأَوَّلِ عَاطِ مَخْصُوصٌ بِفِعْلِ اعْطِيَتْ أَنْتَهَى كَلَامَهُ أَقُولُ مَا ذَكَرَ الْفَاضِلُ الْمَذْكُورُ
 مِنْهُ فَعَبَّرَ بِتَفْسِيرِ الْعَاطِي بِالْأَخْذِ لِأَنَّ جَمْعَ نَائِبِ اعْطِيَتْ يَكُونُ اخْذًا وَقَائِدًا لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَاعِلِ فِي
 قَوْلِهِ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ مَا يَعْمُ الْقَابِلُ فَإِنَّ الْقَبُولَ لِأَنَّهُ اخْذٌ فَكَمَا يَكُونُ فِي الْعَالِي مَعْنَى
 الْفَاعِلِيَّةِ كَمَا فِي الْقَابِلِ كَمَا مَشْتَرَفٌ فِي ضَمَنِ السُّوَالِ رَأَيْتُ فِي قَوْلِهِمْ جَعَلْتُ الْمَلْبَسَ الْمَلْبَسَ شِيرَازًا
 وَجَعَلْتُ الْمَتْرَابَ غَيْنًا لَيْسَ فِي الْمَفْعَمِ الْأَوَّلِ مَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ قَلْبَتْ لِمَا كَانَ الْمُرَادُ مِنَ الْفَاعِلِ هَهُنَا
 مَا يَشْتَمِلُ الْقَابِلَ فِيهِ أَيْضًا مَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الثَّانِي فَالْمَلْبَسُ قَابِلٌ لِلشَّيْرِازِ كَمَا أَنَّ الْمَتْرَابَ
 قَابِلٌ لِلْغَيْنِ لِأَنَّ تَرَكِيضًا إِذَا قِيلَ شَرَفَ زَيْدٌ وَمَاتَ زَيْدٌ وَكَرَّمَ زَيْدٌ فَزَيْدٌ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ فَاعِلٌ
 بِمَعْنَى أَنَّهُ قَمَلُ السَّرَافَةِ وَالْمُوتِ وَالْكَرَامَةِ فَيَكُونُ فِيهِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ (أَوَّلُهُ
 وَذَلِكَ) أَي كَوْنُهُ أَوَّلِي لِأَقَامَةِ مَقَامِهِ (هَذَا الْأَمْنُ مِنَ الْمَلْبَسِ) فَإِنَّ مِنَ الْبَيِّنِ أَنَّ الْمَلْبَسَ لَا يَصْلُحُ
 أَنْ يَكُونَ إِذَا مَا عِنْدَهُ مِنَ الْأَمْنِ مِنْهُ فَيَجِبُ إِقَامَةُ الْمَفْعَمِ الْقَبْلِيِّ لِيَكُونَ رَفْعُ الْإِتْبَاسِ بِلِزُومِ الْإِنْفِ
 الْإِنَائِي مَوْقَعٌ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ الْإِتْبَاسَ بِسَبَبِ ذَلِكَ الْمَلْزُومِ أَيْضًا وَحَاجِبٌ بِأَنَّ خَوْفَ الْمَلْبَسِ نَائِبٌ لِأَنَّ نَائِبِ
 الْمَفْعَمِ الْأَوَّلِ وَإِنْ دَلَّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَقْدَمَ مَفْعَمٌ ثَانٍ لَكِنِ الْمَفْعَمُ الثَّانِي لَمْ يَكُنْ مَعَ ذَلِكَ صَالِحًا لِأَنَّ يَكُونُ
 مَفْعُولًا أَوَّلًا وَهُوَ أَوَّلِي نَائِبٌ يَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ أَمْكِنُ أَنْ يَقَعَ الْحَيْرَةُ وَالِاسْتِبْهَاءُ وَكَثِيرًا مَا يَحْتَرِزُ عَنْ
 خَوْفِ الْمَلْبَسِ (قَوْلُهُ وَمِنْهَا ابْتِدَاءُ وَالْحَيْرُ) عَذَابٌ عَالِي قَوْلُهُ فَذَمُّهُ الْفَاعِلِ (قَوْلُهُ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ
 وَمِنْهُ أَي مِنْ مَفْعُومِ الْمَرْفُوعِ) وَمِنْ أَفْرَادِ مَفْعُومِهِ قَالَ مَوْلَانَا عَصَمٌ الْأَوْجَهُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي مَنْهُ
 رَاجِعًا إِلَى الْفَاعِلِ وَفَائِدَتُهُ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ مَلْحَقَاتِ الْفَاعِلِ وَلِذَا جَعَلَ الرَّفْعُ عِلْمَ الْفَاعِلِيَّةِ
 أَنْتَهَى كَلَامَهُ وَاحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا إِلَى مَا اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْفَاعِلِيَّةِ (قَوْلُهُ أَوْ مِنْ جُمْلَةٍ
 أَمْرٌ فَج) بَيَانٌ لِحَاصِلِ الْمَعْنَى لِأَنَّ بَيْنَ الْمَلْحَقِ بِمَوْضِعٍ وَلَكِنِ الْأَوَّلُ بِاعْتِبَارِ نَائِبِ الضَّمِيرِ وَالثَّانِي
 بِاعْتِبَارِ تَدَكِّيهِ فَتَدَكِّيهِ كَبِيرٌ بِاعْتِبَارِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ وَاحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ التَّعْيِينَ بِتَقْدِيرِ الْمَضَافِ أَي
 مِنْ جُمْلَةِ أَفْرَادِهِ (قَوْلُهُ لَمْ يَكُنْ مَعَ الْأَصْلِ فِيهِمَا) أَي فِي بَابِ الْمَبْدِئِ وَالْحَيْرِ أَي الْقَلْبِ
 بَيْنَهُمَا عَلَى نَقْدِيرِ رَهَابِيَةِ الْأَصْلِ فِيهِمَا وَهُوَ كَوْنُهُ مَسْنُوبًا إِلَى الْحَيْرِ مَسْنُوبًا فَلَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ مَسْنُوبِ

❁ فَيَنْتَقِلُ إِلَى الْخَيْرِ ❁

والمسند اليه بدون الاخر فيكون بينهما تلازم بخلاف القسم الثاني من المبتدأ فإنه يكون بلا خبر لأنه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع الفاعل ويمكن ان يتم بينهما تلازم مطلقا سواء كان في القسم الاول من المبتدأ او القسم الثاني منه ولكن الخبر اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان الفاعل في القسم الثاني منه يساد مسد الخبر الا ان هذا خلاف المتبادر قال مولانا عصم ولا يخفى ان الظاهر ما هو الاصل فيه فتأمل انتهى كلامه اقول وحده التام ان الشئ اراد بقوله فيها ووجه التلازم واذ قيل فيه بارجاعه الى التلازم لم يفهم ذلك (قوله واشتراكها في العامل المعنوي) وهو هنا مجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناده الى شئ او اسناد شئ اليه والحاصل انه ليس المراد منه ان شئ العامل فيهما واحدا بل المراد ان العامل فيهما من نوع واحد وهو العامل المعنوي، ولكن التحريد عن العوامل باعتمار الاسناد بان يسند الى شئ عامل في الخبر وباعتبار ان يسند اليه شئ عامل في المبتدأ (قوله فالمبتدأ هو) ويراد اللام في المعرب اشارة الى جامعية التعريف فان ايراد المعرب في المعرف بالفتح اشارة الى جامعية فان المسند اليه افاعرف باللام يفيد حصرة على المسند وضمير الفصل للمحصر المسند في المسند اليه فهو اشارة الى امانية وقيل انما اتى بضمير الفصل في حد المبتدأ والخبر دون حد الفاعل ومفعول ما يسم فاعله لانه اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لوجود الاطراد والانعكاس في الحدود وصرح بذلك في بعضهما ليكون صورة لتعريفه بالعلم صورة الاكتفاء (قوله الاسم) ولا يراد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقاديرته للصفة لجواز ان يكون التسم الاول من المبتدأ صفة مثل المنطلق زيد ولكن الصفة المذكورة في القسم الثاني من المبتدأ مقابل المقسم الاول (قوله ان نقديرا) اي ناويلا وهو الذي يصح وقوع اسم في موضعه فليس النقدير بمعنى المندرا (قوله ان بصومرا خيرا) اي صيامكم مبهمة اء وخير لكم خبره قوله (ردم من العوامل) قيل الخبر يد من الشئ يقتضي سبق وجوده فلا يصح الحد الا على ما جرد عن العوامل بعد دخوله واحيب بان اسكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك ضيق فم الير وذلك لا يقتضي فتح فم الجبر وكما في قولهم سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم النمل (قوله اي اسم النون يولد بيده عامل لفظي اصلا) وانما فسرته به لفائدة بين احد ما ان التجريد من الشئ يقتضي سبق وجوده كما هو انبتاد فلا يصح الحد الا على ما جرد عن العامل بعد دخوله لكن لما كان عدم وجوده لا ينافي لازما للتجريد فانما التجريد من عدم وجوده من قبيل ذكر الملبسوم واردة اللاحق وتنايهما في العبارة وانكادت ظاهرة في سلب العموم بسبب ايراد العوامل بصيغة الجمع لكن ايراد عدم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فهما بالمعنى هو الجنس واما باعتبار ان سلب العموم وكان اهم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقية المقام وانما اكل النقي

يقوله اهل الرداء ان من زعم ان المراد بالفعل الى اللغوية نواسخ المبتدأ والخبر كسلب ان واخوانه
لئلا ينتقض التعريف بقولك بعسباه، زيد وذلك لان الالف لا ينتقل من العوامل اللغوية الى
خصوص النواسخ (قوله وكاتبه اراد بالعامل اللفظي ما يكون موردا في المعنى) لان الظان المؤثر لفظا
مؤثر. معنى هنا ما ذكره مولانا عاب فلا يردح ما ذكره الفاضل السم مولانا عصمة الله من ان
هذا المعنى غير متبادر من العبارة ولا بد من حمل عبارة التعريف على المتبادر انتهى كلامه
واجيب ايضا بان الحرف الثابت كالمدوم وبيان النجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكما فلا يرد
مثل بحسبك درهم فانه لا يثبته في المعنى بل في اللفظ فقط لان معنى قولنا بحسبك قولنا
حسبك واحدا ولا بد من قيد الحز وبيان ان يكون عمل الفاعل محفوفا لئلا ينتقض بقولنا انما زيد
منطلق فانه لم يبق حمل ان فيه بسبها ما لكافة (قوله وناسي فسمي المبتدأ) لانه قسم اخر من
المبتدأ او القسمان متباينان فلا بد ان يحترز عنه اي عن ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدأ
لان المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتدأ مفهومان يندرج فيه هذان
القسمان وقوله مستند اليه حال اخن التضمير المستكن في المجرود (قوله او الصفة) بالرفع عطف
على الاسم وكلمته او التضمير المهدود فلا بد اني التعريف فقال مولانا عاب لفظه او للانفصال
لحقيقي ومن قال انهما منع التلوين اجمع ثم يات بشئ لان استحالة اجتماع القسمين بين
ابا متناع ان نفعها ما فلو ثبت كان بالاعتراض قيل التعريف يصدق على قائم في قولنا قائم
بزه زيد مع انه ليس بمبتدأ لان الاصل في المبتدأ ان يكون مسندا اليه فلا يصار الى
تونه مسندا الى ضرورة ولها لم يكن قائم في قائم ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون
ببر الزيد واجيب بان قائم مبتدأ في جملة وهي قائم ابوه بان قائم مبتدأ وابوه فاعل له
لجملة خبر زيد قيل التعريف لا يصدق على اسم الفعل مثل هيئات زيد مع انه مبتدأ على
نتيارا لمص كذا في بعض المشر وح ويمكن ان يجاب بان المعروف خاص وهو مبتدأ الذي كان
تقفا بينهم او يقم ان اطلاق مبتدأ على اسم الفعل ليس على الحقيقة فالتعريف يصدق على
هو مبتدأ حقيقة (قوله كقرشي) فاذا قلنا قرشي انت فقرشي مبتدأ وانت خبره فقرشي
از محرفي الصفة لان معناه رجل منسوب الى قريش او منتسب الى قريش والمنسوب صفة
وله بعد حرف النفي او الف الاستفهام) الاوولى حذف الحرف والالف ليكون اخضر واشبهل
هل ما هو بعد اسم النفي كغيره ~~بمعنى اسم~~ الاستفهام الا انه قال بعد حرف النفي لشبهة
اعها بعد لوقوعها بعده اكثر من غيره واما تخصيصه بالالف فلان الف الاستفهام اصل قال
الشارحين جميع اداة الاستفهام كهل ومن ومتمى واين وكيف وايمان وكم مثل الهمزة في
يح الصفة للمذكور كقوله كقوله لا يقع بعد ما نملك الصفة فتخصيص

الالف اما لانه الاصل واما للاحتراز واما شرطه بفتح حرف الهمزة والالف الاستفهام ليحصل
 الاعتماد فلا يقيم اسم الفاعل في قائم الزيد ان لما عتملك على الهمزة عمل في الزيد ان و معمول اللفظ
 لا يكون خيرا لانا نقول ولهدا جعل النحويون الزيد ان في المثال المذكور مادام صدر الخبر (قوله كهل
 وما من) قيل العتملك بمن لا يجوز لانه لا يصح ان يقال من قائم ابوه لان قائم صفة صالحة لان
 يكون خبر الممن وما يصلح ان يكون خبر الا يصلح ان يكون مبتدأ لان الخبر يكون مستندا
 فلا يصلح ان يكون قائم مبتدأ وابوه خبره واجيب بجعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على
 ان يكون من مفعم لضارب فضارب مبتدأ وزيد خبره ثم ان زيد في قولنا المطلق زيد فاعل ايساد محمدا
 الخبر وليس خبر فلا يرد المنع على قولنا وما يصلح ان يكون خبرا (قوله فخير نحن عند الناس
 منكم) فخير مبتدأ ونحن فاعله فانه صفة ولا يكون بفتح حرف المنفي والاستفهام قال السم فيه
 ان المفهوم من بحث اسم التفضيل انحصار كون فاعل اسم التفضيل اما ظاهرا في مسألة الكحل
 فالمناسب بهذا ان يجعل نحن مبتدأ ومنكم مفسر المحذوف هو خير يقبلا فخير منكم عند الناس
 منكم فلما حذف فسر بقوله منكم فلو صح ما ذكره لتبين في مثل خير زيد عند الناس منكم كون
 زيد فاعلا فينتقض قاعدة فان طابقت مفرد اجاز لا فمر ان انتهى كلامه واليه اشار مولانا عاصم ايض
 اقول المذكر كور في بحث الكحل ان اهم التفضيل لا يعمل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية الا بشرائط
 المذكورة في بحث الكحل ولكن يعمل في المضمرة بدون الشرائط المذكورة فيه ثم انهم صرحوا
 ان المراد من الاسم الظفي بحث الكحل هو الاسم الظ للمفوي وهو ما يكون بارزا ولم يكن مستترا
 فحين في قوله فخير نحن عند الناس منكم فظاهر بهذا المعنى لانه ظ صر ملفوظ لكن الشارح اراد من
 الظهور في تعريف الهمزة. اعمى الاصطلاح المقابل للمضم لان الحمل على الظ واجب في
 التريفات وما ذكره الشافعي في بحث الكحل من ان اسم التفضيل يعمل في المضمرة بدون الشروط
 المذكورة فيه وهو المضمرة المستتر لان عمل اسم التفضيل ضعيف في المضمرة المستتر لانه لا يظهر اثره
 في اللفظ اولا فلا يحتاج الى الشرط في قوة العامل واما الضمائر البارزة فانه يظهر اثرها في
 اللفظ وان كان ظهور الاثر محلليا فاذا عرفت هذا التفصيل فمادكرة المفاضل لسم بقوله وفيه ان
 المقهوم من بحث الهمزة غير صحيح لان نحن في المثال المذكور اسم ظ بالمعنى المذكور وما ذكره
 من ان اسم التفضيل لا يعمل في الاسم الظ بالمعنى المذكور الا اذا كان فردا من افراد الكحل واسم
 التفضيل فيما نحن فيه ليس كذلك لعدم الشرط المذكر في بحث الكحل فيه فكيف يصح ان يحسن
 خبر في نحن ويهكس الجواب بان مادكرة في بحث الكحل هي الشرائط مناهب محبويه ونون
 الاخفش على مناهبه مما المنع فيه مجال (قوله ولو جعل خير خبرا عن اء) جواب سوال تقريرة انه لم
 لا يجوز ان يكون قوله نحن مبتدأ وخير خبره نقريرا للجواب لو كان ذلك يلزم انفصلة بالاجنبي

بين العامل والمعمول وهو نعم لان المبتدأ اجنبي بينهما والمعمول هو الطرف اعني منكم لا يتم
 ان قوله عند الناس ايضاً معمول لقوله خير فلم ام يجعله من الفاصلة المذكورة مع انه مقدم عليه
 واقرب بالعامل لاننا نقول يكون قوله عند الناس معمولا لام التفضيل ليس مما يجزم به لانه
 جازان يكون معمولا لامر آخر ملتفظا كان او مقفرا بخلاف قوله منكم فانه معمول لامحالة
 لان معناه انا خير منكم عند الناس اي بزعمهم ويحتمل ان يكون تقديره انا خير منكم فيكون قوله
 عند الناس معمولا لتقدير لا يتم لانم ان يكون منكم معمولا لام التفضيل بل هو مفسر فيكون
 بالكسر والفتح هو مفسر بالفتح فتقديره فخير منكم نعم عند الناس منكم فلا يلزم الفاصلة
 بالاجنبي ح لاننا نقول بناء كلمة قديم مره على المظاذا المتقدير بخلاف المتبادر واجيب عن قول
 الشاعر بانه شاذ (قوله لكونه كجزء) اقول لا يتم لاحتياج اليه لانه اذا كان فاعلا فيكون
 معمولا والمعمول لا يكون اجنبيا لاننا نقول اشار به الى احتياج كونه الفاعل فاصلا اجنبيا لانه
 اذا كان كجزء من الفعل فبانه لم يكن فاصلا اصلا لعدم كونه فاعلا اجنبيا اولين والجواب عنه
 بانه لما كان الجزء في الواقع فقال كك او الجواب بان ذكره ابلغ في المقصود لا يناسب الشارح
 المدقق (قوله رافعة حال) من الضمير في الراجعة او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف او من باب
 ميم المجاز فيكون المراد من الظما يطلق عليه لفظ فار اذا اشتم ابتداء من اللفظ المعنى الاصطلاحي
 وهو المقابل للضمير ثم هذه المعنى الاصطلاحي بان كان ظاهرا حقيقة او حكما فان الضمير
 المنفصل ظاهر حكما وانما لم يرد من الظم معنى اللغوي وهو البارز اي الظ في اللفظ كما هو اختيار
 بعض الشارحين لانه لا ينبغي الخروج عن الاصطلاح ما يمكن لا يتم ما ذكره الشارح ايضا خروج عن
 المعنى الاصطلاحي لان ما ذكره معنى مجازي لاننا نقول كونه مجازيا باعتبار حمله على عموم
 اجاز ولا باس به بعد ما حمله اولاً على المعنى الاصطلاحي (قوله اراض انت من الهتي
 يا ابراهيم) هذا الكلام وقع عن والد حفرة ابراهيم عليه السلام عند انكساره اي ابراهيم اصنامه
 بالفارسية اي امراض كمنده وروي كردد انده مع توازله ام اي ابراهيم (قوله رافع
 لضمير عائذ الى الزيدان) ولا يلزم ح الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة لان الزيدان مبتدأ
 مقدم رتبة لان الاصل في المبتدأ النقديم (قوله لم يجز تشنيته) لان من قاعدتهم ان الاسم الظ
 اذا كان فاعلا سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا يحذف الفعل بخلاف ما لو كان الفاعل ضميرا
 فانه ح موافق فيتم زيد قام والزيدان ضمير الزيدون قاموا فالفاعل الضمير الراجعة الى
 الاسم المتقدم واما الضمير المحمى كونه الاسم موخرا من الفعل فيكون علامة لهذا الاسم الظ اي
 لامة لفاعليته وليست فاعلة له فيكون الزيدان ح مبتدأ وما قبله خبره وقدم الخبر لتضمنه
 الاستفهام وقد جوز بعضهم توافق الفعل بالاسم المظاين كونه موخرا من الفعل فاعلاله وهذا غير

مشهور (قوله فان طابقت مفرد اجار الامران) بخلاف ما اذا لم يطابق شيئاً معلماً او ثابتاً غير
المفرد فإنه ح تعين كونه مبتدأ وخبر نحو قائم الزيدان او قائمان الزيدان على ترتيب اللغز
والنشر وانما رجع الضمير في طابقت الى الصفة مطلقاً دون كونها رافعة للظاهر لدفع سوال وهو
ان الظان يكون الضمير راجعاً الى الصفة المذكورة التي كانت رافعة للظاهر فاذا كان راجعاً
اليها فلا يجوز فيها لامران بل امر واحد وهو كون الصفة مبتدأً وما بعدها فاعلها يسلم مسد
الجور ولا يجوز العكس لامتبار التجرد من العوامل اللفظية في المبتدأ ولقائل ان يقول ان الضمير
المذكور املا راجع الى الصفة التي لا يكون رافعة للظاهر اصلاً وراجع الى الصفة التي هي رافعة
لظاهر في الجملة وان لم يكن رافعة لظاهر في بعض الازمان كما في صورة المطابقة ان كان الاول
كما هو بوظ كلام الشئ فبقي الصفة التي لا يكون رافعة لظاهراً بل بيان في جانب المبتدأ حيث لم يعلم
جالها بانها تقع مبتدأً ام لا وان كان الثاني فصح كلام المصم ولا يتوجه السؤال المذكور عليه فيصح
ان يكون الضمير المذكور راجعاً الى الصفة المذكورة التي هي رافعة للظاهر الا ان يتم ان كون
الضمير راجعاً الى الصفة مطلقاً دون كونها رافعة لظاهر معناه ان الضمير راجع اليها مع قطع النظر
من كونها رافعة لظاهر اي كونها رافعة لظاهر ليس في النظر وان كان رافعة في بعض الازمان و
يمكن الجواب باختيار الاول بانه لو بقي تلك الصفة التي لا يكون رافعة لظاهر لا بيان ولم يعلم
جالها لانها بداهة من المصم من المسائل في علم النحو لا يستفاد من هذه النسخة وفيه تامل قيل هذا
يشكل بقولنا ارغب انت عن الهتي لانه لو جعلت انت مبتدأ والصفة خبراً فيلزم الفاصلة بالاجنبي
بين العامل والمعمول وهو المبتدأ لان مالا يكون من معمولات العامل فهو اجنبي والمعمول
قوله عن الهتي ولقائل ان يقول ان الفاصلة بالاجنبي لا يجوز اذا كان العامل ضعيفاً كما سبق
في قوله فخير نحن عند الناس منكم واما اذا كان العامل قوياً كاسم الفاعل مثلاً فلانم عدم
جوازها ووكك يشكل بقولنا خير نحن عند الناس منكم فان عند الناس من معمولات الصفة
فلا يجوز ان يكون نحن مبتدأ وايضاً القاعدة المذكورة يشتمل بقولنا طالع الشمس لانه لا يجوز
ان يكون الشمس مبتدأ والصفة خبر لان الصفة مسندة الى الضمير الراجع الى الشمس لا الى
الشمس والا يلزم ان يكون الصفة رافعة للظاهر مع ان المفروض خلافه فاذا كان الصفة مسندة
الى الضمير فلا بد من ثانيته بان يتم اطالعة لان العمل او شبهه اذا اسندت الى الضمير الراجع
الى المونك الغير الحقيقي لا بد من ثانيته ويمكن الجواب بغيره بان الصفة مسندة الى الشمس ومع
قطع النظر عن كونها رافعة لظاهراً بدليل رجوع الضمير المذكور اليها مع قطع النظر عن كونها رافعة
لظاهر فان الفعل او شبهه اذا اسندت الى المونك الغير الحقيقي لا يشبه بل كالحيار وايضاً
يشتمل هذه القاعدة بقولنا افانم رجل لا يصح ان يكون رجل مبتدأً لانه كجور ويخصم المنكر

باعتقادهم الخبير المظرف دون غيره ، ويمكن الجواب عن جميع النقص بتقنين القاعدة المذكورة بتعديده
ان لم يمنع مانع كما اعتبر المصنف في تنازع الفعليين واعتبره الشم ايضاً في قوله والاصل في الفاعل ان
يلهي الفعل وفي قوله اصل المبتدأ المتقدم (قوله نحو ما قائم زيد واقائم زيد) فزيد مبتدأ وخبر
قيل هذا القسم من المبتدأ ضروري لا بصار اليه الا من مدم وجه آخر فلما جاز وجه آخر انتفت
الضرورة واجيب بانه اذا جعل الام الظ فاملاً فلا وجه في الصفة ح سوى رفعها على الابتداء
فيتحقق الضرورة (فواء كانها ح خبر ليس الا) اي ليس الا خبر والمراد منه التأكيد لان اقائمان
مثلاً لو كان مبتدأ فكان راقعة لظمع انه ليس كذلك على ما مر (قوله كون الصفة مبهمة وما بعد ما
فاعلها يسند مسند الخبر) في تمام الجملة قيل لم لم يجتنبوا عن الالتباس المبتدأ بالفاعل في مثل
اقائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل مثل زيد قام حيث لم يجوز واتاخير المبتدأ
احد ولم يقولوا اقام زيد واجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما كان كل واحد من الوجهين
مخالفاً للاصل كما فيما نحن فيه لان في جعل زيد في اقائم زيد فاعلاً خلاف الاصل وهو انه يلزم
ان يكون المبتدأ مسنداً مع ان الاصل في المبتدأ ان يكون مسنداً اليه وفي جعله مبتدأ خلاف
لاصل آخر وهو تاخير المبتدأ عن الخبر لان الاصل في المبتدأ التقدم فهما متساويان في مخالفة
الاصل فلا يسبق الذم الى احدهما والالتباس المحذور ليس الا فيما اذا كان احد الوجهين
موافقاً للاصل لانه يسبق الذم الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث التشويش والالتباس
ويمكن انقرير الجواب بعبارة اخرى بان الالتباس فيهما اذا كان غير المقصود اظهر من المقصود وفي
مثل اقائم زيد ليس كذلك لوجود خلاف الاصل في كلا الوجهين اما في صورة كون الصفة مبتدأ فلان
الاصل في المبتدأ ان يكون ذاتاً مسنداً اليه وما في صورة كون الاسم مبتدأ فلان الاصل
في المبتدأ التقدم بخلاف ما اذا قيل قام زيد فان فيه خلاف المقصود الذي هو فاعليته زيد اظهر من
كونه مبتدأ وقال مولانا عاصم في جواب الاعتراض المذكور اقول لا ضرورة في تقدم الخبر في زيد قام
حتى يرتكب الالتباس لاجل ذلك الضرورة وفي اقائم زيد يجب تقدم المقصود لتضمنه الاستفهام و
تعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقدمه فارتكب الالتباس مهناً للضرورة لا يقال
فالضرورة قائمه في اقام زيد مع انه لا يجوز الالتباس فيه للضرورة لانا نقول الضرورة مفقودة
هنا لجواز زيد اقام بخلاف زيد اقائم فتأمل انتهى كلامه (قوله فهنا تلك صور) واقائمون
الزيدون في الحكم مثل قولنا اقام زيدان واقائم الزيدون في الحكم مثل قولنا اقائم الزيدان
فالشئ اراد ذكر الصورة التي كانت مختلفة في الحكم لا يبق بقى احتمال آخر وهو ان يكون الصفة
ثنية او جمعا والاسم مفرد الانثوية ل هذا مجرد احتمال لا تحقق له لانه يجب توافق الصفة
لو نسوفا (قوله) وجهين ح ان يكون خبر زيد ان مبتدأ) لانه لو كان اقائمان مبتدأ فلا يكون الا

مسند الى الزيدان وقد مر انه يفرده الفعل او شبهه الى الاسم الظاهر او المسمى او
 جموعاً وايضاً يلزم ان يكون اثماً ان ح مسنداً الى شئيين في حالة واحدة احدهما الزيدان
 والثاني الضمير الراجع الى الزيدان (قوله ان يكون الزيدان فاملاً) لانه لو كان قائم خبراً عن
 الزيدان فلم يبق المطابقة بين المبتدأ والخبر (قوله اي الاسم المجرد) ولك ان تقول المرفوع
 المجرد اه لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب في يضرب زيد لانه ليس
 مرفوعاً بل معنى المذكور في المرفوعات وعلى كلا التقديرين يكون في الكلام تقدير الموصوف (قوله
 لان الكلام في مرفوعات الاسم) فلما كان الكلام فيهما فلو قال هو المرفوع المجرد لكان له وجه وجيه
 الا ان الاسم اذا ذكر الاسم في تعريف المبتدأ فتبعه الشئ فقال هو الاسم المجرد ولم يقل المرفوع المجرد
 لمراداً بل لانه لا يخفى ان هذا الكلام علة لعدم ذكر الاسم ههنا وذكره في تعريف المبتدأ
 وكتفائه ههنا فهو النوحه الاولى وهو لان ما ذكره الشئ ادلى لانه يصير وجهها لا يراد الاسم
 في تعريف المبتدأ ايضاً وهو المراد ههنا (قوله فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد) وكذا لا يصدق
 على يضرب في زيد يضرب مع انه خبر وما ذكره بعض الشارحين من ان ما قيل المراد من المجرد
 في تعريفه هو الاسم المجرد لاخراج يضرب في زيد يضرب بتريخه انه في بحث الاسم ليس بشئ لانه
 يلزم خروج خبر الجملة لان المحققين منهم ليسوا قائلين بتاويل الجملة بالاسم ليس بشئ لان المصنف
 ذكر خبر الجملة فيما بعد فذكره بمنزلة الاستثناء فخرج خبر الجملة عن التعريف غير مضر
 (قوله انه المجرد المسند به اه) فان العامل في المضارع ايضاً معنوي وهو تجرده عن العوامل
 اللفظية قيل المراد بالاسم اما الاسم الحقيقي او الاسم من الحقيقي والحكمي ان كان الاول
 يلزم ان لا يكون التعريف جامعاً فانه اذا قيل بعن الفعل الماضي ضرب وبعض الحروف من
 وبعض المهمل جسق فضرب ومن وجسق في الامثلة المذكورة خبر مع ان كل واحد منها اسم حكمي
 اما الاول والثاني فلا نهما اسمان لضرب ومن وهما فعل وحرف واما الثالث فلعدم كونه
 موضوعاً لمعنى فيكون اسماً حكاماً لا حقيقة وان كان الثاني فلا يرد النقص على عدم المنفعة
 بانه يصدق على يضرب في يضرب زيد لانه داخل في التعريف لانه اسم حكمي يجعل ضارب
 موقع يضرب او نال عكس فانهم جعلوا ذلك من الاسم الحكمي وايضاً يلزم ان يكون قوله والخبر
 قد يكون جملة مستدركا لان الجملة اسم حكمي ويمكن الجواب عن الاستدراك بان الحكم
 يستدل ان يذهب الى انه يجب للاحتمالين عدم فانهم ليسوا قائلين بتاويل الجملة بالاسم ويمتنع
 الجواب عنه بوجه اخر بان المراد من التاويل بالاسم ان يكون اللفظ الذي هو مؤول بالاسم واحداً
 والجملة متممة فلا واحدة ويجاب عن يضرب في يضرب زيد بالاعتبار الشق الثاني بان المراد من
 اللفظ الواحد الذي هو مؤول بالاسم هو ان يكون متحداً بالاعتبار المفاد منه والمعنى المفاد في يضرب

ويلاحظ المعنى المقاد من ضاربا زيدا لان الحمل في الثاني بهو هو بخلاف الاول والحمل المواظفة
 فير الحمل بالاشنقااق (قوله اي ما يوقع به الاسناد) قال الفاضل السم ولا يخفى ان المراد بالامر
 الذي يوقع به الاسناد هو المسند فلا فرق بحسب المعنى بين المسند به والمسند بدون بدالانه ذكر
 ليكون محتملا للاحتمال الاخر الذي يذكره انتهى كلامه اقول الفاضل المذكور لم يطع على
 مضمون كلام المش ولها مصادر منه كلام من جملة ما لا يعني فاعلم ان المقصود من كلامه قدس
 سره ان قوله به متعلق بالايقاع لا بالاسناد لانه بنفسه يتعلق بالمسند فملا حاجة الى قوله
 به واليه اشار مولانا عب حيث قال قوله اي ما يوقع به الاسناد قد اشار به الى ان الباء
 متعلقة بالايقاع واشارة الى ان قوله المسند به من قبيل اسناد الفعل الى المصدر كما في
 قواهم للار او تسلسل اي لزم الد وراو التسم فقول المش دفع سوال عن عبارة المص وهو ان
 قوله به في قوله المسند به مستدرك لا يحتاج اليه لان قوله مسند بمعنى اسند بصيغة المجهول
 ففيه ضمير مستتر هو مفعول ما لم يسم فاعلمه راجع الى المجرى وهو الخبر فيكون ح قوله به لفوالا
 فائدة فيه واما اذا كان قوله المسند به من قبيل اسناد الفعل الى المصدر لا يتم ح بدون قوله
 به ثم ان الباء في قوله به للسبب او الاستعانة وقوله يوقع من باب فعل يفعل لا يتم تعريف
 الخبر ليس صانع لصداقه على زيد في زيد قائم لانه المجرى عن العوامل اللفظية مسند به
 اي ما يوقع بسببه الاسناد لانه لاننا نقول المراد السبب القريب فان لفظ قائم في زيد قائم سبب
 قريب لا يقع الاسناد بخلاف زيد (قوله ولك ان نقول المراد المندابه الى المبتدأ) اي المسند
 به الذي هو المبتدأ بقريته انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا في العنوان
 (قوله او جعل الباء) عطف على تقول قال المش في الحاشية وكان النكتة في تغير العبارة ان
 لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح يظهر لقوله به فائدة والا لاجابة اليه
 انتهى كلامه وحاصل ما ذكره في الحاشية ان النكتة في ان المص قال المسند به بجعل الباء بمعنى
 الى ولم يقل المسند اليه نه لو قال كك يازم لالتباس بين المسند اليه في تعريف المبتدأ وبين
 المسند اليه في تعريف الخبر لانه يتوشى الف من في كون المسند اليه في تعريف الخبر مثل المسند اليه
 في تعريف المبتدأ فظهر منه ان لقوله بدفائدة على تقدير حمل كلام المص على الحمل الثاني اي
 قوله او جعل الباء لانه لو قيل الى موقع الباء في قوله به يلزم الالتباس فقال المسند به
 وجعل الباء بمعنى الى قال مولانا هم لا يلزم الالتباس لو قال المسند اليه موقع المسند به
 في تعريف الخبر للفرق الواضح بينهما لان في المسند في تعريف الخبر ضمير مستتر راجع الى
 الخبر علم تقدير الحمل الثاني المذكور بقوله او جعل به وهذا الضمير مفعول ما لم يسم فاعلمه وقوله به
 ظرف متعلق بقوله المسند هو ما في تعريف المبتدأ يكون قوله اليه مفعول ما لم يسم فاعلمه لقوله

المسند وليس فيه ضمير مع انتهى حاصل كلامه اقول مراد المش من الالتباس هو الالتباس بحسب اللفظ لا الالتباس بحسب المعنى واليه يشعر صيغة تشبيهه لمناسبة الاشتباه بالالتباس بحسب اللفظ فانهم اطلقوا الالتباس على معان مختلفة كما لا يخفى على من تتبع في كلامهم (قوله وعلى التقديرين) يخرج به القسم الثاني من المبتدأ كما يخرج به يضرب في يضرب زيد قيل ان ضارباً في زيد ضارب وفي زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مستند الى فاعله لا الى المبتدأ مع انه خبر واجيب بان الخبر هو مجموع اسم الفاعل و فاعله لا اسم الفاعل وهذه واسم الفاعل مع فاعله مسند الى المبتدأ ولكن لما لم يكن المجموع قبلاً للاعراب اجري الاعراب على الجزء القابل للاعراب واجيب انضم المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون اسناداً الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظراً لاولاً فلان ضارباً لم يسند الى شئ ادلاً اذا اسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة وامثالها فلانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد يضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخباراً لزيد (قوله اي نجر يد الام) قيل التجريد امر عادي فلا يؤثر في شئ فالاولى ان يفسر المبتدأ بجعل الام في صورة الكلام لتتقيقاً او قد يراد بالاسناد اليه واسناده الى شئ واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات لثبوت المتكلم وليس بدو ثرات والعدم الخاس يجوز ان يكون علامة (قوله اي سند الى شئ) كما في الخبر وقسم الثاني من المبتدأ (او يسند اليه شئ) كما في القسم الاول من المبتدأ وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للمعد (قوله كل واحد من المبتدأ والخبر عاملان) ان قلت فيلزم الدور لان رفع المبتدأ يتوقف على الخبر وبالعكس وهذا التوقف ثابت بينهما مع كون المبتدأ والخبر متلازمان ولا دخل لتلازمهما في ذلك التوقف كما لا يخفى قلت ان السبب والعلية عند النحاة بمعنى العلامة فبخارج ان يكون كل واحد منهما علامة لرفع الاخر (قوله ان لم يمنع مانع) قال الفاضل السم الاولى ترك هذا القيد اذ عند وجود المانع اذ لم يكن الاصل تقديم المبتدأ لم يكن رتبة المبتدأ التقديم فيلزم الاضمار قبل الذكر رتبة في تلك الصورة كما ذكرنا في بحث الفاعل فتذكر انتهى كلامه اقول هذا هو من الفاضل المذكور لانه مدفوع بقوله لفظاً في قوله التقديم على الخبر لفظاً فاذا لم يكن بتقديم عليه لفظاً فلم يتحقق فيه هذا الاصل بحسب المنط ولكن مرتبة الجواز حاصل فيه بسبب ذلك الاصل فلا يلزم الاضمار قبل الذكر رتبة وفقد ذكرنا في بحث الفاعل فتذكر (قوله التقديم على الخبر لفظاً) لان الحكم على الشئ انما يتصور بعد وجوده فتقدم في الذكر ليوافق الوضع الطبع (قوله لان المبتدأ الذات والخبر حالان) قيل قلنا يكون المبتدأ صفة كما في القسم الاول من المبتدأ اولاً يكون الخبر حالاً من ادواله فيه مثل المنطق زيد واجيب بان المراد ان ذات المتصف بها لانظاري

هو المسمى بزيد فهو ذات والخبر حال من احواله واجيب بان المراد ان المبتدأ ذات والخبر
 حال من احواله في القسم الاول من المبتدأ غا ليا فيع تبرا لعلبة في قوله والاصل في المبتدأ
 التقدير قيل هذا الفاعل لم يصح ينبغي تقديم الفاعل على الفعل واجيب بان تقديم الحكم في
 الجملة الفعلية لكونه عاملا في الحكم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعجم وبان الفعل محتاج الى
 الاسم والاسم مستغنى عن الفعل فاراد وا في الجملة المركبة منهما تميم الناقص بالكامل ويمكن
 ان يجاب ايضاً بان تاخير الفاعل عن الفعل لدفع الالتباس بالمبتدأ الا يتم ان المبتدأ في قولنا
 زيد قائم هو لفظ زيد وهو ليس بذات فكيف يصح قوله لان المبتدأ ذات وكذا لك في الخبر لاننا نقول
 المراد ان مداول المبتدأ ذات ومداول الخبر حال من احواله فصح ان يكون الدال على
 الذات مقدما على الدال على الاحوال ولا يرد عليه القسم الثاني من المبتدأ لان مداوله ايضاً
 ذات لان المراد من القائم في قائم الزيد ان هو الذات المتصف بالقيام وليس الزيد ان خبرا
 جزمي يكون خالفاً من احواله بل فاعل يسد مسد الخبر (قوله جاز في داره ريد) وانما لم يقل في داره
 رجل اذ لاح ان يناقش في اصالة تقديمه لوجوب تاخيره (قوله وامتنع قولهم اه) ولقائل ان يقول
 اذا كان هذا التركيب ممتنعاً فلم يكن من قولهم لان كونه من قولهم يستدعي ان يكون مستعملاً
 بغيرهم فصح كيف يصح قوله وامتنع قولهم اه ويمكن الجواب عنه بوجهين الاول ان الامتناع هنا
 به عنى الضعف لا بمعنى المع اي هو قول غير فصيح لانه جور بهضهم الاضمار قبل الذكراً لفظاً ورتبة
 فيكون مستعملاً بينهم ولكن هذا الاستعمال ليس بين الفصحاء والثاني ان استعمال هذا التركيب
 باستعمال اجزاءه اعنى صاحبها في الدار قيل امتناع هذا التركيب لا يتوقف على ذلك الاصل فانه
 لو لم يكن هذا الاصل لكان الاضمار قبل الذكراً ايضاً واجيب بان الاصل المذكور علة للحكم بامتناع
 التركيب الثاني وليس علة الامتناع تركيب الثاني نفسه لانه ممتنع في نفس الامر لكن الحكم
 به يتوقف على هذا الاصل واجيب ايضاً بان الاصل المذكور علة للمجموع من حيث المجموع
 لاملة كل واحد واليه يشعر عدم امادة العلة في التركيب الثاني وعلة المجموع جازان يكون باعتبار
 احدهما فان قلت مرجع الضمير في التركيب المذكور خبر فهو مقدم رتبة على الضمير الذي هو
 المضاف اليه للمبتدأ فيكون مقدماً رتبة على الضمير فلم يلزم الاضمار قبل الذكراً رتبة وهذا مدفوع
 من كلام الشم كما اشرفنا اليه انفار ويمكن الجواب ايضاً بانه ليس رتبة الشيء ان يكون بين المضاف
 والمضاف اليه لانهما في حكم كلمة واحدة فلما كان المضاف مبتدأ مقدماً على الخبر رتبة فيكون
 الضمير الذي هو المضاف اليه للمبتدأ ايضاً مقدماً على الخبر فيلزم الاضمار قبل الذكراً لفظاً
 ورتبة وفيه نظر لان المضاف والمضاف اليه في حكم كلمة واحدة في الدلالة على المعنى لانه لا يتم
 معنى المضاف بدون المضاف اليه وليس هو في حكمه في جميع الاحوال فصح جاز تقديم الخبر على

الضمير رتبة واجيب من اصل الشبهة ايض بان تقديم العلة اعني قوله ومن ثم مجرد الاهتمام بان في المبتدأ التقديم لا المحصر اي لحصر العلة في الجواز والامتناع (قوله وهو في حين) الحيز هو المكان والموضوع وهذا دفع ما يقيم لا يجوز ان يكون الخبر مقدا على الضمير رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر رتبة تقرير الدافع ان كون الخبر مقدا على ما وقع موقع الخبر رتبة غير معتم (قوله وقد يكون المبتدأ نكرة) هذا اصل اخر للمبتدأ وكذلك قوله والخبر قد يكون جملة لانه يفهم منهما ان الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة وان الاصل في الخبر ان يكون مفرد ولكن يفهم هذا ان الاصلان منهما على سبيل الكناية قيل الاول اي اراد الفروع وهي قوله واذا كان المبتدأ مشتملا وقوله واذا تضمن المفرد موضع هذين الاصلين لان هذه الفروع يتفرع بالاصل الاول من المبتدأ فالمناسب ان يكون يليه كما وقع في الفاعل حيث قال والاصل ان يلي فعله ثم قال فلذلك جاز ضرب بلامه ثم قال واذا انتفى الاعراب واجيب بانه اراد ان يكون كل واحد من الاصول ان يلي صاحبه وان يكون كل واحد مما يتفرع عليه ايض كك مع ان المتفرعات بعضها يتوقف على هذين الاصلين لانه قال اذا كان الخبر فعل المبتدأ يجب تقديم المبتدأ عليه فهذا يتوقف على معرفة الجملة لان الخبر اذا كان فعلا للمبتدأ فيكون جملة لا محالة وايض قال اذا كان المبتدأ نكرة يجب تقديم الخبر عليه فاثبات النكرة على المبتدأ يتوقف على معرفة النكرة والى هذا اشار مولانا عب قال مولانا عصم ان ما ذكره عند يشابه غدرنا لغارسية فريب وبازميدان لانه يجوز تقديم المتفرعات على الاصول كلها انتهى حاصل كلامه ولا يخفى ان صورة المنذر والفدر واحد فاقول ما ذكره مولانا عب نكتة بعد اراد الاصل الاول فالقول بانه جائز تقديم المتفرعات على جميع الاصول ليس على ما ينبغي كما لا يخفى (قوله اذا التخصيص بوجه ما) قال مولانا عصم الاخصر الاوضح اذا تخصصت بمثل ولعبه مومن خيراه انتهى كلامه ومراد الفاضل المذكور انه لو قال اذا تخصصت بمثل ولعبه مومن خير من مشرك وبمثل ارجل في الدار امرأة وبمثل ما احد خير من ذلك وبمثل قولهم شر اهر ذاناب ايه بمثل ولعبه مومن ايه فيما تخصص الصفة اللفظية وتخصص بالمتكلم او تخصص بالعموم الا ان المقصود ان يشير الى وجوه التخصيص (قوله اذا بالتخصيص يقل اشتراكها) او يرفع اشتراكها لم يكن الحكم باقلية الاشتراك حكم على الاغلب فانه في ما قيل ان في قوله ما احد غير منكم ليس قلة الاشتراك بل رفعه بالكلمة لكن الظان يقيم اذا بالتخصيص يحصل فيه التعيين في الجملة بان يكون للتخصيص وجوه كثيرة وفائدة الاشارة بذلك عدم انتشار ذلك من ايد من المخاطب الى ما قصد اليه فان ذهن المخاطب ينتشر بمجرد قوله اذا تخصصت الى ما هو غير مقصود وبعد ما علم المخاطب ان للتخصيص وجوه كثيرة فلا ينتشر ذهنه الى غير المقصود لكن ذهن المخاطب ينتظر

إلى استفاضة وجوه التخصيص وهو من جملة قصد المخاطب بخلاف ما ذكر الفاضل المذكور
 فإن عدم انتشاره إنما يكون بعد امتيناء الأمثلة وانقلت ما للفائدة في عدم انتشاره من
 المخاطب قلت تصنيف المصنف لهذا الكتاب إنما يكون للمبتدئ فالمخاطب مهنا هو المبتدئ
 فالمناسب بحال المبتدئ أن يكون ذلك معلوم له من أول الأمر قبل امتيناء الأمثلة فإن اللائق
 بحال المبتدئ هو أن يكون كذلك كما لا يخفى على من يراجع وجد أنه قلما لم ينتشر ذهنه إلى
 ما هو غير مقص قبل امتيناء الأمثلة بسبب ذكر قوله بوجه ما كان وجوه التخصيص معلومة
 للمخاطب قبل استفاضة ولكن لم يحصل العلم بوجوه التخصيص له وهو عند التأمل الصادق
 (قوله نخص بالصفة) قيل لو كان تخصيص الصفة مصححا لوقوع النكرة مبتدأ فيلزم أن يكون
 الإنسان في قولنا إنسان حساس مبتدأ بسبب ذلك التخصيص لانا إذا قلنا حيوان ناطق قائم
 يكون الحيوان الذي نخص بالناطق مبتدأ وكذلك إذا قلنا جسم نام ناطق فيكون الجسم
 الذي نخص بالنامي مبتدأ فكذلك إنسان في إنسان حساس لوجوه التخصيص فيه لأن بعد
 ما لم يكن التخصيص الفردي لازما في الابتداء ثمة فتخصيص النوعي موجود في قولنا إنسان
 حساس كما في ولعبد مومن لأن فيه تخصيص النوعي أيضا لأن العبد من نوع المومن لا الكافر
 كذلك الإنسان أيضا من نوع الحساس لا غير والجواب عنه أن التخصيص النوعي بحسب المعنى
 غير كاف في الابتداء ولا بد فيها من التخصيص بحسب المنطق فانقلت إذا لم يكن قولنا إنسان
 حساس من باب التخصيص بالصفة فهو من أي باب قلت فهو من باب التخصيص بالعموم إذ لا يشهد
 فرد ما عن هذا الحكم كما في تمرخير من جرادة لاحتمال خروج المدود عنه (قوله فان المتكلم
 بهذا الكلام اه) لأنه لو لم يعلم فإريق السؤال كان بوجه آخر بان يقع الرجل في الدار لأن السؤال
 بالهمزة ولم عن التعيين فالمبتدأ تخلص فيه بعلم المتكلم بأنه جاء من عدم العلم بصفة العلم
 وما قال مولانا عصم وتبعه الفاضل السم من أن علم المتكلم غير كاف فيه بل التخصيص المعتبر هو
 التخصيص عند المخاطب لينفذ الحكم والا فالمتكلم عالم بالذي حكم منه فع بقوله فيسأل المخاطب
 عن تعيينه اه لان هذا قول الشئ يشعر بان المخاطب أيضا عالم بذلك لان السؤال عن تعدد الإنسان
 في بيت مثلا يستلزم عرفا علم المخاطب بوجود ما فيه فاذا عرفت ذلك فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه
 بأنه يلزم من علم المتكلم بكون أحد هما في الدار تخصيصه عند المخاطب أيضا فان المختار يعلم ح
 أن المبتدأ هو الرجل الذي صح تعلق علم المتكلم بكونه في الدار فالمبتدأ فيه تخلص بالصفة المنقولة
 وهي المعلوم لأنه قوله الرجل في الدار في ناويل أي من الرجل وأيضا ما ذكره الحاشي المذكور
 من أن علم المتكلم غير كاف فيه بل التخصيص المعتبر ليس بشئ لأن المقص منها وقته الاشتراك
 الجاملة بالتخصيص وهي جاملة بمجرد تخصيص النكرة بعلم المتكلم وهو ظاهر (قوله فجعل

مبتدأ (ا) اجاب فعل كل من الامرين مبتدأ و صما الرجل والمرأة وانقلبت المرأة لا يضح ان يكون مبتدأ لانه معطوف على المبتدأ او المعطوف على المبتدأ لا يكون مبتدأ كما لا يكون المعطوف على المبتدأ فاعلا ولا المعطوف على المفعول مفعولا فلما اراد من المبتدأ هو المبتدأ حقيقة او جعله او المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما ولك ان ترجع التفسير في قوله جعل الى الرجل لا الى كل واحد منهم كما هو اللفظ (قوله فتعينت وتخصت) فظهور من هذا القول ان التخصيص المفسر نقله الاكثر المعنى بتعني التعيين في الجملة لان قوله تخصصت في زبل التفريع الا ان تفسيره نقله الاكثر الحكم على الافلح كما ذكرنا فاع انه فاع ما ذكرنا في قوله اذ بالتخصيص يقل اشتراكها (قوله فانه لا تصح في جمع الافراد) اي يختص الاشتراك باعتبار الوارد في صورة النفي مثل ما احك خير منك فكانه قال ما هذا الا احد خير منك بغلاف ما اذ قيل احد خير منك بدون النفي فانه صدق على كل واحد من الافراد واعلم ان لفظ ما في قوله ما احد منك زائدة نافية ولا يكون به نفي ليس والواجب ان يحم ما احد خير منك بالنصب في خير كما يكون لفظه ما في قوله بوجه ما زائدة لافادة العموم (قوله نهر خير) اي جنس النهر خير من جرادة لا نهر واحد من دنا الجنس حتى يكون نكرة ولو قربا نهر خير من جرادة بالتاء ايض بفتح لان معناه ح كل فرد من النهر خير من جرادة (قوله بما يتخصص به الفاعل) وهو تقدم الحكم لان الفعل متقدم على الفاعل قطعا وقوله اذ يستعمل في موضع ما ادره ملة لشبهه به اي لشبهه قوله شر بالفاعل اي بالفاعل النكرة فان المراد بالفاعل وهنا هو الفاعل النكرة ومعناه ان قوله شر امر ذ اناب يستعمل في موضع ما ادره اناب الاشراب العرب يستعمل هذا التركيب اي شر امر ذ اناب في معنى ما امر ذ اناب الاشراب فيكون شر في قوله شر امر ذ اناب فاعل لامر في قولنا ما امر ذ اناب الاشراب (قوله قبل ذكره) وايراد ابيان التخصيص على الوجه الاتم ولا يتخصص به الفاعل بعد ذكره ايض وايض بعد ذكره ليس ما يتخصص به الفاعل وهو صفة كونه محكوما عليه بالقيام هو كونه محكوما بالفعل (قوله هو صفة كونه محكوما عليه) اي ما يتخصص به الفاعل هو تقدم الحكم (قوله فانك اذ قلت نام) اي اذ قيل قام علم منه ان ما يذكره بعد امر يصح ان يحكم عليه بالقيام لا بالعمود فحصل التخصيص بتقدم الحكم وبه حصل قلة الاشتراك وكذا اذا قلت ما امر ذ اناب فالخطاب منتظر ان المتكلم يذكر بعد امر يصح ان يحكم عليه بالامرار فاذا قلت شر فكانه قيل شر موصوف بصحة الحكم عليه بالامرار اي الشر امر (قوله واعلم ان المهر) وايراد هذا القول لاجل ان للتركيب معنيين احدهما باعتبار معنى المعتاد للكلمة وثانيهما باعتبار معنى غير المعتاد له وعلى الاول يصح التخصيص بمعنى قلة الاشتراك وعلى الثاني لا يصح فعلي الاول يصح الحصر الاضافي المستفاد من التركيب لهذا كونه موجودا سببا في معنى الثاني

لا يضح الحصر الاضا في لعدم وجوده بجانب اخر للاح (قوله قد يكون) اي النباح المعتاد قد يكون
خير بالنسبة الى المتكلم اي صاحب الكلب لا الى الكلب نفسه اما بالنسبة اليه فشر (قوله مجي
حبيب) اي حبيب صاحبه لا حبيب الكلب (قوله مجي عدو) اي عدو صاحبه (قوله يصح
القصر) اي الحصر الاضا في بالنسبة الى الخير (قوله وعلى الثاني لا يصح) اي القصر بالنسبة
الى الخير لما مر من ان النباح الغير المعتاد ليس الاشر بالنسبة الى صاحبه قيل انما لا يصح
القصر على التقدير الثاني اذا كان الخير والشر بالنسبة الى صاحب الكلب لان النباح
الغير المعتاد يتشتم به بالنسبة الى صاحبه لا محالة واما اذا كانا بالنسبة الى الكلب نفسه
يصح القصر على التقدير الثاني لانه جاز ان يكون النباح الغير المعتاد ايضاً خيراً وشرّاً بالنسبة
الى الكلب نفسه لانه كما يرى الامر الشر فيوجد منه نباح غير معتاد فكذلك جار ان يرى
الامر الجبر فيوجد منه نباح غير معتاد ايضاً للتشويق لا يقرح ينبغي ان يكون الخير والشر في
النباح المعتاد ايضاً بالنسبة الى الكلب مع انهما في النباح المعتاد بالنسبة اليه شرقتا لان
نباحه لا جل انه لا يعرفه فيكون شرّاً بالنسبة اليه لانا نقول حاز ان يكون كل واحد فيهما
خيراً بالنسبة اليه بان كان نباحه عند مجي صاحب او حبيبه للتشويق (قوله فيكون المنى
شرعاً عظيم) والمراد انه على تقدير نباحه المعتاد تنخصر الشر بتقدم الحكم وهلى تقدير نباحه
الغير المعتاد تنخصر بالصفة المقدرة (قوله وهذا) اي شراره ذاناب مثل يورد ارجل قوما
كديوان السلطان (ادا ركبه) اي وقعه العجز في حادته (قوله بصحة استقراره في الدار)
فاذا قيل رحل فكاند قال رحل موصوف بصحة الحكم عليه في الدار فتقديم الجبر عليه في قوة
التخصيص بالصفة وكون التخصيص فيه لاجل انه يخرج عنه الرجل الذي لا يكون موصوف بصحة
هذا الحكم فمحصول قلته الاشتراك في رجل قيل الدليل المذكور لوصح يلزم ان يكون رجل
في قائم رجل مبتدأ لانه اذا قيل قائم علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام
فاذا قيل رحل اء اجيب بان التخصيص بالظرف للتوسع فيه ولا يجوز ذلك في غيره قال مولانا
عصم وهذا الجواب لا يجدي نفعا لان الكلام في ان تقدم الخبر الظرف عليه كما يكون في قوة
التخصيص بالصفة كذلك تقدم الخبر الغير الظرف في قوة التخصيص بالصفة فلا بد ان يكون رجل مبتدأ
في قائم رحل ايضاً لان بقم ان النكرة يقع مبتدأ فيما هو في قوة التخصيص بالصفة اذا كان الخبر
ظرفاً وما قيل فالاولى لتخصيصه بتقدم الخبر الظرف كما قال الشم الهندي وغيره مدفع لانه
اكتفى بالمثال والاكتفاء بالمثال واقع في الكلام كما سبق في الاصداء الستة فان المص في الاسماء
الستة اكتفى اء فالمرعي جاسب المص في الاكتفاء وقد قيل عن النقض المذكور دانه فرق
بينهما فان قائم في قولنا قائم رجل لا يكون نصاً في الخبر لاحتمال وقوعه مبتدأ بخلاف في

الدار فانه نحن فيها فيكون ما يندكر بعد نص في انه محكوم عليه فيكون في قوله لنذهب
بالصفة وهم بان قائم في قولنا قائم رجل ليس مبتدأ لعدم دخول في القسم الثاني من الابتداء
ولا هو في القسم الاول لان الصفة لا يكون مبتدأ الا اذا كان معرفة كقولنا المنطلق زيد
وكتبا القائم زيد (قوله اذا سلمت صلاما) وقوله صلاما من مطلق قيل التخصص
بالمتكلم لا يجري في كل دعاء لعدم جريانه في ويل لك اذ ليس معناه ويلي لك لعدم صحة
المعنى لان المويل بمعنى الهلاك ولا ويلك لك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك فلا
فائدة ح لا يراد المثل في قوله ومثل صلام عليك وقيد قيل في تصحيحه بان المراد بالويل دعاء
الشرا اطلاقا لم المسبب وهو الهلاك على السبب وهو دعاء الشرا فيكون تقديره دعاء
الشرا لك وانما اخر الجار والمجرور ولم يقل عليك صلام لانه لو قدم الخبر يندب الوهم الى
اللغة لانك اذا قلت عليك قبل ان يقول صلام ربما يندب الوهم اليها قيل لا معنى لذكر
عليك بعد ما وجد لسلم مفعولا وهو صلاما واجيب لانه في الاصل مملك الله بدون ذكر
عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد اليه وام زيد لفظ عليك (قوله وعدل الي الرفع) لان
النصب علامة المفعول على الفعل المقدر وهو يدل على التجدد والحدوث وهذا غير مناسب
بالمقام فعديل اليه فان المرفوع مبتدأ ح (قوله فانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك)
انما قال كان بطريق الظن لان كونه بهذا المعنى على تقدير النصب ظاهر لوجود الفعل المقدر
ح فيصح ارادة معنى المتكلم منه واما ارادة معنى المتكلم على تقدير الرفع فلان هذا الرفع
هو الرفع الذي جاء على موضع النصب فيمكن ان يستفاد معناه على ما يستفاد من النصب وانما
فسر قوله سلامي بقوله سلام من قبلي اشارة الى ان المراد من سلامي ليس تعريف المضاف وهو
السلام بل المراد تخصيصه ويحتمل ان يكون تفسيره به ليكون شاملا لقولنا ويل لك اي ويل
من قبلي لك لانه لا معنى لقولنا ويل لك لان الويل بعني الهلاك وقد مر تفصيله آنفا فتأمل
(قوله هذا هو المشهور فيما بين النحاة) وهو اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان يتخصص حتى
يقع مبتدأ فح يكون قوله وقال بعض المحققين منهم انه عدل له (قوله مدار صحة الاخبار عن
النكرة على الفائدة) فان المخاطب لو كان جاهلا بالنسبة مع الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة
كما في كوكب انقض الساعة فقوله كوكب مبتدأ مع انه نكرة فان له فائدة لانه امر غريب
يسمعون هذا الكلام من المتكلم ويتوجهون اليه وان كان المخاطب عالما بهالم يصح الاخبار وان كان
المخبر عنه معرفة مثل زيد شئ لان من الامور البينة انه شئ (قوله وهذا القول اقرب الى
الصواب) قيل لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تع وجوه يوشئ ناظرة وقوله
يوم لنا ويوم علينا وارجاع الاشارة الى المخصصات المان كورة تكاف (قوله ولما كان الخبر

المعرف فيما سبق مختصاً بالمفرد (فأراد الشئ من الاسم في تعريف الخبر هو الاسم الحقيقي كما هو المتبادر في التعريفات بقرينة المقابلة فإن الجملة من حيث هي جملة تقع خبراً عن المبتدأ بلا تأويلها إلى المفرد عند جماعة منهم فالظن من بيان كلام المصنف ان يكون ما فيه على هذا النمط فهذه اجمل الشئ كلامه على الوجه المذكور ولا بد ان يعنى الاسم عن الحقيقي والحكمي في تعريف الفاعل والمبتدأ ليستعمل الجملة الواقعة فاعلاً او مبتدأً واما في تعريف الخبر لا بد ان يراد من الاسم هو الحقيقي بقرينة المقابلة اعني قوله والخبر قد يكون لا يقيم لم لم يجعل الاسم اعم من الحقيقي والحكمي في تعريف الخبر بترك قوله والخبر قد يكون جملة ليوافق بتعريف الفاعل والمبتدأ لانه يقول لما كان الخبر الجملة لواحق لا بد من بيانها فهذه الافرد بالذم كرفع لا يرد ما قال الفاضل السم وغيره من المحشيين ان الاسم اعم من الحقيقي والحكمي في تعريف المبتدأ والفاعل فيكون في تعريف الخبر اخص كك فيكون الجملة داخلية في الاسم الحكمي فح كيف يستقيم قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق وقيل ان الخبر المعرف يحوز ان يكون مطلق الخبر فقوله قد يكون جملة للإشارة إلى القسمة وكون افراده اصلاً (قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة إلى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية فال مولانا عصم ولك ان يقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متعللاً بهذه المسئلة انتهى معناه ان مثال الخبر الظرف قد سبق مثل سلام عليك وفي اثار رجل اقول مثال الخبر انما هو جملة فعلية ايهم قد مر مثل شر اضر ذ اناب كذا الخبر الذي هو جملة اسمية مثل ولعبت من خير من مشرك ويمكن ان يعم الوجه بان لا يكون نصاً في كونه جملة لان فيه اختلاف كما بين بقوله وما وقع ظرفاً فلا كثر انه مقار بجملة وانما لم يذكر الشرطية لانها داخلية في الاسمية والفعلية مثل زيد ان جاءك فاكرمه فزيد مبتدأ وما بعده خبره فان عند النحويين يكون التالي قيداً للمقدم فمعنى قولنا نكنا الشمس طالعة فالنهار موجود هو وجود النهار على تقدير طلوع الشمس فيكون ح داخلية في الاسمية واذ قيل فوجد النهار على تقدير طلوع الشمس فيكون داخلية في الفعلية ح (قوله كاللام في نعم الرجل زيد) لانه للعهد على تقدير ان يكون نعم الرجل خبراً عن زيد مقدماً عليه لانه يستعمل ان يكون الرجل فاعلاً لنعم وزيد خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد اي هو مسمى بزيد فلا خدشة ح قال الفاضل السم وفيه ان الجملة الانشائية لا بد من تاويله بمقول في حقه نعم الرجل كما هو المشهور فيكون الخبر مفرداً انتهى ما قال الفاضل المذكور اقول لم لا يجوز ان يكون المصنف على ما ذهب جمهور النحاة حيث ذهبوا إلى ان الانشائية صواب ان يكون خبراً بخلاف بعض النحاة وتبعه السيد الشريف فندس سره حيث قل ان الخبر يجب ان يكون حالاً من احوال المبتدأ والانشاء ليس من احواله لا بالماريل مثلاً اذ قلت زيد اضربه فطلب الضرب منه قائمه بالمتكلم

ليست من أحوال زيد إلا باعتبار كونه متعلقا للطلب أو كونه مقولا في حقه ولهذا قال المصنف
والخبير فقد يكون جملة ولم يقيد بكونها خبرية فلا مانع من أن يكون خبره (قوله الخافعة ما الخافعة)
فقوله الخافعة مبتدأ و لفظه مامبداً ثانياً وقوله الخافعة خبره وهذا المبتدأ الثاني مع خبره
خبراً لمبتدأ الأول وكذلك القارعة ما القارعة (قوله وكون الخبر تفسير للمبتدأ) قال الفاضل
السم قال بعض المحققين الأولي أن يقيم أو كونه الخبر عين المبتدأ المبتدأ الأول قولنا الشان زيد
قائم ومقولي هو وقائم انتهى كلامه أقول في مثلين المثاليين أيضاً يكون الخبر مفسراً للمبتدأ
وكذلك في قل هو الله أحد يكون الخبر عين المبتدأ وكون الشيء مفسراً لاينا في العينية كما استجارك
في قوله نعم وإن أحد من المشركين أو ليه يشعر ما قال المجدد المحشي حيث قال قوله وكون الخبر
تفسيراً للمبتدأ قيل لا حاجة إلى العائد إذا كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور
وقولك مقولي زيد قائم انتهى كلامه فما قالوا أن الخبر إذا كان عين المبتدأ لا يحتاج إلى العائد
معناه أنه لا يحتاج إلى ما هو خارج عن الخبر بأن لم يكن حالاً من أحوال الخبر وكون الخبر
مفسراً له وكونه مبنياً له حال من الأحوال فلا اشكال ثم اعلم أن حمل التركيب في قل هو الله أحد
مثل قوله الخافعة ما الخافعة بأن يكون هو مبتدأ وأهه مبتدأ ثانياً وأحد خبره والمبتدأ الثاني مع خبره
خبر المبتدأ الأول لا يقيم المبتدأ يكون مجرداً عن العوامل اللفظية وهو من مجرداً عن العوامل
اللفظية لوجود العامل الذي هو قل لأننا نقول هو ضمير مرفوع منفصل فلا يرفع جملة مفعولاً لأن
فاعل الأمر مستتر أو نقول قوله قل هو الله أحد جملة مستقلة وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى
(قوله إذا كان ضميراً) معناه أن العائد إذا كان ضميراً قد يحذف وقد لا يحذف ولكن ذلك فيه قياسي
إذا كان مجرداً و رابعاً في الجملة الأسمية وكان جزء الخبر الذي هو المبتدأ الثاني جزء من المبتدأ
الأول كما في المثاليين المذكورين فإن الكر ومنه من بعض من البر والسم، وإنما حذف الجار والمجرور
للتخفيف لا يتم لا يحتاج إلى تقدير العائد لأن الالف واللام عائدتان لأننا نقول التعريف غير مضموم
كما في ولقد أمر على اللثيم يسبني ولهذا لا يحتاج إلى ذكر الضمير وإنما لم يتحقق البيع إلا
أن يكون العائد غير مقصود فهو أول الكلام فالملصق ما سندا كذا (قوله البر والكر) لا يقيم ثم لا يجوز
أن يكون اللام في الكر عائداً لأننا نقول اللام للعهد كما يكون عائداً في الملح أو الدم دون في غيرهما قال
قد سن سره في الحاشية الكر د وازد شتر وار مهذب انتهى كلامه قال المجدد المحشي الكر أثناء شر وسقا
والجوق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمدا لمن انتهى (قوله أي الخبر الذي وقع ظرفاً لمرمان
أو ممان أو جاراً ومجروراً) وهذا التفسير يستعمل أن يكون من قبيل التفسير على المعنى الاصطلاحي
لأن بعضهم جعل الظرف اسماً لكل من التارن و الجار والمجرور اصطلاحاً ويستعمل أن يكون من قبيل
التفسير على المعنى الحقيقي لأن إطلاقه على الأرواء والمجرور مباح ونقلنا ح يلزم الجمع بين الحقيقة

والمجاز في قوله وما وقع ظرفا قلت المراد من الظرف معنى العام وهو ما يطلق عليه الضرف ويستعمل
تفسيره على ان يد كمر الاصل ويترك فرمه بالمنايسة (قوله على انه) وانما قدر الجار ليكون الخبر
مرتبظا ومحمولا على المبتدأ وهو قوله فالأكثر ابي اكثر هم كائنون واقعون عليه قال مولانا عصم
ولو جعل المعدوف مضافا الى المبتدأ ابي حكم الاكثر انه مقدر بجملته لكان احق انتهى كلامه اقول
المتعارف بينهم ان يقولوا ان هذا النحوي ذهب على هذا لانه حكم على هذا اثم الفاء في قوله فالأكثر
لتضمن المبتدأ معنى الشرط فان ما في ما وقع موصولة او موصوفة (قوله ابي ما أول) ابي ليس المقدر بمعنى
المفروض ولا بمعنى المقدر المقابل للمذكور لان الخبر وهو في النار مذكورا وان التقدير يلزمه
التأويل والصرف من الظا (قوله بتقدير الفعل) وهو من الافعال العامة فالبا بالحصول والكون
والثبوت والوجود وقد يكون من الافعال الخاصة عند قيام القرينة وقد قالوا ولا يجوز اظهار ذلك
العامل لقيام القرينة وقيام الظرف مقامه فهذا كلامهم يدل على ان تقدير العامل واجب في الظرف
فيمشكل بقوله نعم فلما راء مستقرا عنده لان العامل في مستقرا هو الفعل المتقدم وفيه معنى الظرفية
لانه حال واجيب بان قوله نعم مستقرا بمعنى ما كنا ابي ليس بمشرك فهو مفعم ثان له فلا اشكال
(قوله فانه يصير ح منردا) قال الفاضل السم ان ما هو في تقدير اهم الفاعل قد يكون جملة ايضم كما
اذ كان بعد حرف النفي او لف الاستفهام مثل ما في الدار ابوه وافي الدار زيد فان الصفة بعد حرف
النفي او لف الاستفهام مع فاعله جملة كما مر في القسم الثاني من المبتدأ اقول المراد من الصفة
التي هي اهم الفاعل غير الصفة المصدرية بالنفي والاستفهام بقرينة مقابليتها بما سبق في تعريف
المبتدأ ونتول لم لا يجوز الفرق بين الصفة المذكورة الواقعة بعد هما وليس الصفة التي نقدر ما
واجب (قوله لا بد له من متعلق) واتفق النحاة عليه وفيه بحكم بان نسبة الظرفية يستدعي الظرف
والمظروف ولا يستدعي شيئا آخر غيرهما وما موجود ان لان ما بعد في ظرف وما قبلها مظهر
واجيب بان الحكم بوقوع الظرفية ليس الابهو هو فاذا لم يقدر متعلق فيلزم ان لا يكون الحكم
بوقوعها بهو هو وبانا لان ان لا يكون الحكم بوقوعها الابهو هو ولا بد لذلك من دليل على ان
تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو الا بتأويل الفعل باسم الفاعل كما يكون الحكم في زيد ضرب
بهو هو اذا اول ضرب بضارب واجيب بعبارة اخرى بان الظرف في قولنا زيد في الدار مثلا
يكون ظرفا لامر من امره و زيد من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك ولا بد من تقديره ليتم
البيان (قوله واذا اوجب التقدير فالاصل اولي) فانقلت الظان يراى بالاكثر من تقدير الظرف
بالجملة وجوب تقديره بما والدليل يدل على الاولوية قلت لما كان تقدير الفعل اولي فاخترنا
ما هو لا اولي وهو الفعل فيقدر الفعل البتة ولم يقدر واغيره وهذا معنى وجوب تقدير الجملة
منهم لو قالوا بالوجوب انتهى ما قال الفاضل السم اقول الاعتراض والجواب جميعا غلط اما

مثل أبي حنيفة فأبو يوصف مبتدأ أو أبو حنيفة خبره فان الحكم في جانب الخبر (قوله نحو زيد المنطلق) فانه لا قرينة فيه على كون احدهما مبتدأ نعم القرينة موحودة على كون زيد مبتدأ عند من قال ان الجزئي الحقيقي غير محمول على شئ ولكن النحوي غير قائل بالجزئي الحقيقي فضلا عن ان يكون محمولا وغير محمول فلو كان حال زيد معلوما لنادون حال المنطلق فيقم زيد المنطلق وان كان بالعكس فيقم المنطلق زيد فان مناط الفائدة على الخبر (قوله او كانا متماويين) في اصل التخصيص فلو تخصص احدهما دون الاخر فما تخصص فهو مبتدأ دون الاخر مثل ضارب غلام رجل وانما لم يقل ههنا ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ مع انه لا بد له من الاعتبار لان عند وجود القرينة ههنا ايض لا يجب تقديمه عليه اكتفاء بما سبق (قوله مثل غلام رجل صالح) وايراد هذا المثال لاجل ان تخصيص احدهما زائد على الاخر فان المبتدأ تخصص برجل لانه مضاف اليه وكون للمضاف اليه صفة ايض وهي صالح و يحتمل ان يكون صالح مرفوعا على انه صفة الغلام بخلاف الخبر وهو خير منك فان المفضل عليه وان كان معلوما و هو ضمير المخاطب ولكن المفضل وهو خير في غاية الابهام لانه يشمل الغلام وغيره واما الغلام فقد تخصص عن هو غير الغلام ثم تخصص بالرجل الصالح وانما اورد هذا المثال ولم يكتف بالمثال الذي اورد المص مع ان فيه ايض تخصيص احدهما وهو افضل مني زائد على الاخر لان ضمير المتكلم اعرف من الضمير المخاطب لان زيادة التخصيص فيه اظهر من الزيادة التي في المثال الذي اورد المص لما عرفت (قوله رفعا للاشتباه) وان قلت للاشتباه على تقديم كونهما معرفتين مثل زيد المنطلق لان من البين ان المبتدأ هو زيد لانه ذات قلت لو كان المبتدأ هو المنطلق ايض يكون المبتدأ هو الذات المتصف بالانطلاق والخبر هو المسمى بزيد فيكون الخبر حالا من احواله (قوله لجواز قام ابوه زيد) لا يقرح التبع المبتدأ ببدل الفاعل لانه جاز ان يكون زيد في المثال المذكور بك لانه لا نناقول لا يجوز ذلك لانه يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لان المبتدأ منه مقدم على البدل رتبة فقوله لجواز عملة عدم وجوب التقديم فهو استدلال من رفع التالي على رفع المقدم فقوله لعدم الالتباس بمعنى لعدم الالتباس في قام ابوه زيد وهو ايض استدلال من رفع التالي على رفع المقدم على طريق القياس الاستثنائي (قوله مثل زيد قام) قيل ان الخبر فيه لا يكون فعلا له بل الخبر هو الفعل مع فاعله جملة فلا يكون فعلا له هذا هو المشهور في تقرير الاعتراض اقول من البين ان الفعل مع فاعله فعل المبتدأ لان قيام زيد يكون فعله فلا بد من تصحيح الاعتراض لانه وقع من بعض الفضلاء فنقول المراد من الفعل في قوله او كان الخبر فعلا هو الفعل الاصطلاحي كما اشار اليه بعض الشارحين فح لا يكون الفعل مع فاعله فعل المبتدأ اي فعل الاصطلاحي لا يقر اذا كان المراد

من الفعل هو الفعل الاصطلاحي فلا بد ان يقيم او كان الخبر فعلا بلا ذكر قوله له لعدم وجود الربط
على تقدير قوله له وهو لا نناقول قوله له جار مجرور فلا بد له من متعلق اي اذا كان الخبر
فعلا ثابتا له اي فعلا ثابتا مفهومه له فالجواب عن الاعتراض ان يقال ان المراد من الفعل هو
الفعل بحسب الصورة كما جعل ابن في ابن زيد مفرد صورة وجملة بحسب المعنى كما صيأتي و
يجاب ايضاً بأنه سيجي ان الجملة الفعلية فعل تسمية للمكمل باسم جزءه ويمكن الجواب ايضاً بان المراد
من قوله او كان الخبر مسنداً الى المبتدأ والفعل مع فاعله مسند اليه قيل لا بد ان يقول ان كان
الخبر بعد الا ومعناها نحن ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ وح الجواب ان المبتدأ ح مشتمل
على ماله صدر الكلام لاشتماله على النقط ويجاب ايضاً بان حاله يعلم بالمقايضة على ما سبق
لان حال ما بعد الا ومعناها علم فيما سبق على سبيل التكرار ثم اذا عرفت ما ذكرناه فما ذكره
الفاصل السم من ان المراد من كون الخبر فعلا له هو كون الخبر جملة فعلية فاعله الضمير الرجوع
الى المبتدأ فلا يرد ان في مثل زيد قام ليس الخبر فعلا بل جملة من جملة ما لا يعني (قوله في هذه
الصور) ليس الخبر متمم بقوله في هذه الصور والالتكان لقب لغو لان الشرط مغن عنه الا انه
اوردته لئلا يتوهم ان الوجوب متعلق ببعض المواد دون البعض او اوردته مجمل ليقتضى توطئة
للتفصيل الذي ذكره بقوله اما في الصورة الاولى اه فليس ايراد قوله في هذه الصور لاجل
ان يتم قوله وجب تقديمه لانه تام بدونه فح لا يرد انه لا يحتاج الى ايراد قوله في هذه الصور
لانه ما قال اذا كان كذا وكذا وجب تقديمه يتم الكلام ح ولا يستدعي شيئاً (قوله التمس المبتدأ
بالفاعل) قيل هذا لوصح يلزم ان لا يصح اقائم زيد لا لتباسب المبتدأ بالفاعل فلا يصح ح قوله
فان طابقت مفرد اجاز الامر ان وتحقيق جوابه قد سبق في القاعدة المذكورة (قوله او بالبدل
عن الفاعل) لا يقيم تمنع ان يكون الزيدان والزيدون في قام الزيدان وقاموا الزيدون به لا
من الفاعل وهو الاف والواو لان البدل يكون متأخراً عن المبدل منه رتبة فيلزم الاضمار
قبل الذكر لفظاً ورتبة وهو غير جائز لانا نقول الاضمار قبل الذكر جائز في العمدة بشرط التفسير
فيكون كل واحد من الزيدان والزيدون مفسراً له (قوله فزيد مبتدأ) قال مولانا عصم قيل
وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل منه حسب الكتاب على عدم الوجوب صح قوله
فزيد مبتدأ لا يقيم لم لا يجوز ان يكون زيد فاعل ابن لانه يشبه الفاعل لانه ظرف لانا نقول شبهة
الفعل انما يعمل اذا اعتمد بشئ من الامور التي نقررت بينها وهو لم يعتمد بشئ منها (قوله
واحترز به) اي بقوله الخبر المفرد لان الخبر في زيد ابن ابوه جملة (قوله اذ لا يبطل بتأخيرها)
دفع دخل فقد نقر به انه يخرج بقوله ماله صدر الكلام لعدم كون ابن ابوه في صدر الكلام وتقرير
الجواب ان ابن في صدر الجملة التي هي فيها فلا يصح ان يقيم زيد ابوه ابن ثم اعلم ان المصنف قال

تضمن وام يقل اشتمل للتفنن (قوله او كان الخبر بتقديمه اه) وانما زاد قوله بتقديمه لانه لو كان وجود الخبر مصححاً له فيلزم ان يكون رجل في قولنا رجل في الدار مبتدأ لوجود الخبر فيه قيل احترز بقوله بتقديمه من ان يكون الخبر بناخيره مصححاً له كما في زيد قام فانه لو اخر زيد ح لا يكون زيد مبتدأ بل هو فاعل (قوله من حيث انه مبتدأ) انما زاد قيد الحيثية لان تقديمه ليس مصححاً لذات المبتدأ واللام يكن ذاته قبل تقديمه الحب مع انه ليس كذلك بل هو مصحح لوصف الابتدائية ولا يكون هذا الوصف قبل تقديمه عليه (قوله فلو اخر بقية المبتدأ نكرة غير مخصصة) قال الفاضل السم فانقلت لوقدم الخبر وقيل في الدار رجل التبص المبتدأ بفاعل الظرف ففي كل من التقديم والتأخير محذور فما وجه ترجيح احدهما على الآخر قلت الفرق ان في صورة تقديم المبتدأ يكون المبتدأ نكرة صرفة غير مهيبة للمعنى بخلاف تاخيرها فانه عند التأخير يخص وتفيد الكلام فائدة تامة واحتمال الالتباس ايضاً ليس على السوية بل عند حملها على المبتدأ يكون كلاماً تاماً خبرياً وهذا الحمل على الفاعلية للظرف يحتمل ان يكون الظرف مقدر اسماً للفاعل و ح لم يكن الكلام تاماً فيرجع جانب الابتدائية فانه لم يلتبس على من حمل كلام المنكلم على التمام انتهى كلامه (قوله فلا يرد على الله عبداً متوكلاً) فقوله عبداً مبتدأ ومتوكلاً خبره وعلف الله متعلق للخبر ويكون متعلقه ضمير فيه مع انه لا يجب تقديمه على المبتدأ ولكن لا يكون المتعلق تبعية يمتنع بها تقديمه على الخبر لجوار على الله عبداً متوكلاً فان المراد من التبعية هو التبعية التي يلزم بتقديم المبتدأ على الخبر ضمناً قبل الذكر لفظاً ومعنى ودو منتف فيه واجيب عنه بوجه آخر بان المراد او كان متعلق الخبر السام مسدداً فلا يرد ح على الله عبداً متوكلاً او المراد او كان متعلق الخبر ضمير في المبتدأ اذا كان الخبر ظرفاً فلا يرد ح ايضاً على الله عبداً متوكلاً ولقائل ان يقول ان صحة الابتدائية يتوقف على تقديم الخبر ونقديم الخبر يتوقف على صحة الابتدائية فيلزم الدور وهو بطل ويمكن الجواب بان الموقوف عليه لصحة الابتدائية تقديم ذات الخبر من غير الذم الى وصف الخبرية والخبر بوصف الخبرية يتوقف عليها لا ذاته فلا دور ح (قوله من ان المفتوحة الواقعة مع اسمها اه) واشار بهذا الى المسامحة التي في عبارة المصنف لان كلامه انه كانت كلمة ان مبتدأ مع انها لا يقع مبتدأ بداً منه فالمراد ان الخبر خبر عما يشتر كعب عن ان (قوله اذ في تاخيرها خوف لبس اه) لا يقع لو اخر وقيل انك قائم عندي ليس فيه خوف اللبس لان من البين كونها ان المكسورة لوقوعها في صدر الكلام لاننا نقول الكلام في انه حين التأخير لوجعل انك قائم مبتدأ بحمله في نأويل المفرد وعندي خبره يلزم خوف الالتباس في اللفظ او في الكتابة اما التام في فظ واما الاول فلان الفتحة اخف على اللسان فامتكلم اذ انكلم بها بالفتحة يحتمل ان لا يعلم ان مخاطب انه قرأها بالفتح او بالكسر وايضاً يحتمل ان يعمل

المخاطب على نطق اللسان للمتكلم لان صدر الكلام ليس الاموضع ان المكسورة وانما قال خوف
 اللبس ولم يقل اللبس لان قولنا انك قائم عندي في التقدير انك قائم ثابتة وثابت عندي فيكون
 الحكم في جانب الخبر قطعا فيكون انك قائم مبتدأ وعندي خبره فلا التباس ظاهر ولكن خوف اللبس
 باق لكونها في صدر الكلام (قوله وقد يتعدد الخبر من غير تعدد الخبر عنه) قيد به نصحيها لتقليل
 قد فان تعدد الخبر مع تعدد الخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمر قائم (قوله ويستعمل ذلك
 على وجهين) قيل هذا يشكل بقولناهما عالم وجاهل لان العطف فيه واجب واجيب بان الكلام فيما
 اذا كان الخبر منه واحدا صورة ومعنى وفي الماشال المذكور يمكن الخبر عنه متعدد حقيقة لان
 معناه احدهما عالم والاخر جاهل (قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مر) فانه حالة متوسطة بين
 الحلاوة والحموضة وانما يكونان خبرا واحدا حقيقة لعدم حمل كل منهما على المبتدأ بل المحمول
 عليه هو المجموع لا يقم اذا كان الخبر هو المجمع فكيف يجمع اجزاء الاعراب على كل واحد منهما لاننا
 نقول اذا كان كل واحد من اجزاء الخبر صالحا للاعراب (لم يكن المجمع من حيث المجمع صالحا
 في اجزاي الاعراب على كل منهما) (قوله ترك العطف اولى) لعدم التعدد في الحقيقة (قوله وجوز
 العطف) فيتم هذا حمل وحامض بالعطف فالعطف مجرد تعدد في التلفظ ولكن يكون الحمل بعد
 العطف لا يتم قوله ترك العطف اولى يجمع بالجواز فلا احتياج الى بيانه على حدة لاننا نقول ان
 بالاولى هو الجواز في ضمن الرحمان اي جوار ترك العطف على سبيل الرحمان ونظر بعض النحاة
 انما يكون في مجرّد الجواز مع قطع النظر عن كونه راجحا ويمكن ان يقال ابدا لاجل قوله
 ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد فيبينهما فرق بين في ضمن الرحمان (قوله فالاقتصار عليه
 لذلك) اي فالاقتصار على غير العطف لاجل انه لا يخفاء به اولان المتعدد بالعطف ليس بجواب
 من توابعه (قوله معنى الشرط) والاضافة بيانية اولامية (قوله وهو سببية الاول للثاني) اي الشرط
 هو التعلق بين الشئيين بان يكون الاول سببا للتحقق الثاني او للمحكم بتحقق الثاني فالاول
 نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني نحو ان كان النهار موجه فالشمس
 طالعة وقوله نع وما بكم من نعمة فمن الله من قبيل الثاني (قوله فلا يرد عليه وما بكم اه)
 ووروده بان الشرط سبب والجزاء مسبب فكون النعمة ملصقة بهم ليس سببا لكونها من
 الله نع وهو ووروده بان كون النعمة ملصقة بهم يكون سببا لان يحكم انها من الله
 ثم لما كان المشهور عند النحويين في معنى الشرط هو سببية الاولى للثاني وهو اذهب اليه
 جمهور النحاة فاحتاج الى قوله ان للمحكم به (قوله فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته الخبر)
 والمحكم به قال الفاضل السمعاني فيه بحث اذ مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط لا يستلزم هذا
 التفرع فانه يجوز ان يكون تضمن المبتدأ معنى الشرط باعتبار سببية شئيه آخر غير الخبر انتهى

بلامه وذلك لان الثاني في قوله وهو سببية الاول للثاني لا يلزم ان يكون خبرا اقول الكلام في القسم الاول من المبتدأ والخبر وهما متلازمان فسببيته للخبر حاصل وان كان له سببية بالنسبة الى شئ آخر ايضاً فيصح تفريع الشئ (قوله الى مجرد تضمنه) وهذا القول لدفع الاعتراض الوارد على قوله فيصح دخول الفاء في الخبر وتقديره ان يقم اما ان تقصد الدلالة على ذلك المعنى او لم يقصد وعلى الاول يحسب دخول الفاء في خبره وعلى الثاني يجب عدم دخول الفاء فيه فصح كيف يصح قوله فيصح دخول الفاء في خبره فلما قال نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ انه انما وقع ذلك لانه ان اهتم بشرط شئ فصح دخول الفاء وان اعتبر بشرط لا شئ يجب عدمه وان اعتبر لا بشرط شئ يصح دخولها فيه بمعنى الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين اي دخول الفاء وعدمه ليسا بضروريين (قوله في اللفظ) متعلق بالدلالة اي اذا قصد دلالة لفظ المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط على ذلك المعنى الذي هو سببية الاول للثاني (قوله واما اذا لم يقصد) بان يقصد عدمه بقراءة التقابل وهي قوله نذر الى مجرد تضمنه (قوله بفعل او ظرف) والفعل بعم شبه الفعل كاهم الفاعل والمفعول فانهما اذا وقعا صلة الموصول يقعان جملة فانهما نامتين في الموضوعين احدهما في القسم الثاني من المبتدأ والاخر في هذا الموضوع وكك الظرف اذا وقع صلة الموصول يكون مقدر ابا الفعل فيكون جملة قطعاً بخلاف الظرف الذي هو خبر المبتدأ كما في زيد في الدار فان فيه خلاف على ما سبق ولهذا قال او ظرفية مآولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق (قوله الموصوف به) اي بالاسم الموصول المذكور لانها في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه (قوله بهما اي باحدهما) وانما قدرا لمضاف لان المكره لا يكون موصوفة بهما معا بل يكون موصوفة باحدهما (قوله الذي يا بينى) الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال (قوله ان في الدار) ليست لفظة والترديد بل للتشهير بين العبارتين (قوله فقوله نع فل ان الموت الذي نمر من منه فانه ملا فيكم) فقوله الموت موصوف بالاسم الموصول المذكور وهو الذي تفرون لا يبق ان الموت لا يكون مبتدأ ههنا بل هو اسم ان لانا فقوله اسم في الحقيقة مبتدأ لانها من داخل المبتدأ والخبر لا يقال ليس الاول سببا للثاني في الاية المذكورة لان فرار زيد مثلاً عن الموت لا يكون سببا لملاقاة الموت لانا نقول الاول سبب للمحكّم به فيما لانه اذا فرغ من الموت ثم لاقاه فيحكم عليه بان هذا هو الموت الذي انت تفر منه (قوله واما مثال اسم المضاف) لا يقيم لا احتياج الى ايراد المثال له لان قوله كل رجل ياتي به مثال له لان الكل مضاف الى رجل لانا نقول ان الكل لا يصح ان يقع مبتدأ فائتدأ هو ما دخوله وهو لتعميم الماخول (قوله اذا دخلا على المبتدأ الذي) فيه انهما اذا دخلا على المبتدأ الذي يجب دخول الفاء في خبره ايضاً مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص الصحة

بالاتفاق والجواب ان منعهما على تقدير الصحة يستلزم منعهما على نقلهما الى هذه لان نفي العام يستلزم نفي الخاص (قوله لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار) اي الجملة الشرطية لا يكون الاخبارية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا قيل الدليل لا يثبت المدعى لان اخر اجهما الكلام من الخبرية الى الانشائية لا يستلزم ازالة المشابهة وهي مجببة الاول للثاني لانه جاز بتقاء المشابهة مع ذلك واجيب بان المراد هو السببية التي في ضمن الكلام الخبري وهي السببية الكاملة فيكون المراد من المشابهة المنغية في قوله تزيلان تلك المشابهة هو المشابهة الكاملة وهي التي كانت في الكلام الخبري واجيب ايضا بانه اذا صار الكلام من الخبري الى الانشائي فيصير المشابهة ح ضعيفة لان في الاول يكون مشابهة الكلام الخبري الى الخبري وفي الثاني يكون مشابهة الانشائي الى الخبري لا يقال ان ضعف المشابهة لا يستلزم ازالة التماثل ان المدعى هو ازالتهما لاننا نقول اذا صارت المشابهة ضعيفة فكانها غير موجودة (قوله لا مطلقا) اي لا مطلقا بالانفاق (قوله ويؤيداه فوله نعم ان الذين كفروا وما نواها) وانما جعله مؤيدا ولم يجعله دليلا لانه يحتمل ان يكون قوله فلن نقبل من متفرعات الخبر والخبر محذوف وهو توتهم بلا فائدة فيكون فلن تقبل توتهم مما يشترح على الخبر وفيه ما لا يخفى (قوله واعلموا انما غنمتم اها) وكلمة ما يحتمل ان يكون موصولة وان يكون موصوفة وعلى الاول يكون المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط اسم الموصول بفعل وعلى الثاني يكون المبتدأ اسم النكرة الموصوفة بفعل لان ما الموصوفة لا يكون الانكارة وكك كلمة ما في قوله ما يعنى يحتمل الاحتمالين (قوله فوايه ما فارقتم قالياها) وكلمة ما نافية وقاليا ليس هو باعك لمفارقة بكم بل هو قضاء الله تع فسوف يكون اي يظهر (قوله لقيام قرينة) اللام للوقت لا للاجل والعللة لان قيام القرينة مصحح لا مقتض ولا داع ولكن هذا اذا كان مصححا فجاز ان يكون اللام للاجل ايضا (قوله لفظية او عقلية) وهما مجروران بجعلهما صفة لقرينة ويحتمل ان نصب على الحالية لان الحال من المضاف اليه جائز عند جواز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ويحتمل ان نصب على ان يكونا مفعولين لفعل محذوف اي صواء كانت لفظية او عقلية (قوله وقد يجب حذفها) ولو كان هذا القول اعترض على المصم بانه لم يذكره هنا وجوب حذف المبتدأ فجاوبه ان موضع بيان النعت ليس هذا الموضوع بل موضعه في حيث النعت ولكن المصم لم يذكره في شئ من الموضوعين لان كتابه مختصر وكثير من الاشياء لم يذكر فيه ولكن يحتمل ان يكون قول الشم عن راعن جانب المصم بانه لم يذكره لقلته وايراد قد يشعر اليه لان قد للتقليل في المضارع وقيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام وقوله الحمد لله اسهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو فيكون من باب جواز حذف الخبر (قوله اذا قطع النعت بالرفع) اي بسبب الرفع اي اذا قطع النعت اي

الصفة اي الامر الذي يدل فحوى الكلام على انه صفة وقطع النعت بان يشترك عنه اعراب الصفة
واجري عليه اعراب اخر كما في الحمد لله اهل الحمد فان ط الكلام يستدعي ان يقرأ اهل الحمد
بالكسر بجعله صفة لله نعم فاذا قطع بالرفع فينتقل ذهن السامع الى انه في الاصل وصف ثم غير لان
التركيب واقع في صورة الوصف و تغير الكلام لا يكون بلا قصد وغرض فالغرض ههنا هو الملاح
فيجب حذف المبتدأ لانه لو ذكر وقيل هو اهل الحمد لم يفهم الملاح منه بل يناسب الذهن الى
انه جملة مثل الحمد لله فيكون مبتدأ وخبر وانما لم يقطع بالنصب لانه لا يكون خبر مبتدأ
مخذوف بل هو مفعول لفعل مخذوف اي اعني اهل الحمد (قوله لقصد الملاح) واعترض بان الملاح
جاصل على نقله ير حملة على الصفة ايهم وكك الدم والترحم و هو ظفما الفائدة لتعريفه لقصد
الملاح واجيب بان الملاح حاصل على نقله ير الصفة بدون افادة المحصر منه وعلى تقدير كونه خبر
المبتدأ يكون المحصر مفاداً له لان تعريف المسند والمسند اليه يقتضي حصر المسند اليه في المسند
(قوله او الدم او غير ذلك) كالترحم اما الدم فكما اذا قطع السارق بالرفع في قولنا مررت بزيت
السارق اي هو السارق وكما اذا قطع الرجيم في اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اي هو الرجيم واما
الترحم فكما اذا قطع المسكين بالرفع في قولنا مررت بزيت المسكين وكما اذا قطع آخاك بالرفع
في قولنا ضربت زيتك آخاك بان يقرأ اخوك (قوله اي المبتدأ المخذوف جوازاً) انما زاد هذا
القول لانه لا يظهر المسامحة التي في عبارة المصم لان من البين ان المبتدأ المخذوف جوازاً ليس
قول المستهل (قوله المبصر للهلال) وقوله المبصر صفة للمستهل كما يكون الرفع صفة له
ويحتمل ان يكون قوله المبصر للهلال معنى المستهل وقوله الرفع صوته عند ابصاره ببيان
الواقع لانهم يرفعون صوته في هذا الميل (قوله عالجا) اي في غالب الاوقات وهو متعلق بقوله
المستهلين لا بالعادة (قوله ولثلاثا يتوهم نصب الهلال) وذلك لان الاصل في الكلمة الواحدة
ان يكون على الوقف فاذا ريد الوقف فيه فينبغي الوهم الى انه كان منصوباً بان تقديره
رايت الهلال فحذف الفعل لضيق الوقت فتح لا يكون مدانين فيه واما عند اتيان القسم لا يتوهم
ذلك لان اخر الكلمة هو الهاء فلا يكون الوقف الاعلى بها لان الوقف لا يكون الا في اخر الكلمة
لا في وسطها (قوله اي حذفاً جائزاً) اشار به الى ان الجواز مصدر بمعنى اسم الفاعل ويكون
صفة لمفعول المطلق المخذوف (قوله من غير اقامة شئ مقامه) لانه لو اقيم شئ مقامه فتح يكون حذفه
واجباً كما ياتي (قوله على المنصب الصحيح) الفاء في قوله فاذا السبع للمتعميق بلا مهلة انما قال
ذلك لانه قال بعضهم ان اذا ظرف مكان فيكون اذا ح خبر لقوله السبع اي خرجت فمكانى السبع اي
السبع حاصل في مكاني فتح لا يرد انه لا معنى لقوله خرجت فمكانى السبع فمعناه بالفارسية برون
آمدن من پس در مكان آمدن منست سبع لكن هذا المنصب ليس مما نتن فيه لان كلا منافي جواز

حذف الخبر وعلى التقدير المذكور لا يكون الخبر محذوفاً لان الخبر ح وهو اذا ظرف مكان (قوله
 اولها المبتدأ) اي الاول من اربعة الابواب اي اربعة المواضع موضع المبتدأ اذ فتح يصب
 حمل المبتدأ على قوله اولها (قوله كما في قوله ولو لا الشعراء) فقوله الشعر مبتدأ وقوله
 يندري مع فاعله وهو الضمير الراجع الى الشعر خبره (قوله اي لولا وجوده) فقوله وجد فعل
 وجب حذفه قيل وجه ضعف هذا المذهب ان حذف الفعل انما يكون واجبا اذا وقع في جواب
 القسم او كان بعده مفسر وليس هو من المتعينين (قوله كان مصدرا صورة) اي كان مصدر
 يتناسب الصورة كما يكون مصدر بحسب المعنى ايض (قوله اوبنا ويله) اي اذا كان صورته
 مصدرا بالتاويل (قوله منسوبا) اي متممقا الى الفاعل والمفعول كليهما وليس المراد منه المضاف
 لانه لم يجر ان يكون الشيء الواحد مضافا الى شيئين (قوله او كان اسم تفضيل) وانما لم يقل
 او اسم تفضيل بل زاد قوله كان حتى لا يتوهم انه معطوف على قوله حال اي او بعده اسم تفضيل
 وايض لا يتوهم انه معطوف على قوله الفاعل اي منسوبا الى اسم تفضيل (قوله مثل ذهابي
 راجلا) هذا مثال للمصدر الذي هو مضاف الى الفاعل اي الى ضمير الفاعل فلا يرد انه ليس ههنا
 مضافا الى الفاعل (قوله وضرب زيد فايما) هذا المثال يحتمل ان يكون مثالا للمصدر المضاف الى
 الفاعل فيكون معناه ح بالنار سية زدن زيد در حالتي است كه زيد قائم است ويحتمل ان يكون
 مثالا لمصدر المضاف الى المفعول فمعناه ح بالنار سية زدن زيد در حالتي است كه زيد قائم است
 ولهذا قال اذا كان زيد مفعولا به ولكن هذا المثال لما حتمل ان يكون مثالا لهما فلو اكتفى بهذا
 المثال لا يحتاج الى المثال الاول (قوله وان ضربت زيد فايما) هذا مثال للمصدر الذي هو ما
 بان (قوله واكثر شربي السويق) هذا مثال لاسم لتفصيل الذي هو مضاف الى المصدر المذكور
 اي المضاف الى الفاعل او المفعول به او كليهما لا يقيم ان المصدر او رد المثال الذي فيه مصدر منسوب
 الى الفاعل او المفعول او كليهما بقوله مثل ضربت زيد فايما فلا حاجة الى ما ذكره الشم بقوله مثل
 ذهابي راجلا لانا نقول اراد ان يذكر لكل واحد من المصدر المنسوب الى الفاعل او المفعول مثالا
 على وجهه ويجعل مثال المصدر مثلا للمصدر المنسوب اليهما مع انه يحتمل ان يكون مثالا لمصدر
 المنسوب الى كل واحد منهما ايض (قوله واخطب ما يكون الامير قائما) هذا مثال لاسم التفصيل
 الذي هو مضاف الى المصدر الماويل بكلمة ما لانها مصدرية اي احسن خطابة الامير حال كونه قائما
 لفاعله فان الخطباء في الزمان السابق كانوا اسلاطينا واسراء لانهم كانوا عالمين (قوله اذا اردت
 الحال عن المفعول) وهو الضمير البارز في يلا بسه لان الحال اذا كان عن الفاعل فلا يتحدج عامل
 الحال وعامل صاحبه لان عامل صاحبه هو المصدر وعامل الحال هو يلا بس والضمير في يلا بسه ضمير
 المفعول لانه راجع اليه بتلاف الضمير في يلا بسني فانه ضمير الفاعل لانه راجع اليه فلا يرد ان قائما

في بلا بسني قائما حال من المفعول لا من الفاعل (قوله اولى) اي نقلا بوجه اوله اوله مما ذكره
 للبصريون (قوله الذي ضربت قائما زيد اي ضربته) فيكون ذوالحال بوضوح خبر مبتدأ و لقرينة
 الدالة عليه هي زيد وهو خبر اقوله الذي فاقترينة تكون حاله لان الحذف كما علم بان صاحب
 الحال هو زيد لا هو والذي ليس هو في التركيب فالمراد من يلاهن في المثال المذكور هو بلا بسنه
 بقرينة زيد قبله (قوله كما نقول راشدا مهديا اي مرراشدا مهديا) وفي هذا المثال كما يكون عامل
 الحال محذوف فالكذا ذوالحال ايضم محذوف و هو انت فهذا المثال يكون مثلا الحذف ذي الحال
 والحذف عامل الحال جميعا الا انه اراد ايراد المثال لكل منهما على حد فح يصح قوله ثم نقول حذف
 المفعول الذي اء (قوله من متعلقات المبتدأ) فيكون معناه عند الكوفيين ضرب بي زيدا في وقت
 القيام حاصل (قوله ويلزم مهم حذف الخبر من غير مدشى مسده) وذلك لان قائما لما كان من متعلقات
 المبتدأ فلا يصح ان يقوم مقام الخبر لان الخبر انما يكون بعد تمام المبتدأ فينبغي ان يكون ما
 يقوم مقامه ايض كك (قوله وبتقييد المبتدأ المقصم عمومه اء) اي يلزم مهم ايضم بتقييد المبتدأ
 الذي يكون المقصم عمومه بدليل الاستعمال اي هذا التركيب استعمال عام في استعمالهم
 فان المصدر والمضاف اذا كان مبتدأ يصير جنسا معرفة فيكون المقصود منه عمومه (قوله ضربى
 زيد اضربه قائما) وفيه نكلف لان مصدر العامل في قوة ان مع الفعل وكلمة ان موصولة فيلزم حذف
 الموصوم مع بعض اجزاء الصلة دون بعض آخر وهو معموله الذي هو الحال فيكون معناه ما ضربى اياه
 الا هذا الضرب المتيقن مع انهم لم يجوزوا حذف الموصول مع بعض الصلة (قوله لكونه بمعنى الفعل)
 وهذا لان ما يقم ان المبتدأ لا يكون بلا خبر الا ترى ان القسم الثاني من المبتدأ بلا خبر لان فيه
 معنى الفعل ايضا (قوله مثل كل رجل وضيعته) اعلم ان قوله وضيعته معطوف على كل رجل باعتبار
 انه معطوف على الضمير الذي في الخبر لان هذا الضمير راجع الى كل رجل وهذا مفعول مالم بسم فاعلمه للخبر
 ولقائل ان يقول انه اذا كان معطوف فاعلى الضمير الذي في الخبر فيلزم العطف على الضمير المرفوع
 المتصل وهو غير جائز لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بل بالمنفصل ولا بغيره الا ان يقال انما لا يجوز
 ذلك اذا لم يكن عطفا راجعا الى شئ آخر مالا كما فيمانحن فيه (قوله فهذا الخبر واجب حذفه)
 هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فالخبر هو قوله وضيعته اي مع ضيعته قيل عليه فالخبر ح
 هو مع لان الضيغة عطف على المبتدأ فيكون مبتدأ ويكون الخبر هو مع وهو غير جائز لعدم اعراب
 المرفوع فيه واجيب بان اعراب المرفوع انتقل منه الى مدخوله كما في قوله تع لو كان فيهما الالهة الا الله
 الاية فان الاية بالصفة والموصوف هو آلهة مع اني باليست بمر فوعة بل روعها انتقل الى مدخولها
 وان قلت ليس في مع اعراب المرفوع حتى ينتقل اليه بل فيه اعراب النصب لانه ظرف وهو مخصص فقلت
 لمع حيثيتان فانه مرفوع من حيث انه منصوب من حيث انه ظرف كما في زيد عندك فان

فندك مرفوع من حيث انه خبر مع انه اعرف ايظ قيل الضمير في ضيعته اماراجه الى كل رجل من رجل وكل منها غير جائز لانه لا يحصل على كلا المتقدمين فرضنا وهو كون كل واحد من الناس مقرون بصيغة واجيب بان المراد في هذا المحل هو الفصل اي هذا الرجل مقرون بصيغة وذلك الرجل مقرون بصيغة ولكن يمتنع ذلك التفصيل لعدم التناهي فاورد بصورة الاجمال (قوله لان القسم موضع تخفيف) هذا القول يحتمل ان يكون علة لما قبله ويحتمل ان يكون علة لوجوب حذف الخبر من هذا التركيب اما كونه موضع تخفيف لكثرة استعماله فالكثرة يناسب التخفيف (قوله اي من المرفوعات خبر ان اه) فيكون لفظ منها مقدر في عبارته فقوله خبر ان مبتدأ ومنها خبره وهذا الكلامه يشعر بان هذا مرفوع على حدة كما هو مندب البصريين وليس من قسم المبتدأ والخبر كما هو مندب الكوفيين لا يتم اذا كان المقصود هذا فلم لم يورد المصنف لفظ منها كما ورد في المبتدأ والخبر لانا نقول انما لم يورده لئتناول كلامه كلاما المندبين وان لم يكن مندب الكوفيين مراد المصنف (قوله اي اشباهها) فيكون الاخوات بمعنى الاشياء المشابهة الاخوات بالاخت (قوله لما شابه الفعل المتعدي) اي شابهت له استعمالا فكما ان الفعل المتعدي يلزمه ايمان احدهما فاعل والآخر مفعول كك هذه الحروف يلزمها ايمان والمراد انها شابه الفعل المتعدي لفظا ومعنى اما لفظا فلنكون كل واحد منهما ثلاثيا ورباعيا كالفعل المتعدي واما معنى فلنكون كل واحد منهما بمعنى الفعل فان معنى ان حقيقت لانها للتحقيق ومعنى كان شبهت وعلى هذا القياس (قوله رفعا ونصبا مثله) اي مثل الفعل المتعدي لكنها يعمل خلافه لانها فرع الفعل المتعدي فينبغي ان يكون عملها ايظ فرعا لعمله (قوله اي شئ اخر) وانما قال ذلك تنبيها على ان المعتبر في المسند وهو المسند الى شئ اخر صوابا كان ذلك الشئ اسمه او فاعله (قوله احد هذه الحروف) وانما قدر لفظ الاحد حتى لا يمتنع التعريف بقائم في قولنا ان زيد قائم لانه لا يكون مسندا بعدد دخول هذه الحروف بل هو مسند بعدد دخول احد او لقاائل ان يقول المعروف اما مجموع خبران وخبر اخواتها وخبر ان واخواتها على سبيل التوزيع لا سبيل الى الاول لان معناه ح ان خبران واخواتها اي مجموعهما هو المسند بعدد دخول احد هذه الحروف وهذا المعنى غير صحيح ولا سبيل الى الثاني ايضم باعتبار لفظ الاخوات لان الاخوات ايضم جمع فلا يجوز ان يتم خبر اخوات ان هو المسند بعدد دخول احد هذه الحروف والجواب بتثنية لفظ الاحد هذه في جانب المعروف ايضا بان يتم خبران وخبر احد اخوات ان هو المسند بعدد دخول احد هذه الحروف (قوله عليهما) لا يقال لظ ان يتم عليه لاعليهما لان الكلام في المسند لا في المسند اليه ايضم لانا نقول هذا انما يرد اذا كان الضمير في عليهما ارجع الى الاسم والخبر واما اذا كان ارجع الى خبران واخواتها كما فعله المصنف فلا قباعتبار ان خبرهما خبر واحد من حيث ان كل ما يقع خبران تقع خبر اخواتها ايضا يصح رجوع الضمير المفرد اليه ويجوز ارجاع الضمير التثنية اليه ايظ من حيث انه

شيئا ظاهرهما كالألف والنون المزيدين فإنه يصح ارجاع ضمير المفرد إليهما من حيث انهما سبب
 واحد وبصح ارجاع ضمير التثنية إليهما ايضاً من حيث انهما شيان واذا عرفت هذا فظهر منه ضعف
 ما ذكره مولانا عصم حيث قال قوله عليهما اي على المسند وشيئ آخر ولا يخفى ان المفهوم
 من العبارة دخول هذه الحروف على المسند نقلاً على المسند وشيئ آخر وان كان صححنا في الواقع
 ولا حاجة الى الحسل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر انتهى كلامه وقد ذكرنا
 ان كون عليه متبادراً عليهما م (قوله لفظاً او معني) قال الكوفيون ان هذه الحروف لا تعمل
 في الخبر بل تعمل في الاسم فقط اضعف عدلها قال البصريون يعمل هذه الحروف فيهما معالان
 اثرها وهو تأكيد مضمون الجملة باق وتأكيد مضمونها لا يتصور بدون التأثير في الجزئين
 ولا يخفى ان هذا التأثير وهو تأكيد مضمون الجملة تأثير معنوي فعجازان يؤثر
 في الخبر ناثيراً معنياً ويمكن ان يراد من التأثير هو التأثير التقديري والمحملي كما هو الظاهر
 لكونه مقابلاً للمعني فلا يردح ان الاثر المعنوي كالتأكيد مثلاً قد يحصل في صيغة الفاعل هذه
 الحروف مع ان خبرها مح خبر المبتدأ (قوله فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه) وذائدة
 قيد الحبيبية ان يقوم في قولنا ان زيد يقوم مما دخل عليه ان بهذا المعنى وامان حيث اسناده
 الى ابوه فلا فظهر ح ضعف ما ذكره مولانا عصم من ان يقوم ههنا ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى
 اصلاً فلا وجه لتثمينه بالحبيبية بالحيثية انتهى كلامه اقول الباعث على صدور هذا الكلام من الفاضل
 المذكور انه جعل قوله في في قوله فان يقوم ههنا من حيث اسناده اشارة الى المنال
 المذكور فان يقوم فيه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى اصلاً بل انما دخل على جملة يقرم
 ابوه بان يكون ابراً الاثر عليه لان يقرم فيه مسنداً الى ابوه دون الضمير الراجع الى زيد
 فلا وجه لتثمينه بالحبيبية ولكن كون ههنا اشارة الى المنال المذكور به غاية البعد بل لفظ
 ههنا في عرفهم يكون اشارة الى الباب او المبحث او المقام ولا بد من لفظ فيه موضع ههنا لو كان
 المقص هو الاشارة الى المنال المذكور كما لا يخفى (قوله ههنا) اشارة الى خبران واخواتها
 فالمعنى ان يقوم ههنا اي في خبران واخواتها من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه
 اه وامان حيث اسناده الى الضمير الراجع الى زيد فهو مما يدخل عليه ان بهذا المعنى
 بان يقرم ان زيد يقوم بدون ذكر ابوه على ما ذكرنا في صدر هذا الكلام (قوله ويلزم منه
 استتراك قوله اه) لانه اذا كان المراد بالمسند هو المسند الى اصداء هذه الحروف فيكون اسناده
 بعد دخول هذه الحروف فظها فترج بقولنا مسنداً الى اسماء هذه الحروف خبر كان وخبر المبتدأ
 وغيرهما فلا يحتاج الى قوله بعد دخول هذه الحروف قال مولانا عصم انما يلزم الاستتراك
 اذا لوحظ هذا القول بعد الجواب وهو قوله مسند الى اسماء هذه الحروف لما مر من ان كل ما هو

مسند الى اسماء هذه الحروف فهو يكون بعد دخول هذه الحروف قديما واما اذا اوجت هذا القول
 قبله اي هو المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسماء هذه الحروف لا يلزم الاستدراك
 لجواز ان لا يكون القيد الثاني مغنيا عن الاول انتهى حاصل كلامه اقول مراد الشئ منه هو عدم
 الاحتياج الى هذه العبارة لطالب الاختصار في المتصمراء كانت بعدة اوقبله ثم اقول قوله ويلزم
 منه استدراكه اي وايضا يلزم منه انه فيكون عطف على قوله فلا يحتاج الى كلام مستأنف لبيان
 الاستحالة فلا يردح ما ذكره مولانا عصم من انه عطف على قوله يجب فيكون المعنى ولا حاجة الى
 ان يلزم منه ولا خفاء في سماجته واللائق ان يقول على انه يلزم انه انتهى كلامه (قوله فلا يحتاج
 الى ان يجب عند) يعني ان الجواب المذكور سابقا يعني من هذا الجواب فان المتبادر من المسند
 هو المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وما حملته الشئ من معنى الدخول فهو معنى
 متبادر من اللفظ متعارف بين القوم كذا قيل (قوله فيحتاج الى ناويل الجملة بالاسم) واما اذا
 لم يرد من المسند الاسم المسند فح لا يحتاج الى هذا التاويل قال مولانا عصم لم لا يجوز ان يكون
 المعرف خاصا وهو خبر ان ذ كان مفردا كما كان المتعرف في خبر المبتدأ هو الخبر المفرد انتهى كلامه
 اقول لا يتم تخصيص الخبر بالمفرد في خبر المبتدأ لانه خبر الجملة بعدة بقوله والخبر قد يكون
 جملة وليس في خبر ان كذا لك لانا نقول لم لا يجوز ان يكتفى بالخبر الجملة في خبر ان بقوله
 وامره كما خبر المبتدأ اي في اقسامه واحكامه وشرائطه فتأمل ثم اقول ناويل الجملة بالاسم
 لابد منه سواء اريد من المستند الاسم المسند او لا وذلك لان خبر ان من المرفوعات وهي قسم من
 الاسم فيحتاج الى التاويل المذكور قلنا فلا ولى ان يقر ان الجواب المذكور بقوله المراد بالمسند
 الاسم المسند لا يتعصم مادة الشبهة بالكلية لصدقه على قائم في قولنا ان زيد ابوه قائم وان
 زيد قائم ابوه لانه اسم الا ان يقر ان مراد الشئ من قوله فيحتاج الى ناويل الجملة بالاسم انه اذا
 نوقش وقيل ان خبر ان اذا كان جملة فهو ليس باسم فلا بدح ان يقر في الجواب ان الاسم اعم
 من الحقيقي والحكمي ولان معنى بتاويل الجملة بالاسم الاضمار ان المتبادر من الاسم هو الاسم
 الحقيقي ويجب حمل الانفاذ في التعريفات على المعنى المتبادر فالجواب بان المراد بالمسند هو
 الاسم المسند ليس على ما ينبغي لا يقر ان وجوب حمل الانفاذ على المتبادر انما يكون عند عدم
 القرينة وكون خبر ان من المرفوعات التي هي قسم من الاسم قرينة على ان المراد من الاسم
 في تعريف خبر ان واخواتها هو الاسم الاعم من الحقيقي والحكمي لانا نقول هذه القرينة يكون
 قرينة مصححة لان يراد من الاسم الواقع في التعريف هو الاسم الاعم من الحقيقي والحكمي مع انه
 لابد في ذلك من القرينة وهي خبر موجودة ههنا (قوله مثل قائم في ان زيد قائم) وهذا المثال
 قرينة على ان المراد بخبر ان واخواتها هو خبر واحد منها وان المراد بدخول هذه الحروف

هو دخول احد من هذه الحروف كما لا يخفى (قوله وفي احكامه من كونه واحدا) انما كان ذلك من اقسامه بان كان واحدا من اقسامه واحدا والاخر متعددا الخ كما يكون واحدا من اقسامه مفردا والاخر جملة اه الا ان الشئ عندهما من احكامه لان اللفظ في الاقسام ان يكون بين الاقسام معاندة وتضاد وههنا ليس كذلك لانه يجمع الواحد بالمتعدد لان الواحد اذا ركب يصير متعددا وايضا يكون الواحد والمتعدد مثبتا ومثبتا ونحو ذلك لا يمكن ان يجمع المفرد بالجملة وايضا لا يجمع النكرة مع المعرفة (قوله ولا يحذف الا اذا علم) اي لا يحذف السائلا اذا قام القرينة اي في هذا الحكم ايضا هو شريك بخبر المبتدأ (قوله والمراد ان امره) والحاصل ان المراد من قوله وامره كما مر خبر المبتدأ انه اذا وقع شئ خبر ان حكمه كحكم خبر المبتدأ عند وجود الشرط ان لم يمنع مانع وليس المراد منه ان كل ما يصح ان يقع خبر المبتدأ يصح ان يقع خبره ان حتى يرد انه يجوز ان يقر ان زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقر ان زيد وان من ابوك لان ان للتحقيق واين للاستفهام فبينهما تناف وما قبل في وجهه من ان كل واحد من ان واين يقتضي صدر الكلام فلم يبق الصدر عند دخول ان على الاستفهام ليس بشئ لان ان وقعت في صدر كلامه وهو اين زيد وكذلك اين وقع في صدر كلامه كما قال المصنف واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين ثم ما قبل ان ارادة المعنى المذكور من كلام المصنف خلاف الظاهر ان يقر المراد من قوله وامره كما مر خبر المبتدأ ان كل ما يصح ان يقع خبر المبتدأ يصح ان يقع خبره ان الا اذا كان متضمنا للاستفهام وامثاله مما في حيز المنع وهو على ما بينا حاصل كلام الشئ (قوله وان من اباك) ومراده قدس مرة ان اين في اين زيد يقع خبر المبتدأ ولا يقع خبره ان عند سيبويه والمصنف معا وكذلك من في من ابوك وقع خبر المبتدأ عند غير سيبويه وغير المصنف ولا يقع خبره ان فلا يجوز ان يقر كل ما يقع خبر المبتدأ يجوز ان يقع خبره ان فاذا عرفت ذلك فظهر منه حذف ما ذكره مولانا عن من ان قوله ان من اباك ايراد على مناصب غير سيبويه من ان من في من ابوك خبر وهو لا يرد على المصنف مع اختياره مناصب سيبويه انتهى كلامه (قوله الا في تقديمه) اي في تقديم خبره ان فان حكم تقديمه لامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب فلا يردح ما قيل حق العبارة ان يقر الا في التقديم بدون الضمير لانه استثناء من وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول بان الضمير في تقديمه راجع الى المتكلم لا الى الخبر بعيد كما لا يخفى (قوله كما ينصرف في معمولي الفعل) بتقديم المنصم على المرفوع وبتقديم المفعول على الفعل لان الفعل قوي في العمل فيعمل هو اذا كان المفعول مقاد عليه او مخرأ عنه (قوله لنقصانها عن درجة للفعل) اي في العمل (قوله الا ان يكون الخبر ظرفا) هذا الاستثناء من الاستثناء الاول كما اشار الشئ اليه في تفسيره بقوله اي ليس امره كما مر خبر المبتدأ قيل الا لازم منه ان حكمه كحكم خبر المبتدأ في التقديم

اذا كان ظرف فاعل انه ليس كذلك لان الخبر الظرفي ان يقتضيه ما له صدر الكلام ولا يجوز نقله نحو
 ان زيد القى الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يتم اللام له صدر الكلام في غير باب ان
 (قوله ان من البيان لسحر) فقوله من البيان خبر ظرف لانه جار ومجرور ومعناه بالفارسية ان
 جملة بيانست مراد منه سحر يعني اين بيان وكلاميكه ميگوئي از جمله سحر است (قوله وان من
 الشعر لحكمة) معناه بالفارسية از جمله شعراست هر هفتة حكمت يعني اين شعر تو حكمت است
 يعني مطابق نفس الامرات (قوله لتوسعه في الظرف) لانه لا يوجد شيئ كان خاليا من الظرف
 لان كل شيئ انما يكون في زمان او مكان وانما هي الجار والمجرور ظرفا اي اجري مجرى
 الظرف لمناصبته بالظرف اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور (قوله خير لا الكائنة لنفي الجنس)
 وان قلت الاولى نقل يرا المتعلق بدون الالف واللام كما هو المعتاد في مثل هذه المواضع لان
 الالف واللام في اسم الفاعل بمعنى الذي والتي فيلزم حذف الموصول وهي التي مع بعض
 اجزاء الصلة ومو كائنة وعدم حذف بعض الاخر وهو قوله لنفي الجنس وهو غير جائز عند
 البصريين قلت الشم جوز حذف الموصول مع بعض اجزاء اصلته وجعله صفة للالتفي لنفي الجنس
 لان كلمة لا علم فيجب ان يكون صفتها معرفة ايظ فليذا اورد ما بالالف واللام واما اذا كان
 المتعلق بدون الالف واللام فيجب نصبه ح بناء على الحلية بان يجعل حالاً من كلمة لانها
 مفعول معنى اي خبر ثبت لا الكائنة وهذا تكلف فيمتنع نصبها مع جعلها صفة للان كلمة
 لا معرفة لانها علم وكائنة التي بدون الالف واللام نكرة (قوله اي لنفي صفة) قيل اذا قيل لارجل
 فتقيد لارجل موجود فليس فيه نفي صفة الجنس لان الخبر اذا كان من الافعال العامة فلا يقيد
 ح انها لنفي صفة الجنس فان نفي الوجود مثلا يكون نفي الذات حقيقة وان كان الوجود صفة في
 نفس الامر فالاولى ان يتم ان كلمة لا قد يكون لنفي الجنس كما في لارجل موجود او ثابت او
 غير صاهما يكون الخبر من الافعال العامة وقد يكون لنفي صفة الجنس كما في لارجل قائم ويمكن
 تقريدها بعبارة اخرى بان كلمة لا كما يكون لنفي صفة الجنس كذلك يكون لنفي الجنس نفسه كما
 ذكرنا قبل و حمل قولهم لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لا يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود
 ولو حمل على نفي الجنس لا يتم فيما لنفي صفة الجنس فلا بد في التسمية بهلا حظة حال بعض
 الافراد وح يصح حمل عبارة المصم على ظاهرها ولا حاجة الى صرفه عنه وهذا التقدير لمولانا عصم
 اقول يمكن ان يتم في لارجل موجود وفي لارجل قائم معانفي صفة ولكن في الاول يكون نفي
 صفة الجنس يستلزم نفي الجنس وفي الثاني ليس كذلك بل فيه نفي صفة حقيقة فلا اشكال ح اصلا
 (قوله هو المسند بعدد خوله) اي اصالة لا بالتبعية بقريضة ذكر التوابع بعد ما فلا يرد نفي لارجل
 حيا في الدار (قوله لا احتمال حذف الخبر) اي لارجل في الدار موجود لان خبر لا يحذف كثيرا

مجموعه خبر لا التفي لنفي الجنس

وايضاً الاحراب لا يكون ظاهراً في قوله في الدار فيحتمل الصفة ايضاً فيكون مثال المصم اولى لان
المصم من المثل هو التوضيح فالمثال الذي فيه احتمالان ليس فيه توضيح كالمثال الذي فيه
احتمال واحد وانما غير الاسم ايضاً كالجبر ولم يقل لارجل ظريف لان مجرد تشييراً بالخبر غير كاف
لان قوله ظريف يحتمل ان يكون صفة لرجل على ان يكون محمولاً على محله بخلاف ما اذا غير
الاسم فانه يحضر معرباً لان اسم لا اذا كان مضافاً فهو معرب واليه اشار بقوله بخلاف ما ذكره
لا يقيم قد جوزوا في المعرب ايضاً الحمل على المحل فحاز ان يكون ظريف صفة في هذا المثال ايضاً
لانا نقول المتبادر في المعرب هو الحمل على اللفظ فان الحمل على المحل فيه خلاف اللفظ فانه قول
بعضهم و اشار الشمامسة بقوله على ما هو اللفظ لا يقيم اذا قيل لارجل ظريف فيمنع ان يكون ظريف
مرفوعاً على انه محمول على محل رجل لان رفعه ليس الا للابتداء ائني ولا يصح ان يقع رجل مبتدأ
لانه نكرة لانا نقول هو باع لان يقع مبتدأ لأنه تذييل بالعموم مثل ما احد خير منك (قوله لا ظرف
ظريف) بان كانت ظرفته مقيدة بالدار (قوله ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه)
وهو الحال وهذا دليل لقوله لا ظرف ظريف ولا حال وذلك لان معناه ح انه لا غلام رحل في الدار
ظريفاً ومعناه انه لا غلام رجل ظريف حال كونه في الدار فيلزم من هذا ظرفته في غير الدار
وهو غير جائز اذا استعملت الظرافة بمعناها فيكون معنى المثال ح انه لا غلام رجل ظريف حال
كونه في الدار اي لا يكون متصفاً باحد هما بان كان ظريفاً ولم يكن في الدار او بالعكس اذا لم يكن
متصفاً بكليهما فان قلت قوله ان الظرافة لا تتقيد بالظرف مم لصدق قولهم صار زيد ظريفاً
فصار ظرافة زيد ح مقيدة بان ما ن قلت المراد من قوله ان الظرافة لا تتقيد بالظرف ان
الظرافة لا تتقيد بهذا الظرف وهو الدار ونحو هذا الظرف اعنى الحال او يتول المراد منه ان مبدء
الظرافة اي الظرف بالطبع لا يتقيد بالظرف ونحوه وليس المراد منه ان اثر الظرافة لا يتقيد
اه حتى يتم انه يشكل بقولنا صار زيد ظريفاً لانه يقتضي جواز كون زيد ظريفاً في وقت و
عدم كونه ظريفاً في وقت آخر ثم المتبادر من الظرافة في كلام المصم هو الظرافة في نفس
الامر المستعمل بمعناها لا الظرافة المستعملة بمعنى التكلف ولهذا جملة الشمامسة فما قال
الفاضل السم مولانا عصمة الله من انه اذا كان المراد بالظرافة هو الظرافة العرفية اعني
التكلف في اللباس والطعام والكلام ونحوها يجوز بتقيدها بنفي الدار من جملة ما لا يعني
(قوله لئلا يلزم الكذب اه) لان نفي ظرافة جنس غلام الرجل كذب فان النكرة في
صياق النفي تفيد العموم وايضاً نفي جنس غلام الرجل عن كونه في الدار كذب ايضاً بخلاف
ما اذا اجتمع الظريف مع الدار لا يتم نفي هذا المجموع من جنس غلام الرجل كذب ايضاً وغير
محمول عليه لانا نقول نعم لكن نفي هذا المجموع من جنس غلام الرجل اقرب الى الصدق

من نفي واحدك منهما منه كما لا يخفى لا يقر لم لا يجوز ان يكون قولنا الاغلام رجل ظريف نفي
 الايجاب الكلي فيجتمع بالايجاب الجزئي فلا يلزم الكذب لانا نقول وقم بالذكرة في سياق النفي
 صور السالبة التامة فلا يكون رفع الايجاب الكلي (قوله وليكون منالا انومي اد) اشارة الى
 ان الخبر نوعان الظرف وغيره وقيل ايراد قوله فيها اشارة الى ان خبر لا يكون متعددا ايضم
 قال الفاضل السم قوله وايكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ولولم يقيده النوعين بالظرف
 وغيره ليتناول المتعدد ايضم لكان اولى انتهى كلامه وهذا كلام وقع من مولانا عصم وتبعه الفاضل
 المذكور وحاصل كلامه انه لو قال الشم ولا يكون مثالا لنوعي خبرها بدون ذكر قوله الظرف وغيره
 لكان اولى لان التعرض للخبر المتعدد احوج الى الايضاح فلو ترك بيان نوعي الخبر لكان اشمل
 لانه حينئذ ما اذا كان الخبر ظرفا وغيره وما اذا كان الخبر متعددا ايضم اقول اذا كان هذا اشارة
 الى الخبر الظرف وغيره فيكون اشارة الى تعدد خبر لا ايضم فلا يحتاج الى ما ذكره الفاضل السم
 ولكن ما كان الكلام في الخبر الظرف وغيره فليندرج بالذکر وتعدد الخبر لا لازم فلام الشم يشعر
 بتعدد الخبر ايضم على ان التعدد مما لا يخفى به فلا يحتاج الى البيان لان اهملا وخبرها مبتدأ
 وخبر حقيقة وقد مر ان خبر الممتدأ قد يكون متعددا لا يقر ان خبر غير الظرف لا يشمل إلا للخبر
 المتعدد الذي هو غير الظرف ولا يشمل خبرا مبتدأ الذي هو ظرف لانا نقول يشمل قوله خبرها
 الظرف (قوله لدلالة النفي عليه) لان النفي يدل على المنفي ومن قاعدتهم انه اذا لم يكن قرينة
 على الخصوص فعدم القرينة على الخصوص قرينة على العموم اي على الافعال العامة فهنا لا يكون
 قرينة على الخصوص فان اختيار واحد من الافعال الخاصة دون الاخرى ترجيح بلا مرجح فهو ح قرينة
 على العموم وقيل لان النفي يدل على المنفي والمنفي هو رفع الوجود فيدل على الوجود الذي
 هو من الافعال العامة وقال صاحب الكشاف ان لا اله الا الله يتم بدون الخبر لانه في الاصل الله اله
 بالفارسية الله پروردگار است فهذا التركيب يتم لانه يتضمن المسند والمسنود اليه فعند ايراد آية
 الحصر وهي الا لا يدل الا على الحصر الذي بين المسند والمسنود اليه لا على نفي موجود كما يتم قوله
 انما الله اله واحد وانما الاله الله لان انما للحصر فلا يدل على الوجود بل يدل على الحصر الذي بين المسند
 والمسنود اليه واجيب عنه بان تقدير موجود فيه لاجل المعدولية لان كلمة لا تطلب المعمول لا
 لاجل انه لا يتم معناه بخلاف انما الاسم لانه لا يطلب المعمول (قوله فيقولون معنى قولهم لا اله الا
 فيكون كلمة لا في لا ادل ولا مال بمعنى انتفى فيكون لا اسم فلي نفي ان يكون متداول
 من قوما وقد زينه المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة وايضا نصب الاسم بعينه لا يدل
 على فساد هذا القول لان اسم الغعل الذي بمعنى فعل اللازم لا ينصب ما بعده الا ان الشم لم يلتفت
 الى ترتيب المصنف لانه يجوز ان يكون ثابتة لا تنفي كما يكون يائنة لا دعوى ويكون فاعل الفعل

هو الضمير المجهول المميز بالمنصوب بعد ما كذا ذكره مولانا عهم قال الفاضل السم مولانا عصمة انه
قوله فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفي الامل والمال فان قلت فيكون لاح باسم فعل
لازم فما وجه نصب مدخول لا اذا كان مضافا قلت لانم كون الاسم فعل بل يجوز ان يكون نائبة له
كناية بحرف النداء فانه نائب ٧ دعوانتهى كلامه وهو اخذ كلامه من كلام مولانا عصم ولكن انت
خبير بسماجته (قوله وعلى لتقديرين يحملون ما يرى خبرافي مثل لارجل قائم على الصفة دون
الخبير) فالصفة في هذه المادة مرفوعة باعتبار محل الرجل لان الرجل مبني وتابع المبني تابع لمحل
واما في مثل لا غلام رجل ظريف وقائم فرغ ظريف وقائم محمول على انه صفة باعتبار كون غلام
رجل مبتدأ (قوله والادخول على المبتدأ والخبير) لا يقيم كلامه يقتضي ان يكون الاسم قبل دخولهما
مبتدأ وهو بطلان النكرة لان تقع مبتدأ لاننا نقول المراد من قوله والادخول على المبتدأ هو الادخول
على ما يصلح لان يقع مبتدأ وخبيرا والنكرة تصلح ان تقع مبتدأ بعد دخول لا لتخصيصه بالعموم ح مثل
ما احد خير منك (قوله وبما عرفت من معنى الادخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم) قال لفاضل
السم في قوله وبما عرفت من معنى الادخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم قال بعض المتحققين
قد عرفت ما يمنعك عن القبول وهو ان المراد بالادخول وروده عليه لا يراى الاثر لفظا او
معنى ولا شك انها اثرت معنى في ابوه باعتبار نفي قيامه قلنا الاثر المقصود معنى هو النفي عن زيد
كون ابوه قائما لانفى القيام عن الاب فيصح ان يقيم انه لم يكن وروده على ابوه لا يراى هذا
الاثر معنى فتأمل انتهى كلامه اقول الجواب عن كلام بعض المحققين وهو مولانا عصم بانه وان كان
ايراث الاثر في ابوه ولكن ليس هذا في ابوه فقط بل في ابوه قائم وذلك لان ابوه من حيث ذاته
مسند اليه لقائم ليس مما يدخل عليه ما بهذا المعنى بل انما دخلت على حملة ابوه قائم وهذه
الجملة مسند لا مسند اليه فحواط الفاضل السم بقوله قلنا الاثر المقصود ليس بشيء كما لا يخفى
(قوله وانما اتى بالنكرة بعد لان لا لا يعمل اه) فهذا اشارة الى ان لا لا يعمل الا في النكرة
لا يقيم لما اورد المثال لما المعرفة فيتموهم ح ان ما لا يدخل الا على المعرفة وليس كذلك لاننا نقول
الاصل في المسند اليه هو المعرفة فالصم اورد الاصل وترك فرعة وما اورد المثال للاصل
النكرة التي هي الفرع فيحتاج الى نكتة ح فلهذا تعرض اليه ما قال انه اتى بالنكرة بعد لا
اه (قوله ما هذا الا بشرأ) بايزاد الالف بعد الغم القرأة بدون الالف (قوله اي عمل
ليس) لا يقيم ان العمل لم يسبق من قبل فكيف يصح ارجاعه اليه لاننا نقول انما اخذ العمل من
اسناد الاسم الى كناية لا ولانه معمول لهما فهو يدل على العمل فالمرجع اليه قد سبق حكما
لا يقيم هذا المثال الاعلى عملنا ولا ولا يدل على عمل ليس لاننا نقول المراد من قوله وهو
اي عمل اي عمل لا يدل على عمل ليس في لا دون ما شاذ ان كان المش والمص بين حاصل المعنى

او نقول ان عمل ما ولا وليس متحد فما ذكر اذا دل على عمل ما ولا يدل على عمل ليس ايضاً .
(قوله ما ذ قليل) وايراد القليل بعد : اشارة الى ان المراد من الشاذ ما يكون محالاً
للاستعمال وموافقاً للقياس (قوله مطلقاً) اي لنفى الماضي والحال والاستقبال وقد يكون ليس
لنفي المطلق ايضاً لكنه قليل (قوله على مورد السماع) وهو انه لا يدخل الاعلى النكرة
(قوله لا براح لي) فان البراح اهم لامرفوع ونكرة ايضاً فعلم ان لا يعمل في النكرة وقوله لي
خبره فان قلت لم لا يجوز ان يكون البراح مبتدأ ورفعه بالا بتدائية كما هو عند بني تميم
لان رفعه انما يكون بكلمة لا اذا كان الاعراب في الخبر ظاهراً ومهنا ليس كك وما قيل في جوابه
ان براح نكرة فهي لا تصلح ان تقع مبتدأ مرفوعة لانه يجوز تخصيصه بالعموم مثل ما احد خير
مذك او تخصيصه بتتقديم الخبر لان تقديم الخبر جائز الا ان يقع الظان الشاعر الغصيح ذهب الى
المذهب الاصح وهو مذهب الحجازيين فانهم لم يذهبوا الى عدم عمل لا يدل عمله على مورد السماع
بان يعمل في النكرة فقط قال قدس سره في الجماهيرة الصواعق الاعراض والبراح لازوال والضمير في
نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا زال لي باعراض عنده انتهى كلامه (قوله
ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس) لانه اذا كان لنفيه لا يجوز فيما بعدهما الرفع ما لم يتكرر كلمة
لا ولا تكرار في البيت اقول الرفع ليس متغزياً على التكرير حتى يلزم من نفي التكرير عدم
الرفع فيه بل رفعه مشروطاً بالمعرفة والمفصول بينه وبين لا فلا بدح ان يقع لانه اذا كان لنفى
الجنس لا يجوز فيما بعدهما الرفع ما لم يكن معرفة او مفصولاً بينه وبين لا وهو ليس بمعرفة ولا
مفصول الا ان الشئ نفي اللازم الذي هو التكرير ولانه جزاء الشرط ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم
فهو نفي على قياس الاستثنائي وهو الاستدلال من رفع التالي على رفع المقدم اي لا يجوز الرفع
فيه لانه لو جاز لكان معرفة او مفصولاً واللازم بطبيعة انتفاء لازمه الذي هو التكرير فالملزوم
مثله ويمكن ايضاً ان يقع ان الاسم مهنا معرفة حكماً لانه نكرة مخصصة مثل ما احد خير من ذلك
يصح قوله لانه اذا كان لنفى الجنس لا يجوز كما لا يخفى (بقوله اعلم ان المراد بالمسند والمسند
اليه) فيل لا حاجة الى هذا البيان لانه ذكره سابقاً في اول المرفوعات في تعريف الفاعل واجيب
بانه اراد ان يشير اليه في اخرها ايضاً كما اشار اليه اولاً اقول هذا الكلام اعم من كلامه الاول لان
مراد : فيما سبق انما يكون في المسند اليه فقط لا مطلقاً بل في المسند اليه للفعل ومهنا يكون كلامه
في المسند والمسند اليه اعم من ان يكون المسند اليه للفعل اولاً فان قلت المسند اليه فيما سبق ايضاً
اعم من ان يكون للفعل اولاً حيث قال فيما سبق وكذا في جميع حدود المرفوعات والالتصوبات
والمحرورات قلت هذا مجمل وما ذكره مهنا تفصيل بعد الاحمال وهو جائز (قوله لما فرغ من المرفوعات
شرح في المنصوبات) فان قيل ليس الفرغ من المرفوعات سبباً للشرع في التصوبات فلم يصح

هذه الشرطية قلنا لانما ان يكون هذا الشرطية لزومية بل يمكن ان يكون اتفاقيه وح الاشكال
 ولئن سلمنا كونها لزومية لكن لانسلم ان يكون ازومها عقلياً لا يجوز ان يكون عادياً فان كان
 عادياً فلا اشكال ايضاً ولو سلم ان لزومها عقلياً فقلنا لما ارتكبت المصم بان يبحث عن المنصوبات
 بعد الفراع عن مباحث المرفوعات فلما فرغ عنها ازم الشرع فيها بشرط ارتكابه لذلك (قوله
 وقد مهاه) اي قدم بحث المنصوبات على المجرورات لكثرة مبحثها من المنافع والملاحظات
 بها وانما لم يتعرض الى نقل المرفوعات عليها لانه لا يحتاج الى البيان لانها عمدة بخلاف
 المنصوبات والمجرورات فانها فضلة لا يقيم انما قدم المنصوبات عليها وعناية للمترتيب الذي
 قد سبق في قوله وانواعه رفع ونصب وجر فح لا يحتاج الى علة اخرى للمتقدم لاننا نقول
 ننقل الكلام اليه فنقول لم قدم المنصوبات على المجرورات في قوله وانواعه رفع ونصب وجر
 فالشم تعرض به مهنا ليكون ذلك وجه تقديم المنصوب عليه في قوله وانواعه رفع ونصب وجر
 (قوله ولخفة النصب) لا يقيم الخفة انما يكون في افراد النصب لا في مبحثه مع ان المقصود مهنا
 وجه تقدم مبحثها على مبحثها لاننا نقول نعم انما يكون لها ايلام تقدم افرادها على افرادها كما
 مر فالمناسب ان يقدم مبحثها على مبحثها ايضاً (قوله فقال المنصوبات) وايراد المفرد بصيغة
 الجمع للإشارة الى تعدد المنصوبات اي هذا باب المنصوبات فيكون المنصوبات ح خبر المبتدأ
 المحذوف على سبيل المجاز بحذف المضاف الذي هو الباب واقامة المضاف اليه مقامه ويحتمل
 ان يكون المنصوبات مبتدأ وما بعد ما خبرها والضمير راجع الى المنصوب لالى
 المنصوبات لان الضمير مفرد مذكور فلا يصح ارجاعه اليها وان قلت لم يقل هي حتى يرجع
 الى المنصوبات قلت لان التعريف انما يكون للماهية لا الافراد لانها لو كانت معرفة فلا يخ
 اما يكون المعروف مجموع الافراد من حيث المجموع او كل واحد منها او بعض الافراد دون
 البعض لا سبيل الى الاول لان المفغولية كالفاعلية ليست ثابتة لمجموع الافراد من حيث
 المجموع لان مجموعها لم يقع مفعولاً في شيء من التراكميب ولا سبيل الى الثاني لانه يلزم ان يكون
 التعريف اعم من المعروف لان المعروف لو كان زيداً مثلاً فهو مبتدأ ثم لغموم مثلاً مع ان التعريف
 يصدق على عدد وغيره ايضاً ولا سبيل الى الثالث لانه يلزم ان لا يكون التعريف مساوياً
 للمعرف ح وايضاً يلزم الترجيح بلا مرجح لان نسبة كل واحد من الافراد مساوياً للملاخر
 لا يقيم كما لا يخ التعريف للافراد كما لا يجوز التعريف للمفرد ايضاً وعلى تقدير ارجاعه الى
 المنصوب يلزم التعريف للمفرد لان المنصوب فرد واحد من المنصوبات لاننا نقول المنصوب كما يطلق
 على الفرد يطلق على جنس المنصوب وطبيعته ايضاً فالمنصوب كونه مهنا جنس المنصوب وطبيعته
 لا فرد لا يقيم كما لا يكون للواحد جنس وطبيعته فكذلك للجمع ايضاً فجاز ارجاع الضمير اليه

الى جنس الجمع وطبيعته لاننا نقول ح يلزم ان لا يكون التعريف جامعاً لان فرد الجمع تلتزم بمثل
فيكون قوله ما اشتمل على علم المفعولية تعريف للطبيعة الجمعية فلا يصدق على زيد في رأيت
زيدا لانه لا يكون فرد الجمع بل هو فرد لطبيعة الواحد (قوله قد نبين شرحه ا ه) من ان الضمير
راجع الى المنصم الذي في ضمن المنصوبات وان المراد من الاشتغال على علم المفعولية هو ان
يكون الاسم موصوفاً به الفظا وتندبر او محلا (قوله مفعولا حقيقه واحكاما) والمفعول الحقيقي
كالفاعل الخمسة فالنصب فيها لامة للمفعول الحقيقي والمفعول الحكمي كالحال والتمييز واهم ان
وغيرها فالنصب فيها لامة للمفعول الحكمي (قوله وهي اربع المتحة والكسرة ا ه) لا يقيم كل واحد من
الفتحة والكسرة يكون علامة للمضاف اليه ايضاً فلا يكون علامة للمفعول كما في مررت بمسلمات
ومررت باحمد فان الفتحة والكسرة فيهما ليست علامة للمفعول بل للمضاف اليه لان مررت
مضافا الى احمد ومسلمات بواطة حرف الجر لفظا كما في مررت بزيدا لاننا نقول قيد الحيشية
معتبرة فالامتنياز بينهما بقيد الحيشية اي ان اراد به علم المفعولية هو علامة كون الاسم مفعولا
من حيث انها علامة كون الاسم مفعولا ففي المثالين المذكورين يكون علامة ذات المفعول
بدون وصف المفعولية فاذا عرفت ذلك فضمير هي راجع الى المطلق لا المقيد اي علامة كون
الاسم مفعولا لا من حيث انه مفعول ويصح ارجاعه الى المقيد لكن المراد من الكسرة والفتحة
والالف والياء من حيث انها في المفعول بوصف المفعولية (قوله اي من المنصب ا ه) والاول
باعتبار انه هو المقصود بالذات والثاني باعتبار انه قريب (قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول
عليه) اي على المفعول اللغوي الذي بالفارسية كرده شدة لان ضربا في ضربت ضربا مفعول
للمتكلم بخلاف المفاعيل الباقية فانها ليست مفعولا للمتكلم فلا يصح اطلاق المفعول عليها واذ
عرفت ذلك فلا يرد انه اذا لم يصح اطلاق صيغة المفعول على المفاعيل الباقية فلم يكن النصب
فيها علامة المفعولية لان عدم اطلاق المفعول اللغوي عليها لا ينافي اطلاق المفعول الاصطلاحي
عليها قيل يصح اطلاق صيغة المفعول اللغوي على المفاعيل الباقية ايضاً مثل كرهت كراهتي
و ضربته ناديبا لان الكراهية والتاديب في كراهتي وتاديبا مفعول للمتكلم وكذلك قولنا
فعلت الضرب والتاديب واجيب بان اطلاق المفعول اللغوي على افراد المفعول المطلق لازم واما
اطلاقه على افراد المفاعيل الباقية فغير لازم بل اطلاق المفعول اللغوي على الاربع بالنسبة
الى بعض افرادها دون البعض فالفرق بينهما بالضرورة وعدمه فظهر من هذا الجواب وجه ايراد
المطلق فيه وعدم ايراده في المنصم الباقية لانه يصح اطلاق صيغة المفعول اللغوي على مطلق
افراد المفعول المطلق ولكن لا يصح اطلاق صيغة المفعول اللغوي على جميع افراد المفاعيل الباقية
كما في ضربت زيدا فان زيدا لا يكون مفعولا لغويا للمتكلم فان قلت صحة اطلاق المفعول على

الضرب مثلاً باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا مفعول مطلق قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجمع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلاً بخلاف المفاعيل الاربع فانه ليس في جمعها كذلك واما القول ان تعلق الفعل به يستلزم التسلسل فدفعه واضع علمي امله كذا ذكره مولانا عصم (قوله لا بعد تقييد ما) قيل لا بد ان يصدق عليه المفعول المفعول ايضا والالتماس صدق المقييد بدون المطلق وهو بان يقيم الكلام في الاطلاق فلان المان المقييد بدون المطلق لاننا نقول مبنى جمع ان عدم صدق المطلق على تقديري جواز صدق المقييد انما يكون علمي هو فهم مع ان الكلام في صحة اطلاق المطلق المستفاد من قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة اذ فالجواب اننا لانم ذلك بل اللازم ح هو صدق المقييد بدون المقييد الآخر وذلك لان المطلق وهو بالانذار صيغة كرهه وواعم من ان يكون نفسه بان يكون نفس الشيء مفعولاً وكان مفعولاً في المكان او في الزمان او لاجله او عليه كما في المفعول به فجميع ذلك افراد الطبيعة المله كونه فالمراد من قوله لا يصح اطلاق صيغة المفعول هو المفهوم الذي كان المفعول يعني كرهه وشدته نفسه فهو قابل للمفاعيل الباقية فلا يكون صدقاً مستلزماً لصدق هذا المقابل ولكن المطلق موجود فيهما لا محالة ويمكن الجواب عنه بوجه آخر بان معه وله وفيه وبد في المفاعيل الباقية لا يكون قيداً حتى يلزم صدق المقييد بدون المطلق بل هذه الامور ميرة في نفس الامري صغيرة العام وهو المضمون (قوله فاعل فعل) ولفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكماً ليدخل ضرباً في ضرباً باعلى صيغة مجهول فاذ قيل ضرباً باعلى صيغة المجهول فيكون زيد ح فاعلاً حكماً لا يقيم يا بلى من هذا التعميم قوله قيامه به لان في المفعول ما لم يسم فاعله يكون الوقوع لا القيام لاننا نقول المفعول هو قيام المفعول المطلق بالفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله عليه وقوع الفعل لا وقوع المفعول المطلق فلا منافاة بينهما لا يقيم قيامه به يستلزم قيام الفعل به فيما نحن فيه فيلزم ما مر من الالباء المذكور لاننا نقول ان النزوم غير معتبر ثم اعلم ان تعميم الفاعل عن الحقيقي والحكمي منه سب مجازاً شبه مولانا عصب قدس سره وقال مولانا عصم لا يحتاج الى هذا التعديم لادخال ضرباً في قولنا ضرب زيد ضرباً باعلى صيغة المجهول لانه لما قال الشهم والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لان يكون مؤثراً فيه موجداً اياه لا يرد في ضرباً باعلى صيغة المجهول لان زيداً في المثال المذكور يصير مضر و بافلا يكون زيداً موجداً للمضر ودية بل يصح اسناد المضر ودية اليه في لا يحتاج الى التعميم المذكور انتهى كلامه اقول يجب تعميم الفاعل عن الحقيقي والحكمي لادخال ضرباً في ضرباً باعلى صيغة المجهول حتى يصح اسناد الفعل الى الفاعل لان بدون التعميم كيف يصح ان يقيم اسناد الفعل الى الفاعل كما يحتاج لادخال ضرباً في ضرباً باعلى ضرباً الى شيتين المفعول التعميم المذكور ونانية ما جعل الفعل بمعنى القيام المذكور لا بمعنى الابداع

● بحث المفعول المطلق ●

واما قوله مات زيد مونا وامثاله انما يحتاج الى الثاني فقط كما لا يخفى على المتأمل (قوله بحيث ينصح اسناده اليه) اي على تقدير ان يكون الاسناد بطريق الاثبات والمراد ان الاسناد اعم من ان يكون بطريق المنفي او الاثبات فلا يرد الاشكال عليه. اما ضربت ضربا شديدا (قوله فلا يرد مثل مات مونا) وكلك لا يرد مثل قال زيد قولاً (قوله واما زيد لفظ الاسم) وهو المسمى بالدال ليكون الكلام على سبيل الحقيقة والا لا يحتاج اليه لانهم يدلقون دقات المدلولات المطابقة على الدال تجوز او بالعكس ايضاً فيدلقون على لفظ الضرب في ضربت ضرباً اثر فاعل الفعل تجوزاً كما يقولون ذلك في المناعيل الباقية لعدم زيادة لفظ الاسم فيه او اكتفاء المناعيل الباقية على المنعم المطلق في زيادة لفظ الاسم لا ينافي ذلك وقال بعض المشرحين وانما قدر الاسم مهادون في المناعيل الباقية لاننا نحتاج الى تقديره مهادون في المناعيل الباقية لانه لو لم يقدر مهادون فيصديق التعريف على ضرب الثاني في قولنا ضربت ضرباً زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه ما فعله فاعل فعل المذكور بمعناه لان ما فعله الفاعل هو الحدث والفعل يشتمله ولكنه ليس باسم فيخرج به ورد ذلك بانه يحتمل على ضرب الثاني في قولنا زيد ضارب ضارب مع انه اسم لا يقيم المراد بضرب الثاني. الفاعل هو الذي هو الضرب وايا ما كان لاجته الى لفظ الاسم اما اذا كان المراد به لفظه فلانه لم يفعل فاعل لفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد منه مدلوله الذي هو الضرب فلانه مفهوم مطلق فلا يصح الاعتراض عليه لاننا نقول المراد هو الثاني وانما انه مفهوم مطلق ونادى يكون كلك لو عبر عنه بلفظ لا سراً وما اذا عبر عنه بالفعل فلا يكون مفعولاً مطلقاً (قوله ويدخل فيها المصادر كلها) اي سواء كان فعله مذكوراً ولا فقوله مذكوراً يرجع ما ليس فعله مذكوراً ثم المراد بالمذكور اهم من ان يكون لفظاً او تقديراً فيدخل فيه مثل سقيا ورعي (قوله نحو ضربته ضرباً) فانه مذكور حقيقة (قوله نحو ضربت ارقاب) اي فاخره ضرباً ارقاب فانه كلام من كلام الله تعالى وقع في حق الكفار (قوله واسما فيه معنى الفعل) عطفت على قوله مذكور يعني ان الفعل المذكور يشتمل المصدر المملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع كذا ذكره مولانا عاصم واذا كان قوله او اسما فيه معنى الفعل معطوفاً على مذكور في قوله وهو اهم من ان يكون مذكوراً حقيقة يكون معناه او اسما فيه معنى الفعل حقيقة كما اذا كان مذكوراً بعينه او حكماً كذا اذا كان مقدر (قوله اشتمال الكل على الجزاء) فمعنى قوله الفعل بمعناه ان معناه التضمني بمعناه المطابقي لان معناه المطابقي هو معنى الاسم لا يتم به تفسير الشئ ويحتمل مباراة المصدر تفسيره فلا جدشة فانهم جعلوا فساد التعريف قرينة وبداهة فساد اولي ان يكون قرينة عليه لا يرد ان حمل الالفاظ في التعريف على ظاهره لا يجب قيل هذا التعريف لا يصدق على المطلق الخوهي والعددي لان معناه زائد عن معنى الفعل

فلا يكون معنى الفعل مشتقاً عليه واجيب بان المراد من احتمال الفعل معناه اعم من ان يشتمل معناه المطلق بقى او التصني فهو مشتق معناه التصني قيل هذا التعريف لا يصدق على انواعها في قولنا ضربت انواعاً واجيب بان معناه ايضاً ان معنى الفعل مشتق على مفهوم المفعول المطلق بل المراد ان معناه مشتق على افراده فلا اشكال ح لان افراد الانواع في قولنا ضربت انواعاً عامي افراد الضرب ويشتمل معنى الفعل افراداً وبهذا الجواب اندفع الاعتراض الوارد على المفعول المطلق الخومي والعددياً يضم لان افراد المفعول المطلق الخومي والعددي هي افراد الجملوس ومعنى الفعل يشتمل افراداً قيل هذا التعريف لا يصدق على المفعول المطلق الذي يكون في حاشية معنى الفعل مثل ضربت ضرباً فان معنى الفعل ليس مشتقاً على معناه بل هيئة قالوا ولي ان يعم عن الحقيقي والحكمي واوردهم المناقشة مولانا عصم بلام لا يخاصب الشم الفصيح المذوق حيث قال غفل الشم عما ذكر ان الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه قد يكون معنى الفعل عين المفعول المطلق ولا يكون مشتقاً عليه احتمال الكل على الجزء اذا كان مصدر انتهى كلامه والجواب عنه بان المصدر في قوة ان مع الفعل فيكون قولنا ضربت به معنى ان ضربت لا يتم اذا كان المصدر في قوة ان مع الفعل فيكون الذي هو مفعول مطلق ايضاً في قوة ان مع الفعل فح لا يكون معنى الفعل مشتقاً على معناه لاننا نقول ليس مطلق المصدر في قوة ان مع الفعل بل المصدر العامل في قوة ان مع الفعل ان قلت هذا التعريف لا يصدق على نباتاتي قولنا انبت الله نباتاً لان انبت لا يشتمل معنى النبات بل يشتمل معنى الانبات التي هو المصدر المتعدي قلت المراد ان معنى الفعل مشتق على نفس المفعول المطلق او على ملزومه فان الانبات ملزوم النبات قيل هذا التعريف لا يصدق على صوت حمار في قولنا مررت به فاذا له صوت صوت حمار لان معنى الفعل وهو صوت زيد لا يشمل صوت الحمار والجواب انه من قبيل تشبيه المشبه به باسم المشبه اي يصوت صوتاً كصوت حمار فالمفعول المطلق هو الصوت المشبه لا المشبه به فح لا يرد الاشكال على قولنا ضربت ضرب الامير ايضاً لان معناه ضربته ضرباً كضرب الامير وهكذا لا ينتقض التعريف على موطن في قولنا ضربتته موطناً لانه ايضاً مفعول مطلق مجازي من قبيل تسمية آلة الشيء باسم ذلك الشيء او نقول المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف اي ضربته ضرباً هو طاري ضربته ضرباً كضرب هو (قوله لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل) قال مولانا عصم ان معنى الفعل يشتمل معناه لان التأديب هو عين الضرب وبالعكس انتهى كلامه وقال مولانا عصم كلاماً يندفع به كلام مولانا المذكور وهو ان الضرب وان كان هو التأديب بحسب الحقيقة لا يمكن ان يذكر التأديب من حيث انه هو الضرب بل هو من حيث انه علة له انتهى كلامه والحاصل ان التأديب وان كان عين الضرب

بحسب تحقق الخارجى الا ان مفهوم الفعل لا يكون مشتقاً من معنى تاديب لان معنى الضرب غير معنى التاديب وان كان متحدين في الخارج فاذا قلنا الانسان ناطق فمفهوم الانسان غير مفهوم الناطق مع كونهما متحدين في الخارج لا يقال قد قالوا ان الضرب سبب التاديب فكيف يصح ما ذكره مولانا من انه لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل ذكر من حيث انه ملته لاننا نقول الضرب سبب له في الخارج والتاديب سبب له بمعنى انه علة غائية له كما قالوا فلانافات ويمكن ان يقيم في دفع لشبهة المذكورة ان المراد من التاديب في قولنا ضربته تاديبا هو التاديب من قبيل ذكر الملزوم واردة اللزوم فلا يكون التاديب عين الضرب لانه صفة المضروب بخلاف التاديب لا يقيم فيلزم ح ان يكون المفعول له هو تاديبا لان تاديبا مع انه لا يصح ان يقال ضربته تاديبا لعدم شرط حذف اللام من المفعول له ح لان فاعل الفعل هو المتكلم وفاعل التاديب هو المضروب لا نقول وان لم يصح ان يقيم ضربته تاديبا ولكن يصح ان يقيم ضربته للتاديب نعم حذف اللام يحتمل منه اذا اقيم الملزوم مقام اللزوم بان يقيم ضربته تاديبا لوجود شرط حذف اللام ح (قوله وكك خرج به) اي بقوله بمعناه لا يتعبد زائد وهو ان يكون المفعول المطلق بيانا للفعل كما اخرج به بعض الشارحين به (قوله فان المكراهة اعتبارين) اي للمكراهة التي في كراهتي اعتبارين لا لكراهتي اعتبارين فواحد من الاعتبارين كون الكراهة بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل احد ذلك الفعل الى الفاعل فيكون الفعل مشتقا والكراهة مشتقا منه والاعتبار الآخر كون الكراهة بحيث وقع عليها فعل الكراهة فمعناه على الاعتبار الاول بالفارسية مكروه شمردم من مكروه شمردني وعلى الاعتبار الثاني مكروه شمردم من مكروه شمردني واذا عرفت هذا التفصيل فلا يرد ان كلام الشارح من قوله فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول يدل على ان في كراهتي اعتبارين لاني كراهتي كراهة مع ان قوله فان للمكراهة اعتبارين اذ يدل على ان في كراهتي كراهة اعتبارين (قوله فاذا ذكرت) اي كراهتي بعد الفعل بالاعتبار الاول اي بملاحظة المعنى الاول في كراهتي كما يكون اعتبار المعنى الاول في كراهتي كراهة على سبيل الحقيقة لان الكراهة بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل احد اليه فيكون الفعل مشتقا والكراهة مشتقا منه فيكون كراهتي مفهم مطلقا فمعناه بالفارسية مكروه شمردم من مكروه شمردني خود يعني مكروه شمردني خود مكروه شمردم ته مكروه شمردني ديگرى فيكون مفعولا مطلقا اتحاد الكراهتين ذاك فاذا عرفت هذا مع ما ذكرنا في الحاشية السابقة فلا يرد انه اذا اشتق منها فعل فلا بد ان يكون الاعمى مشتقا وكراهتي مشتقا منه مع انه ليس كذلك بل المشتق منه هو الكراهة وايضا لا يرد انه لا يقال كما في قولك كراهتي كراهتي موضع قوله كما في كراهتي ثم اعلم ان تلك هي الصيغة في قوله

فهو في الموضوعين يشعر بان يقرء فاذا ذكرت بفعل الخطاب في الموضوعين ولكن لو قرء ذكرت
 بصيغة المذموم لكأن له وجه فلا يما في بالضمير المذموم كما لا يخفى على المتأمل (قوله فهو ممنه به)
 فمعناه بانشار صيغة مكرهه شعردم من مكرهه شعردن خود را فيكون ممنه به اثر الكراهتين ج
 بالذات ويمكن دفع النقص بعبارة اخرى بان يتم المراد ما فعله فاعل فعل باعتبار ذلك
 ان يكون اثر ذلك الفعل ولا شك ان كراهتي ليس اثر الكراهية المذمورة بل هو اثر الفعل
 آخر وقع عليه وان قصد بكراهتي ما يكون اثر لهذا الفعل كان مفعولا مطلقا ويظهر الفرق لك
 بين قولنا كراهت داشتم كراهت خود را وقولنا كراهت داشتم كراهت داشتم
 خود فاعلم هذا المحل فانه دقيق فانه خفي على موالى هذا الزمان (قوله فخر - بهذا الاعتبار)
 اي باعتبار كونه مفعولا به (قوله وانطبق الحداة) وقوله جامعا ومانعا اشارة الى ان النقص
 على كراهتي في كرم كراهتي وارد جمعا ومنعا كما لا يخفى (قوله للتاكيد) اي لتاكيد
 مامو المسند حقيقة كقولك ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت للتاكيد
 الزمان والامداد ايض فلو قيل انه لتاكيد الفعل فهو مسامحة لان المتبادر من الفعل هو المجمع
 لا الحدث فقط فعلى هذا قوله على ما يفهم من الفعل بمعنى على الحدث الذي يفهم من الفعل
 فلا يؤد ان كلامه يشعر بان كل ما يفهم من الفعل يفهم من المصدر مع انه ليس كذلك قال
 مولانا هم قوله للتاكيد ان لم يكن في مفهومه اي لتاكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا
 كان مصدرا او بضمه اذا كان غيره مثل ضربت ضربا ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا
 في الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد انتهى كلامه ثم اعلم ان التاكيد نعم يكون لا يرين
 اما لدفع توهم السهوا والتجاوز فانه اذا قيل ضربته يتوهم ان الضربية من المتكلم على
 سبيل السهوا ثم اذا قيل ضربا لم يتوهم ذلك وايضا جاز ان يكون القول بضربته على سبيل
 التجوز بان المتكلم لم يضربه ولكن امره بالضرب فقال ضربته بمجرد الامر بالضرب تجوز ثم
 اذا قيل ضربا لا يتوهم ذلك (قوله ان دل على بعض انواعه) اي انواع الفعل اعلى جميع
 انواعه فانقص ليس يحصر لكنه ذكر اقل مراتبة النوع لانه لا بد في وجود المفعول المطلق النوعي
 وجود بعض النوع كما لا بد في تحقق التنازع من وجود الفعلين فاندفع ما قيل انه يخرج المضم
 المطلق الذي يدل على جميع الانواع كما في قولنا ضربت زيدا بجميع انواع الضرب او ضربت كل
 انواع الفرج او ضربت كل الضرب ويجاب ايض بان المراد هو الدلالة على بعض انواعه فاذا دل
 على بعض انواعه فينبغي ان يدل على جميع انواعه ايض فلا يخرج المفعول المطلق الذي يدل على جميع انواعه
 واعلم ان الدلالة على نوع الحدث قد يكون بندا ته كراهتي جلست جلسته وقد يكون بصنفته
 مثل ضربت ضربا يكدا (قوله ان دل على مداه) اي وجدته او كثرته سواء كان العناد مفهوما

من المصدر نحو ضربته ضرب بين او من صفة نحو ضربته ضربا كثيرا (قوله لانه دال على ا)
اي مؤدال على الماهية المطلقة اي على الماهية المطلقة المدراة من الدلالة على التعدد
والالكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل بخلاف التثنية والجمع فانهما يدلان على
الماهية المتعديّة بالتعدد وانما تعرض بالدلالة ولم يقل لانه دال على الماهية المدراة عن التعدد
كما هو الظاهر اشارة الى نفي الاشعار منه على التعدد فضلا عن ان يكون التعدد مدلوله كما في
التثنية والجمع (قوله الا اذا صد به النوع) وليس هذا استثناء من قوله فالاول لا يثنى
ولا يجمع لانه اذا قصد به النوع والعدد لا يكون حلتا كيد فهو استثناء من قوله فلا يقال جلست
جلوسين او جلوسات (قوله وقد يكون المفعول المطلق) ولقائل ان يقول لا احتياج الى ذكره بعد
ما قال بمعناه في تعريفه لانه اذا كان بمعناه فهو مفعول مطلق سواء كان موافقا للمفظ فعله او مغايرا له
والجواب بانه انما ورد ليعلم ان المفعول المطلق الذي هو موافق للمفظ فعله فهو كثيرهما هو مغاير
للمفظ فعله لان كلمة قد المنقليل ويمكن الجواب ايضا بان ايراد اورد من مسببويه لانه ليس
بقائل بالمغائر المذكور كما ذكره بقوله وسببوه يقدر (قوله اي مغائر المفظ فعله) وانما فسر الغير
بالمغائر لان قوله بغير لفظه يحتمل ان يكون به معنى بلان لفظه لان الغير جاء بهذا المعنى ولا يجوز
ان يراد بهذا المعنى منه لذكر المذكور في التعريف (قوله اما بحسب المادة) اي اما مغائر بحسب المادة
ومتحد بحسب الباب لا يقيم لا يكون قعدت جلوسا متحدا بحسب الباب لان قعدت من مضموم العين
وجلس من مكسور العين لاننا نقول المعتبر في الاتحاد بحسب الباب ان يكون كلاهما من الثلاثي
المجرد لان ابواب الثلاثيات المجردة كلها يكون بابا واحدا على ان المقصود هو الاتحاد في
الماضي وان كان الاختلاف في المضارع ومعنى المغائرة بحسب الباب ان يكون احدهما من المجرد
والآخر من المزيد كما في انبته الله نباتا او نقول المراد هو المغائرة بحسب الباب سواء كان
مغائر بحسب المادة ام لا كما في مقابله وهو انبته الله نباتا قيل كلام الشم يشعر بان معنى
القعود عن معنى الجلوس في قعدت جلوسا مع ان القعود هو ان يكون من القيام والجلوس هو ان
يكون من النوم فبينهما فترق معنى والجواب ان هذا مبني على ما ذهب من لم يفرق بينهما (قوله
في قعدت وجلست) فان احدهما تأكيد للاخر فلا يرد ان ايراد احدهما مستدرك فان كليهما
بمعنى واحد بخلاف انبته الله فنبت نباتا لعدم صحة المعنى بلان نقدر بنبت كدلا لا يخفى (قوله لقيام
قرينة) وقد مر ما فيه من ان اللام للوقت لا للاجل والقرينة دهنا هي خير مقدم من كذا من سفره
(قوله ومصدريته باعتبار الموصوف) وهو قدوم لان الصفة والموصوف شئ واحد حقيقة ولكن الهم
الصفة مقامه وتسميتها بالمفعول مجاز لا يقال كلام الشم يشعر بان المفعول المطلق ثم يكن الا
المصدر مع انه ليس كذلك كما اذا قيل ضربت انواعا وانواع الضرب لاننا نقول المصدر المطلق ههنا

في الحقيقة هو ازيد الانواع لا مفهوماتها وافراد ما هي افراد العرب وهي مفاد لا يقيم ان الموصوف لا يكون الا اذا تماع ان قوله قد وما وصف فلا يصح ان يكون موصوفا لاننا نقول الصفة بمعنى الصفة النحو مما جاز ان يكون موصوفا بصفة بخلاف الصفة بمعنى القيام بشيء (قوله لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه) لان اسم التفضيل اذا اضيف الى شيء فهو ح بعض من المضاف اليه ومن افراده لا يقيم الاظهر ان يقيم لان اسم التفضيل له حكم الموصوف او ما اضيف اليه ليتم التعريف لاننا نقول لما كان بين الصفة والموصوف اتحادا بالذات اجتنبنا عن التصريح بالجزء الاول وكان المسمى هو الجزء الثاني فلما اوردنا فتدا (قوله مما عا) صفة بعد صفة حذف ياء النسبة وحذف كثير بينهم (قوله من خاب الرجل خيبة) يبي من هذا الوادي لا بمعنى ان خيبة مشتقة من خاب حتى يكون كلامه على مذهب الكوفيين. وبما ذكرنا لا يرد ما ذكره الفاضل السم من ان قوله من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما يطلب يدل على ان خاب خيبة باثبات الفعل كان مستعملا في كلامهم وحذف الفعل وجوباً مما ينافي ذلك انتهى كلامه وذلك اي عدم الورد لان العرب يقول خيبة بمعنى خاب خيبة بدون استعمال الفعل الا ان المراد ان خيبة من وادي خاب الرجل خيبة ثم قوله خاب خيبة وقوله جدد جدد كلاهما دعاء الشر (قوله والجمع قطع الانف الج) والجمع بالدال الممثلة قطع واحد من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظه او كما في بعض الشروح لكان اظهر (قوله فانه لم يوجد في كلامهم) وهو سلب كلي وفي الحذف القياسي يكون رفع الايجاب الكلي لا السلب الكلي ولو سلم فنقول الحذف في القياسي بسبب ضابطة كلية فالفرق بين فلا يردح ما ذكره مولانا مهم وتبعه الفاضل السمرة في من ان في حذف القياسي ايهم لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في المصدر فيلزم ان يكون هذا من قبيل وجوب الحذف مما عا ثم اجاب بان المراد انه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر ولم يوجد قاعدة ابيض يعرف منها الحذف لكنه تركه اكتفاء بما سبق في تفسير قوله مما عا انتهى كلامه (قوله فيما استعمل باللام) وامثلة المهم ايضا مستعملة باللام ولكن ترك اللام الاختصار فلا خدشة في كلامه وظهر به ايهم ضعف ما ذكره الفاضل السم من ان الجواب الثاني يقتضي ان يقال في المثال حمداله وشكراله وعجباله فالجواب الثاني لا يوافق بالمثال انتهى (قوله اي حذف قياسي) حذف ياء النسبة منه فهو صفة بصفة ويحتمل ان يكون مفعولا مطلقا بحذف فعله اي يقاس قيا ما (قوله في مواضع متعددة) وايراد المتعددة بعد المواضع الشهيرة التي كثرة هذه المواضع امكن المصير وورد ما هو المشهور (قوله اي من هذه المواضع موضع ما وقع له) واراد السم من الموصول المفعول ثم قدر المضاف وهو الموضع اما بقدير المضاف فلانه لو لم يقدره لم يظهر بجدي المفعول المطلق على بعض المواضع وانما ارادة المفعول المطلق من الموصول فلانه

لو اريد منه الموضع فلا يصح ان يكون الضمير في وقع راجعا الى الموصول مع ان المتبادر ان يكون الضمير فيه راجعا اليه كما يكون كذلك في مثل هذه المواضع ولكن يحتاج الى تنوير اعانته بعد الموصول اي ما وقع المفعول المطلق فيه اي في ذلك الموضع ونقد ير العايد شايخ واذا عرفت ذلك فاندفع ما قيل ان ارادة الموضع من الموصول اولى من ارادة المفعول المطلق منه لانه على تقدير ارادة المطلق منه يلزم حذف العمدة لان الاضاف وهو الموضع ما خبر عن قوله منها او مبتدأ وقوله منها خبره وعلى كلا التقديرين يلزم حذف العمدة لانها من المرفوعات واما على تقدير ارادة الموضع منه يلزم حذف الغضلة وهي العائد (قوله اريد اثباته) فان الكلام ليس بمشبه بل منتهي لان الكلام المنفي هو الذي كان في اوله حرف النفي او النهي او لاستفهام فاريد اثباته بالا فظهر ضعف ما ذكره مولانا عصم من انه لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته تم كلامه وذلك لان المفعول المطلق وقع في ذلك الموضع مشبها به على اريد اثباته لانه اسم مفعول مع كونه في كلام المنفي (قوله داخل على اسم لا يكون) اشارة الى ان قوله داخل على اسم لا يكون الخ متعلق بهما معا (قوله لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه) اي لا يصلح ان يقع خبرا عنه بلا تاويل او مبالغة لا يرد ما قيل ان المهم في بيان المفعول المطلق الذي يجب حذف فعله فلا يحتاج الى قوله لا يكون خبرا عنه لان من الامور البينة ان المفعول المطلق لا يقع خبر الوجود العامل المقدر ههنا مع انه لا يكون للخبر ما مل لالفاظا ولا تقدير او ايضم الخبر يكون مرفوعا والمفعول المطلق يكون منصوبا وانما قلنا بلا تاويل او مبالغة لان سيرا في قولنا ما انت الا سير مثلا جار ان يكون خبرا عن انت بقاويله بالسائر او كان سيرا خبرا عنه للمبالغة كما في زيد هبل (قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه) اي داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته فيخرج مثل ما زيد الا سير بالرفع لقصد المتكلم خبريته والمراد بالكحول هو الكحول صورة او معنى ليشمل ما كان ريدا لا سير ا به معنى الا سير سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه انفى السير عن زيد كذا ذكره مولانا عصم (قوله لا يكون منه) اي ما نحن فيه لان فعله مذكور (قوله لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرا) وان قلت الاحتراز عن هذا المثال بقوله لا يكون خبرا عنه ليس مما له وجه لعدم الاحتياج الى هذا الاحتراز لان الكلام في المفعول المطلق الذي يكون فعله محذورا فهو منصوب والخبر مرفوع لا يتم المفعول المطلق قد يكون مرفوعا اذا وقع موقع الفاعل مثل ضرب ضرب شديد لانا نقول الكلام في المفعول المطلق من حيث انه مفعول مطلق لاني ذاته بدون هذا الوصف فالجواب منه بانه ليس القول المذكور قولا احترازا بل هو تحقيق وبيان للمفعول المطلق الذي يجب حذف فعله ويمكن تقرير الاعتراض بعبارة اخرى بانه لا يحتاج الى الاحتراز بقوله لا يكون خبرا عنه لان العامل في الخبر معنوي بخلاف العامل في المفعول المطلق وفيه نظر لانه جاز ان يكون العامل في المفعول

المطلق معنويا ايضم كما يكون العامل في المفعول به معنويا (قوله او وقع المفعول) وانما زاد قوله وقع
كثلا يترجم ان قوله مكرر اعطف على قوله خبر الا على قوله مثبتا وبعبارة اخرى بانه اورد
تنبية على انه ضابطة على حدة لا جزاء من الضابطة الاولى (قوله فلا يرد نحو دكت الارض
دكا دكا) بانه وان كان مكررا الكنه ليس في موضع الخبر عن اهم لعدم وجود الاسم المقضي للخبر
في هذا المثال فان الارض مفعول ما لم يسم فاعله لقوله دكت يعني شكسة شد زمين شكسته
شدن بعد از شكسة شدن (قوله لا اشتراكهما في الوقوع) قيل معرفة هذا خلاف المتبادر مما
نحن فيه وانما يعرف ذلك اذا كان قوله لا يكون خبرا عنه بعد قوله او وقع مكررا هذا ما قيل فيه
اقول لاشك ان ايراد هذا الضابطة في الضابطة الاولى يدل على مناسبة بينهما لا على خصوص
هذا المناسبة وهي الاشتراك في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لكننا نجد بعد التتبع والملاحظة
هذا المناسبة المذكورة بينهما كما يدل عليه المثال ايضم قال مولانا مصم ان الاشتراك قيد
واحد فلو كان صلة لا اجتماع الضابطين فلم يجمع الضابطين الا تيتين وهذا قوله ومنها
ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها وقوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل ا لا اشتراكهما
في مضمون الجملة انتهى كلامه ويمكن الجواب عنه بوجوه اما اولها فلان هذا نكتة بعد الوقوع
واما ثانيا فلان بينهما وبين الضابطين الا تيين فرق ظاهر وهو ان هذين الضابطين قد
يجتمعان في مادة واحدة كقولنا ما زيد الامير امير بخلاف الضابطين الا تيين واما ثالثا فلانه
لما كان لكل من الضابطين الا تيين اهم على حدة بان يسمى الاولى تأكيد لنفسه والثانية
تأكيد للخبر فلهذا لم يجمع بينهما وتسمية الضابطة الاولى تأكيد لنفسه والثانية تأكيد
لغيره من قبيل تسمية الكل باسم الجزء (قوله اي تيسير ميرا) اي ما انتك الاتيسير ميرا ولا يجوز
ان يقر تيسير الامير باير اذ الفعل قبل الالانه ح يلزم استثناء الشيء من نفسه لان سيراح يصير
استثناء من تيسير كما لا يخفى والقريضة على حذف الفعل هي نفس المفعول المطلق لانه يتعين
ان يكون بمعناه ولقائل ان يقول ان كون العامل بمعنى المفعول المطلق لا يدل الاعلى حذف عامله
لا على حذفه وجوبا لان يقال ان وجوب حذفه يعرف من الظابطة الكلية يعني في كل موضع وقع
المفعول المطلق فيه مثبتا بعد نفي او معنى نفي ا يكون فيه وجوب حذف العامل (قوله وانما
اورد مثالين) قيل المفعول المطلق في المثال الاول للتأكيد وفي الثاني للنوع لان سير البحر ينوع
من السير وانما لم يتعرض الشئ له لانه انما يتم اذا كان المفعول المطلق منحصرا في التأكيد والنوع مع
انه قد يكون للعدد ايضم وقيل انما اورد مثالين اشارة الى ان تقدير الفعل قد يكون قبل الا
وقد يكون بعد ما ويجب تقدير ما في المثال الاول بعد الا والا يلزم استثناء السير من السير
المطلق فيلزم استثناء الشيء من نفسه وفي المثال الثاني يصح تقديره بعد الا كما يصح قبلها

فانه على تقدير تلك يورث قيلها يلزم استثناء الخاص عن العام ويوجدان (قوله والى ما هو قولهم للمبتدأ) اي فعل ذاك المبتدأ (قوله والى ما يشبهه به فعله) اي الى شئ يشبه بهذا الشئ فعل المبتدأ وهذا الشئ هو مير البريد فيكون المفعول المطلق مشبها به والبريد بالفارسيه يوك (قوله وقع تفصيلا) قيل القرينة على حذف العامل هي مضمون الجملة فانه ينتقل الذهب منه الى اثاره وفيه نظراذ لو كان الانتقال منه الى اثاره قرينة لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة اليه بينة بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق نفسه اي ندس المفعول المطلق لانه يتعين ان يكون بمعنى هذا ما ذكره مولانا هم اقول اثاره هي منة المؤمن بهم وهي غير مكسورة لان المنة مفهومة من العامل وهو حذف فكيف يصح قوله لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة اليه بينة واقول ايضم ان يكون العاضل بمعنى المفعول المطلق انما يدل على حذف ما ملئه لاعتبار حذفه وجوبا الا ان يقر ان وجوب حذفه يعرف من الظابطة التركيبية لان في كل موضع وقع المفعول المطلق فيه تفصيلا لاثار مضمون جملة اذ يكون فيه وجوب حذف الفعل قيل لم يقع كل واحد من مناور فداء تفصيلا لاثار مضمون جملة متقدمة بل وقع مجموعها تفصيلا لاثار مضمون جملة واجيب بان المثال هو مجموعها لا كل واحد منهما ويصح اطلاق المفعول المطلق على مجموعهما لانه اسم جنس يطلق على التقليل والتكثير واجيب ايضم بان قوله تفصيلا منصوب على نزع الخافض اي وقع للتفصيل من غير ان نفسه للتفصيل او وقع بانضمام امر آخر اليه للتفصيل فصح التمثيل بكل واحد منهما لان كل واحد منهما مع انضمام امر آخر للتفصيل (قوله والمراد بمضمون الجملة اذ) قيل الاثر من كور في العبارة قبل مضمون الجملة فببانه مقدم بحسب المرتبة فلا بد من بيانه اولا واجيب بان معرفة المضاف من حيث هو مضاف موقوف على معرفة المضاف اليه اولا ويمكن الجواب عنه ايضم بان بيان اثر الشئ انما يكون بعد معرفة ذلك الشئ مع قطع النظر عن كونه مضافا اليه وبهذا الجواب مقتضاها ان التفصيل مقدم على الباقي من القيود فلا بد من بيانه اولا لان بيان تفصيل الشئ انما يكون بعد معرفة ذلك الشئ وقوله متقدمة بيان للواقع او احتراز عما قدم التفصيل على الجملة مثل اما تمدون منا وما تمدون فداء ففعل والوثاق (قوله مصدرها) اي مصدر المفهوم منها فمى العبارة مما سمحة فلا يرد انه لا يكون للجملة مصدر وان قلت هذا يصح في الجملة الفعلية دون الاسمية كمن بنا جسم او انسان لانه ليس لها مصدر قلت لان وقوع المفعول المطلق تفصيلا لاثار مضمون جملة اسمية ولو سلم فنقول اخذ معنى المصدر من الجملة الاسمية باعتبار ارتباط المصدر بالمصدر اليه بالحاق تاء المصدر رية بالمصدر نيمو جسمية زيدوا انسانيتهم زيدوا على انه يمكن استنباط المعنى المصدر من الجملة الاسمية ايضم (قوله وبانته غرضه) اي غايتها وانها هي غاية الشئ اثره لان غاية الشئ يحصل بعد ذلك الشئ كما ان الاثر بعد المثير والعلم

ابن البتهوم من كلامه ايضاً الجواز جعل المقام الملق من مفعول له مالا فهذا الاينافي كون منا وفداء
 مفعولا مطلقا في الكلام بتقدير الفعل فلا يردح ما ذكره مولانا نعم من ان فرض الشيء اثره اعلى وبيده
 الواحدة يسمي اثره وح نقول الظان يجعل مثل فشد والوثاق فاما ما نابعد واما فداء مفعول له
 فيستغني عن تقدير العامل كما يستغني عن تقدير العامل في ضربته تاديبا بان يقر ضربت
 وادبته تاديبا انتهى كلامه وايضا جعله مفعول له يابى عنه قوله بعد في قوله منا بعد لان علتة
 المنية هي شد الوثاق كما ان علتة التاديب هي الضرب في ضربته تاديبا فم ذكر بعد لغوبه
 كما لا يجوز ان يقر ضربته تاديبا بعد وايضا فاء التعقيب يابى عن جعله مفعول له فان كلمة بعد
 تأكيدا للتعقيب عند جعله مفعولا مطلقا وفي جعله مفعول له لا يجوز ذلك كما لا يخفى ثم
 المراد من الاحتمال المضموم من قوله بيان انواعه المحتملة هو الاثر على سبيل البدل (قوله
 اي لان يشبهه به امر آخر) واعلم ان المفعول المطلق هو المشبه لا المشبه به فمعنى قوله مررت به فاذا
 له صوت اء هو يصوت صوتا مثل صوت حمار او كصوت حمار لكن شاع اطلاقه على المشبه به
 باعتبار قيامه مقامه فيكون المفعول المطلق هو الموصوف وهو لا يكون مشبها به بل المشبه به
 هو الصفة فيقيم للصفتة مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف ولكن اطلاق المشبه به على الصفة باعتبار
 نفسها لا موصوفها فقوله لان يشبهه به امر آخر بمعنى لان يشبهه به اناب منا به امر آخر لان
 الواقع بعد الجملة هو اناب منا به لا المفعول المطلق لا يقر اذا كان قوله لان يشبهه به امر آخر
 بمعنى المذكور فيخرج عن الضابطة ما اذا وقع المفعول المطلق نفسه بعد الجملة لا تا نقول قد جرت
 مادتهم على حذفه ولزوم المصدر في موضعه وانك خبير بان لو فسر قوله ما وقع للتشبيه بقولنا
 اي موضع مصدر وقع اي المصدر لان يشبهه به امر آخر لم يتوجه عليه هذا المناقشة كما لا يخفى
 ولتأمل ان يقول لم لم يفسر قوله ما وقع للتشبيه بقولنا اي لان يشبهه المفعول المطلق بامر آخر
 ومباراة المصدر لا يابى عن هذا التفسير نعم لو قال ما وقع للتشبيه به فتفسير الشارح مناسب له
 والجواب ان الظاهر من كلامه ان يحذف الاعمال بدون المفعول المطلق فلو فسر كلامه عليه يلزم حذفه
 ايضاً فالشم حمل كلامه على الظم (قوله واحترزه) اي احترزه من الاعم الذي لم يكن للتشبيه
 نحو لزيد صوت صوت حسن فلا يكون الصوت الثاني مفعولا مطلقا بحذف فعله وجوبا فهو خارج بقوله
 للتشبيه فلا يرد ما ذكره مولانا نعم من انه يرد عليه واخوانه وهو انه خارج من المفعول المطلق
 لان القيود انتهى كلامه ويمكن ان يقر انه احترز من المصدر الذي ليس للتشبيه مع قطع النظر من
 كونه مفعولا مطلقا ثم ان هذه الالهام المثلثة مر فومة والصوت الثاني يحتمل ان يكون بدلا من
 الصوت الاول ويحتمل ان يكون صفة له باعتبار لاحقته وهو حسن لانه صفة للصوت الثاني فم يلزم
 ان يكون الخامس صفة للعام فلا يلزم ان يكون الشيء صفة لنفسه كما يكون قرآنا جالبا باعتبار كونه

عربيا في قوله تع انا انزلناه قرآنا عربيا ولو كان قرآنا فقط حالاً من الضمير في انزلناه وهو راجع الى
 القرآن لا معنى للكلام بخلاف ما اذا كان حالاً بامتنان وقوله عربيا لانه يكون الاخص حالاً من
 الاعم وهو جائز ويكون قرآنا من الاحوال الموطئة والاحوال الموطئة هي التي يكون صفتها حالاً في
 الحقيقة (قوله اي حال كونه دالاً) فيكون قوله علاجاً حالاً عن الفاعل اي المنعم المطلق
 يحتاج في هذا الصورة الى فعل من افعال الجوارح وانما اعتبر هذا لانه يدل على الفعل
 المقدر وهو الحدث و افعال الجوارح كما تتجدد اي تحدث على سبيل التجدد كك يتجدد
 باعتبار الحدث (قوله لان الزم ليس من افعال الجوارح) بل من افعال القلب لان الزم
 هو الاجتناب عن المنامي وهو من افعال القلب وان كان يظهر اثره في الجوارح (قوله واحترز به عن
 نحو صوت اه) اي احترز به عن المصدر الذي ليس بعد جملة مع قطع النظر من كونه مفعولاً مطلقاً
 كونه صالحاً كما احترز بقوله للتشبيه عن المصدر الذي ليس للتشبيه مع قطع النظر من كونه مفعولاً
 مطلقاً على ما مر (قوله مشتتة على اسم) انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر لان الجملة
 بسبب اشتغالها على الاسم تدل على نفس الفعل لان هذا الاسم بمعنى المقدم المطلق فيدل على
 الفعل المقدر لان الفعل ايضاً بمعنى وبسبب اشتغالها على صاحبه يدل على ما لا بد منه وهو الفاعل
 (قوله به عناء) ولذا نل ان يناقش بان الصوت الاول في المثال ليس بمعنى الصوت الثاني لان الصوت
 الاول لزبده والثاني لحمار وجوابه يظهر مما ذكرنا في بيان التعريف فتأمل (قوله فاذا له) بدون
 التنوين واعلم ان الصوت الثاني منصوب على المصدرية بنقدير العامل كما هو المقصود من التمثيل
 ههنا ويجوز نصبه بنزع الخافض اي كصوت حمار ويجوز نصبه على الحالية ويجوز رفعه ايضاً
 على انه يدل من الصوت الاول او مطف بيان له او صفة له بنقدير المثل (قوله اي يصوت)
 بسكون الواو لا بالتشديد لانه لا بدح ان يقول التصويت موضع الصوت وانما يجب الحذف
 لسد الجملة السابقة مسد المحذوف ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون عامله هو الصوت الاول
 اي مررت به امس او الان فاذا له صوت اه لان المصدر يعمل عمله اذا كان بمعنى الماضي
 او الحال او الاستقبال والجواب ان المصدر العامل كما يعمل اذا كان في قوة ان مع الفعل وكلمة
 ان للرجاء والطمع مع ان الصوت الذي وقع منه مستحق الوقوع (قوله من صات الشيء صوتاً) يعني
 ان صوتاً جاء مصدره بمعنى التصويت فتح يكون بمعنى صوت بتشديد الواو ومعناه ح او ازكروا
 وجاء غير المصدر ايضاً ومعناه ح او ازكروا صوتاً بهنا المعنى لا يكون مفعولاً مطبقاً فلا يصح التمثيل
 على هذا التقدير فلن ان قال من صات الشيء صوتاً بمعنى صوتاً فهو مبتدأ فاد اعرفت هذا فاذا ذكره
 الفاعل الخلوئي في شرحه للكافية من ان العامل فيه هو يصوت بنضعيف العين وهو ظاهر
 لا يتم ان اصل التركيب مررت به فاذا له صوت يصوت بنضعيف العين صوت حمار ولا منبأ قشبة

في ان اصله من ايد دليل قوله من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويوتا فيصح ح ما ذكره الفاضل الخلوئي لانه اورد الاصل في كلامه لانا نقول عند رعاية الاصل لا بد ان يقول مررت به فاذا له تصويت يصوت بتضعيف العين تصويت حمار وايضه يهيج ح قوله من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويوتا لغوا بلا فائدة (قوله نحو مررت به فاذا له صراخ) انما مثل بمشاهين لان المفعول المطلق في الاول جاء بمعنى المصدر وفي الثاني لم يجرى بمعنى المصدر بل استعمال المصدر فانه اسم بمعنى المصدر (قوله وقع مضمون جملة) والمراد بمضمون الجملة مهنا ليس ما سبق من المصدر والمضاف الى الفاعل او المفعول المراد به مهنا محصل الجملة فما ذكره الفاضل السم من ان مضمون الجملة هل من ماذكرة سابقا والمصدر المنسوب الى الفاعل او المفعول وحقا بالندجة الى زيد قائم ليس كذلك ليس بشيء ثم اجاب عنه وقال اللهم الان يتم المصدر الماخوذ من زيد قائم حقيقة وذلك القول المحتمل انتهى كلامه ويناقش فيه بان المفعول المطلق وهو حقالم يقع مصدره مضافا الى الفاعل او المفعول ناسل واحترز بها عما وقع مضمون مفرد كالمفهوم المطلق للتاكيد في مثل ضربت ضربا فان ضربا وان اكد نفسه لكبه وقع مضمون المفرد الذي هو ضرب (قوله لا محتمل له غيره) واحترز به عن المفعول المطلق الذي وقع مضمون جملة ولكن يكون له احتمال غيره كالضابطة الثانية لا يتم لوجه للاحتراز عنه لان المفعول المطلق الذي احتمل غيره داخل في هذه المواضع فلا وجه لا خراجه بهذا القيد لانا نقول نعم هو داخل فيها ولا يمكن ما كان كل واحد منهما مسمى باسم على حدة وهو التاكيد لنفسه والتاكيد لغيره فاذا احترازه عنه فانه ح اقرب بالضبط ثم اعلم ان مجدا الحشي مولانا عاب قال ان لا في قوله لا محتمل لها النفي الجنس والمجنس مصدر ميمي بمعنى الاحتمال وهو اسم لا ولها خبره وقوله غيره بالنصب مفعول لقوله محتمل انتهى كلامه وقال مولانا مصرا والمشهور هو غيره بالرفع لا بالنصب فيكون غيره بالرفع خبرا لقوله محتمل اسم مفهم كما هو اللف هو اسم لا وقوله لها صفة له اي ثابت لها فيكون ظرفا مستقرا اقول انما لم يذهب مولانا عاب الى هذه الاحتمال لتوافق الضابطة الثانية لان قوله لها في الضابطة الثانية خبر لقوله محتمل لا محالة فهو مبتدأ ولها خبره لعدم جواز تقدم الصفة على موصوفها ثم قوله غيره محتمل ان يكون منصوبا على المفعولية ومحتمل ان يكون مرفوعا على الصفة ثم اعلم ان المراد من الغير هو الغير المنافي فح ان دفع ما يقر ان الاعتراف قد يكون بطريق الصدق وقد يكون بطريق الكذب فح يكون لها احتمال غير وذلك لان الجملة لا محتمل الغير المنافي لان من قال له علي الف درهم سواء ضم اليه قوله اعترافا او لا وج يوجب عليه الف درهم ولم يكن لها احتمال غيره والحاصل ان الجملة لا محتمل ما ينافي الاعتراف من حيث الاقرار وان احتمل الصدق والكذب من حيث انه بالخبر (قوله علي الف درهم اعترفا) بقوله الف درهم مبتدأ والخبر هو قوله علي ومحتمل

ان يكون الخبر قوله له لان كلا منهما ظرف يحتمل ان يكون خبرا وعلى التقدير الاول معناه
 بالفارسية هو زار در هم بر من است مر وير او على التقدير الثاني معناه هزارد در هم مر وير است بر من
 فيكون قوله له من متعلقات الخبر على التقدير الاول ويكون قوله علي من متعلقات الخبر على
 التقدير الثاني (قوله يوكد نفسه) اي نفس معناه كالمفهم المطلق للتاكيد في مثل جلست جلوسا
 واعلم انهم لما جعلوا كل واحد من الضابطين مسمى باسم ملحة فجعلها ضابطين والاي يمكن
 جعلها ضابطة واحدة بان يقال منها ما وقع مضمون جملة سواء الاحتمل لها غير اولها محتمل غير
 (قوله ولو بالاعتبار) وهو في ذيل النفي اي لا يوكد امرها غير ولو كان هذا التغاثر بالاعتبار
 اي ليس بين قوله له علي الفادرهم وبين قوله اعترافا تغاثر اعتباري ايضلا لان مضمون الجملة
 من حيث انه منصوص عليه بثفظ المصدرين ما هو منصوص عليه بلنظ الجملة فلم يكن التغاثر
 اعتباريا فيه ايض بخلاف زيد قائم حقا لان مضمون الجملة فيه من حيث انه منصوص عليه بلنظ
 المصدر يوكد نفسه ولا يكون له احتمال الغير واما من حيث انه يفهم من لفظ الجملة لا يوكد اي
 المفهم المطلق نفسه ويكون لها احتمال الغير وهو الكذب فمضمون الجملة فيه من حيث انه منصوص
 عليه بلنظ المصدر غير ما يفهم من لفظ الجملة لا يتم المغايرة الاعتبارية موجودة ههنا كالضابطة الثانية
 لان الاعتراف من حيث انه يفهم من لفظ المصدر غير ما يفهم من لفظ الجملة لانا نقول هذا التغاثر
 ليس بملتفت اليه لان التغاثر ههنا في الدال لاني المدلول والتغاير المحتمل هو الذي كان في جانب
 المدلول لا ال ال فان الدال على تقدير هو قوله اعترافا وعلى تقدير آخر هو قوله له علي
 الفادرهم ولكن لا يمكن التغاثر في مدلولها بخلاف زيد قائم حقا لان مدلولها متغاثر فيكون
 التغاثر ملتفتا اليه (قوله مضمون جملة) احتراز عما وقع مضمون مفرد مثل القهقري في رجوع
 القهقري يعني كرد رجوع كردن پس پس فان القهقري وقع مضمون مفرد وهو الرجوع وله
 محتمل غيره فان الرجوع يحتمل القهقري وغيره وان قلت مضمون الجملة فافهم منها وما يفهم
 منها وهو الصدق والكذب معا فلم يكن المفهم المطلق مضمونها ويمكن الجواب عنه بوجوبين الاول
 ان محتمل الصدق والكذب كما يكون مضمون الجملة ومفهومها كك الصدق فقط مضمونها ولشأن
 ان مضمون الجملة هو الصدق فقط والكذب محتمل لها عقلا لان مضمون الجملة هو الذي يدل
 الجملة عليه وهي انما يدل على الصدق فقط وقد قال بعض الشارحين ان الخبر يدل على الصدق
 ويحتمل الكذب عقلا على ما صرح به الشيخ (قوله والحق والباطل) عطف تفسير لقوله الصدق
 والكذب لا يقال قوله علي الفادرهم ايض يحتمل الحق والباطل لانه ايض كلام خبري وكل
 كلام خبري كك فلم يقع اعترافا ح مضمون الجملة ولها احتمال غيره ايض لانا نقول نعم لكن
 المقص من قوله يحتمل الحق والباطل انه يحتمل لهما باعتبار هذا المعنى والمقص من قوله له

في الفادرهم هو عدم الصدق والكذب جميعا باعتبار هذا المعنى فالمتكلم في الاول هو افادة
 مضمون الاقرار فانه لا يحتمل الكذب وان كان يحتمل الصدق والكذب في نفس الامر واما المتكلم
 في الثانية هو افادة مضمون الحق والباطل وهي يحتمل لهما فان قلت الاقرار قد يكون كاذبا
 وقد اعتبر اقرار الكاذب عند الفقهاء فم يكون فيه ما فيه قلت لو تأملت في الجواب تاملا تاما يزول
 هذا التردد منك (قوله لانه من حيث ا) هذا دفع دخل مقدار تقريره ان تاكيدا الغير محال لان
 معنى التاكيد هو ان يتلفظ بشيء واحد مرتين فلا يكون حقا تاكيدا الا لنفسه من حيث هو
 محتمل الجملة فكيف يصح قوله ويسمى تاكيدا الغير وتقرير الجواب ان المراد من المغايرة هو
 المغايرة الاعتبارية وهي موجودة ههنا فان مضمون الجملة من حيث انه منصوب عليه بلانظ
 مصدر راي من حيث ان المصدر يدل عليه مريحا مغاير له من حيث ان الجملة محتملة له بخلاف
 المغايرة التي في الضابطة الاولى كما ذكرنا ثم لا يخفى عليك ان الضمير في قوله لانه راجع الى
 مضمون الجملة والضمير في يؤكده الى المفعول المطلق وقوله وصف الاحتمال اي احتمال الموكده
 اسم مفعول لانه يحتمل الحق والباطل وقيل انهما سمي له في الضابطة الاولى تاكيدا لنفسه لان الجملة
 المتكلمة كما كانت مستلزمة له جعلت بمنزلة نفسه فيسمى تاكيدا لنفسه وسمى في الضابطة
 الثانية تاكيدا الغير لانه لما لم يستلزم ذلك المصدر لما قبله كما في القسم الاول فيسمى تاكيدا
 لغيره (قوله فالموكده اسم مفعول) وهو الجملة والموكده اسم فاعل هو المصدر ثم ان التعريف وقع
 في موقعه وان كان فيه نوع خفاء عند من لم يتأمل فيه (قوله وصف الاحتمال) واشاره الى ان احتمال
 الكذب في الجملة والخبر احتمال عقلي فمضمونها ليس الا الصدق فلا يرد ان مضمون الجملة وهو
 الصدق والكذب ايسر منصوب صاعليه بالمصدر (قوله ويحتمل ان يكون المراد ا) بان يكون اللام
 للاجل والعلته لا للصلة فمعنى قوله لاجل غيره وهو انه لم يدخل الغير في الذم فقوله ليندفع
 بمعنى ليندفع الغير عن ذهن المخاطب فمضمون الباقي هو احتمال واحد وهو الصدق ويحتمل ايضم
 ان يكون المراد من قوله ليندفع اي ليندفع الاعتراض لا ليندفع الغير اي غير هذا الاحتمال لانه
 اذا كان اللام للصلة قد يرد الاعتراض عليه وهو ان تاكيدا الغير محال ما مر آنفا واما اذا كانت اللام
 لا يرد ذلك كما لا يخفى ولكن ح يرد عليه انه ينبغي ان يكون اللام في الضابطة الاولى ايضم للاجل
 لا للصلة ليحسن التقابل فلهذا قال القم وعلني هذا ينبغي انه وحاصله انه جاز ان يكون
 اللام في الضابطة الاولى ايضم للاجل اي تاكيدا للاجل نفسه بان يكون نفسه علت للتاكيد فمعنى
 قوله ليمتكرر و يمتكرر اي ليمتكرر و يمتكرر نفسه في الذم فمضمون التقابل لان قوله لاجل
 نفسه مغاير لقوله لاجل غيره بحيث سب المعنى قال مولانا عصم اذا كان اللام في الضابطة الاولى
 للاجل ايضم لا يحسن التقابل لامك فاعرفني ان قوله لاجل نفسه بمعنى ان نفسه علت للتاكيد

كما يشعر به قوله ليجتزر ويتقرر اذا كان كذلك ، التاكيد لاجل النفس بهذا المعنى موجود
هنا اي فهم مع قبيح آخر وهو نكاح احتمال الغير فلم يبق الثقب بل ح اقول نعم تلك لكن مناط
وجه القسمة في الضابطة المانية اعتبار احد الاحتمالين المذكورين مع قبيح آخر وهو اندفاع
احتمال الغير ولبس في المباداة الاولى كذلك فالمتباينة بينهما باعتبار المقصد (فوله على
صيغة التثنية) اي على صورتهما وان ام يكرر المراد منه معنى التثنية فان المقصود الاصلي وهو
ان يكون على صورة التثنية (قوله بل للتكرير والتكثير) اي يكون فعله واجب الخذف
على هذا التقدير وهو احتراز من مثل ضربت ضربين لان قولنا ضربت ضربين مفعول مطلق وقع مثني
مع ان فعله مذكور فاما الال المتكرر و التثنية خرج ضربين في المثال المذكور لانه ليس
للتكرير والتكثير (فوله لئلا يرد مثل قوله نعم فارجع البصر مرتين) فان كر نين مفعول مطلق
مثني ويكون المراد منه معنى التكرير والتكثير لانه بمعنى رجعا وكرا كثيرا مع ان فعله
ليس واجب الخذف ومعنى الآية ارجع اي اجعل بصرك رجعا بعد رجوع الى الموجودات فانقل
منها الى وجود الواحد نعم ولا بد في نتميتها من قبيل آخر وهو ان لا يكون المفعول المطلق
للنوع اي لم يكن المراد منه معنى النوع لئلا يرد قولنا ضربت زيدا ضرب بي الامير فان الامير
فاعل المصدر وهو مضاف الى الفاعل وقيل المراد من الفاعل والمفعول وهو فاعل الفعل ومفعوله
لان المصدر والمراد من ضرب بي الامير في قولنا ضربت زيدا ضرب بي الامير هو الضرب بعد الضرب
اي ضربا مكررا كثيرا كما في قوله نعم فارجع البصر مرتين اقر بي الامير مثل صوت حمار
فلا يرد ما ذكره مولانا عصمة الله من ان المثال المذكور خارج بما ذكره الشم من ان المراد من
المثني ليس معنى التثنية بل مراد منه معنى التكرير والتكثير انتهى وورد على الجواب نيبو
ضرب زيد ضربة وهذا الايراد من مولانا عصم (قوله من نعمة التعريف) قيل الاولى ان يتم
من نعمة الحكم والقاعدة لعدم التعريف ههنا ولكن لما يستنبط منه اي من قوله ومنها ما وقع
اي التعريف فلهذا قال من نعمة التعريف واذ جعل المثال من نتمته فيكون معناه ومنها ما وقع
مثني الذي هو مثل لبيك وسعديك (قوله نكلف) لان امثلة هذه القاعدة لو جعلت داخلية
فيها لزم ان يكون مخالفة للقواعد السابقة لان الامثلة ليست داخلية فيها ولانه يعرف الشيء اولا
ثم يورد الامثلة للتوضيح ولانه لو جعل المثال من نتمته يوهم ان اضافته للمفعول المطلق الذي
هو مثني الى المفعول الذي هو ضمير المشاطب شرط لا يتم وقد جعل الشم الامثلة من نتمته التعريف
والحكم في قوله واخوك وابوك وحموك اذ حيث قال وانما لم يصرح بهذين المقيدين اكتفاء
بالامثلة مع وجود مثل هذا الوهم فيه ايضاً لانه يتوهم ان كون امراب اسماء الستة بالحروف
مشروطة بكونها موحدة مع ان المثني والمجروح منها ايضاً امرابها بالحروف فلان نقول قوله واخوك

أما أيضاً يريد ما بعنوان الأمثال بل جعلها موضوعاً واثبت الأحوال لها وهي قوله بالواو والالف والياء وإيضاً الوهم في الأسماء الستة ليس مثل هذا الوهم كما لا يخفى على المتأمل (قوله الب لك الجابيين) وه وصيغة المتكلم من لب يلب من باب افعال يفعل فحذف الفعل على سبيل الوجوب وإقيم المصدر وهو الجابيين مقامه وانضمت إلى الكاف بتقدير اللام فسقط نونه بالأضافة فصارت الجابيين ثم نقلت حركة الباء إلى اللام وحذفت الهمزة للتخفيف وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وادغمت الباء في الباء لوجود شرط الادغام فيه فصارت لبيك (قوله من لب بالمكان) وإيراد قوله بالمكان إشارة إلى أن لب يتعدى بالباء كك الب يتعدى بالياء كما يتعدى باللام فأيراد الإشارة إلى أن لب بمعنى الب (قوله معد يك) أصله معدك أسد ابن فحذف الفعل على سبيل الوجوب وإقيم المصدر مقامه واضيف الي لكاف فقط النون بالأضافة فصارت معدك ثم نقلت حركة العين إلى ما قبلها وحذفت الهمزة للتخفيف ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فصارت معدك إلا أنه لا يجوز أن يكون قوله معدك غير محذوف الزايد كلبيك لأنه لم يجز الثلاثي في أصله بمعنى كما جاء في لبيك (قوله إلا أن أسداه) أي لا فرق بين أسد والب في كون المراد من كل منهما التكرير والتكثير ولكن الفرق بينهما باعتبار أن أسد يتعدى بنفسه بخلاف الب فإنه يتعدى باللام ولتقابل أن يقول ينبغي أن يجعل هذه الضابطة مما هيته لا فيما هيته لان كون المثني للتكثير يكون مما هيته والجواب بان جعلها قياسية لا لاجل أنه أخذها من الضابطة القائلة بان كل مصدر مثني هو للتكثير يكون حذفه عاملاً واجب (قوله المفعول به) لبا - للملابسة والسبب أي هو مفعول بملابسة أو بسبب لان الفعل تعلق به فوجوده علة له (قوله اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق) ويحتمل أن يكون تركه لظهوره لان من البين ان المفعول به لا يكون إلا اسماً لا فعلاً ولا حرفاً وانما قلنا الاسم لان ما وقع عليه الفعل هو المفعول والمفعول به من اقسام اللفظ قيل لا يحتاج إلى تقدير الاسم لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقة على ذلك والها فيقيم اللفظ زيد في ضربت زيداً انه وقع عليه عمل القائل وان كان ذلك الوقوع صفة لمعناه ورد ذلك بان هذا انما يصح اذا كان فعل الفاعل واقعا على المدلول المطابقي في جميع افراد المفعول به وهو م لجوار ان يقع فعل الفاعل على المدلول القضي فان من الاستفهامية او الشرطية في قولنا من تكرم وقولنا من يكرم اكرمه مفعول به مع ان ما وقع عليه فعل الفاعل هو الذات وهي مدلوله لتفهمي ومدلوله المطابقي هو الذات مع معنى الاستفهام والشرط والقائل ان يقول ان المدلول المطابقي فيهما هو الذات ومعنى الاستفهام والشرط ما رضاهما واثن علم لكن لا شك ان ما وقع عليه فعل الفاعل يكون مدلولاً مطابقياً في اكثر افراد المفعول به فسمى الجميع كك تغليباً فهو من قبيل تغليب لاكثر على الاقل وامتنع بان ان كان ما وقع عليه فعل الفاعل هو المفعول والمفعول به هو اللفظ فاذا قلنا تلفظت زيداً فما وقع عليه التلفظ هو لفظ زيد فلم يصح ان ما وقع عليه فعل

من جملة المتكثيرات

الفاعل هو المعنى كلية ويمكن الجواب عنه بانا لانم ان التلغظ وقع على انظر زيد بل وقع على ما يكون ذلك اللفظ اخبارا منه فيكون ذلك اللفظ آلة لملاحظته وهو معنى بالنسبة الى هذا اللفظ وملمنا، ولكن يجوز ان يكون الحكم بوقوع فعل الفاعل على المعنى حكما على الاغلب ويمكن الجواب ايضا ان لفظ زيد يكون موضوعا لنفسه ايضا لان الالفاظ كما يكون موضوعا للمعاني كك يكون موضوعا لانفسها ايضا قيل هذا التعريف يصدق على عمر في قولنا يشارك زيد عمر لانه وقع عليه الفعل واجيب بانه وقع فيه الا سناد لا التعلق وبينهما فرق واجيب ايضا بان المراد من وقوع فعل الفاعل عليه انه كان المفعول من الفاعل ولا شك ان عمر وايض فاعل معنى لانه معطوف على الفاعل والمعطوف على الفاعل فاعل معنى وان لم يقولوا له فاعل لفظا وردة مولانا عصم بانه ح يشكل بقولنا ضربت زيدا عمر وافان عمر واقع عليه فعل الفاعل مع انه غير فاعل وليس بمفعول به اقول انه وان لم يكن مفعولا به لفظا لكنه مفعول به معنى لانه معطوف على المفعول به فكما يكون المعطوف على الفاعل فاعلا معنى فكذلك المعطوف على المفعول به مفعول به معنى ولقائل ان يقول لو قيل ضربت زيدا عمر وامع انه لم يضر به في الواقع فيكون الكلام كاذبا فيلزم ان لا يكون مفعولا به لعدم وقوع فعل الفاعل عليه مع انه مفعول به ويمكن الجواب بانا لانم انه مفعول به على هذا التقدير او نقول المراد من شأنه ان يقع عليه فعل الفاعل (قوله نعلقه به اه) اي المراد من الوقوع هو التعلق لا التعلق مطلقا مثلا ينتقض بقولنا مررت بزيدا لانه تعلق فعل الفاعل على زيد مع انه لا يكون مفعولا به بل المراد تعلقه بلا واسطة الحرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع اي متعلق على زيد ولا يقولون في مررت بزيدا ان المرور واقع عليه بالمعنى المذكور على سبيل الاطلاق ولكنهم يقولون ان المرور واقع ومتعلقة به بواسطة حرف الجر لا يقيم لا معنى لا خراج لانه ايضا مفعول به لانا نقول لانم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المفعول به بلا واسطة حرف الجر ولقائل ان يقول النصب اللغوي ينبغي ان يكون شاملا لنصب المحلي ايضا فالجر وبواسطة حرف الجر منصوب محلا الا ان يقيم ان قولنا مررت بزيدا حارج بقيد بلا واسطة حرف سوا كان منصوبا محلا اولانم اعلم ان المراد من التعلق هو تعلقه عليه اولا وثانيا فلا يصدق لتعريف على الحال لانه تعلق الفعل اولا على زيد وعلى قائما ثانيا في ضربت زيدا قائما رلا على التمييز والمستثنى لما ذكرنا ولا يشكل بالمفعول الثاني والثالث من باب اعلمت لانه نعلق بمجموع المفاعيل مع ان كونه مذكورا اولا وثانيا وباننا لا يستلزم ان يكون التعلق ايضا كك فان المفعول في الافعال القلوب هو مضمون الجملة فلا اشتغال على المفعول الثاني محلا فال مولانا عصم ان الحال خارج بقوله بلا واسطة حرف الجر لان

ضرب زيد قائما في التقدير ضربت زيداً في حال القيام اقول رقيه بعد لا يخفى على ذي عقل ثم
 المراد من التعلق اهم من ان يكون لغيا او اثباتا فم يدخل فيه قولنا ما ضربت (قوله والمفعول المطلق ا) دفع
 دخل مقدر تقريرة ان التعريف صادق على المفعول المطلق لانه وقع عليه اي تعلق عليه
 فعل الفاعل وتقرير الجواب ان المفهوم من قوله وقع عليه فعل الفاعل هو مغايرة المفعول به لفعل
 الفاعل فخرج المفعول المطلق لانه ليس مغايراً للفعل الفاعل بل هو عين فعل الفاعل ولهذا قال بمعنى
 في تعريفه لا يتم اذا اقيم المفعول المطلق موقع الفاعل مثل ضرب ضربت يد فم وقع الفعل عليه
 لان في المفعول ما ام يحم فاعله يكون وقوع الفعل لا قيامه فكيف يصح ما ذكره من انه لا يصح اسناد
 او وقوعه لانه عين فعله لانا نقول المفعول المطلق لا يقيم مقام الفاعل بل لا يقيم مخصص فم يكون
 مغايراً للفعل الفاعل فم يصح اسناد وقوعه اليه قال مولانا عظم وتبعه الفاضل السمع ان المفعول
 للمطلق خارج م. تعريف المفعول به ما يخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية لان ضربا في ضربت ضربا
 لم يقع عليه فعل الفاعل لانه لا يتم ان الضرب واقع على الضرب بل الضرب في ضربت ضربا
 مفاعله فاعل فعل المذكور بمعنى لانه ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا في المفاعيل الثلاثة الباقية
 فان المفعول به م. لا لم يقع عليه فعل الفاعل بل هو مما فعل فيه فعل المذكور وكذا المفعول له
 والمفعول معه فلا يحتاج في خراجه الى ما ذكره الشارح هنا لاصلة ما ذكره الفاضلان المذكوران اقول
 ان كلام الفاضلين المذكورين مبني على انهما حديثا الحرف في قوله بلا واسطة حرف على حرف
 الجر كما حمله المدرسون الذين في زمانه على هذا واشتهور بين طلبة العلم ايضا كك فنقول
 المراد من الحرف في قول الشارح هو الحرف مطلقا سواء كان حرف الجر او غيره وعليه يدل ايراد الحرف
 منكرا فان النكرة في سياق النفي تفيد العموم اي بلا واسطة شئ من الحروف فم كما يخرج قولنا
 مررت بزيد كك يخرج المفعول به والسفم له والمفعول معه لان الواسطة فيها هي في واللام ولواو
 به معنى مع لانه وان وقع اي تعلق عليها فعل الفاعل لان معنى التعلق هو الذممة والربط ويكون
 للمعامل ربط بمعموله ونسبة به ولكن ذلك بواسطة الحرف فاذا تعلق الفعل بلفظ الضرب من حيث
 انه مفعول مطلق فيصدق تعريف المفعول به عليه فم بقي المفعول المطلق فهو خارج بسا اخرج الشارح
 لعدم واسطة الحرف فيه فاعلم ذلك فاني رأيت علماء زمانه انهم تكلموا علي وفق الكلام الفاضل
 المذكور مولانا عظم ولكن الكلام بعدنا لوجه يدخل كلام الشارح الما قق النصيح وبما ذكرناه اخرج كلامه
 من الخلل كما لا يخفى (قوله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتراسناد ا) وهذا دفع دخل مقدر تقريرة
 ان التعريف صادق على زيد في ضرب زيد علي صيغة الجمع لانه وقع عليه فعل الفاعل وتقرير الجواب
 ان المراد بفعل الفاعل فعل اعتبار اسناده الى الفاعل الحقيقي لا الحكمي فلا بد ان يكون المفعول به
 غير الفاعل حقيقة او حكما كما يكون غير الفعل ايضا وكك خرج الفاعل الا ان جعل المفعول مالم

يضم فاعله مادة الافعال دون الفاعل لمناسبتته الى المفعول في الاشتراك في المفعولية وضح يظهر الجواب
من الفاعل بالطريق الاولى لا يتم لا يرد الافعال على الفاعل لان الفعل قائم عليه لانا نقول قد مررت
ان المراد من الوقوع هو التعلق قيل التعريف يصدق على المبتدأ مثل زيد ضربته فانه وقع
عليه فعل الفاعل اي فعل اعتبار اسناده اليه لانه وقع فعل الفاعل على الضمير الرجوع الى زيد فيكون
الوقوع على ضمير الشئ وقوعا على ذلك الشئ كما يكون الاسناد الى ضمير الشئ اسنادا اليه
لا يتم في جوابه بان المراد ان المفعول به اسم المنصوب الذي وقع عليه لانا نقول ح يلزم الدور
لانه عرف المفعول به الذي هو من المنصوبات واخذ المفعول في المعرف يستلزم الدور تأمل فالجواب
منه بان المراد ان التركيب يدل على وقوع الفعل عليه فلا يدل تركيب زيد ضربته عليه
بل يدل على ان يكون زيد فيه محكوما عليه ويمكن الجواب ايضا بان المراد وهو وقوع فعل
الفاعل عليه بلا واسطة كما هو المبتدأ ومن التريف قيل هذا التريف لم يصدق على عمر واني قولنا
اعجبني ضرب عمر وافان قوله ضرب فاعل اعجبني وهو اي الضرب فاعل في عمر وافيكون عمر وامنعم
به للضرب لالا عجبني مع انه لم يصدق عليه انه فعل معتبر اسنادا الى الفاعل لان الفعل الذي
اعتبر اسنادا اليه هو اعجبني لا الضرب ويمكن الجواب بان يتم جازان يعتبر اسناد الضرب
ايضم الى الفاعل لان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل فيكون الضرب في قوة ان يضرب وفيه
ضمير هو فاعله قال مولانا نعم الاولى فعل اسنادا مفعول قوله فعل اعتبار اسنادا وكذا الاولى موضع
قوله فانه لم يعتبر اسنادا لم يصدق انتهى كلامه اقول يصدق على زيد في ضرب زيد انه اسنادا فعل
الفاعل الى ما هو فاعل حقيقة في نفس الامر الا ان عدم ذكر الفاعل اما لجهلة اولت عطيمه او غيرهما
لكن لم يعتبر اسنادا اليه في قوله الاولى لم يصدق موضع قوله فانه لم يعتبر اسنادا كاذب لما عرفت
(قوله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما) تقرير الاشكال ان درهما في اعطي زيد درهما يلزم ان
لا يكون مفعولا به لعدم وقوع فعل الفاعل عليه بل وقع عليه فعل المفعول وتقرير الجواب قائم من
كلامه قس سر لا يتم لا يحتاج الى هذا التعميم في الجواب لانه وقع فعل الفاعل الحقيقي على درهما
في تركيب من التركيب وان لم يقع ههنا لانا نقول المراد بكونه في هذا التركيب لا يتم يكون وقوع
فعل الفاعل الحقيقي في هذا التركيب ايضا كما يكون فيه وقوع فعل الفاعل الحكمي لانه داد
شده راد ان لازم است لانا نقول المراد هو وقوعه صريحا مطابقا لا التزاما فان اللزوم لا اعتبار له
(قوله وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل) لانه بسبب ذكره خرج زيد في ضرب زيد ودخل درهما
في اعطي زيد درهما (قوله فلا يرد انه لو قال ما وقع الم) لا يتم عدم الورد ممنوع لان للمعترض
ان يقول ان الاختصار في المتن مطلوب لانا نقول نعم لكن المعترض لم يدع مجرد الاختصار بل
يدعي صحة التعريف بدون ذكر الفاعل مع كونه اخصر فجوابه ح ليس الا ان يتم بان الاختصار مسلم

لكن صحة التميز بدون ذكر الماهل م لما مر فت فائدة ذكره (قوله وقد يتقدم المفعول به)
 وكذا يتقدم جميع المتماثل على ما ملها الا لمفعول معه ولما كان الكلام في المفعول به فلذا خصه
 بالذكرة فلا يرد ما ذكره الفاضل المسمى من ان هذا الحكم جار في المتماثل ايهم فلا وجه لتخصيص البيت
 بالمفعول به انتهى كلامه اعلم ان الظم من الفعل هو الاصطلاح مع انه يتقدم على غيره ايضاً كما
 الفاعل والمفعول ولكن مراده هو الفعل وما هو قريب به في العمل واليه يدل قوله لقوة الفعل
 في العمل لقوة العامل الذي هو اسم الفاعل والمفعول ايضاً في العمل كما صرح به الشافعي في آخر بحث التميز
 فاشارة الشافعي بقوله لقوة الفعل في العمل الى ان ذكر الفعل في عبارة المفعول ليس من قبيل الاكتفاء
 بما هو الاصل كما في نظائره ولا يتقدم على العامل الذي هو غير اسم الفاعل والمفعول لضعفه في العمل
 (قوله من رايته) فالاول مثال الاستفهام والثاني مثال الاشارة والمراد بتضمنه لها هو تضمن
 ماله صدر الكلام ولا يخفى انه قد يجب تقديم المفعول به عليه اذا كان بين كلمة اما وبين فاء الجزاء
 مثل قوله نعم واما اليتيم فلا تقهر فان اليتيم مفعول به لقوله نعم فلا تقهر ولا بد من تقديمه لانه
 يجب الفاصلة بين اما وفاء الجزاء وانما لم يتعرض به الشافعي لانه لا يجب تقديمه بعينه لان ايراده
 قبل الفعل للفاصلة بينهما وهي متحققة بايراد هين آخر بينهما بان يتم واما اليوم فلا تقهر اليتيم
 (قوله هذا اذا لم يكن) اي المذكور وهو المتقدم على بيل الجواز والوجوب اذا لم يكن الحجر
 فقوله اما جواز الخ اشارة الى ان تقدم المفعول به على الفعل يكون باحد الوجوه الثلاثة وهي
 الجواز والوجوب والامتناع (قوله نحو من اجر ان تكف) فلم يجز فيه تقدم المفعول به على
 فعله لان المصدرية اذا دخل على المضارع يصير في تناويل المصدر فيصير جانب فعليته ضعيفا
 فلا يعمل فيما قبله لا يتم جاز تقدمه بان يتم ان لسانك تكف لانا نقول ح يلزم دخول ان على الاسم
 وهو غير جائز ويكون مانع آخر من تقدمه عليه وهو ان يكون الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة
 مثل امض بن زيد فلا يصح ان يتم زيدك امض بن ووجه المنع ان تقدم المفعول به للتاكيد والاهتمام
 اي الاهتمام المفعول به ونون التاكيد يكون لاهتمام الفعل فبينهما تخاف ظاهراً فان من راي تقدم
 المفعول به عليه حين اتصاله بالنون الثقيلة يتحير ذممه ظاهراً فانه لم يعلم ان المقصود منه اهتمام
 المفعول به او الفعل لما عرفت ان التاكيد يوجب كون الفعل اهم فبينما في التقدم الدال على كون
 المفعول به اهم وانه اقلنا ظاهراً لعدم المناهات في الحقيقة لانه جاز ان يكون تقدمه عليه لاهتمام امر
 واتصال نون التاكيد به لاهتمام امر آخر قال مولانا معصم وفيه نظر لجواز ان يكون التقدم للتخصيص
 لاهتمام انتهى كلامه وحاصله ان تقدم المفعول به لا ينحصر في الاهتمام فان تقدمه قد يكون
 للتخصيص باننا نضرب زيداً ولا نضرب بصبره وامثلاً لقول تقدم المفعول به ليس الا للاهتمام ولكن بسبب
 الاهتمام قد يكون للتخصيص وقد يكون للمدح او غيرهما وانها لا يجد لك نفعاً اذا كان تقدمه متمهما

للتخصيص بدون الاهتمام وليس كك (قوله وقد يحذف الفعل) قيل توحيث الفعل بالماضي ^{ال}
 اشارة الى ان هذا الحذف غير مختص بالفعل بل يعم شبه الفعل ايضاً (قوله من الخرب) لا يحذف عليك
 ان هذا قول المصنف يحتمل ان يكون مثالا لتقدير المفعول به على الفعل فان من مفعول به (قوله للمقرضة
 الحامية) اي حاله قرينة وهو قصد ارادته الى الحكمة فقوله اي ترتيبه حكمة بمعنى اترى الحكمة
 (قوله تخصيصها بالذكر ليس للحضر) فان ذكر الاعداد عند الجمهور ليس للحصر فانه لو قيل
 في هذا البيت مشرون رجلا ليس ذلك للحصر بل للتكثير لانه يصح وان كان فيه اكثر من عشرين
 رجلا (قوله في باب الاعزاء) وهو بالفارسية تترساختر، مثاله اخاك اي الزم اخاك وقوله الزم
 بفتح الهمزة فحذف الفعل لضيق الفرصة (قوله والمنصوب) اي باب المنصوب ومثال المنصوب
 على المدح نحو الحمد لله الحميد فان الظن ان يكون الحميد مجرورا بان كان صفة لله نعم فلما نصب
 قيلت صفة الله من الى تقديري اي اعنى الحميد واما الاقرع رفعه يكون المقدر ح هو اي الحميد
 هو فيكون هو مبتدأ والحميد خبره ولكنه ح ليس مما نحن فيه ومثال لدم نحو اتاني زيد الفاسق
 الحميد فان الظن ان يكون الحميد مرفوعا لانه صفة زيد فلما نصب قيلت صفة الله من الى تقديري
 اي اعنى الحميد ومثال الترحم نحو مررت بزيدا المسكين فان الظن ان يكون المسكين مجرورا
 فلما نصب قيلت صفة الله من الى تقديري اي اعنى المسكين او ارحم المسكين، فتفسير الكلام من
 الظن يدل على ذلك الامور (قوله بل لكثرة مباحثها) اي مباحث الابواب الاربعة لما عرفت
 ان ذكر الاعداد عندهم يكون للتكثير لا للحصر (قوله بانسبة الى هذه الابواب) اي باب
 الاغراء (قوله مقصور على السماع) اي لا يكون قاعدة يعلم له بها بخلاف القياس فانه ايضاً يعلم
 بالسماع من العرب لكن يكون قاعدة يعلم ويقاس بها غيره فلا اشدل ح (قوله اي اترك امرأ
 ونفسه) اي اقصري يدك ولسانك منه فالواو في قوله ونفسه يحتمل ان يكون بمعنى مع ويحتمل
 ان يكون للعطف بان كان معطوفا على قوله امرأ اي اترك نفس المرء (قوله وافصد واخير الكم)
 قيل لانم ان خير مفعول به لم لا يجوز ان يكون مفعولا مطلقا اي انتهوا انتزاء خير الكم فيكون خير
 صفة لمفعول المطلق المحذوف كما سبق في قوله خير مقدم وسلمنا، واكن العرب قد يترك فعله
 فاذا قلنا انتهوا من التعطيل تحصيلاً فيدل انتهاء على القصد الذي بعده اي واقصدوا تحصيلاً
 فانهم قد يتركرون الفعل وجوابه ما نقل عن العلامة التفتازاني من انه يجب حذفه من حيث انه
 وقع في كلام الله نعم فلا يجوز ذكره قال ميلا ناعمة ان الخير اهم تفضيل والمفضل عليه هو التثليث
 اي اشبهت الله نعم فيلزم ان يكون في تثليثه (الله نعم حسن لكن الاحسن هو القول بوحدة نيته نعم
 مع انه لا يكون الحسن في التثليث اصلاً فاجاب انفاض الامد كور عنه بان المفضل عليه ليس هو
 التثليث بل كل شئ اي واقصد واخير الحكم اي من كل شئ اقول يرد عليه ما ذكره ايضاً لان

أو احدا من كل شيىء والتثنية الا ان يقر ان كل شيىء من غير التثنية او يقر ان كل شيىء
 مفضل عليه بما عتبار ما له صلاحية المفضل عليه من الاشياء او يقر ان التفضيل قد يستعمل بطريق
 الفرض كما في قوله نعم احسن الخالقين او يقر ان التفضيل قد يستعمل في معنى الفعل ومما ي
 الاخير ان جواب من اصل الاشكال (قوله املا لاجانب) فان من جاء من الحرف فيتم له التام
 لاجانب والاجانب جمع الاجنبي وهذا اذا راد الى جواز كون الامل في هذا التركيب في مقابلة
 الاجانب فيكون معناه ان يثبت الاقارب لاجانب فالتنوين في املا على هذا التقدير موزع من
 المضاف اليه اي املك (قوله مهلا من البلاد) يعني زمين صحت ونرم والحزن زمين يست وبلند
 وكلوخ زار والوطى كوفتن راه قال قدس سره في الحاشية السهل نقيض الجمل والحزن ما غلظ
 من الارض (قوله المنادى) اي موضع وقوع المنادى وفيه معاصحة وقوله هو المظم اقباله اي الاسم
 الذي طلب اقباله لا يقر اذا كان الالف واللام عبارة عن الاسم لم يصدق التعريف على شيىء من
 افراد المعرفة لانه لا يكون الاقبال للمفظ بل يكون للمذات لاننا نقول انهم يجر ون صفات المدلولات
 المطابقة على دوالها وهما كذلك ويرد عليه مثل يا الله لانه لا يصدق عليه انه مظم اقباله واجيب
 بان نداه تع مجاز لتشبيهه تع به الله صلاحية النداء وزد بان القول بانته تع غير صالح للنداء
 بعيد وايضاً القول بالتشبيه اي تشبيهه الله تع بما يكون مظم الاقبال غير مناسب ويمكن ان يجاب
 بان المراد المطلوب الاقبال ولو حكما فح يصدق التعريف عليه لانه مظم الاجابة بالفارسية جواب
 دادن ويرد عليه نحو يا زيد لا تقبل لانه منهى عن الاقبال فلا يكون مظم الاقبال والجواب انه
 مطلوب الاقبال لسماع النهي والمنهي من الاقبال بعد توجهه (قوله بوجهه او بقلبه) وبهذا التعميم
 يدفع الاعتراضين الاول ان من يكون وجهه الى المنادى باسم الفاعل فاذا طلب توجهه بوجهه
 يلزم تحصيل الحاصل والثاني ان طلب التوجه بالوجه غير صحيح اذا كان بين المنادى باسم الفاعل
 وبين المنادى باسم المفعول حائل كالحائط مثلا فلا يصح الاكتفاء بالوجه في تعريفه واجيب عن الاول
 ايضاً بان طلب توجهه اعم من ان يكون حدثاً وبقاءً فيكون فيه طلب التوجه لاجل بقاء وجهه
 اليه فيكون الحدث فيمن لا يكون وجهه الى المنادى وقال مولانا عزم انما عزم التوجه عن الحقيقي
 والحكمي لنا قولنا يا الله وباسماء ويا جبال ويا ارض ثم قال وفيه بحث من وجهين الاول
 ان جعل الله تع منزلة من له صلاحية النداء ترك الادب والثاني انه لما عزم التوجه عن الحقيقي
 والحكمي قلنا التعميم يعني عن التعميم الاول وهو بوجهه او بقلبه بل لابد ان يكتفي بالوجه
 ح لان من يكون وجهه الى المنادى باسم الفاعل ومن يكون بينه وبين المنادى حائل داخل
 في الوجه الحكمي بالمعنى الذي ذكره اقول نعم التوجه بالوجه حقيقة داخل في التوجه الحكمي
 ولكن لا يحتاج الى ادخاله فيه لصحة اجراء توجه الحقيقي الى الوجه بخلاف السماع والارض

والجبال فإنه لا يصح اجراء توجه الحقيقي اليها وان قلت تعبيره باوجه والقلب يشكل بقولنا يا الله
 قلت لم لا يجوز ان يكون المراد من القلب هو العلم من قبيل ذكر الحمل و ارادة الحال ويكون
 للواجب تع علم وايض جاء الوجه بمعنى الذات ايض فيكون الوجه شاملا للمعنيين في شمل الواجب
 (قوله كما اذا ناديت مقبلا) اي يوجه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت من هو متوجه
 اليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد ومتوجه اليك بوجهه حكما مثل يا صماء ويا جبال و لو لم
 ان كون الشيء مطلوب الاقبال حكما يستلزم كونه منادى حكما فنقول لما كان الكلام المفهم به
 الذي يكون فعله واجب الحدف قيا ما فينبغي ان يجعل المنادى اعم من الحقيقي والحكمي ليتناول
 جميع اقسام المفهم به (قوله من له صلاحية النداء) اي من له صلاحية كونه مطم الاقبال حقيقة
 (قوله فهي في حكم من يطلب اقباله) حقيقة بوجهه او بقلبه (قوله لان المنادى) اي ليس
 المنادى ب منادى حكما لانه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التنجج لابان نزل منزلة المنادى
 فادخل حرف النداء عليه (قوله وقصد نداءه) بالكسر عطف على تنزيله لا يقم ان المص لولم
 يدخل المنادى تحت المنادى فلا بد على المص ان يقول ووجوبا في خمسة مواضع لاني اربعة
 مواضع لانا نقول ذكر الاربعة في العنوان اشارة الى ان له مناسبة للمنادى ثم بين فيما بعد احكاما
 خاصة له اشارة الى انه ليس من المنادى (قوله فخرج) اي المنادى بهذا القيد وهو المظم اقباله
 (قوله وفيه تحكم) اي في اخراج المنادى بقوله المطم اقباله وادخال امثال يا صماء ويا جبال بتعميم
 هذا القول من الحقيقي والحكمي تحكم او في عدم ادخال المنادى بتعميم هذا القول وادخال امثال
 يا صماء ويا جبال ويا ارض فيه تحكم (قوله مطم قبالة حكما على وجه التنجج) فيكون في المنادى طلب
 الاقبال فقط وفي المنادى طلب الاقبال المقيد بوجه التنجج واليه يشعر قوله فاذا قلت يا فاذا
 ناديت ميتا على وجه التنجج فكانك تقول فارجع الي فاني مشتاق الي وجهك لا يخفى عليك
 يمكن تسميق عبارة المص على وجه لم يتوجه عليه قوله وفيه تحكم بان المص انما قال في العنوان
 ووجوبا في اربعة مواضع ولم يقل في خمسة مواضع للمتنبيه على انه ادخل فيه ثم بين احكاما خاصة
 له مثل دخول لفظ واهلى المتدوب دون المنادى للاشارة الى ان المنادى ايضا قسم من اقسام
 المنادى لكن لما كان هذا القسم من المنادى احكاما خاصة افردة بالذكرة غاية ما في الباب ان هذا
 خلاف المتبادر (قوله ونقول له نعال) هو امر بالفارسية بيا تو (قوله فالاولى ادخاله)
 قيل انما لم يدخله في المنادى لعدم لفظة واهله مع انها موجودة في المنادى بخاذ ادخله
 في المنادى فينبغي ان ينادى بنال نداء المتدوب مع ان لفظة واليست من آله نداءه واعترض
 ايض بانه لو ادخل فيه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان استعمال ياني المنادى ب مجازا ومتعما لها
 في المنادى على سبيل الحقيقة (قوله وايضا) بغتة الهزئة واعلم ان يا يكون للنداء القريب والبعيد

والمتموسط ونقل عن المهم انها للنداء البعيد ويرد عليه قولنا يا الله واجيب من ذلك بان الداعي في أمثال هذا النداء استبعك نفسه من مرتبة المدعو ويا وهيا للنداء البعيد اتفاقا ويا للنداء المتموسط والهزة للنداء القريب ثم لا ينادي الله تعام الأبياء ويضم قد يحذف يافي المادى دون غيرها (قوله ليقبل ريد) فانه ليس منادى وان طلب اقباله لعدم صدق قوله بحرف نائب مناب ادعو (قوله بان يكون آلة الطلب) لا يتم في جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا محل بحث لا بانقول قد يحذف النائب اذا كان له قرينة كما في ضربى زيد قائما والقرينة ثابتة مهنا وهي كون المنادى علما لانه اذا حذف حرف النداء منه يسبق اللذان الى انه منادى لكثرة نداء العلم (قوله اول للنيابة) وانما لم يجعل تفسير الحرف زلم يقل الحرف لفظا وتقدير كما يقتضيه سوق كلام المصم حيث قال وهو المظام اقباله بحرف نائب مناب ادعو لانه لا يصح جعله تفسير الحرف الا بتكلف بان يتم صواء كان الحرف لفظا او تقديرا بتقدير كان حتى يحصل العامل لقوله لفظا وتقدير بخلاف ما اذا كان تفسير للنائب فان نفسه عاملا فيهما فعلى ما ذكره من الاحتمالين يكون لفظا وتقدير اصفة للمفعول المطلق المحذوف لا يتم ان حاصل ما ذكره صوان حرف النداء هي المنادى قد يكون ملفوظا وقت يكون مقدر ا فلا حاجة الى ما ذكره المصم فيما بعد من قوله ويجوز حذف حرف النداء لا نناقول ذكره فيما بعد لافادة الاستثناء المذكور بقوله الامع اسم الجنس اه (قوله اول للمنادى) فح يكون قوله لفظا او تقديرا حالا من الضمير في اقباله ويجوز الحال من المضاف اليه حين جواز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لا يتم اذا كان قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للمنادى فلا حاجة الى قوله وقد يحذف المنادى على ما ذكره في آخر البحث لا نناقول ذكره لافادة قوله اقيام قرينة جواز قيل اذا كان لفظا او تقديرا تفسير للمنادى فما وجه تخصيص المنادى باللفظي والتقديرى فان المفعم به والمفعم المطلق وكذا الحال والتمييز يكون محذوفا ومذكورا والجواب ان قوله لفظا او تقديرا يكون تفسير الاحوال المنادى لا تفسير لنفسه لانه المظم اقباله صواء كان ملفوظا او مقديرا (قوله الا يا اسجدوا) يحذف الالفين مهالان احداهما هزة الوصل فهي ساكنة والالف ايضم ساكنة فيلزم التقاء الساكنين (قوله لكثرة استعماله) فيكون الحقة فيه مطلوبة ولفظة يا حقيقة بالنسبة الى ادعوا لانها اول حرف (قوله ولدلالة حرف اه) لانه للنداء وهو طلب التوجه اه فيدل عليه وهي الطلب فقوله ولا فادته فادته عطف تفسيرى لسابته اي وتفيد فادته بحسب المعنى اي معنى الفعل وهو لطاب (قوله لسد مسد الفعل) اي قايم مقام الفعل في العمل لاني افادة معنى الفعل فلا يرد ما ذكره مولانا مصم على قوله وعند المبرد حذف النداء قائم مقام احداه يعنى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه حتى يستغنى عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدر منه جزئي الجملة انتهى كلامه واحول ايضم ان الحرف يقوم مقام الفعل في افادة

معناه لان معناه الطلب وان قامت لا يكون بين ميبويه والمبرد مخالفة في ذلك لان ميبويه ايهما
قائل بكون لفظه يانا ييب منا بكذا لمبرد فيكون ماملأه منا جميعا قلت المبرد يجعله ماملأه فيه
حقيقة عند عدم الفعل كما يكون العامل في الضمير الذي في تحت الظرف في قولنا زيد في الدار
هو الظرف وهو في الدار حقيقة عند عدم الفعل واما عند وجود الفعل يكون عامل الضمير الماكور
هو الفعل واما ميبويه لا يجعل ماملأه الا على سبيل التجوز فحرف النداء عند تجرد النيابة وفيه
بعض بان قول المبرد لسا مسد الفعل يدل على ان اطلاق الانتصاب الي حرف النداء ليس اصالة
بل بالمجاز لان هذا الاطلاق لاجل انه نائب منابه فيكون الناصب حقيقة هو الفعل المقدر فلا
يكون بين مذهب ميبويه وبين مذهب المبرد مخالفة لان ميبويه يضم قائل بكون حرف
النداء ماملأه فيه مجازا لا يتم ان في الدار في زيد في الدار نائب العامل مع انه عامل في
الضمير حقيقة فالنيابة لا ينافي العمل على سبيل الحقيقة لاننا نقول لانم ان الظرف نائب العامل
بل العامل فيه مقدر فعند عدم العامل انتقل الضمير من الفعل الى الظرف كما قالوا واجيب عنه
بانه جازان يكون معنى قول المبرد ان الفعل قد صار معز ولا من العمل واخذ عمله حرف النداء
بطريق الارث فيكون ناصباً له حقيقة (قوله اصماء الافعال) اي اصماء الافعال التي هي ناصبة لانه
ح يكون الضمير معتقداً فيه بخلاف ما اذا كانت رافعة لا يتم ان اهم الفعل بمعنى الماضي الامر مع ان
حرف النداء بمعنى ادعوا بصيغة المتكلم المضارع لاننا نقول جازان يكون اسم الفعل عند بمعنى
المضارع او نقر حرف النداء بمعنى اقبل وقاعله ضمير المخاطب فاحد جزئي الجملة هو المنادي
عنده (قوله مثل يازيد جملة) اي نائب منابها ونفيها فادتها (قوله ويبنى) اي يجب ان يبنى
لانه يجوز ان يبنى لان حال في المسائل الوجوب لاجل ان فاعل الموصوف با بن مستثنى من
الحكم كما ياتي كذا ذكره مولانا عصم (قوله قدم بيان البناء والحقق اه) اي قدم بيان المنادي
المفرد المعرفة وبيان المنادي المحفوض وبيان منادي المفتوح بالالف على المنادي المنصم الذي
يكون مضافاً ومشبهاً به ونكرة صرفة وانت خبير باننا لا نحتاج الى بيان التقدم الا ان المسائل
ان يقول الاولي نقدر بيان المنادي المنصوب عليها لانه قسم من اقسام المقدم به وهو منضم فح
الى بيان التقدم قطعاً (قوله لقلتها) لا يتم ان المراد اما قلتها باعتبار الانواع والافراد وان كان
الاول فالثمة ممنوعة لان كل واحد من البناء والحقق والفتح يكون نوعاً واحداً فالمجموع ثلثة
انواع وكلها لنصب ثلثة انواع مضاف ومشبه به والنكرة للصرفة وان كان الثاني فهو غير معلوم وعلمه
مستبعد جداً لاننا نقول المراد هو الاول لكن المراد من قوله لقلتها موقفة كل واحد من انواعها بالنسبة
الى انواع النصب ونقول المستغاث نوع واحد سواء كان باللام او الالف واليه يدل قوله وينصب
ما هو مما يحمى حمل القلة على القلة بحسب التحقيق والاستعمال غير مناسب لان الشرح في التحشير بعد

الذراع من القليل يناسب الكثير والتليل بحسب الذكر لا بحسب التحقق (قوله ولطلب الاختصار) لا يتم يمكن اختصار المنادى في المفرد المعرفة ايضاً بان يتم المنادى المنسوب في كذا والمنادى المستغاث باللام في كذا والمنادى المستغاث بالالف في كذا وما صوامع منادى مفرد معرفة لاننا نقول الاختصار والمذكور في الكتاب مرجح لان الاختصار فيه في ثلثة اشياء وهي المنادى المضاف والمشبه به والنكرة لصفة بخلاف الاختصار فيما ذكر فان الاختصار فيه في شيئين واحد وهو المنادى المفرد المعرفة (قوله اي على الضمة) فان قلت لم يبنى على الضمة دون الصكون او على حرمة اخرى قلت اما بناء على الحركة فللاشارة الى ان بناء عارضي لا اصلي ولونبي على الفتح لا لتبس بعمل لا ولونبي على الكسر لا لتبس بمنادى المضاف الى ياء المتكلم الذي حذف ياء واكتفى بالكسر كما في قوله تم يا مباد والاصل يا مبادي لا يتم الا مراب لا يختصر فيها فان لنون في يضر بان ايضاً امراب لاننا نقول الكلام في امراب الاسم (قوله في غير صورة النداء) انما قال ذلك لدفع ما يقع ان المنادى المبني لا يكون مرفوعاً حين كونه منادى ويحتمل ان يكون ايراده لدفع ما يقال يلزم من كلامه ان يجتمع البناء والا مراب في اسم واحد ويلزم ان يكون كل من الضمة والافتق والواو رفعاً في المنادى المفرد المعرفة فيكون اطلاق المنادى عليه باعتبار ما يتول اي باعتبار ما يصير منادى بعد ذلك ففيه مجاز وارتكاب للمجاز لاجل ان الضمير في يرفع راجع الى المنادى وما اذا كان راجعاً الى الاسم يندفع المجاز كما هو اختيار بعض الشارحين فهو خلاف سوق الكلام لان السوق يقتضي ان يكون الضمير في يرفع الى المنادى لان الكلام فيه (قوله او الفعل مسنداً) وح لا يحتاج الى قوله في غير صورة النداء لا يتم لا يكون لهذا القول معطوف عليه لاننا نقول هذا عطف بحسب المعنى بان المراد من قوله يرفع به ان الفعل وهو يرفع معنداً الى الضمير الذي هو راجع الى المنادى فانه قال ان الفعل مسند الى المنادى فح يكون قوله به ظرف لغو متعلق بالفعل المذكور والفعل مسند الى قوله بما يبنى المنادى على ما يكون الرفع به فلا يذ كر محل الرفع فقوله به مفعول مالم يحسم فاعله (قوله وارجاع الضمير الى الاسم) اي ارجاع الضمير في يرفع الى الاسم لا الى المنادى لدفع ما هو غير ملائم لسوق الكلام فتاعرفت انفا قال الفاضل السم يجوز ارجاع الضمير الى الاسم الذي في المنادى لان المراد بالمنادى الاسم المطلوب اقباله فيجوز ارجاعه اليه مع قطع النظر عن وصفه كارجاع هو الى العنزل في اعد لو مو اقرب المتقوى انتهى كلامه اقول المراد من الاسم المذكور ما لا هو المطلوب اقباله وهو المنادى والاسم الاسم وعلى الاول يلزم كون المنادى المبني مرفوعاً ويلزم اجتماع الاعراب والبناء وعلى الثاني يلزم ما ذكره من ان ارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام كما لا يخفى ولعل الفاضل المذكور اخذ كلامه من كلام مولانا (عص) حيث قال ولك ان تجعل الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعد له امر اعد له امر

تم كلامه اقول ذات المتعدي هو اسم مع قطع النظر من كونه منادى في كل فعله قوله وارجاع اللفظ الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام فان ارجاعه الى العدل لسوق الكلام مخالف لارجاعه الى ذات المنادى (قوله ولا شبه مضاف) قيل ان المفرد لا يقع مقابلا لشبه المضاف في كلامهم واجيب بان المفرد هو هنا مقابل للمضاف فقط لكنه اراد من المفرد هو المفرد الكامل وهو بيان حاصل المعنى فانه اذا لم يكن مضافا فيحتمل ان يكون له مناهية به فاراد نفيه ايضاً لانه يصير مفردا كاملا (قوله وهو كل اسم لا يتم) اي المشابه للمضاف كل اسم ا قيل ان رجلا في قولنا يارجلا يصلح ان يكون مشابها للمضاف مع انه يتم معناه ولا يحتاج الى انضمام قولنا يصلح اليه كما يحتاج الى الانضمام في قولنا ظالعاجبلا و الجواب عنه بان المشابه للمضاف كل اسم عامل في اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه او اسم نكرة موصوفة بالجملة مثل يارجلا يصلح او اسم علم عطف عليه اسم اخر مثل يا زيد او عمر و (قوله معرفة قبل النداء او بعد) ولقائل ان يقول ان كونه معرفة بعد النداء غير جائز لانه شرط وهو مقدم على المشروط الا ان يتم هذا الشرط يكون شرط الاسم الذي يجعل له منادى اي لذات المنادى الا ان كون ذات المنادى معرفة يكون باطلاق العام اي قبل النداء او بعده (قوله لفظا ومعنى) اما لفظا فلكونهما جميعا مفردا واما معنى فلكونهما معا للتعريف ولكونهما معا للخطاب (قوله لكاف الخطاب الحرفية) وانما يكون الكاف في ذلك كاف الخطاب لان الكاف عارض على اسماء الاشارة لاجزائها فان اسم الاشارة هو ذا وادخال اللام للمفرد بينه وبين ذلك وكك الكاف عارض لضمير المنفصل مثل اياك وانما اعتبر هذا الكاف حرفا لمتناع وقوع اسم الظاموقعها فان اسم الظ لا يقع موقع الحرف ولا موقع ما اعتبره حرفا واذ عرفك هذا فلا يرد ان هذا الكاف اذا كان حرفا فكيف يكون معرفة لان المعرفة والنكرة قسمان من الاسم ويمكن ان يقع عدم كون الحرف معرفة يكون في غير الخطاب الحرفي فليتامل (قوله وكونه مثلها) اي ولكون المنادى المفرد المعرفة مثل الكاف الامنية افراد الخ وانما زاد هذا البناء المنادى المذكور ولم يكتف بوقوع المنادى موقعه لان مجرد الوقوع لا يكون سببا لبنائه والا يلزم بناء جميع المنادى لوقوع جميع المنادى موقع الكاف في ادعوك كما لا يخفى قيل وقوع المنادى موقعه اما ان يكون سببا للمشابهة او لا وان كان الاول فلم لم يقل اولاً ان المنادى المفرد المعرفة مبني لانه مشابه للكاف في ذلك و اياك لان المشابهة للمشابهة للشبيه مشابهة لذلك الشئ لا يقال لانم كون المشابهة للمشابهة للشئ مشابهة لذلك الشئ لجواز تغاير المشابهين لانا نقول لاتفاثر ههنا لانه يشبه للكاف التي في ادعوك في الافراد والتعريف فيكون المنادى المذكور مشابها للكاف التي في ذلك و اياك في الافراد والخطاب والتعريف ولو سلم التغاير فنقول المراد من المشابهة هو المناهية والمناهية للمناسب المشبه مناسبا لذلك الشئ وان كان بواسطة نقولهم المبني ما ناسب مبني الاصل

بمعنى المناسبة مطلقاً سواء كان لبوا مطة او بغير واطمة وان كان الثاني فلذكره مستدرِك وبلا
فائدة واجيب باختيار كل من الشقين اما باختيار الثاني فلانه لما وقع موقعه فوجد له بوقوعه
موقعه مناسبة الى الكاف الذي في ادعوك ولكنه اي الكاف الذي في ادعوك يشبه الكاف الذي في
ذلك واياك فم يكون للمنادى مناسبة بامر مو مشابه لمبني الاصل فواحد من المواضع التي هو سبب
للمشابهة لمبني الاصل مومنا كما ذكر في مبحث المبنيات واما باختيار الاول فلانه يحصل زيادة
المشابهة وذلك لان مغابته لكاف ادعوك اكثر من مشابهته لكاف ذلك واياك لانه مشابه لكاف
ادعوك في الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه ووقوعه موقعه منتف في مشابهته لكاف ذلك
واياك (قوله وانما قلنا ذلك) اي الكاف في ادعوك مشابه لفظاً ومعنى لكاف ذلك واياك (قوله
لان الاسم لا يبنى) قيل هذا المحصر بطم لان الاسم مبني لعدم كونه مركباً مع الغير مع انه غير
مشابه للحرف والفعل واجيب بان المراد بالاسم هو الاسم الذي ركب مع غيره واجيب ايضاً
بان المحصر اضائي فالمراد ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف والفعل لا لمشابهة اسم المبني وايه
اشار بقوله ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني (قوله قبل الهداء) قيل ح يلزم اجتماع التعريفين
والجواب ان اجتماع التعريفين ليس بماطل بل الباطل هو اجتماع التي التعريف قيل اجتماع
التي التعريف حاصل في المنادى المضاف مثل يا عبدا لله لان الاضافة هي التي التعريف واجاب عنه
مجد المشي مولانا عيب بان الاضافة ليست متعينة للتعريف فانها قد يكون للتخصيص اقول لقائل
ان يقول ان الاضافة الى المعرفة متعينة للتعريف بخلاف الاضافة الى النكرة الا ان يتم يكفي لنا
في ذلك مجرد كون الاضافة مطلقاً غير متعينة للتعريف اقول ويمكن الجواب بوجه اخر بان المحال
هو اجتماع التي التعريف اذا كانتا في اللفظ والاضافة ليست اللفظية ويمكن ان يتم ان الاضافة
الى المعرفة ليست متعينة للتعريف بل يكون للتعريف عند القصد (قوله ويازيدان ويازيدون)
ان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم ان يعرف باللام ودلالة عن تعريفه الزايل بالتنكير اي نكره
اولاً ثم ادخل الالف واللام عليه ثم يثنى ويجمع فكيف يصح هذا ان المثالان فالصواب يا رجلان
والجواب انه مخصوص بما سوى المنادى واجيب ايضاً بان لفظ يا قائمة مقام اللام (قوله اي ينجر)
وانما فسر المتعدي باللام لان الخفض في الحقيقة صفة الخافض فلا يكون حالاً من احوال المنادى
بخلاف الانجرار فانه حال من احوال المنادى والاحسن ان يبحث عن احواله فهو من قبيل ذكر
الملزوم واردة اللازم (قوله اي بلام يمدخه اء) اي يدخل اللام في المنادى في وقت الاستغانة
وانما فسر به اشارة الى انه ليس المراد من قوله بلام الاستغانة ان مدلولها ومعناها استعانة
لان مدلولها الاختصاص فانما اللام الجارة بل المراد به هو ما ذكره فاشار به الى ان اضافة اللام الى
الاستغانة بادنى ملائمة (قوله وهي لام التخصيص) فانها يثبت زيداً مثلاً من بين امثاله بالادعاء

(قوله على المستغاث) اي المستغاث منه (قوله من بين امثاله) فاذا كان جماعة من الناس وكان زيد منهم فانك ضعيف من بينهم زيد امثالا اي انت يخص من بينهم له فيقول يا زيد للضعيف مع ذكر المستغاث له اي زيد مستغاث والمستغاث له محذوف اي يا زيد للضعيف ومعناه بالفارسية اي زيد مخصوص گردانیده ام ترا بخواندن و بحاظر شدن از جهت اينك بفر ياد رهي تو اين شخص ضعيف را قيل لام الاختصاص يدل على اختصاص شيء بمدخوله لا على اختصاص مدخوالة بشيء واجيب بان الباء في قوله بالمدخولة دخلت على المقصور فان المعنى ان الدعاء مخصوص به فمخ يكون اختصاص شيء بمدخوله (قوله لثلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف اه) قيل لم لا يجوز ان يكون دفع الالتباس بالقوائن الخارجية وايض حذف المستغاث لا يكون الا بقرينة فالقرينة تدفع الالتباس فلا حاجة الى فتح اللام في المستغاث وكسر ما في المستغاث له ويمكن ان يقرأ في دفعه بان ما يدفع به الالتباس فهو اذا كان في نفس الاعم وهو المستغاث والمستغاث له اولي مما كان من الخارج (قوله يا للظالم) بفتح اللام في المستغاث وكسر ما في المستغاث له ومعناه اذ هو كم لهذا المظلوم الضعيف لتنظر واليد ويعينوا اياه (قوله فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم اه) وعدم العلم فلكون اللام فيهما مجرورا واعلم ان المستغاث هو الذي يطلب الامتغاث والمستغاث هو الذي يطلب منه الامتغاث والمستغاث له هو الذي يطلب الامتغاث له والمستغاث له هو الذي يطلب الامتغاث له لانه مظلوم ولا يطلب الامتغاث منه فالاولى ايراد زيد مثلا موضع المظلوم اقول فاية الامر ان ايراد موضع المظلوم اظهر في التمثيل وذلك لانه جاز ان يكون المظلوم اما من اعماء من هو مستغاث على ان المظلوم مع كونه مظلوما جاز ان يقع مستغاثا ولا يابى عنه شيء كما لا يخفى على المتأمل (قوله ولم يعكس الامر) لدفع الالتباس لان المنادى المستغاث واقع موقع كانه وحاصله ان اللام اذا دخلت على المظهر فهي مجرورة واذا دخلت على المضمرة فهي منتوحة فلما كان المستغاث موضع الكاف في ذلك ففتحت اللام فيه ويمكن اقامة هذا الوجه لفتح لام المستغاث لكنه اختار وجبا آخر فبمعنى حصول هذا الوجه في نظم الكلام وترتبه ليجوز به ايهم (قوله فان طفت هيتا على المستغاث اه) وصوت فريح لعدم الفرق بين المستغاث والمستغاث له على تقدير كسر اللام المستغاث من لو لم يفتح اه (قوله لان الفرق بينه اه) اي فرق المعطوف في المثال المنكور بينه اذ يعنى بفرقه بانه مستغاث لامستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فالمعطوف ايضا مستغاث (قوله حاصل بعطفه على المستغاث) اي عطف ذلك الشيء عليه فانه يكون معطوفا على المدخول يا فيكون المعطوف ايضا مستغاثا فان المعطوف في حكم المعطوف عليه واذا عطف مع ياء فمخ يكون المجموع معطوفا على المستغاث فيفتح فيه الالتباس على تقدير كسر اللام فيها على امر في قوله يا للمظلوم الا ان المستغاث يحصر معناه.

فلا بدح من فتح اللام ح ليعتبر انه مستغاثح ايض اقول فح لا بد ان يتم في يا اريد ويا العمر ويا بالعمر
بتكرار حرف النداء لانه لا بد من ايراد يا على المعطوف عليه على المعطوف الا ان يتم فالتزمه
ولا استحالة في هذا الالتزام غاية ما في الباب انه يلزم تعدد طلب النداء في المستغاثح ومود اخل في
النداء فانه يصح ان يتم يا يا الله للمساكين بتكرار يا ويتم لا بد من ايراد يا على المعظم عليه على المعظم
اذا لم يكن على المعطوف عليه بعينه على المعظم (قوله فبد جوارها عفتك مشابهة للحرف) قيل لام الجارة
لو كانت ملته ضعف المشابهة فيلزم ان يصير غير المنصرف منصرفا بدخول تلك اللام لان غير المنصرف
انما يكون غير منصرف لمشابهته بالفعل وايضا يلزم كون انصرافه اولي لان غير المنصرف والمنصرف
جميعا من نوع واحد بخلاف المعرب والمبني فانهما نوعان مختلفان فان انتقال الشيء من نوعه
الى نوع نفسه اهل من انتقاله من نوعه الى نوع آخر فجعل غير المنصرف منصرفا بدخول تلك اللام
اهل من جعل المبني معربا واجيب بان علة بناء وهي حرف النداء في غاية الضعف فحرف النداء
واللام اذا اجتمعتا كانت الغلبة للام لقربها الا يتم ان علة بناء هي المشابهة بالحرف لاحرف النداء لانا
نقول حرف النداء سبب المشابهة لان يازيد بمنزله ادعوك كما يرتفصيله فاقيم السبب مقام المسبب
(قوله على ما هو الاصل فيه) اي على الحرف او الحركة الذي هو الاصل في المنادى المستغاثح باللام
هذا اذ اريد بقوله انما عرب المنادى الخ انه انما اعطي للمنادى اعرا بازا ما اذا اريد به انما جعل
المنادى معربا فيكون معناه ح بناء على المعربة التي هي الاصل في المنادى لانه في الاصل معرب
منصوب وابناء عارض عليه (قوله يا للنداء وبالنداء) ومعنى النداء هي حادثة وسختي فيكون
التعجب في نفسها ويشتمل ان يكون التعجب في حادثة تقع في اثنائها (قوله وكيف يصدق قوله
فيما بعد اة) ونشاء الاعتراض باعتباره ميراثية في قوله وينصب ما سواهما لان المنادى مجرور
ايضا فيما فيه لا ما التعجب والتهديد مع ان المنادى الذي بعدهما ايضا يكون ما سواهما فيل يصح
قوله وينصب ما سواهما كليا بان قوله مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويار جلا لغير معين من نعمة
القاعدة بان يكون الامثلة المذكورة قيودا لقوله وينصب ما سواهما فيكون قوله مثل يا عبد الله
اه متعلقا بها سواهما اي وينصب ما سواهما الذي هو مثل يا عبد الله اه ولكن جعل المثال من نعمة
القاعدة بعيد (قوله واجيب بان كل من هاتين اه) اي اجيب عن الاعتراضين احدهما قوله
فلم اهل المنص فكريه والاخر قوله فكيف يصدق قوله فيدا بعد اة فاذا كان كل من هاتين
اللامين لام الاستغاثح فيندفع الاعتراضان قطعا لكن يرد عليه انه اذا كان اجلا للامين لام
التعجب والاخرى لام التهديد فكيف يكونان للاستغاثح اي ادخالها في الاستغاثح بماذا
فلهذا في ذلك قال كان المهمل اسم الفاعل الخ (قوله كان المهمل اسم الفاعل يستغاثح) فيكون المستغاثح
والمستغاثح له في المنادى الذي بلامي التعجب والتهديد شيئا واحدا فان من يقول لاقتلنك

فكانه لم يقدر على حفظ نفسه بان يكون في قلبه خدشة فاراد ان يدفع تلك الخدشة به اي
بطلب الاستغاثة فيقول بالمهد اسم مفعول بالزيد لاقتلتك فكانه يقول على المهل اسم مفعول
انت هيئت نفسك لقتل يقع مني عليك حتى تخلص من ذلك العقوبة التي عرضت علي من عدم
قتلك ويمكن بيان معنى يا زيدا لاقتلتك بعبارة اخرى بانني استغيت بك يا زيدا من الم خصومتك
وينبغي ان يكون حاضرا عن خصومتي لئلا اقتلتك فالضمير في ليحضر ومنه وخصومته راجع
الى المهل اسم مفعول والضمير في يخلصم ويستريح الى المهل اسم فاعل فاستغيت يستغيت
من المهل اسم مفعول بهذا الوجه وكك في التعجب فان من تعجب الماء لقوته مثلا يقول
يا للماء فكانه وقع بسبب التعجب في قلبه خدشة فاراد ان يدفع تلك الخدشة بطلب الاستغاثة
وقوله ليحضر اي المتعجب منه وقوله يقضي من القضاء وهو الاداء اي فيقضي المتعجب منه
العجب الذي عرض له بسبب كثرة الماء في قوانا يا للماء فكانه يقول يا للماء بهد التعجب مني لانه
منادى حكما وبعبارة اخرى فيقول يا للماء استغيت بك لا قضي منك التعجب واخلص من العجب
واورد مولانا عصم ههنا بحثين الاول انه يمتنع ان يحضر المهل اسم مفعول لاعانة المهل اسم فاعل
لان الاعانة هي تحميل المهل اسم فاعل المقصود من المهل اسم مفعول فان مقصودنا اما القتل
او الضرب فيمتنع ان يحضر المهل اسم مفعول ليصير مقتولا للمهد اسم فاعل او مضر والم والتاني ان
المتعجب منه حاضر قطعا فكيف يطلب منه الحضور فان المتعجب لا ينادى الا بالحاضر لان الغداء
بعد وقوع التعجب له بسبب الماء فكيف يصح قوله ليحضر اقول الاعتراضان مرفوعان اما الاول
فلان مقصود المهل اسم فاعل ليس قتل المهل اسم مفعول او ضربه بل مقصود دفع الخدشة التي
عرضت على نفسه منه في دفع تلك الخدشة بطلب الاستغاثة فليس مراد القتل او الضرب حقيقة
كما عرفت تفصيله آنفا واما الثاني فلان المراد من الحضور ليس الحضور من الغيبة بل المراد
هو بقاء الحضور بان لم ينعقد بالتفويض كما ان المراد من قولهم ضموا وفتح او كسر هو بقاء الضم والفتح
والكسر ويمكن الحواب عن التمهيد باننا لانم ان مقصود المهل اسم فاعل اما القتل او الضرب بل
تهددك هما (قوله واما المراد يا قوم ويا هؤلاء) معناه ادعوكم يا قوم لاجل الماء لينظروا
فيه وتعجبوا منه اي يا قوم اعجبوا للماء ويا هؤلاء اعجبوا للماء وهي فالمستغاث هو القوم وهؤلاء
وللماء وللمستغاث هي مستغاث له نقوله اعجبوا لكسر الهمزة وفتح الجيم (قوله على نقد يركس اللام ظ)
لانه ح يندب للهن اي ان المنادى ههنا محذوف ذر لهؤلاء مكسور يكون مستغاثا له (قوله واما
على نقد يركسها فحذفت) اي اما ان القول بحذف المنادى على نقد يركس اللام فمشكل لان
المنادى ح محذوف فكيف يجعل لامه مفتوحا وليس فيه ما يقتضي فتحها (كما هو) اي لا يقتضي فتحها
كان ظاهرا مسبق وهو المتعجب المستغاث بالمدغاث له او وقوعه من قول اللام موقع الكاف اي ليس

بين المستغاث والمستغاث له التباس بسبب كسر اللام في المستغاث له اي في للماء وياللدواهي
حتى يفتح اللام فمع الالتباس بينهما كما كان الالتباس بينهما على تقدير كسر اللام في المستغاث
وكك لم يقع مدخول اللام وهو المستغاث له موقع الكاف حتى يفتحها فيه فالتقول بفتح اللام فيه
مشكل وان قلت قد وضع له موضع الامنادى فاللام في المنادى مفتوحة قلت لان كونه في موضعه
(قوله لاقتضاء الالف فتح ما قبلها) سواء كانت الاستغاثة اولا قيل هذا الدليل لا يثبت المدعى
لجواز ان لا يقتضي الالف فتح ما قبلها اذا كان الاسم الذي الحاق اخره الف معربا مثل جاءني العصا
واجيب بان هذا الدليل ليس دليلا على بناء المنادى بل هو دليل على كون بناء على الفتح
وبما ذكرنا ظهر ان اللام في قوله لالحاق الفها ان كانت للعللة يكون علة لفتح ذون البناء
على الفتح وان كانت للوقت فيجوز ان يكون البناء على الفتح في وقت الحاق الفها كما لا يخفى
(قوله فلا يحسن الجمع بينهما) اي بين اللام والالف لانه اذا كان بين الاثرين تناف فكذلك
بين المؤثرين لان التنافي بين الاثرين يستلزم التنافي بين المؤثرين وانتقلت اذا كان التنافي
بين المؤثرين لازما فكيف يصح قوله فلا يحسن بل يجب ان يتم لا يصح قلت انما يكون ذلك اي
كون التنافي بين المؤثرين لازما في الامور الحقيقية دون الاعتبارية واعتراض على
قوله لان اللام يقتضى الجر بان المراد اما ان اللام يقتضى الجر اللفظي فهو م او اراد ان اللام
يقتضى الجراءم من ان يكون لفظا او نقديرا او غيرا فمسلم لكن قوله فبين اثريهما تناف
م كما في الامم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم فان الياء يقتضي كسرة ما قبلها و
اعرب بالاعراب التقديري اقول يمكن تحقيق كلام الشارح على وجه لم يرد هذا المنع ولما ذكر
بقولنا وان قلت آه ان المراد من قوله وبين اثريهما تناف ان بينهما تناف في الجملة وهو
ظاهر فهذا القدر كاف اعلم بحسن الجمع بين المؤثرين وبهذا التحقيق منقطع مناقشة وهي انه
لا يكون التنافي بين الاثرين مثل يالاحمد بفتح اللام فان جر غيرا انصرف بالفتح
بان يتم مرت باحمد لتحقيق الفتح والجر فيه لان الجر فيه تابع للنصب واجيب بان المستغ
هو اجتماع حركة الاعرابي والبنائي معا فسقطت المناقشة لاني اعمد في المثال المذكور
كلتا الجرحتين بنائيان وقيل لو اجتمع اللام مع الالف يلزم اجتراح عوض والمعوض عنه
لان لام الاستعانة موض عن الفها (قوله بالحاق الهاء به للوقف) قيل الحاق الهاء للوقف في
كلمته كان آخرها حرفا متعركا وهذا آخرها الف وهو ما كان فيصح الوقف على الالف بدون
الهاء لان الوقف انما يكون على حرف ساكن اقول اولا لان كونه الوقف على حرف
ساكن عند ادغام حيث قال في قوله والرضاء الى ياء المتكلم يجوز فيه الى قوله
وبنانيا عوقفا ولنا نيبان اقول معناه بالحاق لهاء للوقف على الالف لكن الحاق الهاء لاظهار

الالف لام على الماء فتح لا يحتاج الى ان يجاب منه بانه ليس المراد منه ان الحاقها بالوقف فقط بل معناه انه يكون للوقف فجاز ان يكون الحاقه لامرأ محرا ايضاً (قوله ان كان معرباً قبل دخول حرف النداء) انما زاد هذا اللفظ الا مترافاً بقرينة ان المراد اما ان المنادى منصوب فيما سواهما انما او نقدير فقط واللام من ان يكون لغزاً او نقديراً او محلاً وان كان الاول فيشكل على المنادى المبني على الفتح كما في يا يوم لا ينفع مال ولا بنون فان اليوم منادى ليس مفرد معرفة ولا مستغفاً بل مضاف مع انه ليس بمنصوب بل هو مبني على الفتح وكك يا خمسة عشر وان كان الثاني فيلزم دخول جميع المنادى تحت النصب لان الجميع منصوب محلاً لان المنادى مطلقاً سواء كان مفرد معرفة او لا قسم من المفعول به وهو منصوب وتقرير الجواب باختيار المشق الاول بان اليوم مثلاً في المثال المذكور مبني قبل دخول حرف المنادى ايضاً غاية ما في الباب انه لا يعلم حال المنادى المذكور ح (قوله وما غيره مغير عن حاله) اي ليس دوناً شبيهاً وكان مغيراً للمنادى عن حاله فما نافية وقوله مغير فاعل لقوله غير والضمير المنصوب الى المنادى بخلاف المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث لان فيه ما شبيهاً بغير مما من حالهما اما في المستغاث هو اللام والالف واما في المنادى المفرد المعرفة دوا البناء فان البناء مغير له كاللام (قوله مثل يا طالعا جبلاً) قيل قوله جبلاً مفعولاً لقوله طالعا واعم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتمد بالابتداء او الاستفهام او الذاتي او غير ذلك من الامور التي ذكرها وصو لم يعتمد بشيء منها جيب بانه اعتمد بموصوف مقدر ورد هذا الجواب بان الموصوفه او معرفة بان يقيم يارجل طالعا جبلاً بان يكون موصوفية الرجل باعتبار نصبه المحلي لانه من اقسام المفعول به او نكرة بان يقيم يارجل طالعا جبلاً وان كان الاول فيكون الموصوف ح مفرد معرفة فيكون ح معادى مفرد معرفة لا المنادى المشابه بالمضاف واما كون الموصوف مفرد معرفة فلان الصفة معرفة بحسب المعنى لانه قصد تعريفها لكن المناسب ان يكون بحسب اللفظ ايضاً معرفة بان يقال يا الطالع جبلاً بالالف واللام وقيل الوجه لكون الموصوف معرفة ان طالعا معرفة بدليل تعريف صفة في فجو يا طالعا جبلاً الظريف ومألها واحداً كما يظهر لك من الحاشية التي اوردتها الش في قوله يا حسنا وجهه ظريفاً فصيأتي لا يقيم اذا كان طالعا معرفة بدليل تعريف الصفة فكيف يصح كون موصوفه نكرة لانا نقول الصفة لما وقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريف الموصوف وان كان الثاني فيدخل تحت المنادى الذي هو نكرة غير معينة ويمكن الجواب بالفرق بين كون الموصوف مذكورا وبين كونه مقدر بان الموصوف اذا كان مقدر فيقيم له مشابه المضاف وان كان مذكورا فجعل له قسما من المنادى المفرد المعرفة قالوا هذا الموضوع من منزلة النحويين (قوله وهذا توقيف) اي قوله لغير معين توقيف وتعيين لنصبه ولا يكون تقييداً او قيماً انه ليكون

مخصصا وقيدا احترازيا وبالجملة انه تيمم وانعي لنصب رجلا اي رجلا منصوب في هذا الوقت
اي في وقت ان يراد به غير معين وليس نقيده له لانه يكون معناه ان رجلا منصوب على تقدير
دلالة او حال كونه والاعلى غير معين فيلزم منه صحة دلالة على تقدير النصب على المعين
ايض مع انه على تقدير النصب لا يستعمل المعين فانه اذا اريد المعين منه يقر يارجل بالضم لا
بالنصب (قوله يا حسنا وجنة ذريغا) وهو وصف مشبهة باسم الفاعل فيكون المراد منها معنى
الفاعلية فيقع قوله طويلغا لغة له فهذا التسم مما هو مشابه للمضاف فلا يكون مفردا قال
قدس سر في الحاشية وانما قيدناه بقولنا طويلغا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين
فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف انتهى كلاس اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به
معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان منعيما بالجملة از طرف فانه لا يوصف بالمعرفة بعد وصفه
بالنكرة فلا يقال يا حليما لا تعجل التذوق من بل يقر قد وساو ذلك لانه كره وصف الشين
بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك قبل النداء (قوله احميت) واذا لتعليل وحيث
المطرف اي لما انضغ انتفاء كل من القيدتين بمثال سهل او المزداد من القيدتين هو المفرد المعرفة
لانه قال وموما لا يكون مفردا مثل يا عبد الله فانتهى هذا القيد فيه وايض قال وموما يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة مثل يارجلا لغير معين فانتهى هذا القيد فيه ايض فوجود مثال على
انتقا لهما معا بالسهولة (قوله هذه اشارة) اي نذس طالعا بجلا اعم من ان يراد بها معين
او غير معين لكن اذا اريد بها اسم يكون مثلا للقسم الماني واذا اريد بها غير المعين
يكون مثلا للقسم الرابع (قوله ياسوى مستجاب ايض) كما يكون مثلا ياسوما المنادى
المفرد المعرفة (قوله ونوبع المنادى) ولما كان اتواع المنادى المبني احكاما خاصة لم يكن
في اتواع شين اخر كما نغم البطلق والنغم به والتميز وغير ما افردنا بالذكر ولم يكتف بذكر
التواع الذي يجبي بعد ذلك وبجارة اخرى وانما افردنا بالذكر مع ان للتواع باب مفرد بعد
ذلك لانها يخالف حكم التواع باعتبار النداء والبناء (قوله لان اتواع المنادى المعرب تابع
للغظة فقط) وانما قيد التواع بالمنادى لان تابع المعرب قد يكون تابع محله ايض كتابع اسم ان
المكسورة مثل ان زيد قائم وعمر يرفع عمر لانه محم على محل زيد وهو الرفع بالابتداء ولكن تابع
المنادى المعرب لا يكون تابعا محله (قوله زفيدنا المبني بكونه على ما) وانما اضاف التقييد
الى نفسه لانه اراد من الالف واللام في قوله المبني الجنس واما ان كان الالف واللام فيه للعهد اي
المبني الذي بينه بقوله وارجى على ارفع به يسمى التقييد مضافا الى المعنى قال مجيد الحاشي
مولانا عب وجازان يجعل اللام في المبني للعهد اي ما فهم من قوله ويبني على يرفع به فلا حاجة
ح الى التقييد لانه لا يوزان يكون قوله على ما يرفع به بما المراد المص بان الالف واللام

في قوله المبني للعهد لانا نقول لو كان هذا بيان مراد فلا بد ان يضيف التقييد الى الرضم لا الى نفسه ثم اقول جعل اللام للجنس اولى من جعلها للعهد لان نفس المسئلة التي هو في صدر بيانها شامدة على ان المراد من المبني هو المبني على ما يرفع به وهو الحكم فلا يحتاج ارادته ح من كلامه الماضي بل فيه بعد بالنسبة الى الشاهد الحاضر الذي يشهد اليه كما لا يخفى على من رجع الى وجد انه فان قلت من اين اخذ الشئ هذا التقييد اي على ما يرفع به قلت اخذناه من الحكم وهو قوله يرفع على لفظه وينصب على محله لان الحدل على اللفظ حين الرفع لا يكون الا فيما يرفع به ونقول اخذناه مما سبق لانه لم يسبق بعنوان المبني الا المبني على ما يرفع به بخلاف المستعاضات بالالف كما لا يخفى قيل ينبغي ان يقيد المنادى المبني بان لا يكون مبهما كما قيده بقوله على ما يرفع به مثل يا ايها الرجل فان الرجل تابع المنادى المبهم الذي هو اي مع انهم التزموا الرفع فيه واجيب بانه مستغن منه لذكره فيما بعد والمراد التابع صورة وحقيقة فان الرجل في ايها الرجل صفة لاي صورة لاحقيقة فان الرجل في الحقيقة منادى لانه ادخل حرف النداء على الاسم المبهم امثلا يلزم اجتماع التي التعريف كما سيجيئ (قوله انما جعلنا المفرد اعم) والحاصل انه لو اريد من المفرد المفرد الحقيقي فيخرج المضاف بالاذن المعنوية واللفظية والمشبه بالمضاف واما اذا عمم المفرد من الحقيقي والحكمي فيخرج المضاف بالاضافة المعنوية ويدخل المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف (قوله فانهما اي المفرد الحقيقي والحكمي) (قوله كاننا) اي المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف انما انتفاء على نقول المفرد المتبقي ذلك واما الانتفاء على نقل المفرد الحكمي فلان المفرد الحكمي هو الذي كان مضافا لفظيا ووجه مضاف فلم يكن مضافا معنويا ولا يخفى ان قوله فانهما لما انتفتت اذ علت لكون المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه به مفردا حكميا فم يجب ان يقول فانه لما انتفتت فيه اذ ارجاع الضمير الى المفرد الحكمي فان في المفرد الحقيقي انتفتت الثلثة جميعها لا المعنوية فقط فعند انتفاء الثلثة لا يترتب الجزاء بل ان الشرط فان انتفاء الثلثة جميعا لا يكون مبنا لكونها في حكم المفرد بخلاف ما ذكره الضمير واجبا الى المفرد الحكمي الا ان يقام مال ضمير المفرد والتثنوية واحد غير مفائر (قوله لي ادخل) متعلق بقوله وانما جعلنا اي ليدخل فيها المضاف اذ لان الحكم وهو قوله ترفع وت نصب جار فيهما ايضم (قوله يا ايها الحسن الوجه) بضم الدال بدون التنوين لانه مبني وهو امثالان للاضافة اللفظية (قوله ويا زيد الحسن) بضم الدال بدون التنوين وبضم الياء فانها امثالان للمشبه بالمضاف (قوله ولم يجز فيما هو) عطف على قوله لم يجز (قوله فصل لتراجع) لا يتناول الجزاء لا يترتب على الشرط لان عدم حريان الحكم الآتي في التوابع كلها لا يكون سببا لمفضول التوابع فانه يكفي بيانها بالاجمال

لأننا نقول المراد من قوله فصل معناه اللغوي وهو البيان وهو عام من التفصيل والاجمال
ونقول يتبرر البيان بالتفصيل في جانب الشرط ايضاً (قوله في الاغلب) اي في اغلب الاستعمال
او اغلب المذاهب لان الثاني عين الاول لفظاً ومعنى (قوله وقد يجوز) من التجويز لا من
الجوار ولو كان من الجواز فله وجه ايضاً (قوله وكان المختاراً) وقوله كان بالتشديد لا يقر
اذا كان المختار عند المصنف ذلك فلم يفسر! لشم التاكيد في قوله من التاكيد بالمعنوي لانا
نقول تبين في ذلك بالجمهور (قوله والصفة مطلقاً) سواء كانت الصفة موضحة او ما دحة او غيرهما
(قوله والمعظم بحرف الممتنع اء) والمراد من يا مطلق حرف النداء فذكر يا على سبيل
التشثيل ويجوز ان يراد خصوصاً بسبب ان امتناع دخولها يستلزم امتناع دخول اخواتها ايضاً
وبالعكس ونداءم يقل والمعظم المعروف باللام مع انا نحتاج في تفسيره اليه كما فسر الشم به
وايضاً هو اخص لان ما قال المصنف احتراماً من قولنا يا زيد والله برفعهما معا ولو قيل المعطوف
المعرف باللام يشمل هذا التركيب مع عدم جريان الحكم المذكور عليه لعدم صحة نصبه حملاً
على المحل لانه لم يقل بنصبه احداً ولانه يظهر من قول المصنف وجه امتناع دخولها عليه فلما
اختارها فان العلة فيه هي الالف واللام (قوله على لفظه الظاهر او القدر) مثل يا فتى ويا مولاء
فان محمها تقديري مفروض كما ذهب اليه الشيخ الرضي لانه يكون لهؤلاء لفظ بطريق الفرض
والتاويل بان يقوم مقامه شبيه يظهر الضم معه او يؤول بهذا المشي فيظهر الحركة فيه كما في يا
هذا العاقل والعاقل والظاهر ان يقر ان هؤلاء ضمها محلياً لانه لو وقع مفرد معرفة معرب موقده
يضه كما ان له نصبا محلياً لانه لو وقع مضاف موقده لكان منصوباً (قوله لان بناء المنادى
مرضي فيشبه المعرب اء) وهو دفع اعتراض تثيره الاعتراض يمكن بوجهين الاول ان يقر الحمل
على لفظ الظالم ليس بصحيح لان تابع المبني يكون تابعا لمحلله لا للفظه والثاني انه اذا كان تابع
المنادى المبني تابعا للفظه ففي نحو يا مولاء الكرام كان الكرام تابعا للفظ مولاء مع انه ليس كذلك
ونقرر الجواب عنهما ان تابع المنادى المبني تابع للفظه اذا كان بناءه عرضياً فيشبه المعرب في ان
تابعه ايضاً تابع للفظه واما اذا كان بناءه اصلياً لا يكون كذلك كما في المنادى المذكور (قوله لانها
اكثر واشهر) وقيل الاختصار على مثالها لاجل ان بعضهم لم يجوز كون المنادى موصوفاً فان التابع
اذا كان صفة يكون المتبوع موصوفاً قطعاً وذلك لان المنادى موضع كاف ادعوك فيكون
موضع الضمير وهو لا يقع موصوفاً (قوله يا زيد والحارث والحارث) قيل ينبغي ان يقر يا زيد
والحارث والحارث بحرفي العطفين لان الحارث الثاني معطوف على مجموع الحارث الاول باحد
حرفي العطف ثم عطف الحارث الثاني على المنادى بحرفي العطف الاخر فلا بدح ان يقر
والحارث بوازين واجيب بان الحارث الثاني لا يكون معطوفاً على مجموع الحارث

الاول بل هو معطوف على جزء وهو الحارث بدون حرف العطف فيكون الحارث الثاني مع معوننا
 على المنادى بحرف العطف الذي هو في الحارث الاول لا يقيم لوقال انهم المعظم الممتنع دخول
 يا عليه لثان اولى لانه المنعرو ويغيد ما افاده قوله بحرف الممتنع اذ لان المعظم لا يكون
 الا بالحرف لاننا نتوال لانم ذلك لان عطف البيان قد لا يكون بالحرف فقوله في المعظم بحرف الممتنع
 دخول يا عليه اشارة الى ان الالف واللام في قوله المعطوف للمعظم وانما يكون ذلك الخلاف في المعظم
 المنكور لان التابع في المعظم المنكور يصلح ان يكون منادى مستقلا بخلاف توابع الاخرى
 كما فتا كيد والصفه وعطف البيان فان العاقل مثلا هو عين زيد في الحارج كما لا يخفى (قوله ولكن
 لما يباهر) اي الم يكن حرف النداء يليه بسبب الالف واللام جعل تلك الحالة وهي الضمة
 امرابا في التابع فيكون الضمة علامة البناء في المنادى وعلامة الاعراب في التابع بسبب عدم مباشرة
 بحرف النداء له ولك ما يقوم مقام الضمة قيل هذا الذي اوضح لزم ان يكون الرفع اولى في تابع المنادى
 المضاف مثل يا عبد الله والحارث مع انه لا يجوز رفع الحارث بل هو منصوب وجوب الان تابع المنادى
 المعرب يجب ان يكون نداء باللفظه والجواب ان الرفع اولى فيما كان الرفع جائزا وهو في ليس كذلك لان
 المنادى المضاف منضم والحاصل ان الرفع انما يكون مختارا ان لم يمنع مانع وكون المنادى مضافا مانع
 لذلك وقيل ايضا لوصح هذا الدليل لزم ان يكون الرفع اولى في المفرد الحكمي كالمضا - بالاضافة
 اللفظية وشبهه فان المنغرد في قوله وتوابع المنادى المبني المفرد اعم من المفرد الحقيقي والحكمي كما
 مرح به الشرح مع انه ليس اولى ويمكن الجواب بان هذا الحكم جازان يكون في المفرد الحقيقي فقط
 (قوله وابوء بر بن العلاء النحوي القاري المتقدم على الخليل يختار فيه النصب) وقوله العلاء بالان
 والتخفيف وقوله المتقدم عليه اي المتقدم عليه زمانا لارتبة فانه قال بعضهم لم يسبق مثل
 الخليل احد ولم يسمي بعد ذلك مثله ايضم والعلاء النحوي واحد من القراء السبعة وانما زاد قوله
 القاري المتقدم على الخليل لانه جازان يكون ابوء بر بن العلاء النحوي متعدد افايراد قوله
 القاري اذ للامتياز واعلم ان ابوء بر عطف على فاعل يختار وهو الضمير المستكن فيه لجواز
 العطف على الضمير عند الفصل بلا تاكيد والنصب معطوف على الرفع فلا يلزم العطف على
 معمولين عاملين مختلفين بحرف عطف واحد واقتل ان يقول ان كلام الشرح بأبي عنه والا
 فينبغي ايراد قوله يختار قبل قوله وعمر بن العلاء فيكون معطوف على قوله والخليل فالعامل
 غير متحد الا ان يتم ما ذكره الشرح بيان حاصل المعنى فالامر في العبارة سهل (قوله وانه
 العباس المبرد) وقوله المبرد اعم وابوء بر تعجاس كخمبة (قوله ان كان المعظم كالحسن فكا الخليل)
 وفي هذه العبارة لطافة لان الحسن في الاصل صفة يمكن نزع اللام عنه فيمكن ان يكون معنى
 قوله فكا الخليل انه كاسم الخليل في جواز نزع اللام منه او كانه حسب الخليل كما هو المراد

قوله اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه) سواء كان علما او غيره فدخل فيه الرجل وخرج
 : منه الصعق واذا اردت تقييق الحال في صحة نزع اللام من العلم وامتناعه عنه فاعلم ان العلم
 ان لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا
 كالفصل لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقر في محمد وعلى المحمدا والعلي وكذا ان كان اسما له
 معني جنسي يقصد به مدح او فم كالامدوا للكلب ولاخفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان
 موضوعا مع اللام لم يجوز نزع اللام عنه لانه كبعض حروف الكلمة وبعبارة اخرى ان العلم اما ان
 يكون فيه معنى الوصفية او المصدرية او الجنسية قبل العلم والالف واللام تدخل في مثل هذا
 العلم وان لم يكن العلم كك فانها لم تدخل عليه والعلم الذي تدخله الالف واللام على قسمين
 احدهما ما يمكن نزعها عنه وثانيهما ما لا يمكن نزعها عنه والذي لا يمكن هو العلم المعروف باللام
 الذي تدخله الالف واللام باعتبار استعماله في فردة ثم يجعل هذا المعرف باللام علما لهذا الفرد
 مثل النجم والصنق فان النجم اسم جنس للكوكب عرف باللام وجعل علما لفرد منه وهو الثريا
 والصعق اسم جنس للصاعقة ثم اريد به الرجل الذي اضر به نفاك الصاعقة وقيل الصعق هو الرجل
 الذي ليس له شجاعة ثم اريد به الرجل الخاس (قوله لا مكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه)
 وبهذا الكلام انذاع ما قال بعض المحشيين على قوله وادوا لعباس المبردة بان له لو كان الامر على العكس
 كان اولى لان المعروف باللام الذي جاز نزعها عنه يكون للمتعريف فلم يجوز اجتماع حرف النداء معها
 فلا يكون منادى مستقلا ان لم يجوز نزعها عنه يكون اللام جزء الكلمة فلا يكون للمتعريف فيجوز
 اجتماع حرف النداء معه فيكون منادى مستقلا (قوله والمضافة عطف الخ) لا يخفى انه فيه وان كان
 صانف اشبه على معنوي عامليين مختلفين بحرف عطف واحد لكن لا يكون عامل كل منهما مختلفا
 اما الاول فلان قوله المضافة عطف على قوله المفردة وقوله تنصب مطف على قوله ترفع واما الثاني
 فلان قوله المفردة صفة للتوابع فيكون العامل فيها الابتدائية كما في التوابع وقوله ترفع خبر ما
 فيكون العامل فيه ايضا الابتدائية وكك في قوله المضافة وقوله تنصب (قوله بالاضافة الحقيقية)
 اي الاضافة المعنوية لان الاضافة اللفظية والمشبها بها داخلان في المفرد لانه اعم من الحقيقي والحكمي
 كما عرفت (قوله لانه اذا وقعت منادى) فيه ان هذا اللفظ لو صح يلزم ان يكون توابع المنادى
 المبني الذي يكون توابعه مضافة بالاضافة اللفظية او مشبها بالمضاف ايضاً تنصب لانها اذا كان
 مناد يبين ينصبان كما مر من قوله وينصب ما سواهما فنصبهما اذا كانا توابعاً راي لان حرف النداء
 لا يربط شهما مع انهما اذا وقعوا توابعاً لا يكونان منصوبين بل هما مرفوعان حملا على لفظه المبني
 ومنصوبان حملا على محله لان المفرد في قول المصنف اعم من الحقيقي والحكمي كما عرفت عند اخلاصة
 ما ذكره الفاظ السمع وهذا ليس بشيء لان الضمير في قوله لانها راجع الى توابع المنادى اذا كانت

مضافة بالاضافة الحقيقية لان الكلام فيها كما لا يخفى على كل واحد له مقل ما (قوله اذا وقعت
توابع اولى لان ا) اي لبعدها من حرف النداء الذي هو موجب للبناء ثم اذا انضم اولوية نصبها
فيجب نصبها ح فان المراد باولوية نصبها هو اولويته على سبيل الوجوب فلا يرد ان الكلام
فيما كان النصب واجبا مع انه ازم منه اولويته لا وجوبه كما لا يخفى عدم وروده على المتأمل
(قوله يا نعيم كلهم) وان قلت ينبغي ان يقر كلكم موضع كلهم لانه جهول التميم مخاطبا قلت مثل هذا
وقع في كلام الله تعالى مثل قوله نعم يا ايها الذين آمنوا لعلكم ترحموا (قوله يا رجل ابا عبد الله) فان
ابا تابع هو مضاف الى عبد الله ونصبه بالالف ولا يخفى انه لو قال يا رجل عبد الله بدون ذكر ابا التميم بدون
ذكر قوله ايا لان ان يقر هذا على نقد ايران لا يكون عبد الله علما بل مضاف لكن الظن فيه ان يكون
علما فح لا بد من ذكر ابا كما لا يخفى (قوله لان اللام يمنع دخولها على المضاف) وفي بعض النسخ
لانه لا يمنع دخول يا على المضاف فان عدم امتناع دخول يا عليه لاجل عدم اللام عليه اي
على المضاف بالاضافة الحقيقية فيصح هذه النسخة ايضا لكن لما لم يجد بعضهم معني هذه النسخة فاخترنا
النسخة الاولى فالنسخة الاولى من قبيل قائمة العلة مقام المعلول (قوله والمعطف غير ما ذكرناه)
وهو مبتدأ وقوله غير ما ذكره مقوله او بدل منه وقوله حكمه مبتدأ ثان وقوله حكمه المستقل
خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول ولقائل ان يقول كما ان للمعطف حكمه
حكم المنادى المستقل اذا لم يكن معرفا باللام كالمعطف المبتدأ حكمه المنادى المستقل اذا
لم يكن معرفا باللام واما اذا كان معرفا باللام فلا بد من دخول حرف النداء على المعرف باللام فان
البدل ايضا قد يكون معرفا باللام وقد لا يكون واذا كان كذلك فلم ام يقيم البدل به ايضا لان يقر
لما كان في المعطوف مثلثة نوهم سواء مع اللام فلذا تعرض به فالمراد من البدل ما لا يكون معرفا
باللام وهو ظ ثم اشار بقوله اي غير المعطوف الخ الى ان كلمة ما عبارة عن المعطوف (قوله
اي حكم كل واحد) وهذا التفسير لدفع ما يقر لا بد ان يقول او حكمها موضع حكمه ولما كان هذا
التفسير شائعا بينهم فاخترناه فلا يرد انه لا يصح ارجاعه الى المنكور (قوله حكم المنادى
المستقل) فيصير مرفوعا لو كان مفردا معرفة ومنصوبا اذا كان مضافا او مشبها به او نكرة متصلة
(قوله مطلقا اي حال كون كل واحد) ولا بد من التعهيم بانها سواء كانا تابعين للمبني او المعرب
ولذا اعترض مولانا عصم في شرحه للكافية بانها اذا قلنا يا عبد الله وعمر بضم قوله عمر و فانه
مفرد معرفة مع انه لم يصدق تعريف التابع عليه وهو كل ثان باعراب سابقه لان امراب سابقه
النصب ثم قال المولانا المنكور وهذا الاعتراض بما اشكل على الافاضل الى الان ويمكن
الجواب عنه بان يصدق عليه انه باعراب سابقه لا خصوصه فانه لو ارد موضع المنادى المضاف مفرد
فهو ح باعراب سابقه قطعا فانما داعرا بهما اهم من ان يكون لفظا او مقاديرا او مفعولا لان يقر

ان تابع المنادى المعرب لا يكون الا تابعا للفظه بخلاف تابع المعرب الذي هو ليس بمنادى
فانه يكون تابعا لمثله اعم اقول انما ترك الشئ التعميم المنادى كوران الكلام في توابع المنادى
المبني لا المعرب ثم قوله اي حال كون كل واحد منهما اشارة الى ان مطلقا حال من المضاف اليه
المحكّم في قوله اي حكم كل واحد منهما و اشار به ايض الى جواز حذف المضاف واقامة المضاف
اليه متامه فلا يردح المناقشة في حالتيه ويحتمل ان يكون اشارة الى ان قوله مطلقا منصم
على الظرفية اي زما نامذلمتا (قوله اي صواء كانا مفردين اه) بتفسير لقوله غير مقيد بحال من
الاحوال فان المراد من الاحوال كونهما مفردين او مضافين الخ ثم قوله نكرتين بمعنى عدم كونها
معرفتين فيعم النكرة المخصصة فالمثال الذي ذكره لكونهما نكرتين صحيح (قوله يا زيد زيد)
وغير المثال بعضهم وقال يا زيد عمر لان يا زيد زيد يحتمل ان يكون مثالا للتاكيد هذا واعلم
ان يا زيد زيد انما يكون مثالا للتاكيد اذا كان زيد الاول علما للشخص وزيد الثاني علما للشخص
آخر لان مفهوم البديل مغاير لمفهوم المبدل منه فقولنا يا زيد عمر صريح في البدلية وكك يا رجل
زيد ثم جعل يا زيد زيد مثالا للبديل بان زيد الاول توطية لثاني فيكون المقصود الاصلي هو زيد
الثاني واما اذا جعل مثالا للتاكيد يكون المقصود الاصلي هو الاول والثاني تاكيد له (قوله
يا زيد اخا عمرو) فان التابع فيه بدل مضاف وفي يا زيد طالعا جبلا مشابه للمضاف وفي يا زيد رجلا
صالحا يكون بدلا ولكنه نكرة وكك في المعطوف قال مولانا عصم لاشك ان البديل من التوابع فح يمتنع
ان يكون اخا عمرو ومنصوبا لان اعراب التابع كاعراب متبوعه كما هو مقتضى تعريفه وكذا يرد
هذا الاعتراض في الامثلة لا تية اقول يمكن الجواب عنه بان اتحاد اعرابهما اعم من ان يكون
لفظا او تقديرا او محلا فيكون يا زيد اخا عمرو ومنصوبا محلا لانه من المفعول به فح يكون اعراب
التابع كاعراب متبوعه (قوله اي العلم المنادى اه) اشار به الى ان الالف واللام للمعهد قيل اذا كان العلم
منادى لا تابعا فلا بد من ايراده في مجرى المنادى لا في توابعه والجواب ان اثبات المحكم وهو
اختيار الفتح عليه انما يكون باعتبار ما خلية التابع لتوصيفه بالابن فيكون الابن صفة
وتابعه فالعلم متبوع ح (قوله فلان الكلام فيه) اي في المنادى لا يقم انه في حيز المنع بل الكلام في
توابعه لاننا نقول معنى كون الكلام في المنادى هو البحث من احواله فالكلام في توابعه هو الكلام فيه (قوله
من اختيار فتحه المنبئ) اي المشعر من جواز الضمة اي كون الفتح اولي فيهما اذا كان الضم جائزا فان
قلت اختيار الفتح مشعر لجواز حركة اخرى غير لفتح سواء كانت ضمة او كسرة كما في المنادى
المستثنات باللام قلت المراد من جو زحركات اخرى الحركة التي كانت في المنادى المبني لان الكلام
فيه فان الفتح من علامة البناء وهي لا يكون الا الضمة (قوله فان جواز الضمة) اي اذا علم جواز
الضمة من قوله يختار فتحه فيشبهت البناء ايض لان جواز الضمة لا يكون الا في المبني هل الضم

اى فى الاغلب او على مبدل التبادر فلا يرد ان الضم يكون في غير المبنى ايض كما نقول جاء تنبي
 جوارى بالضم بلا تنوين في جوارى ولا فرق بين الضم والضمه عند الشئ (قوله مجرد من الناء او
 ملحوق بها) مثل يازيد ابن عمر فاراد من الابن ح ما يكون بالالف والباء والنون سواء كان مذكرا
 او مؤنثا في خرج بنت لعدم الالف فيها ودخل ابنة لوجود هذه الحروف الثلاثة في ان قلت يمكن
 ان يكون مراد الشئ ان الضم ذكر الاصل وترك الفرع بالمقاييس قلت يلزم ح ان يكون الحكم جاريا
 في البنات ايض لانها فرع الضم الا ان يرد من الفرع هو الفرع الواحد فان فرعه ليس الابنة (قوله
 كما هو المتبادر الى القيم) فانه اذا قبل زيد متصف بصفة القيام فالمتبادر منه انه متصف بها
 بلا واسطة اى بلا اعانة شخص وحائظ او غيرهما فلا يرد ما ذكره الفاضل السم من ان التبادر ممثلا
 المتبادر هو الاعم (قوله اى حال كون ذلك الابن مضافا) وهو اشارة الى ان قوله مضافا منصوب
 على الطريقة بتقدير الزمان اى زمان مضاف (قوله الى علم آخر) قال مولانا عصم في شرحه
 للكافية ان هذا يشكل بقولنا يا محمد بن محمد او يازيد ابن زيد فان الحكم جار فيه وهو اختيار
 النعم في الاول مع جواز الضمة ولكنه لا يكون مضافا الى علم آخر اقول هذا انما يرد اذا كان علم في
 قوله الى علم آخر بالتنوين لانه ح قوله اخر صفة له واما اذ قرء بالاضافة بدون التنوين فلا لان
 الاضافة بتقدير اللام فرع جار ان يكون كلا العلمين متعديين فالمراد انه مضاف الى علم اخر اى شخص
 آخر ولو سلم فنقول المغايرة اعم من ان يكون بالذات او بالاعتبار فان محمدا من حيث انه
 علم لشخص مغاير من حيث انه علم لشخص آخر (قوله كما عرفت من ا) حيث قال ويبنى على
 ما يرفع به (قوله يختار فتحه) واما الصفة وهى الابن فمفتوح لانه تابع مضاف وهو منصوب
 في الصفة كما مر (قوله لكثرة وقوع المنادى ا) والتبعية ما بعده وهو الابن (قوله هي حركته
 الاصلية لكونه مفعولا به) لجواز موافقه الحركة البنائية للحركة الاعرابية فان د فع مناقشة حيث يقر
 لم لم يخففه من الضم الى الكسر لان الكسر ضعيف بالنسبة الى الضم كما قالوا (قوله واذا نودي
 بالمعرف باللام فيل ا) فيه ان نداء العلم الذي هو مثنى ومجموعا ومعرفين باللام يكون
 بحذف اللام لا بالتوسط فيقال في نداء الزيدان والزيدون يازيدان ويازيدون واجيب بان
 اللام فيهما اى في مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام مجبر نقصان التعريف الزائل بالتذكير لا
 بالتعريف اى اذا نكر مثنى العلم مثلام اريد منه المسمى به فاذا خال الالف واللام مجبر
 النقصان لا للتعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام فحذفت آلة التعريف لئلا يلزم اجتماع آلتى
 التعريف (قوله اذا اريد نداء ا) وانما زادة لان النداء فعل اختياري فانهم كثيرا ما يذكرون
 الفعل الاختياري ويريدون مبداء اصلي الارادة فان نكل فعل اختياري مسجوق بالارادة
 وقيل انما زادة لانه يرفعهم من كلام المثنى ان نداء المعرف باللام شيئا وقوله يا ايها الرجل شيئا

اخربل نداءه عين نداء المعرفة باللام (قوله معللا) وانما قال مثلا لندفع ما قيل ان الشرط لا يتم
 لمذاجزاء لا يترتب عليه لان الشرط نداء المعرفة باللام اي معرف كان فهي هامة ومن البين ان
 هذا الجزاء لا يترتب على الشرط لجواز ان يقال يا مولاه الكريم ويا هذاه المرأة ويا هذا ان العالمان
 وغير ذلك وانك ان نقول في جوابه ان المراد بقوله يا ايها الرجل هو الكلام الذي وصف فيه اي
 او هذا او ايها ان هذا القول معهور بهذا التوسط فيكون من قبيل ذكر الشيعي وارادة الصفا
 المشهورة منه كما في لكل فرعون مومئ لان المراد به لكل ظالم ماد ل لا يقيم لم لا يجوز ان يكون
 قوله اذ انودي حزئية لا كلبية اي في بعض الزمان الذي نودياه لاننا نقول مسائل العلوم كلبية
 لاجزئية (قوله هذا بمنزلة المستثنى) اي قوله والتزم موارد الرجل ا بمنزلة المستثنى
 فهو دفع دخل بان يقيم ينبغي ان يكون ارفع وانصب جايزين في صفة الامم المبهمة اي في تاج
 الاسم المبهوم وهو الرجل في الامثلة المذكورة حيث قال ان توابع المنادى المبني من الصفة ترف
 على لفظه وتنصب على محله وجوابه ما ذكره بقوله لانه مقصود بالنداء فالمراد بقوله توابع
 المنادى المبني ان توابع المنادى ترفع على لفظه وتنصب على محله اذ لم يكن التابع المذكور
 مقصود بالنداء لا يقيم ان الحمل على اللفظ غير مقصود لعدم الضم في المنادى المبهوم فكيف يصح السؤال
 لاننا نقول هذا غير مضر في السؤال بل هو يؤيد كمالا يستغنى او يقيم ان قوله ترفع حملا على لفظ
 فيما اذا كان الضم في المنادى وهو منقود في المنادى المبهوم (قوله وانما لم يذكر) اي ولاجل ان
 هذا القول بمنزلة المستثنى من قاعدة جوار الوجهين لم يذكر هناك قيده يخرج صفة الامم المبهوم
 من القاعدة المذكورة لانه لو ذكر هناك قيده لاجها بان الحمل على اللفظ والحمل جائز اذا
 لم يكن المنادى مبهما فلا يضحح ان يكون هذا القول بمنزلة الاستثناء هنا لا يخفى انه لو اريد من
 التابع في قوله وتوابع المنادى المبني التابع الذي ليس مقصود بالنداء واريد بالمنادى المنادى الذي
 كان مقصودا بالنداء فم لا يكون هذا القول بمنزلة المستثنى عنها وايضا لو اريد من التابع هو التابع
 الذي كان تابعا بالفعل وبالمال واريد من المنادى يضحك بحكم التبادر فخرج صفة الاسم المبهوم
 منها لانها تابعة بالفعل اي ظاهرا لا في الحقيقة ولكن لو ترك القول المذكور على ظاهره فم يكون
 قوله والتزم موارد الرجل بمنزلة الاستثناء (قوله لانها توابع منادى معرب) وانما قدر منادى
 لان تابع المعرب انما يكون تابعا للفظ اذا كان المعرب منادى فان تابع المعرب الذي هو ليس
 بمنادى يكون تابعا لمحلله ايض كتاب اسم ان المكسورة مثل ان زيد قائم حق فان قولنا حرك
 محل زيد فانه مرفوع محلا ويمكن تصحيحه بان نقدر المنادى بان التثنية في قوله معرب
 للوحدة اي تابع معرب واحد فالمعرب الذي انه اعرابا كانه معربا بخلاف المعرب الذي له
 اعراب واحد وهو اعراب اللفظي فهو معرب واحد (قوله يا الله خاصة) وهذا استثناء من القاعدة

المذكورة وحواش هوال مقدر من حيث الهمزة وقوله خاصة اي خض حرف النداء وهو بادون
اخواتها بلغظ الله خصوصاً فان حرف التعريف في لفظ الله عوض من الهمزة التي هي فاء الفعل في الله
واصله اي اصل الله الاله نقلت حركة الهمزة الي ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفاً فصار الله وحذفت
حركة اللام الاولى وادغمت في الثانية فصار الله ويجوز حذف الهمزة بدون نقل حركتها ايضاً
فحرف التعريف صار عوضاً عن الهمزة وخرج عن معنى التعريف صار بمنزلة جزء الكلمة ولذا جاز
اجتماعه مع حرف النداء ثم اصل الله واصل الاله ويحتمل ان يكون اصل الله الاله حقيقة
لا بوامطة الاله لكن اجتماع العوض والمعوض عنه مخصوص بلفظ الله كاثبات الهمزة ودخول يا عليه
دون غير ما من حرف النداء لا يقر ان الهمزة الله للوصل فلا بد ان يقر يا الله بحذف الهمزة من اللفظ
لانا نقول الهمزة الله للاثبات في النداء ولكنها للوصل في غير فيسقط في الدارج كما في اعوذ بالله و
من الله لا يقر الله علم لذات الواجب فاللام في حالة العلمية ليست للتعريف لانه بمنزلة جزء
الكلمة فبادخال حرف النداء عليه لا يلزم اجتماع آتي التعريف حتى ذكره كاستثناء عن
القاعدة السابقة لانا نقول اللام في الاصل للتعريف فمجرد كون اللام في وقت ما للتعريف مانع
من اجتماع حرف النداء معها (قوله بناء على قاعدة اه) وقيل يمنع التوسط بايها بين حرف
النداء وبين لفظ الله لان ايا يستلزم التوسط وهو المنسب به والله تع منزه عن التعداد والتقنية وهذا
للاشارة للحسية والله نعم متعال عن ذلك (قوله وفي اجتماع امرين الخ) اقول وما قيل ان كون
هذا الاجتماع قاعدة فهو محل تأمل ليس بنجس لان القاعدة هي امر كلي ينطبق على جميع
جزئياته ففي كل ما اجتمع فيه هذا ان الامر الذي يستلزم ذلك الجواز واختصاصه بلفظ الله
لا يخاف بكونه قاعدة لانه من الكلليات المنسب به في قوله قالوا لا اله الا الله والقمر لانه يقر الشمس
والاقمار باعتبار الافراد الفرعية (قوله في سعة الكلام اه) وجاز في الشعر للضرورة (قوله
بذلك الجواز) اي جواز دخول حرف النداء من اللام (قوله وان كانت اللام لارمة فيه) لانه
علم فيكون بمنزلة جزء الكلمة (قوله لار اعله اناس) وفيه ايضاً مثل ما مر من ان اصله
اذا كان الاناس فلم يكن اللام عوضاً عنها (قوله لكن ليست لارمة اه) لانه لا يكون علماء الالف
واللام واصله لاناس حذفت الهمزة تخفيفاً وادغمت اللام في النون لقرب الندي بينهما
فانه من ادغام المتقاربين لا المتجانسين (قوله فلا يقر يا النجم ويا اناس) بل يقر يا ايها النجم
ويا ايها الناس (قوله ولعدم جريان هذه القاعدة) المذكورة في قوله بناء على قاعدة اد وهو
متعلق بقوله حكسوا وقوله لان لامها اه دليل لعدم جريان اه (قوله من اجلك) بكسر الكاف
واخره وانت بخيلة بالوصل عني معناه (الفارسية از جهت عشق تو اي آني كه خوار
ماختي تودل مرا و حالانكه تو بخل كنده در حالتي كه نگاه دارنده تو وصل را از من

من متعلق بقوله بخبلة علي تضمين معنى الامساك (وهو في الغلامان) في قوله
 (فيما للغلامان) اي ولعدم جريان ملء القاء في الغلامان في قوله فيما للغلامان، ولما كان في التي
 في قول الشاعر من اهلك اه انتفاء احد الامرين وهو عدم كونها موضعا في الغلامان في قوله
 فيما للغلامان انتفاء الامرين معا فلها حكموا في الاول بالشذوذ وحكموا في الثاني بانه اشذ
 الشذوذ واعلم ان قوله شذوذ اتميز اي اشذ شذوذ لان التميز في المعنى فاعل فاذا كان كذلك
 فلا معنى لقوله اشذ شذوذ الا انه اذا كان شذوذ شاذ فلم يكن ح شاذ مع ان المقصود ان شذوذ فوق
 شذوذ الاول فلا بدح ان يقرأ قوله اشذ بالبدال المهملة لا المعجمة بالفارسية محكم تراست الا ان ية
 معناه ان شذوذ اكثر من شذوذ الاول بدليل افعال التفضيل واخر البيعت ايا كما ان تبغيا شر او
 في بعض النسخ ان تكسبا موضع قوله ان تبغيا وقوله ان تبغيا بمعنى تطلبنا وقوله تكسبا من الكسب
 وقوله ايا كما تحذيرا اي بعد ايا كما والمراد من الغلامان صوالج والامة ومعناه بالفارسية اي
 د و غلام كه گر بخت ايلد شمه يان د ورد اريد شما يان آنكه طلبيد يد شما يان شررا ايا كسب كرد يد
 شما يان شررا يعني شما يان از من بغيره توه وبغير شرح گر بختنه ايد پس د ورد اريد طلب كردن شررا و
 في بعض الشروح لا يقال هذا الله كما لا يقم يا ايها الله لان هذا للاشارة الحسية والله نعم متعال عن
 ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما في ذلكم الله ربي كان محمولا على اي طرد اللباب تم كلامه
 (قوله اي في تركيب تكرار الح) وقوله بصورة اما متعلق بقوله المنادي المفرد المعرفة واما متعلق
 بقوله تكرار باعتبار انه مستند الى قوله المنادي المفرد المعرفة واما كون الاول مفردا صورة فظ
 واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار الاول بعينه واما عدي فجاله مجهول بحسب الظلانه لا يعلم انه
 مضاف اليه للاول او الثاني فلا يرد ان الثاني ليس مفردا صورة ولما لم يكن المنادي في المثال
 المذكور منادى مفردا معرفة حقيقة بل كان مضافا عند صيغته وكان مفردا معرفة صورة عند حكم
 بكون تكراره صورة على احد الاحتمالين المذكورين وحكم بكون المنادي مفردا معرفة على
 احتمال آخر ثم اعلم ان المعرفة في قوله تكرار فيه المنادي المعرفة صفة المنادي لان المنادي يجوز
 تكثيره وثانيته (قوله وذلك) اي كونه مضافا الى عدي المنادي من صيغته (قوله و
 السيراني) اي ابو سعيد السيراني بنكسر السين اجاز الفتح مكان النصب الذي اجاز المجرى ويجابه
 ثم ان تيمم الاول عند سيمويه والمجرى مضاف حقيقة ومفرد معرفة صورة وعند السيراني منادى
 مفردا معرفة حقيقة وصورة فلذا جعله مفتوحا تباعا لنصب الثاني لامنصوبا وذلك لان بناء
 المنادي عرضي في شبه المجرى فيجوز ان يكون حركته البنائية موافقة للمجرى كالتعريبية (كما في
 ما يزيد بن عمر) حيث قال فحففوه بالفتحة التي هي الحركة الاصلية لكونه معولابه لان الحركة
 البنائية مشابهة للمجرى كالتعريبية (قوله على ان يكون في الاصل يا تيمم بالضم) لانه مفرد معرفة

حقيقة وصورة عند السيرافي (قوله امانا ب مضاف) بالاضافة كما ذهب اليه ميخويه بانه ناشئ من
لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول سواء كانت حر كته امر اسمة او بنائية فكما ان
الاول محذوف التنوين للاضافة كك الثاني وان لم يكن مضافا (قوله او نابع مضاف) بالتوصيف كما
هو له صب لمبرد والسيرافي (قوله يعنى مهاجراته) اي يعنى الجرب بالمكروه مهاجراته اياهم اي عمر واد
هجي لي فاناهجوت اياهم وقوله ان يهجو به بفتح الواو ثم لمصرع الاول وهو قوله يا تيم تيم عدي لا ابالك
باغباع الميم لرعاية الوزن (قوله والمضاف الى ياء المتكلم اه) ولوقال والمضاف الى الياء والى
ياء لثم واحضر واما الثاني فظ واما الاول فان الياء المضاف اليه لا يكون الا ياء المتكلم اقول التصريح
بياء المتكلم لدفع الوهم لان الياء اذا كان باللام يتوهم الجنس والاستغراق فيتموهم الاضافة الى
جنس الياء وكك اذا كان بدون اللام لان النكرة في الاثبات يفيد العموم (قوله واسقاط الياء
اكتفا بالكسرة) ليدل الكسرة على الياء ولذا قال اذا كان قبله كسرة احتراز عن مثل يا فتيا لان ياء
المتكلم ولا يسقط الياء فيه لانه لا يكون قبله كسرة فلا يحذف الياء في هفتي قيل اشتراط كون
ما قبل الياء مكسورا يخرج نحو يا مسلمي تثنية وجمعا فانه اذا اضيف مسلمين الى ياء المتكلم
يقال مسلمي بالتشديد مع انه ينبغي ان يجوز حذف الياء منه لعدم الالتباس بعد الحذف لان ياء
التثنية والجمع وعدم النون يدل على الياء المحذوفة انتهت كلام القاضل مولانا هم اقول مراد
المحشي ان بعد حذف ياء المتكلم لا يلتبس بالمفرد لما مر من ان ياء التثنية والجمع اه الا انه يتوهم ان
المسلم كان مفردا مضافا الى ياء المتكلم ويمكن ان يقيم في دفع الشبهة المذكورة ان اشتراط كون قبله
كسرة انما يكون في المنادى المفرد لا الجمع والتثنية كما هو الظاهر من كسر ما قبل الياء لاجل دلالة
على الياء (قوله وهذا الوجهان) اي استاذا للياء اكتفاء بالكسر وقلب الياء الفاي هذا ان
الوجهان يقعان غالبا في المنادى بالنسبة الى الوجهين الاولين وان كانت الوجوه الاربعة كلمة
مختصة بالمنادى فاندفع ما قيل ان قوله غالبا يدل على كون هذين الوجهين في غير النداء على
قلته مع انه في حيز المنع (قوله فيقصد الفراغ من النداء بسرعة) لا يقيم هذا الدليل انما يصح في نحو
يا غلام باسقاط الياء اكتفاء بالكسرة لقلته الحرف فيه بسبب اسقاط الياء فيكون زمان تكلمه اقل
من زمان تكلم يا غلامي بالياء ولكن لا يصح في نحو يا غلاما لعدم حذف حرف فيه بل فيه تبدل
الياء بالالف فلا يكون زمان تكلم يا غلاما اقل من زمان تكلم يا غلامي فلا يكون التخليص منها
بسرعة بالنسبة اليه لانا نقول الياء ثقيل بالنسبة الى الالف فيكون تلفظ نحو يا غلاما سهل من تلفظ
نحو يا غلامي وكان زمان تكلمه اقل منه وايضا ابدلت الكسرة بالفتحة وهي حنيضة بالنسبة الى
الكسرة فيكون اقل منه من هذا الوجه ايضا ولذا قال لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسر
(قوله ليتخلص الى المقصود) اي ليتخلص المتكلم عن النداء حال كونه متوجها الى المقصود (قوله د ليلا

ما يسه) اي لدلالة الكسرة على الياء وقوله قلب الياء الفاعطف على قوله حذف الياء (قوله لان
 الالف والفتحة اخف) وهذا في المعنى دفع و دخل نقيريه ان حذف الياء والاكتفاء بالكسرة تخفيف
 بلاريب واما قلب الياء الفاعطف بتخفيف لان الفتحة فيه تكون بازاء كسرة غلامى والالف
 فيه بازاء الياء في غلامى فلا يكون قلبه بالالف تخفيفا فاجاب بقوله لان الالف والفتحة اه
 فيكون النشر على ترتيب اللفظ (قوله في كل منادى كك) اي المضاف الى ياء المتكلم قوله
 بل فيها) اي في المنادى المضاف الى ياء المتكلم الذي غلب عليه اه (قوله واشتهر بها) اي اشتهر
 المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالاضافة (قوله لتدل الشهرة على الياء المنبذرة بالحذف والقلب)
 فقوله المنبذرة بفتح الياء قال مولا ناعصم وغير الشم عبارة الرضي حيث قلل لتدل الشهرة على الياء
 المنبذرة او المحذوفة وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف مغيرا انتهى كلامه وحاصله ان التمييز
 انما يكون في القلب كقلب الياء بالالف دون الحذف فان فيه الترك دون التفسير فالاولى ما
 ذكره الرضي والحواس انه قد يطلق التغيير على الحذف ايض ويهك في فعه ايض بان كلام الشم
 مبنى على ان الترك يستلزم التغيير كما اذا كان لزيد مثلا في زيد يصوم في يوم كذا فاذا تركه
 فغيره (قوله فلا يقال ياعد ورياعد و) فانه في الاصل ياعد وي يجرور فيه حذف الياء
 والاكتفاء بالكسرة او قلب الياء الفاعطف شهرته بالاضافة فانه لا ينتقل الذهن اليها (قوله
 بالفتحة عن الالف) اي بالفتحة التي ثبت عنها او بسبب وجودها قوله ويكون المنادى المضاف اه
 اثار به الى ان الداء في قوله وبالهاء للملازمة والى ان الجملة الظرفية معطوفة على الجملة
 الفعلية الواقعة خبرا اي المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا وبكون بالهاء وقفنا اي حال كونه
 موقوفا وعطف على محذوف اي المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا بغير هاء وبالهاء وقفنا ويجوز
 ان يقدر فعلا معطوفا على الجملة الفعلية المذكورة اي يوقف بالهاء وقفنا ويحتمل ان يكون خبر
 مبتدأ محذوف اي وصوبها لاء وقفنا (قوله فرقا بين الوقف والوصل فانك لو وفقت في يا غلامى
 بسكون الياء وقلت يا غلامى بسكونها ايض بالوقف على الحرف الساكن يلزم الالتباس حيث
 لا يعلم انه وقف او وصل فان الوقف بالهاء انما يكون في كلمة كان اخرها متحركا واذا كان اخرها
 ما كذا فيصح الوقف عليه وكك لوقيل في يا غلام بالكسر يا غلام بالسكون لا يعلم المتخاطب
 انه وقف او غير وقف وكذا يا غلاما قبل زيادة الياء في صورة قاب الياء الفاعطف لا يوجب الالتباس
 بالمستغاث بالالف وهذا الالتباس انما يكبر في المعنى بخلاف التباس حال الوقف بالوصل
 فانه لا يدخل بالمعنى الا ان يقم ان هذا اللفظ منسوبة من الياء وليس الف الاستغناء كك وايض
 الغلام لا يصلح ان يكون مستغاثا كما هو لفظ بل يقع مستغنا باله (قوله في حكاور انهم) انما اراد هذا
 اشارة الى ان يا بي ويا امي مثل باب يا غلام في الاشتغال الى الاضافة المذكورة (قوله لكثرة

استعمال نداائهما) فان نداائهم للاب واللام كثير بينهما غاية الكثرة فلناجاز فيهما وجوه اخره
غير الاربعة المذكورة في باب يا غلامي (قوله ويا ابيت ويا امت) واعلم ان هذه التاء ليست
مختصة للتانيث بل يكون بدلا ايضم فلا يردح ما قيل من ان تاء التانيث لا يكتب با لطول كما
في قائمة واعلم ان التاء فيهما بدل من حرف زائد وهو الياء فح لا يكون في كونها بدلا كاملا
فكانها ليست ببديل بخلاف ما كان بدلا عن حرف اصلي كالتاء في نحو بنت لانها بدل عن المهمزة
في ابن فيكون في بدلية اكمال ح فاذا عرفت ذلك فلا بد ما يُجئ من ان التاء المطولة بقما
حين الوقف والتاء لا بالهاء فيقال يا بنت بالسكون حين الوقف فينبغي ان يقا في يا ابيت
ويا امت ايضم كك مع انه ليس كذلك في قولهم بالهاء وذلك لعدم كمال بدلية فيهما بخلاف التاء
في بنت والوقف بالتاء فيهما اذا كانت بدلا عن حرف اصلي وانت خبير ان جواب الشبهة
الاولى جواب عن هذه الشبهة ايض قيل كيف يجوز الحاق تاء التانيث في المذكر في نحو يا ابيت
ويذكر الجواب عنه على ما عرفت آنفا واجيب ايضم بان التاء في يا ابيت ويا امت للتخفيف كما
في علامة واجيب ايض بان التاء في يا ابيت للحمل على يا امت على ان التاء تكون في المذكر ايضم
كما يقال الحماسة للمذكر والانشي (قوله لمناسبة الياء) اي الكسر حركة مناسبة للحرف المبدل منه فح
يكون في البديل شائبة من المبدل منه وقوله اي حال كسور التاء مفتوحة اشارة الى ان قوله
فتحا وكسرا منصوب على القرينة اي زمان مفتوح و سكسور (قوله وقالوا يا ابيت ويا امت) وهذا
كلام الش يبدل على ان قوله ويا ابيت ويا امي اي وقالوا يا ابيت ويا امي ويحتمل
ان يكون معطوفا على مقدر في قالوا يا ابي ويا امي بغير الالف والالف ويحتمل عطفه على قوله
فتحا وكسرا اي حال كونه كأنها بالالف (قوله فانه غير جائز) اي في صفة الكلام لانه يوجب المغو
(قوله هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم) اي هذا الاختصاص بالنظر الى المضاف اليه فلنواك
في موضع الابن في الجملة كالبنيت فالوجوه الاربعة جائزة فيها ايض فعلم الاختصاص الى الابن
لا يستلزم ان يقع جميع غير الابن في موضع الابن في الوجوه الاربعة المذكورة فح لا يردح ما قيل من
ان هذا الاختصاص اذا كان بالنظر الى المضاف اليه فقط فاذا قيل موضع المضاف شيئا آخر مثل يا
غلام ام ويا غلام عم ينبغي ان يكون الحكم المذكور فيهما جاريا مع انه ليس كذلك فالاولى ان يقا ان
قوله خاصة بالنظر الى المضاف والمضاف اليه جميعا ولكنه ذكر الاصل وترك الفرع وهو المونث
بالمقايسة وقوله خاصة مفعول مطلق لفعل مقدر اي يخصصونها خاصة (قوله لكثرة الاستعمال)
اي حذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال فيهما بالنسبة الى باب غلامي كذلك
طول اللفظ بالنسبة اليه فيهما يستدعيان الحذف وهذا الثلاثة اي كثرة الاستعمال وطول اللفظ
و ثقل التضعيف وهو الميم المشددة دليل والمذكر فاذا قيل يا غلام ام او عم فيكون الامر الاول

منتقيا فيه. وهذا هو الذي ينبغي ان يكون الامر الثالث منتهيا فيه. (قوله ولما كان من خصائص المنادى
الترخيمية) اعترض بان الترخيم ليس مخصوصا بالمنادى كما قال المصنف بقوله وفيه ضرورة ويمكن
الجواب بان المراد ان الترخيم على مبيل الجواز لوقوعي مخصوص بالمنادى او الترخيم الذي في
سعة الكلام مخصوص به وهو في اللغة نرم كردن (قوله شرح) اي اراد ان يشرح فلا يرد انه يلزم
منه ان يكون الشرع غير القول بالترخيم من انه ليس كذلك ويحتمل ان يكون الفاء في قوله فقال
للتفسير اي تفسر قوله شرع (قوله اي واقع) اشار به الى ان المحذور وقوعي فهو بمعنى الامكان
الخاص (قوله في سعة الكلام) وهذا يتبادر اليه الذم ومقالة الجواز الضرورية يؤيد ذلك
ولك ان لا تقيد بها وتجعل الجواز بحيث يشتمل الضرورية فيكون محتملا الا مكان العام
المقيد بجانب الوجود اي لا يجب عدم الحذف فجاز ان يكون وجوده ضروريا (قوله فان دعت
اليه ضرورة) اي في المنادى لا في غيره كما هو الظاهر من العبارة فقوله اي لمجرد التخفيف لعلته
اخرى اذ معناه انه لمجرد التخفيف في سعة الكلام لانه اذا دعت اليه ضرورة فلا يكون في سعة
الكلام (قوله اي ضرورة شعرية) هذا اشارة الى ان قوله ضرورة مفعول له لا يقيم انما يجوز
حذف الملام من المفعول له اذا اتحد فاعل الفعل وفاعل المفعول له وفيما نحن فيه ليس
ممكن لان الفعل هو قولنا جاز و فاعله الترخيم وليس فاعل الضرورية الترخيم بل فاعله هو
المتكلم لان الضرورية بمعنى الاضطرار لاننا نقول ليس فعل المفعول له جاز بل فعله
الترخيم اي يرخم في غيره ضرورة ويحتمل ان يكون ضرورة بالرفع بان كان خبرا للترخيم
اي الترخيم في غيره ضرورة اي آيتما وعلامتها فحذف المضاف واجر اي اعرابه على
المضاف اليه ويحتمل ان يكون اللام في قوله اي ضرورة شعرية للموقوت لا للاجل اي
في وقت الضرورية فلا يكون مفعولا له (قوله وهو اي ترخيم المنادي حذف) فيل لو قال و
هو حذف في آخره جواز وتخفيفا كان اولي اثملا ينتقض بنحوه ودم فان حذف آخرهما واجب
واجيب بان المراد ليس الا هذا بقريضة العنوان حيث هو معتبر فيه وانك خبير انهما على تقدير
كونهما منادى حكما خارج بقوله لمجرد التخفيف لعلته اخرى لان فيهما يكون الترخيم
لعلته اخرى مقتضية للحذف المستلزم للتخفيف ثم قوله حذف في آخره اجترار من حذف
الياء في نحو يا غلامي لان الياء ايس اخرة والا لوجب اجراء الاعراب على الياء وليس كذلك ودخل
فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعليك بدليل اجراء الاعراب عليها (قوله لمجرد التخفيف لعلته
اخرى) او حذر به من نحو عصا وقاض لان حذف الياء ولو اوفيهما للاعلال لا لمجرد التخفيف
لان الاعلال يستلزم التخفيف لا يقيم هذا ان الهمثال خارجا بقيد المنادى لاننا نقول
اي فيهما اذا وقع كل واحد منهما منادى وهو ظرف وجوه اجترار اي ضم من نحو يد ودم لان حذف آخره

للزوم احد الامرين اما التقدير الامراب اذا امكن الآخر واما اجراء الاعراب على حرف العلة اذا
 جرك الآخر وهذا تقيل وقيل في اخر اجراء ان الترخيم حذف في التركيب مع ان الحذف في يدنا لانه
 الافراد (قوله بالمقاييس) ولغائل ان يقول كيف يقاس ترخيم غير المنادى على الترخيم في المنادى
 فان ترخيم المنادى حذف في آخره تخفيفا وترخيم غير المنادى اجس للتخفيف بل للضرورة
 الا ان يتم القياس في اصل الترخيم (قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا) لان ذكر
 المقيد مستلزم لذكر المطلق (قوله والضمير المجرور الى الاسم) وان قلت ان ارجاع الضمير
 الى الاسم خلاف السوق لان الكلام في المنادى قلت الترخيم لا يوجد في غير الاسم لا يتم اذا كان
 الضمير المرفوع راجعا الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم فقوله تخفيفا غير مرتبط
 الى ما قبله لان ترخيم غير المنادى ليس لاجل التخفيف بل للضرورة لانا نقول قوله تخفيفا
 بمعنى انه اذا كان واقعا في المنادى لا يتم هذا خلاف المتبادر ويجب حمل اللفاظ في التعريفات
 على المتبادر لانا نقول هذا عند عدم القرينة وهي ههنا قوله اذا كان واقعا في المنادى لانه
 قد علم ان الترخيم في غير الضرورة فالظهور والبداهة قرينة على ان التعريف المذكور جازان
 يكون مشتملا للتعريفين فان تعريف الترخيم المطلق هو قوله وهو حذف في اخره بتروك قوله
 تخفيفا وما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره الفاضل السم من انه كيف يصح جعله تعريفا للترخيم المطلق مع
 وجود قيد تخفيفا في هذا التعريف انتهى خلاصة كلامه (قوله اذا كان واقعا في المنادى) اثنا قال
 ذلك لان شرط الترخيم المطلق ليس ما قال المصنف من قوله ان لا يكون الرفع هو شرط ترخيم المنادى
 (قوله على التقدير الثاني) اي ارجاع الضمير في شرطه الى الترخيم المطلق انما يصح اذا كان
 الضمير المرفوع المذكور راجعا الى الترخيم المطلق ولا يخفى انه يصح ارجاع الضمير
 المرفوع الى الترخيم المطلق والضمير في شرطه الى ترخيم المنادى لكنه خلاف سوق الكلام
 فانه انتشار الضميرين فتح لا يرد ما قيل يفهم من العبارة ان ارجاع ضمير شرطه الى الترخيم
 المطلق على التقدير الاول والى ترخيم المنادى على التقدير الثاني غير جائز وليس الامر كذلك
 لان ارجاعه اليهما على كل من التقديرين جائز (قوله وان لا يكون مضافا) قيل ولو قال
 مفردا كان اولي لانه اظهر في الخراج شبه المضاف لانه جعل المفرد في مقابلة المغنا - وشبهه
 فيما سبق واعلم ان لجواز الترخيم ستة شرائط خمسة منها على متعينة وهي ان لا يكون مضافا
 ولا مضارعا للمضاف وان لا يكون مستغنا ولا يكون مفردا ولا جملة والشرط الاخير ثبوت
 غير متعين بل هو احد الامرين احدهما كونه علما زائدا على ثلثة احرف والثاني كونه بقاء
 التانيث وانما لم يذكر المصنف المضاف لاني حكمه حكم المضاف فهما متحدان حكما وانما لم يقل
 مفردا وبالن المنادى عنده ليس منادى كما ينبغي (قوله لانه ليس اجرة آخر المنادى نكرة الى المعنى)

هو في بعض النسخ لانه ليس آخر اجزاء المنادى اذ ايا لان الاول وهو المضاف ليس اخر اجزاء المنادى
 نظرا الى المعنى وهذا اذا كان المركب الاضافي معلما فان الجزء الاول بحمزة زاء زيدا فان آخره
 بحسب المعنى هو آخر المضاف اليه كما يكون آخره بحسب اللفظ ايضم آخر المضاف اليه اذا كان
 معلما واما اذا لم يكن معلما فبينانه ان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه
 فح لو رخم في آخر المضاف يلزم الترقيم في وسط الكلمة اي في وسط ما هو في حكم الكلمة لا يتم اذا
 رخم من آخر المضاف فلم يرخم من آخر المنادى بحسب المعنى وان كان غير علم لما مر من
 ان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه لاننا نقول آخر المنادى بحسب
 للمعنى في غير العلم هو آخر المضاف لا المضاف اليه لكن المضاف لا يتم بدون المضاف اليه من
 حيث انه مضاف لا من حيث انه منادى فيكون آخر المضاف من حيث انه مضاف هو آخر المضاف
 اليه ولكن ليس آخر المضاف من حيث انه منادى آخر المضاف اليه وما قيل ان النحوي انما
 يحسب من اللفظ لا المعنى الا بالتبعية فنظر النحوي يكون الى لفظه فاذا تم لفظه يصح الترقيم فيه
 ليس بشي لان النحوي يحسب من اللفظ الموضوع للمعنى لا عن اللفظ مطلقا فالمضاف بحسب
 المعنى يستلزم المضاف اليه فقد عرفت مما ذكرنا ان المضاف من حيث انه منادى لا يكون آخره
 آخر المضاف اليه بحسب اللفظ والمعنى ولكن لما كان آخر المضاف من حيث هو مضاف آخر المضاف اليه
 بحسب المعنى فاعتبر حالة الاضافة جمال كونه منادى ايضم كما اعتبر واحالة الاضافة في حالة
 العلمية في عبد الله علما فيصح قوله لانه ليس آخره آخر المنادى نظرا الى المعنى فاعلم ذلك وقال
 مولانا عوفي وجه قوله لانه ليس آخره هكذا لان المنادى في يا غلام زيدا الغلام المخصوص وهو
 لا يستفاد بدون زيد انتهى كلامه اقول اما انه لا يستفاد بدون زيد من حيث انه منادى او من
 حيث انه مضاف فالاول مهم والثاني غير مفيد لان الكلام في الاول (قوله لانه ليس اخر اجزائه نظرا
 الى اللفظ) وهذا اذا لم يكن المركب الاضافي معلما لانه اذا كان معلما يكون الجزء الثاني
 آخر اجزاء المنادى بحسب اللفظ واما اذا كان معلما لان المركب الاضافي يراعى حال
 جزئيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين باعرابه والحاصل ان المركب الاضافي من حيث
 كونه معلما يراعى حال جزئيه قبل العلمية اي قبل العلم لان الاعراب لا تجرى الا على
 وكذا في حال العلمية ولكن الاعراب لا يجرى الا على الاول في المركب الاضافي حال كونه
 غير علم وكذا في العلم رماية لما التدا لضافة فح لو رخم من آخر المضاف اليه فلا يكون الترقيم في
 آخر المنادى بحسب اللفظ لان آخره بحسب اللفظ آخر المضاف في العلم لان الاعراب لا تجرى الا على
 لمضاف رماية لما التدا لضافة (قوله فامتنع الترقيم فيهما) اي بعد رماية اللفظ والمعنى (قوله من
 النصب والبناء) اي من النصب والبناء وان قلت جرت النداء اثر النداء قلت هو علامة النداء لا اثره

والثالث ان يقول ان حرف النداء لا يكون الا في المنادى فلا بد من اجراء الترخيم الخليلي هو من خصائص المضاد عليه ويمكن الجواب بان حرف النداء قد يكون في غير المنادى ايضاً فلو ان العلامة قد تختلف عن ذي العلامة الا ترى ان القاعدة عند التيام قد يقول يا الله مع ان المتكلم منه ليس نداء الله ثم وهو واجب ايهم بان حرف النداء قد يكون في المتكلم وبنجاً فلا يجب ان يكون في المنادى ويمكن ايضاً ان يتم لابد في الترخيم من اثر النداء ليمتدح عليه قوله وهو في حكم التناهي فيقيم يا ارا الى قوله وقد يجعل اسما برامه (قوله لان الزيادة تنافي الخلف) وانت خبير انه يصح اقامة هذا الدليل في المستغاث بالالف وموظ وايضاً يصح اقامة الدليل الاول على المستغاث بالالف لعدم التنصب فيه ح اي يتم اي التنصب الذي هو بسبب الالف فان حركة الفتحة التي وجدت تسبب الالف ليست بنصب وموظ الا ان هذه الحركة مشاهة بالنصب فلهذا لم يلتفت اليه (قوله اظهارا للاقتناع) لتعليل لقوله لهذا الصوت (قوله زايده اعلى ثلاثة احرف) واجاز الكوفيون ياعمرو وبازي في يازيدا (قوله لكثرة نداء لعلم) لا يتم ينبغي ان لا يحذف من العلم شيئاً من حرفه لما قالوا الاملام لا تتغير لاننا نقول عدم تغيرة في غير ضرورة ترخيم التاء (قوله ولزايده على البلغة لم يلزم نقص الاسم) اي نفس الاسم الذي يكون بناءً عازضاً فان ما يكون بناءً عازضاً فهو في حكم المعرب فلا يردح انه لا معنى لقوله نقص الاسم من اقل ابنية المعرب لان الكلام في المنادى التامني لا المعرب فح يجوز النقص اي نقص الاسم فيما ليس بمعرب ولا في حكم المعرب نحو ما ومن واما نحو يد فالحذف فيه شاذ والشاذ لا يعبأ به وبهذا اندفع ما يتم ان يد منادى حكمي فيكون بنائه ما رضى مع وجود الترخيم وعدم وجود الشرط فيه (قوله بلا علة موجبة) انما قيل به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا واجاز اخراج يد ودم قوله بلا علة موجبة (قوله لان وضع التاء على الزوال) لان ناء التانيث ليست بداخلية في الشبهة فلا يشترط الزيادة على الثلثة ولا العلمية لعدم اللبس حيث يبقى ما قبل التاء على القطع فيقال على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علماً لا يتم ان التاء علامة التانيث والعلامة لا تحذف لاننا نقول عدم حذفها في غير الترخيم واعلم ان فيجوبه شرط في ترخيم ما فيه تاء التانيث على لغة من يجعل الباقي اسماً برامه ان يكون علماً لئلا يلتبس بما لاء فيه فلا يتم في ترخيم يا حبيبة اذا كان صفة يا حبيب لم يحصل الالتباس لجواز تانيث الذكور غير العلم اذا اريد به النفس واما اذا كان علماً فلا يحطل الالتباس لانه يؤنث المدكور وبالعكس في الاملام حمل على المفعول ولهذا شرط في حذف تاء الغائبة ان لا يكون صفة مثل قائمة وفاقية لانه لو رخم ح لا يلتبس بالمدكور (قوله فكيف اذا وقع اء) يحذف لم يسقط التاء اذا وقع موقعا كان مقووط الحرف الاصلي فيه مثبورا فان بسبب الترخيم يسقط الحرف الذي كثيرا (قوله نحو ثبه) بالغازمية گروه وجماعة (قوله لم يستوف) صفة المنادى فان احببنا

لم يستوف الشرط المذكورة كلها لان صاحب اسم حشس وايس بعلم (قوله فزرع في بيان
 اء لو قيل لما فرغ من شرائط الترميم شرح في بيان تقسيمه ليصح ايضاً (قوله في آخره اء)
 اي في جانب آخره فلا يلزم ان يكون المظرف و المظروف شيئاً واحداً مع كونهما متغاثرين (قوله
 في حكم الواحدة) هفتة له باد تان و لظلاق الصفة على الجار والمجرور باعتبار المتعلق وهو ههنا
 قوله كائنتان (قوله فان الباب احون فيهما) اي المباءة في ثمانية والنون في مرجانة (قوله اي الحسن)
 المولمة بمعنى العلامة وهي ههنا كناية عن الحسن (قوله لا افعالا) لانه اذا جعلتها فعلا لا يكون
 في اخره ح حرف صحيح قبله مدة فيكون داخل في القاعدة التي يد كرمها بذلك (قوله من باب
 مما را) بالعين والراء المهملتين فانه داخل في القاعدة التي يد كرمها بقوله او كان في اخره حرف
 صحيح قبله مدة (قوله لان العالب في الحرف الح) اب الغالب في الحرف الصحيح وهو الاصل كما ان
 الغالب في الحرف العلة الزيادة فخرج نحو معللة لعدم امالة التاء فيها فقوله فيخرج اء لرد قول
 الشيخ الرضي فانه انتقض نحو معللة لوجود الحرف الصحيح في آخره مع انه لا يجذب نها حرفان
 بل حرف واحد ثم قال في دفعه والمراد انه كان في آخره حرف صحيح وبغير التاء ايضاً فخرج
 نحو معللة لكن ما قال الشرفي دفعه اولي مما قال به الشيخ الرضي لانه علمي دفع الشرفي يكون بين مائتين
 القاعدة تين نسبة التنازل فلا تجتمعان واما علمي فقد يز دفع الشيخ الرضي يكون بينهما عموم
 وخصوص من وجه ومادة اجتماعهما اسماء ومروان ومادة افتراق القاعدة الاولي بصري
 ومرجانة ومادة افتراق الثانية مختار واعلم انه اذا ز بقوله او كان في آخره الى ان قوله او
 حرف صحيح عطف على قوله زيادنان ولو اراد من قوله آخره هو الآخر الحقيقي لا يرد معللة لان
 تاء التانيث يكون آخره حكماً وكلمة اخرى حقيقة ومعللة بالكسر القول او ما حرة الحسن
 كذا قيل (قوله في حكم الصحيح في الاصل) فيكون الياء والواو في مرمي ومدع وحرفاً صحيحاً حكماً
 كما عرفت ان المتبادر من الحرف الصحيح هو الاصل فهما اصليتان وانما هم وقال ومواعم
 اء لان ترخيم مثل مرمي ومدع ويكون بحذف حرف الاخير المدة السابقة (قوله حركة
 مة قبلها من جنسها) احترز به من نحو رجيل و دنور فانهما لا يسميان مدة (قوله لغلبةها)
 اي زياد المدة وكشرتها (قوله اي و الحال) اشار به الى ان قول المصم جملة حالية فهو
 حال من التصدير المجرور في آخره فانه مضاف اليه ويصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
 وهو مفعول كان بمعنى وجد فيكون المضاف اليه مفعولاً (قوله انما لم ياخذ هذا القيد اء) وانما
 يظهر عدم اخذ حقه بايراد الضمير المفعول لانه قل هو لا مما قال مولا ما يصح ارجاع
 الضمير المفعول اليه اذ ويل المفكور ولا يرد الاشكال على ثبوت وقلوب لانهما اكثر من اربعة
 اء حرف في الاصل لان حرف واحد فاما اء حرف واحد فانه اكثر من اربعة لم اعم من ان يكون في الحال

أو في الأصل تم كلامه أقول كلام الشارح في الجمع بوزن المال لا وزن الأصل فان
 ثبوت جمع ثبوت وقلون جمع قلته بضم التاء والقلف فهما جثمان بوزن المال فكلام الشارح
 فيه فهما أي ثبوت وقلون ليس في الأصل ثبوت وقلون حتى تكونا أكثر من أربعة أحرف
 في الأصل لانه إنما يكون كذلك إذا كان ثبوت وقلون جمع ثبوت وقلون وليس كذلك كما لا يخفى على
 الدقائل ومعني ثبوت بالفارسية گروه از گوشتك ومعني قلته هو الخشبة الصغيرة التي ينصب
 ويلصق بها الصبيان بخشبة كبيرة أخرى لا يتم هذا الشكل بنحو جوار لانه أكثر من أربعة أحرف في
 الأصل لان أصله جوار ي مع انه لا يخذف منه عند الترقيم الأحرف واحد لاننا نقول جوار غير داخل
 تحت هذه القاعدة لان آخره ليس حرف صحيح فان آخره في الأصل هو الياء فان قلت قد همم
 الحرف الصحيح من الحقيقي والحكمي والياء حرف صحيح حكما لا اشتراكا به امالة قلت حذف
 الياء في جوار ليس المترخيم بل لعلته موجبة وهو الأملال وان قلت لو قال المصنف فان كان
 ما قبل آخره مدة حذفها يشتمل القسمين معا وكان أخضر وجوابه ما ذكره مولانا عبد حيث قال
 لما كان ملته الحذف في القسم الأول مقابلة لعلته الحذف في الثاني كما ترى من قوله اما في
 الأول فلما اه فضل المصنف هذا التفصيل ولم يقل تخذف حرفان في ما قبل آخره مدة انتهى
 كلامه قال مولانا عصم ولو قال المصنف فان كان ما قبل آخره مدة حذفها يشتمل القسمين
 فمن قال ولو قال كذلك لكان أخضر واتم لانه لم يقل لعدم اشتراك القسمين في حذف الحرفين
 فقد فصل انتهى كلامه أقول اما اذ لانه لا يوافق بالمتقول عنه واما ثانيا فلان الانتقاض بسعلاة
 مدفوع باعتبار قيد حرف الصحيح الأصلي في آخره كما هو منهيب الشم واعتبار عدم كون الياء في
 آخره كما هو منهيب الشيخ الرضي والاختصار حاصل على هذا التقدير واما انتقاض معيه
 باعتبار قيد أكثر من أربعة أحرف مع حصول الاختصار ايض (قوله في كلا القسمين) وايراد
 البيان المراد والناق التعليل به فان وقع ما ذكره مولانا عصم من انه لا يحتاج الى ذكر الشرط
 في الجزاء وعبارته مكد الأيونجنا في الجزء التقييد بالشرط لانه لغو فتفسيره ليس كما ينبغي
 ثم كلامه (قوله المثل السائر) أي المشهور بطريق الكناية قال قد من مرة في الخاشية النقذ صفار
 لنا لنم تم كلامه والظ من اضافة الصفار الى الغنم وهو شاة قصير اليد ورجله وهو بالفارسية
 برة بكونه منقذ (قوله يعلم من بيان شرطه) وهو لفظ ما يتم لا يجوز ان يترخيم في المركب لما سبق
 من قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا جملة غاز من المركب مما لا يكون مضافا ولا جملة اي المركب
 الغير الاضائي وغير الجملة وقوله يعلم الاشارة الى (قوله علمين) وهذا التقييد لانه لما كان الشرط
 العدمي متحققا فيه فلا بد من تحقق الشرط بوجوده ايض (قوله غير ذلك المالك كور) وانما ورد لفظ
 المالك كور لان المشار اليه لذلك لا يكون من الاقسام الثلاثة الذبنا و... (قوله في حذف

حرف واحد وانظروا جعل الجزاء جملة اسمية ولم يبق فاعله وحرف واحد ليظهر بها
 جيق من الجزاء وهو قوله حذف الهمزة الاخرى ولما قلنا انما الفتحة يقتضي ايراد هـ بصيغة
 الماضي بان يتم حذف حرف واحد قلنا انما الفاء الموحدة لا يتدخل على الماضي الا بايراد
 فتحة في علم مثل فتحة حرف واحد من اعراب كثره الحذف وبهذا ظهر ضعف ما ذكره مولانا مع
 من ان الالف الموحدة لا تقتضي حذف حرف واحد من كلامه (قوله لم يبق فاعله) وحي ما
 ذكره من قبل من ان الالف موحدة في موضع تخفيف لان المقصود غير حقيقة حذف الفاعل ثم المراد من المركب
 في التركيب من اعراب بقرينة قوله حذف الهمزة الاخرى فلا يرد مثلها خاربة لان المحذوف
 عنهما الفاء (قوله اي المنادى المراد في حكمه) لا يقدح في كون الفاعل المنادى فلا يحتاج
 الى قوله بجميع اجزائه لان ايراد الالف يخلو عن تكلف لاننا نقول ارتكبت ما ارتكبت
 لرعاية قوله وقد جعل الالف المنادى في ضمير الالف المنادى فالباست لا ارتكبت هذا
 التكلف هو الموافق وهو انما الفاعل المنادى لا يتم جازا ان يكون الفاعل المنادى في ضمير الالف
 الى الباقي اي ما في من المحذوفه لاننا نقول الباقي لا يكون الالف المنادى قيل فلما جعلوا
 المتخوف في حكم الالف اذا كان الحذف لعلته موجبة وليس الحذف في الالف لعلته موجبة
 فبيني ان يجعل المحذوف فيهما كما يحذف في يود وواجب بان الحذف في الالف لعلته
 قياسية مطردة فعملوا كما عملوا في الالف لعلته الموجبة (قوله فاعله) فلا يكون
 الا عراب يحار يا على الحرف الذي هو آخر الكلمة بعد الترخيم (قوله على الاستعمال
 الاكثر) انما زاد الاستعمال ولم يقل فاعله بل كذا من الاكثر لتمام الحذف هو متفق ما هو
 في معنى قوله وقد يحتمل (قوله فيم يا حار ويا حار ويا حار ويا حار) والالف الموحدة اي اذا كان
 فيق اذ لم يبق فاعله لان التخيير في الالف المنادى لا يقل الالف المنادى فاعله بالالف
 بكليهما (قوله وفي يا حار ويا حار) في الالف المنادى في الالف المنادى ان يكون الالف المنادى في الالف
 كانه لم يبق منه شيء (قوله فيكون الالف المنادى في الالف المنادى) اي الالف المنادى في
 المرفوع (في بنايه) الالف المنادى مفرد معرفة (قوله في الالف المنادى في الالف المنادى) وهو
 الصريح في عدم التخيير في الالف المنادى لان فيه التخيير في الالف المنادى في الالف المنادى (قوله
 فلا جرم قلنا يا حار) لم يأت في الالف المنادى ام متضمن الالف المنادى في الالف المنادى لا ويقلب الالف
 يا حار في الالف المنادى (قوله في الالف المنادى في الالف المنادى) لان الالف المنادى في الالف المنادى
 الالف المنادى في الالف المنادى (قوله في الالف المنادى في الالف المنادى) وانما اورد المنادى في الالف المنادى
 لم يبق بعد الالف المنادى في الالف المنادى (قوله في الالف المنادى في الالف المنادى) لان المنادى في الالف المنادى
 من الالف المنادى في الالف المنادى (قوله في الالف المنادى في الالف المنادى) وانما قال في الالف المنادى

وهل صيغة ياتي المنادى فيها كغيرها من المفراد من صيغة النداء النداء التي هي استعمال صيغة ياتي
النداء وبها النداء من قولك صيغة النداء هو صيغة موصولة للنداء فيكون استعمالها في
النداء وغيرها لانه لو لم يكن على سبيل المجاز كان استعمالها فيه على سبيل الحقيقة وليس كذلك
لانه لا يستعمل صيغة ياتي فيه على سبيل الحقيقة فلم يكن صيغة النداء موصولة للنداء
ولكنها موصولة له فلم يكن استعمالها فيه على سبيل الحقيقة فلا يرد على ظميرة المصم ما
من انه اذا كان صيغة النداء مستعملة في النداء وبها فيكون موصولة للنداء وبها ايضاً لان
استعمال اخس من الوضع وذلك لانه انما يرد اذا كان استعمال صيغة ياتي في النداء وبها على
سبيل الحقيقة لانه على هذا التقدير يلزم من استعمال صيغة النداء في النداء وبها ان يكون
صيغته موصولة للنداء وبها ايضاً وقد اطلقنا بطريق القياس الامة ثنائي وهو الاستدلال من
وضع التالي الى رفع المقدم فاعلم بذلك (قوله يعني يا) ولما كانت يا اظهر صيغة النداء مع
انصرافه على صيغة النداء اليها لان لفظ ينصرف الى التامل وفي هذا التفسير اشعار بان صيغة
يا اصل في باب (قوله ويشاركوه في التمتع) فلم يبق اهم طريق الامتنان عليه بسبب
تفجعه (قوله المتفجع عليه) لانه المتفجع له ولعل كلمة على بمعنى لام الاجل كما يرقم في
في العمود مكية في الحمد او لتضمين معنى البكاء والالف واللام فيه بمعنى الذي وادبه الاجم و
اسم الفاعل بمعنى الفعل المجهول (قوله بيا ووا) صيغة التمتع والباء الاصل (قوله ما يتفجع على) هدمه
اشار به الى ان كلمة على في قوله على صيغة بناءة وليست من صيغة التمتع واللام يجمع قولنا
وامصبتنا لان التمتع لا يجوز على اوجه كماله في قوله كالميت الذي يعني عليه النداء
مثل واز يداه (قوله او المتفجع عليه) وهو (فد) بان يكون في وجوده حياً المتفجع لا هدمه مثل
والمصبتاه والعبية اشجارية بناءة في وجوده مما له على نكته ير ونعتبر هدمه حياً على نكته ير
أخر فان الحسرة بمعنى النداء والتويل بالقارصية مخشى النداء جعل الحسرة والتويل في
نكته كناية عن وجود المتفجع عليه فانه لو كان موجوداً لم يكن الحسرة والتويل عليه (قوله عند فقد
المتفجع: عليه مدام) واما قال مدام ولم يكتب بقوله عند فقد التمتع عليه لان اللفظ بالفاء وسية
النداء لا يوصل الى التمتع المأمور والمأمور لانه يجمع يكون مخفياً (قوله الحمد شامل لتسمين اء) و
النداء الحمد خلا لتسمين اذا كانت كلمة على بناءة واما اذا كانت صيغة التمتع فلا يشملها بل
يشملها هدمها وهو المتفجع عليه مدام ولا يشتمل التمتع عليه وهو امثل وامصبتاه لان
التمتع لا يكون على العبية نعم يكون التمتع بناءة على التمتع وهو التمتع وهو التمتع وهو
يكون على التمتع عليه فليس بالنداء وبها من التمتع عليه ويمكن ان يشتمل على هدمه
التمتع وان كان صيغة النداء بان كانت التمتع على التمتع بل ان كان التمتع على التمتع فموقع

لا يخرجها منه (قوله ممتازا به من المنادى) اي حال كون المنادى ممتازا به اي بواجب من المنادى
 فيكون لفظ واما به الامتياز بين المنادى والمنادى ومنه الدفع مناقشة بتضمنين قوله اختص
 معنى الامتياز لان الاختصاص بالشئ يستلزم الامتياز به فدعنا ح ابي المنادى وب مختص بواجب
 اي ممتاز من المنادى فيكون نعلق قوله بواجب الاختصاص بتضمنين معنى الامتياز وليس صلة
 الاختصاص لان الالهي هي صلة الاختصاص لا تدخل على المقصور وعليه كذا ذكره مولانا اعلم فلا يرد
 الاعتراض بان المنادى لا يكون مختصا بواجب الا فيهم فيه كما عرفت انما فلان اشارة الى انه
 لا يحتاج الى ان يجعل كلام المص على القلب داخل الباء على المقصور بان يقول مختص به فان الاصل
 ان تدخل الباء في المنصور عليه (قوله اي مثل حكمه) فانه تشبيه بليغ وهو الذي حذف عنه أداة
 التشبيه (قوله ليرد انه لا يقع ذكره) فقوله يعني اذا وقع المنادى وب على صورة قسم او المدفع هذا
 الا بواجب لا يتم لا يحتاج الى هذا القول للدفع هذا لا يراد المتكسر لان قوله ولا يندب الا المعروف
 بمنزلة الامتثناء لاننا نقول يكون للمندوب حكم آخر لا يكون في المنادى وهو ان المنادى
 لا يكون مقادا الى كمال الخطاب والا يلزم ان يكون الخطاب الى الامرين لان النداء يضم خطاب
 به لا به المنادى فانه يضاف اليه كما في يا غلامك فان الخطاب هو امر او التمجيع لا يكون عليها
 بل على غلامها ولا يجوز الاكتفاء بما هو بمنزلة الامتثناء لان المحصر يابى عنه وبما ذكرنا من
 التتميم ظهر ضعف ما ذكره مولانا فممن انه ليس ورود هذا باعشا قويا على التأويل قوله وحكمه
 في الارب والبناء حكم المنادى بما اول به لكون قوله ولا يندب الا المعروف في حكم المستثنى
 من قوله وحكمه في الاعراب انه تم كلامه وايضا كون كلام اللاحق بمنزلة الامتثناء يكون في
 مرتبة التأويل عند الاحتياج فاراد المش تصحيح كلام المص على وجه لا يحتاج الى هذا التأويل
 (قوله وجار لك زيادة الالف) وقيل ان زيادة الالف واجبة اذا كانت الندبة نيا لثلا يلتبس
 بالمنادى ورد بان مع ذلك ايضا يلتبس بالمنادى المستغاث بالالف (قوله لعل للصوت المظ في
 الندبة) فيزيد الالف لانها احف وزيايتها اكثر من اختيا وانما الميز في اختيا وان حصل
 هذه الصوت بهما يضم (قوله عدلت) اي من الالف التي حرف مدقة اي (قوله قلت واغلامك)
 فانه في الاصل واغلامك بكسر الكاف فالكسرة منامبة للمياء فزيد اليها الالف لرفع الالتباس وبك
 واغلامك في الاصل واغلامك بكسر الكاف واغلامك بكسر الكاف اربوا (قوله
 لعلوا) اي بفتح اللام في الاصل واغلامك بكسر الكاف اربوا (قوله
 لا واغلامك) اي بفتح اللام في الاصل واغلامك بكسر الكاف اربوا (قوله
 بان كانه في الاصل) اي بفتح اللام في الاصل واغلامك بكسر الكاف اربوا (قوله
 الاسم التي في الاصل) اي بفتح اللام في الاصل واغلامك بكسر الكاف اربوا

(الاذ كان مقارنا مع اسم جنس) بان كان المنادى على اسم جنس (قوله اولم يتعزف مثل يا رجلا) فانه لم يقصدا التعريف من حرف النداء فانه يتعريف منه قصدا التعريف منه (قوله لان نداء ولم يكتره) لا يقم هذا الدليل على ان حرف النداء يختص باسم العلم وليس كذلك لان حذفه جائز من ابي والابن والابن كما ذكره لاننا نقول المراد هو العلم وما في حكمه واي مثلا في حكم العلم والتمثيل ان يقول اذا كان جناب حرف النداء لقيام قرينة فيسبق الفهم الى انه منادى عند قبيلها سواء كان علم او اسم جنس او غيره ويمكن الجواب بان القرينة حذف حرف النداء لا لكونه منادى فلما لم يكتر نداء كثر تبادلا العلم فلم يسبق اليه من اللى انه منادى لانه جاز ان يكون منبذ او غيره كما يقول زيد عند القيام مثلا يا الله وليس المقصود منه النداء ح واعترض بان المراد منه اما ان نداء اسم الجنس في نفس الامر ولكن لم يكتر مثل كثرة نداء العلم او المراد ان نداء اسم الجنس لم يكتر في نفس الامر ان كان الماني فهو في حيز المنع وان كان الاول فمسلّم لكن قوله فلما حذف منه حرف النداء لم يسبق الخ م (قوله سواء كان) اي جواز الحذف مع بدل له وهذا التعميم لما في الاعتراض بقريته ان عبارة المصنف قاصرة لعدم حذفه من العلم مثل الله فلا بد ان يتكرر المصنف لفظ الله فيما لا يحذف منه الجرف لان لفظ الله منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال المهمين منه في اخره ونقير الجواب ان جواز الحذف اهم من ان يكون بغير بدل كما في يوسف اعرض من هذا بقريته المقام لان المقام للخطاب او مع بدل فيقول اللهم فلا يجوز ان يقتل يا اللهم جميعا بين البذل والبدل منه (قوله اي يا يوسف) بقريته المقام لان المقام مقام الخطاب قال بعضهم هو اي يوسف لفظ عبري وكثيرا في بعضهم هو لفظ عربي وعلى التقدير الاول لا اشكال في منع صرفه لوجود العلتين فيه وصفا العجمة والعلمية واما على التقدير الثاني فمنع صرفه بغيره لعدم وجود العلتين فيه لانه ليس فيه الا العلمية مع انهم صرفوا على منع صرفه واجيب باختيار المعدل فيه بانه في الاصل يوسف بكسر العين مثل يوجب فيكون يوسف بضم السين معناه ولا من يوسف بكسر ما (قوله ولفظة اي) مطف على المقدر وهو المنادى اي ويجوز حذف حرف النداء عن لفظة اي وانما قال لفظة بالتاء لانه كلمة لان المصنف لما في تحت الفعل من كالم المجازات (قوله اد اوصف بندي اللام) فان لفظة اي وان كانت اسم جنس معر فابا النداء الا ان المقصود بالنداء لما كان صفة كما سبق وهي معرفة قبل النداء فلما اجاز حذف حرف النداء منها اي من كلمة اي ثم اعلم انه ظهر من قول المصنف انه لا يحذف حرف النداء من اسم الجنس فلا يردح ان الرجل بهم جنس فلا يجوز حذف حرف النداء منها وذلك لانك قد عرفت ان المراد من اسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء فهو في حكم العلم اذا لم يوصف لها بندي اللام فلما قال مولانا مصنف فعل المصنف ان يستثنى ذلك ايضا كالاشارة والمستغاث والمندوب

اقول يمكن ان يتم ان المصم المتشبهى مالا يحذف منه حرف اضلا كما لاشارة والمحتفك والمندوسه
 بخلاف كلمة اي فانه يحذف منه حرف النداء في الجملة اي اذا كانت مقارفة بدي اللام فيعلم
 عدم حذف حرف النداء من كلمة اي وايضا من بيان كلام المصم كما لا يخفى (قوله او بالموصور)
 اي اذا وصف اي بالموصور بدي اللام وهو هذا في اي هذا الرجل (قوله اي يا ايها الرجل)
 بقزينة ان صورة ايها وايها يختص بالنداء (قوله والمضاف) عطفا على قوله ولغظة اي وكك
 قوله الموصولات ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله العلم اي بقى على هذا من المعارف التي
 يجوز فيها حذف حرف النداء المضاف الى اي معرفة كانت نحو قلام زيد افعلى كذا اي يا قلام زيد
 والقزينة هي الخطاب كما في الموصولات فيكون المقام قرينة له (قوله والموصولات) عطفا على
 قوله العلم از على قوله المضاف الى اي معرفة وحاصل معنى المثال يا من هو دائما محذرا حسن
 الي (قوله مرصعا) اشار به الى ان اصعب بمعنى صار فيكون اصعب بمعنى مرصعا (قوله مع انه
 اسم جنس) لانه نكرة قبل النداء ومكسور محنوق وكروان (قوله شد وذا) اي حدنا شاذ (قوله
 وفيه شد وذا) بل ثلثة شد وذا حلما حذف حرف النداء من اسم الجنس وثأ نيهما ترخيم
 غير العلم وثالثها جعل المرخم حاصلا برامه (قوله قيل هي روية) التانيك باعتبار الخبر
 وهو روية بكسر الراء وسكون القاف ومعناها فصول (قوله بطرق) مرد ريش افئذ من باب افعال
 يفعل وكك يسكن (قوله فلا دعائي) وهو اذا كان مجهولا معناه بالفارسية بحالي كذاشته
 نهي شوي تو واذا كان معلوما بكسر اللام معناه بالفارسية پس خالي نهي شوي تو
 يعني انت لا تخلي وهو كتابية من مكونه (قوله فان ان ناصلة للمضارع) فانه في الاصل
 ان لا فابد لت النون باللام تقربا لمخرج وادغمت اللام في اللام (قوله بالنصب) اي بان الناصبة
 (قوله ما اي مفعول) وان كان المزا من المفعول هو المفعول به كما يكون الكلام فيه فينبغي ان
 يراد من الاعم في التعريف ايضم المفعول به لاسم المطلق والاي يلزم التعريف بالاعم فع يصدق
 التعريف على يوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة صحت فيه مع انه ليس مفعولا به وان اريد
 من المفعول هو المفعول مطلقا فلا بد ان يراد من الاعم ح ايضم هو الاعم المطلق بحيث يتناول
 جميع المقاميل للاسم الحائز وهو المفعول به والاي يلزم التعريف بالاحسن فاذا اراد الشئ من كلمة ما هو
 المفعول مطلقا اي ما ضم عامله مطلقا لكن المزا من المفعول به الا ان بيانها في ضمن هذا العام
 كما لا يستثنى فان جميع المستثنى ليس من المقصودات بل بعضها منها ولكن ما هو منها تبين في
 ضمن هذا العام فع لا يرد النقص على يوم الجمعة في يوم الجمعة صحت فيها (قوله بمعنى واحد) كالحقيقة
 والحقيق وايراد التاء في شريطة لكونها صفة للعلة اي الموصوف هو العلة اي انهم ما مله على
 العلة الشريطة التفسير (قوله اي ضم ما مله بناء) اشار به الى ان كلمة على بنائية (قوله اي

محدث اضمار على شريطة التفسير

تفسير العامل بما بعده) إضافة المصدر إلى المنعم أي الشراء تفخيرا للعامل بحبيب ما بعده أي
بسبب أنه بعد العامل . فع يهجم ربط قوله بما بعده على ما قيله وإنما ذكره لاقتضاء السوق له
حيث قال كل اسم بعده فعل له وإن قلت تسمية المفسر بأعم الفاعل بالشراء بما إذا قلت هذه
التسمية بخلاف حذفة قوله لوملظ عليه إلا أن المفسر شرط لأن ضرورة تسليط المفسر شرط وقد
قال الشهر في ما سبق وقد حذف إذا في إذا كان قائما مع شرط العامل في الحال ومؤكد وفايدة حذف
الفعل ثم أيراد فعل آخر للتفسير ان التفسير بعد الإبهام أو وقع في النفس (قوله إنما وجب حذفه
احترازا من الجمع بين المفسر والمفسر) قال مولانا عصم الأولى الاحتراز عن ضرورة التفسير مبثا
لثلاثين من بمثل جاءني رجل أي زيد وبعد فيه نظرا لاجتماع العبد إنما يلزم في زيدنا ضربته وزيد
مررت به وأما في زيدنا حسب عليه فلا بد في انليم وجوب الحذف من اعتبار قصد الطراد الباب
تم كلامه يعني وجوب الحذف في حسبته عليه ليس لأجل كون التفسير بمثل وجوبه لأجل الطراد
الباب قول النقص الوارد بمثل جاءني رجل أي زيد من فوع بما هو المشهور من ان عدم جواز الجمع
بين المفسر والمفسر مشروط بان لم يكن إبهام مع وجود المفسر بالفتح فإنه إذا كان فيه إبهام فيجوز
الجمع بينه وبين مفسره مثل جاءني أخوك أي زيد وجاء رجلا أي زيد ثم دعوي الأولى
باطل لأن وجه عدم جواز الجمع بين المفسر والمفسر ليس إلا كون التفسير مبثا واليه يدل قوله ما
أضمر ما مله على شريطة التفسير كما لا يخفى ثم ما ذكره الفاضل المذکور من أنه لا بد في التمام
وجوب الحذف في نحو حسبته عليه من اعتبار قصد الطراد بعيد من المقام فإية البعد فإنه ينبغي
أن يكون وجوب الحذف في جميع الأمثلة لأجل مشابهة التفسير ففي نحو حسبته عليه ولو لم يكن حذفه
واجبا لكون التفسير مبثا لأن حبس الشيعي يلزم ملا بسقه لله حبس عليه فالملابسة بزيد لازمة
للحبس وتحقق اللازم يستلزم تحقق الملزوم وهو الحبس فلو ذكر الحبس بعد ذلك لزم أن يكون
ذكره مبثا فلا يجوز الجمع بينهما لا يقدح أن اللازم قد يكون أعم فلا يكون التحقق اللازم مستلزما
لتحقق الملزوم لأننا نقول اللازم هو ما مساو له لأن ملا بسقه زيد لا يتحقق بدونه بخلاف الحرارة
لا يقدح لما كانت الملا بسقة لازمة للحبس لا تجوز أن يكون الحبس لازما للملابسة لأننا نقول كون
الملابسة لازما للحبس إنما يكون باعتبار ذات الحبس وكون الحبس لازما للملابسة إذا ما يكون باعتبار
آخر فلا منافات ح ، ثم أنه لا يرد النقص بقوله تم أني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر
زيتهم لي ما جديين لأنه ليس من هذا الباب لأن الجملة الثانية لم يأت محردا للتفسير بل أتى بها
لتبيين الجملة الأولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقته به من كونهم ما جديين له كقولك علمت
زيدا علمته كاتيا (قوله كل اسم) ويلفظ كل مقحم وإيراده في التعريف للمانع فإفاد صدق المحدود
على كل أفراد الحد فإن معنى المنع وهو أن كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود . والمثل في الحد

فيه الخيلة وذلك بان يكون بعد اسم فعل او مصدر او صفة مشبهة ازكان الفعل او شبهه مذكور
 لكلام كان واخواتها ولام الابتداء ومانافية وغيرها مما له صدر الكلام كما مر تفصيله
 في باب الفاعل الثاني يعمل فيه صورة ولا يكون عمل الفعل الاول مانعاً صورة لان عملها
 صورة واحدة فاعتبر بعمله فيه بخلاف الابتداء فان عمله مخالفه واعتبر بان زيداني
 انصرفت غلامه يخبر جرمته اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعاً من العمل فيه بل فساد
 معنى مانع ايضاً الضرب لم يقع على زيداني لا يتم فساد المعنى غير مانع فيه من العمل صورة لاننا نقول
 دخل فيه ح مثل كل شئ فعلوه في الزبر لانه لو لم يكن فساد المعنى مانعاً من العمل فيه صورة
 يلزم دخوله فيه فيجوز فيه النصب مع ان المتعار فيه الرفع كما سيأتي الا اذا اهتمر صفة المعنى في
 التسليط لم يدخل فيه مثل كل شئ فعلوه في الزبر ولم يخرج منه ايضاً زيداني في زيداني ضربت غلامه
 بما لا يخفى على المتأمل (قوله ورفعه) اي رفع معنى الابتداء ايضاً فهو عطف تفسيرى لقوله معنى
 لا ابتداء فاذا كان رفع معنى الابتداء مانعاً من العمل فيه فرفع المانع من الامور الواجبة (قوله
 في نحو زيد اكننت اياه) فان زيد اخبر كان فان خبره يتقدم على اسمه اذ كان معرفة فانه اهم بعد
 قوله مشتغل عنه بضمير ولكن لو ملط عليه لا ينصبه بالمفعولية (قوله نقدير تسليطه بعينه) ولم يقل
 مع تسليطه بعينه بل زاد التقدير ايراد عاية كلمة لوفي قوله لو ملط عليه كما عرفت معناه من انه
 اوقد ركونه ما لا ينصبه اي كان الفعل بحيث لو لم يكن بعد مفعول يعمل في الاسم المقدم (قوله
 ولا يتصور) اي حين اشتغال الفعل بالمتعلق (قوله ولهذا) اي ولا جل ان ههنا صور اربع (قوله
 والاحسن في ترتيبها) وانما قال الاحسن لوجود الحسن في ترتيب المصم لان في زيداني ضربته وزيداني
 ضربت غلامه يكون تعلق الفعل بالانتم بلا واسطة حرف وفي نحو زيد امررت به وزيد احسبت عليه
 تعلق الفعل به بواسطة قوله به وعليه (قوله كما لا يخفى وجهه) وهو ان الاثنية التي يكون
 الفعل فيها مشتغلاً بالضمير في ذيل واحد وما يكون الفعل فيه مشتغلاً بالمتعلق في الاخر لا يقال ما ذكر
 يدل على اصل الحسن لا على الاحسنية ويكون في ترتيب المصم ايضاً حسن كما ذكرنا لاننا نقول الحسن
 الذي في ترتيب المصم ليس الكلام فيه في هذا المبحث بخلاف الحسن الذي في كلام الشم فان الكلام فيه
 في هذا المبحث خلافاً حسن ان يكون ترتيب الامثلة على ما يكون الكلام فيه فيصيح قوله والاحسن
 اقول وما ذكره مولانا عصم من ان ما فعله المصم ايضاً له حسن من وجهين الاول انه اراد ان يكون
 الافعال المعلومة في ذيل واحد والفعل المحجول في طرف واحد والثاني تقديم المصلط بنفسه ثم
 المصلط بمراد فثم المصلط بلا زمة ليس على ما ينبغي لان الكلام ليس في معلومية الافعال ومجهوليتها
 ولا في كونه معلوماً بنفسه او مرادفه وبلا زمة بل الكلام في الاشتغال بالضمير والمتعلق والكلام في كونه
 مسلطاً بنفسه او مرادفه او لازمه يكون بالتبع لان تحققه يتوقف على تحقق الجزء الاخر في

التعريف فيمنبغي ان يكون ترتيب الامثلة باعتبار ما يكون الكلام فيه تجمعا او مالة (قوله وزيد اضربته
فلامه) فان الكلام كما يكون متعلق الاسم يكون متعلق لضميره ايضا لا يتم لو ملط ضربته عليه لانه
فلا يحتاج الى تسلب ما ينام به بالمزوم لاننا نقول ان الضرب وقع على الفلام لا على زيد فلو ملط
عليه لانه ولكن يفسد المعنى وقد مرقت ان صحة المعنى معتبرة في التصيلط (قوله فان مررت
بعد تعديته بالباء) لا يتم انزل المعنى ينصب المفعول به فمررت بعد تعديته بالباء مراد ف الجاوزت
لاننا نقول مررت متعديا بالباء فيكون مدخوله مجرورا فان حرف الجر لافضاء معنى الفعل الى الاسم مع
بقائه عمليا يقال قد فالوا لا يغير شي من حرف الجر معنى الفعل الا الباء مع انها لم يغير معنى مررت
بزيدا لاننا نقول مرادهم من التغير هو التغير في الجملة لا كناية بخلاف الهمزة والتضعيف فانها يغيران
معناه لا محالة ثم اذا لم يغير الباء معناه فهي اي الباء بمعنى مع فيجب ح مصادمة الفاعل المفعول به
(قوله فان حبس الشيء يلزمه) اي الحبس بالفارسية كفتار ما ختن شيعي بر شيعي فم يكون المحبوس
عليه مباراة من الشيء الاول فلا يرد ان الظم ان يقول فان حبس الشيء يلزمه اي حبس المحبوس
الشيء يلزمه (قوله ينصب زيداه) وانما جعل الش له اي لزيد مفعول مالم يسم فاعله لقوله
ينصب ولم يجعل ما ضم مامله مفعول مالم يسم فاعله كما هو الظم لانه يابى ح عنه تفسيره بقوله
اي ضربته وانما لانه لا يكون في حيه ما ضم مامله خصوصية هذه الافعال بل هذه الافعال في
الاسم المذكور في الامثلة المذكورة (قوله يعني فعل المفسر) وهو تفسير جميع كلام المص فلا يرد ان
ذكر المفسر لغولان قوله ضربت المقدر يودي مواداه (قوله فان اصل فيه ضربت زيد اضربته)
وفيه مسامحة فان من الامور البينة ان اصل زيد اضربته ضربت زيد لثم جئني المفسر بالكسر لرفع
الابهام الذي من حذف المفسر فلا يرد ما قيل ان اصله ضربت زيد فلما حذف الفعل في وقع في الكلام
ابهام فحتمى بالمفسر بالكسر ارفع الابهام فلو اجتمعا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر ودون غير جائز
لا يقال لم لا يجوز ان يكون العامل فيه هو المفسر بالكسر لاننا نقول هو ما مل في الضمير فلا يعمل فيه
فلما اقدر عمله فيه حيث قال لو ملطاه (قوله امانه سيد) اي امانه سيد عرفاه ارا من الفلام
هو العبد مع انه لو اريد منه الابن يضم يصح فان ضرب ابن زيد يستلزم امانته لكنه لما كان في غاية
الظهور فلما ارا من العبد اعلم انه ذهب بعضهم الى ان زيد منصوب بالمفسر بالكسر وذهب
المص الى انه منصوب بالمفسر وذلك لانه لا يجوز ان يكون الفعل الذي هو طالب لمفعول واحد
ان يتعلق به مفعولين بالاصالة فيكون تعلقه باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا
من الاخر فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالبدل منه مع لزوم
الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لزم تقدم التابع وهو البدل على المتبوع
وهو البدل منه مع لزوم الفصل بالجملة وهو فير جائز ثم ما ذكرناه من انه امانه سيد عرفاه ما يتم

لان ان يكون ضرب الغلام امانة منك ، لانه انما يكون كملك لو كان ضرب الغلام يستلزم ضرب
سيد ، او صب سيد ، بلفظ قبيح وليس كك (قوله كما المختار والواجب) اي اما المختار فيه الرفع
والنصب او لو اوجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران قال قدس سره في الحاشية قوله في
مضان الاضمار اي في مواقع يظن في بادي النظار انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن
منه في الواقع وانما قال في مضان الاضمار لان الاسم اذا كان مما اضره ما مله على اليقين لا يكون فيه
الا للنصب (قوله ويختار في الاسم المذكور) اي في الاسم الذي وقع في مضان الاضمار على شريطة التفسير لاني
الاسم الذي ما اضره ما مله ما عرفت انفا قيل الا و ان يدكر او لا ما يكون المختار فيه النصب لما عرفت
في هذا المقام واجيب بان تقديمه لا متفناؤه عن الحذف اي لا يكون في الكلام حذف او للاهتمام بشانه
لعدم مناسبته بهذا المقام لان مناسبة النصب بالباب وان كان اشد الا ان جعل ما هو ابعد من
الباب منه اسم (قوله اي بكونه مبتدأ) وانما فسر به مع انه جاء بمعنى الابتداء ايضاً وهي التجرد
من العوامل اللفظية فانه يصح تفسيره بها ايضاً لان العامل الذي هو الابتداء لا يكون الا فيما
كان مبتدأً ويمكن الجواب بانه انما فسر به لان العامل في الخبر ايضاً معنى الابتداء فالا
يكون اختيار الرفع نصافي المبتدأ (قوله يصح رفعه بالابتداء) ان قلت تجرد من العوامل
اللفظية لم يصح رفعه بل يوجب رفعه لعدم وجود العامل فيه ح قلت المراد من التجرد في قوله لان
تجرد الـ صوحه التجرد اي صحة تجرد من العوامل اللفظية يصح رفعه كما يكون تجرد منها
يوجب رفعه نال ابتداء (قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع) وانما قيد القرينة بالمرحمة ولم
يتركها مطلقاً مواء كانت مصححة او مرجحة لانه لو لم يكن جنس القرينة مصححة او مرجحة في
خلاف الرفع وهو النصب فيجب فيه كما لا يخفى وانقلت للاحتياج الى تقييد القرينة بالمرحمة
لانه لو ترك مطلقاً ولكن كان التضمير في خلافه راجعاً الى اختيار الرفع لا الى الرفع فان خلاف
اختيار الرفع هو اختيار النصب فع ايضاً يصح المعنى لانه اذا لم يكن قرينة بسببها يختار النصب
فيكون الرفع مختاراً لا مهالة كما لا يخفى قلنا ح لا احتياج الى قوله او عند وجود اقوى منها اي
المقابلة بينهما ليس على ما ينبغي لانه لما كانت القرينة المرجحة لاختيار الرفع اقوى من القرينة
المرجحة لاختيار النصب فم يصدق قوله عند عدم قرينة خلافه اي يصدق عليه انه لم يكن
للنصب قرينة هي تجمله مختاراً فيكون الظابطة الاولى شاملة للثانية فيكون الظابطة
الثانية تخصبها بعد التعميم وتقابل العام بالخاص : جر مستحسن (قوله يعنى النصب) ذا الجر
غير مقصور فيه ولم يكن الاسم مما نحن فيه كما لا يخفى (قوله لان قرينة) وهو
متعلق بقوله يختار لا بقوله قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب كما توهم (قوله لان وجود
ما له صلاحية) وهذا عند وجود القرينة المصححة لاملة تساوي القرينتين وانما قال وجوده له

صلا حنية التفسير و لم يتل و حود ما هو مفسر لان وجود المفسر قرينة لوجوب النصب
 لالصحة كما يكون التجرد عن العوامل قرينة لوجوب الرفع فهذا قول الشم يشعر على ان
 قوله لان تجرده بمعنى صحة تجرده كما ذكرنا (قوله ترجع الرفع بسلا من الحذف)
 او سلامة الاسم من العامل المحذوف فان القرينة المرجحة لازمة الرفع فالحاصل ان في جانب
 النصب خلاف اصل وهو الحذف اي حذف الجملة وليس في الرفع خلاف الاصل بل الكلام فيه ما لما
 عنه فهذا قرينة مرجحة له قيل في جانب الرفع خلاف اصل آخر وهو كون الخبر جملة وهو يعارض
 بالحذف الذي هو خلاف اصل في جانب النصب فلم يثبت كون الرفع معتارا او اجيب بان
 خلاف الاصل الذي في النصب قوي من خلاف الاصل الذي في الرفع فان وقوع الجملة خبر الامون
 واسهل من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه ودبانه يلزم ان يخرج مثل زيد ضربته
 من هذه الضابطة ويدخل في الضابطة الثانية وهي قوله او عند وجود اقوى منها لوجود القرينة
 الصحيحة والمرجحة فيها ولكن القرينة الصحيحة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب وذلك
 لان كون الخبر جملة في جانب الرفع قرينة مرجحة للنصب وكون الجملة محذوف في جانب النصب
 قرينة مرجحة للرفع فاذا كان وقوع الجملة خبر الامون من حذفها فيه فيكون القرينة المرجحة
 للرفع اقوى ويمكن ان يقال انه في النصب قرينة مرجحة اخرى وهي ان يكون الكلام جملة فعلية
 وعطف تقدير الرفع يكون جملة اسمية والجملة الفعلية اولى من الجملة الاسمية (قوله يجوز يد
 ضربته) وكون هذا المثال مما نحن فيه على نقد عدم جعل الاسم مرفوعا بعمل معني الابتداء فيه لانه
 لو عمل فيه فيجب الرفع فخر و هذا المثال بقميد الفراغ عن العدل فيدعي مجرد ذلك الاشتغال لا يدخل
 بالمقصر كما توهم بعض الا ان يتم ان حذف الجملة يعارضه كون الرفع مختارا غير مسلم (قوله مع
 غير الطلب) ولو قال مع الخبر لكان احضر وظهر لكنه اشار الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب فان نفي
 الطلب يشعر به قيل لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر في مر فهم خبر المبتداء (قوله كالمروا النهي
 والدعاء) وذكر هذه الثلاثة من افراد الطلب اشارة الى ان الحكم مخصوص بها فقط فاذا كان كك ففي
 اطلاق المصنف نظرا كما لا يخفى والجواب ان ما للطلب اذا كانت مع غير هذه الثلاثة كالمستفهام والتعشيبي
 والبعرض لم يكن من هذا الباب لانه يستعمل التسلبط على ما قبلها فاستغنى عن التقييد (قوله مع انها
 اي كلمة ما) (دايدات) (قوله بان مختار هو النصب) وفعل الطلب ما يكون فيه الطلب : عم من ان
 يكون فيه طلب الفعل ازكف النفس فانه يضم فعل ولا يشكل بدئل القيمت القوم و اما زيد فاطلبه لان
 مهنا ليس طلب الفعل بل اخبار عن الطلب او نقول المراد من فعل الطلب هو فعل الطلب الاصطلاحي
 بخلاف اطلبه فان صيغته تدل عليه (قوله وهو لا يجوز الابتداء) اي زيد مقول في حقه اضربه
 ولا يخبر به ويرد عليه انه كما يكون تاويل الطلب بالخبر خلاف الاصل في الرفع كك هذه السلامة

من الخلف خلاف الأصل في النصب فيعارضه فلا يكون النصب مختاراً ويحكم الجواب بأن
في الرفع أيضاً خلاف الأصل وهو كون الخبر جملة فيعارضه فتسمى في الرفع خلاف الأصل الذي
هو ناويل للطلب بالخبر فيكون النصب مختاراً (قوله غلبة وقوتها بعد ما) والمراد من اللزوم هو اللزوم
الاستعمالي الاعتباري المنبثق عن الرجحان لللزوم الحقيقي فلاننا نقض أو المواد بلزوم الأهمية
في غير هذا الموضع لأنه كما يكون المذكور فيما بعد بمنزلة الاستثناء كك المذكور فيما
قبل أيضاً بمنزلة فهذا المبحث مقدم على ما وقع في بحثه الطروف (قوله نحو خرجت فزيداً
لقيته) أي خرجت فلتقيت زيداً لقيته ولا يخفى أن اختيار النصب فيما يكون القرينة المصححة
في جانب الرفع والنصب جميعاً ولكن لا تكون القرينة المرحمة في الرفع بل في النصب فقط وهي عطف
الجملة الفعلية على الفعلية لا يتم في الرفع بعرض لها ولا يعمل خرجت في زيد لأن جزء الجملة لا يعمل
في جزء جملة أخرى (قوله دنى عامله في المضارع) فإذا كان لم ولما ولن عامله فلا يتصور
وقوع الأسماء بعد ما (قوله لا يفرأه) قيل وإن لم نقدر الفعل بعد لم ولن ولكن يقدر الفعل
بعد ما كما قال في بحث الفعل في الفرق بين لم ولما من أن لما يختص بالاستفراق وجواز حذف
الفعل بعد ما بخلاف لم ويمكن الجواب بأن النصب ليس من قال لا يقدر الفعل بعد ما
لأن ما نصب المصوم ويمكن أن يتم الإنشاء بأن المراد من قوله ولا يقدر معمولها أنه لا يتقدم معمولها
وجوباً لأن ما ضمير عامله مما يكون حذف الفعل فيه وجوباً فلا اشكال لأن ما علم من بحث الفعل
هو جواز حذف الفعل هذا خلافاً لما ذكره مولانا عصم و أنت ذكره بأن الدليل وهو قوله لضعفها في
العمل يدل على عدم جواز الخلف أيضاً مما مل قوله ولاء (وأما كسر الاء لأن اسم إذا كان
معرفة وحب فيه الرفع والتكرير كما سيأتي وإن فلهذا أم يجب الرفع فيه أيضاً قلت إنما يجب الرفع
في غير ما ضمير عامله بخلاف التكرير لا يتم إنما يجب الرفع والتكرير في اسم لا التين لنفي الجنس ولأن
أن يكون لا ههنا لنفي الجنس لم لا يجوز أن يكون لا المشابهة بل ليس لأننا نقول لا المشابهة بل ليس
لا يدخل على المعرفه (قوله وإن زيداً ضربه الأنا ديباً) إشارة إلى كون أن في هذا المثال باقية
فإن بعد ما لا يقع الكلام إلا التي الأنا ديبات قوله لأنه يختار الرفع في أمم الاستفهام) إذا كان اسم
الاستفهام مما ضمير عامله مثل من أكرمته أي أكرمته من أكرمته فيكون نصبه محلياً وأما إذا كان الاسم
المذكور بعد اسم الاستفهام مثل متى زيداً ضربته فإن حكمه حكم هل فيختار فيه النصب قال الشيخ
الرضي أن اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز ستي زيداً ضربته كذا ذكره
مولانا عصم (قوله فإنه محور) بل زيداً ضربته وإن استثنى الضمارة (قوله لا فتضاء هل لفظ الفعل)
علة الاستقبال (قوله فلا يكفي فيه تقدير العن) حتى يكون مما ضمير عامله ما عرفت أن هل

يقتضى لفظ الفعل ولقائل ان يقول اذا اقتضى مل لفظ الفعل فلم يجرى مل زيد خارج مع انه جائز
 بانفاقهم من غير قبج والجواب ان مل تطلب الفعل فاذا لم تجد فعلا فتصبر وتسكت كما في مل زيد خارج
 واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا نرضي الابان تعاقبة ولهذا قبج مل زيد خارج (قوله
 بعد اذا اشراطية) اي المنسوبة الي الشرط نحو اذا زيد ا ضربته ا ضربك وما ارادوا الشرط
 يجب النصب بعد ما لو دخلت على مثل هذا الاسم واحترز به عن اذا المفاجأة (قوله على مجازات
 في الزمان) اي على العمدة في الزمان وحيث يدل على المجازات في المكان اي على النسبة في
 فمعنى قوله على المجازات ان اذا تدل على الشرط والجزاء اي تدل على كون الشيء جزءا لشيء آخر
 وكك حيث تدل على ذلك ولذلك يتم تجل بسكون الدال واكرم بسكون الميم (قوله نلقه) لالتقيه
 لانه مجزوم بكلمة اذا كما ان اكرم مجزوم بها (قوله وفي الامر والنهي) عطف على قوله بعد ولما
 لم يكن لعبارة المصم معنى ظاهرا فورد الشما الموصولة مع لفظ قبل وذلك لانه لا يختار النصب في نفس
 الامر والنهي بل في الاسم الذي قبلهما قال مولانا عصم على تقدير حمل الشم يلزم عليه شيان
 احدهما حذف الموصول مع بعض الصلته وهو قبل وثانيهما حذف المضاف وهو قبل مع ابقاء المضاف
 اليه وهو الامر والنهي على اراء ابدوقرا ته باعراب نفسه لا باعراب المضاف وهو الفتح مع انجم اذا
 حذفوا المضاف وضعوا المضاف اليه موضعه فاعطوا اعراب المضاف على المضاف اليه وابقاء
 المضاف اليه على اعراب قبلها فالشائباء في التكلف ويصح ان يراد باختار النصب في وقت الامر
 والنهي لان حذف لزمان عن المصنوع كثير ثم خلاصة كلامه اقول يمكن الجراب عن الثاني بان
 هذا عند عدم المانع وكلمة في من الحروف الجارة فهي مانعة عن كون اعراب المضاف على المضاف
 اليه ومن الاول بان لا بد ان يكون ما موصولة بل موصوفة ويدل عليه تفسيره بالنكرة وهي
 قوله موضع ونال بعض السارحين في تفسير قوله وفي الامر والنهي اي وقت وقوع الامر والنهي
 بعده وح وان لم يلزم الحذف والاول واكن يلزم الحذف الثاني كما لا يخفى وانما لم يقل المصم
 والامر والنهي على طبق كلام سابقه اي بعد الامر والنهي بل زاد لفظه في لان كلواخذ من الامر
 والنهي ح عبارة من المفسر باهم المفعل لان الاسم بعده مع انه متداول وجوبه بالبعد الامر والنهي
 المفسرين باسم الفاعل فاذا لاق البعد يفعله ليس بصحيح (قوله اي موضع وفروع الاسم) اشار به الى ان
 المراد بما هو موضع ويصح ايضاً ان يراد منه الاسم اي في الاسم الذي قبل الامر والنهي لكنه اراد منه
 الموضع ليطابق بقوله اذ هي مواقع الفعل فان ضمير هي راجع الى المواضع ولا يصح ان يرجع الى
 الاسم وظنر مما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عصم من انه لا حاجة الى تفسير كلمة ما المقدره بموضع
 وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ثم كلامه (قوله اذ هي مواقع الفعل) اي يقع بهما الفعل
 فالباقاذا نصب الاسم المذكور اذ قال مولانا عصم تدل على الفعل بعدها لا يستلزم ان ينصب الاسم

المذكور بعد ما يجوز ان يرفع الاسم بعلها لان الفعل كما يكون ناصبا يكون رافعا يفهم فيتم
 في اذ زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله والجواب ان الاوائل ان يكون بين المفسر والمفسر مطابقة في
 كون كل منهما فعلا معلوما ماضيا او مضارا او فيما ذكرته فوات ذلك هذا ما قيل اقول الشبهة منك فتمت
 بقوله فاذا نصب الخ لان معناه انه على تقدير نصبه يقع فيها الفعل تقدير او الا فلا يتعين فيها تقدير
 الفعل لجواز رفعه بلا اشتراط فان وقوع الفعل فيها بالابداء دائما (قوله عند خوف لبس المفسر)
 عطف على قوله في الامر وانما قال عند خوف لبس المفسر ولم يقل عند لبس المفسر لان عند
 اللبس يحب النصب اذا التحرز من اللبس واجب بخلاف الخوف لانهم يستعملون الخوف فيما اذا كان
 معنى المقصم راجعا على المعنى الغير المقصم كما فيما نحن فيه لان شيئا اذا كان دائرا بين الخبر
 والصفة الاولى جعله خبرا لان الكلام يصبر تاما بالخبر بخلاف الصفة وان قلت على تقدير جعله صفة
 يهيرا لكلا دهما ايضا بتقدير شيعي فيه كما اذا جعلنا ظريف في قولنا لارجل ظريف خبر الاحتياج الى شيعي
 فهو تيامح وانما اذا جعلناه صفة فتح يورد شيعي بعد ذلك حتى يتم الكلام وهو في الدار مثلا فلا فرق حدين
 جعل شيعي خبرا في الكلام وبين جعله صفة فيه قلت الاولى جعله خبرا لاننا نحتاج على تقدير الصفة
 الى التقدير بخلاف ما اذا جعل خبرا يمكن ان يتم ان فيدنا نحن فيه يكون بعد شيعي آخر وهو قوله
 بقدر فلا يحتاج الى التقدير فيمكن جعل خلقناه صفة لا خبر لان الكلام تام على كل من التقديرين الا ان
 يتم ربما يحتاج الى التقدير في بعض المواد ففي موضع لا يحتاج الى التقدير ايضا يحكم بكونه خبرا
 لا مراد الباب (قوله اي لتباس ما هو مفسر الخ) وانما مفسرة بدلانه على تقدير الرفع لا يلتبس المفسر
 بالصفة بل يلتبس شيعي كان مفسرا على تقدير النصب بالصفة على تقدير الرفع كما في نحو خلقناه
 ناه مفسر على تقدير النصب واذا رفع كل شيعي يستدل ان يكون خلقناه صفة له وكان الخبر قوله
 بقدر (قوله مع مخالفته للمعنى المقصم) وانما قال هذا لانه لو كان موافقا للمعنى المقصم لا يضر هذا
 الا لتباس في المقصم (قوله فان التركيب لا يحتملها معا) فلا يستدل ان يكون خلقناه مفسرا وصفة
 معا لان الاسم المذكور ان يرفع لا يحتمل الا اول وان نصب لا يستدل الثاني (قوله وهو خلاف
 المقصم) قيل لا فرق بين كونه خبرا وبين كونه صفة لان المراد بالشيعي هو المخلوق لا مطلق الشيعي
 لانه متناول للممكنات المعدومة مع انها لا تكون مخلوقة به نعم لانها معدومة لا اعتبار الوجود في
 المخلوق فمعنى خلقناه موجودا فاذا اريد بالشيعي المخلوق وجعل خلقناه صفة يكون
 المعنى كل مخلوق هو مخلوق لنا بقدر وهذا المعنى صحيح سواء جعل المخلوق الثاني خبرا الاول او
 صفة لا يتم او جعل له صفة فالوهم المذكور باق لان معناه ان كل مخلوق صفة ان يكون مخلوقا لنا
 بقدر فيسمى لهم ان بعض من المخلوقات لم يكن مخلوقا لله نعم لاننا نقول ان لفظ كل لا جامعة
 الا افراد فمعنى كل فرد من افراد المخلوقات لم يكن مخلوقا لنا بقدر وليس فيهما لو هم

المذكور ولكن فيه نظر لان الشئ عند اهل السنة معنى الموجود ولو سلم تناوله للمعكوم قوله ان
يراد بالشئ الموجود على ما ذهب اليه اهل السنة لا المخلوق فم يتوجه عليه ما ذكر بقوله فانه يتوهم انه
وعلى كلا التقديرين لابد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته والا يلزم من كونهما مخلوقين
له كون كل منهما ممثلا للحوادث ولو سلم تخصيصه بالمخلوق فلان المسمى كل مخلوق متلوع
بالتقدير بل المسمى كل مخلوق متلوع لنا بالتقدير ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق لانا بحسب المعنى او
بحسب الواقع من المعتبرة فلو جعل خلقنا صفة لم يحصل المقصود لانه يتوجه ما ذكر بقوله لانه يتوهم
كونه لا يتم ان خوف اهل المفسر بالصفة في الآية المذكورة على تقدير الرفع لا يرجع النصب لانه
على تقدير النصب يلزم كون الواجب وصفاته مخلوقين لله نعم فيلزم منه كون كل واحد منهما
ممثلا للحوادث وهو مرجع للرفع لانا نقول قد عرفت من التفصيل اللذي ذكرناه جوابا عنه (قوله
فان المقصود الحكم على كل شئ بانه متلوع) بقرينة قراءته النصب فلورفعه حمل على الصفة فانت
هذا المذهب وتبدل بالمعنى الغير المقصود (قوله في الافعال الاحتيارية للعباد) فانهم قبلوا الافعال
الاحتيارية للعباد كما فاما الصلوات مثلا مخلوقة للعباد واما الافعال الغير الاحتيارية كالقوة والذم
فهي فعل الله نعم (قوله لعدم الضمير) لانه اذا كان معطوفا على الصغرى فلا بد من ضمير عائذ
الى المبتدأ لان الخبر اذا كان جملة لا بد له من عائذ ليربطها الى المبتدأ بخلاف ما اذا كان معطوفا
على الكبرى فان المعطوف محبتا الضمير في اكثر من عائذ في الخبر قال مولانا نعم اذا كان عند
او في دارة ونحو ذلك مقدر على تقدير النصب فلا يصح كونه مما يستوى فيه الامران لترجع
الرفع باستغنائه عن تقدير الضمير ثم اجاب عنه بانه اذا كان المقصود اكثر من عمر وعندنا
عندنا زيد فلا بد من تقدير من عندنا مثلا في الرفع ايضا انتهى كلامه اقول هذا الجواب يقتضي ان يكون
اجتبار النصب في عمرو في قولنا زيد قائم وعمرو اكثر منه على تقدير ان يكون المقصود منه اكثر
عمر وعندنا زيد والا فلا وان يكون الرفع فيه في المثال المذكور على تقدير ان يكون المقصود منه
عندنا اكثر منه عندنا والا فلا بد من تقدير من عندنا مثالي في الرفع ايضا المقصود المذكور فيلزم ان يكون
النصب والرفع متقيدين بهذين القيدين وهو ما جتته اظهر من ان يخشى فاجواب عنه ما صننا كره
من قزيب على انه على تقدير الجواب المذكور ايضا يلزم ان يكون الرفع راجحا لان التقدير
فيه غير لازم لانه انما يجب على تقدير المقصود المذكور بخلاف النصب فان التقدير فيه واجب
ولا يكون التقدير فيه متقيدا بالفضل لان العائد واجب في الخبر الجملة على مجيل الاطراف
مع ان المقصود المذكور في الرفع امر موصوم جازان لا يتحقق اصلا (قوله على جملة ذات وجهين)
اي على جملة هي صاحبة الوجهين وهما الرفع والنصب فوجه الرفع على تقدير الرفع على
الكبرى ووجه النصب على تقدير العطف على الصغرى فيكون الجملة الثانية معطوفا على الجملة

الكبرى بأخبار المبدع وهو الجزء الأول على تقدير طرحه عطوف على الجملة الكبرى باعتبار المنتهى
وهو الجزء الأخير على تقدير انصب فلا يردح ما قيل على تقدير العطف على الصغرى لا يكون
الجملة الثانية معطوفة على جملة ذات الوجهين والمراد هو العطف على جملة ذات الوجهين
في الجملة (قوله فان قلت السلامه) فان قلت بنسبى ان يكون النصب مختار الوجود خلاف
الاصل في الرفع وهو كون الخبر جملة ولا يكون ذلك في النصب فكون الخبر جملة خلاف الاصل فهو
يعارض بالسلامة عن الخلاف فبقى في جانب النصب قرب المعطوف عليه وهو قرينة مر جنة له
فلا بد ان يكون النصب مختاراً خلاصة ما ذكره مولانا عصم اقول لانم عدم تحقق كون الخبر جملة
في النصب لأن الجملة التوكيدية معطوفة على الصغرى و هي خبر فالمعطوف على الخبر ايضاً خبر
فيكون جملة (قوله قلنا هي معارضة) بفتح الراء اي قرب المعطوف عليه بعارضة لا يقيم عدم حذف
العائد مرجح للرفق لاننا نقول ايضاً ذلك المثال من باب حذف العائد بل هو من باب الاقتصار على
بعض أجزاء التركيب اعتماداً على علم المخاطب بان الخبر لا بدله من عائد اذا كان جملة (قوله قلنا
هذا باعتبار المنتهى) هذا جواب على تقدير التسليم باننا نقول لانم ان كون الكبرى قريبة غير
مفصولة منها لانه انما يكون كذلك اذا حمل الجملة وهي قام مع فاعله خبراً او اماً اذا جعل الفعل وحده
مخبراً واعتبره مناداً الى المستتر الذي هو في حكم المنفوظ كما قيل في ذلك عرف كانت الكبرى
مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير وله سلم ان يكون الخبر هو الجملة لا الفعل فنقول هذا باعتبار
المنتهى (قوله باعتبار المبتدأ بالصغرى اقرب) قال مولانا عصم لم يعهد فيما بين ارباب العربية
اعتبار مثل هذا القرب ولا بد لا اعتباراً من شاهد تم كلامه اقول اعتبار القرب باعتبار المنتهى
شاهد لا اعتبار القرب باعتبار المبتدأ والابليز من الترحيم من غير مرجح على ان اعتبار الجملة
يكون من ابتدائها ففيه مرجح (قوله لوجوب دخولهما على الفعل) وفيه ان هذا لا يستلزم
ان يكون الاسم بعد ما منصوباً لان الفعل كما يكون ناصباً يكون ولغماً ايضاً فتأمل ليظهر لك
ما فيه (قوله لوفوع الاسم المتكور فيه بعد حرف الاستفهام) ويكون بعده فعل مشتغل منه بضمير
(قوله فابى زيد) وان صدق عليه (ه) بل لا يصدق عليه ذلك لان معنى الاشتغال عنه بالضمير
هو الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير مع ان الضمير فيه من فوع فانه وان صدق عليه انه فارغ
من عمل النصب فيه لانه فعل مجهم ولكن ام يعمل النصب في الضمير لان الضمير مفعول مالم يسم فاعله
لان ان يقر معنى انه وان صدق عليه في بادى النظر انه اسم بعده (ه) ويقم ان اله صليمة يكمه اولى
بالنفيض فاعلم له ح انه وان سلم انه صدق عليه انه اسم بعده فعل (ه) قوله لان ذهب به لا يعمل) وانما
زاد قوله لانه ينجبها الى ان ذهب لا يعمل النصب وان تعدى بالباء ومعنا انه لا يعمل النصب لفظاً
كما هو المراد لانه يعمل النصب محلاً (قوله زيداً يلبسه الذئباب به) وهذا المعنى لازم لمعنى زيد ذهب به

فيكون الملابس به في المثال الاول هو الاذهاب الذي هو معنى الذاهاب المتعدي بحرف الجر وفي المثال الثاني يكنه الملابس به هو احد من احاد الانسان فظهر منه وجه ايراد المثالين (قوله فالا تجماد فيماد كونه مفقود) لان المسند اليه في المثال الاول هو الذاهاب اي الذاهاب وهو فاعل وفي الثاني والثالث هو احد وهو ايضم فاعل والمسند اليه في الفعل المنسوخ الذي هو ذهب به هو الضمير في قوله به وهو معنى ما لم يحم فاعله فليس المسند اليه لفعل المنفرد بامم الفاعل وفعل الذي هو ينا به متحرك ابعينى انه فاعل فيهما معاً ومنع فيهما (قوله و ذ كان الامرك) اشار به الى ان الفاء في قوله فالرفع فصيحة فالشرط مقدم (قوله واحب بالابتداء) لا يتفق ان المقصود ههنا عدم النصب فلا بد ان يكون مرفوعاً لكن جاز رفعه بفعل المجهول لا بالابتداء فالاولى ترك قوله بالابتداء الا ان يتم الوجوب متعلق بالرفع لا بالابتداء وقد قيده المصنف به ايضاً وحده ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح لا حاجة الى الحذف المستغني عنه بالابتداء (قوله لانهم لا يوقعوا فيها فعل بل الكرام الكاتبون او وقعوا فيها كتابة فعالهم) كانه ذكره دفعا لحمل الفعل على الكتابة فانه لو حمل عليه لا ينفع في هذا المقام لانهم لم يكونوا كاتبين وفيه انه بعد تحريك الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانه صعب لكتابة كرام الكاتبين (قوله بل اكرام الكاتبين) اي الكاتبين المكرمون وهم الملائكة ولقائل ان يناقش بانه لم لا يجهز ان يكرم اسناد الفعل الى الناس على سبيل المسامحة والمجاز كاسناد الفعل الى السلطان موارد الفعل واقع من غيره (قوله مع انه خلافه) لوقوع الوساطة بين الصفة والموصوف واولئك الاسماء بينهما غير جازع كيف يصح قوله خلافه الاية لاننا نقول خلاف الذاهاب يتناولونه وفهمه (قوله فالت المعنى المقصود) وان قلت لوقال ان المقصود من الابة ان يكون فعلوه صفة لشيء فهو كذا مما اضمر ما مله فالت المعنى المقصود كفي مواء كان غير المعنى المقصود فاسناد او خبر فاصد فبيانه انه يوم ان عدم كون هذه الاية مما اضمر ما مله لفساد المعنى على تقدير ولقوات المعنى المقصود على تقدير آخر مع انه ليس كذلك قلت لما كان المعنى وهو قولنا ان المقصود من الابدان يكون فعلوه صفة لكل شئ ويحتاج الى دليل او نمبيه فاذا ازرتم هذا الدعوى من بيانه ولهذا قال فالرفع لازم على ان يكون (قوله مستطر) السطر نبشتن (قوله لا ان كل كائن) لانه يوم منه ان بعضا من افعالهم لم يكن في الذبر وهو خلاف المعنى المقصود فلا يردح ما قيل هذا المعنى ايضاً فمن اين يتم هذا المعنى غير مقصود ان صحة هذا المعنى غير جاز لانهم جاز ان يكون في الذبر شئ لم يكن من افعالهم ولو سلم ان كل كائن في صحايف اعمالهم مفعول لا يمكن ان يتم لاشك ان معنى الالفاظ باعتبار المقام وهو يستدعي المعنى الاول فان هذا المعنى لا يمكن ان يصدر من الناس افعال قبيحة والمقام لا يستدعي المعنى الثاني وان فايقة المعنى الثاني ان كرام الكاتبين

صاد قون الكناية وليصو اكاذ بين فيها فان نهر الامور البينة انهم صاد قون فيها فلا يحتمل
 الى بانه (قوله لا يغادر) ايلا يترك صغيرة ولا كبيرة اي ميثمة كبيرة ولا صغيرة هذا ما
 ذكره المحشيون مع ان الاية يتناول اعمال الخير والشر جميعا فهذا ان كان لاجل ان الصفة وهي
 الصغيرة والكبيرة موشة فينبغي ان يكون الموصوف ايض كك فهو فوح لانه جاز ان يوضع
 موضع السيئة الخصلة التي يتناول الخير والشر جميعا الا ان يتم انهم قدروا السيئة دون الخصلة
 للاهتمام بشانها لانها المقص في كتابة الاعمال وعمل الخير في كتابة الاعمال ليس بمقصود
 وان كانت الاية متناو له لهما معا (قوله والظان قوله تع الزانية اه) لا يقم خلافة لان الغاء لا يعمل
 ما في حين ما على ما قبلها لانها نقول ليس حكم الغاء مطلقا ذلك لان الغاء قد يكون زائدا او واقعة
 في غير محلها كما في قوله نعم ربك فكبر اي فكبر ربك وما بعد هذا الغاء يعمل فيما قبلها فظهر
 منه ان الالف ما قال الشم (قوله لثلا يلزم انفاق) واعترض بانه ينبغي ان يقول لثلا يلزم احد
 الامرين اما انفاق القراء على غير المختار او يلزم ان لا يكون قاعدة المختار محتمرا او قول لما
 كان الامر الاول مستلزما للثاني فاحتف به وبيان الا متلزام فلانه لو لم يستلزم انفاق القراء
 على غير المختار لم قام قاعدة المختار فيلزم كون قاعدة المختار قاعدة المختار على تقدير انفاق
 القراء على غير المختار واللازم بظم فاللمزوم مثله وهذا كما يقم انسانية زيد يستلزم عدم
 انسانيته والا يلزم ان يكون ناسية زيد على تقدير انسانيته والا يلزم بظم وكذا الملزوم
 (قوله ونحو الزانية والزاني) الواو والعطف فيكون معطوفا على كل شيى فعلوه فتقديره وكذا نحو
 الزانية والزاني وجملة قوله الغاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله جملتان بتقدير المبتداء
 اي هذا الية جملتان تعليل آخر معطوف على الاول ويحتمل ان يكون قوله ونحو الزانية المعطوفا
 على قوله كذا اكل كل شيى فعلوه فتح لا يكون جملتان تعانيا بل جملة قوله الغاء بمعنى الشرط خبر
 القوله ونحو الزانية والزاني اه بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف على المعطوف مفرد على جملة
 الواو محتمل من لا عراب (قوله مرتبط) اي مرتبط بملء خوله بمعنى الشرط فيكون التباء صلة ويجوز ان يكون
 للسياحة ايض اي هذا الغاء يرتبط بين الشرط والجزاء (قوله مبهمة اه) اي مبتداء تضمن معنى الشرط
 فيكون اسما موصولا بفعل اي التي رنتك والذي رني (قوله ومثل هذا الغاء لا يعمل اه) انما ذكر
 المثل لان الغاء انما كانت رايدة او غير واقعة موقعها الغرض كالفائدة التخصيص فلا تمنع من العمل
 اذا المعهم في الحقيقة متأخر كما في قوله تع واما اليتيم فلا تقهر (قوله فامتنع تسليط لقبل) وصحة تسليط
 ما ينافيه ان معلوم فيما نحن فيه فلا يرد انه لا يلزم من امتناع تسليط الفعل ان تعين
 الرفع وان لا يلزم اذا امتنع تسليط ما ينافيه ايض (قوله جملتان مستقلتان) وانذاره
 مستقلتان ان جملتان في صورة الاضمار على شريطة التفسير ايض لكنه ما يستام مستقلتين لان

الجملة الثانية التي هي المنفرد بالكثر يكون مفسر الاول فلا يكون الجملة الثانية مستقلة
فان المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احد مما متفرعا على حذف الفعل من آخرى وان لا يكون
متفرعا على الاخرى وانما قال عند سيبويه لان الاية ليست جملتين مستقلتين عند المبرد لما
عرفت ان الفاعل ترتبط بالجزء الشرط الدال على بسببية المبتدأ للجزء ولا نخشى بالارتباط الا انه
الذات لا يقع فعل على هذا لا يكون مستقلتين عند سيبويه اي ضم لوجود الشرط والجزء عند ايضم حيث
قال ان ثبت زناهما فاجلنا وانا لفاء لذلك خلقه عليه من جهة بالشرط لاننا نقول الشرط صريح كالمراء فالشرط
والجزء من نبطين بنفسهما بخلاف ما اذا كان المبتدأ منضمنا بمعنى الشرط كما في قوله تعالى
واما اليتيم فلا تقهر وانما آخر هذا الحمل عن حمل المبرد للكثر الخذف في حذف سيبويه هو لفظ الحكم و
والخبر ايضم وهو فيما سئل على عليكم وكذا قوله ثبت (قوله عند سيبويه) وهو ظرف للنسبة بين
المبتدأ والخبر كما ان قوله عند المبرد ظرف للمناسبة بين المبتدأ والخبر ويحتمل ان يكون قوله وعند المبرد
ظرف لقول بمعنى الشرط فيكون ظرفا مستقرا (قوله اذا الزانية مبتدأ محذوف المضاف) فيكون المبتدأ
حقيقة مضافا واطلاق المبتدأ على المضاف اليه مجازا فالقول يتقدم الخبر ليصح الحمل بينه وبين
المبتدأ فلا يرد انه لم لا يجوز ان يكون قوله فاجلنا والى خبر كما هو خبر عند المبرد (قوله لبيان
الحكم الموعود) وهو قوله فيما سئل عليكم بعد (قوله وللتفسير) اي لتفسير الحكم الموعود (قوله والى
اي وان لم يكن) وقيل معنى قوله والى وان كان قوله ازيد ذهب به وقوله كل شئى فعلوه
في التدبر وقوله الزانية والزاني مما اضر عامله فالاعتبار فيه النصب وهو بوط وما فكره قياس
امتدنا الى امتدل به من رفع التالى الي رفع المقدم اي لو لم يكن الفاعل بمعنى الشرط عند الالاية
جملتان فكان المختار فيه النصب ولكنه ليس بمختار بل بط فيكون الفاعل بمعنى الشرط
والاية جملتان (قوله وحمل لاية جملتين) لما عرفت ان جزء الجملة لا يعمل في جزء جملة آخر بل
لا يقع هذا ينتقص بقوله ان يرد اضر بته لانه لو لم يرد الفعل عليه لنصبه مع ان الاسم جزء الجملة الاولى
اي ضربت ريدا لاننا نقول المبراد هو الجملة المستقلة والجملة الثانية مفسرة الاولى فلا يكون مستقلا
لما مر (قوله لتخدير) اي مومع التخدير وموضع وقع فيه التخدير فلا يرد ان لتخدير ولا يكون محمولا
على قوله الرابع (قوله لضمين الوقت) اي لعدم الفرصة عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقسم لتخدير
القسم الثاني الذي احييت فبدا الى تكرار المحذر من عدم اشتماله على مخالفة من السامع بها الى الا
حتراز منه بمجرد ما عه ولذا لا بد ذكر المحذر واعلم ان ضيق الوقت علة موجبة للخذف في مادة
من المواد وعلته من حجة له في مادة اخرى فم لا يرد ما قيل ان كون ضيق الوقت علة موجبة للخذف
خلاف ما يفهم من العلم المعاني من انه علة من حجة للخذف واذا لا يرد ما قيل من ان الالاية موجبة
له يلزم ان يكون حذف المبتدأ واجبا في قولنا غزال في وقت الصياد فان نقدي يرد في قوله تعالى ان
تعالى

● مبكوك الخذف يرد ●

نكك (قوله مع ما اي اعم) وانما فسر المعمول باللام لان المعمول هو الحركة التي يحصل بسبب العامل
 وهي ليست بتحرك بل فلتا فسر باللام فيكون من قبيل تذخرا الحال واردة المحل ويحتمل ان يكون
 قوله معم بمعنى معمول فيه فهو اسم كالمشترك بمعنى المشترك فيه (قوله عمل فيه) وهو فعل
 مجهول وقوله فيه مفعول مالم يسم فاعله وايراد قوله النصب بالمفعولية لبيان حاصل المعنى (قوله
 اي حذر ذلك المعمول) وانقلبت لم لم يجعل قوله تحذيرا مفعولا له للتعقيد ير في قوله بتقدير اتق
 وما قيل من ان التحذير لا يكون ملته لتقدير اتق مرد ودلانه علة لتقديره لفيق الوقت فالجواب
 منه انما قدر حذر او ذكر ليحصل المعطوف عليه لقوله او ذكر المحذر منه مكرر او في مطنه على
 قوله معمول لا يخلو عن بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في المعطوف عليه مضافا اي هو ذكر معم
 بصيغة المصدر فيكون قوله او ذكر المحذر منه بصيغة المصدر كما هو قراءة ايض معطوفا على
 قوله ذكر معم ولكن فيه نظر ايض لان التحذير من انواع المفعول والمذكر ليس منها وفي بعض
 القراءات لو ذكر على صيغة المنجز وح ايض مطنه على معم ليس على ما ينبغي لان كلمة او معنا
 تصالية اي ايست اضرائية بمعنى بل كما في قولنا انا مقيم او امش اي بل امش فاذا كانت اتصالية
 ينبغي ان يليها مثل المذكور في المعطوف عليه مع ان المذكور فيه مفرد وما يلجها جملة
 انما جازت المخالفة اذا كانت اضرائية (قوله او ذكر المحذر منه مكررا) والضمير في منه راجع
 الى الالف واللام وقوله مكرر احوال منه واحترز به عن قولنا الطريق عن غير التكرار فانه يجوز
 كرفعه فليس من هذا الباب واقائل ان يقول ان العطف باو في الحدو والما يصح اذا كان صدر
 له متناولا للمعظم والمعظم عليه ليكون اشارة الى تقسيم الحدود وليس الصدر مهنا متناولا لهما
 لجواب انه لما كان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه في الحقيقة باعتبار القيد وهو قوله
 بل يرا مما بعد فكان القيد هو المعظم عليه في الحقيقة فم يكون قوله معمول متناول للقسمين
 نما قلنا لما كان التقابل بين المعظم والمعظم عليه باعتبار القيد لان قوله او ذكر المحذر منه اذا كان
 فظ الماضي فهو عطف على مذكر المقدر اي ما كان ذكر المحذر تحذيرا بما بعد او ذكر المحذر
 مكررا (قوله فانقلبت فعلى هذا لا بد من ضمير) وذلك لان صفة الشيعي او خبره او المعطوف
 به ~~المعظم~~ جملة فلا بد فيه من ضمير نقول اهم او ذكر المحذر منه مكرر اجملة
 او فاعلى جملة اخرى وهي ذكر او حذر المقدر الذي هو صفة لقوله معم فلا بد فيه من
 مير والاظهر ان يقيم في وجه قوله لا بد من ضمير ان المعطوف في حكم المعظم عليه فيما
 وزهيمتنع (قوله قلنا نعم) اي نعم لا بد من ضمير في المعظم اذا لم يكن عائدا آخر فيه غير
 ضمير وهذا العائد موجود غير فيه وهو وضع المظهر موضع المضمرا اذا عرفت هذا فلا يرد ما ذكره
 ناعم ~~شرا~~ قوله لا بد من ضمير في المعظم بل لا بد من عائدا وهو اعم من الضمير فكيف

لا ولو سلم وجوب الضمير فيكون ذلك التسلية مضرًا بالمجهول لأن تسليم الضمير تستدعي إثباته وهو ظاهر فلا نفع ما ذكره في الجواب لقائله وليا أن يقيم في الجواب لأنم انه لا بد من الضمير في المعظم كما هو في المعظم عليه بل لا بد فيه من العائد وهو من كور فيه وهو وضع المظهر موضع المضمر ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب زارادة العائد من الضمير المذكور في السؤال خلاف المتبادر واجيب عن السوال ايضا بان الضمير في ذكر مستتر وقوله المحذر منه بدل منه (قوله قد نقدر الكلام اه) وهذا القول ملته لكون وضع المظهر موضع المضمر فيكون كل واحد من تقدر واتق و ذكر مكرر اصفة لمعم فح يكون في ذكر ضمير راجعا الى ما رجع اليه ضمير المعطوف عليه (قوله الا انه وضع المحذر منه اه) هذا القول دفع دخل مقدر تقريره ان وضع المظهر موضع المضمر فيما هو مضموم الشأن نحو الحاقبة ما الحاقبة بمعنى القيامه فح كيف يصح مهنا وضع المظهر موضع المضمر وتقرير الجواب ان وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعم تنبيه على ان المعم مهنا محذر منه لا محذر فالتنبيه به امر ضروري فكان وضع المظهر موضع المضمر عظيم الشأن بهذا المعنى (قوله ومعنا مما بعد نفسك من الاسداء) وكل واحد من المعنيين مغناه وكك قوله اياك وان تحذف فان كل واحد من المعنيين مغناه فان قوله اياك والاسد في الاصل بعدك والاسد وانما اورد الخنض لئلا يتوهم جوار اتصال ضمير الفاعل الذي في اتق و ضمير المفعم بالفعل ويكون المراد منهما شيئا واحدا وهو الخطاب مع ان ذلك لا يجوز في غير افعال القلوب مثل علمتني فان تاء المنكلم وكلمته نى كالتاء مع متصله ويكون المراد منهما شيئا واحدا وهو المتكلم واما على تقدير ايراد النفس لا يتوهم ذلك لان المفعم اسم الظ وهو نفسك وفي بعد ضمير الفاعل فلما حذف الفاعل فصار النفس ايهم محذوف فالعدم الاحتياج اليها لان الاحتياج اليها انما هو لضرورة كرامة الجمع بين ضمير الفاعل والمفعم وقد عدم الضرورة بحذف الضميرين وحذف ضمير الفاعل يكون بحذف فعله وحذف ضمير المفعم بتبديله بالمنفصل فعند حذف الفعل لم يبق شيء يتصل بالضمير المتصل به فصار منفصلا وكك اياك وان تحذف ما ذكرنا داخل تحت القاعدة التي هي اتي وهي قوله ولا يجمع المنفصل الا لتعذر المتصل فان التعذر مهنا انما هو حذف الفعل وقيل معنى اياك والاصد اتق نفسك ان يتعرض الاسد ان يهلك (قوله والاسد من نفسك) اي بعد الاسد من نفسك وان قلت المحذر منه يكون بعد كلمة من فاذا قيل بعد نفسك من الاسد يكون الغيبة المحذوف الاسد محذورا منه واذا قيل بعد الاسد من نفسك يكون الاسد محذورا والمنفصل محذورا منه مع ان النفس لا يصلح ان تكون محذورا منه قلت المراد من قولنا بعد الاسد من نفسك هو وجود نفسك من الاسد للمبالغة والتاكيد والميد يدق قوله وعلى التقديرين المحذوف منه هو الاسد والحذف ولكن لم يقل بعد نفسك من الاسد من تبنتين حتى لا يلزم التكرار فيجب الخط و

انما ان بحسب اللفظي تكرار في قوله بعد نفسك من الاعداء من نفسك فانه لا يابى
 في التكرار بحسب المعنى وكله بعد حذف الارباب عن نفسك والحدف موصوب الارنب بعضا
 (قوله والمطربق والمطربق) وكذا قولهم الصبي المصبي والمجدار والمجدار والاسد والاسد
 والتكرار بالالتاكيد فان احدا المتكررين منهما انما يبعث العامل مع عدم الفرض لفظا الفعل يضرولدا
 قال امثالق الطريق الطريق بالتكرار فان قيل كيف يصيق المقام عن ذكر العامل ولا يضييق عن تكرار
 المتكرر منه قلنا لما في التكرار من التاكيد والمبالغة في التحذير الذي هو المقص باننا نحتاج الى التكرار
 الذي هو مستلزم لتاكيد والمبالغة في التحذير لعدم اشتماله على مخالفة مخرج السامع الى الاحترار
 عنه بدجرد سماحه (قوله غير صحيح) واجاب عنه بعضهم بان قد يستعمل اللفظ في معناه اللارمي
 فجاء استعمال اتق في لارم معناه ودو بعد اقول عدم صحة نقديراتق في اول القوعين لاجل انه
 فعل اللازم ومعناه اللازمي غير صحيح في اول النوعين فمعنى بعد ليس لارما لمعنى اتق الذي
 هو لارم لاتق اذا كان متعديا بحرف الجر مثلا واجيب عنه بوجه اخر بان جازان يتضمن اتق
 معنى التبعيد ويكون التقدير اتق متعبدا بنفسك ولا يخفى ان في تقديراتق مع نضمه معنى التبعيد
 تاكيد لا يكون هذا لتاكيد في تقديراتق بعد (قوله لا يقرأ ليقم) فقيت زيدا من الاسد) لانه فعل لازم
 فيكون معناه بال فارسية پر هيزيدن لا پر هيزانيدن فلا يصح ان يقرأ اتق نفسك من الاسد بمعني
 يميزكن تونفس را زامد (قوله ويح) من النحو بمعني يرگردانيدن اوبع بالجيم من النجاة بمعني
 رمانيدن ويالكداشتن (قوله و تقديراتق بعد في المتان النوع) اي في امثال المذكور في النوع
 الثاني وهو المطربق الطريق لاني جميع الامثلة لا يقرأ لاتفاع من الطريق بان يقرأ بعد نفسك عن الطريق
 اي صداية تضرر عن في الطريق لانا نقول قوله غير مناسب مما يشتمله يضم (قوله فالصواب) والمراد به
 لا يقرأ لانه يحتمل ان يكون المراد من قوله بتقديراتق مثلا واتق ونحوه (قوله فان المعني على بعد
 نفسك مما يوذ بك) فان كلامه يشعر بان المحذر منه هو يوذ بك والمحذر هو نفسك مع ان المحذر
 منه نفسك لانه من افراد النوع الثاني فالجواب بان نفسك نفسك محذر منه بالفعل ولكنه
 محذر بالمال اما الثاني فطواها الاول فلان من الامور ما هو لارم للنفس بسبب الرجس الذي
 في نفس رجل فحصول في نفس حذر بسبب رجس الذي فيه فيكون المحذر منه هو الضرر فالحذر منه
 في قوله و ذكر المحذر منه مكررا مع من ان يكون المحذر منه في الحال او في المال وفي المال والحال
 معا فمبني قوله بعد نفسك بنفسك بالفارسية دورباش تونفس را يعني ان نفس توتضرر به ويرسك
 فاذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عصم ان قوله بعد نفسك مما يوذ بك ليس من افراد
 النوع الاول كما لا يكون من افراد النوع الثاني لان تقديراتق بعد نفسك مما يوذ بك يوجب كون النفس
 محذورا منه فلا يكون من افراد النوع الثاني لان في النوع الثاني يكون المحذر منه مكررا و

هدم قوله من ايراد النوع الاول فلانه ليس تحذير مما بعد : الا ان يراد بما بعد : ما بعد : للفظ و
لقد يرا تم كلامه اقول الشم جعل داخل في القسم الثاني كما ذكرنا فلا يصلح جعله في القسم الاول
لانه يجب ان يصحح كلام العاقل ولم يحتمل على السهو وغيره كما هو المقرر فندم (قوله خارج من
النوعين) اما خروجه من النوع الثاني فط لانه لا يكون مكررا واما عن النوع الاول فلانه لا
يكون بعد الاسد في التركيب المذمور شبيهي حتى يصح قوله بخذير امما بعد : وانت خبير ان هذا
الاشكال غير متوجه بعد ما قال ان بخذير اباك والاسد بعد نفسك من الاسلانح تحذير بنفسه من الاسد
فيكون داخل في القسم الاول الا ان الشم اغضى عما قال من ان تحذير : بك نفسك من الاسد
ونكلم على : مثال المص لتتقيته (قوله والتواع خارجة من المحذود) فحاز ان يكون خارجة
من الحد ايضا ولقائل ان يتم فلا يكون المثال مطابقا للممثل الا ان يتم ان هذا مناشئة في المثال وهي
ليست من داب المناظر : وبقم انما جعل تابع التحذير تحذير ابالمجاز لان ايراد المثال للتوضيح وهو
يحصل به او يتم ان التعريف صادق عليه الا ان المحذر منه مقدر ابا بعد اباك الاسد مما يو ذ بك
والاسد هذا اذا كان مخاطب حافظا للاسد (قوله في قسمي النوع الاول) وانما بعلم للتسم الاول
قسمين من المثال فان في واحد من المثالين المحذر منه اسم صريح كالاسد وفي الاخر اسم غير صريح
(قوله وفي المثال الاخير) بكسر الخاء وكك في المثال الاول اشارة الى ان المراد من قسمي النوع
الاول هو المثالان (قوله لان حذف حرف الجر من ان) لان ان حرف موصولة طويلة بصليتها
لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل الاسم فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد فاجاز واقبه
التخفيف قيا ما بحذف حرف الجر (قوله لامتناع نقلا يز من ان) اي لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء
الصريحة لا يتم يجوز حذف حرف الجر من الاء كذا في الدعف فبهد والمقحم له لاننا نقول حذف حرف
الجر وفيها للشرايط التي سيأتي ذكرها فهم مستثنان عن هذا القاعدة وقول الشاعر فياك اياك من المرء
فلضرورة الشعر والمرء باكسي ستم كرون (قوله شاذ كثير في غيرهما) اي حذف حرف الجر قياسا معهما ولكن
حذف في غيرهما شاذ كثير بخلاف حذف العاطف ولقائل ان يقول اذا كان حذف حرف الجر شاذ كثيرا
في ان وان اي في الاسم فيكون حذفه واقعا فيه واليه اشار بقوله وشاذ مع غير ان وان فع كيف
يصح قوله لامتناع نقلا يز من ان فان الامتناع ينافي به ان ان يتم المراد من الشاذ في المواضع والحذف
من اقسامه وهو لذي مخالف للقياس والاستعمال وهو لا ينافي الامتناع بالغير وهو الشاذ
ضرورة ان المراد من الامتناع هو الامتناع بالغير وهو الشاذ ولانه يقتضي عدم تقاير حرف الجر اي
هو يقتضي بحسب المتهوم منه وان كثرة وقوعه لا يقتضي نفيه : و بين قوله كثير تناف لشي الشاذ
بمعنى القليل لا بالقول الشاذ هذا معنى خلاف للقياس والقاعدة لا بمعنى القليل فلانافات بينهما
او نقول الكبر صفة الشاذ اي غلبتها وذا ويحتمل ان يكون المراد من الامتناع هو تقاير المستعس

من قبيل ذكر الحذف وارتاد العام فيكون الشاذ بمعنى خلاف القياس وان كثير حذف حرف الجز الذي هو من فيما نحن فيه ثم ان قوله ان حذف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثيرا دفع سوال بان يتم ان الحذف بين حذف حرف الجر الذي مع غيره ان وان فتم لم يذكر حذف العاطف مع انهما معا شاذ فلما علم الفرق بين حذفيهما فلا يرد ذلك كمالا يخفى (قوله المغف فيه) وهو مبتدأ وحجره معدول في منه المغف فيه او خبر مبتدأ محذوف اي هذا باب المنع فيه وقوله فيه مقف بالم بسم فاعله والضمير مائد الى اللام الموصم (قوله ما يفعل فيه فعل) لا يخفى ان ما فعل فيه فعل هو المدلول مع ان المفعول فيه هو اللفظ لا المدلوله فلا بد ان يراد من كلمة ما هو الاسم والضمير في قوله فيه راجع الى المدلول او يراه منها المدلول ولكن المضاد محذوف اي مواسم ما فعله او والضمير راجع الى ما ولكن فيه مصاحبة بانه من قبيل تسمية الدال باسم المدلول فانه قد يعطى صفة المدلول المطابقي الى الدال (قوله اي حدث) وهو الفعل اللغوي واستعمال اللفظ في معناه اللغوي مجاز فلا يجوز ذلك الا بالقرينة وهي هنا قوله فعل فيه لان الفعل وعدمه لا يكون الا في الفعل اللغوي الذي هو المعنى لاني الفعل لا مصلاحي الذي هو اللفظ (قوله في ضمن الفعل المملووظ الخ) وهو اشارة الى ان المراد من المذكور ليس معناه الحقيقي الذي هو اللفظ بل المراد منه الاداء والمذكور بمعنى المودع ليتناول المملووظ والمقدر (قوله او مطابقة) في ضمن العامل المملووظ والمقدر بان كان العامل مملووظا ومقدرا ولم يذكره اكتشافا بصاحب وانما لم يقل او التزاما مع انه جاز ان يكون العامل شيئا كان معنى الفعل لازماله وعاملا فيه بهذا الاعتبار لان المراد من المطابقة هو الصريح فالمراد من المذكور بالتضمن هو المذكور بصغير الصريح فتح يتناول المذكور بالتزام ايضم لانه ايضم المذكور بصغير الصريح كما تضمن من (قوله لاسماء الزمان والمكان) وليس المراد منه هو المعنى الاصطلاحي بل المراد كل ما يدل على الزمان والمكان سواء كان اسم الزمان والمكان بمعنى الاصطلاحي كما لمجلس لولا كان قد والا (قوله فانه لا ينج زمان ومكان من ان يفعل فيهما) اشارة الى ان المراد باسم الزمان والمكان في قوله فانه لا ينج زمان ومكان من ان يفعل الاضافي لا الاصطلاحي ومعناه انهما لا يكونان في اسماء الزمان والمكان من ان يفعل فيهما وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عصم من ان صوابه فيهما لا فيهما تم كلامه (قوله سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما) لفظا وتقدير او هو الجراد بالذكور (قوله لكنه ليس به مذكور) قيل لان ان لا يكون مذكورا لان الطيب في المثال المذكور صفة مشبهة فهي تضمن الحدث فطيب يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة ففعل فيه فعل خاس وهو طيب يوم الجمعة واجاب عنه مولانا عصم بانهم لم يفعل هذا الفعل الخاص فيه والا يلزم ان يكون للزمان زمان لان فعل طيب يوم الجمعة في يوم الجمعة يستلزم كون يوم الجمعة في يوم الجمعة تم كلامه اقول فيه نظر فان الملازمة المذكورة

منومة فان شهر يوم الجمعة ايهم لا يكون الا في يوم الجمعة فيلزم ان يكون الشهور في يوم الجمعة
مستلزم ما لكون يوم الجمعة في يوم الجمعة مع انه ليس كك قال مولانا مهم والك ان تقول في تقرير
الا عراض اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه فان في ضمن الطيب الخاص
يكون الطيب المطلق لان ذكر المقييد لا يمكن بدون المطلق في يوم الجمعة مما فعل فيه فعل
مذكور ضمنا والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا وكثيرا
ما يغيب المفعول فيه من المذكور ضمنا ففعل لطيب المطلق في يوم الجمعة قطعاً ففعل فيه فعل مذكور
تم كلامه اقول فيه نظر لان الطيب المطلق الذي هو في ضمن الطيب الخاص ليس بمذكور فيه
مطابقة ولا تضمنا وفي كونه مذكور افيه التزاما مناشئة فتأمل ويمكن الجواب بان المناقشة
المذكورة مناقشة في امثال وهي ليست من ادب المحصلين لانه يمكن ايراد مثال اخر بان يتم يوم
الجمعة زمان (قوله لكن بقي) اي بقي ولم يخرج عنه مثل شهات يوم الجمعة (قوله داخل فيه) اي
بقي داخل فيه اي دخل الغير فيه فهو اشارة الى عدم ما نعية التعريف (قوله فلو اعتبر في التعريف قيد
الحيشية) لا يتم لا يجوز ان يكون المراد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه التبدل بكلمة في فع لا يحتاج
الى اعتبار قيد الحيشية لانا نقول لو كان المراد منه ما نسب اليه التبدل بكلمة في ولم يعتبر قيد
الحيشية يصدق على يوم الجمعة في شهات يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا
شهات في يوم الجمعة (قوله فان ذكر يوم الجمعة فيبدل من حيث ا) اي ذكر يوم الجمعة في قولنا
شهات يوم الجمعة ليس من حيث انه فعل في فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور
فان معناه بالفارسية حاضره يوم ود. يافتهم وهو زجعه راكم ما يتم شهات صلوة الجمعة وشهات الحرب
فالمحضور وقع على يوم الجمعة فاذا ثبت ان المفعول في فعل فيه فعل مذكور وذكر
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور (قوله لا حاجة اليه) هو مذكور لانه لاخراج قولنا يوم الجمعة يوم
طيب وهو خارج بقيد الحيشية لانه وان صدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور ولكن ليس من
حيث انه فعل فيه فعل بل من حيث انه حمل عليه قولنا يوم طيب ثم اعلم ان حاصل كلامه قدس سره
انه لو لم يذكر قوله مذكور لكان انساب للاختصار المظم في المتن لانه معنى انه يلزم التكرار حتى
يقال ان التكرار خير مسلم لان قيد الحيشية قيد ثان فيجوز ان يكون مغنيا من الاول اذ يتم ان
احد ما في اللفظ دون الاخر فلا يلزم التكرار وبما ذكرنا من الاختصار في المتن لا يرد ايضا ما ذكره
محمد المحشي مولانا عبدحيث قال قد يقصد بقيد الحيشية الاجتزاع من هي ولم يقصد به الاحتراز عنها بخبره
القيد العربي تم كلامه وعدم وروده مما لا يشغلي (قوله لا ينادي تصوير المعرف) اي لزيادة الكشافة
وقوله المعرف بصيغة اسم المفعول ولو كان بصيغة اسم الفاعل لضم له وجه (قوله بيان ما موصولة وان كان
موصولة يتكون معرفة واذا كانت موصوفة يكون تكرة فيكون كلمة ما في قوله ما فل عبارة عن الزمان

والمكان (قوله وتمهيدا) اي توطئة لبيان ايه (قوله حيث جعل المجرور يضم منه ولا فيه) لان التعريف
مام صادق عليه ويدل عليه ايضاً قوله وشرط نصبه تقديري في لانه لو كان المنضم فيه هو المنصوب بتقدير
في فلا بد ان يقول وشرطه اي شرط المنضم فيه تقديري في لاشترط نصبه تقديري في واليه اشارة بقوله ولذلك
قال ايه واذا امرت ذلك فلا يرد انه جاز ان يراد من ما الموصولة هو الاسم المنصوب لما عرفت من
ان المجرور يضم عنده مفعول فيه (قوله تقديري) وانما لا يعمل في اذا كان مقدر الان المقدر نوعان المقدر
من حيث العمل والمقدر من حيث المعنى والمراد منهما والثاني لا الاول وقوله جلسنا بالمسجد
بمعنى جلسنا في المسجد فلا يرد ان المنضم فيه يتكون بالباء ايضم (قوله اذا التلغظ بها يوجب الجر)
اي يوجب الجر الملقوظ في محل موقابل له وتوجب الجر التقديري او المحلي فيما يصلح له فلا يرد
ح ما قيل من انه ان اريد به الجر الملقوظ فم وان اريد به الجراهم من ان يكون ملقوظ او مقدر
فمسلم لكن لا يتم لتقريب نم كلامه ونقول الجواب منه بان الوجه في قول المحشي لا يتم التقريب
ان الجر التقديري موجود عند عدم التلغظ بها ايضم فنقول نعم ولكنه ليس بمدعى فان المدعى
هو النصب اللفظي والتقديري والجر التقديري ليس بمدعى وان كان موجودا عند عدم التلغظ بها
ايضم فلا يصح ما ذكره من انه لا يتم التقريب (قوله لو محدودا) وهو الذي كان له حدا ونهاية
مثل اليوم والشهر والاصبوع والمبهم مالا يكون له حد ونهاية مثل زمان ودور وحين بدون
الالف واللام او الزمان والدمر والحين بالالف واللام فالمبهم بالمعنى المذكور يكون فيهما
وان كان بالالف واللام والمحدود بمعنى المذكور يكون محدودا وان كان نكرة مثل يوم وشهر
واصبوع فلا يكون المراد من المبهم والمحدود هو النكرة والمعين فلذا قال او محدودا و اشارة الى ان
المبهم هو ما مقابل للمحدود للمعين والمعرفة والازمنة الثلاثة وهي الماضي والحال والاستقبال
داخلت في الزمان المبهم لانه لاحد ولانه في الزمان الماضي والمستقبل وهو كذلك للحال لان ابتداءه
وانتهاءه غير معلوم وان كان معلوما بوجه ما من الوجود اي بانه انتهاء زمان الماضي وابتداء زمان
المستقبل واكلم ان اضافة الظرف الى الزمان بمعنى من فيكون الاضافة بينية بينية الا ان
اسم جنس يطلق على القليل والكثير والالف واللام في الزمان للجنس (قوله لان لهجه منها
جزء مفهوم لفعل) وليس جميع الهمم منها جزء مفهوم الفعل بل الزمان الذي هو جزء مفهوم
الفعل يكون مبهما سواء كان الفعل الماضي او الحال او الاستقبال واردة هذا المعنى من كلامه
مممكن لانها زمان يكون قضية مهملة مهملة في قوة الجزئية (قوله فيصح انتصابه بلا واسطة) حرف
الجر (كما اورد) اي المنضم المطلق مثل ضربا فان الضرب جزء مفهوم الفعل فيصح انتصاب
جزءه بلا واسطة في وقاتل ان يقول قولنا ضربت دمر امثلا ليس مثل ضربت ضربا لان الضرب
جزء المفهوم وليس المدور جزء المفهوم الفعل الذي هو صفة لان الدمر شامل للزمان الماضي

والحال إذا لا استقبال وهذه، إلا زمنة ليست جزء في صحت نعم الله زمان مبهم وكذا جزءه زمان مبهم ايضاً ويمكن الجواب بان هذه الازمنة جزء لمفهوم الفعل بلاطلاق العام على مجيل التوزيع وان لم يكن جزء له مجتمعة وهذا التدارك وبان الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل لا يمكن بهما يصح انتصابه بلاوامطة لا طراد الباب ولقائل ان يقول ان انتصابه له يكون بوامطة الامر المتقدّر وهو في كما يفهم ذلك من قوله وهو شرط نصبه تقديري في فلما فهم من الدليل انتصابه بلاوامطة فبغير ما فهم من الدليل وبين ما ذكره تدافع والجواب ان المراد ههنا هو الانتصاب بلاوامطة صورة لا حقيقة فلا تدافع (قوله ان كان المكان) وايراد المكان لدفع ما يقم ينبغي ان يقول ان كانت لا يكون واجما الى الظرف فحاصل دفعه ان المهم انما قال كان ليكون الضمير راجعا الى المكان ولا يحتاج الى ارجاع الضمير الى الظرف لان اضافة الظرف الى المكان بيانية فارجاع الضمير الى البيان هو ارجاعه الى المجهول والمكان اهم جنس يقع على التليل والكثير فاذا كان ماثل المجهول باسم الفاعل هو ماثل المجهول فلا يرد ان قوله وظرف المكان مبتدأ وقوله ان كان مبهماً ان خبره وانما اذا كان جملة فلا بد له من ماثل ويحتمل ان يكون مقصود من كلامه بيان حاصل المعنى بان الضمير وان كان راجعا الى الظرف ولكنه راجع الى المكان معقبة لمعرفة من ان الاضافة بيانية وما يند المجهول هو ما يند المجهول ولو كان الضمير راجعا الى ظرف المكان بتاويله بالقسم فانه قسم من الظرف لكان له وجه ومن ادعى الاظهرية فيه فهو غير مسلم كما ادعاه مولانا نعم ثم ما ذكره الشماظهر لان الاضافة صريحة في كلام المهم بخلاف الظرف المطلق فانه مفهوم من فوق كلام المهم وينبغي ان يكون الاظهرية وعدمها بالنسبة الى كلامه (قوله قبل ذلك) اي تقديري في او انصب بتقديري في (قوله لاختلافهما) اي لاختلافهما زمانا ومكانا ومبهماً ومحدودا فان المجهول والمحدد منعتان لظرف الزمان المبهم وظرف المكان المحدود فلا يصح حمل على الزمان المحدود ولا على المكان المبهم لانه يستلزم الاستواء من المستلزم لاختلافها على الزمان المبهم فان قلت قد حمل على المكان المبهم عند ذلك وشبههما ولفظ مكان وما بعد دخلت فلا متعارة من المستعير لانه من قوله وحمل عليه عند ذلك هو الحمل باعتبار الجهات المستلزمة لعل عليه في النصبت بتقديري في حتى يلزم الاستفارة من المستعير لان المراد من قوله وظرف المكان ان كان مبهماً هو انهم من الجهات المستلزمة عند ذلك وشبههما هو وحمل منه ذلك على المجهول المفسر بالجهات المستلزمة انما يكون باعتبار الجهات المستلزمة في النصبت بتقديري في وذلك لانه بما علم من قوله وظرف المكان ان كان مبهماً منها يقبل النصبت بتقديري في والمحدد منها لا يقبل ذلك فلا احتياج الى تفسير المكان المجهول ليمتاز من المكان المحدود فقال وعبر المجهول من المكان بالجهات المستلزمة اي المكان المبهم هو الجهات

لست فالتفسير المذكور ينتقل على عند ولدئاه لعدم الجهات الست فيهما فلذا اقال وحمل عليه
منذ ولدئاه ووجه الحمل هو الابهام او كثرة الاستعمال كما ذكره والى هذا التفصيل يشعر كلام
الشمس من مرة كما متعرف من بيانه الا يتم حمل منذ ولدئاه على المكان المبهم كما يكون باعتبار الجهات
كك يكون في النصب بتقدير في فيلزم ح المحذور المذكور لاننا نقول قبولهما مثلا النصب بتقدير في
لاجل انه افراد ان المبهم من المكان فقولهما النصب بتقدير في لاجل انهما محمولان على الزمان
المبهم لا محذور (قوله فسر المبهم من المكان بالجهات الست) اي فسر المبهم من المكان بالجهة
التي هي منحصر في الجهات الست فلا يرد عليه ح ما قيل ان كل واحد من فوق وتحت وامام
وخلف ويوبين وشمال من المكان المبهم يقبل النصب بتقدير في مع انه لم يصدق على شي من
الجهات الست فتفسيرة بها ليست على ما ينبغي واعلم ان هذا التفسير عند اكثر المتقدمين واختاره
المصنف وفسر المتأخرون المبهم منه بالنكرة والمحدود منه بالمعرفة ولم يحز هذا التعريف لورود
الاعتراض عليه لانه يشكل بقولنا جلسنا خلفك لانه منصوب بتقدير في بالانفاق مع انه معرفة
بالاضافة واجيب عنه بوجوه الاول انه ملحق بالنكرة لابهامها والثاني انه نكرة في الاصل اي
مع قبح النظر عن الاضافة فيكون نكرة حكما والثالث ان الجهات الست لا يتعرف بالاضافة كما لا
يتعرف لفظ مثل بالاضافة صرح بها الفاضل الهندي في الارشاد (قوله وما في معناه) كالعلو
والسفل والجنوب والشمال بفتح الشين (قوله وما لم يتناول هذا التفسير) هذا كلامه يشعر
بان المراد من ظرف المكان في قوله و ظرف المكان ان كان مبهما صواعم من الجهات الست (قوله
منذ ولدئاه) لكون مشابهة ما بالجهات الست من حيث الابهام الا ترى انك اذا قلت جلست خلف
المسجد فانه مبهم يتناول جميع ما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض وكك اذا قلت جلست عندك
يتناول جميع الامكنة التي حوانبك فيكون حويل عندنا مثلا على المبهم المفسر بالجهات الست
باعتبار انهما لا باعتبار ان له جهة من الجهات الست (قوله ولم يدكر وجه حمل الخ) فيل يجوز ان
لا يكون قوله لهما وجه حمل عند ولدئاه على الجهات الست بل كان وجه حمل عند ولدئاه وجهيهما
عليها بان كان المير في لابهامهما الى المشبه والمشبه به فان عند ولدئاه مشبه به وشبههما
مشبه ويحتمل ان يكون المضمير المذكور واجعا الى المبهم من المكان وعند ولدئاه وشبههما
بتاويلها بالمعنى والمعتم عليه وايضا على مذهبهم جعل قوله لابهامهما للمشبه والمشبه به او المحم
والمعتم عليه نسخة لابهامهما كما لا يخفى على المتأمل (قوله لان حكمه حكمهما) فان وجه المشبه
به من جهة المشبه لا حاجة الى بيان الوجه عليه (قوله لفظ مكان) وما في معناه مثل جلست مجلسك
في موضع فلان ثم كرر انه حمل عليه لفظ مكان بشرط ان يكون في عامله معنى
ما يشبه الامثلة المذكورة فلا يفتى كتبت المصحف مكانا عندك

لاشتراك المكافئة بينهما الا نناقول. هذا الاشتراك اشتراك لفظي و معتبره و الاشتراك المنسب
المفهوم في الحمل (قوله و ان كان معينا) اي وان كان معرفة او وان كان له حدا و نهاية فلا يكون لتعريف
دخل ح فان المعين الذي هو مقابل للمبهم بمعنى ان يكون له حد و نهاية و المفهوم هو الذي لا حد
و لا نهاية له فالمعين بخلافه ثم قوله و ان كان معينا اشارة الى جواز كون لفظ كان هيو معين فان المكان
اذا اضيف الى شخص و كانت الاضافة للمعهد الخارجي يكون معينا و اذا اضيف الى شخص و كانت
الاضافة للمعهد الذاتي لم يكن معينا بل يكون مبهما و كذلك في دخلت الدار بجعل الالف واللام للمعهد
الخارجي و الذي سمي (قوله لكثرة في الاستعمال) اولانه مبهم كالجهاات الالهة لكثرة الاستعمال قال
مولانا عصم ان الشم و غيره حمل قوله لكثرة على كثرة الاستعمال و هو بعيد عن العيانة مع انه
يمكن ارجاع الضمير في شترته الى المكان اي لكثرة المكان و ابهامه فان كثرة المكان هي
اسماؤه فقولك جلست خلفك يتناول ما كان خلفه الى المنقطع الارض فيكون مبهما ثم خلاصة
كلامه اقول لو حمل على هذا المعنى فلا يصح انفصال قوله و لفظ مكان من قوله و حمل عليه منك
و لدعاه لا شتر اكهما في الدليل و هو ابهامهما و ايض قوله ما بعد دخلت الدار على ملأ علمه
حمله على هذا المعنى لان العلة فيه ايض هي الكثرة في الاستعمال (قوله و هذا يدل على عدم
اي كون ما بعد دخلت مفعم فيه على المذهب الاصح مما مل تأمل (قوله فان الفعل لا يطلب اه) قال
بعض المحشين هذا البوصح ازم ان لا يكون الدار مفعم فيه على تقديرا استعماله نفي و اللارم بظ
فكذا الملزوم ثم كلامه اقول لانم ان الدار على تقديرا استعماله نفي مفعول نفي بل الدار عند
استعماله نفي ايض مفعم به فاللزومة الواقعة في كلام المحشي منه و هو ذلك لكن الاصح انه
مفعم فيه و الاصل استعماله اه ليس دالا على كونه مفعولا فيه بل بيان مراد المصنف بان ما ذكره
الشم بقوله و هذا مما مل تأمل ليس الا فيه اي قوله لكن الاصح انه اه (قوله و لا شك ان معنى الدار
اه) اقول الدخول متعد بواسطة حرف الجر لا بد و نها حينئذ قال مجيد المحشي مولانا عصم و على
معنى الدخول ان ما ذكره الشم الرضي يدل على نفي التعدي بلا واسطة ثم كلامه و هو كلامه
المذكور يدل على ان الدخول متعد بواسطة حرف الجر فاذا كان كذلك فيكون الدار مفعول مقابله
و يصدق تعريف المتعدي ح عليه فلا يصح ان يكون الدار مفعولا فيه ثم الظاهر انه معنى قوله
الفعل لا يطلب المفعم فيه الا بعد تمام معناه فح لا شك ان معنى الدار مفعول لا يتم بدونه و الدار في كل
مفعول به لا مفعولا فيه فاذا مرقت هذا التفضيل فلا بد ان يكون الدار مفعولا فيه اذا كان الدخول متعديا
المتعدية و اما اذا كان من المصادر اللازمة فلا لا يتم معناه ح و بعض ما استعمل به النبي
كون الدخول لازما ان الدخول ضد الخروج و هو لازم و هو احد الضدين لازما ان كان مفعول
الضد الآخر. ثم كلامه اقول لا يتم اذا كان الدخول متعديا لا يخرج الجرا لا بنفسه فلم هو الجهاات

تكون مراد المفعول من قوله وما بدأ دخلت على الاصح انه حمل عليه ما بعدد دخلت منها فمادم بحونه
 بعد يا بحر الفجر فيكون ح لازما فيطلب المفعول فيه لانه تم معناه فلا يردح ما ذكره قدس سره
 نا نقول قوله على الاصح ليس على ما ينبغي لان بعض النحاة ذهب الى انه مفعول به فاذا
 ن لا رما لمعنى له كتاب بعض النحاة اليد فعلم ان الكلام في كون الدخول متعديا فلا يردح ان
 ذكره الشارح انه يصح اذا كان الدخول من المصادر المتعدية واما اذا كان من المصادر اللازمة فلا
 نه تم معناه ح او يقيم اذا كان ما بعدد دخلت مفعولا فیه على الاصح فيكون الدخول متعديا قطعاً
 عرف الجرح والوجوه في المفعول فيه فلا يحتدل ان يكون لازما اصلا (قوله كما اذا قلت دخلت الدار في
 بلد القلبي) فيكون المفعول فيه هو البلد لا الدار لان الفعل تم بالدخول فبعد ذلك يطلب المفعول فيه
 له فالقارن الدار مفعول به لا مفعول فيه) وليس ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه بل معناه
 م بالمفعول به (قوله ان كل فعل نسب الى مكانه) اي المعتبر في المفعول فيه ذلك فانك اذا قلت ضربت
 بها في البلد فان البلد شامل للدار وغيره وان نسبة الدخول الى الدار في دخلت الدار ليست كذلك
 يخفى ان العبارة المشهورة هي يؤيدك وما يؤيدك فقال الشارح ومما يؤيدك اشار الى ان له مويداً اخر
 رما ذكره لان من للتبعيض كما في قوله تع ومما رزقناهم ينفقون (قوله فانه اذا قال الداخل في البلد)
 ما من هو لا يكون خارجا من البلد بل يكون مقيما فيه لا يصح ان يقول دخلت البلد لانه
 خل فيه حين ان يقول دخلت الدار فانما يصح ان يقول دخلت البلد اذا كان خارجا عن
 الدار قال مولانا عصم على قوله ان كل فعل نسب الى مكانه بان هذا بط لانه يصح ان يقم
 ربت زيد في جميع اجزاء البيت او جلست في جميع اجزاءه ولا يصح ان يقم ضربت زيد او
 ست في جميع اجزاء البلد لانه كذاب تم كلامه اقول يمكن الجواب عنه بانه وان لم يصح ان ينسب
 الغام بهذا الخصوص ولكن يصح ان ينسب اليه بان يقم ضربت زيد في البلد حين ضربته في اجزاء
 ولانه يصح ان ينسب قوله ان كل فعل نسب الى مكان خاصه فانه لم يقل ان ينسب الى جميع
 ان التاديب على له (والغيره) ثم اعترض المتفاضل المذكور على قوله وفعل الدخول بالنسبة الى
 ذلك لان اللفظ اذا اخرجها الى ارضه بط لان الداخل في البلد يصح ان يقول دخلت الباب
 والشتم الدار مع ان الدار اعم من الباب والدار اعم من الدار فليس واذا كان الباب مفعولا
 قوله كما ما بعدد دخلت تم كلامه من قبل المصنف بقوله وفعل الدخول بالنسبة الى ان فعل الدخول في
 كور مع الدار بالنسبة الى ارضها والجاهد كناية لان قوله ان كل فعل نسب الى مكان خاصه
 فيكون على كناية هذه الابهة) هذا هو الدخول بالنسبة الى الباب والدار فليس كذلك والحاصل
 يصح ان يقول دخلت في تاديب لا يصح نسبته بهذا اللفظ وان صح نسبته ببعض العام قال بعض
 في قوله ومما يؤيدك للفرق ان كل فعل نسب الى مكانه لانه لا يكون البلد في قولنا

دخلت الدار في البلد مفعولا فيه واللازم بط فكذا الملزوم وبيان الملازمة ان كل فعل نعت النون
 مكان خاص بوقوعه فيه اي بسبب وقوعه فيه يصح ان ينسب اليه مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت
 ضربت زيداً في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان يقول ضربت زيداً في الدار كذلك يصح
 ان يقول ضربت في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى البلد ايضاً كانه اذا قال الداخل في
 الاقليم دخلت في البلد لا يصح ان يقول دخلت في الاقليم فنسبة الدخول الى البلد ليس كنسبة
 الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون البلد مفعولا فيه تم كلامه اقول ان البلد في قولنا
 دخلت الدار في البلد مفعول فيه بلا ريب لان الفعل يطلب المفعول فيه بعد تمام معناه بالدار
 وايضاً يصدق عليه ان كل فعل نسب الى مكان خاص اذ لانه يصح ان يقيم دخلت الدار في الاقليم
 الفلاني وان كان داخل في الاقليم ومقيماً فيه وما ذكره المتشي المذكور في بيان الملازمة بقوله وبيان
 الملازمة ان كل فعل نسب اليه لا ينتهض بكلام الملازمة المذكورة لان قوله وفعل الدخول بالنسبة الى
 البلد ليس كذلك لان فعل الدخول بالنسبة اليه كذلك في المثال المذكور وهو قولنا دخلت الدار
 في البلد كما عرفت واما البلد في قولنا دخلت البلد مفعول فيه فلو قال الداخل في
 الاقليم دخلت في البلد ولم يقل دخلت في الاقليم لعدم صحته لا باس به نعم لو قيل دخلت
 البلد في الاقليم الفلاني يكون قولنا في الاقليم مفعولا فيه فالبلد في قولنا دخلت الدار
 في البلد غير البلد في قولنا دخلت البلد في الاقليم كما لا يخفى على من له ادنى تأمل
 لا يقيم في دفع كلام الشارح بان المراد ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب
 اليه مكان شامل له ولغيره ان لم يمنع مانع وكون المتكلم داخل في البلد ومقيماً فيه مانع من ان
 ينسب اليه لانه لو لم يكن مقيماً فيه يصح ان ينسب اليه لانا نقول الداخل في البلد اذا قال

ضربت زيداً في الدار يصح ان يقول ضربت في البلد فان المانع موجود في نفسه بدون وصف المانع في يصح
 قوله نسبة الدخول الى الدار ليصحت الخ (قوله وقيل معناه) اي معنى قولنا على الاصح هو على
 الاستعمال الاصح (قوله فيكون) اي فيكون قوله على الاستعمال الاصح اشارة الى ان
 ونقل من محبوبه (ا) وانما ذكره اشارة الى احسنية تفسيره من تفسيره ما حرج مقاليين
 ذلك لانه لما اختار محبوبه شذوذه فهو يدل على ان تفسيره احسن من تفسيره لانه اذا كان
 بني فاذا حملته على الاصح ليس على ما ينبغي ان معنى ذلك فلا يرد الدار في كذا كل
 ان لا يجوز ان يعمل قوله على الاصح على الاستعمال الاصح لان الاستعمال الاصح
 لا يرد ما ذكره الشارح لان الاستعمال الاصح ان ما بشرق من معناه حرج مقاليين
 ح وان كان ما بعد مفعولا به مفعولا فيلان هذا المعنى لا يستلزم ان يكون ما بعد مفعولا به
 والاستعمال الغير الاصح ان ما بعد مفعول به كما هو الحال في الكلام الذي نقل لافرقح بين
 اعلم

اشارة الى ان
 حرج مقاليين
 قولنا
 الدار في كذا كل
 حرج مقاليين
 حرج مقاليين
 حرج مقاليين

المعنى الصريح وبين قولنا على الاستعمال الاصح لانهما متساويان فمراده من ايراد قوله ونقل عن ميبويه
 انه استحكام ما ذكره بقوله وهذا المحل كما بل كان الفعل اه (قوله بلا شرطية التفسير) وانما زاد هذا
 ليحصل المعظم عليه لقوله وعلى شرطية التفسير (قوله والتفصيل فيه بعينه اه) فانه قد سبق فيما
 اضر عامله وهو المفعول به اختيار الرفع والنصب وقد سبق ايضاً ما يجب نصبه وما يستوي فيه
 الامر ان فيختار الرفع في يوم الجمعة صمت فيه ويختار النصب في يوم الجمعة صمت فيه واذا يوم
 الجمعة صرت فيه ومثال امس المفسر بالصفة نحو كل يوم صمت فيه في الصيف ومثال ما يستوي فيه
 الامر ان نحو: بين بار ويوم الجمعة صرت فيه اي معوم مثال ما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة صرت فيه
 (قوله المفعول له) اي هذا بيان المفعول له فالمتكأ محذوف او هو مبتدأ والخبر محذوف اي منه
 المفعول له او هو مبتدأ او ما بعده خيرة وهو ضمير الفصل والضمير في له راجع الى الالف واللام وله مفعول
 مالم يسم فاعله فيكون في محل الرفع (قوله ما فعل) اي اسم ما فعل وقد مر تفصيله في المفعول فيه (قوله
 ما فعل مطلقاً) اي مما فعل فعلاً مطلقاً اذ به اه (قوله اي حدث مذكور اي ملفوظ) واسناد التلغظ
 الى الحدث محاز وهو باعتبار الاله وذلك لشدة الاتصال بين الدال والمدلول فالمراد من الفعل
 المذكور مهنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي (قوله احتراز من مثل اعجبني التاديب) اي
 احتراز من التاديب الذي في اعجبني التاديب لان فعله ليس بمذكور وهو الضرب الذي فعل
 لقصد تحصيل التاديب وفيه نظر لان التاديب يخرج به اذا جعل من القسم الاول من المفعول له
 واما اذا جعل من القسم الثاني فلا يخرج به لان فعله وهو اعجب مذكور فان وجود التاديب
 في زيد مثلاً بسبب لوقوع التعجب وانقلت المراد انه اي المفعول له ما فعل لاجله فعل فاعل مذكور
 ولا بد ان يكون المفعول له غير الفاعل فخرج التاديب في اعجبني التاديب قلت ح يلزم استدراك
 قوله من كور لان التاديب في اعجبني التاديب خارج بدونه فالجواب عن اصل الشبهة
 ان التاديب في المثال المذكور اذا جعل من القسم الثاني من المفعول له ايضاً خارج بقوله مذكور
 وذلك لان التاديب لا يكون الا بعد حصول التاديب ووجوده وحصوله لا يكون الا بالضرب
 والشتم او يكون فعله من كورا (قوله مذكور في الجملة) اي في تركيب من التراكيب
قوله كما في (بدا) لانهم في النص تفصيله فعل مذكور وهو ضربت (قوله قلنا المراد
مذكور معه) اي هو التاديب وفي المثال المذكور ليس كذلك (قوله قلنا المراد
ومدحوا في (حيا) هذا حوا (على تقدير التسليم اي لانم ان يكون هو اى هذا
مذكور معه فيه لان التاديب المنكر غير التاديب المحرف ولو سلم فنقول المراد اه فع لا يرد
فيل لانم ان يكون الفعل المذكور معه في ضربت تاديب لان التاديب المنكر غير التاديب المحرف
وله وخرج اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله ، اه اه اه كور معه في التركيب الذي

هو اي ذلك الاسم فيه وان كان مؤخر او انقلبت المراد ان يكون مذكور راعيه ومقدم عليه ايضاً قلنا
هو مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ومقدم عليه ايضاً في قولنا ضربت زيداً او عجبني القاديب
مع ان التاديب ليس بمفعول له بل هو فاعل لا عجبني (قوله الا ان يراد بذلك اشارة) وامتزج
بانه يصدق في ضربته تاديباً انه مذكور معه في التركيب الذي هو اي ذلك الاسم فيه المعمل فيه
ايضاً والقول بان التاديب المنكر غير التاديب المعروف ليس بشي لان لو كان جواباً في جواب عن
اصل الشبهة فالشك لم يكتفى اليه لان مراده قرئيب الجمع والا فهذا الاعتراض خارج بقيق الحثية
كما سبق في المفعول فيه ففى اعجبني التاديب وان صدق عليه انه فعل لاجله فعل مذكور في الجملة لكن
لا من حيث انه فعل لاجله فعل مذكور في الجملة بل من حيث انه امتداد قوله اعجبني في قول علي
ما بيده الكلام بان قوله قلنا المراد اشارة جواب على تقدير التسليم فابتراد الاعتراض المذكور فهنا
مما لا طائل تحته كما لا يخفى لا يتم التيد المعمل فيه بخر - المفعول في المحرور ونحوه حثتك للسمن لان
العامل في المحرور وهو الجار لا الفعل لانا نقول التحقيق ان الامل في المحرور وهو الفعل ايضاً وانه
منهم محلاً كما يكون العامل في المفعول فيه المحرور وفي هو الفعل وهو ايضاً منضم معاً (قوله مثل
ضربته ناديباً) واعلم ان المفعول له علتة غائية للفعل اي سبب لفعل الفاعل والفعل قد يكون
سبباً للمفعول له في الخارج كما لمثال المذكور وقولنا ذلك من نحو قعات عن الحرب جبننا فان التعبد
ليس سبباً للتجيب في الخارج (قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب) اي بسببه والفعل علتة
للمفعول له بخلاف المفعول له فلا يرد ما يتم اذا كان الضرب علتة للتاديب ودالعكس ايضاً فيلزم ان
يكون مقدم ما على التاديب ومتأخر عنه ايضاً بالوجوب لان علتة متقدمة على المعلول بالوجوب
وفيه بحث بان السبب غير المسبب فيلزم ان يكون التاديب غير الضرب مع انه عينه بحسب

الذات فان الضرب هو التاديب واجاب عنه شجدا المحشي مولانا عاب بان المراد من التاديب
هو لازم وهو التاديب فلانه صفة المضروب بخلاف التاديب فانه صفة للضارب
التاديب غير الضرب قال مولانا عصم بلزم على تقدير هذا الجواب ان يكون المفعول
مع انه ليس كذلك فلا يتم ضربته ناديباً بالانصب بالاتفاق فاجمع ان التاديب مع
هو حادث التاديب والضرب سبب الاحداث وسبب التاديب كما في قول التاديب يكون
لذا كان مستعملاً باللام مثل ضربته للتاديب نعم لا يتم التاديب مع قوله اذا كان بدون
ان يتم ضربته ناديباً او كونه مفعولاً لا يوجب كونه ناديباً وان اللام لعدم وجود شرط
وانما يجوز حذفها اذا كان فعلاً لان الفعل فاعله جازم كقولنا التاديب قائم بالمضروب
بقرير الشبهة المذكورة على وجه آخر احسن وافهم من الوجود الذي تورد به لانه لا يوجب
التاديب في قولك ضربته ناديباً والباء عند الامتداد على الفاعل مع التاديب كقولنا
ضربته ناديباً

لان التاديب عين الضرب لانهم يصدر ههنا عن المتكلم حد ثان احدهما الضرب واثنائي
التاديب بل الصادر منه حدث واحد فلا يجوز ان يكون الشيء علة لنفسه والجواب ان العلة
في الحقيقة هي اثر التاديب وهو التاديب الا انه لم يصرح او نقول ان المضاف محذوف تقديره
ارادة تاديب ويمكن منقريه بعبارة اخرى ايضاً باننا نقول المغم له في ضربته تاديباً مسبب
الضرب فلا يكون مسبباً له لان الشيء الواحد لا يكون سبباً ومسبباً معاً والجواب انه لم لا يجوز ان
يكون سبباً ومسبباً باعتبارين وههنا كك لان التاديب علة لوجود الضرب بل علة لاقدام عليه
و وجود الضرب هو السبب لوجود التاديب و وجود التاديب مسبب وتصوره في الذهن
سبب الاقدام فقد تغاير الجهتان (قوله يخالف خلافاً ظاهراً للزجاج) وانما قدر متعلق الطرف
من الافعال الخاصة وهو قوله ظاهراً ولم يقدر من الافعال العامة كالحاصل والثابت والكائن مع ان
الشيء في مثل هذه المواضع جعل متعلقاً من الافعال العامة تنبيهاً الى ظهور هذا الخلاف الذي وقع
من الزجاج بمعنى انه ظلاً خفاء فيه لان من البين ان معنى ضربته تاديباً هو اذ بتته بالضرب
تاديباً لان الضرب والتاديب متحدان ذاتاً ومعنى ان هذا الخلاف ظاهرياً لا حقيقة له فان
اطلاق الخلاف عليه ليس على ما ينبغي لما عرفت ان الضرب والتاديب متحدان ذاتاً ورد قول
الزجاج انه يشعر به وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عصم من انه لا فائدة لقوله ظاهراً
كلامه على ان الفائدة التي تحصل من الافعال العامة وهي ربط الكلام وصحة حاصله حاصلة من
قوله ظاهراً ثم قال مولانا المانكور والظاهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا التائل خلافاً لان قول
النسابة اجل والخلاف انما وقع منه ثم كلامه وحاصل كلامه مع ما يتعلق به ان القائل في قوله والقائل
يكون المنع له اء عبارة عن القوم فيكون في قوله يخالف ضمير الفاعل راجعاً الى القائل وقوله
وله في مفعول مطلق وقوله ظاهراً صفة فيلزم من ذلك ان القوم خالفوا الزجاج فيلزم ان يكون كلام
ان التاديب كلام القوم فرامع ان الامر بالعكس فالمناسب اسناد المخالفة الى الزجاج ههنا لا
ذلك لان التاديب سبق في قوله خلافاً للفرع اقول ما ذكره مولانا المانكور انه لا يرد اذا كان قوله
من صيغة المعلوم واما ان كان على صيغة المجهول فلا لان القائل يكون مخالفاً
والشتم الزجاج يكون مخالفاً بانهم الفاعل على انه لا يجوز ايراد الفعل المعلوم قبل قوله
قوله كما في الزجاج لان الفاعل هو الزجاج في قوله الزجاج ويضم ما ذكره الفاضل
من ان نقديره يخالف الزجاج هذا القائل خلافاً مما لا يحتمله عبارة المصم على انه
زيداً في اللام في قوله للزجاج هو الزجاج على زيادة اللام بعينه (قوله من غير لفظ فعله) اي
افعله ولكنهما متحدان بحسب المنهى كما سبق مثل ذلك في قوله وقد يكون بغير لفظه
فيل لا نم الزجاج اي التغاير بحسب المنهى منتف بينهما بل معناهما متحدان فلا يرد
قوله و

ما قبل اذا كان تاد يما مصدر رامن غير لفظ فعله فاذا قبل ادبته بالضرب تاد يبا فيكون المفعول المطلق موافقا للفظ فعله والحق ان يقر هذا الايراد مدفوع بذكر المعنى في قوله فالمعنى عنده الم ابي معنى التركيب هذا الا ان التركيب المذكور مفعول من لفظ الى اللفظ اخر حتى ير وما ذكر (قوله ادبته بالضرب ناديبا) فان معنى الضرب والتاديب واحد بالذات (قوله جبنتم في القعود من الحرب جبننا) وان قلت قوله جبننا كما يكون مغاير للفظ فعله كذلك مغاير له بحسب المعنى فان معنى القعود غير معنى الجبن مع انه لا بد من اتحاد المعنى بينهما قلنا المراد من الجبن اثره وهو القعود لان من حصل فيه الجبن فهو يقعد وان لم يقعد في بعض الازمان والمراد بالقعود عدم القيام بالحرب لا القعود الحقيقي ويحتمل ان يراد منه المعنى الاعم (قوله واضربته ضرب تاديب) اي ضربته هذا النوع من الضرب وهو الضرب الذي للتاديب وقعدت هذا النوع من القعود فيكون مفعول مطلقا نوعيا قال مجيد المحشي مولانا عاب ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور والطلاق المصدر على المذكور لنيابته من المحذوف كما في ضربته موطا اي ضرب موطا بالقول بل انه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخ عن شي انتهى كلامه اقول مراد الشم ان اضافة الضرب الى التاديب بيانية فيكون الضرب عين التاديب بحسب الذات فاذا كان عينه بالذات فمن قال ضربته فكانه قال ضربته ضربا واذا بدته تاديبا فيكون المفعول المطلق تأكيد حقيقة الا ترى ان ما ناب عن الشيء لا بد ان يكون مغايرا له بحسب الذات لا عينه بحسب الذات وان قلت هذا لا يصح في قولنا قعدت جبن لان القعود ليس عين الجبن لتغايرهما بحسب المعنى قلت قد عرفت ان المراد من الجبن هو اثره وهو القعود المقيّد بالجبن وانقلبت ان اضافة الضرب الى التاديب وكذلك اضافة القعود الى الجبن من قبيل اضافة المسبب الى السبب فكيف يصح ان يكون احد هما عين الاخر بالذات لان السبب لا يكون عين المسبب وبالعكس قلت لما عرفت السببية بينهما لا يتوجه ما ذكرته كما لا يخفى على المتأمل (قوله ورد قول الزجاج بان صحة تاويله) اي صحة كون احد النوعين ما ولا وراجعا الى نوع آخر لا يوجب ان يكون النوع الاول داخل في النوع الثاني ولم يكن للنوع الاول اهم فان الحال مؤول الى الطرف اي المفعول فيه مع ان هذا التاويل لا يخرج من حقيقتها ولا يدخلها في حقيقة الطرف اي المفعول فيه فان الحال ايض منضم على حدة من المنصوبات قال مولانا عصم ان هذا القرديد انه لا يتوجه على الزجاج اذا كان مقصوده من كلامه تاويل المفعول له وارجاعه الى المفعول المطلق وهو في هيئته يمنع بل مرادنا ان معنى ضربته ناديبا ادبته بالضرب تاديبا لانه ما اول اليه تم كلامه اقول كلام الشم في الحقيقة ترد يد ولكن ترك احدا شقي القرديد لظهوره فالحاصل ان مراد الزجاج من كلامه اما ان معنى ضربته ناديبا ادبته بالضرب تاديبا واما ان معناه انه مؤول اليه والكان الاول فهو م (السند فيه عدم بقاء العملية على ما ذكرته

الزجاج لعدم بقاء العلمية في قوله (دبت به بالضرب تاديبا والامكان الاتحاد في المعنى بينهما الا يتم
 عدم بقاء العلمية بينهما فمضر عند الزجاج لانه مصدر وهناك ، لاننا نقول من ذهب الزجاج اي ذمابه الى
 شي لا يبطى من ذهب القوم نعم يشبهك بطلان من ذهب القوم بدليل اقامه الزجاج به ومنها ليس كك
 فلا بد من بقاء العلمية عند التوم فتأمل وان كان الثاني كما هو الظاهر في توجه عليه قوله ورد قول
 الزجاج بان صحة ا وكيف كان معناه كك منكم من قال ان المفهوم منه عند العرب العلمية وعلى
 ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلمية وايضا القول بان معنى ضربته تاديبا هو ادبتته تاديبا ليس الا
 التاويل المذكور الا ترى ان معنى جاءني زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب مع صحة اعم التاويل عليه
 وروى المصنف قول الزجاج ايضا بان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاويديب اتفاقا وقولك للتاويديب ليس
 بمفهوم مطلق فكذلك للتاويديب الذي بمعناه (قوله اي شرط انتصاب للمفعول له) من قبيل ذكر الملزوم واردة
 اللازم وانما الاختيار لان معنى قوله وهو شرط نصبه نقدر اللام موثرا ما جعله منصوبا بتقدير اللام
 فالاضافة من قبيل اضافة المصدر الى المفعول ففسر النصب بالانتصاب الذي هو اللازم للمتعمد و
 اشار الى ذلك في المتكلم له منصوبا فاختر ذكر الملزوم واردة اللازم لان الانتصاب لازم لجعله
منصوبا (قوله لا شرط كون الاسم ا) لان ما هو باللام ايضا مفهم له كما بينه بقوله فالسمن والاكرام
 الخ ثم ان اضافة الاكرام الى الكاف اضافة المصدر الى المفعول اي اكرام لك لاجل انك زائرني فاي اراد
 الزائر اشارة الى علمه الاكرام (قوله نقدر اللام) لانها لو لم يكن مقدرة لم يفهم منه العلمية (قوله
 لانها اذا ظهرت لزوم الجر) اي ازم الجر المغضي فيما صلح له والجر التقديري والمجلي فيما صلح لهما
 فلا يرد ما قيل ان اراد به ان لزم الجر المفظه فهو موم وان اراد به ان لزم الجر في الجملة اعم من ان يكون
 لفظيا وتقديريا فلا يتم التقريب (قوله وخص اللام بالذكر) مع ان الباء وفي ومن ايضا من داخل
 المفعول له لانها ايضا المتعليل قال مولانا عصمان الشافعي من ان يقول هذا الكلام في المفعول فيه لان الباء ايضا
 من داخل المفعول فيه مثل جلست بالمسجد اي في المسجد اقول انما لم يتعرض اليه في المفعول فيه لقلته
 فانه لا يكون غير الباء بمعنى في المفعول عليه فان كون غير الباء بمعنى في غير مشهور واما اللام فبينا يكون
 بمعناها امور كثيرة كما ذكره فلما تعرض اليه على ان خلاصة هذا الدليل جارئة فيه فكانه ترك الاشتراك
 الدليل باننا نقول الغالب في الظرفية هو كلمة في فلا يقدر غيرها الا ان لو قدر غيرها فيمتدادر الدهن اليها
 بحكم غلبتها في الظرفية (قوله فلا يقدر غيرها) لانه لو قدر غيرها اللام فيمتدادر الدهن الي نقدر اللام
 لما ذكر من انها الغالب في تعليلات الرفع وبعبارة اخرى بان كثرة استعمال اللام في تعليلات
 الرفع تؤول على بقاء اللام في النية بخلافه تقديريا غير ما لعدم كون شي يدل على بقاء غير ما في النية
 (قوله كقوله نعم خاشعاه) اي لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا و الخاشع بالخاشع بالانحسار
 دگرگون شونده و المتصدع پراگنده شونده ، و الخشية الخوف (قوله و قوله نعم بظلمه) معناها بالفارسية

پس بسبب ظلمی کہ صادر شد ، است ازان جماعتی کہ در آملہ انداد ردین یہود حرام کردہ
 ایم ما (قوله ولا حاجز في ابتداء في النية) لانہ یوافق الاصل بخلاف الحذف من اللفظ (قوله ولم
 یکتف بأرجاع ضمير الفاعل بان لم یقل وانما یجوز بدون ذکر قوله حذفاً ، فمالانہ یتوهم ان الحذف
 من اللفظ والابقاء في النية معاً مباشر وثمان بهذا الشرط لانہ یكون الضمیر فی یجوز راجعاً الى تقدیر
 اللام وقد عرفت ان تقدیر اللام عبارة عن الحذف من اللفظ والابقاء في النية والابقاء في النية لا یحتاج
 الى شرط لانہ یوافق الاصل فلما تامل وانما یجوز حذفاً فیہم یتوهم ذلك لان المراد من الحذف ح هو
 الحذف من اللفظ فتدبر اللفظ كما عرفت ان التقدير عبارة عن الشیئين احدهما الحذف من اللفظ والآخر
 الابقاء في النية فلم یصرح بذكر الحذف فالمراد هو الحذف من اللفظ فقط وقبل انما وضع لم یظهر موضع
 المضمرة اشارة الى التیاء الحذف والتقدیر بان کلیمهما الحذف من اللفظ والابقاء في النية وقد یفرق بينهما
 بان التقدير هو التركيب من اللفظ والابقاء في النية والحذف هو التركيب من اللفظ والنية (قوله
 صد كان عیناً) لا وان یوم عدان ایمن بفعل حتی یتناول الامراض مثل حدثتک للعلم او
 المساءد لعدا الغلاتی العین عینہما ، فالانہ اراد من العین مالین بفعل (قوله لفاعل الفعل
 المعلن به انما یجوز فی اللفظ والضمیر المستتر فی المعلن راجع الى الفعل (قوله ای احد
 فاعلمو بادل ما یجوز فی اللفظ والابقاء في النية) والابقاء في النية والابقاء في النية والابقاء في النية
 یشکل بقوله تع لم نرا الى الذي حاج برادهم فی ربہ ان اتاه الله الملك فان قوله ان اتاه الله الملك مفعول
 حذف لام مع ان اتحاد الفاعل غیر متحقق فیہ لان فاعل لفعل هو الضمیر وود فاعل المفعول له هو ایہ تع
 والجه اب ان حذف اللام من المفعول له جائز عند اتحاد فاعلهما اذ لم یکن المفعول له مصدر ابان وان لان
 حذف حرف الجر منهما قیاس وقد کننت فی بلدۃ بخاری ورجاء بعض من الطلبة من بلدة ممرقند وقال
 هذه الشبهة علیی وقلت هذا الجواب علیہ ثم رأیت هذا الجواب فی بعض التفاسیر (قوله اذ لا مغایرة بینہما)
 ای بئس زمان الضرب و زمان التادیب و بین الضرب والتادیب اما الاول فلانہ لا یكون المغایرة
 بئس الزمان بئس الزمان لعدم التفایر بین المضاف الیهما وهو الضرب والتادیب و بئس الزمان بئس الزمان
 الیہ یشتمل معہم التفایر بئس المضاف واما الثاني فلانہما اذ الیہ یشتمل معہم التفایر بئس الزمان بئس الزمان
 بنفسہ الزمان ایضم لان اتحاد المضاف الیه یشتمل معہم التفایر بئس الزمان بئس الزمان بئس الزمان
 الواضحة الموجزة ان یتیم وانما جار حذفاً اذ اتحاد فاعلهما فاعل عام لہ وزمانہما تم کلاماً اقول
 ان قال اذ التادیب ما یجوز فلا یبدل کلامہ علی التحدیث لانهما یجوزان لانہما یجوزان من اللفظ المتأثرة (قوله
 الابال اعتبار) اذ الحدث الصادر من الفاعل باعتبار انہ هو ام یسمى ضرباً باعتبار انہ مستجاب لنضاف
 المضروب بالاخلاق الحسنة یسمى نادياً انما علم ان مفعول الضرب والتادیب متفایران لان الضرب
 حدث صادر عن الاعضاء الظاہریة التي ہی ذم المسان وان کان مؤناً لمضروب والتادیب حدث

صدر عن شخص سواء صدر عن لسانه او غيره وكان سبباً لا تصانف المفعول باختلاف الحسنة فالناديب
بصدق على الشتم والفضيحة دون الضرب واحاز بعضهم عدم المقارنة بزمان كقوله له تعمر في القراءة
الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين لهذا فهم بالانصب اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انه يدل على انه
لا يشترط اتحاد الفاعل يرضهم (قوله فان زمان الفعل اه) فان زمان الجبن مقدم على زمان القعود
ويكون القعود في بعض زمان الجبن قيل لاجابة الى هذا المسمى بالبعضية لتصحيح المثال المذكور لان
علة القعود وهي الجبن الموجود على القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يقع بعد الجبن من اوله و آخره
جنبنا واحداً الا جمانا متعدداً (قوله لانه بهذا الشرط اه) لان هذه الشرطية موجودة في المصدر
اي المفعول المطلق بالنسبة الى الفعل فيمتعلق المفعول له بالفعل بلا واسطة شي نعلق المصدر
به فالفعل ينصب جزاءه بلا واسطة شي بخلاف ما اذا اختل شي من هذه الشرطية فانه يحتمل
المشابهة ايضاً كما لا يخفى على المتأمل (قوله اي الذي فعل اه) اشارة الى ان الالف واللام بمعنى
الذي والمفعول به معنى فعل وقوله بان يكون الخ ببيان اقوله اي الذي فعل الخ (قوله في صدور
الفعل عنه) اي عن الفاعل مثل جئت وزيد ارقوله او المفعول به عطفاً على الفاعل اي بان يكون
المفعول مصاحباً له في وقوع الفعل عليه مثل كفاك وزيد ادرهم لا يقيم صفة الصدور بلائهم بقوله لنا
اسنوى ماء والخشبة لان الاسنوى لم يصدر من الماء لانا نقول الصدور اعلم من ان يكون حقيقة
او حكماً فان الاء لا يصحون الا للماء فكانه صدر منه او يقال هذا في الحقيقة وجه التسمية و
الاطراد غير لازم فيها ولقائل ان يقول قوله عنه في قوله في صدور والفعل عنه مما لا يحتاج اليه لان
قوله في صدور الفعل وجه المصاحبة فلا بد ان يكون مشتركين المصاحب والمضاحب كما يكون
وجه الشبه مشتركين المسبب والمشببه به وهذا وانما يحصل بترك قوله عنه وكذلك قوله عليه
فتأمل حتى يثار لك ما فيه (قوله كما اسند اي المفعول الى الجار والمجرور اه) وانما تعبر عن الى
حاصل تركيبه دون المفعول به وفيدول فلان به وفيه وله جار ومجرور وفالضمير فيها مبني فرفعه
معلي قطعاً بخلافه فانه معرب فينبغي ان يكون مر فوعاً بالفعل المجهول فهو يحتاج الى البيان
لا غير (قوله وضمير مجرور) اي في معول لانه مضاف اليه (قوله واعتنار عن نصبه اه) دفع دخل
بانه لا بد ان يكون مر فوعاً لانه مفعول ما لم يسم فاعله والجراد انه اعتنار عن نصبه في اي موضع وقع
(قوله من اسناد الفعل اه) بيان لما في قوله بما حوزة هي اعتنار عن نصبه وهو اسناد الفعل اليه
الامر الذي هو لازم المنصب يقتضي رفعه لانه ترك المنصب المنصوب باجرى على ما ذكره في الاكثر
وضمير هو راجع الى لارم المنصب والضمير في عليه الى ما هو عبارة عن المنصب وكونه عليه اي
على المنصب الذي هو الاكثر سواء كان على الظرفية او الحالية والظان يكون في اعلى الحالية فاحرم
اعلى هذا المنصب الذي هو الاكثر واليه يتعز قوله مما اجابوا واذا عرفت هذا التفصيل فماذا

منهج المنقول

يخطر ببال بعض الناظرين من ان يبنى قوله لازم النصب وبين قوله في الاكثر تدافع بين شي
 كما لا يخفى على المتأمل فيه بادني تأمل (قوله واليه) اي الى الاعتذار المذكور ذهب في
 قوله تعالى او انما قال على قراءة النصب لانه قرأ بينكم بقلم النون ايضم ولكنه فاعل سواء
 كان بضم النون او بفتحها (قوله هذا الراعى شريف جدا) اي كون قوله بمعنى مفعول مالم يسم فاعله
 شريف جدا اما كونه شريفا فليسوا واقفة كلام الله تعم ولانه يوافق بقوله المفعول به وفيه ولد قيل
 كونه شريفا جدا الخلو عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع
 ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اتصال (قوله وقيل الوجه) اي وجه نصب قوله معه ان يجعل قوله
 المفعول معه من قبيل قولهم وقد حيل بين العير بفتح العين والنزوان بالنون والزاء المعجمة فان
 المفعول مالم يسم فاعله فيه هو الضمير الراجع الى مصدر الفعل وهو الحيلولة لان المصدر يجوز
 تدكيره وان يشبه فيكون معنى قوله المفعول معه الذي فصل قبل فما وقع موقع الفاعل هو المصدر
 لانه لا يخفى انه اذا قيل حيل الحيلولة لابدا ان تجرد الفعل عن معناه بان كان بمعنى دفع لانه
 لا معنى لقوله حيل الحيلولة وانقلبت انما يقوم المصدر مقام الفاعل اذا وصف له بشي خلا يقال
 ضرب ضرب بل ضرب ضرب شديد قلت لم لا يجوز ان لا يقوم مقامه بدون التوصيف المصدر الحقيقي
 والواقع مقامه ههنا هو الضمير الراجع اليه تأمل قال قدس سره في الحاشية العير الحمار الوحشي
 والاملى والنزوان الوثوب ومنه قدس سره في تفسير الوثوب برجستن (قوله لان بين للزوم
 ظرفيته) فعلى هذا المذهب لا يقوم الامر الذي هو لازم النصب مقام الفاعل فلم يكن بين في
 قوله تعالى لقد تقطع بينكم فاعلا معناه على قراءة النصب ولتائل ان يقول لو قام هو مقامه
 لا استحالة فيه فان الجار والمجرور مثل في الدار يقع موقعه كما قال المصنف فيما سبق وان لم يكن
 فالجميع سواء مع ان في الدار اضافة لازم الظرفية هو امر زائد فيه لم يكن في بين وهو كون حرف الجر
 على اوله ويمكن الجواب بان معناه انه لا يقوم مقامه بحيث يقع مفعولا به ولكن يقع مقامه من
 حيث المعنى الذي هو باعتبار نفسه فان الدار في قولنا ضرب في الدار لا يقع مقامه من حيث كونه
 مفعولا به اي من حيث كونه مضر وبالمثل يقع مقامه من حيث كونه مضر وايضا وكذلك بين في
 قوله تعالى لقد تقطع بينكم فانه ايضاً لا يقع مقامه من حيث كونه مفعولا به لعدم صحة معناه ح
 وانقلبت من جوار كونه مقام الفاعل كما هو على تقدير الحيل الاول فانه يجوز كونه مفعولا به مع
 كونه مقامه فماذا وجه قلت فانه يقال له المفعول به مجازا فيكون الدار وبينكم في قولنا ضرب في
 الدار وضرب بينكم مفعولا به على التجوز والالامعنى لاصل المعنى كما لا يخفى (قوله
 والضمير المجرور للموصول) اي الضمير للموصول على هذا المذهب ايضاً فلا يرد انه لا احتياج
 اليه بل هو نكرار حيث قال آغا والضمير المجرور راجع الى اللام (قوله كالباء) اي الباء ونحوها

وهو المذكور بعد لفظ مع مثل جئت مع زيد فانه ايضاً ليس مفعولاً معه فعبارته احسن عما يقال مع موضع الفاء لكون المناجبة بين الواو والفاء وقد وقع الاحتراز به عن المذكور بعد غير مطلقاً سواء كان بعد مع او بعد ولكن المناسب الى التمثيل ذكر الالف الما مر فلا يرد ما قال مولانا عصم الاحصن ذكر مع موضع الفاء لان المقصود الاصلي هو الاحتراز به عن المذكور بعد لفظ مع وقد حصل بذلك قوله غير (قوله لمصاحبتهم معمول فعل) واحتراز به من كل رجل وضيعته (قوله اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبتهم) فخرج مصر وفي ضربت زيد او مصر واذا كان الواو بمعنى مع لان ذكره بعد الواو ليس لاجل مصاحبة معمول فعل اي ليس المقصود فيه ذلك بل ذكره بعد ما لاجل العطف لانه معطوف على المفعول به اتفاقاً فيكون مفعول به لا مفعول معه فهذا كلامه لرد ما قال بعضهم من ان المفعول لابد ان يكون فاعلاً والاي ينتقى بتولنا ضربت زيداً ومصر واذا كان الواو بمعنى مع وهو ليس بمفعول معه لانه معطوف على المفعول به كما عرفت على انظيرد على قول هذا البعض نحو حسبك وزيدان حسبك مضان ومضاف اليه لان الكاف في المعنى مفعول اذ معناه يكفيلك ثم اعلم ان قوله منكاه في قوله متعلق بذكره وقع على هبيل الحكاية فاما مراد هو المذكور الذي في عبارة المصمف الا وى ان يتم متعلق بالمذكور انه له احتمالان احدهما ما افاد الشم والثاني هو المذكور المعين وهو المذكور في عبارته وليس هذا الاحتمال على تقدير عبارة الشم لانه نكرة فيكون معناه اند متعلق بالمذكور من المذكورات وهو غير مقصود الا ان الشم حمل على الوقوع على هبيل الحكاية ولم يلتفت الى هذه اللامعة المذكورة فلا يردح ما ذكره مولانا عصم من ان في قوله متعلق بالمذكور لطافة ولو قال بالمذكور لكان اللفظ تم كلامه ويمكن ان يقيم او قال بالمذكور يتبين الاحتمال الحكائى لان الاحتمال الثانى يحتمل ان يكون مراد اللفظ الاشارة فلا يكون ح في لفظ المذكور الاحتمالان حتى يتبين اللامعة (قوله اي إنظيرد) اشار به الى ان قوله لفظاً ومعنى خبر لكان الناقصة المقدرة لانها انما يكونان خبراً اذا كانا بمعنى المفعول والمعنوي او بمعنى انظيرد ومعنويهما لا يخفى (قوله وافادته اياها) اي افادة المذكور بعد الواو للمصاحبة (قوله نحو صرت وزيداً) اي في زمان واحد لان مع يدل على المقارنة الزمانية ثم اعلم اذا كان المراد من المصاحبة المذكورة مشاركة في ذلك الفعل فلا يجوز ان يقال ضحك زيد وطلوع الشمس اي مع طلوعها ولكن جوازها بعضهم ويكون لتجويزه وجه وذلك لان المراد من الضحك اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فاطلاق الضحك على طلوع الشمس مجاز كما ان اطلاق السبر على جريان الماء مجاز (قوله او مكان واحد نحو او تركت النافذة فصيلتها) اي في مكان واحد قال مولانا عصم كونهما في مكان واحد يستلزم كونهما في زمان واحد ايضاً لانه لو تركت النافذة يوم الخميس وتركت فصيلتها في هذا المكان يوم الجمعة لا ترصها وكذلك كونهما في زمان واحد يستلزم كونهما في مكان واحد

ايضاً لأنه لو صار زيد في سمرقند وسار عمر في بخارى لا يفتاح حوزت هه في زمان واحد فالكن
الاحسن ان يكتفى بالزمان هذا خلاص كلامه اقول انما جعلوا قسماً من باعتبار القصد لا باعتبار انهما
قسمان متقاربان لان ذلك قد يكون التصود مشاركونه في زمان التقادون المكان وقد يكون المقصود
عكسه وانقلت مع يدل على المقارنة الزمانية لا المكانية فكيف يراد منه المعية المكانية قلت
يراد منه المعية المكانية بتريخه قوله ارضه قولا لانهم لو كانوا في مكانين لأثره بها (قولك واعلم ان
مذهب جمهور النحاة) وقيل ان العامل يدخل في الواو والكن الاحراب يظهر فيها بعد الواو
ونقل من عبد القاصر انه منصوب بنفس الواو واعتراض عليه بان الاو اى وماية اصل الواو
في كونها غير عاملة وانقلت ان الواو وانما نصب لكونها بمعنى مع قلت فلا بدح ان تنصب ضيعة
في كل رجل وضيعة (قوله اى وجد) فيكون كان تامة حـ فلا يحتاج الى الخبر ويحتمل ان يكون
ناقصة بان يكون الفعل اصماله ولفظاً خبر الـ وانما الميكسب الجـ لـ قوله انظرا ليقع خبراً
الابال تأويل بان كان بمعنى الملقوظ او بمعنى لفظياً (قوله اى ما يدل على الحدث) وانما اراد من
الفعل ما يدل على الحدث ليدخل شبه الفعل في العمل ولهذا اقال فيعم الفعل الا ولا يصح ادخاله في
الفعل المعنوي لأنه لا يستنبط منه الفعل (قوله اى لم يجب العطف ولم يمتنع) وانما لم يكتف
بقوله ولم يمتنع لأنه جازان يكون العطف واجباً فلا يضاق الجزاء ففسره بلم يجب ولم يمتنع
اشارة الى ان المراد من الجواز هو الامكان الخاص لا يقيم او اكتفى بتوابعه لم يجب لا يحتاج الى قوله
لم يمتنع لان مثل ضربت زيداً وعمروا يخرج بقوله لم يجب لو حوب العطف فيه لانا نعمل العطف
اذا لم يكن واجباً جازان يكون مستغنياً ام يندق قوله فالوجه ان (قوله لو حوب العطف فيه) لان
الاصل في ذلك الواو والعطف وانما يعدل منه للتنصيص على المراد وهو المصاحبة وفي المثال المذكور
لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لان النصب بالعطف الذي هو الادل في اظهر وبعبارة
اخرى بان النصب بالمفعولية فيرجا يبرلان النصب بالعطف فيه اظهر واقرى لما عرفت انما ان النصب
بالمفعولية اضعف والاقرى يفسر على الاضغ قيل فـ لا يكون مدر وافي المثال المذكور مفعم معه
مع ان كلامنا فيه فـ لا حاجة الى اخراجه بقوله لم يجب ويمكن الجواب بان الاحتراز منه بسبب
جعل الواو في قوله وعمراً للمصاحبة مع انه مفعم به لو حوب العطف فيه لما عرفت انما ويمكن ان
يجاب ايضاً باننا لان ان الكلام ههنا من مختصاً به واليه يدل ما ذكر بعد ذلك بقوله تعين العطف (قوله
لا لوجهان) قيل الجزاء عين الشرط اذا لم يجب العطف ولم يمتنع فيكون العطف جازان مع جاز
النصب ايضاً لان اللام في المفعم معه وهو منصوب وقيل انما يتخذ الشرط والجزاء له اريد من
الوجهين العطف ومعه مع ان المراد من الوجهين هو العطف والنصب بالمفعولية (قوله بن يمتنع
اشارته الى ان المراد من الجوار هو الامكان العام المقيّد بجانب العلم فوجود العطف ليس

الجملة المذكورة حالاً لاننا نقول لا بد ان يكون الحال في الاحوال المنقلبة جزء الكلام واذالم يجعلها حالاً لا يصير جزء الكلام لا يقيم التعريف صادق على مجموعها في قولك رجع زيد رجوعاً لاننا نقول لا بد ان يكون في الاحوال الموكدة اهم غير حدث فح يخرج عنه في رجوعه ما في رجوعه ما وحدها الموكدة هو اهم غير حدث يكون مقر والمضمون جملة (قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول به) اي الحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول من حيث انها تدل على هيئة الفاعل والمفعول في زمان تعلق الفعل بهما لا بمعنى ان الحال تدل على ان مدلولها هيئة الفاعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول نحو بما حتى يرد ان كون دلالة الحال على ان مدلولها هيئة الفاعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول نحو بما منتف وهذا الايراد خلاصة ما ذكره مولانا عصم حيث قال ان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول النحوي بل يبين ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به ثم كلامه (قوله لا من حيث هو فاعل او مفعول) كالعالم في قولنا جاءني زيد العالم لان زيدا فيه لو لم يكن فاعلاً ايضم يمين العالم هيئة ذات الفاعل او المفعول سواء كانت متصفة بالفاعلية او المفعولية ولا اي صفة لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول النحوي لان زيدا في جاءني زيد العالم يوصف له ولا بالعالمية ثم يستند فعل المجيئة اليه كما هو المتقرر عندهم في التركيب التقييمي بخلاف قائم في ضربت زيدا قائماً لانه جار ان لا يكون القيام ثابتاً في غير وقت الضرب (قوله لفظاً او معنى) اشار بشئونه اي سماء ان الخ انه خبر لكان المقدر ويحتمل ان يكون تمييزاً عن الفاعل او المفعول (قوله ثابتاً لفظاً او معنى) ومنطوقه) كالتاء في ضربت زيدا قائماً وكذا لك زيدا وهما ملفوظان واما كونهما باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه فلتستحق الفعل فيه (قوله حكماً) كالضمير المستتر في تحت في الدار في نحو زيد في الدار قائم فيكون ملفوظاً حكماً وفاعليته باعتبار لفظ الكلام وهو في الدار (قوله باعتبار معنى يغم من فحوى الكلام) كانه على صيغة المتكلم الواحد وكذا لك اثير في هذا زيدا قائماً (قوله والمراد بالفاعل او لمفعول) اي المراد بالفاعل او المفعول اللفظي او المعنوي اهم من ان يكون حقيقة او حكماً (قوله اكونه في معنى الفاعل او المفعول) لان المفعول معه ان كان شريكاً بالفاعل في صدور الفعل من الفاعل فهو فاعل حكدي مثل جئت وزيد راكباً وان كان شريكاً مع المفعول في وقوع الفعل عليه فهو مفعول حكدي مثل كفك وزيد ادرهم راكباً (قوله فانه بمعنى حدث الضرب شديداً) فيكون الضرب مفعول به ح فالرفع المطلق يكون مفعولاً حكماً لا يقيم لم لا يجوز ان يكون المفعول المطلق مفعولاً حكماً باعتبار وجود النصب فيه لان المفعول شريك مع المفعول المطلق في النصب فعلى هذا لا يحتاج الى قوله فانه بمعنى حدث لاننا نقول يلزم ان يكون التمييز ايضم مفعولاً حكماً بوجود النصب فيه ايضم (قوله حنيفاً) الدارسية مايل ثونك ابراهيم (قوله مصبياً) اي دالين في الصباح (قوله فان دابر الشئ اصابه) وهو لغة الجزئية اي دابر الشئ ايصله واصل التي

يكون جزؤه (قوله ولو قرئ تبين) فقرة الأصل هي تبين على صيغة المضارع المعلوم المذكر
او المؤنث لان كلمة ما عبارة عن الحال وافظا الحال مونث وعلى كلا التقديرين يكون الهيئة مفعولا
والفاعل مركبة ما ويكون قوله به متعلقا بالمفعول فيكون المفعول ح مقيدا بقوله به واما اذا قرأ تبين
على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل يكون الهيئة ح فاعلا ويكون قوله به متعلقا بقوله تبين
فيكون المفعول ح عامما متينا ولا للمفعول معه والمفعول المطلق ولقائل ان يقول هذا ايضا في ما سبق
في بحث المفعول المطلق من ان اطلاق صيغة المنعم على المفاعيل الاربعة الباقية لا يصح الابد
تقييدها بالباء وفيه او معه او اللام الا ان يتم ان التثنية المذكور مخصوص بما اذا وقعت المفاعيل
الاربعة في التراكيب وفيما نحن فيه ليس كذلك ويمكن ان يجاب ايضا بان اطلاق صيغة المنعم
اللغوي لا يجوز في المفاعيل الاربعة ويجوز اطلاق صيغة المنعم الاصطلاحي عليها وقد اشرنا
اليه في بحث المنعم المطلق واذا قرأ تبين على صيغة المضارع المجهول يكون الهيئة مفعول
ما لم يسم فاعله ويكون قوله به متعلقا بقوله تبين فالمنعم ح ايضا عام قيل هذا موافق لما قال
بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه ومن المصدر بلا تاويل والجمهور جوارا لحال عنهما التاويل
بالفعل او المفعول به ولا يخفى انه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المنعم فيه وقوله من باب
التفعل احتراز عن قراءة تبين من باب فعل فليردانه لاحتياج اليه وقوله من باب التفعيل
ايضا احتراز عما ذكرناه (قوله مثل ضربت زيدا فانما) لا يقدح ان الشئ لم يأت امثال للمفعول
اللفظي الذي كان مفعوليته حكما وكان الحال حاله لانا نقول انه اتى بمثاليين له احدهما
قوله تع بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وثانيهما قوله تع وان يا كل لحم اخيه ميتا (قوله مثال اللفظي
الملفوظ حكما) هذا يكون ارد ما وقع في شرح المص حيث جعله مثالا للحال عن الفاعل معنى اي
جعله مثالا للمعنوي فان فاعلية المصير المستكن في تحت في الدار باعتبار المتعلق وهو حصل او حاصل
فحذف حصل او حاصل واقيم في الدار مائة وانتقل مستترة اليه فيكون في الدار باعتبار قيامه
مقامه فعلا معنويا ويكون المستتر فيه فاعلا معنويا نوقش عليه بان فاعل الظرف فاعل لفظي لان
عامله مقدر في نظم الكلام والمقدر كالملفوظ فيكون فاعليته باعتبار لفظ زيد الكلام وهو في الدار كما
سبق في قوله كيف جئت فيم في جوابه راكبا اي جئت راكبا فالعامل المقدر كالملفوظ واجاب
بعضهم عن جانب المص بالفرق بين قوله زيد في الدار قائما وبين قولنا كيف جئت بان العامل في
كليهما وان كان مقدر او لكن في الثاني لا يتم معنى الكلام بدون العامل وهو جئت بخلاف الاول
فان معنى الكلام وهو زيد في الدار يتم بدون العامل لانه يصح ان يقال بالفارسية زيد ذرد ارضه
وان لم يقل زيد حصل في الدار واكن نقدر العامل المتعاضدة النحوية وهو طلب الظرف المستعلق
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون قائما حالاً عن زيد لانه وان كان مقداً لكنه فاعل معنى

لا اتحاد ؛ مع الضمير الذي هو فاعل الخرف والواجب انه يلزم من اختلاف عامل الحال وصاحبها لان العامل في الحال هو في الدار والعامل في صاحب الحال هو الا ابتداء فلم يصدق قولهم ان العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ولقائل ان يقول في ان دبره ولاء مقطوع فالدار مفعول مالم يسم فاعله لمقطوع باعتبار الضمير الراجع في المقطوع كما سبق ان دفع بكون زيد ايضا فاعل في الدار باعتبار ضميره الراجع اليه الا ان يقر ان معدول الخرف لا يتقدم عليه عند صيدويه وان كان يتقدم عليه عند الاخفش فبناء الكلام ههنا على ذهب صيدويه فلا يلزم كونه قائما حالاً من المفعول لفظاً (قوله والضمير المستكن) اي الضمير المستكن في تحت في الدار ملفوظاً حكماً لان الضمير يكون في العامل وهو حاصل اذ حاصل ولكن حذف واقيد في الدار مقامه فالضمير انقل منه ليه فالتعلق خبر فيكون في الدار ايضا خبرا فالتعلق ما مضمون حكماً لان المقدر كالملفوظ فيكون الضمير فيه ملفوظاً حكماً (قوله بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المقهورين من لفظ هذا) بان يراد من الهاء معنى انبه ومن ذا معنى اشير وليس انبه او اشير مقدران في نظم الكلام حتى يكون مثلاً للملفوظ حكماً لانا وان اشيرنا الى زيد بقوله لنا هذا ولكن لا يكون الاشارة والتنبيه مقصوداً بالانفاذ وانما يكون مقدران اذا كانت مقصودة بالانفاذ لان الاشارة والتنبيه لنا الى زيد يستلزم معنى اشير وانبه الخارج عن منطوق الكلام هذا حاصل لانه قد مر (قوله بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير اذ انبه الخارج) وكلمة بل للاضراب فهو متعلق بالمعنى الذي فهم من قوله ولا شك انهما اي انهما ليسا بمقصودين بالانفاذ حتى يكونا مقدرين في نظم الكلام وكان زيد ملفوظاً حكماً بل مفعوليته وقوله المعتبر صفة بالخارج ولقائل ان يقول ان مفعوليته اذا كان باعتبار معنى انبه فيكون المفعول مجموع قوله هذا زيد لا زيد فقط فزيد جزء للمفعول وهو ظرف لا ولي ترك قوله او التنبيه وغاية ما يقر في نصيحة ان التنبيه اذا وقع على المجموع فوقع على كل واحد منهما ايضاً فاذا وقع المجموع منبها عليه فيكون كل واحد منهما ايضاً منبها عليه لان كل واحد منهما جزء للمجموع (قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه) والفرس من تفصيل العامل ههنا بيان ما لا يتقدم الحال عليه وكأنه اراد ان لا يفصل من مباحث التقديم والا لكان الا ولي ان يذكر عقب ذلك التفصيل قوله ولا تتقدم على العامل المعنوي (قوله وهو من تركيبه) بان كان مشتقاً بحرف الفعل فلا يكون مالك في نحو مالك وزيد اشبه الفعل لانه ليس من تركيب ما تصنع قيل يشكل بام الفعل مثل صه مثلاً لانه شبه الفعل كما قالوا مع انه ليس من تركيب اصكت الا ان يقر لا تم ان يكون اسم الفعل داخل في شبه الفعل بل هو فعل حكماً فقوله وهو من تركيبه لاخراج اسم الفعل وقيل هو لاخراج الحرف المشبهة بالفعل كما قال بعضهم فان الملفوظ اعم من الحقيقي والحكمي ولا يجوز ان يكون اسم الفعل داخل في معنى الفعل كما مر فتان معنى الفعل

هو الذي يستنبط من فحوى الكلام من غير نص يرجح به او نقل يراه وهو ايسر ذلك لان اسكت مثلا ليس
مبدأ يستنبط من انظة بدل هو معنى صد بخلاف النداء والتمني وغيرهما وهو ظ قيل الاولى
ان يكون اسم الفعل داخل في معنى الفعل بان يقال لمعنى الفعل معنى دخل به اسم الفعل حتى
لا يخرج الحال منه مثل دونك زيداً فائما اي خذريد قائمائم اعلم انديشور بقوله من تركيب اسم الفعل
الذي لا يمكن على نه ال اني به منرا الامر بخلاف ما كان على فبال بمعنى لا مكنزال بمعنى انزل
لانه من تركيبه (قوله وكهيه سد دالم) بالعارصبة حمله كمنه (قوله لان لتكره بدل ا) والنكرة عام
من النكرة المحضة والمخصصة فم يكون المراد من التعريف الذي يقابلها هو التعريف الحقيقي فلا يرد
ما قيل ان هذا ال امل لودع ازم كان الحال نكرة محضة شرطاً للحال لجران الدليل واللازم بط
وكذا الملزوم (قوله وهو نقييد الحدث) اي نقييد الحدث المنسوب الى صاحبها بالحال يحصل
بالنكرة والمراد من نقييد الحدث هو نسبته فاذا كان ذو الحال فاعلا ويكون المقصود نقييد الحدث
لصاحب الحال في صدور الفعل واذا كان مفعولاً يكون المقصود نقييد الحدث لصاحب الحال في
وقوع الفعل (قوله وان يكون صاحبها ا) اشار به الى ان قوله وصاحبها معرفة عطف على
الضمير المر فوع في قوله ان نكون اي شرط الحال ان يكون صاحبها معرفة غالباً فيكون قولنا غالباً
قيداً لا شرطاً لا لكون صاحبها معرفة حتى يرد ان غالبية كون صاحبها معرفة تنافي الشرطية كما
ذكره لان كون التعريف شرطاً في صاحب الحال يجعل قوله وصاحبها معرفة عطفاً على الضمير
في شرطها يستلزم ان يكون صاحبها معرفة مطلقاً متناح تحقق المشروط بدون الشرط فقوله
غالباً ينافيه و اليه يدل قوله اي ليس اشتراطها ان يكون ا فقوله غالباً متعلق بمفهوم قوله
وصاحبها معرفة لا بـ حكير الحال لانه واجب لا غالب اي شرط ان يتعرف صاحبها تعرفاً عاماً
اي في غالب الاستعمال اوزمان غالب (قوله نكرة موصوفة) قال مجد المحشي مولانا غاب الاحسن
ان يقر نكرة مخصوصة بدل قوله موصوفة ليشمل النكرة الموصوفة والمضافة معانتهى كلامه قال
مولانا ع لوقال مخصوصة يتناول جميع الصور لان ذو الحال في جميع الصور نكرة مخصوصة ولا يحصل
التقابل بينه وبين تسمى الصور تم كلامه وحاصله انه لو قال كذلك لم يبق المقابلة بين هذا القسم
وبين الاقسام الباقية فان قوله مفعولية وقوله او بعد الانقضاء تخصيصاً يفسر بالعموم والامتزاق
وكذا البواقي من الصور اقول ان المخصوص في كلام مجد المحشي بمعنى المقيد بقيد اي النكرة هي
مقيدة بقيد لانه معنى انها مخصصة اي بالعموم والامتزاق او غيرهما من وجوه التخصيص اليه
يشعر قوله اي قول مجد المحشي لوقيل مخصوصة بدل موصوفة ايشمل المخصوصة بالاضافة لكان
احسن فان نقييد المخصوصة بدل موصوفة يشعر به كما لا يخفى وايض لفظ المخصوصة يشعر به لان
اسم مفعول من خص مصدره الخاص والتخصيص بمعنى قللة الاشتراك من خص ولهذا يقال لعبد

في قوله تع ولعبك مومن نكرة مخصصة لأنكرة مخصوصة (قوله ان جعلت امرا حالا من كل امر)
لوجود الاستفراق المفهوم من لفظ كل فانه اذا كان حالا من المستتر في حكيم لا يكون فيه استفراق
فلا يكون مودا نحن فيه فيصح قوله او مغنية غناء المعرفة ثم انه امر حال عنه باعتبار قوله من
منذ نادى الا لا معنى له والحكيم بمعنى الامر الذي فيه حكمة يعني استوار كردد شكه (قوله او بعد
الانقضاء) حذف على قوله في حيز الاستفهام فاعترض بان لا يكون ذوالحال بعد الا في المثال
المذكور بل بعد ما ذوالحال فكيف يصح العطف عليه واجاب عنه مجدا الحشي مولاناغب بان قوله
الحال في قوله او مقدا عليه الحال معمول اقوا له مقدا بانه مفعول مالم يسم فاعله ومعمول
للنار ايضا وهو قوله بعد الا فانه فاعل له على سبيل التمازح والبدائية انتهى حاصل كلامه قال
مولاناغب ان قوله بعد الا ظرف مستقر لان عامله قوله واقعة والظرف المستقر لا يعمل في الفاعل
انتهى كلامه اقول لا يعمل الظرف في الفاعل حقيقة ولكنه يعمل فيه محمزا فان العامل فيه حقيقة
هو عامل الظرف وهو قوله واقعة وايراد به عبارة التردد اسلم لا يقيم لانم اند ظرف مستقر بل
ظرف لظرف لان عامله مقدر ابي وقع بعد الا الحال فيكون الحال معمول للظرف في كلام المصنف وفي الحقيقة
هو معمول للمفعول المقدر فلا يكون معطوفا على قوله في حيز الاستفهام لاننا نتول كلمة او حرف
عطف فلا بد من المعطوف عليه وعلى تقدير ان يكون عامله مقدر انما مني ح لظرف العطف
قيل لا يصح مقابلة هذا لقسم بقوله او مغنية اه لان في هذا القسم يضم يكون ذوالحال نكرة مستغرقة
لوقوعه في سياق النفي واجيب عنه بان المراد من الاستفراق في القسم الاول هو الاستفراق الذي
لاجل نفس ذي الحال لا الاستفراق الاعم كما في كل امر في المثال المذكور بخلاف الاستفراق في هذا
القسم فانه ليس لاجل نفس ذي الحال بل لاجل وقوعه في حيز النفي فان في رجل في المثال المذكور
ليس الاستفراق في نفسه ولو سلم ان الاستفراق في القسم الاول عام لكن المقابلة بينهما باعتبار ان
في الاول استفراقا في الثاني نقضا للنفي فانه ليس في الاول نقض له فيكونان متقابلين بحسب
الحيثية والاعتبار واجيب ايضا بان ذوالحال يكون بعد الا ما لان معني قوله ما جاءني رجل الا
واكيا هو ما جاءني رجل بصفة من الصفات الاجاءني رجل كما قيل لو قال قبل الانقضا للنفي لكان
صالحا من التعسف المذكور واجيب بانه لو قال كلك لوجب ان يقول قبل الا لدا خلطة على الحال فيطول
الكلام فلعله قال ذلك رومالا اختصار وانما قال نقضا للنفي اشارة الى ان الكلام ينفي لامثمت لان
الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مرفعا مولا يكون في الموجب الا نادرا ولا يخفي ان
النقض مصدر يجوز نفا كبيرا وتانيته فلا يرد ان لا بد ان يقال نقضا وناقضا بالتاء لكون الاحرف
(قوله او مقدا) عطف على قوله نكرة (قوله المنبينة) صفة غالبة وقوله في الشرابي خمر ان قوله
يحتاج عطف على قوله يقال وقوله ويجعل عطف على قوله يحتاج او على وقوله يقال وانما الحال

ان يُصرف الكلام من ظاهرة لان الظن ان يكون قوله مادياً اسد القول به يكون وقوله معرفة
تجبر اليه موافقا لقوله وتأخر طويلاً ان نكحون نكحوا (قوله الابن) جدد الانان بالفارسية خزما ده
(قوله وكان المراد بالارسال البعث) فان معنى الارسال بالفارسية فرستادن فلا يصح اسناده الى
الحمار الوحشي فيكون المراد به المنجى المجازي وهو ابعد بالفارسية بر نگیختن ودرماندن
وكذا اشتن (قوله والتخلية بين المرسل الخ) اي او المراد من الارسال التخلية وعدم المزاحمة
بين المرسل بالفتح وهو الاتن وبين الموضع الذي اراد المرسل بالفتح له فيكون هذا من قبيل
ذكر الملازم واردة الملازم لان التخلية لارم الارسال لان من ارسل زيد الى موضع كذا فهو
يتخلية ليداهب اليه وملك البعث لازم لارسال الحمار (قوله معتركة) اي حال كون الاتن معتركة
اي متزاحمة والمراد مزاحمة كل واحد من الاتن الآخر (قوله ولم يزد لها) قال قدس سره في
الحاشية الزود المنع (قوله ولم يشفق على نفض الدخال) قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الحروف
والنفض بالصاد المهملة والهمزة المعجمة المفتوحة من نفض الرجل نفضا اي لم يتم مرادة انتهى في
الصرح الغرض هو اراد تمام نارميدان وسيراب ناشدن شتر فقولته على نفض الدخال اي على نفض بسبب
الدخال بل ايل قوله اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال اي بسبب الدخال فيكون اضافة
النفض الى الدخال من قبيل اضافة المسبب الى السبب وكلمة على في قوله اي على انه بمعنى من
(قوله ثم ترد من العطن) قوله ترد مضاعف مجبول قال قدس سره في الحاشية العطن ماحول
الحوض والبير من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي شتر خوابا نيدن (قوله ليشرب
منه) اي من الحوض وكلمة ما في ماعساء ماموصولة ويراد بها الماء ولكن الظن ان يكون ماء بالهمزة
والضمير المستتر في ماعساء الى البعير اي قربه والضمير البارز الى الماء (قوله ولعل المراد به) اي بالدخال
نفس الخ يهني اي مراد به هذا هو شربها وما دخلتها وعدم تمام شربها بالدخال (قوله او المعني
التي) بان كان تشبيهاً بفتح الراء مضاف وهو امثال (قوله ونحوه) اي نحو ما ذكره من المعارف حالاً
ظاهرة او كان تعريفة باللام والاضافة فالمعني انه لم ينف من نفض مثل عدم خوفه من نفض
الدخال اي من نفض بسبب الدخال (قوله مثل فعلته جهتك) قوله فعلته بصيغة الخطاب اي
يعني الاجتهاد اي السعي قال قدس سره في الحاشية الجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها
الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة فمعنى التركيب المذكور على تقدير
كونه مصدر بالفارسية كردني تو اين كار را دري نكح سعي ميكردني سعي كردني تو ياد در
حالتي كه مكنت ميكشيدني نوه شنت كشيديني تو ياد در حالتی كه طاقت می آوردی تو طاقت
آوردني تو (قوله الاول) اي كل واحد منها او نوعها (قوله انها مصادر) والمراد من المصداق
هو المفعول المطلق فالخال هو الفعل مع المصدر فيكون الحال جملة والجملة من حيث نه اجملة

تكون نكرة (قوله اي تعترك العراك) وانما قال تعترك على صيغة المزيدي مع ان العراك مصدر
المجرد فمعني ان يقدر صيغة المجرود لان المجرود منه غير معمول بينهم والمستعمل منه هو
المزيدي ومثل هذا الكثير بينهم (قوله وينفرد وحده) يجوز ان يكون الوجد والوحدة مصدر وحده
يعد كالوعد والوعدة لوعد يعد وانما لم يقل يعد وحده لان المجرود مشهور بخلاف ينفرد فهو مفعول
مطلق مغاير للمغز فله (قوله اي انفراد) اي ينفرد انفراد (قوله وقامت جالاً) الظم ان يقرأ احوالا
لاحالها ما ذكره مولانا هم الا ان يقال الحال اسم جنس لانه مصدر يقع على القليل والكثير
(قوله ومجتهدا) فمعني قوله فعلته جهلك جهلك دي توان كاررا در حالت بودنت سعي
كندة يا مشقت كشدة يا طاقت آرندة (قوله في التقدير نكرة) بان يكون الالف واللام في
العراك للمعهد الذهني او زائدة فيكون نكرة كما في قوله ولقد امر على اللثيم يسلمني وكذا
الاضافة في كلا التركيبين المعهد الذهني وانما قال ان الصورة في هذه الاسماء وان كانت معرفة
لتحقق الالف واللام فيها لكنها نكرة بحسب المعنى كما ان حسن الوجه كك لانه مضاف بالاضافة
للفظية وهي للتخفيف لا للتعريف والتخصيص ولهذا يقع صفة النكرة في قولهم مرتت برجل
حسن الوجه (قوله فان كان صاحبها نكرة) والحال مفرد اذ لو كانت جملة وجب الواو لا لتقديم
(قوله نكرة مضافة) انما اورد مالك فع ما يقال ان صاحب الحال اذا كان نكرة مخصصة بوصف او
باضافة وبسبب نفي او نحو ذلك لا يجب تقديمها فاجاب بان المراد من النكرة هو النكرة المحضة
ثم قوله لم يكن فيهما شايبة تخصيص بما سوى التقديم اذ فع ما يقال ليس ذوا الحال نكرة محضة
لوجود التخصيص فيه بسبب تقديم الحال عليه (قوله ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة
مثل جاءني رجل وزيد راكبين) وكذلك ضربت زيد اورجل راكبين ومعناه انه على
تقديم اعتبار ذلك التقييد وهو قوله لم يكن الحال الخ لا يرد مثل هذين التركيبين وورد لان صاحب
الحال في مثل هذين التركيبين نكرة محضة لان المراد من النكرة المحضة هو ان لا يكون مخصصة
فلا يكون النكرة في مثلها مخصصة قال مولانا عصم لا يحتاج الي هذا القيد لان صاحب الحال فيهما
مركب من المعرفة والنكرة والمركب منهما كما لا يكون معرفة لا يكون نكرة ايضا لانها قسمان
من الاسم وهو قسم من الكلمة وهي مفردة فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال عن المشتركة فلا حاجة
الي زيادة القيد اقول المركب منهما وان لم يكن مفردة حقيقة ولكنه مفرد حكما لانه
يعبر عنهما بمفرد فانهما مفرد لتمام دلالة جزء لفظه على جزء معناه وهو المنفرد المراد في
تعريف الكلمة ويمكن ان اجاب بوجه اخر بان يقال ليس ههنا تقيد بل هو بيان مراد وحاصل
المعنى الا ان قوله محضة اي عند نوع ابناء لانها قيد بلا ريب (قوله اي في المعنى مبتدأ
وذير) فيكون ذو الحال موضع المبتدأ فاذا كان نكرة يجب تقديمها عليه كقوله ثم انما

على المنسند وفيه بحث بان لا يجب تقديم الخبر على المبتدأ بمجرد كون المبتدأ نكرة بل
 يجب ذلك اذا كان الخبر ظرفا فيجب ان يكون الحال ظرفا حقيقيا فيجب تقديم الحال عليه مع انها
 ليست بظرف قال مولانا هم لا يقال ان يكون في الحال معنى الظرفية فيجب تقديمها عليه لان
 تقديمه ح كقديم الخبر الظرف لان الحال لو كان ظرفا انما يكون ظرف زمان فيلزم ان
 يكون الاخبار من الحيشية التي هي ذوالحال عن الظرف الزمانه بان يكون ظرف الزمان
 محمولا عليه على الحيشية مع ان الاخبار عن الحيشية بظرف الزمان غير جائز عندهم فلا يصح
 ان يقال زيد يوم او زيد زمانه لان معنى قائما اذا كان حالا هو في حال القيام اي في وقته
 وزمانه مع ان الزمان غير محمول عليه انتهى كلامه اقول يصح الجواب المذكور بان يقال
 ان الزمان لا يكون محمولا على الحيشية بحمد هو هو بخلاف ما اذا كان الحمل بالاشتقاق
 لانه يصح ان يقال زيد في اليوم او في الزمان او غيرهما فلم لا يجوز ان يكون مبنى الجواب
 المذكور على ذلك ثم اقول يمكن الجواب عن اصل الشبهة بوجه اخر بان لا يجب تقديمها
 عليه لاشتراك الدليل الذي ذكره الشئ في تقديم الخبر على المبتدأ وهو ان من قال في الدار
 ينتظر الخطاب انه يذكر بعدة شئ يصح ان يحكم عليه بكونه في الدار بان يكون في الدار محكوما
 به وما يذكر بعدة محكوما عليه لان الظرف لا يكون الاخبار فلا يكون مبتدأ فيكون محكوما
 به لا محكوما عليه فيكون الانتظار ثابتا بخلاف ما اذا قيل قائم فانه لا ينتظر الخطاب الى
 ان يذكر بعدة شئ يصح ان يحكم عليه بالقيام بان كان القائم محكوما به لان القيام ليس بظرف
 فلا يكون نصا في كونه خبرا لانه يحتدل ان يكون مبتدأ فلا يشبه الانتظار فكذلك الحال
 اي هي ايظا مثل الخبر الظرف لانه اذا قيل قائما ينتظر الخطاب الى ان يذكر بعدة شئ يصح
 ان يحكم عليه بالقيام لان قائما ايضم نص في كونه حالا لوجود معنى الظرفية فيه فلا يصح ان يقع
 كالحال ولقائل ان يقول فيه نظر لان قائما جاز ان يقع ذا الحال المصوب مثل ضربت قائما
 شاعرا اي ضربت من له القيام حال كون من له القيام شاعرا فلا يكون ح نصا في كونه محكوما به
 اللهم الا ان يقال ان هذا الخبر كيب مصنوع غير مستعمل في كلامهم فان قائما لم يقع مفعولا بل في
 تركيب من التراكيب المستعملة بينهم (قوله ولئلا يلتبس بالصفة اه) قيل هذا الدليل لوصح
 لوجب تقديم الحال عليه اذا كان نكرة ومخصصة ايض لتحقق الالتباس ح ايضم اذا كان ذوالحال نكرة
 مخصصة كما صرح به بعض الشارحين حيث قال في فائدة قوله له غالبيا في قوله و صاحبها معرفة
 غالبيا وقد يكون نكرة مخصصة كما سمعنا في قوله (قوله و صاحبها معرفة زائدة) ما كعدت زفاعة
 اي في كل تركيب فيه حال يشيئين وكان العامل فيهما واحدا او مخرجا ايضم فان العامل
 فيهما هو التشبيهي الذي يعهم من الكاف فلهذا جاز ان يكون غير متعديين فيكون في الحقيقة

حدث واحد تعلق احدهما بالمشبه به الذي هو مصدر وقامدا يكون جالا عنه فاذا قيل زيد
كعمر وقائما وقامدا يلتبس ان قائدا مثلا اما صفة ازيد او مصدر ولانه لا يعمل ان قائما مثلا
حال من زيد او عمر وفلابد ان يكون حال النبي عليه السلام ذلك الشيء لدفع الالتباس وان لزم
التقدم على العامل الضعيف وكك قولنا زيد يوم الجمعة يوم الجمعة يوم السبت اي في المقابلة وانقلت
العامل في الحال في مثل زيد قائما كعمر وقامدا هو متعلق الجار والمجرور وهو مثبت او ثابت اي
زيد قائما ثبت كعمر وقامدا فيكون عاملا مقدر فلا حاجة ح الى قوله فيهما عدا مثل زيد قائما
كعمر وقامدا قلت المقصود من التركيب المذكور هو اعلام ان قيام زيد مثل قعود عمر فالمناسب
ح ان يكون العامل هو التشبيه الذي يفهم من الكاف اي قيام يشبه قعوده فما قيل في جوابه
من انه لما احتمل ان يكون العامل في الحال هو المنبئ المستنبط من الكاف فلما اقل فيهما عدا مثل
زيد قائما كعمر وقامدا مما ليس بشيء لانه لا يجدي نفعنا كما لا يخفى على المتأمل (قوله
على العامل المعنوي) ولكن نقديهما على العامل اللفظي جائز الالمانع كتصديرا الحال بالواو
لمراعات اصل الواو وهو العطف وكك لا يتقدم على الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل
المضارع بماله صدر الكلام ولا على المصدر باللام الموصول ولا على الفعل التفضيل فيما عدا هذا
بسررا اظيب منه رطبيا فهو من قبل زيد قائما كعمر وقامدا كذا قيل (قوله وان ماصو) اي قد
عرفت ان مادوا (قوله خارج عنه) اي عن العامل المعنوي ودخل في العامل اللفظي وهو الفعل
او شبهه (قوله فعلي هذا) اي على تقدير معرفة مفهوم العامل المعنوي (قوله اتفاقا) قال
مولانا عصم ان الاتفاق لا يفهم من عبارة المصم وكذا الاختلاف في العامل الطرف فمن اين
اخذوا الشا فلا وبي ان يتم الحال لا يتقدم على العامل المعنوي املا اي في جميع المواد
بخلاف العامل الطرف تم خلاص كلامه اقول قوله في جميع المواد ايضم مبالا يفهم من عبارته
فمن اين اخذنا فان اخذنا من الخارج فالشأ ايضم اخذنا من الخارج لا يتم ان المحشي المذكور
اخذ قوله اصلا من قول المصم لانه كسلب الكلبي اي شيء من افراد الحال لا يتقدم اه وقد يصح
حمل اصلا على السلب الكلبي كما فعله الشا فيما سبق لاننا نقول على حمل عبارته على السلب
الكلبي من مادا فهو ايضم ليس الا من الخارج واعلم ان ايراد قوله بخلاف الطرف تقريري على هذا
الاجتهال لان الكلام في تقدير الحال وعدم تقديرها على العامل المعنوي من الحمل الطرف لفظي
وايضم على هذا الاحتمال قوله بخلاف الطرف حال عن قوله على العامل المعنوي وعلى الاحتمال
الثاني حال من الضمير في قوله لا يتقدم ويحتمل ان يكون اعتراضية باعتبار المبتدأ اي
وهو متلبس بخلاف الطرف (قوله زيد قائما في الدار) فان ذلك الحال هو الضمير في قوله في الدار
(قوله ويحتمل ان يكون معناه اه) اي الحال لا يتقدم على العامل المعنوي بنيان الطرف سواء

كان حالاً اولاً فإنه يتقدم على العامل المعنوي، فتح لا يرد ما قيل بقي، وهذا احتمال اخر لم يتعرض
 اليه وهو انه بخلاف ما ذكرنا كان الحال قد فانه يتقدم على العامل المعنوي (قوله لان
 الظرف يتقدم) اي المعمول الذي هو الظرف يتقدم على ما مله المعنوي حيث يتسع فيه ما لا يتسع في
 غيره، لكثرة دوره في الكلام قال مولانا عدم ان الظرف كما يتقدم على العامل المعنوي كذا لك
 يتقدم على العامل اللفظي اي العامل الفعل فلا وجه للتخصيص انتهى خلاصه كلامه اقول ان
 تخصيص المعمول الظرف بها لتقدم لاجل الحال لان فيها من معنى الظرفية فحكم المعمول الظرف ح
 يخالف حكم الحال كما ذكره (قوله هذا اذا لم يكن) اي ما ذكر من الاحتمالين على تقدير ان
 لا يكون الظرف داخل في العامل المعنوي ولقائل ان يقول ان الظرف اذا لم يكن داخل في
 العامل المعنوي ايضاً لا يصح الاحتمال الثاني لان المراد من العامل المعنوي في قوله الا ان يتقدم
 الظرف على العامل المعنوي هو اعم من العامل الظرف كما قالوا فيكون الظرف ح داخل فيه فبانه
 قيل ان الظرف لا يكون داخل في العامل المعنوي ودخوله فيه ايضاً وهو تناقض والجواب ان القول
 بان الظرف لا يكون داخل في العامل المعنوي انما هو على طريقة المصطلح والحكم بانه داخل فيه
 على طريقة القوم بان يرد من العامل المعنوي هو الاعم فلا تناقض (قوله فالمراد هو الاحتمال
 الثاني لا غير) وهو الاحتمال الاول وذلك لانه اذا كان داخل فيه فلما قال لا يتقدم الحال على
 العامل المعنوي فلا معنى ح لقوله بخلاف الظرف بل هو تناقض فلا بد ح ان يستثنى ويقال الا
 في الظرف اي الا في هذا النوع من العامل المعنوي فان المتعارف بينهم في مثل هذا الموضوع هو
 الاستثناء بالا وان صح قوله بخلاف الظرف ايضاً في نفس الامر لكنه ليس بمتعارف لانه لا يقبل
 المقوم بخلاف زيد بل يقال الا زيد كما لا يخفى فيعلم منه ان الاحتمال الاول غير مراد (قوله سواء
 كان مجروراً بالاضافة) قيل يشكل هذا بقولنا يتحرك ما شيئاً زيد وبقولنا تتبع حنيفاً ملته ابراهيم
 حنيفاً والجواب عن المادة الاولى بان عدم تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالاضافة اذا لم
 يكن المضاف جزء المضاف اليه وعن المادة الثانية بان عدم تقدمه عليه فيماله يجوز حذف المضاف
 واقامة المضاف اليه المقامه (قوله جاء تلمي مجرداً عن التياب تجاربه زيدا) فلا يجوز هذا
 التركيب المتقدم الحال من ذي الحال المجرور بالاضافة ولقائل ان يقول ان مجرد ادخال من الضاربه
 لا من زيد ولا يجوز اضافتها اليه بيانية الا ان يقال انها مصدر باعتبار معنى الضرب كالكافية
 والعافية فانه ما صدران باعتبار معنى الكف والعنف فعلى هذا يكون الاضافة معنوية لكون
 المضاف غير صفة معنى فالمضاف مع المضاف اليه كشيء واحد فالحال عن المضاف هو الحال عن المضاف
 اليه فان كونهما في حكم شيء واحد في الاضافة اللفظية ممنوع ولهذا قال الشم والاضافة
 اللفظية في حكم الانفصال فلا يرد انه لم يورد التركيب بدون التاء (قوله لان الحال تابع وفتح

(١) لانها صفة والصفة تابعة لموصو^ف فما قيل فرد الموصغ يلزم مدم صحة قولنا رب كبا جاءني زيد
 لعدم جواز تقدم الفاعل على الفعل فكذا انابه وفردته مع انه يصح واجيب بان الفاعل من حيث
 انه معند ايمه يكون عمله قبل الفعل وان كان كونه قبل الفعل ممتنعاً بسبب العارفين وهو
 الالتباس بالمبتدأ (قوله للعلمة المذكورة) بان المجرور لا يتقدم على الجار فكذا تابعه (اكانه من
تمام الفعل) اي من اجزا^ا كذا ان الهمزة في اجلسته والراء في فرحة من اجزائه (قوله فالمجرور
بموجب الحقيقة) اي المجرور بحرف الجر بحسب الحقيقة ليس مجروراً بخلاف المجرور بالاضافة
 فانه مجرور حقيقة وانما ورد قوله ولعل الفرق الخ لتصحيح قوله على الاصح لانه اذا لم يكن
 المجرور بحرف الجر مجروراً بحسب الحقيقة فيصح قوله ان الحال لا يتقدم على ذي الحال المجرور
 لعدم تحققه ووجوده (قوله حالا من الكاف) لانه الناص فيصح الاستدلال ولكن التاء للمبالغة
 كالكافية والشافعية لا المتناهيك فلا ينافي كونها ح حالا من الناس فانه ح بمعنى الجميع قيل على تقدير كونه
 حالا من الكاف يكون المعنى ما ارسلناه الاحال كونك مانعاً للناس عن المناعي مع انه عليه
 الصلوة والسلام للاوامر ايض واجيب بان المحصر اضافي بان المراد من منعهم عن المناعي هو عدم
 الامر الى المناعي كما اذا كان حالا من الناس ايض يكون المحصر اضافياً لانه عليه الصلوة والسلام
 مبعوث اليه الشقلين بان المراد من ارساله الى جميع الناس هو عدم ارساله الى بعض الناس وفيه
 بحث بان الحال يكون قيداً للمعامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال مع ان الكف بعد الارسال
 ويجاب بان كافة حال متدرة ففرض كفه اي منعه عليه الصلوة والسلام في وقت الارسال (قوله
يجعلها مصدراً) اي مفعولاً مطلقاً بمعنى الكف كالكاذبة والعاوية بمعنى الكذب والعهدة فيكون
 المعنى يكف كفاً والجملة حال قال بعض شارحين ان كافة مصدر باعتبار معنى الكف الذي هو
 مصدر فيكون كافة مفعولاً له تقديره ما ارسلناك الا مانع الناس تم كلامه اقول شرط حذف اللام من
 المفعول لتقديره متحقق معنا كما لا يخفى فكيف يجوز حذفه في الآية (قوله واكل تكلف وتعسف)
 اما كون الاول نكلاً فلان دخول تاء المبالغة على اسم الغاعل غير ظاهر بل ان بعضهم صرحوا
 ان تاء المبالغة لا تدخل الا على ما هو على ورن فعل او فعل او مفعول والامثلة بالکافية و
 الشافية غير مديد لانه يحتمل تقديره موصوف موند كالفائدة وغير ما كذا اذكر مولانا: هم واما الثاني
 فلانه يستلزم التقدير في الآيت وما الثالث فلان دخول تاء المبالغة على المصدر غير معلوم قوله
ونكلموا في نواويل الجامد بالمشفق قال مجيد المحشي مولانا: نكلم نقلنا من الرضي ان الحال الموطية
 من جملة الحال التي هي جامدة وتسمى بالآية التي هي التاويل بالمشفق والحال الموطية هي التي
 يكون الجامد فيها موطية للمعاليق ان فرادنا نر لما قرانا غير بيا بقوله قرانا اسم جامد ومعناه

ظاهر الكنه توطية للحال الذي هي مزي وهو مشتق اي حال كونه فرّيا ولا يحتاج الى ان يقال كونه قرانا فرّيا وكما في قولنا رايت زيدا رجلا بهيا فرّيا جامدا وقع حالا ظاهر الكنه توطية للحال وهو بهيا من البهاء بالفارسية خوش روي اي حال كونه بهيا ولا يحتاج الى ان يقال كونه رجلا بهيا قال مولانا عصم والظن ان يكون الحال الموطية من جملة الاحوال المترادفة ويكون علمى مند صب من جوز ان يكون الحال جامدا بلا تا ويله بالمشتق فيكون قرانا فرّيا جامدا لا بعد حال انتهى كلامه اقول لا بد ان يدل الحال على الهيئته والصفة فلا يصح ان يكون رجلا في المثال المذكور حالا بدون تاويله بالصفة فان من قال بحامدية الحال قال بكونها دالة على الصفة وكذلك قرانا حال باعتبار الصفة وهي العربية والقرآن علم كالفرقان فلا يدل على القرانية كما لا يدل زيد على الزيدية وتدخل الالف واللام في صلح الجنس دون علم الشخص (قوله لان المقصود من الحال بيان الهيئته) قال مولانا عصم فيه ان المقصود من النعت ايض بيان الهيئته ومع ذلك اشترط المصنف فيه ان يكون مشتقا او جامدا او يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي ان يكون الحال ايض كذلك اذ لا اعتداد بماد دل على الهيئته وليس الغرض من وضع الحال هو الهيئته انتهى كلامه اقول لما كان من الامور البينة ان وضع الحال مطلتا مشتقا او جامدا يكون وضعه لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في ذي الحال عموما اي في جميع الاستعمالات لان تعريف الحال يدل عليه فلهذا لم يشترط فيه ذلك لان الشرط المذكور في النعت انما يكون باعتبار قوله عموما وخصوصا لا باعتبار كونه مشتقا او غير؛ ولا باعتبار ان يكون وضعه لغرض المعنى اما الاو والظن انما الثاني فلان النعت تابع يدل على معنى في متبوعه فيكون وضعه لغرض المعنى في متبوعه قطعاً (قوله مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا) واعلم ان من في قوله منه من التفضيل والضمير في منه راجع الى المشار اليه بهذا وقوله بسرا حال عنه باعتبار انه مفضل وقوله رطبا حال من الضمير في منه باعتبار انه مفضل عليه فيكون بصرا رطبا جمعا حالين من شي واحد باعتبارين مختلفين وهما المفضل والمفضل عليه فانه فضل واثبت الزيادة على التمر البسر من التمر الرطب واليه اشار الشم بعد خطوط (قوله ولا حاجة الى ان ياو البسر بالمبسر) ولا يخفى ان من ياو البسر بالمبسر والرطب بالمرطب فعنده لا معنى لقوله هذا بسرا اطيب منه رطبا لان الرطب صفة التمر وكذلك البسر صفة له بخلاف المبسر والمرطب فانها صفتان للنخل فلا معنى ح لقولنا هذا مبسر اطيب منه رطبا والدليل على كون المبسر والمرطب صفة للنخل قوله من البسر النخل اذا هارالم الا ان يقال قوله هذا راجع الى النخل لا الى التمر فتدبر من ارتكاب مسامحة اي هذا النخل حال كون تمرته بسرا اطيب منه حال كون تمرته رطبا وعنده عدم ارتكاب هذه المسامحة لا معنى له كما لا يخفى وانقلبت لم لا يجوز ان يكون المبسر والمرطب بالفارسية ترش

هونك : وشيرين شونك : نه ترش سازند : وشيرين سازند : فم يصح ان يقيم هذا مبهرا اطيب منه
مرطبا قلت قوله ايسر في قوله ايسر الخيل الال على انه بالمعنى الثاني لا الاول لانه متعمد
تأمل (قوله ونقدم بهرا على اسم التفضيل) دفع سوال تقريره ان العامل الذي هو اهم
التفضيل ضعيف العمل فلم قدم معموله وهو بسرا عليه واجاب بقوله اذا تعلق بشيء واحد
وهو ذوالحال وهو مشار اليه بهذا حالان اه فلقد فح الالتباس قدم بهرا على اطيب لانه لو قيل
هذا اطيب منه بهرا طبا يلزم الالتباس لانه لا يعلم ان الحال من المفضل هو بسرا او طبا وقد
قالوا ان قوله اذا تعلق بشيء واحد حالان يلزم ان يلي كلمتهما متعلقه مثل ما مر من قوله
زيد قائم كعمر وقاعد فلا يرد عليه بجم بان هذا ليس مثله لان الكاف في قوله كعمر متصل
بخلاف منه في المثال المذكور فيمكن دفع الالتباس بان يقيم هذا اطيب بسرا منه ارطبا لان رطبا
حال من الضمير في منه وهو مفضل عليه فقال والبصرية تعلق بالمشار اليه بهذا اه هذا القول الى
قوله الابعدا ضمارة في اطيب اشارة الى البحث المذكور بان بسرا حال من المشار اليه من حيث
انه مفضل وهذه الحيثية اي حيثية المفضلة انما يكون معتبره في المشار اليه الابعدا مارة في اطيب
لانه لا يصير مفضلا عند عدم امتداد اطيب اليه فيكون المفضل بحسب المعنى هو الضمير في اطيبه
فاذا كان كك فلما ورد بسرا بعد اطيب ايضم يحصل المفضلية والالتباس ايضم كما عرفت تنصبله في
تقرير البحث وقوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة اه جواب عن البحث المذكور بان الضمير في اطيب
بالنسبة الى المظهر كالعدم فاقيم المظهر مقامه في كون الحال بعده بلا فاصلة اي كما لو وقع بهرا
بعد اطيب لم يقع فاصلة بينه وبين ذي الحال كك حين وقوع بسرا قبل اطيب فاندفع به ما قيل من
ان الضمير في اطيب و اسم الاشارة يكون قبله فكيف يقوم المظهر مقامه ثم المراد من الضمير
في قوله لكنه لما كان الضمير اه هو الضمير المستتر فح لا يرد انه اذا كان الضمير بالنسبة الى المظهر
كالعدم فلا بد ان يكون رطبا ايضم يلي قوله هذا لان ذا الحال في منه ايضم ضمير لانه بارز لا
مستتر (قوله متعلقه) وهو ذوالحال (قوله ومع هذا) اي قال الشم الرضي مع ان الضمير في اطيب
كالعدم لو قيل زيد احسن قائم من فاعدا فلا ادري باسا وان لم يكن مثل هذا التركيب مسموعا
من العرب فم يصح ان يقيم هذا اطيب بسرا منه رطبا (قوله وهذا ليس بصحيح) اي كايمة لانه
اقير الى التمر في حال رطوبته وقيل اثير اليه حال كونه بسرا اطيب منه رطبا يصح لان البحر
كما يكون حالة البصرية كلب يكون حالة الحلاوة واما لو اشير اليه بال يبوسته لا يصح لعدم
حال البصرية في التمر اليابس فلا يبعد الاشارة ح اليه قيل لم لا يجوز ان يكون قوله بهرا
حالا مقدرة بان يفرض البصرية في وقت اليبوسة كخالد بن في قوله تع فادخلوها خالدين
فان معنى الخلود هو المكث الطويل فلا ينصور الخلود في وقت الخول فيكون قوله خالدين

حالاً مقننة بان فرض الخلود في وقت التدخول كما سبق في صدر المبحث (قوله فلا يتقيدها)
 ومبناه على ان زمان الحال وزمان العامل المنسوب بذمى الحال لابد ان يكونا متعديين وعلى
 تقدير ان يكون المشار اليه التمر اليابس يكون الاتحاد منتهى (قوله ولانه لا يصح) اي يكون
 اسم الاشارة عاملاً فيه ليس بصحيح كلية لانه لا يصح اعماله فيه حيث وقع اه فاذا كان كذلك فلا بد
 ان يكون العامل فيه هو اطييب لا اشير وفيه من النسخ ولانه يصح بدون حرف النفي وح معناه
 انه يصح اعمال اطييب فيه حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه بان كان اسماً جامداً
 كالتمر فلا بد ان يكون العامل هو اطييب وعلى ما عرفت من اعتبار قيد الكلية بعد قوله ولانه
 لا يصح اه لا يرد ما قيل لم لا يجوز ان يكون المراد ان اسم الاشارة عامل فيه في تركيب يكون
 اسم الاشارة عاملاً والا فلا قال مولانا هم ان لانتم ان يكون التركيب المذكور وهو تامة تخلي
 بسراة صحيحاً بل هو مصنوع ولا يخفى ان التركيب المذكور اذا كان على وفق قاعدة النحو والقول
 بانه مصنوع غير معقول والا فلا بد من بيان عدم الموافقة (قوله لدالاتها على الهيئة)
 اقول النقص على المعرفة والجمل الانشائية بان الدليل لوصح لزم صحة وقوع المعرفة والجمل
 الانشائية حالاً والا لزم بط فالملزوم مثله ليس بشئ لان الجملة الانشائية خارجة بقوله خبرية
 كما ذكره من ان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال وخروج المعرفة بقوله كالمفردات لانها من تنتم
 الدليل فالمراد منها هو الاحوال المفردة وهي لا يكون الانكارة فح لا يحتاج الى ان يحاب عنه
 بتحرير الدليل بان يقد لدالاتها على الهيئة كالمفردات وكونها نكرة كالمفردات الواقعة حالاً
 وصحة الحكم بها على شئ (قوله خبرية محتملة) قيل تعرض بذمى الخبرية هيما ولم يتعرض
 بذمى ما في بحث الخبر ايضاً ولم يقل والخبر قد يكون جملة خبرية لان المراد من الجملة عنالك
 ايضاً الجملة الخبرية ولهذا يكون الحال جملة خبرية لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال ويجب
 بان هيما ليس شئ يشعر الى خبرية الجملة فلذا تعرض بها هيما واما تعريفه فيكون شئ يشعر بها
 وهو العنوان حيث قال والخبر قد يكون جملة (قوله واجرائها عليه) اي اثبات الحال عليه
 اه (قوله لقوة الاسمية في الاستقلال) وهذا الدليل لوصح لزم ان يكون الخبر ايضاً بالواو
 والضمير معا او بالواو وحده ما مع انه ليس كذلك بل العائد فيها هو الضمير او الالف واللام او وضع
 المظهر موضع المضمرة وان كان مفسراً للمبتدأ والجواب بالفرق بينهما بان الخبر عمدة في الكلام
 بخلاف الحال فانها فضلة فيه وتوجه الفعل الى العمدة على وجه الكمال فلا يحتاج فيها الى
 الرابطة القوية غاية القوة بخلاف توجه الفعل الى الفضلة فالمناسب ان يكون في الفضلة
 رابطة قوية وهي الواو لانها رابطة في الالام ثم معنى قوله لقوة الاسمية في الاستقلال انها
 مستقلة في الاستقلال على وجه الكمال بخلاف الجملة الفعلية فانها ليست كمال فيه لا يقد

ان الجملة الاسمية اذا وقعت في محل من الاعراب بان وقعت حالا او مجزا او صلة كما يقتضي
الارتباط بما قبلها اي بما هو خارج منها كجملة الفعلية اذا وقعت في محل من الاعراب يقتضي
الارتباط بما قبلها فتكون الجملة الاسمية كاملة في الاستقلال دون الجملة الفعلية مما لا بد له
من دليل لاننا نقول بينهما فرق بان الجملة الفعلية تستدعي الارتباط بما قبلها بحسب وضعها
لانها تقتضي ارتباطها بالفاعل وهو خارج عنها مثل زيد قام كما سبق في تعريف الفاعل بخلاف
الجملة الاسمية فانها لا تستدعي الارتباط بالامر الخارج بحسب الوضع بل هي انما تستدعي
الارتباط به اذا وقعت في محل من الاعراب فانها في نفسها مستقلة لا تستدعي الارتباط به اصلا
(قوله لانها تدل على الربط في اول الامر) لا يقيم هذا الوصف يلزم ان يكون الالف واللام ايض
رابط لانها تدل على الربط في اول الامر لانها في صدر الكلام كالواو ولاننا نقول بينها فرق بان الواو في
الاصل للجمع مع السابق فيكون الواو مستدعية للنظر الى السابق بخلاف الالف واللام (قوله
هو الحق لاشك فيه) فقوله لاشك فيه حال من الحق اي ذي الحال لاشك فيه فهو حال موكدة
لانه يؤكد الاول والعائد الضمير في قوله فيه والعامل في الحال ثبت او ثابت اي ثبت حقيقته او
حقيقته ثابت لاشك في ذلك فيد كما في زيد قائم حقا (قوله لتداة الاصل بينهما) فانها في حكم الكلمة
الواحدة فلا يجوز دخول الواو التي للانفصال بينهما (قوله فلان تدل على الربط في اول
الامر) مع انك قد عرفت ان الربط في الجملة الاسمية ناسب ان تكون في غاية القوة قيل قد يكون
الجملة الاسمية خالية عن الربط مثل خرجت زيد على الباب فان قولنا زيد على الباب حال
مع عدم الربط فيه لا يقيم لانم كونه حالا لانه لم يبين هيئة الفاعل ولا المفعول به لاننا نقول هو يبين
هيئة الفاعل لان معناه خرجت والحال ان في وقت خروج زيد على الباب والجواب ان يكون
الجملة الاسمية خالية عن الربط قليلا فلذا لم يجز الحكم عليه (قوله لمشايبته لفظا ومعنى)
اما لفظا واما معنى فلو قوع اسم الفاعل موقعه لانه بمعنى ما خرج ويمكن ان يقيم هذا الدليل
لوصح يلزم ان يكون الربط هو وحدة في الماضي المثبت ايض للمشابهة المذكورة واللازم بط
فالملزوم مثله نامل (قوله لعدم قوة استقلالها كاسمية) فيكفي فيه ادنى ربط والظان يقول
في الدليل لعدم قوة استقلالها وعدم مشابقتها لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو
لانه اذا كان لها مشابهة بكامل مزارع المثبت فح يكون الربط فيها متمم ويحدها نامل (قوله
ولا بد في الماضي المتبب لا المنفي) لانه اذا كان منفيالام يجب فيه قدا ظاهرا لا مقلدة لعدم احتياجه
اليها لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي فيشمل زمان العامل بحكم الاستصحاب كما
ذكره بعد خطوط وقيل منع دخول قدا عليه لان النفي صدر عن المفعول والمنفرد
اهتراض على المصنوع او اجابوا عنه ايض ولكنه بعيد عن التحقيق فلهذا ادفعه الشارفي ضمن تحقيق الامة

اما تقدير الامتراض فبوجهين احدهما ان الحال في الاصطلاح ما يبين هيئة الفاعل او المفعول
 به لا ما يبين الحال الذي هو متروك بين الماضي والا مستقبل و هو الحال بمعنى زمان الكلام
 للمنافاة بينهما والثاني ان لفظ قد انما تقرب الماضي الى حال التكلم والمتصرف مقاربة
 زمان الحال الاصطلاحي لزمان العامل لازمان التكلم ومنشأ العطف اشتراك لفظ الحال واما تقدير
 الجواب فبان الحال المبين للهيأة يارز مهارمان الحال بمعنى التكلم استعمالا وان لم يلزم تعريفها
 بذلك ليل ان الحال المبين للهيأة يكون في جواب كيف الموضوع للسؤال عن الحال لانه اذا قيل
 ضربت زيدك افيسأل بانه كيف حاله حين الضرب فيقيم في جوابه قد قام او قد ركب فع لفظه اذا
 قربت زمان الماضي الى زمان الحال بمعنى التكلم فلا بد ان يقرب زمانه الى زمان الحال بالمعنى
 النحوي ايض وفيه نظر لانه يصح اذا كان تحقق اللازم يستلزم تحقق الملزوم وليس كذلك وقد قيل
 لا بد من لفظ قد في الماضي المثبت الواقع حال لان عامله قد يكون مقر الزمان التكلم فاشترط في
 المثبت الواقع حال من لفظ قد لتعرف زمان الحال الاصطلاحى لزمان العامل فاشترط فيماء ان ايض
 طرف اللباب (قوله قد المقربة زمان الماضي الى الحال) اعلم ان قد يقرب زمان الماضي الى الحال
 بمعنى زمان التكلم لا الحال بمعنى النحوي كما ذكره قدس سره فلا يشبهه لك (قوله لغة) اي كونها
 متروكة زمان الماضي الى الحال بمعنى زمان التكلم انما يكون بحسب اللغة اي الحقيقة (قوله
 ليدل بها) اي ليدل الماضي المثبت الواقع حال بسبب لفظ قد على قرب زمان الحال الاصطلاحى
 الى زمان صدور الفعل من ذي الحال انما هو الحال فاعلا وعلى قرب زمانه الى زمان وقوع
 الفعل من ذي الحال انما مفعولا (قوله بجزا) اي هذه الدلالة الحاصلة بسبب دخول قد عليه
 انما يكون على سبيل التحوز اي لفظ قد تدل على هذا المعنى بسبب المحاز لا الحقيقة لانها
 بحسب الحقيقة يقرب زمان الماضي الى الحال بمعنى التكلم لا الحال الاصطلاحى (قوله لان
 المتبادر) اي لا بد من دخول قد عليه لان المتبادر اذا قيل جاء زيد وقد ركب فالمتبادر
 ان يكون مضي الحال بالنسبة الى العامل بان كان ركوبه مقدا على المجيئة لابان كان ركوبه
 معها او كان متأخرا عنها مع ان زمان الحال الاصطلاحى لا بد من ان يكون متحدا مع زمان عامل
 الحال اي زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه فلذلك لا بد من دخول قد احتل
 يقرب زمان الحال النحوي الى زمان عاملها اي يقارنه حكما لا المقارنة الحقيقية (قوله جاؤكم
 حصرت صدورهم) يعني امثندا ان جماعه برأي قتال ثمانيان راد رحا لتي كه تنك بوم
 دلها اي ان قوم (قوله فانها لا يجوز ان حذف قد) اي لا بد ان يكون قد لا يكون جملة
 حصرت صدورهم لانها لا يجوز ان حذف قد (قوله قد لفظا عند ما وهي منتهية فيها) قوله صفه
 موصوف محذوف ومو الحال) فالحال ح موقوله قوما ومواسم جاؤكم فلا يحتاج الى لفظ قد فيكون

قوله قد ما عند الجمهور حالاً موطئة لأنه توحيته لحالية قوله حضرت صدورهم والحال الموطئة هي الذي لا يصلح ان يقع حالا في نفسها لانها جامدة لكنها حال باعتبار لاحقها كما سبق تفضيطة (قوله جملة دعائية) ولا يكون لها مثل من الاعراب اي جاء وحكم للقتال حضرت اي يعني تلك باد دلوي اي ان قوم فقوله حضرت صدورهم مثل قولهم رحمة الله وهو للمعطاء قوله وانما لم يشترط ذلك) اي دخول قد في النفي لامتهران معني النفي بلا امر هو يقطع النفي فاذا كان النفي مستهدرا فيشمل زمان الحال الاصطلاحي لزمان الفعل مثل جاء زيد وماركب فلا يحتاج الى دخول قدح (قوله ويجوز حذف العامل في الحال) ولم يقل حذف الفعل لان المتبادر هو حذف الفعل وشبهه كما هو الشايح مع ان المقصود جواز حذف عاملها باقسامه الثلاثة من الفعل وشبهه ومعناه و مثال الثالث انسان مؤمنا اي هذا انسان مؤمنا (قوله او المتبهي له) يعني مهيا سازند غودرا از بر اي سفر قال مولانا عصم والمتراد بسر راشدا مهيا يا الراشد بنفسه مهما امكن اهدي اذ لم يكن الشد بدون الهداية فلا يرد ان الرشاد فزع الهداية فينبغي تقديم مهديا تم كلامه (قوله او حال بعده حال) اي سر راشدا اي مر مهديا فيكون من الاحوال المترادفة و يشتمل ان يكون ان يكون حالا من الضمير الذي في راشدا فح يكون من الاحوال المتداخلة وهي التي يكون حالا من الامر الذي هو جزء من الحال الاول فاذا كان من الاحوال المتداخلة لا يكون مما نحن فيه لان عامله وهو راشدا المذكور (قوله بحسب الانسان) فان القرينة فيه ايض مقاليه وهي السؤال معناه بالفارسية اياكم ان مي برناداد ميان جميع وقتي جمع نميكم استخوانهاي ايشان را آري جمع ميكنم ماد رحالتي كه قادريم برايكنه بران كنيم انكشتههاي ايشان را (قوله في بعض الاحوال) اي في بعض افراد الاحوال الموكدة لا في جميعها وذلك لان الحال الموكدة نوعان احدهما ما يكون مقررة لمضمون جملة فعلية والثاني ما يكون مقررة لمضمون جملة اسمية وانما يجب حذفه في الثاني لا الاول (قوله مطلقا) اي سواء كان عاملها جائز الحذف او واجب الحذف لان الحال الموكدة التي هي مقررة لمضمون جملة فعلية يجوز حذف عاملها وان لم يجب حذفه فايراد قوله مطلقا لئلا يتوهم ان هذا التعريف للحال الموكدة التي يجب حذف عاملها وانما يجب حذف العامل في الموكدة دون غيرها لان في الابدوة ما يشعر بالعطف واذا كان لها اشعار بالعطف فيدل على ان الموكدة العطف لا مستلزما لها اياه والمشكل ثبت الملقب اي قوله زيد ابوك عطف فالزيد والثبات اللزوم لشي موجب الاثبات اللزوم فيدل زيد ابوك عطف فاعلى الثبات العطف لزيد فاستغني عن العامل الذي هو حقه واثبتته (قوله غالبا) اي الحال الموكدة لا يختل مع غيرها في غالب المتواد وكثير ما فينتقل منه على صبيلا الندرة (قوله مادام موجودا) اي مادام صاحبها موجودا والحال الموكدة نوعان

الاول منهما لا ينتقل عن صاحبها اصلا والثاني ينتقل عنه على سبيل التلوة وقوله وهي التي لا ينتقل عن صاحبها مادام موجودا غالبا يشمل كلا نوعيهما لان ما لا ينتقل عن صاحبها اصلا يصدق عليه انه لا ينتقل عن صاحبها غالبا (قوله بخلاف المنقلبة) فانها ينتقل عن صاحبها غالبا كالمركوب في جاني زيد راكبا فان زيد الا يكون راكبا غالبا في المتعارف (قوله والمنقلبة في المعامل) ومخصص له بخلاف الموكدة فانها موكدة للعامل لا قيدها. صصاله فما قيل ان الحال مطلقا قيده للعامل ليس بصحيح الا ان يريد انها قيد لها بحسب العبارة والصورة ولغالب ان يتول ان التاكيد اللفظي او معنوي وهو ليس من التاكيد اللفظي كزيد زيد ولا من التاكيد المعنوي لانه في الفاظ مخصوصة وجوابه يظهر من الحاشية التي نذكرها في قوله اي شرط وجوب حذف عاملها (قوله اي احقه) بفتح الهزة او بضمها وعلى الاول من الثلاثي المحرد وعلى الثاني من الثلاثي المزيد وعلى كلا التقديرين يكون مضارعا متكلما قيل في هذا التقدير نظر اذ لا معنى لقوالك تيقنت للاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان للاحمالى فالاولى ان يتم نقله يرة يعطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر وهو ابوك الى المبتدأ فكان العامل فيها معنويا وهذا الاعتراض من الشمع الرضي وقد دفعه الشم بقوله ايجي تحققت ابوته ووجه الدفع ان احقه في تقدير احق ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه ومكنا اثبته (قوله من حقت الامر) هذا على تقدير كونه بفتح الهزة (قوله او من احققت الامر) وهذا على تقدير ان يكون بضمها (قوله او بمعنى اتمته) بتشديد التاء وهو صيغة الماضي المتكلم المعجوم من باب الافعال عطف على قوله بهذا المعنى فح يكون لاحق بصيغة المزيد معنيان ودعا للتحقق والاثبات ولاحق بصيغة المجرود معنى واحد وهو التحقق ثم ما بين المعنى اللغوي لهذا راد ان يبين ان متعلق التحقق في الصورتين و متعلق الاثبات في الصورة الاخرى هو اللاحق من حيث انه اب لاذنه اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال اي تحققت ابوته لك اي (قوله او اثبتتها لك عطوفا) عطف على قوله تحققت ابوته لك اي معني قوله زيد ابوك عطوفا اما تحققت ابوته لك واما اثبتتها لك فقوله كك عبارة عن قوله لك وصرت منها على يتبين (قوله ان يقدر يحكي عطوفا) بالفارسية زك كاني ميكنك زيد درخا لتي كه مهر بانسبت يحكي نازنده اسم مهر باني ميكنك (قوله اي شرط وجوب حذف) اعلم ان بعضهم قال الحال الموكدة تكون مقررة لمضمون جملة اسمية وقال بعضهم هي مقررة لمضمون جملة اسمية و فعلية جميعا والمصم مال الى المذهب الاول واهنا قال الشم في بعض الاحوال وهو اني كان مقرر المضمون جملة اسمية وما مال اول المذهب الاول فاؤل قوله وشرطها بقوله اي شرط وجوب حذف عاملها الاشرط الحال الموكدة مطلقا فيكون هذا الشرط شرطا للحال الموكدة التي عاملها

معدوف على سبيل الوجوب وانما يجب حذف عاملها لان الاتب يشعر بالعطف وبانبات العطف له امتغنى عن التصريح بالعامل الذي هو ائبته او احقه او اثبت فهذه الحال من المفعول او عن الفاعل وهو الضمير في اثبت وبعبارة اخرى وانما يجب ذلك الحذف لان في الابوة ما يشعر بالعطف واذا كان لها شعار به فيدل على اثبات المتكلم العطف لامتلزما بما اياه و متكلم اثبت الملزوم في زيد ابوك عطوفاً زيد واثبات الملزوم لشبهى موجب لاثبات الملزوم زيد ابوك عطوفاً على اثبات العطف لزيد فامتغنى عن العامل (قوله مضمون جملة) واما اراد به مضمون جملة هو مصل مضمون الجملة فمصل معنى زيد ابوك هو العطف فية كما يكون المراد من مضمون الجملة هو هذا المعنى في قرله ومنها ما وقع مضمون جملة ويجى مضمون الجملة بمعنى معنى الجملة فيكون معنى ضرب زيد هو ضرب زيد بالاضافة (قوله انا ارسلناك للناس رسولا) فان قوله رسولا يوكد بعض اجزائها وهو ارسل لا كلها وهو ارسل الله نعم لان كون الشخص رسولا لا يطلب الا مجرد الارسال لا ارسل الله نعم قال مولانا نعم هذا اي تاكيد بعض اجزائها انما يصح اذا كان المراد من الرسول في قوله رسولا معناه اللغوي فيتناول الرسول ح ما اذا كان المرسل فيه واجبا او نسانا واما اذا كان المراد منه معناه الاصطلاحي فيكون قوله رسولا مقرر المضمون الجملة كلها فان كون الشخص رسولا بالمعنى الاصطلاحي يطلب ارسال الله نعم اقول ينبغي ان يراد من قوله رسولا معناه اللغوي والا لم يرتبط قوله رسولا الى ما قبله بلا تجريد عن بعض معناه وهو بعثه الله نعم لانه بمعنى ارسال الله نعم وهو ارسلناك بعينه فلم يبق ح الا المعنى اللغوي للرسول لان عمل الرسول بالمعنى اللغوي لا يكون الا في تبليغ حكم وكلام الى الناس ويمكن ان يقيم ان الاعتراض المذكور على تقدير ان لا يكون المراد من الرسول معناه اللغوي ولا بعد في ارجاع كلام الفاضل المذكور الى ذلك (قوله من فاعل شهد) اي شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة والوالعلم قائما بالقسط اي بالعدل يعني گواهي ميدهم الله نعم كه نيسم خداي مكرهه وشهادت ما حبان علم بر هدين امرد رحالتي كه الله نعم است بعدل وراحتي فيكون شهادة الله نعم صادقة قضا وقوله قائما بالقسط يوكد لها فيكون من الاحوال الموكدة (قوله ولا يدعوننا من بعد آخرا) قال مولانا نعم لاحتياج الى هذا القيد لان المتبادر من المضمون في قوله مضمون جملة اسمية هو المضمون الذي مخصوص بالجملة الاسمية بان لم يكن مضمون جملة فعلية فح ينشأ الاشكال لان مضمون الجملة في قوله الله شاهد لا يكون مخصوصا بالجملة الاسمية بل يوجد في الجملة الفعلية ايضاً مثل شهد الله لان مضمون الله شاهد شهادته وهو مضمون شهد الله ايضاً اقول دعوى المتبادر مما في حيز المنع كذا لا ينبغي على من يرجع الى وجدانه على انه راجع الى المناقشة في المثال وهي ليست من داب المناظرة ثم

قال الفاضل المذكور لم لا يجوز ان يكون عامل الحال في الآية مقدر اى الله شامدا اجمعه قائما
 بالنقطة اقول يلزم فيه استدراك لوجود العامل فيها وهو شاهد فان فيه الفعل مامل قوي كما
 قالوا ثم مناقشة الفاضل المذكور فيه بانهم لما حذفوا العامل في بعض افراد الحال الموكدة التي
 هي مقررة لمضمون جملة اسمية فلم لا يجوز ان يحذفوا في بعض افرادها الاخرى لاطراد الباب
 وان كان في بعض افرادها الاخرى امر يصلح ان يكون عاملا مالا يلتفت اليه (قوله التمييز) مبتدأ
 وخبره محذوف وعلى المعكس وعلى الاول نقلا يرة من المنهوبات او من الملحقات التمييز وعلى
 الثاني نقلا يرة هذا ابيان التمييز وهو مصدر بمعنى المميز باسم الفاعل على معنى ان هذا الاسم يميز
 مراد المتكلم من غير مراده او بمعنى المميز باسم المنفع بمعنى ان المتكلم يميز هذا الجنس من
 سائر الاجناس التي يرفع الابهام فيكون المميز بالفتح بحذف الايصال اى المميز به (قوله اى
 الاسم الذي يرفع الابهام) واحترز بقوله اى الاسم عن نحو فعلت اى قتلت فان قتلت يرفع
 الابهام الوصفي من فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض باه جني شيى حسن زيد وكك ينتقض
 بنحو زيد حسن لوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام مع انه ليس بتمييز عند البصريين
 للتعريف المبانع من كونه تمييزا بل هو شبه بالمفعول كما ذكره مولانا عصم ولو اريد بالاسم
 هو الاسم النكرة فلا يزد ذلك (قوله فان المبدال منه في حكم التنحية) اى الترك وقال بعض
 المحشين في هذا الموضوع كلاما طويلا لا طائل تحته اصلا و خلاصة كلامه ان المراد امان كل مبدال
 منه في حكم التنحية فهو م لان صاحب الكشاف قال قوله تع صراط الذين انعمت عليهم بادل
 من قوله الصراط المستقيم مع ان المبدال منه ليس في حكم التنحية بل هو المقصم بالنسبة اصالته والمراد
 ان بعض المبدال منه في حكم التنحية فهو مسلم لكن الدليل غير تام انتهى خلاصة كلامه اقول المراد
 هو الاول فان المقصم بالنسبة هو البديل في الآية لا المبدال منه واليه اشار القاضي البيضاوي
 فالمراد من قوله ان المبدال منه في حكم التنحية هو انه في حكمها من حيث القصد لا من حيث العبارة
 والكلام لا يقد ان المبدال منه في بدل الكل ايضا مقصود بالنسبة لانه قصد نسبة الفاعل اليه ايضا
 لانا نقول انهم لم يريدوا ان المتبوع ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
 اصليا والحاصل ان مثل قولك جاى اخوك زيد ان قصدت فيه الاشارة الى الاول وجئت
 بالثاني تتم له اى للاول توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاشارة الى الثاني وجئت
 بالاول توطية ومبالغة في الاسناد اى في اسناد الفعل الى الثاني فالثاني بدل وحيث يكون التوضيح
 الحاصل بالاول مقصودا تبعا والمقصود اصالته هو الاشارة الى الثاني بعد التوطية هكذا افاده
 الشافى في بعض البديل فتظهر مما ذكرنا ان ذكر الاصالته في كلام المحشي المذكور صحيح لانها قيد
 النسبة بخلاف اصليا في ما ذكرنا فانه قيد المبدال عند فلا تغفل منه (قوله بل مورك مبهم وايراد

● التمييز ●

معين) أي المقصود من ذكر البديل هو تركه مبهوماً يراد معين فلا يرد ان الترك امر معنوي وليس
البديل هنا الامر المعنوي ثم المراد من ابهام والمعين ما يشهد للمجمل والمنفصل فلا يرد ما قيل ان
هذا انما يصح في بديل الكل ولكنه لا يصح في بديل الاشتغال مثل ما لب زيد ثوبه لان فيه تفصيلاً
بعد الاجتهال لا ترك مبهم وايراد معين فيخرج بقوله يرفع الابهام مثل اعجبني شيعي حسن رجل لان
قيمة ترك مبهم وايراد معين واقتال ان يقول ينتقض التعريف بنحو زيد حسن اوجه لضدقه على
الوجه مع انه ليس بتمييز كما ذكره في بحث المجرورات حيث قال الوجه فيه به نزلة التمييز والجواب
بتأني المراد من كلمة ما هو الاسم المنصوب بتقرينة ان التمييز قسم منه ليس بشيء لان التمييز قد
يكون غير منصوب ايضاً ولكن هذا التمييز من المنصوبات حكم على الاغلب فاعطى للاكثر حكم
الكل فعند الكل من المنصوبات تجوز كما ذكره الشم فيما سياتي في قوله المنصوب بلا التي لنفي
الجنس الا ترى ان المجرور في نحو خاتم فضة تمييز فالجواب عنه بانه خارج بقوله المستقر لعدم الابهام
في الموضوع له الحسن بل الابهام فيه من حيث انه صفة لزيد وبانه خارج بقوله من ذات لانه يرفع
الابهام من حسن زيد وهو وصف ثم اعلم ان المراد من الاحتراز عن البديل هو الاحتراز عن بعض
اقسامه كما في جأني اخوك زيد لان الاحتراز اما بمعنى يرفع كره او بمعنى الإخراج على
القولين وكلمتهما يستدعي الدخول بوجه ما من الوجوه والاصل في الاحتراز ان يكون كك فاذا
عرفت ذلك فلا يحتاج الى ان يحتراز من هو في قولنا ضربت زيد اعدو العدم الابهام فيه
بوجه ما من وحده الابهام ولا يرد ايضاً ان التعليل بقوله فان البديل منه في حكم التنحية اذ غير
صحيح لانه تعليل للاحتراز عن بعض انواع البديل لانه كلما اعدم صدق قوله بل هو ترك مبهم
وايراد معين على قولنا جاني زيد عمر ولان فيه ترك معين وايراد معين آخر لا ترك مبهم وايراد
معين ثم اعلم انهم احترازوا بالا احتراز عن البديل مما ليس له وجه لتكرار احكام التوابع فيما بعد
فالبدل ح مستغن عن الحكم اقول ذكر الشيعي فيما بعد لا ينافي في الاحتراز عنه بقيه فان
الاكتفاء بذكر ما بعد جائز لا واجب وهذا لا ينافي الاحتراز عنه من غير الاكتفاء بذكره كما
قال الشم في بحث الفاعل اسند اليه الفعل بالاصالة بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فيكون
قوله بالاصالة احتراز عن توابع الفاعل ولكن اعتبار هذا القيد في تعريفه بقرينة ذكره ما فيما
بعد ثم اعلم انهم قالوا اراد الاسم من كلمة ما ليخرج قتلتي في قولنا فعلتني قتلتي فان قلت
يرفع الابهام من فعلت لكنه ليس باسم اقول قتلتي بدل من فعلت فيخرج منه البديل
فالاولى ان يتم ان يراد الاسم من كلمة ما لان الكلام في بديل في اسم المنكرة فان التمييز عند البصريين
لا يكون الا نكرة (قوله اي الثابت الراضح في المعنى) اي الثابت الراضح الذي هو يكون
في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان جارية لا يرفع الابهام عن موضوع له العين

من نقيض انه موضوع له بل يرفع الابهام منه باعتبار تعدد الموضوع له فلا بد ان قيد الحيشية
 مما لا طائل تحته لان التعريف يتم به وند (قوله فان المستقر وانسان اه) ولفاء للتعميل فهو
 صلة لصحة تفسير المستقر بما فسره به وانما فسره به له دفع كلام الرضي بان مثل رأيت عينا جارية
 لا يخرج بالمستقر لان مفهومه هو الثابت المطلق من ان يكون في المعنى الموضوع له اولاً فاذا كان
 المراد من الثابت هو الثالث المطلق لم يخرج جارية في نحور رأيت عينا جارية فتح ايراد المستقر
 لغوي التعريف فعلى ما ذكره الشم يخرج جارية عنه لان العين في الاصل لم يوضع معها بل حصل
 الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى الخطاب ويمكن دفع ما ذكره الشيخ بان الثابت قد يقم في مقابلة
 المعدوم وقد يقم في مقابلة الحادث الطاري والمراد ههنا هو الثاني فتح يخرج جارية في رابت عينا
 جارية كما لا يخفى (قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي) هذا اذا تعدد العمل
 بالاطلاق والتعدد ههنا لانه لو كان على اطلاقه يكون ذكراً مستقر لغواً كما لا يخفى وقيل قوله
 المستقر مستدرك لان جارية في نحور رأيت عينا جارية يخرج بقيد الابهام لان الفرد الكامل للابهام
 هو الابهام الوضعي واجيب عنه انما لانم ان ما ينصرف الى الكامل في الابهام هو الوضعي بل
 الكامل هو غاية الابهام ونهايته سواء كانت بحسب الوضع اولاً ولقائل ان يقول ان المطلق انما يكون
 منصرفاً الى الكامل اذا كان المراد من المطلق الفرد المنتشر وههنا ليس كذلك لان المراد من الثابت
 دون نوع الثابت سواء كان بحسب الوضع اولاً فكيف يراد منه الفرد الكامل الا ان يقم هذا حكم على
 الاغلب والاكثر (قوله واحترز به عن نحور رأيت عينا جارية) اي جارية فيه قيل الكلام في
 المعمولات الاصلية وقوله جارية عن المعمولات الطبيعية لانها صفة لقوله عينا وهي من التوابع
 وحكمها بعد ذلك والجواب عنه بان هذا مناقشة في المثال لانه حاز ان يقع القرينة على
 وجه كانت من المعمولات الاصلية كما اذا قيل رأيت في الحمام اسداً فان الاسد يرفع الابهام
 من الحمام فانه جاز ان يكون في الحمام او اسداً وغيرهما فالاسد قرينة على ان المراد
 هو الرجل الشجاع فان الاسد لم يرفع الابهام عن موضوع له الحمام لعدم الابهام فيه بل الابهام
 فيه انما نشأ في الاستعمال كما في رأيت عينا جارية (قوله عن اوصاف المعصمات) اي عن صفات
 الاصماء والمراد ههنا اسماً الاشارة ههنا في هذا الرجل (قوله ولا ابهام في هذا المفهوم
 الكلي) اي لا ابهام في المفهوم الكلي من حيث انه مفهوم كلي وانما كان فيه ابهام من
 حيث الذات وكله ليس في جزئيات ابهام من حيث انها جزئيات وان كان فيهما ابهام من
 حيث الوصف فليس فيهما ابهام من حيث انها موضوع لهما والمفهوم الكلي هو كل مفرد مذكر
 محموس وكونه موضوعاً لمفهوم كلي منه هب المتقدمين واليه ذهب العلامة التفتنازاني وقوله
 بشرط استعماله في الجزئيات بمعنى انه لا يستعمل في المفهوم الكلي اصلاً وقوله او لكل جزئي

منه بمعنى انه يكون موضوعا لكل واحد واحد من الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي لانه يمتنع
وضعه للجزئيات من غير ملاحظة المفهوم الكلي لانها تغير متناهية ويقم له الوضع العام والموضوع
له الخاص وهو من صلب المتأخرين (قوله من تعدد الموضوع له) عند المتأخرين او تعدد المستعمل
فيه عند المتقدمين لان عندهم يستعمل في الجزئيات ولا يكون موضوعا لها فيكون النشر من
غير ترتيب اللف فانه اذا قيل هذا الم يفهم منه انه اراد المتكلم هذا المستعمل فيه او ذلك فاذا
وصف هذا بالرجل المرف باللام فم يرفع الابهام الناشي عن تعدد الموضوع له او من تعدد المستعمل
فيه فلا يكون توصيفه بالرجل لدفع الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له بل
من حيث تعدد وتعدد المستعمل فيه قيل عدم الابهام في المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته
نقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة وهو نون لان رجلا في حبالا تميز عن اسم الاشارة
وهو ذاك يشكك بقولنا نعم رجلا ورية رجلا فان رجلا تميز عن الضمير في نعم والضمير في رية
مع انه لا يكون الابهام فيه لما ذكره بعينه في اوصاف المبهومات كما بين في موضعه واجيب عن
الاول بان هذا مبني على ارادة المبهم من اسماء الاشارة نون معارف ذامع حبي في المبهم بحيث
صار موضوعا له فكانها موضوعة لمبهم فم يكون رفع الابهام عن الموضوع له وهذا الجواب بعينه
جواب عن الاشكال الثاني ويمكن ان يتم لانم ان يكون رجلا تميز عن اسم الاشارة بل هو تميز
عن نسبة حب اليها واجيب عن الثاني بان المرجع للضمير في نعم مثلا قد يكون مقدم ما لفظ
وقد يكون مقدم معنى وقد يكون مقدم حكما ومهنا يكون المرجع للضمير وهو رجلا في نعم
رجلا مقدم حكما وهو الموضوع له للضمير في نعم فم يرفع الابهام عن الموضوع له وانما قلنا ان المرجع
مهنا مقدم حكما لان رجلا في المثال المذكور لا يكون تميزا الا على هذا التقدير فانه اذا كان
مقدا ما لفظا او معنى لا يكون رجلا تميز عنه كما لا يخفى (قوله فان اكلوا احدا من ابي حفص وعمر اة)
لا يقم المقصم بيان ازالة الابهام من ابي حفص فقط فلا بد ان يذكر ان ابا حفص موضوع لشخص معين
لداون ذكره وانه موضوع له لاننا نقول انما جمعهما في ذلك تنجيبا على ان يكون مرعا ثابت بيان
له على نقد يركون كلوا احدا منهما موضوعا للشخص واحد (قوله من ذات) اي ذات الموضوع له اي
ذات جنسه اعم من ان يكون تلك الذات فرد الموضوع له او لا واليه يشعر قوله الا من حبي
ذاته اي جنسه فلا يردح ما قيل ان اللفظ من الذات هو الفرد مع ان التمييز قد يرفع الابهام من
غير فرد الموضوع له ايضا كما في رطل زيتا مثلا لان الابهام فيه ما يوزن بالرطل وهو ليس فرد الرطل
بل مفرد له فظاير فيه ما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا هم من ان زيتا في رطل زيتا يرفع الابهام
المعنى المراد وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للموزن وهذا الاشكال لم يوجد
الي الآن انحلال ودفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقره ووضع له الرطل وهو ابهام موزونه وليه

الموضوع له مراد أتم كلامة ثم قال الفاضل المذكور ان فإزما في الله دره فارسا تميز مع انه يزفع
الابهام عن الوصف وهو در المص فان الغرض من وضع المشتق هو المعنى تم كلامه ويمكن ان يتم
في دفعه ان المضاف والمضاف اليه في حكم شئ واحد فالصفة ثابتة للموصوف فكانه تميز من
زيد (قوله واحترربه عن النعت والحال) وكلك من القهقري في نحو رجع زيد القهقري لانه لا
يرفع الابهام عن الذات وهي زيد بل يرفع الابهام عن الرجوع الذي هو الانتقال الى الموضوع الذي
ابتداء الذهاب منه وهو هيئة الذات قيل هذا القيد لا يخرج الحال والصفة مطلقا كما في جأني
رجل ظريف او راكبا لان الرجل ذات مبهمه بحسب الوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال
فكل واحد من الصفة والحال تميز فرد من افراد اخر ولو اجيب عنه بان المعتبر في الفرق بينهما
اي بين الصفة والحال وبين التميز بان وضع الصفة والحال لبيان الوصف ووضع التميز لبيان
الذات فالمقصد في المثال المذكور رفع الابهام عن الوصف ورفع الابهام عن الذات غير مقصد منه فهو
مما ليس في سماجته خفاء فالجواب عنه بان ماهية الرجل معلومة ولا ابهام فيها والابهام في الافراد
فالموضوع للرجل هو ماهيته وهي الحيوان الناطق المتكلم لا يتم ح يخرج نحو خاتم فضة او حديدية
لان ماهية الخاتم معلومة والابهام في الافراد فيلزم ان لا يكون فضة تميزا واللازم بط كما قال
المص ومن غير مقدار نحو خاتم حديد او الخفض اكثر لاننا نقول بينهما فرق بين وذلك لان في
حاء نبي رجل ظريف يكون ماهية الرجل معلومة والابهام في الافراد من حيث وصف الظرافة او
الركوبية او غيرهما واما ماهية الخاتم غير معلومة من حيث انها من جنس الفضة والحديدية او غيرهما
وقد عرفت ان المراد من رفع الابهام عن الذات هو من ذات الجنس (قوله وتحقيق ذلك) اي
تحقيق ان التمييز يرفع الابهام عن الذات والحال والنعت يرفعان الابهام عن الوصف (قوله
اي عن جنسه) وفسر الذات به لان في ذات الرطل ليس ابهام لان ذات الرطل نصف المن وهو
معلوم وانما الابهام فيها يوزن بالرطل بانه من جنس العسل او الخبز او الزيت او غيرهما (قوله
انه من جنس العسل او الخبز او غيرهما) من الزيت والزبد وغيرهما وكون زيتا تميزا في رطل
زيتا بهذا الاعتبار (قوله فيقم رطل بغداد في) في الصفة ويقم في الحال عندي رطل بغداديا
ولقائل ان يقول ان ما يرفع الابهام عن الوصف يخرج بقوله المستقر ولا يحتاج الى اخراجه
بقوله عن ذات وبيان ذلك ان الرطل موضوع لنصف المن والموضوع له معنى معين متميز
عما هو اقل من النصف وعما هو اكثر منه لكن نصف المن متناوب باعتبار الامكنة فان لنصف
المن في بغداد مقدار معين وفي مكة مقدار كلك فلا يكون في الموضوع له الرطل ابهام لكن
الابهام نشأ في الاعمال باعتبار تعدد الموضوع له فح لا فرق بينه وبين قوله رايت عينا
جارية فيكون قولنا رطل بغداديا او رطل بغداديا خارجا بقوله المستقر لا بقوله عن ذات

فقله من ذات اشارة الى تقسيم التمييز بان التمييز قسما الاول ما يرفع الابهام من ذات
مذكورة والثاني من ذات مقدرة كما ان قوله من زمان او مكان في المفعول فيه اشارة الى
ذلك ويمكن تقرير الشبهة بوجه آخر بانه قد اخرج النعت بقوله المستقر كما خرجت جارية في رايت
مينا جارية ثم اخرج النعت بقوله من ذات اخرج المخرج وهو غير جائز والجواب ان اخرج
جارية في رايت مينا جارية بقوله المستقر ليس من حيث انها صفة بل من حيث انها قرينة
للفظ المشترك وان كانت صفة له ايضاً والحاصل ان الرطل موضوع لنصف المن فالموضوع له
معني معين متميز عما هو اقل من النصف وعما هو اكثر منه ولا ابهام فيه لان نصف المن
وان كان متفاناً باعتبار الامكنة لكن الرطل موضوع لنصف المن مطلقاً سواء كان بفداً دياراً
مكياً او غيرهما فمما يكون الابهام في الموضوع له لكن لا في ذاته وجنسه بل في وصفه بخلاف رايت
مينا جارية فانه امس فيه ابهام في الموضوع له فظهر الفرق بينهما فرقا واضحا (قوله والامن
حيث وصفه) عطف على قوله الامن حيث ذاته وهذا بالحقيقة راجع الى الوزن بخلاف الاول
وهو الابهام من حيث الذات فانه في الحقيقة راجع الى الموزون (قوله قيل زيتا) او عملا او خلا
او غيرهما (قوله لا النعت والحال) عطف على قوله فزيتا اي هما لا يرفعان الابهام عن الذات
(قوله ونسأ يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه) واعتراض بان هذا لا يصح في بعض
الاقسام المقدرة مثل كفى زيد رجلا فان الابهام عن الشئ المنسوب الى زيد
لان الشئ المنسوب الى زيد يمتنع ان يكون نفس زيد والجواب عنه على ما حقق الشيخ
الرضي بان الذات المقدرة نوعان احدهما ان يكون مضافا الى ما انتصب منه اذا صح اضافة
التمييز اليه وقولنا طاب زيد نفسا وعلمنا من هذا القبيل وثانيهما ما لا يكون مضافا اليه اذا
لم يصح اضافة التمييز اليه كقولنا كفى زيد رجلا او شهيدا ^{فكذلك} نقول فيه كفى شئ زيد
على ان يكون زيد بدلا من شئ او عطف بيان له وابعد ^{عنه} على ما حققه المحقق الشريف
قدس سره بان الذات المقدرة في كفى زيد رجلا او شهيدا ايضا مضاف الى ما انتصب منه لانك
اذ قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ما هو ام هو ما رجوليته او شهادته واذا قلت
رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجوليته او شهادته فيكون الشئ المقدر ح وهو الماني مضافا
ولا يخفى انه اذا قيل كفى شئ زيد وجعل زيد بدلا من الشئ او عطف بيان له فم لا يكون في كلا
التقديرين في شئ ابهام حتى يزول عن زيد ابهامه اما على التقدير الاول فلما ذكره الشئ
من ان البديل ليس يرفع الابهام عن الشئ بل هو ترك مبهم ويرااد معين واما على الثاني فلما
ذكره الشئ ايضاً من انه ليس في ابو حفص ابهام بل فيه خفاء وعمر يزول خفاءه واذا عرفت هذا فما
قيل اقول ان بدل زيد عن الشئ زكنا جعله عطف بيان له يزول ابهامه فاي حاجة الى

اسمى من تعامل من جملة ما لا يعني وهو الغام ثم ان قولهم فتامل وقولهم قافهم اشارة الى دقة الكلام وصعوبته بخلاف قولهم تامل بدون الفاء لانه اشارة الى ضعف الكلام كما قالوا فما يكون من جملة ما لا يعني كيف يكون فيه دقة ولو سلم كون الابهام فيه لكن المقصود الابهام الذي يزيل رجلا وشهيدا فان معناه ان الكافية من زيد ما اذا قيل رجلا وشهيدا فيكون المعنى كفى رجوليته او شهادته واعتراض بان ظاب زيد كلام تام لا يحتاج الى التقدير واجابوا عنه بان المراد من المذكورة في قوله مذكورة او مقدره هو ان يكون الذات مذكورة في نظم الكلام اهم من ان تكون ملفوظة او مقدره وبان المراد من المقدره هو ان لا يكون الذات مذكورة في نظم الكلام بل يفهم لان من فحوى الكلام اي يفهم ليا حين ان يقصد المعنى من التركيب وفيما نحن فيه كك كما لا يخفى وبهذا الجواب مقرر ما قال بعض المتأخرين من ان كون ظاب زيد نفسا في قوة قولنا ظاب شيمي منسوب الى زيد لا يقتضي تقدير لفظ شيمي فيه الا ترى ان الحيوان انسان في قوة قولنا بعض الحيوان انسان مع انه لم يقل احد الى تقدير البعض في قولنا الحيوان انسان وبعبارة اخرى بان هذا الوضح لازم ان يكون لفظ البعض مقدر في القضايا المهمة مع انه لم يقل به احد وجه السقوط قلنا ظهر من الجواب المذكور ظهورا بينا ويمكن في دفعه ان يتم ان عدم هذا الاقتضاء لا ينافي تقديره فيه فان عدم الاقتضاء والاستلزام يجمع بتقديره وعدم تقديره معا (قوله يرفعه عن مفرد) جعل كلمة عن صلة المرفوع ويحتمل ان يكون كلمة عن للتعليل فتح لا يحتاج الى تقدير قوله يرفعه اي القسم الاول من التمييز ما يرفع الابهام عن ذات المذكورة لاجل مفرد بان يكون المفرد علة لرفع الابهام كما نزل في قولنا رطل زيتا ويحتمل ان يكون بمعنى بعد اي القدم الاول من التمييز ما يرفع الابهام بعد مفرد كزيتا في رطل زيتا كما في قوله تع طبقا عن طبق اي بعد طبق (قوله ويعنى به ما يبادل الجملة) وهذا المجموع اي المعاني الثلاثة من حيث المجموع معني مجازي للمفرد لانه لم يحى المفرد ما يقابل هذه الثلاثة فكانه اراد معني مجازيا بقريظة المتابلة والمعنى الحقيقي للمفرد اربعة احدها ان يكون مقابلا للمركب كالمفرد في تعريف الكلمة وثانيها ما يقابل المثني والمجموع كالمفرد في قوله المفرد المنصرف وثالثها ما يقابل الجملة كالمفرد في الخبر المفرد ورابعها ما يقابل المضاف وقيل هذا التقابل يشعر بان يقول اللهم ويعني به ما يقابل النسبة في الجملة والنسبة في ما يشابه الجملة والنسبة في الاضافة موضع قوله ويعني به ما يقابل لان المفرد متبادل بالنسبة في هذه الثلاثة فالمتابلة تقتضي ان يراد من قوله ويعني به ما يقابل الجملة اذ ما يقابل النسبة في جملة او شبهها واضافة (قوله والمضاف) اعتراض بان قوله على التمرة مثاها زيدا مثال للقسم الاول من التمييز مع ان زيد اير فع الابهام من المضاف وهو المثل المضاف الى الضمير والجواب انه لا شك ان المراد من المفرد هو المفرد من حيث انه مفرد

بمعنى ما يقابل الجملة ا ومن المضاف هو المضاف من حيث هو مضاف فقوله زبد في المثال المذكور لم يرفع الابهام من المضاف من حيث هو مضاف بل من ذات المضاف اي المثل هو الزبد بخلاف اعجبني طيبه ابا فان ابا يرفع الابهام من نسبة الطيب الى الضمير اي طيبه لاجل انه اب فيكون الابهام في نسبة الطيب اليه لاني نفس الطيب بخلاف المثل وبعبارة اخرى بان المراد من المضاف هو النسبة الاضافية زبد لم يرفع الابهام عن نسبة المثل الى الضمير بل من المضاف فقط وبعبارة اخرى بان المراد من المضاف هو التركيب الاضافي فقولنا على التمرة مثلها زبد ليس تركيبا اضافيا (قوله ويبين) اي بين قدره (قوله اي رفع الابهام مطلقا) اي رفع الابهام من ذات المذكورة هو ا كان في المفرد المقدر او غيره متحقق ا اي هذا المطلق متحقق في ضمن هذا المفرد غالبا (قوله اما متحقق في ضمن عدد) لا يخفى ان المقدر عام يتناول العدد والوزن والكيل والذراع والمقياس وكل واحد منها فرد له فزاد قوله متحقق في ضمن عدد و اشار الى ان ظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الحاش للهام او ظرفية الجزئي للكلي ويحتمل ان يكون عبارة المصم بمعنى ان المقدر ا ما ان يستعمل في العدد او يستعمل في غيره لان المفرد المقدر مستعمل في عدد وفي غيره و ح يكون من قبيل ظرفية المدلول للدال (قوله وسياتي ذكر تمييز العدد وبيان في باب اسماء العدد) قال بعض الناظرين اقول لا يخفى على الناظر في الكتاب ان المصم لم يبين احكام تمييز العدد بامر هاتي باب اسماء العدد بل بين بعضها فيه وبعضها في باب الكنايات فالحوالة على باب اسماء العدد ليس على ما ينبغي انتهى كلامه اقول كلامه من جملة ما لا يعني اما ولا فلانه ليس في كلام الشم ولا في كلام المصم حصر حتى يقر ذلك واما ثانيا فلان المراد من قوله ذكر تمييز العدد هو ذكر تمييز ما هو موضوع للمعدود والظاهر من قوله فسياتي هو هذا المعنى بعينه بقرينة قوله عشرون درهما و ما ذكره في الكنايات يدل على العدد على سبيل الكنايات هذا ثم قال هذا الناظر وقوله فسياتي ليس على ما ينبغي لان المصم لم يبين مميزات كذا وكذا بين لاني باب الكنايات ولا في باب اسماء العدد فاقول هما بمعنى كم الخبرية انتهى كلامه اقول نسبة هذا الى نفسه كذب حيث قال الشم في باب الكنايات انهما بمعنى كم الخبرية (قوله و كالمقياس) فانه يحتمل الوزن وغيره (قوله والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقادير) واعلم ان المقدرات بمعنى مجازي فان عشرون موضوع لعدد معين واطلاقه على المعدود مجاز فاذا قلنا عشرون ضعف عشرة يكون المراد من عشريين نفس العدد لا المعدود بخلاف ما اذا قيل عشرون درهما فانه يحتمل المراد منه هو المعدود لان الدرهم هو المعدود لا العدد وكذا اذا قيل ذراع نصف ذراعين يكون المراد من الذراع نفس الذراع لا المك روع فاذا عرفت ذلك فاعترض بانها اذا كان المراد من المقادير هو المقادير ارباب فلا يصدق التعريف على تمييز المقادير فان عشرون موضوع

للعدد إلا المعدود وكك الرطل موضوع للوزن دون الموزون وقوله زيتا ودرهما انما يرفعان الابهام
 من الموزون والمعدود والذين هما المعنى المجازي لامن الوزن والعدد الذين هما المعنى الوضعي
 فالجواب بان المراد من الموضوع له هو المعنى المراد اي التمييز ما يرفع الابهام في المعنى المراد
 وهو ام من ان يكون المعنى الحقيقي او المجازي واجيب ايضا بان المراد هو ان التمييز يرفع
 الابهام الذي نشأ من الموضوع له ولهذا قال في تصحيح التعريف وهو الوضعي ببناء النسبة
 فان ابهام المعدود نشأ من العدد لكن الابهام من حيث الجنس وكك الوزن وبعبارة اخرى بان
 التمييز في المواضع المذكورة يرفع الابهام عن الموضوع له باعتبار المعنى الذي يرجع المعنى
 الموضوع له اليه وهو المقدرات فيصح ان يقيم في الموضوع له ابهام باعتبار المعنى الذي يرجع المعنى
 الموضوع له اليه وهو المعدود والموزون والمندرج والمقيس (قوله وانما اقتصرنا لمص على
 الامثلة الثلاثة) في المفرد المقدار من غير العدد بقريئة احالة تمييزه الى باب اسما العدد فلا يرد ان
 الامثلة التي ذكرها المهم اربعة لثلاثة قوله لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد
 الذي هو ناصب التمييز فلا يرد ان الالف واللام ايض من الامور التي يتم بها الاعم فانه لا يصح
 الاضافة معها لانه وان تم به الاعم ولكن لا ينصب التمييز عنه واليه اشار بقوله الا ترى ان لام
 التعريف (قوله وهو التنوين) اعم من ان يكون لفظا ونقدا يرا والاول كما في رطل زيتا والثاني
 كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا فان كم في كم رجلا مفرد ناصب للتمييز والتنوين فيه تقديري
 (قوله والنون) اعم من ان يكون نون التثنية ونون شبه الجمع نحو عشرون لان نون الجمع نحو حسنون
 وجهالان التمييز فيه عن ذات مقدرة فلا اشكال ح (قوله ولهذا لم يستوف ا) اي ولاجل ان مطمح
 نظره التنبيه على بيان ما يتم به الاعم لم يستوف اقسامها وكرر بعضها وهو لوزن قال مولانا
 عصفري يفهم من كلامه انه لو لم يتكرر الوزن لم يحصل المقصود وهو كون الاعم ناما بهذه الاشياء مع انه
 حاصل بدونه فانه اذا قيل فقير ابن براء موضع منوان سمنا يحصل المقصود ايض فلا يتكرر انواع الواحد ح
 فهذا اولى انتهى كلامه اقول مقصود قدس سره ان التنبيه يفهم من التكرار فعند عدم التكرار
 وان حصل المقصود في نفس الامر ولكن التنبيه ح منتف ولهذا قال مطمح نظره التنبيه وانقلت
 المفرد قد يتم بنفسه ايض مثل ربه رجلا وقوله تع ما ذاراد انه بهذا مثلا فان رجلا تميز عن المضمير
 تام بنفسه وكك هذا او مثلا تميز عن هذا والناصب للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير واعم
 الاشارة وهما تامان بنفسهما فلم ترك بيانها والجواب بان المقصود في بيان المفرد الذي يتم بسبب
 الغير لا في مطلق المفرد مما لا يلتفت اليه فجوابه ما عرفت انما من التنبيه المذكور (قوله لان
 المضان لا يضاف ثانيا) قيل بهذا يشكك بقولنا حب ربنا لان الحب كما هو مضاف الى
 الرمان يكون مضافا الى الكاف ايض واجيب بان المراد ان المضان لا يضاف ثانيا بحسب الصورة

واللفظ لا بحسب المعنى والحب مضاف الى الكاف ايضا بحسب المعنى ولا يكون مضافا بحسب اللفظ الا الى الرمان فلا يتم غلام زيد وهو رمان يكون الغلام مضافا الى زيد ثم الى عمر ويمكن الجواب ايضاً بان المضاف الى الكاف هو حب رمان لا الحب فقط ومعناه بالفارسية دانه انا رتو ويقم هذا التركيب على من في بدءه حب الرمان دون الرمان فيقيم هذا حب رمان كما تلتف واعترض بانه يشكل بكل فرد فرد وبكلمة واحدة واحدة وشي من الجوابين المذكورين لا يصلح ان يكون جوابا عنه واجيب عنه بان نزيد المثلين المذكورين كل فرد وفرد وكلمة واحدة واحدة والعطف فقوله كل فرد فرد مثلا بحذف العاطف لان الالف لا يضاف الى اسمين بدون عاطف والا فانه بحذف المضاف اليه بخلاف المفروض لان المفروض ان المضاف لا يضاف لان حذف الاضافة كحذف المتنوين والنون لا يكون الا بحذف المضاف اليه اقول يمكن الجواب بان معناه جازان يكون كل منفرد فرد اذ ان كان الفرد الاول بمعنى المنفرد والفرد الثاني صفة له اي كل منفرد صفة ان يكون فرد اي لا يكون منضمما الى شئ آخر اي المنفرد من حيث انه منفرد وايضا جازان يكون الفرد الثاني والاول فيكون الكل مضافا الى الفرد الواحد حقيقة لا الى فردين (قوله كما ان الفرد) وانما اقال حقا ولم يقل كما ان المفرد بعد تمامه لئلا يختص بمثل فربك زيد فرد فرد فرد خلا) الراقد هو المدن الكبير والطويل الاسفل وقيل مكيال معروف لاسفل مصر ياخذ اربعة وعشرين صاعا (قوله في فرد) اي جازان يفرد والضمير راجع الى تميزه بالعدد كالضمير في يجمع بقريظة احواله تميز العدد الى ما سيأتي لان هذا الحكم لا يجري في العدد فان تميز عشرين مثلا مفرد صواع كان جنسا اولاً ومواء قصداً بنوع اولاً (قوله ان كان) فيقيم عندي رطلان زيتا ورطلان زيتا (قوله وهو ما يقتضيه) اي يشارك اجزائه والضمير المستتر راجع الى ما يشارك اجزائه في انه كما يكون اما للكل يكون اما لجزئه ايضم فيل الاول ان يكتفى في بيان معنى الجنس بقوله ويقع على القليل والكثير حال كونه مجردا من التاء لان البعض الاصماء لا يكون اجزاء كما لم يصدركا لضرب والابوة فانه لا يكون للحدث اجزاء بخلاف الماء ولكن يصدق على الجميع اطلاق القليل والكثير ويمكن الجواب بان المراد انه ما شابه اجزائه ان كان له جزء وقال بعض المحشين لا يفتلح للضرب اجزاء لاننا نقول ان الضرب عبارة عن تأثيرات متعددة فكما يفتلح لفظ الضرب على مجموع التأثيرات كذلك يفتلح على كل واحد من التأثيرات انتهى كلامه اقول اما ان يكون التأثيرات متعددة في ضرب واحد او في ضرب متعددة متعددة وان كان الارل فهو مما لا بد لا يكون للحدث اجزاء وان كان الثاني فتأثير الضرب الثاني مثلا ليس من اجزاء التأثير الضرب الاول ثم المراد من قوله مجردا عن التاء للوحدة لمنافاة الجنس بالوحدة كما قيل اقول هذا ايضا في ما مر في اول الكتاب من انه لا منافاة بين الجنس

والوحدة لان الجنس يدل على كثرة ما تحته من الافراد والتاء تدل على وحدة المفهوم فلا منافات بينهما وانقلت التاء لوحدة الفرد لا المفهوم قلت ان التاء اذ دخلت على كلمة لها معنى في اللغة فاذا اريد منها المعنى العرفي يرجع وحدة التاء الى وحدة المفهوم فتأمل حتى يظهر لك ان التاء فيما نحن فيه تدل على وحدة الفرد لا محالة بخلاف ما سبق في تعريف الكلمة فان بينهما فرقا بينا كما لا يخفى على المتأمل وما قال بعض الناظرين من اعتبار قيد المذكور وهو اذا كان له جزء يوجب صدق التعريف على التمرة مع انها ليست بجنس لما بين الجنس والوحدة من التناهي وهو لا مسترة فيه من جملة ما لا يعني لان التجريد من التاء معتبرة في كلا اطلاقي الجنس ثم ما قال هذا الناظر من ان اعتبار هذا القيد وهو ان كان له جزء لا يلائم شأن التعريف ليس بشيء لان للجنس اطلاقا وقوله ما يتشابه اجزاء اطلاقا واحده منها وقوله ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير اطلاقا اخر منها فلا يكون تعريفا ويكون له اطلاق آخر وهو ما كان مقولا على كثيرين ويسمى المنطقي له كليا وبعبارة اخري وهو ما يدل على ذات مبهمة والرجل والفرس من هذا النوع من الجنس (قوله بخلاف رجل وفرس) فان الرجل ليس اسم الجنس بالمعنيين المذكورين فلا يقم لرجلان رجل ولا لفرسان فرس بل يقم لرجلان وفرسان فهما اسما جنس بمعنى ما يدل على ذات مبهمة (قوله اي ما فوق النوع الواحد) اي اذا قصد الانواع المختلفة يطابق فيقم عندي رطلان زيتين وارطال زيوط وهذا المدفع ما قيل اذا قصد نوعين يطابق ايضا فلا وجه ليراد الانواع بصيغة الجمع (قوله قصد الانواع بالاستثناء نظر) لانه جاز ان يقصد الاشخاص لا الانواع (قوله طاب ريد جملتين) بنتج الجيم للمعدد يعني خودست زيد ازروي دوشخص نشستن قيل الاعتراض المورد بقوله قيل اليس علي ما ينبغي لان المثال لا يكون مطابقا للممثل لان الكلام في التمييز الذي يرفع الابهام عن مفرد مقدر مع ان المثال مما هو تمييز عن النسبة فان جليستين يميز عن نسبة طاب الى زيد وايض لا يكون جلسنه اسم جنس لانه اشترط فيه ان يكون مجردا عن التاء وهي موجودة فيها لاحتياج الجواب الى سره والجواب ان جوابه على تقدير التنزل باننا لانم ان يكون المثال من لقمم الاول من التمييز وايض لانم ان يكون التاء فيها فارقة بين الجنس والوحدة بل التاء فيها من اصل الكلمة فلا ينافي كونها في اسم جنس شامل للقليل والكثير من انواع الجلوس او احادها ويمكن الجواب عن الاول بان قوله طاب زيد جلسنتين ليس مثالا بل تنظير ولو سلم فالتناقض في المثال ليست من دابهم ونقول انما ورد المثال من التمييز في النسبة واشارة الى ان قصد الانواع يكون في التمييز عن النسبة ايضا ويمكن الجواب عن الثاني بان وجود التاء فيها لا ينافي جنسيتها لان المراد هو تجرده عن التاء في اغلب المواد فح جاز ان يكون التاء فيه ومع ذلك يقع على القليل والكثير كما لمصادر والجلسة من هذا القبيل (قوله بان المراد بانواع حصص الجنس) واعلم ان

الجنس اذا اضيف الي الشخص يقيم له حصته الجنس مثل حيوان زيد وحيوان عمر ووفير هما ويقال له شخص وفرد اعتباري واذا اضيف الى النوع مثل حيوان انسان وحيوان فرس يقال له يضم حصته الجنس ويقال له نوع اعتباري واليه اشار بقوله صواع كانت بالخصوصيات الكلية اذ لانه باضافة الجنس الى الشخص يحصل خصوصية يسمي لها شخفا وفرد اعتباريا وكذلك باضافته الى النوع يحصل خصوصية اخرى يسمي لها نوما اعتباريا وهذا عند المنطقيين هذا خلاصته ما ذكره مولانا عصم اقول المراد من حصص الجنس ههنا افراد لا حصته كما هو عند المنطقيين لما عرفت ان اخصه فرد اعتباريا والكلام في الحقايق الموجودة وافراد الجنس اعم من ان يكون نوعية او شخصية فاذا عرفت هذا اذ قال بعض الناظرين من ان قوله حصص الجنس ليس علمي ما ينبغي فان الحصة في المتعارف لا يطلق الا على الفرد الذي لا تحقق له في الواقع بل ويحصله العقل من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الى معين فهو ليس بشيء ومسبق من كلام بعض الناظرين هو بدينه ما ذكره مولانا عصم (قوله اي يورد التمييز علمي ما وفق الواحد) ولكن ان قصد المثني فمع يثنى في غير لان يجمع افراد من الجمع معناه المعنى وهو متعدد فضلا عن ان يقع مقابلا للمفرد الذي هو بمعنى ما ليس بمثني ولا مجموعا (قوله حيث لا يصدق الواحد) وهو لفظ ما يقيم انه لا يجمع في مقام الافراد بل يفرد فقوله ويجمع في غير ليس علمي ما ينبغي (قوله ثم ان كان اي المفرد المقدر انما اذ) وانما قال تاما بتنوين اذ لان المفرد المقدر يقيم بها بخلاف التنوين فانه لا يتم به ابل هو متلبس بها ولهذا اقال او المعنى ان وجد التمييز متلبسا اذ لم يقل تاما فارجاع الضمير الى المفرد المقدر اولى لتوافق الحقيقة بقريته قوله بتنوين اذ لان الكلام ههنا في تنوين المفرد المقدر لاني تنوين التمييز ثم ارجاع الضمير الى التمييز تانيا يوافق السوق لان الضمير في قوله يفرد وقوله كان في قوله يفرد ان كان جنسا ارجاع الى التمييز ثم اعلم ان الشئ لما لم يتخير لفظا كان اولاً فعلم منه انه حمله على الناقصة لان المتبادر ان يكون ناقصا لانه تاما ثم في ارجاع ضميره الى التمييز حمله على التامة وحمله عليها خلاف المتبادر فلذلك اذرة فلا ير ما قيل انه يصح حمله على التامة على التقدير الاول اي ان وجد المفرد المقدر حال كونه تاما بتنوين فيكون قوله تاما ح حالا وعلى تقدير كونه ناقصا فهو عامل في قوله بتنوين لكونه خبر المكان باعتبار متعلقه وونا ما وانما انكر التنوين وعرف النون لتعدد انواع التنوين وعدم تعدد انواع النون ثم التنوين في قوله بتنوين عوض عن المضاف اليه اي بالتنوين الذي في المفرد المقدر فان قيل لم يقل او بنون التثنية او الجمع ليدخل فيه الزيدون حسنون وجوها اجيب بان هذا ليس من تمييز المفرد بل هو من تمييز ما يضاف الى الجملة والكلام ههنا في تمييز المفرد لا يقيم قواما لزيدون حسنون وجوها داخل في قوله والافلا فيجوز حسنو وجوه بالاضافة على قلنا لاننا نقول المراد من النون في قوله والافلا هو

النون المنانبة للجمع بخلاف النون في حسنون (فولد فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز)
فلما يستدعي الحكم بكون التمييز متلبسا بتموين المفرد المقدر مثلا العلاقة بين المفرد المقدر
ونون التمييز فلذا قال فانه لما تم الاسم لان التمييز لا يكون الامتلبسا بتموين نفسه لا بتموين
المفرد المقدر فلذا اقتضى المفرد المقدر التام بالتموين او شبهه التثنائية تميزا فقال ان كان
التمييز متلبسا بتموين المفرد او بنونه التي للتثنية (قوله حوار اشاعا كثيرا) انما قال هذا
لرعاية ما يقابلها وهو الجواز المستفاد من قوله والافلا (قوله في نون الجمع) اراد به شبه نون
الجمع لان التمييز في الجمع يرفع الابهام عن النسبة مع ان الكلام فيما يرفع عن الثابت المذكورة
الانرى ان وجودها في فرنا الر بدون حسنون وجودا يرفع الابهام عن نسبة الحسن الى ز بدون
(قوله لئلا يلزم ضافة المضاف) وما قال بعض المتشبهين من انه يجوز اضافة المضاف باسما المضاف
اليه كما يسقط التنوين واخون حين الاضافة ليس بشيء لان المتبادر من المضاف في قوله بان
يكون بنون الجمع والاضافة هو المضاف من حيث هو مضاف فلما اضيف له يلزم اضافة المضاف ونون
اضيف بحذف المضاف اليه يلزم خلاف المفروض (قوله نحو عشرينك) فان عشرين مضاف الى
غير المميز ح فان الكاف لا يصلح ان يقع تمييز لانه لا يصح ان يقر عند عشرينك بالغا رمية نرد
من امهت نسبت غلام كه اين بست غلام مثلا تويكي فيكون مضافا الى غير المميز فيكون معناه
بالغا رمية نرد من امهت بست تويكي كسر التاء يعني بست غلام تو مثلا (قوله وعشري رمضان) فان
المراد منه الايام التي هي عشرين فيمكن ح مضافا الى المميز وان كان المراد منه يوم عشرين يكون مضافا
الى غير المميز ح وعلى الاول يكون الاضافة بيانية وعلى الثاني يكون الاضافة بتقدير من يعني
بست روز رمضان يا بستم روز رمضان ولا يخفى انه لما قال واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف
الى غير المميز ينبغي ان يكتبني بنحو عشرينك بدون ايراد عشري رمضان ويكتفي في بيانه
بقوله فلما اضيف الى المميز الا ان يتقدر قولنا كما يضاف الى المميز بقوله جاز ان يضاف
الى غير المميز ان يقر قوله عشري رمضان يحتمل ان يكون مضافا الى غير المميز ايضم على
نقد يركون الاضافة بتقدير من فيكون مثلا للاضافة الى غير المميز كك (قوله لكثرة الحاجة اليه)
اي حاجة اضافة الاسم الذي بنون الجمع الى غير المميز وقال مولانا عصم دليلا آخر للاضافة
الى باب اسماء العدد او من قبيل مثل قولنا حسنون وجها فهو ايضا خارج مما نحن فيه لان
الكلام في المميز الذي يرفع الابهام عن فوات مذكورة لانه ذات مقدرة وينهم من دليل المناقل
المذكورة انه لم يكن فاذل في الاضافة بنون الجمع على قلتها كما لا يخفى (قوله لا يعلم مثلا)
لا يخفى ان مضافا لو كان تمييزا يكون نكرة لان التمييز يكون نكرة عند البصر بين ولولم يكن
تدريزا الاحتمال ان يكون علائبل الثالث علم لثلاثين يوما والا لتباس ليس الا على تقدير ان

لا يكون علما مكنا قليل (قوله انه اراد عشرين رمضان) وعلى الاول الاضافة بيانية فيكون
الاضافة الى المميز ح وعلى الثاني الاضافة بتقدير من فيكون الاضافة ح الى غير المميز اما
الاول فلان عشرين مبهم باعتبار الجنس بانه من جنس اليوم او غيره فيكون رمضان بملاحظة
اليوم به يرفع الابهام عنه بخلاف اليوم العشرين فانه لا ابهام فيه باعتبار الموضوع له كما لا يخفى
قال مولانا عصم يجب ان يقر عشرين رمضان بالتضوين لان رمضان وان كان غير منصرف للعلمية
والالف والنون المزيديان الا انه قد تقع تميزا كما فيما نحن فيه فيجب تنكيره لوجوب تنكير
التمييز الا ان يقر مختار ما ذهب اليه الكوفيون انتهى كلامه اقول لما كان رمضان في عشرين
رمضان مضافا اليه لكن جره بالفتحة لكونه غير منصرف فاعطي اعراب الاضافة في غير الاضافة قال
رمضان دون رمضان بالتضوين ومثل هذا شائع بينهم كما في عبد الله علما على ان رمضان بدون
التضوين جار ان يكون نكرة ايضاً بان يراد من رمضان هو المسمى به وهو يتناول الثلثين يوما
ويتناول ما اذا سمى له بره رمضان من افراد الانسان وعلى تقدير الاضافة الى غير المميز في عشرين
رمضان جاز ان يراد به ماسمي به من افراد الانسان ولا يعلم انه اضاف الى المميز و اراد من
رمضان الايام التي هي رمضان او اضاف الى غيره و اراد به ماسمي له من افراد الانسان كما يقال
هذا الشيعي من فلان وقال بعض المحشين في الالتباس في هذا المثال نظر لانه في صورة اضافة
الى التمييز يكون رمضان نكرة وفي صورة الاضافة الى غيره معرفة انتهى كلامه اقول وان لم
يكن فيه الالتباس باعتبار وصف التعريف والتنكير ولكن الالتباس المعتبر بينهم هو الالتباس
بحسب اللفظ والمعنى وبحسب الكتابة ايضاً وقد وجد فيه الالتباس بالاعتبارات الثلاثة جميعا وانقلت
ما الفرق في عشرين رمضان بين ان يكون عشرين مضافا الى التمييز وبين ان يكون مضافا الى غيره فانه
يجوز ان يكون الاضافة في كليهما بيانية فان معنى الاضافة البيانية على كالتقدير ان صحيح الحكم
بانه على تقدير الاضافة الى التمييز يكون الاضافة بيانية وعلى تقدير الاضافة الى غيره يكون
الاضافة بتقدير من ليس على ما ينبغي فيكون رمضان تميزا على كالتقديرين لا يقال على تقدير
الاضافة الى غير المميز لا يصح حمل رمضان على يوم عشرين لان رمضان لا يكون محمولا على اليوم
الواحد لان رمضان علم لثلاثين يوما فلا يكون الاضافة بيانية لاننا نقول على تقدير الاضافة
الى المميز ايضاً لا يصح صدقه على عشرين لما مر من ان رمضان على تقدير ان يكون مميزا لا يكون
علما بل هو نكرة لان التمييز عند البصر بين لا يكون الا نكرة فيكون اسم جنس ح بل الالتباس
المذكور ليس بان يكون رمضان نكرة كما لا يخفى قلنا الفرق بينهما بانه على تقدير الاضافة
الى المميز يكون رمضان تميزا عن عشرين لان عشرين مبهم باعتبار الجنس بانه من جنس
اليوم او غيره فرفع الا بهام ح بانه من جنس اليوم دون غيره بخلاف اضافة

التي تميزه فان رمضان لا يصلح ان يكون تميزا لانه لا بهام في اليوم العشرين اي في موضوع
 له العشرين فان الموضوع له في عشرين ح هو يوم عشرين لان معنى عشرين ح هو بفتح وهذا
 المعنى لا يطلق على غير اليوم فرفا واصطلاحا فتح رمضان لا يرفع الابهام المستقر عن ذات جنس
 الموضوع له لوجود الجنس وهو اليوم في عشرين مع ان التمييز ليس الا انه يرفع الابهام المستقر
 عن ذات جنس الموضوع له وبما ذكرنا لا يرد ما يقيم يكون في عشرين ابهام على تقدير اضافته
 الى غيره ايضا بان اليوم العشرين مبهم باعتبار ان اليوم العشرين من رمضان او من غيره
 لا يقيم يلزم من كلامه قدس سره ان يكون الاضافة زائدة على ثلثة اقسام وهي الاضافة بتقدير
 من لانا نقول الاضائف بتقدير من دخلت في الاضافة البيانية لان المقدره ليست الامن
 البيانية ففي الاضافة التي غير المميز يكون من البيانية مقدره بحسب المعنى بخلاف الاضافة
 الى المميز فاعلم ما ذكرنا فاننا قد فصلناه لانه غفل عن هذا المحل كثير من ذوى العقول وقده
رأيت كثيرا من المدرسين يقولون هذا ومثله من المبال والم يعلموا ما يقولون (قوله ليكون
الباب اقرب الى الاطراد) وانما قال اقرب اليه ولم يقل لاطراد الباب كما هو المتعارف لجواز
 الاضافة مع القلة فتح لا يجوز ان يقر لاطراد الساب على الوجه الكلي وقاتل ان يقول ايضا ان
 ان يقول ليكون الباب قريبا الى الاطراد لا اقرب اليه لان الاقرب اسم انفضيل وهو يستدعي
 المفضل عليه وهو غير ظاهر ههنا ويمكن الجواب بان التفضيل قد يستعمل في ادل معنى الفعل
 (قوله مبهم باعتبار الجنس) بانه من جنس الذهاب او النقص او غير هذا (قوله اكثر استعمالا)
 اي خففه اكثر من نصبه او المراد ان خففه اكثر من خفض القسم الاول وهو ما يكون المفرد
 المقدار مضافا الى التمييز والظاهر هو الاول بقرينة قوله اكثر استعمالا فان الشيعه فرينة
 للاول والدايل الاول يفيد الاول والثاني يفيد الثاني ويستدل افادة الدليلين معا للاول
 (قوله مع الحقة) بخلاف التثنيون (قوله ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز) واذ كان قاصرا
 من طابعه لم يحتج الى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص عليه فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو
 طالب التمييز (قوله كان الظان يقول من ذات مقدره) لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا
 في الذات مكن اذا كان في الذات المنكوره فهو داخل في القسم الاول واذ كان في الذات المقدره
 التي هي ظرف النسبة فهو من القسم الثاني (قوله لكن لما كان الابهام في ظرف) ولا يخفى انه لا فائدة
 لا يراد هذا التام في المقصود لانه يكفي ان يقتصر على قوله ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه لان رفع
 التام يستلزم رفع المقصود كما لا يخفى الا ان يقر ابراد اباغ وآكد في المقصود لان كون الابهام
 لازما في النسبة انما يترتب من اقدمه الا ولى فلذا وردها واعترض بان كون الابهام في ظرف
 النسبة يستلزم الابهام في النسبة لانا قد قلنا انه يترتب من ابراد الابهام عن ظرف وهو

رطل مع انه ليس في نسبة عندى الى الرطل ابهام و مترس ايضم بان رفع الابهام عن النسبة لا يكون
 مستلزما لرفع الابهام عن طرفيها فانه لو قيل طاب رطل صاحبها فصاحبها يرفع الابهام في النسبة
 ولم يرفع الابهام في الطرف لانها لا يعلم ان الرطل من ابي جنس والجواب بان الابهام في طرف
 النسبة يستلزم الابهام في النسبة و رفع الابهام عنها يستلزم رفع الابهام عنه اذا كان الطرف
 مقدرا مثل طاب زيد نفع ساو في المثالين المذكورين يكون الطرف مذكورا كما لا ينبغي ويمكن
 الجواب عن الاول بارجاعه الى الشرايطية اي ان كان في النسبة ابهام (قوله تنبيهها على ان مقابلة
 اي النكتة في انه قال والثاني عن نسبة ولم يقل عن ذات مقدر في نسبة وان كان رفع الابهام عنها
 يستلزم رفع الابهام عنه تنبيهها على ان مقابلة هذا القسم بالقسم الاول باعتبار ان في القسم الاول
 يكون رفع الابهام عن الذات وفي القسم الثاني يكون رفع الابهام عن النسبة لا باعتبار عدم ذكر
 الذات في الثاني وذكرها في الاول لانه قد يكون عدم ذكرها في الاول ايضم مثل نعم رجلا فان
 رجلا يرفع الابهام عن ذات مقدر وهي الضمير في نعم هكذا قيل وفيه بحث بان الضمير فيه لان
 ان يكون مقدر ابل هو معنوي فان معنى المقدر هو الحذف من اللفظ وهو ليس كك وانقلت المراد
 من الحذف منه هو عدم ذكره في اللفظ قلت فيلزم ان يكون نعم رجلا من القسم الاول وذلك لان
 المراد من المذكورة في القسم الاول على ما سبق هو ان يكون الذات المذكورة في نظم الكلام اعم من
 ان يكون ملفوظا ومقدرا اذا المراد من المقدر في القسم الثاني هو ان لا يكون الذات المذكورة في
 نظم الكلام بل يفهم اها حين ان يقصد المعنى من التركيب وقولنا نعم رجلا من قبيل الثاني لا الاول
 (قوله وهو اسم الفاعل) اي اسم الفاعل مع فاعله لان من البين ان ما يشابه الجملة ليس اسم الفاعل
 فقط ففيه مسامحة فقوله ما يرفع الابهام عن نسبة اسم الفاعل الى ضميره الرجوع الى الحوض وكذا
 البواقي (قوله والمصدر نحو اعجبني طيبه ابا) وانقلت ان الطيب مصدر مضاف الى الفاعل فهو
 اذا كان دخلا في ما يشابه الجملة فلا يصح مقابله بقوله او في اضافة لان التمييز الذي يرفع الابهام
 عن النسبة التي في الاضافة لا يكون الا في مصدر المضاف وورد هذا المثال مثالها ايضم فايراد هذا
 المثال من جملة ما يشابه الجملة ليس على ما ينبغي فاقول الش اورد المثال بطريق الاضافة
 ويمكن ايراد بغير الاضافة ايضم بان يقيم اعجبني طيب زيدا با برفع الطيب وزيد معا فيكون
 هذا مناقضة في المثال ولو سلم كونه مصدرا مضافا كما هو الالفاظ لكن فيه حثمتان احد ما هيثية
 اللفظية اذاهرة وهي الاضافة واخرها هيثية المعنوية وهي الغامضية لان الضمير فاعل في المعنى
 ولكنه مضاف اليه فاعرف اذا كان كك فيعدله من الاضافة باعتبار الاول اي باعتبار ان الضمير
 مضاف اليه ويعدله من جملة ما يشابه الجملة على التقدير الثاني وهو فاعله فيكون المراد
 منها هيثية الفاعلية فلا اشكال فاعلم ذلك فاذا عرفت هذا فما قل به من النادرين اقول فيه

بحسب قولان اماراد يشبه الجملة ح ما يشمل على نسبة قرية من النسبة التامة والاضاع قوله اوفي اضافة بل لا يصح فالتعشيل بمثل اعني طيبة انا من بنو مستقيم من جملة مالا يعنى كمالا ينفى وقد اخذ الناظر كلامه من حاشية مولانا غيب حيث قال قوله او المصدر جعله الشيخ الرضي د اخلا في شبه الجملة ولهذا اقال لا حاجة الى قوله اوفي اضافة لكن المصدر لم يجعله من هذا القسم ولهذا اقال اوفي اضافة وكلفه اراد يشبه الجملة ما يشمل على نسبة قرية من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك انتهى كلامه (قوله وكذا اكل ما فيه معنى لفعل) اي كل ما فيه معنى الفعل فهو يشبه الجملة قال مولانا عصم هذا الكلمية كاذبة لان اسماء الافعال فيها معنى الفعل وليست مشابهة للجملة بل هي جملة فان قولنا هي هلت زيد بمعنى بعد زيد فهو جملة تم كلامه اقول يمكن ان يقال المراد ان كل ما فيه معنى الفعل بطريق الالتزام مع الاسم الافعال موضوع لمعنى الفعل وما قبل يدخل فيه ما يشمل على النسبة الاضافية مع انه مقابل بما يضاهي الجملة ليس بشيء على ما عرفت في الحاشية السابقة (قوله نحو حسبك ريد رجلا) اي يكفيك زيد قال مولانا عصم والاولى ان يتم كقولك حسبك رجلا زيد لثلاثتهم ان رجلا تميز من نسبة حسبك الى زيد فانه تميز من نسبة الحسب الى الكاف اقول هذا التوهم ليس مما يلتفت اليه على ان لا واي ايراد التمييز بعد ما صار الكلام تاما ولا يتم الكلام الا بعد تقديم زيد على رجلا لان معناه يكفي شيى منسوب لك فزيد بدل من شئ او عطف بيان له فيكون الذات المقدرة ح هو شيى واحتمل ان يكون الذات المقدرة هي الكاف لانك اذا قلت كفاك زيد كان هناك ابهام في ان الكافي ماذا من زيد فبقدر رجلا اي الكافي منه رجوليته ثم اظ ان يكون الجاف في حسبك لطاب المونك (قوله خاص بالمنتصب عنه) بضم الميم اسم مفعول اي الذي نصب تميز لا جله انقلت لا يكون التمييز من زيد في طاب زيد نفسا كذلك فكيف يصح اطلاق المنتصب عنه عليه قلت كلمة من بمعنى بعد وسمياتي تفصيله (قوله والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه) فمعنى قوله زيد طيب ابا على تقدير ان يكون التمييز لما انتصب عنه بالفارسية زيد خوش است از روي پدرى يعني زيد را خوش پدرى (قوله وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة اه) لان كل واحد منهما يرفع الابواب من نسبة وهذا القول المدفع ما يتوهم ههنا لان في المثال الاول يكون التمييز خاصا بالمنتصب عنه وفي الثاني يصلح ان يكون لما انتصب عنه وملتعلقه فيتوهم ان في كل جملة يكون التمييز خاصا بالمنتصب وفي ما يشبه الجملة يصلح ان يكون له وملتعلقه (قوله فكذلك قال طاب زيدا) اي كانه مثل بفعل او شبهه متنازعا بنفسا و ابا وكذا فيما عطف اعني ابوة (قوله بحسب المعنى) لان بحسب اللفظ عطف على قوله ابا (قوله فالنفس عين غير اضافي) وهذا المدفع ما يتم ان يراد خمسة امثلة لكل واحد منهما مما لا حاجة اليه بل يكفي لكل واحد منهما بالواحد الا انه اشار بتكثير الامثلة الى كثرة اقسام التمييز والعين هو القائم

بالتدات ومعنى العرض هو القيام بالغير كالابوة فانها قائمة بالاب ومعنى الاضافي هو ان يكون
متعلقة بالقياس الى الغير كالابوة فان تعقلها بان نسبتها الى البنوة (قوله والاب مين) لانه هو
الذات ولكنه اضافي لان تعقله بالنسبة الى الابن (قوله عطف على قوله في جملة او ماضاهما)
اي او مضاف على قوله ماضاهما فان كلمة او المضاف (قوله اشارة الى ان التمييز قد يكون
صفة مشتقة) لا يفتقر الى اشارة اليها مما لا يحتاج اليه لان كون التمييز صفة مشتقة يظهر من قوله
وان كان صفة اه لاننا نقول نعم لكن لما كان مراد المصم من تمييز الامثلة بيان كثيرة انواع التمييز
في ضمن الامثلة فلذا قال به دره فار ما الاشارة المذكورة (قوله مثلا للتمييز المفرد) واعلم
ان الضمير في دره ان كان مبهما فالتمييز من المفرد وان كان رجوعه الى ضمير معلوم فعن النسبة في الاضافة
والضمير في دره بهيم باعتبار انه لا يعلم رجوعه الى افراد الانسان او غير ما وقوله فار سا يدل الى
رجوعه الى افراد (قوله كضمير ربه رجلا) وان ضمير ربه نكرة مبهمة لان رب لا تدخل الاعلى
النكرة وما قالوا ان الضمير الغائب كلمة معرفة فالمراد به ضمير ربه رجلا (قوله فار يد به الخير)
المطلق (قوله فمن التفرس) والفراصة مصدر المجرد والتفرس مصدر المزيدي والاسلوب بينهم ان يقولوا
ان المزيدي من وادي المحر دلاله كمن الا ان التفرس بالمان مشهورا في معرفة الادمي فلذا قال
ان الفراصة من التفرس (قوله بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عند) انما اراد هذا ليصح الجزاء وهو قوله
جار ان يكون له ولمتعلقه لانه لو كان نصافي المنتصب عنه يصح الشرطية ايضم مع انه لم يترتب الجزاء
عليه فلوام يقيده مقدم الشرطية بهذا القيد ينتقض الشرطية بطاب زيد نفسا فان نفسا يصح جعله
لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه وكك لوام يقيده مقدم الشرطية الثانية بهذا القيد ينتقض
بمثل طاب زيد نفسا ونفسا بله ان الشراراد من قوله يصح هو الا مكان العام المقيد بجانب الوجود
فم لا يترتب الجزاء على الشرط فلذا لك ارتكب خلاف الظ وقال بعد ما لم يكن نصافي المنتصب
عنه وكك اراد من الامكان هو الا مكان العام المقيد بجانب الوجود في قوله والا فهو لمتعلقه لان
منى قوله وان لم يصح جعله اه انه وان لم يكن العدم اي عدم التمييز عن المنتصب عنه ضروريا
فهو لمتعلقه فانه بطلانه جاز ان يكون نصافي ما انتصب عنه فيج لا يصح قوله فهو لمتعلقه ولذلك ابضم
ار نكب فوجه خلاف الف وقال بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه فاذا عرفت ذلك فقوله ان
امتبادر من الامكان هو الا مكان الخاص فلواراد من الامكان هو الا مكان الخاص في الشرطية
الا وامي لا يحتاج الى هذا التكلف لان معنى قوله يصح ح انه لم يكن وجود التمييز عن المنتصب
عنه ضروريا ولا عدم التمييز عنه فيج يصح الجزاء كما لا يخفى نعم يحتاج الى نكاح هذا التكلف
في التسمية وهو قوله والا فهو لمتعلقه لعدم صحة حمل الامكان فيه على الامكان الخاص لانه ح
ايضا لا يترتب الجزاء وهو قوله فهو لمتعلقه عليه لان معناه ح انه ان لم يكن شئ من الوجود .

والعدم ضروريا فهو متعلقه ايا وجود التمييز اذا كان لما انتصب عنه ليس بضروري ولا عدمه
ليس بضروري فهو متعلقه وهو بطم لانه جاز ان يكون لما انتصب عنه فاذا كان كذلك فالاحسن
ان يرتكب خلاف الظاهر في الشرطية الثانية فقط دون الاولى لانه لا حاجة الى التقييم الا في القسم
الثاني واليه اشار مولانا معصا اشارة خفية الا انه قدس سره اراد ان يكون كلمتا الشرطيتين على
وتبعية واحدة لا يقيم لا يصح ان يراد من الامكان هو الامكان الخاص في الشرطية الاولى ايض لانه
ح يلزم ما استحال الشرط والجزاء لان معناه ح ان التمييز لو كان اسما جاز ان يكون لما انتصب عنه
ومتعلقه جاز ان يتوزع كغيره متعلقه فيلزم اتحادهما وهو باطل لانه لا يصح ان يقيم ان كان هذا
انسانا فهو انسان بخلاف ما اذا كان المراد من الامكان في جانب الشرطية هو الامكان العام فانه ح يكون
الجزاء اخص من الشرط فانه جاز ان يقيم ان كان هذا حيوانا فهو انسان لانا نقول المراد
من الجواز في جانب الشرطية هو الجواز في نفس الامر اي ان كان التمييز اسما جاز ان يكون لما انتصب
عنه ومتعلقه في نفس الامر واما المراد من الجواز في جانب الجزاء هو الجواز التركيبي اي جاز ان يجعل
في التركيب تمييزا لما انتصب عنه مرة ومتعلقه مرة اخرى واجاب عن اصل الشبهة الشريفة بان نفسا
كما يصح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح
ان يكون متعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به ثم قال الشريفة المذكور
هذا الجواب حسن بدعي قيل فيه نظر لان للنفس ثلاثة معان ذات الشئ والقوة المدركة والقوة
الحيوانية والنقص ليس الا بالمعنى الاول وهو ان يكون متعلق ما انتصب عنه وانما قلنا ان
النقص ليس الا بالمعنى الاول لان كون نفسا في طاب زيد نفسا تمييزا خاصا لما انتصب عنه لا يكون الا
بان لا يكون تمييزا عن المتعلق وانما يكون نفسا تمييزا عن المتعلق اذ اريد من النفس القوة المدركة
او القوة الحيوانية واردة احد المعنيين من النفس بخلاف ما فرض لانه فرض ان نفسا تمييزا خاص
لما انتصب عنه وقيل في جواب الشريفة المذكور نظر من وجه آخر بان جوابه لا يختم مادة الشبهة
اذ لو نصبت الشرطية بمثل كقبي زيد رجلا لا يكون جوابه جواز اعم منه كما لا يخفى الا ان يقيم انه
خارج عن هذا الحكم لانه في حكم تمييز الصفة كما هي بقوله وان كان صفة كانت له لان معناه
هو الكامل في الرجولية والكامل صفة مشتقة ولبعض الشارحين جواب آخر وهو ان مقدم معطوف
في مقدم الشرطية الاولى فالمتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ومتعلقه جاز ان يكون
له ومتعلقه واعتراض عليه بان يلزم ح اتحاد المقدم والتالي وهو غير جائز واجيب عنه بتقييم
المقدم بكونه قبل جعله تمييزا او تقييمه التالي بكونه بعد جعله تمييزا واعلم ان الضمير المرفوع
في قوله لما انتصب عنه يرجع الى التمييز والضمير المجرور يرجع الى ما ايا ان كان التمييز اسما كما ائنا
لما انتصب عنه ايا اسما لما انتصب التمييز من عامله كزيد ايا ما انتصب عنه هو ما ينسب اليه عامله

ودفعه ما انتصب عنه من باب المجاز لان التمييز لم ينتصب عنه لكنه لما كان سببا لنصبه حيث
 انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه يحمى ما انتصب عنه مجازا فالعبر عن المنسوب اليه بما انتصب
 عنه باعتبار انه اراد بما انتصب عنه ما انتصب بسببه فان انتصاب التمييز في طاب زيد ا بسبب
 زيد اي بسبب نسبة الطيب اليه فيكون من في قوله عنه للسبب واذا كان من بمعنى بعد فلا خفاة
 فيه قال مولانا عم ويتجه على قول المهم والا فهو متعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان
 التمييز اذا لم يصلح ما انتصب عنه يكون متعلقه بلا خفاء وهذا المقام من من التي الاذ كجاء تم كلامه
 اقول يكون لقوله والا فهو متعلقه فائدة تامة باعتبار القيد المذكور وهو قوله بعد ما لم يكن
 نصافي المنتصب عنه على ما عرفت تفصيله من اعلى وجه يستغني عن البيان (قوله لاصفة) اشار
 بقوله لاصفة الى ان المراد من الاسم الاسم المقابل للصفة لا الاسم المقابل للفعل والحرف لانه لو
 كان المراد هو الاسم المقابل لهما فتح يدخل الاسم المقابل للصفة تلييه مع ان التمييز الذي هو صفة
 لا يصدق عليه (قوله جار ان يكون متعلقه) لانه تمييز عما انتصب عنه فقط كما سيأتي (قوله والمراد
بجعله له اطلاقه) قيل معنى المنتصب عنه بالفا رسية شي كه منصوب ميشود تمييزا
 شيعي بان ذلك الشيعي عامل فيه ففي قولنا طاب زيد ا بما ان يكون ما انتصب عنه هو زيد
 او طاب لا سبيل الى الاول لان العامل في القسم الثاني من التمييز هو الفعل وشبهه لا الاسم التام
 بالاشياء المذكورة كما هو في القسم الاول منه ولا سبيل الى الثاني لانه لا يصدق عليه قوله يصح
 جعله ما انتصب عنه لان المراد من جعله له هو اطلاقه عليه ولا يصح اطلاق الاب على طاب وان
 كان اطلاقه على زيد صحيحا والجواب بان ما انتصب عنه هو زيد ولكن اطلاقه عليه مجازا فالمراد
 ما انتصب بسببه كما عرفت آنفا وقيل المراد بما انتصب عنه بعد بان يكون كلمة من بمعنى
 بعد اي التمييز ان كان اسما يصح جعله بما انتصب عنه بعد فيصدق على ابا في طاب زيد ا بان
 منصوب بعد زيد فيكون زيد ما انتصب عنه بهذا المعنى (قوله بان يكون تمييزا يرفع الابهام
منه) ان قلت ان التمييز في القسم الثاني منه لا يرفع الابهام منه بل يرفع الابهام عن النسبة في
 الجملة قلت فيه مسامحة والمراد انه يرفع الابهام عن نسبة الفعل الى ما انتصب عنه (قوله
بسبب القرائن والاحوال) فانه اذا قيل ان زيدا اب حسن فهو قرينة على ان ابا في طاب
 زيد ا تمييز عن زيد في ا قيل ان لزيد ا ا حسنا فهو قرينة على ان ابا فيه تمييز عن
 متعلقه (قوله ان يكون تارة تمييزا عن زيد) لا يقال لا يكون ابا تمييزا عن زيد
 بل هو تمييز من متعلقه فقط لانه فرد من التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مقدره
 اي طاب شيعي منسوب الى زيد وهو متعلقه لانا نقول ان الشيعي المنسوب اليه كما يجوز
 ان يكون متعلق زيد كذلك يجوز ان يكون نفس زيد بمعنى قولنا ان ابا تمييز من زيد ا

تميز من شئ متحقق في ضمن زيد ومعنى انه تميز من متعلقه انه تميز من شئ متحقق في ضمن متعلقه فلا اشكال (قوله فهو متعلق زيد) فان ابوة في طاب زيد ابوة متعلقه لاله وفي كون الابوة تميزا عن متعلقه خاصة خفاء وذلك لان تميز النسبة اما ان يكون صفة او اما والصفة مخصوصة بما انتصب عنه والاسم ملحق قسمين قسم يصح فيه جعله لما انتصب عنه بان يكون اسما راجعا الى المنسوب اليه ويريد برجوعه اليه ان يكون عنه وقسم يكون التميز معني قائما به فالاول مثل طاب زيد ابا والثاني مثل طاب زيد ابوة والتمييز في القسم الاول يجوز ان يكون للمنسوب اليه ويجوز ان يكون متعلقه يعني يجوز في المثال الاول ان يكون زيد هو الاب وان يكون لمن توالى منه وفي المثال الثاني يجوز ان يكون الابوة ابوة من نولد منه وتكون العلم والدار من متعلقاته خاصة مما لا يخفى (قوله وهو الذات المقدرة) لا يقيم عليها نقديرا ان يكون تميز لما انتصب عنه ايضاً يكون الذات المقدرة وهي الشئ المنسوب اليه زيد فما الفرق بينهما . بنا نقول نعم لكن قلنا عرفت ان الذات المقدرة هي الشئ المنسوب اليه زيد قد يكون نفس زيد وقد يكون متعلقه فعلى التقدير الاول يكون ذلك الشئ نفس زيد وعلى التقدير الثاني يكون متعلقه وهو مغاير لزيد بالذات (قوله اي فيما جار ان يكون اه) وانما اختار في ارجاع الضمير هنا ولم يقل اي في الصورتين ودما ما انتصب عنه ومتعلقه سواء كان يصلح لما انتصب عنه او لا كما اخبره الشارحون وهو الظاهر لانه لما زاد قيما وقال بعد ما لم يكن نصا في المنتصب منه فيقوم ان ما هو نفس فيما انتصب عنه كان خارجا عن قوله فيهما فلما في ذلك التوهم اختار في ارجاعه ما يفيد التفصيل وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عصم من ان الضمير فيهما الى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان في المنتصب منه فتكلف في مرجع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف جدا ثم كلامه ولا يخفى ان التوهم المذكور لا يزيل بدون التفصيل المذكور في ارجاع ضمير فيهما فلا يصح ان يقيم يرفع التوهم على نقدير حمل قوله فيهما على المتبادر لان التوهم المذكور ليس الا على نقدير حمله على المتبادر كما لا يخفى (قوله سواء كانت) اي الوحدة والاثينية والجمعية (قوله او المعنى في نفسه) اي سواء كانت لموافقة نفس ما انتصب او لموافقة المعنى الذي هو في نفس ما انتصب عنه اذا اردت اباله فقط اي اذا اردت ان يكون له ابا واحدا (قوله اذا اردت ابا واحدا له) والمراد ابالا جدا ما فوق الواحد فيشتمل المثنى (قوله فعلى كل من النقديرين) وهما كانت لموافقة لما انتصب عنه وبمعنى كان في نفسه (قوله لا اذا كان التمييز جنسا اه) اي يطابق التمييز في جميع الاوقات والوقت كونه جنسا يقع على القليل والكثير فيفردح كلعلم والابوة فانك اذا اردت المعلم من حيث هو علم لا يطابق ذلك اذا اردت الابوة من حيث هي الابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان يقصد الانواع

المتخلفة فم يتمنى ان كان المراد مثني و يجمع ان كان جمعا (قوله الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع) والمراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات النوعية والشخصية كما مر فتعلم يتعرف هو هنا اكتفاء بما سبق آنفا فلا يرد ما ذكره مولانا مع من اسناد النسيان على الشم المدقق الفصيح حيث قال هذا ينافي ما سبق منه ان تشنية الجنس وجمعه لا يخص قصه الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بحمل الانواع على ما يشمل الافراد ما يجب نسبها من قريب بيانها تم كلامه (قوله من حيث امتيازاتها النوعية) فم يفرد لامتيازها (قوله من كل من الزيديين والزيد نوح آخره) كلمة من المبيان وقوله نوح آخر خبر ان (قوله وان كان التمييز صفة مشتقة) اعلم ان التمييز من النسبة ان كان صفة يكون ما انتصب عنه ويكون مطابقا له اما الاول فلان الصفة لابد فيها من ضمير راجع اليها ما انتصب عنه ويكون التمييز له لا متعلقه واما الثاني فلان تشنية الصفة وجمعها بحسب الضمير المستتر فيها الراجع اليها ما انتصب عنه واذا كان كذلك فلو كان ما انتصب عنه مفرد او جمع ان يكون الضمير العائد اليه مفردا ويجب ان يكون الصفة مفردة باعتبار المستتر فيها ويلزم من ذلك مطابقة التمييز لما انتصب عنه في الافراد ومكانا في التشنية والجمع فتقول له درزيد فارماوه درزيدين فارمين وه درزيدين فارسين وقال قوم هو حال والمعنى عندهم هو التعجب منه في حال كونه فارسا والصحيح انه تمييز وانتصابه على الحال ضعيف وذلك لانه لا يخلو ما ان يكون حالا مقيدة او موكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك له در فارما لم يرد به المانع في حال الفروسية وانما يريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول له دره كاتبان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وكك للدره عالما واما الموكدة فلان الحال الموكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت ههنا لو قلت للدره لكان محتملا للفروسية وغير ما قبل ما ذكرنا على انتفاء الحال المقيدة والموكدة واذا ابطالنا ثبت التمييز ثم اعلم ان قوله للدره كلام معناه التعجب والعرب اذا عظمووا الشيء فاية الاعظام اضافة الى الله تعالى اي انا بان هذا الشيء لا يقدر على ايجاد الله تعالى والدر في الاصل مصدر در اللبس يدر در او قيل المراد بالدر هو الخير فانهم كانوا يعتقدون ان اللبس منشاء خير لانه من غالب اقواتهم (قوله او ماوله به) نحو كفى زيدا رجلا فالرجل ماول بالكمال في الرجولية والاصل صفة فيكون رجلا في حكم الصفة فالقدير كفى شئ منسوب الى زيد وهو الكمال في الرجولية والشيء المقدر هو الكافي من زيد ماذا فيقال رجلا اي الكافي الرجولية (قوله والمذكور اولى بموصوفيته) فيكون ما انتصب عنه مذكورا بحلاف متعلقه (قوله ولا يمتثل له) اي لا يمتثل ان يكون الوالد والدة اي لا يمتثل ذلك مع ملاحظة الاولوية كما لا يمتثل ان يكون زيدا في ضربه زيدا

فأعلا مع ملاحظة المنعولية و يحتمل ان يكون قوله يحتمل على صيغة المجهول اي لا يحصل بهذا الاحتمال مع ملاحظة الاولوية فلا يرد ح ان قوله اولئ يدل على جواز كون الصفة بتعلقه وقوله لا يحتمل يدل على عدمه فبينهما نذاف (قوله الواو بمعنى مع) وهي تنفيد مشاركة ما بعد ما لا خبر كان من حيث انه فاعل معنى اقول الواو بمعنى مع اذا دل بمشاركة ما بعد ما لمعمول الفعل ومعموله في الشرط وهو الصفة خبر كان مع ان الضمير الذي في قوله مع مطابقتها فاعل فانتهى المشاركة فلا بد من ناول خبره بالفاعل بحسب المنهى فان خبره فيهما نحن فيه فاعل معنى لان الصفة الواقعة في الجزاء فاعل والظا ان يكون الصفة الماخوذة من قوله وطبقه هي الصفة الواقعة في الشرط في الجزاء وان كانتا متحدتين لان الواقع في الجزاء انما يكون مرتبا على ما وقع في الشرط على ان كلام الشئ يحتمل كون المفعول معه مشاركا بالصفة التي في الراء وهي فاعل كانت فظهر ما ذكرنا من ان قوله مولا نا عصم من ان الواو بمعنى مع والابق مفعول معه مصاحمته فاعل كانت اي كانت الصفة ومطابقتها له اي ما انتصب عنه والتعجب ان الاسم جعل المفعول معه مصاحبة خبر كان فالتعجب الى جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا انه تعالى دل ببيت اللام فاحتج الى اداة لصحة جعل الخبر فاعلا معنى وهذا اوهن من بيت المشكوك فيه فالتعجب بما هو واحد الى التثبيت انتهى كلامه (قوله مع ما ابتتها اياه) وهو اشارة الى ان المصدر يحتمل ان يكون مضافا الى الفاعل وهو ضمير اياه نانه عبارة عن الضمير في طبقه فانه صار منفصلا بسبب وقوع الفاصل بينهما اي بين المصدر والضمير وقوله او مطابقتها اياه اشارة الى ان المصدر مضاف الى المفعول وجعله اصلا بالتقدير مع ان كون المصدر مضافا الى المفعول اولى من كون المصدر مضافا الى الفاعل غير ظاهر بل ينبغي ان يكون الامر بالعكس قيل ويجوز ارجاع الضمير على التقديرين اي الصفة لان نانيتهما غير حقيقي وكل نانيته كك يجوز ان يكون نانيته لان الكلام في الصفة لانه قال كانت الصفة صفة له فهو يقتضي نانيته (قوله الواو وللعطف على خبر كانت) في قوله كانت الصفة صفة له (قوله الاتفاق) اي اتفاق الصفة لما انتصب عنه في الافراد والتثنية اياه (قوله لكونها حاملة) اي لكون الصفة حاملة للضمير الذي هو راجع الى ما انتصب عنه فلا بد من اتفاق بينهما (قوله واحتملت الصفة المذكورة الحال) وقد عرفت ما فيه آنفا فتذكر (قوله عز من قائل) ويترجم باسمه قومي وتوانا است از هيثيه گويند گي يا انكه وي كم يا بست از هيثيه كويند گي (قوله يؤيد التميز) ان قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحال اذ زيادة من ليكون تنصيحا على ان المراد بتمييز الحال كذا ذكره مولا نا عصم اقول لاسم ان زيادة من تنصيص على ان المراد هو التمييز حتى يؤيد زيادتها احتمال الحال بل زيادتها تنصيص على انه تمييز فح لا يؤيد زيادتها احتمال كونها حالا (قوله وايضه المقصود ملحق بالفروسيه) في ما ذهب جعله تمييزا لان

المقصد المدح وهو حاصل ح (قوله لاحال الفروسية) اي لا يكون المقصود مدحه بالفروسية في حال
 الفروسية اي في زيادتها اذ قد يمدح بحال الفروسية بغير ما من الصفات كما في قولنا حسن
 زيد قائما فان من البين انه ليس المقصود في قوله به دره فار ما مدحه بالقيام فنيه لم يمدح بغير
 الفروسية من الصفات فلم يكن المقصود من هذا التركيب مدحه بالفروسية وهذا في الحقيقة قياس
 استثنائي امتدل فيه من رفع الثاني على رفع المقدم بانه لو كان المقصود مدحه بالفروسية فلا بد
 ان يمدح بحال الفروسية بغير ما من الصفات وليس كذلك فلم يكن المقصود مدحه بالفروسية حال
 الفروسية (قوله اذا كان امما ناما بالاتفاق) لا يخفى ان التمييز الذي يكون عامله اسما ما
 يتنوين او نون التثنية والجمع لا يكون الا في القسم الاول من التمييز والاعمال فيه اسم جامد فاذا
 كان كذلك فلا يرد ما قال مولانا عصم من انه يشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او
 المفعول فانه يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله اهم تام هو اسم الفاعل او المفعول فالاولى
 ان يقول ولا يتقدم لتمييز على عامله اذا كان من ذات مذكورة بالاتفاق انتهى كلامه (قوله
 لكونه من حيث المعنى فاعلا) اولان الغرض من التمييز هو البيان بعد الاجمال ليكون او وقع لكن
 البيان بمن البياضية لا يمنع من التقدم كما قيل (قوله اي طاب ابوه) وانما يكون تقديره
 كذلك اذا كان قوله ابانه يميزا عن متعلق زيد واما اذا كان تمييزا عن نفسه يكون تقديره طاب
 ابوه وهو زيد ولكن لما كان الظاهر ان يكون تمييزا عن المتعلق فقال اي طاب ابوه
 (قوله او فاعلا له اذا جعلته لازما) معناه ان ما قالوا ان التمييز عن النسبة فاعل او مفعول هو
 انه فاعل او مفعول للمفعول نفسه او اذا جعلته متعاه يا او لازما (قوله اي انفجرت عيونها) فهو
 فاعل ح ولو قيل فجره هيونها فهو مفعول ح لكن بلا جعله لازما (قوله امتلاء الاناء ماء) لانه
 لا يمتلي الماء من الاناء بل يمتلي الاناء منه بخلاف قولنا ملاء الماء (قوله فكذلك ما هو بمعنى
 الفاعل) لا يقيم هذا لوصح يلزم عدم جواز زيد ضرب لان المبتدأ عنده معنى الفاعل لان الضمير
 في ضرب فاعل والاسناد الى ضمير الشيعي اسناد اليه في الحقيقة لانا نقول لانم كونه في معنى
 الفاعل لان كل ما هو فاعل بحسب المعنى فهو فاعل بحسب اللفظ ايض كعكسه ولهذا قال في
 تعريف الفاعل وقدم عليه (قوله لما فصد المتكلم اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء)
 اي الشيعي المنسوب الى الاناء وهو الماء ولو كان ذلك الاسناد على سبيل التجوز لان
 اسناد الامتلاء حقيقة الى الاناء لا الى الماء (قوله وفدرة) اي فزضه عطف على قوله
 قصد والحاصل ان اسناد الفعل الى الفاعل الحقيقي بغير لازم فان من هو اصل السنة والجماعة
 يعلم ان المنبت الحقيقي هو الله تع في قواهم انبت الربيع البقلة يفنى رويانيدة بهار سبزه را
 مع ان الربيع لم ينبت البقلة بل المنبت هو الله تع وان كان المنبت في هذا الوقت اسناد

الانبات اليه فجعلوه فاعلا لا ثبت فح يصح ان يقال الماء في قولنا امتشيت ماء الاناء فاعلا باعتبار ان الماء سبب لامتلاء الاناء فيجوز اسناد الفعل الى بعض متعلقات الاناء مجازا بقريضة انه سبب لامتلائه ومراده من البحث المذكوران ماذكرة القوم من ان التمييز فاعل اذا جعلته متعديا مما لا يحتاج اليه لان الفاعل الحقيقي كما لا يتقدم على الفعل كك الفاعل المجازي فلا يتقدم ما هو في معنى الفاعل حقيقيا او مجازيا فلا حاجة الى جعل التمييز في معنى الفاعل ان يجعل الفعل متعديا فقط رما ذكرناه في ماذكرة مولانا عصم من انه ليس البحث وارد الان سبب وجوب تأخير التمييز عن الفعل كونه فاعلا اما حقيقيا لورد الفعل المذكور الى المتعدي واما مجازيا ان لم يرد الا انهم تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا با ارد اظهارا لما خفي من الوجه تم كلامه (قوله فالفاعل في قصدك هو التجارة) فالمراد منه هو الشيء المنسوب الى زيد وهو التجارة كما في قوله تع فما ربحت تجارتهم ثم لما لم يكن اسناد الفعل الى المفعول المجازي فلهذا افير المتعدي الى اللزوم في قوله فجرنا لارض ميونها ولم يقل وفجرنا ميونها لان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول وكون العيون مفعولا مجازيا ظم لانها بالعمل يتفجر بنفسها (قوله اليه حقيقة) لان الرابع في الحقيقة ليس الا زيد ولكن اسناد اليها مجاز لانها سبب للريح (قوله وبهذا ايضا فعاء) اي بما ذكر من التعميم وهو كونه فاعلا للفعل بنفسه او فاعلا له اذا جعلته لا رما او اذا جعلته متعديا وجاز ان يشار به الى ماذكر في قوله وهذا بحث اه (قوله خلافا للمازني والمبرد اه) فيل في عبارة المصنف لوران المراد من الفعل في قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل اما الفعل الصريح فقط او الاعم من الفعل الصريح وغيره وان كان الاول فح لا يكون محل خلافا فهما لا الفعل الصريح فح كيف يصح قوله وعلى اسم الفاعل والمفعول اي على ان اسم الفاعل والمفعول يشار كانه في عدم تقدم التمييز عليهما على الاصح مع مخالفة المازني والمبرد فيهما وان كان الثاني فح يكون محل الخلاف الفعل الصريح وغيره بحيث يدخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما في معنى الفعل فح كيف يصح قوله بخلاف الصفة المشبهة لعدم خلافا في الصفة المشبهة اه هذا خلاصة ماذكرة مولانا عصم قول ويمكن الجواب بان مراد صما ان ماذهب اليه اصح المذاهب من عدم تقدم التمييز على الفعل الصريح وغيره مطلقا ليس على ما ينبغي بل لا يتقدم اذا كان العامل غير الفعل الصريح وغير اسم الفاعل والمفعول لضعفها في العمل واما اذا كان العامل فعلا صريحا واسم الفاعل او المفعول يتقدم التمييز عليهما لقوتها في العمل فاشار الشما ذكره فينا الى القصور الذي في عبارة المتن لان الظم من قوله خلافا للمازني والمبرد وهو انه كان خلافا في العمل مطلقا انه ليس كذلك (قوله نظر الى قوة العامل) الذي هو الفعل الصريح واسم الفاعل والمفعول فلما جاء في نظرهما قوة العامل وعدم قوته ففرق بين العوامل واخذ منها ما هو اقوي في العمل وجوزا

نقد يهـ : عليه وامان ذهب الى المذهب الاصح يكون في نظر عدم نقده عليه لاجل انه فاعل في معناه فلم يفرقوا بين التوابع (قوله لضعفها في العمل) اي لضعف صفة المشبهة واسم التفضيل وما فيه معنى الفعل في العدل واما المصدر فلانه في قوة ان مع الفعل فان الضرب في قوة ان يضرب فلا يتقدم ما في حيزان على ان (قوله و متمسكهما) باسم المفعول واعلم ان الاستفهام فيه للانكار وقوله تجهر بمعنى تترك و مصدر ام الحبيبة والالف فيها المتانيد وقوله ما كاد بمعنى ما قرب والواو فيه للحال (قوله على نقد براه) اي متمسكهما به علي نقد بر ان يكون تطيب صفة المونك فان الضمير فيه راجع الى المسمى اي وما كاد تطيب مسمى بالفراق حبيبهما نفسا (قوله لسنكبير) هلته لقوله فان هـ في كاد ضمير الشأن اي يكون لضمير كاد هو مرجع لعدم صحة ارجاعه الى سلمى وان قلت لم لا يجوز ان يكون راجعا الى الحبيب اي وما كاد حبيبه يطيب مسمى بفرق حبيبهما نفسا قلت لا يكون للكلام ربط صحيح علمي انه ينبغي ان يكون الضمير في كاد وهو اسمه والضمير في الخبر وهو تطيب الى امر واحد (قوله عن نسبة تطيب ليهما) لا يتم هذا البيت يكون تمسكا على نقد يم التمييز على الفعل الصريح فقط وما يتمسك به على نقد يهـ على اسم التفاعل والمفعول لا ما نقول اني ما يشار كان مع الفعل الصريح في قوة العمل اذا تقدم عليه يتقدم عليهما ايضم (قوله فلا تمسك) اي على نقد يهـ كبر الضمير في تطيب فلا تمسك به لعدم تقدم التمييز على العامل ح لان العامل هو كاد والحبيب فاعله فهو مقدم ح والحامل ان نفسا يحتمل ان يكون تمييزا عن نسبة كاد اليه على نقد يهـ كبر الضمير في تطيب ويحتمل ان يكون تمييزا عن نسبة تطيب اليها على تقديرنا نيمك الضمير في تطيب فلا تمسك ح لانه اما يكون تمسكا اذا كان نفسا في كونها تمييزا عن نسبة تطيب اليها وقيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي فلا تمسك ويمكن ان يقر ايضم ان المراد بعدم تقدم التمييز على العامل كما هو المذهب الاصح في غير ضرورة الشعر والتقدم في الشعر لضرورة (قوله هذا الوجه) بانه يصلح ان يقع تمسكا لانه جاز ارجاع الضمير المونك الي المذكور باعتبارنا ويله بالانفس فجاز ارجاع الضمير في تطيب بصيغة المونك الى الحبيب بتاويل النفس لانه نفس من النفوس فيكون نفسا ح ايضم تمييزا عن نسبة كاد الى الحبيب ولغايل ان يقول على نقد يهـ كبر الضمير في تطيب ايضم يحتمل ان يكون راجعا الى سلمى بتاويل الشخص لانها شخص من الاشخاص فجاز ان يكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب الى سلمى على نقد يهـ كبر الضمير في تطيب ايضم في كاد يهـ قوله واما على نقد يهـ كبر الضمير فضمير كاد المحبيب اي ويمكن الجواب بان وجه تخصيص ما ذكره بتانيمك الضمير لابتناء كبره ان النفس مذكورة في العبارة بخلاف الشخص فانه ليس بذكور فيها واهذا قال معنى البيت وما كاد نفس الحبيب (قوله اذا لمعني وما كادت) وهذا بيان حال المعنى والايكون الضمير في كاد الى لفظ الحبيب والضمير في تطيب

الى الحبيب باعتبار الخفى اي وما كاد الحبيب نغشا تطيب نفسه بفراقه (قوله غير قادح) اي مضر في التمسك اذ بناء تمسكها على الذم الذي يقبله الطبع السليم فالظن ان يكون الضمير في يطيب على تقدير تانيته راجعا الى مسمى فقوله غير قادح في التمسك في ذيل التفريع (قوله ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج) فقوله الغير المحتاج صفة لقوله معلومية وقوله كافية خبر كان وهذا القول دفع اعتراض لا يخفى وايضا هو اعتراض على المصنف انه قال في شرحه انه الم اعرف المستثنى المطلق الشامل لهما لا متناع تعريفه بحيث يطلق له على كل واحد منهما على المحل لان المستثنى ليس مشترك معنويا بين قسميه بل مشتركا لفظيا كلفظ العين والمراد منه بيان الموضوع له بان يطلق لفظ العين على هذا وذلك وما هيته كل واحد منهما مغايرة لما هيته الاخر فان ماهية المتصل هي المخرج وما هيته المنقطع هي مير المخرج فيمتنع اجتماعهما فلا يتصور تعريف واحد شامل لهما مع ان قوله ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى المطلق فتقرر اعتراضه بان المستثنى مشترك معنوي ويمكن ان يعرف بحيث يشمل لهما بان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيًا واثباتًا كما وقع التعريف بهذا الوجه في الرضي فعدم التعريف قبل التقسيم لاجل ان الاحتياج الى التعريف بل يكفي للتقسيم المعلومية بهذا الوجه فعلى المصنف ان يصحح كلامه في شرحه على هذا الوجه لا بما ذكره فيه واعتراض على المصنف بان التباين بين الماهيتين لا يستلزم عدم اجتماع تعريفهما لانه جازن يكون لهما قدر مشترك كما ان الابدان ماعية مغايرة للفرس مع انه يكون بينهما قدر مشترك وهو الحيوان الماشي وفيما نحن فيه كك بان المستثنى المطلق هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيًا واثباتًا فانه شامل للمتصل والمنقطع معا ويمكن ان يقال مراد المصنف من عدم امكان التعريف الشامل لهما هو التعريف الذي وقع حدا تاما وهو ليس كذلك لعدم اشتماله على جميع اجزاء الحد التام فتدبر واعتراض عليه ايضاً بانه اذا لم يكن للمستثنى المطلق وجود في ضمن التعريف فكيف يعد له من المنصوبات واجيب بانه عد هذا لغوم المجاز وهو ما يطلق عليه لفظ المستثنى منها وعموم المجاز هو ان يراد من اللفظ معنى عاما لم يكن هذا معناه (قوله لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤه عليه) اي على كل واحد منهما بخصوصه الابعاد معرفة كل واحد منهما بخصوصه والمراد انه لا يمكن اجراء ما عليه على وجه البصيرة الابعاد معرفة على وجه البصيرة فان المعرفة على وجه البصيرة انما يكون بالتعريف فاذا عرفت هذا فلا يرد ما قال بعض المحققين ومحصله ان المراد من المعرفة في قوله الابعاد معرفته ذو المعرفة بالتعريف والمعرفة المطلقة وان كان الاول فالدليل في حيوان المنع وان كان الثاني فمسلم لكن الدليل غير مثبت للمدعى لان المدعى هو التعريف لكل منهما (قوله اي الاسم الذي اخرج) اشار به الى ان الالف واللام في اسم المفحول بمعنى الموصول واسم المفحول بمعنى

الفعل المجهول (قوله من متعدد جزئياته) بان يكون المتعدد الذي هو المستثنى منه كلياً
كاحد فان كل شيى هو فرد له والمتعدد الأجزاء هو الذي كان المستثنى منه جزئياً حقيقياً كالعبء
في قولنا اشترى عبء العبد لانصفه وهو اي المستثنى اعم من ان يكون اقل من المستثنى منه واكثر
منه او مساوياً له ومهما شكال مشهور وهو ان زيد افي جاءني القوم الازيد او اداخل في القوم
او خارج عنه وعلى الثاني يازم اخراج شيى وهو خارج عنه وهو بظم لان اخراج شيى من فرع
دخوله فيه ويلزم ايضاً خلاف الاجماع لان القوم دكموا بدخوله فيه في المستثنى المتصل فانك
لو قلت علي عشرة الادرهما كان الدرهم داخل في العشرة وعلى الاول يلزم التناقض الصريح
فكيف يقع في كلام الله تع وكلام العقلاء واجيب عنه بان المستثنى وهو زيد اخرج من النسبة التي
لا يكون متعلق الاذعان والقبول فاخرج عنها اولاً ثم حكم بالمجيئة فيكون الاستثناء متبوعاً
من النسبة متقدماً على الحكم فلا تناقض لان النسبة التي هي ليست متعلق الاذعان
والقبول ليست صادقة ولا كاذبة مع ان التناقض يستلزم الصدق والكذب وهما يستدعيان
الحكم وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولاً للجميع الى القوم على احتمال ان يكون
الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض
الاخر وذلك لان تقرر الايجاب والسلب انما يكون بعد تمام الكلام فاذا قلت الازيد متصل
بجاء القوم نقرر السلب بالقياس الى زيد وتقرر الايجاب بالقياس الى ما بقي وليس معنى
الاخراج الا مخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في المستثنى المنقطع تشريك لم
يكن هناك اخراج واجيب عنه بوجه اخر بان المستثنى يكون مخرجاً من المراد لان الحكم فاذا
قلنا جاء القوم يعلم في بادى النظر انه كان المراد مجيى المجموع فالاستثناء يدل على انه ليس
المراد هذا فاخرج اولاً من المراد ثم حكم بالمجيئة نعم يلزم التناقض على نقد يراخراجه عن المراد
بعد الحكم به وهو ليس بتناقض لانه يستلزم الصدق والكذب وهما يستدعيان الحكم مع انه
مخرج من المراد لان الحكم فيكون الجواب باختيار الاول (قوله صواع كان ذلك المتعدد لفظاً
اي ملفوظاً) او صواع كان المستثنى لفظاً ونقد يرامثل جاءني القوم الازيد فاشار بقوله ملفوظاً الى
ان المصدر بمعنى المفعول ويكون فيه ضمير راجع الى اسم كان وهو قوله ذلك المتعدد وقوله لفظاً
خبره وكذلك قوله نقد يراقيل لاحاجة الى قيد المتعدد اذ الاخراج لا يكون الا من متعدد لكنه ذكره
بيان التفصيل بالا غير الصفة واخواتها وقوله غير الصفة بيان للمواقع لئلا ينهل عنه واخواتها
خلا وعدا وما خلا وناعدا وغيره وبينه ففتح الباء وسكون الياء وهو احتراز عن ما استثنى عنهم زيد
او اخرج منهم زيد وذلك امر اصطلاحى ولا مناقشة فيه واحتمل ان يكون غير الصفة احتراز
عما وقع بعد الا للصفة فانه معرب باعراب الموصوف ثم ان قلت ان ضمير هو راجع الى المستثنى

وما بعد الا للصفة ليس مستثنى قلت يمكن ارجاع الضمير الى ما هو بعد الا واخواتها فلا احتراز
على هذا التقدير (قوله بعد الا واخواتها) ولا يقع المستثنى المنقطع الا بعد الا وغيره وبهذا مكنا قالوا
(قوله حيث علم ا) وهو لدفع ما يقال ان المستثنى المطلق غير من كور قيمه ما سبق فكيف يصح ارجاع
الضمير اليه (قوله ينظرن له) على صيغة المجهول بمعنى العلم والضمير في قوله له راجع الى المستثنى
المطلق (قوله لئلا يندمل عنه) اي عدم دخول الواقع بعد الا التي للصفة في المستثنى ويفهم منه
انه لو لم يورد قوله غير الصفة فيتموه المبتدئ على وحب نضبه بهه الا مطلقا سواء كانت
للصفة اولاً (قوله اي ليس بنفي ولا نهي ا) اي ان لم يكن في اوله شيئاً منها فيكون غير الموجب
هو الذي كان في اوله واحد منها لان نقيض السلب الكلي هو الايجاب الجزئي هذا هو المعنى
الاصطلاحي للموجب (قوله واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب) وانما وجب نضبه اذا كان
بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلاً والبدال بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب
في المستثنى والمستثنى منه واما في غير موجب فلا يلزم ذلك لجواز تكرير اصل العامل بترك
النفي العارض (قوله ولا حاجة هنا الى قيد اخراه) دفع شبهة تقريرها ان القول بان المستثنى
اذا كان بعد الا في الكلام موجب فهو منصوب على الاستثناء غير صحيح لان قولنا قرأت الا يوم
كذا يكون المستثنى منه بعد الا في كلام موجب مع ان المستثنى منه غير منصوب على الاستثناء
بل منصوب على الظرفية لانه منصوب قبل دخولها فلا بد من النقيض بان كان الكلام اليه حب
تاماً ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا عن هذا الحكم ومحصل الجواب انه لا حاجة الى هذا الذي لاجل
ما ذكر لان الكلام ههنا في كونه المستثنى منصوباً مطلقاً سواء كان منصوباً على الاستثناء وعلى
الظرفية او غيرهما بل قوله او كان بعد خلا وعد لان المستثنى بعد ما منصوب على ان ندمفعول به
لا على الاستثناء فعلم مما ذكرنا ان قوله لان الكلام في كونه اليه دليل لقوله ولا حاجة اليه وقوله
فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء دليل لخروج نحو قوله قرأت الا يوم كذا على
نقد يراعتبار قيد المذكور فالمتعرض كانه اراد بقوله فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء
ان نحو قرأت الا يوم كذا من قبيل المستثنى المفرغ فينبغي ان يكون داخل في المسئلة الالية
فأعلم ذلك (قوله وهو ان يكون الكلام موجب تاماً) الكلام التام اصطلاحاً في باب الاستثناء ما فسره
بقوله بان يكون اليه والكلام الناقص اصطلاحاً في هذا الباب ما يقابل (قوله فانه منصوب على الظرفية)
لا يقم لم لا يجوز ان يكون منصوباً على الاستثناء والظرفية معاً لاننا نقر الدليل على كونه منصوباً
على الظرفية كونه منصوباً قبل دخول الالفانه يظن منه ان نصبه بعد دخولها انضم للظرفية
لان دلالته الظرفية على انه يلزم توارده العلتين على معمول واحد شعبي (قوله انما هو
الاخراج مثل مرعى الا) فانه مفعول مالم يسم واعلمه فيكون مفعولاً لا يقال على نقد يراعتبار

قيد المذكور كما يخرج اليوم في مثل قريء اليوم كك يخرج اليوم في نحو قرأت الا يوم
 كذا الا نأقول قد عرفت المراد من الكلام فالمراد ان المستثنى منصوب مطلقا اذا كان بعدا في
 كلام موجب تام او لا فيكون هذا القيد لاخراج مثل قريء اليوم كذا كما لا يخفى (قوله او معنى
 الفعل) وقد عرفت معنى الفعل كما في مالك وزيد اي ما تصنع (قوله لانه) اي المستثنى شيء
 يتعلق به والضمير في له راجع الى المستثنى وكلمة ما عبارة عن المستثنى منه والضمير في
 قوله اليه راجع اليه (قوله احدهما) اي الفعل او معناه واعتراض المص على كلام البصريين
 بانه منقوض بقولنا القوم اخوتك الا زيد فان المستثنى فيه منصوب مع ان نصبه ليس بالفعل
 ولا معناه لعدم وجوده للفعل ولا معناه فيه ويمكن ان يتم ان الش اورد كلام البصريين ولم
 يلفت الى نقض المص لانه كون التركيب المذكور من الفصحاء غير مسلم عند بل هو من مصنوعات
 ويمكن ان يقال ايض في الاخوة معني الفعل وهو الانتساب بالاخوة (قوله او مقدا مطلق
 على قوله بعد الا) وفيه بحث وهو انه لا يفهم ح من العبارة ان انتصابه مشروط بكونه بعد الاعم
 ان انتصابه مشروط به كما ذكره بقوله والعامل في نصب المستثنى اذ وكله في قوله او منقطعا
 فانتصابه فيه ايض مشروط بكونه بعد الا والا يلزم ان يكون المستثنى بعد غير منصوبا في قولنا
 ما جاءني القوم غير زيد وفي قولنا وما جاءني القوم غير حمار مع انه مجرور فيهما وجوبا فلا بد
 ان يعطف قوله منقذعا على قوله في كلام موجب حتى يكون قوله بعد الا معتبرا فيه الا ان يتم
 المستثنى الذي بعد غير مذكور بعد ذلك فهو مستثنى من هذا الحكم ويمكن تقدير الكلام بعبارة
 اخرى بان يقال قوله في كلام موجب خبر كان وقوله بعد الا متعلق بكسر اللام بهذا الخبر وقوله
 مقدا مطلق على قوله في كلام موجب فانه اذا عطف شيء على الخبر الذي كان قيد مقدا عليه
 يكون القيد ح مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه فالصحيح ان المتعلق بكسر اللام على المتعلق
 بفتح اللام اشارة الى ذلك فيكون قوله بعد الا معتبرا في المعطوف والمعطوف عليه جميعا بخلاف ما اذا
 كان قيد الخبر موخر عنه فانه جائز ان يعتبر له في المعطوف وان لا يعتبر فيه فاذا كان كك ففي عطف
 الشم نظر لانه يجوز ان يجب النصب في المستثنى في المثالين المذكورين الا ان يقال ذكر الشيم
 فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما عرفت فنامل قال مولانا عصم نبه الشم ايض على ان هذا الحكم
 في المنقطع يقتصر الى تقييد بكونه بعد الاحيى قال اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل عنه في قوله او
 مقدا ما نم كلامه اقول كيف يصح اسناد الغفلة اليه فانه افاد هذا الحكم في قوله او مقدا ما في ضمن
 المثال وايض لا يحتاج الى تقييد بكونه بعد الا في المنقطع ايض بعد ما ذكره اولان نصب المستثنى
 انما يكون بتوسط الا وهو ظم وايض انما لا بد عطفه بقوله في كلام اذ لم يصرح بعد ما قال انه مطلق
 على قوله بعد الا الى ماد كره بقوله ان نصب المستثنى انما يكون بتوسط الاحيى قال والعامل

في نفسها المستثنى إذا كان منصوباً على الاستثناء (قوله على المستثنى منه) وقوله منه مفعول
 ما لم يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير راجع إلى اللام الموصول (قوله لا متناع تقديم البدل)
 فإنه لا وجه لرفعه إلا أن يكون بدلاً من المستثنى منه (قوله في الأكثر) متعلق به منصوب
 وهو ملحوظ في الكلام (قوله فإنهم فبإل) علة الأكثرية (قوله فإن أكثرهم) فهو إذا كان منصوباً
 منه أهل الحجاز فيكون منصوباً عند أكثر النحاة أيضاً فإن أكثرهم ذهبوا إلى لغة الحجاز (قوله
 مطلقاً) سواء كان من جنس المستثنى منه أو لا (قوله إذا لا يتصور فيه إلا) فإنه إذا كان الحمار مثلاً
 بدلاً عن القوم على تقدير الرفع في قولنا ما جاءني القوم الأحمر لا يكون ذلك إلا بدلاً العطف
 مع أن المستثنى المنقطع لا يصدر إلا بطريق الروية والفظانة والروية هي الفكر والتأمل والذائنة
 بالفارسية زبركي (قوله قبله اسم يصح) سواء كان ذلك الاسم متعدياً والمتعد ما ذكره
 الشم أو غيره مثل ما جاءني زيد الأمر (قوله لا عاصم اليوم) أعلم أن قوله عاصم اليوم
 يكون مستثنى منه وقوله من رحم مستثنى ولا يصح حذف الغاصم لأن حذف اسم لا يقي لنفي
 الجنس لا يثبت في كلامهم ولكن يصح حذف خبره أي لا عاصم اليوم موجود فلا يكون المستثنى
 هو من رحم أي من رحمه الله وهو لم يحوم دأخلا في المستثنى منه فإن المعصوم لا يدخل في العاصم
 فإن العاصم هو الله تعالى والضمير البارز في قوله من رحمه الله راجع إلى من وهو عبارة عن حضرة
 نوح عليه السلام ومن نابعه يعني نبيست نگاه دارنده از طرفان نوح اموزان از خدای مگر آن
 کسی که رحمت کرده است الله نع آنکس را که او معصوم است و نگاه داشته شده است از طرفان
 و أعلم أنه ذهب بعضهم إلى أن المستثنى متصل بان العاصم بمعنى المعصوم كما في قوله نه إلى
 من ماء دافق وهو بمعنى مد فوق وقال بعضهم إن العاصم صفة النسبة بمعنى ذوعصمه كما أن
 الضارب بمعنى ذو ضرب وقال بعضهم إن من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى وقال بعضهم المضاف
 محذوف والتقدير ما رحمة من رحمة و مكان من رحم أي لا عاصم اليوم من الطوفان إلا مكان من
 رحمه الله تعالى من المومنين وهو السفينة (قوله جاوزة) فيكون عند متعدياً بنفسه (قوله وقد ينضم)
 أي خلا معنى جاوزة فيكون متعدياً لأن جاوز متعد فكذا ما هو بمعنى (قوله أو يحذف من)
 ويتعدى إلى المفعول بحذف من ويوصل الفعل إلى المفعول فتعدى بنفسه لأن الفعل
 المتعدى بحرف الجر إذا حذف حرف الجر ويوصل الفعل إلى مفعوله فتعدى بنفسه ويعدى
 هذا الحذف إيصالاً (قوله هي أم الباطن) أي أم باب الاستثناء لأنها موضوعة للاستثناء وما عدا
 ليس موضوعة له بل هو موضوع بالإنجاز فإن غير وهو على موضوعان للمحرية وفلا موضوع
 للخلو وعدا موضوع للمجاوزة فإنها استعملت في الاستثناء بضمير المناسفة (قوله إلى اسم
 المتفاعل منه) أي من الفعل المتقدم لأن الفعل يدل على ما حبه (قوله أو إلى بعض متعلق من

المستثنى منه) اي البعض الذي هو يصدق على كل واحد واحد من افراد المستثنى منه حتى يصح الاستثناء ولهذا قال مطلق فانه يحتتمل الابعاس لان مجاوزة البعض للمعين لا يستلزم المطلق ولا تنال العبارة عليها ولا يصح ان يكون فاعلهما ضمير ارجع الى نفس المستثنى منه لان ارجاع ضمير المفرد الى الجمع غير جائز ومراده ان الضمير راجع الى بعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في علمته نفسا اي كل نفس (قوله والتقدير رجاء نبي القوم عداة) اذ قيل عدائي كذا كان معناه انتفى عني كذا فاذا قلت جاء القوم عدا مجيئهم زيد ا كان معناه انتفى المجيئ عنه واذا قلت عدا الجائي زيد او بعضهم زيد كان معناه انتفى الجائي او البعض من زيد بمعنى ان ليس زيد جائيا ولا بعضا منهم وهو زيد واذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيد ا كان معناه انتفى المجيئ عن زيد و انتفى الجائي او البعض اي البعض الذي هو يصدق على كل واحد من افراد المستثنى منه من زيد (قوله وهما) اي خلا وعدا مع الفاعل والمفعول في محل النصب على الحالية من المستثنى منه (قوله ليكون اوجه بالا) وذلك لان قد من خواص الفعل فاذا لم يكن معها قد فيكونان حرفا الجر والا يضم حرف فيكونان ج اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء (قوله لانهما فعلا ن ماضيان) عدا امتعد بنفسه وخلا بعد الايمان بخلاف من والمستثنى بعد مفعول (قوله نقديرة خلوزيد) بضم الحاء و تكون اللام وقوله وعد و صر و بفتح العين و تكون الكال قيل ان الفعل اذا كان مسندا الى الضمير المستتر فهو اذا صار ما ولا بالمصدر يصير مؤ لا بالمصدر والمضاف الى الفاعل لا بالمصدر والمضاف الى المفعول وفيما نعين فيه يكون مضافا الى المفعول لان زيد مفعول لهما فالاولى ان يتم خلوه زيد ا وعد و زيد ا اي خلوه مجيئهم او الجائي منهم او خلوه بعض منهم زيد ا على ان الضمير راجع الى المجيئ او الجائي او البعض (قوله بالنصب على الظرفية) وهو ان يكون قبله لفظ الوقت مقدرا (قوله وقت خلوهم) المراد سوخلوه بعضهم بان يكون الضمير راجعا الى بعض من المستثنى منه وعلى نقد بر قوله وخلوه مجيئهم يكون الضمير راجعا الى مصدر الفعل المتقدم وبقي احتمال آخر لم يذكره وهو ان يكون الضمير راجعا الى اسم الفاعل منه الا ان يتم اولان الشم لولم يستوف جميع الاقسام لا باس به وذلك لان كلمة او في قوله و فاعلهما ضمير راجع الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم مانعة الخلو فبما ان يكون جميع الاقسام مجتمعا في بعض المراد دون بعض اخرى وعبارته لاتأبي عنه وثانيا انه كذلك قال مولانا عصم اقول في قوله وقت خلوههم اقول من جميع الاقسام وكذا في قوله وقت مجاوزتهم اقول في جميع الاقسام ولم يبق شيئا من الاحتمالات المذكورة لان قوله وقت خلوههم يشمل ما اذا كان الضمير راجعا الى بعض منهم وهو نظم فما قال بعض المستثنى من ان قوله وقت خلوههم

عليه تقديرا راجع الضمير الى المستثنى منه وقوله وقت خلو مجيئهم : على تقديرا راجع الضمير الى مصدر الفعل المتقدم وجازان يكون الضمير واحدا على اهم الغاء من الفعل المتقدم او الى بعض مطلق من المستثنى منه والشك لم يتعرض على هذين الاحتمالين ليس بشيء كما لا يخفى (قوله و وقت مجاوزتهم) اي مجاوزة بعض منهم او مجاوزة الجائي منهم وهذا تفسير قوله وماعدا صرو الان هذا بمعنى جاوز متعمد بنفسه كما عرفت فما قال بعض المحشين من ان قوله وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم صر و امثل قوله وقت خلوهم او خلو مجيئهم في التعرض على الاحتمالين وعدم التعرض على الاحتمالين الآخرين ليس بشيء ايضا كما لا يخفى وقوله او مجاوزة مجيئهم اشارة الى ان الضمير راجع الى مصدر الفعل المتقدم (قوله اي جاؤا خاليا بعضهم) اي بعض منهم او بعض الجائي منهم وكك ومجاوزا بعضهم اي مجاوزا بعض منهم او بعض الجائي منهم فيكون المصدر وهو المجاوزة بمعنى اهم الفاعل وهو المجاوز فالاقسام المذكورة باسرها فما قال بعض المحشين من ان ههنا احتمال اخر وهو حاء واخاليا الجائي منهم او مجاوزا الجائي منهم ليس بشيء كما مر غير مرة (قوله وكذا المستثنى منصوب) ولم يقل وجوبا كما يقتضيه السوق اكتفاء بقوله وانما يكون النصب بعد ههنا (قوله او الى بعض من المستثنى منه مطلقا) غير مختص بفرد من افراد المستثنى منه حتى سمح الاستثناء كما عرفت وانه لم يتعرض الى ارجاع الضمير الى مصدر الفعل المتقدم وهو الجائي الذي هو زيد مثلا لا يجوز ان يقع خبرا عن المصدر في الكلام المشبه لان في ههنا ما هو الجائي الذي هو زيد بخلاف ما اذا كان الكلام منقيا كما فيمان نحن فيه فيكون ذلك لانه لا مانع للمصدر ان يربط ما التعرض اليه بتقدير المصدر المذكور لا يستلزم خروج المستثنى منه وذلك لان نفي زيد عن الجائي لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه ولهذا لم يتعرض الشك الى ارجاع الضمير الى المصدر نعم لوجه زيد ايضا فاليد المبي فيكون التقدير ليس الجائي معنى زيد يفيد المطلوب لكنه تكلف لفظا ومعنى كذا قيل (قوله لا يستعمل هذه الالفعال) اي ما خلا وماعدا وليس ولا يكون لا يستعمل في المستثنى المفرغ ولا في غير المستثنى المتصل من اقسام الاستثناء فجار استعمالاتها في غير الاستثناء فيصح ان يتم ليس زيد قائما ولا يكون صر وقاعدا لان الحصر اضافي لاحقيقي على ما بيننا اليه (قوله وهي لا يتصرف فيها) بان يتم ام يربط او كان او كانا او يقم ليست او يقم بخلو ويعد ووجعلها للاستثناء فلا تستعمل في موضع لا يكون مثلا غير مثل ما كان ولم يكن (قوله النصب على الاستثناء) ويضعف الاستثناء في نحو لا اله الا الله من حيث انه يودم وجهه امتنع وهو الابدال من اللفظ لانه اذا كان بدلا من اله فيكون المبدال منه في حكم التثنية فيصير لاله وهو متمنع وان قلت اذا كان الاستثناء فيه ضميفا فيجب ان يرفع ما بعد اياه ليعمل الاعلى كجمله

غير وهو غير حائز لانه لا بد في ذلك من كون الأتباعه لجمع مذكور غير محصور وهذا الشرط منتف
فيه لان الـ ليس بجمع لا لفظا ولا تقديرا قلت قد يحتمل الاعلى كلمة غير بدون هذا الشرط ايضاً واليه
اشاراً الشـ فيما بعد بقوله فالبا (قوله حال من الضمير المجرور) وانه راجع الى المستثنى ووقوع
الجار والمجرور حالاً انما يكون باعتبار متعلقه وهو واقعا وقوله في محل اشارة الى ان كلمة
ما عبارة عنه فقوله بعد الاحتراز عما اذا و ما قيل ان الشـ جعل قوله فيما بعد الاحتراز الضمير
المجرور و جاز ان يكون بدلا من قوله فيه بدل البعض عن الكل ليس على ما ينبغي لان المقصود
ههنا بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم النخبة ثم قيل ليس في بعض
النسخ لفظه فيه فتح يكون قوله فيما بعد الاظر فامتعلقا لقوله يجوز او يختار على سبيل التنازع
ولا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقييد قوله فيما بعد بكل من الفعلين كما هو المناسب ولك
ان يجبل قوله فيما بعد الاعلى نقداً للنسخ التي فيها لفظه فيه متعلقا بقوله يختار و يحوز
قوله في كلام غير مرادب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالخير فقط لان حواز
النصب في المستثنى هو لادل وندما الحاجة الى اشتراط اختيار الرفع في اختيار المبدل (قوله و الحال انه
قد ذكرناه) اشارة الى انه ايضاً حال من الضمير المجرور المذكور بنقد لفظه فللمضمر في انه
راجع الى المستثنى منه فان المستثنى منه كما يطلق على المستثنى كذا فيعكس الامر ايضاً كما هو
المتضايفان قيل هذا يشكل بنحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الازيد احيث لم يكن البدل ح
اختار ابلح يختار النصب ويجوز البدل وكذا يشكل بنحو ما قام النوم الازيد في جواب من قال اقام
النوم الازيد فان النصب فيه اولى ليظاير الجواب السؤال لوجوب النصب في السؤال والجواب
من الاول بان الحكم المذكور فيهما اذا لم يكن بين المستثنى والمستثنى منه واسطة وعن الثاني
بانه فيما اذا لم يكن جوابا لكلام تضمن الاستفهام (قوله ولم يشترط) كما اشترط في وجوب نصب
المستثنى ان يكون منقطعا ومقدما على المستثنى منه (قوله لان حكمهما قد علم) معناه ان حكمهما
علم بان المستثنى في الصورتين منصوب وجوبا فتح لا يرد ما قيل هذا لوصح فينبغي ان لا يذكر قوله
فيما بعد الا وقوله في كلام غير موجب لان حكمهما قد علم ايضاً ليس بشيء كما لا يخفى (قوله على
البدلية التي بدل البعض من الكل فان قليل بدل من الكل وفي فعلوه و قليل من الجماعة منها و من
نوع البدل في الاستثناء هو انتفاء ضمير المبدل منه لانه الاستثناء المتعل يبغي غناء الضمير لانه
يقيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه فلا حاجة الى الضمير كما هو في المثال المذكور فلا حاجة
الى ان يقرأ فعلوه الا قليل والقليل منهم (قوله بانها) ايراد النصب على سبيل المشاكلة
فلا يرد انه لا يحتاج الى ايراد قوله بالنصب لان ايراده لدفع توهم الرفع والجر فلما يكون
في خبره الف فلا يتوهم ذلك (قوله انما هو بسبب التشبيه بالمفعولية) ودواسطة الا لا بالاصالة بل

بالتشبيه فقوله بوامطة الأعداف على قوله بسبب التثنية (قوله و غراب لبدال بالاصالة) وهي واقعة
في مقابلة التشبيه لافي مقابلة التبعية اي اعراب لبدال بالاصالة اي لاسبب التشبيه بالمفعول
فلا يرد ان اعراب البديل ليس بالاصالة بل بتبعية المستثنى منه (قوله ويعرب على حسب العوامل)
واعترض بان المراد بالعامل اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه وان كان الثاني فيشكل
بنحو ما مررت الابز يد فانه معرب بعامل نفسه لا بعامل المستثنى منه وان كان الاول فلا معنى
للتقييد بالحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور لان جميع المستثنى معرب بعامل نفسه
هواء كان المستثنى منه فيه مذكور او لا واجب بان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويكون
لزيد في مررت الابز يد جريا ونصبا محليا وعامل جرها هو الباء التي كانت دخلة في المستثنى منه
ولكن حذف من المستثنى منه وانتقل عامله الى المستثنى وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء
وقيل بتوسط الا وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه ويمكن الجواب بان المراد بالعامل اعم
من ان يكون عامل المستثنى او المستثنى منه فالقصد انه يرفع ان كان العامل رافعا وينصب ان كان
ناصبا ويجز ان كان جار او ان قلت فيه نظر لان عامل المستثنى وهو المجرور به في مررت الا
بز يد وهو غير الحار في المستثنى منه شخصا قلت انهما متحدان نوعا وان نفاير اشخصا (قوله
لانه فرغ له العامل) اي لان المستثنى فرغ لاجله العامل عن العمل في المستثنى منه ظاهرا بان
تعمل في المستثنى وانما قلنا ظاهرا لان ما هو عامل في المستثنى فهو عامل في المستثنى منه المحذوف
ايضاً ويمكن ان يقال ان هذا المستثنى يختص باسم المفرغ لانه فرغ له عن المستثنى منه ظاهرا
وعلى هذا المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه وبحال المستثنى هو العامل وح لا يكتفي المراد
بالمفرغ لمفرغ له وانما قلنا ظاهرا لان المستثنى دخلا في المستثنى منه المحذوف حقيقة (قوله فالمراد
بالمفرغ المفرغ له) فالعامل مفرغ والمستثنى مفرغ له والمستثنى منه المفرغ منه (قوله اي
والحال) فهو حال من الضمير في قوله يعرب فانه مفعول ما لم يسم فاعله و جازان يكون الواو
للعطف لا للحال بان يكون معطوفاً على المستثنى منه وقوله غير الموجب على غير مذكور ويحتمل
ان يكون الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه و يجعل قوله وهو في غير الموجب
جملة معطوفة على ما سبق يعني وعدم المذكور في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم
المعنى فم يصح عدم الذكر في الموجب فيصح استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف
واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى عن فحوى الكلام اي لا يعرب على حسب اثره اعم
في الموجب وقتا من الاوقات الا ان يستقيم المعنى (قوله ليفيد) اي ليفيد الكلام او ليفيد
المستثنى ويحتمل ان يكون فاعله هو المثل في قوله مثل ما ضرب بني اء فاعلم انه اراد
بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد هو كون المستثنى معربا على حسب العوامل في هذه

الدلالة متحققة في غير الموجب وغير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل
قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقضي مقعد اولمالم يكن قرينة خصوص اي خصوص جماعة
جائية فحمل على العام وليس لها اي لارادة العام وقرينته معارض فتعين المراد واما الثاني فلان
الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فهي
تعارض بقرينة العام فلم يتعين المراد نعم اذا استقام المعنى بقي قرينة العام بلا معارض
ولهذا قال الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل
في الموجب في وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه ح يتعين المراد فاذا عرفت هذا
فلا يرد ما قيل لم لا يجوز جواز الموجب عند قيام القرينة على الخصوص كما ينق في جواب من
قال هل جاءك جميع ادل بيتي جاء بني الاباك لاننا لم ندم الجواز على ذلك الاعتبار
بل هو جائز لانه راجع في صورة الاستقامة ولذا قال الش اويكون هناك قرينة لهالة على
ان المراد اول لا يرد ايضا ما قيل لم لا يجوز ان يكون نحو ما جاءني الازيد على وجه المبالغة
في الغلوي غلوجمع كثير غاية الغلو كما في قولهم واخذت اهل الشرك حتى انه * تخانك النطف
التي لم تخلق * لانا نقول ايضا لانم عدم الجواز على ذلك الاعتبار لانه راجع في صورة
الاستقامة ايضا ولا يرد ايضا ما قيل ان ارادة اصل المعنى متحقق في الايجاب والنفي على العموم
والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وظائف النحو الا ترى انه
يجوز بحرامى المسك ولقيت العنتاء والارض فوقنا ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغي
ان يجوز نحو جاءني الازيد بجعله معربا على حسب العوامل لاننا نقول قد عرفت انه اراد
بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي الاستقامة ح على ما عرفت وجهه واذا نظرت في كلام
الش فضلا في الجواب عن التهمة لا يرد ما ذكرناه ايضا فتأمل (قوله الا ان يستقيم المعنى) قيل
لابحك للنحوي من استقامة المعنى وليس وظيفته النحوي الا بيان الحقيقات التركيبية وان كان
ذلك مستلزما لاستقامة المعنى فهذا البحث من قبيل وضع الشئ في غير محله واجيب بان هذا
البحث يرجع مالا الى ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب
فانه قليل لقلية استقامة المعنى فيه اذا عراب المستعمل كك والبحث عن كثرة الاستعمال
وقلته وظيفته الفن (قوله كل حيوان يحرك فية الاحفلا) وقيل الاسفل قيد واقعي اذ الملك
لا يكون في غير الاسفل ثم لا يخفى ان هذا المثال مجرد ان الحكم فيه صحيح على وجه العموم وقيل
وقد مثل ذلك في كلام القوم حيث قال مولانا فخر الدين في شرحه للمختصر و شارح الوقاية
في قوله والولي العصبه على ترتيبهم اي على ترتيبهم في الارث والحجب اي يقدم الجزء كالابن
وابن الابن فهذا التمثيل مجرد ترتيب المصائب مع ان الكلام فيمن صلح وليا منهم والجزء

لا يمكن ان يكون ولي الصغير والضعيف فلظهوره لم يتعرض الشئ المذكور به فلا يرد ما قال بعض المحشيين من ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لعدم كونه المستثنى منه مفرغاً مع ان الكلام فيه (قوله لظهوره لا يريدها المذكور جميع ايام الدنيا) اي من اول ايام الدنيا الى اخره لانه يستلزم ان يكون زيد مثلاً موجوداً في جميع الازمان من الدنيا وليس كذلك فالقرينة على عدم ارادته هي الظهور والبداهة ويمكن ان يقال لم لا يجوز ان يكون المراد انه قرأت في جميع عمري من الايام الا يوم كذا الا في جميع ايام الدنيا وهذا المعنى مستقيم الان في الاستقامة محل تأمل (قوله نحو مامات الا زيد) وما خلق الا بشر فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضاً استقامة المعنى لانها بيان في الاستقامة وعدمها (قوله واجيب بان اه) هذا جواب عن الشبهة الاولى (قوله على العموم) اي على تقدير عموم المستثنى منه وقوله في النفي عكسه اي في غير الموجب يكون الغالب استقامة المعنى وانما استثنى الاصل الذي في الموجب لانه المراد ههنا لانه داخل تحت قوله ويعرب على حسب العوامل ولم يستثن الاقل الذي في غير الموجب لعدم احتياج اليه لعدم دخوله تحت الحكم لانه غير مستقيم المعنى فبح لا يرد ما قيل انه استثنى الاقل الذي في الموجب فلم يستثن الاقل الذي في غير الموجب (قوله لان اشتراك اه) دليل لقوله وفي النفي عكسه وقوله واما اشتراكها في نعلق الخ دليل في الحقيقة لقوله والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم فاننا اذا قلنا اضربني الازيد فان جميع افراد الجنس مشترك في انتفاء تعلق الفعل الذي هو الضرب لهذا الافراد ومخالفة واحدة منها في ذلك الا انتفاءها بخلاف الايجاب ولم يفرق بين الجنس والنوع فللهذا قال في جميع افراد الجنس ولم يقل في افراد النوع كما هو الظاهر (قوله كما في المثال المذكور) وهو ما ذكره بنو الازيد (قوله وبيان الفرق اه) وهو جواب عن الشبهة الثانية قوله مقتضوع قوله فيه) اي دخول المستثنى في بعض معين عن المستثنى منه وقوله دخوله في مفعول ما لم يسم فاعلمه لقوله مقتضوع وقوله الاولى اي في المثال الاول وهو قرأت الا يوم كذا (قوله كما ذ قيل من ضربك من القوم اه) فالقرينة هو السؤال (قوله لم يجز ما زال زيد الاعمال) لانه لو كان جائزاً يلزم تحقق المشروط بدون الشرط لانهم قد سبق من كون المستثنى المفرغ في كلامه موجب مشروط باستقامة المعنى وهي منتقمة ههنا لدخول جميع الصفات نبيه غير صفة العلم لان من الصفات هو الصفات المتناهية كالسواد والبياض والقيام ولقعود والحمر والصفرة وغيرها فلو كان فيه جميع الصفات يلزم اجتماع الخقيضين (قوله اذ معنى ما زال ثبت) لان ما باللفظ وفي زال معنى النفي كما يكون في انك وفيما انك وفي نرح بكسر الراء وفيما نرح معنى النفي قال مجذ المحشى مولانا هب الاظهر ان يقال اذ معنى ما زال ثبت وانه لان ما زال لا يستدراؤ ثبوت الخبر الاسم لكن البديل ح غير مفيد للمعنى لان كون النفي انما لا يفيد الا يكون ما زال

نفي ثبت فقط لا بمعنى ثبت دائما ثم قال مولانا المذكور الا ان يعم قوله لان نفي
 في اثبات هو ان نفي لنفي يفيد دوام الاثبات ثم قال ولكن في افادة نفي النفي دوام
 ثبات بحث معناه انه في حيز المنع انتهى حاصل كلامه اقول قال الشافعي بحث الحال ان النفي
 تهر بلا قاطع اي بلا قاطع النفي فاذا كان كذلك فنفي النفي يستلزم دوام الثبوت واستمراره
 ل مولانا مع قوله ثبت بقيد الدوام اي الاثبات يفيد الدوام ويظهر ذلك من كتب اللغة معناه
 قال مجد المحشي الا ظهر ان يقال اذ معنى ما زال ثبت دائما ليس على ما ينبغي اقول
 به مفهوم من كتب اللغة في حيز المنع ثم قال مولانا مع ولولم ان لا يكون الثبات مفيد للدوام
 ان ما زال فهنا بمعنى دائما وذلك لان معنى ما زال وقع زوال فمعنى ما زال لم يقع زوال
 ولا زال في قوله لم يقع زوال نكرة وقعت في سياق النفي يفيد العموم فيفيد انه ثبت زيد
 ثم انه انتهى كلامه وهذا الكلام الغاضل المذكور لزيد ما ذكره مولانا مع بقوله وفي افادة نفي
 نفي دوام الاثبات بحث اقول فيه بحث اما اولافان العموم حاصل على وجه الكمال لحصوله
 وجهين احدهما العموم الحاصل من نفي النفي والاخر عموم النكرة التي في سياق النفي
 كون العموم مطلقا يستلزم الدوام في حيز المنع ونقلت نكرار العموم يستلزم اجمالية فالدوام
 اصل منها قلت فيه نظر ايضاً واماناً نياً فاننا لم نكن نزال بمعنى وقع زوال فمعنى ما زال
 يقع زوال بل معنى زال في ما زال زيد الا عاملاً انه وقع زوال زيد فمعنى ما زال فيه انه لم يقع
 زال زيد فلا يكون زوال نكرة حتى يفيد العموم على ان افادة قرينة العموم ايضاً مما
 لا يليل تحته كما عرفت ثم لك ان تتوجه بالمنع المذكور على التفریع وهو قوله فيكون المعنى ثبت
 دائماً اقول في دفع الشبهة بان ما زال للاستمرار والدوام اي استمرار ثبوت خبرها لا صحتها
 ابين في محله وخبره محذوف اي ما زال زيد على جميع الصفات اي ثبت زيد على الصفات كلها
 عالماً فاذا كان للاستمرار والدوام فيكون المعنى ثبت زيد على جميع الصفات الا على صفة
 لم فقوله معنى ما زال ثبت يكون المراد منه الثبوت على سبيل الدوام والدليل يكون
 بتالمعنى لان المراد ان هذا نفي النفي اثبات لم ير لنفي النفي مطلقاً اثبات حتى كانت المقدمة
 شروطة (قوله لان نفي النفي اثبات) اي مستلزم للاثبات لانه عينه لان تصور نفي النفي
 توقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف على تصور النفي وانما يكون عين الاثبات
 كان تصور الاثبات موقوفاً على تصور النفي وليس كذلك وقال مولانا مع ان نفي النفي اثبات
 اعرف بل في اللغة (قوله المراد كل من يتصوره) وبترجم له مركس كه متصور بودا زوي
 ن از اشنايان توزد نك مرامگر زيد مرانزد (قوله واذا نعت بالبدال) اقول لما كان الكلام
 اعراباً مستثنى فبين اول اعرابه وجوباً ثم بين اعرابه جوازاً ثم اعرابه على حسب العوامل

فح لا يرد ما ذكره مولانا عظم حيث قال ولا ينبغي ان هذه المسئلة من تنمة اختيار البدل فينبغي
 ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل انتهى كلامه ثم انه اذا عذر البدل
 على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو خمسة عشر درهما لك الادرم فان خمسة عشر له محل
 قريب هو النصب ويدخل عليه لما ذكره في الكتاب في حمل على محله البعيد وهو الرفع (قوله
 فعلى الموضوع اي حمل) وفي كلام بعض الشارحين فيحمل على الموضوع فاخر المتعلق ههنا فاداة الحصر
 او تنبيها على جواز تلخيرها ولتأكل ان يقول ان ناخيرها لا يجمع لافادة الحصر لانه جاز النصب
 بالاستثناء ايض وان كان البدل مختارا فيوافق به ما ذكره سابقا بقوله ويجوز فيه النصب ويختار
 البدل والجواب ان المراد من الجواز في قوله ويجوز فيه انه هو الجواز بلا ضعف وهذا النصب
 ضعيف لانه يتوهم انه بدل محمول على لفظ احد (قوله عملا بالمختار على قدر الامكان) وقد سبق
 انه يجوز النصب ويختار البدل في المستثنى ولا يتقدر الابدال بحكم تدوير الابدال من اللفظ
 فانه يمكن ان يبدل من المحل عملا بالمختار بقدر الامكان (قوله على موضع احد) فانه مرفوع
 بالفاعلية محلا (قوله فمرفوع محمول على محل احد) لانه مبتداء تخصص بالعموم قيل يجوز
 ان يكون مرفوعا بانه كان بدلا من الضمير المستكن في الظرف اي الضمير المستكن في
 قوله فيها فانه فاعل له راجع الى احد والقول بانه حاز ان يكون منصوبا على الاستثناء
 ضعيف لانه يتوهم انه بدل محمول على لفظ احد (قوله على محل شيئا) الاول لانه مرفوع
 على انه خبر المبتداء (قوله ولا يخفى انه لو جعل اه) وسواء عراض على قوله اما وصفه به
 وقيل اوله يوصف بقوله لا يعباء به يصح ان يتم لان التنوين في شئى الماني جاز ان يكون
 للتحقير اجماعى حقير فان نموين التنكير للتحقير وقيل اما وصفه به املا يتوهم استثناء
 المشيى عن نفسه وعلى هذا يندفع قوله ولا يخفى كما لا يخفى (قوله لكان ادق والظف) اما
 الاول فلزيادة التوجه والتأمل في دراسته راما لثانيه فندفع الاحتياج الى قوله لا يعباء به
 (قوله لانتقاض النفي بالا) وقيل لوزنه من الاء تنزاعية فيه يلزم زيادتها في الشخص وهو
 غير جائز فانها لا تدخل الاعلى الكلي وندفعه كونه من بلا متفرقة لان الاخفش جوز
 دخول من الزائدة في الموجب كقولنا وقد كان من منار (قوله لانه لنا كبد النفى) اي نفي مجرورها
 سواء باشرت له اولها نحو ما جاء نبي من رحل وامراءه (قوله الاعمر بالنصب) لا يقال على
 نقله البدل لا يجوز النصب فيه لان اعراب البدل يكون مثل اعراب المبدل منه مع ان اعراب
 البدل هو النصب و اعراب المبدل منه الفتح لا ما بقول اعرابه يكون مثل اعراب المبدل منه
 او في حكم اعرابه وههنا كك لان اعرابهما معا بسبب العامل ولهذا قال لان فنحنه شبيهة اه (قوله
 كلب) اي حقيقة او حكما والاول على من ذهب من قال ان البدل بتكرير العامل حقيقة فقوله لنا

سلب زيد ثوبه في التقدير سلب زيد سلب ثوبه والثاني على من ذهب من قال ان العامل في المفعول
منه هو العامل في البدل و اشار اليه بقوله حقيقة اذالم يكن البدل اه (قوله وما ولا لانقدا وان لاحقبة
اذالم يكن البدل الا بتكرير العامل) وذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وان ما ير
التوابع يكون العامل في المتبوع واعتبر سراية حكم المتبوع فيه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف
كسائر التوابع فاشارة الشارح الى المذهبين (قوله ولا حكما اذا اكتفى اه) اجاب نقدا ير الحكمي اذ اكتفى اه
وكك قوله اذالم يكن البدل الا اه اي تقدير الحقيقي اذالم يكن البدل اه (قوله حال كونهما) فهو
جال عن الضمير المستكن في قوله يقدر ان فانه مفعول مالم يسم فاعله لقوله يقدر ان ويحتمل
ان يكون قوله عاملتين تميزا ويحتمل ان يكون مفعولا ثانيا لقوله يقدر ان بتضمين معنى
الجعل اي ما ولا لتجعلان ما ملتقين (قوله بعد اه) وفي بعض النسخ بعد ما اي بعد الا (قوله لاهما
عملتا للتفي) يعني ان النفي علة لهما على ليس وان اي حمل ما على ليس وحمل لا على ان
فان ما مشبهة بليس ولا لنفي الجنس مشبهة لان فاذا كان النفي علة لهما على ليس وان في
العمل او جزء للسلسلة فعلى كلا التقديرين يلزم من انتفاء النفي انتفاء عملهما لان انتفاء العلة
مطلقا سواء كانت تامة او ناقصة يستلزم انتفاء المفعول ثم ان حمل لا على ان لاجل ان لا للمبالغة
في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات فيكون من قبيل حمل النقيض على
النقيض (قوله وهو الفعلية) لان معنى ليس في الاصل ما كان بدليل لحوق علامات الافعال عليه
نحو ليست و لست ثم سلب الدلالة على الزمان الماضي فحكمه حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى
الكون و هو قد يستغنى نفيه و يبقى عمله نحو ما كان زيد الا فائما لبقاء معنى الكون هذا الا (قوله
بفتح السين وكسرها) قيل الكسر في صوي مع القصر والفتح في صواء بالوا مشهوران (قوله لكونه
مضافا اليه) اه لكون المستثنى مجرورا بعد ما (قوله وبعد حاشا في الاكثر) لا يقر ايراد بعد
مستدرك بل ينبغي تركه لطلب الاختصار في المتن لانا نقول ايراد تنبيه على ان قوله في
الاكثر متعلق بقوله حاشا فقط دون غير صواء وصوى (قوله لكونها حرف جر) وقد جاء بعد ما
النصب كما في الدعاء المنقول اللهم اغفر لي واسمع دعائي حاشا الشيطان والدليل على حرفيتها
دخول ياء المتكلم بدون نون الوقاية مثل حاشا في لانه اذالم يكن حرف فيكون فعلا لانه ام يقل
احد بكونها اسما وقال في المبنيات ان ياء المتكلم اذا حقت اخر الفعل تدخل نون الوقاية عليه
لتقي اخر الفعل عن الكسر الذي مواخت الجرم مثل جاءني وخر بني فلو كان حاشا فعلا فلا بد من النون
هنا لحوق ياء المتكلم وليس كك ولقائل ان يقول ان اخر حاشا يامن من الكسر بسبب الالف
فجاز دخول ياء المتكلم عليها لان الحاق النون ليس الا ليامن اخر من الكسر وهذا الامن حاصل
بالالف الا ان يقال الحكم جار في جميع الافعال مطلقا لاطراد الباب (قوله بصرية المستثنى) بفتح

التاء وسكون الباء بنقطة التختانية بمعنى بري شدن وپاك شدن وفي بعض النسخ تنزيه
 بالنون والياء اي تنزيه المستثنى عما نسب اليه وهو الفعل واعلم ان حاشا اذا ب تعمل في
 الاستثناء وغيره فمعناه التنزيه اي تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر (قوله اني براه الله
 من ضرب عمر) فالضمير في حاشا راجع الى الله تع وهو فاعل ومجموع الفعل مع الفاعل حال
 وصاحب الحال هو زيد وضافة الضرب الى عمر ومن قبيل اضافة المصدر الى المفعول اي عن
 ضرب زيد عمر او يترجم زدند قوم عمر رادرحالتي كه بري گردانيد الله تع زيد را ازردن زيد
 عمر را يعني زيد الذي من جملة القوم لم يضرب عمر اقبل ارجاع الضمير في حاشا الى
 مصدر الفعل المذكور اظهر اي بري الضرب عنه نفسه اي نفس الضرب اي لم يقع الضرب
 منه وقد جعل الله فاعلا له ولم لم يجعل المتكلم فاعلا اي بري المتكلم عن ضرب عمر وانقلت
 انما لم يجعل فاعله المتكلم لان برصيغة الغايب فيجب ان يكون فاعله ايض غائبا قلت لتايل
 ان يقول لم لا يجوز ان يكون بر امثل ليس ولا يكون فانه شاخ بينهم ايراد هما مفردا حالة
 الاستثناء وان كان الاستثناء من الجماعة المخصوصة فجاز ان يكون في صيغة براء ايض كذلك بان
 شاخ اي راد بصيغة الماضي وان كان المقصود المتكلم وفيه اي في قول القائل نظرا ليعنى وذلك
 لان ليس ولا يكون وان كان مفردين لكن الضمير فيهما راجع الى بعض من الجماعة او الى الجائي
 منهم كما سبق تفصيله لا يتال لا يجوز ارجاع الضمير في حاشا الى الله تع لانه تع لم يسبق
 مع ان المرجع اليه للضمير الغايب لا بد ان يكون مذكور الا نناقول ان الله تع معلوم قديما
 فكانه سبق ثم لا يقال اذا كان ضمير الغايب الى الله تع فلا بد ان يكون غائبا فكيف يحكم بكونه
 تع غائبا لاننا نقول الضمير راجع الى لفظ الله وهو غايب لان الاسماء الظاهرة كلها غايب (قوله
 واعراب غير) وانما لم يبين غير مع انه بمعنى الحرف للاضافة المانعة من البناء اولان الحرفية
 مارضة له وانما لم يقل اعراب غير وحاشا وليس ولا يكون وغيره مما سبق لان بعضها فعل وبعضها
 حرف والاعراب فيهما بخلاف غير فانه اهم فلذا خصه بالذكر والمراد الاعراب بسبب العاسل
 فلا يرد النقض على المضارع لانه معرب (قوله على التفصيل المذكور فيما سبق) من وجوب النصب
 في المستثنى الموجب والمنقطع وجواز ع اختيار البديل في غير الموجب التام والاعراب على حسب
 العوامل في الناقص نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني القوم غير
 حمار بالنصب وما جاءني احد غير زيد بالرفع على البديل والنصب على الاستثناء وما جاءني
 فير زيد على التفرغ (قوله فانه لما انجز بده) انما قال بطريق الظن لانه غير جارم به بل هو ظان
 فيه قال مجد المشي مولانا عبا اذا انتقل اعرابه الى غير فالاحسن ان يقول اعرابه اعراب
 المستثنى بالابدون الكاف فان اعرابه ح عين اعرابه وقال مولانا عبا في رد بان اعراب غير فيد عيني

اعراب المستثنى بنفيير لا عين اعراب المهستثنى بالانبل اعرابه كاعراب المستثنى بالانما يرد الاعتراف
 اوفال المصم و اعراب غير فيه كاعراب المستثنى بنفيير اقول اعراب غير ليس عين اعراب المستثنى بنفيير
 لان اعراب المستثنى مجرور ولا يكون اعرابه عينه فاقول الجواب عن الشبهة المذكورة بان اعرابه
 ليس عين اعراب المستثنى بالاشخص بل عينه نوعا فيصح قوله كاعراب المستثنى بالانما يرد الاعتراف
 ثم اقول في معنى كلام المصم ان اعراب غير كاعراب المستثنى بالانما كاعراب المصم الذي استثنى بالانما
 لاحتمياج غير اعراب هذا الاسم واستغناء ما بعد غير عن اعرابه لان غير لما كان بمعنى الاكثار ما بعده
 مستثنى نية تنقي اعراب المستثنى ولكن للمستثنى اعراب اخر لاجل الاضافة وذلك وجه ان يكون
 اعراب غير اعراب الاضافة فيعنى ما بعد غير بما فضل عن حاجته اليه بقريضة احتياجه اليه اي
 الى ما فضل من حاجته فقول المصم انتقل اعرابه اليه بهذا المعنى في ما ذكره مجدا لمعني على
 المصم بقوله لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالانما كان الاحسن ان يقول و اعراب غير اعراب
 المستثنى بالاكلام حسن و مادكرة مولانا مصم كلام ثانيا خال من الحقيقة كما لا يخفى على
 المتامل ثم ما ذكر من معنى الكلام هو قريب بما ذكرنا من ان الاعراب كاعرابه نوعا لا شخصا لان
 مال معناه ان اعرابه في الانتصاب لا غير (قوله و غير اي كلمة غير اد) و قوله غير بالتنوين
 مبتدأ و صفة خبره و قوله حامت على الاستثناء خبر بعد خبر و صفة والضمير للمصنعة او الغير
 بتاويل الكلمة او باعتبارها حمل الصفة عليه فالمبتدأ هو كلمة حقيقة تخصمت بالصفة (قوله
 لتلتها على ذات مبهمة) فيكون المراد من الصفة هو الاسم الصفة بمعنى ما يدل على ذاته
 مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها فتكون مقابلة للاسم الذي هو قسم من الاسم المقابل للمفعول
 والحرف (قوله باعتبار ميم معني مغايرة بها) واعلم ان كلمة غير يدل على مغايرة ما قبلها
 اي موصوفها لما بعدها سواء كانت تلك المغايرة بحسب الذات او بحسب الوصف بان كانا متغاثرين
 ذاتا او متغاثرين وصفًا وقيل دلالة كلمة غير على المغايرة بحسب الوصف مجازا (قوله فالاصل
 في ان يقع) اي المناهبة ان تقع كلمة غير صفة في التركيب ايوافق اصلها (قوله جاءني رجل فيرو
 زيد) ان موصوفها نكرة لا يزول الابهام عنها باضا فتها الى المعرفة (قوله وذلك لا اشترك)
 اي ارتكاب خلاف الاصل بسبب المناهبة بينهما وهي الاشترك في المغايرة لان كلوا هما منبما
 يدل على مغايرة ما قبله لما بعد ، فان غير يدل على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او وصفا
 والا يدل على مغايرة ما بعد ما قبلها في الحكم فجاز استعمال كلوا احدهما في معنى الآخر
 بعلاقة المشابهة فيكون ذلك الامتثال في غير الموضوع له بسبب المشابهة بين المعنى الموضوع
 له وبين المعنى المجازي وهو المسمى الاستعارة (قوله كما حملت الا) بسبب المناهبة المذكورة
 بلية في الصفة فان كلمة الا في الاصل للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا اصل الحرف ان لا يكون

صفة (قوله لكن لا يحمل الاء) اي حمل الاعلى كلمة غير في الصفة في اغلب المواد مشروط بان يكون الانابعة اذ فقوله ما بالمدفع ماني عبارة المص حيث يهجم ان يحمل الاعلى كلمة غير في بعض المواد بدون كونها مشروطة بهذا الشرط مع ان عبارته يغير الكلية كما في قولنا لا اله الا الله فان الشرط منمنفه فيه فان الدابس بجمع لا لفظا ولا تقديرا (قوله اي واقعه بعد متعدد) اراد من التابع للمعدية وقوله واقعه عامل الظرف الماخوذ من لنابع واراد من الجمع معناه اللغوي وهو التعدد (قوله فوجب ان يكون موصوفا مذكورا) والتهنير نظريا وهو يتم بضم شيمي وهو استعمال الالف في معنى الصفة خلاف لاجل فعند اعتبار الصفة يظهر هذا المعنى في الا فوجب ان يكون موصوفا مذكورا يظهر هذا المعنى لا مقدر بخلاف غير فانه في الاصل للصفة فجاز ان يكون موصوفا مقدر اقال بعض المحشين من ان هذا لا ينفرح على ما قبله لان كون الشيمي بعد متعدد لا يقضي ان يكون موصوفا مذكورا ثم الحواب عنه بان الغاء للمتعقيب فالمعنى واذا عرفت هذا فوجب ان يكون موصوفا له ليس بشيمي فان كون الغاء للمتعقيب مما لا يقبله العقل السليم وايضا كونها للمتقيب لا يستلزم تقديرا قوله اذا عرفت هذا و اراد ان ينجى على انها في جواب الشرط المقدر (قوله فلا تقول في الصفة) اي في الا للصفة جاءني اذ لعدم التعدد في الموصوف ولا يكون للاستثناء ايض لوجوب التعدد فيه ايض فلا يهجم هذا التركيب (قوله فيدخل فيه) اي في التعدد ما جاءني رجلا ن الازيد وهذا الاستثناء منقطع لان الموصوف وهو المحكوم عليه اثنان من افراد الانسان وليس زيد كك وانما يكون متصلا اذا قيل جاءني رجلا ن الازيد لانه يحكون الا للصفة (قوله اي منكر) فسر المنكورا بالمشارة الى ان مجيء نكرا لتشد يد معلوم كما قال المص واد انكر صرف واما مجيء اسم المفعول بالتخفيف كمنكور غير معلوم (قوله لا يعرف باللام) اقول الفرض التخصيص باللام مثلا لا المحصور والحاصل انه لما فسره بقوله اي منكر اعلم ان المراد بالمنكر ما ليس بمعرفة فاذا لم يكن معرفة فلم يكن معرفة باللام ايض فعدم كونه معرفة باللام يحتاج الى البيان لثقله بخلاف ما لم يكن معرفة باللام من المعارف فانه لا يخفاء فيه مع ان كونه معرفة باللام اكثر استعمالا من المعارف التي تنير اللام كما لا يخفى فلا يرد ما قال مولانا عصم من ان كلامه يشعر بان المنكر احتراز من المعرفة باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز من كل معرفة سواء كان ذلك المتعدد معرفة باللام او كان مضافا بان كان تعريفه بالاضافة مثل جاءني اخوة زيد الاممرا فان الاخوة معرفة باضافة اللى زيد فانه لا يصح فيه الحد على الصفة فلا يتعدر فيه الاستثناء او كان من اسماء الاشارة مثل جاءني مولاء الاريد فان اسم الاشارة من المعارف فلا يتعدر فيه الاستثناء او كان اسما موصولا نحو ان الانسان لغبي خسرا الذي امنوا وقيل في المنكور لاجل ان ال المعنى غير الموصوف فيه لا يكون الانكرا وكك ما هو معناه (قوله حيث اراد به

(العهد) اي بالعدد الخارجي لا الدامني لانه في حكم النكرة ولا يبراد به الجنس ايضاً لانه واحد كجانبه تشبي
 فلا تعدد في الجنس اصلاً فيكون منحصر افيها (قوله وعلى نقد بران يشار) اي يعلم التناول قطعاً
 على نقد بران يشاراه (قوله او عدم التناول) اي يعلم عدم التناول على نقد بران يشار به اه
 (قوله والمحصور نوعان) واليعرف غير المحصور من معرفة المحصور فلذلك تعرض الى بيان المحصور
 فقال المحصور نوعان اه (قوله اما الجنس المستغرق) فان النكرة الواقعة في سياق النفي جنس مستغرق
 (قوله نحو ما جاءني رجل اه) ان قلت الكلام في الجمع المنكور الغير المحصور والرجل ليس بجمع قلت
 الرجل جمع بالمعنى المذكور وهو المتعدد فهو وان لم يكن جمداً حقيقة لكنه جمع بمعنى لانه
 نكرة واقعة في سياق النفي ففيها تعدد قطعاً وايه يشعر فيما بعد قوله كل رجل الا زيد اجاعني
 لانه جعل المفرد الامتغرافي جمعاً وامتغرافيته مقارنته بلفظ كل وانما جعل الشم الاقوم والرمع
 من الجموع التقديري فيما سبق آنفاً والظاهر انها كرجل جمع معنى فالاحسن ان يعمم التعدد
 بالجمع حقيقة ومعنى لا بالجمع لفظاً ونقد بران الا ان يقيم انداء بالجمع لفظاً لما سبق في عشرين في
 قوله علي عشرة دراهم وعشرون من انه جمع لفظاً وصورة ثم المقابل بقوله لفظاً ليس الاتقديراً
 والاطلاق الجمع التقديري على الجمع معنى غير بعيد واقابل ان يقول لو قال المتعدد اعم من
 ان يكون جمداً صورة او معنى ليمتضم (قوله واما بعض منه) اعم من الجنس لا من الجنس المستغرق
 وهو ظم والتشديد بمعلوم العدد مجرد صحة معنى الكلام (قوله علي عشرة دراهم وعشرون)
 ولو قال له علي عشرة وعشرون بدون ذكر الدرهم ايضاً يصح لان المحصور ايضاً بعض منه
 معلوم العدد وان لم يكن معدوداً معلوماً وانما مثل بمثاليين ايوافق بما سبق من المثاليين
 وهما ما جاءني رجل او رجال ولقائل ان يقول لا يبراد المثاليين فيما سبق فائدة جلييلة لان احدهما
 جمع صورة ومعنى والاخر مفرد صورة ولكنه جمع معنى كقوم ورهط مع ان عشرة وعشرون ليسا كك
 الا ان يقيم كذا يكون لا يبراد المثاليين السابقين فايده مشابهة لكونه ايضاً لان عشرة مفرد صورة وجمع
 معنى وعشرون جمع صورة ومعنى امام معنى فظم لانه متعدد واما لفظاً وصورة فلموجود الواو
 والنون في آخرة وهو جمع حكماً لانه ملحق به وان لم يكن جمداً حقيقة لعدم الجمع الحقيقي في
 الاعداد (قوله لانه ان كان محصوراً على احد الوجهين وجب دخول ما بعد ما فيه) في الجملة اي
 في بعض افراد الاستثناء وهو المتصل لا مطلقاً وذلك لان المقصود هنا مجرد نفي تدار الاستثناء
 وبيان ان الاستثناء فيه محال على تقدير كونه محصوراً وهذا التقدير كان لذلك اقول اذا عرفنا
 هذا فلا يزود ما قال بعض المشيخين من ان هذه المقدمات ممنوعة لجوار ان يكون المتعدد محصوراً على
 احد الوجهين ولم يكن المستثنى دالاً فيه نحوه علي عشرة دراهم الاحمار ان نحو جاءني رجاء
 الاحمار اولاً لانه الضميمة ايضاً بوجه آخر بان المتعدد قد كان محصوراً بان يبراد من الجنس بعض

عنده معلوم العدد فتح اذا الرياء به جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل ودا اريد
به جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع (قوله نحو كل رجل الا زيدا حاء بي) وقد عرفت
ان رجل جمع معنى فانه مفرد استغراقى بسبب مقارنته بلفظ كل وانما اخر الفعل دينا اشارة الى
ان فيه كما يصح حمل الاعلى الاستثناء يصح حملها على المفرد اي كل رجل هو غير زيد جاءني
ولو قيل كل رجل جاءني الا زيدا فلا يظهر كونه صفة لوجود الفاصلة بين الصفة والموصوف
ولو قيل جاءني كل رجل اه فكونه صفة لا يخاف من خفاء والظن هو الاستثناء بخلاف تاخير
الفعل (قوله يصار) بالفارسية كريد ميشود (قوله لتعذر الاستثناء) وما كان في هذا المقام صعوبة
فأردت ان اورد قبل لشرح في كلامه قدس سره مقدمة لتوضيح كلامه فأقول اما تعذر الاستثناء
فلان الجزم بالدخول لارم في المستثنى المتصل والجزم بعدمه في المنقطع ولا حزم لنا هنا لا بالدخول
ولا بعدمه فتعذر ويتوجه اليه ح ان ضابطة التعذر منتقضة بترد او عكسا اما طردا وهو التلازم
في الثبوت فلانه انما يكون مطردا اذا تعذر الاستثناء عند وجود هذه الشروط المطلقة غير
اختصاصها بمادة من المواد مع انه ليس كذلك كما في جاءني رجال الا واحد والارجال والاحمار فان
واحد او زجلاد اخلان في الرجال بيقين فيكون متصلا والجماد خاز به عنه بيقين فيكون منقطعا
اما الانعكاس وهو التلازم في الانتفاء فلانه انما يكون منعكسا اذا لم يتعذر الاستثناء في المحصور
مطلقا ليس كذلك كما في جاءني جماعة رجل الا زيدا فان الاستثناء فيه متعذرا اما المتصل فليس
دخوله في المائة بيتين ولا بد ذلك في المتصل واما المنقطع فلان الجزم بخروجه منها ولا بد لذلك
فجه فكان الاولى على المصنف ان يقول الا اذا كانت نابعة لجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا
عدم تناوله فانه ح يتعذر الاستثناء مطلقا لما عرفت من انه لا بد ان يكون التناول في المتصل
بيقين وعدم التناول في المنقطع بيقين ولهذا تكلف بعض الشارحين واراد بقوله غير محصور
غير معلوم لان الغالب في المحصور ان يكون معلوما الا نادرا فعدم عن غير المعلوم بغير المحصور
للملازمة بينهما غالبا نادرا عرفت هذه المقدمة فقوله لتعذر الاستثناء بمعنى انه لتعذر افعال الثلاثة
يرد ما ذكرنا من عدم طرد ما وعكسا كما افاد قدس سره بقوله وانما قلنا غالبا (قوله عند
وجودها) اي وجود الشروط المذكورة كلها فيه ان التزم من كلامه قدس سره انه يتعذر الاستثناء
عند كل واحد من الشروط المذكورة فردا فردا مع ان عند وجود الشرط الجمعية لا يتعذر
الاستثناء بل الجمعية يلائم الاستثناء كما انبه به الشم سابقا وكذلك التابعة اي كون المستثنى
بعد المستثنى منه ايض لا يجه و كذلك النكارة ان ام يلائم الاستثناء ولكن لا فيه ايض
بالجملة يتعذر الاستثناء عند وجود الشرط الاخر وهو غير محصور كما ذكره والجواب عنه من
عبارة المصنف ان قوله لتعذر الاستثناء علة بالنسبة الى الشرط الاخير فقط بانه يكون قيده

الحكم ومثل ذلك كثير في كلامهم ولا يجدي ذلك نفعا من مباررة الشك حيث قال عند وجود جميع
الشرائط فالجواب عنه ح بان قوله لتعذر الامتناع ~~للمجموع~~ لمجموع الشرائط من حيث المجموع
ولكنه ملته باعتراف الشرط الاخير فقط (قوله جاءني مائة رجل لا يريد) وانما يتعذر فيه
الامتناع لعدم دخول زيد في مائة رجل بيقين علمي ماصيا تبي من قوله لعدم دخول الله
لا يقم هذا الترتيب مثل قولنا جاءني القوم الازيد او هو يحتمل ان يكون المستثنى متصلا
ومنقطعا معا فزيد في المثال المذكور لو كان داخل في مائة رجل بيقين فهو مستثنى متصل
قطعا ولو كان خارجا عنها بيقين فهو منقطع فح كيف يصح قوله يتعذر الاستثناء في المحصور
لانا نقول انه مدفوع بايراد قد المغيدة للمتقليل علمي قوله يتعذر فتعذر علمي تقدير ان
لا يكون دخوله وخروجه عنها متيقنا فاعلم ذلك (قوله لتعذر ان رجال الا واحد اة) فقوله
واحد اي واحد من افراد الرجال يكون مستثنى متصلا مخرجا من متعدد الجزئيات ومستثنى
متصل مخرج من متعدد الاجزاء لان لفظ الرجل جزء من لفظ الرجال الا ان حكم الجملة يشير الى
الذات ثم اعلم ان في اكثر النسخ وقع ما جاءني اة بحرف النفي وبدون في النسخ النادرة والحق
ان كونه بدون حرف النفي غلط لاملالة وانما اشتبه ذلك المخلط في الالسنة لعدم تفرقة المدرسين
بين ثبوته ونفيه لضعفه مقام وعدم وقوف اكثرهم واذا عرفت هذا فما قال بعض المتأخرين
من ان قوله رجال ان كان غير محصور لم يصح ايراده في امثلة الجنس المستغرق كما اورد
فيها ما بقا وان كان محصورا لم يصح ايراده في امثلة غير المحصور كما اورد في امثلته
من جملة ما لا يعنى وانما قال الواحد دون الازيد لعدم تناوله زيد الا ان معناه انه جاءني
رجال عشرة مثلا الازيد فلا يجوز استثناء المعدود منه لما مر من عدم تناوله لكم يجوز
الاستثناء من العدد فيجوز ان يقم جاءني رجال اي رجال عشرة مثلا الا واحد (قوله ولكن
لما كان ذلك) اي كون الالصفة عند عدم هذه الشرايط نادر لم يلتفت لمص اى هذا النادر
ولك ارجاع ذلك الى تعذر الاستثناء في المحصور اقول اتقول بان المص قد التفت اليه حيث
قال وضعف في غيره فانه يفهم منه مفهوم الغلبة ليس بشيء لانه قدس سره دفعه بقوله في بيان
هذه القاعدة لانه لم يلتفت اليه في ضمن بيان هذه القاعدة واجاب عنه مولانا عصم بانه لا ضعف
مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة الا ان يقال لما ل التعذر في المحصور
جعل استعماله صفة فيه ضعيفا تم كلامه لا يقم قد التفت اليه اي النادر في ضمن بيان
هذه القاعدة بان مراد المص من الحمل في قوله كما حملت عليها هو الحمل على سبيل الغابة فح
الذقت اليه لانا نقول مراده انه لم يلتفت المص اليه التفت اهتمام بان يكون مذكورا في الكلام
لا يقم يفهم من كلامه قدس سره ان المص لو الالتفت اليه في بيان هذه القاعدة ايقم يصح مع ان ذلك

فيجوز جازئ لأنه تكرار مع ذكر قوله وضعف في تسمية لاننا نقول معناه انه يتصور ان
 الضابطة ولم يلتفت اليه بايراد ه فيه لندارته فاصطى للاكثر حكم الكل لان الضابطة من حيث
 انها ضابطة ينبغي ان يكون تليها بل التفت اليه بعد بيانها (قوله فيهما الهة) لا يتم كون الآلهة
 فيهما يستلزم كون الله تعالى في المكان وهو بطل لاننا نقول لانم ذلك لان المقصود من الآية نفى
 الوهية الآلهة فيهما ولا فساد فيه ح ثم ان الآلهة جمع آله بماء اللام ومعناه مطلق المعبود سواء كان
 بالحق او بغيره (قوله اي لخرجت عن الانتظام) وهذا دليل اقناعي اي ظني علمي وهذا انيتمه نعم كما
 اذا كان في بلدة ملكان فلا ينتظم البلدة دائما بل خرجت البلدة عن الانتظام (قوله فالاني
 الآية صفة) قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف اي لا يجوز البديل لأنه لا يكون الا في غير الموجب
 قال المصم ولا يعتبر النفي المستفاد من لولان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قلما و اقل
 و ابي متصرف فانه اي متصرفات ابي و ايض البديل لا يجوز الاحيكت يجوز الاستثناء و لقائل ان
 يقول لا يجوز ان يكون الابعثى غير في الآية ولا يجوز ان يكون صفة لآلهة مع انه ليس كذلك
 لانتهاء الامور الأربعة المعتبرة بين الصفة والموصوف الا ان يتم ان الصفة مثل الموصوف
 في الامور الأربعة اذا كانت الصفة اسما صورة ومعنى و فيما نحن فيه ليس كذلك (قوله لعدم
 دخول الله في آلهة) اي اننا نعلم دخوله فيها على سبيل اليقين و اما اذا كان قيد للنفي فلا لان
 معناه ح انه ليس دخول الله في آلهة فله ح احتما لان الازل انه ليس دخوله فيها وعدم دخوله
 فيها بيقين فيكون في دخوله فيها وخروجه عنها شك لان الجمع المنكور يتناول المستثنى ولا بعدم
 تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء فيه انه يمكن الاستثناء المنقطع اذا كان خلاف
 الجنس مثل ما جاءني رجال الاحمارا فالاولى ان يراد الحكم على تعذر الاستثناء لا على
 كونه جمعاً منكورا غير محصور والساني انه ليس دخوله فيها بيقين بل اليقين عدم دخوله فيها
 وعلى التقدير الاول لا يرد الاشكال لان في المستثنى المتصل يجب ان يكون الدخول قبل الاستثناء
 يقينا وفي المنقطع يجب ان يكون عدمه قبل الاستثناء يقينا و اما على تقدير الاحتمال الثاني فلان
 عدم الدخول اذا كان يقينا فلا يتعذر المنقطع ان قلت ان عدم تيقن دخول الله في آلهة ان كان
 يجمع الدخول مظنونا فيتصور المستثنى المتصل ح لان قوله لعدم دخول الله يدل على ان
 في المتصل يجب ان يحصل لنا العلم بالدخول بان لا يحمل النقيض او يحمله ولكن يكون مرجوحا
 ان المستثنى المتصل وقع بالظن فان علم النجوى ظني قلت هذا انما يتوجه اذا كان اليقين بمعناه و اما
 اذا كان بمعنى ما ليس بشك لا يتوجه ذلك فح يكون في الدخول شك ثم على ما عرفت لا يرد انه
 لا يلزم من عدم كونه مستثنى ان يكون صفة لأنه يحتمل ان يكون بدلا لما عرفت ان البديل فيما اذا
 كان الكلام منفيًا و آية كلام موجب وان قلت الآية كلام منفي ايض لان لولا انتهاء الاول لانتهاء

الثاني وذلك لان الاول ملزوم والثاني لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس ولان المقصود من الآية هو انتفاء الآلهية لان انتفاء الفساد في معرض التوحيد فيستدل من انتفاء الفساد الذي هو معلوم الى انتفاء المجهول الذي هو تعدد الاله فيكون الثاني علمة الاول وان كان المشهور انه يدل على انتفاء الثاني لان انتفاء الاول قلت هذا انفي معنوي واللام في النفي اللفظي واجيب عن اصل الشبهة بان البدل فيما ذكر كان الاستثناء متصورا فيه والآية لا يحتمل الاستثناء (قوله فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء) اتصالا او منقطعا لان شرط المتصل ان يكون دخول المستثنى في المستثنى منه يقينا وشرط المنقطع ان يكون خروجه منه يقينا اي قبل الاستثناء ولا يخفى ان وصف الآلهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الآلهة يكون كل منها غير الله فلا يرد ان الصفة ليس بها متابقة لموصوفها او بما ذكر ظهر انه يصح الاستثناء ايض لان فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها الا ان يتم هذا المعنى اي كونه مستثنى عنها على نقد يكون الا صفة لا على نقد يكون الاللا متثناء (قوله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا يتعداه) وقع دخل تقريره ان اللازم من الآية عدم الآلهة وكون اثنيتهما الاله غير منتفية منها تقرير الدفع انه يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة لان التعدد غير الواحد والمغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات الملزم كلها (قوله وعليه) اي على مناسب صبيو يلا ذهب اكثر المتأخرين والمقصود منهم (قوله فالفرقدان صفة لكل اخ) مرفوع وكك الفرقدان مرفوع بالالف اي كل اخ هو غير الفرقدان يفارقه اخوه لعمر ابيك اي قسمي او اقسام لعمر ابيك ولقائل ان يقول ان الفرقدان مثنى لان رفعه بالالف فكيف يقع صفة لكل اخ الا ان يتم انه مفرد لانه علم للمنجدين (قوله بالنصب) لان المستثنى منصوب ونصب التثنية بالياء (قوله على الشذوذ) لانه اذا كان ضعيفا فيكون شاذا قليلا (قوله وقال في البيت شذوذان) قال مولانا مصم الاول ان يتم وفي الفرقدان شذوذان آخران لان المقصود هو الفرقدان لانه نسب الشذوذ الى البيت دون الفرقدان والشار الى ان الشذوذ لا يصح ان ينسب الى الفرقدان اقول الساذ الاول والماني يكونان في الفرقدان ولكن الشاذ الثالث الذي ذكره بقوله وثانيهما ان يكون في البيت وهو وويمكن ان يتم ان نسبة الشذوذ لم يقع الى البيت حيث قال في البيت شذوذان واذا كان شذوذان في الفرقدان ايض يصح ان يقع في البيت شذوذان (قوله وصف كل دون المضاف اليه) لانه مرفوع دون المضاف اليه كما يكون الفرقدان مرفوعا (قوله والمشهور وصف المضاف اليه) كما يقع كل انسان عالم بكسر الميم فالاولى ان لا يكون مضموما (قوله وبابيهما الفصل بالخبر) وهو قوله مفارقه اخوه لا يتم كما يكون الخبر فاصلا بينهما كك القسم

وهو علم ابيك هو اجنبى من الخبر بالنسبة الى المبتدأ والتعرض به اولى في الشذوذ من التعرض
 بالخبر لانا نقول المراد هو فصل الخبر مع متعلقاته بينهما والقسم من متعلقات الخبر قليل أم لا يجوز
 ان يكون الا في قوله الا الفرقان يفتح الفاء للشرط اي حقيقة هذه الموجبة الكلية الثالثة كل
 اخ مقارقه اخوه ثابت ان لم يوجد الفرقان فلا شذوذ في البيت اصلا كذا ذكره مولانا عصم
 والفرقدان النجمان اللذان في جانب المشرق قريمان من القطب (قوله وعند الكوفيين) وانما
 جعلهم مقابلا لسليويه لان - يجويه راس البصريين فكانه جعلهم مقابلا لهم (قوله والتصرف) عطف
 على قوله خرجها اي يجوز التصريف فيهما رعا ونصبا وجرا مثل كلمة غير فانها باعراب موصوفا
 وكذا ما باعراب موصوفا وبما يقتضيه العامل (قوله ولم يبق سوى العدا وان) والمقصود التمثيل
 هو سوى فانه منصوب فان نصبه بناء على الظرفية فان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه
 فنصبه بناء على موصوفه الذي هو الظرف مع انه يجب ان يكون مرفوعا لانه فاعل لقوله لم يبق وليس
 فيه معنى الظرفية المفادة للمكان ومعنى البيت باقى نماز در قريه سوى دشمنان دشمنى ميكنم
 ما ايشارا چنانكه دشمنى كرده بود ندا يشايان وقوله دناسيفه المتكلم من دان يدون بمعنى
 الجزاء وقد قيل ان سوي ومواء في الاصل صفة للظرف هو المكان كما وقع صفة له في قوله تع كانا
 سوى وقوله تم سوي في الاية بمعنى الاستواء اي مكانا مستويا وقد حذف الموصوف واقيم الصفة
 مقامه مع قطع النظر الى معنى البدل فيصير بمعنى المكان فقط وجرده من هذا المعنى وجعل له
 ظرفا ثم نقل عن المعنى الظرفي الى معنى البدل بطريق الاستعارة والمجاز لاستعمال لفظ مكان
 في افادة معنى البدل نقول انت لي مكان ومر واي بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه فيقال
 جاء زيد سوى مر واي بدله ثم جرد له عن هذا المعنى ايضو نقل الى الاستثناء لانك اذا قلت
 جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيد الم يأتك فظهر من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل وغير
 ظرف بحسب المعنى المراد ففي ما ذهب اليه صيبويه من نصبهما بالظرفية رعاية الى حالهما الاصل وهو
 الظرفية وفي ما ذهب اليه الكوفيون رعاية الى حال المعنى المراد منهما هو الاستثناء لعدم معنى
 الظرفية في الاستثناء واجيب عن تمسك الكوفيين بانه شاذ اذ لا يكون اعراب صفات الظروف
 بعد حذف موصوفاتها الا بالنصب على الظرفية (قوله استنكارا) اي استكراما (قوله جاءني
 سواك) بالنصب مع انه ينبغي ان يكون مرفوعا لانه فاعل الفعل وكلك سوي منصوب وينبغي
 ان يكون مرفوعا لانه مبتدأ وفي الدار خبر قد م لكونه ظرفا (قوله قوله تع) اي مثل هذا قوله
 قوله تع لقد تقطع ا قيل هذا انما يصح اذا كان قوله تع تقطع ا من قبيل اسناد الفعل وهو تقطع
 الى الفاعل وهو الجبن واما اذا كان من قبيل اسناد الفعل الى مصدر هذا الفعل فلا اي لقد وقع
 التقطع والنسب كما في قولهم لدار وتسلسل لعدم الفاعل لهما لكوننا من قبيل اسناد الفعل الى

مصدر هذا الفعل اي وقع اولزم الدور والتسلسل (قوله ومتعرفها) ايما انخوات كان ويحتمل ان يكون
 راجعا الى كان واخواتها جميعا فانها من الافعال الناقصة فانها من كورة في بحك الفعل (قوله
 اي دخول كان) اي بعد دخول كان او احداهما اي بعد دخول احداهما الحروف وانما قال ذلك
 لانه على تقدير مبالغة المقص لا يصدق التعريف على شئ من افراد خبر كان واخواتها فانه لا يصدق
 على خبر كان مثلا انه مسند بعد دخول هذه الحروف وهو ظم لا يقيم بقية ههنا شئ اخر فانه ح
 يلزم ان يكون خبر صار مثلا خبر الاصبح مثلا لما ذكر من ان خبر كان واخواتها هو المسند بعد
 دخول هذه الحروف لاننا نقول المقص هو التنصیل وهو ان خبر كان وخبر صار هو المسند بعد دخول
 كان وصار على هذا الكون هذا الاجمال للاختصار والظهور وقد سبق تفصيل هذا في خبر ان واخواتها
 (قوله والمراد ببعدها المسند لدخولها ان يكون اء) قال مولانا هم فيه ان اخذ الخبر في تعريف
 الخبر تعريف الشئ بنفسه فالاولى ان يقول المراد ببعدها المسند لدخولها ان يكون
 اسنادا واقعا بعد دخولها وفيه نظربان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية
 يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها انتمى كلامه
 اقول في كلام اوله انه ليس اخذ الخبر في تعريف الخبر بل اخذ في تعريف التفسير ومحصوله
 فلا يكون تعريف الشئ بنفسه وفي كلام ثانياه بان اسناد خبرها الى اسمها ليس الا بعد
 دخولها على ما قبلها والا اسناد الذي هو قبل دخولها ليس اسنادا بل هو اسناد خبر
 المبتدأ وليس الاسناد الثاني من الاول (قوله ولا شك اء) راجع الى قوله اسنادا الى
 اسمها اء (قوله المقدم) صفة الاسناد (قوله بل يكون قبله) لا يقيم ان الاسناد الذي بين زيد
 وابوه قائم في قولنا كان زيد ابوه قائم وكذا الاسناد الذي بين زيد ويزيد يضرب ابوه في قولنا
 كان زيد يضرب ابوه ايضم قبل دخولها لانها من دواخل المبتدأ والخبر فيكون مدخولهما
 مبتدأ وخبر فيكون بينهما اسناد لا محالة لانا نقول قد يتغير هذا الاسناد فانه بسبب دخولها
 عليهما يحصل اسناد آخر بينهما (قوله في اقسامه واحكامه وشرائطه) اما الاولى كما اذا كان خبر
 المبتدأ مفردا او جملة او معرفة او نكرة فكذلك خبرها واما الثاني كما اذا كان خبر المبتدأ
 واحدا او متعددا او محذوفا او مذكورا فكذلك خبرها واما الثالث كما اذا كان خبر المبتدأ
 جملة فلا بد له من مائد مطلقا فكذلك خبرها لا يقد لا يكون امره كما مر خبر المبتدأ في الاحكام
 مطلقة لانه لا يكون خبر كان فعلا ماضيا عند بعض النحاة فجعل خبر المبتدأ ومنه جمهور النحاة
 وان كان خبرها فعلا ماضيا ولكن لابد فيه من لفظة قد ظاهرة او مقدرة بخلاف خبر المبتدأ
 فان خبره يكون فعلا ماضيا بدون لفظة قد لانا نقول ان حكم خبر المبتدأ في الاحكام
 السابقة لاني جميع الاحكام واليه يشعر قوله على ما سبق في بحك المبتدأ والخبر (قوله لاختلاف

انهما وخبر ما (١) هذا للدليل لوضع لزم نقلا به عليه على تلك ير كونه نكرة مخصصة ايضاً الا ان يتم
 انهما في الاصل مبتدأ وخبر والاصل في المبتدأ التقديم بخلاف ما اذا كان خبر كان معرفة فانه ح
 يصح ان يقع مبتدأ ويمكن ان يتم ان تخصيص قوله ويتقدم معرفة بالنسبة الى خبر المبتدأ
 اذا كان معرفة لانه ح يجب نقلا يم المبتدأ عليه فلا يرد انه اذا كان خبر كان نكرة ايضاً يصح تقديمه
 على اسمه لعدم الالتباس باختلاف اسمها (١) (قوله ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة) وهذا للتع
 ما ينتج على المصم بان المخالفة لخبر المبتدأ لا يختص بذلك بل يعتقد م اذا كان نكرة مخصصة ايضاً
 فلهذا قال حقيقة او حكماً (قوله او كان هذا يريد) والقرينة على كون هذا خبر كان مورفع
 زيد واعراب الخبر محلي (قوله وذلك اذا كان الاعراب اء) وهذا اشارة الى ان اطلاق كلام
 المصم ليس على ما ينبغي (قوله بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب اء) فاذا كان الخبر معرفة
 لا يجوز تقديم الخبر عليه وكذلك اذا كان نكرة مخصصة لا يجوز تقديمه عليه كما قال المصم
 فيما سبق او كانا معرفتين او متساويين بخلاف خبر كان (قوله كان الفتى هذا) وقادبتنى
 الاعراب فيهما جميعاً اما في الاول فلان في اخره الف واما في الثاني فلانه مبني او في اخره
 الف ايضاً (قوله لا خبر كان واخواتها) اي لا عامل خبر كان وعامل اخواتها لانه لا يحذف من هذه
 اء فيه انه اذا كان لم يحذف من الافعال الناقصة سوى كان فذاً الاخصر والاطهر ان يقول وقد
 يحذف كان قال مولانا عصم ان ارجاع الضمير في قوله عامله الى خبر كان فقط دون خبر كان
 واخواتها مع ان المذكور فيما سبق هو خبرهما بعينه فضلاً عن ان يكون قبل هذا الضمير ضمائر
 اخرا كانت راجعة الى خبر كان واخواتها كما للضمير في قوله ويتقدم فالاولى ارجاع الضمير في قوله
 عامله الى خبر كان واخواتها ولكن ما يتوجه عليه من انه ح يلزم حذف عامل اخواتها كان و
 ذلك بطم منه فع لان قوله في مثل الناس مجزيون باعمالهم مخصص بحذف كان فقط لان المحذوف
 فيه هو كان لا غير انتهى حاصل كلامه اقول ان قلت ان قوله الناس مجزيون اء مثال ولا بد ان
 يكون المثال مطابقاً للممثل فكيف يكون ح تخصيصاً له قلت لا ثم ان يكون مثلاً بل هو قيد
 وهو مخصص له ولهذا اقال في مثل بكلمة في دون مثل دنونها ولكن الاول ما فعله الشم من ارجاعه
 الى خبر كان فقط فكان تخصيص هذا الضمير به يجوز بالقرينة وهو قوله الناس مجزيون اء لان
 المحذوف فيه ليس الا كان (قوله لكثرة استعمالها) فان الحذف انما يكون المخفضة وهي لا يكون
 الا فيما هو كثر استعمال (قوله ويجوز في مثلهما) ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف
 لانه لم يرد بمثلهما ارادة اء لا بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسير الشم ثم المراد من قوله
 هذا الصورة هو صورة الجملة بجعل اللام عوضاً عن المنان اليد فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من
 ان الاظهر ارجاع ضمير مثلهما الى هذه الجملة لان ما فسر الشم المجرح (١) وايه ان كان عمله مخيراً

فجزاؤه خير) لقوله خير الخيرة فبكون ح كان مع اسم الحذف وفاز قوله فجزاؤه خير مبتدأ وخبر ولكن
المبتدأ محذوف وفي الاحتمال الثاني يكون كان مع اسمه محذوف وفي الاحتمال الثالث يكون
المحذوف في جانب الاسم هو كان مع خبره لكن قد ادى الحذف على الاسم لكونه ظرفا في جانب الخبر هو المبتدأ
وفي الاحتمال الرابع يكون المحذوف في جانب الاسم هو كان مع الخبر ولكن قد ادى الحذف عليه لما مر و
في جانب الخبر هو كان مع اسمه والتقدير قد كان لانه لا بد للغاء من قد في الماضي لانه لو حذف فعل
الجزء لا بد له من الغاء (قوله بحسب قلته الحذف وكثره) ولا شك ان الوجه الاول قليل الحذف
بالنسبة الى الثاني والوجه الثالث فهو ضعيف من الوجهين الاولين بحسب المعنى و اللفظ
جميعا اما الاول فلان مراد الكلمة ان كان نفس عمله خير الا ان كان في عمله او معه خير واما
الثاني فلان الحذف فيه اكثر استعمالا من الوجهين الاولين من حيث انه حذف كان مع الامر
الذي هو في صورة الغضلة وهو الخبر كثير منهم فثلا عن ان يكون ذلك الامر جار ومجرور فان
حذفه في غاية الكثرة واما حذف كان مع الامر الذي في صورة العمدة وهو الاسم قليل بينهم فضلا
عن ان يكون ذلك الامر هو الضمير المستتر فان حذفه في غاية القلة فان الاسم هو الضمير
المستتر في كان وهو راجع الى العمل ثم الوجه الرابع ضعيف ايضا بالنسبة الى المرجح من السابقين
لما ذكرنا في الوجه الثالث واما ضعفه بالنسبة الى الوجه الثالث لما ذكرنا في الوجه الثالث مع
زيادة حذف كان ايضا في جانب الخبر فيكون اضعف منه قيل لم يصح الوجه الثالث والرابع
في جانب اسمها بوجه لا يحتاج الى كثرة الحذف بان يجعل كان نامة بمعنى ثبت ووجهه فيكون
قوله خير ح فاعل له لا اسم له واجيب بان استعمال الناقصة كثير بينهم بخلاف استعمال
التامة فانه قليل والحذف لا يكون الا للحنف ومواس الحذف للتخفيف لا يكون الا في كثير الاستعمال
ولذا جعله ناقصة لاتامة (قوله اي حذف عامله) فإشارته الى ان الالف واللام فيه عوض من
المضاف اليه وهو عامله ليطابق بقوله ويحذف عامله ونما يجب حذف كان ههنا لان كلمة ما عوض
هنا فلواتي بكان ازم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز (قوله اي لان كنت منطلقا
انطلقت) اي انطلقت لا تطلقك قال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية قال
الرضي لا اربى قواهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فالاستقامة التخليق واما اللفظ
فلمعنى الغناء بعدد ما في الكلام معناه بالفارسية اگر به ده ناشي تو منطلق ميشوم من اوجه انطلاق
تو (قوله فياسا) اي قياما جازيا في حذفها (قوله فانقلب اه) اي انقلب الفاعل متصل منفصلا بحذف
ما متصل به فصار ان انت منطلقا انطلقت فقوله انطلقت جزاء للشرط (قوله زيدت لفظا ما) زيادة بعد
ان في موضع كان لكونه اداة على ذلك المحذوف مع كونها عوضا من حيث ان ما مصدرية تدل على
الزمان كما ان كان تدل عليه وقد مر حواجز زيادة ما وفي قوله زيدت ايماء الى زيادتها ولهاذا قال مولانا

هم ان موضع زياد فلا يكون بعد ان ولو سلم لكنه ليست بزيادة لان الغرض من ايرادها ان يكون
 هو ماضى المضروف فلا يكون زيادة فان الشيخ الرضي قال ان لفظه ما في حيثما لانكون رايدة
 لان ايرادها لا يقطع الاضافه لان حيث مدا يلزم اضافة ونقول ان كلام الشيخ يدل على ان الامر
 الذي ايراده لغرض لا يكون زائدا انتهى حاصل كلامه وفيه كلام لا يخفى على المتامل ولقائل ان
 يقول ان ما مصدرية يدخل على الفعل دون غيره كما في ما خلا وما عدا الا ان يقال معناه انه
 يدخل على الفعل اذا لم يكن موضع الفعل او اذا لم يكن زائدا (قوله ودغمت النون الميم)
 قالوا ان ادغام النون الساكنة في الميم واجبة (قوله على حاله) اي على النصب (قوله واقتصر
 المص على الواو) حمله قال اي لان كنت بايراد اللام فايراد ما يدل على كون الهمزة مفتوحة
 (قوله بعد دخول ان واحدي اخواتها) وقد عرفت ما فيه في خبر كان واخواتها والمراد غير التابع
 بقرينة ذكر التوابع معا فلا يرد نحو خالك في الدار (قوله لنفي صفة الجنس وحكمه) نقدير الصفة اشارة
 الى نقدير المضاف وقوله وحكمه اشارة الى نقدير المعطوف واعتراض بان نقدير المعطوف مما
 لا يحتاج اليه بل نقدير المضاف كما - لان نقديره لاجل ان المتبادر من قوله لنفي الجنس هو نفي
 نفس الجنس مع ان المقصود من لا غلام رجل غريف ليس نفي جنس غلام رجل بل المقصود من نفي
 قرانته جنس غلامه والجواب عنه بان ايراد الحكم اشارة الى ان الصفة بمعنى الحكم لانه ينفي
 الحكم بكونه في الدار او في غير الدار فايراده ليس لتقدير المعطوف حتى يرد ما ذكر وانما
 يحتاج اليه لان المتبادر من نفي صفة الجنس هو نفي وجود الصفة لان نفي حكم الجنس
 مع ان المقصود نفي حكمه (قوله ولا مجاز) وانما يصح جعله من المنصوبات مجازا اذا كان
 من المنصوبات منذ اكثر مما هو في الاسم يمكن كونه كما استنتى فانه ليس كونه منصوب لثلاث
 الحال فان كلها من المنصوبات (قوله ولا يبعد ان يقال انه) هذا البيان ان كونه من المنصوبات
 لانه اذا كان نكرة مضافا وشبهه به يكون منصوبا لفظا واذا كان مبنيا على التثنية كما سئل
 يكون منصوبا محلا فانه مرفوع فهو ليس اسم لانه اقول قوله قدس سره يستعمل ان يكون اعتراضا
 على المص بانه عليه ان يقول اسم لان ما لا يكون منصوبا لفظا ولا محلا فهو ليس اسم لا يستعمل
 ان يكون كلامه على تحقيق سابقه بان لا ينفوت بمن يقال اسم لا وبين ان يقال المنصوب بلا ان
 المنصوب بلا هو بعينه اسم لا وبالعكس (قوله هو المسند اليه) اي هو الذي اخذ اليه خبره
 (قوله ما عرفت) من معنى البعدية او الدخول قيل لا يحتاج الى اخرجها بما ذكره ما بقالانه
 خارجا بقوله يليها والجواب ان تعريف اسم لا يتم بقوله هو المسند اليه بعد دخولها وقوله
 يليها تعريف المنصوب بلا كما ان اثار اليه بقوله لكنه لما ارادها ويمكن الجواب بانها لما اخرجها
 في التعريفات السابقة في خبر كان واسم ان بما عرفت ما بقا فالمتبادر اخرجها به ههنا ايضاً وبعده

مبحث اسم ان واخواتها

مبحث ما ولا واخواتها

ذلك لا يهجم اخراجه بقوله يليها ليلا يلزم اخراج المخرج ويجوز اخراجه بقوله المسند اليه لان
معناه الذي اسند اليه خبره كما عرفت انفاقيل التعريف ليس بمانع لصداقه علي المرفوع بعينه
معرفة كان او نكرة مع انه لا يسمي امما لها واجب بان المراد من الدخول عليه هو العمل فيه
(قوله في حد امهها مطلقا) سواء كان منصوبا لفظا او محلا او لم يكن منصوبا (قوله يليها اي يلي
المسند اليه لفظا) اشار به الى ان الضمير المستتر في يلي ضمير الفاعل راجع الى المسند اليه
والضمير البارز راجع الى لا وانما اشترط ان يكون نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصبه كما يجيء
وكك اذا فصل بين الامم وبين لا لم ينصبه كما يجيء وهذا اشترط في نصبه ان يكون يليها
وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبهابه لانه اذا كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما يجيء (قوله
او مشبهابه) قيل يشكل بقوله تع لا تثريب عليكم اليوم اي لا يفتح عليكم نفعكم وايضه يشكل
بقوله ولا عاصم اليوم من امره فان حرف الجر في المثال الاول صلة للمصدر وحرف الجر في
الثاني صلة اسم الفاعل وهما لا يتدان بدون صلتهما فيكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما مبنيان
على الفتح واوجب عنده اي عن الاول بان الجار الاول مع محرومة خبره واليوم ظرف الملة او بالعكس
اجيب عن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا وجود عاصم اليوم وقوله من امر الله اي لا يعصم من
امره وليس هذا الجار والجر وخبرهما كما في الصورة الاولى لان الجار والمجرور اذا كان صلة لمصدر
جازان يكون خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا واما الحرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل
ام يجزى ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلان نقول بك ما رملى ان بك خبر عن ما (قوله من الضمير المجرور
في اليد) فانه مفعول مالم يسم فاعله لا عند المستفاد من المسند (قوله او الاولى منه) اي ان الحال
الاولى من الاحوال الثمانية من المجرور في اليه ومن الضمير او على هذا التقدير يكون هذه
الاحوال متداخلة لا مترادفة والاحوال المترادفة هي التي يكون ذوالحال فيها واحدا ثم ان الضمير
المجرور في دخولها مضاف اليه فالحال عنه جازي اذ صح حذف المضاف واقامت المضاف اليه مقامه والمضاف
فاعل الظرف فان بعد من الظروف الزمانية (قوله لتحقيق قوله فيها) من انه يلزم عند عدم ايراد الكذب
بنفي ظرف جنس غلام رجل وقد عرفت ما فيه (قوله مشبهابا لمضاف) ومشابهته به من حيث ان كل واحد
منهما مامل فيما بعده من حيث ان ما بعده مامل ومخصص بهما كذا في بعض النسخ (قوله على
النسخ المشهورة) هي لا غلام رجل بدون قوله ظرف فيكون لك خبر اي لا غلام رجل لك ولا عشرين
درهما لك وانما لم يورد لك بعد المثال الاول ايضه لانهم لا يقولون لا غلام رجل لك في الاستعمال
بل يقولون لا غلام لك الا انه اورد بعد المثالين تنبيههما على ان الخبر في الاول مسند وفي الثاني
مذكور وفهم الاول لكثرة حذف خبر لا حيث قال فيها سبق ويحذف كثيرا (قوله في المسند اليه)
فان راجع الضمير الى المسند اليه اظهر من ارجاعه الى المنصوب بلا او الى اسم لا قوله وهو

يكونند مضافا ومشبهابه فانهما بمنزلة حال واحدة لانه اذا كان احدهما حالا فلا يكون الاخر
 حال لان القصد لا يتعلق بحاليتها جميعا فيكونان في الحقيقة شرطا واحدا (قوله فانه لو كان
 مفردا) اي لو انقضى الشرطان الاولان ايضم ومما لا اتصال والتركيبان يكون منفصلا ومعرفة
 فم يكون حكمه وجوب الرفع والتكرير كما سيأتي (قوله في الموحد) اي فيما لا يكون مثني
 ولا مجموعا وهو المفرد المنصرف فان نصبه بالفتحة قبل دخول لا فيكون مبنيا على الفتح بعد دخولها
 ايضم وفيما كان نصبه بالياء قبل دخولها يكون مبنيا بالياء بعد دخولها ايضم (قوله بلا تنوين) وقيل
 قرئ بها ايضم لان الممنوع من المبنى هو تنوين التمكن فقط فهي تنوين المقابلة ومن قراء بلا تنوين
 اراد ان يمنع منه ما هو مشابه بالتمكن فان جميع اقسام التنوين في آخر الكلمة تابعة لحركة آخرها
 (قوله ويعنى) اي المصوب بالرفع والياء من ضمها وهذا توطئة للتفريع المستفاد من قوله فيدخل
 فيه المثنى اذ لا يردح ان ذكره يستلزم التكرار كمالا يخفى (قوله لتضمنه معنى من) فمن المواضع
 التي يصير الاسم مبنيا لتضمنه معنى الحرف فتمتد ونقد ير اجواب السؤال سواء كان محققا ومقدر
 او الاول ثم والثاني ثبانه اذا جاء رجلان في البيت مثل احد ما في البيت ثم خرج وقال لارجل في الدار
 فهو جواب لسؤال مقدر فكان الرجل السرور والرجل في البيت سأل وقال هل من رجل في الدار ولا بد في
 الجواب ان يقم لامن رجل في الدار ليدل على جواب مطلقا لاسم ل لكن لما ذكر من في السؤال فحذف من
 في الجواب تخفيفا (قوله ليكون البناء على) عند ان الفرق بين ما كان بناءه اصليا وبين ما كان
 بناءه عرضيا (قوله ولم يبين المضاف ولا المضارع له) من ضم متضمنان معنى من اذ معنى لا غلام
 رجل ظريف فيها لامن غلام رجل ظريف لانه ايضم جواب لمن نقول هل من غلام رجل ظريف فيها
 (قوله لان الاضافة) اي الاضافة الى الاسم العر يع يرجح جانب الأهمية فان المضاف الى الاسم
 الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر ونحوه (قوله اعنى الاعراب) فان الاصل في
 الاسماء الاعراب (قوله وهي مت صور) الاول ما يكون معرفة ولا يكون مضافا ولا مشبهابه ولا
 مفصولا وثانيها ما يكون معرفة مضافا ولا يكون مفصولا مثل لا غلام زيد في الدار ولا عدرو وانما
 يكون معرفة باضافته الى المعرفة وثالثا ما يكون مفصولا ولا يكون معرفة ولا مضافا ولا مشبهابه
 ورابعها ما يكون مفصولا مضافا ولا يكون معرفة لان المضاف الى المنكرة لا يكون معرفة
 مثل لا في الدار غلام رجل ولا امرأة وخامسا ما يكون معرفة ومفصولا ولا مضافا ولا امثلة المنكرة
 في الكتاب على ترتيب ما ذكر من الصور الست (قوله والتكرير) وكذا اوجب التكرير في المنكرة
 المتصلة بلا اذا انقيت عن عدلهما من الترتيب على ارادة نفي الجنس ايس الانصب الا هم او بناء
 وقد انتفيا فلا بد من التكرير للمتنبيه على ان راد نفي الجنس (قوله لكن مطلقا بعينه) اي ارادة نكره
 نوع اسم لا لا يكرر شخصه (قوله في) في التكرير اي وجب التكرير في المعرفة

لان في التكررة نفي الاحاد فيكون قبيها التعدد وليس في المعرفة تعدد فجعل التكرير في المعرفة
ايصير مشابهها بالنعرة في التعدد (قوله في الذ ا ز رجل ام امرأة) فيقال في الجواب لاني الذا
رجل ولا امرأة لا يقم ان السوال بام والهمزة انما يكون عن التعمين فلا بد ان يكون احدهما في الذا
فلا يصح الجواب ح بقولنا لا في الذ ا ز رجل ولا امرأة لاننا نقول المراد بقولهم ان السوال بهما عن
التعمين ان المتكلم يعلم ان احدهما فيها فيطلب من مخاطب التعمين وهو عام من ان يكون
علمه مطابقا لمواقع اولاد ويمكن ان يقم لم لا يجوز ان يكون المراد ان السوال بهما عن التعمين
اذ تعلق لهما الخطاب مثل ا ز يد عندك ام عمرو ولا فلا (قوله ليكون) اي التكرير في النكرة
(مطابقا لمادوا) اي التكرير المذكور جواب له من مثله وكلمة من بيان ما في ما هو جواب له (قوله
جوابه دخل مقدر على قوله وان كان) ويحتمل ان يكون جوابا عما يرد على تعريف المنصوب بلا
لانه قد ذكر ان النصب بلا مشروطا بان يليها نكرة مضافا او مشجها به فباحسن منصوب لان
نصب الائمة الستة بالالف مع انه ليس فيه من الشرائط الا الاتصال (قوله كنية) بضم الكاف
وسكون النون (قوله لاشتهارة) فكانه اسم جنس موضوع لا فادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا
اباحسن لها لا فيصل لها اذ علي كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه
وسلم ا قضاكم على رضم فصار اسمه كالجنس المفيد للمعنى الفصل والقطع كلفظ الفصل وهذا كما قال الكل
فرون موسى اي لكل جبار قهار (قوله لا فيصل لها) فيكون فيصل نكرة وقد سبق انه اذا كان اسم
لانكرة فهو منصوب فاباحسن منصوب ذلك ولا شك ان اباحسن لا يكون فيصلا بل فاصلا وفارقا
الانه مثل قولهم رجل عدل (قوله ويقوي هذا التأويل) واعلم ان نزع اللام واجب على
التا ويلين معا هو اعزات اللام في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في عبدا لله وعبدا ارحمن لان
الله والرحمن لا يطلقان على غير الله تعالى فلا يصح تنكير التثنية فيهما ولما كان النزاع على التنكير
الثاني واضحا كما يدل عليه قوله لان الظن ان التثنية للتثنية جعله مقويا للتأويل الثاني (قوله
يراد حسن بحذف اللام) يقم حذف اللام من العلم القايم مقامه المثل والمؤول بالصفة التي اشتهر بها
مسماها واجب الا ان تنوينه فيما اذا اول به وقع مكانه من التنكير قلنا جعل حذف اللام مقويا له
(قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله) اي لا حول من المعصية الا بعصمة الله ولا قدرة على الطاعة
الا بتوفيق الله تعالى (قوله اي فيما كررت) لا يقدح هذا اي صدق على مثل لا رجحان في الذ ا ز ولا امر ا خراجها مع انه
لا يجوز فيه نصب الثاني لاننا نقول في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة
وكون العاطف بعطف الاسم والحبر على الحبر كذا قيل (قوله فانها بحسب التوجيه تزينة
عليها) لانك اذا فتحتهما اجتمعا ان يكون لاني المرضيين لنفي الجنس ويحتمل ان يكون في الاول لنفي
الجنس وفي الثاني زيادة واذا رفعتهما اجتمعا ان يكون لاني الموضوعين انفي الجنس ملغاة من العمل

ويحتمل ايضاً ان يكون في الموضوعين بمعنى ليس ويحتمل ايضاً ان يكون الاول بهعني ليس
والثانية زائدة ويحتمل ايضاً ان يكون الاول لنفي الجنس والثانية زائدة واذا فتحت الاول
ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولاً على اهم لالنفي الجنس اي على محله البعيد
وهو الرفع بالابتداء ولا زائدة ويحتمل ايضاً ان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسم ويحتمل
ايضاً ان يكون للجنس صلفاً (قوله اي لاحول ولا قوة) الاظهر ان يقال موجود ان هذا ما قال
مولانا عاب اقول اشارة الى الخبر المحذوف وهو لا يكون الا موجوداً اي لاحول موجود ولا قوة موجود
وان قلت ح يلزم عطف الجملة على الجملة لا المفرد واللام فيه قلت هو من قبيل عطف المعمولين بحرف
عطف واحد على معمولين فيكون من قبيل عطف المفرد على المفرد بتلك الملاحظة (قوله او
عطف جملة على جملة) ولما كان عطف الجملة على الجملة اظهر على هذا التقدير لوجود الخبر
في التركيب وهو الاباه ولهذا فسر بقوله اي لاحول الاباه ولا قوة الاباه ولم يفسر به على تقدير
عطف المفرد على المفرد فلا يرد ما قال بعض المحققين من ان الشم فسر على تقدير عطف مفرد على
مفرد بقوله اي لاحول ولا قوة موجود الاباه وعلى تقدير عطف جملة على جملة بقوله اي
لاحول الاباه ولا قوة الاباه مع ان هذا التفسير ايضاً صحيح على تقدير عطف مفرد على مفرد
فلم لم يفسر قولنا لاحول ولا قوة الاباه على تقدير عطف مفرد على مفرد اي لاحول الاباه
ولا قوة الاباه ايضاً (قوله لمشابهة حركته) لوحود حركته بالعامل وهو لا (قوله ويجوز ان
يقدر لهما خبر واحد) وهو من قبيل عطف المفرد على المفرد فيلزم توارد العلتين وهو جائز ههنا كما مر
انها ويجوز ان يقدر لكل منهما خبر عليحدة فهو عطف الجملة على الجملة ح ولكن تقدير الخبر الواحد
منه البعض فان لاعاملة عنده في المتبوع والتابع معاً عند سميويه لا يجوز تقدير خبر واحد لان
لا عنده مع اسمه المبني مستنداً والمعطوف منصوب بلا فيرفع الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر
لكل منها خبر فالجملة الاولى والثانية منهما مرفوع بلا الاولى والثانية جميعة محلا لا يقيم
كيفية يجوز الرفع بعاملين لاننا نقول انهما بحكم الممانعة في حكم عامل واحد كما في ان زيدا
وان عمر اقايم نعم يمتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملاً واحداً في معمول واحد
قياساً على امتناع حصول اثر من مؤثرين (قوله فلان لا زائدة) ويجوز ان يجعل لا غير رائدة
بل لنفي الجنس لكن نلضيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مقصولة بشرط التكرير
سواء انعت الاول والثانية او كليهما (قوله ويجوز الامر ان معنا ايضاً) وهو عطف مفرد
على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد وعطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر عليحدة
(قوله بالتكرير) اي بتكرير اسمها (قوله ولادخل فيهما) اي التوافيق الاعراب في الاسمين
بعدها ليس شرط الصحة الغاء عملها (قوله فهذا على التوجيه الاول) اي التركيب المذكور على

فانه معرفة لاننا نقول الكلام في انه لم لم يجب ان المص كلامه على وجه صار جميعها وصف الموضوع بان يقول ونعت مبني اول مفرد يليه فان النعت ح مضاف الى النكرة فلا يكون معرفة (قوله اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير) قال مولانا عصم لا يحتاج الى زيادة متين القيدتين في كلام المتن والصواب ما ذكره في المتن اما الاول فلانه اذا كان المعطوف معرفة فلا يكون معطوفا على اسم لابل معطوف على المبتداء واما الثاني فلانه قد سبق حكمه انتهى اقول القول بان معطوف على المبتداء لا يلتنفك اليه لانه معطوف على اسم لا باعتبار محله الذي هو الابتداء فالقول بان معطوف على المبتداء لا يصح الا بارتكاب اجاز وايضا القول بان قد سبق حكمه ايهم ليس على ما ينبغي لان الشئ انهم اعرض بان قد سبق فمقصود منه توضيح المقام (قوله ولا يجوز فيه) اي في المعطوف المذكور البناء لمكان الفصل بينهما بحرف العطف من انه قد سبق ان البناء مشروط بكونه يليه (قوله منتهى الفصل) اي يغلب توهم الفصل بلا الواو كذا (قوله اذا المعطوف) قيل لا حاجة الى جعله مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل بالعطف وكانه لم يفتقر الى اتصال العطف لفته اد مر على حرف واحد وهو ضعيف بخلاف ثم ولكن وحتى فاجها لا يكون كذا

قصلا كثيرا (قوله وابنه) وهو مسمى بعبد الملك يعني نيسبت از حسن بن زوزو نيسبت از حسن پسر مثل مروان وپسرش ازین جهت كه هر يك از مروان و پسرش بزرگي را رداي خود و ازار خود ساختند و این كناية اراست كه از مر رپای ایشان بزرگي ظاهر میشود (قوله وماير التوايح) دفع دخل نقريره ان المص لم لم يذكروا التوايح كالمبدال والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه وغير مما بل قصر بمانه بالنعته والعطف فاجاب بما ذكره (قوله لانهم) اي عن النحاة في ماير التوايح انقلت لما نقلت عن الاندلسي ان حكمها حكم توايح المندعي فكيف يصح قوله لانهم عنهم في ماير التوايح ان قلت جار ان يذكروا بطريق الالتزام لا على طريق النص والتصريح وانضم جازان يكون المراد من النحاة النجاء والمدونة والاندلسي ليس منها (قوله ومثل لا اباله) اي يجوز ان يقال في لاب له ولا غلامين له لا اباله ولا غلامي له باعطاء حكم الاضافة لهما والمراد بمثل الاب صواسماء الستة غير ذلك لان غير يقبل عدم الانمافة بخلاف ذوفانه من لاسماء اللازمة الاضافة والمراد بمثل غلامين هو المثنى والمجموع قول فيهما اي التركيبين وقع اسم على الاصل بان يكون مبني على ما ينصب به وقد سبق ان اسم لان كان مفرد فهو مبني على ما ينصب به والجار مع مجرور في ثنتين التركيبين خبرها (قوله تشبيهه) مفعول له اي اجيز تشبيهه او مفعول مطلق اي شبه تشبيهها والجملة فعلية (قوله مع انه ليس بمضاف) يعني لو كان كل واحد من التركيبين مضافا فالتشبيه بالمضاف منتفح كما هو منه

سويوب فلا يردح ما قال بعض المحققين من انه يفهم من هذه العبارة ان تشبيه اسم لافي ثنتين التركيبين على ثنتين بركونه مضافا بالمضاف اولي وايض لا مركاك فالاولى ترك هذا التركيبين

(قو وا ج ر اء ل ا ح ك ا م ا ه) ه غ ل ف ع ل م ي ق و ل ه ت ش ب ه ي ه ا و ا ن م ا ز ا د ه ن ا ل ت ل ا ي ت و ه م ك و ن ا س م ل ا م ن ق و ب ا
ب س ب ب الم ش ا ب ه تة ب ا ل م ض ا ف ل ا ن ه ل و ك ا ن ك ك ل ك ا ن ا س م ل ا م ن و ن ا ف ي ل ا ا ب ا ل ه ك م ا ن و ن ف ي ل ا ح س ن ا و ج ه و ل ك ا ن
النون غير محذوف في لاغلامي (قوله فيكون مربيا) لمشابهته بالمضاف لانه لو كان مضافا يعرب (قوله
اي مشاركة اسم ل ا ح ي ن ي ض ا ف) اي ب م ش ا ر ك تة ا س م ل ا ف ي ه ذ ي ن ا ل ت ر ك ي ب ي ن ح ي ن ي ض ا ف ا س م ل ا ب س ب ب
ا ظ ه ا ر اللام ب ي ن ا س م ل ا و ب ي ن م ا ي ض ا ف ا س م ل ا ال ي ه ب ا ل م ض ا ف ب م ع ن ي ا ن ص و رة ه ذ ا الت ر ك ي ب ص و رة
الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة لوجود اللام مشاركا للمضاف المقدر فيه اللام هذا
هو المعنى الاول واما المعنى الثاني الذي بينه بقوله او المعنى ا ه ف ل ا ي ع ت ب ر ف ي ه ا ن ه ف ي ص و رة
المضاف وانه بهذا الاعتبار مشاركا له فكلمة حيث في قوله حيث ل ا ا ض ا ف تة ف ي ه ل ل ظ ر ف (قوله في اصل
معناه) ل ا ن الم ض ا ف و ه و ا ب ا ه و غ ل ا م ا ه ب م ع ن ي ا ب ا ه و غ ل ا م ا ن ا ه (قوله يعنى الاضافة) اي المضم
يعني بقوله اصل معناه (قوله وهو الاختصاص) و ا ن خ ت ا ن ا ف ي الت ق ية و الض ع ف ح ت م ي ي ب ل م ا ل ا خ ت ص ا ص
ف ي ا ح د م ا د ر جة الت ع ر ي ف و ن الا خ ر و ال ي ه ا ش ا ر ب ق و ل ه ال ا ب ي ر ا ل ا خ ت ص ا ص ي ن ا ه (قوله ان
المعنى ان مثل ا ه) و الف ر ق ب ي ن الم ع ن ي ي ن ب ا ر ج ا ع ا ل ت م ي ر ا ت ز ت ي ك و ن ب ي ن ه م ا ف ر ق
م ا ل ا و ب ي ا ن ذ ل ك ا ن الت ف ر قة ي ك و ن ف ي ح ل ت ر ك ي ب المضم ب ا ر ج ا ع ض م ي ر م ش ا ر ك تة ت ا رة
ا ل ي ا س م ل ا الم ض ا ف ب ا ظ ه ا ر اللام و ا ر ج ا ع ض م ي ر ل ه ال ي الم ض ا ف و ت ا رة ال ي م ث ل ه ذ ي ن
الت ر ك ي ب ي ن و ب ا ر ج ا ع ض م ي ر ل ه ال ي ت ر ك ي ب ي ش ت م ل ع ل ي الا ض ا ف تة ف ي ا ص ل م ع ن ا ه (قوله فكيف
يشبه ا ه) ي ع ن ي ل ا ي ص ح ا ن ي ش ب ه ت ر ك ي ب ل ا ا ب ا ف ي ه ا ب ت ر ك ي ب ي ض ا ف ف ي ه ا ل ب ال ي ال د ا ر ل ع ل ا م ص ح تة
ت ر ك ي ب ي ض ا ف ف ي ه ا ل ب ال ي ال د ا ر (قوله و ليس بمضاف) اي ل ا ا ب ا ل و لا غ ل ا م ي ل ه ل ي س ب م ض ا ف
ا ل ي الض م ي ر ك م ا ذ ه ب ال ي ه م ي ب و ي ه ف ا ن ه ذ ه ب ال ي ا ن ا ب ا ف ي ق و ل ن ا ل ا ب ا ل م ض ا ف ال ي الض م ي ر
و اللام ز ا ي دة ل ت ا ك ي د الا ض ا ف تة و ك ك ل ا ف ل ا م ي ل ه و الم ص ن ف ا ش ا ر ال ي ب ط ل ا ن م ن ه م ه
ن ق ا ل و ل ي س ب م ض ا ف ل ا ن ه ل و ك ا ن م ض ا ف ا ل م ع ن ي م ن و ج ه ي ن ا م ا و ل ا ف ل ا ن الم ع ن ي ل ا ا ب ا ل ح
ل ا ب ا ه ف ب ق ي ل ا ب ل ا خ ب ر ف ا ل ك ل ا م ح ق ي ر ت ا م ل ا ن م ع ن ا ه ب ا ل ف ا ر ص ية ن ي س ت ج ن س ي د ر ف ل ا ي ت م
ال ا ب ت ق ن ي ر ا ل خ ب ر ل ه ا ي ل ا ا ب ا ه م و ج و د و لا غ ل ا م ي ه م و ج ه د ي ن و ا ا ن ا ن ي ا ف ل ا ن ه ي ل ز م ا ن ي ع م ل
ل ا ف ي الم ع ر فة و ل ي س ك ك ه ن ا ح ا ص ل ك ل ا م ه ق ل ا س س رة (قوله الم ن ا د) ص ف تة ب ع د ص ف تة ل م م ع ن ي (قوله
م ن ا ن ي ه الم ع ل و م) ل ا ن الا ض ا ف تة ت ف ي د الت ع ر ي ف م ع الم ض ا ف ال ي ه الم ع ر فة ف ل ا خ ل ش تة ح (قوله ل ا ن ه
ال ع م دة ف ي م ا ب ي ن ه م) اي ه و ع م دة ف ي م ا ي ب ي ن الب ص ر ب ي ن ف ا ن ه ر ئ ي س ه م ك م ا ص ب ق ف ل ا ي ر د م ا ذ ك رة م و ل ا ن ا
م ص م م ن ا ن ف ي ه ب م ع ن ا ن ه ح ك م ا ل ح ق ق الش ر ي ف ق ل ا س س رة ف ي ش ر ح الك ش ا ف ا ن ا ل خ ل ي ل ا ع ل م م ن ه
و ق ا ل ص ا ح ب ا ع ر ا ب ا ل س ا ت ح تة ل م ي س ب ق م ث ل ا ل خ ل ي ل ف ي م ا ب م ا ل م ا ع ا ل ش ح و (قوله و ا ق ت ا م اللام)
اي ا ي ر ا د م ا ف ي ال ل ف ظ و ع د م ا ر ا دة م ن م ا م ا و ه و ل م د ف ع و ا ل ا ن ا س م ل ا ل ل ا م ب ي ن ه م ا ي ا ب ي م ن ك و ن ه

مضافا وقوله اقسام مبتداء وقوله تاكيده خبره (قوله ما عرفت) من عدم حصول المعنى المقصود منه (قوله لئلا يكون احجافا) لان حذف المبتدأ والسند اليه جمعا احجافا في اللام وكل لا يحذف الخبر الاعم وجود الاسم للدليل المذكور بعينه وانما لم يذكر هذا القيد وهو قوله وجود الخبر اكتفاء بالمثال فان المراد من قوله في مثل لامليك هو كل تركيب كان الخبر فيه منكورا وانقلت يلزم ان يكون المثال من نعمة القاعدة مع ان ايرادها لا يكون الا بعد تمامها التوضيحية قلت لانم كونه مثلا بل هو قيد لانه يحذف اهم لا يبدل عليه ايرادها بكلمة في والا فلا بد ان يقول بدونها (قوله اي خبرية خبر ما زلا) و جاز ارجاع الضمير الى خبر ما ولكن التانيخ باعتبار الخبر وقيل الضمير راجع الى لغة ما ولا اي لانه اعمال ما ولا عمل ليس على لغة اهل الحجاز فان بني تميم لا يعملون بها بل ليس للخوارج على التميلتين اعنى الاسم والفعل (قوله وخص الخبرية بالذكر) ولشم جعل الضمير الى الخبرية فاحتماح الى بيان النكتة للاقتضار على الخبرية ولو كان الضمير راجعا الى عاملية ما ولا فم لا يحتاج الى بيان هذه النكتة وهي تخصيص الخبرية بالذكر هذا ما ذكره مولانا عصم اقول ارجاعه الى خبرية ما ولا حسنة من حيث ان مستفاد الخبرية منه والخبر منكور بخلاف العامل (قوله ما هذا بشر او ما من امهاتهم) بكسر التاء فانها عملت في الخبر لان الاسم فيهما مبني فانها لو لم يعمل في الخبر فلا بد ان يقال ما هذا بشر بالرفع وما من امهاتهم برفع التاء لا بكسرهما مع ان القراء اتفقوا بكسرهما لان جمع المونث السالم حال النصب امر ابد بالكسرة (قوله وهي) اي ان زائدة عند البصر يمين ولكنها لتأكيد النفي (قوله ونافية موكدة) لانها لو لم تكن موكدة للنفي فيلزم ان يكون النفي في النفي وهو يفيك الاثبات مع ان الفرض انه نفي وانقلت هذا ايضا في ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين الحرفين اللذين معناهما نفي الا اذا كان بينهما فصل قلت لم لا يجوز ان يكون المراد منه هو الحرفان طالما ان لم يكن في شيعى منهما حيثية التاكيد بان كان متممضا للنفي (قوله اي عمل ما) فيكون الالف واللام فيه عوضا عن المضاف اليه او للعهد انقلت كما يبدل بهذا الاموز عمل ما كك يبدل عمل لا فلم خصه بما قلت اذ ابدال عمل ما بها بطلان عمل لا بها او الى لان عمل ما ولا بسبب المشابيه ليس وعمل ليس في لاشاد وجاز ان ينسرد عمل في قوله بطل العمل بعمل ما ولا بهما بان يقال المراد انه بطل عمل ما ولا لو تحقق فيهما شيعى من هذه الامور الثلاثة فلا يرد ان احدي من الشروط الثلاثة مستحصنة بما فلا بد ان يترتب عليه حكم الباقي من الشروط ثم القابل ان بقول انما انتقن النفي فيما بعد الا لامطنا في نفي ان لا يبدل العمل الا في ما به لا دون الاسم الا ان يقال انهم اعتبروا ما هو من العمل ظاهرا (قوله واذا عطف عليه) اي على خبر ما ولا بوجوب اي عمل مشبه وهو بل ولكن فان بل للاذراب بدل على الايتياب الذي بهما النفي وان لم يكن دلالتهما

● ما ولا المشبهتين بليس ●

عليه قطعية فلا حذشة (قوله فالرفع) حملا على محل خبرهما ولا لانه خبر المبتدأ في الأصل فتح
بطل عملهما لا يقيم لم لا يجوز ان يكون المعطوف على خبرهما مجرورا بسبب الباء الزائدة
لداخلة على خبرهما فلا يصح قوله فالرفع على الاطلاق لانا نقول الباء الزائدة على خبرهما
انما يكون لتأكيد النفي وقد انتقض النفي بالعاطف المذكور تمت المنصوبات بعون الملك
الوهاب الحمد لله على الاتمام (قوله المجرورات) مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف أي هذا ذكر
المجرورات (قوله هو ما اشتمل) والضمير راجع إلى المجرور في ضمنها مثلا يلزم التعريف للأفراد
وارجاع المذكر إلى المونث ولأن المطلوب ان يعرف المفرد والمذكر ويترك فرعه بالمقاسة
وهو المفرد المونث والتثنية والجمع (قوله لتخرج الحروف) وليخرج أيضا الحرف الأول والأوسط
إذا اخذناه بالحرف الآخر لأنه تعرض بالحرف الآخر فقط لأن مادة النقص لا يتحقق إلا معه وما
قيل لم لم يتعرض إليه في المفردات والمنصوبات ليس بشيء لأن الاختيار بهذا الوجه أيضا مطلوب
فاختار هذا وإليه يشعر قوله فإنه لا يطلق عليها المفردات (قوله لفظا ونقديرا) وقوله لفظا
أوتقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء أيضا نحو يا غلام أخى القوم كذا ذكره مولانا عصم ثم الكسر
اللفظي مثل مررت بمسلمات والتقديري مثل مررت بفتى والفتحة اللفظية مثل رأيت أحمد
والتقديري مثل مررت بأحمد والياء اللفظي مثل مررت بابيك والتقديري مثل بابى القوم وإنما
لم يقل أو محلا كهذا في مررت بهذا لأنه في بيان الأعراب بالحركة والحرف جميعا والأعراب بالمجر
لا يكون متعلما ولأن المراد ههنا هو أعراب الأسماء المعرب لا غير أولان المراد بالتقديري ما لا يكون
لفظيا فالأعراب المحلي ح داخل في التقديري ثم اعلم أنه أراد بالمجر الكسرة وما يقوم مقامها
المعنى المصدرية ويؤيد ذلك قوله سواء كان بالكسرة أو فتح اندفع توهم الدور بان معرفة المجرور
يتوقف على التعريف باعتبار مبدء الاشتقاق وهو المجر لأن الخفاء في المجرور باعتبار المجر ومعرفة
التعريف يتوقف على جهزته وهو علم المضاف إليه ومعرفة يتوقف على الجر ويمكن الجواب
عنه بوجه بان المراد من المجر هو الأعراب حركتها كان أو حرفا لا المعنى الحديثي منه وإنما يتوقف
معرفة المجرور باعتبار مبدء اشتقاقه من حيث معناه الحديثي ثم إن المصنف لو قال علم الأضافة كما
قال سابقا لكان أظهر إلا أنه قصد توطئة لبيان المضاف إليه ولقائل أن يقول لو قال علم الأضافة يلزم
إيراد اللفظ المشترك في التعريف وهو غير جائز وذلك لأن الأضافة جازان يراد بها كون الشيء
مضافا وكذا جازان يراد بها كون الشيء مضافا إليه إلا أن يقر القرينة على أن المراد منها المضاف
إليه لا المضاف هي المعرف ويورد عليه ما قالوا من أن القرينة لا بد أن يكون في نفس التعريف
والمعرف خارج عند (قوله لأن المجر ليس بلاما لذات المضاف إليه) ولقائل أن يقول أنا نحتاج إلى
اعتبار هذا القيد إذا كان المضاف في المضاف إليه اسم مفعول فلم لا يجوز أن يكون مصدرا

مية ما كان المصدر الميمي يشترك مع اسم المفعول واسم الزمان والمكان في غير الثلاثي المجرد وقع
 يكون معناه علامة كون المضاف اليه فلا يحتاج الى قيد الحيشية لكن احتيج الى جعل ضمير اليه
 المشيخي الغير المذكور هنا خلاصة ما ذكره مولانا مصص اقول ويمكن الجواب بان كلام الش
 على تقدير التسليم بان يقر في تقرير الشبهة ان تعريف المجرور ليس بصحيح لان المجرور ليس
 مشتملا على علم المضاف اليه لان الجر ليس علم الذات المضاف اليه فالجواب بان المضاف لانم
 ان يكون اسم مفعول وورود الشبهة على نقدير كونه اسم مفعول لم لا يجوز ان يكون مصدرا
 ميميا ولوملم فالمراد هو المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه او يقال المتبادر من المضاف ان
 يكون اسم مفعول لامصدر ميميا وحمل اللفاظ في التعريفات على المتبادر واجب (قوله لكن المشتمل
 على علامته) والحاصل ان المجرور اعم من المضاف اليه واعم ايض مما هو مشبه به والمراد من
 المشبه بالمضاف اليه مثل كفى بالله وبصحبك درهم وما جاءني من احد فيموا عم من المضاف اليه
 لانه موجود في المشبه به واعم من المشبه به لوجوده في المضاف اليه فبهذا الكلام اندفع ما قيل ام
 لم يقل المص المجرور هو المضاف اليه مع انه اخصر واظهر فان كل مجرور يكون مضافا اليه ولقائل
 ان يقول ان هذه الاعمية يصح اذا حمل المضاف على معناه المشهور لعدم حرف الجر في اللفظ في المشهور
 بخلاف المضاف اليه على ما صب المصص فيكون مثل كفى بالله داخل في المضاف اليه عند فلا يكون
 المجرور اعم منه عند والجواب انه ليس من المضاف اليه عند لانه لم ينسب الى الله في كفى بالله
 شيخي بواسطة حرف الجر بل نسب الفعل الى الفاعل بلا واسطة شيخي وكذا البواقي من الامثلة (قوله
 وان لم يكن) اي المضاف اليه بالاضافة اللفظية (داخليا في تعريفه) كما هو مندب القوم فان المضاف
 اليه في اصطلاح القوم هو الذي كان حرف الجر مقدرافيه وهو لا يكون مقدرافيه في الاضافة اللفظية
 عندهم بخلاف مندب المصص (قوله والمضاف اليه) قيل الظن ان يتقول هو موضعه لانه قد سبق المضاف
 اليه في تعريف المجرور والجواب عنه بانه اختار وضع المظهر موضع المضمرة لشارة الى ان المراد من
 المضاف اليه غير ما هو المصطلح بينهم ولهذا قال وهو غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذلك ايض قال المصص
 نسب اليه شيخي دون اسم ويمكن الجواب عنه ايض بانه انما يرد اذا كان المضاف اليه في تعريف
 المجرور هو المضاف اليه المعروف وهو في حيز المنع ولم لا يجوز ان يكون بمعنى الاضافة بان كان
 مصدرا ميميا وفيه امر آتفا قيل وانما اراد من المضاف اليه غير ما هو المصطلح بينهم ليصح ما سبق
 من قوله والجر علم للاضافة لوجود الجر في الاضافة اللفظية ولقائل ان يقول ح يشكك بمثل حساب
 درهم وكفى بالله لوجود الجر فيه مع عدم صدق تعريف المضاف اليه عليه ويمكن الجواب بان
 الجر علم للاضافة وعلامة الشبيخي قد تختلف عن ذلك النعين كما قالوا ويصعب تصحيح كلامهم مما يمكن
 فنروج الاضافة اللفظية عن التعريف ليس على ما ينبغي فلاخذ شقح (قوله ليس شتمل الجواب التي ا)

فان قوله ينفع مع لفه مير المستتر جملة وبهذا التعميم لا يره الاشكال على مضاف اليه اذ واذا وحيت
ايضه فانك اذا قلت اجلس حيث جلس زيد كان تقديرا اجلس في مكان جلوس زيد فتكون اضافة
الى المفرد تحقبا (قوله اي مفعولاه) اشار به الى ان قوله لفظا وتقديرا مصدر بمعنى اهم المفعول وخبر
لكان المقدر (قوله حال يكون ذلك المقدر مراد ا) والظن من كلامه قدس سره ان قوله مراد ا حال من خبر
كان مع ان كون الحال منه غير ظم الا ان يتم ان الشئ بين حاصل المعنى فقوله مراد ا مضافة لقوله مقدر
او خبر بعد خبر كان قيل هذا التعريف منتقض بمثل الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث
ان الفاعل ليس من مداخل حرف الجر فلا وجه لتقديرها الا ان يتم الحسن الوجه من باب الاضافة
الى المشبه بالمفعول بدليل ان فاعله مضمم فلو كان من باب الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل
وعلى هذا يمكن تقدير من البيانية كما سياتي (قوله وهو الجر او هو ديان للمواقع لان الاثر ملحوظ
بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الحفاء في المجرور
باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف معرفته على المجرور لزم الدور فمعرفة المجرور يتوقف
على معرفة المضاف اليه ومعرفة يتوقف على معرفة الجر ومعرفة يتوقف على معرفة المجرور لان
معرفة الصفة يتوقف على معرفة موصوفها فتأمل (قوله مجرد ا) اي منسلا باسم المفعول انما فسر
به لان اسناد التجرد الى التنوين ليس على ما ينبغي بل المناصب ان يسند له الى اسم الملائس
بها لان التنوين بمنزلة اللباس في الهم فينبغي ان يتم الاسم مجردا عنها لا بالعكس ولهذا
اراد من التجرد الانسلا لان التجرد لا ربه معنى الانسلاخ ويجوز ان يجعل له من قبيل تضمنه معنى
الانسلاخ ويمكن نصحيح كلامه بارادة معناه على القلب فمعنى جرد التنوين عنه هو انه جرد الهم
منها كما في قولهم عرضت الناقة على الحوض اي عرضت الحوض عليها لا احتياجا اليه دون العكس
(قوله او ما قام مقامه من نوبي التثنية والجمع) قيل يشكل بنحو الحسن الوجه لتحقيق المشروط
فيه وهو تقدير حرف فالجر لان الاضافة اللفظية داخلية في الاضافة بتقدير حرف الجر عند المص
بدون تحقيق الشرط اي شرطا الاضافة وهو التجرد عن التنوين او ما يقوم مقامه لانه معرف باللام وهو
لا يجتمع معها واجيب عنه بان هذا الشرط باعتبار اغلب المواد واكثرها واجيب عنه ايضه بان قوله الوجه
في قوله الحسن الوجه في الاصل الحسن وجهه وهو فاعل الحسن والفاعل كالجزم من الفعل والضمير
الذي اضيف اليه الفاعل قائم مقام التنوين فكان المحذوف من المضاف هو الضمير ما عرفت ان
الفاعل كالجزم من الفعل لا يتم ان ما يقوم مقامه منحصر في نوني التثنية والجمع فاضمير ليس منه
لانا نقول ليس المراد من قوله نوبي التثنية والجمع هو المحصر بل المقصود منه التثنية وان
قلت ح يشكلى بنحو الضارب الرجل لعدم الضمير ايضه فيه قلت هو محمول على قولنا الحسن الوجه
كما سياتي واجيب عن اصل الشبهة بان المراد انه لو كان فيه نوين او نون كان فلا يرد

الاشكال على قولنا حواج نبيت الله ولا بقولنا كم رجل ولا بقولنا الضارب الرجل بان المشروط موجود
فيها مع عدم تحقق الشرط لعدم تجرده عن التنوين لاجل الاضافة اما الاول فلانه غير منصرف
للجمع عمة واما الثاني فلانه مبني واما الثالث فظم فيندفع الاشكال المذكور ايضا بما ذكرنا من ان هذا
الشرط باعتماد اغلب المواد واكثرها قليل على تقدير ارجاعه الى الشرطية بان المضاف ينبغي ان
يكون بحيث لو كان فيه التنوين او ما قام مقامه تجرده عنه ذلك يلزم جوار اضافة الغلام لصحة ذلك
التقدير فيه والجواب انه لا يلزم تحقق شرط الشيء عند تحقق ذلك الشيء لجواز ان يكون
ذلك الشيء مشروطا بشرط آخر وهما كذلك لان شرط الاضافة المعنوية تجريدها المضاف عن التعريف
كما مياتي (قوله لاجل اضافة لان التنوين) لان بينهما من التضاد ولان التنوين
يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال (قوله التعريف او التخصيص او التخفيف) كلمة
او لمنع الخلو للجمع لان التخفيف لازم للكامل (قوله نه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة)
لان القوم لا يقولون بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية وانما قال المتبادر لانه يمكن ان يدل
الاضافة اللفظية فيه نظر الى كلام القوم على خلاف المتبادر لوجود حرف الجر فيها فيكون
تقدير حرف الجر فيها حكما وانما لم يقولوا بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية لانه في حسن الوجه
فلان حمل الوجه على الحسن حمل هو فلامعنى ح لتقدير حرف الجر فيه واما في ضارب زيد
فلان الضارب متعدي بنفسه فلا يحتاج الى حرف الجر وانما يحتاج اليه اذا كان لازما قليل اذا لم يكن
الحرف مقدرا فيهما فالعامل في المضاف اليه منحصر في حرف الجر والمضاف فاذا لم يكن حرف الجر
مقدرا فيهما فلا يكون المضاف ايضا عاملا فيه لان المضاف انما يكون عاملا فيه لنيابته عن حرف
الجر وهي منتفية فيهما واجيب عنه بان المضاف عامل فيه لمشابهته بالمضاف بالاضافة الحقيقية
في كون كل منهما مجردا عن التنوين او ما قام مقامه رد بان هذا يصح في قولنا ضارب زيد لتجريد
التنوين فيه فلا يصح في قولنا الحسن الوجه لانه ليس مجردا عن التنوين ولا ما قام مقامه وقوله
مر فت الجواب عنه بانه في الاصل الحسن وجهه والضمير قائم مقام التنوين لما مر فت انما (قوله
فلما ارادوا ان يمزجوا) وهذا دفع ما يقع من ان المضاف اذا كان تاما بالتنوين او ما قام مقامه
فلا حاجة الى حذفه واتمامه بشيء آخر وحاصل الدفع ان الاضافة لغرض اخر غير تسميم الاسم
(قوله الظاهر من كلام المصنف في المتن) لان الظاهر ان يكون ضمير هي في قوله وهي معنوية ولفظية
راجعا الى الاضافة بتقدير حرف الجر (قوله والنصريح في شرحه ان) حيث قال في شرحه وهي
اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اللفظية (قوله وقد تكلف بعضهم) اي قال بعضهم ان المقدر
فيها اللام ووجه التقدير لتقوية عمل المضاف لا التعدي فانه متعدي بنفسه وانما قال له تكلف
لان اللام لتقوية العمل يكون زائدة فهي بمجرد ربطها قبلها بما بعد ما فيها من اللفظية ذلك

اللام في اللفظ لا في التقدير (قوله وفي اضافتها) عطف على قوله في اضافة الصفة اي تكلف بعضهم في اضافتها الى فاعلها وبيان التكاف بان الفاعل ليس من هذا اخل حرف الجر فلا وجه لتقدير من البيانية الا ان يقال حسن الوجه من باب المشبه بالمفعول كما مر (قوله فان ذكر الوجه) وقيل لوقوع من البيانية موقعها (قوله فكانه قال من حيث الوجه) فيكون الاضافة بتقدير ير من البيانية (قوله فانقلبت هذا) اي يراد من البيانية في الاضافة اللفظية في الحقيقة تخصيص لان الحسن في قولنا الحسن الوجه مبهم فانه لا يعلم ان الحسن هو الوجه وغيره فبذكر الوجه حصل التخصيص قوله هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة) لانا اذا قلنا الحسن وجهه بدون الاضافة سواء كان برفعه او بفتحها فهذا التخصيص موجود فيه وبعد الاضافة حصل التخصيص بحذف الضمير على ما عرفت وان كان فيه التخصيص ايضاً فهذا لا ينافي فيه الا ترى ان الاضافة المعنوية كفلام زيد يوجد فيها التخصيص قبل الاضافة لان الغلام مبهم من حيث الجنس وغيره ولكن بعد الاضافة يحصل التعريف فيه (قوله لانها نفيها معنى في المضاف) وهذا كلامه لبيان وجه التسمية بالمعنوية والمراد بالمعنى في قوله لانها نفيها معنى هو الصفة وهي ما قام بالغير وليس بمعنى مدلول اللفظ والمعنى في قوله دون المعنى مقابل اللفظ اي الاضافة المعنوية نفيها معنى في المضاف سواء كان ذلك المعنى تعريفاً او تخصيصاً فان المضاف اليه اذا كان معرفة تفيد تعريفاً واذا كان نكرة تفيد تخصيصاً واعلم انه قد علم منه ان وجه التسمية بالاضافة المعنوية لاجل ان المقاد يكون معنى هو التعريف او التخصيص فان المقيد هو الاضافة المعنوية والمقاد هو المعنى والمقاد له معنى الذي في المضاف ففيه بحث بان وجه التسمية بالمعنوية ان كان المقاد المقاد معنى وهو التخصيص فيلزم ان يكون الاضافة اللفظية اضافة معنوية لان المقاد فيه اللفظ معنى وهو التعريف فالاولى نسبة المعنوية الى المقاد له وكذا اللفظية فنسبة الاول الى معنى المضاف والثانية الى لفظه فينبغي ان يقول ان وجه التسمية بها هو كون المقاد له فيها هو لفظ المضاف لان التخصيف انما يكون في لفظه بحذف التنوين او ما قام مقامه من خلاصة ما ذكره مولانا عصم اقول يمكن حمل كلام الشم وهو قوله لانها يفيد معنى في المضاف على كون المقاد له معنى في المضاف فان افادة الاضافة المعنوية معنى هو التعريف والتخصيص في المضاف بان يكون المقاد له معنى في المضاف على ان وجه التسمية لا يلزم ان يكون مقارداً (قوله فالمعنوية علامتها) رانما قدر العلامة ليصح الحمل بين المترف لان قوله يكون بمعنى ان يكون بسبب دخول ان المضاربية عليه وهو غير محمول على الاضافة المعنوية وان لك قدر العلامة قيل ام قدر العلامة ههنا ولم يقدر ما في الازل بان يقر فعلا المعنوية اذ فان اللام ح الخسر لعدم احتياج الضمير واوجب بان المبحوث عنه ههنا هو الاضافة المعنوية فينبغي ان يجعلها موضوعاً ودون

العلامة ويمكن الجواب بوجه آخر باننا نقول يلزم التقدير قبل الاحتياج لماعرفت ان التقدير
لاجل ان كلمة ان يجعل المضارع في نأويل المصدر والكون غير محمول على المعرف فهذا مثل
نزع الحرف قبل البلوغ الى الماء ويمكن نقد ير الذات بان يقال المعنوية ذات كون المضاف كذا
ولكن تقدير العلامة اجدر معنى كذا قيل (قوله قبل الاضافة) وانما قال هذا لدفع ما يقال من
انه يلزم ان يكون اضافة المصدر الى القاهل او المفعول اضافة معنوية لان المضاف اليه
ليس بصفة ويلزم ايض ان يكون الاضافة في قولنا هذا مضروب زيد امس اضافة معنوية لان
المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف لانه لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي ويلزم ايض ان يكون
الاضافة في قولنا هذا مضارب زيد امس اضافة معنوية لما مر من ان المضاربه لا يكون معمولاً له
لانه بمعنى الماضي ويلزم ايض ان يكون الاضافة في قولنا زيد افضل لتقوم اضافة معنوية مع
انه ليس كذلك وتقرير الجواب ان المراد ان يكون المعمول فاعلاً او مفعولاً قبل الاضافة وفي
المواد المذكورة ليس كذلك اذ في الاول فان المصدر انما يعمل عمل فعله اذا كان بمعنى الماضي
او الحال او الاستقبال والمصدر قبل الاضافة ليس بشيء من هذه المعاني فان قولنا ضرب زيد
مبتداء وخبر والعامل منسوب فيه متمم المفعول الضرب زيد امس او اعني اكرام عمر
خالداً او الان واماني اماني والمانت لانها اذا كانا بمعنى الماضي لا يعدلان واماني الرابع
فلان اهم التفضيل لا يعمل في الاسم الظم الا في مسئلة الكحل (قوله سواء لم يكن صفة) فان المنفي
ح باعتبار المقيد وعلى التقدير الثاني يكون باعتبار القيد فان ان قولنا صفة مضافة الى
معمولها باعتبار كليهما فيكون المنفي ايض باعتبارهما معاً (قوله كمصارع مصدر وكرهه المبلد) فان
المصدر والمبلد ليسا معمولين لهما بل هما ظرفان لهما فان المصدر اذا كان معمولاً فهو ما فاعل او مفعول له
كما قرره فعدم كونه مفعولاً ظم لعدم صحة معنى المفعول فيه وعدم كونه فاعلاً ايض ظم لانه
ظرف له فلا يصح ان يظم ان المصدر هو المصدر باسناد الفعل اليه وكذلك المبلد ظرف له بعين ماسر
(قوله واحترزه) اي بقوله غير صفة مضافة لان المضاف في هذين التركيبين صفة مضافة
الى معمولها فان زيداً في ضارب زيد مفعول قبل الاضافة والوجه في الحسن الوجه فاعل قبلها
(قوله فيما اي في المضاف اليه) وجازان يراد من كلمة ما الوقت والاضافة ويجوز ان يكون موصولة
او موصوفة والمراد ان الاضافة بمعنى اللام في تركيب لا يكون المضاف اليه فيه جنس المضاف
وظرفه ففي كلام الشم مسامحة فلا يرد ما قيل ان ارادة المضاف اليه من كلمة ما مالم يفهمه
القول من الكلام معنى بحسب الذوق واعلم ان الظم ان يقول ان كان المضاف اليه جنس المضاف
فالاضافة بتقدير من وان كان ظرفه فالاضافة بتقدير في والا فالاضافة بتقدير اللام كما هو
مصطلح القوم وايض قال المصنف مثل ذلك فيما سبق الا ان المصنف اختار هذا البريق ههنا لان الاصل

في الاضافة ان يكون بتقدير الملام ثم بتقدير من ثم بتقدير في فوق كلام ههنا على ما هو الاصل (قوله بشرط ان يكون المضاف اه) قال مولانا عهصلا احتياج الى هذا الشرط لانه اذا كان المضاف اليه من جنس المضاف فيجب ان يكون المضاف ايضاً كك والاي يلزم اضافة الخاص الى العام كزيد انسان وهي مهتنة كما ذكره في بيان الحاصل اقول المقصود ههنا بيان العمية من وجه بينهما في الاضافة بتقدير من بدون انضمام القاعدة المذكورة اي بدون ملاحظة امر خارج وبعبارة اخرى بانه لا يعلم عدم جواز اضافة الخاص الى العام الا من مثل هذا المقام وهو قوله بشرط ان يكون المضاف اه فعلى بامتناع اضافة الخاص الى العام نعم من يعرف قواعد النحو من الخارج فلا يحتاج الى بيان الشرط المذكور عند بل لا يحتاج الى البيان عند شيئا من الاشياء (قوله والحاصل) اي حاصل مهتنة الاضافة او حاصل الاضافة في تحقيق هذا المقام لا حاصل عبارة المصطلح لان عبارته لا يدل على ما ذكره الشرح الا ان يلتزم التقدير في عبارته (قوله و ح ان كان ظرفا) فان الظرف مبين للمظروف ولا يكون صادقا عليه (قوله و اما مساو كليتيك واسد) قال مولانا عهصلا والمراد من المساواة المساواة المقابلة للمباين والاعم المطلق والاعم من وجه والمراد ههنا المساواة في الاستعمال فان كان الاول فالمثال غير مطابق للممثل له لان المساواة المقابلة لها يكون الاتحاد فيها فيما صدقا عليه ولكن التباين بينهما في المفهوم مع ان الميثك والاسد متحدان فيكونان مترادفين فان الاتحاد في المفهوم يستلزم الاتحاد فيما صدقا عليه وان كان الثاني فعصح المثال لان كل ما يستعمل الميثك يستعمل الاسد وبالعكس ولكن ح لم يصح المقابلة لان الاعم والخاص مطلقا ومن وجه والمباين يكون بمعنى المشهور اقول المراد من المساواة ههنا ما يعنى الترادف والمساواة لا يقال كيف يصح ان يراد ههنا الترادف والمساواة لاعتبار اختلاف المفهوم في المساواة والاتحاد في الترادف لانا نقول المراد من المساواة هو المساواة اي المراد ان اللذان هما متعديين سواء كان الاتحاد فيما صدقا عليه نكالا انسان والكاتب او فيهما جميعا كالاسد والميثك فانهم يريدون منها المساواة (قوله كاحد اليوم) فان اليوم يشمل ايام غير يوم الاحد لا يقال ان الاحد ايضاً يشمل ايام الاخر لانه يوحد في غير يوم الاحد لانا نقول المراد من يوم الاحد هو اليوم الاحد فان الاحد لا يطلق الا عليه (قوله على التقديرين مهتنة) اما على التقدير الاول فلان الاضافة اما للتعريف او للتخصيص وليس شيئا منهما على هذا التقدير لا يقوم بتحقيق التخفيف مع انه لا بد منه في الاضافة المعنوية ايضاً لانا نقول المقصود الاصل في المعنوية هو التعريف والتخصيص فان التخفيف ايضاً وان كان حاصلها فيها ولكنها ليس مقصودا اصليا لانه لا يلزم فيهما لان تجريدها التنوين شرط في الاضافة مطلقا نعم المقصود الاصل في الاضافة اللغوية هو التخفيف واما على التقدير الثاني فلانه يلزم اضافة

الخاص الى العام وهو غير جائز لانه لا يحصل التعريف ولا التخصيص فيه لان عدم افادة التخصيص فيه ظفاذالم ينفك التخصيص لعدم افادتها التعريف اولي لانها لو افادت التعريف فيلزم ان تغيد التخصيص ايضاً لامتزاجه له (قوله واما اخص من وجه وان كان اه) وهذا الكلامه الى قوله واعلم انه لا يلزم اه اشارة الى ان الاضافة بتقدير اللام وبتقدير من على ما ذكره المصنف ليستا بيانيتين لانه يلزم ان يكون الاضافة في قولنا فضة خاتم اضافة بما نية لان المضاف اليه فيه جنس للمضاف صادق عليه وعلى غيره فاذا اعتبر قيد الاصل في المضاف اليه لا يلزم ذلك لان الخاتم لا يكون أصلاً بالنسبة الى الفضة بل الامر بالعكس لحصول الخاتم منها وايضاً يلزم ان لا يكون فضة في قولنا فضة خاتم اضافة لامية ما عرفت ان المضاف اليه فيه جنس للمضاف صادق عليه وعلى غيره فان الخاتم يكون من غير الفضة ايضاً كالعكس مع انه اشترط عدم الجنس في الاضافة اللامية فلما اعتبر قيد عدم الاصل في المضاف اليه في الامة اللامية لا يلزم ذلك ففي كل موضع لم يكن المضاف اليه جنس له ولا صادق عليه يكون الاضافة فيه لامية وهو اعم من ان لا يكون المضاف اليه جنس له مثل غلام زيد او كان جنس له ولكن لا اصل له مثل فضة خاتم (قوله فان كان المضاف اليه اصلاً) قال مولانا هم وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا يحسن في ثلثة رجال فان المراد من الثلثة هو الرجال لان الرجال وقع في مرتبة التمييز وليس اضافة بيانية يتم لان المضاف اليه ليس اصلاً للمضاف ثم خلاصة كلامه اقول في الاضافة اللامية يكفى الاختصاص الذي هو مفهوم اللام وبينهما اختصاص ان الرجال من افراد الثلث ثم قال مولانا هم يشكل دماية رجل لانه لا يصح حمل الاضافة على اللامية وهو ظاهر ولا البيانية لانه لا يصح مائة هي رجل بل يجب هي رجال الا ان يتم المراد برجل الجنس والتخوين لله حدة الجسمية ابي مائة هي هذا الجنس ثم خلاصة كلامه اقول فيه ما فيه (قوله واعلم انه لا يلزم اه) هذا القول دفع ما يقال لا يصح اضافة العلم الى الفقه لامية وكذا اضافة اليوم الى الاحد وضافة الشجر الى الاراك لانه لا يصح اظهار اللام فيهما لانه لا معنى لقولنا شجر لارك فان الاراك شجر خاس ولا يكون شجراً اخر فيكون معناه عند عدم ظهور اللام هو الشجر الذي له خصوصية ومناسبة بالاراك بان يكون الاراك فرد الموكك في قولنا علم الفقه وبم احم والاحد ولذا قال المصنف بمعنى اللام وهو الاختصاص ولم يقل نتدبر اللام (قوله ولا يصح اضافة اللام) اي في القيل المذكور وهو الاضافة الملائمة الملائمة المذكور التي يكون فيها اضافة الأعم الى الأخص المطلق وانما لم يصح اضافة اللام فيقال اني قد سمعتم لم يستعمل هذه الامثلة بيانية بحسب المعنى وجاز اظهار من فيها بان يقال علم من التقدير من الفقه وشجر لذي الاراك وانما لعرب جعلوها في الاضافة لانه لا يصح مائة هي رجل بل يجب ان يكون الاضافة في كل رجل وكل واحد بيانية اي على الذي هو من رجل بل يجب ان يكون الاضافة

الكل الى رجل بيانية فلا بد من جملة على الكل مع انه غير جائز لان المفرد لا يكون معدولا على الكل لاننا نقول المراد هو حمل المفرد فيصدق الرجل على كل واحد من افراد الانسان فان الكل لاحاطة الافراد وكل في كل واحد فيصح حمل المفرد على الكل مع انه متعدد لان المفرد متناول للمتعدد على سبيل البديل (قوله وبيد الاصل) وهو عدم لزوم اظهار اللام في الاضافة اللامية (يرفع الاشكال اه) وهو ان في كل رجل وكل واحد اضافة لامية مع انه لا يصح اظهار اللام فيهما لان لكل لاحاطة افراد اولانه من الامور اللازمة لضافة فح يستق ما يقيم يصح ان يقيم كل لرجل لان معنى كل رجل بالضافة وهو كل اجزاء برجل فمعنى كل لرجل كل اجزاء ايض فظهر مما ذكرنا انه لا يصح اظهار اللام في الاسماء اللازمة لضافة مثل عند ودون ولد على (قوله مثل كل رجل) فانه لا يصح اظهار اللام فيه منعا عن عدم اظهار اللام هو الكل الذي له خصوصية برجل بان يكون الرجل فردا لان الكل لاحاطة الافراد والتكلف فيه ما قال بعضهم من انه يصح اظهار اللام فيه بان يقيم كل فرد ارجل اي ثابت له فانه تكلف ظم لان اللام ينبغي ان يكون في مدخول الكل لاني مدخول كل وشيئ آخر (قوله ضرب له اختصاص باليوم) ويراد لفظ له لاظهار اللام الذي هي للاختصاص واراد به ان هذه الاضافة بادنى ملاسة ويكفي في الاضافة بمعنى اللام ادنى ملاسة اختصاص فالاولى ان يكون اضافة المظروف الى الظرف بمعنى اللام على ما ذهب اليه كثير النحاة (قوله للاختصاص الواقعين المبيين اه) مثل خانم فضة فان الفضة مخصص للختام (قوله قلنا نعم لكن اه) والحاصل ان يجب الرد ليس هو امكن الرد فقط حتى يرد ما ذكر بل هو امكنه مع قلة الاقسام وهي منتغية في الاضافة بمعنى من (قوله اي ضرب واقع في اليوم) هذا كلامه لبيان حاصل المعنى فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من ان تقدير الواقع يدل على ان يكون اليوم صفة المضرب فانه قال اصل ضرب اليوم ضرب في اليوم فهو متعلق بالضرب وليس صفة لضرب بتقدير واقع في اليوم (قوله اي تعريف المضاف مع المضاف اليه اه) وظاهر كلام المصنف ان الاضافة المعنوية تنفيذ تعريف احد مما من المضاف والمضاف اليه مع المعرفة اي كون احد ما لا بعينه معرفة ولكنه قد من سورة اخذ منه القبول من قوله وشرطها تجريك المضاف عن التعريف لانه لو كان المضاف معرفة يلزم تحصيل الحاصل وان كان المضاف معرفة مع المضاف اليه النكرة يلزم طلبه لادنى مع حصول الاعلى وهو غير جائز (قوله لان الية التركيبية اه) يعني على تقدير ان يكون المضاف اليه معرفة وقال بعض الشارحين وانما يقبل التعريف مع المعرفة بمراتبه التعريف الى المضاف عن المضاف اليه كان الاتصال والامتزاج (قوله لان نسبة امرأه) اي انتساب النكرة الى المعرفة مستلزم لسبب مية المضاف فلا يلزم ان يكون تعريف المضاف اليه سببا لتعريف المضاف ايض فاننا اذ قلنا غلام ارباب بالقنودين فان ذلك الانتساب

والثاني للجنس وهو الذي يشار به الى تعيين المدخول اي الطبيعة المعينة فان كانت الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فهي للجنس وان كانت الاشارة من حيث كونها في ضمن الاقتراد فهي للاستغراق وان كانت من حيث كونها في ضمن فرد ما فهي للعهد الذهني فيكون العهد الذهني فردا من الجنس وقد عرفت ان اللام للجنس يشير بها الى الطبيعة المعينة فيكون الموضوع له للعهد الذهني هو الطبيعة المعينة وتتفقيا في ضمن فرد ما تحقق في غير الموضوع له فكانه قيد له (قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل) وانما قال في نحو ليشمل ما هو بمعناها كمشبهك ونظيرك وسواك وانما قال وليس يجري اه ولم يستثن ولم يقل الا في نحو غير ومثل لعدم الاعتداد بها لقلتها ويمكن ان يتم انما قال كك لا اختياره قول بعض فانه ذهب الى ان اضافتهما لفظية لانهما بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضي لفظية سواء كان للجان او الاستقيال او غير ذلك وايض ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وعرك وكفاك ونهاك لانها بمعنى الفعل فان معنى حسبك زيد يحسبك زيد وكذا البواقي (قوله نحو غلباني ا : بهام) فان مماثلة زيد لا يختص في صفة واحدة بل يشمل كل ما هو في وجوده (قوله يعرب بعيريه) اي يعرف الضد الواحد بغيرية المضاف اليه فان الحركة ضد السكون (قوله وكك اذا كان للمضات اليه) بان يكون لزيد مثل في الشيعة ويكون هذا المثل مشهورا بتلك المماثلة فتقوله في شئ من الاشياء بيان وجه الشبه تم قوله ذاقصد يشعر بان القصد معتبر في التعريف (قوله اذا كان معرفة) هولاء فع ما يقع جاز نجريك المضاف من التعريف اذا كان معرفا باللام او علما واذا لم يكن فيه شئ منهما فلا كما في غلام زيد ويمكن ان يتم ان التعريف في المضاف في نحو غلام زيد يكون حكما وان لم يكن حقيقة بان ينزل ما يمكن فيه التعريف منزلة ما فيه التعريف محققا وهو اختيار بعضهم ولما كان فيه بعد فلم يختره واعلم ان المضمرة والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع طلب التعريف عنهما لوضعهما على المعرفة ثم ان التجرد عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس للتعريف على الاطلاق بل مومع القصد للتعريف لان الغرض الاصلي منه التنبيه لا التعريف (قوله بان يجعل واحدا من ا) اي بان يجعل العلم واحدا اي فردا واحدا من المفهوم الذي هو صادق عليه على غيره فيكون في عبارته مساهمة فهو مفهوم عام شامل له ولغيره فع انما فع ما قيل من انه قد سبق في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف ان طريق التنكير على نوعين احدهما ما ذكره والآخر وهو ما يذكر ذات ويراد بها الصفة التي هي مشهورة بها فانه ان لم يكن تلك الذات نكرة وان كان الوصف الذي هي مشهورة به نكرة كما يذكر الحاتم يراجه الجواد فانه مشهور بوصف الجواد فيكون الجواد نكرة وكما يذكر النوشيروان

ويراد به العادل لانه مشهور بالعدل فالعادل نكرة وكما يذكر موسى ويراد به المحقق وكذا
يذكر فرعون ويراد به المبطل ووجه إن فاعه ظم لانه ايض مفهوم يصدق عليه وعلى غيره
ويمكن الجواب عنه ايض بان طريق التنكير على ما اختاره فيناجارية في جميع الاسماء بخلاف
التنكير على الوجه الآخر فانه مخصوص ببعضها وجود من لم يكن مشهورا بوصف قال مولانا عصم
ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف
النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا العمل لا يخرج من كونه موضوعا لمعين ولا يدخل فيما
وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير العلم وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة
انتهى كلامه اقول ما هو في حكم النكرة فهو نكرة وان كان نكرة حكما لا حقيقة ويمكن ان يقر
ايض ان ما هو موضوع لمعين يصير نكرة بالعمل المذكور لانه لا حيز في التصور والوضع غاية
ما في الباب انه يمتاز بتقيده الحيزية (قوله ذا المراد بالتجريد مجردة وخلوه) فان التجرد لازم
للتجريد فيكون من قبيل ذكر المازوم واردة اللازم ثم ان التجرد لازم اهم لانه يوجد به ونه
فيما هو مجرد بنفسه او اراد بالتجريد ارادة بلا تعريف وهو التخصيص قال مولانا عصم ان الشئ
تكلم على خلاف العرف والاملاح فان اللائق اراد التوضيح موضع التخصيص لان المضاف
اذا كان معرفة لا يتسبب الا التوضيح منه لا التخصيص اقول كلامه قدس سره في ان طلب نفسه
مع قطع النظر عن ان يكون المطلوب في المضاف حاصلًا وذلك الطلب بطم مع حصول الاعلى واوسلم
فبقول لما قال سابقا ان المضاف اليه اذا كان نكرة ينفذ فيه مضافه في اذ كان المضاف معرفة
يلزم طلب الادنى مع حصول الاعلى لا محالة وحصول التوضيح فيه لا ينافيه في نفس الامر
وان قلت اذ كان المضاف معرفة كيف يجوز حصول التخصيص فيها لان معنى التخصيص هو قلته
الاشترار ورفع مع ان المضاف معرفة اذ اضيف المعرفة الى النكرة يصير المضاف نكرة في
باد النظر كما مر في قوله وتنفيد تخصيصا مع النكرة ونقول طلب التخصيص لا ينافي ان يكون المضاف
معرفة و لكلام في الطلب ونقول المراد من التخصيص في قوله وهو التخصيص هو التعريف في الجملة
لانه لازم للتخصيص والمراد من المعرفة في الجملة هو المعرفة بوجه من الوجوه بان يعرف زيد مثلا
بانه عالم مثلا والحاصل ان زيدا اذا كان معلوما من حيث ذاته فيصح فوائده ان طلب الادنى اذ لانه
مع كونه معلوما من حيث الذات لا يحتاج الى معرفته بوجه ما فاذا عرفت فالقول بان لا باع
بان يعرف زيد بوجه انه عالم مثلا مع كونه معلوما من حيث الذات ايض بشيئ مما عرفت من
عدم الاحتياج الى هذه المعرفة التي هي بالوجه (قواعد كائن تحصيل الحاصل) ولقاييل ان يقول
انما يلزم تحصيل الحاصل في الاضافة الى المساوي واما اذا كان المضاف اجه امرت فلا يلزم ذلك
لان ذلك يكون ازديادا لمرتبة المضاف والجواب انه ما لم يكن الاضافة في صورة المساواة فسر

فأليه صورة الأضافة الى الأعرف طرد الباب (قوله فتضييع الأضافة) قال مولانا علم ان تحصيل الحاصل ممتنع فلا بد ان يقول وهو ممتنع موضع قوله فتضييع الأضافة لانه يوجب البطلان و بعبارة اخرى بان تحصيل الحاصل محال فينتج استحالة الأضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضييع الأضافة اقول اضافة المعرفة الى المعرفة ممكن وليس بمتنع وذلك لان المراد من تحصيل الحاصل ان المقصود من الأضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل اصله للمعرفة فلما ضيف الى المعرفة كان تحصيل لما هو الحاصل فيها يعني اصل التعريف ويصح قوله فتضييع الأضافة وان قلت تحصيل الحاصل واقع في كلامهم مزيل بالمتنع والمحال فيكون ممتنعاً لامكانا قلت هو ممتنع بالامتناع لغيره لا لذاته والامتناع بالغير ممكن فان سبب امتناع تضييع الأضافة فانه قدس سره اقام السبب مقام المسبب واقامة العلة مقام المعلول كقوله في نحو النجم والشرياه فان مدخول الالف واللام في النجم مثلاً معرفة بسبب الالف واللام ويراد به نجم بعينه ثم جعل المجموع علماً له فهو تحصيل الحاصل لان المراد منه معين من غير جعله علماً فجعل المجموع علماً ليحصل بعينه تحصيل الحاصل فلا فرق بين تحصيل الحاصل وبين تعريف المعرفة فلا يرد ان المجموع علماً هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علماً وكك الابن معرفة بالأضافة الى العباس ويراد به ابن له بعينه ثم جعل المجموع علماً له فيكون تحصيل الحاصل وكك الصعق فانه يراد به الرجل الخاص وهو الذي لا يكون شجاعاً بسبب اللام ثم جعل المجموع علماً فلا فرق بينهما اي لزوم تعريف المعرفة مع اختلاف جهتي التعريف واجيب بانه فرق بينهما فان في الأمثلة المذكورة يكون التعريف في المضاف اليه كما في ابن عباس وفي الباقي من الأمثلة يكون التعريف في الالف واللام مع ان العلم شبيء آخر وهو مجموع الالف واللام مع مدخولها ومجموع المضاف اليه بخلاف الأضافة الى المعرفة فان التعريف ح في الهم بسبب الالف واللام او بالعلمية ورد بانه نعم بينهما فرق بهذا الوجه ولكن المراد انهما يشتركان في الاستحالة وهي تحصيل الحاصل وههنا كذلك لما عرفت من ان النجم هو النجم بعينه بسبب الالف واللام ثم جعل المجموع علماً له فهو تحصيل الحاصل واجيب عنه ايضاً بانه انما جعل مجموع النجم مثلاً له لاجل ان بصير التعريف الذي كان حاصله في الهم بسبب الالف واللام لازماً (قوله في لزوم تعريف المعرفة) مع اختلاف جهتي التعريف (قوله فما بالهم) اي فما شأنهم (قوله بل يهبها زال تعريف) وحاصله ان العلمية لما كانت وضعاً نانياً يزيل مقتضى الوضع الاول بخلاف الأضافة فانها لما لم يكن وضعاً نانياً لم يزل مقتضى الوضع الاول فلما ضيف المعرفة الى المعرفة فيكون الأضافة حودية الى اجتماع التعريفين في الارادة (قوله بل تبدل تعريف بتعريف) فيه بحث بانه ح يضييع جعل مجموع النجم مثلاً علماً لحصول التعريف قبل

جعلك علماً والحاصل انه ع وان لم يكن فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجود في الكلمة واحداث التعريف بطريق اخر فالجواب الحسن ان جعل المجموع علماً لاجل ان يصير التعريف الحاصل باللام لازماً لا يقال لم لا يجوز ان يكون ذلك التبدل في صورة اضافة المعرفة الى المعرفة ايضاً لاننا نقول فرق بينهما لان في الامثلة المذكورة يكون العلم هو المجموع فالتبدل ح صحيح ورضى العقل به واما في صورة الاضافة يكون التعريف في نفس الامر فلواضيف المعرفة لا يكون فيها تبدل التعريف بتعريف اخر فاضافتها لا تكون الابدان الف واللام عنها او بتكبيرها (قوله وما اجازة الكوفيون) وهذا اشارة الى جواب اخر عن السؤال المقدر الذي هو وارد على قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف فانه ينتقض بقولنا الثلاثة الاثواب مثلاً ووجه الاشارة اليه بان هذا التجويز ليس عندنا بل عند الكوفيين (قوله ضعيف) واجيب ايضاً بان تجويز الامثلة المذكورة يستلزم جواز نحو الخاتم الفضة فان ما ذكر موجود فيه مع انه لم يقل به احد ونقل عن الشيخ بانه قال ولا يبعد ان يتم ان الاضافة فيها لفظية لان مميزها اي الثلث كان في الاصل موصوفاً بمعني ثلاثة رجال مورجل معدود وموصوف بهذه الاعداد كما في ضارب زيد وحسن الوجه ولم يشترط في اللفظية تجريد المضاف من التعريف (قوله نلتك الانافي والديار البلاقع) ونقل قدس سره في الحاشية البيتين ومما * ايامنزلي سلمى سلام عليكما * هل الازمن اللاتي مضمين راجع * وهل يرجع التسليم او يكشف العمى * نلتك الانافي والديار البلاقع * ثم قال في الحاشية في هل يرجع التسليم اي يرد جواب السلام وقال في او يكشف العمى من المتشبه الذي هو في عمى عن حال سلمى وقال في نلتك الانافي جمع اثنية وهي واحد من الاجازات الثلث الذي ينصب القدر عليها وقال في البلاقع جمع بلقع يعني الخالي (قوله علامتها ان اه) وقد عرفت فائدة نقلها وبعبارة اخرى بان المراد وهو علامة الاضافة اللفظية بمضاف المضاف من المبتدأ واللفظية ذات كون المضاف صفة بمضاف من المضاف من المبر حتى يستقيم الحمل (قوله مصارع البلد وكريم العصر) وكذا الحمد لله فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة فيل ان كل واحد من المصارع والكريم مضاف الى المفعول فان البلد مفعول فيه المناهي اي المصارع في البلد والعصر ايضاً مفعول فيمكنه زمانى اي الكريم في هذا الزمان واجيب بان المراد من المفعول هو الغاء وانفعول واجيب ايضاً بان اهم الفاعل انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال بخلاف ما اذا كان بمعنى الماضي فانه لا يعمل وقيل انما يعمل اذا اعتمد بالموصوف وهوذا ليس كذلك وقيل ايضاً اذا كان بمعنى الاستمرار قوله لان تعريفه بالانحصار (قيل الاوائل ان يقول اي نفيك تخفيفاً في اللفظ لا تعريفه) ليكون تفسيره لان التاكيد بالبلد المحصر بالاعير ثابت في كلامهم نعم

يكون ذلك بعد الحذف . بانه (قوله لكونها بتقدير الانصال) فقولنا ضارب زيد في قوة قولنا ضارب زيد بالتنوين فتان الضارب في ضارب زيد منفصل عن زيد وكذا الحسن الوجه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا بل تخفيفا فقط ثم لا يخفى انه اذا كانت الاضافة في تقدير الانصال فلا يكون الهيئة التركيبية فيها دالة على معلومية اضافة لعدم وجود ما فيها (قوله لا في المعنى) وهو دفع ما قيل ان قوله في اللفظ مستدرك لان التخفيف لا يكون الا في اللفظ بتقرير الدفع انه احتراز من الحذف في المعنى بلان تقطعه سراجيب ايض بانه للاشارة الى وجه التسمية باللفظية وقيل ايراد اللتصريح بالمقابل لان الاضافة لمعنوية نفيد معنى في ذات المضاف (قوله بازاء ما استعظم من اللفظ) من التنوين وما قام مقامه اقول حار ان يكون المعنى موصوفا بالحذف التي بهذا المعنى الذي قرره اشم نعم لا يكون موصوفا بالحذف التي يكون اللفظ موصوفا بها فلا يرد ما قال مولانا عصم من ان قوله لا في المعنى انما يصح اذا كان المعنى موصوفا بالحذف كاللفظ مع انه ليس كذلك ثم قال مولانا المذكور ان قوله لا في المعنى صريح في ان المراد من الحصر هو الحصر الاضا في اي تفيد تخفيفا في اللفظ دون المعنى فيكون الحصر بالنسبة الى المعنى مع ان قوله لا تعريفا ولا تخصيصا يفيد ان الحصر كان بالنسبة الى التعريف والتشخيص فبينهما تدافع انتهى حاصل كلامه اقول في قوله الاتخفيف في اللفظ حصر ان اضافة الاصل بالنسبة الى قوله تخفيفا فقط ولما بالنسبة الى مجموع قوله تخفيفا في اللفظ فالاول بالنسبة الى الاول والثاني بالنسبة الى الثاني كما لا يخفى ويمكن ان يتم انما قال في اللفظ اشارة الى ان المراد من اللفظ هو لفظ المتكلم لاللفظ المضاف كما في الاضافة المعنوية سواء كان ذلك التخفيف بسبب المضاف او به وبالمضاف اليه جميعا او بالمضاف اليه فقط كما يكون كلام لاحقه يشعر اليه (قوله مثل ضارب زيد) والاصل ضارب زيد (قوله واحكاما مثل حواج بيت الله) فان فيه التسوية قبل الاضافة حكما فانه بحيث لو كان فيه التنوين يسقط بهذا الاضافة اولانه اذا قيل حواج بيت الله بدون الاضافة يجيء الحواج بالتنوين في بادى النظر فالحذف منه هو التنوين ففيه تخفيف حكما وبهذا مقتضى النقص باضافة الفعل التفضيل نحو افضل الناس بالله اضافة لفظية مع انه لا يفيد تدنيغا في اللفظ لعدم حذف التنوين منه لانه غير منصرف ويمكن الجواب عنه بان لانم انه اضافة لفظية بل منووية كما قال بعضهم ولو سلم لكن لانم انه لا يفيد تخفيفا لانه اذا لم يكن مضافا فيستعمل يمين والالف واللام وهما يحذفان عند الاضافة فمخفف تخفيفا في اللفظ (قوله بتدفع الضمير واستتارها) لا يتم لا يكون التخفيف في المضاف اليه بحذف الضمير واستتارها في المضاف لانه وان سقط الضمير منه لكن اورد الالف واللام فيه لانا نقول حرف التماس اخف بالنسبة الى الختراك (قوله واستتار في القائم) وهين استتارها في الصفة يكون معناه ان قائم الغلام او هو قائم الغلام وانما جار اضافة العرف باللام

في اللفظية لعدم العلة الحاربة في المعنوية فيهما وذلك لان اللام في اهم الفاعل او المفعول اهمية
 بدعنى الذي لا حرفية فلا يكون لتعريف مدعوه له الا انه لا يكون لتعريف المدخول الا لام الحرفية فلام
 الهمية يكون نفسها معرفة لامد خولها (قوله و ضيف القائم اليه) ولقائل ان يقول كيف يصح
 اضافة القائم اليه لانه يلزم ح اضافة الى موصوفها لكن الرفع من الصفات يكون نعتا لمرفوعها
 بخلاف الناصب مع المنصوب ولما لم يجوزوا هذه الاضافة في المعنوية لم يجوزوا في اللفظية ايضاً لان
 اللفظية فرع المعنوية الا ان يقال انما لا يجوز اضافة الصفة الى موصوفها اذا لم يكن الصفة مشابهة
 بالمفعول ومهناهي مشابهة به لا نداد اقلنا رايت القايم الغلام يكون القايم مفعولاً فيكون القايم في
 القايم الغلام مشبهاً بـ لقيامه مقامه ويمكن ان يقال انما لا يجوز اضافة القايم اليه مع بقاء معنى المفاد بالتركيب
 الوصفي وفيه ليس كك (قوله فمن جهة انها لـ) الفاء للتفريع وكذا الفاء المحوذاً بحكم العطف
 في قوله ومن جهة انها نقيض تخفيفها لـ فتح اصح قوله ولا ذلك انه لا يدخل في هذا التفريع (قوله
 والمراد ان) دفع دخل تقريره انه لا يدخل لامتناع التخصيص لا بالامثال الاول ولا بالثاني فكيف
 يصح ان يكون المشار اليه بثم هذه الثلاثة المذكورة قال مجتهد المحشى مولانا صف لا يخفى ان المجموع
 المركب من اشياء يجوز ان يكون مستلزماً لـ ما لم يكن لكل واحد من تلك الاشياء عند دخل في ذلك
 الاستلزام لكن هذه العبارة ومثاله انما يقال فيما كان الكلام اللاحق مبني على الكلام السابق اي السابق
 على لفظة وايضاً كان اثبات الكلام السابق باللاحق والاول مسلم والثاني لان التخفيف وعام
 افاد في التعريف يشبهان باللاحق وذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فلا بد ان يدخل قوله
 ومن ثم اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف ويرتكب فيه مجازاً كما يقال فلان قبل تلك القبيلة
 مع انه ليس الا قبل بعضهم انتهى حاصل كلامه اقول المراد ان اثبات مجموع الكلام السابق من حيث
 المجموع يكون باللاحق ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك
 الاثبات بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها كما يستفاد من نسخة بؤ كلام المش (قوله في ذلك الاستلزام)
 اي استلزام جواز التركيب الاول وامتناع الثاني لان التركيب الاول جائز والاساسي ممتنع عند
 حصول التخفيف ايضاً لان النكرة المخصصة يقع دغمة النكرة ولا تقع صفة المعرفة (قوله لا دخل في هذا
 التفريع) اي في هذا الانتفاء فانه في حكم التفريع (قوله وعلى) هذا كان الانسب تقدم هذا التفريع
 لانه هذا اصل التفريع وهو التثنية في المذكور صريحاً بخلاف اصل الفرعين السابطين وهو
 التعريف والتخصيص فانه مذكور في ما لا بد منه في ضمن التخفيف فالتفريع على المذكور بالصريح
 او على التقدم على التفريع بالمذكورين صريح قوله لكثرة لواحد وهي قوله خلاف الفاعل قوله واجاب
 البص منه واجاب عنه الشم الهندي بان الاضافة ضايعة بقاء وان كانت متبداً فيلزم بعد دخال
 اللام عدم بقاءها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما فرضت الاضافة لاجله (قوله اللام

ان يكون قوله وعبدها منصوبا حملا على محل المائة فانها مفعول اللواهب او يكون مفعولا معه بان يكون الواو بمعنى مع فتح يكون التركيب جائزا بتلاف الاستدلال به لا يقال لم لا يجوز ان يكون قوله وضعف الواهب اء معطوفا على قوله وجاز الضار بازيد وليس فيه ح شوب مصادرة على المطلوب ولا يابى عن هذا العطف قوله وانما جار الضارب الرجل اء كما لا يخفى لانا نقول افادة الاضافة اللفظية التخفيف لا يكون سببا لضعف هذا التركيب بل هي سبب لامتناعه كما في الضارب زيد كما لا يخفى (قوله اذ لان في فيه على بحر) قيل رواية الجر مشهورة وهي كافية في الاستدلال (قوله حيث جاز هذا التركيب) فانه يجوز دخول رب على المعرفة بالعطف ولا يجوز بدونه اي بلا واسطة والسخلة ولد الساة (قوله ما يما واحد) اي ممدوح لشاعر هو واصب المائة (قوله اي البيض) جمع الابيض والنوق جمع المائة (قوله يستوي فيه) ي في الهجان الجمع والواحد اي مشترك بينهما فيقع صفة للمندكر والمركب فيستوي في الهجان الجمع والواحد كما يستوي في الفلك الجمع والواحد ولكن يقدر ان كسرة الواحد اصلية وكسرة الجمع تارضية وكسرة الفاء في فلك يقال ناقة هجان ونوق هجان فحركته في المارد مخالفة لحركته في الجمع تقدر ان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال (قوله او من فييل المئنة الاتواب) بان يكون من قبيل اضافة العدد الى المعدود فقد عرفت ضعف المئنة الاتواب فهذا قول الشارح اشارة الى ضعف آخر في هذا التركيب (قوله تشبيها لاء) وراى من العبد الراعى بالمجاز فكما يكون الراعى يقوم بخدمة هذه المائة الهجان كذلك العبد يقوم بخدمة مولاه (قوله او عبدها اء) اي ويكون اضافة العبد الى المائة حقيقة لان العبد لا يخدم الا لامل واكن اضافة العبد الى الضمير الراجع اليها بادنى ملائمة اي عبد صاحبها مولاه اي احد اثبات المتأخر) يعني نوز اينده (قوله حال من المائة) فانها مفعول اللواهب فيكون ضايفا اسم الفاعل الى المفعول به (قوله على المفعولية) اي مفعول يزجي (قوله وحقيقة الامر) اي حقيقة قوله يزجي بصيغة المعلوم او المجهول لا يكشف الابعدا او معناه حقيقة قوله اطفالها لا ينكشف الابعدا والمراد من حقيقة الامر هو حقيقة امرها ما فاذا كان في القصيدة بحرف الروي منصوبا فتح قوله يزجي بصيغة المعلوم وقوله اغفالها منصوب وان كان مرفوعا فهو ح على صيغة المجهول وقوله اغفالها مرفوع قوله وامالانه قاسه عطف على قوله وامالانه توهم (قوله وهو جز الوجه بالاضافة) المشيدة للتخفيف بتلاف الضمير واستتارة في الصفة وقلب الضمير كسرة فان اصله الحسن وجهد وعرف الوجه باللام ليكون معرفة كما كان (قوله ونصبه على التشبيه بمفعول) وان كان فاعلا اما كونه مشبها به فكما ذكر ان الوجه بمنزلة التمييز (قوله مفقود) لان المضاف اليه ليس بنفس فيه ثم ان قوله حملا مفعول للمفعول المفهوم من اللام اي انما جوز اي المنكلم حملا او انما جوز اي القوم حملا او انما جاز حملا ولكن ح

يكون قوله حذرا المصدر المجهول اي المحمولية والا لا يتحد القائل (قوله وغيرهما) كما جمع منهما
 الضاربيه والضاربوه او الضارباة والضاربيه في التثنية (قوله اي في قول من قال) وانه جعل
 نوله جارا مفعولا لقوله فيمن قال بتقدير القول لان الجواز قول من الاقوال مع ان كلمة من عبارة
 عن القائلين فيمتنع ان يكون التول مفعولا للمقائلين بل ظرف القول هو الاقوال ولك ان تجعل
 قوله جاء مفعولا فالتول فيمن قال في بمعنى عند و لا يحتاج الى تقدير القول لكن ح يكون
 الاستدراك في ايراد الفاء (قوله ضاربا) فيكون الفاعل مجرورا بحمل (قوله اي المحمولية) واما
 جعل المصدر مجهولا لدفع ما يقال من انه لا يتحد الفاعل ح لان فاعل المفعول له هو المتكلم لان
 الحامل ايسر الامتكلم و فاعل الفعل هو الضاربك فاذا كان بمعنى المحمولية فيتحكم فاعله لان
 المحمول ليس الالتركيب ويحتمل ان يكون قوله حملا مفعولا له للمفعول المفهوم من قوله حذرا وهو
 جوزواي القوم فيكون قوله حملا بمعنى الحاملة فان الحامل ايضا هو القوم وقيل يجوز ان يكن
 الفعل هو قال فيكون فاعلهما متحدا ح قال مولانا عصم لا بد ان يذكر الحمل المذكور بقوله اي
 محموليته في الحمل المذكور في قوله واما جاز الضارب الرجل او يترك الثاني بالقيد اس اليه فاشارح
 فغل عنه فصدق وحق ما قال ان الانسان مشتق من النسيان اقول لا شك ان بيان كل واحد منهما
 يستلزم بيان الآخر وليس فيه طريق التماس الا انه توجه الى بيان الثاني لا الاول لانه اراد ان
 يفرغ من بيان المقص الاصل من الكلام ثم يشرع الى بيان حل التركيب الذي هو المنصم
 بالتبع على ان بيان اللواحق واكتفاء السابق عليه ايضا كثير (قوله وبيانه) اي بيان حمل
 الضاربك على ضاربك (قوله وان لم يصح التخفيف بالاضافة) واما التزاموا التخفيف من غير
 نظر الى الاضافة لامتناع اجتماع التنوين مع الضمير المتصل لان التنوين يوزن بالنفصال ما بعد
 هو قبله والضمير المتصل به ذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك لم ينظر اليه في
 الضاربك (قوله محذورا) صفة لقوله اسما فاعلا (قوله لانهما ليسا من باب واحد) لان
 المضاف اليه في الضارب زيد ايسر ضميرا متصلا قيل لم لا يجوز ان يحل الضارب زيد على ضارب
 زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف فبهما صفة ومضاف اليه
 علما ويمكن الجواب بالفرق بينهما اي بين المثالين بان الضاربك مشابه لضاربك في انه حذف
 التنوين فيبدأ افظا قبل الاضافة لا للاضافة وليس الضارب زيد مشابها لضارب زيد في ذلك
 لانه حذف التنوين في ضارب زيد للاضافة وفي الضارب زيد قبل الاضافة ولقائل ان يقول ان حذف
 التنوين في باب ضاربك اذا لم يكن للاضافة فكيف يصح ما قال ان الاضافة اللفظية تفيد تخفيفا
 في اللفظ ويمكن ان يجاب بل ان هذا اذا لم يكن المضاف اليه ضميرا متصلا ويمكن الجواب ايضا بان
 التنوين قدر بايصال الضمير لان اتصال الضمير اندا ينافي التنوين لفظا ثم حذف من المنقذين

بعد اعتبار الاضافة كما في حواج بيت الله فان التنوين قدر في حواج لمنع ضربها ثم حذفها من التقدير بعد اعتبار الاضافة وفيه نظر من وجهين اما اول فلانه ح يلزم ان يحوز الضاربك بدون الحمل على ضاربك لما مر من ان التنوين قدر باتصال الالف واللام ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة فعلى ذلك ينبغي ان لا يجوز الضارب زيد لما عرفت انفاروان ما قال ان الاضافة اللفظية يفيد تخفيفا في اللفظ يفيد حذف التنوين من اللفظ لا من التقدير (قوله ولين يتصور ضاربك) اي لا يمكن له الحصول العقلي المقارن بالوقوع بان يقال ضاربك بالتنوين اولاً ثم يضاف بعد ذلك فيلان التنوين لا يجتمع مع الضمير المتصل بالضمير او مجرد الماعرف فلا يرد ما يقال انه لا مانع المتصور فكيف يصح قوله وان يتصور ويمكن ان يكون ذلك للمبالغة في النفي (قوله وحصل التخفيف جدا) وانما قال جدا الحصول التخفيف في المضاف والمضاف اليه جميعا اما في المضاف فقام بحذف التنوين منه للاضافة واما في المضاف اليه فلتبدل ال المنفصل بالمحصل (قوله ثم حذف ضاربك عليه) قال مولانا عصم ان التخفيف في المضاف اليه لا يكون الا بحذف شي من منه فلا يكون تبدل المنفصل الى المتصل تخفيفا فلا يرد من ما قيل انه لا يحتاج الى حمل الضاربك على ضاربك لحصول التخفيف في المضاف اليه بالتبدل انتهى كلامه اقول حصر التخفيف في المضاف اليه بحذف شي من جيز المنع ولا بدله من دليل وما ذكره الشافعي قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي في لفظ المضاف او المضاف اليه لا يفيد الحصر فيه بحذف شي ولو سلم الحصر فيه بحذف شي فانه اعم من الحذف حقيقة او حكما وفي التبدل المذكور حذف حكما كما لا يخفى ويجب ايضاً مذكراً المصم في شرحه من التوهم المذكور انفا وايضاً ما ذكرنا في فائدة قوله وحصل التخفيف جدا اي بلى عنه فانه لو لم يذكر في هذه الفايده المذكورة فلا طائل لقوله جدا فالقول لا بد ان يدفع المناقشة الواردة بقوله فلا يرد ما قيل من انه لا يحتاج اليه بوجه آخر وانما نتوجه الى تفصيل المناقشة اولاً ثم الى دفعه اما بيانها فبان ضاربك اذا كان في الاصل ضارب اياك فيكون الضاربك ايضاً في الاصل الضارب اياك كما هو الظاهر فصار الضمير المنفصل متصلاً تخفيفاً فصار الضاربك فلا يحتاج حمله الى ضاربك لحصول التخفيف في المضاف اليه واما دفعه فبان يقال لا يحتاج الى الحمل اذا كان التخفيف الحاصل في المضاف اليه بالتبدل المنفصل بالمحصل متيقناً فيه وليس كذلك ولهذا اورد قوله ولتأمل ان يقول لم لا يجوز ان بصورة المنع (قوله من غير اعتبار حذفه) اي لم يعتبر في ما تلتها اي في كون كل منهما من باب واحد ان لا يكون حذف تنوينها مع الاضافة قبل الاضافة وانما قلنا مع لانه وان كان حذف تنوين ضاربك للاضافة قبل الاضافة لكن لا يكون حذف تنوين الضاربك للاضافة قبل الاضافة اما الثاني فقام واما اول فلما ذكره من قوله لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك

بقوله غير اعتبار حذف انه هنا في الحقيقة دفع سوال مقدر وهو على وجه المنع (قوله مناسب) صفة
 مسئلة (قوله عطف المحرذ) نصب على نزع الحافظ اي هذا التركيب من قبيل عطف المحرذ عن اللام
 وهو قوله وعبد ما على المعروف باللام الذي هو المضاف اليه لصفة مصدرية باللام وهي الواصب (قوله
 لانه قد يتحمل اء) اي قد يكون شيعي في المعطوف بما يزدادون المعطوف عليه فاذا حاز شيعي في
 المعطوف فلقد الم يحكم عليه بالامتناع (قوله وح يندفع اء) اي حين يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل
 في المعطوف عليه يندفع اء لان شوب المصادر على المطلوب على تقدير ان يكون قوله عبد ما بالجر
 لان استدلال الفراء بقاء عليه على النقل بالاول اي على تقدير حذف التركيب المذكور على
 لا جوبة عن استدلال الفراء على جواز المضاف وب زيد (قوله الى مسئلة) اي علمية فهذا
 ينظر الى ان ارجاع الصورة الاولى الى مسئلة على نسخة غير ظم بل هي ظاهرة في الرد على الفراء
 في الاستدلال بما في غير التضمن لان التركيب اذا كان ضعيفا فلا يجوز الاستدلال به (قوله
 وينضمن الرد اء) اي تضمن كل من الصورتين الاخيرتين (قوله و يضاف موصوف الى صفة)
 لان الموصوف يجب ان يكون احض او مساويا والمضاف لا يجوز ان يكون كك اولان الصفة
 يجب متابعتها الموصوف في الاعراب فلو كانت مضافا اليها كانت مجردة فلم يبق وجوب التعمية ح
 فوعلا قوم هذا) اي لا يرد من احد مما معنى الاخر (قوله وايضا المعنى بعينه) اي ولا دل
 ان لك من هسنتي التركيب الوصفي او الانتان معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الاخر لا يضاف صفة
 الى موصوفها لامتناع تقدم التابع على المتبوع فان الصفة يجب ان يكون متأخرا عن الموصوف
 ولو اضيف الى الموصوف كانت متقدمة عليه (قوله فان مسجد الجامع عند دم) فعند دم يجوز ارادة
 معنى الوصفي من التركيب الاضافي ودليلهم هو التركيب المذكور في عبارته وهي قوله مسجد
 الجامع وجانب الغربي (قوله و برد على القاعدة الاولى وهو اء) وذا كبر الضمير باعتبار الخبر
 وهو قوله لا يضاف اء هو علم ان الكوفيين ذهبوا الى جواز اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس
 للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخوانه وجر د قطيفة وامثاله
 فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضافة للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه
 لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه حقيقة لكن جملة
 لغيره في التام بسبب الضمير المستكن في الحسن وقس عليه اخواته وان اصل جرد قطيفة قطيفة
 جرد قدم جرد واضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص وفس عليه امثال احاب البصريين
 بالتاويل كما اشار اليه اخصم بقوله ومثل مسجد الجامع اء (قوله فان الجامع صفة مسجد اء)
 لانه يقال المسجد الجامع والجانب الغربي اء فيقال مسجد الجامع مثلا بمعنى المسجد الجامع مع بقاء المعنى
 الاضافي والوصفي مع حصول التخفيف بحذف اللام من المضاف مع حصول التعريف والتخصيص

فإضافة المضاف الى الجامع معنوية لان المضاف غير صفة وجاز حصول التخفيف في الاضافة المعنوية مع حصول التعريف والتخصيص فيها الا ان المقصم فيها هو حصول التعريف او التخصيص بخلاف اللفظية ولهذا قال وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصها مع النكرة بدون المحصر وقال في اللفظية ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ مع المحصر (قوله متاول بمسجد الوقت الجامع) بحذف الموصوف من المضاف اليه كما في البواقي فان فيها ايضاً حذف الموصوف وهو المكان والساعة والحبة (قوله فيندفع الايراد بوجهين) اي يندفع الشبهة بطريقتين والشبهة ملحق ما عرفت شي ان الجامع صفة المسجد فيكون مضافا اليه له ايضاً فجوابه بوجهين الاول ان الجامع ليس مضافا اليه للمسجد بل المضاف اليه له الوقت والطهاني ان الجامع ليس صفة بل للوقت (قوله منظوما عليه) اي مشتقا على الوقت فح يكون الجامع بمنزلة الصفات الغالبة وهي التي يراد منها فرد واحد وفي اراد هذا الفرد الخاص منها لا يحتاج الى قرينة فان الامة غلبت على الوصفية كالاود والازرق والادهم فان الجامع هو ما ثبت له الجمعية سواء كان مكانا او شخصا او غيرهما فاريد من الجامع هو الفرد الخاص منه وهو الوقت الجامع فان الوقت الجامع هو يوم الجمعة فكان هذا اليوم يجمع الناهي للمصلوة (قوله وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف) بل هو صفة للوقت ولا يجري وجهه الاخر وهو عدم كون الجامع مضافا اليه له لانه مضاف اليه له قطعا الا انه حذف المضاف اليه وهو الوقت واقي صفة مقابله واضيف هو اليه والفرق بين المقدر والمحدد ان المقدر هو المحدوف من اللفظ والبقاء في الية والمحدد هو الحذف من اللفظ والنية (قوله متاول بصلوة الساعة) وهي او ساعة بعد زوال الشمس وقيل هو اول ساعة التي فرضت الصلوة فيها فيكون الاول صفة الساء والحمة صفة الحبة سواء كانت الساعة مثلا مقدر في نظام الكلام او محدد وقاوح يكون الاول قائمة مقامها وكذا الحمة قائمة مقام الحبة وعلى التقدير الاول يندفع الايراد بوجهين وعلى الثاني يندفع بوجه واحد كما عرفت تفصيله وايه اشار بقوله على الاحتمال المذكورين وانما نسبوا البقلة الى الحمقاء المؤنك للاحمق فانها تنبت في مجاري السيرا ومواطى الاقدام (قوله لا يتمشى) اي لا يندهب في جانب الغربي بل يقال جانب مكان الغرب (قوله لا توصيف مكانه) اي لا توصيف مكان بها اي بالغز بجهة وضهير هو راجع الى الجانب والضمير في جانبه الى المكان والظاهر ان يكتب في قوله لا توصيف مكان بها الا انه لما كان الجانب مذكورا في المثال فني توصيف المكان بالغربي ينبغي ان يراعى معنى الجانه ايضاً (قوله هناك) اي في قوله جانب الغربي (قوله والاضافة بيانية) اي الجانب الذي هو المكان وصفة الجانب ان يكون غربيا (قوله والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه الكل) وهو الغربية (قوله ويرد على القاعدة الثانية) بان يتم الجرح والاخلق صغمان للقطيعة

والثياب وقتنا اضيفتا اليهما (قوله متأول) بجعله من باب اضافة الاعم الى الاخص تخفيها او حيانا
وليس من باب اضافة الصفة الى موصوفها فان الاصل قطيعة جرد وثياب اخلاق فخذف الموصوف
وبقي الصفة مبهمة اي لما حذف الموصوف استعملت الصفة مقامه فحصل الالتباس بان الجرد من اي
جنس هو والاخلاق من اي جنس هي فاضاف ما الى موصوفاتها ليتخصص والبيان لتجريد النظر عن
كونه موصوفاً فهذه اضافة بمعنى من (قوله كانه اسم غير صفة) بخلاف موصوفه فكانه لم يكن صفة
فان الصفة لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر قال الشافعي الحاشية الجرد ريشه ازكهنكي وفرمودكي
انتهى قطيعة جاد زبيجيد : صراح وقال بعض الشارحين القطيعة دو تار مخمل و الاخلاق جمع
خلق (قوله اي جنسه) وهو يسمي النوح لعدم الغرض بين الجنس والنوع فلهذا فلا يردح ان الجنس
مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة والقطيعة ليست كذلك بالنسبة الى الجرد (قوله من حيث
انها صفة لها) وهذا الحيشية مقصودة في هذا : اضافة (قوله من حيث انها جنس) يتناول
موصوفها وغيره وهذا اضافة للتخصص (قوله اي مشابه للمضاف اليه) اي لما يعبر مضاف اليه
على تقدير الاضافة فيكون في العبارة مسامحة وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ليدخل
فيه المترادفان والمتساويان جميعا لان المراد بالماثلة في العموم ان يكون مدلولها كليين
متعدا افرادهما معا كما نامترادفين او متساويين وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولهما
شخصا واحدا قيل وقولهم ايوب الامد فمتأول ومعناه ايوب كاملة من بين الليوث بحيث انها
ليوث بالنسبة الى سائر الليوث كما يقم مواخص الخواص واشرف الاشرف (قوله في العموم و
الخصوص) وقوله في العموم اي في الشمول والاطلاق فان كل ما يطلق عليه اللميت يطلق عليه
الاسم وبالعكس وقوله والخصوص اي في عدم الشمول والاطلاق فان كل ما لم يطلق عليه الاسم
لم يطلق عليه اللميت وبالعكس (قوله مواكنا مترادفين) اجاز الفراء اضافة احد المترادفين
الى الاخر للتخفيف معسكا بالامتعامل وتبعه الشيخ الرضي (قوله كليتك وامك) فانها
متولدتان في الاميان والجمعة فانهما قائمان بنسبتهما فيكونان عيين قال مولانا معص نقلا من
الصباح والقاموس ان الجمعة هي شخص الانسان فيكون اخص مطلقا من العين اقول اما كون
الجمعة اخص من العين ظاهر لوجود العين في الغرس مثلا لكن يلزم ان لا يصدق الجمعة على الاسم
لما عرف ان الجمعة هي شخص الانسان الا ان يتم ان ما قال في الصباح والقاموس ان الجمعة هي
شخص الانسان باعتبار الاغلب والاكثر استعمالا والمراد من الجمعة ما ليس من المعاني والاهداث
فيصدق على الاسم بقويينة المتابلة (قوله وحبس ومنع) فانها مترادفان في المعاني والاهداث بفتح
الهزة جمع الحدث فان المنع صفة المانع والحبس صفة الجادس وليس شيء منهما قائما بالذات (قوله
بجلا ب اضافة) متعلق بقوله لعدم الفائدة كما هو الظن من كلامه ويحتمل ان يكون متعلقا

بقوله مماثل (قوله مثل كل الدراهم وعين الشيء) وكآف جميع القوم فان الجميع يقع على القوم
وعلى الغرس وعلى الشجر وجميع الاشياء فجاز اضافتها للتخصيص كما في خاتم فضه (قوله فانه
اي المضاف، الفاء للتعميل فان قيل لم يرجع الضمير الى المضاف اليه مع كون صحة هذا لارجاع
فان المعنى ان المضاف اليه في قوله كل الدراهم وعين الشيء من جملة الاشياء المانلة في العموم
والخصوص لان الدراهم اخص من الشيء والشيء اخص من العين اذا كان اللام فيه لانعينه فيكون
اضافة العام الى الخاص فلما قوله يختص ينمى من حدوث وهو في المضاف دون المضاف اليه
او نقول الكلام مسوق لغائدة الاضافة (قوله سواء افادت اية) اشار بهذا التعميم الى ان قوله يختص
ليس بمعنى التخصيص المقابل للمتعارف بل المراد منه معنى شبه الملاحة كما يمكن المراد من الاختصاص
ما هو في مقابلة العموم لا ما يقابل التعريف لان التعريف حاصل للمضاف بالاضافة الى المعرفة
(قوله اذا كان اللام للعهد ثم) فان المراد من الشيء هو الشيء المعهود (قوله وفيها خفاء) و
يمكن ان يراد من العهد في قوله اذا كان اللام فيه للعهد هو الاعم من العهد الشخصي والنوعي
واطلاق الشيء على الموحود الخارجي هو العهد النوعي كما يمكن المراد من العهد النوعي من
الكلمة المذكورة على السنة النحاه كما مر في تعريف الكلمة فلا يردح مادكرة هو لانا عصم من
انه ليس فيه خفاء اذا كان الشيء بمعنى الموجود في الخارج كما هو من ذهب المتكلمين لانه لا شبهة
في ان اليمين بمعنى الذات اعم منه لان العين يطلق على المعدوم بخلاف الشيء ويكون الشيء
بمعنى الموحود المطلق الشامل للموجود النهائي والخارجي عند جماعة وح لا يكون العين اعم منه
لشموله كل مفهوم فع في اعميته عنه خفاء ويمكن ان يقر اذا كان الشيء دائر اليمين المعاني
فيصح قوله فنجها خفاء ويمكن ان يراد من الشيء نفس مفهوم مع قطع النظر عن تحققه في
الذهن او في الخارج واما اذا اخذنا من حيث انه متحقق في الذهن مثلا فهو فرد من افراد
الشيء فان مفهوم الانسان من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من الانسان فيكون
العين اعم منه قال مجاهد المحشي مولانا عفا انما يكون في الاممية خفاء اذا اريد من
الشيء نفس مفهوم مع قطع النظر عن تحققه في الذهن لانه يحتمل كل مفهوم ولما اخذنا من
حيث تحققه في الذهن فهو اي المفهوم فرد من افراد الشيء وح يكون العين اعم منه اي من الشيء
وهو الموجود في الذهن قال مولانا عصم خفاء في اعميته عنه ح ايض لانهم يقواون عين اللاشيء
مع عدم صدق الشيء عليه انتهى كلامه اقول المراد من قولنا عين اللاشيء هو المفهوم لانه لا فرد له
فيكون مفهومه فرد الشيء لا لا فيكون الشيء ح صادقا عليه ثم لا يخفى ان ما قال مولانا
عصم برده على ما قاله المش بقوله واما ما كان للجنس ففيه خفاء كما يزيد على المحشي ايض كما لا يخفى
ولكنه مدفوع بما ذكرنا (قوله كليتيك واسد) اي معيد وكرز مثل لبس واسد في العموم والخصوص

لكن مفهوم كلواحدة منهما هو الحيوان المنتشر بخلاف مفهوم هعيد و كرز فان مفهومهما شخص
 واحد ولا يخفى ان هذا السؤال يراد على القائمة السابقة وهي قوله و شرطها تجريد المضاف
 من التعريف لانه اضيف السعيد الى الكرز مع عدم تجريده من العلمية والجواب منه ايضاً ما
 ذكره بقوله متأول واعلم ان سعيد او كرز ليسا مماثلين في العموم والخصوص بل في الخصوص
 فقط لانهما علم لشخص واحد وايضاً لا يزداد لك على ما عرفت معنى قوله في العموم والخصوص فيما سبق
 آنفاً كما لا يخفى (قوله بحمل اخذ صاعداً على المدلول ا) بان يراد من المضاف المسمى والمدلول و
 من المضاف اليه الاسم واللفظ ولا يجوز التاويل بالعكس لا متناع اسناد المحيي وشبهه الى
 اللفظ (قوله فلت جاءني مهلولاً هذا ا) قيل من الجواب بعيد فالاولى تذكير مما بان يراد بهما
 المسمى بعيد والمسمى بكرز اي المسمى بعيد هو المسمى بكرز والاولى ان يراد من الكرز المدلول
 و من سعيد مسماه اي المسمى بسعيد هو مسمى مدلول كرز فيكون من قبيل اضافة الاسم الى
 الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ (قوله ولم يقولوا كرز سعيد) باضافة اللقب الى الاسم لان قصد
 بالاضافة اء ولا ين اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر
 اولاً يفني غناء الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرون اللقب على
 قبيل المتبع بان يكون عطف بيان او على قبيل التقطع مرفوعاً او منصوباً لا يتم جازان يضاف
 ليث الى اسم بهذا التاويل لانا نقول نعم لكن المراد من قوله لعدم الفائدة انه لعدم الفائدة في
 ذكر المضاف اليه بدون التاويل لعدم وقوع التاويل منهم في نحو ليث اسد بخلاف سعيد كرز
 (قوله فالبا) والمقلوب لاحكم له فان من عزبزه اي من غلب على البز والسلب ربودن (قوله
 ما ليس في اخره حرف ملة) والصحيح في كلام النحاة يقع على هذا لان بحثهم عن احوال واخر
 الكلم وقوله في عرف النحاة احتراز عن عرف الصرفيين واصطلاحهم (قوله وهو ما في آخره واوا) ولم
 يقل مهنا وهو في عرف النحاة ما في اء لانه ليس لهم عرف واصطلاح في الملحق به كما كان لهم في الصحيح
 ذلك ومعنى اللاحق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح (قوله في الوقوع) اي في وقوع حرف
 العلة بعد استراحة اء فان اللسان اذا بلغ الحرف الساكن يتوقف ضرورة ليستريح فيتم لفظ غيره وكك
 بعد السكوت (قوله يعني في الابتداء) اي الحروف العلة التي عليها الحركة بعد السكوت هي التي
 كانت في الابتداء كوجل ووعك (قوله والياء مفتوحة) الواو للحال (قوله لئلا يلزم الابتداء
 بالساكن حقيقة) فيما اذا كانت في صدر الكلام او حكماً فيما اذا لم يكن في الصدر فانها لا استقلالها في
 حكم صدر الكلام (قوله فان كان آخره اء) يعني ان لم يكن الاسم صحيحاً ولا ملحوقاً به فان كان اء فيكون
 الفاء في جواب الشرط المقدر (قوله تشبث) اي الالف حال الاضافة الى الياء (قوله على اللفظة
 المفصحة) احتراز عن لغة غير المفصحة كاللغة مزبل (قوله لعدم موجب الانقلاب) اي الالف

يا ياء كما في لغة مزيل فان المشاكلة ايا مشاكلة ياء المتكلم لا يوجب الانقلاب كما في لغته
 ومزيل مبتداء وقوله تغلبها خبره وتانيك مزيل بتاويل القبيلة (قوله لمشاكلة ياء المتكلم)
 ان مشاركتها والمشاكلة هي موافقه شي بما هو قبله او بعده كقوله تم ومكروا مكرا له فان اصاب
 المكروا الي الله نعم لمشاكلة ما قبله وذلك لان اصل هذا الالف اما الواو والياء وان كان اصلها واوايزد
 الالف الى الواو ثم نقلب الواو ياء وادغم الياء في الياء وان كان اصلها ياء يرد الى الياء ويدغم
 في الياء قال مولانا عاصم قوله لمشاكلة ياء المتكلم لان مشاكلتها حركة الكسر فلما تعذر التزم الياء
 التي هي اختها تم كلامه فتأمل فيه (قوله وتدغم) اي مزيل (قوله كغلاما) فلياقم غلامي بالياء
 المشددة مثل عسي ورحي لانه لا اصل لهذا الالف من الياء والواو نقلب ح (قوله لالتباس
 المرفوع بغيره) لان الالف علامة الرفع في التثنية والياء علامة النصب والجر فيه فلو قلبت ياء
 لالتباس المرفوع بغيره قيل هذا الوصح لزم عدم صحة قلب الواو بالياء في مسلمي فان اصله مسلموي
 فقلبوا الواو ياء باصل من الاصول وبيان الملازمة ان الواو في الجمع المذكور علامة الرفع
 والياء علامة النصب والجر واجيب بالفرق بينهما بانه انما قلبت الواو ياء في الجمع للقاعدة الكلية
 التي توجب القلب واما فيما نحن فيه فقلبها بالياء للمشاكلة وهي لا نوجب القلب فان
 الاصل عدم قلب الالف الذي قبل الياء لاختلافها لانهما كنة (قوله لا اجتماع المتضمنين)
 لانه اذا اجتمع المثلان قيمهما وكا لكلمة الواحدة ادغم احداهما في الاخر فيقال في قاض وعاصم
 قاضي وعاصم بالياء المدغمة وان كانت الياء محذوفة للتثنية ردت الياء وادغمت في الياء
 فيقال فيهما قاضي وعاصم وكذلك في المثني وانجموع حالة النصب والجر (قوله فصار مسلمي) بنتمتع
 الميم ان كان مثني وبكسر ما ان كان جمعا (قوله لانها لما انقلبت اه) علة لكسر ما قبلها والحاصل
 ان الواو الساكنة لما انقلبت ياء الساكنة فم بقاء الضمة قبل الياء يوجب تغير الياء بقلبها والوان
 الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة يقلب واو فلا بد من كسر ما قبلها والاي لزم ان يكون
 الانقلاب المذكور لغيره في قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب ان يهود الى اللبس واملاها
 ادي الى لبس وزن بوزن فانت مخير في ابقائها وقلبها كسرة نحولي بضم اللام وتشديد الهمزة في
 جمع الوكيل اذ يشبهه فعل بضم الفاء بمعل بكسر ما ثم ان الوكيل بمعنى شريك الخصومة وجمعه لي على
 وزن فعل بضم الفاء (قوله وفي المصطفون مصطفي) اصله مصطفي باستطاط النون بالاضافة
 حرك الياء بالتقاء الساكنين وفتحت الحقة الفتحة (قوله ان لم يتحرك) اي ياء المتكلم قيل هذا يشكل
 بقوله تعالي محياي بالسكون في قرآنا فاع والجواب ان قرآنا بسكونها يخالف اصل العربية فيكون
 ضعيفا (قوله واما لاماء الستة اه) ولما كانت كلمة امال التفصيل الاجمال فقال التي مر الياء عنها
 اه والفاء في قوله فاجي اه وقعت في جواب اما (قوله فاجي) وانما قدم الالف على الالف ليوافق

قوله نعم يوم يغرا لمريم من اخيه وامه وابيه واما تقديم الاب على الاخ في آية فلرماية اطلوب الترقى
اي الترقى من الادنى الى الاعلى فان الآية في بيان احوال القهامة اي يوم يغرا لمريم من اخيه
بل من امه بل من ابيه فان مرتبة الاب اعلى من مرتبة الام ووجود الترقى في قوله
اخي وابي مفقود كمالا يخفى (قوله فالحال في اخ) او يقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي
وابي وعلى هذا يكون عطف قوله واجاز المبرد وعطف قوله ونقول حمي عليه مطف فعلية
على فعلية واما على ظاهر توجيه الشم فيكون عطف فعليه على اسمية مكنا اقبل (قوله بلارد
المخدوف) اي بلارد لام الفعل اي لام الفعل مخدوف من اخ واب كما هو مخدوف من يد ودم فكما
يقم في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل عنه الاضافة فكذلك يقم في اخ واب اخي وابي
من غير رد ما (قوله وجعلها ياء) اي جعلها ياء وادغام الياء في الياء وكسرها ما قبلها فان اصلها اخوي
وابوي بفتح الحاء والياء ثم الدليل على كون لام الفعل هي الواو انه لو ثني لهما يقيم اخوان و
ابوان (قوله وابي مالك ذوا مجاز بدار) واجاب مولانا عصم عن قول الشاعر بانه جازان يكون
لضرورة الشعر وقوله مالك بكسر الكاف فان الخطاب الى المونث وكلمة مال للنفي قال الشم في الحاشية
ذوا مجاز اسم صوق بمنا وقال ايظا وله قدر احلك ذوا مجاز وقد ارى قوله قد ربح معنى القضا والتد رحيمت
قال في الحاشية في تفسيره اي قضا وقال في الحاشية ومعنى ارى اظن انتهى وقوله ارى بصيغة المجهول
(قوله وحمل الاخ على الاباء) وهذا المدفع ما يقم ان قول الشاعر لا يدل الاعلى جعل اللام باء وادغام
الياء في الياء في ابي فقط دون اخي (قوله لفظا ومعنى) اما لفظا فظم واما معنى فلان الاخ ابن الاب
وهو ابوه (قوله بان ذلك) اي رد لام الفعل فيهما وجعلها ياء وادغام الياء في الياء خلاف القياس
اقول لقائل ان يقول كونه خلاف القياس والقاعدة في حيز المنع لان قلب الواو بالياء وادغام
الياء في الياء موافقة للقاء مدة المعرفة بينهم كما امر في مرمي فعطف قوله واستعمال الفصحاء عليه ليس
على ما ينبغي ايض الامان يقال المراد ان حذف الواو نسيما ونسيما وجعل هذا الواو ياء وادغام الياء
في الياء خلاف القياس قوله مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي اء فان الواو في قوله وابي
للقسم وهذا جواب آخر كما ذهب اليه المبرد وحاصله ان المضاف الى ياء المتكلم هو الاب
لجواز ان يكون المضاف اليها هو ابيين جمع الاب والذي تدل على ان الاب يجمع على ابيين و
ان كان شاذ اقول الشاعر فلما تبين اء كما ان اخين جمع اخ ثم قوله يحتمل اشارة الى ان الياء
المندوب لا يصح بمجرد الاحتمال لان جعل الواو فيهما ياء وادغام الياء في الياء يكون مجرد احتمال
ايض (قوله فلما تبين اصواتنا) وهذا لم يمت وقع في حق نسوة كانت اميرة على يد قوم فاراد واجماعة
ان يتخلصوا من منهم فتقول هذه الجماعة فلما تبين اء وقوله بكين بفتح الباء والكاف والنون
والمقصود بالتمثيل قوله بالابينا فان مقووت النون من الابين بالاضافة (قوله ونقول) صرح المصنف

مهنا بلفظ نقول ولم يعطف على اخي واي تعرزا من نسبة الحم والهن الى نفسه قيل لو قال
 يقال لكان اولي للتعرز من نسبتها الى المخاطب ايضم مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح
 لانه لا يضاف الا الى الانثى الا ان يحذف مضاف بان يقال اي نقول دم امراتي (قوله امرأة قائلة)
 اشارة الى ان قوله نقول صيغة الغائبة لا المخاطب فاندفع ان اماناد الحم الى المخاطب غير صحيح (قوله
 لا تمناع اضافة الحم الى المذكور) دليل على عدم صحة حمل قوله نقول على صيغة الخطاب (قوله بل ارد
 المندوف) اي يقال في حم ومن حمي وصني كما يقال في يد ودم يدي وهمي عند الاضافة بل ارد
 المندوف فانه حين رد لا يقال حمي وصني بالياء المندومة بجعل الواو ياء وادغام الياء
 في الياء فان اصلهما حمي ومنو بفتح الحاء والميم وكذا فتح الهاء واخون (قوله في الاكثر) اي اكثر
 موارد الاستعمالات فم اي اضيف فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما في بالرد والتقلب والادغام
 وهو الاكثر والثاني فمي والوجه الاول اكثر وافصح لان قلب الواو ميما حالة الافراد انما
 هو لاجل الضرورة وهي منقودة حالة الاضافة وذلك لان اصل فمي فوة بسكون الواو فحذف الهاء
 ففائه فصار فو فلولم يقلب الواو ميما لقلب الواو الفالتعز كما ح وانفتح ما قبلها فوجب حذف
 الالف لا لتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وهذا
 العلة غير موجودة ذال اضافة لانه اذا حذف الهاء وضيف الى ياء المتكلم كان مبنيما عند قوم
 ومعر بانقلبا عند الاخرين لكن لم يجب على حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم
 موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى ياء المتكلم صار قويا
 فاجتمعت الواو والياء والسابق منهما ما كان فوجب قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء وكسر
 ما قبل الياء لاجل الياء كما في مرهبي (قوله واذا قطعت اه) اي اذا قطعت هذه الاصماء الخمسة
 من الاضافة كان امرابها بالحركات فليل هذا الخ واب وحم ومن وفم ورايت اخا وابلوحما و
 منا وفما ومررت باخ واب اه لكن يفتح الفاء ويضم ويكسر في فم الا ان نفتح الفاء افتح اما سكون
 فتح الفاء افتح لكونه مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء لبدل على الواو المندوفة واما كسرهما
 فلانه لما انقلب الواو ميما لعلته ذكرها فكانها انقلبت ياء فكما اذا انقلبت ياء كسر ما قبلها
 فكذلك اذا انقلبت ميما كذا قيل وقيل جواز الحركات الثلث في الفاء لم تابعة العين مثل ان يقال
 فوك وفاك وفيك من الاضافة بلاميم فيكون الحركات الثلث في الفاء بتبعية الحركات الاعرابية
 ثم قيل في تشنية اخ واب اخان وابان وقيل اخوان واهوان وفي جمعهما اخون واهون ثم اعلم
 ان لام الاربعة الاول او او بدليل اخوان واهوان وحموان ودهوان والثلثة الاول مفتوح العين
 لان جمعهما على افعال كإباء وآخاء وادماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل على اجبال
 وامان فلم يسمع فيه اهناعحتى يستدل به على تعريك ميمنه ومنه قوله لا يدل على تحريك

يتبعين من نفي اضافة الى المضمرة مطلقا سواء كان ياء او غير هالان لغيزة حكما خاصا عند اضافته
 الى اسم الجنس مخصوصا بحكم بخلاف بعض من تلك الاسماء فان فيه يرد اللام عند اضافته الى
 ياء المتكلم ولا يرد في بعض الآخر فقوله نفيا مقبول له لاتحاد فاعله وناهل الفاعل وهو المضم
 (قوله والفاعل الاسمي يجمع ا) اي دون الفاعل الوهمي فانه لا يجمع على فواعل قيل انما
 لا يجمع الفاعل الوهمي على الفواعل ولكن يجمع الفاعلة الوصفية على الفواعل فلم لم يقل وهو
 جمع تابعة وح لا يحتاج الى ان يرب خلاف الظاهر وهو النقل من معنى الوصفية الى الاسمية فان
 التوابع جمع تابع باعتبار جعله عبارة عن الاسم وجمع تابعة باعتبار جعلها لاجارة عن الكلمة و
 اجب بان قوله كل ثان اء يابي منه لانه ح يخبزي ان يقول كل ثانية في تابعة باعراب ما بقها
 (قوله كالامل) بكسر الهاء على الكواهل والفرق بين التابع والكاهل ان الكاهل اسم بحسب الاصل واما
 التابع فهو اسم بحسب العارض وهو النقل لانه نقل من الحصفية الى الاسم لانه اسم لانواع التوابع قال
 الشافى في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين (قوله والمر د . و انواع المر فوعات) فان توابعها انما يكون
 احد لان متبوعها لا يكون الاسما فالالف واللام في التوابع اما للعهد او للجنس (قوله هي من
 اقسام الاسم) وهو اسم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد النقص على التوابع الجمل مثل زيد
 ابوه قابله وقام اده فانها مفردان حكما اي قايم الاب فان القايم المضاف الى الاب مفرد (قوله
 فلا ينتقض حد ما ا) وصورة الانتقاض ان الاني وكذا ضرب لداني في المثالين المذكورين
 يكون كل واحد منهما فردا للتابع لانهما ما كيدان لسابقتها والتكيد فردا للتابع مع انه ليس بشيء
 منهما باعراب ما بقهما لعدم وجود الاعراب في سابتهما لانه مبني الاصل (قوله اي متاخر
 متى لوحظ ا) وهذا التفسير لدفع ما يقال ان التعريف لا يصدق على التابع الثالث والرابع مثل
 زيد العالم الفاضل الكامل فالجواب عنه بوجهين الاول ان المراد من الثاني هو الثاني في المرتبة
 لا الثاني في الذكر فان الثالث مثلا متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه
 وان كان في الرتبة الثالثة او لربعة بالقياس الى غيره وهو الصفة الثالثة والرابعة وكذا التابع
 الرابع متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وان كان في الرتبة الرابعة
 بالقياس الى الصفة الثالثة والخامسة والثاني ان المراد من الثاني هو المتاخر مطلقا سواء
 كان متاخرا في الرتبة او لذكر وفيه ارتباب عموما المجازح اي ما يطلق عليه لفظ المتاخر
 فيشمل الثالث والرابع وعلى كلا التقديرين لا يصدق التعريف على المظوف المنقذ على
 المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام لان يراد السبق والتاخر بحسب المرتبة ولا
 يشفى ان تفسير الثاني بمتاخر ينظر الى هذا الجواب وقوله متى لوحظ مع سابقه ينظر الى
 الجواب الاول ويمكن الجواب ايضا بان المراد من الثاني هو غير الاول ويشمل الثالث والرابع

(قوله متلبس) بـكسر الـسين اشارة الى ان الباء في قوله باعراب ما بقه للملا بـسة وقوله متلبس من الافعال العامة لا الخاصة مثل ثابت وواقع وجايز وباء الملا بـسة تقتضي تقدير متلبس فلما ورد ان الظرف المستقر لا تكون متعلقه الا من الافعال العامة والمتلبس ليس كذلك او قول متعلق الظرف المستقر من الافعال العامة اذا لم يكن شبيهاً يقتضى المتعلق وهما يقتضيه وهو الباء بحيث يكون اعرابه من جنسها ولا يجوز ان يكون اعرابهما واحداً شخصياً ولا يلزم قيام الصفة الواحدة بالصفة بمحليها ولقائل ان يقول ان الاعراب كالصفة في الاعم وايس صفة حقيقة كما بين في موضعه فساد ومثل الصفة في حكم من الاحكام لان من يكرن شر يكافى الاستحالة بما موصوفه حقيقة فقوله اي بجنس اعراب ما بقه جواب على تقدير التنزل والتسليم (قوله من جهة واحدة) اي المقتضى الاعراب فيهما واحد يرفع عاقل في جاءني رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفه لامن جهة فاعليته وكذلك ساير الاحوال وما يراى التوابع (قوله شخصية) اراد ان المراد من الوحدة الشخصية لا النوعية فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت واعطيت لان جهة نصبها متحدة نوعاً وهي المفعولية لا شخصاً لان مفعوله الثاني غير مفعوله الاول (قوله ناش من جهة واحدة شخصية) وان كان غير الواحد الشخصية ملخذاً في كل منها وهو كونه بعننا للمفاعل (قوله لان المحيي المنسوب الى زيداه) واعترض بانه يلزم ان يكون المقتضى لاعراب زيد في جاءني غلام زيد وهو فاعلية غلام لان انجيب المنسوب الى غلام في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقاً اذ يجب بان المراد من المعية هو المعية في الانتساب اليه لان الغيت هو المنعوت بحسب الذات فالانتساب الى المنعوت هو الانتساب الى النوع حقيقة بخلاف الانتساب الى غلام بالنسبة الى زيد قيل تعريف التابع ايسر بمانع لصاحبه على الجزء الثاني في تناقضات الكتاب جزء جزء والحواش انما هي ثانياً انما هي ثانياً الذي ذكر مع ان المراد من الثاني الثاني في المراد لا الذكر اذ يكون ثانياً في الذكر فقط واما عدم كونه ثانياً في المرتبة لانهما معاً حال اكرر اذ كان كل واحد منهما صالحاً للاعراب فاعرابهما واجباً بعبارة اخرى بان المراد ان اعرابه من جنس اعراب ما بقه ولا يمكن ان كان اعرابهما متغايرين شخصياً بحسب اتصال ولا يرد النقيض المان كقولنا ان اعراب جزء الاول والثاني فيه واحد بحسب القصد لكنه ظهر في موضعين لصلاً حيثما لا اعراب ولما اريد من الوحدة الشخصية فلا يرد النقص على الجزء بعد الجزء وعلى الحال بعد الحال وعلى المستثنى بعد المستثنى كما لا يخفى واجيب عنه ايضاً بان اراد من قوله ثابن هو ان يكون فرما في استحقاق الاعراب (قوله لا اليه مطلقاً) اي المجمع المنسوب الى زيد في قصد لا يكون منسوباً اليه مطلقاً سواء كان مع تابعه او بدون (قوله للاسناد) اي لاجل انه مسند اليه او مسند (قوله اعم من ان يكون لفظياً)

الاعتناء بالاعتناء

لهؤلاء كان الاعراب في اللاحق والسابق جديدا لفظيا او قديما لفظيا او محليا او كان متبعضا فيهما واما
مدم الاعراب من المحكي لا يرد النقص بمثل لك انت مع ان انت تابع لليس باعراب سابقه و
لك ان نقول ان المراد باعراب سابقه ان اعرابه لفظا او مثلا مثل اعراب متبعده لفظا او محلا فان انت
وان كان ضمير امر فو ما فهو في مثل بُرْ انه تأكيد (قوله حقيقه او حكما) وهي قيدان لقولنا
لفظيا (قوله فلا يرداه) اي فلا يرد ما هم الاعراب من اللفظي والمحلي ثم عمم الاعراب
للفظي من الحقيقي والمحكي وذلك لان هوالا مبنئي فليس له اعراب لفظا ليكون اعرابه باعراب
سابقه لفظا بل يكون اعرابه محليا وتلك ضمة زيد في يازيد العاقل تشبه بالحركة الاعرابية
من حيث مروضه ما مع في الاسم فانه المنادي المبنئي على ما يرفع به ففيه اعرابه لفظا حكما وكك فتحة
رجل في نحو لارجل طريقا يشبه الحركة الاعرابية من حيث العروض فان اسم لامبني على ما ينصب
به ففيه اعراب اقطا حكما ثم في يازيد العاقل يكون الحمل على اللفظ وعلى المحل جميعا فيقال
يازيد العاقل والعاقل وفي لارجل طريقا يكون الحمل على اللفظ فقط (قوله ثم ان لفظه كل اء)
وكل اللفظ التوابع لان التعريف والتجنس ويمكن ان يتم ان ضيغة الجمع وانظمة كل مقدمتان زيد
تا ببيان الجمع وامنع (قوله لالافراد) وبالافراد اي لا يكون المعرف بالفتح هو الافراد وكل المعرف
بالكسر لا يكون الافراد بل الحقيقة والماهية (قوله فاما صدق واحد اء) فيفيد ان كل ما هو ثاب
باعراب سابقه فهو تابع (قوله فاما صدق ود في الحقيقة) لان معنى المنع هو ان كل ما صدق عليه الحد
دو مثل فان باعراب سابقه اء (قوله ليكون مانعا) لان معنى المنع هو ان كل ما صدق عليه الحد
صدق عليه الحد ود (قوله والظم انتصارا للحدود) اي افراد اء في افراد الحد فيكون الظم هو هذا الاجل
جمعية الحد ود بدل جمعية على جامعية التعريف فح لا يجوز ان يسأل وان يتم لم لم يتقل لش
ان لفظ لتوابع ليس في موضعه كما قد في كل (قوله لمدوم ذكر غيرها) اي غير التابع في الحد فيكون
جامعا لان معنى الجمع هو ان كل ما صدق عليه الحد وصدق عليه الحد لا يتم معنى الانعكاس هو
اللازم في الانتفاء لا التلازم في الثبوت فيكون معنى الجمع هو ان كل ما لم يصدق عليه الحد ود
لم يصدق عليه الحد لانا نقول اللازم في الانتفاء يستلزم التلازم في الثبوت فتفسيره بقولنا
كل ما صدق عليه الحد وصدق عليه الحد تفسيره باللازم وقيل ايراد التوابع بصيغة الجمع يدل
على الجماعة اي جميع التوابع هذا وما و بُرْ يدل في التعريف يدل على المنع كما افاد
الش (قوله ليكون جمعه ومنعه كما ينصرون عليه) انما كان منصوص عليه فللفظ كل واسما منع
كما ينصرون عليه فلك عوي الظهور بقوله وانما اه (قوله جنس شامس) وانما قدم المنع الذي
هو فرد من افراد التوابع على ساير التوابع من التاكيد وعطف البيان وغيرهما لان تبعيته
اقل بالمتوع بالنسبة الى الباقي من التوابع ولانه اكثر استمالة بالنسبة الى الباقية قيل تعريف

النعته غير جامع لعدم صدقه على النعت بحال المتعلق اي على الوصف بحال متعلق الموصوف فان النعت نوعان احدهما الوصف بحال الموصوف مثل جاءني زيد العالم والآخر الوصف بحال متعلق الموصوف مثل مرتت برجل حسن غلام مدبر الغلام فانه فاعل الحسن وهو مجرور لانه صفة الرجل فانه لا يدل على المعنى الذي هو الحسن في رجل بل يدل على معنى صوفي متعلقه وهو الغلام فلو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اولى ليشمل التوهمين والجواب ما حققه الشم فيما بعد من ان المراد من الوصف بحال المتعلق ليس ان يكون الوصف قائما بمتعلقه بل المراد منه هو الوصف الاعتباري الحاصل للموصوف بمسبب متعلقه وهذا الوصف كون الرجل بحيث يحسن غلامه فهذا الكون المقيد وصف اعتباري ثابت للرجل فيصير التعريف عليه لان حاصل التعريف ان النعت تابع يدل على معنى اي صفة في متبوعه اي نفسه او على معنى في متبوعه بسبب متعلقه اي على معنى اعتباري في متبوعه بسبب متعلقه (قوله اي دلالة مطلقة) والحاصل ان الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع تلك الهئية غير منفكة عنه ثم قوله دلالة مطلقة اشارة الى ان قوله مطلقا صفة للمفعول المطلق المخدوف ولكنه حذف واقيم الصفة مقامه انقلت هذا يقتضي ان يقول مطلقا بالتاء قلت الدلالة مصدر يجوز تكبيره وتانيثه فيجوز جعل المذكر صفة له واعلم انه قال بعض الشارحين ان قوله مطلقا لا يخرج الحال فان قائما في ضربت زيدا قائما وان صدق عليه انه تابع يدل على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل الدلالة مقيدة بزمان نسبة الحال الى صاحبها وبعبارة اخرى بل هي مقيدة بحال صدور الفعل عن ذي الحال او بحال وقوع الفعل عليه قبل الحال خارج بقوله تابع لاعتبار قيد من جهة واحدة وليس اعرابها مع ذي الحال ناش من جهة واحدة كما لا يخفى وحمل التوابع على المعنى اللغوي غير مرضي لا يتم اذا كان الحال خارجا بقيد التابع فيكون خارجا بقوله مطلقا يرضم فيلزم اخراج المخرج لانا نقول انقص لم يتعلق باخر اجها بقوله مطلقا ولا بد في اخراج المخرج من ذلك وقيل قوله مطلقا لدفع توهم دخول الحال فيه ومنشأ التوهم هو جعل التابع على معناه اللغوي قيل التعريف منقوض بالنعته الواقعة بعد الال للصفة كقوله نعم لو كان فيهما آلهة الا لله لفسدتا فلن الله نعته لا آلهة مع انه لا يدل على معنى في متبوعه واجيب بان المراد من النعت هو النعت حقيقته وليس هو النعت حقيقة بل هو مضاف اليه للنعت من حيث المعنى فالتقدير لو كان فيهما آلهة فير الله لفسدتا ولكن لما لم يكن اعراب الا وافتحا الى ما بعدها لكونها حرفا عربيا ما بعد ما اعراب المنعوت واطلق اسم النعت عليه مجازا (قوله احتراز) اي قوله يدل على معنى في متبوعه مطلقا احتراز عن سائر التوابع من التاكيد وغيره (قوله اعجبني زيد علمه) فان معناه اعجبني علمه فيدل على معنى في متبوعه (قوله على معنى الشمول في القوم) فانه يدل على عدم خروج فرد

من القوم بخلاف ما اذا قيل جاءني القوم بلا ذكر قوله كلهم فانه يحتمل ان يكون بعضهم خارجا عن الحكم بالمجئته بان كان امنا المجئته الى جميع افراد القوم مجازا فاذا ذكر قوله كلهم فهو ح تاكيده للقوم وشامل لجميع افراد اقوله انما هي (لخصوص موادها) قال مولانا عصم هذه التوابع خارجة بقوله يدل على معنى في متبوعه لان العلم في اعجبني زيد علمه لا يدل بهيئته التركيبية مع متبوعه على حصول معنى في المتبوع بل يدل عليه باضافة العلم الى ضمير المتبوع وكذا التاكيده والمعطوف فان دلالة كلهم على الشمول في القوم ليس بهيئة تركيبية بل باضافة الكل الى الضمير فلا فايده لقوله مطلقا ولم يتم ما ذكره في بيان فايده فاذا كان كذلك فاخراجها بقوله مطلقا اخراج المخرج اقول البهال هو العلم المضاف الى الضمير لا العلم بدون اضافته اليه فيصدق عليه انه يدل على معنى في متبوعه وكذا التاكيده والمعطوف (قوله في اي مادة كانت) نحو جاءني زيد العالم والفاضل او اشاعر والكاتب او غيرهما (قوله غالبا) انما اخذنا عن المقابل وهو قوله وقد يكون لمجرد الثناء ثم قوله وفايده لبيان الفرق بين النعت والخبر لان كلا منهما يدل على معنى في شيء ويحتمل ان يكون لبيان انه ليس الغرض من الوصف هو الاعلام لحصول المعنى بل تخصيص المتبوع وغيره (قوله تخصيص في النكرة) وهو تقليل الاشتراك مثل جاءني رجل عالم حيث خرج رجل جادل (قوله وبوضيح في المعرفة) وهو رفع الاحتمال منها كزيد الظريف فان توصيفه بالظريف يرفع عدم الظرافة عنه فانه قبل التوصيف به يحتمل له ولغيره (قوله نحو باسم الله الرحمن الرحيم) فان توصيف الله بالرحمن والرحيم لمجرد الثناء والملاح وليس لقصد التخصص والتوضيح فيه بالمعنى المذكور وقد يكون المتعميم مثل كان ذلك في يوم من الايام ووقت من الاوقات فان توصيف اليوم بالايام والوقت بالافات لمجرد التعميم وقد يكون المترحم نحو انازيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا فان توصيف الجسم بهذه الثلاثة لمجرد كشف الماهية فان كل جسم لا يكون الا كذلك والفرق بين المصفة الكاشفة و لصفة الموكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة وقيل لفرق بينهما ان الموكدة توكد بعض مفهوم الموصوف كمنفعة واحدة والكاشفة تكشف تمام الماهية كما مثال المذكور ولم يذكر نعت الكاشفة الحاقا بنعت الموكدة واعتراض بان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت مع انه ليس كاشفا لان الكاشف هو المجموع وهو ليس بنعت وان قلت كل من تلك الامور الثلاثة صالح ليكون كاشفا لانه مساو للجسم قلنا لا يشتبه لاحد في ان المتكلم لم يقصد الاكشف المجموع لان المعروف هو المجموع على ان الجواب المذكور لا يجرب في مثل الانسان الحيوان الناطق فالأظهر في الجواب ان يقم ان النعت هو المجموع لا كل واحد من اجزاءه من الاجزاء الحاصلة للامرب اجري الامر ب عليه كما سبق في قولنا قرأت الكتاب اجزأ (فوقه زام بكن هذا امر فبها المصم) عطف

على مدخول كلمة لما لم يكن اء وقوله ردة اء جزاء له وبتاء الرد على انه لا داعي الى اشتراط
 الاشتقاق ولا موجب للتناويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا (قوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون اء)
 قال مولانا عصم الاخصر في العبارة ان يقول ولا فصل بين المشتق وغيره اقول ان عبارة المصم
 اوضح لوجود الربط فيها فان ربط الالف واللام ليس مثل الضمير والدلالة الواقعة في قولهم
 خبير الكلام قل ودل يكون المراد منها الدلالة على سبيل الوضوح وكذا من الاختصار في المتن
 هو الاختصار على وجه الايضاح قيل الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين الايضاف الا الى المتعدد
 واو لاحد الامرين واجيب بان او بمعنى الواو وانما اتى باو دون الواو ليشير الى استقلال
 كل من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجماد الى المشتق وذلك لان اوقع
 بين المتقابلين (قوله في صحة وقوعه) خص عدم الفرق بعدمه في صحة الوقوع لانه لا يصح عدم
 الفرق مطلقا لان المشتق لغلبته راجع الى غيرة (قوله اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق) يعني
 في التركيب فهو قيد لكونه غير مشتق والمراد من الوضع ما يعم الوضع النوعي الشامل للموضع النوعي
 الذي في المجاز فيراد منه الاستعمال فلا يرد مررت بنسوة اربع فان الاربع نعت نسوة مع
 انه لا يكون موضوعا للمعدود بل للعدد واستعمال اهم العدد في المعدود مجاز وكك اي في
 نحو مررت برجل اي رجل لا يكون موضوعا للرجل الكامل في الرجولية بل موضوع للاستفهام
 واستعماله في الرجل الكامل في الرجولية مجاز والمقرر عندهم انه اذا اضيف اي الى الموصوف
 وهو الرجل في امثال المذكور يكون المراد منه هو الكامل في الرجولية (قوله لغرض المعنى)
 واللام للاجل للامثلة ولغرض الغرض مقحمة وايراد الاستنبه على ان اللام فيه للاجل للصلة
 واللكان الموضوع له هو غرض المعنى وهو بطن والمراد من المعنى هو الحالة التي هي الدلالة اي
 لاجل الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع (قوله عموما) اي دلالة عامة او وضعاء اما اي في
 جميع استعماله مثل المنسوب نحو تميمي وذو مال وذات مال وعلوي فيقال جاءني رجل
 تميمي وجاءني رجل ذو مال وجاءني امرؤ تميمي وذات مال وجاءني رجل علوي فان كل واحد
 منها يدل على معنى في متبوعه عموما اي في جميع استعماله (قوله فان التميمي يدل دائما)
 ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا وتقديرا (قوله خصوصا) اي اذ تابع يدل على معنى في متبوعه
 خصوصا اي في بعض الاستعمال لانه نحو اي رجل في قولنا مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية
 فان اي رجل يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضوع ولم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا
 الموضوع مثل رجل عندك اي مررت برجل اي رجل عندك فان اي هنا ملحق به واولا استفهام
 فلا يصح ان يقع نعتا لعدم الدلالة على معنى في متبوعه بخلاف مررت برجل اي رجل فان استعمال
 اي هنا بخلاف وضعه اي التام الباليغ غاية الكمال في مدح او ذم فيصح ان يقع نعتا فان اي

وقع ومنها النكرة ومضافا الى ما هو معناها ويقرب منه كل واحد وفق فان كلا منهما تابع للمجنس ويكون
 مضافا الى مثل متبوهها الغضا او معنا يقال انت الرجل حد الرجل اي كان من صواك مهزل وانت
 الرجل حق الرجل اي كان من صواك بظ (قوله مثل اي رجل عندك) اي مررت برجل اي رجل عندك
 فيكون في هذا التركيب موصوفا فلا يردح ما قال مولانا عظم من انه يريد عليه انه ليس في التركيب
 شيعي يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل فالاولى ان يقال و
 في مثل مررت بضارب اي رجل لا يدل على هذا المعنى ولا يصح ان يقع نهتا انتهى كلامه (قوله
 وفي نحو مررت بهذا الرجل) فان الرجل يدل على معنى في متبوعه وهو تعين الذات المبهمة
 في هذا الموضع دون موضع آخر نحو مررت برجل عندك (قوله و مثل مررت بزيدا هذا) فان
 هذا يدل على معنى وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة اخرى نحو هذا زيد
 فان امم الاشارة يقع صفة المعلم او مضاف الى العلم او الى المضمرة او الى مثله كاصم الاشارة لا
 الموصوف ح اخص او مساو وفي غير هذه المواضع فلا يقع صفة (قوله وفي المواضع الاخر التي لا يدل
 على هذا المعنى) وقد مثله بعض الشارحين بنحو هذا زيد اقول لقائل ان يقول ان هذا زيد
 مثل قوله مررت بهذا الرجل فكما ان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية
 الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فكذلك هذا زيد بعينه الا انه مدفوع
 بما قال مولانا غف فانه قال معنى قوله لا يدل على هذا المعنى لا يقصد به دلالة هذا المعنى انتهى
 كلامه فاما راد من هذا زيد هو كون هذا مبتدأ وزيد خبره فلا يقصد به دلالة المعنى الحاصل في المتبوع
 (قوله ونوصف) اي يوصف الموصوف اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهي التي تحتل الصدق
 والكذب وهي اربعة انواع نحو مررت برجل سوء عالم ومررت برجل قائم ابوه ومررت برجل القائم
 ابوه ومررت برجل في الدار (قوله دون المعرفة) لامتناع وصف المعرفة بالجملة لان الجملة في
 حكم النكرة ويجب مطابقة الموصوف للصفة في التعريف والتخكير والمعرفة لا تقع موصوفا للجملة
 اصلا سواء كانت خبرية او انشائية ثم المراد من النكرة هي النكرة وما في حكمها فان المعرفة بلام
 العهد الداهني يقع موصوفا للجملة الخبرية (قوله التي هي في حكم النكرة) لعدم الاشارة الى
 معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة حقيقة لان النكرة والمعرفة من اقسام الذات والاسم فافهم
 واعلم ان في قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يجب ان يكون موافقا للمنعوت
 في التعريف والتخكير مع ان الجملة قد يكون نعتا ولا يكون معرفة ولا نكرة ثم اعلم ان المراد انها
 في حكم النكرة بحسب الوضوح اي الجملة الخبرية لا فادة النسبة المجهولية بحسب الوضوح فاندفع
 ما قيل من ان فادة النسبة في الجملة الخبرية التي تقع صفة يكون معلومة ولهذا يصير الموصوف
 معلوما وذلك لان استعماله في النسبة المعلومة عارض على وضعها (قوله لان هذا لانه على معنى انه)

اولان الوصف في المعنى خبر عن الموصوف وقد تخبر بالجملة الخبرية كما يخبر بالمفرد وقيل
المفرد والجملة متساويان في وقوعهما نعتا ولكن المشهور ان المفرد اصل ولعل وجهه ان الجملة
التي لها مثل من الاضرب انما يكون في ناول المفرد (قوله لان الانشائية لان تقع صفة) لان الصفة
يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فايد نها وهي ان يعرف المخاطب
الموصوف المبحر بما كان معلوما له والانشاء لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها
وكذا احكم الصلوة (قوله الا بتاويل بعيد) انما قيد التاويل بالبعيد لوجود اصل التاويل في
الخبرية ايض لان قولنا فائمه ابوه في قولنا جاءني زيد قائم ابوه او قام ابوه في قوة قائم الاب واما
بعد التاويل في الانشائية وقربه في الخبرية فلان التاويل في المفرد في الخبرية في نفس الجملة بلا
امر زائد عليها واما في الانشائية يكون التاويل به ليس في نفسها بل بضم امر خارج عنها وهو
مقول في حقه في قولنا جاءني رجل اضربه ويمكن ان يقر الانشائية لان تقع صفة اصلا فان الصفة
هي مقول في المثال المذكور وقولنا في حقه اضربه من متعلقه (قوله اي مستحق) اي المراد
من المقول ليس المقول بالفعول بل المراد استحقاق المقولية لان يومر بضره واعلم ان الجملة
الانشائية كما لا تقع صفة بلا تاويل كك لا تقع خبرا ولا صلة ولا حالا لان الانشائية لا تثبت لها في
نفسه واثبات الشئ للشئ فرع ثبوته في نفسه (قوله الى تلك النكر الربط) لان الجملة مستقلة
بنفسها فلا بد من ضمير يربطها اليها (قوله واذا لم يكن فيها الضمير الربط تكون اجنبية اه) قيل
في الملازمة منع ظاهر لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ واجيب بان المراد من
قوله تكون اجنبية الخ هو انه يكون اجنبية في بادي الراي فالربط بغير الضمير لا يظهر الا بعد
تعمق النظر والتامل فيه قيل لوصح هذا فيلزم ان يكون الربط في الجملة الواقعة خبرا الضمير
فقط والا يلزم ان يكون اجنبية في بادي لنظر واللازم بط واجيب بان توجه الذم في الخبر
اعلى من توجهه في الصفة فيكون التوجه الى الصفة دون التوجه الى الخبر فحيث يكون التوجه
الى الخبر فوق التوجه اليها فيعرف الربط الذي هو ضمير الضمير فيه بالتوجه والتامل (قوله ويوصف
بحال الموصوف) الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله (قوله وبحال متعلقه) المتعلق
اهم من ان يكون ماله اضافة ونسبة اليه كلاب والغلام او ماله ربط الملم ماله تلك النسبة كقولك
قام رجل ضارب اياه اي وقال بعض الشارحين في تفسيره اي يوصف الموصوف باعتبار
حاله مثل من يرتب رجل مالم ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو مرتب برجل حسن فلا بد فحسن
وان كان صفة رجل من حيث اللفظ لكنه صفة متعلقه وهو الغلام من حيث المعنى والمقتضية (قوله
يعني بصفة اعتبارية) وهذا الكلام لا يقع ما توجه على تعريف النعت من انه لا يصدق على النعت
بحال متعلق المضمون وقد ذكرناه في تعريفه وانما صح الوصف بهما لانها بمنزلة حاله باعتبار

نفسه في حصول الفائدة فمعنى قوله وبحال متعلقه انه بصفة اعتبارية يحصل له بسبب المتعلق لانه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى ينافي دلالة علمي معنى في متبوعه قال مولانا عظيم هذا الجواب بعيد من العبارة وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق لاحالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والمحق ان يقم حسن دال باعتبار اسناد العلم فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه باعتبار تركيبه مع المتبوع يدل على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه انتهى كلامه اقول كون الرجل بحيث يحسن غلامه اي كونه حسن الغلام معنى في رجل وان كان اعتباريا فما ذكره الفاضل المذكور ليس غير مذكور الغم بحسب الحقيقة والمآل كما لا يخفى على المتأمل (قوله في عشرة امور) وانما تبعه في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى اي النعت هو المنعوت في الحقيقة مع عدم استقلاله لقيامه به (قوله رفعا ونصبا وجرا) وهذه الثلاثة من العشرة المذكورة ههنا ويعتبر في كل تركيب واحد من هذه الثلاثة لا مجموعها لامتناع اجتماعها وفي التعريف والتنكير يعسر واخذ منهما فيه لما مر وكك في الافراد والتثنية والجمع يعتبر واحدا منها فيه لما مر وكك في التنكير والتانيك لما عرفت (قوله الا اذا كان اء) استثناء من قوله والتنكير والتانيك وينبغي ان يستثنى شئ من آخر من الخمسة الاخيرة وهو ان يكون النعت مصورا مثل رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل وامرأة عدل وكذا اذا كان اسم التفضيل المستعمل بمن هذا ما قيل اقول هذا داخل في الاستثناء المذكور لان المصدر اذا وقع نعتا يستوي فيه التنكير والتانيك والتثنية والجمع (قوله به معنى مفعول) قال مولانا عظيم ان الفعول الذي يستوي فيه التنكير والتانيك هو الفعول بمعنى الفاعل لا الفعول به معنى المفعول فوقع من الشم وهو انتهى حاصله اقول قد رايت في كثير من النسخ كفعول بمعنى الفاعل الاناء راعى هذه النسخة النادرة نقلت من نسخة الفاضل المذكور (قوله كعلامة) فانه صفة جارية على المذكر فقط ولان تقع صفة للمؤنك (قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول) جمع الاول قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه تمييزا لموصوف نحو فلام رجل حسن وجهه وح يطابق الموصوف في العشرة لا في الخمسة الاول واجيب بان ح من قبيل وصف الشئ بحال نفسه (قوله في كل تركيب ثنان) فيوجد في كل تركيب واحد من الرفع والنصب والجر وكك من التعريف والتثنية والتانيك لانهما متناظران كالرفع والنصب والجر (قوله وفي البواقي كالفعل) والحاصل ان الصفة التي هي حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة الاول لانها لما جعلت صفة لتلك الموصوف من حيث اللفظ والمجاز جعلتها تابعا له في هذه الامور مراعاة للفظ ولم يكن تابعا له في الخمسة الباقية بل كان حكمه ح حكم الفعل لانه اي النعت مسند الى الظم الذي بعده كما لفظا فيكما ان الفعل اذا

كان مسند الى الظم الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك
 المصفة لانها عاملة فيه وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظم يجب تكبيره عند كون الفاعل
 مذكرا ويجب تانيته اذا كان مؤنثا فير حقيقى فكذلك الصفة (قوله لشبهة به) اي لمشابهة
 النعت بحال متعلق الموصوف بالفعل (قوله يعني ينظر) اي ينظر الى فاعل النعت بحال المتعلق
 فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افراد النعت كما يفرده الفعل سواء كان فاعله مفردا او مثنى او
مجموعا (قوله او مؤنثا حقيقيا) وهو الذي كان مقابله مذكرا من الحيوان كالمراة والناقة فيكون
 مقابله مذكرا من الحيوان وهو الرجل والجملة (قوله بلا فصل) اي بلا امر فاصل بينه وبين فاعله
 مفردا او مثنى او مجموعا (قوله في التكبير والتلخيص) اي يطابقه وجوبا في التكبير والتانيث
 (قوله نحو مررت برجل قاعد غلامه) فان النعت فيه يوافق الموصوف في اثنين من خمسة الاول
 وهو اي التوافق كونهما باعراب واجدا وكونهما نكرة وما في الخمسة البواقى كالفعل فهذا المثل
 لما يكون فاعل النعت مفردا وهو الغلام المضاف الى الضمير الموصوف فافراد النعت ح كما في
 الفعل مثل يقعد غلامه (قوله وبرجلين) اي مررت برجلين او هو يضم يوافق له في اثنين من
 خمسة الاول وهما الاعراب اي اعراب الجر لان الياء علامة الجر في التثنية والتكبير وهذا مثال لما
 يكون فاعل النعت مثنى وهو غلامان في غلاما هما وكك قوله وبرجال او (قوله ومررت بامرأة قائم)
 فان قائما فيه نعت بحال المتعلق يوافق له في الاثنين من الخمسة الاول وهما الاعراب والتكبير
 وفي البواقى كالفعل فح يطابق له وجوبا لما عرفت من انه اذا كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا (قوله وبرجل
 معورا ومعورة او) هذا مثال لما يجوز تكبيره وتانيته لان فاعله هو المذار وهو مؤنث غير
 حقيقى (قوله مثل يعمل او يعمل) وفي بعض النسخ بعمر او تعمرداره (قوله قائم وقائمة) مثال
 لما يكون الفاعل فيه مؤنثا حقيقيا مفصولا بينه وبين فاعله وهو المذار (قوله اذا نظرت حق
 النظر) اي اذا ناملت حق التأمل (قوله لان فاعله كالضمير المستكن الراجع الى موصوفه) فلا بد
 ان يكون مؤنثا بموصوفه في الخمسة البواقى فيكون النعت بحال الموصوف في الخمسة البواقى
 كالفعل (قوله ولذلك قيل او) اي ولاجل ان الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقى كالفعل
 قلت مررت برجل ضارب فان فيه ضمير ارجع الى الموصوف فيطابقه وكذا في الفعل فهما مفردان
 وكذا مررت برجلين ضاربين فان فيه ضمير التثنية راجع الى الموصوف فيطابقه كما في الفعل وكذا
 البواقى لا يقيم الا ما ذكره انما يصح في الموصوف المشتق مع ان الوصف قد يكون غير مشتق
 فالوصف حكم في الجموع مشتقا او غير ذلك كما واحد او صوان يتبعه في الامور لعشرة تغليباً وان كان
 بعض الوصف وهو المشتق في الخمسة البواقى كالفعل لانا نقول الوصف المشتق وغيره كما يكونان
 في الوصف بحال الموصوف كك يكون في الودف بحال متعلقه والحكم المذكور بقوله والباقي

كالفعل يكون في كلا الوصفين (قوله يضرب ويضربان) اي يزيد يضرب وزيدان يضربان وزيدون
 يضربون ومنها تضرب ومنها ان تضربان ومنها ان يضربن فزيد يضرب مثل مررت برجل ضارب
 وزيدان يضربان مثل مررت برجلين ضاربين وعلى هذا القياس على ترتيب اللف
 والنشر (قوله وكان لا يخرج) اي ولما كان الظم لا يخرج الوصف الاول والضمير البارز راجع
 الى الوصف الاول ومفعولا للمفعول وقوله مشابهة فاعل له والحاصل ان مشابهة الوصف
 الاول في الخمسة البواقى بالفعل لا ينافي تبعيته لموصوفه بخلاف الوصف الثاني فان
 مشابهته فيهما بالفعل ينافي تبعيته به كما لا يخفى على المتأمل في ما ذكر (قوله ما عرفت) في ضمن
 الامثلة المذكورة من قوله برجل ضارب وبرجلين (قوله فانه ما حكم عليه) اي لما حكم المصم
 على الوصف الثاني بانه تابع لموصوفه في الخمسة الاول فظهر من نتيجته ان لا يكون في الخمسة
 البواقى تابعا لموصوفه فلم يكتب في البواقى بالحكم بعدم التبعية بل راد امر آخر وهو قوله وفي
 البواقى كالفعل (قوله فانه غير مضبوط) اي الاكتفاء بالحكم بعدم التبعية غير مضبوط لانه لا يعلم
 حاله في الخمسة البواقى ح (قوله الى ما - ربعد) اي يسلك الوصف الثاني وهو متعلق (قوله
 حسن) ام رجل فاعدا غلما نه) بافراد قاعد عند كون فاعله جمعا وذلك لان الجمع مؤنث غير حقيقي
 وقد عرفت ان فاعله اذا كان مؤنثا غير حقيقي يذكر ويؤنث جوازا (قوله وحسن يضم قاعدا)
 اي قام رجل فاعدا غلما نه فلولا يمكن الوصف الثاني في البواقى كالفعل وتابعا للموصوف لا
 يكون هذا التركيب جائزا بل يصير ممتنع لعدم مطابقة موصوفه وكذلك لو لم يكن الوصف الثاني
 في البواقى كالفعل يكون قوله قام رجل قاعدون غلما نه ممتنع لما مر لاجاز ضعيفا (قوله لانه
 بمنزلة) اي لان الوصف الثاني كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم لا يشترى ولا يجمع قيل ضعف
 قاعدون غلما نه اقل من ضعف يقعدون غلما نه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الغالب بخلاف
 الالف والواو في الصفة فانهما علامتان قطعا (قوله وان كان قعود جمعا) اي ضم غلما نه فاعل له
 كقاعدون (قوله لانه) افاكسرت الاسم) علمت لجواز التركيب المذكور من غير حسن ولا ضعف اي
 الاسم الذي هو مشابه للفعل كقاعدا اذا جمع جمع التفسير بقول قعود يخرج لفظا عن مناسبتة بالفعل
 لان الفعل لا يجمع جمع التفسير فاذا جمع له جمع التفسير بقول قعود واذا جمع جمع السلامة يقم قاعدون
 وانما قال خرج لفظا عن موازنته لان جمع التفسير في حكم المفرد فكأنه لم يجمع بخلاف قاعدون
 فانها مثل يقعدون لفظا ومعنى (قوله مثل يقعدون) فلو جمع الفعل جمع التفسير فيكون قعود
 ح مثل يقعدون فيكون في حكم المفرد ولا يجمع ايضم فاعلان في الظم وانما يقال في الظم بدل قوله
 الا ان يخرج الواو (قوله الا ان يخرج الواو) وح لا يلزم اجتماع الفاعلين لان الفاعل لا يكون
 الا اسمان بعضهم جعل كون الالف والواو حرفا في الاعلى تشبيها للفاعل وجمعا لفظا في ضربت غلما نه

قوله او يجعل الفعل خير امقدا ماعلى المبتداء) لا يلزم اجتماعهما ايضم اذا كان يقعون خبرا وعلما منه
 مبتداء وفيه نظر لانه قد سبق ان الخبر ~~ال~~ كان فعلا مفردا ووجب تقديم المبتداء على الخبر نحو زيد
 قام وكك يجب تقديمه عليه اذا كان مشنجا او مجموعا لثلا يلتبس بالبدال عن الفاعل فلا احتمال
 لثالث غير صحيح اقول الا ان يتم الاحتمال لثالث عندك من لم يقل بوجوب تقديم المبتداء في مثل
 الزيد ان قاما مثلا لان هذا القايل لم يلتفت الى الالتباس بالبدال او الفاعل بناء على ان السامع
 لا يحتمل عليه بل يحتمل له على المبتداء وما قبله خبره وحين يلزم اضمار قبل الذكر لفظا لرتبة
 لان الاصل في المبتداء التتقديم لا استكمال امه عود الضمير قبل ذكر مرجعه قيل الا ولى
 ان يتم او يجعل الجملة خبرا مقدا مائة ووجه ما ذكره اشهر ما ذكره العلامة المتحاراني في المطول في
 آخر احوال المسند ان كثر ما بطلق الفعل على الفعل مع ضميره المتصل (قوله والمضمر لا يوصف)
 اي لا يقع موصوفا (قوله فلا حاجة لهما) وقد سبق ان النعت يفيده تخصيصا في النكرة وتوضيحا
 في المعرفة فلا شك ان الضماير لا تقع نكرة لان نفيها في المعرفة فاذا كان ضمير المتكلم
 والمخاطب اعرف بالمعارف فلا يحتاج اليه (قوله وحمل عليهما) دفع دخل تقريره ان الكلام في
 موصوفا مطلقا الضماير فالدليل ح قاصر فاجاب بقوله وحمل عليهما قيل الضماير الغايب
 يقع موصوفا كقوله نعم لا اله الا هو العزيز الحكيم واجيب بان العزيز الحكيم يدل عن ضمير هو لا صفة
 واجيب ايهم بان هو ليس بضمير بل هو اسم الله نعم فتح يكرن هو بسكون الواو لان اسمه نعم هو
 بسكون الواو (قوله وعلى الوصف) اي حمل على الوصف اه دفع دخل تقريره ان الدليل
 لا يفيده الا عدم احتياج الضماير بوصف الموضع لا بمطلق الاوصاف كالوصف الدال على المدح والضم
 والتكيد فاجاب بقوله حذف الوصف المدح والثناء وغيرهما على الوصف الموضع لا طراد الباب
 (قوله ولا يوصف به) اي بالمضمر فقوله به مفعول مالم يسم فاعله قيل انما لم يوصف به لان الموصوف
 اخص او مساو ولا شيء اعرف منه ولا مساو له حتى يوصف به ولان المضمر بمعزل عن الموصوفا
 ما عرفت وغيره دونه في التعريف فلا تقع غيره موصوفا له (قوله لانه ليس في المضمر اه)
 وبعبارة اخرى لانه لا يدل على معنى في متبوعه فلا يقع صفة (قوله لانه) اي المضمر (يدل
 على الذات اه) قيل المضمر يدل على الوصف ايضم ان يكون فيه معنى الوصفية اذا كان راجعا
 الى الوصف كاسم الفاعل فيصع كونه صفة لانه يدل على قيام معنى بها اي بالذات اجيب
 منه بان كون مدركا لبعضها يرد ذات كثيرة وكون مدلولها وصف نادر فلم يعتبره فيل يتوجه
 عليه ان الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل يدل على ذات مع انه صفة لينا ويمكن ان يقرب
 دفعه لانه يدل على قيام معنى بالذات لان المشار اليه بهذا هو الرجل فمعناه مررت بهذا الذي
 هو الرجل اي متصف با رجولية (قوله لانه نبيذ دلالت بقوله والموصوف اخص او مساو اه) ان ليس

المراد من الاخص والمساوي مهنا ما هو المراد عند المنطقين بل المراد بالاخص هو الاعرف في التعريف
 ومن المساوي هو المساوي فيه كما ذكره قدس سره وعنهم من جعل الاخص والمساوي على ما هو
 المصطلح بين المنطقيين وهو الاخص والمساوي بحسب الضيق وذلك بطم اما اول فلان الموصوف
 معرفة كان او نكرة قد يكون اهم نحو الحيوان الناطق وحيوان ناطق واجيب عنه بان الموصوف
 انما يكون موصوف بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق والحيوان بعد
 التوصيف بالابيض في قولهم حيوان ابيض اخص من الابيض وح يكون هذا الكلام بياناً للواقع
 فلا يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم اصلاً واما ثانياً فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف
 باللام على ذلك كما لا يخفى واجيب عنه بطريق الاستخدام بان يكون قوله ثم اشارة الى الاخص
 والمساوي في التعريف اي اعرف في التريف والمعلوم مية ومساو فيه قيل في الاستخدام لا بد من
 الضمير وهو منتف مهناً واجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير وفي قوله فان قوله ومن ثم في قوة
 قولك من اجله (قوله لانه المقصود الاصلي) ولا يجوز ان يكون المقصود الاصلي منطقي الرتبة
 صاليس مقصود (قوله اعرفها لمضمرة انت) قالوا كون المتكلم والمخاطب اعرفا المعارف ظم واما
 كون ضمير الغائب اعرف فلانه يحتاج الى لفظ يجر هذا الضمير له وهذا الاحتياج جعل له اي الضمير
 الغائب بمنزلة وضع اليد فكان هذا الضمير وضع يده على اللفظ وما كون العلم اعرف من اسم
 الاشارة لان مدلول العلم ذات معينه مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله
 عند الوضع غير معين وانما يكون تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة
 بحسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفاً في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة
 ووضع اشارة احتياجه اليه واما كون الاسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب
 يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين
 والموصول كذا باللام واما المضاف الى احد الاثر بعته فتعريفه بتعريف المضاف اليه هو ان
 يكسب التعريف منه (قوله الا بمثله) اي ذي اللام الاخر وانما فسر به لانه لو لم يتعين ذات
 المثل ليس فيه كثير فائدة فلذا اعينه بقوله اي ذي اللام ان كانه جعل اضافة مثل الى
 الضمير مهدية وانما قال الا بمثله ولم يقل الا به لانه ليدخل الموصول ومنها اقال الشم فانه يضم
 مما نزل الى اللام (قوله لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف) وكلمة من للبيان
 وانما حكم بان الموصوف مماثل بدي اللام في التعريف لئلا ينتقض بقوله ثم ان الموت الذي
 تقررون منه لكونه في حكم المعرف باللام وان كان تعريفه با موصولية لا باللام لا يقيم ان الموصول
 الواقع صفة هو الذي كان في اوله اللام نحو الذي واخواته دون ما ومن والرفع كيف يصح قوله
 اذا موصول مطلقاً لانا نقول ان المحصور فيه جازان يكون اعم من المحصور والمراد من

المعرفة باللام وح يستغنى بالاية المذكورة وهي قوله نعم قل ان الموت الذي تقرون منه
 واجاب عنه تارة بان المراد ما هو ذواللام ولو صورة فلا اشكال ح لكونه في حكم المعرفة باللام
 وان كان تعريفه بالموصولية لا باللام للاشتراك في الصورة وتارة بان الموصول مع الصلة في قوة
المعرف باللام اي بمعنى فان قولك الذي ضرب بمعنى الضارب (قوله على الخلاف الواقع
 بين صيبويه وغيره) فان عند صيبويه تعريفه مساو لتعريف المضاف اليه وعند غيره تعريفه
 انقص من تعريفه وعلى الاول يكون الموصوف مساويا لها وعلى الثاني اخص اي اعرف منها
 (قوله بخلاف ساير المعارف) متعلق بقوله لم يوصف ذي اللام الا بمثله اه فلا يجوز وصف
 المعرفة باللام بالاسم المضاف الى المصروف او العلم او المجهول لانه اخص اي اعرف من المعرفة بلام
 التعريف فلا يقال جاتى الرجل صاحب زيدا وصاحبه او صاحب هذا على تقدير الحمل على
 الصفة (قوله وهو محمول) اي النعت الاخص محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وهو
 المصروف لان من قال ومن ثم لم يوصف ذي اللام الا بمثله اه هو المصروف (قوله وذا التزم وصف
 باب هذا اه) فالمراد من وصف باب هذا هو وصف اسم الاشارة وهذا جواب عن سوال مقدر
 وهو ان يقال يلزم من الاصل المذكور وهو ان الموصوف اخص اي اعرف او مساو ان يجوز وصف
 اسماء الاشارة بندي اللام والموصوف والمضاف الى احدهما لكونها اخص اي اعرف منها او مساو لها
 ويمكن تقرير السوال بانه لما استوى ذواللام والمضاف الى ذي اللام في الرتبة فما وجه ان اسم
 الاشارة التزم وصفه بندي اللام دون المضاف الى ذي اللام وتقرير حاصل الجواب بانه التزم
 وصف باب هذا بالاسم المعرفة بلام التعريف للابهام في باب هذا فان المجهول يطلب الصفة التي
 هي نعين ذات الموصوف والاسماء الدالة على الذات هي اسماء الاجناس وتعرفها باعتبار
 معناها انما هي باللام (قوله مع ان القياس يقتضي جوار وصفه بندي اللام والموصول اه) وذلك
 لان الموصول مثل ذي اللام حكما واما المضاف الى ذي اللام او الموصول فان وصفه به اما عند من
 قال ان تعريف المضاف مساو للمضاف اليه كصيبويه او عند من قال ان تعريفه انقص منه كغيره
 فعلى الاول يكون المرصوف مساويا بالصفة وعلى الثاني اخص اي اعرف منها (قوله للابهام)
 حلة الالتزام والحاصل انه لما كان في اسم الاشارة ابهام فينبغي ان يوصف بندي اللام حتى يخصه
 ويرفع الابهام عنه لا لتكثير الابهام باضافة التي مثلها لابهامها وايضا رفع الابهام لا يليق
 بالمضاف الذي اكتسب التعريف من المضاف اليه لانه يلزم الامتعارفة من المستتير فتعين ان
 يوصف بندي اللام لتبيل جنس باب اسم الاشارة مثل مررت بهذا العالم (قوله مقتضي لبيان
 الجنس) وهو صفة للابهام اي ابهام المجهول يقتضي بيان جنسه ليزيل الابهام منه لا يقيم لاجتياج

في بيان الجنس الى كونه معرفا باللام فإنه لو قيل مررت بهذا الرجل ايضم يبين جنسه لاننا نقول
 ما ذكره بعد التزام التوصيف اي التزامهم التوصيف لان باب هذا من المعارف فلا بد من توصيفه
 بالمعرف باللام وليس المراد ان الابهام ايمان الجنس لا يكون في غير ذي اللام حتى يرد ما ذكر
 (قوله لانه كاستعارة من المستعير) قول لا يقيم هذا الدليل لوصح ازم عدم صحة توصيف ذي اللام
 بما اضاف الى مثله لانه لا استعارة من المستعير لاننا نقول فرق بينهما بان الموصوف الماهم وهنا
 يكتسب التعريف من المضاف اي المعروف باللام ولكن الموصوف المعروف باللام لا يكتسب التعريف
 فلا يلزم الالتهام من المستعير ووجه التوصيف هو جواز عند كون الموصوف اخص او مساويا ولهذا
 قال ومن ثم لم يوصف ا فاذا عرفت ذلك فالملزمة ممنوعة منها بينما (قوله مثل ذي اللام)
 اي في رفع الابهام (قوله اي الكريم) اي مررت بهذا الكريم فيكون الذي كرم بمعنى الكريم
 (قوله ضم مررت بهذا الابيض) وان كان الصفة ذي اللام وذلك لان الاسماء الاشارة يجب ان يدل
 على الذات اي ذات المبهم ولا يبيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون رجلا او امرأة
 او كذا او غير ما والدلالة على الجنس جاز لك على الضعف فلا بد في صفة اسماء الاجناس من بيان
 الجنس (قوله ان الاشارة اليه انسان بل رجل) اما كون الاشارة اليه انسانا فلان العلم لا يكون
 الا في الانسان لا يقيم ان العلم يكون في الملائكة ايضا لاننا نقول المراد هو علم الانسان بقريته
 المرور واما كونه رجلا فلا يرد الموصوف من كراهة الصفة حيث لم يقل مررت بهذا العالمة واعلم
 اننا نبين هنا كراهة التحديق لمقام فنقول انما التزام وصف باب ذي اللام لان باب هذا الاشارة
 بما بعده اشارة حسية بالجوارح والاعضاء واذ لم يكن الصفة ذي اللام فلا يدل على الجنس والنوع فلا
 يكون الاشارة حسية ولهذا ضعف مررت بهذا الابيض لان اللام فيها لتعيين النوعي والجنسي
 وايضا في مررت بهذا الابيض شيئا منهما والمراد من الاشارة الحسية التي في باب هذا هو التعيين
 من قبيل ذكر الملزوم واردة اللزوم سواء كان التعيين شخصا او نوعيا او جنسيا ويحتمل
 ان لا يكون الاشارة الحسية مقصودا في هذا عنما توصيفه بذي اللام وان كان موضوعا للاشارة
 الحسية وفيما ذكرنا ان دفع ما فيه من المناقشة من وجهين (قوله العطف) وهو في اللغة الامالة
 لقب هذا الباب به لانه جرف العطف ما بعد الذي ما قبله اربا بحكما وسمي ايضم بعطف المنسق
 لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة (قوله اي قصد نسبه ا)
 قال مجد المحشي مولانا عبيد في صدقه اي في صدق هذا القول مثل البيت مكف زجران خفاء نسق
 كلامه قول ان كان خفاء فصديق النسبة فيه لاجل انه لم يقصد نسبة الجدران الى البيت ولا نسبه السقف
 اليها بل قصد نسبة البيت الى مجموع السقف والجدران فنقول نسبه الى المجموع يستلزم قصد
 نسبه الى كل واحد منهما ولكن قصد النسبة الى المجموع يكون بالنسبة القائمة اي يكتفها من

الايجاب والسلب (قوله بالنسبة الواقعة في الكلام) قيل هذا التعريف غير مانع لصدقه على البطل
 مثل جاءني زيد اخوك لا غير وكقولنا جاءني اخوك او زيد وعمر وفان يصدق على اخوك
 انه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه واجيب بان المراد من النسبة الواقعة في الكلام هو النسبة الواقعة
 في الكلام الذي فيه متبوعه فلا ينتقض لانه وان صدق على اخوك انه مقصود بالنسبة مع متبوعه
 وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد بل في الكلام فيه تابعه وهو قوله لا غير او قوله او زيد
 وعمر ولان البطل هو تابع متهم بسبب نسبة شئى نسب اليه الى المتبوع (قوله نقوله بالنسبة متعلق
 بالقصدا) والغناء للتعريف على قوله اي قصد نسبتها الى شئى اه والحاصل انه ليس متعلقا بالمقصد
 والالكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك لان المقصود بالنسبة هو نسبة المعطوف فيكون
 متعلقا بالقصدا المضموم من المقصد لانه عبارة عن قصد نسبتها الى شئى او نسبة شئى اليه (قوله غير
 البطل من التراب) كالنعت والتاكيد ومطف البيان لانها غير مقصودة فالمقصد متبوعا لها وذلك لانك
 تبين بالوصف المتبوع بذلك كرا المخرى في المتبوع وكذلك توضح بمطف البيان المتبوع بذلك كرا
 اعمه وذلك تبيين بالتاكيد ان ما هو المنسوب اليه بحسب الظاهر وهو المؤكد هو المنسوب اليه بحسب
 الحقيقة ايضاً لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة الاترى انك ذابينت شيئاً يشبهه فالمقصد هو المبين
 والبيان فرعه (قوله قيل يخرج بقوله اه) وما له عدم جامعية التعريف (قوله وجيب بان المراد اه)
 قال ميجى المشي مولانا غلب لا يكون التعريف مانعاً لصدقه على بدل الغلط فان بدل الغلط ثلاثة
 اقسام احدها انك غلظت بالمبدل من حيث سبب الواقع بسبق اللسان وثانيهما انك توهمت انك غلظت به
 مثل هذا نجم بدره من وثالثها انك نسبت المبدل فنكرت المبدل منه من غير صدق اللسان ثم تداركته
 ولا شبهة في ان المبدل منه في تلك الاقسام ليس توطية فيبدل بدل الغلط في هذا العطف لو لم يكن
 قوله ويتوسط اه اذ خلا فيد انتهى كلامه اقول يخرج من التعريف اقسام المبدل غير بدل العطف بقوله
 ان لا يذكر توطية ذكر المتابع لان المبدل منه فيها التوطية ذكر المبدل ويخرج عنه بدل الغلط ايضاً لانهم
 حكموا بان المبدل منه مطلقاً اي في اقسام المبدل جميعاً اند كالتوطية تغلب بالاكتر على الاقل فيكون
 المبدل منه في بدل العطف ايضاً كالتوطية حكمها ومجازاً اذ عرفتته فلا يرد ما ذكره من لان اعصم من ان
 ارادة هذا المعنى من كون العطف مقصوداً بالنسبة مع متبوعه بعيد جداً على انه يرد عليه ان بدل
 الغلط مقصد بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لافرق في المعنى بين قولنا جاءني زيد حمارة
 وبين قولنا جاءني زيد حمارة فيجوز ان يكون احداهما دخلاً في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر
تجزم انتهى كلامه (قوله من غير استقلاله) اي بالتام وهو بيان لقوله ان لا يكون كالفروع
 على المتبوع فالمراد ان التابع مستقل (قوله ويانم الحد بما ذكره اه) وهو يستعمل معنيين احدهما
 ان قوله يتوسط حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعنى قوله قام زيد وعمر ولانه يوجب

زيادة توضيح فكأنه من تحمة التعريف اولاً لأنه قصد تمثيل الحكم اليهم وثانياً هما انه داخل في التعريف
 كما ينساق اليه الفهم ويؤيد ، ناخير المثال لكن ليس له فخل في المنع والجمع كما مر نظير ذلك
 في تعريف الاعراب (قوله لان الحرف قد يتوسط بين الصنات) وكذا يتوسط بين الابدال فله قطع
 زيدياً ، ورجله فرحله من حيث انه بدل عن زيد هداق عليه تعريف العطف (قوله بتبعية
 المعطوف عليه) وهو الصفة الاولى (قوله نابعا لها) فيكون زيد في الجهة الاولى هو المتبوع والصفة
 المتقدمة ح المعطوف عليه (قوله على هذه الصفة) اي صفة التي دخلت حرف العطف عليها
 (قوله وهي من هذه الجهة ليست اء) بل هي تكون معطوفا باعتبار الجهة الثانية وذلك لانه
 لا بد في اطلاق اسم المعطوف على شئ ان يكون ذلك الشئ معطوفاً على متبوعه مع ان المتبوع
 باعتبار الجهة الاولى هو زيد في المثال المذكور لا العالم (قوله وقيل قد جوزاه) هذا جواب
 اخر لعدم الاكتفاء في التعريف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
 (قوله ناكيد المصوق) بمعنى الجمع وكون الواو لتأكيد ، فلان الواو والجمع فكما يجمع
 المعطوف بالمعطوف عليه كك يجمع الووصف بالصفة (قوله ونقل من المعصم) لا يقم هذا بيمينه ما قال
 اولاً في قوله جاءني زيد العالم والشاعر والديبر لاننا نقول فيما قال او لا يكون له اي المنع
 جهتان جهة النعت وجهة العطف وفيما قال ههنا نقلا عن المعصم يكون له جهة واحدة وهي النعت
 لا محالة ولا يكون معطوفاً (قوله في امالي الكافية) جمع املة بكسر الهمزة والميم منه ههنا هو
 الشرح فان اسم شرح الكافية الذي صنفه المعصم هو امالي (قوله وانما هو داق اء) اي التابع باقي
 على ما كان عليه في الوصفية فانه كان وصفاً مع وجود العطف ح ايضم (قوله لنوع من الشبه)
 اي لابل نوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التناثر كما يكون المعطوف مغاير للمعطوف عليه
 كك الصفة يغاير الووصف (قوله للدلالة) اي للدلالة الحروف في الصفات على ما يدل الحروف عليه
 في غير الصنات وهي العطف وكلمة من في قوله من الجمع اء ايمان ما لکن اجمع في الواو والترتيب
 في الفاء وقوله وغير ذلك محمول على غير الواو والفاء من الحروف الساكنة (قوله واذا عطف اء)
 اي اذا اريد ان يعطف على المضمرة فلا يردان الجزاء لا يترتب على الشرط لان العطف لا يتحقق الا
 بعد التأكيد فلا يصح قوله اذا عطف على المنصوب المرفوع اء وهذا كما قال الله تع اذا قمتم الى الصلوة
 فافسلوا الآية فان اقامة الصلوة لا يمكن الا بعد تحقق الرضوء فاما اء انه اذا اردتم ان تقيموا الى
 الصلوة فافسلوا الآية (قوله لا المنصوب والمجرور) لانه اذا كان منصوباً ومجروراً جار العطف عليه
 بلا ناكيد بمنفصل نحو ضربك وزيد او مررت بك وتر بلا بدل قد وجد الفصل في قوله امر زيد
 وبزيد هو الباء الجارة فتح يجوز عطف الظم على الضم المتكرر مثل لا بد ان يقول هذا امر
 في المقصود ما عرفت ان المراد هو جواز العطف عليه بلا ناكيد مع ان المراد بالفصل ههنا هو العمل

المستقل في اللفظ والبناء الجارة ليس كك (قوله اكدت من فصل) اي بمر فروع منفصل ولا يعاد الرفع
كما يعاد الحافض لان التاكيد اخف من الاعداد (قوله بتاكيد) اي بسبب ناكيد فيحصل نوع
امنقلال في الضير بسبب افراده والتاكيد فان التاكيد مجنه حقيقة فكان العطف على المستقل
(قوله لم يكن كجزء انظا) بل معنى نقط (قوله لم يكن كجزء معنى) بل لفظا فقط (قوله وزيد ضرب هو
وفلامه) فان في المثال يكون المعطوف عليه الضمير المر فروع المتصل المستتر في ضرب وضمير هو
تاكيد وما في ضرب من الضمير المستتر بعينه به (قوله وهو با نا) عطف على باء المتكلم والفصل
هو لا اي ليس لنا الكفر بالشرك ولا لبا نا (قوله فكبحه افيهاهم والغا ز ن) عطف على ضمير الجمع
لوجود الفصل وهو فيها ووجود التاكيد ايضم وهوهم والكبح بالفارسية بزورا فتادن والغاؤن
بافارسية كجر امان (قوله وعد لا نود) كما في مثال المنكور في المتن (قوله الامران متساويان)
اي التاكيد مع وجود الفصل وعدم التاكيد مع وجوده متساويان فان قلت لم يجوز لعطف على
الضمير المر فروع المتصل باعادة الرفع مثل ضربت وضرب زيد كما يجوزون في الضمير المتجوز باعادة
الرفع بل لم يرد ذلك في كلامنا بل في قولنا ان ضربت طوبى بالذنب الى التاكيد وهو اننا وقد
نرى ان الضمير المر فروع المتصل باعادة الرفع الى ان المص خالف القبيليين لانه اوجب
التاكيد حيث قال كذا ونقلت يجوز ان يرد به لوجوب الاستحسان قلنا باي من ذلك ما ذكره
في بحث المفعول معه من انه اذا لم يحز العطف تعيين النصب مثل حدثت وزيد او ذلك لان تعيين النصب
يستلزم الوجوب لاجل عدم التاكيد بالمر فروع المنفصل (قوله اعيد الحافض) قيل هذا يشكل بشل
قوله تع تساءلون به والارحام فان الارحام مجرور بالباء احيب بانه شاذ واجيب ايضم بانالانم
ان الواو للعطف لم لا يجوز ان يكون للقسم (قوله لان اتصال الضمير) هذا اعلة اعادة الجار اي
اتصال المتجوز بجارها اشده واكثر من اتصال الفاعل المتصل بما اتصل به لان الفاعل اذا لم يكن ضميرا
متصلا حجاز ايراده متفصلا واما المتجوز سواء كان متصلا او منفصلا لا ينفصل من جاره فيكون
اشده فان مولانا مصم هذا منقوض بقوله تع فجمار حمة من الله فان قوله رحمة مجرور بالباء مع
انه انفصل بينهما بكلمة ما وكك منقوض بقوانا ضربتني من غير ما جرم انتهى كلامه اقول الجواب
منه بان كلمة ما عبارة عن رحمة الله وعن جرم فكأنه لم ينفصل بينهما شيى ولقال ان يقول
قوله جاز انفصاله ليس على ما ينبغي لعدم ترتيبه على الشرط لانه يجب انفصاله عند عدم كونه
ضميرا منفصلا ويسى بجاره الان يقال المراد بالجواز هو الامكان المقدم بجانب الوجود
اي عدم الانفصال ليس بضروي فيجتمع بوجوب الانفصال (قوله على بعض حروف الكلمة)
لان المتجوز كجزء من الجار فيلزم العطف على بعض الحروف بخلاف ما اذا اعيد الجار فانه ح
نكون مع الجار المتجوز فاعلم من هذا ان قوله ليس لا يجوز ضمير المتصل

(١٠) دقع موال مقلد تقريره انه لم لا يجوز ان يعدل فيه مثل ما عمل في المرفوع المتصل من ايراد ضمير
 منفصل بينهما حتى يوكد به اولاً ثم عدل عليه فم لا يلزم العطف على بعض حرف الكلمة على ما
 هرفت في العطف على الضمير المرفوع المتصل بقوله لان ذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء
 منفصلاً من حيث الحقيقة وهو محمول الجواب انه ليس للمجرور المتصل ضمير مرفوع منفصل حتى
 يعمل فيه مثل المرفوع المتصل (فواه وفي استنارة المرفوع مدله) وهذا المثل لا يستدعي التباسا
 كما منبئنه وهذا دفع موال مقلد تقريره انه لم لا يجوز ايراد المرفوع المنفصل بينهما حتى يوكد به
 اولاً ثم عطف عليه اي على المجرور المتصل بتقرير الجواب ان العمل على هذا الوجه ليس الاعلى سبيل
 الاستعارة والمجاز لان استعمال المرفوع المنفصل في معنى المجرور المتصل ليس على سبيل الحقيقة
 وفي ارتكاب المجازاته ويستلزم التباس المجرور المتصل بالمرفوع المتصل في العطف المذكور قوله
 ولا يكتفى بالفصل) دفع دخل تقريره انه لم لا يجوز الاستغناء بالفصل بينهما لاجل ان المذكور
 وهو العطف على بعض الحروف كما يكتفى به في المرفوع المتصل حيث قال الا ان يقع فصل فيجوز تركه
 ومحمول الجواب ان الفصل كان لاجل ترك التاكيد بالمنفصل اي يجوز ترك التاكيد على انه يوجد
 الفصل بينهما فلما لم يكن التاكيد بالفصل فهناك عدم وجود المنفصل في المجرور فلا يتصور له اي
 للفصل اثر اي ناثير في جواز ترك التاكيد بالفصل فلا يجوز الاستغناء به (فله ولما بيني وبين
 زيد) وهذا المثال لما يكون المضاف احما وهو المضاف (قوله وجره بالاول) اي بالمجاز الاول
 اصما كان او حرف نافع يصح قوله بدليله (قوله والدانه من عدم معنى) لان المثالان العطف على الضمير
 المجرور بلا اعادة الجاز غير جائز (قوله ادعين لا يضاف له) فح لا يتصور عطف المضاف وهو بين
 الثاني على ياء المنكلم فاذا كان الجرني زيدا في قولنا السال بعيني وبين زيد بالبين الاول فيكون
 البين الاول مضافاً الى المتعدد وهو ياء المنكلم وزيد اذ الياء والكاف في قولنا بعيني وبينك احما
 اذا كان جر بالبين الثاني فلا يكون مضافاً الى متعدد (قوله وفيل جوه بالاني كما في الحرف
 ا) فيمكن خافض الاول مضافاً اليهما معا والخلف الثاني زايد ولكن جر بالثاني كما في كلفه
 باله (قوله اضطرار) اي يجوز ترك اعادة الجاز ضرورة (قوله مسند ليس بالاشعار اشارة الى ان
 ترك الاعادة ليس حال السعة بل حال الاضطرار والضرورة ونوقش بان ترك الامادة وقع في قوله
 تعم تسالون بد والارحام فان قوله والارحام عطف على الضمير في قوله به بترك اعادة الجاز فيه
 فاستدل لهم بهذا الآية لا بالاشعار اجيب بان الجاز فيه مقدر اي بالارحام رد بان حرف الجر المقلد
 لا يعمل في الاختيار والسعة الا في نحو الله افعلس واجيب ايضاً بان موقوف على مقدر والتقدير
 بالابوين والارحام واجيب ايضاً بان الواو والمقسم للعطف واجيب ايضاً بان قوله والارحام
 بالجر قراءة همزة وهو كوفي وكوفيون اجازوا ترك اعادة الجاز رد بان هذا انما يصح اذا لم يكن

الترأة الراجعة متواترة (قوله فانقيل اه) والحاصل انه لا فرق بين التأكيد والابدال من المرفوع متصل وبين العطف به فلم يجوزوا التأكيد والابدال منه بدون اعادة المنفصل ولم يجوزوا العطف بدون اعادة نه فهذا هو اليتوجه على القاعدة الاولى (قوله جاؤني كلهم) فان قوله كلهم تأكيد لضمير الجمع وقوله جمالك بدل من الضمير في اعجبنتني قال مولانا عصم لاشكال في جواز نحو جاؤني كلهم وجواز اعجبنتني جمالك لان في هذين المنالين يكون فصلا وهو لفظني وقد سبق ان هذا وجود الفصل لا يحتاج الى ضمير المنفصل فالاولى في المثال ان يقول جاؤني كلهم زيد واعجبت جمالك زيد ليس على ما ينبغي لان المراد بالمنفصل على عرفنا هو الفاعل المستقل في التلغظ وبقاء المتكلم غير مستقل في التلغظ فان النون في جاؤني للموقاية وايرادها بسبب توكيد بقاء المتكلم بالفاعل فهي ما قلنا عند عدم العامل وتوضيحه ان الفاصل المنكور فاصل بين العامل وبين ما عطف عليه ونون الموقاية فاصل بين العامل وبين الياء والمراد من الفاصل هو الفاعل لا واسطه كما هو المتبادر فلا خدشة ح فالمراد ان التأكيد والابدال جائزان في المنالين المنكورين مع عدم التأكيد بالافضل وعدم لعصل ولم يتعرض بالمنفصل في السؤال لظهوره ولا يحتاج اليه (قوله وجاز ايض) عطف على حازني قوله فانقيل كيف جازاه وهذا هو اليتوجه على القاعدة الثانية فان قوله نفسه تأكيد من التأكيد في قوله بك وقوله جمالك بكسور اللام بدل ايض من الكاف في بك (قوله فلما التأكيد اه) اي فرقت بين التأكيد والابدال وبين العطف بان الموكك باسم الفاعل عين الموكك باسم المفعول وام الابدال فيبقي اغلب الاحوال اما كل المتبوع كما في بدل الكل مثل جاءني اخوك زيد او بضمه كما في بدل البعض مثل قطع زيد يده او متعلقه كما في بدل الاهتمام نحو ملب زيد ثوبه فعلى كل من التقادير لا يكون التأكيد والابدال احتميين متبوعيهما وهو الموكك والمبدل منه ولا يكونان منفصلين ايض عن متبوعيهما بل يترفع العطف لعدم تخلفه بينهما اي بين الموكك والموكك او بين ابدل والمبدل منه (قوله قليل نادر) وان اذ مرنا قطعنا من مرتبة الاعتبار لانه لا يحكم بالنادر (قوله لى تحصيل مناسبة زائدة) وهي اعادة المنفصل في المرفوع واعادة الجار في المجرور (قوله ليخرج المتصل اه) اي فلا بد فيه اي في العطف من ذلك ليخرج المتصل على ترتيب اللف والنشر فهذا على التقدير الاول وقوله قوي اه على الثاني اي ليخرج المتصل المرفوع بسبب تأكيد بالمنفصل عن صرافة اتصاله بهما متصل به في حكم المستقل كما عرفت فيما سبق انفا (قوله ويناسب اه) عطف على ليخرج اي ايناسب المتصل المرفوع بسبب تأكيد بالامر الذي عطف له عليه فيكون المراد من المعطوف في قوله ويناسب المعطوف عليه معناه اللغوي ووجه التناسب ان المعطوف عليه وهو المرفوع المتصل كما يخرج عن صرافة الاتصال بسبب اعادة الانفصال كلك المعطوف يخرج عن الاتصال

ويصبر منه صلا وهذا يراد به بحسب العاطف فيكون بينهما مناسبة من هذا الوجه (قوله وقوي اي)
والطم ان يقول وليقوي لانه عطف على قوله ليخرج اي وقوي مناسبة المجرور بكونه معطوفا
بانضمام الجار اليه اي الى المعطوف كما في المعطوف عليه اي كما يكون انضمام الجار في المعطوف
عليه ولا يخفى انه لما كان قوة مناسبة المجرور بكونه معطوفا بانضمام الجار اليه متحققة عبر عن
الامر المتحقق الوقوع بالماضي لانه يدل على التحقق والوقوع فقال وقوي ولم يقل وليقوي
ومن لا يينا في ان يراد منه معنى ليقوي فلا يرد ما ذكره مولانا عن الظاهر وليقوي انتهى كلامه و
ذلك لانه انما بقوله وقوي اي الى تحقق تلك المناسبة التي اشار اليها بقوله لان انزال المجرور
بجواره اشارة من اتصال للفاعل المتصل به فتترك الشظية للتنبية الى تحقق تلك المناسبة فاعلم ذلك
(قوله و المعطوف في حكم المعطوف عليه) ولما انفسر كلامه قبل الشروع في تفسير الشظية فنقول انما كل
ما جازا امتنع ووجب في المعطوف عليه جازا امتنع ووجب في المعطوف اذا ثبت جهة الجواز والامتناع
والوجوب في المعطوف او حدث بسبب العطف وبهذا يتقرر ان قوله في الاشارة بنحو زيد قائم و
اسد لان جهة وجوب الضمير في المعطوف عليه كونه خبرا مشتقا من المعطوف ليس بمشتق ونحو
يازيد والمارك لان جهة امتناع دخول اللام في المعطوف عليه انما اجتناع التي التعريف
ظاهر ولا يلزم ذلك في المعطوف ونحو الضارب والحل وامرأة لان جهة جواز وقوع
المعطوف عليه مضا فاليه للصفة المعرفة باللام بتلخيصه باللام والمعطوف غير متعلق باللام
(قوله فيما يجوز له) ان للمعطوف عليه اي كل ما يجوز له وكذا كل ما يمتنع من الاحوال العارضة
بالنظر الى ما قبله ينبغي ان يكون حائزا او مستثنا في المعطوف ايضاً قال مولانا عن الاول
ان يقول نظر الى غيره بدل قوله نظر الى ما قبله كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف
عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ليتناول ما يكون المعطوف في حكم
المعطوف عليه في الاحوال العارضة له نظرا الى ما بعده الذي هو القائم احدها كونه واجب التعريف لان
المعروف معرفة فاذا كان المجرور معرفة يجب ان يكون المبتداء ايضاً كذلك وثانيهما انحصار القيام
في زيد بايراد ضمير الفصل فانه يستدعي حصر الصفة في الموصوف فالمعطوف وهو عمر وفي حكم
المعطوف عليه وهو زيد في كونه ايضاً واجب التعريف وفي كون القيام محصورا فيه بسبب ضمير
الفصل انتهى حاصله اقول لانم ان يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب ان يجوز ويمتنع
نظرا الى ما قبله فقط والمثال الذي ذكره المشي المذكور على تقدير كونه غير مصنوع لم لا
يجوز ان يكون المعطوف فيه في حكم المعطوف عليه بخصوصية المادة لا بالنظر الى نفس مفهوما
واوسام فهو داخل في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر

إلى نفسه وغيره (قوله بشرط ان لا) أي المعطوف في حكم المعطوف ما شرط ان لا يكون المقضي
 المذكور للاحوال العارضة للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله من ان المعطوف فلو كان المقضي
 المذكور منتفيا فيه لا يكون حكمه كحكمه (قوله كالأعراب) أي ككون الاسم مع الأعراب وكونه
 مبنيا ومعرفة ونكرة قيل الأعراب هو حال عارض للمعطوف عليه بالنظر إلى غيره أي فهم
 وهو التامل لا بالنظر إلى نفسه فقط واجيب بان المراد من الأعراب هو قابلية الأعراب فانها
 بالنظر إلى نفسه واجيب أيضا بان المراد من الأعراب هو خصوصيته أي كون الأعراب بالحركة أو
 الحرف فانه حال عارض بالذات إلى نفسه بخلاف أصل الأعراب فانه بالنظر إلى الغير الذي
 هو الاعمى (قوله واما متورب شاة) دفع دخل تقريرا ان قوله وسخلتها عطف على
 شاة مع ان الشرط منتف فيه لان مقتضي الحال العارض للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله
 منتف في المعطوف لان رب يقتضي ان يكون مدخولا نكرة مع ان سخلتها معرفة بالاضافة
 إلى الضمير ونهoyer الدافع انه يقدر ويفرض التنكير في سخلة بان يقصد عدم التعيين منها
 بان يكون اضاقتها إلى الضمير المعهود الذهني وان كان الضمير عبارة عن هذا الشاة المذكورة
 (قوله او محمول على) أي وهو محمول على كون الضمير نكرة بان يراد منه شاة من الأشياء
 كضمير ربه رجلا ولكن الضمير في سخلتها نكرة لرجوعه إلى شاة من الأشياء واما تنكير الضمير
 في ربه لانه ليس له مرجع إليه فان قوله رجلا بيان له ولهذا قال ايجرب شاة وسخلة شاة ولم يقل
 شاة وسخلة هذه الشاة فتو له وسخلتها بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة (قوله
 على الشذوذ) أي هو محمول على التنكير على سبيل الشذوذ لان المرجع إليه في الضمير لا بد
 ان يكون المذكور سابقا معيننا لاسبقا لا بعينه قال مجد الحاشي مولانا عفا علم انهم جعلوا
 الحمل على نكرة الضمير جوابا للشذوذ جوابا لآخر انتهى كلامه - اقول معناه انهم جعلوا
 الحمل على نكرة الضمير جوابا واحدا دون ضم الشذوذ والشذوذ جوابا بالثاني يعني ان الشذوذ يجعل
 الشاذ معه جوابا واحدا لا يعني انه لم يجعل الشاذ الذي هو الجواب الثالث معه جوابا
 واحدا والجواب ان الشاذ الذي وقع في كلام الشذوذ بشيء والشاذ الذي وقع جوابا عليه
 من السؤال المذكور في كلامهم تعلق بشيء آخر وذلك لان الشاذ الواقع في كلامهم فهو محمول على
 نكرة الضمير أي كون الضمير نكرة محمول على الشذوذ لما عرفت انما ان المرجع إليه في الضمير
 لا بد ان يكون منه كور سابقا بعينه لا ان يكون المذكور لا بعينه فلم يجعل الشاذ معه
 جوابا واحدا كما عرفت ان الشاذ في كلامه تعلق بشيء آخر والشاذ الواقع في كلامهم فهو على عطف
 السخلة المنافي إلى الضمير إلى ما قبلها فيكون قوله رب شاة وسخلتها شاذ - قيل الضمير
 في سخلتها انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا مع ان له مرجع فكيف يكون نكرة

واجيب بان الضماير الراجع الى النكرات اذ لم تكن تلك النكرات منخفضة يكون تلك الضماير ج
نكرات (قوله ولذا) اي ولاجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له
بالنظر الى نفسه والى غيره بشرط ان يكون المعطوف مثل المعطوف عليه وجب بناء المعطوف اه
(قوله هو متنع) لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم وامتداح وجوده في المعطوف
وهو ذاهب لكونه فاعله مذكورا وهو عمر ورفق عمر وذاهب بار، يكون عمر ومبتدأ وذاهب
خبره مقدم عليه والجملة معروفة على الجملة المتقدمة (قوله اذ لو نصب او خفض) وانقلبت
يجوز ان يكون ذاهب معطوفا على قائما وعمر ومعطرفا على زيد ويكون ح من باب العطف
على معمولي عامل واحد وحوما ولا يلزم ح ان يكون ذاهب خاليا عن الضمير الواقع في
المعطوف عليه العايد الى اهم ما هو عمر كما لا يخفى قلت لا يجوز ذلك لانه ح يكون ذاهب
خبر الما وعمر واسمها لا يمتنع عمل ما في الخبر المتقدم كما سبق في قوله ارتقاء الخبر بطل العمل
(قوله فتعين الرفع على انه اه) قيل يجوز ان يكون ذاهب مبتدأ وهو فاعله بما د مسد الخبر كما
سبق في القسم الثاني من المبتدأ لان الصفة اذا طابقت مفرد اجاز الامران هكذا قال مولانا عصم
ولقائل ان يقول الكلام في الصفة الواقعة بعد حرف النفي والامتنع نامل واجيب بانه لم
يندب الى هذا احتمال لانه ح يكون في قوة الجملة الفعلية فيكون ح بمنزلة عطف الجملة
الفعلية على الاسمية (قوله ولا مانع منه) اي من عطف الجملة على الجملة (قوله هذه الفاعل)
وهي انه اذا كان في المعطوف عليه ضمير ارجعا الى ما قبله فلا بد ان يكون في المعطوف ضمير
كك فانها ينتقض بقولهم وهو الذي يظير في غضب زيد الذباب وبناء على ان الفاء في قول في غضب
للعطف بان يكون معطوفا على يظير فانه فيه ضمير راجع الى الموصول وليس في المعطوف ضمير
راجع اليه لان فاعله مذكور ووزيد فعلى هذا يكون قول المصم جواب من سوال مقدر
وذلك ان يكون منعما السنك بابا نقول لانم عدم جواز غير الرفع في ذاهب في المبال المذكور
وذا في كون الضمير في المعطوف عليه وعدمه في المعطوف كما في قولهم الذي يظير اه
ومبتدأ ضم على كون الفاء للعطف وقوله الذي مبتدأ وقوله الذباب خبر له (قوله لانا
فان السببية) جواب بالمتنع اي لانم كون الفاء للعطف بل للسببية (قوله بان يكون معناه السببية
لا للعطف) كما في اذا التبتة ذاكرمه واذا كان معناه لسببية المحضة لا يحتاج الى الضمير في دخول
الفاء وهو لازم (قوله او يكون معناه السببية مع العطف) وهذا جواب بالتحصيل لانا نقول انما قلنا
من انه اذا كان في المعطوف عليه ضمير ارجعا الى ما قبله لا بد ان يكون في المعطوف كك على
نقد ير كون حرف العطف متحضا للعطف وهو ليس كك لانه للعطف والسببية جميعا (قوله
لكنها) اي السببية في الصورة الثانية يجعل الجملتين كجملة واحدة للاتصال بينهما بالسببية

فبيكتني بالربط في الاولى لان في الجملة الواحدة او فيما في حكمها يكفي ربط واحد فهذه الدافع ما يقال اذا كان الفاء للسببية مع العطف فلا بد في الجملة التي وقعت صلة للموصول من ما يربطها الى الموصول وان كانت بحكم العطف (قوله والمعنى ا) اي المعنى على كالتقديرين (قوله او يفهم منها) هذا الجواب ايضاً تخصيص لان الفاء ح ليس متمحضاً للعطف بل يفهم منها سببية الاولى الثانية فان طغر ان اللب لبب لغضب زيد فيكون الرابط ح هو المعنى الذي فيها وهو سببية الاولى الثانية (قوله بسببه) اي بسبب طيرانه والفرق بين قوله او يكون وبين قوله او يفهم انا نقول في الاول بالرابط لعدم كون الفاء متمحضاً للعطف وفي الثاني نقول به وان لم يكن الفاء متمحضاً للعطف لانه كلام على تقدير التسليم اي تسليم عدم التخصص المذكور لان الرابط هو المعنى الثاني في الفاء وهو نفس سببية الاولى الثانية (قوله ويمكن ان يقدرا) اي يمكن تقدير التصيير الرابط وان لم يجعل الجملتين كجملة واحدة فليس هذا هو باب اخر بل هو لتخصيص ربط الجملة بالموصول على تقدير ان يكون في الفاء معنى العطف (قوله اي اذ وقع العطف) بصيغة المجهول فان قوله عطف ايضاً مجهول و اشار به الى ان هذا من قبيل اسناد الفعل الى المصدر اي مصدر عطف كما في قولهم لدارا وتسلسل اي لزم الدور او التسلسل او وقع الدور او التسلسل وكما في قول الشم فيما سبق من قوله حيل بين العبر والنزول اي وقع الحيلولة ثم اشار بقوله بناء على ان كلمة على بنائة وانما قال اي اوقع العطف لدفع ما يقم من ان الجزاء في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز لا يترتب على الشرط لعدم ترتبه على وقوع العطف كما يدل عليه اذا او الماضي ويقم ايضاً من ان لفظة اذا او صيغة الماضي يقتضيان التحقق والوجود فكيف يصح الحكم بعدم الجواز بخلاف ما اذا قيل واذا اوقع لان الجزاء يحترق على الايقاع لا على العطف فالصواب ان يفهم لم يحسن او يقم لا يجوز العطف على عاملين مختلفين لكن المفصم من ايراد لو كان ذلك فيرد عليه ان عدم جواز العطف على عاملين مختلفين لا ينبغي على هذا الايقاع فانه ثابت على تقدير عدم الايقاع ايضاً وانقلبت المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف وح ينقطع الاشكال لانه يصح الجزاء ح لان معناه ح لم يجز الاراد نقلت يرد عليه ايضاً ما ذكرنا من ان عدم الجواز لا ينبغي على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق (قوله على معمولي عاملين) مختلفين على حذف المضاف وسد الحسن من الخليلين الاولين فان الحل الاول بعيد لانه جعله من قبيل اسناد الفعل الى المصدر والحل الثاني ابد منه لان اردت المعنى اللغوي من قواه عطف خلاف المتبادر فان الظم المعنى الاصطلاحي منه لا يقم على تقدير جعل عبارته على اكثر ايشار حين يرد عليه ما من عدم ترتب الجزاء على الشرط لانا نقول بترتيب الجزاء ح يتقدم الاداة (قوله ولا هي اكثر) بان كان العامل اكثر من اثنين فانه لا خلاف

في امتناعه مع ان كلام المصنف في العطف الذي فيه خلاف التعرّف وتفسيره ولا بد ان يكون
واحد ماملا كزيد في مررت بزيد لانه مجرور بالباء ومفعول به بواسطه الفعل (وَاِذَا
يكون الثاني) هذا بيان معنى الاتحاد فعير المتحد هو الذي لم يكن الثاني عين الاول (قوله
وذلك) اي قوله مختلفين لدفع وهم من (قوله والثاني تاكيد) مراد بالمتكلمين
هو لا يكون الثاني ناكدا للاول (قوله وذلك العطف كما في قولهم) وهذا لطيف جائز
نعت المصنف لتقدم المجرور في المعطوف عليه (قوله ما كل سوداء) كلمة ما اذنية وكل مرفوع
مضاف الى سوداء فالعامل في المضاف هو كلمة ما فهو اسم ما و قوله تمره خبر ما فيكون عاملها
مختلفان فقوله بيضاء عطف على سوداء وشخمة عطف على تمره بالعارضة ليست ههنا
خبر ما ونست ههنا مفعول به (قوله اكل امرء تحسبين) والجزء اللامتناهية الانكاري وقوله
كل منصوب لانه مفعول كقوله تحسبين وايضا مرفوعا على هذا فالمتكلم الاول لتحسبين لانه
لا يجوز الافتقار على احد مفعولي باب حسبت عند المصنف والنار الاولى على السواء الاول
والعامل فيه المضاف وهو كل والمار الثانية عطف على امرء الثاني والعال في تحسبين لانه
مفعول له اي تحسبين كل (قوله نوفد) بضم النون فعل المتمازح وفي الاصل تتوقد حذف
احدي التامين منه وفيه ضمير راجع الى النار ويكون صفة لها بالفارسية كمان مبرتوهر مرد
رامرد وهرانش راكمه برافروخته ميشود بشب آتش (قوله وهذا وان كان بحسب الظاهر) اي
العطف المذكور كما في قول العرب وقوله الشاعر وان كان جائزا وانما اتى بالجواز بحسب الظاهر
وعدم الجواز بحسب الحقيقة لفع الاعراض الذي اوردته الشم الهندي على المصنف وهو ان الجزء
وهو قوله لم يترجم يترتب على الشرط بل بينهما منافات لان كلمة اذا تدخل الا في الشرط
المتحقق الوقوع وكلك فعل الماضي يقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز فالصواب ان يتم
لم يحسن اولم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل النافع ان العطف بحسب الظاهر متحقق
والندقق بحسب الظاهر لا ينافي في عدم الجواز بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب
المبالغ في عدم الجواز فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكننا نحكم بعدم
جوازه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف واحد مقام عاملين مختلفين واجاب بعضهم عن
الاعتراض المذكور بان المراد من قوله اذا عطف الخ انه اذا اريد مطلقه فلا اشكال لان ارادة
العطف يجمع بعدم جوازه نعم لا يجمع العطف بالفعل لعدم جوازه لان العطف بالفعل يستلزم
جوازه فجوازه لا يجمع بعدم جوازه رد ذلك بان عدم الجواز لا ينسب على تلك الارادة اي
لا يكون ارادة العطف سببا لعدم الجواز لان عدم الجواز ثابت على نقل عدم تلك الارادة
ايضا فلا فائدة في التعليق واجيب عنه بان الجزء ليس قوله لم يجر بل هو مغلطة للجزء وهو

مقدر وهو فاجتنبوا وقوله لم يجز اي لانه لم يجز علة الاحتساب وانما لم يجز لان حرف العطف الواحد ليس له قوة حتى يقوم مقام عاملين مختلفين معا ولكنه يقوم مقام الواحد فان العطف على عاملين مختلفين يقتضي قيام حرف العطف مقامها وهو بظلم الامر وهذا الجواب جواب من الامتراء من الملك كورايض (قوله ولا ياول الامثلة اذ) اي الفراء لا ياول الامثلة الواردة على القاعدة الملك كورايض (قوله ولا يقتصر) اي الفراء لا يقصر جواز الامثلة الواردة عليها على صورة السماع بل يعم صورة السماع وفيها وهذا قول الجمهور فانهم اقتصر الجواز على مورد السماع لان ما خالف القياس والقاعدة فهو مقتصر على مورد السماع وهو جواز العطف الملك كورايض نقدير تقدم المجرور في المعطوف عليه وتأخير المرفوع او المنصوب ثم اتبان المعطوف على ذلك المترتيب وان لم يكن العطف على هذا الوجه لم يجز نحو زبد في الدار والحجرة عمر و (قوله وعدم جواز ذلك العطف) وقوله الجمهور متعلق بقوله وعدم جواز ذلك العطف يعني ان الفراء متفق مع الجمهور في مثل قوله في الدار زيد والحجرة عمر ولان الفراء يجوز هذا العطف مطلقا فهو يجوز فيه ايض والجمهور يجوزونه في مثل هذا المادة مقتصر على مورد السماع وسيبويه لا يجوز مطلقا وحجة سيبويه ان حرف العطف الذي هو ضعيف يمتنع ان يقوم مقام عاملين مختلفين وحجة الفراء الاستعمال ودوقولهم ما كل سوداء و قولهم اكل امرأة وحجة المصنف في جواز العطف على عاملين فين اذ كان المجرور مقدا على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال وحجته في استناع العطف على عاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدا على المرفوع والمنصوب فيما ذكره سيبويه عدم استعمال الفصحاء (قوله ون في الدار) والعامل هو ان فان في الدار خبرها وزيد اسمها (قوله وتأخير المرفوع) كما في المثال المصنف او نقدير المجرور وتأخير المنصوب كما في مثال الشرح (قوله ما خالف القياس) فان العطف الملك كورايض موافق للقياس والقاعدة فيكون مقتصر على مورد الاستعمال والسماع (قوله هذه الصورة ايض) وهي في الدار زيد والحجرة عمر وكما لا يجوز في غيرها (قوله على حذف مضاعف) فقوله ويضاعف شحمة بقايرة كل ديمضاعة وهو عطف على كل سوداء والعامل فيه هو كذا كما عطف عامل شحمة وكذا قوله ساراي كل نار عطف على كل امرء فيكون مفعولا لتجسين وكذا قوله في الحجرة عمرو ان الحجرة عطف على قوله في الدار والعامل فيه الا بتثنية لانه ليس به مبتدأ والنقدير في الحجرة عمرو فان كلمة في وان لم يكن مضافا حقيقة لكنها مضاف كما يكون مضافا للمضاف مبرور ابالمخاض ككمد خولها مبرور بها فيصيح قوله دليل في المضاف (قوله على امر به) اي المضاف اليه فان في نحو زيد الاخرة بحر الاخرة

عطف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه (قوله التاكيد) وفي بعض النسخ التوكيد والاول
مهموز الفاء والثاني معتل الفاء وانما اوردت عقيب العطف لان واحد من قسمي التاكيد هو
التاكيد اللفظي. وبعض من حروف العطف يدخل بين الموكد والموكد كما يقال والله ثم بالله
وكقوله تع كلا سوف تعلمون فلا يريد ان البديل اشبه مناهبة بالعطف فانه اخق بالاتصال بالعطف
قوله التاكيد مبتدأ ونابع خبره وهو جنس وباقي القيود فصل وقوله تقرر صفة نابع (قوله
يعني يجعل) متعديا كان اولها وعلى الثاني معناها انه يجعل حال المتبوع نابتا مقرر عند السامع
بسبب التابع (قوله مقرر) بصيغة اهم مفعول (قوله اي في كونه اي المتبوع منسوبا) واذا
كانت النسبة بهذا المعنى فلا يرد مما قيل ان التعريف لا يصدق على زيد الثاني وان الثانية
في قولنا زيد قائم وان وان زيد قائم فالمتبوع في الاولى مسند اليه وفي الثاني مسند (قوله
قنيت هذا) وبتحقق قال مولا باعصم الظم ايراد صيغة المضارع اي يثبت ويتحقق للسامع ان اقول
ايراد صيغة الماضي اشارة الى ان المضارع ههنا متحقق الموفوع والفاء للتفريع (قوله لا غير)
فانه يظهر ذلك بايراد التاكيد (قوله وذلك) اي التاكيد اما لدفع الضرر الذي هو الغلظة عن
السامع فان التاكيد يدفع الغلظة اي غلظت السامع عن نفسه (قوله نحو ضرب ضرب زيد) فان التكرير
فيه في المنسوب وفي المثال الاول يكون النكرير في المنسوب اليه فالمتبوع في الاولى مسند اليه
وفي الثاني مسند (قوله اي قطع غلامه) فان من قال قطع الامير يد المص يمكن ان يظن السامع
به انه قطع يد غلام الامير لكن نسبت القطع اليه لانه امر فيكون النسبة اليه مجازا فيجب نكيره
لغضا حتى يدفع ذلك الظن والتوهم مثل ضرب ضرب زيد لاغلامه الذي هو اتم مقامه (قوله ضرب
زيد نفسه) فان فيه ليس تكرير لفظا بل نكير بمعنى فان قوله نفسه عبارة عنه (قوله وفي الشمول)
اي في شمول المتبوع يقرر امره وحاله في ان المتبوع شامل لجميع افراده وذلك لدفع ظن السامع
يجوز بانه ظن السامع ان المتكلم اراد بالمتبوع بعض افراد وان نسب الفعل الى جميع الافراد
حينئذ فع هذا التوهم يد كر كلمة اي جاء القوم كلمهم او جمعهم او جاءني الزيد ان كلاما
او جاء القوم ثلثتهم او اربعتهم او خمستهم وهذا الثلثة على نقلها ان يكون القوم عبارة عن ثلثة
نفر او اربعة او خمسة فيندفع ظن السامع نحو زاني الشمول المنسوب اليه لافراد (قوله فهذا هو
المفروض) اي تقرر المتبوع في النسبة وفي الشمول هو المفروض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف به
جامع لجميع الافراد (قوله اذا عرفت هذا) اي جاء عيه التعريف فنقول اخرج اشارة الى ما يعينه
فظهر ان التعريف جامع ومانع (قوله وتظهر وخر وجهما به) اي بقول المص مثل جاءني زيد اخوك
اي جاءني اخوك اي زيد في البديل فان اخوك مثلا بدل منه ولكنه لم يقرر حاله وشانه وكل
العطف بالحرف مثل جاءني زيد وهو (قوله وافاد نها توضح متبوعها) دفع دخول تقريره ان

النعمة لا يخرج بقوله يقرر امر المتبوع لانه يقيده بتوضيح متبوعه في بعض المواضع كما في الصفة
الموضحة مثل زيد الظريف فاذا افاد توضيح متبوعه فهو يقرر امر المتبوع فيدل على معنى في متبوعه
فكيف يخرج النعمة به تقرير الجواب ان النعمة هو الذي يدل على معنى في متبوعه بحسب الوضع
وافادته توضيح متبوعه ليست بحسب الوضع وهو بحسب الوضع في النعمة ليس الالدلالة على
معنى في متبوعه وهبئة الافادة فيه ليست بحسب الوضع كما لا يخفى على المتأمل الصادق
قال مجد المحشي مولانا غف و ينبغي ان يضم اليه امر آخر بان يقال وافادتها الكشف والتاكيد
ايض ليس بحسب الوضع ليخرج الصفة الموكدة مثل نفخة واحدة انتهى اقول قمران الوحدة
يفهم من التاء في نفخة فاكدة بالوحدة فح اي حين يفهم الوحدة من التاء في نفخة يكون الصفة
الموكدة يستلزم ايض ح المتبوع فالصفة الموكدة يكون موضحة لمتبوعها ايض ف قوله وافادتها
توضيح متبوعها ايشمل الصفة الموكدة بهذا الاعتبار فلا يحتاج الى ذكرها على حدة ثم قال مجد
المجشي قال الحيد قدام مر في حاشية الرضي قال المهم في اخراج الصفة الموكدة مثل نفخة واحدة
ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع مع ان واحدة لا تدل على معنى
النفخة اذ دلالة فيها على النفع اصلا وايضا واحدة لا تقر معنى النسبة ولا الشمول ثم اعترض
بان واحدة تدل على معنى الواحدة التي هي مدلولة للنفخة لان الوحدة يفهم من التاء في نفخة
واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصد التبيين اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب
بان المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فان اجمعون في جاني الرجال اجمعون
تقرر مدلول الرجال ضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجي بمعنى انه لا يشك منهم احد
مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معر فا باللام المشار بها الى رجال معين لا مدلول اصل الكلمة
وقد صرح بآراء اجمعون يدل على الاحتاط دون كونهم متصفين ما فعل في حالة واحدة خلافا
للزجاج والمبرد تسامحا في قوله وسجد الملائكة كلهم اجمعين ان كلهم دال على الاحتاط
واجمعون في قوله في حالة واحدة (قوله فهو لتوضيح متبوعه) اي بحسب الوضع فهو
يقرر امر متبوعه وقد تقدم ويدل على معنى في متبوعه بحسب الوضع (قوله لكن لا في النسبة والشمول)
بل هو يقرر امر المتبوع في تعيين ذاته مثل ابو حفص عمر ونال بعض الشارحين النعمة ايض يقرر
امر متبوعه في النسبة والشمول بل في تعيين ذاته وقال مجد المحشي وهذا نظر اقول
طان النعمة يرواه المنبجج في النسبة اي في كونه منسوبا اليه وان كان يقرر امر المتبوع في تعيين
ذاته ايض سد في جاني زيد المدلول وطويل وانقلت التاكيد هو الذي يقرر امر متبوعه في النسبة
او في الشمول فقط فقلت هذا مما لا يلتفت اليه على انه يرد عليه في كذا لا يخفى (قوله من تكرير
اللفظ) اي اللفظ الاول ثم ان اسما كيدا ذلكا انما يكون في المعارف (قوله من ملاحظة المعنى) اي

معنى لفظ الاول (قوله تكرر اللفظ الاول) قوله نكريرا بالتنوين و كك قوله مكررا فهو اشارة الى ان التكرير مصدر بمعنى اسم المفعول ويجوز ان يكون التكرير بمعنى المصدرية ولكن المراد هو تكرر اللفظ الاول قيل جازان يكون الضمير في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدرية للتاكيد لا الى التاكيد بمعنى التابع كما هو المراد في تعريف التاكيد فيكون ذلك طريق الاستخدام فلا يحتاج الى ان يراد من التكرير هو المكرر قال مجاهد الحشي ولا يخفى بعد ؛ اقول وذلك لان المعروف باسم المفعول فيما سبق ؛ والتاكيد بمعنى التابع والتقسيم لا يتعلق الا بما يتعلق به التعريف واعتراض بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيداني قولك يا زيد يا زيد جازان يكون بدلا مع ان تعريف التاكيد اللفظي صادق عليه واجيب بان زيد يجوز ان يذكر على انه يقرر امر المتبوع في النسبة و ح يكون تاكيد الاصحاح ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطئة لك الثاني ثم بالذات ان يقصد ؛ دون غيره ؛ فذكر ؛ ثانيا و ح يكون زيد الثاني بدلا و جازان يكون شي ؛ واحدا مقصودا وغير مقصود بحسب وقتين (قوله او حكما) بان كان بعد ؛ الاول ؛ ذكر مرادفه اعترض عليه بان اکتع واخواته مرادف لاجمع فيلزم ان يكون اکتع واخواته تاكيد اللفظية مع انه عندما من المعنوي واجيب عنه بان لان المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجوزان يكون كونها بمعنى اجمع طار بابعدها بجمع و امر دفة ليست اللاحق الوضوع ولئن سلم المرادفة فلانم ؛ بها تاكيد لاجمع بل هي تاكيد بما اكد به اجمع فيكون اکتع واخواته تاكيد معنوي لما اكد به اجمع وتاكيد اللفظية لاجمع ولا فساد فيه و اما قول المهمل و اکتع واخواته اتباع لاجمع ليس معناه انها تاكيد بل معناه انها اتباع لاجمع استعمالا يعني انها لا تستعمل بتدونها لحفاء معنى الجمعية فيها (قوله اذ الضرورة داعية) دفع سؤل نظيره بان يقال ان ازيد بالتاكيد اللفظي تكرر اللفظ الاول بعينه لا يندرج في التاكيد اللفظي نحو ضربت انت وضربت انا وليت اسد ونحو ذلك وان اريد به التكرير ولو بايقاع المرادف للدخل ابصعون واكتعون واتبعون في التاكيد اللفظي مع انها من التاكيد المعنوي ونقير الجواب بالفرق بينهما بان في ضربت انت مثلا يكون الضرورة داعية الى المخالفة لعدم جواز تكريره متصلا فلما لم يحز الاتصال فيجوز الانفصال لما مياني من انه لا يسوغ لانفصال الاعتدال الاتصال بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يكون الضرورة داعية اليها لان في اجاءني القوم كلهم جار ان يقال اجاءني القوم القوم فلا يكون الضرورة داعية اليها ؛ فهذا جواب باختصار الشق الثاني واجيب ايضا باختصار الشق الثاني بمنع المرادفة بين هذه الالفاظ وجواب الشم على تقدير التاميم (قوله في التكرير مطلقا) سواء كان في التكرير الذي هو التاكيد اللفظي او في غيره لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي

وقيل اکتع اه) قيل لهذا الكلمات الثلاث معنى آخر حين الافراد فان اکتع هو حول اکتع اي
منه تامة (قوله اي روي) بفتح الراء وكسر الواو والياء المشددة بالفارسية سيراب عندان (قوله
من البتع) بتقلد ياء الباء المضمومة بنقطة تحتانية وسكون التاء (فواء مع شدة مفرزة) المعترض بكسر
الميم وسكون الغين المعجمة بفتح كمدن والشدة بالفارسية محكم (قوله ويمكن استنباط مناسبات
خفية اه) اي يمكن ايجاد مناسبات خفية بين هذه المعاني اي حال الافراد وبين معناها لتأكيد
اي حال التركيب اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء فيكون لا اکتع بمعنى الحول
النام مناسبة بكون المتبوع في قولنا جاءني القوم اکتعون جميع الافراد اي تمامها واما السيلان
فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منسبط شامل فاذا مال شيء فيمتصف بالشمول كما يكون
المتبوع شاملا لجميع الافراد والاجزاء واما الري فلانه تمام الشرب وقد عرفنا ان العموم هو التمام
فاذا تم الشرب وصار اذ يكون له شمول واما الطول فلانه امتداد والعام امتداد وجودي فهو
يستلزم الشمول كما يكون المتبوع شاملا لجميع الافراد والاجزاء (قوله فالاولان) بتغليب النفس
على لعين كذا يقيم قمرين في تغليب القمر على الشمس (قوله باختلاف صيغهما) تقول جاءني
زيدك نفسه وجاءني الزيدان انفسهما والزيدون انفسهم والمرأة نفسها والنساء انفسهن فيكون
مطابقا بالمتبوع فان كان مفردا يفر دلصبة وان كان مثنى فيثني اه وكذا في اختلاف الضمير
(قوله نقول نفسه في اه) اي زيدك نفسه (قوله في المونث اه) هي جاءني امرأة نفسها (قوله
في نثنية المذكر والمونث) فيقال جاءني الزيدان انفسهما وجاءتني الامراءتان انفسهما
(قوله وعن بعض العرب) اي نقل عن بعض العرب نفسا مما موضع انفسهما وعينا مما موضع
اعينهما فلا يجوز هذه انفسهما واعينهما في التثنية مطلقا والاول اولين لكرهتهم اجتماع
نثنيتهما حيث يه كذا انصالهما لفظا ومعنى فيم نفسا ما زيد وعمرو ولا يقيم نفسا ما ل انفسها
(قوله وعن الناول) اي في جمع غير ذوي العقول فان حكمه حكم جمع المونث (قوله والثاني
المثنى) اي لتأكيد الثاني وهو كلاما للمثنى نقول جاءني رجلان كلاما للمذكر وجاءتني
امراءتان كلمتا عمال للمونث وقال بعض النحويين ان كل حكم لا يستعمل الواحد به لا يجوز تأكيد
التثنية فيه بلاما نحو الاختصاص فلانه لا يجوز ان يقيم اختصاص الرجلان كلاما لعدم الاحتياج
الى تأكيد اعدام الفائدة لامتناع سدور الاختصاص من واحد فقط بخلاف المجمع فانه يستلزم
جاءتني الرجلان كلاما لجوز سدور معنى من واحد فقط فدل لاحاجة ايض الى تأكيد المثنى
بلا في مثل جاءني الرجلان لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه الاثنان فقط فلا احتياج الى
تأكيد بلاما لا يحتاج في مثل الاختصاص وهذا ما قال به بعض المتأخرين اقول لما قال فيهما
ان التأكيد بالالف ضرورة الغفلة من السامع او لدفع غننه بالمتكلم الغلط كيف يرد ذلك فلا

يحتاج ان يجاب بان الالام انه يعلم ان المراد من المثنى هو الاثنان لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد مجازا للمفعل والاخر دال عليه ثم ان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه اثنان في صورة الاختصاص والمجيب وان احتمال غير ذلك الا انه لم يتأكد ذلك التام في نحو الاختصاص لا يتباغ صدوره من الواحد ويتأكد في نحو المجيب لا يمكن صدور المجيب عن الواحد فلم يحتج الاول الى التأكيد دون الثاني ولعائيل ان يقول كما ان المثنى يحتمل واحدا يحتمل الجمع ايضاً لان المجاز كما يحتمل في جانب الغلظة يحتمل في جانب الكثرة واذا اكدت حصلت الغلظة وهي العلم بان الجمع ليس بمراد من الاثنان ويمكن ان يجاب بانه لم يطلق المثنى على الجمع عندنا اصلاً واطلاق الجمع على المثنى كثير (قوله والباقي لغير المثنى) اي الباقي من الثلاثية وهو كله واجمع واكتع وابضع وابتع تقع تأكيدا لغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا من تكرار او مونثا لكن باختلاف الضمير في كله نقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية كلها وجاءني النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي وهي اجمع وتوابعه نقول اشتريت العبد كلهم واجمع واكتع وابضع وجاءني القوم كلهم واجمعون واكتعون وابتعون وابضعون واشتريت الجارية كلها اجمعاء كنساء وبصعاء وجاء النسوة كلهن وجمع وكتع وتبع وبضع (قوله او الجمع) اي ويقال جمعاء في الجمع اي اذ كان المتبوع جمعا لان الجمع يتناول الجماعة مونث فيوافق الجمعاء وهي مونث واحدة (قوله اجمعون في جمع المذكر) اي العاقل (قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد) دفع سوال تقريره انه على المصنف ان يقول فلا يوكد بكل واجمع الاذواجزاء او ذوا افراد لانه جاز ان يوكد ذوا افراد ايضاً فانه يصح تأكيد الانسان بهما وتقرير الجواب ان الكلبي اذا اخذ افراده مجتمعة اي اخذ افراده من حيث انها مجتمعة فيكون افراده من هذه الحيثية كلا فكل واحد منها اجزاء لانه فقول ذوا اجزاء يشمل كلاهما واجيب بوجه اخر بان المراد من قوله ذوا اجزاء هو ذوا متعدد وهو تناول الافراد والاجزاء جميعا ويسمى له عموم المجاز لان قولنا ذوا متعدد ليس موضوعا له لقوله ذوا اجزاء ولا ينعنى بعموم المجاز الا هذا كما انهم ارادوا من القضية ما يطلق عليه لفظ القضية وهو يتناول الملفوظ والمعقول ولعل جواب الشئ على نقد بر ما لتنزل (قوله لان الكلبي ما لم يلاحظ) اي الكلبي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر تلك الافراد اجزاء لا يصح تأكيد ايكل بكل واجمع فانه يجوز ان يلاحظ افراده مجتمعة وان كان الحكم على كل واحد من افراده كما جاز عكس ذلك ايضاً فمعنى الحكم على كل فرد من المحكوم عليه هو مجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اي مجموعهم حيوان فزيد حيوان (قوله او حكما) كاجزاء العبد نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا ولكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يشري له نفسه او اقل او اكثر منه فان لم يكن لشئ

اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يصح تاكيد كل جزء بكل وان جمع فلا يقال
 جاءني زيد كله لانه لا اجزاء له يصح افتراقها في حكم المجيء وهو ضم ولا حكما لانه لا يمكن مجيء
 نفسه او ثلثه او ربه وقوله حسا وحكما اما خبر لكان المقدر اي هو ان كان افتراقها حسيا
 او حكما او تميز من فاعل يصح او مفعول مطلق اي افتراق حس او افتراق حكم والظاهر انه
 لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذا اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح
 افتراق حكمها وحالها لم يصح تاكيد بكل واجمع فالمدعيار هو الافتراق الحكمي (قوله ليكون
 في التاكيد) ملية لقوله ولا يوكد بكل و اجمع اه (قوله اكرمت القوم كلهم) فان الموكد
 متجز حسا وكذا لك يتجزى حكما اي من حيث حكم الاكرام لانه يجوز ان يكرم بعض القوم
 دون بعض وقد قيل قد يكون لشيء اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبد فاذا
 اكد بكل يرفع الاحتمال الاول وهو الافتراق الحسي لا الثاني لان الاول اظهر فيسبق الفهم
 اليه فلا يحصل المقام فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد ثم
 ان الافتراق الحسي لا يكون باعتبار نفس الموكد والافتراق الحكمي ما يكون باعتبار عامله
 وذلك لا متناع توهم عدم الشمول في غيره والتاكيد بهما لدفع هذا الوهم فان العبد في نحو
 اشتريت العبد كله لا يفترق الا في الحكم اي بالنظر الى عامله لجواز شراء نصفه او ثلثه ونحو
 ذلك (قوله بعلا - جاءني زيد كله) فانه لا يفترق اجزاء زيد لاني الحكم اي في حكم
 مجيء لا يتم يصح ان يفترق اجزاء زيد في بعض الصور نحو قطع زيد فانه يستعمل ان يقطع يدا او
 رجلا فان يصح افتراق اجزائه حكما كما في العبد لانا نقول بينهما فرق لانه يصح ان يقطع اشتريت
 ويراد كله او نصه او غير ذلك ولكن لا يصح ان يقال قطع زيد ويراد كله فانه لا يقال قطع
 زيد كله بل يقال هذا المذاق فوطة بقوله في حكم المجيء لانه لا يفترق في حكم المجيء وان افترق
 في حكم التبع لانا نقول المراد من الافتراق الحسي هو ان يكون باعتبار عامله فيصح افتراقه
 باعتبار عامله كما ذكرنا لا يقال لوقيل وجدنا في كتابنا كنه هذا على نقناير ان يقول النابغ
 ان زيد اكله الذئب فيصح افتراقه حكما اي في حكم الوعد لانا نقول لانم ان يصح التاكيد
 بكل فيه لم لا يجوز ان يكون مثل قولنا اختصم الرجلان كلاهما فانه لا يجوز التاكيد فيه كما
 ذكرنا انما او نقول قولنا وجدت زيد كله في لغة قولنا وجدت كل زيد او نصفه او راسه
 فلا يكون تاكيدا بكل مالا بخلاف جاءني الرجلان كلاهما او جاءني القوم كلهم فان الكلام
 في جواز التاكيد لاني وجوبه فلا يجوز التاكيد عند عدم الاحتياج اليه (قوله اي اذا اريداه)
 انما قال هذا ليصح قوله اولا والا لا يترتب الجراء على الشرط (قوله لا لتبس التاكيد بالفاعل)
 في واقع التاكيد تاكيدا للمستمكن نحو زيد اكرمني هو نفسه اقول ولتأمل ان يقول لوقيل

زيد اكبر مني هو نفسه يجعل هو تأكيد للمستمكن يلزم الالتباس بعينه لال قوله هو يحتمل
 ان يكون فاعلا لتأكيد فيلتبس بالفاعل والجواب انه لا يشمل الفاعل لان من القاعدة المقررة
 انه اذا زيد افعال الفاعل المستمكن بور داسم ظاه فيجعل له فاعلا ولا يورد ضمير بارز يجعله فاعلا
 (قوله وما وقع الالتباس) دفع سوال تقريره ان الدليل المذكور لا يدل الاعلى التأكيد للضمير
 المرفوع المستمكن بالنفس والعين لان الالتباس يتحقق على هذا التقدير الاعلى التأكيد
 للضمير البارز ايض بهم مع انه يوكد الضمير المرفوع المتصل بهما بارزا او مستكنا وتقرير الجواب
 انه حمل بقية الابواب وهي ما يكون الضمير فيه بارزا عليه فاذا قيل ضربا مما انفسهما او ضرب بوجه
 انفسهم لا التباس فيه لو ترك التأكيد ولكن حمل له على زيد اكبر مضي هو نفسه طرد الباب
 (قوله ضربتك نفسك) بفتح السين تأكيد للكاف في ضربتك وبكسر السين في المثال الثاني لانه
 تأكيد للكاف في بك (قوله جاء وني كلهم) فان كلهم تأكيد للضمير في جاء وني وهو ضمير يلبان
 العوائل فليلا (فلا يصح وقوعهما فاعلا فلا حاجة ح الى التأكيد لعدم الملبس (قوله فانه لا يلزمها
 كثير) فيصح وقوعهما فاعلا فتحتاج الى التأكيد او قوح الالتباس عند عدم التأكيد (قوله لكونه
 ادل منها) اي دلالة اجمع على المتص وهو الجمعية ادل واكثر من دلالة اکتع واخواته عليه
 فهو دليل التبعية (ولا يتقدم) لكونها توابيل وجوز بعضهم الابتداء بكل واحد منها قيل
 لاحتياج اللى ذكر مع قوله وذكرها دونه ضعف لانه ظاهر من قوله واخواته اتباع لاجمع ان
 اجمع اصل واكتع واخواته فرع ونابعة له في لا يتقدم اکتع واخواته عليه والاي يلزم ان يكون
 اکتع واخواته املا واجمع نابعا لبارز ايض اذا كان اکتع واخواته تابعة له فد كر التابع بدون المتبوع
 الاصل ضعيف اقول ما قالوا من اختيار الاختصار في المتن على تقدير ان يكون الاختصار على
 وجه كان واضح الدلالة على المعنى المراد وما ذكره ليس كذلك (قوله لعدم ظهور دلالتها) اي اکتع
 واخواته على المعنى المقصود وهو الجمعية الابواسطة اجمع (قوله البديل تابع مقصود) قيل والعبارة
 الصحيحة البديل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه كذا ذكره مولانا عصم اقول ليس البديل مقصودا
 بالنسبة المطلقة بل هو مقصود بنسبة مناسب له الى المتبوع ولو حمل قوله بالنسبة على ما ذكره
 لمص فنتقول اختبار الاختصار في المتن بشرط التوضيح فالعبارة الصحيحة ما ذكره المصم (قوله
 في يقصد النسبة اليه بنسبة هـ) اي يقصد نسبة المسند وهو الفعل الى التابع من النسبة الى
 المتبوع مثل جاءني زيد اخوك فان اخوك تابع قصد نسبة المسند اليه بما نسب اليه المتبوع
 وهو الفعل فيكون كلمة ما مراره عن العامل قال مولانا عصم وانما فسر به لان عبارة المصم ليس
 صريح ظاهر لانه يفهم منه ان يقصد التابع من نسبة المسند الى المتبوع مع انه ليس كذلك فانه
 يقصد قولنا اخوك بنسبة المبيضة لى زيد ثم قال مولانا المذكور ان تفسير الشا ايض غير كاف

بالمرام لان من ضم المسند ونحوه الى المتبوع لا يقصد لان نسبتته الى المتبوع ثم قال المولانا لما ذكر
فيحتاج الى تكلف اخر وهو ان المقص من نسبتته الى المتبوع هو النسبة الى التابع لكن التلفظ
بالمتبوع للسهر والغفلة كما في بدل الغلط وللمتهيد والتوطية كما في غير بدل الغلط انتهى حاصل
كلامه اقول الباء في قوله بنسبة ما نسب الى المتبوع للسبب فالمراد ان نسبة المسند الى المتبوع
سبب لقصد نسبتته الى التابع فان ما لم ينسب الى المتبوع لا يقصد نسبتته الى التابع وهذا هو المقص
هنا فح يصح تفسير الشئ ولا يرد عليه ما ذكره المجشي المذكور ثم اقول قوله اي يقصد النسبة
اليه ا بيان مراد المقص بان مراد من التابع في قوله البدل تابع ا هو التابع من حيث هو تابع
وهو لا يكون بدون نسبة المسند اليه فالمراد ان يقصد النسبة اليه بنسبه ما نسب الى المتبوع
فعبارة المقص صحيح (قوله دونه) اي دون المتبوع ابتداء وبقاء فلا يرد المعطوف ببل لان متبوعه
مقصم ابتداء ثم اعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا الطريق هكذا حقيقة بعض
الشارحين فان قلت كيف يكون المتبوع غير مقصم والتابع مقصودا في بدل الكل فانهما متحدان
ذنا قلت انهما وان كانا متحدين ذاتا ولكن متفارين لفظا ومعنى فيجوز ان يكون الشئ
الواحد مقصودا من وجه دون وجه (قوله اي لا يكون النسبة ا) هذا التفسير يشعر بان قوله
دونه حال من الضمير المستقر في مقصم فانه راجع الى التابع لكنه حال عنه باعتبار متعلقته اي
حال كون التابع متجاوزا عن المقصم من المتبوع اي نسبتته الى التابع مقصم دون نسبتته الى المتبوع
(قوله مسندا او غير مسندا) اي سواء كان ما نسب الى المتبوع مسندا الى المتبوع او غير مسندا
اليه (قوله مثل جاءني زيد اخوك) هذا امثال لما يكون ما نسب مسندا الى المتبوع لانه فاعل
ومثال الثاني لما يكون ما نسب اليه غير مسندا اليه بل هو واقع عليه لان المتبوع فيه مفعول
وهو مسندا الى الفاعل وهو التاء (قوله بل المتبوع المقصود) اي المقصم من النعت والتا كيد وعطف
البيان هو المتبوع لا التابع (قوله عن العطف بحرف) اي من المعطوف بحرف مثل جاءني زيد
وعمر وفان المقصم فيه هو المتبوع مع التابع معا (قوله ولا يصدق الحد على ا) اي لما ذكر وقال
لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودا ابتداء لا يصدق الحد ا مثل جاءني زيد بل عمر وفان
النسبة الى زيد مقصم ابتداء فلان نقض في التعريف بعدم المانع (قوله بهذا المعنى) اي بان يكون
المتبوع مقصودا اولاً ثم التابع ثم اعلم ان المتبوع في المعطوف ببل مقصم ابتداء ومتبوع البدل
لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء وبقاء او لا فدخل يا زيد زيد ان جعل بدلا
فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرنا في بحث التا كيد لكنه صار مقصودا انتهاء ويظهر
من ذلك ان هذا المنقريرا ظهر مما نقلنا عن بعض الشارحين من ان المتبوع لا يكون مقصودا
لا ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف ببل الى قوله ولا انتهاء (قوله بداله)

اي ظهر له وفي بعض كتب اللغة البكاء اي نويد يد آمد (قوله ما قام احد الاريد) بالرفع على
 لبدل وبالنصب على الاستثناء (قوله وليست نسبة ما سب اليه) اي الى احد من عدمه او
 ليس المقصود في زيد وهو النسبة الى المتبوع لان نسبة المسند الى المتبوع يكون بعدم القيام
 ونسبة ما نسب الى زيد مقصود بالنسبة الى احد حيث قال سابقا اي يقصد النسبة اليه بنسبة
 نسب الى المتبوع فيكون المعنى على القلب كما في عرضت النافعة على الحوض (قوله بل بالنسبة
 المقصود) في زيد وهو نسبة القيام والمقصود في احد هو نسبة عدم القيام (قوله ونسبة القيام بعينه)
 اي كما ان الحاصل في المتبوع هو القلام الذي حصل من زوال القعود مثلا كك الحاصل في التار
 هذا القيام مع كون القيامين متفايرين شخصا فلا يوردان قوله بعينه ليس على ما ينبغي لان
 يمتنع ان يكون القيامان متحدين شخصا لانه يلزم قيام الصفة الواحدة الشخصية به جليين وانقله
 قلنا وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة
 فكيف يصح القول بان النسبة اي نسبة القيام بعينه الى التابع مقصود قلنا اذا اردت تطبيق هذا
 التعريف على ما فهم فلا بد من تخصيص ما ذكره بالاستثناء لبعض معان زيد في المثال المذكور
 من يكون بدلا ايض او يقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد
 كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو مقصود بسلب القيام وح لا حاجة الى تعميم النسبة على
 فعله الشئ (قوله ويحكم ان بقصد) دفه دخل لا يعنى وقوله نسبه مقبول ما لم يسم فاعدا
 لقوله يقصد (قوله اي بدل هو كل المبدل منه) اشارة الى ان الاضافة بيانية او اشارة الى ان
 الالف واللام عوض عن المضاف اليه وكك في قوله بدل البعض (قوله اي بدل مسبب غالبه
 اي بدل يكون السبب لا يراد به اشتمال احد المبدلين اي البدل والمبدل منه على الاخر فيكون
 من قبيل اضافة المسبب الى السبب وهذه الاضافة لانكون الالامية (قوله اما اشتمال البدل اي
 اي يكون لاشتمال احد المبدلين على الاخر فردان احدهما ان يكون السبب لا يراد البدل
 هو اشتمال البدل على المبدل منه بان يكون البدل ظرفا والمبدل منه مظهر فامثل سلب زيد ثوب
 ثانيهما ان يكون سبب ايراد البدل هو اشتمال المبدل منه على البدل مثل يسالونك عن
 الشهر الحرام قتال فيه اي يسالونك عن قتال في شهر الحرام فالمراد من الشهر الحرام هو الشهر
 الذي يقع القتال فيه فان اشتمال بدل عند فيكون المبدل منه مشتملا عليه وظرفه لان القتال
 وقعت فيه (قوله او بدل الغلط) مثل مررت برجل حمار فانك اردت ان تقول حمار فسببه
 لسانك فقلت برجل ثم استمركت فقلت حمار والمراد بالغلط هو المبدل منه لان البدل ليس بغلط
 بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل ثم يعمى من الغلط اي مسبب عنه ولهذا قال الاضافة لادنى
 مذ بسة (قوله اي بدل مسبب عن الغلط) اي سبب ايراد البدل هو الغلط (قوله من قبيل اضافة

المسبب الى السبب لادنى ملائمة) فان معنى قوله بدل الاشتمال وقوله بدل الغلط هو بدل
معيب من الاشتمال وبدل مسبب عن الغلط فيكون الاضافة بادنى ملائمة وقد مر فتان اضافة
المسبب الى السبب لا يكون الالامية فال مجد المحشي مولانا فاذ كانت الاضافة في الاخيرين
لامية وفي الا وامن بيانية فلا يصح عطف الاشتمال والغلط على الكل لان الاشتمال والغلط محروران
باللام والكل محرورين فلا يصح العطف لانك قد مر فتان ان الاعراب في المعطوف والمعطوف عليه
يجب ان يكون ناشيا من جهة واحدة شخصية وليس ههنا كك لان الاعراب في المعطوف عليه سبب
من وفي المعطوف بسبب اللام واجاب عنه بوجوه اما اولها اننا نقول لانم ان يتدون الاشتمال
و الغلط معطوفا على الكل بل هما فوعان عطفهما على البديل لكن بتقدير المضاف اج بدل
الاشتمال وبدل الغلط واما ثانيا فاننا نقول جازان يكون الاضافة في الاولين ايض لامية اي ان
جعل الاضافة لامية فيهما لم يتوجه الاشكال واما ثالثا فبالفرق بين من التي هي مذكورة وبين
من التي هي مقترنة بان يكون عدم حوازل العطف بالنسبة الى من المذكورة وجوازها بالنسبة
الى المقترنة انتهى حاصل كلامه قال مولانا عصم ان الجوابين الاخرين مردودان اما الاول منهما
فلان العبارة غير صالحة للاضافة الالامية في الاولين واما الثاني فلانه ليس في المتادلة اصلا لان
استحالة عدم جواز عطفها عليه هي ان عرابها يجب ان يكون ناشيا من جهة واحدة شخصية
فلا يصح العطف ههنا سواء كان من مذكورة او مقترنة فالجواب بالفرق بين من المذكورة والمقترنة
غير تام انتهى حاصل كلامه على وجه طالعه مولانا عصم اقول ما قال مولانا عصم في رد الجوابين
المذكورين ليس بصحيح اما عدم صحة الرد الاول فلاننا نقول عدم صلاحية عبارة الشئ للاضافة
بمعنى اللام مسلم ولكن مراد مجد المحشي من قوله ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام
لم يتوجه الاشكال هو عبارة المص لا الشئ ومبارته يحتمل الاضافة بمعنى اللام لان في الاضافة بمعنى
اللام لا يلزم التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كما بين في موضعه
فيصح افادة معنى الاختصاص في قوله بدل لكل وبدل البعض اما الاول فلان معناه بدل له
خصوصية بالكل بان يكون بدلا من كل المبدال منه واما الثاني فكذلك كما لا يخفى واما عدم
صحة الرد الثاني فلان معنى كلام مجد المحشي ان عدم جواز العطف على نقد بر ان يكون
من المذكورة وجوازها على نقد بر كونها مقترنة فاذا كانت مقترنة فلا يصح العطف لان اعرابها
لا يكون ناشيا من جهة واحدة شخصية واذا كانت مقترنة يكون اعرابها ناشيا من جهة
واحدة شخصية وهي المضاف لانه نايب مناب من المقترنة فيكون العامل في المضاف اليه هو
المضاف لاحرف الجر المقدر كما حقق في موضعه فيكون اعرابها ناشيا من جهة واحدة شخصية
كما لا يخفى وكلام مجد المحشي مع اعتراضه واجوبته منه يمكن اعترافه بان هذه الاضافة

لامية والاضافة في الاولين ببيانية بمعنى من فكيف يصح حذف الاخيرين على الاولين وقد
وجب ان يكون اعراب التابع واللتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو قرء الاشمال
والغلب بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قولا بدل الكل لم يتوجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة
في الاولين بمعنى اللام او فرق بين من المذكورة والمقدرة النائب مغايبها المضاف او قرء بالجر
بمقتدير المضاف انتهى كلامه ثم قال مولانا عصم لا يرد الشبهة المذكورة المنقولة من مجد المحشي
لان كملوا اخذوا من الابدال الاربعه علم للمدلول فان قوله بدل الكل تركيب اضافي فلم لمعناه كعبه
الله علما فعطف كل من الاشتمال ولقط على الكل لاستفادة المعنى العلمي منه لا المعنى الاضافي
وما ذكر الشم من بيان الاضافة في هذه الانواع الاربعه ليس ببيان المراد بل ببيان اصلها فان اصلها
مضاف كعبه الله علما فيكون المراد من الانواع الاربعه معناها العلمي لا الاضافي كما لا يكون
المراد من عبده الله علما معناه الاضافي انتهى كلامه اقول حمل كلام الشم على هذا المعنى خلاف
امتداد بعيد من ظاهر كلامه فاية البعد فان الشم لما حمل كلام المصم على الاضافة فلا بد ان يحتمل
العطف في كلامه ايض بملاحظة المعنى الاضافي فان حمل كلامه على الاضافة كما هو الظاهر من كلامه
وحمل الهدف في كلامه على المعنى العلمي مما لا يلتفت اليه ولو نامت في كلام مولانا المذكور
فتجده مما جتته من وجوه اخر فتامل وانصف (قوله فالاول مدلوله مدلول الاول) وما قال مولانا
هضم من ان الاخصر في العبارة ان يقول فالاول مدلوله مدلوله مدلوله لان اختيار الاخصرية في
العبارة على نقدير ان يكون المعنى المراد واضحا غير خفي او قال مدلوله مدلوله يتوهم ان
كلام الضمير بن راجعان الى الاول بمعنى بدل الكل وهو بظن لان الاول في قوله مدلول الاول راجع
الى بدل الكل والثاني عبارة عن المبدال منه وان قلت ما قال مولانا المذكور طريق الاستخدام
بان يكون الضمير الاول راجعا الى بدل الكل والثاني الى المبدال منه وهو شايخ غير خفي قلبي
الاستخدام هو ان يكون الضماير التي بعد المرجع كلها راجعا الى امر واحد بشرط ان يرد منها
معنى اخر واحد لا بان يرد من واحد من الضماير معنى ومن الاخر منها معنى اخر لانه يستدعي
التخفاء في المعنى والانتشار في الضماير (قوله يعني يتخذ ان ذاتا لان يتخذ مفهوما) لان اتحاد
مفهومهما غير لازم بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه وقوله ان اختلفا مفهوما يشير الى انهما
قد يتخذان مفهوما (قوله لا يدل الكل) وبالعكس فاذا اقلنا قسم بالله ابو حفص عمر يكون عمر
بدل كل من ابو حفص فهو بدل الكل ايض عند الشيخ الرضي (قوله وما قالوا) وهو من كلام الشم الرضي
وحاصل الفرق بينهما بان المقصود هو نسبة الفعل الى المبدال دون نسبه الى المبدال بله بخلاف
عطف البيان فانه بيان للمبين والبيان فرع المبين فيكون المبين اصلا فالمتصم هو نسبة الفعل
الى المبين لا الى البيان على عكس البديل والدليل على كون البيان فرع المبين انه لولا المبين

لم يأت به (قوله ولا في ما يراد بالبدال) اي لانم ان المقصم بالنسبة في ما يراد بالبدال هو الثاني فقط الا في بديل الغلط فان كون الثاني هو المقصم في بديل الغلط وكون الاول ظاهر لان البديل فيه للمسهو والغفلة (قوله في جوابه) اي جواب كلام الشم الرضي بان الظم انهم لم يريدوا انه اي الاول ليس مقصودا (قوله تتمه له توصيحا) اي نكون الثاني من نعمة الاول في التوضيح فقوله توصيحا تميز كما يكون قوله مبالغة تميز اي الاول توطئة اساني في المبالغة في اسناد الفعل الى الثاني (قوله فح يكون التوضيح الحاصل به) اي الاول مقصود نبعاً والمقصم انما هو الاسناد الى الثاني بعد التوطئة والحاصل انك اذا قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجعله مناط الحكم فكانك قلت جاءني زيد مع قطع الندوة عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيد اخاك فكانك قصدت بذلك المن على مخاطب وارادت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وندوة الغايدة منتفية في عطف البيان لا يقال ان التوضيح ليس بحاصل بالاول وهو المبدل منه فكيف يصح قوله وح يكون التوضيح الحاصل به فانه ليس للتوضيح بل عطف البيان للتوضيح في المبين لاننا نقول المبدل منه ايضم يكون المتوضيح اي لتوضيح اسناد الفعل الى البديل لان المبدل منه توطئة له مبالغة في الاسناد (قوله فارق ظم) لان البديل مقصم اصلي بخلاف عطف البيان فانما ايضم مقصودا اصليا بل هو للتوضيح لا يقيم انه اذا كان للتوضيح فتعلق المقصود به من هذه الحيثية فكيف يصح الحكم عليه بانه ايضم بمقصر اصلا لاننا نقول المراد انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا لانه لا يكون مقصودا بوجه من الوجوه وباعتبار من الاعتبار (قوله والثاني جزء) لا يقيم هذا من قبيل العطف على معمولي هاملين مختلفين مع عدم جوازها لان قوائمه الثاني عطف على الاول وقوله جزء عطف على قوله مدلول الاول والعامل في الاول هو الابتداء والعامل في قوله مدلول الاول هو قوله مدلول الاول مفعول مالم يسم فاعلمه فتقديره والثاني مدلوله جزء اي جزء الاول وهو المبدل منه لاننا نقول لغضامدلوله مقدر فيه اي والثاني مدلوله جزء فاعتبار المدلول فيه بحكم لتقدير لا يتكلم اللف فلا محذور (قوله والثالث بينه وبين الاول) وانما لم يقل بينه والاول بملاحظة اليمين بحكم العطف لغايدة الاختصار في المتن لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز (قوله ملازمة) اي تعلق وارنباط بحيث يوجب النسبة الى المتبوع بسبب تلك الملازمة الى التابع اجمالا ولا يكون الاول دالة عليها متقاضية بهما بوجه بحيث يبقى النفس مشوقاً الى ذكره منتظرة له فانك انما قلت اعجبني زيد علمه يعلم ان ابتداء كون زيد معجبا باعتبار صفة من صفاته لا باعتبار ذاته لانه لا ينفوت في اشخاص الانسان في ذاتها فيضرب نسبة الاعجاب الى زيد نسبتته الى علم اجمالا فان قلت بدل الكل والبعض ايضم كلك قلت لا يضر ذلك في التسمية لما

ان وجه التسمية لا يطرأ ولا يعكس (قوله اعجبني ريد علمه) وفيه ملابسة المتعلق بالمتعلق
او ملابسة المعروف بالعارض وفي صلب زيد ثوبه ملابسة الظرف بالماثور ف فيه يتضمن نسبة
السلب الى زيد نسبتته الى ظرف من ظرفه وقوله يتضمن مدق على قوله يكون اي حيث
يعلم ابتداء انه يتضمن اه (قوله ولا يلزم في صحتها) اي في صحة هذه النسبة المتبادر غير زيد مما
هو غير لازم فقوله بخلاف ضربت زيدا اه (كما انه ليس من باب بدل الاشتغال لانه ليس فيه بان
يوجد نسبة الفعل الى الملابس اي البدن احما لا بسبب نسبتته الى المتبوع اي لا يدل عليه المتبوع
اجمالا نسبتته الى المتبوع لان نهضة الضرب الى زيد تامة والحاصل انه لما اطلق الملابسة فح
يدخل في بدل الاشتغال بعض افراد بدل المخلط نحو ضربت زيدا غلامه او حماره فلما قيدت الملابسة
بقوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع اه خرج منه (قوله بغيرهما) قال مولانا عصم الاصم
ان يقول غيرهما بدون باء الملابسة لذكر الملابسة صريحا بقوله ملابسة اقول الملابسة المذكورة
هي الملابسة التي بمن بدل الاشتغال وبين المبدال منه والباء في قوله بغيرهما اشارة الى
الملابسة التي في بدل الكل وبدل البعض اي ملابسته غير ملابسته وانما تعرض لهذا الملابسة
بما يراد اجاء ليصح حمل قوله بغيرهما على قوله ملابسة والا لا يصح الحمل ولهذا افسره بقوله اي
يكون تلك الملابسة بغير كون اه والا فلا بد ان يقر في تفسيره اي غير بدل الكل والبعض (قوله
فيدخل فيه) اي اذا كانت تلك الملابسة على هذا الوجه فيدخل في بدل الاشتغال ما اه اي لم يلزم ح
ثبوت قسم خامس (قوله بناء على هذه الملابسة) وهي كون المبدال منه جزء من المبدال فان دونه
الملابسة غير الملابسة التي هي كون المبدال كل المبدال منه او جزء له (قوله نحو نظرت الى
القمر فلنكه) بكسر الكاف فانه بدل من القمر ويكون القمر جزء من المقلك والضمير فيه راجع الى
القمر والاضافة بادنى ملابسة الى الفلك الذي فيه القمر وهو الفلك الاول المسمى بفلك
الدنيا قال مجد المحشي مولانا غف فيه ان النسبة الى المبدال عنه لا يوجب النسبة الى المبدال
ككيف يكون مثلا لبديل الاشتغال وكذا المثال الاخير انتهى كلامه اقول يكون فيه نسبة المسند
الى المبدال اجمالا بسبب نسبتته الى المتبوع فان قيمة ملابسة الكلية الجزئية وكك بعينه في
المثال الاخير واجاب عن مولانا عصم مكنا اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون
الضمير الى القمر موجب للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا مثل من المتكلم بهذا التركيب
بل رايت برج الاسد فقال نعم رايت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر المبدال انتهى كلامه
في بعض الشروح نظرت القمر فلنكه وح قوله فلنكه بفتح اللام (قوله من نحو فيه) اي ثابت فيه
من غير الجزئية (قوله لمثاله) اي لما يكون المبدال منه جزء للمبدال (قوله مثل رايت درجة
الاسد) اي بفتح الجيم او بكسر ما وعلى الاول بدل من قوله درجة الاسد وعلى الثاني بدل من

لا مل والبرج عبارة عن قسم واحد من انتهى عشر من اقسام الاسماء والاسم اسم شهر من مجوز
 انتهى عشر (قوله من مجموع الدرجات) فاذا كانت برج الاسماء عبارة عن مجموع الدرجات
 فيكون الدرجة الواحدة جزءا لهذه الدرجات فان التاء في الدرجة للوحدة (قوله ولم يسم
 ببدل الكثر من البعض احيث يكون لكل بدلا من البعض فان المبدل منه جزء للمبدل (قوله بل
 قيل لعدم) اي قيل انما لم يجعل هذا المبدل قسما خامسا لعدم وقوعه في كلامهم ولما كان الابدال
 ان يقول اذا لم يكن هذا المبدل واقعا في كلامهم فما الحكم في الامثلة المان كورة فلذلك قال فان
 هذه الامثلة مصنوعة (قوله اي ان يكون) اي المبدل اللفظ بان نقصد ان فان حذف حرف الجر مع
 اي وان كثير وانما اورد لفظ انت اشارة الى ان قوله لما قصدنا صيغة المخاطب المعلوم بقريفة قوله
 غلطت وقوله نقصد من باب ضرب (قوله بعد ان غلطت بغيره) و انما لم يقل بعد ان غلطت
 بالاول وهو المبدل منه كما عبر المصنف عن المبدل منه بالاول فيما سبق لتفني في العبارة وقيل
 انما لم يقل بالمبدل منه ولا بالمتبوع لانه حين ذكره لم يذكر بعبارة كونه مبدلا منه او متبوعا بل
 بعبارة كونه غلطا حيث قال والغلط وهذا المبدل المذكور باسم المبتدئ في باب اسم المبدل منه واعترض
 بان قول المصنف يدل دلالة صريحة على ان المقصد بالمبدل بعبارة اخرى لغلط في المبدل منه حيث قال ان
 نقصد المبدل بعد ما غلطت بغيره مع ان المقصد بالمبدل قبل وقوع الغلط بالمبدل منه لانه قصدت
 ان نقول مروت بحمار فسبقك لما ذك فقلت مروت برجله استدلكت فقلت بحمار والجواب بان
 المراد من المبدل في قوله ان تقصد المبدل هو المبدل من حيث انه بدل اعنى الابدال فانه بعد وقوع
 الغلط به لان قبل وقوع الغلط بالمبدل منه لا يكون الا المقصد من الابدال لا المبدل من حيث انه بدل
 اي الابدال (قوله بغير المبدل) اي المبدل منه واعلم ان الغلط في المبدل منه على ثلاثة صور اما بالقصد
 كما بفعله الشعراء للمبالغة والتفنن في الفصاحة ويكون المترقي من الادنى وهو المبدل منه الى
 الاعلى وهو المبدل واسا بطريق النسيان او بسبق اللسان وهذا لا يوجدان في كلام الفصحاء
 فان الغلط هو المبدل منه وازافة المبدل الى الغلط اضافة المبتدئ الى السبب (قوله ويكونان
 معرفتين) اي المبدل والمبدل منه في الانواع الاربعة فتصير الاربعة عشرة وهي حاصلت من
 ضرب الاربعة في الاربعة (قوله بالناسية) فان المبدل منه وهو الناسية الاولى معرفة بالالف
 واللام والثانية نكرة موصوفة بنعت وهو كاذبة قال القاضي البيضاوي في تفسيره وتوصيف
 الناسية بالكاذبة اشارة الى ان الكذب يظهر من ناسية الكفار يعنى صار كاذب يوم على هذا الوجه
 (قوله وانما المبدل نكرة) يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة
 من معرفة (قوله لثملا يكون المقصود) وهو المبدل انقص من غير المقصود وهو المبدل منه وانما
 قال من كل وجه لان المبدل اذا كان مقصودا فينبغي تقديمه على المبدل منه فالقائل

نتهان من وجه (قوله فادوا) أي النحاة في البذل بصفة يكون تلك الصفة جابرة لنقصان
 البذل أي يزيل نقصانك لما في البذل من نقصان النكارة والاضافة بيانية ثم اذا كان البذل نكرة
 والمبذل منه معرفة فالنعت للبذل واجب وليس ذلك على اطلاقه بل هو في بدل الكل بخلاف
 نحو من يزدحماء وقد قيل يجوز ترك النعت اذا استعيد من البذل ما ليس من البذل منه
 كقوله مع بالواد البذل طوي اي مقدس مرتكبن هذا اذا لم يجعل طوي اسما للواد بل بمعنى
 المكر ولا ينفذ من مرتكبن وان قلت ان احد في قوله تعالى هو الله احد بدل من الله تع مع عدم النعت
 قلنا اننا نقدر النعت وهو معظم اولاشريك له ونحو ذلك او يجعل لم يلد صفة والله الصمد اعتراضا
 او يقدر موصوف اي الله واحد ونقل من المصنعة جعل هذا اي قوله ليلا يكون المقصود انقص
 وجهها لتوصيف بدل الكل واما وجه توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال انهما لا بد فيهما
 من ضمير ارجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او لباسته فلو كان الضمير متصلا لكان معرفة ولو كان
 منفصلا لكان موصوفا به (قوله الزيدون لقيتهم اياهم) والضمير المتصل مبدل منه والضمير المنفصل
 بدل عنه قيل ينبغي ان يكون مدلول البذل غير مدلول المبدل منه وفي هذا المثال ليس كذلك
 لان ضمير المبدل منه والبذل راجعان الى زيدون فدك لولهما واحد واجيب بان البذل يفيد هنا
 ان ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيدون فم يكون البذل يفيد ما لا يفيد الاول وهو الظام
 قال مولانا عاصر قال الشبخ الرضي ان هذا المثال ناكيد كيف وهو مثل اسكن انت ورجك الجنة
 وانفقوا انه تاكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يتم لوقصد اسناد الفعل الى المفصل و ذكر
 المتصل بوطية فالضمير الثاني بدل لوقصد اسناد الفعل الى الاول و ذكر لان من غير تسمية
 كان مملوكا انتهى كلامه (قوله واخوك ضربت زيدا ايا) بدل مملوك وهو اخوك (قوله الا
 من الغاييب) اي من ضمير الغاييب مثل ضربته زيدا (قوله يلزم ان يكون المقصود) اي يلزم ان
 يكون المقصود انقص دلالة من غير المقصوم مع ان مدلول البذل والمبذل منه متحدان لان الكلام في
 بدل الكل فيه ان مدلولهما اذا كان متحدا فلا يفيد البذل ح الا ما يفيد المبدل منه مع ان البذل لا يفيد
 ان يفيد ما لا يفيد الاول على ما سبق وفيه ايضم ان المفهومين فيهما متغايران الا انهما متحدان
 فيحسب الذات كما سبق في المثال الكل فالاولى ان يتم مع اتحاد ما صدق عليه موضع قوله مع كون
 سببا فيهما واحدا (قوله في المثال الكلي) لعدم اتحاد ما صدق عليه في غير بدل الكل
 فيفيد ما لا يفيد المبدل منه (قوله نصفك) فانه يدل من الكاف بدل البعض فان النقص بعض
 الخطاب وفي المثال الثاني يكون قوله نصفي بدلا من ضمير المتكلم وفي المثال الثالث يكون
 علمي بدلا من ضمير المتكلم وفي المثال الرابع يكون قوله علمك بدلا من ضمير المتكلم وفي
 الخامس يكون علمك بدلا من الكاف وفي المثال السادس يكون بدلا من التاء الخطاب وليس بدلا

من ضمير المتكلم والافلابك ان يقال حماري (قوله احترربك عن البذل) اما خروج البذل
فلان البذل هو المقصود بالنسبة لا المتبوع فهو ليس لتوضيح متبوعه ولقائل ان يقول في خروج
التاكيد به خفاء لانه اذا قيل جاءني القوم يحتمل ان يكون الجائي جميع القوم وان يكون
اكثر من واحد اعطى للاكثر حكم الكل تغليباً كما عرفت سابقاً فيكون قولنا كلهم مؤنثاً
الا ان المقصود غير خفي عند السامع حتى يكون كلامه مؤنثاً بل معلوم عندنا فبالتاكيد
يصبى امر المتبوع اي حاله وشانه مقدر عند بخلاف ابو حفص عمر فان ابو حفص خفي عندنا وبذلك
عمر يصبر المتبوع موضعياً (قوله الاول اوع من الثاني) او العكس او كانا مساويين (قوله
بالله) قوله اقسام بصيغة الغائب المعلوم و ابو حفص فاعليه زر فعه بالواو وعمر بالضم بدل منه (قوله
واني على نافة وبراءة) الدبر اعطيت ريش والعنق الاضرو والنقباء سودا شدة باي وهذه الالفاظ
الثلاثة على وزن فلاء مؤنثة لانها مائة ناقلة (قوله واستعمله) والضمير المستتر الى الاعرابي
والبارز الى عمر رضي الله عنه (قوله واستقبل) الاعرابي البطحاء يعني موضع منك زار
(قوله وجعل) اي شرع في ارض البطحاء والواو في قوله وهو يمشي للحال (قوله ان كان) اي يمين
عمر فجر اي كذا بايقال عين فاجرة اي بلا ماء ويمين عمر رضي الله عنه لم يكن كاذباً لان
اليمين كان على اعتقاد منه رضي الله وفي اليمين على هذا الوجه ليس اثماً (قوله وعمر مقبل) يعني
عمر مقابل روبرو شدة باعرابي اي حين دعا اعرابي لعمر (قوله فجعل) اي في وقت قال
الاعرابي انقر له اللهم اه (قوله فقال مريض) يعني فرود آني (قوله فعمله) اي فعمل عمر
الاعرابي على بعيرة اي بغير عمر مريض وورود وكساة يعني نوشه داد اعرابي را و بوسائل اوز
(قوله فيكون التقدير انا) فالعامل هو التارك فهو غير جازئ على الاصح كما سبق فيجوز التشارك
البكري لانه مثل الضارب الرجل ومعنى التارك القائل وقوله البكري علم لرجل قومي في العرب
فالشاعر وصف بهذا البيت اياه ونفسه (قوله اخره) اي اخذ البيت عليه الطير برقبه وقوماً
بالفارسية برگرد بكري كد بشراسمت جانورانند اميد اميدارند كه روح ازوي زایل شود (قوله
وعليه الطير) اي قوله عليه الذئب مفعول اناني للذئب ومفعول الاول هو البكري وهو من
باب المفعولين اذا كان بمعنى المصير فان ترك جاء بمعنى ودع (قوله صبر وصرح في القاسم)
بان ترك يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المطير، نغمه، المترك معيب الجوارح
كذا اقبل (قوله والا) اي وان لم يكن بمعنى المصير فهو حال من الطير فيكون حالاً من انفعول
(قوله ان كان) اي الذئب فاعلاما لقوله عليه لان قوله عليه شبه الفعل نغمه، فهو بلا محالة وان كان الطير
مبتدأ فقولنا ترقبه حال من الضير المستكن في قوله عليه لما مر انه شبه الفعل، ففيه ضمير
(قوله من فاعله ترقبه) وهو الطير وقوله اي واقعه بيان جاصل المعنى اي الطير يترقب حوله

